

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الاجارة

لمافرغ من بيان تلك الاعيان بغسر عوض وهو الهبة شرع في بيان تلك المنافع بعوض وهو الاجارة فقدم الاول على الثاني لان الاعيان مقدمة على المنافع ولان الاولى فيها عدم العوض والثانية فيها العوض والعدم مقدم على الوجود ثم لعقد الاجارة مناسبة خاصة بفعل الصدقة من حيث انها مائة فان لازم من فذلك اورد كتاب الاجارة متصلا بفعل الصدقة وقال صاحب العناية وانما جعلها اشارة الى انها حقيقة وذات ايراد لها نوعين نوع برده على الاعيان كاستثمار الدور والاراضي ونوع برده على العمل كاستئجار الماهرة من الاعمال نحو الحياطة والقصارة اه وسبب المؤلف ان المنفعة مارة تصير معلومة ببيان المدة وتارة تصير معلومة بالقيمة وتارة تصير معلومة بالاعتدال والاشارة ولو قال المؤلف كتاب الايجار لكان أولى لان الذي يعرفه هو الايجار الذي هو بيع المنافع بالدينار في الاجرة قال رحمه الله تعالى وهي بيع منفعة معلومة باجرة معلومة في بقوله بيع عين فليس يشمل بيع العين والمنفعة وهو وان كان جنسا كما يكون مدخلا يكون مخرجا كما تقر في المقولات فخرج به انما ينافي تلك المنافع والمالك كاي لانه تلك البضاعة ليس بمنفعة وخرج بقوله منفعة بيع العين وقوله باجرة معلومة تمام المعنى ولا يخفى ان بيع مصدر باع والمصدر هو المعنى القائم بالذات وجاز ان يراد به اسم المفعول وهو المبيع وسواء اراد المصدر او اسم المفعول لا يصلح ما ذكره في الايجاب لان الايجاب والقبول والارتباط غير المعنى المصدرى واسم المفعول فهذا تعريف بعض الخواص ولو اراد التعريف بالحقيقة لقال هو عقد برده على بيع الى آخره واحتمل بدرك المعلوم عما اذا اشتمل العقد على بيع معلوم واجرة معلومة ونحو مجهول بان استأجر عبدا مائة معلومة باجرة معلومة وطعامه وكسوته وهذا لا يجوز لهالة كذا في الخلاصة وانما لا يصح البيع من غير ان يملك الرقبته ولو لم يملك المنفعة

قال في الدعوى وقف على قوم معينين فاجرهم القيم الوقف جاز لانهم لاحق لهم في الرقبة وانما حقهم في القلعة قصاروا
في حق الرقبة كالاحاب الاله يسقط حصص المستأجرين من الاجرة لانه لو احبته يسترد له وفي القبة لو اجر القيم
نفسه لعل في الوقف فعمل يستحق الاجرة وبه يبقى لو عمل من غيره فدين يستحق الاجرة وعليه العمل والكل في
الاجارة في راضع الاول في معناها لغة قيل هي بيع المنافع قال المصنف وفيه شبهة في البيع اذ هو قولهم الاجارة
المنافع بيع المنافع قال الشارح العيني فيه نظر لان الاجارة اسم للاجرة وهي ما لا يستعمل فيه الا بالاجرة كما صرحوا
به فان قاضي زاده والنظر المذكور ووردان المذكور في كتب اللغة اقسامه والاحارة التي هي اسم للاجرة التي هي
مع المنافع الاجارة الاجرة قال العيني ونحوه وان تكون الاجارة معدا قال قاضي زاده ولم يجمع في القلعة على الاجارة
مصدر وفي المضمرات يقال اجره ادا اعطاء أجرته والاجرة ما يستحق على عمل الحبر وهذا يدعي به فقال المصنف
الله وعظم الله أجره وفي كتاب العيني أجره ملوكي وأجره ايجاراه وهو حر وفي الاساس أجر في داره فاستاجرتهما
مؤجر ولا يخل مؤجر فانه خطأ وقبح قال وليس أجره ما فعل بل هو اصل اه واماد لهما من الكتاب فهو قوله
اعالي حكاية عن شعيب على أن تاجر في ثمانين هج وشريعتين قبل ان يشرع لئلا اذا قصها الله علينا من غير انكار
ومن السنة قوله عليه الصلاة والسلام اعطوا الاجرة قبل ان يجمع عرقه ومن الاجماع فان الامة اجعت على
جوازها وبسبب المشروعية الحاجة لان كل انسان لا يجد ما يشترى به العين فيؤثر الضرورة واماد ككنا
هو الاجاب والفقول والارتباط بينهما واماد شرط جوازها فلا تذا شيا ما اجر معلوم وعين معلوم ويدل معلوم ومحاسنها
دفع الحاجة بقابل المفعة واماد حكمها فوق المثلث في البدلين ساعة فساعة واماد الفاظها فتعقد لفظين ماضيين
او يعبر واحد هما عن الماضي والآخر عن المستقبل كقوله أجرتك واعرتك منفعة داري سنة بكذا وتعتد بالتعاطي
كما في البيع وفي التارخانية وتعتد الاجارة بغير لفظ كالواستاجر دارا سنة فلما انقضت المدة قال ربهما المستاجر
فرعه في اليوم والا لعل لكل شهر بالف درهم فتعقد في قدر ما ينقل مناعها بجرة المثل وان سكن شهر افعس عما
قال المسالك الى آخر ما ذكر وصفتها انها عقد لازم وفي العنايه وينتد في الاجارة عبادا لشرط والرقبة والعب كافي
البيع اه راضع الاول ان عقد الاجارة ينفعه ما قامه العدم مقام المفعة ولهذا وازاد العقد الى المنافع فلا
تجاوز ان قال امرتك فعد داري كذا الشهر او ما يصح منه اني العبد والمراد من المنفعة ان تكون مقصودة من
انه لو استاجرنا بالاجرة لا يجلس عليها ولا ينام او دابة لير بعد اني داره ووطن الناس انها له او يعلها جنسية بين
يدى او لا يصحها في بيته فيجمل بها ولا يستعملها والا حارة في جميع ذلك واسمها اجرة له لان هذه المنفعة غير
مقصودة كذا في المصنف الخامس الثالث من الدواب كمال البيع اه قال رحمه الله وهو ما يصح فيه اجرة كمال
في ردة ان المنفعة فمعتبر بقرن المبيع ثم ان كانت الاجرة بما كان يكون كل عين بدلا عن المبيع ولا ينعكس
حتى يصح اجرة لا يصح فيها كالمفعة ونها لا تصح فيها وتصح اجرة اذا كانا على الجنس كما ساقى وفي الجوهرة ولو كان
من جنس واحد من جنس واحد متعقد في الصفقة ولو كان في العبدين جاز اه وان كانت الاجرة دراهم
او دنانير لا بد من بيان القدر والصفوة جیدا وردى وان كانت النقود مختلفة انصرفت الى غالب نقد البلد وان
كانت اجرة مكبلا او موزونا يحتاج الى بيان القدر والصفوة ومكان الاغناء هذا اذا كان له عمل ومؤنة عند الامام والا
فلا حاجة الى بيان مكان الاغناء وان كانت ثيابا او عروضا لشرط بيان القدر والاجل والصفقة لانه لا بد في القعة
ادبها هذا الذي يمكن ماثرا انه وفي الهداية ولا يصلح ثيابا يصلح اجرة ايضا كالاغبان التي ليست من ذوات الامثال
كالحيوان والنبات فانه اذا كانت معينة نصيب اجرة ولا تصح فيها كذا استاجر دارا وشوب معين فانه
لا يصلح ثيابا نصيب وفي كتاب البيوع اذا الاسوال ثلاثة فمن محض كمال الدراهم والديانير ومبيع محض كالاغبان

[illegible]

الذمة فجاء لإبراهيمه والجواب على قول محمد أنه وحده سببه جازا لإبراهيمه كالإبراهيم عن الغصاص بعد الجرح والرهن
 والذمة له للوثيقة فلا يشترط فيه حقيقة الواجب الأتري أي أنها جازان في البيع المشروط فيه التجار والرهن
 المودود جازت الكفالة بالدرك وانما يمكن للراثة أن تجب نفسها بعد تسليم البار إلى الأوفى ما سعى لها
 برهها وفي المخطوطة ذهب المؤجر أجرة رمضان هل يجوز قال محمد إن استأجره سنة لا يجوز وإن استأجره مشاهرة
 يجوز إذا دخل رمضان ولا يجوز قبله وعن أبي يوسف لا يجوز إلا بعد معنى المدة ولو مضى من السنة نفسها ثم أبراه
 عن الجميع أو بعضها منه فإنه يبرأ عن الصك في قول محمد وعند أبي يوسف برئ عن النصف ولا يبرأ عن النصف
 اه وعبر المؤلف بقوله لا يملك لأن لفظ محمد في الجماع الأجرة لا يملك بنفس العقد قال صاحب الترتيب الأجرة
 لا تجب بالعقد معناه لا يجب تسليمها وأذا لم يجرد العقد ليس واضح لأن في وجوب التسليم لا يبرأ من
 الملك كالمبيع فإنه يملكه المشتري بمجرد العقد ولا يجب تسليمه ما لم يقبض الثمن والجواب أن يقال إنه ناد
 لا يملك لأن محمد إذا كرى الجماع الصغيران الأجرة لا يملك ولا يملك لا يجب بقاءه وإن مات فادام الميراث فزعم
 نفي الوجوب نفي الملك كان أهم منه وذكر العام وإرادة الخاص ليس بجواز شائع لعدم دلالة الأعم على الاختصاص
 وقال صاحب الهداية الأجرة لا تجب بالعقد قال تاج الشريعة أي وجوب الاداء ما نفس الوجوب يشب
 بنفس العقد وقال صاحب الكفالة المراد نفس الوجوب لا وجوب الاداء بيان ذلك اجالا وتفصيلا أما اجالا
 فلأن الأجرة لو كانت عبداً فاعتقه المؤجر قبل وجود أحد المعاني الثلاثة لا يعتق فلو كان نفس الوجوب
 ثابتا لصح الاعتاق في كل البيع اه وإذا لم يملك بنفس العقد ليس له أن يطالب به بالأجرة وفي الخطوط طلبة
 بالأجرة عبادة بعض جازت بثمنه فيجوز الأجرة وقال أيضا وإذا لم يجر حدا أحد هذه الأمور بأحد الأجرة يومها وفي
 العقار وفي المسافات كل مرحلة وفي المشتق رجل استأجر دابة بالكوفة إلى الري بدراهم أي التقدريين يجب على
 المستأجر أن نقد الكوفة لأنه مكان العقد فنصرف مطلق الدراهم إلى المتعارف فيها وفي العناية وإذا دخل الأجرة إلى
 ربهما ذلك الاسترداد ولو كانت الأجرة عبداً فاعاها ثم أودعها إلى رب الدابة وكذا التجبيل أهوى شرح الخجواوي
 الأجرة لا تقتضيا ما أن تكون مجهلة أمزجة أو مخمة أو مسكونة عنها فإن كانت مجهلة فإن له أن يملكها وإن
 يطالب بها وإن كانت مزجلة فليس له أن يطالب الأجل وإن كانت مخمة فله أن يطالب عند كل تجبيل وإن كانت
 مسكونة عنها تقدم بيان ذلك في العقار وفي المسافة إذا امتنع من الحمل فمباقي يجبر عليه اه بالمعنى وفي
 السفينة استأجر حافوتا مسددة معالومة بأجرة معالومة وسكن فخر الحافوت في بعض المدة وعمل وكان يكسبه
 الانتقال فلم يفعل وسكن المسددة تلزمه جميع الأجرة ولو استأجره ليحصل هذا إلى موضع كذا فعمل نصف الطريق
 وأعادته إلى مكانه الأول فلا أجر له استأجر دابة إلى مكة فسلم بركبها ومضى واجتال كان يتردد في الدابة فاعلمه
 الأجرة وإن كان لغيره في الدابة لأجر عليه طلبة بالأجرة بعد المدة فقال قصر في العمل فلا بعض الأجرة إن
 أقصر فله الأجرة كاملة استأجره ليحصل له العسر فله فإذا هو فخر قال أبو يوسف لأجر له وقال محمد إن علم أنه جرح
 فلا أجر له وإن لم يعلم فله الأجر وفي الذخيرة من الفصل السابع والعشرين في الاختلاف لو اختلف المستأجر
 والأتجر بعد شهر والمقتاح مع المستأجر وقال لم أقدر على فقهه وقال المؤجر بل قد عرفت على فقهه وسكت ولا يثبت نهما
 بجم المال وإن أقام بئنه فالبئنه ينقرب المنزل وفي القنية تسليم المفتاح في المصر مع القنية فقبض وفي السواد ليس
 بقبض وفي تناوى الوالوجي ولو استأجره لأجر على عبده عنه ثم وهب العبد من المستأجر قبل القبض وقال المتأجر
 قبضت كان ذلك إقرارا من المصنف الأجرة المنقولة لأن المضافة لا يملك الأجرة فيها بشرط التجبيل وقوله أو بالائتماء
 أو بالتمكن منه يعني يجب بالاستيفاء للنفقة أو بالتمكن وإن لم يستوف وفي الهداية وإذا قبض المستأجر الدابة فقبضه
 الأجرة وإن لم يمكن قال في النهاية وهن مفيدة بقبول أحدها التمكن وإذا لم يمكن أن يمنعه المالك أو لأجدي أو سلم

الدار مشغولة بمناحه لا تصب الاجرة الثاني ان تكون الاجارة صحيحة فان كانت فاسدة فلا بد من حقيقة الانتفاع
 والثالث ان يتمكن الغاصب ان يكون في مكان العقد حتى لو استأجرها لكونه فاسدا في وقت المدد فلا
 اجر عليه والرابع ان يكون متمكنا من الاستغناء في المدد ولو استأجر دابة الى الكوفة في هذا اليوم وذهب بعد
 مضي اليوم بالدابة ولم يركب لم يجب الاجر لانه انما تمكن بعد مضي المدد وفي الخطأ امر رجلان يستجره دارا
 سنة كاه فاستأجرها وتسلما الوكيل وسكنها هوسنة قال ابو يوسف لا اجر على المؤجر والاجر على المأموور وقال
 محمد بن ربح المؤكل لان قبض وكيله كقبض نفسه والمأموور غاصب للسكنى فلا يجب عليه اجر قال رحمه الله فان
 غصبا غاصبه منه سقطت الاجرة يعني اذا غصب العين المستأجرة في جميع المدد فغاصب سقطت الاجرة ولو في بعضها
 فيقدره ولو ان يتمكن من الانتفاع وهو شرط لو حوينا الاجرة كما بين وهمل تنفسح بالغصب قال صاحب الهندسية
 لا تنفسح وتقال لغير الاسلام في فتاواه والقض لا تنفسح فاذا اراد المستأجر ان يسكن بقية المدد ليس للمؤجر منعه اه وفي
 فاضل كان ايضا احاطه الغصب منه الى الغاصب وقال الداريازي ان لم يفرج منها فقس عليك كل شهر بما قد رهم قال
 محمد بن ابي القاسم منسكرا وبقول الداريازي يسكن مدة فاقام الغصب ومنه السنة انها داره ففقدت له بها الاجر عليه
 وان كان مقررا لزمنه المسمى اه وفي الوالوجية رجل دفع ثوبا الى قصار ليغسره باجرة معلومة فبعد القصار الثوب ثم
 جاء بمقصور او قال هذا لي وجهن ان قصره قبل الجوده الاجر وان قصره بعد الجوده لا اجر له ولو كان صبغا
 والمسته بالمالان صسغه قبل الجوده له الاجر وان صسغه بعده قرب الثوب بالخيار ان شاء استأجر الثوب واخطأ قيمة
 ما زاد فيه وان شاء ترك الثوب وسفسغه قرب ايض اه وفي التنازخانية رجل استأجر دابة الى مكان معلوم فلما بلغ
 نصف المدد انكر الاجارة فزعم من الاجرة اقبل الانكار ولا يلزم ما بعده وهو قول الثاني وقال محمد لا تسقط عنه الاجرة
 بنفسه انكاره ولو كان يدها والمستهلحها وفيه العبد يوم العسقد الفان ويوم الجود ألف فله العبد في يده بعد
 ان مضت السنة فلا جرة لازمة وتجب كل الاجرة ويجب عليه قيمة العبد وينبغي ان يكون هذا على قول محمد وعلى قول
 الثاني لما بعد فقد اسقط الاجر وفي الخطأ لو غرقت الارض او قطع عنها الشرب او مرض العبد سقط من الاجر
 بقدره لغوات يتمكن من الانتفاع في المدد ولو استأجر دارا سنة فلم يسلمها الا جرح حتى مضى شهر لم يكن لاحدهما
 الزمة تناف عن التسليم في الثاني لان الاجارة وان كانت عقدا واحدا حقيقة لكنها عقود متفرقة مضافة الى ما يوجب
 من المنفعة ومن المشايخ من قال هذا اذا لم يكن في مدة الاجارة وقت يرغب في الاجارة لاجله فان كان وقت يرغب في
 الاجارة لاجله زادة دعية كما هو في سوق ورواجه في بعض السنة او دار بجدة استأجر سنة لاجل الموسم فلم تسلم في
 الوقت الذي يرغب لاجله فانه يجرى بعض الباقي دفعه المهر رغبة له قال رحمه الله في ولرب الدار والارض طلب الاجرة
 كل يوم وللعمال كل مرحلة يعني اذا وقعت الاجارة مطلقة لم يتعرض فيها الوقت وجوب الاجرة لاجل جرماد كره
 والاصل فيه ان الاجارة معاوضة والمالك في المانع يمنع ثبوته زمان العقد فكذلك في الاجرة على ما بينا وكان الامام
 اولا يقول في جميع انواع الاجرة لا تجب الاجرة حتى يستوفي المنفعة ثم يرجع لما ذكرنا وكان القاسم ان تجب
 الاجرة ساعة فساعة الا انه يفتى في المخرج فخر كاه لهذا وفي الخلاصة امرأة آجرت دارها من زوجها ثم اسكنها فيها
 لا تجب الاجرة ولو استأجر دارا شهر او سكن فيها مع صاحب الدار الى آخر الشهر قال المستأجر لا يدفع الاجرة
 لعدم التخلية قطعية من الاجرة بقدر ما في يده لوجود التخلية فيها اه ولو عبر القاء الثمر بعية لكان أولى ليقبضه
 متفرع عن الاستيفاء والتمكن قال رحمه الله في الخطأ والقصار هذا الفراغ من عمله يعني اذا وقعت الاجارة
 مطلقا من وقت وجوب الاجرة فله العمل ان طالب بعد ما ذكر المؤلف واطلق في قوله بعد الفراغ فاولا انه لا فرق بينهما
 اذا عمل في وقت نفسه او في وقت المستأجر كما ذكره صاحب الهداية وصاحب التجر يدور في المبسوط والقوائد
 الظاهرة بالذخيرة وبوط شيخ الاسلام وشيخ الجامع الصغير الفخر الاسلام فاضل خان والتمرناني اذا خاط في

[illegible]

[illegible]

كلما روي بفضاء الدين قال روحه الله وان استاجر له اي بعباله ثبات بعضهم فيها عن بقى فله الاجر بمصابه به لانه
 اوف ببعض العقود عليه فيستحق الاجر بمصابه قال القتيبي ابو جعفر الهندواني هذا اذا كانوا معلومين حتى يكون
 الاجر مقابلا لمجتهدهم وان كانوا غير معلومين يجب الاجر اه وفي الخلاصة واذا كانوا غير معلومين فلا حارة فائدة
 وفي النهاية نقلا عن الفضل اذا استاجر في المصر لصل له المحنطة من القرية فذهب فلم يجد المحنطة فعاد ان كان
 قال استاجرت منك من المصر حتى اهل المحنطة من القرية يجب نصف الاجر بالذهاب وان قال استاجرت منك حتى
 اهل المحنطة من القرية لا يجب شيء لان الاجارة على الحمل لا غير وفي الاول على الذهاب والحمل وجزا الى التفسير
 وروي هشام عن محمد لا اجر ومثله في السفينة اه كلام الشارح وفي التاخر غانية من باب ما يستحق الغارس استاجر
 له حمل اه كذا كذا من المطمورة فذهب فلم يجد المطمورة استحق نصف الاجرة اه فظهر انه لا فرق بين ذكر
 الشارح قال روحه الله ولو اجر حامل الكتاب لقواب ولا يحمل الطعام ان رده لا شيء يعني اذا استاجر له رده
 بطعامه الى فلان عكة اول سبب بكتاب اله ويحيى بجوابه فذهب ووجد فلا تاسا وروى فلا اجر له لانه نقص المقدود
 عليه بالرد فصار كأنه لم يفعل فلا يستحق الاجر وقال زفر له الاجر في الطعام لان الاجرة بمقابلته حمل الطعام الى مكة وقد
 وفي بالشارح وط عليه ما استحق الاجرة وقال محمد له الاجر للذهاب في نقل الكتاب لانه اوفى ببعض المقدود عليه اه
 الاجرة مقابلة للجواب والنقل ولم يوجد له بالبدل عليه فلا اجر له كالونقص الحياطة الجباطة بعد الفراغ من العمل
 فلو وجدته فثابته ولو كان وحده ميتا لتعدى الوصول اليه ولو ترك الكتاب هناك ليوصله اليه او الى وروى فله الاجر في
 الذهاب لانه اوفى بقضى ما في وسعه قال في المحط ولو استاجر رسوليا ليلج رسالته الى فلان فذهب فلم يجد فلا اجر له
 الاجر لان الاجر يقطع المسافة لانه اوفى بما في وسعه واما الاجتماع فليس في وسعه فلا يقابل له الاجر وفي الخلاصة ولو
 استاجر له ليلج الرسالة الى فلان بالمصرة فذهب الرجل فلم يجد المرسل اليه او وجدته لكن لم يبلغ الرسالة ورجع فله
 الاجر اه اقول له لم يبلغ الرسالة لعدم تمكنه من التبليغ فعندة قال في الخلاصة والفرق بين الرسالة والكتاب ان
 الرسالة قد تكون سر الا يرزى المرسل ان يطلع عليها غيره اما الكتاب فمفتوح قال الشيخ الامام شمس الانعة المحلوفي
 لانهم الفرق بل هما سواء في الحكم اه وفي المحط استاجر خياط الخياط قصا الخياط فذهب رجل قبل ان يقبضه رب
 الثوب فلا اجر له لانه تلف قبل التسليم ولا يحير الخياط على ان يسدده فان كان الخياط فتمت بغيره على عود استاجر ملاحا
 يحمل طعام الى موضع كذا فرد السفينة انسان فلا اجر للاجوليس له ان بعد السفينة وان ردها الملاح بنفسه فله الرد
 ولو استاجر سفينة مئة معلومة فانقضت المدة في أثناء البحر ترك السفينة في يده الى بلوغ ذلك المكان ولو استاجر
 سفينة تحمل طعام الى موضع كذا فلما بلغت السفينة الموضع او بعضه ردها الى موضع الذي اكرهاه منه قال
 محمد ان كان صاحب الطعام معه فعليه الاجر كله او بعضه بقدر ما بلغ وان لم يكن صاحب الطعام معه فلا اجر عليه لانه
 انتقض الحمل بالرد فليستوفى المقدود عليه وكذا لو اكرى بغلا الى موضع كذا فله المصار بعض الطريق جاءه زرد الى
 الموضع الذي خرج منه فعليه من الكراء بقدر ما سار لانه صار مستوفيا للثمن بنفسه فلا سقط عنه البذل هذا التسليم
 قيد بقوله للجواب لانه لو لم يشترط الرد للجواب قال المحمداى ولو تركه حتى يوصله اليه حيث كان فثاب الى قريته
 حيث كان ميتا استحق الاجر كاملا قال فلو شرط عليه الجواب فدفعه اليه فلم يقرأه حتى عاين من جوابه لاجر كاملا
 لانه اوفى بما في وسعه ولو لم يجده او وجدته ولم يدفع له بل ردها لكتاب فلا اجر له ولو نسي الكتاب هناك لا بدى اجرة
 الذهاب اه والله تعالى اعلم

باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها

قال في النهاية لئلا ترمق سمات الاجارة ذكر في هذا الباب ما هو المتصور منها وما هو بيان ما يجوز من عقودها وما
 لا يجوز وفي غاية البيان ما فرغ من ذكر الاجارة وشرطها ووقت استحقاق الاجرة كراما يجوز من الاجارة ما لا ينفذ

وتقدمه وذكر أيضا من الاتفاق ما يبعد خلافا من الاجر للوجر وما لا يبعد خلافا قال رحمه الله **في** جميع اجارة الدور
والحوادث بلا بيان ما يعمل فيها **في** القياس أن لا تجوز هذه الاجارة حتى يبين ما يعمل فيها لان الدار تصنع للسكنى
ولغيرها وكذا الحوادث تصنع لأشياء مختلفة فمنه في أن لا تجوز حتى يبين ما يعمل فيها كاستئجار الارض للزراعة
والثياب القسي وجسه الاستحسان ان العمل المتعارف فيها **السكنى** والمتعارف كالمسرة ولان اجارتها لا تقتنف
ما خلت من العامل والعمل لجاز اجارتها بطاقتا بخلاف الاراضى والثياب لانها لا تستعمل لغيرها وبما رتأى أصحابنا
عامة صاحب الهداية حيث زاد للسكنى لئلا يمتنع مما اورد على هذا اللفظ قال تاج الشريعة بقوله للسكنى صلة الدور
والحوادث **في** الأصل الاستحسان يعني ويجوز استئجار الدور والحوادث للمعدة للسكنى لان يقول زمان العقداستأجرت
هذه رلكنى لانه لو نص على هذا وقت العقد لكان له أن يعمل فيها غير السكنى اه كلامه قال صاحب حاشية
البيان ويجوز ان يتعلق قوله للسكنى بالاستئجار أى يجوز استئجار الدور والحوادث للسكنى وله أن يعمل فيها كل شئ
لا يوهن البناء ولا يفسده وهو الظاهر من كلام السعدوى اه وقول تاج الشريعة بقوله ان السكنى ليس له أن
يعمل غيرها كما ساقى ليس بظاهرا لانه لو عمل غير ما عاها وانفع من السكنى بان خزن فيها برا او غيره يجوز لان
التقييد فيها لا ينافى لا يعتبر ولو استحق المسافر من يد المسافر وقبضه عنده ومنعه من رجوع على الذى أجازه
ولا أجر عليه فيما استعمله لاجارة والضمان لا يستلزم اه قال رحمه الله قوله ان يعمل فيها كل شئ **في** لما ذكرنا
من انها لا تقتنف باختلاف الصلح والعمل بخلافه ان يعمل فيها ما شاء عند الملاقاة وله أن يسكن فيه معه أو يفرد
ولان حكمه السكنى لا يضربها بل يزيد في عمارتها لان عمار السكنى بترك السكان وله أن يضع فيها ما بدا له حتى
المحمول وله أن يعمل فيها ما بدا له من العمل كالوضوء والانتقال وغسل الثياب وكسر الخيط لان ذلك كله من توابع
السكنى ود كفى انها يذاته لا يدخل المحمول في عرفنا لان المنازل منسقة اه ويربطها على الباب ما أجره من
الدار بربطها في العين وليس لأجر ان يدخل داتته الدار بعد ما أجرها ولو كان فيها ثرا والوالة فست لا يصير
على اصلاحها ولو لم يستأجر الدور في الدار المستأجرة فاحترق شئ من الدار لم يضمن كذا في الخلاصة وفي القبط
وله أن يربط الدابة ان كان في الدار سعد أمان كاتب منسقة فلا ولو استأجر دوا على أن يسكنها وحده فله أن
يترك امرأته معه لانه شرط لا فائدة فيه اه وفي الخلاصة وادار بزيادة فترت انسانا وهدمت الحائط لم يضمن
اه قال رحمه الله **في** انه لا يسكن حدا أو عمارا أو طعنا **في** أن في نصب الرضى واستعمالها في هذه الاشياء ضررا
بما هو الا انه يوهن البناء من تعيد العقيد عمارا حدا لثة والمراد بالرضى رضى الماء والثرور وأما رضى السد فلا يمنع منها
لانما لا يضر بالبناء وفي الحدادى رضى السداد انبث في الحائط يمنع منها وله أن يكسر فيها الحائط الكسر المعتاد وله
أن يقطع فيها النضج المعتاد وان زاد على العادة بحيث يوهن البناء فليس له ذلك الا برضا صاحب الدار وينبغي أن يكون
البيع على هذا التفصيل نظرا في الحاصل كل ما هو من البناء أو فيه ضرر وليس له أن يعمل فيها الا باذن وكل ما لا ضرر
فيه جائز مطلق العقود واسبقه ولم يتعرض المؤلف لبيان ما يجب عليه اذا فعل ذلك ونحن نبينه فلما قدم حدا
فهو البناء عمله وجب الضمان لانه متى ولا أجر لان الضمان والاجر لا يستلزمان ولو لم ينهم وجب عليه الاجر
استحسانا والقياس أن لا يجب لان هذا العمل غير داخل تحت العقد وجبه الاستحسان ان العقود عليه هو السكنى
وفي الحدادى وأحوالها السكنى وفي يافى ففسير مستوفيا للعقد عليه فيجب عليه الاجر بشرط السلامة فصارت نظير
ما لو استأجر دابة له فيها قدر ما عاها فادلهما وصلت الدابة فانه يجب عليه الاجر ولو اختلف المؤجر والمستأجر
في انقضاء الدابة كان القرن للوجر لانه انكر الاجارة ولو قام الخينة كانت بينة المستأجر اولى وفي الخلاصة ولو
استأجر دابة بقدر أقل من بقدر حداد ان كان ضررها واحدا وفى القبط أو كان ضررا للحداد أقل وان كان أكثر
فليس له ذلك وكذلك رضى اه قيد بالدور لان استئجار البناء وحده لا يجوز في ظاهر الرواية لانه لا ينفع به وحده

[illegible]

اعلم ان استخبار الدنيا بقول الثوب على ثلاثة اشهر الاول ان يقول عند القداس استاجرتا الركوب وليس ولم يرد عليه
 والثاني ان يرد قوله على ان اركب من اشاء وليس من اشاء والثالث ان يقول على ان اركب انا وولان اواليس
 انا وولان ففي الوجه الاول يفيد المقدلان الركوب وليس مختلفان اختلافا ما حثان اركب شخصا وضعت الله
 تنقلب محبة ويجب المسعى استحسانا لانه ارتفع للرجوع للفساد وهو الوجه الاول لا يخفى عليه ان هلكت لانه غير
 متعدد وفي الوجه الثاني يصح القدوس يجب المسعى ويتعين اول من مركب سواء كان المستاجر او غيره لانه تعالى من
 الاصل فصار كانه نص عليه ابتداء وفي الثالث ليس له ان يتعداه لان التميز مفيد فاذا تعدى صار ضمنا وحيث لم يحل
 حكم الركوب في جميع ما ذكرنا وفي فاضحان استاجرت المرأة دعوا التمسسه ثلاثة ايام ان كان الثوب بدله كان لها
 ان تفسد في الايام والقبالي وان كانت صباغة تلبسه في النهار وفي اول الليل واخره وليس لها ان تلبسه نيل الليل
 ايسره كل الليل ومات فيه حتى جاء النهار برئت من الضمان ان لم يتفرق اه وفي القبالي استاجرتا ليعمل
 عليها لم يحل عليها جلا لا يضمن ولو استاجرتا ليعمل عليها ما بين مقدار ما يعمل به فانه يجوز وله ان يعمل ما يها
 مقدار ما يحل وفي الخط بغير فساد اذا جعل عليها مقدارا ما يحصل بهود حائرا ويجب المسعى استحسانا فاعلم ان
 المشقة في قوله ما شاء مفيدة بقدر جعلها وفي الخط استاجرتا ليعمل عليها ليذهب الى مكان كذا فلم يذهب الى ذلك
 الموضع ولم يفسد في غير ذلك الموضع يكون مخالفا ولا اجره عليه وقال الفقهاء ابو الليث عندي انه يبر مخالف ويجب الاجر
 لان هذا خلاف الى خبر وليس هذا كمن استاجرتا ليعمل عليها ليذهب الى موضع كذا فتركها في الموضع فواتجه فهو مخالف
 لان البداية لا يجوز ما لا اذا بين المكان وفي الثوب لا يحتاج الى بيان المكان اه وفي الخلاصة واذ تذكرى قوم
 مشاة ابل على ان المكاري يحمل عليهما من مرض منهم او من اعمى علمتهم فهذا فاسد فالرجح الله وان يبر اركب
 وليس مخالفين من معنى اذا علمت لان التقيد مفيد فحين فاداخل صار ضمنا بالتمسك لان الناس يتعاونون
 في الركوب وليس ولا اجر عليه لان الاجر والضمان لا يحتاجان وكذا الاجر عليه ان سئل فليس ما اذا استاجر
 حافونا واقعد فيه قصارا ارحدا احدث يجب الاجر لانه لما لم يسي لم يضاف كذا في غاية البيان وان يضمن ثلاثة
 انه اذا قيد ليس له الاجارة والاعارة كذا فاعلم وليس له الايداع في الاول والاخر وردة دون الثاني فحينئذ في فصول
 العمادي كذا اجمعي الحماني الطريق قال رحمه الله في ومثله ما يختلف بالمستعمل في معنى يضمن مثله في كل شيء فحينئذ
 باختلاف المستعمل اذا كان مفيدا ونال الفلذ كذا من المعنى قال رحمه الله في ومثله ما يختلف بطل التقيد كما لو شرط
 سكني واحده ان يسكن غيره في معنى فيما لا يختلف باختلاف المستعمل كالدور السكني لا يقر بقر بقر حتى اذا شرط سكني
 واحده ان يسكن غيره لان التقيد لا يفيد لعدم التفاوت وما يضر بالذات كالمحددوا البصار والعميان خارج كالم
 والغسائط كالدار عند محمد وهذا في يوسف مثل اللبس باختلاف الناس في نصبه وضرب اوانه واخذ ما يركبه قال
 رحمه الله في وان هي فويا وفندرا ككر مره حل مثله واخف لا غير كالمخ في معنى لومى الدعوى والقدر فله ان يعمل على
 الدابة ما هو مشتهر واخف كالواستاجر ليعمل هذه المحطة وهي قدر ما يولم العمل مثل قدرها وما هو اخف منه لا يضمن
 والشخص وليس له ان يعمل عليها ما هو اضر منه كالمخ لان الرضا بالشيء يكون رضاعا هو مشتهر او دونه فادلا بما هو
 اضر منه لانه لا فائدة في اجازة كرحطة ومنع كرشعير بل الشعر اخف منه مكان اولي بالاجازة حتى لو هي مدر من
 المحطة فعملها بها من الشعر مثله وزنا من لان الشعر باخف من ظهر الدابة اكثر ما فادرا المحطة فله ان يعمل عليها
 قربة ما اوجب كذا في النهاية وقال شيخ الاسلام في شرحه لا يضمن استحسانا وفي الدعوى الاصح ان سر والشعر
 عند ما تواتر في الورق اخف من شعر المحطة لانه باخف من ظهر الدابة اكثر مما فادرا المحطة فله ان يعمل عليها
 بالاندياط وبه كان في الصدر الشهيد وول على ما مثل وزنه حديد او لها يضمن لانه يتبع في مكان واحد يضمن
 ظهر الدابة فيضربها اكثر وكذا لا يضمن اذا جعل عليها مثل وزنها قلنا لانه باخف من ظهر الدابة اكثر ومنه حارة

وما ذكرناه وجه الاستقصان والقياس أنه يضمن في الشجر ونحوه والحاصل أن الشئين متى كان في كل واحد منهما ضرورة وفي ضرر الآخر من وجه الاستفاد من الأذن في أحدهما الأذن في الآخر وان كان هو أخص ضرر دامن وجه آخر وفي الأصل إذا تكارى من رجل ابلاصة ما تغير عنها إلى مكة والأحارة جازة قال شيخ الإسلام ليس تفسير المسئلة ما ذكرنا بل إنه يراد استأجر المكاري على الحمل فاقصود هذه الحمل في فمة المكاري وأنه معلوم والأبل آلة وحالة لا لئلا توجب فسادا جارة كافي الخياط والقصار وما أشبهه واستدل على تفسير المسئلة بما ذكرناه لو رعبا الخفعة لا يضمنه لا يجوز وقال الصدوق الشهيد ونحن نفي بالجواز كذا حكى في الكتاب من ضرر تأويل من المذنبه قاسا جارية إلى كذا دفع له الدابة لا يبرؤب الدابة أن برسل غلامه معها قال شيخ الإسلام أن شاء لا يبر عليه وفي السيرة استأجر دابة بهيها الحمل حمل المكاري على غيرها لا يبرحق الآخره يبرؤب وتسريها وفي العماوى تكارى دابة في موضع معلوم باربعه درهم على أن يرجع في يومه فلم يرجع إلى حصة أيام قال يجب حرمان أجرة الذهاب لأنه مخالف في الرجوع ولو استأجر دابة إلى مكة فهو على الذهاب حتى العينة إلى الذهاب والرجوع وفي فتاوى (١) هو استأجر دابة ليحمل عليها مائة من الخنطه فرفضت فلم تقط الأحمس من تحمل عليها هل يرجع على المكاري بمصدة ذلك قال القاضي بديع الدين لا يرجع لأنه رضى بذلك وفي جامع التناوى استأجر دابة يوما واتفق بها مائة وأوقدوم بطنها أو أعلت فتركب في الدار الذي هو فيها خاتم غرم وفي الدانية تكارى قوم مائة أبل على أن المكارى يحمل من مرض منهم أو من أعيانهم فلا جارة فأدفعوا في الأصل وليسوا عليه أن يركبوا واحد منهم فيه ثم ركب الأتوم وهكذا فذاك جاز وفي الخلاصة تكارى على دخول عشرين يوما في موضع كذا فدخل في خمسة وعشرين يوما فالصبط عنمن الأجرة بحساب ذلك وبسببهم على قول أبي يوسف ومحمد اه وفي الخلاصة رجل أكرى ابلا لبعث ثم اختلفوا في وقت الخروج كذا لم يزل لأن هذا عقد واحد والعقد عليه في كل مجهول جهته لا تؤدي إلى التزام استأجر دابة إلى موضع كذا فذهب إلى الوصوف فعليه أن ياتي بغيرها لأن العقد لا يفسخ في هذه الحالة وان كانت بعدم فليس عليه أن ياتي بغيرها فيفسخ العقد ولو استأجر رجل دابتي بعشرة صفة واحدة ليحمل عليها عشرين فقيل الحمل على كل دابة ربه بم الأجر على أجرة مثل كل دابة اه قال رحمه الله وان علبت بأزداف ضمن النصف يعني إذا استأجر دابة وأدفع عليها غيره ضمن نصف القيمة ولا يبر بالثقل لأن الدابة يعقروا إذا كسب الخفيف ويخف عليها ركوب الزميل فله ما فروسته اه لا أدى غير موزون فلا يمكن معرفته بالوزن فيسقط الحكم بالسداد كالجناية في باب الخنبة وهذا إذا كان الدابة تنطق جل الاثنين وان كانت لا تطبق ضمن جميع قيمتها كدفع الكافي قالوا هذا إذا كان الرديف يستملك بنفسه وان كان صغيرا يستملك بنفسه يضمن بقدر ثقله قال في النهاية قيد الرديف احتراز عما إذا جعله على ما ثقله يضمن جميع القيمة لأن ثقله مع الذي جعله ضمان في مكان واحد فيكون اشق على الدابة وقال المحمدي الرديف مائل وليس بقيد حتى لو جعل المستأجر نفسه رديفا وغيره أصيلا فحكم واحد وفي غاية البيان قيد كونه رديفا لا لقاعدة جنبي في السرج صار غاصبا ولم يجب عليه من من الأجرة قال قاضيان استأجر دابة ليركبها إلى موضع كذا حمل عليها صاعا صغيرا فغضبت ضمن قيمتها كما لو حمل عليها أصلا واطلق في ضمان النصف شمله إذا ملكك سبل الوصوف أو به وقال وعليه جميع الأجرة إذا ملكك به ما خارج مقصده ونصف القيمة إذا ملكك به وفيه أعطى إذا غلبت به بالوغم من الركب قيد به الأجر كمالا ونصف القيمة كان الرديف أخف أو أثقل الأجرة فلا يبرؤب في الغرور عليه وأما الضمان فلأن التالف حصن بركوهما ولم يبر من عليه الضمان وإنما بالجماع ما رتب الرديف وان شاء ضمن المستأجر وان ضمن المستأجر لا يرجع بما ضمن وان ضمن الرديف

يرجع ان كان مستاجر اول الاقل وفي الخانة فاذا اراد صاحب الدابة ان يضمن الرد نصف القيمة كان له ان يوفي
 التاجر خاتمة استاجرة دابة ليعمل عليها عشرة اشهر فاجر هامن غيره فعمل عليها عشر من ثلثت بغير المساء في التسع
 ان شاء ضمن الثاني ويرجع على الاول لا نفه وان ضمن الاول ويرجع على الثاني اه واول ينبغي ان يفصل ما به ان
 عبد الله مستاجر له ان لا يرجع على الاول وان علم ان له مالاً اولي يعلم في ان يرجع واطلق المؤلف ان
 الاراذل في شئ ما ان اردت في كل المدة او بعضها وفي المحيط استاجرة دابة اذا باور احياها بغيره كما انما جعل امام
 متاعاً وان اردت ان آخر واجبا فله اجره مثلها في الذهاب لان الاجارة وقته فاعسده في الدابة اما ان لا يرجع
 ان ان يهلكه عليه نصف القيمة وما زاد من الحمل ويعرف ذلك بالرجوع الى اهل التجارة وهذا المسمى مركب على الحمل
 اما اذا ركب عليه يضمن جميع قيمته لانه يعمل فله ويحمل الحمل عليها ولو استاجر حمل الولد بها فله نصف من
 وكذا لو انث الثامن فحمل ولدها عليها وقيد بالعطب لانها لو سلبت عليه الا حرجاً فان رجوعه اليه في ما يرد
 الحمل المسمى ما زاد في بعض اقسامه استاجرة دابة ليعمل عليها فحمل عليها فله عمل عليها اكثر منه فله نصف من ما زاد في لانها
 هلك بمادون وغيره فاقسم عليها هذا اذا كانت الدابة تطيق ذلك فلو كانت لا تطيق فله نصف من جميع القيمة
 لعدم الان فيه هذا اذا حمل المسمى وزاد عليه وان حمل عليها غيره فله نصف من جميع القيمة لعدم الان فيه
 الاكل ووقوفه بها اذا استأجر ثور الطين عليه مقدار او زاد قبل ان يضمن جميع القيمة وان كانت الزيادة من جنسه
 وفرق بينهما بان الطين يكون شياً فبها واذا طين القدر المسمى فقد انتهى الاذن وطعن غيره فله نصف من
 فضمن جميع القيمة فيكون زاد على المعتاد لانه ان زاد على المسافة فله نصف من جميع القيمة لعدم الان فيه
 الزيادة وقيد بكونه حمل عليها لان ربه الدابة لو كان هو الذي حمل عليها فلا ضمان على المستاجر قال في الشرح المستاجر
 دابة ليعمل عليها عشرة اشهر من المحطة فعمل في المحلوق عشر من المحطة وامر المكاي ان يعمل هو عليها فعمل
 هو ولم يتركه المستكرى فله نصف من الدابة عليه اصلاً ولو حمل ذلك عام ارب الدابة والمستكرى جمعاً ووضعاً على
 نهر الدابة فله نصف الدابة ضمن المستكرى ربع القيمة هذا اذا كان في جوف واحد ولو جعلها في جوفين وجعل كل
 واحد منهما احولاً ووضعها على الدابة جمعاً الا يضمن المستاجر شيئا ويحمل حمل المستاجر كان منعه قاله بالاعتد اه
 وفي الخلاصة هذا اذا حمل المستاجر اولاً وان حمل ربه الدابة ولا ثم المستاجر فله نصف من نصف القيمة وفي الاصل
 اذا استاجر دابة ليركبها فليس من الشيا كتر مما كان يلبس وركب الدابة فله نصف من نصف القيمة ان لم يلبس الا ثياباً
 ضمان عليه وان لبس ما يلبسه الناس ضمن ما زاد بحسابه وفي الخاتمة استاجرة دابة ليركبها فله نصف من نصف القيمة
 او رجلاً يملك لا ضمان عليه ولا على الراكب لان يعلم ان مثل الدابة لا يضمن ذلك فضمن جميع
 القيمة وفي الاصل استاجر حماراً يربح فليس عليه ضمان في جوف واحد ولو جعلها في جوفين وجعل كل واحد منهما احولاً
 وان كان أخفى من الاول او مثله فلا ضمان عليه هذا اذا كانت الدابة تقوى كسفه وان كانت لا تقوى كسفه فله نصف من
 جميع القيمة وفي فاضحان وان نلت فله الاجرة تماماً ولو لم انها تطيق فبلغ فله تمام الاجرة وان هلك بدمين و
 نجس الا ان هذا اذا جعل الاقل والزيادة في جوف واحد ولو جعلها في جوفين وجعل كل واحد منهما احولاً فله نصف من
 القيمة اذا حمل عليها امرأه فقلت فحمل ولدها هم عليها يضمن فله نصف من نصف القيمة قال في جوف واحد
 والراجح ان يضمن اذ هلكته منها وان المغرب الكج ضرر الدابة بالعام وهو ان يضمن نصف من نصف القيمة
 البقرة فله نصف من نصف القيمة لانها لا تطيق فله نصف من نصف القيمة وان كانت لا تطيق فله نصف من نصف القيمة
 المتعدي لا تملك العرق فله نصف من نصف القيمة وانما تضرب بالقيمة في نصف من نصف القيمة وانما تضرب بالقيمة في نصف من نصف القيمة
 فله نصف من نصف القيمة بالاجماع والفرق لهما انه يؤمر وينهى لغيره فلا ضرر ولا في امره وفناهما في السببية ان
 الحمار فله نصف من نصف القيمة وانما تضرب بالقيمة في نصف من نصف القيمة وانما تضرب بالقيمة في نصف من نصف القيمة

[illegible]

[illegible]

خيما قوبا قال افطعه حتى يصل الغدس ووجهه كناية عن نفاضا فان كان قد راى اصبع وشعر فليس
بمفصا وان كان اكثر فضمنه ولو قال انظر الى هذا الثوب ان كفاي قصا افطعه وخطه بدرهم قطعه ثم قال
لايكليك يضمن الثوب ولو قال انظر ليكه في قصا قال نعم قال افطعه فطعه ثم قال لايكليك لا يضمن والله اعلم

قلب الآخرة الفاسدة

[illegible]

[illegible]

[illegible]

محذور والمراعاة استعمار التيسر لغيره في الغنى ومحبها باجر ما لو فعل ذلك من غير اجبر لا بأس به لان به بقي النسل وفي
 المحذور وهو البقي في المحذور بان يؤجر امرته على الزنا ما احذ من المهر فهو حرام عندهما وعند الامام ان احده
 غير معتد بان يفي بامته ثم اعطاها شاة هو حرام لانه اخذته بغير حق وان استاجرها لغيره في سائر ما اعطاها مهر عالو شرط
 لها لا بأس باخذها لانه في حارة فائدة يجب له وان كان السب حراما قال رحمه الله في الاذان والاقامة والاعمال
 العرث والامة مع مجرمين المجهزين استجاره في الاشياء وقال الامام الشافعي يجوز ان يستجار به رجل غير معتد به
 وكونه رد لان في ذلك لا ترى انه يجوز والاستدراج على بناء المعبد او اداء الزكاة وكتابة المصنف والامة راد قوله عليه
 السلام في العرث والامة ولا تأكلوا به وقال عليه الصلاة والسلام ان ابن ابي وقاص لانا في الزنا ان اجرا
 دون ان يفتق للفاعل فلا يجوز واخذ الاجر على عمل وقع له كافي الصوم والصلاة ومن التعليم فلا يفتق له
 الا من جهة التعبد فيكون ما لم يمتد ما لا يقدر على تسليمه فلا يجوز بخلاف بناء المعبد او اداء الزكاة وكونه كافي
 وافتقاره به يقدر عليه الاجر وكذا الاجر يكون لا يفتق الفاعل عنه نيابة وله ان لا يفتق له الا ورده
 بل اهله الا تحصى جازان يستاجر الكافر فيها ولا يجوز فيما نحن فيه كذا قالوا وبه يمتنع هذا ما ذكره في باب
 الغرر الخ يقع عن الاثروان لان الانسان يعمل ثواب عمله لغيره بقيد الطاعة لانه لو استاجر له علم ولده الكتابي
 او الفهوا والطب او التصبر يجوز بالاتفاق كذا في التارخا خاسته وفي الكبري تعلم القرائن والمحاسب والاصحاب باجر
 يجوز وفي النخبة لو استاجر له علم ولده الشعر الادب اذا لم يمتد تحارو يستحق المسمى اذا سلم نفسه له لم يؤجر
 واذا لم يمتد في مائة مائة ولسدو يستحق اجرة المثل اذا تعلم اه وفيها ايضا يجوز الاستجار على تعليم
 والتجارة رانهم والدنا واخره واشهد ذلك فاذا اجره عليه بعد كذا على اعطاء المولى شيئا من امواله وان شرب
 المولى على المولى ان يعطيه في كل شهر كذا او يقوم على غلامه في تعليم كذا فهو جائز وادى بشرط كل واحد منهما ان
 فرغ من تعليمه في الاجرة على رب العبد كذا او قال سيدنا علي بن ابي طالب في ذلك ان يرف تلك المدة
 فان كان سيد العبد هو الذي يعطى فالاجرة عليه وان كان المعلم هو الذي يعطى فالاجرة على المعلم اه قال رحمه الله
 في الفتاوى المبرور على جواز الاستجار لتعليم القرآن وهذا ذهب الى اخرين من مشايخنا فيفسدوا ذلك
 وقالوا في اعماننا المنة من الجواب على ما شاهدوا من فله الحفاط ورغبة الناس فيهم ولان الحفاط والعلم كان لهم
 على ما في ذلك المال وافقادات من المتعاقبين في مجازات التعليم من غير شرط وهذا الزمان قبل ذلك والاشياء في الحفاط
 ما انهم فلوهم فغيرهم باب التعاقب بالاجرة في القرآن فافتوا بالحواز والاحكام تختلف باختلاف الزمان وكان عهد
 ابن الفضل يقتضي بان الاجرة تجب ويحبس عليها في الحلاسة اذا اخذ المعلم من الصبي شيئا من المال او دفع الصبي
 ذلك الى ولده الما لم يصح له خلافه عن المحصر لان ذلك ثلث من اب الصغير اه وفي الحماوي للكراري يسي اد الاستجارة
 لغيره عند القرآن ولم يسم له اجر اليس له ان ياخذ اقل من خمسة واربعين درهما شراها اذا سمى اجرا رما سمى
 لكن باسم المستاجر اذا عقد على اقل من خمسة واربعين درهما الا ان يهب المستاجر ما بقي من ثمنه او يفتقر او بشرط
 ان يكون ثوابه ما فوقه لنفسه فلا يسم ولا يسم وكذا اذا قال افرأ بقدر ما قدرت عليه فله من الاجر بقدر ما قدر او اهدا بحب حفظه
 كذا في القول وهذا في عرفهم ما في عرفنا في ذلك وفي الخلاصة رجل استاجر قوما يحملون حيازة ويحملون
 مستان كان في موضع لا يسد من يشبه غيرهم ولا من يحمله فلا اجر لهم وان كان هناك غيرهم فلام الاجر اه وفي
 المصنف انما سائر الامام بربلا يفتل مرتدا او اسيرا ولا يستغناه له فما في النفس ثم يمزع دمه او ولو تاجر لا يستغناه
 الفصاير فيمادون انفسهم في زولو استاجر مصفا لغيره لم يحز وان قرأه فلا اجر عليه وسواها في كلامهم وفي
 استاجر العاني ولا يلعو عليه في مجلس القضاء مشهور اجاز ولو استاجر حرا او امراة فلا اجر له
 في هذا المقدم الاول والثاني ويجوز في الثالث وفي ما سيجي في

أول ضرب الناقوس لهم لا يجوز ولو استاجر اليهودي مسلماً لقيم له النار لا بأس به لأن الانبعاث بالمرحاح اه وفي
 النهاية يعني يجوز الاستئجار على تعلم الفقه وفي اروضه ووزن ما يجوز للامام والمؤذن والاعلم هذا - وروى في
 الذخيرة ولا يجوز استئجار كسب الفقه والتغيير والمحدث لعدم التعارف قال ابن قاضي فانه اقول وفيه ساد كروامن
 وجه الاستئجار، ان طرقى بان ذلك هو مقتضى الدليل الاول انه لا يمكن تحقيق ما هيبة الاجارة وهي ثلث للنافع
 مؤسداً استئجار على تعليم القرآن ونظائره بناء على عدم القدرة على تسليم المآثره المؤجر من المنفعة فكيف يصح
 قهراً والاستئجار مع تعقيد ما هيبة الاجارة كما لا يخفى وهذا يحمل تسكب فيه العبرات اقول والجواب ان الاجارة
 لا تعلم الغرن والفقه على امر على النفعين والاعمال في القياس فلهذا الى التعليم وجعلوا الملبس باده لانه لا يمكن
 من الاحتسان لاروا الى الناس وجعلوا التعليم تاه الله فقالوا بالجوهر فاحسانت المجتهون اولاد والامامة دخلت لاتباعها
 فمديره جده في الظهيرة وشايع بل اذ هو اجوز ذلك اذا شرب له مدة وعند عدم الاستئجار امره بسبب أجر التسل
 اه وفي المنذر لو امسح ابو اسبي من دفع الوظيفة جبر عليه وجس عليه اه قال رحمه الله ولا يجوز على الغناء
 والروح والملاهي لان المصلحة لا يتصور استغنائها بالتعبد فلا يجب عليه الجبر من غير ان يسنه عاه لان المبادلة
 لا تكون الا على ان لا يحساق وان اعطاه الاجر ورضه لا يحمل له ويجب عليه رد على صاحبه وفي المصنف من كتب الاحتسان
 اذا اخذ مال من غير شرط بياحه وفي القبط ذى استاجر من مسلم او ذى يبيع يمل فيها لم يجز لان صلاة الله ومعصية
 وان كانت ثلثة في زعمه ولو استاجر المسلم من المسلم مع جدي انصلي فيه لم يجز لان المعبد لا يملك ولو استاجر ذى دار من
 مسلم فانه يملكه على نفسه لم يمتنع فان جمع الجماعة وضرب الناقوس فلهما منتهى ولو اراد بيع الخمر فيه فان كان
 في السواء لا يمتنع وامافى سواد حراسان فانهم يمتنعون من ذلك لان العالم فيها المسلمون مسلم شرب الخمر في داره
 ودمع القوم مع من ذلك ولا يمتنع من داره وكذا الذي استاجر مسلماً البرمي له الحجاز ويحوز عند الامام خلا لهما
 اما جبر على سبب العمل اه مبتادوا ويحوزون ان نقل الميت والدم لا ماطة الا الذي من الناس مباح ماتت من المشركين
 فاسد اج وامسك العمل الى بلدة اخرى قال ابو يوسف لا أجر له وقال محمد ان علم الاجرة انا جيفة لا أجر له لا نقل
 حاد يجوز له وان لم يعلم فله الاجر وفي الحامية الفتوى على قول محمد اه ولو استاجر له لينقل الميت لشركه الى المقبرة يجوز
 كسافى الميت وفي النصارى العنا حرام في جميع الاديان وكذا اوصى بمهاووم معصية عندنا وعند اهل الكتاب
 لا وروى كرمنا الوصية للميز والمغيب وقال ظهير الدين من قال ان فرق زما نانا احسن عند قراءة بذكر وفي
 اذكرى ربح جميع المال وهو كان مطار بمقياسه لياحه لانه ان كان من غير شرط بياحه وان كان بالشرط برده
 على صاحبه وان لم يربح تصدق به وفي التائين والامام المعصية نحو ان يستاجر ناقعة او مقبنة او نعمة ذم الغنائم في فتاوى
 اهل معرفه استاجر رجلاً ليقتل له من ما را او طير را او برضا ففعل يطيب له الاجر الا انه ياتى في الاجارة على
 المعصية ولو استاجر احملي لبيته لبيعة او كسبة جارية يطيب له الاجر واستاجر جرة امرأة كتب زواجها او غيره حاز
 وطيب له الاجر اذ ليس بشرطه واعداد الخط وفسده ولو استاجر مساه العمل له خبر ولم يقل لاسره حازت الاجارة
 على قول الامام خلا لهما وفي المظا السارق او العاصم ولو استاجر رجلاً يحمل المنصب او الامر وفي لم يجز لان نقل
 من الغير معصية اه وفي مراح الكرى ولا يجوز الاجارة على نفي من الغناء هو وان نوح والمزاور والطبل ولا على
 المجداء او غيره من غير شرط ولا على من كان له الطبل او كان له الزمار من ان يرد فلا بأس به كطبل العراء
 ونبيل امره من سواد الناس ربح كسباً من غير شرط ولا على من كان له الطبل او كان له الزمار من ان يرد فلا بأس به كطبل العراء
 ربح كسباً من غير شرط ولا على من كان له الطبل او كان له الزمار من ان يرد فلا بأس به كطبل العراء
 ربح كسباً من غير شرط ولا على من كان له الطبل او كان له الزمار من ان يرد فلا بأس به كطبل العراء
 ربح كسباً من غير شرط ولا على من كان له الطبل او كان له الزمار من ان يرد فلا بأس به كطبل العراء

فلما الاجر لان اشتراط الرضاع عليها بنفسها لا يفيد ولو اختلفا فقال اهل الصفة ارضعت به لبن زيادة لاجل حركت وقالت
ارضعت بلبن ادمية في الاجر والقول قولها مع غيرها لان الطاهر يشهد لها وان اقا الى سنة واليسنة بينهما لانها مشتقة
وان شرطوا عليها ارضاع الصبي في منزل الاب فليس لا طعن يخرج منه لان الرضا في منزل الاب اجد للصبي
وليس لهم ان يحبسوا الطير في منزلهم ان لم يترطوا ذلك اه ولا يفتي انه لا بد من ان تكون المدة معلومة ولهذا قال
في الاب يدوليدان تكون المدة معلومة وما جاز في استبعاد العبد للخدمة ما جاز في القتر وما بطل هناك بطل هنا وفي
اصل واما ان هذه الاجارة ينظر بعد ذلك ان شرط في عقد الاجارة ان ترضع الصبي في منزل الاب اعترض ولم يكن
بعد ذلك شرط ينظر للعرف ان كانت ترضع في منزل الاب وفي منزلها به له والا فلا فالحجبان شاعت ارضعت
الصبي في منزل الاب او في منزلها اه فان اكل فان قارب القتر بغير خاص او مشترك فانه هو بغير خاص يدل عليه
لهط المسود قال لو نزع الصبي من يدها او وقع فسات او مرق من حلي الصبي او نيا به سمي تضمين القتر لانها بمنزلة
الاجر المحاص ود كرس بالخسيرة ما يدل على انه كما يكون مشترك كما يجوز ان يكون خاصا قال لو اجرت نفسها القوم غير
المول ولم في الاول وارضعت ثلثا منها اصح وتصل الرصة امة وهذه ضمانه منها ولو اجر كمالا على القرقي
وهـ ا يدل على انه متمم اماما فانما تجب الاجرة كاملا نظرا الى انها مشترك وياتم نظر الى انها خاص فالرجح الله
في وبنه امه وسكوتها في وهـ انسد الامام وقال لا يجوزوه والقياس وجهه وقوله ما لان الاجرة مجهولة فصار
جاء الاستدراج للطمع والمحب والجمحة لان الغنى في المنارة لان العادة جرت بالتوسعة عليها شفقة على الاولاد بل
بعضهم اه عليه وبواقفها على مرادها الوجه الثاني تنجح اذا افضت الى المذاعة اطلق في طعامها او كسوتها فاجعل ما اذا
بين جنسها او بين قال محمد ادى ادمي يوصف ذلك فلما المتوسط وفي الخلاصة وادين جنس النسا اوصفتها
وعرضها وبين كبل الطعام وصفته جازا لا يفتق اه وفي انما لو استمرت طعامها او كسوتها عند ستة أشهر ومعت
دراهم مائة عند القطام ولم تضمن ذلك حازا استحسانا عند الامام وقالوا معنى نعيمته الدراهم ان يجعل الاجرة
دراهم ثم يدفع الطعام مكان الدراهم فيكون معناه على التقدير مما يدل الدراهم طعاما وادين كبل الطعام وصفته
جاء بالاتفاق سواء كان حالا او مؤجلا ولا يشترط ان يذكر اطلاق الكسوة بشرط بل لان الاجل لانها لا تثبت
يوصوفه في الدمة الامو جلا كذا في الشارح وعمره ولم يذكر المؤلف بل يجب عليه اجرة القتر وقصنين ذلك قال
في فاضلنا استاجر مائة ارضع ولده شهر وانما الاب فقال عم الصغير ارضع به وانا اعطيك الاجر فارتفعت شهرها
به وذلك قالوا ان لم يكن له صبي مال حين استأجرها كانت الاجرة عليه من ماله واذا مات بطلت فاذا قال لم ذلك بعد
موته وبم يكن وصيا كان ذلك على المولود كان للصغير مال حين استأجره الاب لا تبطل الا بان يموت الاب واذا امتنع
الطاهر من الرضاع والصغير لا ياتى ندى عمره فغيره ان ترصده باجر مثلهما قالوا هذا اذا عقدت باذن الزوج واذا
عقدت بغير اذنه فلزوجه نعمها واما استأجر الغاضى فغيره للقيم كان حسنا واذا كان الرضيع ام وليس له مال باجرة
ارضاعه على اقراره بغير ميراثهم منه ويجوز لاب استأجره منه ترضع ولده وبنته واخوته اه قال رحمه الله ولا يمنع
الزوج من وطئها في لانه حق له لا يمكن المستأجر من ابطاله ولذا كان الزوج ان يمتنع من ذلك اذ لم يعلم به سواء
كان يشبهه احارثا بان كان وجهيا بالناس او لم يشبهه وهو الاصح كانه انهما من الحر وج وان منع الصبي من
الدخول عليها لان الرضاع والسهر يلبس جنانها فكان له ان يمتنع من ذلك كما يمنعهم الصبيام تطوطا لكن
انه انما تب الزوجة باقرارها ليس لها ان تمنع لانها لا يصح صدق في حق المستأجر كما اذا قدرت للمستكسوة بالرق
لا تصدق في حق هذا بالملك والمساخر لا يمنع زوجها من دخول يذم في الاصل اذا عقدت بغير اذن الزوج
والزوج لا يشبه ذلك فليس له حق الفسخ في الصبي والمرأة اذا كانت من الاشراف واجرت نفسها غائرا فلزوليا حق
الفسخ يدفع المارعة وفي الظهيرة ولو لولي الصبي ان يمنع اقراره من السكن في منزله واما الزيادة اذا كان يؤدي

ذلك إلى الإجلال القديم بمصالح الصغر له حق المنع والأفلا قال رحمه الله **فإن مرتبة أوجبت فصحة** يعني
 إذا جلت المرتبة أو مرتبة ففصح الأجرة لأن ابن الحنفلي والمنزلة بغير الصغر وهي أن يضربها الارضاع
 فكان له ولهم الجوار ولو تقام الصلي لهن الألهة الفصح وكذا إذا كانت سارقة وكذا إذا كانت باخرة فظاهر جوارها
 بصلاتها ما إذا كانت كافرة قال في النهاية ولا يسعدان يقال عيب الفجور في هذا فوق عيب الكفر لأن كفرها في
 اعتقادها الأتري أنه كان في نساء بعض الرسل كما رأي في نوح ولو ما عليهما الصلاة والسلام وما بعث امرأة أبي قحط
 هكذا قال عليه الصلاة والسلام ولم يتزوج بنى فاجرة وكذا إذا كان الصلي لا يخذلنها كان لهم أن يفحروا ولها ذلك
 أيضا وكذا إذا عيرت به ولومات الصلي أو الفترت بعض الأجرة وفي الحائض إذا ظهر الظن كافرة أو زانية وعجوبة
 أوجهاء كان لهم الفصح وفي الأصل أن اتوا سفر أو أت الجروج فلهم الفصح وكذا إذا كانت سبعة بذي اللسان وكذا
 إذا أذاها أهله باللسان كان لها الفصح وكذا إذا كان الفها الصلي ولم يخذلن غيرها وهي تفسر بذلك كان لها
 الفصح في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف ليس لها الفصح قال شمس الأئمة الحنفية في الاعتماد على رواية أبي يوسف وفي
 النقط انتهت مدة الرضاع والظن والصبر لا يخذلها تبقى الأجرة باجرة المثل حرا عليها لأن الأجرة كما لا يفسخ
 بالأخذ أو تبقي بالأخذ ولو مات أبو الصغير لم تنقض الأجرة سواء كان الصغير مال أو لم يكن له مال ولو استاجرها الرضع
 صدين كل شهر بكذا فثبت أحدهما سقط نصف الأجرة لأن لا يمكنها الوفاء بهذا فأنقضت الأجرة ولو استاجر
 ظن من فاشا أحدهما سابق العقد في أحدهما وأنقض في الأخرى بحصتها والفرق بين هذا وبين ما إذا مات أحد
 الصدين أن في الظن يقيم الأجر عليهما باعتبار قيمته لانهما متعاونان في الرضاع وفي الصلي لا يجرى لهما
 واستحق لكل واحد منهما نصف البديل وهولن الظن فيجب البديل عليهما نصفان اه وفي المنتقى استاجر
 امرأة لترضع ابنه من مال الصغير فهو حائر ولو استاجر شاة لترضع ولده لا يجوز لأن لبن البهائم له قيمة فوقع الأجرة
 عليه وهو مجهول فلا يجوز بخلاف لبن المرأة لأنه لا قيمة له والأجرة على الخلفة ولو انقطع صينا فاستاجرها فطرا حالا
 فالأجرة عليه وهو متطوع لأنه لا ولاية له على الصلي اه قال رحمه الله **وعليها إصلاح طعام الصلي** لأن خدمة الصلي
 واجبة عليها وهذا منه عرفا وهو معتبر فيما لا نص فيه وغسل ثيابه منه والطعام والشاب على الوالد الدهن والريحان
 أعلى الظن كما هو عادة أهل الكوفة وفي عرف ديار ما ساج به الصلي على أهله وفي المضرات والغزوى على أنه ليس
 على الظن الدهن والريحان وطعام الصلي على أهله إذا كان الصلي يأكل الطعام وعلى الفتر أن تبشبهه وفي التبايع
 وعليها طمعه وعليها أن تنصع الطعام للصلي ولأن كل ثيابا يغسلها وتضمن به قال رحمه الله **فإن أرضعت بدين**
 شاة فلا أجر **لأنهم تأت بالواجب طيبا من العمل وهو الارضاع وهذا الجوار وليس بالرضاع** قال في النظار الإجماع
 المدعى بوجوب أجر في وسط القم أي بصح يقال له منه وحرت الصلي وأجر بمعنى واحد اه أقول لقائل أن يقول إن كان
 هذا الجوار لارضاع فلا معنى لقول المؤلف أن أرضعت بل عليه أن يقول فإذا أجرة تبده وإن كان ارضاع فكيف
 يقول الشارح هذا الجوار لارضاع والجواب أن هذا من باب المتأكل وهو ذكر الشيء لفظ الشيء غيره ولو وقع في محبته
 كقوله **قلت المظن والى حبة وقصا** فذكر المؤلف الإيجار بلفظ الارضاع ولو وقع في محبته قيد بلين الشاة لأنها
 لو أرضعت بدين خادما أو جارا يتأ أو بلين تتر استاجرتهما لا عقد فلهما الأجرة كما تقدم قال رحمه الله **ولو دفع**
 غزرا ليشبهه بنصفه أو استاجرته ليعمل طعامه بغيره أو ليجزله كذا اليوم بذرهم بجز **لأنه في المسئلة الأولى**
 والثانية جعل الأجرة بعض ما يخرج من عمله فيصير في معنى فغير المحمان ولأن المستاجر حاز عن تسليم الأجرة
 لأنه بعض ما يخرج والقدرة على التسليم شرط لهذه العقد وهو لا يقدر على ذلك بنفسه وإنما يقدر بغيره فلا يصح
 كادوا فإذا تسلم أو عمل فله أجر مثله لا يجاوز به المسمى بخلاف ما لو استاجرته ليعمل له نصف هذا الطعام بنصفه الآخر
 حيث لا يجب له شيء من الأجر لأن الأجر مثله نفسه النصف في الحال بالتجهيل فصار الطعام مشتركا بينهما في الحال

ومن جعل طعاما صغيرا كينمو به حمار لا يستحق الاجر هذا لانه لا يعمل شيئا لئلا يقع بعضه لنفسه فلا
 يستحق الاجر هكذا قالوا قال الشارع يوفيه اشكالان أحدهما ان الاجارة فاسدة والآخره لا تمك الا في العجوة
 منها البقية سواء كانت عناء او ربحا على ما عرفت فكذلك هناك من غير تسليم ومن غير شرط الجهيل الثاني انه
 قال ملكه في الحال وقوله لا يستحق الاجر بل في الملك لا في الاجارة فملكه في الحال لا يستحق فكيف
 ملكه وبأي سبب ملكه والمجربان عن الاول انه ملك هناك النحل والسمك كمن يجره في بئر ماء ومن يجره صاحب
 النهاية ومعراج الدار به حيث قال ودفع اليه والمجرب عن الثاني انه لا منافاة بين قوله ملكه في الحال وقوله
 لا يستحق الاجر ولا يجب ان معنى ملكه في الحال يعني ان يملكه بغيره من العبد في الاجر الى الاجر والنحل
 ومعنى لا يستحق الاجر لطلان العقد قبل العمل بعد ان ملك الاجر بالقيام بسبب انه صادر بشرط كاف الطعام قال في
 النهاية لولا اهل في هذا الكر الى بعد ادخله فانه لا يكون شرا بكونه بعد الاحاق لانه في معنى فليس الجبان
 ولا خير اجر منه ان وصل الى بعد ادخاله في المسمى ومشايع بلغ والنفي جوز واهل الطعام ببعض الممول وبيع
 الثوب ببعض المنسوج لتعامل اهل بلادهم بذلك والقياس يترك بالتعامل كافي الاستصناع ومشايخنا وجهوا اليه لم
 يجوزوا ذلك وقالوا هذا القصاص تعامل اهل بلد واحد وبه لا يخص الاثر والمجربة في جواز ان يشتريها بغيره مطلقا
 فاذا عمل استحق الاجرة وفي الغياصة دفع الى حائك ثوبا ليصنعه نصفه او ثلثه او ربعه فالاجارة فاسدة عندنا ثانيا
 وبه اقي الامام السرخسي والسيد الامام الشهيد ومشايع بلغ يفتون بالمجوز لعرف بلادهم وفي الظاهر وبه اخذ
 الفقهاء المالك والشافعي والحنبلي والقاضي ابو علي النسفي اه وفي التارخانة لو استاجر ثورا للطنن له ارجح
 بعض منه اوجار العمل له ارجح وبعض منه فالاجارة فاسدة ولو استاجر حمارا فانه نصف ما يجره فالاجارة فاسدة وفي
 الخطب لو استاجر حائكا ليشح هذا الثوب نصفه على ان يري بطلان عهده ففسخ وزاد له اجر مثل عمله وضمن
 صاحبه الثوب للحياء بطلان الغزل واما الثالث وهو ما اذا استاجر له طول الثوب ب درهم فلان ذلك الوقت
 يوجب كونه للعقد وهو المنفي فذكر العمل بوجوب كون العمل هو المقود عليه ولا يرجع لاحد على الا
 وقع على المنفعة استحق الاجر بمعنى الوقت عمل اوله يعمل وان وقع على العمل لا يستحق الا بالعمل ففسد العقد
 قول الامام وقالوا القصاص بكون العقد على العمل دون اليرم حتى اذا فرغ منه نصف النهار فله الاجر وان لم
 يعمل في اليوم فله ان يعمل في الغد فذكر اليوم للتشغيل فصار كما اذا استاجر العمل على ان يفرغ منه في هذا اليرم
 يجوز بالاجماع والفرق للامام هنا ان اليوم لم يذكر هنا الا لبيان صفة في العمل والصفة تابعة للوصف غير مقصورة
 بالذات وفي مسألة الكتاب ذكر اليوم قصدا وفي الغياصة لو استاجر له ليطبخ هذا الثوب ب درهم لم يجر
 عند الامام ولو قال ليطبخ ولم يذكر الوقت يجوز ولو قال ليطبخه فحما وبفرغ في اليوم طر ولو قال بشرط ان يفرغ
 او على ان يفرغ في اليوم لم يجر فان فات ورد في باب الراعي اذا جاع بين المدة والعمل يستمر الاول قال في الخطب
 استاجر به الراعي ب درهم او وقع العقد على العمل لما قدم ذكر العمل على الوقت والعلة التي اقتضت فساد العقد
 في مسألة الجمع بين المدة والعمل يقتضي النظر ان يفسد في الراعي كافي مسألة الكتاب ويجوز في مسألة الكتاب كل
 حاز في مسألة الراعي ترجحا للقدم في الذكر وما الفارق بينهما اقول الفارق بينهما قال في الاصل والاصل عند الامام
 انه لا جاع بين الوقت والعمل انما يفيد العقد اذا ذكر كل واحد منهما على وجه لا يصلح ان يكون معقودا عليه لان
 ذكر الوقت والعمل على وجه لا يجوز افراد العقد عليه لا يفسد العقد به انما اذا استاجر رجلا ثوبا ليطبخ له بالبحر والاجر
 حازي لا خلاف وان جاع بين الوقت والعمل في كان ذكر البناء لبيان وقوع العمل وهذا العمل في هذه المسئلة لا يجوز
 افراد العقد عليه حتى لو ذكر العمل على وجه يجوز افراد العقد عليه فان بين قدر البناء لا يجوز ذلك عند الامام اه على
 مسألة الخمرين قدر العمل ففسد في مسألة الراعي لم يبين قدر العمل المرحى فلا يفسد والمجديته الذي هذا لانه

اذا استاجر به ليعمل له هذا اليوم ومعلوم انه لا يمكن له اليوم فهو على العمل دون الوقت اه قال رحمه الله **وقوان**
استاجر أرضاً على أن يكرها أو يزرعها أو يسقيها أو يزرعها معكم لانه شرط بفضله العقد وهو ملائم له فلا يفسد
 العقد **قال رحمه الله** **وقوان شرط أن يشبه أو يكرها أو يزرعها أو يسقيها أو يزرعها معكم** أرض أخرى كالأعين
 لا يجوز لأن أثر التثنية ذكرى الانهيار والسرقة في بيده منى عند الامارة فيكون عقد نفسه نفع لصاحب الأرض وهو
 شرط لا يقتضيه العقد ففسد وان وقع لالأرض يصير مستأجراً مانع الأجر بعد مضي المدة انفس برصفتي صفة
 فلا يجوز حتى لو كانت بحيث لا تنقضي بان كانت المدة ما ولة لو كان البيع لا يحصل الا به لا بنفسه اشتراط له بما
 يقتضيه اهله واختلاف في الشبهة قال بعضهم هو أن يكرها أو يزرعها أو يسقيها أو يزرعها معكم
 اه لا م اذا اشترى على المدة اجراً بزمه امكرو به بعد الاجارة فليس له على وجهه ان قال صاحب المدة ان يكرها
 يكرها ان يزرعها امكرو به بعد مضي العقد والعقد بائنا وما اذا قال أحركت على أن تزرعها بعد العقد في هذا
 العقد فاسد وان اطلق الكراب ينصرف الى ما بعد العقد وصح العقد وأذا شرط أن يكرها أو يزرعها أو يسقيها أو يزرعها معكم
 ومن المنايع من فرق بين المجدول والانهيار فقالوا اشتراط كرى المجدول صحيح قال في الكفاي الفسخ لا بد
 بهذا العقد بخلاف اشتراط كرى الانهيار وما اذا شرط عليه أن يسرق فاقبل أو لا يكون البر من ماله ففسد
 فقد شرط ما به مما هو مال فان كان في منفعة الى العام الثاني لا يفسد كذا في الاصل ومقتضى التفرق بفصل فيها
 بان يقال ان كان الأرض لا يظهر ريعها الا بالسرقة فيكون شرط ملائم للعقد فلا يفسد وان كان يزرعها من غير
 سرقة فهو شرط فيه منته لا أحد المتعاقدين ففسد وما استأجر الأرض من أرض أخرى ليرزعه الا بشرط يكون يزرع
 الشيء بنفسه نسيئة وهو حرام كعرف في موضعه قال رحمه الله في كراهية الكسب بالسكنى في معنى الجوراء اه لا يفسد
 بالسكنى لان الجنس بانفراده يحرم النساء واله أشار محمد بن كسب له محمد بن سنان لم يزرعاً حارة كسب داره كسب
 ادأ أخرى يقول في جوابه ان قلت الفقرة وأصابك الحيرة فوجاهت الجارية أي فكله ذلك ذوقه وطالب اإدارة
 السكنى بالسكنى بالدين كسب مع الدين بالدين بنفسه قال صاحب العناية في هذا الاستدلال به من وجهين الأول ان
 النسيئة يكون من اشتراط أجل والعقود بخلاف المنفعة فيما نحن فيه ليس كذلك والثاني ان النسيئة هي ماله
 موجود في المحل بمال ليس كذلك وما نحن فيه ليس كذلك فخان كراهية ما ليس موجوداً وانما نسيئة ما ليس
 قسماً وأجرب عن الأول بان مالاً ليس له مالاً في العقد يتأجر المفود عليه فيه محدث فانه لما كان مالاً باع في وجوب
 التأخير من المشرط فالحق به دالة احتياطاً عن شبهة الحرمة وعن الثاني بان الذي لم يصبه المالك ... أم انه لو معام
 المنفعة ضرورة تحقق العقود عليه دون ما يصبه لفقدانها فيه وزم وجود أحدهما حكمه عدم الآخر فيحقق الله
 وفي الشارح والاولى أن يقال ان الاجارة اجزأت على خلاف القياس لخاصة ولا حاجة الى الاستدلال بالمنفعة من
 جنسها ولو استوفى أحدهما المنفعة في المسئلة فعليه أجر المثل في ظاهر الرواية وذكر الكرخي عن أبي يوسف اشق
 عليه وجه ظاهر الرواية انه استوفى المنفعة بعقد واحد فيجب أجر المثل وعندنا في يجوز هذا العقد اه قال رحمه الله
وقوان استاجر محل طعام بينهما فلا أجر له في معنى لو استاجر أحد الأمر يكن صاحبه محل طعام بينهما لا يستحق المسمى
 ولا يبر المثل لأن العقد ود على ما لا يمكن تسليح لان المدة ود عليه حل النصف شأنه وذلك غير منصوص لان الحمل فعل
 حملي لا يمكن وجوه في الشارع ولهذا يصر وطه الجارية المشتركة وضربها واذا لم ينفذ لم يصب الا حصة الاولانه
 ما من جزئيهما الا وهو شرط بكم فيه بخلاف مالوا استاجر داراً مشتركة فيمنعهم من بيعه لضع فيها الطعام حيث يجوز
 لان المقتضى عليه انه فهو يستحق بتحقيق تحليلها بدون وضع الطعام بخلاف العبد المشترك حيث يجوز استئجاره
 لضع لضعه لا يمكن للمفود عليه انما هو نصيب الاجر وهو امر حكيم يمكن ايفاءه في السائع وبخلاف اجارة المنايع
 عند الامام حيث يجب فيها أجر المثل لان فساد العقد لله من التسليم واذا سكن تبين عدمه وقان الامام الشافعي

يجوز وفي العيون والكبرى على شيء استاجر أحدهما من صاحبه بما يكون العمل فيه له ما فيه لا يجوز فان عمل فلا
 أجر له وذلك مثل الدابة يعني لو استاجر دابة متحركة محل طعام بينهما فلا أجر له وكل شيء استاجر أحدهما من صاحبه
 بما لا يكون العمل فيه له ما فيه جاز ثم لو استاجر الحيوان والسقينة والدار قال نفرد الدين والفتوى على ما ذكر في العيون وفي
 التوادد أن جاز رجلين ليمسلا هذه الخنطة التي منزله يدرهم فبها أحدهما فله نصف الدرهم وهو متدوع
 في الم يكن تأخير يكتسب قبل العمل وكذا إذا استاجرهما البناء ما كانا أحقر يترقوا كذا يكتسب في العمل يجب للأجر
 ما يكون بينهما وفي الأصل إذا جرحوا ما يعفروا له سدايا اجارة صحيحة فمساووتها وفي العمل ان كان سيرا
 سم الأجر بينهما على عدد الرأس وان كان قاحشا يقسم على قدر العمل وان لم يعمل أحدهما مرض أو عذر فله نصف
 حصته وفي الدابة مثله حل يث له نهر فجاز آخر يصحرونها فوضعهما في الباب واشتركا على أن يعلنا محبوب
 الناس فما حصل فحماه نصفين جاز وهو سكر التثليل وليس للبيت والمساخ أجر قال رحمه الله في كراهة استاجر
 الزهر من المرنين في معنى الجوز واستأجر الزهر يثها كما يجوز في مسئلة الزهر لأنه ملكه والمرتب ليس بمالك
 حتى يزرعه فلا يث في ذلك المسألة ببعض لأن الغنيل من غير المالك محال والزهر انما يمكن من الانتفاع من
 حيث أنه ملكه ومن استغنى بثلث نفسه لأجره عليه قال رحمه الله في ومن استاجر أرضا وليد كراهة زرعها أو أي شيء
 مزرعها فزرعه غنى الأجل فله المسمى في لأن الأرض تزرع لاراة ولغيرها من الباء والمراح وصحب التحيم وكذا
 ما يزرع فيها يث كما تقدم فلا يجوز العقد حتى بين ما يزرع وبين نفسه وإذا زرع وهو غنى الأجل جاز استحقاقه لأن
 المحل إذا زرع قبل تمام العقد في ثقب جازا قال صاحب العناية في حل قوله قبل تمام العقد ينقض المحكم أقول
 لا يفي على ذي ثاب ان جعل العقد ثما ينقض المحكم بما لا يثله الفطرة السليمة فان العقد ينقض من الأصل ينقض
 المحكم إياه فيجب تصديق ثمة وبتمام النقص أثر بقائه والمحرم المراد بقوله قبل تمام العقد قبل تمام
 مدة العقد قال في النهاية ما قبل إذا زرع المحل لا يجر الزرع لم يرتفع ما هو موجب للقضاء وهو احتمال
 أن يزرع بها بغير ما أرض فيجب ينقلب إلى الجواز بتحقيق شيء احتماله فسد العقد ولأن المدة قد عليه إذا كان
 محله ولا ينعين أنه ينعقد بها ويأمن الأضرار بالآخر ولا يفرده أحدهما فلت الأصل اجازة العقد عند انتفاء
 المسامحة لأن المدة تنص به إن لم يكن والمسامحة التي قد العقد اعتبارا وقوع المنازعة بينهما وعند استيفاء المناقع
 برونه را اه وبما عاين البيان ويجب المسمى إذا لم يكن ذلك مسد نقض القاضي العقد اه وفي بعض النسخ
 قيل وهذا ذكر من الكتاب يعني إذا كان بعده فله أجر المثل لا يقال هذه المسئلة متكررة مع قوله والأرض
 المزروعة ان يزرع لا تلتفون أو ما عداها يصح من العقود ذكرها باعتبار ما يفسد من العقود قال الأكل
 لا يلة هذه المسئلة تكررة مع ما ذكره أول الباب لأن ذلك وضع القدر ويضع المجامع الصبر يشتمل على
 زيادة قوله فيه يشران أنه بعد ما زال الفساد يزرع على ما فيه قال رحمه الله في وان استاجر جارا إلى مكة
 وبسم ما يعمل لخلق ما يعمل الناس فتقضى في بعض في لأن العين أمانة في يده وان كانت الاجارة قاسدة لأن القاسد
 يعتبر الصحيح ليكون مشروعا ومن وجه فلا يضمن ما لم ينعدي فإذا تعسدى ضمن ولا أجر عليه قال رحمه الله في وان
 بلغ مكة فله المسمى في لأن القاسد كمن لجأ إلى ما يعمل ما إذا جعل عليه شيئا ينعدي ذلك فالتقلب محال زال الموجب للقضاء
 أول ما يث فيه وهذا الحار في أسماء الطريق وجب عليه أجر ما ركب قبل الاستكثار ولا يجب الأجر لما بعده عند أبي
 يوسف لأنه ما يجوز صاغة ما والأجر والضمارة لا يمتنعان وقال محمد يجب الأجر كراهة قال رحمه الله في وان تشاح
 قبل الزرع وعمل نصف الاجارة دفعا لنفسه في الدابة قبل أن يرتفع المحل التي التبعين بالزرع والمحل فان قلت
 حكم الأجر في نفسه قبل تمام المدة وجوب الأجرة بعد الاستعمال فكان ينبغي أن ينعقد على وجوب الأجرة
 بعد الاستعمال فله قسم الأجرة بكثر وقوعها فثامل ولا يفي الزرع القاسد واجب سواء تشاح أو لم تشاح فكان

على ثوب القصار فحرقه فاصبحان على الاستسار ولو استاجر رجلا لخدمته فمروغ حتى من يد من متاع البيت ففسد
لا يضمن ولو وقع الحريق على ثوبه ففسد الاستسار فحرقه فاصبحان على الاستسار ولو وقع الحريق على ثوبه ففسد
انقلب القصار من يد الاجير فاصبحان على القصار ولم يفصل بين ثوب القصار وبين ثوب القصار فحرقه فاصبحان
فعلم ان وقع على ثوب الوديعة ابتداء وخرقه ضمن الاحد برهان وقع على ثوب القصار ابتداء يضمن الاستسار دون
الديعة لانها انقلبت ابتداء على ثوب الوديعة فهذا عمل غير ماذون فيه فضمن فاما اذا انقلبت على ثوب القصار فابتداء
فهو محمل ماذون فيه الاجير فضمن الاستسار على هذا التفصيل اذا اصاب ادما وقالوا منى الضم على سائر
المضيق ففترق من مشيه لم يضمن لانه ماذون فيه وكذا لو انقلبت الاواني فاصبحان على سائر المضيق
آتية من الاواني فافسدها يضمن لانه ليس بماذون فيه ولو خفف القصار ثوبا على حبل خرت جولة فخرقته
فالضمان على الجمال والراعي اذا ساق الفخ هانت او وطئ بعضها هانت ان كان اجرا مشتركا ضمن وان كان
اجرا خاصا فلا ضمان عليه له مختار او قوله من دفعه اى دفع حقيقة او حكا كذا في اجير وقوله كذا في الجمال قال
في الجامع الصغير استاجر رجلا ليعمله له لذا الى موضع كذا فخرق في الجمال في اثناء الطريق ان حصل بجنابه يده
ضمن وان حصل بغيره لم يضمن الاخر اعني لا يضمن عند الامام وعندهما يضمن وفي الذخيرة هذا اذا تلف في
وسط الطريق ولو زلت رجله بعد ما انتهى الى المكان المشروط فله الاجر ولا ضمان عليه وهو قول محمد بن اعين
وعلى قوله اولا يضمن هنا ايضا وفي الاول الحجة ولو مطرت السماء فافسدت الجبل او اصابته الشمس ففسد فلا ضمان
على قول الامام وعندنا في يوسف يضمن وفي الاصل استاجر دابة ليعمل عليها اشيا فعثرت الدابة فوقع الحمل او المملوك
لا يضمن المملوك ويضمن الحمل قالوا انما يضمن المتاع اذا كان الصبي لا يصلح لحفظ المتاع لانه لو كان يصلح له لا
يضمن المتاع ولو حر بالدابة على قطرة ففقد فيها جر او ثوب فوقع فيه جمل فلف يضمن وقد يرقى الجمال المستاجر لانه
لو لم يستجره قال في المحط استاجر قدرا فلما فرغ عمله على حماره فزلق رجل الحمار فوقع وانكسر القدر فان
كان الحمار يرقى جمل ذلك فلا ضمان عليه وان كان لا يرقى فانه يضمن اه قوله وانقطع الحمل الذي يشبهه
الحمل قال محمد في الاصل اذا انقطع حمل الجمال وسقط الحمل وتلف ضمن قد يرقى يضمن لانه لو كان الحمل
لصاحب المتاع لا يضمن قال في العناية ولو حمل بحبل صاحب المتاع فلف لم يضمن وقال في الهداية وقطع
الحمل من قلة اهتمامه فكان من صنعه ولتقاتل ان يقول تقدم ان الاجير المشتري لا يضمن ما تلف في يدوان
كان الهلاك سبب عن الاحتراز وفرق بان التصبر هنا في نفس العمل فيضمن وهناك في نفس الحفظ فلا يضمن
ولو قال رب المتاع للعمال اجله فملا ففسد لم يضمن لان التسليم اليه لم يتم ولو جله ثم استعان فيه فمضى برب المتاع
فوضعه فلف ضمن عندنا في يوسف ولم يضمن عند محمد ولو قال اجل استأثرت هذا بدينهم وهذا نصف دينهم
فملا ففسد فلف اجرا فملا نصفهما ان هلكا ولو جلا اجدهما اولا فهو منطوع في الثاني ويضمنه ان هلك
لانه جله بغير اذن ولو استاجر ليعمله جلود ميتة فوقعها او تلفها فلا اجر ولا ضمان لانه ليس بعمال ولو
استاجر ليعمله هذه الداراهم الى فلان فانفقها في نصف الطريق ثم دفع مثلها الى فلان فلا اجر له لانه ملكها باداء
الضمان وفي الواقعات استاجر ليعمله كذا في طريق كذا فاخذ في طريق آخر تسلكه الناس فتلف لم يضمن
قوله وغرق السفينة من مدها فطلق في قوله من مدها فظاهره انه يضمن سواء كان رب المتاع معه او لم يكن وليس
كذلك قال في الاصل الملاح اذا اخذ الاحر وغرق السفينة في موج اورد يجر او طرأ ووقع في الحامية او من شئ
وقع عليها او من شئ ليس في وسعه دفعه فلا ضمان عليه وان حصل الفرق من امر يمكن التبرز عنه فذلك عند
الامام وعندهما يضمن وان حصل الفرق من مده وصاحب المتاع معه لم يضمن وفي الاصل وان كان صاحب المتاع
في السفينة او وكيله وغرق السفينة من مده ومعا محته فلا ضمان الا ان يخالف بان يضع فيها شيا او يفعل فيها فعلا متعمدا

على غير قصد الاجر المشترك برغمه على غير وجه الخاص اهـ ومعنى الاجر خاصا وجعله له محتمل بالواحد وليس
 او ان يسلّم الاجر المشترك ولا منافعه صارت مستحقة للغير والاجر مقابل بما فيه حقه ما يمنع مانع من العمل كالرض
 والمطر وغير ذلك مما يمنع التمكن ولم يتعرض للوقوف لما اذا عمل المتعدون من غير ذلك قال في القسط ولو اجر نفسه من
 غير وعلى الاول والثاني استحق الاجر كاملا على كل واحد منهما ولا يتصدق بشيء من اياه اهـ قال صاحب الهنداية
 والاجر مقابل بالنافع ولهذا يستحق الاجر عليه وان بقى العمل قال صاحب النهاية بعض على السواء للفقول بخلاف
 الاجر المشترك فانه روي عن محمد بن خياط خطا في رجل فقه صبر رجل قبل ان يقضه رب الثوب فلا اجر للخطاط
 لانه لم يسلم العمل الى رب الثوب ولا يجبر الخطاط ان يعيد العمل لانه لو اجر لكان يحكم العدة الذي وقع في ذلك
 قد انتهى بتمام العمل وان كان الخطاط هو الذي يقض فعليه ان يعيد العمل لانه لما قضه صار كانه لم يحصل منه عمل
 ومشله الاسكافي والملاح حتى اذا اراد الملاح رد اليقينة منع من ذلك وانما يكون اجرا خاصا اذا شرط عليه ان لا يرعى
 لغيره او ذكر المدة او لا فانه جعله خاصا باول كلامه حيث ذكر المدة او لا وقوله ارعى غنمه يحتمل ان يكون ان يباع
 العقد على العمل فيصير مشتركا ويحتمل ان يكون لبيان نوع العمل فان الاجارة على المدة لا تصح ما لم يبين نوع العمل
 فلم يعتبر حكم الكلام الاول بالاحتمال ولو قدم ذكر العمل واخر المدة فان قال ارعى غنمي يدرهم شهرا كان اجرا
 مشتركا لانه جعله مشتركا باول كلامه بابقاع العقد على العمل وقوله شهر يحتمل ان يكون ان يباع العقد على المدة
 فيكون خاصا ويحتمل ان يكون لتقدير العمل في المدة فلا يتصور اول كلامه بالاحتمال ما لم يصرح بخلافه وفي
 القسط فاذا كان خاصا كانت شاة او كلها سبيع او غرقت في نهر فلا ضمان على الراعي لانه امين ولا يتقص من الاجر
 بحسابها لان المقعود عليه تسليم نفسه وقد وجدوا لهذا الوصل نفسه ولم يجره بالرجوع فبالرجوع وهو يصدق فيما يدعي
 من الهلاك مع العين ولو سلم الى الراعي عند اقراره ان يرد عليه والراعي يطقه فله ذلك استحسانا لان المستحق
 عليه الرعي بقدر ما يطبق لارعي اغنام بعينه حتى قلنا في الغنم واستاجرها لاراضع سبي فاراد ان يرضع صبا
 امين له ذلك لان التقيد وقع على العمل وفيه يادع عمل ولو كان الراعي اجرا مشتركا كالكان حكمه حكم الغنم لانه
 العقب المسمى فلا يزيد عليه ويلزمه رعي الاولاد وما يبيع منها سقط من الاجر بحسابه ولو شرط عليه رعي الاولاد
 استحسانا لان هذه الجهة لا غير مقضية الى المنازعة راع مشترك خطا لاغنام فالقول في التميز للراعي مع عبية ان
 جهل صاحبه وان جهل الراعي بضمن قيمة الكل لان الخطا استملاك شرط على المشترك ان ياتي بولاية المستان
 لم يات فهو ضمان وليس للراعي ان يترى على الغنم الا باذن مالكها فان فعل قطعت ضمن لان هذا التمس من الراعي
 وان يترى الفعل بدون فعله لم يضمن عند الامام وعندهما يضمن لانه مما يمكن الاختراز عنه نذت واعيدت فالحاق على
 الثاني ان تبعها فلا ضمان عليه عند الامام لانه ترك حفظها بعذر وعندهما يضمن ولو سرق غنم وهو نائب لم يضمن
 عند الامام وعندهما يضمن ولو ذبح الراعي شاة خوفا عليها ضمن قيمتها يوم الذبح قال منافعها اذا كان برعي
 حائطا وان كان لا يرعى لا يضمن لانه ما ذوق فيه هذه الحالة عطب بعض الغنم فقال لنا لك شرطت عليك ان ترعى
 في مكان كذا غير هذا المكان وقال الراعي شرطت هذا المكان فالقول قول مالك والبيعة للراعي وهذا عند الامام
 وعندهما يضمن ولا يباحث المصدق من الراعي فان اخذته فلا ضمان لانه ليس في وجهه دفع السطبان والهلاك اذا
 كان بامر لا يمكن التقر زعنه لا يضمن بالاجماع جعل الاجرة لبيتها وصوفها فالاجارة قاسدة للعماله في اللبن والصوف
 والراعي ضامن لما اصاب من لبنها وصوفها اهـ محتمرا قال رحمه الله هو ولا يضمن ما تلف في يده او بعينه
 اما الاول فلان العين امانة في يده لانه قبضها باذن مالكها فلا ضمن بالاجماع وهذا ظاهر على قول الامام وكذا
 عندهما لان تضمن الاجر المشترك كان نوع استحسان وقد تسم وجهه هو الاجر الخاص بعمل في بيت المستاجر
 ولا يقبل الاعمال من غيره فاخذ اقيه بالقبلي واما الثاني فلان النافع صارت مملوكة للمستاجر وأمره بالصرف الى

ملكه فصع وحسن انما عموما فله يقول الله لانه فله بنفسه ولان التبدل ليس بمخالفة العمل بدليل ان
الاجر وان لم يعمل وهذا لان المبيع قد يفسد في سبعة وانما المحرق في العمل الذي هو تسليم المنفعة وذلك غير معهود
عليه فيمكن من شأنا هو عليه فلا شرط فيه السلامة فلا معنى لما قلنا الا اذا عهد العاقد فيمن بالتعدي كالمودع
وفي المصطوي على هذا التجهيل اما في الصيانة فليس القصور والجرم من الصيانة قال رحمه الله في موضع ترديد الاجر
ترديد العمل في النوب فلو عاود زمانا في الاول في معنى يجوز ان يجهل الاجر من دلائل التجهيل ويجعل العمل موقفا
في النوب بين نوعي العمل بان يقول ان خطت فارضا قدرهم او رويما قدرهم من او سبعة عشر في درهم
وزرهم ان قدرهم من او يجعل العمل مترددا بين زمانين بان يقول ان خطته اليوم قدرهم من وان خطته غد قدرهم
درهم يجوز في الاول دون الثاني وهو معقوفه وزمانا في الاول ويجوز التردد بين ثلاثة اشياء ولا يجوز بين اكثر من ذلك
ولو قال في النوب رحمه الله تعالى ومصح ترديد الاجر بترديد العمل فلو عاود زمانا في الاول فيما دون الاربع كان اولى لانه
يفهم من الاطلاق انه يصح في اكثر من الاربعة وهذا اخبا والتعين الا انه لا يفي في البيع من اشتراط التجار وفي الاجارة
لا يشترط ذلك والفرق ان تحقيق الجملة في البيع لا يرتفع الا بانبات التجار بخلاف الاجارة واستكمل صاحب
التجهيل هذا الفرق حيث قال اقول الجملة التي في طرف الاجرة ترتفع كذا كرا ما التي في طرف العين المستأجرة
فهى ثابتة وتقتضي الى المتأجرة فيقضى ان لا يصح بدون شرط العين اهـ وهذا التفصيل في الزمان قول الامام وقالا
الشرطان جائزان وقال زفر الشرحان قاسدان لان المحاطة شيء واحد وقد ذكرنا ثلثه ببيان فيكون مجهولا ولما ان
ذكر اليوم للتوقيت وعبد الله تعليق فلا يجمع في كل يوم تهيئتان وللامام في الاول قال فارضا وروينا في نوعين
معلومين من العمل وصحى لكل منهما بما معلوما فيجوز للامام ايضا اذا كان التردد في الزمان ان ذكر اليوم التجهيل
والعبد لا لاضافة الكلام لمحقيقته حتى يقوم دليل الجواز وقد قام الدليل على ارادة الجواز في ذكر اليوم وهو التجهيل لان
مرادها الصفة وهو متعين في الجواز لان تعين العمل مع التوقيت مفيدان تعين العمل بوجوب كونه اجرا مشتركا
وتعين الوقت بوجوب كونه خاصا وبينهما تفاوت فلا يمتنعان فتعين الجواز كذا لا يفسد لعملاء على التجهيل وفي الغدم
يقم الدليل على ارادة الجواز بل قام الدليل على ارادة الحقيقة وهو الاضافة بمعنى في التعليق فتركا على حقيقة ما اذا كان
ذكر اليوم للتجهيل وذكره الاضافة لجمع في اليوم الانسية واحدة قل فبعضها داخله اليوم فله الدراهم واجمع في
عده تهيئتان فوجب حله على الاضافة وهذا اتفاق معقوفه ان كان العمل أولا فالزمان لعمو الزمان أولا فالعمل
لعموفه وفي الاول اجبره مشترك وفي الثاني اجبره خاص فاذا خاطبه في عهده اجبره لانه لا يراد على نصف درهم بخلاف
الفارسية والرومية لانهما عقدان مختلفان لم يجمعتا فاقتضاوا بشكل على ما علم به في اليوم والغدم مسئلة الرعي فاجبا
جمع فيها بين ذكر الوقت والعمل وتصح الاجارة بالاتفاق ولا يصح الوقت على غير معناه المحقق في قول اجدل بتفسير
اجرا مشترك كان وقع ذكر العمل أولا واجبر لوحده ان وقع ذكر الوقت أولا كذا كفي للندخيرة والمصطوي قال صاحب
الكنز وفي المسئلة اشكال على قول الامام حيث جعل ذكر اليوم للتجهيل هنا حتى اجاز العتق وفي مسئلة المحاط جعله
للتوقيت واقعد العتق والجواب ان ذكر اليوم حقيقة للتوقيت فحصل عليه حتى يقوم الدليل على الجواز وهو تهيئتان
الاجر سبب التأخير فقد لنا عن الحقيقة ولم نعم هناك وكان التوقيت مراد افقد العتق قوله ترديد الاجرة قد اتفق
لانه لا فرق بين ترديد الاجر وفوقها لمسا قال في المصطوي البرهان لو قال ان خطته اليوم فلان درهم وان خطته غدا فلان
لكن قال محقق في الاملاءات خاطفه في اليوم الاول فله درهم وان خاطفه في اليوم الثاني فله اجر مثله لا يراد على درهم في
قولهم جمعا لان اسقاط الاجر في اليوم الثاني لا يفي وجوبه في اليوم الاول وفي التجهيل في اليوم الاول لا يفي اسقاط
العتق فكان في اليوم الثاني عتقا نتيجة فيه فيجب اجر التثل اهـ بلفظه وفي التاخرانية بعد ان ذكر هذا الفرع
هذا اذا جع بين الامرين فلو اقر العتق على اليوم بان قال ان خطته اليوم فلان درهم ولا ترد على هذا خاطفه في العلم

يدكر محمد بن أبي يحيى الكندي في كتابه البقي يقول على قولهما يستحق أجر المثل إذا خاطه في عدو على
 قول الأئمة لا قال في القول بحسب ولما قيل إن يقول لا يجب ذلك وإن يقول هذا العقد هنا فاسد على قول الإمام لا به جمع
 بين الرفع والعلل ولم تقدم رقمته على أنه أراد ما لو تفتت الخيل فأوجه القول بالعضة وفي العناية أن خطته اليوم فالت
 حره وإن خطته في غد فلا تثنى لك فقد العقد لا به شرط القمار وقيل يصح في اليوم ويغيب في الغد ولو قال ما خاطه
 اليوم فحساب درهم وما خاطه غدا فحساب نصف درهم يغيب لانه مجهول ولو قال ما خاطه من هذه الثياب رويها
 فكذا وقار سميا فكذا يغيب للجهالة وهذا التفصيل في صورة المثل هو المذهب كوفي الجامع الصغير وحكي المذهب
 عن أبي القاسم السفياني ينبغي أن يغيب العقد في اليوم والغد بخلاف فإن خاطه في الغد فله أجر مثله لا يتراد على
 درهم ولا ينقص من نصف درهم وهذا يشترط أن يجوز أن يتراد على نصف درهم وهو رواية الأصل وفي المسئلة
 روايتان وصح القدوري رواية ابن سماعة وهو الصحيح وهو المذهب كوفي المثل ولم يتراد على ما إذا خاط بعضه في اليوم
 وبعضه في غد ونحن نبين ذلك قال في العناية ولو خاطه نصفه في اليوم ونصفه في الغد يجب في اليوم نصف درهم وفي
 الغد أجر مثله لا يتراد على نصف درهم ولا ينقص عن ربع درهم وقوله زمانا في الأول قد اتفق لأنه لا يتراد في الأجرة
 كذلك وأطلق في قوله زمانا في الأول فنعمل ما إذا قسم الأول وآخر الغد وقدم الغد وآخر اليوم يصح العقد في الغد
 ويغيب في اليوم قال في العناية لو بدأ بالغد ثم اليوم فعند الإمام الصحيح هو الأول وفي حارة الأصل لو قال إن خاطته
 اليوم فلتك درهم وإن لم ترع منه اليوم فلتك نصف درهم ذكر الخلاف على خصوص ما ذكر في المتن قال رحمه الله وفي الدكان
 والبيت والدابة مسافة وجلاي يعني يجوز أن يجعل الآخر مترددا في الدكان بان يقول إن سكنت حدادا فبدرهمين
 وإن سكنت حطرا فبدرهم أو يتردد بين مسافتين في الدابة أو بين جليل بان يقول إن ذهب إلى شدة تكذا أو إلى الكوفة
 تكذا أو إن جلت فلتكذا أو إن جلت فلتكذا وهذا قول الإمام وعندنا لا يجوز هذه الحارة لهما أن
 الأجرة والمنفعة مجهولتان لأن الأجر في الحسب الخاص يجب بالتسليم من غير حمل ولا يدري أي العامين يتقدر ولا أي
 التعميمين يجب وقت التسليم بخلاف خطاطة الرومة والفارسية لأن الأجرة لا تجب فيه إلا بالعمل وبه ترفع الجهالة
 وبخلاف التردد في اليوم والغد لانه عندهما كسالة الرومة أو الفارسية فلا يجب الأجر إلا بعد العمل فعند ذلك هو
 معلوم هذا هو القاعدة فإن قلت فما الفرق على قولهما بين التردد في العمل والزمان حيث حوزها ومتعافا في البيت
 والدكان والإمام حوزها ومتعافا في الزمان قلت فالافتقار في السكنى فاحشة فتعاف والإمام قال هو روي ما يقال
 الصبر على نفسه فأخاره ولا إماما نه غيره بين شيئين متغايرين وجعل لكل واحد منهما أجر معلوم فوجب أن يجوز كما
 في الرومية والفارسية والأجرة تعقد لا لتتقاع الظاهر أن يستوفي المنافع وعند الاستيفاء ترفع الجهالة بخلاف
 التردد في اليوم والغد على ما تقدم وهنا يجوز التردد بين شيئين بان يقول أجرتك هذه الدار كل شهر بمائة أو هذه
 الدار بمائتين أو هذه الدار بثلاثمائة أو لا يجوز بين أكثر من ذلك لما تقدم وفي الكبرى واختلاف الشايخ على قول الإمام
 في مسئلة الدابة والدار إذا سلم ولم يكن ولم يحمل عليها ولم يركبها قال بعضهم يجب أقل الآخر وهو العقال بادني
 العملين والرائد مسكوك فيه فلا يجب بالشك وقال بعضهم إذا وجد التسليم ولم توجد المنفعة جعل التسليم لهما إذ ليس
 أحدهما بأولى من الآخر فيجب نصف أجر كل من المحدث والقصار ونصف أجر الحمل ونصف أجر الركب وفي
 التارخانة وذكر الكرخي من استأجر دابة من بغداد إلى البصرة بمائة وإلى الكوفة بعشرة فإن كانت المسافة إلى
 البصرة نصف المسافة إلى الكوفة فالعقد سائر وإن كان أقل أو أكثر لا يجوز على قول محمد وقال الإمام يجوز وفي الأخير
 هشام بن محمد إذا قال لشرة إن جلت هذه الحشنة إلى موضع صكك فبدرهمان جلت هذه الأجرة إلى موضع كذا
 فبدرهمين لحملهما إلى ذلك الموضع فله درهمان وهو بخلاف رواية ابن سماعة اه قال رحمه الله ولا يسافر بعد
 استأجره للخدمة بلا شرط كما لأن مطلق العقد تناول الحشنة في الإقامة وهو الأهم والأغلب وعليه عرف الناس

ما صرفه لانه فلا يكون له ان ينقل الى غيره من السفرة لانه اشق وان مؤنة الرد على المولى فيلحقه ضرر بذلك فلا يحل
الا ان يملكه العبد الموصى به من حيث لا يتعد ما يحظر لان مؤنة الرد عليه ولم يرد هذا العرف في حقه لا يقال بان اطلاق
الخدمة ملك ان ينافر به كما في لانا في المولى انما ملك ذلك لانه ملك الرقبة فليس له ولا ينافر فاذا دان له ان يستعمل
فيما يوجب السفر في الخدمة استاجر عبد الخدمة ولم يملكه المولى لان مؤنة الرد عليه لم يرد هذا العرف في حقه لا يقال بان اطلاق
قال شمس الاثمة ينبغي لا ينافر بالعبد له ان يخرج منه الى القرى واقضية مصر يستعمله في الخدمة الا بخبره وليس
له ان يضر به انه ان يملكه انواع الخدمة ويخدم ضيقه وامرأته وأطلق في قوله ولا ينافر وهو مقتضى الكلام من مقتضا
للسفر وقد عرف بذلك لان المعروف كالمشروط ولو صافر به صار خاصا ولا أجر عليه ان سلم لان الصانع والاسر
لا يجتمعان وفي الخدمة لا يملكه المجر والطيخ والحياطة وعلف الدواب قال تفسره ان يعتقه عطا العبد للناس او لغيره
لغيره للناس لانه ليس من الخدمة بل من التجارة واما اذا خاط له وخبره فله ذلك لانه من انواع الخدمة ولو دفعه
الى حاكم ليحكم الفسخ واشترط عليه ان يصدق في ثلاثة اشهر لم يحزل لان الصديق ليس يعلم معلوم ولو اجر عبده سنة
فاعتق العبد في خلال السنة عازقه والعبد بالخيار ان شاء اعاز العبد فيما بقي وله اجر ما بقي من السنة وان شاء
فسخ وليس للعبد ان يقبض الاجرة الا بوكالة من المولى فان كان المولى قبض الاجرة مهيلا لعنق العبد في خلال السنة
فان اعاز العبد التقديما بقي سلم ذلك للعبده ولو كان العبد هو الذي اجر نفسه باذن المولى ثم اعتق العبد فله الخيار
كما تقسم الا ان العبد هو الذي قبض الاجرة وفي الغياصة وان قبض المولى جميع الاجرة قبل عتقه فذلك له ان لم يكن
على العبد دين وان كان صرف الى غرماثة والغسل له لانه كسب عبده واذا قوله استاجر عبد ان كلامه في
لا يوافق استاجر امه لا يدفعه من تفصيل او استاجر المراه ذكر القصة لا يدفعه من تفصيل او استاجر من الاثمة فيمن
تفصيل ولو اجر عبده سنة فقام العبد بينة ان مولاه اعتقه قبل الاجارة فلا اجرة له ولو قال العبد يا خور قد فسخت
الاجارة فلم يقم بينة ودفعه القاضي الى مولاه فاجبر على العمل فقام بينة انه حر وان المولى اعقته قبل الاجارة فلا اجر
للعبد له لو لم يقل فسخت كان الاجر للعبد ولو كان غير بالغ وادعى العنق وقد ادعاه وقال فسخت ثم عمل ولا اجر للعالم
اه مختصرا وفي التارخا ينبغي بكرة للرسل ان يستاجر امراه للخدمة حرة كانت او امه وان كان له عيال فلا تملك
بذلك اذا كان فقو به يعني ولو استاجر الرجل امراه للخدمة فلا يجوز ولا اجر له ولو لم يفسد الثياب والحياطة يجوز
ولو استاجرت المراه تزوجها للخدمة لا يجوز ولا اجر عليه او خدم ولو استاجر امراه للخدمة لا يجوز ولا اجر له لا فرق
بين الكافر والمسلم ولو استاجر امراه لخدمته يجوز ولو استاجر امراه او جده للخدمة لا يجوز ولو خدمه فله المسمى
ولو استاجر منه وهو كرمته او اخاه وهو كرمته لا يجوز وفي فتاوى القضا لا يجوز اجارة المسلم نفسه من كافر في
الخدمة وفيما غير الخدمة يجوز ذكر في صلح الاصل ادعى على نذر او اقصا محمدا على خبثه عبده سنة كان له ان
يخرج العبد الى أهله قال شمس الاثمة المحل ان لم يرد باجره الى أهله المستر وانما اراد القرينة واقضية مصر وقال
شمس الاثمة المرحس له في حيلة الصلح ان ينافر بخلافه سئله الاجارة اه وطلب الفرق قال رحمه الله هو لا
باختار المستاجر من عبده محصورا عليه امراه دفعه له لم يملكه يعني لو استاجر رجل عبدا محصورا عليه من نفسه فعمل واعطاه
الاجر ليس المستاجر ان يخدمته والقياس له ان يخدمته لان عقد المحصور عليه لا يجوز فيسقط على ملك المستاجر
لانه بالاستعمال صار خاصا له ولهذا يجب عليه ضمان قيمته اذا هلك ومنافع الغصوب لا تضمن عندنا فيسقط للمدفع
على ملكه فله ان يسترد قضا وفي الاستحسان لا يسترد لان التصرف من العبد في هذه الحالة قاطع على تغيير السلامة
صار على تقدير الهلاك والنافع ما ذون فيه فيملكه العبد فيخرج الاجر عن ملكه بقصد ما سلم بعضه على حق المولى
لانه اذا جاز تفصيل المولى الاجر ولو لم يجز صاعت منافع العبد فحين القول بالجواز وضع قبض العبد الاجرة فلا يسترد
بخلاف ما اذا هلك العبد في حالة الاستعمال فانه يجب على المستاجر قيمته واذا ضمن صار خاصا من وقت الاستعمال

فصبر مسوقا منه عند سبب فلا يجب عليه الإجارة لصبي المجهور عليه إذا استأجره لخدمته لانه غير
ممنوع عنه بعدد وفي النهاية الإجارة التي يجب في هاتين الصورتين هو أجرة المثل فإن أعنته المولى في نصف المدة بعدد
الإجارة ولا خيار للمبدؤ وأجر ماضى للمولى والأجرة في المستقبل للعبد وفي فاضحان الأب والجد وموصيهما إذا أجرة
عنه المولى مستبين ثم بلغ الغلام لم يكن له أن يفسخ والصبي إذا أجرة نفسه ولم يبلغ له أن يفسخ الإجارة له وفي الفضا
المكاتب إذا أجرة عبده ثم عجز المكاتب رد في الرق فالأجرة باقية في قول أبي يوسف وقال محمد تنقض له وفي
التنارخانية ولو أجرة الرجل عبدا ثم استحق وأجاز المستحق الإجارة فإن كانت الإجارة قبيل استيفاء المنفعة جاز
وكانت الإجارة للمالك وإن أجاز بعد استيفاء المنفعة لم تعتبر الإجارة ولا أجر للعاقدين أجاز في بعض المدة فالماضى
له والباقي للمالك عند أبي يوسف وقال محمد آخره ماضى للعاصب وما بقي فهو للمالك اه قال جعفر الله ولا يضمن
عاصب العبد ما كل من أجرة في معناه إذا عصب رجل عبدا فأجر العبد نفسه وأخذ العاصب من يد العبد الإجارة
فأكلها فلا ضمان عليه عند الامام وقال عليه ضمانه لانه اتلف مال الغير بغير إذنه ولا تأويل له ولا امام ان الضمان
انما يجب بالتلف مال محسوز متقوم وهذا ليس بمحسوز لأن الأجر لا يكون يسده أو يبدئه فيه وهذا ليس في يده ولا يد
تأثبه لأن العاصب ليس بنائب عنه ولا العبد بدل العبد وما في يده في يد العاصب فلم يكن عجز زافلا ضمان فصار
نظير المسال المبرورق في يد السارق بعد القطع ولأن الإجارة بدل المنفعة والبدل حكمه حكم المبدل ولو اتلف العاصب
المنفعة لا يضمن فكذلك بدلها وما ترددين أصليين فوفره حظهما فربحنا جانب المالك عند سبب الإجارة في يده فقلنا
المالك أحق به وربحنا جانب العاصب في حق الضمان وقلنا لا ضمان عليه إذا كل الإجارة يختلف ولد انصوب
حيث يجب على العاصب ضمانه بالاتلاف تعديا لانه ليس ببديل المنفعة بل هو جزاء له فيضمنه بالتعدي كلام
ولهذا واستولدها العاصب لا يكون الولد ولو أجرة العبد كان الإجارة قال رحمه الله ولو وجد ربه أخذه في يده
لو وجد ربه العبد ما في يد العبد من الإجارة أخذه لانه أخذ عين ماله ولا يضمن بطلان التقوم بطلان الملك كما في
المسروق بعد القطع فإنه لم يبق متقوما حتى لا يضمن بالاتلاف ويبقى الملك فيه حتى يأخذ المالك قال رحمه الله وهو صحيح
قبض العبد أجرة في يده لو قبض العبد الإجارة من المستأجر جاز قبضه بالإجماع لانه المباشر للعقد وحقوق العقد
اليه فيصح كونه ماذون في التصرف النافع وهذه مكرز مع قوله ولا يأخذ مستأجر من عبد مجهور إلى أجرة لانه إذا
صحبة القرض ومنع الأخذ في تنكره بالافادة فتأمل قال رحمه الله ولو أجرة عبده هذين الشهرين شهرين أربعة وشهرا
خمس صاع والأول أربعة في لانه لما قال أو شهرين أربعة انصرف إلى ما يلي القدر غير المحدد كما لو سكت عليه لأن
الأوقات في حق الإجارة بمنزلة الأوقات في حق البيع ان لا يكتم فلا تالان تنكره ما مفيد فعين عقبا فإذا انصرف الأول
إلى ما يليه انصرف الثاني ثم بالآخر لانه أقرب الأوقات اليه فصار كما لو صرح به قال تاج الشريعة فإن قلت هذا
التعليل أغنيان بغيره إذا تنكر الشهر وهما عرف بقوله هذين قلنا في المتوسط وغيره استأجر عبدا شهرين شهرين
أربعة وشهرا خمسة فقال المستأجر استأجر من مثل هذا العبد هذين الشهرين فينصرف قوله هذين الشهرين إلى
الشهرين المتكررين اه وقال صاحب العناية قيل معنى هذا الكلام على أنه ذكر تنكر المجهور والمذكور في الكتاب
ليس كذلك وأحب بان المذكور في الكتاب قول المستأجر واللام فيه لا عهد لما في كلام المؤجر من التنكير فكان
الأولى أن يقول ولو قبل إجارة عند إلى آخره فلو قال ذلك لكان أولى وكان يسلم من الاعتراض فتأمل قال رحمه الله ولو
اختلفا في أباق العبد ومرضه حكم الحال في معنى لو استأجر عبدا شهرين مثلا ثم قال المستأجر في آخر الشهر أبق أو مرض
في المدة وأنكر المولى ذلك أو تنكر استبقا إلى أول المدة فقال أصابه قبل ان تاتين ساعة يصحك الحال فيكون القول
قول من شهد له الحال مع يمينه لأن القول في الدعاوى قول من شهد له الظاهر ووجوده في الحال يدل على وجوده في
الماضى فيصالح الظاهر بها وإن لم يصلح بجه كما إذا اختلفا في خربان ماء الطاحون وهذا إذا كان الظاهر بشهد

سائر الظاهر لا يلا اشكال فيه بل ليس فيه الادفع الاستحقاق والظاهر يصلح له ان كان يشهد للوجوه فيه اشكال
من حيث انه يصدق بالاجرة والظاهر وهو يصلح الاستحقاق وحواله اليه يصدق بالسبب السابق وهو المقدم والظاهر
الظاهر يشهد على بقائه واستمراره الى ذلك الوقت فلا يمكن منه ما عجزنا لظاهر وهذا لا ينافي انفعالي وجود سبب
الوجوب فقد اقر بالوجوب عليه وانما انما يكتسب من غير ما اكتسب لا يعمل الاستحقاق على هذا اقر حتى حاربه وله اوله
فقالنا اعتقني قبل ولا في حق وحر وقال المولى اعتقنا بصدق فهو رقيق فاقول قول من المولى في حقه لان الظاهر يشهد
ان وكذا الوفاق على حقه واختلاف في الثمرة معها كان القول قول من في يدنا الحمد وهذا كله اذا اتفقا على حقه والاجرة
واختلفا في الوجوب فسلوا انما في قدر الاجرة واتفقا في الوجوب قال في فتاوى قاضيهان ولو اختلفا في الاجرة قال
الصباغ عمله بدرهم وقال صاحب الثوب بدانقين فايهما انعام البينة قلت بينته وان اقامها فبينة الصباغ وان لم يبق
لهما بينة بنظرنا زاد الصباغ في قيمة الثوب فان كان درهمه او اكثر يؤخذ بقول الصباغ فيبقى درهمه بدينه الله
خاصته بدانقين وان كان ما زاد الصباغ فيه اقل من دانقين كان القول قول رب الثوب مع يمنه على ما ادعى الصباغ
فان كان يترد في قيمة الثوب نصف درهم بمطلى لصباغ نصف درهم مع يمنه كما تقدم وان كان ينقص الصباغ الثوب
كان القول قول صاحب الثوب اه قال في المحيط وغيره واذا اختلف شاهد الاجرة في مقدارها ان كانت الحاجة الى
القضاء بالمقدور قبل استيفاء الموقوف عليه فالشهادة ماطلة سواء كان يدعي اقل المسائل او اكثرهما فان كانت الحاجة
الى القضاء بالدين بان وقع الاختلاف بعد الاستيفاء وقد تقسم ولو اختلفا في نفس المنفعة فشهد أحدهما بالركوب
والآخر بالمحمل او قال أحدهما بغيره ان وقال الآخر بصغر لم يقبل الشهادة هذا ان اتفقا على العين المؤجرة فلو اختلفا
فيها قال في المحيط ولو اختلفا في العين المؤجرة بان قال المؤجر اجر تلك هذه الدابة وقال المستأجر ان هذه الدابة فلان
اختلفا في حسن الاجرة واقاما البينة وكل بينة تثبت الزيادة تعمس بينة كل فيما يدعيه ولو اختلفا في المافق فقال
أحدهما مثلاً في دياره الى الخائن كما قال الآخر الى بليلس بضالان وأيهما اقام البينة تقبل بينته وان اقاما جميعاً
أخذت بينة قرب الدابة في اثبات الاجرة وبينة المستأجر في اثبات زيادة المافق قال رحمه الله هو القول لرب الثوب في
التقصيص والقبض والنجرة والصفره والآخر عليه يعني اذا اختلف رب الثوب والمخاط في المحيط بان قال رب الثوب
ان تلك ان تعمس قبضه وقال المخاط هيصا اوفى لرب الصباغ بان قال رب الثوب اجر وقال الصباغ اصفر اوفى الاجرة بان
قال صاحب الثوب عمله بغيره اجرة وقال الصباغ باجرة كان القول قول رب الثوب وظاهر العارضة لا فرق بين كون
رب الثوب معروفاً وليس مانعاً او لا والذي يقتضيه النظر ان كان معروفاً وليس مانعاً ان يكون القول قول المخاط وان
لم يكن معروفاً وحول الحال يكون القول قول رب الثوب اما اذا اختلفا في المخاطة والصباغ فلان الاذن يستفاد منه
فهو اعم بكيفية لانه اذا انكر الاذن اصلاً كان القول قوله فكذلك اذا انكر وصفه لان الوصف تابع للاصل لكنه يختلف
لايه اعم عليه مثلاً اقر به زعمه فاذا انكره يحلف فاذا حلف المخاط ضامن وصاحب الثوب يخبر ان شاء ضمنه فو باغير
معول ولا اجر له او قيمته مع مولاه اجر مثله لا يحاوزه المسمى على ما سنا وعن محمد انه يضمن ما زاد الصباغ فيعلا يقال
هذه مكره مع قوله ولو اختلفا في الاجارة قبل الاستيفاء الى آخره لا نقول هناك اتفقا في نوع العمل واختلفا في الاجرة
وهنا اتفقا في الاجرة واختلفا في نوع العمل فلا نكر او اوما اذا اختلفا في الاجرة فلان المستأجر ينكر تقوم عليه وجوب
الاجر والصباغ يدعيه فكان القول لئنكر وهذا قول الامام وقال الثاني ان كان الصانع جرباله اي بما يلا به بان كان
يدعي له مثلاً العمل ويقام عليه فله الاجر والا فلا وقال محمدان كان الصانع معروفاً بهذه الصنعة والاجرة كان القول
قوله والا فلا لانه لما في ذلك كان لذلك جرى ذلك بحري التنصيص عليه باعتبار انما ظاهر المقاصد وقوله ما انما
والقياس قول الامام والقوى على قول محمدان قلت هل منتهى كبره مع قوله وبخاطة قيامه بتمخيص الجواب بان
ذلك باعتبار الضمان وهذا باعتبار ان القول لرب الثوب عند الاختلاف فلا تكرار وفي الترخاينة واختلف هو

والقصار في آخر الثوب فقال القصار برسم فذهب وقال رب الثوب عليه بمرط فان احتسب قبل الشروع في العمل بما عاين
وترادوا وان كان بعد الفراغ من العمل فالقول قول رب الثوب وليس بمقدار ما زادت القصار فذهب والله اعلم
باب فسخ الاجارة

ذكر الفسخ آخر الان فسخ العقد بعد وجوده لا بمحالة فناسب ذكره آخر اقال رحمه الله **وقال فسخ العيب** أي
فسخ الاجارة بالعيب وظاهر قوله فسخ اذا دانها لا تتوقف على رضا الاخر ولا على القضاء وفي التارخانية اذا
تحقق العذر هل يفسخ بنفسه أو يحتاج الى الفسخ اشارات الكتب متعارضة ففي بعضها يفسخ بنفس العذر وبه
أخذ بعض المشايخ وفي عامتها يحتاج الى الفسخ وعليه طامة المشايخ وهو الصحيح وقيل العقد يفسخ بدون رضا يفسخ
هو الصحيح وبعض المشايخ قال ان كان العذر يمنع المضي يفسخ بنفسه ولا يحتاج الى القضاء وان كان لا يمنع المضي
يحتاج الى القضاء اهـ وفي الزبادات رفع الامر الى القاضي لفسخ الاجارة قال شمس الانعم ورواية الزبادات اصح كذا
في الخلاصة وفي الجامع الصغير يشترط لفسخ الفسخ الرضا والقضاء اهـ وأطلق المؤلف في العيب وقال في البدائع هذا
اذا كان العيب مما يضر بالانتفاع بالمستاجر فان كان لا يضر بالانتفاع به بقي العقد لازما ولا خيار للمستاجر كالعيب
المستاجر ذهبت إحدى عقبيه وذلك لا يضر بالخدمة أو سقط شعره أو سقط في الدار المستجرة حائط لا ينفع به في
سكنها الى آخره بخلاف ما اذا كان العيب مما يحدث مما يضر بالانتفاع لانه اذا كان يضر بالانتفاع فالتقصان يرجع الى
المعقود عليه فواجب له الخيار فله ان يفسخ ثم ان يبيع الفسخ اذا كان المؤجر حاضرا فان كان غائبا تحدث بالمستاجر
خيار بفسخ الفسخ فليس للمستاجر ان يفسخ لان فسخ العقد لا يجوز الا بحضور العاقدين أو من يقوم مقامهما فلو كان
لا يضر بها فليس له الفسخ كالعبد المستاجر اذا ذهب إحدى عقبيه أو تضر بالخدمة أو الدار اذا سقط منها حائط
لا ينفع به في سكنها وان كان يؤثر في السكنى أو بالخدمة كالعبد اذا مرض أو الدابة اذا دبرت أو الدار اذا سقط منها حائط
ينفع به في السكنى ولو استاجر دارين فقط من أحدهما حائط أو منع مانع من أحدهما أو وجد في أحدهما عيب
ينقص السكنى فله ان يتركهما معا اذا كان عقده عليهما عقدا واحدا قال الشارح لان العقد يقتضي سلامة البديل فاذا
لم يسلم فأتى رضاه فله ان يفسخ كافي البيع والمعقود عليه هنا المنافع وهي تحدث ساعة فساعة فلو جحد من العيب يكون
خاد ناقصا القرض في حق ما بقي من المنافع فهو جميعا فالفسخ فاذا فعل المؤجر ما زال به العيب فلا خيار للمستاجر
لان الموجب للرذ قدره ان قبل الفسخ والعقد بعد ساعة فساعة فهو جحد فيما بقي بعد فقط اختيار الفسخ وإذا
اختفى في المستاجر المنفعة مع العيب يلزم جميع السدول وفي الظاهرية وذلك اما ان يكون من قبل أحد العاقدين أو
من قبل المعقود عليه وفي الخيار بدان ان يمنع الانتفاع أو ينقص الانتفاع بالمنفعة وما تنوع العيب الى هذه الانواع
شرح عيين الانواع فقال رحمه الله **وقال الدار وانقطاع ماء الضعف والرجي** يعني فسخ الاجارة بهذه الاشياء
ولو بين المؤجر الدار وأراد المستاجر ان يسكنه في بقية المدة فليس له ان يمنعه من ذلك وكذلك ليس للمستاجر ان يمنع
منه وفي النوادر بقي للمؤجر الدار كلها قبل الفسخ فلو مستاجر ان يفسخ العقدان شاء وهو مخالف لما تقدم ولو انقطع
ماء الرجي والبيت وفي ما يقع به لفسر الطعن فعليه من الاجر بحصة لانه بقي شيء من المعقود عليه فاذا استوفاه رزقه
حصته وقوله وخراب الدار الى آخره يقصد ان الاجارة تفسخ بهذه الاشياء وفي الذخيرة الاجارة في الرجي لا تفسخ
بانقطاع الماء وفي الخاتمة فان بني الدار بعد الفسخ فليس للمستاجر ان يسكنها وفي التارخانية والسقفة المستجرة
اذا انقضت وصارت الواحها أعيدت سفينة أخرى لم يجز تسليمها للمستاجر اهـ ومثل انقطاع ماء الرجي انكسار الحجر وفي
التارخانية ولو استاجر ليزرع أرضه يسدنه ثم بدله ان لا يزرع كان عدلا ولو استاجر أرضا ليزرعها ففرقت أو
ترت أو سقطت كان ذلك عذرا في فسخها وفي الاصل استاجر أرضا ليزرعها ساجدا فزرعها ذلك وأصاب الزرع
آفة وذهب وقت الزراعة لذلك الزرع فاذا كان يزرع ما هو أقل منه ضرر او مثله فله ذلك والافسخت ولزمه ما مضى

من الاجارة فبما يتطاع الرعي ليعتد من النقصان في الزحافان كان النقصان فاحسافه حق الفسخ وان كان غصن
فاحسب فليس له حق الفسخ قاله القس موسى اذا صار الطعن اقل من نصف المحطة او لا فهو فاحس قال رحمه الله
و يرقص موت احد المتعاقدين ان عقدتها لنفسه فيقال التاجر حقه ان يشاره الى انه لا يحتاج الى حكم الحاكم اه وانما
ان فيه اشارة اليه قال في المفرد والمز يدعى في بعض النسخ برفع الامر الى القاضي وقضى بالفسخ ولا يحتاج في ذلك
الى دعوى وللعالم في ذلك نظر يقان أحدهما ان يرفع الامر الى القاضي بالفسخ والا فليرفع الامر الى القاضي ويحكم
القاضي فيها بالجهة وانفساخ الاولي هو طر بقه ما وره النهر وقال الشافعي لا تبطل موت أحد هسما ولو ان العقد
بمقدسة ساعة فاعده حسب حدوث المنفعة واذا مات المؤجر انتقل الملك الى الوارث ومنفعة اليه وللشافعي المسحقة العقد
هي المصلحة للمؤجر وقد فان عوته فتفسخ قال في العناية ووقض عنها اذا استأجر دابة الى مكان معين فمات صاحب
الدابة وسط الطريق كان للمستأجر ان يركبها الى المكان المسمى وقد مات أحد هما او عقدتها لنفسه واجبت بان ذلك
للضرورة وانه يخاف على نفسه وماله حيث لا يجد دابة أخرى في وسط المفازة ولا يكون مقفاض برفع الامر اليه حتى قال
بعض مشايخنا ان وجد دابة أخرى يحمل عليها متاعه ينتقض او وجد قاض ينتقض اه وفي الخط اذا مات رب
الدابة نظر القاضي ما هو الاصل للورثة ان رأى بيع الحمل وحفظ الثمن أنفع لورثة ففعل وان رأى ابقاء الاجارة فان
كان بقية فالأفضل الابقاء وان كان غير بقية فالأفضل ففعلها وان ففعلها واقام البيعة انه اوفاه السكر امر دعيه
بحسبان ما بقي ولو أنه في المستأجر على الدابة شيئا يصيب له الا اذا كان باذن القاضي اه وفيه ايضا واذا مات أحد هما
وفي الارض زرع يترك الى المحصادو يكون على المستأجر وعلى ورثته ما بقي من الاجارة لانها كما فسخ بالاعتناء بقي
بالاعتناء اه واطلق في الموت ففعل الموت المحكمي كالارتداد وكذا في الخط وفي الذخيرة واذا سكن بطل الا فسخ
فسخر عقدها لاصح ان كانت معدة للاشتغال فلو انه اجرة لثقل والا فلا لانه فاصب قال رحمه الله وان عقدتها لغيره
لا كوكيل والوصي والتولي في الوقت في بغي لا تفسخ بموت أحد هما اذا كان عقدتها لغيره كاذ كذا في القاء المصحفي
عليه والمصحفي لومات المعقود له بطلت لئلا ذكرنا واذا مات أحد للمستأجر بن او المؤجر بن بطلت الاجارة في نصيبه
و بقت في نصيب المحمي وقال زفر بطلت في نصيب المحمي ايضا لان الشروع مانع من جهة الاجارة قلنا ذلك في الاشتراء
لا في القاء لانه يتباح في البقاء لا يتباح في الابتداء واطلق في الوكيل ففعل الوكيل بالاجارة والوكيل بالاستعجار
قال في الذخيرة واما الوكيل بالاستعجار اذا مات تبطل الاجارة لان التوكيل بالاستعجار توحيش كمال شرائع المتنازع
فصبره شر بالنفسية ثم يفسر في جرح من الموكل اه اقول لعل هذا انما يسم الى الموكل اما لو سئل لا تبطل فتدبره
وفي الظاهر به امر رخسلا ان يستأجر دارا بعتا سنة للوكل فاستأجرها لاما وروسلها واني ان يدفعها الا ترحق
مضت السنة قال ابو يوسف لا جرح عليه ولا على الآخر وقال محمد بن علي لا جرح على الآخر ولم تعرض لما اذا قبض الناظر
للاجرة بمهلة او غيره فتمات فتقول اذا كان الوقت اهليا والقالة للقابض فاجر وقبض الاجرة بمهلة ثم مات قبل انتهاء
المدة في الفتاوى وغيره ما الذي انتقل له الحق ان ياخذ من المستأجر اجرة ما آل اليه بطلت فان كان الميت ترك
مالا رجع بذلك على ما اه وان لم يترك مالا لا يرجع المستأجر بشي وضاع عليه وان كان الناظر في وقف غير اهلي
فمات بعد القبض قبل انتهاء المدة لا يضع ذلك عليه مبر رجع على جهة الوقف وفي مال الميت المتروك قال رحمه الله
هو فسخ بخيار الشرط في معنى اذا شرط المؤجر او المستأجر خيرا للشرط او شرط كل منهما خيرا للشرط ثلاثة ايام فله
ان يفسخ الاجارة به عندنا وقال الامام الشافعي لا يصح شرط الخيار لان المستأجر لا يمكنه رد المعقود عليه
بكاله ان كان الخيار اه وان كان المشرط له الخيار المؤجر لا يمكنه التسليم ايضا على الكمال لان المنافع تحدث ساعة
فساعة ولنا انه عقد معاوضة ولا يجب قبضه في المجلس ويحتمل الفسخ بالاقالة فيجوز شرط الخيار فيه كالبيع ولان
الخيار شرط في البيع للرد في فكذلك في الاجارة لانها تقع بقعة من غير سابقة فامل فيمكن ان يقع غير موافق ففجناج الى

في هذه الحالة وانما جمع بين هذين الامور ليعين انه لا فرق في ثبوت الدين بين العيان والبيان والاقرار عليه بيمين
 الدين في الكل فخص عليه بذلك في كتاب الدعوى قال الشارح وبمحصل الفسخ بالرفع الى القاضى
 وانقضاه وقبل بيع اوله بمحصل الفسخ في معنى البيع قال رحمه الله **ولو استاجر زاده البقر فبذله منه رأى**
لا يسكنارى يعني لو استاجر زاده البقر فبذله منه رأى لا يسكنارى لا يحد لان
 المستاجر يلزمه مير ورده بمقتضى رعايته وما قصد كالحطب والحرث والمكسارى لا يحد لان القدر ولا يمكنه
 ان يعقد ويرسل غيره وكذا لو مرض لم ياذ كرنا **وروى الكرخي** انه عذر في حق المكسارى انه لا يحد وهو ضرر
 ولا يحد غير لا يثنى على دوابه مثله وقوله ذابو بدله منه مثال قال في الاصل استاجر عبد الصمد في الحرث وادرا
 يسكنها ثم بذله البقرة وغيره ان يفتح به ولو بذل البقر والبقر فليس بعذر فلا يفتح فان قال المؤخر القاضى
 انه لا يحد البقرة وقال المستاجر انما اراد البقرة فاقضى بقوله المستاجر مع من تصار فان قال مع فلان وفلان والقاضى
 يتالهما على يخرج معكم المستاجر وهل استعمل البقرة فان قال نعم ثبت للسزوان قال لا فان القاضى يحلف المستاجر
 باليمين انك لم ترض على البقرة والعمال الكرخي والقيدوى فلو خرج من المصر ثم عاد يحلف باليمين قد خرجت فاصدا
 للسفر الذي ذكرت كذا في الخلاصة وغيره اوفى الخلاصة فان لم يترك السفر ولكن وجد ارض منها فهذا ليس
 بعذر **ولو اشترى ميرا او اراذ القبول فيها فبذلسن بعذر** **ولو اشترى ابلا فوه وعذير قال رحمه الله** **ولو اوفى**
بصايد ارض مستجرة او مستعاره فاحرق شي في ارض غيره لم يضمنه في حصد الزرع جزءا والخصايد جمع حصيدة
 وحصيد وهما الزرع المقصود والراعيها ما سبق من اصل الزرع في الارض ولا يثنى ان هذه المسئلة هي التي تد كرفي
 الاجنات ولهذا كرفي الهداية مسائل متوفرة وانما لم يضمن لان هذه الاشياء تصب بشرط الضمان التام في
 جو عذ فصار كالو حفر يراق ملك نفسه فتنقلب به انسان بخلاف اذا رعى سها في ملكه فاصاب انسانا حيث يصعب
 لا يميز بين فلا يشترط فيه انه لا يميز لان الماشية على فلا تسل حكمها بعذر والسبيل ليس بهالة فلا يضمن التعدي لا يثنى
 بالعملة واحرق الخصايد في مثله ما عدا فلا يضاف التلف اليه قال فيمن الاتمة السرخي هذا اذا كانت الراعي غير
 مضطرب فلو كانت مضطربا يضمن لانه يعلم انها لا تستقر فلا يعذر فيضمن وفي الحابسة فلو كانت الراعي مضطرب
 ساكتة يضمن استحضانا وكرفي النهاية معز يالى التمر تاشي لو وضع جرة في الطريق فاحرق شيئا من لانه يضمن
 ما وضع ولو رفعه الراجح الى منى فاحرقته لا يضمن لان الراجح نعت فعله ولو اخرج الحداد المحمد من النار في مكانه
 فوضعه على ما يطرق عليه وشربه بالمطرفة ونج شرار النار الى طريق العامة واحرق شيئا من لولم يضر به ولو لم يكن
 اخرج الراجح شيئا فاحرق شيئا يضمن ولو سقى ارضه سقيا لا يضمنه الارض فتعدي الى ارض غيره ضمن لانه لم يكن متفعا
 بحاله بل متعبا قال خوله زاده **وفيمن الاتمة السرخي** اذا اوقدنا ارضنا بحطب لا نضمنه ونعدي الى
 زرع غيره واقصد يضمن لانه حاله وفي السفينة فرق اصحابا بين الما والناظر قال اذا اوقدنا ارضنا في ارض
 نفسه فتعدي فاحرق شيئا لا يضمن لان النار من شاتها المخود بخلاف ما اذا ملا ارضه به بحيث لا يضمنه فانه يضمن لان
 الما يضمن شاته السلان وفي فتاوى اهل مصر قندا وقد في التنوير ان لا يضمنه فاحرق شيئا وتعدى الى بيت حاره فاحرقه
 ضمن وفي فتاوى القضاة رجل يرق ملكه اوفى ملك غيره بنار فوقع شرار من فاره على ثوب انسان فاحرقته ضمن
 وفي النوادر من ابي يوسف ان من من بالنار في موضع له المرو فهدت النارج فوقع شرارة في مال انسان لا يضمن
 وان من به في موضع ليس له حق للمرو ينظر ان هبت بها الراجح لا يضمن وان وقعت منه شرارة ضمن وفي التفتة
 سالت والدي عن القصار يدق الثياب في خافوته وانعدم حائط حاره هل يضمن فقال يضمن لانه مباشر قال رحمه الله
ولو اوقد حائط او صباغ في خافوته من يطرق عليه العمل بالنصف مع وهذا تقسان والقياس ان لا يصح وحق
 هذه المسئلة ان تد كرفي كتاب الشركة ووجه الاستحسان ان هذه شركة الصانع وليست باجارة لان تغيير شركة الصانع

[illegible]

[illegible]

[illegible]

القيمة فادى لم يعتق إلا أن يكون قاله المولى أن أدبت فانت حرد كصاحب الاملا انه يعتق بالدفع قال المولى ان
 أدبت الى فانت حرا ولم يقل كالمالك على خروجه ما ذكر عن الامام أن العبد لم يصير بدلا في هذا العقد بسميته لانه
 لا يقدر على تسليمه فلا يعتق بالعقد أصلا قال رحمه الله في أوامره ليرد عليه سيد وصفا فسد قوله فسد هذا آخر لقوله
 وان كاتب يعتق لو كاتبه على ما عهده ليرد عليه سيد وصفا والكتابة أسندت على قول الامام ومحمد وقال أبو يوسف الكتابة
 صحيحة وتقسيم المائة على قيمة المكاتب والوصف الوصف الوسيط يستطاعه ويكون مكانا وتقسيم
 المائة باق لان كل ما جاز ايراد العقد عليه جاز استثنائه من العقد والكتابة ولهما ان بدل الكتابة مجهول
 الا بدلا يبيع كماله ما اذا كاتبه على قيمة الوسيط هذا لان الاصل المذكور صحيح فيما اذا صح الاستثناء من
 بيان يؤدي الى فساد العقد وهنا استثناء العبد من الدراهم غير صحيح لان الوصف لا يمكن استثنائه من المناظر الا
 باعتبار القيمة وتسمية القيمة فسد العقد ولان ما عهده يشترط على الكتابة والبيع لان ما كان من المناظر باده
 الوصف بغير الذي يرد المولى يبيع وما كان بجعله ربة المكاتب هو مكاتبه فيطيل الجاهل للثمن والثلث فهو صفة فقي
 صفة فلا يجوز للثمن عنها واد كاتبه على حيوان وبين جنسه كالعبد والفرس ولم يبين انه تركى او هندي ولا
 الوهم انه جيد اوردى سائر الكتابة ويصرف الى الوصف وقدر الامام الوصف بما قيمته اربعون وقالاه على قدر
 ملء السعر ورسه ولا ينظر في قيمة الوصف الى قيمة المكاتب ويحجر على قبول قيمته وانما يبيع العقد مع الجاهل
 لانها بغيره صادر كالمالكات وجعل الاجل المحصاد ولغاثل ان يقول مقتضى هذا التعليل ان لا تصح الكتابة فيما اذا
 كاتبه على ما عهده الى ان يرد عليه عبد معين لان فيه المعين مجهولة حاله واخراجه لو كاتبه عليها لم يصح وقد صرحوا
 في هذا الامر على ان يرد عليه عبد معين ان يصح بالاتفاق نقله في الكتاب والدرر والفرد في الميسر ولو كاتبه على خرا او
 خنزير فسد وانما قبل ان يتراعى الى القاضي وقد قال ان أدبت فانت حرد لم يقل فانه يعتق وتلزمه قيمة نفسه واذا جاء
 المكاتب بالمال قبل حالي الاجل والى المولى ان يقبله بغيره على القول اه قال رحمه الله في ان أدى المحرق حق لان العقد
 يفسد بان لا يرد عليه فادى المولى ان يقبله بغيره على القول اه قال رحمه الله في ان أدى المحرق حق لان العقد
 لا يفسد الا باءاداء المهر والمهر في قوله يعتق ففعل ما قال ان أدبت فانت حرا ولم يقل وعن ابي حنيفة يعتق ان قال
 ان ادب وان لم يقل يعتق فظاهر ما اذا كاتبه على مائة او ذم فانه لا يعتق الا في صورة التعلق نصا وفي ظاهر الرواية
 يعتق باده المحرق وكذا المحرق بغيره والفرق بين المحرق والمحقر في المنة والدم ان المحرق يبرأ في المنة والمنة
 والدم لا يبرأ اصله عند اذنه فيعتد له قد أصلا فاعتبر فيها معنى الشرط لا غير ذلك بالتعلق قال ابن قريته هذا
 ان كان له دمه لما ان الكافر اذا كاتب عبده الكافر ثم اسلم لا يعتق باده المحرق اتفاقا اه وفي شرح الطحاوى
 فذا اسلم او اسلم احدهما يعتق باده القبيح مولا يعتق باده المحرق والفرق بين المسلم والكافر حيث قلنا في المسلم العقد
 فسد وبني باده المحرق الكافر صحيح فاقول المسلم لا يعتق باده المحرق المذموم لما كان المحرق في حقه ليس بمال
 والظاهر من حاله ارايته التعلق على الاداء فيعتق بالاداء والكافر لما كان في حقه مالا والظاهر انتفاء التعلق في
 حقه بل ارادة العرض وبان سلام انتفى كونه عرضا والتعلق بمنة فلا يعتق باده المحرق قال رحمه الله في موسى
 في قيمته يعتق اذا عتق باده المحرق وجب عليه ان يسعى في قيمته لانه وجب عليه رد قيمته لفساد العقد وقد تعذر الرد
 باعتق في حقه عليه كافي البيع اه اذا ادعت المحقر على العبد او تلفه قال رحمه الله في اربعة من عن السبي وزيد
 بانه في هذه المسئلة لا تعلق لها بمسئلة المحقر بل مسئلة بترأوه عنها ما كاتبه عبده على الف وخمسة ابداء وعلى الف
 وهدية في المدة ابداء والهدية لا تصح بدلا للعقد واسندوا ادى الف عتق فان كان الف قدر قيمته لم يبق للمولى عليه
 دليل وان كان قيمته أكثر رجح عليه السيد بالزيادة وان كانت الف أكثر من قيمته فلا يعتق الا بدفعها ولو كاتبه على
 الف وطل من المحقر لا يعتق حتى يدفع الف والطل من المحقر كذا في المحيط مختصرا قال الشارح لانه عقد واسم

فكتب عليه حجة الله ما لم يستعير من المولى لم يرض أن يفتقره بل قال ما لم يستعير من المولى لم يرض أن يفتقره من
المسلم المستعير من داره حتى يبال سرف الحرج بعد أن علمه إذا ثبت قيمة لئال الشرف وفيما إذا كانت على قيمة
صفي ما يملكه به هو البذل في القاسد كرها ولم يدكرها ما يمكن اعتباره في العتيق فسه وأثر الجملة في القاسد بل في
الكتاب العقد بمخلاف ما إذا كانت على ثوب حيث لا يعتق بإدائه ثوب لا به يختلفا فاختلاف حاشا ولو أدى قيمة الثوب
لا يعتق إلا إذا علمه بأن قال إذا أدبت إلى القافات حرفعت بإدائه الثوب لم يرض التعلق وفي التارخانة وفي كتابه على
ثوب ولم يقل هروى أو غيره فهي فاسدة وفي الولو الجيدة لو كانت على قيمة ثوب فهي فاسدة قال رحمه الله **ووضع على**
حيوان غير موصوف يعني يصح عقد الكتابة على حيوان إذا لم يكن له نوع وصفته **وقال وضع على حيوان** يعني
نوعه كان أولى كالأبقى **ولو قال وضع على عبد كان أولى ولكن كان أخسر** وينصرف إلى الوسط ويحرم المولى على
قبول القيمة كما يجبر على قبول العين لأن كل واحد منهما أصلا ولا يخفى أن اللفظ والوصف يجمع أحياها فالجملة
فأحسنة كالمجربان والدابة والثوب فلا تصح الكتابة إن كان يجمع أنواعا كالعبد فإنه يشمل الحملى والهندي
والتركي والأسود فصح الكتابة إذا ذكره فلا فسرنا الحيوان بالعبد بقرينة قوله **وضع على** فظهر أن الجنس عندنا هو المقول
على كثير من اختلاف المقصود ومنهم والنوع المقول على كثير من اتحاد المقصود ومنهم وفي التارخانة الأصل إن جملة
الجنس تمنع صحة التسمية في العقود كلها كان معاوضة مال بمال أو لم يكن وذلك كالثوب والدابة والحيوان وفي هذا
لا يعتق إذا دفع ثوبا أو دابة أو حيوانا وحالة الوصف تمنع صحة التسمية في عقد المعاوضة ولا تمنع صحة التسمية في عقد غير
المعاوضة كالنكاح والكتابة وذلك كعبد أو ثوب هروى انتهى بلغة وقال الإمام الشافعي لا يجوز في هذه الوجوه ما
قلت إذا كانت على قيمة نفسه أو قيمة العبد فعقد الكتابة وإذا كانت على عبد تمنع الكتابة في الفرق قلنا الفرق بينهما
أن الجملة في القيمة جملة في القدر والجنس والوصف في الحال والجملة في العبد جملة في الوصف دون القدر والجنس
لخفت الجملة ولو كانت على وصف أو عبد من جلا جاز استحسانا لأن العبد يصح في القيمة بدلا لماله بمال كالنكاح
ولو كانت على ثوب وبين صفته فاقبته يصح على القبول وقد تقدم أن الإمام قد روي بغيره **وقال أبو يوسف**
ويجوز على قدر علاء السرور خصه ولا ينظر في قيمة الوسط إلى قيمة المالك **وقال وضع على فرس** لكان أولى ولم يخف
لثنا **وقال رحمه الله** **أو كاتب كفر عبده الكافر على جرح** يعني يصح هذا العقد **لا** **أو كاتب كفر عبده الكافر** **أو كاتب كفر عبده الكافر**
معنى لأن الجرح عندهم مال منقوض كالعصا في حق المسلم فصح تصحيحه إذا كان مملوكا واستقر بقوله عبده الكافر
عن عبده المسلم فإنه يقع فاسدا وتجب القيمة على ما ينشأ عنها إذا كان المولى حيا أطلق في الكلام ففعل الذي والمستامن
والجرحي ولا فرق في الذي بين أن يكون في دار أو في دار الحرب حيث جرحه جرحا لا به من أهل دار الحرب عليه
أحكامنا والمستامن ما دام في دار الحرب عليه أحكامنا وإنما جرحه النظر لو كاتب الجرحي عبده المسلم في دار الحرب على جرح أو
خبر برأيه ذلك الظاهر أنه يعتق أخذ من قوله لئال نعمت على مال الجرحي بأي وجه كان سواء ولا يخفى أن الجرحي
هنا كالجرحي المحكم منه قال رحمه الله **أو أسلمه فله قيمة الجرحي** لأن المسلم ممنوع عن ثقل الجرح وقطعه وفي تسليم
الجرحي ثقله وقطعه لا يملكه كان المولى يملكها قبل التسليم لكونها موصوفة في النعمة والقبض برده على معنى فيكون غير
ما ورد عليه العقد **فكذلك ثقله كالمسلم العبد** وملكه من المولى في الحال عوضا عما في النعمة فلا يجوز في حق المسلم جرحه عن
تسليم الجرحي فوجب الجرحي القيمة لها مقام المسمى والكتابة قسمة على حاله بخلاف ما إذا باع ذي من ذي عبده
ثم أسلم أحدهما قبل القبض حيث يقصد البيع عند البعض لأن العقد يقع على ما يملك بدلا في الكتابة يصح التسمية
بدلا فيما إذا كانت على وصف أو نحو قوله لا يجبر المولى على قبول القيمة والبيع لا يعتق على القيمة مع ما أصلا فكذلك
لا يبيع عليها فبدلنا أصل المسئلة بأن الجرحي ممنوع لأنه لو كان الجرحي مملوكا لم يجز له العقد والتسليم نقل من يد إلى
يد والمسلم غير ممنوع من وضع يده على الجرحي ألا ترى أن المسلم إذا غصب حراما من ذي فأسلم الذي فله أن يسترد الجرحي من

الفاصل ولا يمنع منه في هذه الحالة فإذا أسلم لا ينتقل إلى القيمة وله الخمر لا غير قيد المسئلة بالخمر ولم يتعرض للخزير
فنقول لو كاتبه على خنزير معين ملكه مجرد العقد فإذا أسلم أحدهما قبل القبض لا ينتقل إلى القيمة بل له الخنزير المعين
والمسلم لا يمنع من وضع يده عليه كالو غصب الذي خنزيراً فأسلم له أن يرضى يدا الفاضل ولو كان الخنزير غير معين
فأسلم أحدهما ينتقل إلى قيمة نفس المكتاتب أخذ من قولهم قيمة الشيء تقوم مقام عينه وهذا من خواص هذا الكتاب
والخمر الله الذي هدانا لهذا قال رحمه الله **﴿وعتق قبضها﴾** يعني عتق قبض الخمر لأن الكتابة عقد معاوضة
وسلامة أحد العوضين لا أحدهما قوجب سلامة العوض للأخر وإذا أدى الخمر عتق أيضاً ضمن الكتابة يتعلق بإداء
الخمر كما إذا كاتب المسلم عبده على خمر كما تقدم قال في الكافي هذا ذكره بعض المشايخ كالفاضل نهر الدين الشيرازي ونجم
الدين الأفعطى والسرخسي والنيسابوري وفي شرح الجامع الصغير وفي شرح الطحاوي والقرطبي ولو أدى الخمر
لا يعتق ولو أدى القيمة يعتق لأن الكتابة انتقلت إلى القيمة ولم يبق الخمر بل في هذا المغلغلان العقد معاوضة صحيحاً
على الخمر ابتداءً وبقي بعد الإسلام على قيمته صحيحاً على حاله فخرج الخمر عن كونه بدلاً فيه ضرورة وبإداء غير البديل لا يعتق
باعتلاف مسئلة المسلم حيث يعتق بإداء الخمر لأن العقد فيه انعقد فأسد اعتق بإداء البديل المشروط لمساقيه من معنى
التعليق وبضمن مولاه قيمة نفسه وقد تقدم فرق آخر وفرق في النهاية بفرق ثالث حيث قال فان قلت ما الفرق بين
هذا وبين ما إذا كاتب المسلم عبده على الخمر ابتداءً حيث يعتق العبد بإداء الخمر وان وقع العقد فاسد أو فيما ضمن فيه
وهو وما إذا كاتب النصراني عبده الكافر على خمر ثم أسلم أحدهما ثم أدى الخمر لا يعتق مع إن القياس ينبغي أن يعتق
بإداء الخمر بالطريق الأولى لأن العقد في الابتداء ما كذا انعقاده على الخمر قلت الفرق بينهما هو أن الكتابة في عقد
المسلم على الخمر انعقدت مع الفساد فاعتق بإداء البديل المشروط لمساقيه من معنى التعليق لما ذكرنا ويكون عليه قيمة نفسه
وأما هنا فالكتابة انعقدت صحيحة على تقدير إذا بديل يصح أدائه وقامت القيمة مقام الحجة ولم يوجد هنا معنى التطبيق
بإداء الخمر حتى يعتق بإداء الخمر إلى هذا أشار الامام القرطبي في الجامع الصغير له والله تعالى أعلم

باب ما يجوز للكتاب أن يفعله وما لا يجوز

الظاهر أن اكتمال المصنف في عنوان هذا الباب عما يجوز للكتاب أن يفعله لكونه المقصود بالذات والافساد ذكر في
هذا الباب كثيراً مما لا يجوز للكتاب أن يفعله قال صاحب العناية لما ذكر أحكام الكتابة العهدة والفاصل شرع في
بيان ما يجوز للكتاب وما لا يجوز فإن جواز التصرف ينبغي على العقد الصحيح اه قال رحمه الله **﴿للمكتاتب البيع**
والشراء والسفر﴾ لأن مقصود السيد من العقد الوصول إلى بدل الكتابة ومقصود العبد الوصول إلى الحرية وذلك
انما يحصل بالبيع والشراء وقد لا يتفقان في الحشر فاحتاج إلى السفر ويملك البيع والمعاينة عادة التجار يعاينونها
للمساخنة واستيصال الفلوس بالناس وقد يحاط في صفقة ليربح في أخرى وأما إطلاقه أنه يملك أن يبيع بالنقد والسيئة
والغبن الفاحش واليسير عند الامام وعند هذا يملك الغبن الفاحش كالعبد المأذون له ولو زاد في الغبن أوجب بسبب
صيب جاز ولو حط من غير عيب لا يجوز وشراء المكتاتب وبيعه من مولاه جائز وإذا اشترى شيئاً من مال المضاربة ولا ربح
فيه حاز ولا يبيع المولى ما اشترى من مكاتبه مباحة ما لم يبين لقيام شبهة الملك فيه ولو أوصى بعين من ماله ثم عتق
فأجاز الوصية حازت كذا في المصنوع ولو باع من مكاتبه درهما بدرهمين لا تجوز لأن هذا صريح الربا
والمكتاتب في كسبه بمنزلة الخمر والمكتاتب في حق الشفعة فيما يستحقه أو استحق عليه كالمحرر اه ولا يقال هذه الأحكام
علت من قوله نخرج من يده دون ملكه فتكون تكراراً لا تقول علت هناك وإن رهن أو أذن أو أجاز أو استأجر فهو
جائز وليس له أن يقرض شيئاً لا يصرحاً وما عظماء لا يكون مكرراً فإتاه في المصنوع ولو رضى المكتاتب أو صرف
منه يجب القطع لأنه مخاطب اه قال رحمه الله **﴿وان شرط أن لا يخرج من المصنوع﴾** إن هذه وصية وهذا الكلام
متصل بما قبله يعني له أن يسافر وان شرط المولى عليه أن لا يخرج من البلد كالأخص له فوطاً من التصرف دون غيره

كان ذلك باطلا لان هذه الشروط مخالفة لما اقتضى عقد الكفاية لان متضاهاة كهر البند على وجه الاستعداد
والاختصاص بنفسه ومناقض نفسه واكتسابه وان لا يتحكم عليه احد فيحصل له ما يوجب له ما شاء ان كانت هذه الشروط
باطلة والمطهر فثمة حصل المال فان الله تعالى وتعالى وتزويج في ارض يتقون من فضل الله والكفاية لا تطل
بالشروط القديمة كما تقدم اما ان كان لا يملك احد من الناس ان يشترط احد متضاهاة
او ملك نفسه على امر اخر غير متضاهاة لان الكفاية تنسب اليه البيع عن حيث انها جاز الله قبول اداء البذل
نفسه او ما او ما يملك في باب العقد وانما البيع عن حيث انها لا تطل على جاز الله قبول اداء البذل
بما يملك من اولى وبذلك ان يملك في حق العبد لا يملك نفسه فلا يملك احد من الناس ان يشترط احد متضاهاة
نفسه على ما قال في التناهي وانما في باب العقد وانما البيع عن حيث انها لا تطل على جاز الله قبول اداء البذل
الذي له ان يملك التناهي وبما في باب العقد وانما البيع عن حيث انها لا تطل على جاز الله قبول اداء البذل
من الجور وحسنه المانع من الجور فيخصص فيقول في التناهي وبذلك ان يملك احد من الناس ان يشترط احد متضاهاة
فخصصه للاف والجور في التناهي وبذلك ان يملك احد من الناس ان يشترط احد متضاهاة
عرفنا ان الانسان بالجموع الصالحين على له قال رحمه الله (تزوج بغيره يعني ان يملك احد من الناس ان يشترط احد متضاهاة
من الاكساب فيملكه ضرور لثلاث ترويح الكفاية من صاحبها لا يملك احد من الناس ان يشترط احد متضاهاة
باق فيها مما من الاستعداد منها وفيه تبيهاور بما يملك في هذا العبد في اولى من رزق من رزقها
تزوج نفسها المال وانما هو التخصيص والاشاف بخلاف تزويج تمت بان المصودة كالتب لم يملك جوارها في
الرب والوصي بخلاف العبد المادون في التجارة والمضارب والمضارب في التناهي وبذلك ان يملك احد من الناس ان يشترط احد متضاهاة
والتزويج ليس متضاهاة لانه وبهذا الفرق بين تزويج المالك بنفسه استهت به في باب ما في
اكتساب المهر ودفع المهر كما في تزويج المالك امة نفسه لان امة في تزويج المالك بنفسه كزواج كزواج
فما قبل قد باء امة لان اكلاب لا يملك ان يزوج نفسه وولده لا يملك ليس من التناهي وبذلك ان يملك احد من الناس ان يشترط احد متضاهاة
رفقه بالمرقة وفي البيت زوج عبد امرأة فاعني فاحل لم يملك هذا العبد بغيره حاله في باب ما في
قريب ذلك اشبه في الاكساب وهذا ليس منها بخلاف حاله كقل مالا ثم عني به في باب ما في
وكذا لو اوسى لعبد فاعني فاحل لان هذه العدة ولها بغيره حاله وعيا وانما مع غيره في حق موهبة في حق الغير
بالعق فظهر انما مطلقا لا يجوز هبة المالك وصديقه وصديقه وكما له في المهر في حق موهبة في حق الغير
لانها رعت فاسد لو دفع مصادرة او اخذ مالا مائة بازو وميزله شركة العنان الماوضه ردت وقر المالك
بالدين والعين والاستيفاء لانه لا يملكه تجار منته ولو اقر المالك على ولده المولود في الكفاية بغيره لم يملكه فاسد لانه
اقر اعرى غيره فان ثبت الولد وترك مالا كان ذلك لا يملكه واخر اقره وصار هو المالك في الجنازة فظهر المتأمل في حقه
باقراره وكذا لو اقر على ولده بدين لم يملكه فان اكتب الزلم لا واخذه الاب فذا قر اقره عليه في المال مكاتب او مادي في
يده امة ادعى رجل انها ام ولد او مكاتبه فصدقه المالك او الماخون فيه جاز في دفعها اليه وكذلك ان كان معها ولد
دفعه اليه لانه ادرى بالودية لغيره بغيره قال رحمه الله (وكذا عبد يملك المالك في بيعه بغيره بغيره
لان الكفاية عندنا كساب للمال فيملكها كما يملك البيع وقد يكون ان الكفاية بغيره في البيع بغيره بغيره بغيره
بنفسه والكتابة بغيره لا يملكه ولا يملكه في اداء المالك فاذا جاز البيع واولى ان يجوز الكتابة بغيره في البيع بغيره بغيره
لا يملكه منه في قوله في العتيق وليس له ان يملك على مال قال رحمه الله (في ان الكتابة بغيره من نفس المالك
وانما لا يملك الاعناق على ماله ونعتق العتيق على اداء المالك لان فيه اثبات الحجر بغيره في اداء المالك وجعل محزون
النسب اشهرى عبد افكابه فاشهرى المالك بغيره فكايتهم اقر المولى على اجهول النسب انه عبد المالك

فهي مكتوبة على حالها المكتاب الاعلى والمكتاب الاعلى مكتاب المكتاب الاسفل لانه يصح اقراره على نفسه بالرق لان حريته لم تثبت بدليل الا انه غير معسوق في حق المكتاب لنافه من ابطال حق المصكبات فبقى حرق حق المكتاب مكانا للحر لا لعدم كتابته وهذا كجهولة النسب اذا اقرت بالرق لانسان لم يطل نكاحها ويؤدى المكتاب الاعلى بدل الكتابة الى المكتاب الاسفل لان مجهول النسب لا يقر بالرق لها صار هو جميع اكسابه مملوكا لها وبطل الكتاب من جهة اكسابه ومعنى صار مجهول النسب عبدان في حق هذا المحكم لا يرا المكتاب الاول الادلة الى المكتابة والمكتابة تؤدى مكاتبها الى المكتاب الاعلى ثم المسئلة لا تخلو اما ان يؤدى متعاقبا ومتعاقبا او اديا متعاقبا فليهما ادى اوله الى صاحبه عتق ولا يكون ولاؤه لاحد لان ما عداها اما عسدا ومكاتب وهما ليسا من اهل الولاية وايضا ادى آخره عتق ولاؤه الاول لانه لما صار حرا صار اهلا للولاية وان اديا متعاقبا ولاؤه لاحدهما على الاخران عتق كل واحد منهما من معنى صاحبه فلا يكون احدهما اهلا ولاؤه لاهل عتق صاحبهما وان عتق احد هما ادى ارجلوا كالاخر لانه ان عجز المكتاب صار مملوكا للمكتابة لانه من كتب مجهول النسب وان عجزت المكتابة فقد صارت امة للمكتاب والمهر بينهما فصارا جميعا للمكتاب وان عجزا معا عتقت المكتابة وصارا مجهول مع المكتاب عبيدين لها لان المكتاب اقر برقبته له هول النسب ومجهول النسب اقر برقبته جميع اكسابه للمكتابة فقد صار المصكبات مقر برقبته للمكتاب والمكتابة ما سبقت المكتابة من المكتاب فقد اقرت برقبته المكتاب فقد اجتمع اقرارها واقرار المكتاب سابق على اقرار مجهول النسب وانما الاقرارين فاعلم الاول ما لان للآخر الاول ولم يوجد الرق الثاني فضع فصار الاقرار اقرارا لمجهول النسب لانه اخرهما وهذا كرجل مجهول النسب اقر بانه مملوك لعبد رجل واقربى العبد وهو مجهول النسب بانه مملوك لهذا المهر فصارا مملوكا لعبد مجهول النسب اقر بالرق للمكتابة والمولى للمكتابة وهو المكتاب اقر بالمكتاب بالرق له هول النسب صار مملوكا للمكتابة اه مخضر قال رحمه الله في الاول لانه ان ادى بعد عتقه لان الولاء بان اقر وعتقه للمكتاب الاول وهو اهل الولاء عند عتق الثاني وكان ملكه تاما عنه عند ذلك ثم بعد رورة وفي شرح الطحاوى وان اديا متعاقبا ولاؤه من المولى وفي الاصل وان عجز الاول وردق الرق ولم يؤد الثاني مكاتبه بعد عتق الثاني مكتابه على حاله وتغيره العبد المأفون له اذا اذن لعبد في التجارة ثم هجر على الاول في الثاني بغير علمه للمولى على الحقيقة فلو اذنته هذه عتقه ولو كان الاول لم يهجر ولكن مات قبل الاول لم يؤد الثاني مكاتبه ايضا فهو على وجهه ان ترك الاول ما لا كبر اسوى ما على المكتاب الثاني وفيه وفاء ببطل الكتابة وفي هذا الوجه فيتمتع بكتابه فيؤدى كتابته ويحكم به في آخر جزء من اجزاء حياته وما بقي يكون لورثته الاحرار وان لم يكن له وارث فهو مؤدى الثاني مكاتبته الى وارث المكتاب الاول واذا ادى وعتق كان ولاؤه لاس المكتاب حيث يرث ورثته المذكور الثاني اما ان لم يترك وفاء سوى اترك على المكتاب الثاني وهو لا يفسد لمومن وجهين ان كان مكتابة الثاني اقل من مكتابة الاول ففي هذه الوجهة تتمتع بمكتابة الاول ويكون عسدا ويبيع الثاني مكتابه للمولى وان كان مكتابة الثاني مثل مكتابة الاول او اكثر منه وهذا الوجه لا يفسد اما ان حل مكتابة الثاني وقت الاول فتمنع كتابة الاول فتؤدى الثاني الى المولى ويحكم به في الثاني للحال ويحكم به في الاول في آخر جزء من اجزاء حياته وما بقي من مكتابة الثاني تكون لورثة المكتاب الاول ان كان له وارث وكونه لورثة المكتاب الاول للمولى المكتاب الاول وان حل المكتاب الثاني بفسده وقت المكتاب الاول ان كان له وارث وان لم يترك المكتاب الثاني فتمنع كتابة الثاني فالحار بانه كالمحارب فيما اذا مات الاول وقد حصل ما على الثاني وان طلب من الفاضى الفسخ فتمنع كتابة الاول فظهر قول المؤلف لو قال او عتقا معا باءا مكاتبهما كان أولى لفسدان الولاء في الحالتين وفي فساد ابن جماعة عن محمد ادامت الاول وقد حصل ما على الثاني وقد ترك وفاء الاله دين على الناس ولم يصرح الذين حتى ادى اسفل الى الاعلى ينظر في الولاء والمسبر الى يوم ادى الكتابة اه وفي الهيعة فان مات الاول عن ابن يترك

الاما على الثاني ومات الثاني وترك ولدا مولودا في الكتابة يسمى فيما بقي على اسمه وورث الى المولى من كتابة الاول
 فان فضل شيء يكون لان الاول ويحكم به يتم في آخر جزء من اجزاء حياته وعقوبة الاول مع عقوبة اولاد الثاني
 لان الاول ولو اشترى المكاتب امرأته فكاتبها حاز لها مملوكا فان ولدته فهو معها في المكاتب مع الاب ايضا لان
 ما في كتاب امه وعبداه وزوجها كاتبة واحدة ذوات فالولد يتبع الام كالحجر قال رحمه الله في والالسيده في معنى اذا أدى
 الثاني قبل ان يعق الاول كان الزنا لسيده لاول المكاتب لانه بقدر جعل المكاتب معتقلا يكونه وفقا فلحقه فيه
 اقرب الناس اليه وهو موته كالواشترى العبد الماذون له شيا فانه لا يملك لعدم الاهلية بلحقه في مولاه لانه اقرب
 الناس اليه ولو أدى الاول فلا يتحول عتق الى غيره بخلاف حجر الولافي ولدا محاربة فان مولى المحاربة هيالة
 ليس في قومه اشترى بل تبيعيا بامتنان اعتاق الاصل وهي الام والاسل ان المحرك لا يضاف الى السيد الا عند
 الاضافة الى العتق والعتق عند عدم عتق الاب واذا عتق زالت الضرورة فيقول الولاد في يوم الاب وقال في قوله
 العتاقه في ثبت على احد لا يمتثل النقل الى غيره كالنسيب قال رحمه الله في التزوج بلاذن في معنى لا يملك التزوج بلا
 اخذ لانه يعيب نفسه لما فيه من شغل فتمته بالمهر والنفقة ولم يطلق له الا عقود توصله الى تصيل مقصوده وهو عند نفسه
 اكتساب مال على ما ينشأ عنك التزوج باذن المولى لان الحجر لاجله لان ملكه باق فيه بخلاف باقة التوثيق ملكه في
 رقبته وفي الخامسة المكاتب لا يملك مولاه ماله وان وطئها ثم استحققت مؤاخذة المكاتب بعقرها في المحال قال رحمه الله
 والهبة والتصدق باليسير في لانه نوع تبرع وهو ليس من اهل الان اليسير منه من ضرورات التجارة لانه لا يملك
 يدان من ضيافة واعارة ليجمع عليه المهاجرون فيملكه لان من ملك شيئا لثامه ومن ضروراته وقوله ولا يملك يبرس
 لانه تبرع ابتداء وكذا لا يجوز وصيته لم يبين المؤاخذة رحمه الله تعالى مقدار اليسير وقال في الخبر انه لا يصدق ويحب
 بقدر الفس وورغف ونفقة اقل من درهم وباعه الضافة اليسير وحدى الطعام للمهاجرين كل بقدر داني ولو وهب أو
 اهدى درهمه فاصفا بعد الايجوز قال رحمه الله في التشفيل والاقرض في لانها تبرع وليس من ضرورات التجارة ولا
 من باب الاكتساب فلا يملكه ولا فرق في الكفالة بين المال والنفس باذن أو بغيره لان الكل تبرع ولا يجوز كفالة
 المكاتب بحال اذن المولى فيها ولا وكذا المحوالة وكذا الكفالة بالنفس لانها تبرع تحت تعدد ضرورتها الى المال بان
 يهجر عن احضاره فكان بمنزلة الكفالة بالمال وهو تبرع والمكاتب لا يملك التبرع يؤخذ منه بعد العتق كالعبد
 الشن اذا كفل وان كان صغيرا لم يؤخذ منه بعد العتق لان الكفالة وقعت باطلا وان كفل بحال باذن المولى لم يلتزم
 المولى الكفالة ولو ادعى المكاتب فعتق زانته الكفالة كما تقدم وان كفل عبدا لا يخرج ربح السيد على المكفول
 عنه ان كفل بامرء بغير امره بطل المال عنها لان المولى ملك ما في ذمة المكفول عنه ليجزى المكاتب والشك في ادعى
 ما كفل به رجع على الاصل ان كفل بامرء بغير امره لا يرجع ولو أدى المولى رجع ايضا قال رحمه الله تعالى
 في واعتاق عبده ولو عايل ويبيع نفسه منه في لانه ليس باهل للاعتاق لانه لا يتصور الا من عايل الرقبة فلا ينفذ عتقه
 ولو على مال لانه نفسه اسقاطا للمثل عن العبد بمقتضى دين في ذمة المقتل فلا يكون من باب الاكتساب فلا يملكه ويبيع
 العبد من نفسه اعتاق كما بينا فلا يملكه قال رحمه الله في وتزوج عبده في معنى لا يملك تزويج عبده وكذا العتق ان
 يوكله لانه تعيب له ونقص في المال لكونه شاغلا للرقبة بالمهر والنفقة وليس هو من باب الاكتساب في شيء بخلاف
 تزويج الأمة على ما بينا قال رحمه الله في والاب والمولى في رقيق الصغير كالمكاتب في لان الاب والمولى كالمكاتب
 فيجب ان كان ما يملكه المكاتب والاصل فيه ان من كان تصرفه مافى التجارة وغيرها عتق تزويج الأمة كالمكاتب والاب
 والمجسد والمولى والقاضي وأمينه فكل من كان تصرفه خاصا بالتجارة كالمضارب والشرط والمأذون فلا يملك تزويج
 الأمة ولا الكتابة عند الامام ومحمد وقال الثاني يملك تزويج الأمة لان فيه منفعة على ما ينشأ وحواله انه ليس من باب
 التجارة فلا يملكه ويحصل في النهاية بشرط المغاوضة كالمكاتب وجعله في الكافي كالمأذون في التجارة ولو كفل

وجه قال الشارح جعله كالمأذون أشبه بالغة قال رحمه الله ولا عليك مضارب وشريك شامسه في يعني لا عليك
توزيع الامة والكتابة لانها ليس من التمارق وقديناه قال رحمه الله ولو اشترى اياه وابنه تكاتب عليه في
لسا ذكر ما هو داخل في النكاح بطريق الاصالة وانها شرع يدكر ما هو داخل بطريق التبعية والتبعية يتلوا الاصل
وانما يكاتب عليه لان المكاتب عليك الكتابة وان لم يكن العتق فيجعل مكانه تخفيفا للصلة بقدر الامكان لانه
لم يتعد ذراعا في صار مكاتباً مثله لانه بخلاف الحر فانه عليك الرقبة ولا تعذر في حقه فيعتق عليه كما تقدم في بابه
به انه وذو الابن والاب وقع اتفاقا لان هذا المحكم لا يختص بهما بل جميع من له قرابة الولادة بدخولن في كتابه تبعاً له
واقواهم دخولا المولود في الكتابة يكون حكمه حكم ابيه حتى اذا مات اباؤه ولم يترك شيئا يسقى على نفهم ابيهم والولد
المشتري يؤدي البذل حالاً والارث في الرق وانما كان كذلك لان المولود في الكتابة تبعيته ناسنة بالمال والعضة
الثابتة حقيقة وقت العقد بخلاف المشتري وان تبعيته ثابتة بالمال والعضة فيها حكم في حق العتق لا حقيقة في حقه
لانه لا عضمة بينهما حقيقة بعد الانفصال قال الاكل وتقدم الاب في الذكركل تعظيم وامافي الترتيب فتقدم الابن
على الاب سواء كان مولوداً او مشتري في الكتابة والمولود مقدم على المشتري فالمولود يظهر حاله في النكاح وبعد
المات كما تقدم والمشتري في حال الحياة فقط كما تقدم والاب يحرم به حال حياته ولم يقبل منه البذل بعد موته
حالا ولا مؤحلاً له وانما قال تكاتب عليه ولم يقل صار مكاتباً لانه صار مكاتباً بالارث لا بالصله وليقتب الكتابة بعد
موت المكاتب الاصلى وليس كذلك بل اذا مات المكاتب يباع الاب فان قيل ما الفرق بين المشتري في الكتابة وبين
الاولاد وبين ما اذا كان عليه نفسه وولده الصغير فانه اذا عتق المشتري لم يسقط من البذل شيء واماً اذا عتق الصغير
الذي تكاتب عليه يسقط من البذل ما يخصه اوجب بان المشتري تبع من كل وجه فلا يعتبر به في اصل البذل
لنقره قبل دخوله في الكتابة بخلاف الصغير فانه مقصود بالعتق والبذل في مقابلته فقط ما يخصه منه وفي
البناءس ولو ملك الاحد ادا وجد ان اولاد الاولاد تكاتب عليهم وفي الخلاصة ولو اشترى واحدا من اولاده وان
سائر اولاد واحد من اجداده وان علوا تكاتب عليه قال رحمه الله ولو اخاه وفه ولا في يعني لو اشترى اخاه وغيره
من محارمه لا يكاتب عليه عند الامام ولا يكاتب عليه لان وجوب الصلة تشمل القرابة المحرمة للنكاح ولهذا يعتق
على المحرم كل ذي رحم محرم منسوبة بغيرهم عليه ولا برجع فيما هو بليهم ولا يقطع به اذا سرق منهم في غير ذلك من
الاحكام وكذلك هذا المحكم والامام ان المكاتب كسبي وليس له ملك حقيقة لوجود ما ينافيه وهو الرق ولهذا لو اشترى
امة وولده لا يسقط نكاحه ويجوز دفع الزكاة اليه ولو وجد كثر او الكسب يكفي للصلة في الاولاد الا ترى ان القادر على
الكسب يتأهب بنفقة الولد والوالد لا يكفي في غيرها حتى لا يخاطب الاخ بنفقة أخيه الا اذا كان وسيراً والدخول
في الكتابة عاريق الصلة فتخص بقرابة الاولاد لانه قرابة تشبه بنى الاعمام في حق بعض الاحكام كحل الحلية
وجهر بان الفصام من الجائنين وقبول الشهادة ودفع الزكاة اليه وتشبه الاولاد في حق حومة المأكل وكذا وجوب النفقة
وحومة الجمع بين اثنين منهن فانحقتها ما بالاولاد العتق وبنى الاعمام في المكاتب توفير اعل الشهن حظهما والعمل على
هذا الوجه اولى من العمل على العكس وفي الذخيرة لو اشترى العم والعممة فالقياس ان يصير امثله في الكتابة وفي
الاستحسان لا يكاتب عليهما اه قال رحمه الله ولو اشترى أم ولده ممة لم يجز بيعها في يعني لو اشترى زوجته مع
ولده ممة لم يجز له بيعها لان الولد داخل في الكتابة امتنع به ممة لما ذكرنا فبقيته امه وامتنع بيعها لانها تباع ولا تدخل
في كتابته حتى لا يفتى بعقده ولا ينسخ النكاح لانه لم يملكها وكذا الساكنة اذا اشترى زوجها غير ان لها ان يبعه كيفما
كان لا المحرمة لم تثبت من جهة اعل ما يذهب بقوله معه لانه لم يملكها بسون الولد جائز له بيعها عند الامام فلا
ليس ان يبيعها لانها أم ولده وحدها دونه والامام ان القياس ان يجوز البيع وان كان
مهما الولد ان كتب المكاتب موقوف بين أن يؤدي فيكون للمكاتب وبين ان يجز فيكون للمولى فلا يتعلق به

ما لا يحتمل الفسخ وهو أمومية الولد لأن سبها امتنع تعال للولد وما ثبت تبعاً ثبت بشرائط المتبوع ولو ثبت بدون الولد
 لثبت ابتداءه والقباس ينفع ولا يخفى أن هذا في حال النجاسة وأما في حال الموت قال في النباسع ما لا يثبت المكتبات وقد
 اشترها مع ولدها فلا سبها علمه الكون أن أدى ما على المكتبات عند الموت عنها وأما ما بغير معارفه فقالت أنا أؤدى
 جميع المال حالاً لم يعمل، ثم أؤلى في بيعها عندنا ثام وفي نوادر بشر من أبي يوسف مكاناً اشترى امرأته فدخل بها
 وولدت ولداً بعد انقضاء المدة من مرورها فلو بدسى فمما على ما وفي المسمرات وأدماة الولد في حياته
 المكتبات ثبتت له كثبتت لأب بدل الكا من موته عتق والأردن في الرق ولا سبها علمه وفي الهداية
 وأردنا ولده من أمته دخل في كتابه فكان حكمه كحكمه وكسبه له وفي النباسع اشترى جارية بدينار وأعطاه ثوباً
 ما عتق به ثم مات منه ذكراً تركت معه ابنة ولداً آخر اشترى كل الكفاة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أدماة المسمرات
 ليس لمولى بيعه ولا سبها إنهم فإن أدى الولد المولود في الكتابة المبدل عتق وعتقوا جميعاً إن عجز ردف الرق وردوا في
 الرق إذا كان مولوداً فمن نؤدى المان الساعة عتق قبل ذلك منهم قبل قضاء العائني لهر المولى في الكتابة وإن أدى مال
 العائني لولا كتابه حال كبر كمال لمولى في نفاذ من ذل الأمام للمولود في الكتابة وفي قاس قول زرير بن ربيعة الجبيع منه
 وفي النواحيية ردت كتابته ولداً واشترى ولداً آخر ثم ماتت يسي المولود في الكتابة على القوم وما كسبه الولد
 ما اشترى منه ما اشترى من كسبه وما بقي فهو بينهما نصفان وللولد له أب بواجر المشتري بامر العائني وإن لم
 يكن لها إلا المشتري في الكتابة حال موتها حالاً والأردن في الرق في ذل الأمام وفما كسبه من ولد منه له خاصة
 أو يسهل من النسيب وإن ترك الولد المشتري دون المولود في الكتابة يسي على النسيب من قولها وبني نؤاد ما
 أن أن يسي لا يسي لا يسي لولده الله تعالى وإن ولدته ولده من أمه كسبه له وكسبه له منه
 بالذعر من الله سبها في النسيب له في النسيب وكان كسب الولد لأنه في حكم مملوكه فكأن كسبه له ومكتبة الولد
 المكتبة وإن دخل في كتابها كاستدركه قال في العنايه واعترض عليه أن المكتبات لا يملكه إلا بغيره وإن
 الأم حتى يدخل في الكتابة وأجيب بأن معنى مولدنا يملكه لا يملكه وله أنه لكون أن يسي وأبى النسيب قال
 في الميسر من النسيب من كسبه ولدت ولداً فادعاه المكتبات قال الولد ولد له بواجر المشتري بامر العائني وإن لم
 ونصف حتماً ولديش من نسيب الولد شيئاً لأن المكتبات كالمحرور ضمن ولو كانت المكتبة من زوجة هادى الوافي
 كتابها أن لا تصاف الفادر "نمسة في الامهات كالتدبير والاسفلاد والمحرور لرق تسمى إلى الأولاد بقبوله
 كسبه عليه له من النسيب من كسبه قال نافع الشريفة وإن قلب إذا فب الولد حقيقة المحرور يثبت للأم حقه
 وهما ثبت ولحق المحرور في نسيب الأم حقه لا لقطعة رتبته عن الأب قال الكفاة أحكام منها عدم جواز
 البيع ذبح الأمهات المحرورين دون الكفاة لا لقطعة رتبته فان قال لم يصير مكتبة بغيرها أو لأن العقد هادى
 عليها واعترض عليه بأن عدم ورواه عند عليها لا يقتضي أن لا تصير مكتبة تعال مولد وانما يقتضي أن لا تصير مكانة
 له لا تسمى له لو اشترى أباه وبه كسبه عليه وإن لم يرده العقد عليه وأهوا في الخواب الثاني عن السؤال أن
 كان له تصير مكتبة تعال لولد لا لقطعة رتبته عن الأب في الولد في المكتبات لا يملك وطأ أمته فان وطأها ثم
 اشترى من أمته كسبه عليه في المحرور في الرق وإن كان كسبه من يده أمه بقبوله فلو أدعاه أمه كسبه
 منها رتبته من أمه كسبه عليه في المحرور في الرق وإن كان كسبه من يده أمه بقبوله فلو أدعاه أمه كسبه
 رتبته من أمه كسبه عليه في المحرور في الرق وإن كان كسبه من يده أمه بقبوله فلو أدعاه أمه كسبه
 نفعها من أمه كسبه عليه في المحرور في الرق وإن كان كسبه من يده أمه بقبوله فلو أدعاه أمه كسبه
 كان مومراً من رقبته في كتابته كسبه في كتابته كسبه في كتابته كسبه في كتابته كسبه في كتابته
 من المشتري في كتابته كسبه في كتابته كسبه في كتابته كسبه في كتابته كسبه في كتابته

الله وان زوجهم من أمته وكاتبها فولدت دخل في كتابها وكسبه لها لان الولد يتبع الام في الاوصاف المحكمدة
فكان مكاتباً تبعاً لها فكانت أحق بغيره من الاب لانه جزها فصار كنفها وهي نظير المسئلة الاولى ولو قتل هذا
الولد تكون قيمته للام دون الاب لما ذكرنا بخلاف ما اذا قبل الكتاب قبل انفسهما وفي ولدهما الصغير فقتل الولد
حدث تكون قيمته بينهما ولا تكون الام أحق به لان دخوله في الكتابة هنا بالقبول عنه والقبول وجدتهما فلا
يكون احدهما أولى من الآخر وفي بعض نسخ الهداية دخل في كتابها وكسبه لها والاول وجه دخل في كتابتها لان
فائدة الدخول والكسب كذا في العناية قال بعض الفضلاء فيه تأمل اذ يجوز أن يقال فائدة ان يعتق بعقدهما سواء
اكتسب ولا قيل هذا ليس بشئ لان المراد ان فائدة دخول الولد في كتابة الاب هو كون الكسب له لا لغيره لانه لا يتبع
الاب في الرق والمحرمة فتأمل وعدل عن قوله تكتسب عليها الى قوله دخل في كتابتها البعد ان هذا أقوى حالا من
المشترى في الكتابة لانه لو مات المكاتب مفساس في الكتابة على فجوها قال رحمه الله في مكاتب أو ماذون
نكح باذن حرة برزها فولدت فاستحققت فولد عبيد يعني لو تزوج مكاتب أو عبيد ماذون له في التجارة حرة برزها باذن
المولى فولدت فاستحققت والولد رقيق وليس له ان يأخذه بالقيمة عند الامام والثاني وقال الثالث ولدها هو بالقيمة
يعطيه المستحق في الحال اذا كان تزوج باذن المولى واذا كان بغير اذنه يعطيه بعد العتق ثم يرجع هو عما ضمن من
قيمة الولد على الامة المستحقة بعد العتق اذا كانت هي الفارة له وكذا اذا غره عبيد ماذون أو غير ماذون له في التجارة
أو مكاتب رجع عليه بعد العتق فلا ينفذ في حق المولى وان غره حرة رجع عليه في الحال وكذا لو كان مكاتباً وكذا حكم
المهر وان المستحق يرجع به في الحال ان كان الزوج باذن المولى والا فبعد المحرم بقوله ليس له ان يرجع على احد
بالمهر كالمعلم في موضعهم وحكم الفرور بنت بالتزويج دون الاخبار بانها حرة فمهره تزويجها رغبة المحرمية الاولاد
معتمد على قولها وصار غرورا كالمهر ولها انه مولود من رقيقين فيكون رقيقاً لان الولد يتبع الام في الرق والمحرمة
كما تقدم وترك هذا في المحرم باجتماع العصابة ورضي الله تعالى عنهم والعدل ليس في معنى المحرم لان حق المولى وهو المستحق
في المحرم بدور بقيمة واجبة في الحال وفي البعد بقيمة متاخرة الى ما بعد العتق فتعذر الالتحاق لعدم المساواة هكذا
ذكرنا وهذا من شكل جدلان دين العبد اذ اذمه بسبب اذن نفسه المولى يظهر في حق المولى ويطلب به في الحال
والمدكورهما انه تزويجها باذن المولى وانما يستقيم هذا اذا كان الزوج بغير اذن المولى فسلانه لا يظهر الدين في حق
المولى فلا يزمه المهر ولا قيمة الولد في الحال ويشهد لهذا المعنى ما سئذ ذكره والجواب ان المكاتب ثبت له حرة البعد
وماذون فكالبعد بغيره ثبت له ما ثبت للمهر واعطياهما حكم الاحرار ولم يتضمن ما اذن فيه المولى النكاح فتوقف
حصة ذلك على اذنه لان التوقف العمل لان ضمن ذلك السيد لانهما صارافه كالمهر بخلاف مسألة البيع لان اذن
السيد فيه تناول البيع ولو كان اسدا فاقترقا فاقيد بقوله برزها لان المكاتب لو كان طالما بالمرأة لا يصير مغرورا
بالاجماع قال رحمه الله وان وطئ أمه بشراء فاستحققت أو بشراء فاستفردت فالعقري للمكاتب كما لو اشترى
المكاتب أمه بشراء فاسدا فوطئها ثم ردها بحكم الفساد على البائع وجب عليه العقر في الحال وكذا العبد الماذون له في
التجارة لان هذا من باب التجارة والتصرف بدار يقع صحبها فارة فاسدا والكتابة والاذن ينتظمان البيع والشراء
بنوعيهما فكانا ماذونين فنهما كالوكيل بهما فظهر في حق المولى فواخذه في الحال قال رحمه الله ولو بنكاح
أخذه من عتق يعني لو تزوج المكاتب امرأة بغير اذن المولى فوطئها بواخذا بالعقر بعد العتق وكذا الماذون له في
التجارة لان الزوج له ليس من الكسب ولا من التجارة لان الكتابة كالكفاة فلا يظهر في حق المولى فلا يأخذ
به في الحال بخلاف الفصل الاول وبخلاف ما اذا اشترى أمه فوطئها فاستحققت حيث يواخذا بالعقر في الحال وفيما نحن
فيه وجب العقر باعتبار شبهة النكاح وذلك ليس من التجارة في شيء ولا من الكسب ولا يتناول الاذن ولا عقد الكتابة
فيؤخر ما وجب فيه الى ما بعد العتق لعدم ولاية التزام بهذه الطريق وفي الاصل اذا وقع المكاتب على امرأة كان

عليه الحمد وهذا المهر فان ادعى شمة فمقط عنه الحمد فذا سقط الحمد وجب المهر كما في المهر ثم يؤخذ بهذا المهر في
الحال ولا يتأخر الى ما بعد العتق ولن كانت مطلوعة لا يؤخذ بالمهر ليعال وتبرهذه اما قالوا في الجنون اذا وقع على
امرأة قوطتها مان كانت مكرهه فانه يجب عليه المهر وان كانت متواقة يجب عليه المهر هذا اذا ادعى بكها وانكرت
فان صدقت لا يؤخذ بالمهر في الحال سواء كانت مكرهه أو متواقة

فصل في ذكر من ادعى ان في نسله على حدة لا يشتهر به باحد كلام تيمم الفاسي قال رحمه الله **هو ولد**
مكينة من رها بنت علي كاتبها وعجزت وهي أم ولد في لان المولى اذا ادعى صانها أم ولد فانه لا يثبت له فيها
حرفه ما يثبت لبطل وهي المكينة راحة غير بدل وهي أمومة الزلف فقصارا بعد ثبات ولا يتنازع في صدقها لانها
ماركة لا رقة بخلاف ما اذا ادعى ولد سارية المكينة حيث لا يثبت سبب من المولى لا يثبت له فيها حرفه
حق يقضي في المكينة وانما له حق المالك في جناح فوه التي تصد عنها وادامضت على المكينة أن يثبت عطفها من سببه
واذا ثبت المولى عتقت بالاستقلال وسقط عنها مال المكينة لان العتق يحل لها غير بطلان استدلاله وبطلان باج الشرع
وان ثبت دعي أن لا يسقط عنها لان لا كفاية في دلالتها وكذا اولادها التي اشترها بعبه المكينة وهما كآبنة المكينة
قل المكينة شبهه المأوضه وانما اثر ذلك لا يسقط البطلان وشبهه المأوضه وانما اثر ذلك لا يسقط البطلان
عملانية المأوضه وقتنا بسقوط الدليل على جهة الضرر وردبانه فتردد رار الزعم حل بالانتم من انما تصور في
يكن الجمع بين الجهتين وهذا ليس كذلك لان جهة كون المكينة معارضة بشتمه عدم سقوطه قال الله سبحانه وتعالى
شر لنا ان نؤمن بالسفر والسفر والسفر وعنده متناهيان قطع الامكان اجتماعهما في محل واحد وتوفي في الاثر من وجوب ثبات
المأوضه من ان يركن اجتماعهما والصواب في الجواب انه انما له المأوضه لان المكينة انما عتقت في حق المأوضه
وبقيت في حق المكينة بالاولاد لان المأوضه لا ينظر له سوا النظر فيما ذكرناه وان ماتت وترك ما يؤدى كمالها
منه وسابق لولدها ميراثا لانه مات متعاقبا فخرج جزء من اجزاء حياتها وان لم تترك ما لا فلا سعاية على الولد لانه
وان ولدت ولدا آخر لم يثبت نسب من غير دعوى بحرمته وطهارة ولده وولد أم الولد انما يثبت نسب من غير دعوى اذا
كان وما به الحلال واذا عجزت نفسها ولدت بعد ذلك ولدا في مدة يمكن العلق بهذا التجهيز يثبت نسب من غير دعوى
الا اذا غاب ميراثها ولم يدع لولد لثاني وماتت من غير وفاء سعى هذا الوافي بدل المكينة انما له ميراثها ولو
مات المولى بعد ذلك عتق وبطل عنه السعاية لانه بمنزلة أم الولد وأطلق في قوله مكينة فتشمل ما اذا كانت منردة با عقد
ارمكا بجمع أخرى وما ذكره خاص بالاولى قال في المصنف رجل كاتب عارية من مكينة واحدة ثم استولد احدهما
فولد له وانما مكينة كما كانت ولا خيار لها لان الاستملاء حصل في ملكه فبني حرا وانما المأوضه اذا ولد لها لانه لا يمكن
ردها الى الرق بدون الاخرى ولولدت احدها بنتا فاستولد المولى البنت صارت أم ولده ولولد حريه بنتا فليس
لها ان تجوز نفسها وبطلت المكينة لانها فادعة قلاها واذا عجزت رفع المكينة قصير أم ولده له ان يقول بعقد فدها
وبنى المأوضه اذا ادعى المولى رجل المكينة فخر ب انسان بناتها بعد ذلك يوم الف خننا منه من الولد غرة لانه
لانه من دعوته فكان ميراثه وانما ترث شاول كنهها فاخذ العقران اخنار المصنف على المكينة ام المولى بالاربع
جمله فيسقط ميراثها وانما ترث شاول كنهها فاخذ العقران اخنار المصنف على المكينة ام المولى بالاربع
الميراث وانما ترث شاول كنهها فاخذ العقران اخنار المصنف على المكينة ام المولى بالاربع
قد ثبت ان ميراثه وانما ترث شاول كنهها فاخذ العقران اخنار المصنف على المكينة ام المولى بالاربع
لمدعي في المولى الميراث وقوله قصاصا من الثمن وليس عليه قيمة في الام ولا في الواجب ان لم تكن حرة وقوله انه لم يدعي
ضمن الغيبة الا ترى انه لو انكر المبيع لم يتمكن من استردادها فبضم قيمتها به ان يثبت بطلان ما اشترها منه مما
يدعيه من الثمن اه وقد بقوله مكينة من سببها يصرف عن أم المكينة وان صدقت ثبات النسب وضمن ثمة

الولد وتعتبر قيمته يوم الولادة هذا اذا جاءته به لسته أشهر من حين اشتراها فلو جاءت به لاقبل فاداه المولى لا تصح دعوى
 وكذا اذا اشترى المكاتب غلاما من المولى لا تصح دعوى الا بتصدق المالك فيه وكان العبد أمة ثم
 ولدت المكاتبه ولدا فاداه مولى المكاتب فالمسئلة على وجوه اما ان صدقا في ذلك أو كذبا أو صدقة أحدهما وكذبه
 الآخر فان جاءت بالولد لسته أشهر فأكثر فصدقاه في ذلك أو صدقة المكاتب ثبت النسب منه وان كذبا في ذلك أو
 كذبه المكاتبه لا يثبت النسب والعبرة هنا بتصدق المكاتبه دون المكاتب والعبرة فيما تقدم لتصدق المكاتب
 دون المكاتبه ويجب العقولها قال رحمه الله **فوان كان أم ولده أو مدبره مع** لان ملكه ثابت في كل واحد
 منهما وان كانت أم الولد غير متقومة عند الامام وهذا ثبات هذه المكاتبه لها بالبدل لان ملكه فيها محترم وان لم
 يكن متقوما عند أبي حنيفة رجه الله تعالى فكان أخذ العوض عنه كالقصاص وهذا الكتابه ليرد على المالك لحاجته
 الى التوصل الى ملك السيد في الحال والحرجة في المال وأم الولد في هذا الغير هالانها معلومة بداء ورقيه فانها عتقك
 ما علكه المكاتب في الحال والمالك وكسبها المولى قال في الهداية ولا تاتي بينهم لانها تلقاها حرة قال
 صاحب الغنائم لا يقال أحدهما يقضي العتق يسدل والاخر بلا بدل والعتق لا يثبت له سماعا فكانا متنافيين
 لا مانع لالتافي بينهما لكونهما جهتي حتى تلقاها على سبيل البدل وعروض بانه ان اراد الوحدة الشخصية فغير
 مسلم كيف وفي العتق بالكتابة تسلم لها الاكساب وان اراد النوعية فلا تاتي وفي المصط ومن كاتب أم ولده
 على خدمتها أو رقيتها حاز فاراد بقوله على خدمتها ورقيتها ان تصير احرى بخدمتها ورقيتها ان كاتبها الفاعل ان
 تصير احرى بخدمتها ورقيتها فهو الصحيح لان ذكر الخدمة بدون المدة لا يصح وكذا الرقبة لا يتصور ان تكون
 بدلا لان الشيء الواحد لا يصح ان يكون بدلا ومبدا لا و لو وطئها بعد ما كاتبها يجب العقر لان العقر والارض غفلة
 الكسب قال رحمه الله **وعتقت بجانا بخرية** أي عتقت بموت المولى بغير شيء يلزمها وسقط عنها بدل الكتابة
 لانها عتقت بالاستسلا دون تسليم لها الاول والاكساب لانها عتقت وهي مكاتب ومملكه منع من ثبوت ملك الغير
 فصار فيه كاذا اعتقها المولى في حال حياته ولئن انقضت الكتابة في حقها بقيت الحرية في حق الاولاد والاكساب
 لان الفسخ للنظر والنظر فيما ذكرنا ولو أدت البدل قبل موت المولى عتقت بالكتابة كبقائها الى وقت الاداء
 وبالاداء تقرروا لا يبطل قال صاحب غاية البيان ولغا اهل أن يقول النظر في ايفاء حقها وحقها حصل لا في ابطال حق
 الغير لان الكسب حصل له اقبل موت المولى وكل ما نفيه ولم يعق قبل موت المولى بل حينئذ فينبغي ان يكون
 الكسب للمولى لا لها قال رحمه الله **وسعى المدبر في ثلث قيمته** وكل البدل بموته فغير احرى يعني لو مات من كاتبه
 ولا مال له غيره فهو بالخيار ان يسعى في ثلث قيمته أو جميع بدل الكتابة وهذا عند الامام وقال الثاني يسعى في الأقل
 منهما وقال الثالث يسعى في الأقل من ثلث قيمته وثلثي بدل الكتابة فالخلا في الموضوع في الخيار وفي القصد
 وأبو يوسف مع أبي حنيفة مع القصد ومع محمد في نفي الخيار والكلام في الخيار مبني على تجزئ الاعناق وعنده
 فتمسكها كان مخرجا تاتي ما وراء الثلث عبدا وبقيت الكتابة فيه كما كانت قبل عتق الثلث فتوجه لعتقه جهتان
 كتابة مؤجلة وسعابه محالة فيخبر للتفاوت بين الامرين وعندهما العتق لا تجزئ لانه عتق كله بعق ثلثه فبطلت
 الكتابة فلم يثبت الخيار والدليل ما مر في كتاب العتق واعترض عليه بان الاعتاق لما لم يتهزأ عندهما الماعتق ثلثه
 عتق كله فانقضت الكتابة فوجب السعاية في ثلث قيمته لا غير وأجيب بان ادحكنا بجهة الصك كتابة نظر لها
 في قبضها كذلك فلربما يكون لها أقل فيحصل النظر بوجوبه لها وأما القصد فتمسكها لا يسقط عنه من بدل
 الكتابة شيء وعند محمد يسقط عنه ثلثه لان الكتابة صادقت ثلثه وعتق ثلثه بالتدبير فيبطل ما بازاؤه من البدل
 ولهما ان المال قول بل بما اتهم مقابلته به وبما لا تصح وانصرف كله الى ما لا تصح والتدبير واجب استحقاق ذات
 رغبته لا محالة فلا يتصور استحقاقه بالكتابة وهذا بخلاف ما لو ادبر مكاتبته لان البدل هناك مقابل بكل الرقبة ان لم

يستحق شي من ذلك فكذا الكتابه فاذا عتق بعض الرقبه فكذا ذلك بالتدبير وسط حسمهم بديل الكتابه بقدر ما احسنه
والكتابته وحيث بعد التدبير ومالية الثلث قد سقطت فكان البديل باذائه اكثر ضرورة وليس هذا كما اذا دى في حياته
لان الصنف الثاني قد سقط بالتدبير وفي المسمو لو كانت عبده المأذون المدينون فلا فرق ما بين هذا لانها ضمن
ابطال حكمهم فاما اذا لم يزل الكتابه فكذا انهم انما قدما من الرقبه لانه كسب عبدا ماذون مدينون والفرع احق
بالحكمه بديل الكتابه لان كتابه هذا انما كان مالو يرب على عبده الماذون المدينون من ربحه الصبح وما ياتى المولى من
الضرر فكذا لان الضرر يبدل المنفعة والمولى ان يستوفي المنفعة بالاستخدام فلذلك الضرر يبدل منه وان في
من دينهم فهو ضمن له المولى عتقه ويصير في نفسه دينهم ولا يرجع المولى على العبد عبا دى وكذا الرقبه لانها من نفسه
جائز لانها كتابه لم يرجع على العبد عبا دى من دينهم فاما ما ذوق في التجارة وعليه ان يوزن ذلك بالدين
وعتقه فله ما ربحه رد الكتابه وفي العتق يضم المولى قيمة الوار قال رحمه الله **في وان يبره مكاتبه** ومع كماله ان يبر
العتق فيه انك النعابين بشرط وهذا التصرف مافعه لاحتمال ان يموت المولى قبل ان يابدل الكتابه ففعله في جهاد ويهر
عن اداءه بديل الكتابه فيسقى مديرا قال رحمه الله **في وان يحجز في مدير الرخود** السبب الموجب له في حال رجهه انه
في والاسي في ثاني قفنه او ثلث السبب بعونه مديرا كمن ان يبره ومات المولى مديرا هو ما يحجز به ان يبره في ثلث
قيمه او ثلثي بديل الكتابه عند الامام وقاله يسي في الاقل منهم ما فالحسلاف في المولى او مديري في ثلثي الاتفاق وعنده
وغيره بيانه واما لما ذكره اختلف عليه لان بديل الكتابه مقابل بكل الرقبه ان لم يحسم شي من الحر به بديل ذلك واما
عتق بعض الرقبه بما ربحه ذلك سقطت حسمته من بديل الكتابه بثلث لانها انما تقسم بالتدبير لانه سبب له تدبير الثلثين
فيكون بديل الكتابه قابلا للمسلم وهو الثلث على ما بينا قال رحمه الله **في وان عتق مكاتبه عتق في** لان عتقه فانه
فعله وهو الشرط ان يوزن ذلك في قال رحمه الله **في وسط بديل الكتابه** كانه التزمه ليحصل العتق وقد حصل بدونه
وكذا المولى كان يستحقه مقابل ما يبره وقد سقط ذلك بالاتفاق بما واما الكتابه وان كانت لازمه من جانب المولى
لكنها تنسخ بالراضى بالاجماع وقد وجد من المولى بالاقدام على العتق ومن العبد يحصل غرضه بلا عوض قال رحمه
الله **في وان كاتبه على ألف مؤجلة** فصار له على نصف حال ومع كماله القياس ان لا يجوز لانه اعتبار من اجل وهو ليس
بمال والدين مال وله هذا الاجر وسيله بين الحرين ولا في مكاتب الغير وان لم يبره كان وما وذلك في عقد المعاوضة غير جائز
وعقد المكاتبه مقدمه وامنه لا يقتض بالمر والملاقا بالمال واجب بان ذلك على خلاف القياس بالنص وكذا
ان نقول قوله والدين مال منقوض بقوله لو حلف بانه ليس له مال وله دين على ملى او مدير لم يثبت الا ان يقال ذلك في
الايمان فقامل ووجه الاحتجاج ان الاجل في حق المكاتب مال من وجه لانه لا يقدر على اداء الابه فاعطى له حكم
المال وبديل الكتابه من وجه غير مال حتى لا يصح الكفالة به فاعتدلا لاختلاف الفقهاء بين الحرين لانه عقد
من وجه فممكن بالاول لان الصلح امكن جعله فكذا الكتابه السابقة وتجب عليه القدر على خمس مائة ان قال بعض
الفاضل في قوله الاجل في حق المكاتب مال فيه مناقشة ظاهرة اذ قد سبق ان الاستقراض جائز ومعهذا الاعتبار
صحت الكتابه حالا او قوله هذه المناقشة انما تظهر ان لو اراد وان في القدرة على الاداء لانه في القدرة الممكنة وهي
انما يمكن من الاداء واما اذا اراد وبذلك في القدرة الميسرة وهو ما يجب اليسر على الاداء فلهذا انظارا
فلا يكون ثمنه على البصر وان البصر على الاداء لا يكون الا بالاجل فقامل قال في المخط ولوصا لمحمد بن الكتابه على
عن جاز لان بديل الكتابه ينزله الثمن والاستبدال بالثمن قبل القبض جائز ولا يشترط نفيها ان الجمل كذا في المتن في
عن محمد لانها انما تفرق من عين بدين ولو كاتبه على وصف ايض فصار له على وصفين ايض فصار له حازه صا لمحمد
على دين بعين فيجوز ولو اساجر المولى مكاتبه بعا عليه سنة بختمه صحت الاجارة وعتق العبد للمال لان مولاه ملك بديل
الكتابته بالتبديل فبرئت فتمت عنه وان خدمه المكاتب شهر اثم انقضت الاجارة وبرئ المكاتب من همه ما خدم

والباقي دين عليه اه (فروج) اذا اختلف المولى والعبد فقال العبد كاتبني على الف وقال على الفين او اختلفا في بعض
للسال القول قول العبد مع يمينه وعلى المولى البيعة ولذا جعل القاضي القول قول العبد مع يمينه والزمه المال واقام
المولى البيعة بعد ذلك على الفين لزمه الفان وبقي فمهما وان لم يبق البيعة فادى الف وصحت ثم اقامها بعد ذلك في
الاستعانة عتق وعليه الف اخرى وفي الظاهر يقولوا انها البيعة في البيعة سنة المولى لانها تثبت الزيادة لان المكاتب
اذا ادى مقدار ما اقام به البيعة يعتق وفي الوثائق المحمية ولو ادعى كاتبه فاسد قوله الاخر جائز قال القول قول من يدعي الجائزة
والسنة بيعة من يدعي الفاسدة وفي الذخيرة اذا ادعى المكاتب انها وقعت فاسدة بان قال لا تثبتني على الف ومثل اخر
وانكر المولى ذلك القول قول المولى ويلزم المكاتب الكتابة وكان ينبغي ان لا يقضى بجواز الكتابة بقوله لا امر لان
للمكاتب ان يهجر نفسه ويشرح الكتابة الا ترى الى ما ذكر في الشهادة اذا قام للمولى البيعة على العبد انه كاتبه بالف
وانكر العبد ذلك والقاضي لا يقضي ببيعة المولى وجواب ما ذكرهنا مجهول على الراجح اني نقول انه ليس للمكاتب ان
يهجر نفسه من غير قضاء القاضي قال رحمه الله ومات مريض كاتب عبده على الفين الى سنة وقيمه الف ولم تجز الورثة
ادى ثلثي البذل حالا والباقي الى اجله او رد رقعة في يمين المربع اذا كاتب عبده على الفين الى سنة وقيمه الف
درهم مات المولى ولا مال له غيره فانه يؤدي ثلثي الفين حالا والباقي الى اجله او رد رقعة وهذا عند الامام وابي
يوسف وقال محمد يؤدي ثلثي الف حالا والباقي الى اجله او رد رقعة لان للمولى ان يترك الزيادة بان كاتبه على قيمته
فكان له ان يثبته الزيادة وهي الف درهم بطريق الاول فصار كالمخرج المربع امرأته على الف الى سنة فحاز وان لم
يكن له مال آخر فصار كالمخرج حالا كما في باب الخلع وله ما ان جميع المعنى بدل الرقعة حتى جرى عليه احكام الابدال
من الاخذ بالشفعة وغيره ما وقع الرقعة متعلق بالمسند كله فكذا بالبدل بخلاف الخلع لان البذل فسه لا يقابل
المال وان لم يتعلق الرقعة بالمسند فكذا لا يتعلق بالمسند وحاصله ان الهايات لا اجل فيعتبر في جميع الثمن وصية
من الثلث عندهما وعند الاجل فيجاز اذ على القيمة يصح من رأس المال ويعتبر في قدر القيمة من الثلث
قدنا وقيمه الف لانه لو كان بالعكس ففي العتاق وان كاتبه على الف الى سنة وقيمه الفان ولم تجز الورثة ادى
ثلث القيمة حالا او رد رقعة في قولهم جميعا لان الهايات في القدر وهو اسقاط الف درهم والتاخير وهو تأجيله الف
لم يصح تصرفه في ثلثي القيمة لا في الاسقاط ولا في حق التأخير اه وفي الصط مريض كاتب عبده على قدر قيمته فان
ولامال غيره يقال يجل الى ثلثي البذل والثلث مخرجا كما هو فان لم يفعل رد في الرقعة ايضا لو كاتب عبده في الهبة
ثم اقر في مرضه باستيفاء بدلها فصدق لان حق الرقعة لم يكن متعلقا بالعقد فصح اقراره بالاستيفاء كالمال باع احنيا في
الهبة ثم اقر باستيفاء الثمن في المرض ولو كان عليه دين عبط لم يقبل في شيء ويعتق العبد بزمعه ويؤخذ بالكتابة
ولو قال ان مات فكاتبوا هذا العبد تصح الوصية لانه عكس عقده فكذلك الايصاء ومن كاتب عبده في مرضه ولا مال له
غيره فجاز له الورثة في حياتهم فلم يلقوا بغيره ولو كاتب عبده في مرضه على الف وقيمه خمسة مائة فاعنته عند
الموت ولم يقبض شيئا حتى مات سي في ثلثي قيمته عندهما وتبطل الكتابة وقال الامام يدعي في ثلثي قيمته وان شاء سي
في ثلثي ما عليه من الكتابة فان قبض المولى خمسة مائة ثم اعنته في مرضه فان كان المقرض هالكا لم يحسب له شيء مما
ادى وصار مال الكتابة ما بقي في يمينه في ثلثي كاتبه لان ثلثي كتابته وثلثي ما بقي من كتابته سواء وعندهما سي في
ثلث قيمته ولو ادعى المكاتب الماتة ثم اعنته في مرضه سي في ثلثي الماتة فلا جاع اه وفي شرح الطحاوي من اعنت
مكاتبه وهو مريض ينظر ان كان يضر من الثلث عتق بها وان كان لا يضر من الثلث ولم تجز الورثة ينظر الى ثلثي
قيمه والى ثلثي بدل الكتابة قوله الجبار سي في ايها شاء عند الامام وظاهر قوله عبده ان ملكه كامل ولو انا
بأثر العقد نفسه لهرتزهما اذا كان بين مخرج ومريض قال في المحيط وان كان العبد بين رجلين مرض أحدهما
وكاتبه الصحيح باذنه جاز وليس للوارث ابطاله وكذا اذا اذن له في القبض وقبض بدل الكتابة ثم مات المريض لم يكن

الوارث ان بائعهم مفسداً وفي الجماع مكاتب اقرعوا له في محضه بالف درهم وكون المولى كاتبه على الف واقر
 المكاتب في محضه لاجنبي بالف درهم فمرض المكاتب وفي يده الف فقضاها المولى من المكاتب فبشأن ذلك المرض
 وليس له مال غيرها فالألف تقسم بين المولى والاجنبي على ثلاثة أنسهم سهمان للمولى وسهم للاجنبي ولو ان المكاتب
 أدى الألف الى المولى من الدين الذي اقر به نعمات الاجنبي أحق بهذه الألف وبطل دين المولى ومكاتبه وان مات
 عن غيره ولم ير في الزين ومات على ملك لثري وبطل دين المولى وكان له ولو لم يقض المولى ألفاً في تركته فله
 للاجنبي ولو ترك المكاتب امثاله في الكتاب ولا اجنبي أحق بهذه الألف أيضاً وبطل دين المولى والمكاتب بالدين
 والكتابة واذا أدى الدين الكتابية والدين لا يقض القضاة للاجنبي ولو ان رجلاً كاتباً مرض على الف درهم في
 محضه واقرضه اجنبي ألف درهم ثم مرض المكاتب واقرضه المولى ألف درهم جهالة وهو في مرضه فله
 يدا المكاتب ألف درهم أخرى فقضاها المولى للمولى أحق به من الاجنبي بخلاف ما لو ان المولى كاتباً مرض على
 من المولى بالف درهم ورجل اجنبي على المكاتب ألفاً فله المكاتب العبد في يده المكاتب ألف درهم لا يرضاه المولى
 من عن العبد فبشأن المكاتب من مرضه ذلك ولم يترك وراءه فبشأن المولى من عن العبد لا يملك المولى وان كان البيع
 وقبض الثمن بجائسة اليهود فيسترد الألف ويدفع الى الاجنبي والفسق أن صورة تخرس الممثلة منه
 فقسم المولى ولم تظهر في صورة البيع فقدم الاجنبي فقام وفيه أيضاً كاتب عده على الفين راها ان حران وهما
 وأرثاهم مرض المكاتب واقرضه المولى بالف درهم واقرض المولى بدين ألف درهم فبشأن تركته ألفي درهم فله
 بالالفين يحتوي أحدهما من الكتابة والآخرى من الدين فان ترك أقل من الفين بيد الدين لا يناله والآخرى
 هو انه اذا ترك الفين أمكن تصوره بعدموته حانظر الى صورة المؤدى وان اختلف وجه الدفع فقدم المولى فله ثلثه
 الكتابة على صورة الفين بخلاف ما اذا ترك الأقل لم يكن ذلك فقدم الاين فقام قال رحمه الله هو وان كاتبه
 ألفاً في سنة وقبضته الفان لم يميز الورثة أى ثلثي القسمة حالاً والاردين فيهما وهذا بالاجماع وتقدم به انه قال
 رحمه الله في حر كتابه عن عبد على ألف واوى حتى وان قبل العبد فهو مكاتب في اشتراك الشارحون في صورتها فان
 بعضهم قال حر المولى العبد كاتب عبيد على ألف درهم على ان ان أدبت لك ألفاً فهو حر فكاتبه المولى على هذا
 بادائه بحكم الشرط اذا قبل العبد صار مكاتباً يعني هذا العقد له جهتان فانفذت في ما يقع العبد وهو ان يتيه
 الشرط وهو قوف على اجازة من له الاجازة فاذا قبله صار مكاتباً لان الاجازة في الانتهاء كالاذن في الاتساع وقال بعضهم
 صورتها ان يقول كاتب عبيد على ألف درهم ولم يقل على ان ان أدبت لك ألف درهم فهو حر داوى لا يعتق قياساً
 لان العقد موقوف والموقوف لا حكم له ولم يوجد التعليق وفي الاستحسان يعتق وجه الاستحسان انه لا شرع على العبد في
 عتقه باداءه الاجنبي ولا يرجع الدافع على العبد لانه حصل له مقصوده وهو عتق العبد وقيل يرجع على المولى ويسترد
 ما اداه ان اداه بضمان لان ضمانه كان باطلا كالمؤمن في الهبة فانه يرجع بما أدى فهذا المولى وان اداه بضمان
 لا يرجع لانه تبرع به هذا اذا أدى عنه بدل الكتابة كلها وان أدى عنه البعض فله ان يرجع سواء اداه بضمان او
 بضمان لانه لم يحصل له غرضه وهو العتق فكان حكم الاداء موقوفاً ويرجع لو أدى قبل اجازة العبد ثم اجاز
 له ان يرجع سواء أدى البعض أو الكل الا اذا اداه عن ضمان لان الضمان فاسد فيرجع بمحكم فاسد ولو بطل
 ما الفسق بين هذا وبين البيع فان بيع الفضولي لا يتوقف على اجازة المبيع فبشأنه وفيما عاين وهو لم يتوقف
 فيما له والجواب انه لا هذا استقامت محض وهو لا يتوقف على القبول وفي الشارح صورة ان العبد لا يقبل ولا يملك
 الاجنبي الذي كاتب عنه لا يجوز لانه اراد برده ولو ضمن الرجل لم يرضه شيء لان الكفاية لا تتصور وفي
 الخطب ولو كان هذا العبد ابنا لهذا القائل وكذا لو كان ابن صغير عبد الرجل واحذف كتابته عن نفسه لم يرد لانه لا ولاية
 له على ابنه الصغير فاذا كاتب عبد الغير وان أدى عتق العبد في الفصول كلها الا ما اعز بنا الكتاب فافذت حتى له وفي

التارخانة رجل كاتب عبد القير باع صاحب البذل على ألف درهم ثم خط عنه خمسمائة فبلغ المولى فأجازة الكتابة
 بمئسمائة ولو كان وهب له الألف ثم طبع المولى فأجازة الهسة مائة ولو أن رجلا كاتب عبد القير بغير إذنه على ألف
 درهم فادى البذل الألف اليه ثم بلغ المولى فأجازة الكتابة بجائز الكتابة بقول لا يجوز الدفع ولا يعتق بذلك المدفع فان
 أجاز المولى الكتابة والدفع فسد ذلك جائز في قول أبي يوسف ويعتق المكاتب بدفعه ولا يجوز إجازة القبض في قول
 الإمام وما كتبه بعد الكتابة قبل الإجازة فذلك للمكاتب على كل حال اه وفي شرح الطحاوي ولو كان له رجل
 عبد غائب فخطب رجل مولاه فقال كاتب عبدك الغائب على ألف فهذا على وجهين اما ان يشترط الضمان او لم
 يشترط اما ان المولى يضمن والكتابة جائزة يتوقف على إجازة البذل فان أجازة جاز وزعمه الألف وان رده مطلقا وان
 هذا الرجل ادعى قبل ان يبيع العبد وقبل ان يفتح جاز وعق العبد وليس له ان يسترد ذلك في الاستحسان اه قال
 رحمه الله وان كاتب المحاضر والغائب وقبل المحاضر بيعه يعني اذا كاتب عسدين أحدهما حاضر والاخر
 غائب بان قال العبد لمولاه كاتبي بالف عن نفسي وعن فلان الغائب فكاتبهما فقبل المحاضر جاز وفي المصط ولو كاتب
 عبد حاضر وآخر غائبا وقبل المحاضر جاز استحسانا اه فظهر انه لا فرق في البداية بين ان تكون من السيد او من
 العبد والتماس أن يبيع المحاضر مكاتب واحد لانه عقد الكتابة على نفسه وعلى الغائب فنغذ عليه ويتوقف في حق
 الغائب على إجازته كما اذا باع ماله وماله غيره او كاتب عبده وعبد غيره وجه الاستحسان ان للمولى مخاطب المحاضر وهذا
 وجعل الغائب نفعه والكتابة على هذا الوجه مشروعة كالأمة اذا كتبت دخل في كتابتها ولها المولود وفي
 الكتابة او المشتري فيها والمضموم اليها في العقد تبعها حتى يعتق ولها وليس عليهم شيء من البذل وان هذا
 تعلّق العتق بأداء المحاضر والمولى ينفرديه في حق الغائب فنغض من غير توقف ولا قبول من الغائب كالمالك المحاضر
 بالف ثم قال ان أدبته الى فلان فله ان يفرقه به مع من غير قبول المحاضر فكذلك هذا اذا أمكن جعل الغائب تبعه استثنى عن
 شرط رضاه وينفرديه المحاضر ويطلب المحاضر بكل البذل ولا عبرة بإجازة الغائب ولا رده ولا يؤخذ الغائب بالبدل
 ولا شيء منه ولو اكتب السيد للمولى ان يخدمه من يده ولو أبراء المولى او وهب له مال الكتابة لا يبرح لعدم
 وجوبه عليه ولو أبراء المحاضر او وهب له مال الكتابة عتقوا ولو أعتق الغائب سقط عن المحاضر حصته بخلاف الولد
 المولود في الكتابة حيث لا يسقط عن الام شيء من البذل يعتقه وكذا ولدها المشتري ولو أعتق المحاضر لم يعتق
 الغائب وسقط عن المحاضر حصته من البذل ويؤدي الغائب حصته حالا او برودة لان الاجل لم يثبت في حق
 الغائب وفي المصط وان مات الغائب لم يدفع عن المحاضر شيء وذكر عصام لا يبيع الغائب ماله بغير المحاضر اه قال
 رحمه الله تعالى وانما ادى عتقه أي أيهما ادى بدل الكتابة عتقوا وجوز شرط عتقهما ويجوز للمولى على القبول
 اما اذا دفع المحاضر فلان البذل عليه واما اذا دفع الغائب فلانه ينال به شرف الحرية فيغير المولى على القبول لكونه
 مضطرا كما اذا ادى ولدها المكاتب فانه يجبر على القبول وان لم يكن البذل عليه وكبر الرهن اذا دفع الدين الى الرهن
 يجبر على القبول لم حاجته الى استخلاص حقه وان لم يكن عليه دين وفي المصط ولو كاتب عسدين كتابة واحدة فارتد
 أحدهما قيل لا يعتق المحي مالم يؤد جميع الكتابة كالمومات أحدهما حنيفا فقتل وان تركا المتقول كسبا في رده
 أخذ المولى منه جميع البذل وعتق لان كسبه يتعلق به حق الورثة فلم يهرقنا واذا التقي بدا الحرب أخذ المحاضر
 بجميع البذل ويرجع على المرتد بخصته اذا عاد قال رحمه الله ولا يرجع على صاحبه بشيء يعني لا يرجع
 واحدهما بما ادى من البذل على الآخر اما المحاضر فلانه قضى دين نفسه واما الغائب فلكونه ادى بغير أمره
 وليس بمضطر فيه لانه يطلب نفعا مبتدأ بخلاف معبر الرهن فلانه مضطر من جهته قال في المصط كاتب عسدين على
 ألف مضمة كتابة واحدة فتراد أحدهما مائة درهم ولم يقبل الاخران زيادة فانه يلزم الزائد نصف الزيادة ويكون
 عليه حالا ويعتقان بأداء الألف لان الزيادة لم تلحق باصل العتق لان الكتابة المضمة تعلّق والتعلّق لا يحتمل التفسير

فأدَّى أحدهما إلى مرجع بها على الأصل خذ له تبرع ولو زاد أحدهما فائده وضجها فإزادته كلها عليه نصفها بالأصل
ونصفها بالكفاية قال رحمه الله ﴿ولا يؤخذ الغائب بشيء﴾ يعني لا يطالب المولى الغائب بسد الكتاب لانه
لا دين عليه لانه لم يلزم له شيء وانما دخل في الكتابة تبعا فصار نظير ولد المكاتب قال رحمه الله ﴿وقوله لنحوي﴾ يعني
قبول الغائب ورده لقولنا الكتاب فدينه ثبت وقت من غير قبوله فلا يعتبر بعد ذلك قبوله ولا رده ممن كفل دينه عن
غيره بغير آخره قبله فاجازته بالطله ولا يتغير حكمه حتى لو أدى لا يرجع قال رحمه الله ﴿وان كاتب الامه من نفسها﴾
وعن ابن صغير بن لهاصح وهذا الشخص والقباس أن لا يجوز وقد ذكرنا وجهه في مسألة الغائب لأن هذه مثلها
في جميع ما ذكرنا من الاحكام لمسانة الام والاب الرقيق لا ولاية له على ولده فيكون دخول الولد في كتابتها بالشرط
لا بالولاية كدخول الغائب في كتابة المحاضر وقبول الاولاد وردهم لا يعتبر وفي المصط كاتبة عبده وامرأته على
أنفسهما وأولادهما الصغار ثم ان انسا قاتل الولد فقيمته للابوين ولو غاب الاب فإزاد المولى استغناء الولد شيء من
الكتابة لم يكن له ذلك ولا سبيل للابوين على كسب الولد لانه مكاتب أصلا بخلاف المولود في الكتابة لانه دخل تبعا
فكان كسبه تبعا ويدفع حصته عن الابوين أن اعتقه السيد وان مات الابوين أي حاله والارد في الرق ان وقعت
الكتابة وهو كبير وان وقعت وهو صغير يرضى على تجزئتهما فثبت الاجل في حصته تبعا لهما ولا كذلك الكبير اه
وذ كرام مثال وليس بقيد قال في المحيط كاتبة عبده على نفسه وولده الصغير جاز استغناء ما وادى في الرق رد الولد
في الرق وان مات الابوين الاولاد وان كانوا صغارا عاجزين ردوا في الرق لتحقق الجزع عن الاداء فان قالوا نسي
لا بلغت الى قولهم ولو لم يجز واوصى بعضهم وادى لم يرجع على اخوته بشيء لانه أدى عن أبيه لاعتنا اخوته فان
ظهر للمكاتب مال لم يكن له ان ياخذ ما أدى لانه أدى ما يكن مطالبا باده وللولي اخذ كل واحد منهما ما اذا جيع بدل
الكتابة لانه قائم مقام أبيه وان ائتم المولى بعضهم فعت حصته من الباقي ولو كانوا كبارا فكاتبه على نفسه
وعليهم بغير اذنهم وادى عتقه ولو ابرجع عليهم كاذ كرنا في الصغار اه قال رحمه الله ﴿وأي أدى لم يرجع﴾ لما
ذكرنا في مسألة الغائب ولو اعق الام بقي عليهم من بدل الكتابة بمحضهم يؤدونها في الحال بخلاف المولود في
الكتابة والمشتري حيث يعتق بعته ويطالب المولى الام بالبدل دونهم ولو اعتقهم سقط عنها حصتهم وعليها الباقي
على تجزئتهما وليس له ان يبيعهم ولو ابرجهم من الدين أو وهبهم لا يصح ولها يصح بيعهم معها لما ذكرنا في كتابة
المحاضر مع الغائب والله تعالى أعلم

باب كتابة العبد المشترك

لما فرغ من كتابة عبد غير مشترك شرع في كتابة العبد المشترك لأن الأصل عدم الاشتراك قاله في غاية البيان
وقال أكثر الشراح ذكر كتابة الاثنين بعد كتابة الواحد لان اثنين بعد الواحد قال رحمه الله ﴿وعبد لهما اذن
أحدهما صاحبه ان يكاتب حصته بالف ويقض بدل الكتابة فكاتب وقضى بعضه فجزأ بالمقبوض للقباض في
بعضه﴾ يعني اذا كان العبد بين اثنين اذن أحدهما صاحبه ان يكاتب خطه وتبديل المؤلف بقوله لهما أو من تبديل صاحب
الهداية حيث قال بين رجلين لان المثنى يستوي فيه المذكر والمؤنث فيشغل ما اذا كان بين رجلين أو امرأتين أو رجل
وامرأتين في العتاة وفائدة الاذن ان لا يكون له حق الفسخ كما يصح كون له اذنا في الأصل وعادة المناجاة
يشترط والعتاة الفسخ الغضاء والرضا والامام العلامة نجم الدين النسفي شرط له القضاء والرضا اه وهذا هو قول
الامام وقالاه ومكاتب لهما المقبوض بينهما وأصله ان الكتابة تجزئ عند الامام وعندهما لا تجزئ كما ذكر في
الاتفاق وفي السانح وفائدة اذنه بالقبض ان يقطع حقه فيما قبضه ويقتضيه القابض لان اذنه بالقبض اذن لعبده
بالاداء اليه الا اذا نهاه قبل الاداء فيجوز فيه لانه تبرع لم يتم بعد اه وجه قول الامام ان المكاتب نصف كسبه له
فاذا اذن للمكاتب ان يصرفه بدينه صح اذنه وتم بقضاء دينه به فكان المقبوض للقباض فان تجزئ المكاتب لا يرجع
الاذن بذلك وان لم يحصل مقصوده وهو الحرية لان المتبرع عليه والعبد ولو يرجع على العبد والمولى

لا يستوي على عبده ديناً بخلاف ما إذا تبرع شخص بقضاء الثمن ثم احتق أو هلك قبل القبض أو انفسخ البيع
 أو تبرع بقضاء مهره وحصلت الفرقة من جهة المرأة حيث يرجع بالمهر والثمن لأن ذمة البائع والراء صلحت
 لوجوب الدين المتبرع عليهما لكن الرجوع ولو كان الشريك بالاذن مرضاً وأدى من كسبه قبله مع من التث لانه
 تبرع بعين ماله وفي الأول بالتنازع فالتبرع بالتنازع يتسرع من جميع المال والعين من التث وجهه ولهما من الاذن
 بكتابة نصبه ان يكتبه كله فإذا كاتبه صار كله مكتاباً نصبه بالامانة ونصيب شريكه بالوكالة فهو مكتاب لهما
 والمقبوض بينهما قبل قوله اذن لانه لو كاتبه بغير اذن شريكه صار نصيبه مكتاباً ولو اكتب ان يفرغ ولا جاع
 قبل ان يؤدي بدل الكتابة دفعاً للشر عن نفسه بخلاف ما اذا باع نصيبه حيث لا يفسخ لانه لا يضر رقبته لانه
 لم يفسخ نصيبه من يده بخلاف العتق وتعلق العتق بالشرط حيث لا يفسخ لانه لا يقبل الفسخ وفي العتابة
 اعترض بان الكتابة امان يعتبر فيها معنى المعاوضة أو معنى الاعتاق أو معنى تطيق العتق بأداء المال ولو وجد
 شيء من ذلك من أحد الشريكين بغير اذن شريكه ليس للأخر ولاية الفسخ فمن أين ذلك في الكتابة واجب
 بان الكتابة ليست عبثاً الكل واحدتها وانما يستعمل عليها فيكون أن يكون فيها ولاية الفسخ لمعنى بوجهه وهو
 المحاق الضرر ولو أدى بدل الكتابة عتق نصيبه خاصة عند الامام لم يلزم والساكت ان باخذ من الذي كاتبه
 نصف ما قبض لانه كسب عبداً مشترك بينهما ثم ينظر ان كاتب كله بالف لم يرجع على المكتاب بشيء مما اخذ منه
 شريكه لانه سلم له بدل نصيبه وان كاتب نصيبه فقط بالفرج عتق المكتاب بما اخذ منه شريكه لان الكل
 كان بدل نصيبه ولم يسلم له بعضه فرجع عليه به وعندهما بالاداء عتق كله ورجع الساكت على شريكه ان كان
 موسراً والا فلي العبد كالوعدة وله ان ياخذ نصف ما بقي من الاكساب لانه كسب عبداً مشترك ولو كاتبه الساكت
 بمائة دينار بعد الاول صار مكتاباً لهما أما عند الامام فظاهر لانها تعزى وأما عندهما فلان الساكت كان له ان
 يفسخ فإذا كاتبه كان فسخاً منه في نصيبه وإليه ما قبض شيان من بدل نصيبه لا يشترك الاخر فيه وتعلق نصيب كل
 واحد منهما بجميع بدل الكتابة المسمى في كتابته فان أدى لهما معا فالولاء لهما عندهما وان قسم أحدهما صار
 ككاتبهما أعتق أحدهما عتق نصيبه عند الامام وبقي نصيب صاحبه مكتاباً ولا ضمان ولا سعاية الا ان يهجر
 المكتاب فصار الساكت بين تضمين العتق والاعتاق واستسعاء العبد ان كان المكتوب موسراً وان كان معسراً بين
 الاعتاق والاستسعاء وعند الثاني يضمن العتق ان كان موسراً ويستثنى العبد في نصف قيمته ان كان معسراً وعند
 الثالث يضمن الاقل من قيمة نصيبه ومن بدل الكتابة في اليسار ويسعى في العسار وان كاتبه كتابة واحدة
 لا يعتق بأداء نصيب أحدهما اليه ويعتق باعتاقه وإبرائه وهبة نصيبه لا تعلم يبق له قبله حق فيكون حكمه حكم
 المسئلة الأولى في التضمن والسعاية والعتق والاختلاف فيها واستسعاء نصيبه لم يبرأ لأن المقبوض حقهما ولهذا
 يرجع عليه شريكه به فلا يعتق حتى يؤدي الكل وحكمه ظاهر وفي الخط وان كاتب نصيبه بغير اذن شريكه فلم يعلم
 شريكه حتى كاتب نصيبه باذن الاول ثم علم فليس له الفسخ لأن حق الفسخ انما يثبت للساكت لدفع الضرر عنه
 والضرر هنا يدفع بالفسخ لانه بقي نصيبه مكتاباً وما اخذ أحدهما بعد هذا لم له لا يشترك صاحبه فيه ونصيب
 كل واحد منهما مكتاب كتابة على حدة وإذا كاتب كل باذن شريكه الى أن قال قوله به نصف بدل الكتابة لم يعتق
 نصيبه ولو وهب جميع نصيبه عتق نصيبه والفرق ان بدل الكتابة دين واحد حتى وهب النصف مطلقاً ينصرف الى
 النصف شائعاً من النصيبين فلا تقع البراءة للعبد عن جميع حصته وانما تقع البراءة عن نصف حصته ومعنى وهب
 حصته وحصته لا تحتل الا نصيبه خاصة فيبرأ العبد عن جميع حصته فيعتق بخلاف سائر الدين اذا وهب أحد
 الشريكين نصف الدين مطلقاً ينصرف الى نصيبه لأن الدين يقع بوجهه لا يباحه وبخلاف ما لو باع أحد الشريكين
 جميع العبد ثم وهب النصف حيث ينصرف الى نصيبه خاصة لان ايجاب نصيب شريكه لم يصح في حقه فصار وجود

الايجاب في نصيب شريكه وعلمه بمغزله واحدة اه قد بقوله ويضمن لانه لو لم ياذن بالقض قال في التارخانية
 كاتب نصيبه ياذن شريكه ولم ياذن له بالقض فعلى قول الامام الجواب فيه كما قال ياذن لانه ان يكتب نصيبه في جميع
 ما ذكرنا من الاحكام الا في فصلين احدهما لا يكون للآخر ذن تضمن المكتات ان يفتح السكابة في نصيب المكتات
 والثاني انه متى ادى عتق نصيب المكتات واماعلى قولهما فقد صار العبد مكاتباً بينهما اه قال رحمه الله وانه
 يتم ما كاتبها فوطئها احدهما فولدت فادعاه ثم وطئ الآخر فولدت فادعاه فحزنت فهي ام ولده الاول ويغرم لشريكه
 نصف قيمتهما ونصف عقرها ومن شريكه عقرها وقيمة الولد وهو ابنة كح وهذا قول الامام وعندهما هي ام ولده الاول
 وهي مكاتبته كلها وعليه نصف قيمتها لشريكه عند الثاني وعند الثالث الاقل من نصف القيمة ومن نصف ما بقي
 من بدل الكتابة ولا يثبت نسب الولد الا لآخر من الآخر ولا يكون له الولد بالقيمة ويغرم العقر لها وهذا ان سلف
 معنى على تجزئ الاستيلاء في المكتبة فعمده تجزئ وعندهما لا تجزئ واستيلاء القنة لا تجزئ بالاجماع واستيلاء
 المدبرة تجزئ بالاجماع فاذا عرف هذا فقول عنده اذا ادعى احدهما الولد صحته دعوتيه في نصيبه وهي ثلثي النصف
 الاستيلاء وصار نصيب ام ولده ولم يترك نصيب صاحبه فيبقى نصيب الآخر مكاتباً على حاله وقال بقلاب نصيب
 صاحبه وصارت كلها ام ولده لان الاستيلاء يجب تكميله ما يمكن لكونه بالاقل ولقد تقدم هنا كافي الامة
 المستكة لان الكتابة لا تجمل الفسخ والاستيلاء لا يحصل فربما الاستيلاء فكمثله وفحصنا الكتابة في حق المالك
 والكتابة تنسخ فما لا يتشربه المكتات وتبقى فيما وراءه ولها جناز عتقه في الكفارة بخلاف ما اذا استنزل المدبرة
 مشتركة فانه لا يكمل ويقصر على نصيبه لانه لا يملك قلبها اذ التمدد يمنع النقل وللإمام ان يستنزل بقس
 التجزئ اذا وقع في محل لا يقبل النقل كالمدبرتين اني اذا استولوا احدهما فانه تجزئ ويتضمن الاستيلاء على
 نصيبه والكتابة عقد لازم كالمدبر فاذا جاءت بولد صدك وادعاه الآخر ادعى نسب ولديه له نصفها فتصح دعوتيه
 ويثبت نسبته منه فاذا تجزئ بعد ذلك جعل كان الكتابة لم تكن وتبين بان الامة كلها ام ولده الاول لان مقتضى التكميل
 قائم والمانع من التكميل الكتابة وقد زالت فيحل للمقتضى علمه من وقت وجوده فيضمن الآخر نصف قيمتها لانه
 يملك نصيبه لتكميل الاستيلاء ونصف عقرها ومن الآخر قيمة الولد والقيمة لكونه وطئ امه الفسخ فزعمه
 كمال العسر قال في العناية ينبغي ان لا يضمن شريكه قيمة الولد عند الامام لان حكم الولد حكم امه ولا فية لام الولد
 عنده فكذا لا ينهى واجب بان هذا على قولهما اماعلى قول الامام فليس عليه ضمان قيمة الولد وليس هذا الجواب
 بشئ اه ولا يخفى ان قوله فكاتبها ليس بقيد احترازي لانه لو كاتبها احدهما فولدت فادعاه فالحكم كذلك عندهما
 قال في المحيط ولو كاتب نصيبه بغير اذن شريكه ثم علق منه فهي ام ولده وهي مكاتبه على حالها عندهما لان كلها
 صارت ام ولده وعتق نصيب شريكه بال ضمان لان الكتابة لا تجزئ عندهما فيضمن نصف قيمتها ونصف عقرها
 لشريكه ونصف عقرها لها وتختلف على قول الامام قيس لا يصير الكل ام ولده لان الاستيلاء لم يفسد حق العتق في
 نصيب المستول له لعل فلا يضمن شريكه ويضمن جميع العقر للكتابة وقيل يصير الكل ام ولده لان الاستيلاء
 في نفسه عام لعمال لقيام ملكه فيه فيملكه المستول فيضمن نصف قيمتها ونصف العقر لشريكه ونصف المكتبة ولو
 وطئ الذي لم يكتب فعلق به فهي ام ولده والمكتبة جائزة ولا يملك نصيب المكتات بالاستيلاء عنده وقيل ينبغي
 ان تنسخ الكتابة بنفس الاستيلاء عندهما يملك نصيب صاحبه مكاتبه لان كلها صار مكاتباً بكتابه الاول وصارت
 كلها ام ولده ولو كاتبها بغير اذن شريكه واكتسب مالا واقت فعتق ثم اكتسب مالا ثم حضره المكتات قبله نصف
 كسها قبل اداه الدل وتسبها بعد الاداءها وعندهما هي حرة فيكون لها واخذ نصف المؤدى من المكتات ولو ولدت
 المكتبة بنتا فولدت البنت ولها فادعاه احدهما صح الاستيلاء منه فان تجزئ المكتبة صارت البنت ام الولد اماعلى
 ويضمن لشريكه نصف قيمتها يوم علق لان بهز لام صارت قسمة فيملكها المستول ومن وقت اداه لوق فان لم تجزئ

وأعتق الشريفك الآخر البنت بعد العلق مع ولاسما به علم وولدها حرم عند الامام وعندهما ان أدت البنت عتقت
ولا ضمان ولا سما به وان عجزت البنت غلام فالبنت كام الولد بن شريكين أعتقتها أحدهما مكاتبته بنهما ولدت
وأعتق أحدهما الولد عتق نصيبه وان أعتق الام عتق نصفه الآخر تبع الغلام وان عجزت فلعن يكة في الولد الخيارات
الثلاث مكاتبته بنهما ولدت بنتا فعتقت منهما مائة مائة عتقت البنت وحدها والام مكاتبته على حالها ولو كانت الام
هي التي ولدت منهما بنتا عتقت وعتق ولدها وان عجزت ثم ولدت منهما قالوا في الولد رقيق لان الثمانية انقضت بالعجز
في حقهما وصارا اثنين ثم صارت أم ولد والاول منفصل فلا يسرى حق الحرية اه قال رحمه الله (وأي دفع
العقر الى المكاتبته مع) يعني وأي دفع العقر الى المكاتبته جاز لانه حقها حال قيام الكتابة فاذا عجزت تردت الى
المولى قال في العناية يعني ادفع فسل العجز وهذا قول الامام وعندهما صارت أم ولد لالاول وزنه كل المهر لان الوطء
في دار الاسلام لا يتخلو من الضمان الجائر أو الحد الزاجر وان بقي الحد لشبهة فيجب العقر ولو عجزت فردت في الرق ترد
الى المولى لظهور اختصاصها بها اه وفي المبسوط كاتب جاريته ثم مات عن ابنتين فاستولدها أحدهما فهي بالخيار
ان شاءت عجزت نفسها وهي أم ولد له ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها لشر يكة وان شاءت مضت على كاتبها
وأخذت عقرها وسقط الحد لشبهة حق الملك قال رحمه الله (وان دبر الثاني ولم يطأها فعجزت بطل التدبير وهي
أم ولد لالاول) وهذا بالاجماع اما عندهما فلان المستولدة على كفاي العجز وما عنده فلانه بالعجز يظهر ان كلها أم
ونولد لالاول وان لم يكن له فيها ملك كأم والملك شرط لصحة التدبير بخلاف نبوت النسب لان الملك من حيث الظاهر
كاف ولها الا انشترى أمة فديرها ثم استحققت بطل التدبير ولواستولدها فاستحققت لم يعل وكان الولد حرا بهيته فكذا
هنا وهي أم ولد لالاول لانه يملك نصيب شر يكة ويكمل الاستيلاء لا مكان قال رحمه الله (ووضمن لشر يكة نصف
قيمتها) لانه يملك نصفها بالاستيلاء على ما بينا قبل ذلك قال رحمه الله (ونصف عقرها) لانه وطئ جارية مشتركة
بينهما فيجب عليه العقر بتساوي وقد بينا من قبل قال رحمه الله (والولد الاول) لان دعواه قد عتقت على ما مر وهذا
بالاجماع ومن هذا متكرر مع قوله وهي أم ولد واجب بان ذلك في ذات الامة وهذا في الاولاد فلا تكرار واعترض
باختلاف الموضوع فان هذا هو ان الثاني وطئ وادعى والموضوع خلافه فلو قال وتم الاستيلاء لالاول لسم قال رحمه
الله (وان كاتبها مفرها أحدهما موسر فعجزت ضمن لشر يكة نصف قيمتها ورجع به عليها وهذا عند أبي
حنيفة وقال لا يرجع العتق عليها ويستعصم الساكت ان كان المعتق معصرا والاصل في هذا ان الاتفاق لا يقضي
عندهما والسكينة لا تمنع العتق فعتقت كلها لعمال وانقضت الكتابة ما حكم عندهما ما تقدم ومن اصل الامام ان
العتق عند تيمزى لجاز اعتاق النصف فلا يؤثر الغدا في نصيب الساكت فلا يضمن العتق قبل العجز لعدم ظهور
أثر الاتفاق فيها فاذا عجزت ظهر أثر العتق وكان للساكت الخيارات المذكورة في العتق وهي ان كان موسرا اذ ان عتق
أو يستعصى أو الضمان فاذا ضمن كان للعتق ان يرجع على العبد وان كان المعتق معصرا كان له خيار العتق والاستعصاء
على ما بينا في العتق وعلى هذا الخلاف لو دبرها واستولدها فاذا عجزت ظهر أثرهما فيضمن قيمتها موسرا كان أو معصرا
لان هذا ضمان فملك وعندهما لا يتجزأان فصارت كلها أم ولد ومبرق وضمن لشر يكة نصف قيمتها في الحال
موسرا كان أو معصرا لانه ضمان فملك فلا يختلف بين اليسار والاعصار وضمن العقر في الاستيلاء قال رحمه الله تعالى
(وعندهما دبرها أحدهما ثم حرقه الا حرم موسر التدبير ان يضمن المعتق نصف قيمته) وهذا عند الامام ووجهه ان
التدبير تيمزى عنده فيقتصر التدبير على نصيب المدبر لكن يفديه بنصيب الآخر فثبت خيار التضمين أو الاضاق أو
الاستعصاء على ما عرف من مذهبه فاذا أعتق لم يبق له خيار التضمين والاستعصاء فيقتصر على نصيبه لانه تيمزى عنده
لكن يفديه بنصيب الآخر فله ان يضمنه نصيبه وله خيار العتق والاستعصاء فاذا ضمنه يضمنه قيمة نصيبه مدبرا
وقد عرف قيمة المدبر في بابه واذا ضمنه لا يملكه بالضمان لانه لا يقبل النقل من ملك الى ملك كما اذا نصيب مدبرا وابق

بدل الكتابة ولها العلم القاضي بكتابة لا "خر لا يرد حتى يجتمعوا ولو كاتب المولى ابن عبد الله كتابة واحدة فخير
 لم يرد في الرق حتى يجتمع المولى ابن له لأنه إذا غاب أحدهما كان الضم في نصيب الآخر حرمت ذرا ولو مات المولى عن ورثة
 طابعه في الرق بقضاء وليس له ذلك بغير قضاء لأن بعض الورثة ينصب نفسه من الميت فيما له في قضاء عليه وفي
 الخط كاتب عليه كتابة واحدة فارتد أحدهما وتحق بدار الحرب فخير المحارب بردة القاضي في الرق وإن رده لم يكن
 دبر إلا "خر حتى لو رجع مسلم لم يرد إلى مولاه فلو قال في كتابة واحدة لكان أولى أنه قال رحمه الله "وإذا
 أحكام الرق في معنى إذا غلب عاد إلى أحكام الرق لأن الكتابة قد انقضت وذلك الجرح كان لأجل عقد الكتابة
 فلا يبقى بدون العقد ولا يفتي أن المؤلف قال وعاد أحكام الرق ولم يقل عاد إلى الرق لأنه فيه باق قال رحمه الله "وإذا
 يده لسيده في أنه ظهر أنه كسبه بعد إذا كان وقوه عليه أو على المولى على تقدير الأداء كان له وعلى تقدير العجز كان
 للمولى وقد تحقق العجز فكان لمولاه قال رحمه الله "وإن مات وله مال لم يرد" وهذا قول ابن مسعود وبه أخذ
 جماعة قال زيد بن ثابت "فمحق الكتابة بغيره وبه أخذ الامام الشافعي أنه إن العبد لم يبق في التحصيل العتق
 ما لا دفعه بغيره فإنه قبيل وهذا لأن العتق إذا كان في قبيل الموت أو بعده "تمهيدا أو مستقدا
 لا وجه في الأول "عنه ثم يله وهو إذا عاوى إلى "بني شرطه ولا إلى الثاني لأن الميت ليس بمرد ولا يرد العتق عليه
 لأن العتق إنما بقوة السيد وهو لا يرد في المالكية بخلاف ما إذا مات المولى لأنه لم يرد بغيره بل يرد بالعقد
 يعطل بموت المهر مرد عليه لا يموت إلا بعد قول المولى يصلح أن يكون معه ما بعد الموت كما إذا قال أنت حر بعد موتى ولنا أن
 الكتابة قد قبله ما وشد لا ينعى بموت أحد المتعاقدين وهو المولى فلا ينفذ بموت الآخر وهو العبد كالمبيع ولأن
 فيه تناقضاً ومساواة فإرجع العقد بعد موت المولى لما جازى إلى الولاء وغيره جازا يبق "بموت العبد لم يرد
 المحرم بل وصل إلى حر أو ولده ولو مات عاجز انقضت الكتابة ولو قد فقه إنسان بعد الأداء بزمه المحذور قبل الأداء لا يلزمه
 المحذور لأن العتق ثبت مستقداً إلى آخره من أجزائه فلا يظهر الاستداف في حق هذا الحكم قال رحمه الله
 "وإن تولى كتابة من "الذي يعني يؤدى من خلعه قبل أداء الخلقة كذا أنه بنفسه فإن قيل الأداء فعل والاستعداد
 لا يرد في أحكام الشرع قلنا نعم لكن فصل الثابت مضافاً إلى معنى الثبوت وهذه الإضافة شرعية لا ترى أن
 من روى صديداً ثبات قبل أن يصيبه ثم أصابته أو مال كالمحق بورث عنه والمالك ليس بأهل لكن لما صح السبب
 في إثبات بعد غيب السبب وقامه بالإضافة وهو ليس أهلاً له ثبت الملك من حين الامكان وهو آخر جزء
 من "بجرائده فكذلك هنا وفي الأصل إذا مات المالك عن وفاء عليه ديون لا يجبي سوى بدل الكتابة وله مال
 يوفي وله ديوناً يسد من تركته بدين الاجنبي ثم بدل الكتابة بقبول وصاياه وما بقي بقدر ديونته وإن لم يبق بعد
 قضاء الدين في يده بدل الكتابة ولا يبدل الدين وإن لم يترك مالا إلا على الناس فاستسحب الرق في الكتابة
 فخير مردق الرق فادب سائر به ذلك فذلك للمولى أنه قال رحمه الله "وإذا جرحك بعتقه في آخر حياته فيم إن بقاء الترك
 الموجود منه في آخر حياته مقام الخلعة في المال للمولى وهو الأداء المستحق عليه وما بقي فهو لورثته قال في قواعد
 عن الثاني مات مكاتب عن ولاء له ولأولاد من أمته مات بعض قبل الأداء ما يدعى له من مال فهو ميراث ولا يرث إلا من
 الميت وما تركه إلا من الميت فهو لاهم وأخوته ولو كان الولد معه في عقد الكتابة ثم مات بعد أبيه ثم أدبت الكتابة لم
 يرث بأمره في فرائض إن سمعته عن محمد بكاتب مات وترك ابناً وله في الكتابة وترك أبا في درهم دين على الناس
 فلا كتب إلا من "س درهم وأداه في كتابة أبيه ثم خرج دين الأب وله أربعين ألفين بمرثيته سما ولا يرجع إلا من بها
 أدى إلى الأربعين وإن لم ير إلا من ذلك من ماله فله أن يؤدى ذلك من مال الأب وفي المتن مكاتب مات وله دين على الناس
 وله مولود لوليك الكتابة يسمى في الكتابة على نفسه ما وله ابنتان "انضمامات أحد الابنتين المحسرتين ثم خرج
 ما يكاتب على الناس بآدم من ذلك بدل الكتابة والفاضل بين الولد المحرم والمولود في الكتابة ويرث الابن المحرم أخاه

التي مات بعد موت المولى في الكتابة لا يرث من أخيه الذي مات بعد موت الأب وفي الثاني خانة مات الرجل
عن مكاتب وهو موقوف كقولنا مات المكاتب عن وفاء يؤدي من ذلك بدل الكتابة ويكون من الورثة المذكور
والأب وبما فصل بعد ذلك وليس للمكاتب وارث فيقول السد كور من ورثة المولى دون الأبناء وفي الخط مات
المكاتب عن وفاء يبدى بالدين ثم يبدل الكتابة ثم يهر امرأة تزوجها بغير إذن مولاه ثم الباقي ميراث
من أولاده الذين عتقوا بعتقه والذين كانوا أحرار قبله لأن الدين متى اجمعت يبدى بالأقوى ودين المداينة أقوى
من دين الجناية لأنه عوض من كل وجه ودين الجناية عوض من وجه ملان بمذله ليس بمال ولهذا لا يملك قبل القبط
ودين الجناية أقوى من بدل الكتابة لأنه لا ينسقط بالهجر ودين الكتابة أقوى من دين المهر لأنه وجب باذن السيد
والمهر وجب بعد محو رطله وان مات عن وفاء دين المولى يبدى بالدين المولى ثم بالكتابة والباقي ميراث وإن لم يوف
بالدين والكتابة تبدأ بالكتابة لأنه اذا بدأ بها عوت حراً والولد المولود في الكتابة والولد المكاتب معه كتابة واحدة
سباني في الارث لانها يعتقان معه في آخر حزم من أجزا حياته فان كان الولد منفرداً بالكتابة فادى بعد موت الأب
بعد قضاء مكاتبه الأب أو قبله لم يرث لأنه كان عسدا يوم مات الأب فلم يعق بعتقه وانما عتق بعد موت أبيه كاتب
عسدا لم يتر كابتعرا من شريكه فان العبد وترك كسبا فقتل ما حاز عند الامام لان نصفه يصير مكاتباً فلا يبدل
لواحد منهم ما على كسبه وعندهما كله مكاتب ويكون كل الكسب ملكا له فيؤدي من كسبه ويضمن المكاتب نصف
قيمة شريكه له قال رحمه الله وان ترك ولداً ولدي كاتبه ولا وفاء سي كاتبه على تجومه فان أدى حكم بعتقه وعتق
أبيه قبل موته وظاهر اطلاق المتن انه لا فرق بين ما اذا ولدي كاتبه من أمته أو أمة الغير وظاهر العلة تقسيمه بالأول
لأن الولد دخل في كتابته وكسبه له فله في الأداء وصار أدؤه كاداء أبيه فعمل كانه ترك وادفع الولد والظاهر من
قوله يسي ان الولد المولود فيها لا بد ان يكون قادراً على السعي وليس كذلك قال في الكافي لو كاتب أمته على انه بالخيار
ثلاثة أيام فولدت في مدة الخيار وما تنسب في الولد يبي خياره وعند الكتابة عند الامام والثاني وله ان يجيزها واذا
أجاز يسي الولد على نفهوم الأم واذا أدى عتق الأم في آخر حزم من أجزا حياته وعتق ولدها وهذا استحسان وعند
الثالث بطل الكتابة ولا يصح اجازة المولى وهو القياس وفي المصطلح لو ترك أم ولده معها ولداً لتباع واستعتق في الكتابة
على نفهوم المكاتب وان لم يكن معها ولدها عتقها عند الامام لأن حرية أم الولد لا تجل الولد فاذا لم يكن ولد لتباع وعندهما
التباع وتؤدي بدل الكتابة بعد موت المكاتب كالأول كان معها ولدها ولد وحل على أولاده المولودين في الكتابة نفهم ولم
يؤدوا ولو بعضهم غائب لم يردها حاضر في الرق حتى يرجع الغائب لان الفسخ على الحاضر فسخ على الغائب وقد تعذر في
حق الغائب فتعذر في حق الحاضر أيضاً وفي الواجبية واذا مات المكاتب عن ولده المولود في الكتابة فوولده يشرى
معهما فقتلهما يسعيان في نفهوم الأم فما اتصل في ذلك واحد منهما بعد موت الأم فهو له خاصة وعند الامام المولود
يسعى على نفهوم الأم يؤدي بدل الكتابة وهو للطالب وبسي الولد المشتري وباخذ من كسبه ويؤجره بامر القضاة
وما فضل يكون ميراثاً عن الأم فيكون بينهما وفي الاصل الولد المولود في الكتابة يسي في دين الأب قال رحمه الله ولو
ترك ولداً مشترى يخل البدل حالاً أو رد قيقا وظاهر اطلاق المتن انه لا فرق في المشتري بين ان يكون ولداً بعد الكتابة
أو قبلها وسي في البيان وهذا عند الامام وعندهما يسي على تجومه كالولود في الكتابة لأنه صار بمنزلة حتى جاز للمولى
اعتاقه كما يجوز اعتاق المكاتب بنفقه بخلاف ما إذا كسب المكاتب فانه لا يملك اعتاقه ولا امام ان الاجل ثبت بالشروط
في العتق فثبت في حق من دخل تحت الكتابة والمشتري لم يدخل تحت العتق لأنه لم يصف اليه العتق ولم يشر حكمه
اليه لكونه منفصلاً وقت الكتابة وأورد عليه انه قد مر في أول فصل المكاتب ان المكاتب اذا اشترى أباه أو أخته
دخل في كتابته وبما لو لم يشر حكمه اليه لم يشر حكمه اليه عند ادائه بدل الكتابة حالاً وأوجب ان الراد يدخل الولد المشتري
في كتابته أبيه ليس لسراية حكم عقد الصكينة الذي جرى بين المكاتب ومولاه إليه بل يجعل المكاتب مكاتباً ولده

من غير ضرورة ولا على وجه التعبد بل على وجه العلم به لان الملك لا يملك الا بالعلم به وان تقول ان المهرم
ابتداه الاصل في ان يملك هذا المهرم الغير الذي يملكه المولى بل يملكه المولى لان المهرم ابتداه الفعل المهرم
المهرم لان قولنا ان لم يجرع من المهرم الاخذ من يد المصدق وحدهما الاخذ من يد المصدق فقد عرفت ان حقهما سبب
المهرم وان قولنا ليس المهرم نفس الاخذ فقط بل نفس الاخذ المقرون بالاذلال فنحن في ان لا يكون خبثا وظهور
المهرم شره فاسد الاطبيب بالاجابة ولو ملكه طبيب ولو عجز المكاتب قبيل الاداء الى المولى بطيب المولى عند محمد
لان المولى ذلك ما في يده ملكا مستدا حتى تقتض اجارته وعند ابي يوسف لا يطيب له لانه اذا عجز لا يملك المولى اكله
ملك مستدا وانما فيه نوع ملك فبنا كذا العجز ولم يجرده ملك ولهذا لا يقتض اجارته بالعجز كما في العبد المأذون
اذا عجز عليه والصحيح انه يطيب له بالاجماع لما ذكرنا ان المهرم ابتداه الاخذ ولم يوجد من المولى الاخذ اه قال رحمه الله
في وان حتى بعد فكاتبه سده جاهها عجز دفع او فدى في معنى المولى بالخيار ان شاء دفع العبد او حتى شاء فداءه بالارش
لا تملكه كاتبه وهو لا يعلم بالجناية لم يقره قيمته لانه لم يصبر مختارا للفداء بالمكاتبه من غير علم وقد امتنع الدفع بفعله من غير
ان يصبر مختارا للفداء فيجب عليه الاقل من قيمته ومن الارش كما اذا اعتقه او دبره واستولدا لامة او باعه بعد ما جنى
من غير علم بها الا ان المانع من الدفع على شرف الزوال فلم ينتقل حق ولي الجناية من العبد الى القيمة فاذا عجز زال
المانع فتجبر بين الدفع والفداء على القاعدة اه قال رحمه الله في وكذا ان جنى مكاتب ولم يقض به فجبر في حكمه
كالاول لانه لم يجرع صارقا وجناية القن مجبر فيها المولى بين الدفع والفداء على ما عرفت وقبل ان يجرع يجب الاقل
من قيمته ومن الارش لان دفعه مستعذر وهو احق بكسبه من المولى وموجب الجناية عند تعذر الدفع يجب على من
يكون له الكسب الا ترى ان جناية العبد المهرم وام الولد ترجع على المولى الاقل من قيمته ومن الارش لما نه احق
بكسبهما ولو جنى جناية بعد الحكم عليه بالاولى فهي كالاولى واذا اجتمعت الجنايات في وقت قبيل القضاء لم يلزمه
القيمة واحدة كذا في الميسر وفيه واذا جنى العبد المكاتب ثم عتق فهو على خياره وان عجز فاختار المولى وان كان
العبد وامه مكاتبين كتابا واحدة قولت فقتله المولى وقيمتها كثر من الكتابة فهو على المولى في ثلاث سنين او قبل
المكاتب فالمال يجب في ثلاث سنين وان كانت الكتابة قد حلت قال رحمه الله فان قضى به عليه في كتابته فجبر فهو دين
يباع فيه في معنى اذا قضى بموجب الجناية على المكاتب في حال كتابته وهو الاقل من قيمته ومن الارش فهو دين عليه
يباع فيه لان الحق انتقل من الرقبة الى القيمة بالقضاء وهذا عند طائفة الثلاثة وقال زفر يجب عليه قيمته ولا يباع
وهو قول ابي يوسف اول لان المانع من الدفع وقت الجناية موجود وهو الكتابة فلا تتغير كجناية الدبر وام الولد او
ان الاصل في جناية العبد الدفع وانما يصار الى القيمة عند تعذر الدفع والمانع هنا مردد لاحتمال انقضاء الكتابة
فلا يثبت الانتقال عن الموجب الاصل الى القضاة والصالح عن الرضا بالموت عن الوفاء وهو نظرا لما صوب اذا ابقى
لا يجب عليه القيمة الا بالقضاء حتى لو رجع قبيل القضاء يكون له ان يرجع بعد القضاء يكون له الغاصب وكذا
المبيع اذا ابقى قبيل القبض لا يبطل البيع الا بالقضاء وكذا اذا قبض لان القيمة تقوم مقامه بخلاف الدبر وام الولد
لانهما لا يقبلان الفسخ قال رحمه الله في وان مات السيد لم تنسخ الكتابة في لانها حق العبد فلا تبطل بموت السيد
كالتدبير وام الولد والدين وكلاجل فيه اذا مات الطالب وان الكتابة لا تقبل الانتقال الى ملك الوارث فتبقى على
حكم ملك المولى قال رحمه الله في ويؤدي المال الى الورثة على نجره في لان النجوم حق له اجل وهو حق المطالب
فلا يبطل بموت الطالب هذا اذا كانت وهو صحيح ولو كانت وهو مريض لا يصح باجسده الامن الثلث وقدر كراه
والوارث ينوب عن المطالب ويقوم مقامه فيكون قبضه بمنزلة قبض المورث ويقع على ملكه ثم يصير الوارث فابضا
عن نفسه فيملكه بالارث كما في الدين وفي الهبط ولو ادى المكاتب بدل الكتابة الى الورثة دون الوصي وعلى الميت دين
يحيط به او لا يحيط به لا يعتق لان حق القبض للوصي لا للوارث لان الوارث وان ملك ما قبض اذ لم يكن الدين

الاموال وكثير من العبادات فكان الاعتاق احب اليه لثبوت احكام الاحياء كالاجاء بالايلاد فثبت به كفايرت الاب
 ولدوه له ذاهي ولا منفعة لقوله تعالى واذا قول للذي انعم الله عليه بالهدى واعنت عليه يا عاتق والذاهي في هذا
 كالرجل وقوله الولدان اعتق صادق بما اذا اعتق في دار الاسلام اوى دار الحرب وسئل سئل في دار الحرب ولم يخل
 وليس كذلك لانه اذا اعتق في دار الحرب وحده لم يكره له عليه ولا حتى ادخله النكاح لان امره ولم يكن له عليه
 ولا وعند أبي يوسف برئوه يكون عليه اهل الولاء فلو قال مملوك فلو رقه فاعاقه كافر في دارنا قال... من ولو اوى المملوك
 بعد موت المولى اعتق فلو لا المولى فيكون له صبة المذكور وقوله لمن اعتق يعني ولو حكمه في حل له اوى...
 وبشرائه واعتقه اوى بعد موته فلو لا له صبة المولى وكذا اسديروا مملوكا اولاده بعد موته... لا يملكه
 وفي سرح الجماوي اذا امر غيره باعتاق عبدا فاعتق في حال حياته او بعد وفاته بكون عن الآخر...
 اعتق عبدا عنى على ألف درهم فاعتق فالتعتق يكون عن الآخر... فلو قال اعتق عبدا... غير مملوك
 البذل فاعتق حتى من المأمور والولاء في قوله ما وفي قول أبي يوسف عن الآخر والولاء... فلو قال اعة...
 على ألف درهم ولم يقل عنى فاعتق فانه يتوقف على قبول العبد فان قبله في الجباس الذي علم به... المملوك...
 والولاء يورث... وسئل قوله لمن اعتق الذي لان الذي اهل للولاء... كان... وفي الخط سري...
 اما ان اعتقه في دار الحرب اوى في دار الاسلام فان اعتقه في دار الحرب وكان العبد مملوكا فلو لا... ترفى وار
 كان كافرا فلا ولاء له عليه لان الولاء نتيجة العتق واعتاق المحرر في عبده المسلم... بالاجماع...
 عند الامام ومحمد اذا لم يخل سبيله وان خلى سبيله مع العتق لم يمت العتق حتى ذاب الرق وان...
 ازالة الملك لان كون المحرر في داره سب رقه وذا اعتق المحرر في عبده الكافر في دار الاسلام صح عبثته وكل معنى
 جرى عليه الرق بعد العتق انتقض به ولا يورثي اعتق عبد اوى في دار الحرب ثم خرجا مسلمين للعبد ان يولى من شاء لان
 العتق لم يبع مسلم مستان في دار الحرب او اسلم هناك اعتق عبدا اشتراه هناك ثم اسلم عبدا لم يكن مواده عيبا وله ان
 يولى من شاء عندهما وقال أبو يوسف ابعده مولا استقصا نحرى اشترى عبد اوى في دار الاسلام واعتقه ثم رجع واسترق
 فاشتراه العبد فاعتقه فلو لا الاول لا... ولا اول قال رحمه الله... وشتره السائبة لقوله...
 المولى عبده وشتره ان لا يرثه كان الشرط لئلا يكونه مخالفا لحكم الشرع فبرئته كمال النسب اذا سرت ان لا يرثه فان
 رحمه الله... ولو اعتق حامل من زوجها القن لا يقتل ولا يحمل عن موالى الام ابدا... لان الحنن عتق بعثوا...
 وعتق أمه مقصود فكذا هو يعتق مقصود لانه هو جزء الام والمولى اوقع الاعتاق على جميع اجزائها واراد ان هذا
 مخالف لما ذكر في كتاب الاعتاق وانهم هناك فالو وان اعتق حاملا عتق كلها تبعها اذ هو مفضل بها ولو رد وان
 يعتق تبعها لا قصدا وها... اما انفسا لذكره هنا والاصل في هذا قوله عليه الصلاة والسلام الولدان اعتق وانما يعرف
 كون الحمل موجودا عند العتق بان تلبسه اقل من ستة اشهر من وقت العتق وكذا اذا ولدت ولدين احدهما لابل
 من ستة اشهر والاخر لا كثر منه وبينهما اقل من ستة اشهر لا فانتعان الاول كان موجودا عند العتق فاداء اول
 الاعتاق الاول تناول الاخر ضرر ورتوصار معتقا لها والولاء لا يقتل من المعتق وقوله من زوجها القن مائل وكذا
 لو كان زوجها مكاتب او مذبورا وقوله من زوجها صادق بحال قيام النكاح او بعده وما بعد النكاح... في فيه هذا
 التفصيل فكان عليه ان يقول ولو اعتق حامل من زوجها القن حال قيامه وجاءت به لابل من ستة اشهر قال رحمه الله
 فان ولدت ببلعتهها لا... من ستة اشهر فلو لا لولى الام... لان الولد جزؤها فبستهها في الصفات الشرعية
 الا ترى انه يتبعها في الحرية وغيره فان هذا الولاء عند تضرر جعله تعالى لابل رقه وفي التتارخانية ولدت فغابت المرأة
 ولدت بعد عتق بجمعة اشهر ولا فلو لا الام وقال الزوج بعد عتق بستة اشهر ولا فلو لا القن قول الزوج
 ام قال رحمه الله... فان اعتق العبد... وهو الاب... ولان... لم يبعق الولد...

بعد اعتقادها وانما نسب اليه تعالى الامام لتعذر نسبته الى الاب فاذا اعتق الاب امكن نسبته اليه فعمله تعالى اولي من جعله تعالى الام لان الولاء كالنسب قال عليه الصلاة والسلام الولاء كحجة كعبة النسب والنسب الى الاماء فكذلك الولاء ينتقل الى والي الاب اذ ازال المانع كولد الملائمة ثبتت نسبته من قوم الام فذا كذب نفسه ينتقل الى الاب والى المانع وفي الكافي قاتم الولاء كالنسب والنسب لا يقبل الفسخ بعد ثبوت فكذلك الولاء لا يقبل الفسخ بعد ثبوت فلذا لا ينفخ ولا يردن حدث ولاد اولي منه قدم عليه كما تقول في الاخ انه عصبة فاذا حدث من هو اولي منه كالابن لا تبطل عصوته ولكنه يقدم عليه او رد هل اذا قلتم لم ينفخ ولكن قدم عليه لزم ان يرث مولى الام عند انقطاع مولى الاب بعد انتقال الولاء عن موالها الى مواله ولم يرعوا احد انهم يرون بعد انتقال الولاء عنهم هذا اذا لم تكن معتقة فان كانت معتقة فماتت بولدها كثر من ستة اشهر من وقت العتق ولا قل من سنتين من وقت الفراق لا ينتقل ولا يولد الى موالى الاب لانه كان موجودا عند اعتاق الام فصادفه الاعتاق ضرورة فلا ينتقل الى موالى الاب وفي التواريخ خاتمة بخلاف ما اذا اعتق الام حال قيام النكاح ثم حانت بالولد ستة اشهر فصاعد او باقى المسئلة بها لها كان ولاد الولد الى الام وكذا اذا كانت عن بلاق رجعي وقد حانت بالولد ستة اشهر كان ولاد هذا الولد الى الام وهذا الذي ذكرناه اسم الم تقر بانقضاء العدة فان اقرب بانقضاء العدة ثم جاءت بالولد لاق من ستة اشهر بعد الاقرار وتقسيم السنتين منذ طلقها وان ولاد الولد الى الام وان حانت بهلا كثر من سنتين منذ طلقها فان ولاد الولد الى الاب وفي الجماع الصغير اذا تزوجت معتقة بعد فولدت اولاد فجنح الاولاد فعقلهم على موالى الام لانهم عاقلة لا مهم ولمس فان عتق الاب بعد ذلك بر ولاد الاولاد على نفسه ولا ير جعون على عاقلة الاب بخلاف ولد الملائمة اذا عطل عنه قوم الام ثم اكذب الملائمة نفسه بحيث ير جعون على عاقلة الاب والفرق ان النسب من وقت العلوق لا من وقت الاكذاب وبالا كذاب تبين ان عقله كان على قوم الاب وقد اجر قوم الام على الدفع فيرجعون عليهم وفي المولى حين عقل قوم الام كان ثابتا لهم وانما ثبت اقوام الاب مقصورا على زمان الاعتاق فلا ير جعون به قال اسلمت كافرة على يد رجل فاعتقت عبدا فاولدت ولحققت بداد الحرب فبني ابوها واشتره رجل فاعتقه لم يجر ولاد ولا هالانها بمنزلة الميت ولم يرتبوا لنسلة بها لاقولاه المرأة لعن العبد رجله سلم اعتق مسلما فرجعا عن الاسلام فامتنعوا طبع العبد دون المولى فولاد المصلوب لاد على حاله وان كان له عشر من المؤمنين فعقله عليهم وميراثه لهم وان لم يكن خيرا له لبيت المال وعقله عليه وقيل عقله على نفسه قال رحمه الله فيجزي تزوج معتقة فولدت فولاد الموالها وان كان له ولاد الموالاة كى يعنى وان كان للاب ولاد الموالاة وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف حكم الاب حكم ابيه في الوجهين وقوله يحيى مثال بالنسبة الى المولى وفي النبط معتقة تزوجت برجل فلا يخلون خمسة اوجه اما ان يكون عبدا او مكنا او معتقا او موليا والاالة او حريبا او حبيبا فان كان عبدا او مكنا فولاد ولادها مولى الام لانه تعسر انساب الولاء من الاب لفقد الاهلية والحق ولادها بالام ككتب ولد الملائمة وان اعتق الاب بر ولاد ولده الى مواله لانه صار اهلا للولاء وزال المانع وان كان معتقا فولاد الولد الى الاب لانه استوى الجانبان وترج جانب الابوة وان كان مولى الموالاة فولدت عنه فهو مولى لمولى الام عندهما وقال ابو يوسف الولد لمولى الى الاب لهما ان ولاد العتق اقوى من موالى الموالاة لان ولاد العتق لا يخلل الفسخ وولاد الموالاة يخلل الفسخ فرجح الاكثالا اقوى على الاضعف وان كان اجمعيما وهي مسئلة المتن قال ان كان اجمعي له اب فى الاسلام فعند ابي يوسف ولاد الولد الى الاب واختلف المناج على قولهما قبل ولاد موالى الاب عندهم جميعا وقيل لمولى الام وهو لا يصح ولا يجر المجد ولادها قيد بكونها معتقة لان اجمعي لتزوج بعريسة فولدت له ولدا فاته بنسب الى قوم ابيه دون امه وقيد بان يكون الزوج اجمعي فان العري اذا تزوج معتقة فان ولده منها ينسب الى قومه دونها وقيد القدوري بمعتقة العرب واطلق المصنف وهو الصواب لان ولاد العتق قوى معتبر شرعا فلا يختلف بين ان يكون من العرب او من اجمعي ولو كانا معتقين واجمعيين او عربيين فالولد باع للاب

بالاجماع وثمة الخلاف على ما ذكر المصنف تظهر فيما اذا مات الولد وترك منه أو غير ما من ذوى الارحام ومعنى أمه
 أو عصبته معتقها كان المال لمعتق أمه أو عصبتها عندهما وعند أبي يوسف يكون لذوى الارحام لان حكمه حكم أبيه
 وفي شرح الطحاوى امرأته من بنى همدان تزوجت برجل من بني أسد فوله منها فاعتقت عبدا فولد له بنتا وولد لها
 يكون تبع للاب من بنى أسد فادما ماتت بنت المعتق فبأنه لا يورثه وهو من بني أسد وان جنى جناية تكون
 على عاقبتها من بنى همدان فالمرأة لبني أسد أو لعل على بنى همدان ويوزع مثل همدان يكون الصمان على الغير
 والميراث للغير لأن نرى ان رجلا مثل الحال وابن المقتضى عليه على الحال وميراثه لابن الم أمه راء ان الجهمي الذي
 له أب في الاسلام ولا يورثه الوالد الأم علم بطريق الأولى اذ لم يكن له أب بالأولى قال رحمه الله تعالى في المعنى
 مع عدم على روى الارحام موقوف عن العصبه القسبه في وصية زاه ومقدم في الرد على روى في روى
 العصباء وهو قول على رضي الله عنه وبه أخذ علماء الامه اروا ان يسعود وشول بانه موقوف عن ذوى الارحام
 بقوله تعالى وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله وقال عليه السلام من مات من ذوى الارحام
 يدع وارثا كنت أنت عصبته ولما ماروينا من حديث حمزة فانه جعل لها النصف الباقي بعد فرض بنصف عصبها من
 مات عنها فعمل بقوله عليه الصلاة والسلام ولم يدع وارثا يعني وارثا هو عصبته وفي الحديث أقام مسلم بينة عادلة أنه أمه
 وأنه مات مسلما والأورث له غيره فأقام الذي شاهد من مسلمين أنه أمه وأنه مات كافرا والأورث له غيره فله مسلم نصف
 الميراث ونصف الميراث لأقرب الناس من المسلمين إلى الذي لا ستوا بينهما في النجدة ولو شهدا ان الميت تولى فلان علم
 يجوز القضاء حتى يقولوا ان هذا المحي اعتق هذا الميت وهو عليك وهو وارث لا يعلم له وارثا غيره مات برجل واحد
 ماله وادعى أنه وارثه لم يؤخذ منه المال لأن يده ثابتة على المال بان صاحبه انصار طلب منه البينة لا يدعى استحقاق
 ما في يده ادعى ان أمه أمه فله فله انبأ عصبته تقبل لانها شهادة للجد ادعى رجلان تولاهما للميت وأقاما البينة رجل
 الميراث بينهما لاستوائهما في النجدة ولو نفى العاصي أحدهما بالولاء والأورث شهد آخران لا تتحرر بثلثه قبل الأمان
 يشهدا أنه اشترهما من الأول قبل أن ينعمه فيعطى العضاء للأول أقام أحدهما البينة على وفاة العاصي ولا شرع في أنه
 حر الأصل أسلم على يده ووالا أو الغلام يدعيه فهو أولى ادعى رجل ان أمه أعني ذلتا لميت وأخرى أمه أمه وأورث
 بشفاعة الميت به فالأقرار باطل والشهادة جائزة ولو شهد الآخران وبذلان فالولد عديم ما ادعى آخره أعني الميت وأقام
 البينة وأقام من في يده المال البينة على مثل ذلك للمال والولاء عديمهما قال رحمه الله في من مات لمولى ثم ادعى
 غيرها لا قرب عصبه للمولى في لان الولاء بغير الارث وانما ثبت للعصبة بغير النجدة فبعدم اقرب فاقرب حتى
 لو ترك أمه وولاء ابن مولاه كان الولاء لابن ولو ترك جده وولاء أمه وولاء له ولان له ربه في العصبه وفي أدل
 خلاف أبي يوسف فانه يعطى الاب السدس والباقي للابن والثاني خلاف من يرى توريث الاخوة مع الجد وكذا الولاء
 لابن المعتقة دون اخيهما وعقل جانيهما على أخيهما لانه من قوم أبيها لمساوى عن علي بن أبي طالب والزيبر بن العوام
 اختصهما إلى عثمان في معتق صفية بنت عبد المطلب حين مات فقال علي مولى عتي فاما أخو بارتلمي أن عقل عنها قال
 الزبير هو مولى أمي فانا أرثها فكذا أرثت منها فقضى عثمان بالارث للزبير والعقل على علي ولو ترك المولى ابنه وولاه
 وان ابنه وولاه كان الولاء لابن دون ابن الابن لمساوى عن عمرو بن وهب عن جدهم سنا ولو مات المقتول لم يترك إلا ابنة المقتول ثلاثي لقت المقتول في ظاهر الرواية
 من أحصاها ويوضع ماله في بيت المال وبعض المشايخ كانوا يفتون بالدفع إليها بطريق الارث بل لانها اقرب الناس
 إلى الميت وليس في زماننا بيت مال منتظم ولودفع إلى السلطان أو القاضي لا يصر فيه إلى المستحق مائرا وكذا أفضل
 عن فرض الزوجين بردهما وكذا ولد الابن والبنت من الرضاع يعرف المجداد لم يكن هناك اقرب منهما ذكر
 هذه المسائل في النهاية والذميون يتوارثون كالمسلمين لانه أحد أسباب الارث وفي المحيطات المعنى عن ابن عباس

أحدهما من ابن والآخر من ابنتين ثم مات المعتق والميراث على عهده ورؤسهم لانهم سوا في كونهم عصبة الميت ولو
 اعتقت المرأة ثم ماتت عن زوج عبد وابن وبنت ثم مات المعتق فميراثه لابن المعتقة لانه عصبتها لا غيرا عن أبي أمه ومات
 عن ابن وابن من أخ لأمه ثم ماتت المعتقة فالميراث للعصبة ولا شيء للارث لانه ليس بعصبة أخرى وفيه أيضا ارتد
 ولحق بدار الحرب وله معتق فمات المعتق ورثه الرجال من ورثته اه قال رحمه الله وليس للنساء من الولاء
 الا ما اعتقن أو اعتق من اعتقن أو وصي كاتنين أو كاتنب من كاتنين أو دبرين أو دبرين دبرين أو جولا معقن أو معتق
 معتقون في لقوله صلى الله عليه وسلم ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن الحديث يعني المرأة تساوي الرجل في ولاية
 العنافة السليسية بسبب اثبات القوة المحكمية للعق و هي تساوي الرجل فيه كإثباتها في ملك المال فنسب
 إليها كما ينسب إلى الرجل ولهذا جعلت عصبة فيه كالرجل وفي الذخيرة ولو أن امرأة أشتريت أباهما حتى عتق عليها ثم مات
 الأب عن هذه الابنة ونسب أخرى فالثلاث لهما جميع الغرض والباقي للشرية بمحكم الولاء ولو كان الأب بعد ما عتق على
 بنته عتق عبدا ثم مات الأب ثم مات معتق الأب وبقيت الابنة المشتراة كان للراثة للشرية ويرث ابن المعتق من ولد
 للمعتق اه والله تعالى أعلم

في فصل في قال في الهداية في ولاية الموالاة آخر ولا الموالاة من ولاية العنافة ولا ولاية العنافة أقوى لانه غير قابل
 للقول والانتقال في جميع الاحوال بخلاف ولاية الموالاة فان المولى ان ينقل قبل العقد ولا يرد في ولاية العنافة
 الاحياء المحكمين ولا يرد في ولاية الموالاة الاحياء أصلا ولا ولاية العنافة متفق عليه في سبب الارث ولا في مقدم
 على ذوى الارحام والكلام فيه من وجوه الاول في دليله والثاني في ركنه والثالث في تغييره لغة وشرعا والرابع
 في شرطه والخامس في حكمه أما دليله فلقوله عليه الصلاة والسلام لمن سأل عن أسلم على يدرج هل فقال هو أحق
 الناس بحبها ومعامتها أي بميراثه وحديث تميم الداري أن رجلا أسلم على يدرج ولله الصلاة والسلام
 هو أعزك ومولاك تغل عنه ورث منه وما ركنه فقلوه أنت مولاى على كذا أو ما الولاء لغة فهو مستق من المولى وهو
 القريب وحصول الثاني بعد الاول من غير فصل ويصح ولاية العنافة وولاية الموالاة أو ما تفسيره شرعا على ما ذكر في الذخيرة
 وغيرها هو أن يسلم رجل على يدرج هل فيقول للذي أسلم على يده واليتك على أي أن مت خيرا لي لك وإن جئت فعقل
 عليك وعلى ما قلتك وقبل الاخر فهذا قال في العنافة والنهاية وأما شرطه فله ثلاث شرائط أحدها أن يكون مجهول
 النسب بان لا ينسب إلى شخص بل ينسب إلى غيره وأما نسبه فغيره اليه فغير مانعة والثاني أن لا يكون له ولا عناقاة ولا
 ولاية الموالاة مع أحد وقد عقل عنه والثالث أن لا يكون حرييا اه وفي الشكاف انما يصح ولاية الموالاة بشرائط منها أن
 يستترط الارث والعقل قال في العنافة ما ن قيل من شرط العقل عقل الاعلى أو سميته فان ولاية الصبي والعبد باطله فكيف
 جعل الشرائط ثلاثة وأوجب بان المذكور انما هي الشرائط العامة المحتاج إليها في كل واحد من الصور وأما ما ذكر
 فانه قد روي بذكره وفي الشارح لو ذكر الارث من المجانين كان كذلك لانه يمكن أن يتوارى بخلاف ولاية العنافة بحيث
 لا يرث الا الاعلى ويدخل فيه الاولاد الصغار ومن يولد بعد عتق الموالاة وفي البدائع ومن شرائط عقد الموالاة انما عقل
 العاقد من وجوه الاسفل أيضا اه وفي المسوط واذا عقد العقد بعد عقد الموالاة باذن مولا كان عنده كعقد مولا
 فيكون الولاء للمولى اه وأما حكمه شرعا فأنه يدرج في العقل عنه واعتراض بان الارث والعقل شرط لصحة العقد فكيف يكون
 حكما والشرط مقدم والمحكم متأخرا يجب بانه يجوز أن يعتبر به حاله انما يعتبر بالتقديم شرطا واعتبار التأخير حكما
 قال رحمه الله في أسلم رجل على يدرج ولله الصلاة والسلام اه وقوله أسلم إلى آخره ظاهره ان حدوث الاسلام لا بد منه وان الاسلام أيضا لا بد منه لانه موالاة
 مجهول الحال ولو لم يعلم حدوث اسلامه صحته ويصح موالاة الذي أسلم فلو قال غرعر في المولى لكان أولى ليتم
 المسلم والذي ومن أحدث الاسلام وغيره فأن قلت قال في المحيط ذي من نصارى العرب ليس له أن يوالى غير قبيلته اه

غير لازم كالوصية والوكالة ولكل واحد منهما أن يفسخه بعلم الآخر فإن كان الآخر غائبا لا عليك فسخه وإن كان غير لازم لأن العقد بينهما كافى الشريعة والمضاربة والوكالة لا يعبر عن ضرر لانه ربحا وموت الأسفل فيأخذ الأعلى ميراثه فيكون مضونا عليه أو يسفل الأسفل عبدا على حسان أن عقل عبده على المولى الأعلى فيجب عليه وحده فيفسخ بذلك فلا يصح الفسخ إلا بحضور من الآخر بخلاف ما إذا عقد الأسفل المولاة مع غيره فغيره حاضر من الأول حتى يصح وينسخ العقد الأول لانه فسخ حكي فلا يشترط فيه العلم كافي الوكالة والمضاربة والشركة لأن المولاة كالنساء إذا ثبت من شخص ينافى كونه مع غيره فيفسخ ضرورة المرأة في هذا كالمحل وقوله ما لم يعقل عنه لانه أرعقل عنه ليس له أن يقول إلى غيره لنا كده يتعلق حق الغير به لمحصل العقود به ولا اتصال العصبية ولأن ولاية القول قبل أن يعقل عنه باعتبارانه عقد تبرع فإذا عقل عنه صار كالعرض في الهبة وكذا لا يقول ولده بعد ما تم العمل الجناية عن أبيه وكذلك أن عقل عن ولده لم يكن له كل واحد منهما أن يقول إلى غيره لهما كخص وأحد في حكم الولاء فالرحمة الله **و** وليس للعق أن يولى أحدا **ي** لأن ولادة العتاقة لازم لا يحتمل النقص بعد ثبوته فلا ينسخ ولا ينعقد معه لانه لا ينقل لأن الارت بولادة العتاقة مقدم على الارت بولادة المولاة ألا ترى أن شخص الموات وترك مولى عتقه ويولى مولاة كان المال العتق قال في الميسر ولومات الأعلى ثم مات الأسفل وانما يرثه المذكور من أولاد الأعلى دون الإناث على نحو ما بينا في ولادة العتاقة قال رحمه الله **و** ولو واث امرأة فولدت تبعها في **ي** يعني ولدت ولدا يعرف له أب وكذا لو أقرت أنهاء ولادة فلان ومعها ولد صغير لا يعرف له أب مع إقرارها على نفسها ويقبها وأودها فيه وهذا عند الإمام وقال لا يتبعها ولدها فيه في الصورتين وقد تقدم بيان ذلك **ف** وقوع عبد محر في خرج مستأنفي فجارة لمولاه فابم يبيعه الإمام ويعتق ثمنه على مولاه وكذلك الواسم العبد في دار الحرب وخرج تاجر المولاة لانه لم يعتق عليه لما خرج باذن المولى وإن خرج رخصا فهو حرة ويؤلى من شاء إذا عقل عنه بيت المال اه والله أعلم بالصواب

كتاب الأكرام

أورد الأكرام عقوب ولا المولاة لأن في كل منهما تغير حال الخطاب من المحرمة إلى المحل فإن ولادة المولاة غير حال الخطاب الذي هو المولى الأعلى من حرمة تناول مال المولى الأسفل بعدموته إلى حله بالارت فكذلك الأكرام غير حال الخطاب الذي هو المكرم من حرمة المضاربة إلى حلها كذا في طامة المواضع والكلام فيه في مواضع الأولى في معناه لغة والثاني عند الفقهاء والثالث في ركنه والرابع في دليله والخامس في شرطه والسادس في حكمه فهو في اللغة عبارة عن جعل إنسان على شيء يكره يقال أكرهت فلانا أكرها أي جعلته على أمر يكره وهو عند الفقهاء ما سباني وركبه المظن الذي يغدره ودليله من الكتاب قوله تعالى لا آمن أكره الآيات ومن السنة ما ورد أن صفوان الطائي كان قائما مع امرأته وأخذت المرأة تسكينها وجلست على صدره وقالت لا ذبحنا أو تطلقني فناشدتها بالله فابت فطلقها ثلاثا فبلغ ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا آالة في الطلاق وشرطه مسياني في الكتاب وحكمه إذا حصل به اتفاق أن ينقل إلى المكره فيما يصح أن يكون له المكره ويحصل كأنه فعله بنفسه كما سبى وأكره فوطان ملحي وغير ملحي والمجني هو الكامل بما يتألف على نفسه أو عضه فانه بعدم الرضا ووجب الإجماع وبفسد الاختيار وغير المجني هو القاصر وهو أن يكره بما يتألف على نفسه ولا على تلف عضو من أعضائه كالأكرام بالضرب الشديد أو القيد أو المحبس فانه بعدم الرضا ولا يوجب الإجماع ولا يفسد الاختيار وهذا النوع من الأكرام لا يؤثر إلا في تصرف يحتاج فيه إلى الرضا كالبيع والأجارة والأقرار والأول يؤثر في الصكك فيضاق فعله إلى المكره فيفسد كأنه فعله والمكره أنه لم يكن فعله بنفسه من غير أكرام أحسن ذلك مثل الأقوال والأكل لأن الإنسان لا يأكل بغيره ولا يتكلم بلسان غيره فلا يضاف إلى غير المتكلم والأكل إذا كان فيه اتفاق فيضاق بالسهم من حيث أنها تلاف بصلاحه أنه لم يكن فعله حتى إذا أكره على العتق يقع كأنه وقع باختياره ويكون الولاء له ويضاف إلى المكرم من حيث

الا تلاف فيرجع اليه فيسبته ثم اعلم ان الاكراه لا ينافي اهلية المكره ولا يوجب وضع الخطاب عنه به حال لان المكره
 مبتلى والابتلاء يحقق الخطاب والدليل عليه ان افعاله مترددة بين فرض وسخطوا باحتور خصه وباتم ناره وبجر آخرى
 فصرم عليه قتل النفس وقطع الطرق والزنا وبغرض عليه ان يمنع من ذلك ويثاب عليه ان امتنع وبياحه بالا كراه
 اكل الميتة وشرب الخمر وبرخص له اجراء كلمة الكفر وتلاف مال الغير وفساد الصوم والمجانبة على الاحرام وهذا
 دليل على انه غشاطب قال رحمه الله **هو فاعل بفعله** الانسان بغيره فيزول به الرضا **كراه** زائد المسوط او يفسده
 اختياره من غير ان تنعدم به الاهلية في حق المكره او يسقط عنه الخطاب **وذكر في الايضاح** ان الاكراه فعل يوجب من
 المكره محذوف في الهل معنى بصير به مدفوعا الى الفعل الذي طلب منه **وذكر في الواقي** انه عبارة عن تهديد غيره على
 ما هدد بمكرهه وعلى امر محض يتقي به الرضا وقوله فيزول به الرضا اعظم مع كونه مع فساد اختياره او مع عدمه وهو إشارة
 الى نوعي الاكراه ثم ان الشائع في طائفة الكتب من الأصول والقروع هو ان الاكراه نوعان **وذكر في كظم الاسلام** الزدوي
 فقال الاكراه ثلاثة انواع نوع بعدم الرضا وبفساد الاختيار وهو المحض ونوع بعدم الرضا ولا بفساد الاختيار وهو الذي
 لا يلجئ وهو نوع آخر لا بعدم الرضا وهو ان يهدد بحبس آبيه او ابنه وولده وهذا النوع الثالث اخرج له المؤلف وذكر
 شيخ الاسلام في المسوط ان القسم الثالث غرض داخل في هذا المعنى شرعا لعدم ترتيب احكام الاكراه عليه شرعا **وذكر غيره**
 ان القسم الثالث داخل في معنى الاكراه وأطلق في الانسان فتشمل الصبي والمجنون والمعتوه كذلك في فاضيلان وقال
 فيه ايضا **ولوا كره الصبي والمجنون والمعتوه** بل جاعل قتل آخر قتلته والدية على طائفة الصبي والمجنون والمعتوه في ثلاث
 سنين **قال رحمه الله** **وهو شرطه** قدرة المكره على تحقيق ما هدد به سلطانا كان اولها او خوف المكره وقوع ما هدد به
 يعني شرط الاكراه الذي هو فعل كما قسم لان الاكراه لم يفعل بفعله الانسان بغيره فيفتي به رضاه او بفساده
 اختياره مع بقاء الاهلية ولا يتحقق ذلك الا من القادر عند خوف المكره لانه يصير به مجبوا بدون ذلك لا يصير
 مجبوا وما روي عن الامام ان الاكراه لا يتحقق الا من السلطان فذلك محمول على ما شهد في زمانه من ان القدرة والمنفعة
 مختصرة في السلطان وفي زمانهما كان لكل مفصلة قوة ومنفعة لفساد الزمان واقتناعا على ما شهد او به يعني لانه ليس فيه
 اختلاف يظهر في حق المجنة وفي المحيط وصفة المكره وهو ان يغلب على نفسه انه وقع ذلك فلو لم يفعل ولو شك انه
 لا يفعل ما توقعه لم يكن مكرها لان غلبة الظن معتدة عند تقدير الادلة **اه** لا يقال الشرطية تنافي كون ذلك وصفا
 لا تاقول لا منافية لان الشرطية باعتبار المحاصل من الفاعل والوصف باعتبار الفاعل وفي الثانية اذا غلب المكره من
 بصير المكره بزول الاكراه ونفس الامر من السلطان من غير تهديد كراه وعندهما ان كان الامور يعلم انه لو لم يفعل
 ما امر به يفعل فيه كذا كان اكراهها وفي العتاية واذا اخذها وحديث الطريق لا يقدر فيه على غوث يكون اكراهها **اه**
قال رحمه الله **فولوا كره** هل يبيع او شره او اقرأ او جارة او قتل او ضرب شديدا وحبس مديدي بين ان عني البيع
 او يفتح **اه** ولما كان الاكراه تارة تقع في حقوق العباد او أخرى في حقوق الله تعالى وحسب الصمد مقدم لم حاجة العبد
 اليه قدمه ولما كان الاكراه على نوعين ملجئ وغير ملجئ وكل منهما يفسد الرضا الذي هو شرط الصحة لهذه العقود
 فكذلك كره القتل والنزب ولما كان لا فرق بين ان يكره على بيع هذا او يبيع ولم يبي حاه بالعامة مكره قبيد ينزب
 شديدا وحسب مسد لانه لو قال اخر بك سوطا او سوطين او حبسك يوما او يومين فانه لا يكون اكراهاتان في المعط
 الا اذا قال له لا ضرب بك على راسك او عينك او مذكرك فانه يكون اكراهاتان مثل هذا اذا حصل في هذه الاعضاء قد
 يغني الى اللاب وفي المحيط قال مشافعا الا اذا كان الرجل صاحب منصب يعلم انه يتضرر بشرب سوطا او حبس يوم
 فانه يكون اكراهات وقد يكون قبيحا يكون في الحبس من الاكراهات لاجي به من الاعظام الدين ومن النزب ما يجسد
 به الامم السد يد وليس في ذلك حدا ليزاد عليه ولا ينقص منه لانه يختلف باختلاف احوال الناس فبهم لا يتضرر الا
 بضرر شديد وحسب مسد يد ومنهم من يتضرر بادنى شيء كالشراف والرؤساء يتضررون بشرب سوطا او بفرك اذنه

لا سيما في ملامن الناس أو بمضرة السلطان وفي الخائسة ولو أكره على بيع جارية ولم يعين فباع من إنسان كان فاسداً والاكره بحسب الوالدين والاولاد لا بعدا كراهاله لئلا يفسد الرضا بخلاف حبس نفسه وفي المصطح ولو أكره بحسب ابنه أو عبده على أن يبيع عبده أو جبه ففعل فهو أكره استحسانا وكذا في الاقرار ووجهه ان الانسان يتضرر بحسب ابنه أو عبده الا ترى انه لا يؤثر حبس نفسه على حبس ولده فان قلت بهذا في الاول قلنا لا فرق بين الوالدين والولدين في وجه الاستحسان وهو العقد كما لا فرق بينهما في وجه القياس وقوله خير من أن يعصى أو يفسخ تقديره واذا زال الاكره الى آخره ففعل للضرر عن نفسه قال رحمه الله ﴿وثبت به الملك عند القبض للفساد﴾ يعني ثبت بالشراء الملك للمشتري لكونه كسائر المبيعات الفاسدة وظاهر عبارة المصنف فساد البيع مطلقا والذي يظهر ان البيع انما يكون فاسدا اذا قال للمكره تلفظت بالبيع طبق ما أراه اذا قال أردت الاخبار به كائنا وقال أردت انشاء البيع فهو بيع صحيح لا خسر فيه ولا فساد اخذنا من التفصيل في حالة العتق وقال زفر لا ثبت به الملك لانه موقوف ولنا ان ركن البيع هو الايجاب والقبول مسدود من أهله مضافا الى محله فيكون مشروعا بأصله غير مشروح بوصفه فيفقد الملك بالقبض حتى لو قبضه وتصرف فيه تصرفا لا يحتمل النقص كالاتفاق والتدبير جاز تصرفه وانما لا تفسد بالاجارة لان المقدس يرتفع بها وهو عدم الرضا في كسائر المبيعات لفسادها وفي المصطح ولو أكره على البيع بان فباع بمضمونة لم يجز وان باع بأكثر من الالف جاز لان الاول خالف مقصود المصكره لان مقصود المكره محقق الضرر بالمكره والبيع بمضمونة اضربه من البيع بالف فكان الاكره على البيع بالف كراهاله على الاقل وفي الثاني خالف الى غير رأي المكره لانه اكتسب نفعاً لنفسه ولو باع بعدنا بغير قيمتها الف لم يجز لان الدرهم والدنانير جعلوا كجنس واحد في المبيعات عرضا ومقصود اولو باعه بعض أو بمكيل أو وزون باقل من قيمته جاز لانه غير جنس ما أكره عليه أو أكره على بيع جائز فباع فاسدا لم يجز فاذا ملك ان شاء ضمن المشتري أو المكره وعلى حكمه يكون رضا بالبيع والفرق ان المكره على البيع الفاسد معنى باع جائزاً فقد أتى بغير ما أكره عليه لان الجائز ضد الفاسد ويقدره الاحكام ما لا يقدره الفاسد والمكره على البيع الجائز متى باع فاسداً فقد أتى بما هو نقص لان الفاسد انقص من الجائز ولو أكره على البيع فهو باع جاز لانه غير جنس ما أكره عليه اهـ قال رحمه الله تعالى ﴿وقبض الثمن طوعا اجازة كالقبض طوعا لانها دليل الرضا وهو الشرط بخلاف ما اذا أكره على الهبة دون التسليم وسلم حيث لا يكون اجازة ولو سلم طوعا فسلان مقصود المكره ما يتعلق به الاستحقاق لا صورة العقد والاستحقاق في البيع يتعلق بنفس العقد فلا يكون الا كراهيه اكرها على التسليم فيكون التسليم أو القبض من اختيار دليل الاجازة وفي الهبة يقع الاستحقاق بالقبض لا بمجرد الهبة فيكون الاكره بها اكرها بالتسليم نظرا الى مقصود المكره ويعتبر ذلك في أصل الوضع لان البيع وضع لافادة الملك في الأصل وان كان في الاكره لا يفيد لكونه فاسدا والهبة لا تقيد الملك قبل القبض باصل الوضع وتقيده بعد ما سواه كانت مضمونة أو فاسدة فينصرف الاكره في كل واحد منهما الى ما يستحقه منه في أصل وضعه وان قبض مكرها فليس ذلك باجارة وعليه رد الثمن اذا كان قائما في يده افساد العقد وان كان هالكا لا يضمنه شي لان الثمن كان امانة في يد المكره لانه اخذها من المشتري لا على سبيل التملك فلا يجب الضمان وفي المحيط ومن هو مكره من المتعاقدين أو مشروطه لا شرط فاسد فله أن ينقض العقد من غير رضا صاحبه ومن ليس بمكره ولا مشروطه لا شرط فاسد فليس له نقضه الا بالقضاء أو الرضا حتى لو أجاز الا سخر العقد فنقض القاضي نفسه واذا لم كان كلاهما مكرها ومشروطا لا شرط فاسد فكل واحد منهما ينقضه من غير قضاء ولا رضا لانه قبل القبض لا يفسد شي ولو باع المشتري المكره من آخر باعه الثاني من آخر حتى تدولته لا يدي فله أن يفسخ العقود كلها أو أي عقد جاز جازت العقود كلها لانها أجاز بعض العقود فنسأل الاكره موصوطا ثمارا رضا لجاز العقد الاول فجازت العقود وباخذها الثمن من المشتري الاول ولم يجز لكن ضمن فان ضمن الاول نفسه الكل بتضمينه وان ضمن غيره جازت المبيعات الى بعده وطل ما قبله

والفرق بين الإحالة والتضييق أن البيع كان موجودا والسائق من النفوذ حقه وقد زال بالأجازة أو ما إذا ضمن لم يدر
 مسقطا حقه بخلاف ما إذا أجاز أحد بيع الفضولي حيث لا يجوز إلا الذي أجاز به السالك ولا يجوز ما قبله وما بعده لأن كل
 واحد منهم باع ملك غيره فلا يفيد الملك فعند الإجازة يملكه من أجزأه شرأؤه ويبطل البقية فإن أعتق المشتري الثاني
 فله مكره أن ضمن أي الثلاث شاء لأن كل واحد منهم أحدث سبب الضمان بأزله يده عن ملكه والمشتريان قبض كل
 واحد منهما ماله بغيره وفي الثانية لو أعتق المشتري الأول خربيل إجازة البيع جاز العتق على الذي أعتقه فإن أجاز
 البايع البيع الأول بفسد ذلك لا يصح إجازته وفي الثانية لو أعتق المشتري الأخير أو كان له الخياران شاء ضمن المشتري
 الأول وإن شاء ضمن غيره فإن ضمن للمشتري الأول جازت البياعات كلها وإن ضمن غيره يجوز كل بيع بعده ويبطل كل
 بيع كان قبله اه وفي فاضل كان البايع مكرها والمشتري غير مكره فقال المشتري بعد القبض نقض البيع لا يصح
 ولو قال قبل القبض صح نقضه ولو كان المشتري مكرها والبايع غير مكره فلكل واحد منهما النقص قبل القبض وبعد
 القبض يكون للمشتري دون البايع قال رحمه الله (وان هلك البيع في يد المشتري وهو غيره مكره والبايع مكره ضمن قيمته
 للبايع كونه ضمنه بمحكم عقد فاسد فكان معفوفا عليه بالقيمة قد بقوله والمشتري غير مكره قال فاضل كان المشتري
 مكرها دون البايع فهلك المشتري عنده من غير تعلمه بملك أمانة اه ولو قال ضمن بدله كان أولى لأنه يشتمل المثل
 والقبلي قال رحمه الله (وللمكره أن يضمن للمكره كونه آله فيما يرجع إلى التلاف وإن لم يكن له إلا في حق التكلم
 لعدم الصلاحية لأن التكلم بلسان الغير لا يمكن فصار كانه دفع مال البايع إلى المشتري فيضمن أجهما شاء كالقاصب
 وقاصب القاصب فإن ضمن المكره رجح المكره على المشتري بالقيمة لأنه باء الضمان ملكه فقام مقام المسالك
 المكره لأنه مكره فيكون مالكه من وقت وجود السبب بالاستناد ولو ضمن المشتري ثبت له المشتري فسه ولا يرجع على
 المكره لأنه مكره بالشراء والقبض غير أنه توقف نفوذه على سقوط حق المكره من الفسخ فإذا ضمنه قيمته بنفسه لم يملكه
 فسه كسائر البياعات القاسدة قال رحمه الله (وعلى أكل لحم خنزير وميتة ودم وشرب خمر يجرس أو ضرب أو قتل
 يقتل وحل بقتل وقطع كمن يقتل أو كره على هذه الأشياء بما لا يضاف على نفسه أو عضوه كالغريب لا يسه أن يقدم عليه
 وبما يخاف بضعه ذلك لأن حرمة هذه الأشياء مقيدة بحالة الاختيار وفي حالة الضرورة مسميات على أصل المحل لقوله
 تعالى إلا ما اضطررتم إليه فاستثنى حالة الاضطرار لأنه فيها مباح والاضطرار يحصل بالآثار المحيية وهو أن يخاف على نفسه
 أو عضوه ولا يحصل ذلك بالضرب بالصوت ولا بالخنس حتى لو خاف ذلك عنه وعلم على نفسه بياحه ذلك أقول في قوله
 يباح له ذلك أشكال قوي فإن المباح ما استوى طرفاه فعله وتركه كما تقر في علم الأصول وفيما نحن فيه إذا خيف على
 النفس أو على عضو كان طرف العقل راجعا بل فرضا كما صرح به في لسان الأصول من كون ذلك فرضا قاتلا فلو قال بغير
 ما يخاف منه على تلف عضو أو نفسه لم يفرض ولا افتراض إلى آخره لكان أولى وقد ربه بعضهم بادى الحنود وأربعون
 سوطا فإن هدد به وسعه أن يقدم وإن هدد بوجهه لا يسه لأن ما دون ذلك مشروع بطريق التعزير قلنا لا وجه
 للتعزير بالرى وأحوال الناس مختلفة فبعضهم من يحمل الضرب الشديد ومنهم من يوت بادى منه فلا يرق سوى
 الرجوع إلى رأى المبتلى فإن غلب على نفسه أن تلف النفس أو العضو يحصل به وسعه والأفلا وإذا قلنا لا يسه شرب الخمر
 هل يسه أم لا قال في المحط وإذا شرب الخمر لا يحد لأن الاضطرار لا يثبت حقيقة إباحة الشرب حالة الضرورة
 وبما خفيما ثبت شبهة الإباحة والشبهة كافية لدره المحدود اه وفي المبسوط لا كراهة على المعاصي أنواع نوع برخص له
 فعله ويناب على تركه وقسم حرام فعله ما قوم على إتيانه وقسم يباح فعله وما ثم على تركه الأول لا كراهة على أجراء كلمة الكفر
 وشتم محمد صلى الله عليه وسلم أو على ترك الصلوات وكل ما ثبت بالسلب الثاني كإلوا كره بالقتل على أن يقتل مسلما
 أو يقطع عضوه أو يضربه ضربا يخاف منه التلف أو يشتم مسلما أو يؤذيه أو على الزنا والثالث لو كره على الخمر ورذره
 معه قال رحمه الله (وأثم بصبره) يعني إذا كره على ما تقدم بقتل وقطع فلم يفعل حتى قتله أو قطع عضوا منه أم

لأن تناول في هذه الحالة مباح وتلاف النفس أو العضو بالامتناع عن المباح حرام فبما أن الله لا يهدي إلى ضلال ولا يهدي إلى ضلال في هذه
 الحالة لا يأن له موضع التحفاء وقد دخله اختلاف العلماء فلا يأن كالمحمل بالتحطاب في دار الحرب أو في أول الإسلام في
 حق من أسلم فيها وعن أبي يوسف لا يأن مطلقاً لأنه رخصة إذا حرمة قائمة فيكون أخذها بالعزيمة قلنا حالة الاضطراب
 مستثناة فلا يكون الامتناع عزيمة بل موصية قال في العناية فان قيل إضافة الأثم إلى ترك المباح من باب فساد الوضع
 وهو فساد فالحجوب أن المباح انما يجوز تركه والاثان به اذالم يترتب عليه حرم وهنارتب عليه حرم وهنارتب عليه حرم وهنارتب عليه حرم
 عليه فقتل النفس المحرم فصار تركه حراماً لأن ما أفضى إلى المحرم حرام اه أقول والذي يظهر أن الأثم ليس على ترك
 المباح بل على ترك الفرض كما تقدم تقريره اه قال في المحيط والاصل أن من ابتلى ببليتين يختار أهونهما وأيسرهما
 والمسائل على أربعة أوجه الأول لو أكره بقتل على أن يقطع يده نفسه فهو في سعة من قطعها لأن القطع أهون من القتل
 لأن الظاهر أن القطع يقتصر ولا يسرى ولهذا يباح القطع عند الإكراه إذا خاف الهلاك على نفسه الثاني لو أكره على
 قتل نفسه لا يباح له الثالث لو أكره على القاء نفسه في النار أو في الماء أو من سلع أن كان لا رجوا الخلاص والفضاة
 من ذلك يباح له والافلاوذ أن الحراق بالنار أشد من السيف والرابع على إكراهه بالقتل بالسياط على قتل نفسه
 بالسيف يباح له القتل بالسيف لأن القتل بالسياط أشد من القتل بالسيف قال رحمه الله وهو على الكفر وتلاف
 مال المحرم بقتل وقطع لا يسرى بهما برخص كمن يئى لو أكره على كلمة الكفر وتلاف مال إنسان بشئ يخاف على نفسه أو على
 أعضائه كالقتل وقطع الأطراف برخص له إجراء كلمة الكفر على لسانه وقلبه مطمئن بالإيمان ومحدث مما
 يسر حين ابتلى به أنه عليه الصلاة والسلام قال له كيف وجدت قلبك قال مطمئن بالإيمان قال فان جادوا فعداى
 عد إلى الأمان فبينة ولا يأن هذا الاظهار أنه لا يفرق حقيقة الإيمان لأن الالتفات في هذه الحالة لتدل على تبدل
 الاعتقاد فليام التصديق به فبرخص له إحياء نفسه وفي المحيط وغيره وهذه المسئلة على ثلاثة أوجه أحدها أن
 يكون قلبه مطمئناً لم يخطر على باله شئ سوى ما أكره عليه والثاني أن يخطر به الخبر بالكفر عما مضى بالكتب
 بأن لم يكن كفر قط فيما مضى وقال أردت المحرم عما مضى كذا ولم أرك كفر مستقبلاً فهذا يكفر قضاء ولا يكفر ديانة
 الثالث أن يقول لم يخطر بيالى كعرق الماضي وأردت الكفر مستقبلاً فهذا يكفر قضاء وديانة اه وفي المحيط على
 هذا التفصيل أنه إذا أكره على أن يصلى للصليب أو يعبد في الظهيرة لو أكره على أن يعبد للصليب فالمسئلة
 على ثلاثة أوجه الأول إذا خطر به أن يصلى لله تعالى للصليب وفي هذا الوجه لا يكفر في القضاء ولا فيما بينه
 وبين الله تعالى سواء كان مستقبل القبلة أو لم يكن مستقبلاً الثاني أن يقول لم أصل لله تعالى وصليت للصليب وفي هذا
 يكفر في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى الثالث أن يقول لم يخطر بيالى وصليت للصليب مكرهاً في هذا لا
 يكفر في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى وفي الأصل لو أكره على شتم محمد صلى الله عليه وسلم فهي على ثلاثة
 أوجه الأول أن يقول لم يخطر بيالى شتم محمد مكرهاً في هذا لا يكفر قضاء ولا ديانة الثاني أن يقول خطر بيالى
 رجس من النصارى يقال له محمد فشمته ولم أشم الرسول فهذا كالاول قال الكرخي أطلق محمد في العبارة وحيث
 لم يقل من المسلمين لأن شتم النصارى دون المسلم في الحرمة الثالث أن يقول خطر بيالى رجس من النصارى فيه
 فشمته وشميت الرسول وفي هذا يكفر قضاء وديانة اه قال رحمه الله وبثاب بالصبر كمن يكون ماجوراً أو
 صبر ولم يظهر الكفر حتى قتل لأن خبيصاً صبر حتى صلب وسماه النبي صلى الله عليه وسلم سيد الشهداء وقال هو رفيق في
 الجنة لأن الحرمة قائمة والامتناع عزيز فإذا بذل نفسه لأعزاز الدين كان شهيداً ولا يقال الكفر مستثنى في حالة الإكراه
 فكيف يكون حراماً في تلك الحالة لا نقول الاستثناء راجع إلى العذاب لأنه المذكور قوله دون الحرمة بخلاف المحرم
 وأخواته فان المذكور فيه الحرمة فينتفى في تلك الحالة وهنالا تنتفى فتبقى على حالها ولكن لو ترخص جازوا وعرض عليه
 بأن أجروا كلمة الكفر أيضاً مستثنى بقوله لا آمن أكره وقلبه مطمئن بالإيمان من قوله من كفر بالله بعد إيمانه فينبغي أن

يكون مباحا كما كل الميتة وشرب الخمر واجب بان في الآية تقديم وتأخير أو تقدير من كفر بالله من بعد إيمانه وشرع
 بالكفر مستدرا عليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم الأمن كروية مطمئن بالإيمان قاله تعالى ما أباح إجماع كلمة
 الكفر على لسانهم حالة الإكراه أو ما سد دفع عنهم العذاب والغضب وليس من ضرورة نفي الغضب وهو حكم المحرم لانه
 ليس من ضرورة عدم الحكم عدم العلة فإن كان يكون الغضب منتقيا مع قيام الصلاة الموجبة للغضب وهو المحرم فلم
 تثبت إباحة إجماع كلمة الكفر كذا في النهاية وعزاه إلى مسوطة شيخ الأعلام له قال رحمه الله ﴿ولمّا كان أن يضمن
 المكروه لانه هو المتأنيس له والمكروه آله في ما يصلح آله قال رحمه الله ﴿وعلى قتل عبده يقتل المبرح من بعض لو أكره
 على قتل غيره بالقتل بالبرخص له القتل لاحتياجه لانه دليل الرخصة خوفا للتلّف والمكروه والمكروه عابه سواء في ذلك
 قسقط المكروه ولأن قتل المسلم يغبر حق محال يستباح لضرورة ما فكذا ما لا إكراه وهذا النزاع فيه وأما في أوله غير
 فتمهل المحرم والعبد وعبد غيره وفي المحيط لو أكره قتله ان يقتل عبده أو يقطع يده لم يسعه ذلك فان قتل يائمه ويقتل
 المكروه في القتل ويضمن نصف قيمته لأن دمه حرام بأصل الفطرة ولو أكره يقتل على ان يقتل أباه أو ابنه فقتله لم يضمنه عن
 الميراث ولو كان المكروه أب القاتل أو ابنه يجرم عن الميراث لأن الميراث لا يقتل هو المكروه ولو أكره يقتل على ان يضرب رجل
 بمعدة فضر به فمضى بغير إكراه فمات قتلا جاعلا لأن أحدي الضربتين بغير إكراه فصار منقولة إليه والآخرى منقولة
 إلى المكروه ولو كانت إحدى الضربتين بعصاة غرم عاقلة كل واحد منهما نصف الدية في ثلاث سنين وإن كان الإكراه بحبس
 أو قيد فالضمان على الضارب قودا كان أو دية لأن الإكراه بالحبس لا يعتبر إكراه في حق هذه الأحكام وقبه أيضا ولو
 أكره يقتل على ان يبرح جلا يقتل عبده فقتله عدا يقتل القاتل لأن الإذن بالقتل لم يصح مع الإكراه لانه قول لا يؤثر فيه
 عدم الرضا فيكون التلّف مضافا إلى القتل دون الإذن بخلاف المأمور بالتقي حيث لا يضمن لأن المأمور لا يملك
 الاعتاق إلا بالإذن فصا والمعتق متلغا بسبب الإذن فيصير التلّف محالا إلى الإذن ولو أكره المولى بحبس أو قتل فعنله
 يضمن قيمته استقصا فاقبض القاتل قياسا ووجه الاستحسان ان الإذن إذا قسدا بالإكراه لغوات الرضا معتبر من وجه
 وفعل الماذون كعمل الآذن فأورث شبهة فلم يجب القصاص فأوجبنا الدية صونا للبيعة عن الهدر ولو أكره المولى يقتل على
 بيع عبده وتسليمه والمشتري بالقتل على الشراء والقبض ثم أكره المشتري من على قتله يقتل للمولى ان يقتل المكروه
 قياسا لأن المشتري مكره على القتل فصا وفعله منقولا إلى المكروه ويضمن قيمته استحصانا لأن العبد مملوك للمشتري
 وللبائع فيه حق الاسترداد فكان القصاص للبائع من وجه وللمشتري وجه فكان المستحق للقصاص مجعولا فلا يكون
 لاحدهما حق استغناء القصاص فأوجبنا القيمة على المكروه في ماله للبائع لأن البائع حق الاسترداد وقد اطل المشتري
 هذا الحق عليه بالقتل بغير رضا فلو أكره بحبس أو قتل على البيع والقبض والمشتري على الشراء يقتل ثم أكره المشتري
 على قتله يقتل فقتله يضمن قيمته لولاهم يقتل المكروه بالعبد قصاصا لأن المشتري طائع في القبض مكره في الشراء
 فهلك المشتري العبد بعقد وأسد فكان مضمونا عليه بالقيمة وقله صار منقولا إلى المكروه فصا للمكروه فالتابع أحدهما
 فيجب القصاص ولو أكره المشتري على الشراء بحبس وللبائع يقتل ثم أكره المشتري على القتل يقتل فقتله فالو في الجوار
 ان شاء ضمن للمكروه قيمة عبده وإن شاء ضمن المشتري لانه طائع في القبض وقد قتله المكروه بقتل المشتري فيجب
 القصاص اه قوله بالقتل يشمل ما إذا صرح بذلك بان قال ان لم تقتل قتلنا أو لم تحمل عليه بان علب على ظنه فقتله
 ولم يصرح له بذلك لما في جامع الفتاوى لو قال له اقتل فلانا أو غلب على ظنه القتل فقتله هو إكراه فإذا قتله يقتصر من
 المكروه قال رحمه الله ﴿وان قتله اثم لانه المحرم باقية لسا ذكرنا واثم مباشر لانه الاثم يكون بنمته والمكروه لا يصلح
 ان يكون آله في حقه وكذا لو أكره على الرثا ليرخص له لان فيه قتل النفس بالصبياع لانه يجبي منه ولد ليس له أب
 ولأن فيه افساد النراش بخلاف جانب المرأة حيث يرخص لها بالأكراه المحجى لأن نسب الولد لا ينقطع فلم يكن في معنى
 القتل في جانب بخلاف الرجل ولهذا وجب الاكراه القاصد رد المحقق حقا دون الرجل قال رحمه الله ﴿ويقتصر من

المكره فقط **وهذا قول الامام ومحمد وقال زفر يجب القصاص على المكره دون المكره لان القصاص يجب على
القاتل والقاتل هو المكره حقيقة لانه المباشر ولهذا يتعلق الاثم به ولان القتل فعل حمي وهو لا يجوز في الاستناد
لغير الفاعل وقال الشافعي يجب القصاص عليهما وقال ابو يوسف لا يجب القصاص على واحد منهما ولهما انه يجوز على
القتل بطبيعته اشارة لما فيه من نفسه فيصير آله لنفسه للمكره فيما يصلح ان يكون آله وهو الا تلاف فيقتص منه بخلاف
الاثم لانه باعتبار الجناية على دينه وهو لا يصلح ان يكون آله فيه فياثم المكره قال في النهاية سواء كان الاثر بالفاصل او
او معتمدا او بمجنونا او مصيبا فالقود عليه وعزاه الى الميسوط ونسبه شيخ الاسلام علاء الدين عبد العزيز الى السهوي ونقل
عن ابي اليسر في ميسوطه لو كان الاثر مصيبا او مجنونا لم يجب القصاص لان الفاعل في الحقيقة هو الصبي والمجنون وهو
ليس باهل للعقوبة كذافي الاكل وفي الخط لو اكره على ان يقتل رجلا او يكفر بالله تعالى وسبغه بالكفر دون القتل
لان الكفر برخص في حالة الاضطراب دون القتل فانه لا يرخص بحال ولو قتل ولم يكفر المكره دون القتل قياسا لانه
قتل نفسه مختارا طاعا ويضمن النية استحصانا في ماله في ثلاث سنين ان لم يكن طامسا بان الكفر يسعه بقتله وقيل
لا يقتل به لان الدليل المورث للشبهة قائم وهو حمة الكفر ولو اكره على ان يقتل او ياكل الميتة او يشرب الخمر فقتل
يقتل بالقاتل دون المكره لان كل الميتة وشرب الخمر برخص حالة الاضطراب قال رحمه الله **فوعلى اعتناق وطلاق فقه**
وقع ك يعني لو اكره على اعتناق وطلاق فاعتق وطلق وقع العتق والطلاق لان الاكره لا ينافي الاهلية على ما بينا
وعدم صحة بعض الاحكام كالبيع والاحارة والافار يرلعه في راجع الى التصرف وهو كونه يشترط فيه الرضا ومع
الاكره لا يوجد الرضا فلما العتق والطلاق فلا يشترط فيهما الرضا فيقع الاثر في العتق والطلاق بقمان مع الهزل
لعدم اشتراط الرضا فيهما بخلاف البيع واخواته وفي الميسوط وكل تصرف يصح مع الهزل كالطلاق والعتاق
والنكاح يصح مع الاكره ولو اكره الرجل على الاكره يصح فان كان المسمى مثل مهر النسل او اقل جاز ولا يرجع
على المكره بشئ لانه عوضه مثل ما اخرج عنه وان كان المسمى اكثر من مهر النسل فالزيادة باطلة ويجب مقداره مهر
النسل لانه فأت الرضا بالزيادة لا اكره وان اكره المرأة على النكاح فلا شئ على المكره لانه اثناف عليه منفعة المضع
ولا ضمان على متلف المنفعة ولانه عوض المهر فلا يبعد ازالة او تلافيا فان كان الزوج كفو او المهر مهر النسل جاز وان كان
اقل فالزوج بالخيار ان شاء اتم لها مهر مثلها وان شاء فارقها ان لم يدخل بها ولا شئ عليه وان دخل بها وهي مكرهه فلها
مهر مثلها وان دخل بها وهي طائفة فهو رضاهما بالمسمى الا ان يكون لاولى حق تكميل مهر مثلها عند الامام خلافا
لها وان فارقها قبل الدخول لا مهر لها لان الفرقه حاصت من قبلها وقيل بقوله على اعتناق لانه لو اكره على العتق من
اعتناق كالوا كره على شراء راعي رجم محرم منه فاشترى يعتق عليه كما سباني فانه لا يرجع بشئ وكذا لو اكره على
شراء من حلف بعقده وكذا لو اكره على شراء امه ولدت منه والنكاح واشترى فعزت عليه بشئ لانه عتق من غير
اعتناق قال رحمه الله تعالى **ورجح بقيمته** يعني يرجع المكره على المكره بقيمة العبد لان التلاف منسوب
الى المكره لانه فيه جرح بقيمة العبد عليه موسرا كان او معسرا لان ضمان التلاف لا يختلف باليسار والاعسار
بخلاف ضمان الاعتناق على ما تقدم ولا سعاية على العبد لان السعاية انما تجب عليه للخروج الحرية كما في معتق
البيض او لتعلق حق العتق به كحق الرهن المبرهون وهو معسر او عتق الرقيق عبده عليه دين ولم يخرج من
الثبوت ولا يرجع المكره على العبد بما ضمن لانه ضمان وجب عليه بفعله فلا يرجع به على غيره واطلق المؤلف في
الرجوع وهو مقيد بما اذا قال اريد بقولي عتقا مستقبلا كما طلبه مني او قال لم يعطربني بالي سوى الاثبات بمطالبة اموالي
قال خضر بن يالى الاخبار فاخبرته فيما مضى كاذبا واردت ذلك لانشاء المحررة عتق العبد قضاء لادبانه ولا يضمن المكره
المكره شيئا لانه عدل عما كره عليه فكان طائفا في الاقرار فلا يصدق في دعواه الاخبار كاذبا وان قيل ينبغي ان يضمن
المكره لانه ائلف بعوض وهو الولاء والاتلاف بعوض كلا اتلاف واجيب بان الولاء سببه العتق على ملك المولى فكيف**

المسكرة وهو ضامن ولكن لا يكون عوضا الا اذا كان العوض مالا كما اذا اكره على كل طعام الفسيرا كاه فلا ضمان على
المسكرة اذ عوضه ما هو في حق حكم المسال كما في ضافع البضع والولا ليس بحال لانه بمنزلة النسيب الا ترى ان شاهدي
الولا اذ ارجعا لا ضمان وردد هذا بما اذا اكره المولى على شراء ذي حرم رحمه فعتق نفسه فان المسكرة لا يرجع
هناك بقية العبد على المسكرة لانه حصل له عوض وهو صلة الرحم كذا في البدائع ولا يخفى ان الرحم صلة ليست
بحال كالولا اما حقيقة فظاهر واما حكمه فلا تملك له احد كما قالوا في منافع البضع عند الدخول وفي المبط ولو اكره على
ان يعتق على اقل من قيمته على ما توقيفتمته الف والعبد غير مكره يقع تمام قيمته ثم ان شاء ضمن المسكرة قيمته ثم يرجع
هو على العبد بمائة السعاية لانه باء الضمان فام مقام المولى وان شاء المولى ضمن المسكرة تسعمائة ثم يرجع بر تسعمائة
واخذ من العبد مائة لان السيد طاع في التزام المال والمكره يتلف له تسعمائة بغير عوض فاختصه برأ كره على ان
يعتق عبده على الفين الى ستمائة وقيمته الف ففعل فان شاء ضمن المسكرة قيمته للعالم وهي ألف ويرجع المسكرة على
العبد الفين الى ستمائة يتصدق بالفضل وان شاء اختار العتق وكان له الفان الى سنة ولو اكره العبد على قبول العتق على
مال لم يلزمه شيء ويضمن للمسكرة ما بينا عبد بين رجلين اكره احدهما على عتقه واعتقه جاز والولا كاه للعتق عندهما فان
كان المسكرة موسرا ضمن قيمته بينهما وان كان معسرا ضمن نصف قيمته للمسكرة ويسبى العبد لآخر في نصف قيمته
لان المسكرة في حق المسكرة متلف وفي حق الساكت بمنزلة العتق وعند الاسام يعتق نصيب المسكرة لا غير وضمنان على
المسكرة للساكت وان كان موسرا فان اختار الساكت تضمين شريكه والولا كاه له وان اختار الاعاق او السعاية
فالولا بين الشر يكتن ولو قتل عبد رجلا خطأ اكره على عتقه وهو يعلم بالحماية فضمن المسكرة قيمته وباحذها المولى
فدفعها الى ولي الحماية لانه مضطر في هذا الاعتاق ولو كان الاكره محبس أو قيد يضمن المولى الحماية دون الدية
ولا يضمن المسكرة شيئا لان هذا الاكره لا يعد اكرها في حق اتلاف المسال ويعتبر اكرها في حق التزام المسال ولو
اكره على ان يعتق عبده عن رجل بالف درهم وقيمته الف فاعتق وقبل المعتق عنه طائعا فان شاء ضمن المسكرة وان
شاء ضمن المعتق عنه فلو ضمن الاول يرجع على المعتق عنه والولا للعتق وقال الكرخي ينفق ان يقع العتق عن
المعتق عنه لانه بمعنى البيع وبيع المسكرة قبل التسليم لا يفيد الملك واجب بان الاكره اورد على العتق لاعي البيع
الذي في ضمن طلب الاعتاق ولو ورد على البيع انما برده ضمننا وتبعنا والاكره لا يؤثر في ثبوت ضماننا وتبعنا به فنفذ
الضمين بما لا يتقدم في القصد ولو اكره محبس فحبس القيمة على المعتق عنه دون المسكرة ولو اكره المعتق بالقتل
والمعتق عنه بالمحبس فالمعتق عنه غير مكره ولو كان الاكره على عكس هذا ضمن المسكرة قيمته للمولى ولم يضمن
المعتق عنه شيئا والمولى للعتق عنه لان الاكره بوعيد تلف صبرا الفاعل هو المسكرة والاعتاق وان وجدته في ذلك الماتق
فقد اتلف المسكرة بالاعتاق عليه حق الاسترداد بغير رضاه ولو اكره على ان يدبر عبده عنه بالف فقدره للمولى بالمحمدا ان
شاء ضمن المسكرة قيمته فمما يرجع المسكرة على قابل التدبير بقيمته مدبر او ان شاء ضمن القابل بقيمته مدبر او يرجع على
المسكرة بنقصان التدبير ولا يرجع المسكرة على القابل ولو اكره على الاعتاق محبس أو قيد لم يضمن المسكرة شيئا
ويضمن القابل قيمته قلنا لان هذا الاكره غير معتبر في حق اتلاف المسال ولو اكره المولى بالقتل والقابل بالمحبس
ضمن القابل قيمته فمما لا يرجع على المسكرة بشيء فان ضمن المسكرة رجوعه على القابل ولو اكره المولى من المسكرة بقيمته
أو ابراهمها كان للمكره ان يرجع على القابل بقيمته ولو اكره المولى محبس والقابل بوعيد تلف فلامولى ان يضمن
المسكرة ما نقص بالتدبير ويضمن القابل بقيمته مدبر او اكره المولى بقتل على ان يقتل من رجل عتق عبده على
الف وقيمته تسعمائة وترب العبد طائع ففعل كان الولا للقابل ولا ضمان عليه ولا على المسكرة لان قبول العتق عنه
بالف يتضمن شراء وقضاو اعتاقا والمشتري مكره في جميع ذلك والمسكرة لا يضمن شيئا للمولى ولو اكره على ان يعتق
نصف عبده فاعتق كله لم يضمن عند الامام وعندهما يضمن لان عنده العتق تجزى وعندهما لا تجزى فباكره

على اعتاق النصف كراهه على اعتاق الكل ولو أكره على أن يعتق كله واعتق نصفه ضمن عندهما وعسلا لا علم
 يسقى في نصف قيمته ويضمن المكره نصف قيمته اه مختصر ابتداء من هذا ما تقدم في البيع إذا أكره على بيع
 الكل فباع النصف كان مكرها حيث علموا بأن بيع النصف أشد ضررا من بيع الكل واعتاق الكل أشد ضررا
 من عتق النصف وطلب الفرق قال رحمه الله **وهو نصف المهر** إن لم يطالع يعني لو أكره على أن يطلق امرأته فطلقها
 قبل الوطء ضمن المكره نصف المهر لأن ما عليه كان على شرف السقوط بوقوع الفرق من جهتها بمحسنة كالزنا
 وتقبل أس الزوج وقد كان ذلك بالطلاق فكان تقرر برأب المال فيضاف تقرر به إلى المكره وكان متلفا فبرجع به
 عليه أطلق في الرجوع وهو مقيد بما إذا قال أردت به الإنشاء في الحال كاطلب متى أو قال أردت الأمان بطول به أما إذا
 قال أردت الأخبار كاذب فبيع قضاء لا ديانة ولا يضمن المكره شيئا لأنه عدل بما أكره عليه فكان طائعا في ذلك فلا
 يضمن قضاء ولا يضمن المكره لأنه خالفه هذا إذا كان المهر مسمى وإن لم يكن مسمى فيه فبرجع عليه بماله من
 المنة ولو أكره على أنه يعتق عبده أو يطلق امرأته فعقل رجع بالأقل من قيمة العبد ومن نصف المهر لأن الضرر كان
 يندفع بالأقل ولو كان ذلك بعد الدخول لا يجب على المكره شيء لأنه لم يتأن عليه شيئا ولو أكره على التوكيل بالطلاق
 أو الاعتاق واقع الوكيل وقع استعصاؤا والقياس أن لا يصح التوكيل لأن الوكالة تبطل بالهزل فكذلك مع الأكره
 كالبيع وأما أنه وجه الاستحسان أن الأكره لا يبيع انعقاد البيع ولكن يوجب فساد فكذلك التوكيل يستعصم
 الأكره والشروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة لأنها من الاستقاطعات ويرجع الموكل على المكره بما تلف عليه
 ولا ضمان على الوكيل لأنه لم يوجده منه أكره ولو أكره على التذرع ولم لأنه لا يحتل الفسخ فلا يهل فيه إلا أكره
 ولا يرجع على المكره بما زعمه لأنه لا مطالب له في الدنيا وكذا الجين والظهار لا يهل فيهما إلا أكره لأنه لا يملك إلا
 الفسخ وسواء كان الجين على الطاعة أو على الغصبة وكذا الرجعة والايلاء والفي فيه بالناسن لأن الرجعة استدامة
 النكاح فالمحتمل بالنكاح والايلاء يمين والحق باليمين ولو كانت بمضى أربعة أشهر ولم يكن دخل بها زعم نصف المهر
 وليس له أن يرجع به على المكره لأنه كان متفككا من الفتي في المدة وكذا الخلع لأنه مطلق ولو أكره على أن يحصل
 كل محلول بملكته حراف المستقبل فعقل ثم ملك محلول كاعتق عليه ولا ضمان على المكره لأن العتق حصل باعتبار صنع
 من جهته وإن أكره على أن يعتق عبده بفعل لا بد له منه فعوان يقول أن صلبت فعسدي حرا أو كنت أو شربت ثم
 فعل المكره هذه الأشياء عتق العبد وغرم المكره قيمته لأنه لا بد له من هذه الأفعال لو كان ملجأ ولو أكره على أن يكفر
 فعقل لم يرجع بذلك على الذي أكره لأنه أمره بالخروج عن حقه زعمه ولو أكره على عتق عبده عن كفارة فعقل عتق وعلى
 المكره قيمته لأنه لمن لم يجب عليه أن يعتق عبدا معينا عن كفارة معينة فهو بالأكره متعذبا عليه ولا يجوز عن الكفارة
 لأنه في معنى العتق بموضع ولو قال أنا أبرئه عن الغيبة حتى يجزئ عن الكفارة لم يجز ذلك لأن العتق نفسه غير مجزئ عن
 الكفارة والموسود بعد ذلك أبرئه عن الدين وهو لا يتأدى به الكفارة ولو قال أعتقه حيا أكرهني وأنا أبرئه عن
 الكفارة ولو اعتقه بأكره أجزاء عن الكفارة وليس له أن يرجع بقيمة العبد على المكره ولو أكره على الزنا فزنى يجب
 عليه المحقق قول الامام أولا وهو قول زفر ثم رجع وقال لا يجب عليه المحمدا إذا أكرهه السلطان وأكرهه غيره يجب وقال
 لا يجب عليه المحمدي الوجهين وهذا اختلاف مصر وزمان على ما بيناه من قبل وفي موضع سقط المحمدي ويجب المهر سواء
 كانت مكرهه على الفعل أو أذنت له بذلك أما الأول فظاهر لأنها لم ترض بسقوط حقها وأما الثاني فلأن أنفها الفرو
 لكونها مجبورة عن ذلك شرعا قال رحمه الله **وهو على الردة** لم تبين امرأته **يعني** لو أكره على الردة وأجرى كلمة الكفر
 على لسانه وقلبه مطمئن بالإيمان لم تبين امرأته لأنه لم يكفر به ولو قال عند قوله على الردة لم يرض ولو فعل لم تبين به
 امرأته لكان أولى وأجرى ولأن الكفر يتعلق بتبدل الاعتقاد ولم يتبدل اعتقاده حيث كان قلبه مطمئنا بالإيمان حتى
 لو ادعت المرأة ذلك وأنكر كان القول قوله استعصاؤا والقياس أن يكون القول قولها حتى يفرق بينهما لأن كلمة الكفر

سبب حصول البينة بها فيستوى الطائفتين والمكره كلفظة الطلاق ووجه الاستحسان هذا اللفظ غير موضوع للفرقة
واعتبرت الفرقة باعتبار تغير الاعتقاد والا كراه دليل على عدم التغير فلا تنفع الفرقة ولهذا لا يحكم عليه بالكفر بخلاف
هذا إذا سلم مكرها حيث يحكم عليه بالإسلام لانه وجد منه أحد الركنين وفي الركن الآخر احتمال فرجهما جاب للوجود
احتمال الان للإسلام بطلان ولا يعنى عليه ونظيره السكران فان إسلامه يصح ولا تنصحه فيه لعدم القصد هذا البيان الحكم
اما فيما بينه وبين الله تعالى واذا لم يعتقد فلس بمؤمن وعدم ايانة الزوجة اذا قال لم يخطر ببالى شئ ونويت ما طلب
منى وقللى مطمئن باليمين ولو قال نويت الاخبار باطلا ولم أقوم امرته بذات امرته في الحكم لانه مخالف لما طلب منه
باعتبار الظاهر فلا يصدق انه نوى ذلك في حق المرأة ولو قال أردت ما طلب منى وقد خطر ببالى الحبر على الباطل
بانت امرته ديانة وقضاء لانه كفر حقيقة ولا كراه على الصلاة أو سب النبي صلى الله عليه وسلم في أمانة المرأة وعدمه
على هذا الفصل ولو قال خطر ببالى انه لو أكره العدو على كلمة الكفر لا جرى على لسانه وقلبه مطمئن بالإيمان كفر قال
رحمه الله في حرمه طرف الانسان كهرمة نفسه حتى لو أكره على قطع يد انسان يقطع يده لا يرخص له ذلك وإن فعل ذلك
بإثم ويجب القصاص على المكره ولو كان حرا ويضمن نصف القيمة لو كان رقيقا وهذا لا ينافيه ما نقله فاضيلان اذا قال
لرجل اقطع يده هذا ولا تقتلك وشعمان يقطع واذا قطع كان على الأمر القصاص على قول الامام وفي التاتارخانية اذا
قال ان لم يقطع يديك والا قطعته لا يسعه ان يقطع يده نفسه اه فظهر بما نقلنا اذا كان أحدهما أعظم من القطع وسعه
وان كان قطع يقطع لا يسعه ولو أكره على قطع طرف نفسه حل له قطعه بخلاف ما اذا أكره على قتل نفسه حيث لا يحل
له قتلها لان الأطراف سلك بها سلك الاموال في حق صاحب الطرف حتى يحل له قطعهما اذا أصابها كلمة ولو أكره
على ان يلقى نفسه في النار أو على الالتقاء من الجمل بالقتل وكان الالتقاء بصحت لا ينجو ولكن فيه نوع تخفيف فله التحار
ان شاء ففعل وان شاء لم يفعل عند الامام فلو ألقى نفسه في النار واحترق فعلى المكره القصاص وعندهما لا يصبر ولا يفعل
ولو قال له لنلقى نفسك من رأس الجبل أولا تقتلك بالسيف وألقى نفسه فأت فعند أبي حنيفة تجب الدية على عاقلة
المكره لانه لو باشر لا يجب عليه القصاص لانه قتل بلقتل بل فيه الدية على العاقلة فكذا اذا أكره عليه وعند الثاني
تجب الدية على المكره في ماله وعند محمد يجب القصاص ولو قال لا توافتنى فقتله تجب الدية في ماله في الصحيح ولو
أكره المرأة على التزويع بغيره غيب فاحش ثم زال الا كراهه فرضبت المرأة ولم يرض الولي فله في الفراق عند
أبي حنيفة أو بتمهر المثل وقال ليس له ذلك لان المهر خالص حقا حتى تلك اسقاطه والله تعالى أعلم بالصواب

باب الحجر

أوردنا الحجر عقب الاكراه لان في كل واحد منهما سلب ولاية المختار عن المجرى على موجب الاختيار الا ان الاكراه لما كان
أقوى تأثير الان فيه سلبها عن اختيار صحيح وولاية كاملة بخلاف الحجر والحجر في اللفظ المنع من قولك حجر عليه الفاعل
يصبر حجر اذا منعه من الصرف في ماله ولهذا معنى التحريم جبرا لانه منيع من البيت ومنه قوله تعالى هل في ذلك قسم
لدى حجر أى لذى عقل وفي الشرع عبارة عن مبيع مخصوص في حق شخص مخصوص وهو الصغير والرقيق والجنون
وهذه الثلاثة سبب الحجر والمحرم هذه الثلاثة ثلاثة آخر المفقى المجنون والطبيب المجاهل والمكاريء المغلس ومن محاسن
الحجر ان فيه شققة على خلق الله وهي أحد مبادئ البيانة والآخر التحظيم لأمر الله وتحقيق ذلك ان الله تعالى خلق الوري
وفرق بينهم في النهى فجعل بعضهم أولى النهى والراى ومنهم اعلام الهدى ومصابيح الدجى وبعضهم مبتلى بمسايب
الردى فيما يرجع الى المعاملات كالجنون والمعتوة والرقيق والصغير وركب الله في البشر العقل والهوى وركب في
الملائكة العقل دون الهوى وركب في البهائم الهوى دون العقل فمن ظلم عقله على هواه كان من أفضل الخلق ومن
ظلم هواه على عقله كان أردى من البهائم ودليله ما روى انه عليه الصلاة والسلام حجر على معاذ وقسم ماله لغيره ولان
تصرفه لا يشعل توفير النظر والمصلحة فلذا يصبر عليه قال رحمه الله في موضع عن التصرف قولنا لا تفعل ما يصبر ووق

وجنون في معنى يصح عليه هذه الاسباب المذكورة واعتراض عليه بان هذه العبارة قد حصر المنع في هذه الثلاث لان
 ذكر الافراد يفيد وليس كذلك بل يصح على المتقاضي الماخذ والطبيب الماخذ والمكاري الماخذ بالافتقار والسفيه
 والفعل والمدين على قولهما وعليه الفتوى كما في البرازية فقوله في دليل التعريف بصرفه الى آخره فصرفه الى آخره
 فاسد فالتعريف فيه قصور من حيث تعيد المطلق وأصل التعريف لما في الحقيقة وهو لا يتناول ما ان اراد ان يعرف المنع
 المتفق عليه فعليه ان يستط ان ينادى او يزيد وعجاجة وحمل وافلاس ليكون سببا للتفريق عليه او يقول بسبب بوجه
 ولا يخفى ان الرق ليس سببا للتعريف في الحقيقة لانه مكلف محتاج كامل الرأي والعقل والماض عليه لمحق المولى قوله
 لا فعلا او ادفعه لم يتعلق به حكم يندري بالشبهات اما اذا كان الفعل يتطابق به حكم يندري بالشبهات فهو محجور عليه في
 حكم ذلك الذي يندري بالشبهات كالصبي والمجنون اذا زنى او قتل فهو محجور عليه بالنسبة لحكم الزنا وهو المحذور والنسبة
 بحكم القتل وهو الفصاخ كذا في المجوهرة وقوله قولنا سكرة في سياق الاثبات وهي تختص عندنا قالوا المراد بالاقوال هنا
 ما تردى في النفع والشر وكالبيع والشر او يوجب المحجور من الاصل بالعدم في حكمهم قولهم قصص ضررا كالطلاق
 والعناق في حق الصبي والمجنون دون العبدان مطلقا فيقع ولم يوجب المحجور فيما قصص نفعا كقبول الهبة والهبة
 والصديقة وقوله لا فعلا سكرة في سياق النفي فيجوز ما تقدم ذكره فان قيل الطلاق والعناق والعفو عن الفصاخ واليمين
 والشر كلها من الاقوال المستبعدة في الشرع والقصد ليس بشرط لا اعتبارا شرعا كما صرحوا به في مواضع لا سيما في
 مباحث الهزل في الاصول فكيف حكمت بانها عدم من الصبي والمجنون مع ان القصد ليس بشرط في اعتبارها اذا
 صدرت مع تمام الاهلية واجيب بان من ذكره قصد وما يقصد وما ذكر ليس له قصد معتبرا فترك الحال اه قال
 رحمه الله فلا يصح تصرف صبي وعبد بلا اذن وفي وسيد لان الصبي عدم العقل اذا كان غير مميز وان كان مميزا فعليه
 ناقص لعدم الاعتدال وهو البالغ فيستعمل فيه الضرر فلا يجوز الا اذا اذن له المولى فيصح حينئذ لترجح جانب الصلحة
 للمولى اذا اذن له بعد ذلك فتصرف باهليته اذا كان بالغاً فاعلا وان كان صغيراً فاهلية المولى وفي السراjesية الصغير
 الذي لا يعقل البيع اذا باع او اشترى فجاز للمولى لم يصح ولو اذن القاضي للصبي بالتصرف مع تصرفه قال رحمه الله
 فلا يصح تصرف المجنون المشلوب بحال في معنى لا يجوز تصرفه بحال ولو اجاز له المولى لان جهة العارية بالتمييز وهو
 لا تميز له فصار كبيع الطولى وان كان مجنونا فانه وبقي اخرى فهو في حال افاقته كالعاقل والمعتوه كالصبي العاقل في
 تصرفاته وفي رفع التكليف عنه وهو الناقص العقل وقيل هو الله وش من غير جنون واختلاف في تفسيره اختلافا
 كثيرا واحسن ما قيل فيه هو من كان قليل الفقه فاسد التدبير لانه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل المجنون قال رحمه الله
 ومن عقده وهم وهو يعقله يميزه المولى او يفعله في معنى من عقد البيع والشر من هؤلاء المحجورين وهو يعقله
 اي وهو يعقل ان البيع سالب والشره جالب ويعلم الغيب القاض من اليسر ويقصد به تحصل الربح والزيادة
 فالولي بالمجانر ان شاء اجازته وان شاء رده وان قبيل هذا في البيع يستقيم واما في الشره فلا يستقيم لانه لا يتوقف بل
 يتغذى على المشتري قلنا انما يتغذى على المشتري اذا وجد نفعاً اذا كثر له الفضل في وهنا لم يجد نفعاً في عدم الاهلية ولا تضرر
 المولى فتوقف الكل قال في العناية الاقوال موجودة حسا وشاهدة فاما الهاشوما في اعتبارها شرعا فتعقد دون
 العقل اوجب بوجهين احدهما الاقوال الموجودة حسا ليست عن مدلولها بل دلالات عليها ويكن تحلف المدلول عن
 دليله فيمكن ان يجعل الموجود بغيره المعنوي بخلاف الاعمال فان الموجود منها هو عينها فعدمها وسبب لا يمكن ان
 يجعل غير موجود الثاني القول قد يقع صدقا وكذبا ويقع جدا وهزلا فلا بد من القصد بخلاف الفعل فان وان
 قيل قوله تصرف صبي وعبد الخ يفيد ان عقدهما لا يعتد وقوله ومن عقدهم فهو يعقله يميزه المولى او يفعله
 يفيد ان يعتد موقوف على بينهما منافاة والجواب ان المراد بقوله لا يصح لا يقنوهوشا نفع في عبارة الفقهاء فان قيل
 كان يصح ان يقول ومن عقدهمهما بلطف التثنية دون الجمع يعني الصبي والعبد قلنا فهم من قوله المشلوب غير

المتعاقب الذي بمنزلة العبيد والعبد فلذا عر بلفظ الجمع قال في العناية أراد العبيد والمنون الذي هو بمنزلة العبيد
 فانه بمنزلة العبيد قال ابن غرسثه الولي هو القاضي والولي الذي يلى التجار في مال العبيد كلاب والجدو الوصي ولا
 يجوز باذن الم والم والام والام اه واذا رفع الامر الى القاضي لا يخلوا ما ان يكون الثمن قائما او هالك ولا يفسد ما ان
 يكون يسع وغبة أو غيبة واذا رد المبيع والثمن قائم في يده رده وإن كان المحجور استهلك الثمن يظهر ان استهلكه
 في النفقة وما يجوز له فان القاضي يعطى الدافع مثله وان استهلكه فيما يحتاج اليه فان صرفه في وجوه الفساد
 يضمن المحجور مثله عند الثاني وعند محمد لا يضمن كذا في التتارخانية والظاهر ان الولي اراه علم بالبيع كالقاضي
 قال رحمه الله وان تلفوا شيئا ضمنوا له لانهم غير محجور عليهم في الاعمال الا يمكن ان يجعل الفل غرا للتل والقطع
 غير القطع فاعتبر في حقه فثبت عليه موجه لتحقيق السبب ووجود اهلية الوجوب وهي التمسك لان الانسان وادوله ذمة
 صالحة وجوب الحق الا انه لا يطلب بالاداء الا عند القدرة كالمعسر لا يطالب بالدين الا اذا ايسر وكالنائم لا يطالب
 بالاداء الا اذا استيقظ هكذا قاله الشارح فظاهره ان الوجوب يتنازل الى البلوغ والعق وفي المحدثي يضمن كذا يضمن
 المحر البالغ العاقل فظاهره انه يضمن في المحال ويؤيده ما قال في العناية جنسين ابن يوم لو انقلب على قارورة انسان
 فكسر ما يجب عليه الضمان في المحال اه فلان العبيد والمنون او المحجورين استهلكوا ما لا يضمنون المال في المحال وفي
 التتارخانية اذا ادع صبا أو عبدا املا واستهلكه لا يضمن العبيد ولا العبد في المحال على قول محمد وقال أبو يوسف
 يضمن الا ان العبد يؤخذ بعد العتق والعبيد يؤخذ بعد زوال الحجر لانه لما ادعهم سقطت عليه وفي الاول لم
 يسقط عليهم فضمن في المحال العبيد في ماله والعبد يدفعه المولى أو يبعده قال رحمه الله ولا ينفذ اقرار العبيد والمنون
 لان اعتبار الاقوال في الشرع منوط بالاهلية وهي معدومة فمما حتى لو تعلق باقرارها حكم نكرى كالمحذ لا يعتبر ايضا
 الا من حيث انه اذ تلاف فوجب الضمان لا يقال هذا اعلم من قوله قولنا لا نقول بطريق التضمن والتسريح ابلغ منه
 فلذا ذكره قال رحمه الله وينفذ اقرار العبد في حقه لا في حق مولاه فلو اقر بحال لم يلزمه بعد المحرمة في لانه اقرار
 على غيره وهو المولى لمسا انه وما في يده ملكه واقرار الرجل على غيره لا يقبل فاذا عتق زال المانع فتسبب له وجوب سبب
 الاهلية ونظاها العارية نفوذ الاقرار ما تقاسوا سكبت بعد ذلك أو قال باطلا وأحقا وذلك قال في الخط والقرار باستهلاك
 ودقيقة صلح فصار اهلا للاقرار فاقراه استهلكها في حال فساد لم يضمن عندهم بخلاف حاله اقراره يقتل على هذا الوجه
 حيث يلزمه في ماله كالأشهر وهذا من الفرق ان استهلاك الودعة لم يثبت بمعاينة وبالبينة لم يصدق عند محمد فكذا
 اذا ثبت بالقرار والقول لو صدر منه بالمعينة وجبت الدية على العاقلة وكذا اذا ثبت بالقرار محب في ماله ولو اقر لرجل
 بمال ثم صلح بان صار اهلا وقال اقررت بها باطلا لم يلزمه وان قال كان حقا يلزمه وان قال كان باطلا لم يلزمه اقراره بعد
 الصلاح فلا يلزمه وكذا العبيد المحجور عليه لو اقر انه استهلك مال انسان غير اذنه ثم قال بعد البلوغ كان حقا أو باطلا
 ولو قال لرجل بعد الصلاح اقرضني في حال فسادى وقال الآخر لا بل في صلاحك واستهلكتم اقول قول رب المال
 الا ان يقيم المحجور البينة على ذلك والفرق ان في الاول اقرار الاستهلاك وحده منه وادعى الاذن والتسليم وانكر رب
 المال ذلك لمسا قال اقرضتك تكون القول قول المحجور عليه وعلى رب المال البينة بخلاف الثانية قال رحمه الله ولو
 اقر بعدا وقدره في المحال لم يبق على أصل المحرمة في حقهما لانهما من خواص الانسانية وهوليس بمالوك من
 جهة انه آدمي بل من جهة انه مال ولهذا لا يصح اقرار المولى بهما عليه لانه يبق على أصل المحرمة في حقهما فان قيل قال
 صلى الله عليه وسلم لا يكلف العبد والمكاتب شيئا الا بالطلاق وشيانا نكر في ساق النهي فتم فيقتضى ان لا يكلف الاقرار
 بالمحدد والقصاص قلنا السابق على أصل المحرمة في حقهما يكون اقرارهما اقرارا بالمحرمة لا بالعبدية ولان قوا تعالى
 بل الانسان على نفسه بصيرة يقتضى ان يصح اقراره فينفذ او يقال ان النص يحمل انه روى على غير هذه الصورة
 دفعا للتعارض قال رحمه الله تعالى ولا ينفذ يعني لا يصح عليه بسبب السعة عند الامان وقال أبو يوسف ومحمد

يخبر عليه للإمام مازوي ابن عمر أنه عليه الصلاة والسلام ذكر له رجل خدع في البيع فقال من باهت فقل لا خلافة
رواه البخاري ومسلم وفي رواية غيرهما قيل له أجهر عليه ولأنه ما قل كامل العقل ألا ترى أنه مطلق فلا يخبر عليه كالرشد
وله ما قوله تعالى إن كان الذي عليه الحق سفيهاً أو ضعيفاً أو لا يستطيع أن يعمل هو فإيماناً وليه بالعدل وهذا نص في
اثبات الأولية على السفيه وما روى أنه عليه الصلاة والسلام يخبر على معاذ في الغيبة والمراد بالفساد هنا السفه وهو خفة
تعتبر في الإنسان فقصره على العمل بخلاف موجب الشرع والعقل مع قيام العقل وقد غلب في عرف الفقهاء على تذيير
وإتلاف على خلاف مقتضى الشرع والعقل له وفي الأصل والخبر بسبب الفساد والسفه فهو نوعان أحدهما الخفة
في العقل وكان سببه الغياب لا يستدعي إلى التصرفات فيخبر عليه القاضي على قولهما والثاني أن يكون سفيهاً ماضياً
لما له أمان في الشر بأن يجمع أهـل الشر والفساد في داره ويطلعهم ويسقطهم ويسرف في الثقة ويخفق باب الجواز
والعطاء عليهم أو في الخيرات بأن يجمع ماله في بناء معبد أو أشباهه فيخبر القاضي عند صاحبه صيانة لماله وانقضاء
أن المخبر عليه بالدين لا يثبت الإبقاء للقاضي وانفقوا في المخبر بسبب الفساد والسفه قال أبو يوسف لا يثبت الإبقاء
القاضي وعندهما يثبت بنفس السفه ولا يتوقف على قضاء القاضي قال في المحط القضاء بالمخبر ليس بقضاء بل فتوى
لعمد شرط القضاء وهي الدعوى والانتكار حتى لو وجد الدعوى والانتكار بان وهب السفيه ماله من أنسان وسلم
السبه وصار فقيراً تجب نفقته على محاربه فيرقوا أمرهم إلى القاضي وأخبروه بأنه يقضي ماله سفيهاً وطلبوا منه المخبر عليه
والقاضي يحضر السفيه والموهاب له دعي عليه من وجبت عليه الثقة أن ماله في يده هذا الرجل فانه يرد عليه ففضي
القاضي بالرد عليه بسد قضاء أهـ وفي التهذيب وإذا وجد شرط الدعوى وقضاء القاضي صار متقاعاً عليه فلا تنفذ
تصرفاته بعد القضاء عندهما والامام أيضاً أهـ وفي المتن في المخبر عليه قاض فرفع ذلك إلى قاض آخر وأطلقه حاز
الطلاق لأن المخبر من الأول فتوى لتقدم شرطه كما تقدم قال صاحب الهداية ولو قضى القاضي في نفس القضاء مختلف
فيه فلا بد من إضاءه قاض آخر حتى يلزم لأن الاختلاف إذا وقع في نفس القضاء يلزم ولا يصير جماعاً عليه حتى يعضيه
قاض آخر بخلاف ما إذا كان الاختلاف وجوداً قبل القضاء فإنه بالقضاء الأول وجد شرطه فتكون جماعاً عليه أهـ
قال الشارح وفيه نظر فإن عهداً يقول بأنه يصير مخبراً بنفس السفه قبل قضاء القاضي وفي الأصل المخبر بسبب السفه
بمقارن المخبر بالدين من ثلاثة وجوه الأول أن المخبر على السفيه بمعنى ذاته أما المخبر بسبب الدين فتقضي الغرامة الثاني
المخبر وعليه بسبب السفه إذا اعتق عبد أو وجب عليه السعاية وإذا أدى ليرجع به على المولى بعد زوال المخبر والمقتضى
عليه بالافلاس إذا اعتق عبد أو جاني يده وجبت عليه السعاية وإذا أدى ليرجع بما أدى على المولى بعد زوال المخبر الثالث
المخبر وعليه بالدين بزول أقراره بعد زوال المخبر وكذلك حال قيام المخبر فيما يحدث من المال والمخبر وعليه بالسفه لا يجوز
أقراره لافي حال المخبر ولا بعد زوال المخبر لافي المال الفائم ولا الحادث وإذا صار السفيه معصماً لماله هل يزول المخبر
من غير قضاء القاضي فتعد أي يوسف لا يزول إلا بالقضاء وعند محمد يزول من غير قضاء وفي نوادر هشام عن محمد السفيه
المخبر وإذا زوج ابنته الصغيرة أو أخاه الصغير لم يخبر وفي البراءة والفتوى على قولهما قال رحمه الله فإن بلغ غير
رشد لم يدفع له ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة ونفذ تصرفه قبله ويدفع اليه ماله إن بلغ المدة معصراً أهـ وهذا عند
الامام وعندهما لا يرفع اليه حتى يؤنس منه الرشد ولا يجوز تصرفه فيه أبداً لقوله تعالى فإن نستم منه رشداً فادفعوا
إليهم أموالهم هل يقبض الدفع بوجود الرشد فلا يجوز قبله وللإمام قوله تعالى وأتوا إليكم أموالهم والمراد منه بعد البلوغ
ولأن حال البلوغ قد لا يفارقه السفه باعتبار أثر الصبا فقد رآه شخصاً وعشرين سنة فتقدم رشده لا نه بلغ سنياً يتصور أن
لب الرجل إذا بلغ خمساً وعشرين سنة وقد قال أهل الضائع إذا بلغ خمساً وعشرين سنة فقد بلغ رشده لا نه بلغ سنياً يتصور أن
يصبر فيه حداً لأن أفعى ما يبلغ فيه الغلام اثناً عشر سنة فيولد له ولد لسنة أشهر ثم الولد يبلغ اثني عشر سنة فيولد له ولد
أسنة أشهر فقد صار بذلك جداً والاية الثانية فيها تعليق الشرط التعليق بالشرط لا يوجب العدم عند عدم الشرط

على أصلنا على ما عرف في موضعه والتفرع لا يتنافى على قول الامام ويتأق على قولهما واذا باع لا ينفذ بيعه وان كان فيه مصلحة اجازة المحاكم لانه مكلف مطلق وينفذ فيما بضره كالاتفاق والطلاق ولو باع قبل بيع القاضى عليه جاز عند ابي حنيفة لان السفيه ليس بمجوس وانما يستدل عليه بالعبون في تصرفاته وذلك يحتمل لانه يجوز ان يكون للسفيه ويجوز ان يكون حيلة عنه لاستحلاب قلوب المجاهدين فاذا تردد لا ثبت حكمه الا بقضاء القاضي بخلاف المجنون والصغر والعته وعند محمد لا يجوز لان عليه الحجر السفيه وقد تحقق في الحال فترتب عليه وجه بغير قضاء كالصبا والمجنون والعته بخلاف الحجر بالدين لانه محقق السفيه لانه من طلمهم ولو قضى قاض في بيع سفيه باطل او اجازة ثم رفع ذلك الى قاض آخر لا يرى ما رآه الاول فينبغي ان يحبس القضاء الاول فاذا ابطله ورفع الى ثالث ابطال قضاء الثاني لان قضاء الاول قضاء فيما هو مختلف فيه فنفذ قضاؤه بالاجماع ويصير متعاقبا عليه والثاني قضاء بخلاف الاجماع فلا ينفذ ولو كان الاول قضى بالحجر عليه ثم رجع وقضى باطلا فحاز قضاء الثاني لان قضاء الاول بالحجر كان اقوى واذا اجاز لقاضى يبيع المفسد ولم يمتد المشتري عن دفع الثمن عليه براء المشتري بالدفع اليه وان نهاه فقدم لم يبرأ ويدفع الثمن ثانيا واذا قال المشتري اجزته بيعه ونهاه المشتري عن الدفع اليه قد دفع قبل العلم برئى وبسعد العلم لا يبرأ كالوكيل اذا عزل الموكل بخلاف ما اذا اجاز بشرط ان لا يدفع له الثمن لانه لم يصر مادونا بالدفع فاذا دفع لم يبرأ علم اولم يعلم واذا اذن له القاضي ان يبيع ويشترى جاز بيعه وقبضه بخلاف الاب اذا اذن له لا يبيع اذنه لانه بعد البلوغ انقطعت ولا تبسده واذا باع عمالا يتعاقب فيه لا يجوز لان الهابة تبرع وعمالا يتعاقب فيه يجوز فلو قال القاضي لاهل السوق اجيز ما يثبت منه بالسنة ولا اجيز ما يثبت منه بالاقرار فهل بهذا التخصيص في حقه ولو اذن للصبي على هذا الوجه يصير باذنا في انواع كلها ولو اذن له في البر تعدى الى سائر التجارات لان التخصيص انما يصلح اذا كان مفيدا وانما يكون مفيدا اذا كان يحصل به صيانة المال وهذا التخصيص لا يحصل ولو قال لاهل السوق اذنت له ولا اجيز من بيعه وشراؤه انما قامت عليه السنة ولا اجيز اقراره فهو كمال في الصبي والعبد الماذون له اجيز ما قيمت عليه السنة ولا اجيز اقرارهما بلزمهما بالاقرار كالكسنة والفرق ان المفسد في التخصيص بقيد صيانة المال فكان التخصيص مفيدا وفي الصبي المصلح والعبد المصلح التخصيص غير مفيد لانهما حافظان لمالهما فلم يقدر محيط قال في التارخانية وثبت حكمه في النهي في حقه بغير واحد سواء كان عدلا او غير عدل عندهما وعند الامام لا يثبت حتى يخبره رجلان او رجل وامرأتان اه واذا بلغ رشدا ثم صار سفيها فهو على هذا الخلاف واذا اعتق عبدا عتق عندهما وقال الشافعي لا يعتق لئان كل كلام لا يؤثر فيه الهزل لا يؤثر فيه السفه وكل تصرف يؤثر فيه الهزل يؤثر فيه السفه فيه قال في العناية وفيه بحث من اوجه الاول ان السفه اذا حث في عينه واعتق رقبة لا ينفذه القاضي وكذا لو نذر يهدى او غيره لم ينفذه هذا مما لا يؤثر فيه الهزل وقد اثر فيه الحجر بالسفه والثاني ان الهازل اذا اعتق عبده عتق ولم يجب عليه سعاية والمجهور عليه بخلافه والجواب عن الاول ان القضاء بالحجر عن التصرفات المالية فيما يرجع الى الاتلاف يستلزم عدم تنفيذ الكفارات والنذر لان في تنفيذهما اضرار العتق ومن الحجر اه واذا نفذ عندهما على العبدان يسى في قيمته عند محمد وهو الصحيح ولو جوز في الظاهر نفذ ويسى العبد في قيمته وهو قول أبي يوسف ولا في قول أبي يوسف الاخير وهو رواية عن محمد ليس عليه سعاية لانه لو سعى بسى لعنته والمعتق لا يلزمه السعاية لمحق معتقه بحال ما وانما تلزمه السعاية لاجل الغير ولو دبر جازت يدبره عنده الآن المذبر لا يجب عليه السعاية بقا دام المولى حيا فاذا مات المولى ولم يؤمن منه الرشدي في قيمته مدبرا وان جاءت حارثته ولو لم يادعاه ثبت نفسه منه وكانت الامة ام ولد له والولد حلاله في المحاقه بالمصلح في الاستيلاء توفير النظر لاحتياجه اليه ويحقق هذا الحكم بالريض المدين وتعتق من جميع ماله بموته ولا تسى ولا ولدها في شيء بخلاف ما اذا اعتقها من غير ان يدعى الولد ولم يكن معها ولدا فقال المجهور هذه ام ولدى كانت بمنزلة ام الولد لا يقدر على بيعها فاذا مات المولى سعت في كل قيمتها بمنزلة المرىض اذا قال لامته هذه ام ولدى وليس

معها ولدانها اذا كان معها ولد فثبتت نسب الولد بمنزلة الشاهد بخلاف ما اذا لم يكن معها ولد لانه شاهد معها وان تزوج
 امرأة حاز النكاح لانه لا يؤثر فيه العزل فلا يؤثر فيه السفه فاذا سمى لها مهر اجاز منه مقدار مهر مثلها وبطل الفضل
 واذا طلقها قبل الدخول وبطل نصف مقدار مهر للثمن من المسمى وكذا الزوج أربع نسوة او تزوج كل يوم واحدة
 وطلقها في الاصل والاب ووصيه ان يتصرف في مال السفينة باذن القاضي وفي فاضلها سئل ابو بكر البلخي عن
 محجور وقف عليه سفينة فقال وقفه باطل الا ان ياذن له القاضي وقال ابو القاسم لا يجوز وقفه واذا اذن له القاضي
 اه قال في المحيط امرأة ممرقة سفينة طلقها زوجها على مال وقبلت وقع الطلاق وجعلوا بالزمنها المال اصلا لان
 السفينة محجور عن المال واذا وقع بلفظ الخلع وقع باثنا وفي المنتقى واذا دفع الوصي الى الوارث حين ادرك وهو فاسد
 فهو جائز وهو برى من الضمان ويخرج الزكاة عن مال السفينة وينفق عليه وعلى ولده وعلى زوجته ومن يجب
 النفقة من ذوى ارحامه من ماله لان احياء ولده وزوجته من حوائجها الاصلية والاتفاق على ذوى الارحام واجب
 عليه معقال القرية والسفينة لا يبطل حقوق الناس ولا حقوق الله تعالى الا ان القاضي يدفع اليه قدر الزكاة
 ليقرها بنفسه على الفقراء لان الواجب عليه الايتاء وهو عبارة عن فعل يفعله وهو عبادة ولا يحصل ذلك الا بنية
 ويدفع القاضي معه امينا كيلا يصرفها الى غير المصروف ويسمى القاضي النفقة الى امينه ليصرفها الى مستحقها
 لانه لا يحتاج فيها الى النسبة فاكتفى فيها بفعل الامين وفي المحيط ولا يصدق انه قري به الا بنية الا الوالد والولد
 والزوج والمولى وكذا المرافق سوى الولد لان نفقة الوالدين والمولودين تجب بالنسب وهو مصدق فيه ونفقة غيرهم
 تجب باعتبار القرابة والعسر والحاجة فلا يثبت الاقرار ولو حلف وحنت او نذر نذر امن هدى او صدقة او ظاهر من
 امراته يكفر عن عينه وغيرها بالصوم واذا اراد حجة الاسلام لا يمنع منها لانها واجبة بايجاب الله تعالى ابتداء وليس له
 فيها صنع وفي القرائن هو ملحق بالصلح اذ لا تهمة فيها وكذا العرة واجبة بايجاب الله تعالى وان اصطاد في ارحامه
 او حاق او فعل ما يجب به الصوم صام ولم يدفع فيه مالا ورأى القاضي ان يخرها ان يلى باذى يلقى او ليس ان يدفع
 او يتصدق عنه فلا بأس بذلك ولا يفعله الامر بغير اذن القاضي وان تطبق في ارحامه او فعل ما لا يجوز فبسه الصوم
 فهذا الاثم ولا يؤديه حتى يصلح لانه بمنزلة العبد عليه والعبد اذا احرم باذن مولاه ارتكب شيئا من محظورات الاحرام
 وان كان جزاؤه بالصوم فانه يصوم وان كان بالمال يتاخر والكفارة في ذمته لا تدفع الا ان يصلح ولو جامع بعد الوقوف
 قبل الطواف يلزمه بدنه ويتاخر الى ان يصلح ولو قضى حجة الاطواف الى اياه فارجع الى اهلها ولم يطف طواف الصدر
 لا يمنع نفقة الرجوع للطواف وان طاف جنباً ثم رجع لم تدفع اليه نفقة العود وعليه بدنة بطوافه جنباً وشاة لطواف
 الصدر فاذا حصر في حجة الاسلام بسبب هدى ليحل به كالعبد الماذون لانه لا صنع له فيه ولو ارحم بحجة تطوع دفع اليه
 من النفقة مقدار ما لو كان في منزله ويقال له ان شئت فاخرج ماشيا الا ان يكون القاضي وسع في النفقة فقال انا ارى
 بذلك الفضل وانفق على نفسي فلا يمنع من ذلك لانه ليس فيه اسراف واذا مرض برز ادق نفقته لانه الحاجة ولو حصر في
 حجة التطوع لا يبعث بهدى الا ان يبلغ موضع الضرورة ولا يمنع من القرائن ولا من المنفعة اذ ادسوق هدى ولا لانه
 اخف في النفقة ولا يسلم القاضي النفقة اليه بل يسلمها الى ثقة لينفقها عليه في الطريق كيلا يفسد ويسرف في النفقة
 وان اوصى بوصايا في القربى وابواب التحريم جاز ذلك من ثلث ماله يعني اذا كان له وارث استغنا والقاسم ان لا تجوز
 وصيته كالتجوز نزعاً عنه وجه الاستحسان ان الحجر عليه يعني النظر له لكيلا يتلف ماله ويبقى كلاً على غيره وذلك في
 حياته لا فيما ينقضي الثلث بعد وفاته حال استغنائه عنه هذا اذا كان الموصي به موافقاً وصايا اهل التحريم
 والصالح نحو الوصية بالحق والى اكل او بنا للمساجد والوقف والقتل والنجس وما اذا اوصى بغير القرب عندنا
 لا ينفذ قال محمد رحمه الله تعالى المحجور عليه بمنزلة الصبي لاني اربعة اشد ما ان تصرف الوصي في مال الصبي جائز وفي
 مال المحجور عليه باطل الثاني اعتاق المحجور وعليه وتديره وطلاقه ونكاحه جائز ومن مال الصبي لا تجوز قال في المحيط

وإذا برعده مع ولا يسي في نقصان التدبير مادام حيا واذ لعنت يسي في قيمه مدبر اقل مشاهدتها هذا اذا كان أهلا
 لصلاح يعدون هذه الوصية اسرا فان كانوا لا يعدونها اسرا قابل معها وادخلوا يسي في قيمته اذا كان يرجع من
 التلث اه قال رحمه الله تعالى (وقضى في) يعني لا يجبر عليه بسبب مقت وهو عطف على قوله لا يسهو فان الامام
 الشافعي يحجر عليه بالاسي كالسفر زحاله وعقر بقره وعذبه ما المحجر على السفه صاندا له والفاسق معه لما
 قد دخل تحت قواه تعالى فان استتم منهم رشدا وادفعوا اليهم اموالهم لان رشدا انكره قديم فتنازلوا اليه اذ الرشيد
 الذي كورق الآية المراد به الاصلاح في المال لا الدين لان الكافر لا يحجر عليه في الاصل والداري سواء فان
 رحمه الله (و غفلة في) يعني لا يجبر على الغافل وهو ليس بفسد ولا بقصد لكن لا يهتدي الى المصروفات اربا
 وهذا قول الامام وقال ابو يوسف ومحمد والامام الشافعي يحجر عليه كالسفيه صاندا له ونظر اليه لان أهلا
 من النبي صلى الله عليه وسلم المحجر عليه فاقهرهم على ذلك ولم يشكر عليهم فقل على انه مشروع قلنا الحمد يستدل به لان
 لانه عليه الصلاة والسلام لم يحجر له ذلك وانما قال لا تخلوا له الحديث ولو كان مشروعا لاجابهم اليه قال رحمه الله
 (وودع وان طلب غرامه في) يعني لا يجبر عليه بسبب الدين ولو طلب غرامه او المحجر عليه وهذا عند الامام لان المحجر
 عليه اهدأ اهليته والمحافه بالهاتم وذلك من عظم فلا يجوز وعندنا ما يجوز عليه بسبب الدين وعلى قوله انفق
 كذا في فاضحان من باب المحطمان وفي الكافي والكلالم في المحجر بالدين في موضعين أحدهما أن تركه دين مستغرق
 للماله او يزاد على امواله وطلب الغرام من القاضي أن يجبر فيه ر عليه ويمنع من البيع والشراء وان قرار حتى لا يسر
 بالغرام وفي النوادر مسألة المحجر بسبب الدين بناء على مسألة القضاء بالا فلاس والا فلاس عندهما يتحقق في حال حياته
 فيمكن القاضي القضاء بالا فلاس وفي العناية واذ قضى بالمحجر بسبب الدين يتحقق في المال الموجود في الحين دون ما يثبت
 من الكسب او غيره حتى لو تصرف في المحادث فلهذا قضى المحجر بسبب الدين صار حال هذا المحجر ورواه كمال محمد بن عباد
 ديون الهبة وكل تصرف يؤدي الى ابطال حق الغرام فالحجر يؤثر في التنازل خاصة بمرط علم الله ورواه في بعض
 مجبور عليه وفي النوادر واذ حبس الرجل في الدين ينبغي للقاضي أن يشهدانه فحجر عليه في ماله حتى يعرض ديونه
 التي حبس فيها قال رحمه الله (وحبس لبيع ماله في دينه) لان قضاء الدين واجب عليه والمأذنة في بيعه المحكم
 دفعا لظلمه وايصال الحق الى مستحقه ولا يكون ذلك اكرها على البيع لان المقصود من الحبس العمل على قضاء الدين
 بأي طريق كان عند أي حنيفة وقال اذا طلب غرامه المغلس المحجر عليه ر عليه القاضي وباع ماله ان كان له ماله
 وقسم ماله بين الغرام ومنعهم من تصرف بضر بالغرام كالاقراء ويبيع ما قل من قيمته لما روي أن معاذ بن ربيعة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ماله وقسم ثمنه بين غرامه والمحصر ولان في المحجر عليه نظر المقتدر لا يملكه انظر
 بالاقرار والتلقة وهو ان يبيع من انسان عظيم القدر لا يخذل الانتزاع منه او بالاقرار له ثم ينتفع به من جهة من كان
 ولان البيع واجب عليه لا يفاء دينه فاذا امتنع نأب القاضي منابه وان كان معصرا الا يجوز له قبض من احد دينه او
 كانت امرأه لا تزوجها لبقضي دينها من مهرها وتجب لبقضي الدين من مهرها وبأي طريق كان لا تقوى على قولها
 اه قال رحمه الله (ولو ماله دراهم ودينه دراهم قضى بلا أمره في) وكذا اذا كان كلاهما دارا لا يملك الدار ان يملكه
 اذا طفر بجنس حقه فكان القاضي معناه قال رحمه الله (ولو ماله درهم ودينه درهم) ولا نأمره بالعكر بدع من دينه في هذا
 بالايجاب اما عندنا فظاهر واما عند الامام فاستحسن به والقياس أن لا يجوز للقاضي بيعه لما ذكرنا هذا الطريق
 غير متعين لقضاء الدين فصار كالعروض وجه الاستحسان انها يقعدان جنس في الثمن والمالية ولذا يضم احدهما الى
 الآخر في كذا كذا فان في الصور حقيقة وحكما اما حقيقة فظاهر واما حكما فلانه لا يري يتم ما بالتمسك
 باختلافهما فبالنظر الى الاتحاد ثبت للقاضي ولاية التصرف بالنظر الى الاختلاف بسكت عن الدار في الاخذ
 علما الشبهين قال رحمه الله (ولو لم يبيع عرضه وعقاره في) وهذا عند الامام وهو باطل لانه صادق بحال الحياة والموت

قال في المحرقة ويبيع القاضي عرضه وعقاره بماله الموت بالاجماع وعندهما يبيع القاضي ذلك وعليه الفتوى كذا في
البرزلية ففندهما يبدأ القاضي يبيع النقود لانها قديمة للتقليب ولا يتقعر بعينها فان فضل شيء من الدين يبيع العروض
فيما بينهما فمقدمة للتقليب والاستر باع فان لم يبق غم بالدين يبيع العقار لان العقار مفيد للنفي عادة فلا يبيعه الا عند
الضرورة وهذه الطريقة احدى الروايتين عندهما وفي الرواية الاخرى عندهما يبدأ القاضي يبيع ما يفتني عليه التزوي
من عروضه ثم ما لا يفتني عليه التالف منه ثم يبيع العقار ويترك عليه دست ثياب من ثياب يدينه ويبيع الباقي لانه
له كفاية ومن يترك دستان لانه اذا غسل ثيابه لا يدين ثياب يلبسها قالوا اذا كان للمدين ثياب يلبسها ويكتفي بدونها
يبيع ثيابه ويغني الدين ببعض ثمن او يشتري عباقي ثوبا يلبسه لان قضاء الدين فرض عليه فكان أولى من التوصل
وبلى هذا اذا كان له مسكن وعكبه ان يشتري بدون ذلك يبيع ذلك المسكن ويوفي ببعض ثمنه الدين ويشتري بالباقي
مسكنا يسكن فيه وعن هذا قال مشايخنا يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى يبيع البدن العفيف والنفع في الشتاء
وان اشترى في حال جرمه كان له ذلك بعد قضاء الدين بخلاف ما اذا استهلك ما لا يقدر به راحم صاحب المال المستهلك
ارباب الدين لانه فعل حسي وهو ما هددوا وقتلوا كان سب وجوب الدين الذي اقرب به ثانيا عند القاضي بعله او
شهادا انهم وشركاء العمداء ولو استقامدوا لا آخر بعدا بحجر نقدا فله في حال حق الغرماء تعلق بالمال الموجود
وتباعد دون الحادث وينفق على المجهور وعلى زوجته واولاده الصغار وذوي ارحامه من ماله لان حاجته الاصلية
مقدمة على حق الغرماء في التارخا خايفة اذا غاب الزوج وطلبت زوجته من القاضي ان يبيع يبيع القاضي عندهما وفي
الحنفية ولو جبر القاضي على رجل وعليه ديون مختلفة فقضى المجهور دين البعض يشاكره الباقيون في ذلك ويقسم عليهم
وان كان المجهور اسرف في الضمان والكسوة امر القاضي ان ينفق بالمعروف وفي النيا يبيع المجهور عليه اذا تزوج امرأة
وزاد في مهر مثله اجاز في مهر مثله لانه من المحوايج الاصلية وفي الذخيرة اذا باع القاضي مال المدين او امنيته بالدين
التي تدعيه يبيعه او اقرارا وضاع الثمن او استحق العرس المعينة والعهد على من باع لاجله لا على القاضي وامنيته اه
فان رجعه الله في وفاء فلا يصح له بيع عليه بسبب الافلاس بل يبيع من حتى يظهر له مال فان لم يظهر له مال اخرجه من
الحبس وكرها الحبس وما يجس فيه من الديون وكيفية الحبس ودمه ويدين من حبس والملازمة وصفتها في كتاب
القضاء واذا اخرجه من الحبس لا يحول بينه وبين غرمائه هذا الخارج بل يلزمونه عندنا خنفة لقوله عليه الصلاة
والسلام اصاحب الحق له والى المال ارباب السيد للملازمة وبالاسان التفاضل وياخذون فضيل كسبه ويقسم بينهم
بالحبس لاستواء حقوقهم في القوة ولو قدم البعض على البعض في القضاء حاز لانه تصرف في خالص ملكه ولم يتعلق
لاحد حق في ماله وانما حقه في نفسه فله ان يؤثر من شاء من غرمائه ذكره في النهاية وقال ابو يوسف وعبد الله
الحاكم حال بينه وبين غرمائه الا ان يبقوا الدين ان له مالا لقوا له تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وقد ثبت
عسرة فوجبا يتخذه وفي الهداية قال محمد للشيخ ان يبيع في بيته او يتخذ حبه وفي رواية اخرى لب الدين ان
يلزم مدينه المهر حيث أحب وان كان المزموم لاه وشة له الامن بدمه لكن له ان ينعه من الذهاب والجي قال رحمه
الله في وان افلس متبايعين فبايعه اسوة الغرماء يعني لو اشترى متاعا فافلس والمتابع يدينه والى باعه المتاع اسوة
الغرماء فيه مراده بعد قبض المشتري المتابع باذن البائع وان كان قبض القبض فلينفع ان يحبس المتابع حتى يقبض
الثمن وكذا اذا بيعه بغير اذن البائع كان له ان يسترده ويحبسه بالثمن وقال الامام الشافعي للبائع فصح العقد واخذ
منه قبل القبض بعدد ما اخرجه الامام مسلم عن ابي هريرة قال عليه الصلاة والسلام من ادرك ماله بيمينه عند
رجل اناس او عند انسان قد افلس فهو احق بهم من غيره ومن المشتري قد هجر عن تسليم احدى بدلى العقد وهو
المن قبضت البائع حتى انقضى كما اذا هجر عن تسليم المبيع والمجامع بينهم ماله عقد معاوضة فقتضى المساواة وانما
فيه تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة واستحق النظر الى الميسرة لا الى البينة فليس له المطالبة قبلها ولا فسخ

بدون المطالبة بالثمن " وهذا لأن الدين صار مؤجلا إلى الميسرة بتأجيل الشارع وهو البهر عن الدين المؤجل من المتعاقدين لأهله عيار القميص قبل معنى الاجل فكيف ثبت ذلك في تأجيل الشارع وهو اقوى من تأجيلهما والجواب عن التحديث أنه قال من وجد ماله وهذا مال المشتري لأمال السامع وانما يصلح أن يكون جعنا لو قال فاصاب رجل عين مال قد كان باع من الذي وجد في يده ولم يتخذه فخر أحق به من غير الغرامة وهو نظر ما روي عن سمرة أنه عليه الصلاة والسلام قال من سره ما لا أخف عليه منافع فوجده في يد رجل بعينه فها هو يرجع المشتري على بائعه بالثمن روى الشيخان في قوله عده معاوضة فيقتضي المساواة لتنازلتني التسوية بينهما - لهات وهو لا يكمل واحد منهما ان يثنى ما باله في يد التسوية في القبض فقد بطل ذلك بالتأجيل إلى الميسرة وبطل ولو سمي ما عاين بائعه إلى أن كان أولى ولا حاجة ثمرة التسليم واذا فن قد اعمل والله تعالى أعلم

هو فصل في حد البلوغ في البلوغ في القصة الوصول وفي الاصطلاح انتهاء حد الفروا من الله واحد له بالبحر وجوب بيان النهاية بهذا الفصل قال رحمه الله في بلوغ الاغلام بالاحتلام والاحتلام هو نزول الماء من بينه ثمانية عشر سنة في الحلم بالنجم ما رآه النائم أو الاحتلام فلما روي عن ابن أبي سائب قال حدثت من روى الله صلى الله عليه وسلم لا يتم بعدا احتلام ولا قوم إلى الليل روى أبو داود والنسائي ولا يتم لا يكون الجمع الانزال وأما السن فلما روي عن ابن عمر قال فرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد وقال ابن عمر عشرة سنة فلم يجز في وعرضت عليه يوم الحندق وأما ابن خمس عشرة سنة فاجزى في الظاهر ان عدم الانزال لعدم البلوغ والاجازة للبلوغ وهذا قول أبي يوسف ومحمد وهو قول الامام الشافعي ورواية عن أبي حنيفة وعن ابن ابي عمير انهم قالوا تسع عشرة سنة فقبل المراد ان يطعن في التاسع عشرة فلا اختلاف بين الروايتين أنه لا يتم غيبة ثمانية عشر سنة ولا بد من في التاسع عشرة وقيل في اختلاف الروايتين حقيقة لأنه ذكر في بعض النسخ حتى يستكمل تسع عشرة سنة ولو لم يكن كان كراشف قد علم ما يتعلق به قال رحمه الله في المجاورة بالحض والاحتلام والحمل والنفث يتم له تسع عشرة سنة في أما المحيض فإنه يكون في أو ان المحيض عادة فجعل ذلك علامة البلوغ وأما الحمل فلا بد له دليل على الانزال لان الزمان يخفى من ماء الرجل والمرأة غير النساء نشوه وادراكهن أسرع فزنا سنة في حق الاسلام لا شتما لما على الفصل الرابع من هذه الما يوافق المزاج لهما الذيقوى فيه قال رحمه الله في بقي بالبلوغ فيم ما غيبته عشرة سنة في عبد أبي يوسف ومحمد وهذا لما لا يحتاج إلى الشرح قال رحمه الله في وادى المدة في حقه اثنتا عشرة سنة وفي حقه تسع سنين في معنى وادى بالبلوغ في هذه المدة تقبل منهما ولا تقبل فيمادون ذلك لان الظاهر تركيبة قابلية الغاية ثم قبل انما يعتبر قوله بالبلوغ اذا بلغ اثني عشرة سنة ما كثر وقد اشار إليه بنو له المدة وهذه المدة لا تكون في النهاية وغيرها ولا يعرف الا سمحا أو بالتبصير قال رحمه الله في دن رافقا ولا قد بلغنا صمدا ولا وحكمهما أحكام البالغين في يقال رفق من كذا أي دنا منه وصي مراقب دنا من البلوغ لانه لا يوقف عليه الا من جهتها فيقبل فيه قولهما كما يقبل قول المراقب الحيض والله تعالى أعلم

في كتاب المأذون

ناخير كتاب المأذون عقيب كتاب الحجر ظاهر لان الاذن يقتضي سبق الحجر وما ترتب وجودا ترتب أيضا ذهكرا للتأخير والكلام هنا من وجوه الاول في معناه لغة الثاني في دليل المشروعية الثالث في سببه الرابع في تركه الخامس في شرطه السادس في تفسيره السابع في حكمه أما معناه لغة قال شيخ الاسلام - واهرزاده في مسبوته - ان هو الاطلاق لغة لان ضد الحجر وهو المنع فكان اطلاقا عن شيء إلى شيء كان أه وفي النهاية - بالغة فالأذن في الشيء مانع لمن هو محجور عنه واعلام ما طلاقه فيما حجر عليه من أذنه في الشيء اذا رآه الامام الرافعي حيث قال والاذن في اللغة الاعلام ومنه الاذن وهو الاعلام لان الاذن من اذن في كذا اذا باعه واذن من اذن بكذا اذا عاين بهما وروي

وأما دليل المشروعية فهو قوله تعالى وبأشرف فضله وإذن الصبي والعبد في التجارة ابتداء من فضل الله وأما سبب المشروعية فهو المحاجة لأن الإنسان قد لا يتفرغ لذلك بنفسه لكثرة اشتغاله ف يحتاج أن يستعين بالعبد الصغير وأما ركنه فقوله المولى العبد أذنت لك في هذا وأما شرطه ففي المصط شرائط جواز قولية الأذن على الماذون جبراً وأخلاقاً منها واسقاطاً وكون الماخون حراً قاصداً لغيره طامعاً لغيره بما يؤذن له وإن يعلم العبد بالأذن وفي الشقاق دخل في قولنا من له ولاية الأذن في التجارة للمالك والمضارب والشريك معاً ومضرة لأولاد والمجدد والغاضي والمولى أم وأما حكمه قال في غاية البيان ذلك الماذون كل ما كان من قبيل التجارة وقوا بها وعندهم ملكه ما لم يكن كذلك وعزاه إلى التهمة وقوا بعد صاحب النهاية والأمام الزبلي حيث قالاً وأما حكمه فهو تفسيره الشرعي لأن حكم الشيء ما يثبت به ولا يذهب على ذي مسكنة إن ما يثبت بالشيء يصير أثره تبعاً عليه لا يصح أن يحكمون تفسيره لذلك الشيء وهو لا عليه بالمواطأة وأما تفسيره سراً فهو ما أشار إليه قال رحمه الله **هو فك الجبر واسقاط الحق** لأن العبد لا لا التصرف بعد الرق لأن ركن التصرف كلام معتبر شرعاً من غير وجه التصرف ذمة صاحبه لا التزام المحقوق وهذا لا يقوم بالرق لأنهم سمان كرامات البشر أنه هجر عليه من التصرف بحق المولى لثلا بطل حقه بتعلق الدين برقبته لضمة الرقيق وإذا أذن له المولى فقد أسقط حقه فكان متمتعاً بأهليته الأصلية ولهذا يرجع على المولى بما يحقه من العهدة لأن في ذلك الجبر ذم للكل والبعض وقان في المسوطة وإذا أذن أحد الشرى بكن لعبد في التجارة حازق نصيبه خاصة وليس للشرى بل لا يجوز أن يبطل الأذن وما يحقه من دين التجارة فهو على نصيبه خاصة ولو تحقه دين التجارة وق في يده مال التجارة قضى من ذلك دينه والباقي بينهما نصفين لأنه حصل من كسب العبد ولو وهب له أو اكسب قبل الأذن أو تصدق عليه أو بعد الأذن فهو بينهما نصفين ولو احتلفا في الكسب الذي في يده فقال الأذن والعبدانه استفادة بالتجارة وقال المال كانه استفادة بالهبة والقول قول الأذن والعبد يصرفه في دينه استحقاقاً لأن العبد هو الكاسب وهو عامل كسبه ولو استهلك ما كان عليه ما إذا ثبت بالبيعة أو بالماينة وتعلق بجميع رقبته ولو أقر باستهلاك ما كان على الأذن خاصة ولو أذن رجل بنصف عبده كان ماذوناً في كله لأن الأذن لا يتجزئ ولو أذن أحد الشرى بكن ثم اشترى نصيبه لا تصرف وهو لا يحسم والدين كله في النصف الأول ولو علم تصرفه في جميع الرقبته ولو أذن لعبد أن عليه ثم ملكه فإنه يصير ماذوناً ولو أخرج شرى بكنه أهل السوق أنه لا يرضى بأذن شرى بكنه ثم رأى العبد تصرف لم يصرف ما قونا استحقاقاً فالأحد ما شرى بكنه أذن لتصديقك فاذن له فهو ماذون كله لأن الأذن مما لا يتجزئ فصار كراهه قال لصاحبه أذن بجميع العبد قال في الثعابة اسقاط الحق وهو حق المولى في ماله الكسب والرغبة فإنه متمتع بحق التصرف بها صوناً بحق المولى وبالادب استغنى عنه قال صاحب الإصباح والإيضاح المراد بالحق ههنا حق المنع فلا يناق كونه حق المولى بل يقتضيه لأن حق المنع التعلق بالعبد وهو حق المولى لاحق غيره فإن معنى حق المنع هو منع التصرف في أن تكون الإضافات ثمانية ومعنى حق المولى هو حق المولى على أن تكون الإضافات بمعنى الإلزام وبيان الحق الذي هو منع العبد عن التصرف إنما يكون للمولى لا لغيره فكان حقه قطعاً وإما ناسياً فلأنه إن أراد بقوله لأن حق المولى لا يسقط بالأذن أنه لا يسقط به أصل ممنوع وإن أراد بذلك أنه لا يقطع به في الجملة كما إذا لم يخط الذين بما في يده برقبته فسلم ذلك إلا أنه لا يجزئ فقال لأنه ليس المراد بالاسقاط اسقاط بالكتابة بل المراد اسقاطه في الجملة وأما اختصاص حق المولى بأذن العبد فلا يضر لأن المقصود بالذات في كتاب الماذون في الشرع على ما هو المقصود بالذات في كتاب الصبي فعلى مبدل التبعية ويجوز أن يكون مدار ما ذكر في تفسير الماذون في الشرع على ما هو المقصود بالذات في كتاب الماذون وهو أذن العبد ولغايل أن يقول إن أراد اسقاط الحق بجهته وفك الجبر برقبته فهو ممنوع ولو كان كذلك نصحه هيبه ولقرائنه ونحوهما من التبرعات وليس كذلك قطعاً وإن أراد أنه اسقاط وفك في الجملة فهو مسلم لكن لا يثبت به المدعي إذا يلزم منه اسقاط وفك في جميع التصرفات حتى يكون ماذوناً في جميعها قبل المراد اسقاط وفك في بعض معين

من التصرفات فلا يرد النقص بالتبرعات فلو قال ذلك المحرم ومنع اسقاط في نوع لكان أولى فقام له قال رحمه الله فلا يتوقف ولا يتخصص به يعني لا يتوقف بزمان ولا مكان ولا يتخصص بنوع من أنواع التجارة عندنا لما ذكرنا من نفسه وقال الامام الشافعي وزفر هو عبارة عن تركيل واية فينفذ عندنا ويخصص وعندها يتصرف باها. نفسه وحق المولى قد اسقطه والساقط لا يعود كما ان رضى الاستحسان يؤجر به من شخص حيث هو غير مبرور والساقط لا يقبل التقييد دون غيره وانه لا يعتبر بقصد لانه اسقاط محض فلا يقبل التقييد بخلاف ان المولى يبرره بمصلحة الوكيل ذكره فاضحيان في فتاواه كذا ذكره الشارح وفي المصنف في الاذن للصبي العاقل في التجارة من المولى في حق المولى في تخصيصه بنوع دون نوع كالعبيد قال لو كان اسقاط المالك به لا فاقول ان اسقاطه في حق المولى لا يكون له في حق غيره من العبيد انما عايناهم بوجدها فيقال لو ليس باهل لحكم التصرف وهو انك فيكون اهل لنفس المولى من غير مشروع لانه بل حكمه فاذا لم يترتب عليه حكمه لا يكون مشروطا كطلاق الصبي لانا نرى المولى يملك المولى وهو اهل لذلك كما كتب قال في العناية وفتح المصنف كونه اسقاطا عندنا بقوله ولهذا لا يقبل المولى ان يملكه فان قيل قوله فلا الحجر واسقاط الحق مذكور في خبر التعريف فكيف جاز الاستدلال عليه واجيب بوجهين احدهما ان حكمه الشرعي هو تعريفه فكان الاستدلال عليه ليس باستدلال وانما هو صحيح للقول في ذلك في انه عندنا تصرف بذلك كما انزل الله الثاني ان من حيث كونه محكما لا من حيث كونه تعريفا فان في هذا وجهين من الاولى ويشترى منه وبطالته باها النعم على وجهه لو امتنع بحبس ولو قال اذنت لي في التجارة او اوصاها في حقها او في غيرها وما دون جميع الاوقات المأمور عليهم ولو قال تجزى البراءة تجزى في البحر لا يبيع غيره ولقائل ان يقول ان يريد بقوله فلا يتخصص بنوع دون نوع انه لا يتخصص بذلك اطلقه ولم يقصده بنوع فهو يعلم ان لا بد له من ذلك ما تضمن فيه صورة التقيد وان اريد انه لا يتخصص بنوع دون نوع وان قيده بذلك فهو مجموع كيف وعدنا بوقف تمامه على اول المسئلة هو ان يكون الاذن في نوع من التجارة اذنا في جميعها ففدوى الى المصادرة على المصطلح قال صاحب العناية ونوقف بالاذن في النكاح رعا به الحجر واسقاط الحق واذا اذنت له ان يتزوج فلا بد له ان يتزوج غيرها واجب ان النكاح تصرف مملوك للمولى لانه لا يجوز الابوي والرق احرى العبيد من اهل الولاية فلا بد من غيره المولى على النكاح مخصص بخلاف البيع والاذن على نوعين عام وخاص فالعام ان قول العبيد اذن لك في التجارة او قال تجزى ولو قال ادنى الغاوات تجزى يصير ماذونا في التجارة وكذا لو قال اكتب واذا اذنت له ادنى الغاوات تجزى ما اذا قال ان ادبت الغاوات تجزى لان جواب الامر بالو كالفاء بخلافه اذا قال ادنى الغاوات تجزى لان العبيد لم يعلم العبد بالاذن ولا احدهم الناس فتمتع علم المولى لم يعلمه ولو قال يقوم يا يعوه فباعه ولم يعلم العبيد بذلك فهو ماذون وذكر في الزيادات لو قال لرجل يبع عبيدك هذا من ابني الصغير فباعه منه وقبل الابن ان علم بامر المولى حازوا ما يعلم المولى يجوز قبل الاذن على الروايتين والفرق بين الروايتين ان اذن المولى تركيل وليس بالاذن في التجارة لانه توس اليه عقد واحد وتقيض عقودا لا يثبت الاذن وفي مسئلة الماذون اذن لا تركيل لانه فوض المولى له مكررة فيجوز ان يثبت الاذن ضمن الامر بالمبايعه في عقود مكررة بدون علمه وان لم يثبت مقصودا يثبت المولى له في المولى لم يبايعه احد منهم وبايعه من لم يبايعه المولى لم يصير ماذونا لان الاذن انما يثبت في من امره بالمبايعه ولو دفع له حمارا ليكرمه ويبيع عليه صار ماذونا والاذن يصح تطبيقه بلا شرط وضاقت له الى الزمان كما لا يلحق بالحجر والعزل لا يبيع تعلقهما ولا اضاقتهما كالنكاح واما الاذن الخاص فلا يكون به ماذونا كما لو امره بشراء ثوب لمسكوة او لحمة بل تركل هذا استخدام فلا بد من واصل بين الاستخدام والتجارة وهو ان الامر بمسكورة بغير استخدام والامر بعقود متعددة بعد تجارة لانه يدل على انه لم يبيع بل يبيع المولى الاذن الصريح في الاذن دلالة له فارجعه اليه وهو يثبت

بالسكوت بان رأى عبده يبيع ويشترى به ثبت الاذن للعبد بسكوت المولى عند ما يراه يبيع ويشترى ولم يتقدم
 لربنة نفسه ولا يفرق بين ذلك ان يبيع عبداً لولاه او لغيره باذنه او بغير اذنه يباعهما او يملكهما كذا في الهداية
 وغيرها وقال قاضيان في فتاواه ان رآه يبيع عبداً من اعيان المالك فسكت لم يكن اذناً وكذا المرتن ان ارأى المالك
 يبيع فسكت لا يبطل الرهن وروى الطحاوي عن اصحابنا انه رضا وبطل الرهن كذا نقله الامام الزيلعي وظاهر
 كلامه انه فهم الخالفين كلام الهداية وقاضيان وليس كذلك فقول قاضيان لا يصير اذناً في حق ذلك المتصرف
 الذي سادته السكوت وبغير اذنا فباعه بعد ويدل عليه ذكر المرتن قال في البسائر والاذن بطريق الدلالة كما اذا
 رأى عبده يبيع ويشترى بصيرة اذنا في التجارة عندنا الا في البيع الذي صادفه السكوت وقال محمد رحمه الله وهذا
 بمنزلة مالورأى المولى عبده المسلم يشتري مخراً او الخنزير فسكت بصيرة اذنا في التجارة وان كان لا يجوز هذا المتصرف كذا
 هناء بكف يجوز حل كلام قاضيان على خلاف ما ذكره محمد في الاصل وفي الهداية الرها في قال محمد في الاصل
 اذا نظر الرجل الى عبده وهو يبيع ويشترى ولم يمه من ذلك بصيرة العبد اذنا في التجارة عند علمائنا الثلاثة وكذا
 رأى عبده يبيع عبداً من اعيان ماله بصيرة اذنا في التجارة ولو لم يكن له مال المولى وفي قاضيان اذن العسكر
 في التجارة وأبو ياق مع اذن القاضي ان رأى عبده يبيع ويشترى فسكت لم يكن اذناً فهم بعض أهل العسائر
 سكوت القاضي اذا رأى عبده يبيع ويشترى لا يكون اذناً بخلاف سكوت المولى كما فهم الامام الزيلعي كما تقدم وليس
 كذلك بل المراد لا يكون اذناً في البيع سكت عبده ويكون اذناً في البيع كما تقدم ولو اراه المولى ان يبيع متاع غيره
 بصيرة اذنا ولو رأى عبده يشتري شيئا ويبيع في حاقه فسكت حتى يباع متاعاً ثمران ذلك كان اذناً لا ينفعه على
 المولى يبيع العبد ذلك المتاع ولو رأى المولى عبده يشتري شيئاً يراه المولى او دائره فربنه بصيرة اذنا فان كان هدم
 ثمن من مال المولى كان لولاه ان يره ولا يبطل البيع بالاسترداد ولو ان رجلاً اجنبا دفع الى عبده مالا ليبيعه
 فباعه ولولاه يراه ولم يمه من كان اذناً يجوز ذلك البيع على صاحب المتاع واختلاف في عبده البيع قبل يرجع
 الى الآخر ويميل الى العبد وفي الهداية وان لم يره لولاه جاز البيع والعبد على صاحب المتاع لان عبده العبد
 الشهور متى توكل من غيره يكون على المولى ولو اشترى عبداً على انه بالخيار رآه يتصرف في نفسه فان لم يمه دين
 فهو ونقض البيع والا فلا وان تم البيع فهو صحيح وعليه والفرق ان الاذن لا ينافي خيار البائع لان الاذن مع خيار
 البائع جميعاً وبغيره فان من باع عبداً اذنا على انه بالخيار بقي العبد باذنا في نفسه بالخيار فلم يكن اذناً
 البائع منافياً لخياره ففي خياره وأما الاذن مع خيار المشتري لا يمحض ان من اشترى ما ذنا على انه بالخيار
 بطل الاذن وان اشترى بالخيار سقط خياره وان كان العبد اكتب شيئاً فهو للمشتري فان اكتب بعد
 القبض طالب وقبيل القبض يتصدق به قبل هذا قولهما وعند الامام السكيب للبائع اه وقال الامام الشافعي
 ووفق لا ثبت الاذن بسكوت المولى فهذا كذا لان السكوت بمحتمل الرضا والرد فلا يثبت بالملك كالوإلى اجنبياً
 يبيع ماله فسكت ولم يمه من أراه في القاضي الصبي والمعتوق ولم يكن له مال او عبداً وكذا اذا رأى العبد
 يتزوج او الامة تزوج وكذا لو طاف ما عسره وهو ينظر لم يكن ذلك اذناً هذه التصرفات منسبة على عادات
 الناس وقد جرت العادة ان من لا يرضى تصريف عبده ينهاه ويؤذنه فاذا سكت دل على رضاه وصار اذناً لا محل دفع
 النمر فصار كسكوت النبي عليه الصلاة والسلام عند امره ببيع ما يملكه كسكوت البكر والشفيع والمولى العديم عند
 ما يرى ماله بغيره من الغائبين بخلاف ما ذكره لاننا لو طافنا حازه حصل ضرر عظيم وبخلاف القاضي فانه لا حق له
 في ماله فلا يكون سكوته اذناً بل بمن التصريح قال في العناية فان قبيل عن هذا التصرف الذي يراه يبيع فيه
 غير صحيح فكيف يصح غيره اوجب بان الضرر في التصرف الذي يراه يبيع بمحقق بازاله ملكه عن بائعه في الحال فلا
 يثبت وفي غيره ليس محقق لان الدين قد يلحقه وقد لا يلحقه فصح فيه النهي فيسندنا قولنا ولم يتقدم قرينة تنفيه قال في

المهيط وقال لا قبل السوق اذا اراد بيع عبدى هذا بغير طاق الاذن له ثم اراد يشرى فكم لا يبر ذنوبه ان
أخلصه بالنهى لم يبر ما ذنوبه بالسكوت اه ولو عريان قال بعد السكوت لكن اولى ولرحمته الله **قوله** اذن
له عام لا بشره شي بعينه يبيع ويشتري **قوله** وعبر ما لا دون الاولاتها فقد التغير ولو قال وان يدعو له بعد
لكان أولى لانه بعد الاذن العام والخاص والتارق بينهما ولا يعلم ان الاول منهما انه اذا قال لعبد ذنب
التجارة يكون عام لا ذنب التجارة اسم جنس محلا لا لفظ واللام في كان عاما يتناول جميع الاعيان كما لو اعلى العبد ثوبا
آخره ولا يبيعه كان اذنا لا يمكن جملة على الاستدنام فادار ما ذنوبه في جميع التجارات كان له ان يبيع
ويشتري وان كان فيه عين واحد من الامام وقال لا يجوز علما يتبين فيه لانه تبرع وله ان يبيع وزمن الذنب والوصى
والفامى وذن المقصود من التجارة الاستمرار وهذه حاسرة الامام ان هذه تجارة تبرع لانه وقع في ضمن عقد التجارة
والواضح في ضمن شيء حكم ذلك الشيء بخلاف الاب والوصى والقاضي لان تبرعه بمقتضى العبد ليس ولا يبيع باهين
القاضي من صنع التجارة يستلزم لقلب الناس ليربحوا في صفقة اخرى وعلى هذا الخلاف يبيع العبدى والماء
لما دون له ولو عرض العبد للمادون له وعابا فيه يعتبر من جميع المال اذ لم يكن عليه ربح وان كان عليه ربح يبيع
ما بقي بعد الدين لان الاقتصاف في الحر على الثلث لا لاجل الورثة ولو اراد العبد ذنوبه لعل يوفى به فله ان يوارث ما يوفى
رضى بسقوط الاذن لفصل كالأوراث اذ سقط حقه بخلاف غرامته انهم لم يورثوا بسقوط حقه بل لا يورثون به
وان كان الدين محضا عابا فيه يقال لا يشتري اذ جميع العاياة والاقرار يبيع كل الحره **قوله** ان يبيع
كان مريضه لا تصح عاياة العبد الا من ثلث مال المولى كسائر ما لم يولى بنفسه من المولى ما يبيع من ماله
ما رضى اقامه مقام نفسه فصار تصرفه كتصرف المولى والقاضي من المادون له ان يبيع ما يبيع من ماله
الا من الثلث قال في الهيوط واشترى المادون عبد اشراه فاسد فاعل به **قوله** كان الغلة **قوله** يبيع
بائها ودمع الغلة وينصدق البائع بها وقبل عند الامام لا يراد الغلة لان اصله يكون ماله ليس ان يبيع
في الاصل وعندهما الكسب متى حدث قبل تقرر الملك بدور النماء بدور اصله بخلاف تلك المسئلة **قوله** ان يبيع
الكسب في يد البائع لم يكن له حق الملك وهو حق الاسترداد حتى يسدى المحل الى الكسب او يفسد
والمادون وان استفاد كل واحد منهما الكسب غلبت ان العبد ليس من اهل يبره فله ان يبيع
اهلها فينصدق اشترى من العبد بغير فاسد اثم باعه من مضارب العبد او لم يكن له فاسد اثم يبيع
اجنبى فلا يثبت القبض بالشك ولو باع جارية بعد دفع الجارية فموم ببعض العبدى حرمه من ذلك
ان تعيب قبل هلاك العبد او بعد وكل وجه لا يعلم ان ثلاثة اوجه اما ان تعيب باقة معاوية اربعة من المشتري
او بفعل اجنبى اما اذا حدث بها عيب باقة معاوية بان ذهبت عينا ثم هلك العبد فله ان يبيع الجارية
جارية ولا يتبع بنقصانها وان شاء ضمنه قيمة جارية يوم قبضها لان الجارية حرة فموم ببعض العبدى
لا بالقيمة لان النقصان حدث في ملك صحيح للمشتري والمالك متى كان مهيما كان مضوبا على القبض
الشك والاصناف لا تغرد بال عقد فلا تغرد بضمان العبد له وجب على مشتري الجارية رد الجارية
العيب وكان عليه رد قيمتها ومقضاها لانها دخلت في ضمانه يوم القبض ولو هلك العبد لم يبره
ضمنه نصف قيمتها لان العبد لم يهلك صارت الجارية مضمونة على مشتريها بالقيمة ولا يبره
فساد الملك في ان الملك قد فسد في الجارية يهلك العبد والمالك الغاسد مضمون على القاضي بالقبض
والاصناف تغرد بالقبض فيغرد بضمان القبض كافي الرهن والقبض **قوله** اما اذا تمسك المشتري بان قطع يده
او فقعا عنها فهو كالمعتب باقة معاوية في التضمين لان المشتري جنى على ملكه وجب ان يملكه
مضاف بدلا فصار كانه مات باقة معاوية وان تعيب بفعل اجنبى بان قطع يدها ووطئها بيمينه فاداره او عقرها

أولدت من غير سيد هان كان قبل هلاك العبد لم يكن للعبد الا قسمتا يوم العقد لانه لما هلك العبد فسد البيع في
 الجارية فوجب على منقري الجارية ردها للغاسق وقد عجز عن ردها حكما لانه حدث بعبد القرض زيادة منفصلة عنه
 الجارية بقى ملك صحيح ومثل هذه الزيادة تمنع انفساخ الملك في الاصل فاذا تعذر دفع البيع في الجارية صار للمشتري
 ما حاز من رده قسمتها وان كان بعد هلاك العبد اخذ الجارية وعقرها وولدها وان شاء من المشتري وان شاء من
 الجاني لان الزيادة المنفصلة لا تمنع انفساخ البيع في ملك فسد كالواقع البيع في الجارية وبأسد في الابتداء ثم حدث
 منها زيادة منفصلة كان للبائع حق الاسترداد في الاصل فسرى ذلك الحق الى الزائد ثم ان شاء من المشتري لان
 النقصان لو حدث باقية سحاوية كان له تضمينه واذا حدث بغيره اولى فان شاء من الجاني لان الجاني صار جانيا على
 ملكه لاعادة الجارية الى يدهم ملكه بالفتح ولو حدث بها عيان أحدهما قبل هلاك العبد والآخر الثاني بعد هلاكه
 فعلى هذا القياس لان العيبين يحدنا قبل هلاك العبد بغير المادور حتى واختر اخذ الجارية لا يكون له ضمان
 النقصان ولو حدث ما بعد هلاك العبد متى اخذ الجارية بغيره تضمين بقصان العيبين جميعا واذا حدث أحدهما قبل
 هلاكه والاخر بعده هلاكه كان لكل واحد منهما حكم نفسه هذا كله اذا تعينت الجارية بقى يدمتها وأما اذا
 حدث فيما زاد فلا يفسد او امان كانت الزيادة منفصلة كالولد والارض او كانت متصلة كالسجن والجمال وان كانت
 منفصلة فان وقعت قبل هلاك العبد ثم مات العبد بنظر ان كان الولد قائما ليس للماذون اخذ الجارية بل ان الزيادة
 المنفصلة الاحادية بعبد القرض في ملك صحيح تمنع انفساخ العقد في الاصل وان هلك الولد والارض كان للعبدان
 باخذ الجارية ولا يتبعه بقصان الولادة والجناية ان شاء وان شاء منتمه قسمتها لان المانع من انفساخ العقد قدر رفع
 وهو الزيادة فصارت كأنها لم تكن والنقصان قائم لان الولادة في بنات آدم حسب النقصان وانه عيب على كل حال فله
 ان يضمه قيمة الجارية ولو كان مكان الجارية بقية فتمت في يده قبل هلاك العبد لم يكن للعبد خيار وياخذ الشاة
 لانه انقصان لان الولادة في البهائم ليست بعيب وان هلكت الزيادة فعل احسن فهو كما كان الولد قائما لان الولد مات
 واخلف بدلا وانما انت الى خلف كالتام حكما وان هلكت بفعل المشتري بان اعترف المشتري أو ولد الجارية ثم هلك
 العبد لم يكن للماذون على الجارية يسبيل لان الولد لم يملك لمشتري من وجه فانه مولى له يرث منه اذ مات ولم يكن له عصبية
 اقرب منه فيؤدي الى الربا فلا يجوز دفع العيب في الجارية فان مات الولد المعق وتترك ولدا كان العبدان ياخذ
 الجارية ان شاء ولا يتبعه بقصانها وكذلك ان ترك ولدا لا يتخير ولاوة المشتري بان كان المعق تزوج بامته رجل وحدث
 منها ولد ثم اعترف مولى الامة الولد لان المانع من فسخ العقد في الجارية هو الولد وقد زال هذا المانع بلاخاف وهذه
 الزيادة من خصائص مسائل هذا الفجب ففتلها وكذلك اذا قتل الولد المشتري فله الخيار بين القرض والتضمين وهذا
 لا يشكل على الرواية التي قال بان الولادة عيب لازمي فان آدم وذلك لان القتل عترة الموت لان المقتول ميت باجله
 ولومات الولد في يدهم مشتري الجارية بغير الماذون فكذا هذا وانما يشكل على الرواية التي قال بان الولادة ليست
 بعيب اذا لم توجب نقصان الامة الولد لم يخلو بل لا بد ان المشتري حتى على ملكه الصحيح وجباية المالك على ملكه
 هدر فصار كومات الولد حنف ائمه والجواب عنه ان الولد مات واخلف بدلا من دمه لان جناية المشتري على الولد انما
 تكون مسلا قبا ملكه مادام ملكه في الجارية متقدرا اما اذا انسخ ملكه في الجارية بان اخذ الجارية ولم يضمه
 النقصان كانت الجناية على الولد مسلا قبا ملك الماذون من وجه لان الولد تسع للجارية لانه متولد ومترفع عنها ولهذا
 ملك بسبب ملك الجارية وانفساخ الملك في الاصل بوجوب انفساخ الملك في التسع فصار جانيا على ملك الماذون
 على هذا الاعتبار فبعض من قيمة الولد من وجه فصح ان الولد مات واخلف بدلا من وجه فيقتير وان شاء ابراه عن قيمة
 الولد ياخذ الجارية وان شاء لم يبره وضمنه قيمة الجارية وأما اذا كانت الزيادة متصلة بان ازدادت الجارية حسنا
 وجبالا او ذهب البياض الذي في عينا قبل هلاك العبد او بعده اخذها بزيادة وقبل عند ابي حنيفة وأبي

يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز أن ترددها قبيل هلاك الغلام لما عرفت من اختلافهم في الصدق رادى يد
الغنى ثم ملحقا قبيل الدخول لا يكون للزوج ونصف الصدق الاثر المرأة منه وما قبله " اوله في
فهما فرقا بين هذه المسئلة ومسئلة الصدق والغرق اى فى الصدق حتى المرد فى الزيادة ولو بطل فاعيا بطل فاعيا
يا يقع الزوج بالطلاق وهو لا يملك ابطال حقها نصف ما ما حق مشرى الجارية فى الربا ولو بطل وانما فى
لا يقصد الماذون لان بطلان حكمه اى زيادة مضاف الى مرت الغلام وهو فى الغلام ما كان به مع " انما هو فى
الشيء فوضوفا " ونهواى كما لا " منه دوا لاسان " نهواى الحلال " نهواى " انما هو فى
حدث به بطلان " كان الماذون ان يسترد الجارية وان كان الربا بالصدقة " نهواى " انما هو فى
" نهواى الجارية فى الزيادة " الى انما بطل قصدا لايه " بطل برد الجارية " كان قد بطل " نهواى
الزوجة وانما بالقبول النقص بغيره الموت من " نهواى " نهواى " نهواى
بجود العبد بل العبد ولو كان العبد الماذون باع الجارية " نهواى " نهواى " نهواى
منه ومن غيره او قطع يدها بان رد العبد بغيره " نهواى " نهواى " نهواى
العبد اشتراة الجارية فى الجارية لان الجارية فى الجارية لا ينعقد " نهواى " نهواى " نهواى
فيكون اشتراة الجارية فى الجارية " نهواى " نهواى " نهواى
عقدها لان المانع خباية شرطى الجارية والمشتري " نهواى " نهواى " نهواى
عليه بالبيع فلو لم يرد الجارية " نهواى " نهواى " نهواى
قبل هلاك العبد " نهواى " نهواى " نهواى
الاسد قبل ان يقضى " نهواى " نهواى " نهواى
فرد به بطلان او رضا او خيار روية او شرط " نهواى " نهواى " نهواى
الجارية عن ما كنهه فصاره ما املكه باء الجارية " نهواى " نهواى " نهواى
ما يملكه ففعلت القرض لا يملكه فلا ينفذونه تعالى اتم " نهواى " نهواى " نهواى
درهم " نهواى " نهواى " نهواى
المولى قال باع العبد الماذون عبيدا بغيره " نهواى " نهواى " نهواى
عبيدا ليس له ان يرد ما بالعبد عند علانة الشراء " نهواى " نهواى " نهواى
فهو حائز وكان اقالة البيع هكذا كفى الكفا " نهواى " نهواى " نهواى
لا يكون اقالة المولى قبل المشتري الهبة فبطل العبد بطله ولو كان مشتري جارية فهو المولى ولو كان
قبيل ان يقضها وفعلها الماذون والهبة جائزة وكذا اذا وهب الجارية من مولى المولى " نهواى " نهواى " نهواى
وهب الجارية من مولى الماذون قبل القبض واهب بالقبض فقبض هل يصح الهبة هذا اقل " نهواى " نهواى " نهواى
على العبد " نهواى " نهواى " نهواى
الهبة ولا يكون اقالة حتى كان العبدان ياخذ الغلام من المشتري قال رحمه الله وهو يملك ما كان
بالبيع والشراء لانهما من قواعد الاجارة فاعله لا يمكن من مساشرة الكل فلهذا اى انما هو فى
فتمهل ماذا كان عا " نهواى " نهواى " نهواى
دين لا يصح " نهواى " نهواى " نهواى
فيضمير البنية فلو قال ربوك غريم ومولى حيث لا دين لك اذولى قال " نهواى " نهواى " نهواى
على وجوه احدها " نهواى " نهواى " نهواى

[illegible]

[illegible]

أجاز المولى لأحد من العبد المسمى بـ **أولى** له كسب ما يدرى من أمواله **و** لا يقرضه **و** لا يبيع له ما إذا كان على مال
أولاً لأنه من العبد فكأن أولى بالامتياز وإن أجاز المولى ولم يكن عليه مال ديناً جاز له بيعه قبل العوض البتة إن
كان العبد على مال فإن كان عليه من مبيع مرق لم ينفذ عند الامام وينفذ عنده ما ابتاعه على أنه ملك ما في يده لا م
وقد مضى وأقر بغيره بطارئة أو أصيلة فراجعه قال رحمه الله **و** لا يقرض في لانه ترع استبداء وهو لا يملك وبني
إن يقال إذا كان درهمه فاصداً فاما مدونه فيجوز أن يقرض كافي الهبة قال رحمه الله **و** لا يبيع في أخذه فتميل
إذا كان بغوض أولاً لانه ترع ابتداء وابتداء أطلق في منع الهبة فتميل ما قيمته درهم ومدونه وفي الخط ولا يبيع
هذا إذا بلغت قيمته درهم فصاعداً ويجوز هبة مدون الدرهم لانه من منافع التجارة لانه لا بد للتجار من معرفة ويحتمل
قلب الناس إليه اهـ قال رحمه الله **و** يهدى طعاماً يسيراً ويضيف من طعامه لان التجار يحتاجون إلى البتة
لاستحلاب قلوب المهاجرين وعن الثاني المحجور عليه إذا دفع إلى المولى قوت يومه فمدعي بعض رقنائه عليه فلا بأس به
بمخلاف ما إذا دفع قوت شهر لانهم إذا كلوه يضر بحال المولى ولا يمكن أن يقدر الضيافة بتقدير لانه يختلف باختلاف
الناس واختلاف المال ولا بأس لئلا أن تنصدق من بيت زوجها بالزيف بدون إذن الزوج لانه ما دون نفسه عادة
قال محمدو يتصدق الماذون بالزيف ونحوه واستحسنوا ذلك في الطعام وفيما إذا عار رجل أدباً لمكره أو يؤتيه بلبسته
لا بأس به ولم يذكر في الكسب الضيافة اليسيرة وقد رها محمد بن سلمة البخني فقال ان كان مال التجارة عشرة آلاف
فالضيافة عشرة دراهم وان كان مال التجارة عشرة فالضيافة يداق كذلك الخط قال رحمه الله **و** ويحبط من الفتن
بعبك أطلقه فتميل ما إذا كان قدرا لعب أو أكثر أو أقل وهو مقيد بما إذا كان قدره فلو قال بقدره لكان أولى
لانه من منافع التجارة وقد نأى بكون الخط أنظره من قبول العيب بخلاف الخط من غير عيب والخط أكثر من العادة
لانه ترع محض بعد تمام العقد وهو ليس من منافع التجارة فلا ضرورة له بخلاف الله ما إذا ابتداء لانه يحتاج إلى
التجارة لو أن يؤخذ في دين وجب له لانه من عادة التجار وفي الخط فاما إذا كان المخطوط أكثر مما يخص العيب من
الفتن بحيث لا يتعاقب في مثله هل يجوز لم يذكر في الكسب واختلافه فاقه فقيل يجوز عند الامام وعنده سماً لا يجوز
لان الخط بمنزلة البيع والشراء وهو لا يملكه بالفسخ الفاحش عنده ما وعنده عليه وقيل لا يجوز بالايجاع لان
الخط ليس بتجارة اهـ أطلق في قوله فتميل قبل المحجور وعنده وأطلق العيب فتميل ما إذا أقر به أو ثبت قال في المتن
باع العبد الماذون عينا في تجارته ثم حرم عليه مولا ثم وجد المشتري بالعبد عينا فالحصم في الرد بالعيب هو العبد
وان أقر العبد بالعيب لم يلزمه وان نكل عن الجين قضى عليه جاز اهـ فإذا كان حصم مالك الخط وفي الخط قال
محمد في الأصل إذا باع العبد الماذون عينا وأطلع المشتري على عيب بحيث مثله وخامس الماذون في ذلك نفسه من غير
قضاء لا عين ولا ينفذ فتقوله جاز ولو أن عبد امتازوا باع من رجل جارية فقبضها المشتري فوعدها بها عينا فردا القاضي
الجارية على العبد وأخذ منه الثمن ثم ان العبد بعلمه جارية بها عيباً حدث عند المشتري ولم يعلم به العبد وقت الرد ولا
علم القاضي بذلك فالماذون بالخيار ان شاء انقض البيع ورد الجارية على المشتري وأخذ منه الثمن الأم قد ار العيب الذي
كان عنده وان شاء أجاز البيع وامسك الجارية ولم يرجع على المشتري بمقتضى العيب اهـ ولو قال ويحبط من
العوض لكان أولى لانه يشتمل ما إذا باع ساعة بسلعة كان يحط منه إذا كان مكيناً أو موزوناً ومن القصة إذا كان قيمها
قال رحمه الله **و** دينه متعلق برقبته وهذا عندنا وقال الامام الشافعي **و** في رقبته بالبيع لا بقرعة فلا يتابع
رقبته ويبيع كسبه بالايجاع ولنا ان هذا دين ظهر وجوبه في حق المولى فيعتلق برقبته كدين الاستهلاك والمهر
ونفقة الزوجات وفي تعلقه برقبته دفع الضرر عن الناس وخالف لهم على المعاملة وبه يحصل مقصود المولى وتعلقه
بكسبه لا يتابع في تعلقه برقبته فتعلق بهما جميعاً وبما يبيع كسبه لانه مؤمن على المولى مع بقائه حتى الغرامة قال في العناية
فان لم يكن له كسب تعلق الدين برقبته اهـ فلو قال المؤلف ودينه متعلق بكسبه ورقبته لكان أولى أو أكثر فائدة

لانه بعد تاجور سلقه بالرقبة عن الكسب ان كان ويقد فاعلم ان قال في الخطا واذا اخذ المولى شيئا من كسب عبده
المادون ثم بمحقة من سل مولاه ما اخذ في ان كان عليه دين يوم اخذ قليلا او كثيرا يسلم للمولى ما اخذوه يظهر ذلك فيما اذا
لمحقة من آخر مرد المولى جميع ما كان اخذ لا يملكه عبده ولا يقدر الدين وحسب على المولى رد قدر المشغول على
القريم الاول فاذا اخذته كان القريم الثاني ان يشاركه في كسبه كان يشاركه سواء وكان القريم الاول ان يرجع بها
اخذ منه على السيد واذا اخذته ثانيا كان القريم الاجران يشاركه ثم يتم الى ان يملكه جميع ما اخذ من كسبه
ولو اخذ المولى من المادون ضرب بمثله وعليه دين سلبت للمولى استحقاقه لان المادون لان المشاغول عليه على
ملكه فاذا شرط عليه غلة المثل فقد ترك عليه الخدمة عوضا عنها فكان ما اخذه عوضا عن غلاته اذ اراد في غلة المثل لانه
اخذت بغير عوض عليه من المادون ضرب بمثله وفي يده عند قبضته الف ما اخذته ولا ثم بمحقة من الف ثم اراد ان يرد الاول العبد من
دينه لم يسلم للمولى ما اخذ اول ابراء قبل حقوق الدين سل للمولى ما اخذته كله وكان كسبه قارعا من الدين فقلت للمولى كسبه
وخرج المادون من كونه كسب العبد بخلاف ما اذا ابراء قبل حقوق الدين فقد ابراء بعد ما تعلق به حق الغرماء فصار
مشغولا ولم يرد له الاول ولكن قال لم يكن على العبد من كسبه بعد ما بمحقة الدين الثاني يسلم للمولى ما اخذته
كله لانه لما قال لم يكن على عبيده دين واقر بذلك كاذبا فقد كسبه العبد في اقراره فبطل اقراره من الاصل فظهر انه لم يكن
عليه دين فصح اخذ المولى بالاول والاراء لم يظهر انه لم يكن عليه دين لان الاراء اسقاط بعد الجواب فلم يصح اخذته ولو كان
المولى صادق عبيده حين اقر الاول بالدين ثم بمحقة من الثاني ثم قال الاول لم يكن له عليه شيء لم يسلم للمولى ما قبض لان
المولى لما صدق عبده في الدين فقد اقر ان ما اخذته كان مشتركا بين الاول والثاني فقد اقر رجلين بخلاف ما اذا صدق المولى
القريم في قوله لا دين وكذا العبد لا يصح اقرار العبد في حق ما في يد المولى لانه اقرار بماليس في يده وقوله ودونيه
متعلقة بصادق يدين للمولى اول ان يسه اول اياه اول ان العبد الحر اول اياه ولا حنبي وقد قدمه ثانيا لانه قال رحمه الله في بيع
فيه ان لم يفده السيد يعني اذا عاقب الدين برقبته حيث لا كسبه له يباع فيه برقبته دفعا للضرر من الغرماء ولا يقبل
القاضي بيعه بل يتلوم لاحتمال ان يكون له مال يقدم او دين يقبضه فاذا مضت مدة التلوم ولم يظهر له وجه باعه لان
القاضي نصب ناظر المحملين ولم يقدره مدة التلوم فقبل هو موقوف الى رأى القاضي وقيل يقدر ثلاثة ايام ولا يبيعه
القاضي الا بمحضرة مولاه او ان يسه فاذا خرج العبد الى ماله وتصرف بمحقة من دينه او في يده اموال وقال انما يجوز على
وكسب الغرماء باع القاضي كسبه استحقاقا ولا يبيع رقبته حتى يحضر المولى كذا في الهبط قال في العناية فان قيل
فما وجه البيع على قول الامام وهو لا يرى الحجر على الحر العاقل بسبب الدين ويبيع القاضي العبد بغير رضاه ولا حجر
عليه اجيب بان ذلك ليس بمحضر عليه لانه كان قبل ذلك محجورا واعيدت له اذ لا يجوز للمولى ان يبيع العبد المادون بغير
رضاه الغرماء وهو المحجور عليه متصور وقوله ان لمن يقدره سيده اشارة الى ان البيع انما يجوز اذا كان المولى حاضرا
طام اذا كان غائبا فانه لا يبيع العبد حتى يحضر المولى فان التخصم في رقة العبد هو المولى فلا يجوز بيعه الا بمحضرة للمولى
او ان يسه بخلاف الكسب فانه يباع بالدين وان كان المولى غائبا فان التخصم فيه هو العبد والشرط حضور العبد اه قال
الشارح والمراد بالدين ما يظهر في حق المولى واما ما لا يظهر في حقه فلا يباع فيه وبطله المولى به بعد الحجر وفي الخطا
ولا يجوز بيع العبد المادون بامر بعض الغرماء الا برضا الباقي او يكون القاضي هو الذي باعه ويعزل نصيب
القائب عنهم لان للمولى في العبد حق ملك والغرماء حق الاستعانة فباع ليصل اليهم كمال حقهم وهذا الحق مفقود
عظيم ببيع المولى فخر اذ يسه نفسه اه وفيه ايضا واذا ولدت المادونة المدونة بعد محققها دين لزم الدين الولد
والامم وياما ان يسه لادن الامم حتى تمت فرقتها فيسرى الى الولد وان لمحقها بعد الولادة فلا يباع الولد وهو للمولى لان
الدين انما يتعلق برقبته حال انفصاله فلا يتعلق بالولد واما الهمة والكسب فيما عان في الدين وان استفادها قبل
الفرق ان الكسب يقبض المكتاب حقيقة وحكا بكل حال لانه حلت كسبه وفعله والولد يتبع الاتصال

ويصير أصلاً حال الاتصال ولو كان عليها الف قبل الولادة والف بعد الولادة فالولد الأول خاصة ولا يدفع الولد بجماعة
الأم وإن ولدت بعد الجماع لأن موجب الجماعية لا تجب في رقبة المجاني بل بخير المولى بين الدفع والغداة والولد ليس
بمجان فإل يجب دفعه فالرجح الله في قسم ثمة بالخصص كأي بين الفراء لأن رتبهم متعلقة برتبة نفعها حصون
من الاستيفاء وما من البدل كافي التركة وإن لم يكن. لكن وفاء بضرب كل سريم في الثمن بدو حصة كالتركة إذا ما كانت
فإن فضل شيء من ديونه لم يوجب به بعد المحرمة ويباع فانياً كيلا يمتنع الناس عن شراء المأثور ودفعها المضرورة عن
المشتري لأنه لما لم يؤد في التجارة فلم يمكن راضياً ببيعها ولا يلزم ما لو اشتراه الاذن فانه يباع بما كان واقعياً
لا يبيع لأن المالك قد تبدل رتبته الملك لا يبدل العبيد كذا في العناية قال في المبسوط الأصل أن من العبد رادى من
دين المولى وله أن يقدم دين العبد على دين المولى في الأداة من رقبة العبد وههنا مسائل أحمد هان في دار العبد
عبد الميت مع دين الميت والثاني في دين الميت ودين العبد الموصى له والثالث في حصة الميراث في دين العبد
ولو هرب له على العبد دين الأول إذا هلك الرجل وعليه دين ألف درهم وترك ابنه وعبد رقيقته ألفاً لا مال له يسير
ولا حداً لابن على العبد خمسة مائة يباع العبد ويستوفى ابن دينه ثم يسقط في الأجنبي خمسة مائة لأنه لأن دين الوارث
دين العبد ودين الأجنبي دين على المولى ودين العبد مقدم على دين المولى وإن كان دين الميت خمسة مائة والمائة
بما لها يسقط نصف دين الابن ويستوفى نصفه أولاً ثم يستوفى الأجنبي دينه خمسة مائة في ما أنزله من ثلثها
لأن للدين والثلث للابن الآخر لأن الدين غير محط وصار العبد ميراً فأما ابنه وسقط نصف دين ابن
الذي في نصيبه لأن المولى لا يستوجب على عبده ديناً الثاني هلك عن دين خمسة مائة وابن وعبد قيمته ألفاً وأوصى
لرجل له على العبد دين خمسة مائة ثلث ماله بطل ثلث الدين للموصى له ويستوفى ثلثه والأجنبي خمسة مائة لأنه لأن
الدين غير محط ما بالتركة ويملك الموصى له ثلث دينه وبقي ثلث دينه في نصيب الورثة فيورثوا ذلك من قيمة العبد
وهي ألفاً ثم يأخذ الغريم كل حصة خمسة مائة والباقي بين الأجنبي والموصى له نصفاً ولو كان دين الميت ألفاً يستوفى
الموصى له تمام دينه أولاً ثم غريم الميت خمسة مائة الثالث لو كان له عبد موهبة في مرضه من له على العبد دين ألف
درهم وابن له غيره فإن اجازت الورثة سلم العبد كله وسقط دينه وإن أدت ثلثي العبد فدينه وسقط له ثلثه
وفي المبسوط سريكان أدنا العبد هان في التجارة فلا يخلو ما إن يكون لغيره شركته ثالثاً أو مفاوضة أو ما كان
كانا سريكان ملك أدنا العبد هان في التجارة فإذا نه كل واحد منهما مائة درهم وأدناه لأجنبي ثمة فاستوفى عبداً قيمته
العبد بمائة أومات العبد مائة كان نصفها للأجنبي والنصف بينهما فالأمام فإن أعذر القسم في هذه المسائل على
طريق العول وفيها القسمة عندهما على طريق المنازعة وسيأتي بيان ذلك في كتاب الوصايا ولو كانا سريكان
مفاوضة أو عانا أو بينهما عبد ليس من شركتهما فادناه أحدهما مائة من شركتهما وأجنبي مائة فيبيع العبد
بمائة فنلتها للأجنبي وثلثها بينهما عند الإمام لأن دين الأجنبي واجب كله ودين المولى ثبت نصفه وعندهما
قبل يقسم كقول الإمام وقيل يجب أن يقسم على ثمانية أسهم ثلاثة أرباعها للأجنبي وربعها بين المولى وبطل
بيان التعديل في المبسوط فإن كان العبد من شركتهما والمسئلة بها لها مائة كلها للأجنبي لأن الدين للشركة وللعبد
لشركته بينهما عينا فادناه أحدهما مائة وأجنبي مائة وغاب الذي لم يدين وحضر أجنبي وإن نصيب الذي أدان
في دينه ويؤخذ كله للأجنبي ولا يباع نصيب الغائب قال في المحيط وإذا شهد مسلم مسلماً على عبد كافر ناجر بالف
ومولاه مسلم وسلم كافر بالف يبيع العبد ويدين دين الذي شهد له المسلمان فإن بقي شيء كان للأجنبي وأما ما يدين
المسلم لانه حجة في حق المولى والعبد وحجة الثاني فأمره لانتهاجه في حق العبد ودين المولى ولو كان الأول كافراً
فإنما يجازى ما كان ولو صدق أن العبد الذي شهد له الكافر اشتركا جميعاً ولو شهد مسلم كافراً ولكافر مسلمان فما كان
دينه كل واحد منهما استوفى في كونها حجة في حق العبد ولو كان آرباب الدين ثلاثة مسلمان وكافر فشهد الكافر

مسلمان ولاحد المسلمين كافران ولاأكثر مسلمان بدئي بدني المسلم الذي شهد له المسلمان وما بقي يستويان فيه لا استواء
 بهتم ما عبد كافر ما ذنوب له ولا مسلم واقام عليه مسلم أو كافر كافرين بدني ألف كانت له فبسترد من المقتضى له ويدفع إلى
 المسلم لانهما لا تقربا أو اقام ما عاقمت همة المسلم الذي شهد له مسلمان عليها فكذا اذا نكرت وان كان الثاني كافرا
 شارك المقتضى له الاول ولو شهد مسلم حريان بدني ألف على عبد جحر في غسل فارتا بامان وشهد مسلم نصبان بدني
 ألف وشهد مسلمان بدني ألف في بيع العبد بالف يكون الحر في والدي تصفيين وباخذ المسلم نصف ما اخذ الحر في لان
 المدينة الحر بية ليست بجمعة في حق المسلم والذي أصله قصار كان المسلم لم يقيم بينة في حقهما وبينة الذي همة في حق المسلم
 من وجهه دون وجهه لان الذي نادى اذ لا بد من تقديم الذي على المسلم في الاستحقاق لزيادة حبه ثم المسلم مع الذي استويا
 في البينة لان بينة الحر في همة في حق الحر في والبينة المسلمة جمعة في حق المسلم ولو شهد لذي حريان وشهد مسلم نصبان
 وشهد الحر في مسلمان كان الثمن للحر في والمسلم ثم شارك الذي الحر في فيما خصه لان شهادة المسلم للذي همة في حق
 الحر في وشهادة الحر في المسلم جمعة في حق المسلم فقد استويا في البينة في نصيبهما نصفان ولا يدخل في نصيب المسلم ولو
 شهد المسلمان للذي وانهم ان كان الحر في والمسلم كان بين الذي والحر في نصفان ثم ياخذ المسلم نصف ما اخذ
 الحر في قال رحمه الله عوفي قال يؤول به بعد عتقه في بعض ما بقي من الدين بعد فجة الثمن يطالب به بعد الحر في
 من الغرامة بالخيار ان شاركوا استسعوا العبد وان شاركوا باعوه لم يبق لهم تعلق به لان من هو محرر بين شئين أو اشياء
 فاختار احدهما على غيره واما كان الاذن تارة يكون شائعا فلا يجر الا بالجر الشائع وتارة يكون غير شائع
 فيغير بالجر غير الشائع قال رحمه الله هو بجر بجر وان عليه أكثر أهل سوقته وقال الشافعي بالجر صحيح وان لم
 يشرك به أحد من أهل سوقته ولنا ان بجره موعود بدون علمهم لا ضرر واية لانه اذا اكتسب شافعا اولى ياخذ فمتاح
 حقهم الى ما بعد العتق وهو موعود له قد يعتق وقد لا يعتق وقد لا يبيع وقد لا يكتسب بالاكتمار والاستعارة لان اعلام الكل متعذر
 او متعذر ولو جرح عليه بمضرة الاقل لم يجر بمضرة اعليه حتى لو ابعده من علم منه ومن لم يجر جاز البيع لان له ما صار وما ذنبا
 له في حق من لم يجر صار ذنبا له في حق من علم ايضا لان الاذن لا يمتزى ويستتر علم العبد ايضا وفي ما ذنبا له
 حتى يعلم بالجر وفي الخط أصله ان المحرم الخاص لا يرد على الاذن العام ويرد على الاذن الخاص بان اذن له بمضرة
 رجل أو رجلين وثلاثة بجر بمضرة هؤلاء يبيع ولوراه المولى يبيع ويشترى بعدهما عليه قبل أن يعلم العبد فلم
 ينهه ثم علم العبد بالجر بقي ما فوفا استقاما ووجهه أن سكوت المولى احالة حاله بوجهه أو كتب المصاير ومحمد والرسالة
 برفع الجهر الثالث فلان برفع الموقوف اولى ولو ارسل المصيا بغيره بجره أو كتب المصاير ومحمد والرسالة
 والسكابة من الغائب بمضرة المشافهة من الحاضر سواء كان الرسول عدلا أو لا وسقا حرا أو عبدا وان أخسره بالجر
 رجل أو صبي من غير رسالة لم يكن بجر حتى ينسره رجلان أو رجل عدل يعرفه العبد عند الامام وعندهما يصبر
 بمحو واعليه كان المخبر أو عبدا عدلا أو اسقا أو صبيا وفي الخاتمة تفرق الامام بين الاذن والجر بعسده لا ينشئ الجهر
 بمضرة الواحد الا اذا كان عدلا أو اثنان ويشتر الاذن قول الفضولي الواحد على كل حال ولا يخرج خواهر زاده
 عن القصة أي بكر البنت انه لا فرق بينهما وانما يصير ما ذنبا اذا كان الجرح صادقا عند العبد وكذا الجهر والغتوى على
 هذا القول انه هذا اذا حضر المولى وصدة فلو حضر المولى وكذب به لا يصبر محب وراعيه واذا اذن العبد لما ذنوب لعبه
 في التوبة ثم جهر المولى على الاول ان كان عليه دين يجره على الثاني ومثله لو مات أول وعلمه دين وان لم يكن على الاول
 دين لم يجره على الثاني في الوجهين لانه متى كان على الاول دين لا عاك المولى ان العبد الثاني وان لم يكن عليه دين
 فالمولى يملك ان يافق الثاني فصار المولى اذا الثاني حكوا والمولى لو أن الثاني حقيقة ثم جهر على الاول لم يجره على الثاني
 فكذا حكمه لم يجره المولى على ما ذنوب مكاتبه ونصير بموت المكاتب ويجزى ولو مات المكاتب عن ولد فاذن الولد
 للعبد في التوبة واذنه باطل لان التركة ما دامت مشغولة لا يملكها الوارث فلا وادي بدل السكابة من كسب الماذن مع

الاذن وان كان لا يقبل مضي الدين لانه متعين انه ملك من وقت الموت حتى قضي الدين وأطلق في قوله يصير محجور
 فعمل المحضر والمعلق وهو صحيح في المحضر غير صحيح في المعلق قال في المحيط لو قال القاضي رجس قد هربت عليه اذا
 سقطت لم يكن محررا او اذا قال لغيره قد أطلقك اذا سلمت جائز لان الاذن والاطلاق اسقاط للمحجور وتعليق الاستقام
 بالشروط جائز كالتعلق والعناق واما المحجور عزله وتعليق العزل بالشروط لا يصح وروى ابن عباس عن النبي يوسف
 ومحمد جاز المحجور كما جاز الاذن لان المحجور منع وتعليق المنع بالخطر جائز اه وفي المحيط في باب اقرار الماذنون عند المحجور
 واذا هجر على الماذنون وله ديون على الناس كان المحسم فيها العبد حتى لو قبضها العبد برئ الغرماء لان العمل فيها
 ثبت للعبد قبل المحجور ولان قبض الثمن من حقوق العقول ومات العبد او باعه فالمحسم فيها والمولى وان كان مال العبد
 دين لان المولى اقرب الناس اليه فاذا كان له دين عليه واذا أقر العبد بعد المحجور عند القاضي يجب لا يثبت له في بيعه
 لورث الا انه لا يقبض الدين اذا كان له دين عليه واذا أقر العبد بعد المحجور عند القاضي يجب لا يثبت له في بيعه
 حال اذنه برده عليه لا يقر اذنه لكن القاضي بوجوه عقد البيع أو اقام المشتري البيعة وان كان به باع يثبت له في بيعه
 العبد على الغرماء والمحسم فيه هو المولى بحال فبه على علمه والضمير في قوله يجب به مثل المبدأ والدين وانما دى
 لان الكل سواء في العزل والتسدي ولو زاد محجور في بيعه ليرجع للاذن ونحوه بدار الحرب العام وليفقد الفرق بين العام في
 المحجور والخاص قال رحمه الله تعالى ودعوت سيده وجنونه ونحوه بدار الحرب مرتدا في بيعه يثبت له في بيعه
 بهذه الاشياء علم العبد ولم يعلم لان الاذن غير لازم وما ذكر بطلت اهلها الا ان قد عزل في بيعه بدار الحرب
 ولهذا اشتهر بما ذكره من رد واما مات اولاده وقسم ماله بين ورثته فصارت محجورة وفي من يطلان لا يهاجده فلا يثبت له
 علمه ولا علم اهل السوق ايضا قد يبيع بمحجور بدار الحرب والظاهر انه قول الامام وعندنا محجور بفساد الرندان في
 اوله قال في المحيط وان ارادة تصرف ثم اقبل حاز تصرفه ان قتل على ردة بطل عند الامام وقال لا يطل ولو كانت امة
 جاز بالاجماع وافادته وسط المجنون بين الموت الحقيقي والمحكمي انه المجنون المطبق قال في المحيط وان كان ينفى
 فهو على اذنه لان ولايته لا تزول بغير المطبق الذي يستوعب السنة وموت الاب والمولى يجر على الصبي الماذنون وعلى
 عبده وموت القاضي وعزله لا يوجب عزل الماذنون من جهة والفرق ان اذن القاضي قضاء من وجه لانه باعده اولاده
 القضاء لا باعتبار ولاية الملك والنبابة من حيث انه قاض لا يطل بموته وعزله واما اذن الاب من حيث ان يبايعه فيطلق
 بهما واذن القاضي الصبي جائز وان ابي او وصيه وجرهما عليه لا يبع في حياة القاضي ولا في موته وان جاع عليه
 بعد عزله لا يصح بهما وانما المحجور للقاضي الثاني فلو اذن الاب لعبد ابنه الصغير ثم ما كره الاب فهو جرحه لان الاب
 صحيح باعتبار ملك الابن فزول بزواله واذا أدرك الصغير هاذن ابيه على اذنه ولو مات الاب ثم ما أدرك الابن والعبد على
 اذنه ولو باع المولى العبد صار محجورا عليه وان لم يعلم اهل سوقه هذا لم يكن عليه دين وان كان عليه دين فباعه بهما اذن
 الغرماء لا يصح بهما وعليه وهذا المحجور ثبت ضمان البيع وكذا لو زال عن ملكه بالهبة او غيره وان جاز الى بيعه ما كره
 بالردا العيب أو بالرجوع في الهبة لا يعود الاذن بخلاف الوكيل اذا باع الموكل فيه ثم عاد الى ملكه تعود الكا والفرق
 ان المقصود من الاذن قلت المحجور والمحجور سقطا ولا يعود المقصود من الوكالة بيع العين فبازن تعود ولو ناله
 كاطاد اليه ولو باعه مولا يصح ولا يصح او اختر برضا لم يقبضه للمشتري لا يصح محجورا عليه وان باعه بمئة او دهم على انه وان
 قبضه لان البيع بهما لم ينعقد بخلاف المحجور والمحجور ولو قبضه للمشتري في البيع بغيره او اختر برضا لم يبايعه بغير اذنه
 صار محجورا عليه ولو تصرفه بغير اذنه لم يصح محجورا عليه ثم ايجاب البيع اذن بالقبض في المجلس دلالة له عليه
 لا يكون اذنا ولو امر بقبضه بقبضه بعد ما تفرقا صار محجورا عليه وان باعه بغيره جاع الى ان البايع بالخيار لا يصح
 محجورا عليه ما لم يتم البيع وهل يصح محجورا عليه من وقت البيع او من وقت الاجازة قال في مشايخ نفع يصح محجورا
 عليه من وقت الاجازة وهو لا يصح وان كان الخيار للمشتري صار محجورا عليه من وقت البيع لان خيار المشتري لا يمنع

فخرج الملك عن الدائع ولوا سطفا لفظ سيده وذكر مكانه وموت غير القاضي ٧ وأراد فيه كلب الشبهة لكان أولى وأسلم
لأنه يشمل السيد والابو الوصي وآخر جهوت القاضي ولو قال المؤلف وجنود أحدهما ونحوه بداد الحرب لكان
أولى لأنه بقيد جنود العدو ونحوه بداد الحرب لأنه أكثر فائدة قال رحمه الله (والأباقي) بمعنى بالآباقي أيضا صبر
محمودا عليه كعامة أهل السوق أولا وقال زفر والشافعي لا يصبر محمودا عليه بالآباقي لأن الآباقي لا ينافي ابتداء الأذن
الآخرى أنه إذا أذن لعبد المحب ورطبه الأبق مع محب حازه أن ينبر إذا بلغه فلان لا يمنع الآباقي أولى وصار إذا غضب
نأن أن المولى لم يرض بتصرف عبده المتمرد من طاعته طاعة نصار محمودا عليه دلالة والتعجب شئت دلالة كالآذن والآباقي
منع ابتداء الأذن عندنا ذكره شيخ الإسلام المعروف بنحوه زاده ولنا أن غنغ ولنا سلبا لأنه لا ساقطة للتصريح
التصريح بحلها وإذ قال أن يقول إذا لم يكن للدلالة اعتبارا عند وجود التصريح بخلافه يبقى أن لا يصبر الآبق محمودا
عليه في الباقي أيضا لوجود التصريح من المولى بالآذن في الابتداء فكان دلالة التعجب في القاء مخالفته للدلالة التصريح
فمنه في أن لا تتصرف والجواب بأن وجود التصريح بالآذن في الابتداء لا يفضي وجوده إلى حال الآباقي والتعجب في
القاء باعتباره استحباب المحال وهي جهة متصفة ولهذا تكون دافعة لا متصفة فيجوز أن ترجع الدلالة عليها وأما الغضب
فإن كان المولى يتمكن من أخذه فإن كان الغاصب مقرا بالغضب أو كان الثالث يئسه يمكنه أن يفرجها فيجوز أن
يأذن ابتداء فكنا نقادها ولو عاين الآباقي فالصحيح أن الآذن لا يعود إلى الأصل في المشتري متمسك بها وإن بقي ولكن بعنه
المولى في حاجة وجد المولى والقول للمشتري واليئسه لها أيضا لأن المشتري متمسك بها وإن بقي في الأصل باقها معها
والمولى داهي أفعارها فكان القول قول المتمسك بالأصل وأما اليئسه فلا تها كثيرا ثباتها تثبت جواز البيع
وبيئته المولى تنفي جواز واليئسه على المتقيل ولو غضب رجل عبدا تعجب وزلا أن المولى وحلف الغاصب فتصرف
العبد وولاه ما كنت ثم قامت له يئسه فاسترده لم يجز تصرف العبد ولا يصبر ما ذنبا لأن سكوت المولى إذا نكس ولو
أذن له صبر محبا والغاصب حاد ولا يئسه إلا يصح الآذن والمحكي أولى وإن أسر العبد وأحرز بداد الحرب صار
محمودا عليه وإن كان في دار الإسلام فهو على أذنه وفي الحائسة العبد المأذون إذا غضبه فاصب لم يذكره في
الكتاب وألصق أنه لا يصبر محمودا قال رحمه الله (والاستيلاء) يعني الأمة المأذون لها تصرف محمود
بإستيلاء المولى لها وقال زفر لا تصرف محب ورطبه وهو الغياص لأن المولى وأذن لا م ولله ابتداء يجوز أن أولى
وقد تقدم ما فيه وجه الاستحسان أن العادة جرت بتفصيل أمهات الأولاد لأمهات لا يرضى بضر روحها واختلاها
بالرجاء في المعاملة والتجارة ودليل المحبر كسر محب بخلاف ما لو أذن لأمهات محبها كما تقدم ونظيره إذا قدم
لا حرعها لما لكه حصل له التناول فإذ انتهت صرح محبها مع التساؤل لقوة الصريح قال في المستقرب رجل وطى
جارية عبده المأذون فباعها بولدها باعدها عليه فبعت المأذون لأمهات لا يرضى بضر روحها واختلاها
كأب أن وطى جارية بأمهات فأن استعها فاستعها أخذها وعقرها وقبسه الولد ولا يرجع المولى بالضرر لأنه
ليس بشره ولكن يرجع ببعثها على عبده ولو وطى جارية عبده المأذون ولأذن له وان استعها فاستعها رجع العبد
على البائع بالنعم وبعمه لولد قال رحمه الله (والأباقي) يعني المأذون لها تصرف محمودا عليها بالتدبير لأن العادة تفرض
بعض التدبير ولو وجد دليل المحبر فبعت على ما كانت اختلتا بين حكمي التدبير والأذن لأن حكم التدبير انعقاد
حق الحرية في المحال وحقيقة الحرية في المال وحكم الآذن فلت المحبر وحق الحرية لا يمنع فلت المحبر وفي الجامع الصغير
للصاحبي جارية ذن لها مولاه في التجارة فاستدانت أكثر من قيمتها فبهرها المولى فهي ماذونة والمولى ضامن لقيمتها
لغيره ولو رشتها بثمن بولدها باعدها بغير عليها ضمن قيمتها لغيره ما قال رحمه الله (وفي ضمن) جماعتها لغيره ما
يعني ضمن المولى بالتدبير والاستيلاء فقيمتها لأنه أنلف بالتدبير والاستيلاء تطبق حق الغرماء لأنه بفعله امتنع ببيعها
وبالسعر يعني حقهم قال في المحل فاذن المولى القيمة لا يسيل لهم على العبد حتى يعق وان شأوا لم يضمنوا المولى

القصة واستعملوا العبد في جميع دينهم عليه من ثلاثة لكل ألف أختار اثنان من المولى فمضاه ثلثي قيمته واختار
 الثالث استعمله العبد في جميع دينه جاز ولا يشترك أحدهما الآخر فيما بين من يختلف ما إذا كان الفريم واحدا ما إذا
 اختار أحدهما بطل حقه في الآخر كما تقدم وظاهر قوله ومن ان بعض القصة مطلقا مع ان الضمان يتوقف على
 اختيار المرحوم فلو اذ اراد ان لا يكون له في الدين شيء من الدين فله ان يقر عني يده بعد جهره صحيح وهذا عند الامام سواء
 اقرته امانة عندهم عصبه أو اقره يده في نفسه منه فلا يصح اقراره وهو الغياص لا لا اله الا الله لا اراد الا الله ولا اراد
 بالخير ويده عن اكسائه بطلان لا يدرى به غيره معتبره فصار كالأخذ المولى من يده ولا يخرج من اقراره أو
 من غيره بالبيع وكان عليه دين مستغرق في يده بعد جهره فقرر بعد اقراره وكان الذي في يده من الدين حصل به الجهر
 بالكتاب وتعدوه ولو لم يدرى به غيره معتبره بعد الجهر حتى لا يباع عصبه بالدين بالاجماع ولا يلزم عصبه بالدين
 المولى ما ودعه عده الغائب المحجور عليه لانه منع المولى من اخذ منه هناك فيما اذا لم يعلم انه كسب العبد فلو علم انه
 كسب عصبه كان له ان يأخذه ووجه الاستحسان ان المصالح لا تقرر بعد الجهر هو الولد ولهذا يصح اقراره قبل الجهر بما
 أخذه المولى والى الدابقة حقيقة وشرط بطلانها بالجهر فراع ما في يده من الاكساب عن حاجته واقراره دليل على حاجته
 بخلاف ما اتزعه المولى من يده قبل الاقرار وبخلاف اقراره بعد ما باعه للمولى من غيره لانه بالدخول في ملكه صار
 كسب اخرى ولم يعرف ان تبدل الملك كتبدل العين وبخلاف ما إذا كان عليه دين مستغرق لان حق اصحاب الدين
 يتعلق بعني يده فلا يقبل اقراره في ابطال حقه فقيم فقيم كالمرضى اذا اقره وبخلاف رقبته فانها المستفيضة وفي
 العبد لو اقر به ما جهره وكانت في يده ألف أخذها ولا فاقراها ودية لغفلان ثم غفل لم يلزمه شيء منه ولا يورث
 بعض ما يسبق في يده من كسب الاذن شيء فلا يصح اقراره ولو اقرها كانت عصباني يده لزمه اذا عتق ولو لم يأخذ منه
 أو دية ولكن كان عليه دين ففرضه لزمه اذا عتق ولو جهر عليه وفي يده ألف فقرر بها جملتين أحدهما دين ألف وللآخر
 الف ودية فلا تخلو اما ان يقر بها منفصلا أو متصلا وكل وجه اما ان يقر بالدين أولا ثم بالوديعه أو بالوديعه ثم بالدين
 فان اقر بها متصلا بان قال على ألف درهم وسكت ثم قال هذه ألف ودية لغفلان فعند الامام الا ان كلها المقر له
 بالدين لانه لما اقر بالدين ولا يتعلق بها حق صاحب الدين وصارت الالف منه وانها فاقراها بالوديعه بعد ذلك فيضمن
 اما ان اقره بالدين فلا يقبل وعندهما يكون بينهما وان اقر بالوديعه أولا ثم بالدين فالألف فانها المقر له بالوديعه اما ان
 اقر بها متصلا بان قال يا ذا بالدين لغفلان على ألف دين وهذه ألف ودية لغفلان يكون ألف بينهما نصفين ولو بدأ
 بالوديعه ثم بالدين فالألف كلها لصاحب الوديعه عند الامام بان ذلك اذا اقر بالدين أولا ثم بالوديعه قال بان وجدوا نحل
 في ملكه صح البيان منه فيتنصف الألف بينهما وهذا بيان بعين لا تخدير فيصح موصولا لا مفصولا وان اقر بالوديعه
 أولا ثم بالدين فالبيان وحده والالف ليست في ملكه ولا يتعلق حق المقر له بالدين بتلك الالف ولو ادعى عليه فقال
 صدقنا كانت الالف بينهما نصفين عند الامام وعندهما الاقرار باطل ويؤخذ العبد بالدين بعد العتق ولو وجب رجل
 لعبد محجور الف الف يأخذها المولى حتى استهلك رجل آخر الف الف استهلك رجل آخر الف الف كانت الالف للمولى والدينان
 في رقبته ولو استهلك الف الف ثم لمحقه دين آخر تسرف الهبة الى الدين الاول وهو الذي استهلكه دون
 الثاني لان الدين الثاني لزمه وليس له كسب ولم يمس المؤلف المقر له فتمثل المولى وفي الاصل وان اقر له بالماذون
 لمولاه ان اقر بالدين لم يصح اقراره سواء كان يمكنه دين أولا وان اقر له بعين في يده ان كان عليه دين لا يصح اقراره وان
 لم يكن عليه دين صح اقراره وفي الذخيرة العبد المماذون اذا التخط لقطعا ولا يعرف ذلك الا بة واه فقال المولى كذبت بل
 هو عندى بالول لا اذن لانه اقراره على نفسه الا ترى انه لو اقر بعين في يده لغفلان على صح اقراره وان كذبه المولى في
 قوله فوله وان اقر الخ صادق بما اذا لم يكن عليه دين مستغرق أولا وصادق بعني يده كسبه قبل الجهر وبعد وصادق
 بما اذا ثبت الجهر بالبيع أو غيره وليس كذلك فلو قال وان اقر غير مستغرق بعد جهره بعني يده قبله مع بقائه

لأن حق فبصرف المستغرق فإن اقرأه لا يصح وبقولنا قبله بخرج ما حصل بعده بقوله نافع بقائه بمنزله ما إذا هجر
عليه بالبيع وأفاد أن اقرار المذكور لا ينطبق به فيه لقوله بما في يده قال رحمه الله **ولا يملك سيده ما في يده** وأما
دينه بما في يده ورقبته **وهذا عند الامام وقال يملك ذلك لأن ملك الرقبة يسبب ملك كسب اليد** واستغرقها بالدين
لا يوجب خروج المأذون عن ملكه ولهذا ملك وطه المأذونة فكذلك كسبه الذي في يده لا نه يتبع أصله فيكون مثله
ولا ينفك عنه ملك المولى انما يثبت في ملك العبد التابع عند فراقه من حاجته والحيطة خلافه عند مشغول بحاجته
فلا يملك قال في العناية بالدين لا يخلو ما روي بيمينه أو يبيعها أو يملكها دون رقبته أو برقبته دون
ماله وأطلق في دين العبد فعمل ما إذا كان حالاً أو وجلاً وفي العناية ولو باع المولى للمأذون أو كسبه والدين مؤجل
جازو يضمن إذا حل الأجل وفي الحيطة عبد عليه دين إلى أجل فباعه مولا جاز ونفد لأن العبد ماله حق القرم ولا
منفك فإذا حل الأجل ضمن المولى قيمته وفيه أيضاً ولا يجوز هبة مال عبده المأذون المدين وإن أجاز له الغرماء لا نه تعلق
الدين بماله ولو وهب عبده المأذون المدين ذكر في بعض الروايات أنه لا يجوز وفي بعضها يجوز قيل ما ذكرناه يجوز
محمول على ما إذا لم يقض المولى دينه أو لم يره الغرماء وفيه أيضاً وهب عبده المأذون المدين من رجل وعليه ألف حالة
والألف مؤجل فله صاحب المحال أن ينقض البيع في الكل ولو عيب الموهوب له العبد ضمن المولى لرب الدين نصف
قيمه ونهاه قوله ولصاحب المحال النقص وما قبله أن الدين إذا كان مؤجلاً ملك المولى ولو كان الدين مستغرقاً ولو قيد
به لكان أولى قال رحمه الله **وهو بطل تحريره عبداً من كسبه** وهذا عند الإمام ولما كان العتق أقوى نقضاً من غيره
صرح به ليعيدان تصرف المولى في غيره باطل بالطريق الأولى وعندهما ينقض عتقه وهو نظير المكاتب فإن المولى يملك
رقبته حتى يعتق باعتاقه ولا يملك ما في يده من أكسبه حتى لا ينقض عتاقه فيه فإذا نفذ عتقه في رقبة المأذون له عنده
وعنده ما فيه وفي كسبه يضمن الغرماء قيمته لأنه أناف بالاعتاق ما تعلق به حقهم وكذا لو أناف المولى ما في يده
من العبيد بالقتل يضمن لباذ كذا لكن يضمن قيمته للعالم عندهما لملكه لتعلق كسب العبد كذلك وعندهما
ينفذ ويضمن حق الغريمه وعند في ثلاث سنين لأنه ضمان حياته لعدم ملكه ولو اشتري ذارحم محرم من المولى لم يعتق
عنه لعدم الملك وعندهما يعتق ولو استولى بحاجته عبده المأذون له وعليه دين مستغرق وصارت أم ولد له ويضمن قيمتها
ولا يضمن عقرها ولا قيمة ولدها وهذا بانفاق لأن عندهما ماله ثابت حقيقة وعنده صادق حق الملك ولهذا يجوز
لمولى أن يتزوجها ولو أعنفها المولى وعلى العبد دين مستغرق ثم وطئها فوالت عتقت بالاستيلاء وعليه العقر لها وثبت
نسب الولد منه عند أبي حنيفة لأن العتق توقف عنده على أن ينقض عتق الجارية الأخرى أنه لو قضى دين الغرماء أو
أبرأ الغرماء العبد من ديونهم حتى ملك الجارية ينقض عتقه فكذلك إذا ملك الجارية بالاستيلاء ولو تزوج جارية بعبده
المأذون المدين لا يجوز ذكره في العقد وذكر المولى مثلاً وإن العبد المأذون المدين إذا باعه المولى من غير إذن الغرماء
واعتقه المشتري قبل قبضه ينقض عتقه إن أجاز الغرماء البيع أو قضى المولى دين الغرماء وإن أبرأ الغرماء العبد من
الدين ينقض عتق المشتري وإن أبى الغرماء أن يصبروا البيع والمولى لم يقض دينه فانه يبعث عتقه ويباع العبد للغرماء
بدونهم هكذا ذكر في الأصل مطلقاً وهذا الجواب الذي قالوا لا ينحل على قول أبي حنيفة وأبي يوسف أما على قول محمد
رحمه الله تعالى فتم من قال لا يفت عتق المشتري على قول محمد ومنهم من قال ما ذكر قولهم جميعاً وعلى قول محمد يحتاج
إلى الفرق بين هذا وبين المشتري من العاصب هذا إذا عتق المشتري قبل القتل وأما إذا قبض العبد ثم أعتقه فانه ينقض
عتقه وإذا تقدم عتق المشتري بعد القبض فالغرماء بعدهما بالخيار إن شاءوا أجازوا البيع وأخذوا الثمن وإن شاءوا
ضمنوه القيمة هذا إذا أجازوا بيع المولى وإن ضمنوا قيمته لمولى فيبيع المولى بنقد ويسمى الثمن للمولى ولو كان للمشتري
باع العبد بعد ما قبضه أو وهبه وقبضه الموهوب له ثم حضر الغرماء وأجازوا بيع المولى ينقض بيع المشتري وهبته من
غيره ولو قال المؤلف فيتوقف تحريره لكان أولى لأن غاية تصرف فضولي وقد أضاف الحيطة في مسئلة الامة المستولدة

انه موقوف فالتحق كس ذلك قال رحمه الله **«وان لم يمسح مع»** يعني وان لم يمسح الدين برفقه ومعاقبته جازعته
وهذا بالاجماع اعندهما فظاهر وكذا عند في قوله الآخر وفي قوله الاول **«انما لا يصح اعتنا قلان الدين بناسي**
بكسبه وفي حق النعلق لا فرق بين التليل والكثير كافي الرهن ووجه» قول الا حراس الشرط هو الفراغ ووجهه فارغ
وبعضه مشغول لا يميزان مع الثالث في الحان ان شرط عدم الثالث يوجد ولا يجوز ان يبيع **«بدرلان البعض ليس**
باولي من البعض الا» حركه كذا تسيله التارج وفي الهداية وان لم يكن يجب ما يجاله حارة به زمني كرويه فهو ناهو
انهم **«الثمن من الاسم الذي ذكرناه قال في العنايه وادلم يكن يحطاعه له ووجهه غرض في ارض»** عداس كسبه
قال في سبوع **«الجامع»** هيرس يعقوب في رجل اذن لعبه في التجاره فاشترى من اياي ساوي او اود **«در»** سدين
واحق المولى الميسد الم ترى فعتقه سائر وان كان الدين في درهمه بمثل فيه لم يزرعه **«ام»** رايه في رايه
العتي على قول الامام هي الاوطا بكسبه اشكال لان حاصل مذهبه انه لا يملك المولى بغير الاذن في البيع
وهذا ليس بغارغ فظهر ان ذكر الرقبه لا فائدة فيه وان المراد بالهبة الغنا قال رحمه الله **«ولم يصح بيعه من اليد**
الا بثل القيمة» لانه لا يملك في البيع بمثل القيمة فهو زور باقل منه فمتممة **«الجمهور»** قال في التمهيد ان كان
أوقلا والمراد عدم الهبة عدم الغنا لا حصل الغنا لان حق الغنا ما يتعلق بالمانسة وليس له ان يبيع من قيمته
بالسبيل لانه لو باع لاجني عند الامام حازه لا يملكه وبخلاف ما لو باع للزوجه **«ام»** من وارث مثل اليد فحاش
لا يجوز عند الامام لان المريض ممنوع من ايتار بعض الورثه باق في حق سبهم مجموع عن اهل المال في تخلص
له ان يبيع جميع ماله بمثل من القيمة وباقل منه الى ثاني القيمة اذ لم يكن عايد وهو **«اعدا»** عامر من ماله
من المولى جازع حاشا كان الغني او ليس به واو لكن خمسين ان يزيل الغني اربعه من البيع **«در»** سالت ما سالت في
المرماه في الماله فيه ضررون به بخلاف البيع من الاجني بالغني اليسير حيث يجوز وبخلاف **«ادافع»** من الاجني
الكثير من الماله حيث لا يجوز **«اعذ»** بها ومن المولى يجوز وقر بارا الله ابا ولا يورث من اجد المولى في
اصلها الا بادن المولى ولا اذن وفي الكاين وان باعه من المولى بنقصان لم يزرعه **«ان»** اريد اريد اريد اريد
بأن يزيل الغني او ينفق السبع وهو **«ذا»** اقول بعينه شايضا ويصل الى الله ان قبل الا **«ام»** في سالت **«ادافع»** من المولى
المحيط من الكل وقيل بوجه ما لو استقلت المولى المبيع في هذه الحالة فزعه قيام المولى **«ادافع»** من المولى
يتصل بهذا الفصل اذ باع العبد المانسون بعض ماني يده من تخاره او ان ترمى سباعه **«در»** سالت من تقياد وباق في ذلك
وكاد ان في مرض المولى جمعات المولى من مرضه ذلك فعلى قول أبي حنيفة **«البيع جازع»** وادافع من المبيع جازع
المانس في مثله **«اولا»** لم تجاوز له اياه ثلث مال المولى فادافع وثلثه **«الاولى»** فانه **«الاولى»** ترمى **«الاولى»** من المبيع
ولم يزرعه اذ على الثلث بحد ما كان المولى يبيعها وجازع العبد بما يتغابن في مثله **«ويتم»** بن الماس في قوله **«ويتم»**
«عند» في قوله **«كسبه»** كان **«وزن»** الحماة ثلث المال لم تجاوزوه **«ذال»** لاني **«الاولى»** **«ادافع»** من المبيع جازع
مرض من المولى فانه يجوز **«الاولى»** جازع **«الاولى»** **«ادافع»** من المولى **«ادافع»** من المولى **«ادافع»** من المولى
واما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله **«عائى»** ان باع **«الاولى»** ترمى **«الاولى»** **«ادافع»** من المولى **«ادافع»** من المولى
ولو باع **«الاولى»** ترمى **«الاولى»** **«ادافع»** من المولى **«ادافع»** من المولى **«ادافع»** من المولى **«ادافع»** من المولى
ينقض البيع لا كبر **«ادافع»** على **«الاولى»** **«ادافع»** من المولى **«ادافع»** من المولى **«ادافع»** من المولى
بربسة اذ باع في يده **«اولا»** حط فباع واشترى وجازعها بائنه بسيرة أو واحدة **«ادافع»** من المولى **«ادافع»** من المولى
اذ لم يكن في اليد **«الاولى»** **«ادافع»** من المولى **«ادافع»** من المولى **«ادافع»** من المولى **«ادافع»** من المولى
اذ لم يكن عليه **«الاولى»** **«ادافع»** من المولى **«ادافع»** من المولى **«ادافع»** من المولى **«ادافع»** من المولى
الدين على المولى ولادين على العبد فهدا على وجهي امان ان يكون **«الاولى»** **«ادافع»** من المولى **«ادافع»** من المولى

بعينه فكان أحق به من الغرماء اذ هو ليس به ين يجب في خدمة العبد ويحوز ان يكون عين ملكه في يده بسده وهو
 أحق به من الغرماء كما لو غصب العبد شيئا من ماله أو ودع ماله عند عبده أو قبض المبيع بغير ان المولى يتجلف ما را
 باع العبد من سيده فملم اليه المبيع قبل بين الثمن حيث لا يقط الثمن لا به يجوز ان يثبت له عبده المادون
 من على سولا ما ترى أنه لو اذنت المولى شاعرا ككتاب عبده المادون من عبده زاحرا با ظاهر الزاوية ومن
 أي يوسف ان المولى ان سحر المبيع ان كان غائبا في يد العبد ويحسبه حتى يستوفي الثمن لأن المولى لم يقطع حقه من
 العين الا بشيئا ان ساهه الا ان لم يسلم ففي حقه في العين على حاله فيمكن من استرداده ما في "ع" رذا في يد
 الله وزان تكون العين المملوكة للمولى في يده عبده وكذلك يجوز ان يكون له ملك البدن في رده "ع" رذا في يد
 "ع" رذا فليكن ايحاه من عبده اه قال رحمه الله "وله حسن المبيع بالثمن في أي مولى حسن "ع" ح
 يستوفي الثمن من العبد من البيع لا يزيل ملك المولى بل يصل اليه الثمن فيبقى ملك البدن على ما كان عليه "ع" ح
 الثمن ولهذا كان أحق به من سائر الغرماء ولان الذين يعلقوا العين لانه ما يولد ويبيع بسلامتها فكانت
 الما قبل له فيكون للمولى في حقه لتعلق حقه بالعين ولهذا يستوجب بدل الكتابة على المكتوب ما يملكه ما بل يرف
 انه لا يجب له على عبده من بخلاف اذا سلم المولى المبيع أولا حيث يخط به لانه "ع" ح "ع" ح "ع" ح
 دينامط ما فسد ما اه قال رحمه الله "ومع اعناقه في أي حازن المولى عبده المادون المادون المادون
 وهذا بالاجماع انما ملكه ويعلقا الخلف في كتابه عند الاسد فتراق بايدي رقة مدم سانه وفي ان يولد
 المادون المادون صغوان شاء الغرماء وحذا المولى في حقه ولا يميل لهم على "ع" ح "ع" ح "ع" ح
 ما في من دينهم من عبده المادون المادون وأجره ودين الى أجل "ع" ح "ع" ح "ع" ح "ع" ح
 الزهن دون الاجارة فان قوت ماله في قاهم ان يفتحوها لاجاره لانها تفتح بافتحار الزهن واما المولى
 اشتراه أو اسنه الله ثم حل الاجل لم يكن لهم على العبد بدل وصحوا المولى في تمامه ان يرد عبده ويحب
 القان اذ عيار لان حقه قد بطس عن ربه بالمبيع ويرى العبد من الدين والبيع بالقرائن "ع" ح "ع" ح
 ثالث قال رحمه الله "ومن في عبده الغرماء في معنى المولى بعض قيمة المعنى "ع" ح "ع" ح "ع" ح
 يباعوا شيئا من عبده ولا وحده العتق لانه لا يقبل الفسخ فلو يجب الضمان دفع الشراء "ع" ح "ع" ح
 المادون له مدبر أو أم ولد حيث لا يجب الضمان باعتا قهما لان حق الغرماء من بعض ربه وانه لا يبيع فلم يكن
 المولى متلفا حقه "ع" ح "ع" ح "ع" ح "ع" ح "ع" ح "ع" ح "ع" ح "ع" ح "ع" ح
 كان الدين أكثر من القيمة من قيمة بالعبه ما بلغت لتعلق حقه بهم عايند كالأدعي الزايف المزهون بخلاف الضمان
 الحناية على العبد بحيث لا يبلغ به دية الحر لان القيمة هناك بدل الأدمي من وحده ولا يبيع به دية الحر وكذلك كتاب
 بين ما اذا علم المولى بالدين أو لم يعلم غلته اتلاف مال الغير لما تفاق به معهم بخلاف اعتاق العبد لما في "ع" ح
 على المولى جميع الارش ان كان اعتاقه بعد عبده الحناية لانه الواجب فيها على المولى وهو يخرجه من الزرع وانما عبده
 فكذلك عند الفداء بالاعتاق ما لا ولا كذلك هنا لان المولى ليس له شيء وانما يضمن ما يخرجه من يده
 كاتلاف مال الغير وذلك لا يختلف بين العلم وعدمه وكذلك اذا كان الخافي مدبرا وأم ولد يجب ان يؤول بماله
 عن دمه "ع" ح "ع" ح "ع" ح "ع" ح "ع" ح "ع" ح "ع" ح "ع" ح "ع" ح
 انظر الغرماء ان يضمنوا لانه لا يضمن هذا كعتق الزايف من المرتهن وهو معتبر "ع" ح "ع" ح "ع" ح
 باذن المرتهن والمادون المادون لا يرا من الدين باذن الغرماء اه ولولا لغرمائه ضمه به قيمته لكن أولى ان يمسد
 ان الضمان باختيار الغرماء تابع المولى قال رحمه الله "وطوبى لغرمائه به يستحقه في معنى لغرمائه ان لا يرد
 بعد المحرقة ان بقي من دينهم شيء ولم يوف به القيمة لان الدين مستقر في ذمته لوجود صبيبه وعدم ما يفسد ذمته والمولى

لا يتركه الا تدموا تلف وهو القيمة والباقي عليه فيرجعون به عليه واذا اختاروا اتباع أحدهما رى الآخر
 كالقفل والاصيل بخلاف الغاصب مع غاصب الغاصب لان هناك الضمان واجب على أحدهما واذا اختار
 تصدرا أحدهما رى الآخر تضرر وردها واجب على كل واحد منهما من على خلقه في المحيط هذا اذا اختاروا
 اتباع ولم يبرؤ من الضمان اذا اختاروا اتباع المولى وأبرؤ من الضمان لم يكن لهم عليه سبيل قال في المحيط وما
 قبضه أحدهم من العبد بعد العتق لا يشاركه فيه الباقون وما قبضه أحدهم من القيمة التي على المولى يشاركه فيه
 الباقون لان القيمة وجدت لهم على المولى بسبب واحد وهو العتق والدين متى وجب بسبب واحد مجامعة كان مشتركا
 بينهم قال رحمه الله وان باع عبدا بوعبه المشتري ضمن الغرماء البايع قيمته ثم قسده بالعتق قال في العناية وانما
 لم يذكر بيعه بالبيع والشراء لانه ضمن بهما بل لا بد من العتق وفيها اقسامه انا بعتن لابي في ديني بمديون
 ادن الغرماء والدين بل انه لو كان اثنان يديونهم فالا ضمان وكذا لو كان بائنههم وكذا لو كان الدين مشتركين
 في بيعه المولى ما كثر من قيمته أو بائنه مستحجار به وهو ليس لهم حق المطالبة حتى يبل دينهم فادخل فيهم المولى
 قيمته وافاد المولى ان البيع موقوف فيه كالبيع بخيار قال في المحيط ولو هب عبدا لغيره المدينون كرف
 هب الزبائن في بيعه زرق في بعضه الله لا يجوز نسل ما ذكرناه يجوز محو على قضاء دينه أو اراء الغرماء وما قبل الله
 لا يجوز محو على ما قبل مصادره وفي الحديث طاع عبدا دين الى اهل فداه أو وهبه مولا حازو تسد لانه لاحق في الغرم
 في انفسه من العبد ملك المولى ولم يعل حتى الغرم به لا يداو منفعته ولا له حق استيفاء الدين من رقبته لان الدين
 المتوجب له يبرأ بالقبض عليه واذا حل الدين ضمن المولى قيمته لان بيع المولى وجده بعد وجود سبب بوث حقه في
 المطالبة بالبيع او الاستيفاء وفي الدين واذا حل الدين واجبا بل البيع لكن ناحت المطالبة بالرجل ولو لا بيع للمولى
 لثب عليهم رقبته لاعتدوا بسبب ربه السابق محذوران استيفاء حقه منهم من ردة العبد نصا والبيع السابق
 ما دفع العبد منهم لانه ضمن قيمته لهم كالعبد اذا حقه دين ثم ادركه المولى فلو لم يضمن قيمته لغيره ما كان
 او دفع المولى في نفسه لم يكن لهم على العبد سبيل لانه المولى لما قبضت ولم يكن لغرماءه حق القس كان بمقتضى
 اذ دفعه منهم وانما ضمنهم من العبد انما القيمة وان اقل له مخرجه بدمار في حق الهبة الزمهم من بايعه وقسمه بين
 الاخرين دون الاول لان الثمن بدل الرقبه والرقبة ما دلت لثاني صارت مستغولة بدين ثم خاصه لانها فرغت عن
 شغل الاولين لان المولى ضمن القيمة للاولين ثم رى العبد عن حقه مادم رقبته وصل اليه بدل الرقبه فبكانت
 رقبته معوا بدين الاخرين خاصة وكان فيها الهبة خاصة والقيمة للاول خاصة فان المولى ولا مال له غير العبد
 وبدي من الاخيرين وان نزل سبي كان للاولين لان الثمن فام تمام الرقبه ودمار جمع قبضه دينه بوهو دين الاخيرين
 ورس المولى وهو ان يجهل للاول ان يقيم قبضه دين العبد في الغناء وان كان على المولى دين سوى ذلك ضرب قبضه غرماء
 المولى بدينهم ولاولين بقيمة العبد لان العبد في العكس كل دين المولى ودمار جمع قبضه دينه من الثمن وضاق عن ابقاء الكل
 من فخر بكل واحد بجمعه ولو هب اليه بدو عليه اقل حاله وأل مؤجلة نصاحب الدس الحال ان ينقض في الكل لان
 حقه وان كان في نصف الرقبه ولكن له حق النفس في الكل فيقال له رقبته لا تقم معنى في النصف شائعا بايع
 ثم يدينه نصف العبد وعن نصف العبد متى بيع باقراده انفس من ثمن رقبته متى بيع جله لان الانقاص لا تشتري
 بمثل ما تشتري الانقاص ولو عيه الموهوب له ضمن المولى لصاحب الجملة نصف قيمته لان حقه في نصف العبد
 وما نسب بجزء من الوصول الى حقه فان لم يحصل دين الا حتى رجوع في هبته باع نصفه لا يرجوع المولى في الهبة
 صاد الى دينه بل كره واخر قبل ان يضمن المولى ربح حصه لصاحب الاجل بايع نصفه في دينه لان نفسه تلف
 عند الموهوب له وان الدين من الاخرى نصفه ولو تلف من العبد من له نصف القيمة اذا تلف عنده نصفه بالا عوار
 يضمن له ربح القيمة وبيع حقه في دينه لانه نصف وان اهور بدمار جمع في هبته لم يضمن المولى شيئا لصاحب

الاجل ويبيع نصفه معور الان بالرجوع عاد العبد الى قديم ملكه فقد ارتفع السبب الموجب للصمان لان عاد
 حق الغريم في البيع والاستيعاء كما كان ولهذا هو ذلك الكل في يد الواهب بعد الرجوع لم يقصن فيه كذا اذا ملك
 قال رحمه الله تعالى وان رد عليه بعيب يرجع بقيمته وحق الغرماء في العبد في ان سبب الصمان ان رد له
 البيع والتسليم فصار كذا انما هو اذ باع وادخل ومن القيمة ثم رد عليه بالبيع بان ان يرد انقصوا عن الباقي
 ويرجع عليه بالقيمة التي دفعها اليه هذا اذا رد عليه قبل القبض مطابقا او بعده قضاء فله ان يرد من كل وجهه وكما
 اذا رد عليه بغيره ازال روية او الشرط وان رده بعيب بعض العيب بغير قضاء فلا يملك الغرماء ان يردوا عليه
 القيمة لان الرضا راضى اقاله وهو يسع في حق غيره ما وان فضل من دينهم شيء يردوه على انفسهم وفيه
 اذ باع الناقض وبهالات الثمن في يده ثم وجد العبد المستري به عيبا فرده فباعه مرة اخرى وفي المستري في يده
 ما عدا الا ان الاذن لا يضمن الصمان والمولى يضمن النقصان ثم يرجع به على الغرماء لان المولى له ان يرد
 مولاه ومن قده الغرماء ثم وجد به عيبا في يده عليهم ثم حمله به عيبا آخر مع ان البايع يرد له ان يرد
 من الثمن ولم يكن على البايع شيء من ثبات القيمة ولا يرجع بالنقصان على الغرماء وهذا ان يردوا عليه
 على الغرماء بحصة العيب وهذه فروع المسئلة المذكورة في القطع وفي ان من اراد ان يرد على البايع من يرد
 الثاني وجد فيه عيبا فأتى في يده رجوع على بائعه بنقصان العيب ولا يرجع بالقيمة على البايع بل يرد
 له ما وقبل هذا اقواهم بها وهو الطاهر والفرق بين هذه المسئلة والقصص انهم هذا امر ما يرد على البايع
 هذه الغرامة بطيب من ثمنك فذلك كمن رد العبد على بائعه فلا يملك هذا ان يرد له ان يرد له ان يرد
 هذه الغرامة ولو ادعى المشتري عيبا بعينه مثله فصالحه من دعواه مع المشتري على ان يرد له ان يرد
 رضى بالتزامه هذه الغرامة اه قال رحمه الله في او يرد عليه وهو موقوف على البايع لان من يرد
 حق الغرماء السامع لمسا كذا والمشتري بالضرر او القبض والتعيب فله رجوع اليه في او يرد له ان يرد
 الثمن في أي الغرماء ان شاءوا اجازوا البيع واخذوا من المصدق ولا يضمنوا العيب الا في الحين فيهم رد
 الا حصة كذا لان السابق كما اناع الراهن الرهن ثم اجاز المربعين البيع بفصل ما اذا كان من يرد
 اجاز لانها وقعت غير موجبة للرجوع فلا تغلب موجبة له ولا كذلك ما نحن فيه بخلافه ان الغرماء يرد
 اشياء اجازوا البيع وتضمن ايها سامنا وانهم ان ضمنوا المشتري رجوع المشتري ما نحن في البيع
 منه كذا في العين وان ضمنوا البايع سلوا المبيع للمشتري ولزم البيع لروا المبيع وانهم ما
 الا حتى لا يرجعوا عليه وان توبت القيمة عند الذي اختاره لان التعيين يثبت ادا انما اراد ان يرد
 وليس له ان يختار الا غير ولو ظهر العبد بعد ما اعتاروا وتضمن احداهما ليس لهم عليه من ان يرد البايع
 له بالقيمة بينة او باليمين لان حقهم فيقول الى القيمة بالنقصان وان قضى لهم بالقيمة ان شاءوا رده
 فليس لهم ان يرد على البايع كمال حقهم بغيرهم وهو نظير المصنوع في ذلك كذا في كذا في كذا في كذا
 قال الشارح المحكم المذكور في المصنوع بشرط بان يظهر العين وفيها اكثر مما ضمن ولم يشر فيه ذلك
 ان تدعي الغرماء اكثر مما ضمن وان كمال حقهم لم يمس لهم بغيرهم وبه ما غفرت كثيرا في كذا في كذا
 مطابقا فيكون ان يكون قيمته مثل ما ضمن او اقل فلا يثبت لهم الجواز اذا ظهر وقيمة اكثر مما ضمن
 هنا لمخصا اه ويجاب عنه انه لما كانت السعاية بها يحصل لهم كمال ما له به يرد في كذا في كذا
 ولم يردوا المحكم الثمن ان اذ اذاع وفي العناية ولو هلك الثمن في يد المولى وقبل اجازوا لرد البيع لا يرد
 اجاز بعض الغرماء البيع وضمن البعض جاز قال رحمه الله في وان باع سيده وانما يدين فله الغرماء ان يرد
 حقهم تعلق به وهو حق الاستيعاء والاستيفاء من رقبته وفي كل منهما فائدة فالاول تام وآخر والثاني ناقص فيحصل

وبالبيع تقوت هذه الحجة وكان لهم رده وعائده الاعلام بالدين مستقوما خيار المشتري في الرد بعيب الدين حتى يلزم
المبيع في حق المتعاهد دين وان لم يكن لازما في حق الغرماء هذا اذا كان الدين حالا وكان المبيع من غير طلب الغرماء
والثمن لا يوف بدونهنهم وان كان بينهم مؤجلا فالمبيع جائز لانه باع ملكه وهو قادر على تسليمه ولم يتعلق به حق لغيره
من حق الغرماء يتأخر بخلاف الحال وفي النهاية زاد اوضح الغرماء بالبيع فلا يكون لهم الرد وهذا بخلاف الرهن
بالدين المؤجل حيث لا يجوز له ان يبيعه لان الرهن ملك الرقبة فلا يدر على تسليمه ولا يملك الغرماء في العبد المأذون
ولا في كسبه وانما هو بمسئله كرهه ن تاجيل الثمن وطلب الغرماء وفاء الثمن بالدين فالمبيع موقوف حتى يجوز
ما به رضاء الغرماء وهي مسئلة لا يحل على ما بينا وذكر محمد في الاصل انه باطل واحتقوا في معناه فقال بعضهم معناه انه
يبطل لان لا يخرق احكامه وقال بعضهم معناه انه فاسد بدليل اقول في الاصل انه اذا اعتقه المشتري بعبد القبيض او
دبره مع ذلك وبيعه فيه رضى النهاية فان قيل اداناع المولى عبده الجاني بعد العلم بالحجاسة كان مختارا للقاء فما باله
هو الا يكون مختارا لقتل الغرماء الذين من ماله الجواب بان موجب الجناية الدفع على المولى وما تضمنه بطلبه بالبيع طوليبه
اقتداء الزايع منه واما الذين هم وواجب في دمة العبد بحيث لا يسقط عنه البيع والاعتاق حتى يؤخذ به بعد الاعتاق
لما كان كذلك كان البيع من انولى غير ان قال اذ اذني دينه وذلك عند التبرع فلا يلزمه وفيه نظر لان قوله انا
أفنى دينه يصح في الكفاية فلا يتعين عبده والجواب ان العبد ادنى الاحتمال فيقتب له لانه لا دليل على غير هذا
جنى العبد المأذون ما لو لم يملك المولى بالدفع او القصد لان الجسم في رقبة العبد المأذون هو المولى لانها كسب المولى
لا كسب المأذون رايه نواذعي انسان في رقبة حقا يقتضيه المولى نعم بما للدي لا للمأذون وكذلك اتباع رقبة المأذون
المأذون انما يحرر انزلى لعله شتار القداء لان ادنى العبد لا يهزم الملك عن الدفع لانه باق على ملكه وكل تعرف
أصابعه المالك في العبد لا يلزمه من الدفع لا يصير به مختارا ما بين في كتاب الجنايات وان دفعه بالجناية فلهقه دين
يسحق في الدين ويرجع اصحاب الجناية بغيره على مولاه لان حقهم يفت في عبيد قاروغ عن الدين وانما صار مشغولا
منه في المأذون ودفعهم فصار المولى نهاءا بخلاف ما لو جنى العبد بعد حقوق الدين ودفعه المولى الى اصحاب
الحماية ثم تسع العبد بعد الدفع بدين الغرماء لا يرجع اصحاب الجناية على انولى بشئ لانه وصل اليهم قدس حقهم فان
هم في سبب عيوب المأذون يباع فيه وقد وصل اليهم كذلك وكذلك اذن له ولم لهقه دين حتى يقتل رجلا خطأ
ثم يخرجه من المأذون يدفع الجناية ويبيع في ان يفسد رجوع صاحب الجناية ان يخرجه على مولاه بنصف قيمة حصته
من الدين الباقي لانه لو حبس المأذون قبل الجناية لا يرجع اصحاب الجناية على المولى بشئ ولو وجب الدينان بين
الجناية يرجع اصحاب الجناية على المولى بجمع قيمة العبد واذا وجب احدهما ابل الجناية والا سخر بعينه كان
لكل دين حكم نفسه امر على عبده بجباية ثم بجباية دفع اليها منه ثم يرجع صاحب الجناية الاولى على المولى
بنصف قيمته ان كان كذا ولما لان الاقرار بالجناية الا انه اقرار بملك العبد من اولها الجناية وصحة تلك العبد
من اولها الجناية لا يقع منه اقرار بالجناية الثانية وبأقرار الجناية لا يصير مختارا للقاء ولا ضمانا قيمة العبد
لانه لا يهزم عن الدفع ويمكنه دفع جميع العبد الى اصحاب الجناية الاولى على عبده المأذون دين معروف أو اقرب المولى
ثم امره بجباية يتم صدق الا ان يعنى دينه ولو كان عليه جناية معروفة واقر المولى على عبده بالجناية الثانية مع
الارادة والرفق ان دين العبد عن المولى من تلك العبد من عبدا برضا الغرماء الا ترى لوباعه او وهبه كان لهم ان
يبيعه ولو كان يبيع محمدا اقرار بما وجب عليه من غيره ولو لم يجازي العبد لا تمنع المولى من تملك العبد من غيره الا
ان ترى لوباعه او وهبه من غيره مع ولا يمكن لولى الجناية من نفسه وفيه ان دين العبد واجب في دمة العبد لا في دمة المولى
وتعلم بما لته وانما في العبد والحق الثابت في العين يحجز المالك من تملكه من غيره فلا يتعذر ابطال حق الغير
كأن الرهن في الرهن فاما موجب جناية العبد في دمة المولى وهو الدفع أو القداء لانه يتعلق بالعبد وهو

دفعه ولا يتعلل بمالته وإذا كان موجباً لم ينافه بتعلق مائة المولى فلا يحرمه عن التصرف فيه لأنه تصرف في محل
خالص له لا حق للغير فيه إلا أنه إذا استهلكه ضمن قيمته لأن العبد محل إقامة حقه وهو الدفع فصار كمناب الركة
وجبت فيه الزكاة ولا يتغير بالمالك عن التصرف فيه وإذا استهلكه ضمن فكذلك هذا ولو قبل رجله لهما وعليه دين
فصالح المولى على أن يحصل له ولا صاحب المحل لأنه لم يشر وأيسر أدم أن يقتلوه وقد قطع القصاص ويأخذ
الدين فان فصل، ثم كان لصاحب المحل أن يذبحه فلا ينفى له بل أحد أيدى المولى العبد من وى القصاص بالصالح
لوجه يؤدى إلى إيه الحق العزماء وى الحيط محمور واشترى مؤلفه مسلم مولاه بذلك حتى باع - ثم اشترى له
عمر الأبرار أبداً ولا باع مؤلفه من ربح ثم إن المولى باع العبد وأجاز البيع جار لان يسع العبد - في البيع المؤوف
وإبرار، فذهب عنه وهو ما ذهب عنه عبد الله وراذ ان رجله فنهى مؤلفه من عمله الذي أن يذبح إلى الله و
الغريم من ما أخذه يرى عند الامن في الوجه لان الأداة من المحمور عليه وهو فوه وحقوق الله تدرج إلى الله و
في الثابت والمؤوف جميعاً كفى الفضولي إذا أدام ماله غيره وقضاء المدين يرى فكذلك هذا وفي الحيط عليه
دين كمنب دراهم بغرض السد واشترى بها مؤلف السد بنظر إليه تسد سائر العبد ما عوفى أجازة مؤلف إلى أن
يرجع بالدرهم على البائع ويرجع البائع بالدرهم ديناً على العبد محمور واشترى داراً له ثم باع المولى مؤلفه بالبيع
والشراء فإن محموراً اشترى مؤلفه بالبيع لأنه أجاز الشراء فقد ظهر ملك المولى ما عوفى مؤلفه مؤلفه اشترى
العبد المؤوف وأحرز مؤلفه بالبيع عليهم أحسنه مؤلفه بغرض مؤلف العبد وبهذه حصة وإن كان حتى -
وكان علياً دين الزمان بالوجه الله وإن غاب البائع بالمشترى ليس بخصم لهم كما ينفى لو باع مؤلفه -
المدين وبين الثمن وقسطه المشتري ثم غاب البائع لا يكون المشتري خصماً للمدين ما إذا اشترى الدين وهو عبد
الامام ومحمد وقال أبو يوسف يكون المشتري خصماً ويقضى لهم بدبرهم وعلى هذا الخلاف اشترى داراً وهم
وسلمه إليه ثم غاب المشتري وألوا به ثم حذر السبع والمؤوف له لا يكون خصماً عندهما حلوا له وهو بقوله
المدين في الملك لنفسه في العين فيكون خصماً فيها كما لو ادعى ملك العبد له ما إن الدعوى تقتضي دفع العبد وهو
فإنه بالبائع والمشتري فيكون الفسخ قضاء على الغائب والمحاضر ليس بخصم عنه بخلاف ما إذا ادعى المثل لصاحب
العبد يظهر في الانتهاء كان خاصاً بينهم والغائب يكون خصماً وبخلاف دعوى الزمان فيه بغيره لأن الزمان
لا يباع ولو صدق المشتري في الدين كان للعزماء أن يردوا المبيع بالإجماع لأن امرأته عليه دفعه ببيعها ما عوفى
الثمن بدبرهم ولو كان البائع حاضراً والمشتري غائباً فلا خصومة بينهم وبين البائع بالإجماع حتى يفسخ المشتري من
المثل والسد لتسري ولا يمكن وهو غائباً لهما لكن لهم أن يضموا البائع قبضته لأنه حذر الزمان بمجموع المبيع
والتسليم إذا ضمنوه القيمة جاز البيع وكان الثمن للبائع وإن اختاروا إجازة البيع أخذوا الثمن ولو غاب غاب
أحدهما فالمحاضر ليس بخصم إذا أنكر لكان أولى أنه قال رحمه الله في ومن قسم مصر أو قال أن عبد يريد شى وماع
رهم كل شى من التجارة كما يعنى بقوله في إذا نفي حتى كسبه حتى يقضى ما دونه والمسئلة على وجوب أحدهما أن
يجبران أولى أفن له فيصدق استحساناً عدلاً كان وغيره بل والقياس أن لا يصدق وجه الاستحسان أن الناس
بما يؤخذ من غير اشتراط من ذلك وإجماع المسلمين بجهة يخص بها الأثر ويتركها العباس وإن في ذلك ضرر يربو
وإن لا يرد لا يبعه لجهة تصرفه وقامة المحبة عند كل عقد غير يمكن وما ضاق على الناس ثم أصبح يحكمه و -
اتسبب حبيته والثاني أن يبيع ويشترى ولا يتغير بشى ففي الاستحسان ثبت أنه لأن العاهرانه مدينون لأن عاهره
ودينته بجمعه عن ارتكاب المحرم لأن الظاهر هو الأصل فيعمل به فصع تصرفاته وإن لم يوف الكسب بالدين لا يتابع
رقبته لأنها ملك المولى فلا يصدق فيه ولا يلزم من وجوب الدين عليه أن يتابع فيه كما لو كان المدين مديراً أو أم ولد
بخلاف الكسب فإن المولى لا يملكه وفي الحيط لوجه أامة فقال هذه أمة قبايعها فقلت ثم استغثت من لهم

قيمتها وقيمة اولادها ولا يضمن ما يوجب لها وما اكتسب ويضمن القيمة في كل يوم الاستحقاق لا يوم الضرر ولو قال
 لاهل السوق يا يعوه ثم نهى واحدا او اثنين من مبيعته ثم استحق لم يضمن لمن نهى لان الخصم في الحجر عن المساعة
 صحيح ولو دخل رجل بعبد من السوق وقال هذا عبيدي وقد اذنت له في التجارة وقد اذنت له في البيع فمعه حرام يكن
 غارا ولو قال يا يعوه ضمن لهم الاقل من القيمة ومن الدين والفرق ان الامر بالمبيعة لا ينفك عن وجوب الدين والاذن
 بنفسك ولو قال هذا عبيدي فباعه وقد اذنت له في التجارة ولو لم يقل اذنت فهو غار ولو قال هذا عبيدي قد اذنت له في
 التجارة فلحقه دين واستحقه رجل لم يضمن الذي غره شيئا ولو قال يا يعوه في البر ضمن اذا باع يعوه في كل نوع ولو قال
 اذنت له في التجارة لا اقوام باعيا منهم فبايعوه وغيرهم فوجدهوا او مستحقا للغير ضمن لمن امره خاصة وان قلت قد
 تقدم ان العبد يبيع في الدين اذا اذنه له ولو لم يقبل بياعه هو وهما لا يضمن الا اذا قال اذنت وباعه قلنا هذا ضمان
 غرور فلهذا ضمن ان امره خاصة في درجته لان الناس يتفاوتون في المعاملات ولو قال يا يعوه في كل نوع لم يضمن
 لم يكن غارا ولم يضمن لاحد شيئا وان الذي قال هذا عبيدي صديا او مكاتب او مديرا لا يجوز لكفاله لم يضمن شيئا اه
 وقوله ولو قال هذا ابني وقد اذنت له في التجارة فباعه وقد كان ابن غيره فهو غار لانه اطعمهم ان ذبحوا فمعه في ذمة
 الصبي وتستوفي من ماله بسبب اذنه وقد ظهر الامر بخلافه اه قال رحمه الله فان حضر واقر بالاذن يبيع
 وانفلاكم حتى اذا حضر المولى واقر بانه يبيع في الدين لظهور الدين في حقهما باقراره وان قال هو محمد وعبد عليهما كان
 القول قوله لشمكهما بالظاهر الا اذا ثبت الغرماء الاذن منه بالسنة كالثابت مما افهمي مثبتة كاسمها قال رحمه الله وان
 اذن الصبي او المعتوه الذي يسبق له البيع والشراء وليه فهو في الشراء والبيع كالعبد الماذن اه في جميع ما ذكرناه
 من الاحكام فلا يتقيد بنوع من التصاريح دون نوع ويكون ما دونها بالسكوت حين يراه يبيع ويشترى وصح اقراره
 بما في يده من كسبه ويجوز بيعه بالغبن الفاحش عند الامام خلافا لما عاين في غير ذلك من الاحكام التي ذكرها في العبد
 الماذن والمراد بكونه يعقل البيع ان يعلم ان البيع سالب للثقل والشراء جالب وان يقصده ارجح ويعرف الغبن
 البصر من الفاحش وقال لا يتغذ تصرفاته وبيان الدليل من الجانبين مذكوري المطولات فان قلت كيف يستقيم
 تعميم قوله ان ما تب في العبد من الاحكام ثبت في الصبي الماذن مع الخلف في بعضها وهو ان المولى يحب ورع
 المتصرف في مال الصبي وان كان عليه دين محضا بماله واذا في المسوط قلت الجواب من وجهين ان ما ذكر في
 الكتاب من التعميم في تصرفات العبد في ماله وتصرفات الصبي في ماله لا في تصرف المولى وعدمه فلا يرتفعها والثاني
 وهو الفرق المذكور في المسوط انما ملك الاب والصبي المتصرف في مال الصبي سواء كان عليه دين او لا لان دين الحرية
 في ذمته لا يتعلق بماله بخلاف العبد وان دينه يتعلق بماله والمراد المولى ولو لم يملكه المتصرف في المال وهو ابو او وصي
 الاب ثم جسد ثم القاضي او وصي القاضي واما اعداد الاصول من العصبية كالم والاش وغيرهما ووصيهم وصاحب
 الشرطة لا يبيع انهم لم لا يضمن لهم ان يتصرفوا في ما تجارة فكذلك لا يملك الاذن له فيما والاوون يملكون
 المتصرف في ماله فكذلك يملك الاذن له في التجارة وكذا الصبي والمعتوه ان باذن العبد ايضا لان الاذن في التجارة
 تجارة معنوية وليس لابن المعتوه ان يملك له لبيع المعتوه ولا ان يتصرف في ماله وكذا اذا كان الابن مجنون لان ولاية
 المتصرف في المال للقرىب لا تثبت الا اذا كان المتصرف كامل الرأى ووصيه ما قام مقامه فما يكون معتبرا بهما
 ذمك الاذن الصغير والمعتوه الذي بلغ معتوه او اذا بلغ رشدا ثم عتقه كان الفقيه ابو بكر البطني رحمه الله يقول لا يبيع
 الاذن له فيما هو قول ابى يوسف رحمه الله ويصح استحسانا وهو قول محمد رحمه الله تعالى وليس للصبي والمعتوه الماذن
 ولهما ان يتزوما ولا يزوما يملكهما لانه ليس من باب التجارة الا ان باذن لهما المولى بالتزويج والتزويج الاملان
 المولى يملك ذلك فيملك تزويجه لهما بخلاف المولى فانه يملك تزويجهما الماذن له فيملك العبد ايضا اذا قوض اليه
 وان كان لا يملك عند اطلاق الاذن فخالصه ان الصبي والمعتوه الماذن له ما كالعبد الماذن له في جميع ما ذكرناه من

الاحكام الا ان الاولى لا يمنع من التصرف في المالا وان كان عليهما دين ولا يقبل اقراره عليهما وان لم يكن عليهما دين
 بخلاف المولى والفرق ان اقرار المولى عليهما شهادة انه اقرار على غيره فلا يقبل ودينهما غير متعلق بهما وانما هو في
 الذمة لانهما وان فسكان للمولى عليه ان يتصرف فيهما بعد الدين كما كان قبله فان لم ياذن المولى الا اقرار عليهما
 فكيف يمكنه ولا يتما من ذمة من قبله ما لم ياذن عنهما صارا كما انك بالبلوغ لا يقبل اقرارهما على ذمة
 بخلاف المولى لانه اقرار على غيره فلا يقبل على ما ذللا ولاهما لولم يقبل اقراره ذمة المولى من ذمة المولى
 يحصل المصود بالاذن فالجائز اضرورة الى قبوله فيما هو من التبارك لان التبارك اضرورة من ذمة المولى
 ملكهما لا يقبل اقرارهما فيما يروى عن ابي حنيفة فيلصق المحاجلة الى القول لانه ليس من باب التبرع رات في ذمة
 الرواية يقبل ما ذكرا ان انفكك جره بالاذن كما نفاكه بالذم والبرغ والله تعالى اعلم

فصل في غير الاب والمجدل ينزل طرف فقد المعاونة المسالمة لان حقوق العبد ترجع الى ابيه في ذمة المولى
 طابا ما طابا او سلبا وما سلبا وهكذا المال وكذا الاب والمجدل ما هو تولى ذمة المولى في ذمة المولى
 لكل شفقة في مقام شخصي وعبارته مقام عارفين ورايه مقام رابن فعمل كانه باع نفسه وهو مباح وهو محرم
 لمحق الابوة لمحق العقد نية عنه حتى اذا باع الصغير كانت الهبة على الصغير وفيما اذا باع بدلا لا بدع البذر
 كانت الهبة على الاب بطريق التحمل لا يحكم العقد لا يؤدي الى الاستحالة ولو اشترى مال ولد له في رباح له ذمة
 بغير يسر مح ويكتفي ان يقول حتمه من او اشترته له لان كلامه قائم مقام تلازم من ربح نفس العبد بغير غش
 بهت الرضا ولهذا لا ينفق بالتعاطي من غير ايجاب قبول وقد وجدت دلالة الرضا ولو كان ربا باع بدلا من ابيه
 الصغير او يشتري عبده الصغير له فعل لا يصح العقد كمال هذه الشقة ولا يحكم المحرم بالاب بغير اذن ابيه
 الا اذا كان حاضرا وقيل انه يجوز وتكون الهبة من جانب الابن على ابيه او من جانب الاب على الابن لان تصرف
 الاب لنفسه فانه مباح والصغير فرض لانه من باب النظر فيجعل الاب متصرفا بالصغير حقيقة فانه مباح ولو كان ربا
 مال ولد له فباع من موكله او باع الوالد مال احد ولديه بمال الآخر او اذن له افعاله ولديه بماله او جعل لكل واحد
 منهما موكلا لا ووصا صحر ولو اذن لهما او لعبد لهما او وصم ما قبا بعام بغير اذنهما استغناء اذ اولا به لتصرف بهما
 لا يخل بالنفس فكذلك الصبيان بخلاف الما واذن الاب لا ينفذ فعل بنفسه صح فاذا فعل باذنه وصح بيع الوص ما من
 الصبي وشراؤه منه بشرط نفع ظاهر وهو ان يبيع ما يباي درهمين بدرهم وقيل ما يباي درهمين بدرهمين
 عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز لهما من الاستحالة وله ان يوصي بماله في ذمة المولى فانه قادر على
 ففقد ابي حنيفة النظر لمحق بالاب ويروى رجوع ابي يوسف رحمه الله الى قول ابي حنيفة رحمه الله وفي المجمع
 وان باع بمثل القيمة او باقل من قيمته بحيث يتقارب في مثله حاز وفي الحاشية العبد والوصي ارباع ذن واش يشي
 يبيع في قول الامام وفي جامع الفتاوى الاب اذا اذن لابنيه في التجارة ثم امر رجلا ان يشتري من عبيدهما
 لا يصح اذا كلن هو لمصبر عنهما وان عير عن احدهما ولا يخرج عن نفسه حاز وفي الحاشية وليس له ان يزوج
 قول الامام والثالث لا يزوج امته من عبده عند الكل وفي الذخيرة واذا هجر عبد الناسي وابنه لم يرض
 محجورا وكذا اذا مات الاب والوصي صار محجورا عليه واذا اذن لعبده ابيه ثم مات الابن ورثه الابن لم يرض
 وفي انصاف واذا باع صبي محجور عبده بالف درهم وضمن رجل المشتري الدرهم ثم دفع الثمن فاستحق له درهمين
 بالثمن على الكفيل ولو دفع الثمن ثم ضمن لم يرجع لان الكفالة قبل قبض الثمن محبة بوجهه ولو دفع الثمن
 قبض الصبي امانه عنده لانه قد ضمه باذن المالك قال ادفع الثمن للصبي ليكون امانه عنده على ابي حنيفة
 مستقرضا للمالك من المشتري ثم امر بدفعه الى الصبي فينوب قبض الصبي عن قبض المالك من اذن ثم يصير ذمة
 اه والله سبحانه وتعالى اعلم

كتاب القصب

أورد الغصب بعد الأذن في التجارة لوجهين أحدهما أن الغصب من أنواع التجارة ما لا حتى مع إقرار المأذون به ولم
يصح بدليل المهر من أنواع التجارة دون الثاني إذا لم يفسد ما دام قائما بعينه لا يكون الغاصب مال الكار قبته فصار كالعبد
المأذون فإنه غير مالك رقبته وما في يده من مال التجارة لأنه قدّم الأذن في التجارة لأنه مشتر وع من كل وجه والغصب
ليس مشرّع كذا في النهاية ونظري في هذه المناحية بان الغصب عبارة عن إزالة اليد والأذن ليست من أنواع التجارة
والذي أرى أن وجهه المناسبة ما ذكره صاحب غاية البيان حيث قال المأذون يتصرف في الشيء بالأذن الشرعي
رأه غاصب يتصرف بالأذن الشرعي في صفة والمخامس في حكمه والسادس في أنواعه والسابع في دليله والثامن في
معناه عند الفقهاء فهو في اللغة عبارة عن أخذ الشيء على وجه الغلب والقهر سواء كان متقوما أو غيره يقال غصبت
زوجة فلان وولده ويطلق على جل الإنسان على فعل ما لا يرضاه قال غصبني فلان على نكاح كذا وذكرته إزالة السيد
الغصبة وأثبت اليد المملوكة وشروطه كون الغاصب قاطنا لا يتنقل ولا يتحول وصفته أنه حرام يحرم على الغاصب ذلك
وحكمه وجوب رد المخصوص إن كان قائما ومثله أن كان هالكا أو قبضته وأنواعه وهو على نوعين نوع يتعلق به المأثم
وهو واقع عن علم أعمال الغير ونوع لا يتعلق به المأثم وهو ما وقع عن جهل بمن ألتف مال غيره وهو يظن أنه له
ودليله قوله تعالى وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا ومعناه عند الفقهاء ما سجد ذكره المؤلف قال رحمه الله وهو
إزالة اليد الحقيقة بأثبات اليد المطلقة في مال منقوم محترم قابل للتقليل في قوله هو إزالة اليد الحقيقة أخرج زوائد المخصوص
وأثبتها من مضمونة لأنه ليس فيها إزالة وكذا لو غصب دابة فتمتعتا أخرى أو ولدها لأنهم لعدم إزالة وقوله في مال
شبه المال المنقوم وغيره لا يتقوم بقوله محترم أخرج الخمر والخنزير إذا كان له مال يكون غاصبا وقوله محترم أخرج
مال المحرم فإنه غير محترم وقوله قابل للتقليل أخرج العاقول لا يخفى أن هذا التعريف غير جامع ولا مانع أما كونه غير جامع
فأنه لا يشمل ما لا تنسل انسان انسانا في معارضة وترك ماله ولم يأخذه فانه يكون غاصبا لم يزل به المالك ولم تثبت
يده ولا به لا يشمل ما إذا غصبهم من يد المستأجر أو المستعير أو المثلثين أو المودع أو غصب مال الوقف مع أنه لم يزل اليد الحقيقة
وأقضى إلا أنه غير الدين أنه لا يضمن فان الغاصب في هذه الحالة لم يزل يده المالك هنا نداع على عدم كونه في يده
وذهب الغصب وإزالة اليد فرع تحققها في التعريف وبعبارة ولذا قال في المحيط البرهاني الغصب شرعا أخذ مال
منقوم محترم بغير إذن المالك على وجه يزيل يد المالك أن كان في يده أو تقتصر يده أن لم يكن في يده وأما كونه غير مانع
فأنه يدق على السرقة فيزد في التعريف على سبيل الظاهرة ولذا قال في البدائع على سبيل الظاهرة أخرج السرقة قال
في الهداية بغير إذن المالك قال صاحب الاصلاح وإنه يوضح بغير إذن قال في شرحه وإنما لم يقل بالأذن ماله لان كون
المأخوذ ماله ليس شرطه لزوم الضمان فان الموقوف مضمون بالأذن ولا يلزم بملوك أصلا صرح به في البدائع
قال رحمه الله في الاستخدام والتجمل على الدابة غصب في لأنه باستخدام عبد الغير أو تجمل على دابة الغير بغير إذن
المالك أثبت فيه اليد المنصورة ومن ضرورة أن ثبت السيد إزالة يد المالك عنه فيتحقق الغصب فيضمن أطلق في
الاستخدام فشمّل ما إذا استخدم في حاجة نفسه أو غيره وإنما يكون غاصبا في الأول قال في فتاوى أهل مصر قد هذا
أن استخدمه في أمر من أمر نفسه أو ما إذا استخدمه لآخر نفسه لا يصير غاصبا اه واستعمال عبد الغير غصب علم أنه
بغير إذن يعلم فلو جاءه وقال أنا حر فاستعمله كان غاصبا له وفي فتاوى أهل مصر قد إذا قال لعبد الغريق هذه الشجرة
فأنت المالك لنا كل أنت فوقع من الشجرة فثبت لم يضمن الآخر وفي السراجية وقيل يضمن ولو قال لا كل أنا وبقى
المسألة بتمامه يضمن وفي الخامسة رجل أرسل غلاما في حاجة غيره فزاد الغلام غلما لم يعلم فانتهى
اليهم وارتقى شجرة فوقع ومات مقيم الذي أرسله لأنه غاصب له بآلة استعمال وفي النبايع لو استخدم عبد غيره أو فاد
دأبه أو ساقها أو ركبها أو جعل عليها شيئا بغير إذن المالك ممن سواه عطيت في تلك الخاتمة أو غيرها ولو أبق العبد في حال

الاستغناء عن النافق اذا امتنع العبد المشترك بشرا من شريكه روى عن محمد بن لا بصرفا صبا وروى
 هشام انه بصرفا صبا نصيب صاحبه وفي الدابة بصرفا صبا نصيب صاحبه بالجمل والركوب وفي الروايتين فظاهر
 عبارة المتن انه بصرفا صبا بنفس المحمل ولها عن مكانها أولا فان في فتاوى ابى الليث ترك دابة بغير ان مالها
 ثم نزل منها وتركتها في مكانها ذكر في آخر كتاب الملة انه يضمن والعصم انه لا يضمن حتى يحوّلها وفي الفوائد
 هو المتنازع وفي المتن في لاضمان عليه رجل نعدى على ظهر دابة ولم يحوّلها عن موضعها وجاءه رجل آخر وقرأها
 والضممان على الذي عقرها وفي اجناس النافق في رجل بكسر الخطب فباءه غلاما وقال اعطني العدروم حتى اكتمرأنا
 مكانك فاني صاحب الخطب فاخذ الغلام القدوم فكسر فنبه وقوع بعض المكسور على عينه لئلا يكون على
 صاحب الخطب شيء ولو وجه جارية الى الخناس ليندها فبعثت المرأة الخناس في حاجتها فخرجت معه الى المرأة
 وفي فتاوى ابى الليث جارية حانت الى الخناس وطلبت البيع ثم ذهبت ولا يدري أين ذهبت وقال الخناس ردتها الى
 مولاهما فالقول له والمعين ان الخناس لم ياخذ الجارية ومعنى الرد ارجاها بالذهب الى منزل السيد فلما اخبره الخناس
 او ذهب بها الى منزل مولاهما فلا يصدق في قوله ردتها فلما قال رحمه الله وبالا ستفقد له والجمل والتحويل لكان أولى
 لما علمت قال رحمه الله لا الجملوس على الدابة لان الجملوس على سباط الغرليس يتصرف فيه وهذا يرجع
 المتعلق به عند التنازع مما يسرف يده والبسط فعل المسالك فبقى أثر يد المسالك فيما بقي فعله لعدم ما يناله من النحل
 والتحويل قال رحمه الله ويجب رد عينه في مكان غصبه لقوله عليه الصلاة والسلام على الدابة اذا خذت حتى
 تردأى على صاحب الدابة ولقوله عليه الصلاة والسلام لا يحمل لاحد ان ياخذ مال اخيه لا عبدا ولا جادا وان أخذ من اخيه
 عليه والمعين انه لا يزيد ان ياخذ من سرقة ولكن يريد ادخال الغطاء عليه ولانه لا يخذل في عينه وهو مقصود
 لان المسالك يتوصل بها الى تحميل ثمرات اللك من الانتفاع والتصرف ولهذا اشترت الكتابة والاذن مع انها تامة
 سوى اليد فيجب عليه نفع فعله دفعا للضرر عنه وأتم وجهه رد عينه في مكان غصبه لان المسالك تنال بالاذن
 الا ما كن ورد العين هو الموجب الاصلى لانه اعدل ورد القيمة أو المثل مختص بفصلائه عند تعذر رد العين ولهذا
 لو اوفى بالمثل أو القيمة عند القدرة على العين لا يعقده ولو رد العين من غير علم المسالك برئ منها ولو لم يكن هو الموجب
 الاصلى لما برئ اذا علم وقبضه كافي قبض المثل أو القيمة وقبل الموجب الاصلى هو المثل أو القيمة وردا من غفاس
 ولهذا البراءة عن الضمان حين قيام العين يصح حتى لا يجب عليه الضمان بالهسالك والبراءة عن العين لا يصح
 ولو كان للقاصب نصاب يتقص به كما يتقص بالدين قل على ان الواجب المثل أو القيمة ووجوب رده في مكان غصبه
 مقيد بما اذا لم يتعين بزاده ونقصان كما سيأتي وكذلك يجب أداء القيمة في مكان غصبه في الحنية رجل عصب عبدا
 حسن الصوت فتغير صوته عند الغاصب كان له النقصان ولو كان العبد ممتعا ففي ذلك عند الغاصب لا يضمن
 الغاصب وفي المتن غصب من آخذ واباء الدوقفة والمغصوب منه بالخيار ان شاء اخذها وان شاء فماتها بالدوقفة
 قال وكذا الخادم وكذا مال له حمل ومؤنة الا للدراهم والدنانير بانه ياخذها حيث وجدها وان اختلف السعر لانها
 اثمان وليس له ان ياخذ القيمة وان كان المغصوب مثليا وقدها لك في بدل الغاصب فان كان السعر في المكان الذي
 التقا فيه مثل السعر في مكان الغصب أو أكثر برئ برء المثل وان كان في المكان الذي التقا فيه أقل فهو بالخيار
 ان شاء اخذ قيمة العين حيث غصبه وان شاء انتظر وفي الخاتمة فان كانت القيمة في المكان سواء كان مغصوب منه
 ان يطالبه بالثمن وفيها عن ابى يوسف رجل غصب حنطة بمكة وجعلها الى بغداد قال عليه عتبتها بمكة ولو غصبه غلاما
 بمكة فباعه الى بغداد وان كان صاحبه من أهل مكة عليه قيمته وان كان من غير أهل مكة أخذ غلامه وفي الدنيا بيع
 قال ابن جماعة سمعت ابا يوسف في رجل غصب عبدا فذهب به الى قرية فلفقه المغصوب منه غلامه في الخمار وان
 شاء اخذ عبده بعينه وان شاء اخذ قيمته يوم غصبه اه فلما زاد المؤلف ومكان غصبه حيث لا يتغير ولا يتصل لكان

أولى قال رحمه الله (أو مثله أن هلك وهو مثلي) يعني يجب عليه مثل المنصوب أن هلك عنه - ده أقوله تعالى فمن
اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ولأن حق المالك ثابت في الصورة واللفظ وقد أمكن اعتبارهما
بأصناف المثل فكان أعدل وأتم فكان إصابته أولى من القيمة وأطلق في المثل فمحل الناطق المذرور والدهن المرقى
وفي التنازع خمسة بقرور ومنها نحن استثنوهم الموزونات الناطقة للبشر والدهن المرقى فقالوا الواجب القيمة بينهما
وفي المير الكبير ومن ألتف على آخ حجة فعليه قيمة الجبن مع أنه مثلي موزون والمراد بالمثل المكمل والموزون الذي
ليس في بعضه ضرر والعديد المتقارب والبيض والغلوس الرائحة وما أشبه ذلك من الصددى الذي لا يتفاوت قال
رحمه الله (وإن أنصر المثل فقيمته يوم المحصورة) يعني إذا انقطع المثل عن أيدي الناس يجب على الغاصب قيمته
يوم المحصورة وهذا قول الإمام وقال الثاني يوم الغصب وقال محمد يوم الانقطاع لأن المثل هو الواجب والقيمة إنما
يصار إليها لغيره والعجز يوم الانقطاع فبغيره ولأن الثاني أن المثل لما انقطع الحق بالقيمة وفيه يعتبر القيمة يوم
الغصب ولأن الإمام أن المثل هو الواجب بالغصب وهو باق في نفسه ما لم يقض الغاصب بالقيمة ولهذا أوصى أن يعود
المثل كان له ذلك وحده الانقطاع أن لا يوجد في السوق الذي يباع فيه وإن كان يوجد في السوق ذكروه في النهاية وقال
في النهاية فإن قات ولم يقدم قول أبي يوسف في التعليل ولم يوسطه كما هو حقه قلت له أنه أن يكون هو لفتاواه لا بأس
الأقوال قال رحمه الله (وما لا مثل له فقيمته يوم غصبه) وهذا بالاجماع وهو المذروع والحيوان والمصدوق
المتفاوت والوزن الذي يضره التبعض لأنه تعذر اعتبار المثل صورة ومعنى وهو الكامل فوجب اعتبار المثل بغيره
وهو القيمة لأنها تقوم مقامه ويحصل بها مثله واسمها بغيره وقال الإمام مالك يضمن مثله صورة لما روى عن
رضي الله عنه قال كنت في جرة عائشة رضي الله عنها قبل أن يضرب الحجاب فأتى بقصة من تريد بعض أزواجه عليه
الصلاة والسلام فضربت عائشة القصة بيدها فكسرتها وجاءت بقصة مثل تلك القصة في يدها فاستحسن رسول
الله صلى الله عليه وسلم ذلك منها الحديث ولنا قوله عليه الصلاة والسلام في عبد بن رجل يعتق أحدهما نصيبه
فإن كان موسرا ضمن نصيب الآخر وإن كان معسرا ضمن العبد في قيمة نصيب شريكه وهذا نص صريح في اعتبار
القيمة فيما لا مثل له والآن نقف على المثل المتعارفين الناس وقول عائشة رضي الله تعالى عنها كان على
طريق المروءة ومكارم الأخلاق لا على طريق الواجب إذ كانت القصصتان للتي صلى الله عليه وسلم قال صاحب
النهاية وتحقيقه أن معناه الشيء الذي لا يضمن بمثله من جنسه إن الذي لا مثل له في الحقيقة هو الله تعالى اه فعلى
هذا كان على المؤلف رحمه الله تعالى أن يفسر العبارة فيقول وما لا مثل له من جنسه وأطلق في قوله يوم غصبه فمثل
ما إذا زادت قيمته بعده أو نقصت أو استمرت على حاله واحدة وفي شرح الطحاوى ولو غصب من رجل بعد أجرة
ثمها ألف درهم فازدادت قيمته أو نقصت ثم هلك منه درهم فقيمته يوم غصبه بالاجماع ولو لم يملك ولو ردد على صاحبه
فإن كان النقصان في القدر ضمن قيمة النقصان وإن كان النقصان في السعر لا يضمن وشمل ما إذا هلك أو استهلك
بعد زيادة القيمة أو نقصانها أو استمرارها على حاله واحدة وأما إذا هلك أو استهلك في يد الغاصب أو المشتري من
الغاصب وفي شرح الطحاوى ولو هلك بعد الزيادة فهو أن يبيعوه بسله إلى المشتري فهلك في يد المشتري فأقصوب منه
بالجواز إن شاء ضمن الغاصب قيمته يوم الغصب وحاز البيع والثمن للغاصب وإن شاء ضمن المشتري قيمته وقت القبض
ومثل البيع ويرجع المشتري على الغاصب بالثمن ولو زادت قيمة العبد فقتله الغاصب ضمن ما قلته قيمة العبد يوم
الغصب زائدة في ثلاثين وليس له أن يضمن الغاصب قيمته وقت التسليم على قول الإمام وفي قولهما أن يضمن
الغاصب قيمته يوم الغصب حالاً وإن شاء ضمن العاقلة قيمته يوم القتل زائدة في ثلاثين ولو كان للغصوب حيوانا
سوى بني آدم فقتله الغاصب بعد الزيادة عند الإمام لا يضمن إلا قيمة يوم الغصب وعندهما المنصوب منه بالجواز وفي
الفتاوى العتابة ولو زاد العبد ثم قتل نفسه لم يضمن الغاصب الزيادة له قال رحمه الله (وإن ادعى هلاكه حبله

الحاكم من جهة اخرى لا يظهر من جهة اخرى لان حق المالك ثابت في العين فلا يفتقر قوله في حق
على طه من جهة اخرى مما يقول كما اذا دعي المدين للاقتراض وليس بحسبه حذم قدر بل وكول الى زاي القاضي كعبس
القصر بالدين ولو ادعى الغاصب الهلاك عند صاحبه بعد الردع عكس المالك او اما البيعة فبيعة الغاصب اول عند
محمدا لا تثبت الردع وعارض البيعة من يدعي العوارض وعند أبي يوسف بيعة المالك والى لا تثبت وجوب
الضمان والاخر متكرر البيعة لا تثبت وأما في قوله حذمه وعمله ما اذا لم يرض المالك بالقضاء بالقيمة وان قلت قال
في الذخيرة ان الغاصب اذا عيب المتصوب والقاضي يقضي بالقيمة من غير تلوم فما وجه قوله قيل في المسئلة روايتان
وقيل المذكور في الذخيرة جواب الجواب والمذكور في الكتاب جواب الاصل كذا في العناية قال رحمه الله في الغصب
فما ينقل ويحول في لانه ازالة المالك باثباته وذلك بتصوري المنقول قبل النقل والتحويل واحد وقيل
التحويل النقل من مكان والا ثبات في مكان آخر والنقل يشتمل عليه بدون الاثبات في مكان آخر والمقصود ان تحقق
الغصب فيما ينقل ويحول دون غيره لا يبان بمجرد تحققه في المنقول فالغصب في التركيب المذكور واما القصر في
هذا التركيب وتغيره في المالك بلام الجنس فيلحقه من الاستدلال به على المسند كما مر نحو انه في علم الادب ونحو
نحو التوكل على الله والكفر في العرب والامام من قرش قال رحمه الله في ان غصب عقارا ومالك في يده لا يضمنه في
وسا عند الامام وأبي يوسف وقال محمد بن زفر والشافعي يضمنه وهو قول أبي يوسف وأبو في العيني وفي قول محمد
في تمام الوقت ولان الغصب يتحقق بوصفه باثبات اليد العادية وازالة اليد الحقيقية وذلك لان اثنان
اليدين المتداخلتين على شيء واحد لا يمكن لتغير اجتماعهما فيه فاذ انت اليد العادية للغاصب انتفت اليد الحقيقية للمالك
مضرورة ولهذا يضمن العقار المودع بالبحر والقرار به لغرم المالك وبالرجوع من الشهادة بعد القضاء ولقوله عليه
الصلاة والسلام من غصب شيئا من ارض طوقه الله يوم القيامة من سبع ارضين ولان الغاصب يتصرف في
الغصوبية باثبات يده وازالة يد المالك ولا يكون ذلك الا بالنقل والعقد لا يمكن نقله واقص ما يكون فيه اخراج المالك
منه وذلك تصرف في المالك لا في العقار فلا يوجب الضمان ومما سئل الوديعة على الخلاف على الاصح فلا يلزمه وثمن
سلم فالضمان فيما ذكر بترك الحفظ الملتزم واعلاق لفظ الغصب عليه لا يدل على تحقق غصبه وجوب الضمان كما طلاق
لفظ البيع على بيع الحر لقوله عليه الصلاة والسلام من باع حرا الحديث لا يدل على تحقق بيع الحر وهذا الماعرف ان
في لسان الشرع حقيقة ومجازا وفي هذا سؤال تقديره كيف جمع بين لفظ غصب وعدم الضمان مع ان الغصب
موجب للضمان وعلى هذا الخلاف لو باع العقار بعد الغصب واقر بذلك وكذبه المشتري لا يقبل اقراره في حق
المشتري لان ملكه ظاهر ولا يضمن البائع عندهما لانه لم يتلفه وانما اذله مضاف الى عجز المالك عن إقامة البيعة
وفي الكافي ولو غصب عقارا وهلك في يده ما نال السبل عليه فله ان تحت الماء او غصب دارا فهلكت بآفة سمائية
او سمائية فذهب بالبناء يضمن عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد بن زفر وهو قول أبي يوسف ولا يضمن
وفي البرازية والاصح قول أبي حنيفة وأبي يوسف وفي البناء يضمن فان حدثت هذه الاشياء بفعل أحد من الناس فضمنه
على المتلف عندهما وعند محمد بن زفر بن عثمان الغاصب والمتلف فان ضمن الغاصب رجع على المتلف وان حدثت
هذه الاشياء بفعل الغاصب وسكاه فالضمان عليه بالاجماع وفي الكافي وعلى هذا أي على غصب العقار لا يتقدر
موجب للضمان اذا باع دارا لرجل وأدخلها المشتري في بناءه لم يضمن البائع عند أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف وأما
وعند محمد يضمن قيمتها ومعنى المسئلة اذا باعها واعترف بالغصب وكسبه المشتري كذا ذكره في الاشلام قال رحمه الله
في ومما نقص بسكاك وزاعته ضمن النقصان كافي النقل في وهذا بالاجماع قال القنوري كما اذا اتهمت أو ضعف
البناء كالمعمل فما حداد فانهدمت أو ضعف البناء والفرق لهما انه ألقفه بفعله كما لو نقل نرايه والعقدان يضمن
بالاتلاف ولا يشترط لضممان الاتلاف أن يكون في يده الا ترى ان الحر يضمن به بخلاف ضمان الغصب حيث لا يضمن

الاحكام في اليد فعل هذا التركيب الغير بغير اذنه ولم يسر هاجتي نزل ثم هلك لم يضمن لعدم النقل وان تلفت
من كونه من ثمن لوجود الاتفاق فبطلت بغيره والى وجهه على ساطع الغير بغيره واذنه وفي فتاوى ابي الليث غصب ارضا
وزرعها وتنت فلصاحبها ان يأخذها من الارض بغير الغاصب فطلع الزرع فخره بالخالفه فان ابي ان يفعل فلم يضمن منه ان
يفعل وفي الذخيرة وان لم يضمنه المالك حتى يملك الزرع والى وجهه الغاصب وان لم يرجع على الغاصب بقتضان
الارض بسبب الزراعة وان حضر المالك والزرع لم يضمنه ان ساء صاحب الارض بغيره حتى يملك الزرع ثم يامر بقطع
الزرع وان شاء اعطاه بغيره لكن مذكور في ارض غيره وهو ان تقوم الارض مذكورة وغير مذكورة فبطلت
ما بينهما والذخيرة وفي العيون غصب من اثم ارضا وزرعها حنطة ثم اختصها وهي بغيره ثبت بعد خصايت الارض
بالخيار ان شاء بغيره حتى تثبت ثم يقول ان اقلع زرعه وان شاء اعطاه ما زاد السنذرفه وطريقه بغيره فان يقوم
مذكورة وغير مذكورة فبطلت بغيره فبطلت ما بينهما وفي الحواوي وروي عن ابي يوسف انه يقوم الارض بغيره
فيها يقوم وفي مذكورة وفيها يذرع مستحق القلع فيضمن فضل ما بينهما وهو قيمة يذرع مذكورة في ارض الغير فيضمن
الفضل وفي الفتاوى غصب حنطة فزرعها تصديق بالفضل الاعلى قول ابي يوسف وفي المتن في العلى وفي نوادره عن ابي
يوسف ارض بين رجلين وزرعها احدهما بغير اذنه ثم يتركه فتراضا به ان يعطى غير الزرع نصف البذر ويكون الزرع
بينهما نصفين قال ان كان ذلك منهما بعد ما ثبت الزرع فهو جائز وان كان قبل ان يثبت لا يجوز وان كان الزرع
قد ثبت واراد الذي لم يزرع ان يقطع الزرع فان الارض تقسم بينهما نصفين فما اصاب الذي لم يزرع من الزرع فله
ويضمن له الزرع ما دخل ارضه من نقصان الزراعة وقوله بغيره ليس بغيره فلو غصب عاقرا او عرس
عن صاحبه حتى نزل ارضه او ارضا حتى غلب عليها ما منع من الزراعة بضمن النقصان لظهور الغيب عنه كالمغيب
عند اوسرى ما في يده وفي حادثة الفتوى واجاب الفقير عنها بما ذكر اخذ من مسألة العيون في الاصل في ابي الليث غصب
ارضا فاحدها واخذ علمها او زرع الارض كالفجر منه ثلاثا كرا قال باخذ راس ماله الكرو ويتصدق بالفضل
ويضمن الغنلة ويضمن النقصان وهذا في قوله جميعا وفي الكافي وباخذ الغاصب راس ماله اى السنذروما نفق
وما غرم من النقصان ويتصدق بالفضل وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وعند الثاقبي لا يتصدق غصب بالغير
ارض انسان وزرعها في ناحية اخرى من تلك الارض فبكرت التالفة وصارت شجرة فالشجرة للغارس وعليه قيمة
التالفة لصاحبها يوم غصبها ويؤمر للغارس بقطع الشجرة وكذلك لو غرس من رجل تالفة نفسه في ارض غيره فلصاحب الارض
ان يأخذها بقلعها وان كان القلع بغير الارض اعطاه صاحب الارض قيمة زهره بمقبولة كذا قيل وفي التهمة يوم
يختصمان وعلى قياس مسألة الزرع الذي تقدم ذكرها يمكن ان يقال اعطاه صاحب الارض قيمة زهره مستحقة القلع
وفي التهمة سئل عن عرس في ارض الغير فزراعها لصاحب الارض ان يقول ادفع لك قيمته ولا تقبله فقال
لا نقبله للغارس ان يلقاه ويضمن النقصان ان ظهر في الارض نقصان وانما لصاحب الارض الاخرى القلع فبطل وسئل
عن رجل من اجد فقال للغارس قيمة الاغصان حين غرسها اذا كان في قلعهما بغيره بالارض ولم يتعرض هل يضمن
القيمة وقت الغرس او وقت القلع وسئل المحمدي عن عرس في ارض غيره فبطل هل للغارس ان يلقاه فقال له
ان يلقاه ان لم ينقص الارض وفي الفتاوى رجل زرع ارض نفسه فجاء رجل والقى بذره في تلك الارض وقلب الارض
قبل ان تثبت بذر صاحب الارض او لم يلق وسقى الارض حتى نبت السنذروالتاب بكون الثاني عن ابي حنيفة
ويكون على الثاني قيمة بذره ولكن مذكور في ارض نفسه يقوم الارض ولا يذرعها ويقوم وبها بذره فبطل بغيره
ما بينهما فان زرع الاول وهو صاحب الارض والقى فيها بذره نفسه مرة اخرى وقلب الارض قبل ان تثبت البذران
اولم يلقب وسقى الارض فثبتت البذور كلها فجمع ما ثبت لصاحب الارض وعليه الغاصب مثل بذره ولكن
مذكور في ارض غيره وهكذا ذكر ولم يجمع الجواب والجواب المشبع ان الغاصب يضمن لصاحب الارض قيمة بذره

[illegible]

وفي ولدها ضمن جبيع فميتا عند أبي حنيفة يوم الغصب ولا حرر القصاص بالولد عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف لا يضمن
 الاما تقصها المحبل وهو ذول عجم وومات الولد ردها وردها ما تقصها الولادة ولا شيء عليه بموت الولد ولا كن نصبت قيمة
 المجاورة وقيمة الولد تصح ان تكون حارة لذلك القصاص لم ضمن الغاصب شيئا قال رحمه الله **ولو ان اسده** صدق
 بالعلمه كالمصدق في المعصوب والارادة ورجم كأي استقل المعصوب بان كان عبدا فلا جبر فقصه الاستعمال ضمن
 الغاصب تصدق الغاصب بالعلمه كأي صدق بالرجم فيما اذا تصرف في المعصوب أو الولد بعبه بان يباعه ورجم فيه لان
 المباح لا تقوم الا بالعبه والعبه يدوم الغاصب فتكون الاجرة له لا كما اذا غصب حارة وغصبها وولم يثن الزوج
 فالمرسالك دون الغاصب لان العقر شأنا ثمة انفسه البضع منسقة ام الشبهة لا بالعقد اما الاول وهو
 ان يستعمل فالتد كوردها فوله وهو لا صدق وعدا أي يوسف لا يصدق به وعند كذا الوجه في الحائنين في المسئلة
 التي يملكها كان يدين يصدق بمساراد على ضمن عنده الاما قوله كلها كان المسئلة الاولى ثم انما يضمن الغاصب
 الزعم ان اذا كان القصاص في العبد وكان عيز يوفى له دخل جميع اجراته في ضمها فيجب عليه قيمة ما تقص رده
 من اجزائه كالا وبعضا بخلاف المبيع حيث لا يوجب القصاص ان ادخل فيه قبل القبض بالانجاء ولا يوجب حبس
 شيء من الثمن لا بالاصناف فتضمن بالعقد وتضمن بالفعل وان كان لتراجع السعر لا يضمن بعد ان ردد في مكان
 الغصب لان المسئلة الرغبات فيه لا القصاص في العبد بقول جبر وان كان روي لا يمكنه ان يضمنه القصاص مع
 استرداد العبد لانه يؤدي الى الزيادة المجردة لا في القيمة له في الاموال الربوية ولكنه يبرهن بان ياد ولا شيء له وبين ان
 لا يملك على الغاصب ويضمنه مثله من الربويات او قيمته ولك ان نقول عدم امكان ذلك لم لم فيما اذا كان القصاص
 ربويان في الاوصاف كما اذا غصب حطنة فغصب في يده لا اعتباره لوصف عند اداها اذا كان تقصها في الاجزاء
 كما اذا غصب كلبا او وزيا فغصب من اجزائه فغصب فرده كالا او روي ان يكون لصاحب المال تضمين القصاص مع
 استرداد الباني ولا يؤدي الى الربا كما لا يخفى وفي العاية قسر الربويات اذا غصب حطنة فغصب عند اداها او افضة
 فانهم في يده اولى في كون اياه القصة فمن الربويات عندنا فغصب فانه لم يصر حوافي شرح الهداية ومنهم
 صاحب العناية بان الرزق السيئ تبعية ضرر كالصوغ من القمص والعلات ليس هو بمشلى بل هو من ذوات القيم
 ولا تملك اياه اخصه منه فكيف مثل به ولا سيما لعل العدد المستعار بالانجاء كاستعمال المعصوب حتى يعيب عليه
 ضمان القصاص ويصدق بالعلمه عندهم ان لا يوفى بالوجه وبدياه ووهلك في يده بعدما استعمله فضمنه
 المالك كانه ان يستعين بالعلمه في اداء الضمان لان المحبث لاجل الممالك اذا اخذه المالك لا يظهر المحبث في حبه
 ولها قالوا سلم العلم اليه مع العبد يباح له تناول ونزول المحبث بالنسليم ونزاد عن القيمة بعد رده بخلاف اذا باعه
 الغاصب بعد ما استعمله وهلك في يد المشتري وضمن المالك قيمته ثم رجع المشتري على الغاصب بالثمن حدث
 لا يكون للغاصب ان يستعين بالعلمه في اداء الثمن الى المشتري لان المحبث كان لحي المالك والمشتري ليس بمالك فلا
 يزول المحبث بالاداء اليه ولا يؤدي به اليه اذا كان بعد عهده فبرجوعه على غيره من الفقهاء باعنا رده ملكه وهو
 محتاج اليه كما ان للثمن ان يصرف العلم على عبده اذا كان محتاجا ثم اذا اصاب علمه تصدق عنه ان كان غيا وتقدر
 الاستقلال وان كان قفرا فلا شيء عليه ماد كذا من ترجحه على عبده من الفقهاء واما الثاني وهو ما انصرف في
 المعصوب او الولد بقوله فبرجوعه على عبده ماد كذا من ترجحه على عبده من الفقهاء واما الثاني وهو ما انصرف في
 بيعه لا يملك له الاول منه قبل ضمان النتيجة وحده محل اذ فيما رادعي رد العسة وهو الرجم المذكور وهما فانه
 يبيع او يصدق به لان العقد يتعلق ببيعان بالبيع حتى تنفسح بالهلاك قبل القبض فيمكن المحبث فيه
 وان قال بمقتضى فذلك السر حتى انه على اربعة اوجه اما ان اشار به ومنه او اشار اليه وتقدم من غيره او اشار
 الى عبده وقدمه او اطلقا فانه لمنه وفي كل حال يطبق له الا في الوجه الاول وهو ما اذا اشار اليه وتقدمه

[illegible]

عليه لما قل ذلك والتماس انه يجوز الانتفاع به وهو قول الحسن وزفر ورواية عن ابي حنيفة ولهذا ما عذر رقه فيها
كانما لم يلعب ورد به استحقاق ما ذكرناه ونفذ تصرفه لوجود المال الا ترى المشتري ثمراء ما سدد به من تصرفه
مع ما عذر لعل له الانتفاع بما دفع المثل أو القيمة اليه واخذ به الحكم اوترا عسب على عهد رجل الانتفاع به
له ودا حان له مذهبهم لان الحكم لا يحكم الا بطلبه لمصلحة المبادلة بالتراضي وقال ابو يوسف في الحصة
المرددة في الزرع بوزن الانتفاع اقل اداء الضمان لوجود الاستهلاك من كل وجه وقد بقوه واتخاذ
عنه عذر ما ورد به لا وزار هو اعلم عليه بما ذكرناه من انما اذا كان يباع عذرا وفي الخط ولو غصب
زيد او غيره له انما كان باع وزنا ينقطع عن المالك كان الفصة وان كان باع عذرا انقطع حق المالك لانه
ما حرمه كونه ورثا من استهلاكه من وجه ما في شرح الطحاوي وقال شه من الامثلة الكرخي الصحيح
فهو في من المدينين باع عذرا وزنا ولو غصب فلوسا وباع منها اناه ضمن الغلوس لانه اخرجها عن كنفها فمنا
وسير بها كانه وجه وزا لم يجر من يعني المجرى لو انتم خصاغا وحلوا اوانا واضر به دواهم او بناه بقر المالك
لانه لا يملك شيئا من دواهم وعندهما هو العاصب ويضمن مثله للمالك لانه احدث فيه منتهى فمصلحة فصار كما
وجه به في الاوصاف فشره بالامان العين باقية من كل وجه ولم تهلك من وجهه ما الا ترى ان الاسم لم يتغير معناه
الم يوهو باقيا فيضا وكذا كونه وزنا باقيا ايضا حتى يجري فيه الربا واطلق في المجرى فعمل ما اداسه من الاخذ
منه او تبه قال في الخط ولو غصب نفسه او دواهم لم يملكها مروة او فلانة او انا ينقطع حق المالك لانه صار دوا
للاولى والبيعة استمر من وجهه او وفي فتاوى مصر قد غصب من اخو طعاما فغضه حتى صار بالمغض مستهلكا
فيما له كان حلالا قول الامام وقال لا يكون حلالا اذا ادى النبل وانكر الشيخ الامام نعم الدين النسي هسنة
الرواية عن الامام وقال الصحيح ان قول الامام بكونه حلالا في الحامية وقوله الحامية او في النسي عن ابي يوسف
لو غصب ارضا ربي فيمها وانبت ومجسدا او جاما فلا يباس باله لانه في ذلك المجدد واما الحمام فلا يدخل ولا
ما حر الميراث وقال هشام اما كره الصلاة فيه حتى يطيب اربابه وكره شراء المانع من ارض غصب او حوانت
غصب او واشر المالك الى ان التفسير به ما وضع اليد في المثل فلوكا فيه له ثقب العمة قال القندوري
ص ما من طعام فله سدده زاد في حقه فله حب الطعام ان يضمنه قيمته قبل ان يفسد فيه الماهو ليس له ان
يضمنه مثله وكذا لو غصب ماء في دهن اوزيته لا يجوز ان يفرم مثل كده قبل صب الماء فيه لم يكن منه غصب متقدم
حتى لو غصب ثم صب الماء فيه مثله او من الحرة وان باع رجل شاة ثم ارب البائع قبل بعض ما وصفنا فكل شيء
كالغصب فيه ههنا تهلك للعبس ولم يكن للغصب منه ان ياحنه فكن ليس للمشتري ان ياحنه وكل شيء لم يكن
الغصب منه لم يكن للغصب منه ان ياحنه فكن ليس للمشتري ان ياحنه او وفي الفتاوى لو غصب حنطة فاقضها
كسها فاحبها اخذها ورد ما زاد فيها من اللعين واستشكاه بعض اهل العصر وهو الصحيح انه زال عنها وعظم
سها هو وجب بالمرء اسقى الحنطة اللبن من غير طعن اما اذا طعمتها فتملكها ومرد لها قال رحمه الله في ونياد
على وجهه من انا في الساحة زوال ملك ما لكها عن او اطلق في العبارة فمثل ما اذا كانت قيمة الساحة اكثر او قيمة
وقال في الذخيرة ما اذا كانت قيمة البناء اكثر من قيمة الساحة او ما اذا كانت قيمة الساحة اكثر من قيمة البناء
في كونه احدثا والشهر من القيمة بالبناء على الساحة انه لو بنى على الارض التي لا يتصور غصبها لا يملكها
وفي اشهر را ولو غصب ارضا وبني فيها وقيمة البناء اكثر من قيمة الارض لا يسيل لغصب منه على الارض ويضمن
العاصم به ولو وهبها وري عن ابي القاسم الدمشقي وفي المحامى غصب من آجر دار او ارضا وبني فيها بناء او زرع
فغصب احبها وزرع وبنى البناء لا يضمن بشرط ان لا يكسر غصب العاصم ولا آجر وفي الاصل غصب ارضا وبني فيها
بناها حب الارض واحدا ارض واراد الغاصب ان ياحنها فكلها كان الغاصب بنى الحائط من تراب هذه الارض

غيره مستاصل وهو ما ينقطع يسير وهو ان ينقطع طرفا من اطراف الثوب ولا يشأ فيه الحيازة الا ان كان ضمنه
 النقصان ونقطع فاحش مستاصل للثوب وهو ان ينقطع الثوب قطعاً لا يصلح لمسايرته ولو لم يرغب في سرقته فغن الامام
 المال بالحيار ان شاء تركه المقلوع ومنه القيمة وان شاء اخذ المقلوع ووثق له وعند جملة ان يملكه القيمة ويضمنه
 النقصان اه فظهر ان ما اطلقه المؤلف في المحرق الفاحش انما يتأق على قوله ما لا على قول الامام وفي ما ينبغي بشر من
 ابي يوسف غصب ما عظم اضمن قيمة الابن اه قال رحمه الله وفي المحرق اليسير ضمن نقصانه في معنى مع اخذ عينه
 وليس له نيز ذلك لان العين قائم من كل وجه وانما دخله عيب فنقص بذلك وكان له ان يضمنه النقصان وقد بينا
 الفرق بين الفاحش واليسير وقال السارح واخذ المقلوع في المحرق اليسير والفاحش قبل ما يوجب نقصان بيع القيمة
 فاحش وما دونه يسير وقبل ما ينقص به نصف القيمة والصحيح ان الفاحش ما يفوت به بعض العين وجنس المنفعة
 وبني بعض العيس وبعض المنفعة واليسير ما لا يفوت به شيء من المنفعة وانما يدخل فيه نقصان في المنفعة لان
 الاتملاك المطلق من كل وجه عبارة عن اتلاف جميع المنفعة والاستملاك من وجه عبارة عن توثيق بعض المنفعة
 والنقصان عبارة عن توثيق المنافع مع بقائها وهوتة وبسبب الجود لا غير ولا عبرة بقيام اكثر المنافع لان الزمان انما
 يطالب اذا عذر العمل بالاحد منهما وسقط العمل بهما لا يضر التراجع ولا يشتغل به قال شمس النعمة السرخسي
 المحكم الذي ذكرناه في المحرق في الثوب اذا كان مائة او نحوها لم يحكم في كل عين من الاعيان الا في الاموال الروية فان التعيب
 فيها سواء كان مائة او يسيراً فلذلك فيها ما غير بين ان عين العين ولا يرجع على الغاصب بشيء وبين ان يسلم
 العين ويضمنه مثله او قبضته لان تدفع عين النقصان منه ولا نه يودي الى الزاها اذا قطع الثوب ولم يجد فيه صنعة
 واما اذا وجد فيه صنعة فبأن في المتن وفي الاصل غصب ثوبا فغن عنده او اصفر اخذه المالك وما نقص منه اذا كان
 النقصان يسيراً ولو اوجدا خسر من الاخذ والترك اه قال رحمه الله تعالى في ولو غرس او بني في ارض الغير فلعاد ورت في
 أي قلع البناء والغرس وردت الارض الى صاحبها لقوله عليه الصلاة والسلام ليس لعرق ظالم حق أي ليس لدى عرق
 ظالم وصف العرق بصفتها صاحبه هو الظلم وهو من المذاق كايها صائم ثم ناره وقائم ليله قال الله تعالى فيها يفرق كل
 امر حكيم ولان الارض باقية على ملكه اذا لم تكن مستهلكة ولا مقصودة حقيقة ولم يوجد فيها شيء يوجب الملك للغاصب
 فيقوم بنظر فيها ودها الى ملكها كما اذا اشغل طرف غيره بالاعمال اذا كانت قيمة الساحة اكثر من قيمة البناء وان
 كانت قيمة البناء اكثر فللغاصب ان ضمن له قيمة الساحة وباعضها كره في النهاية وعلى هذا لو بلغت دجاجة
 لؤلؤة ينظر فيها كره قيمة فلصاحبه ان يخذ ويضمنه قيمة الاخرى وعلى هذا التفصيل لو ادخل فصل غره في داره
 وكبر فيها ولم يمكن اخراجه الا بهدم المحائط وعلى هذا التفصيل لو ادخل البقرة راسه في مدرن الفحاش فته ذواخر راسه
 وقد استوعبنا هذه المسئلة في غيرها في مثله نقصان الارض فلا يملكه وفي التارخانية لو غصب حنطة فزرعها تصدق
 بالتفصيل اه قال رحمه الله فان قصعت الارض بالقاع ضمن له البناء والغرس مقاولا ويكوفان في أي اذا
 كانت الارض تنقص بالقلع كان لصاحب الارض ان يضمن للغاصب قيمة البناء والغرس مقاولا ويكوفان لان
 فيه دفع الضرر عن ما فنعين فيه المثل لهما وانما يضمن قيمتهما مقاولا لا مضمون للقلع وليس له ان يستديم فيها
 فتعتبر قيمته في ذلك الوقت مقاولا وقيمة عرفتها انه يقوم الارض وبها بناء او تعمير ويحق قلعه أي امر بقلعه وتقوم
 وحسدها ليس فيها بناء او غرس في ضمن فصل ما بينهما كذا قالوا لو هذا ليس بضمنان لقيمتهم مقاولا بل هو ضمان
 لقيمتهم فانما مضمون القلع وانما يكون ضمانا لقيمتهم مقاولا ان لو قدر البناء او الغرس مقاولا موضوعا في الارض بان
 يقدر الغرس حيا والبناء آخر أو البناء جارة مكرومة على الارض فيقوم وحسده من غير ان يضمن الى الارض فيضمن
 لقيمة الحطاب والتجارة المسكومة دون البنية قال رحمه الله وان صبح اولت السويين ومن ضمنه قيمة ثوب ابيض
 ومثل السويين واخذهما وغرم ما زاد الصبغ والشمس في معنى اذا غصب ثوبا وصيغه أو سوي يقاتله بمن فاما بالحيار

ان شامسب الثوب من رطل الصبغ والبراق شاه احمد المصبوغ والثلثون وعمر ما زاد المصبغ والذهبن وقال
الامام الثاني في الغاصب بفتح المصبغ بالصبغ بقدر الامكان ويصله لصاحبه وانما في قيمة الثوب بذلك
فقط وسبق النقصان بخلاف السمن لتقدر الثمن ولان المصبغ مال متقوم كالثوب وبجانبه لا يسهل فقطوم ماله
فصبب ماله حقه ما امكن فكان صاحب الثوب اولى بالتخير لانه صاحب الاصل والاخر صاحب وصف وهو
لا يملك الاصل وكذا السويق اصل والذهبن تبع بخلاف البناء لان التميز يمكن بالنقص وله وجود بعد النقص ولا يمكن
ايصال حق كل واحد منهما اليه والصبغ يتلشى بالفسل فلا يمكن ايصاله الى صاحبه وبخلاف ما اذا انصبغ من
غير فسل احد كالقاء الرمح حيث لا يثبت فيه ربة الثوب المحار بل يقر صاحب الثوب بملك المصبغ بقيمة
وتظاهر العبارة انحصار الحكم فيما ذكر وقال ابو حنيفة في مسألة الغصب ان شارب الثوب باعه فمئرب كل واحد
منهما بقيمة ماله وهذا وجه حسن في وصول حق كل واحد منهما الى صاحبه وتوافق بغرامة بعض فها مثل هذا فيما
اذا كان انصبغ بنفسه ايضا والجواب في اللات كالجواب في المصبغ انه يدين مثل السويق وفي المصبغ قيمة لان
السويق والذهبن من ذوات الامثال بخلاف المصبغ والثوب وقال في الكافي قال في البسوط يدين قيمته وسبقه لانه
يتفاوت القل فلم يكن مثليا كالخبز وما روي عن الامام انه اذا صبغ الثوب اسود فهو ونقصان وعندهم ما يادة النجاسة
والصفرة راجع الى اختلاف عصر وزمان فان بني امية في زمانه كانوا ينعون عن لبس السواد وفي زمانهم ما بنو العباس
كانوا يلبسون السواد ولا خلاف في الحقيقة ولهذا لم يتعرض في المختصر للون المصبغ لان من الثياب ما يبراز بالسواد
ومنها ما ينقص والمعتبر به هو الزيادة والنقصان حقيقة فلو صبغه فقصه المصبغ بان كانت قيمته ثلاثين درهما
فربعت بالمصبغ الى عشرين فعند هذا ينظر الى ثوب يزد فيه ذلك المصبغ فان كانت الزيادة خمسة ياخذ ربة الثوب
ثوبه وخمسة لان صاحب الثوب وجب له على الغاصب ضمان نقصان قيمة ثوبه عشرة ووجب عليه للغاصب قيمة
صبغه خمسة فالخمس بالخمس قصاصا ويرجع عليه بما بقي من النقصان وهو خمسة وراه هشام عن محمد قال الشارح وهو
مشكل من حيث ان المصنوع منه لم يصل اليه المصنوع كله وانما وصل اليه بعضه وكان من حقه ان يطالب الى تمام
حقه فكيف يتوجه عليه الطلب وهو لم يتفقد بالمصبغ شيئا ولم يحصل له به الا ثوب ماله وكيف يسهل عن الغاصب
بعض قيمة المصنوع بالاتلاف والاتلاف مقرر لوجوب جميع القيمة فكيف صار معطلا له هنا وان كان يقول لا شك
لان الشارح ناظر الى حق كل متحاملوا الرمثان يدفع العشرة ضاع مال الغاصب وهو والمصبغ بهما وذلك نظم والظالم
لا يظلم فلو جنى ما على ربة الثوب فوصل الى المصنوع منه كاذ كر كل حقه ما عليه وما بقي له وكون الاتلاف مقررا
لا ينافي كونه مسقطا لان الاتلاف بالنظر الى النقصان والاسقاط بالنظر الى عين المصنوع فتأمل قال في المحيط ولو
غصب صاحب الثوب عصفرا اصبغ به ثوبه فعليه مثله لانه مثلي ولو غصب من رجل ثوبا ومن آخر عصفرا فغصب
مثل عصفرة وغصب ربة الثوب كاذرنا ولو غصب ثوبا وعصفرا من رجل واحد وصغفه به كان له بهما ان
ياخذ منه مئبوطا وبرى الغاصب من الضمان وان شاء ضمنه قيمة ثوبه ومثل عصفرة ولو كان العصفرة لرجل
والثوب لآخر فرضنا ان ياخذ الثوب مصبوغا كالمو كان لو احدث ليس له ما ذلك لانه لما اختلف المالك كان خطا
للسالين استهلا كما من كل وجه واذا اتخذ المالك يكون الخط استهلا كما من وجه دون وجه ولو صبغ الزمان الثوب
بصفر خرج من الزمان وضمن قيمته ولو كان الثوب والعصفرة ههنا كان للمرثمن ان يضمه قيمة الثوب ومثل عصفرة
وان شاء فرضي بان يكون الثوب المصبوغ وههنا يده في المتني قال هشام قال هشام قال هشام من رجل غصب من رجل ألف
درهم وخط بهادراهم من ماله قال من ذهب ابي يوسف في هذا الباب ان ذراهم الخطا اذا كانت اكثر فهو مستهلك
وضمن الدراهم المصنوع وان كانت دراهم الخطا اقل والمصنوع منه بالخيار ان شاء ضمنه دراهمه وان شاء شاركه
بالخطا بقدر دراهمه قلت فان كانا سواء فذهب ابي يوسف قال لا ذرى واما في قولنا ما لم يصبغ منه بالخيار

على كل حال ان شاء ضمن الغاصب ذراعه وان شاء كان شريكاً فيها وأفاد بقوله وان صبح ان ذلك حصل بعينه
فلو حصل بغيره لا يكون المحكم كذلك ولقد روي هشام عن محمد فقال اذا كان مع رجل سويق ومع رجل آخر
سمن أو زيت فاصطدما فاصيب سويق هذا أو سمنه في سويق هذا فان صيب السويق يضمن لصاحب السمن
أو الزيت مثل سمنه أو زيتاً لان صاحب السويق استهلك من هذا ما يملكه صاحب السمن سويق هذا أو سمنه في
سويق هذا فان صاحب السويق يضمن لصاحب السمن ذلك هذا روي السويق وان كان مع أحدهما سويق
ومع الآخر نورة فاصطدما فاصيب سويق هذا في نورة هذا فان شاء صاحب السويق أحسبوا بقوله فاصيبوا
الآخر مثل النورة وان شاء ضمن صاحب النورة مثل كل سويق به وسلم سويق هذا اليه أو ضمن صاحب السويق
لصاحب النورة مثل كل نوره وفي الذخيرة واذا فعل ذلك غيرهما وذهب فليس لصاحب النورة على صاحب
السويق شيء والسويق لصاحب السويق وفي الخمانية ولو اخطأ نوره رجل بدق آخر بغيره صبح أحد باع الخطأ
والغير لكل وأحسبها بقيمة نصيبه مختلطاً لان هذا نقصان حصل لا يقبل أحد فليس أحدهما باختيار النقصان
عليه والى من الآخر وفي جامع الجوامع صبح ردياً على جدي من مثل الجديوان كان قله لا وكان شريكاً بقدر ما
من الجنس فيه وفي الخبر يدين أبي يوسف فحين صبح طعاماً على طعام إن كان طعاماً أكثر كان ضامناً وان كان طعامه
أقل لم يكن ضامناً ولم يصر مستهلكاً وفي الخمانية رجل جاء الى خلانتيان وصب فيها خمر لهما نصفان قال لصاحب
الخمر ان ياخذ نصف الخمر وعن أبي القاسم رحمه الله تعالى رجل عصب خمر او عسل في حبه وصب فيها خلان من عنده
فصار الخمر خلان قال يكون الخمر للغاصب قياساً وقال القفيع أبو الليث رحمه الله تعالى قبل الخمر يكون ستمه على قدر
حقه حاله صار كأنهما خلطاً لهما قال وبه نأخذ كذا في الأصل وفي المنتقى عن محمد رجل معه درهم ينظر النمل او يقع
بعضه في درهم رجل فاختلط كان ضامناً لهما والله تعالى أعلم

فصل في مسافر من بيان كيفية ما يوجب الملك للغاصب بالصمان شرع في ذكر مسائل تتصل بمسائل
الغصب قال رحمه الله **في غيب المصنوع** ومن قيمته ملكه **في** وقال الامام الشافعي رحمه الله لا يملكه لان الغصب
مخفوف فلا يكون سلب الملك كافي المذهب وهذا لان الملك مرغوب فيه فلا ينال بالهرم لانه منهي عنه لقوله تعالى
ولا تأكلوا أموالكم يتسكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم والغصب ليس فيه تراض ولان للمالك ملك
بدل المصنوع رتبة ويدأوه من ان يزل ملكه عن المبدل ان كان يقبله دفعا لضرر عن الغاصب وتحقيقا للعدل
حتى لا يمتنع البدل والمبدل في ملك رجل واحتمل ان القاض يبيع الغاصب هو اليدويون للملك ان ملكه قائم في العين
فلا يكون بدلا عن العين ولهذا قلنا لو كسر قاب غيرة وقضى القاضي عليه بالقضية وأخذ القلب ثم اقر فاقبل القبض
لا ينيل القضاء ولو كان بدلا عن العين لخل كونه مرفوا لا تقول لو كان بدلا عما فات من البدع بقاء العين في ملكه
لكن انما ما بالغاصب بازائه ملكه وانما الملك فيه المصنوع منه بمقابله عين في ملكه مع امكان تحقيق العدل
بينهما وهذا خلاف لان هذا من ضرورة القضاء بقيمة العين زوال ملكه عنها وانجواب عن الامة ان الرضا قد وجد
منه لما طلب القضية ولا يقال لو عصب مديرا وعينه لا يملكه لاننا نقول المديرا لا يقبل النقل من ملك الى آخر ولم يتعرض
للوائل لما اذا غاب المصنوع بغير صنع من الغاصب فان كان عبدا افاق عنده فانه اذا ضمن قيمته ملكه كذا فلو قال
خاب مكان عصب لكان أولى لانه اذا ملكه فيما اذا غاب بغير صنع علم المحكم فيما اذا كان يصنعه بطريق الاولى ولم
يتعرض لما اذا غاب المصنوع منه وترك العين روي ابن سماعة عن محمد للقاضي ان ياخذ المالك من الغاصب
والسارق اذا كان المالك غائبا ويحفظ عليه فان ضاع ثم خاصم صاحب المال فله ان يضمن الغاصب ولا يبرئ بأخذ
القاضي اه وفي الخمانية طالب المصنوع منه فطالب الغاصب من القاضي ان ياذنه بالاتفاق ليرجع بذلك على
المالك لا يبيح القاضي الى ذلك والنفقة تكون على الغاصب ولو قضى القاضي بالاتفاق على المصنوع منه لا يجب عليه

ما ذكرك أو أكلت مالك باذنتك وأنكر صاحب المال لاذن ولو أقام الغاصب البينة أنه رد المداية المنصوبة وأقام المالك
 البينة بأن الدابة تعبت من ركوبه أو تلفها الغاصب ضمن الغاصب لأنه لا تناقض ولا تنافي بين البينتين لمجوز ردها
 إليه ثم ركبها بعد الردو تعبت من ركوبه ويكون هذا غصبا مستأنفا فهل بالبينتين على هذا الوجه توفيقا وتلغيفا
 يتجما ولو أقام الغاصب البينة أنه ردها ونفقت عنه وأقام المالك البينة أنها نفقت عند الغاصب ولو شهدوا أنها
 نفقت من ركوبه لا ضمان عليه لا ماقى جعلنا أن الغاصب ردها ثم نفقت بعد الرد فلا يثبت منه غصبا مستأنفا
 ولو أقام المالك البينة أنه مات المنصوب عند الغاصب وأقام الغاصب البينة أنه مات عند المالك فبينة الغاصب
 أولى لأن بينة المالك قامت على الموت لا على الغصب لأنه ثابت باقرار الغاصب والضممان يجب بالغصب لا بالموت
 فلا يفيد أو لا البينة على الموت وبينة الغاصب مثبتة للرد لأنها مثبتة للموت في يد المالك وينطبق به الرد وكانت أولى
 ولو أشهد الغاصب بأنه مات في يده مولاه قبل الغصب لم تغلب هذه الشهادة لأن موته في يده مولاه قبل الغصب لم يتعلق
 به حكم لا نه لا يفيد الرد وإنما يفيد في الغصب وبينة المولى تثبت الغصب والضممان فكأن أولى وفي النواذر
 ولو أقام المالك البينة أنه كان يوم الفجر بمكة والضمان واجب على الغاصب لأنه كونه بمكة لا يتعلق به حكم فمقتات
 بدنته وبينة المالك تثبت الغصب والضمان رجل في يده جبه ادعى آخر أنه غصبها منه فافترقه بالظاهرة وبالطاعة
 فالقول قوله مع مبيحه لأنه أقر بغصب أحدهما وأنكر غصب أحدهما وبضمن قية الظهارة أنه أحدث في الظهارة
 صفة متقومة وهو أن شرب على البطانة وقد استهلكها من وجهه لأن الظهارة صارت تابعة للمالك الغاصب وهو المحشو
 والبطانة لأنها أكثر من الظهارة فيصير الأول تابعا للأكثر صيانة لحق الغاصب كما في الساحة بدخلها في بناءه
 قال رحمه الله **هو** باع المنصوب فضمنه المالك بغيره وإن حرره ثم ضمنه لا شيء لو باع الغاصب المنصوب
 أو اعتقه ثم ضمنه المالك قيمته بغيره ولا ينفذ عتقه والفرق بينهما أن ملك الغاصب ناقص لأنه يشتد مقتدا أو
 ضرورة وكل ذلك ثابت من وجهه دون وجه ولهذا لا يظهر المالك في حق الأول ولا يظهر في حق الآخر لأن الأول أصلا
 من وجهه قبل الانفصال وبعده أصل من كل وجه والكتب تباع من كل وجه لكونه بدل المتعة وهو نفع محض
 والمالك الساقط يكتفي بنفوذ البيع دون العلق ألا ترى أن البيع ينفذ من المالك قبل من الماذون دون عتقهما
 ولا يشبه هذا علق المشتري من الغاصب حيث ينفذ بإجازة المالك للبيع عند أبي حنيفة وأبي يوسف وكذا بضمان
 الغاصب القسيمة في الأسم لان العلق ترتب على سبب ملك قام بغيره موضوع له فينفذ العلق بنفوذ السبب والدليل
 على أنه أقام ان الشهاد يشترط في النكاح الموقوف عند العقد لا إجازة ولو لم يكن قام لا يشترط عند الإجازة
 ولهذا لو تصارف الغاصبان وتباضا واقتربا وأعار المالك بعد الاقتراف جازا لأصرف وكذا البيع يملك عند
 الإجازة بزوائد المتصلة والمنفصلة ولو لم يكن تابا بنفسه لما كان كذلك ولا يشترط تمام الفسخ وقت الإجازة أو ولو لم
 يمكن ما لم يقيام المبيع بان كان قد أبقى العبد من يد المشتري ذكر في ظاهر الرواية فيسبب باعتاق الغاصب ثم
 يضمنه احترازا عن اعتاق المشتري من الغاصب ثم يضمن الغاصب ذاته في رواية يسخ وهو الأصح وفي رواية
 لا يضمن كذلك العناية قال رحمه الله **هو** وزوائد المنصوب أمانة تضمن بالنعدي أي بالنعبد بطلب المالك
 وقال الشافعي هي مضمونة على الغاصب ولا فرق بين أن تكون الزيادة متممة له أو منفصلة أو كانت بالعمرو ولنا إن
 الغصب إزالة يد المالك عنه وإثبات يد الغاصب ولا يفتقر ذلك في الزيادة لأنها لم تكن في يد المالك فلا تضمن إلا
 بالبدن أو بالمنع عند طلبه لأنه يصير مديونية وانما ضمن ولد الطيبة التي أخرجهما من الحرم فولدت لوجود المنع من
 الرد لأن الرد واجب عليه إلى الحرم حتى لو ردها وهلك قبل تحككه من الرد لا يضمن لعدم المنع على
 هذا أكثر ما نخشاه ولو قلنا بوجوب الضمان مطلقا لم تكن من الرد ولم يمكن فهو ضمان اتلاف لان الصمد كان في
 الحرم أمينا بغيره عن أيدي الناس وقد فوت الامن بإثبات اليد عليه فحققت الجناية عليه لذلك ولهذا أخرج

جماعة ممن من صد أو أحد من الحرم يجب على كل واحد منهم جزء كامل ولو كان ضمان الغصب لوجب عليهم قيمة
 واحدة وفي الغنایة وعرض على الدليل بأنه يقتضي أن يضمن الولد إذا غصب الجارية كما دللنا اليد كانت
 ثابتة عليه وليس كذلك وأنه لا فرق بينه وبين ما إذا غصبها غير كامل فثبت له مدونة ولو اختلف لا راد
 وأوجب أن المحصل قبل الاستيفاء ليس على بل هو في اليد فله فرق، فلهذا أن المدعي بالانحراف لا يملك
 لكن لا يلتزم ههنا وفي الكفر ولو باع الغاصب الأصل ولو بالثمن ولو بالثمن فله فرق، فلهذا أن المدعي بالانحراف لا يملك
 وإن كان حاله كافياً بالجارية شاء من الغاصب قيمة يوم الغصب وإن شاء ضمن المدعي يوم الاستيفاء وإن
 له أن يضمن الباقي وفي الغنایة ولو كثر من الناس من الغاصب بغير أمر وأدى الضمان إلى العبد
 العبد من الغاصب فالمحصل على المولى عند أبي يوسف ولا يرجع به الغاصب وقال محمد يرجع إلى المدعي
 قال رحمه الله وهو ما نصت الجارية بالولادة ضمنون ومجبر بولدها يعني إذا كانت الجارية حرة
 بالولد فهو مضمون على الغاصب ومجبر بولدها إذا كان في قيمته وفاء بالانحراف وإن لم يكن يملكه بالانحراف
 وإنما في الجبر النقصان بالولد لأن الولد ملكه فكيف يجرى ملكه فصار كولد السيد، فخرجه من الحرم ولو كان ملكه
 الولد قبل الراد أو هلك الأم بالولادة أو غيرها من الأسباب ولنا أن سبب النقصان وارء بالانحراف وهو الراد لأننا
 أوجبنا فوات جزء من مالها الأم ورددت مالها الولد لأن الولد انحصار بالانحراف وقوله لا يرد المدعي بالانحراف
 التصرف فيه سبباً وهو ما إذا صار له أن يرد المدعي بالانحراف فثبت له نصيباً من ذلك ما لا يرد
 بالمبيع بمثل القدر أو أكثر من رجوعه عن الهبة لا يضمنون لأنهم اختلفوا بالانحراف فلهذا نصيباً من ذلك ما لا يرد
 لا تحاد السبب كذا هذا وكما أقدمت به عند الغاصب فرده مع إرضاء السيد وأنه يجرى نصيبه بالانحراف كره من أن
 السبب لأن السبب الواحد لما اثنى في الزيادة والنقصان كانت الزيادة خلفاً عن النقصان وإن الواجب على المدعي
 يرد ما غصب أو أن يضمنه كماله غصب من غير نقصان فإن فعل ذلك برئ من العمدان، ثم يرى أنه لو غصب بغيره
 ففرضت عنده وهزلت ثم تعافت ومضت ثم جادت مثل ما كانت فردها لا ضمان، فلهذا لو كان غصب بغيره
 الضمان لضمن وكذا إذا سقط من ماله وقلعه الغاصب فثبتت مكانه أخرى فردها سقط ضمانها وفرضت كره من
 ملكه بملكه قبل ان يملكه، فلهذا إذا سقط من ماله وقلعه الغاصب فثبتت مكانه أخرى فردها سقط ضمانها وفرضت كره من
 غصب بغيره فثبتت مكانه أخرى فردها سقط ضمانها وفرضت كره من ملكه بملكه قبل ان يملكه، فلهذا إذا سقط من ماله
 عندنا فلا يرد عليها وكذا إذا ماتت الأم ممنوعة في رواية عند أبي حنيفة فإنه يرد على من غصبها في الولد
 بغيره بغير الغاصب بغيره عليه وفي رواية عنه أنه يجبر بالولد في نقصان الولادة ويضمن ما زاد على ذلك من ماله
 وفي ظاهر الرواية عليه قيمته يوم الغصب ويخبر به أن الولادة ليست سبباً لولادة المدعي بالانحراف، فلهذا إذا غصب
 موهباً بغير الولد من العوارض وهي ترادف الأم وضيق الفرج فلم يقدح سبب النقصان وإن زاد ماله
 إذا انحصر أو ما إذا ماتت الولادة قبل الراد فإنه يحصل للمالك مال الغاصب ولا يضمنه لرداده أو ما إذا غصب
 من يادته غرض لبعض الفسقة ولذا غصب المحصى والمالك عنه لا يجب عليه قيمته خصة بأمر الغاصب عليه نصيبه
 خصي وكذا لو رده الغاصب بعد ما خصاه لا يرجع على المالك بما زاده بالخصاء ولو كانت الزيادة من ماله لا يرجع
 بالزيادة كما يرجع بما زاد الصغ المصوغ كذا ذكره وهذا يفيد أنه يجب عليه ضمان ما فاته بالخصاء مع ردته على بل هو
 زادت قيمته به وهو مشكل وإن الغاصب إذا خصاه وزادت به لا يجب عليه ضمان ما فاته بالخصاء مع ردته على بل هو
 المالك إن شاء ضمنه قيمته يوم غصبه وترك المحصى الغاصب وإن شاء أخذه ولا شيء له غير ما ذكره في أنها لا يملكه
 وقاضيان وكان الأقرب ههنا أن يمنع فلا يلزمنا ولا اتحاد السبب فيما عدا ذلك من المسائل لأن سبب النقصان لا يمنع
 والمجزوء وسبب الزيادة المنعوسبب النقصان التعليم وشبب الزيادة الغنایة من العبد وأنه لا يرد المدعي بالانحراف

الجارية بالودعة فتشمل ما اذا حصلت في يد الغاصب من وجه حلال أو حرام وموضوع المسئلة في الثاني فكان عليه ان
 يقسده اما الثاني فقال في الهبط ولو حصلت في يد الغاصب من زوج كان لها عند المالك أو أحله المولى لا يضمن
 الغاصب لان النقصان ينسب من جهة المولى وهو احب اليه أو تليط الزوج عليها فصار كالموتقة في يد الغاصب ولو
 غصب جارية حرة لا أو محومة أو مجروحة فما تفي بدمن ذلك يضمن قيمتها أو جهادك العيب ولو جئت في يد الغاصب
 أو ابنت عبد اما فردها فضمن النقصان على الغاصب فان زال في يد المالك ما كان بها من حي أو بياض العين برد
 المالك على الغاصب النقصان فصار كالموتقة في يد الغاصب من وجه حلال أو حرام وما تفي بدمن ذلك يضمن قيمتها أو جهادك العيب ولو جئت في يد الغاصب
 ثم ذهبها أو ولدها من الغاصب وحل آخر فمن المالك الغاصب الاول فقيمة الام فلا غاصب ان يضمن الثاني فقيمة
 الام والولد ويتصلق بقيمة الولد ولو ولدت في يد الغاصب فذهبها أو ولدها يضمن قيمتها أو غصبها أو ولدها يوم الجود
 وفي المتفق ولو جئت في يد الغاصب ثم ردّها على المولى خاتمت من ذلك ضمنه المولى قيمة النقصان قال رحمه الله **ولو زنى**
بمفسومة فردت فما تفي بالولادة ضمن قيمتها ولا يضمن المحرم وهذا قول الامام أبي حنيفة وقال لا يضمن الامسة
 ويضمن نقصان الحمل لان الرد قد وقع مع الحمل والحمل عيب فيجب عليه نقصان العيب وهلاكها بعد ذلك بسبب
 حادث عند المالك فلا يبطل به الرد كما اذا جئت في يد الغاصب فردّها وماتت في تلك الحجي أوزنت عند الغاصب فردّها
 وجئت بعد الرد عند المالك وماتت من ذلك فانه لا يضمن لان نقصان البيع ومكسدا اذا سلم البائع الجارية للمشتري
 حبل ولم يعلم المشتري بالحمل وماتت من الولادة لم يرجع المشتري على البائع بشئ من الفتن اتفاقا وللا امام ان يردّها
 كما اخذها لانه اخذها وليس فيها عيب التلف ووردها وفيها ذلك فلم يصح الرد فصار كما جئت جارية في يد الغاصب
 فعانت بها بعد الرد ودفعت بها بعد الرد فانه يرجع بقيمتها على الغاصب بخلاف المحرقة فانها لا تضمن بالغصب وفي فصل
 الشراء الواجب التسليم ومجربها بالولادة لا يندفع التسليم وفي الغصب السالبة شرط لصحة الرد في المثل ما اخذ
 لا يعتد به واكثر فاعلى انه مجموع وفي فصل الحجي الموت يحصل بزوال القوتين وانه يزول بترادف الا كلام لم يكن الموت
 حادثة لسبب ويرد في يد الغاصب فيجب عليه ضمان قدر ما كان عنده دون الزيادة أقول يرد عليهم في الظاهر انهم
 جعلوا الولادة هنا مبنيا لالهلاك وقد سرح فيهما مر بانها ليست سببا للموت فكان بين الكلامين تدافع وفي الهبط ولو
 سرقت عند الغاصب أو سرق العبد فرد قطع عند المالك فعند الامام يضمن الغاصب نصف القيمة وعندهما
 يضمن نقصان السرقة اه قال رحمه الله **ومنافع الغصب** هذا معطوف على المحرقة قوله ولا يضمن الغاصب
 منافع الغصب وقال الساقبي يضمن منافع الغصب لانها مال متقوم مضمون بالعقد كالأعيان ولنا انها حصلت على
 ملك الغاصب فحدثت بها في يده انتهى لم تكن حادثة في يد المالك لانها اعراض لا تبقى فيملكها دفعا للحاجة والانسان
 لا يضمن ملك نفسه قال ابن قاضي زاده وهما سؤال لم اذكر كبير من الشارحين تعرض له وهو ان يقال لقائل ان يقول
 مقتضى هذا الدليل ان لا تجب الاجرة على المستاجر فيما اذا حدثت المنافع في يده كافي استثمار الدور والارض والادواب
 ونحوها لان الانسان كما لا يضمن ملكه لا يجب عليه الاجرة بمقابلة ملكه مع انه تجب عليه الاجرة بالاجماع وأجاب عنه
 في غاية البيان ان الاجرة لا تدفع الا في مقابلة المنافع بل بالتمكن منها من جهة المالك وهذا السؤال ساقط من أصله
 لان الغاصب يزعم حدوث المنافع على ملك نفسه والمستاجر يعتقد حدوثها على ملك المؤجر فافترقا وقوله بالاتلاف
 متعارف أيضا بالمنافع يعني وكسب المنافع الغصب لا تضمن بالاتلاف لانه لا يتحملها الا بالتلاف قبل وجودها
 أو حال وجودها أو بعد وجودها وكل ذلك محال اما قبل وجودها فلا تلاف بالمستعمل لا يمكن وأما حال وجودها فلا تلاف
 الا تلاف اذا مر على الموقوف فقيمة فانما قدره منعه وأما بعد وجودها فلا تلاف لانها تتعسف كما وجدت فلا يتصور تلاف
 الموقوف ولا يضمنها المنافع لا يتحملها ان يكون مضمونة بملكها من المنافع لانه لا قابل بذلك ولا بالدوام لعدم المأثلة
 والمأثلة شرط في ضمان العدوان للآلية قال صاحب الامنية واعترض بما اذا تلف ما يتسارع اليه الفساد فانه

اذ ادبته بحاله قيمة كالمص والقرن وغير ذلك والفرق ان التحليل مطهر له بجزالة غسل الثوب النجس فيبقى على
 ملك المقتضوب منه لان المسألة لا تثبت به له وبالديباغ اتصل بالجلد مال متقوم كالصبيح في الثوب فانه اذا اخذ الجمل
 بغير شيء واخذ الجمل ويعطى ما زاد الديباغ فيه وطريق معرفته ان ينظر الى قيمة الجلد غير مذبوغ والى قيمة مذبوغا
 فبعض من مفضل بينهما ولغايب ان يحسبه حتى يستوفى حقه كعيس المسبح بالثمن والرهن بالدين والعبد الا تبنى
 بالجلد وأطلق في القليل فتشمل ما اذا خلعها بحاله قيمة أولا لكن قال في القدر وري أن لو أتى فيها لها أو خلع بحاله
 قيمة فتعند الامام يصير الجمل ملكا للغاصب ولا يثنى عليه وعلى قولهما ان التي فيه الملع فليملك اخذته ودفع ما زاد فيه
 فأول معناه ان يعطيه مثل وزن الملع من الجمل هكذا ذكره او كانوا اعتبروا الملع مانعا وان التي فيه الجمل فهو بينهما وان
 استلذكه فمن الجمل وان غصبه من غير افسار عنده خلافة له ان يضعه عليه ان كان في حبه وقيمته ان كان في غير
 حبه ولو اراد رب العبد ان يأخذ القيمة الصحيح انه ليس له ذلك وعن الثاني لو غصب من غير افسار عنده من اولينا
 حلييا فافسار عنده من غير افسار عنده بغير افسار عنده به بالخيار ان شاء اخذ ذلك ولا يثنى له غيره وان شاء ضمنه له
 وسلم اليه وانما في الديباغ ففعل ما اذا دفعه بحاله قيمة أولا لكن قال في الاصل وان غصب من حله متعود به فان
 دفعه بحاله قيمة له فانه يأخذ بها ما في الكفاي فان دفعه بحاله قيمة له اخذها وعطاه ما زاد الديباغ وأما في الجمل فتشمل
 ما اذا اخذ من منزل صاحبه أو اخذ من الطريق بغير ما ألقاه صاحبه فيه لكن قال القدر وري هذا اذا اخذ من منزله
 اما اذا التي صاحبه المديقة في الطريق وأخذها من رجل ودفعها فليس له ان يأخذ الجمل وفي الذرية عن الثاني له ان يأخذ
 الجمل وان ألقاه صاحبه في الطريق ولو كان المذبوغ جلد امضى كان له ذلك قال مشايخنا لا يفرق بين جلد الميتة وجلد
 المذكي شيء ذهب اليه الحاكم الشهيد الجواب في المسئلة والمذكاة واحد قال رحمه الله وان اتفقهما ضمن الجمل فقط
 يعني لو اتفقت الغاصب الجمل والجمل المذبوغ في يده قبل ان يردهما الى صاحبهما ضمن الجمل ولا يضمن الجمل المذبوغ وهذا
 قول الامام وقال يضمن قيمة الجمل مذبوغا ايضا ويعطى ما زاد الديباغ فيه لان ملكه باق فيه وله ان يأخذ وهو مال متقوم
 فيضمنه له مذبوغا بالاستيلاء ولا مانع من ماليتة وتقويمه حصل بغير الغاصب وقوله متقوم لاستعماله مالا متقوما فيه
 ولذا كان له حبسه والجمل تبع للملك وملكه باق فيه ثم قيل يضمن قيمة جلد مذبوغ ويعطى ما زاد الديباغ قال نفر
 الاسلام وغيره في شرح الجامع الصغير قولهما يعطى ما زاد الديباغ فيه محمول على ما اذا قام الجمل بالدرهم والديباغ بالنانير
 اما اذا قامها بالدرهم أو بالنانير فليس حقه ذلك القدر ويضمنه الباقي وهو قيمة جالدة كغير مذبوغ وفي
 الكفاي وان استهلكه يضمن قيمته طاهر اغبر مذبوغ والجمهور على انه يضمن قيمته مذبوغا ولو جعل الجمل دفرا أو
 جرابا أو زفاما يكن لنفسه وبمنه عليه سبيل وان خلعها بغير الجمل فيها فيل يكون للغاصب بغير شيء عند أبي حنيفة سواء
 صارت خلا من ساعتها أو بمرور الزمان عليها ان خلط الجمل استهلك واستهلك الجمل لا يوجب الضمان وعندهما ان
 صارت خلا من ساعتها فكذلك قال أبو حنيفة انه استهلاك وان صارت مجرد الزمان كان الجمل بينهما على قدر حقوقهما كيلا
 وفي التارخانية واذا غصب ثوبا أو لبنة أو جعة آنية فان كان له قيمة فهو مثل المخطئة او الممنوع فان لم يكن له قيمة
 فلا شيء عليه من الضمان وفي القسري المقتضوب منه يكون أسوة للقرم في الثمن ولا يكون أخص بشئ من ذلك وفي
 الذخيرة انخذت كوزا من طين غيره كان الكوز له فان قال رب الطين أنا امرته به فهو احق به وفي نوادر ابن مسعدة رجل
 هتم طشتا افبره وهو مبيع باع وزاخر به بالخيار ان شاء أمسك الطشت ولا يثنى له وان شاء دفعه وأخذ قيمته وكلما كل
 مصنوع قد بقوله اتفقوا لانهما لو ملكا لا يضمن بالاجماع والجميع عليه لا يحتاج الى دليل لان دليله الاجماع ولم
 يظهر لهذا الاختلاف في التوقيم وثمة عندى فان قيمة جلد مذبوغ بعد ان طرح عنه قدر ما زاد الديباغ فيه هي قيمة
 جلد كغير مذبوغ يعنيها وقولهم لم ينظر الى قيمته كغير مذبوغ يعنيها والى قيمته مذبوغا فبعض من فضل ما بينهما
 من يبيع ذلك فائدة الاختلاف والمال واحد ولهذا لو دفعه بحاله قيمة له يضمنه بالاستهلاك وفي السلفاني

ومن اتانف الشاة المذبوحة المتر وكه النسبة حمد الايضمن اه قال رحمه الله ومن كسر هزا وأوراق سكر
 أو منصفاهن ك وهذا قول الامام وقال لا يضمنها لانها معدة للعصاة فيسقط تقويمها كالحجر ولا به فله بادن الشارع
 لقوله عليه الصلاة والسلام بعثت لكم الزمير وقيل الخنزير وأقوله عليه الصلاة والسلام اذ ارأى أحدكم
 منكرا فليذكره ويصده وان لم يستطع فليسائه وان لم يستطع فليقله وذلك انصف الاعيان والكسرة هو انكار
 ماله ولهذا الوجه بادن ولي الامر وهو الامام لا يضمن قباض الشارع اولى وللإمام انه كسر الا لا يتفصح به من
 وجه آخر سوى الله فلا يعمل قيمته لاجل الله وكاستهلاك الامة المغنية لان الفداء مضاف الى فعل العامل فحذر
 والامر بالدين في حق الامام وأعوانه لغدرتهم عليه وليس لغريمه الا بالناس انى انه يسهل بدوا في خلاف
 كانه قد تضمن قيمته المحلة لغريمه الله وكفى الامة المغنية والصحيح التطوح والحجج القدرولة ثابته على
 والعبد المحمي ويضمن قيمة السكر والمنصف للمثل لان المسلم مجموع من عقله ومن حاربه له في ذلك
 الصليب حيث يضمن قيمته صلبا لانه مال منقول وقد أمرنا بتركهم وما يدنون قبل الحلاوة في الذوق والبل لئلا
 يضربان الله أما الدف والطبيل اللذان يضربان في العرس والغز وفيضمن اتفاقا ولو شربوا من خمر يسهن
 عندهما الامكان الا راقه بدونه وعند أبي يوسف لا يضمن لانه فلا تيسر الا لابي ونال العيون يسهن في راق
 وذكري النهاية انه لا يضمن النتان الا اذا كسر ما من الامام والغزوي في زماننا على قولهما لا اثر العاد وكري
 النهاية عن ابي عبد الله الشهيد يهدم اليه تولى من اعتاد الفسوق وأنواع الفساد وقالوا يا من ماله - وم على رساله
 وقبل براق العصور ايضا قبل أن يتبذو ويقذف بالزبد على من اعتاد الفسق وقد روى عن عمر رضي الله عنه مر على
 ناقصة في منزلها فخر بها بالدره حتى سقط خمارها فإلزاما أمر المؤمنين فسد خماره فقال - حولا ذلك ما
 معنى قوله لا حومة لها قبل معناه لما اشتغلت بالمعزم فقد استغلت حومة نفسها وروى ان الفقه ابا ثابته حرج
 على بعض نهر فكان التسام على شاطئه كاشفات الرؤس والاذرع فقيس له كيف تفعل فقال - ثم نهى انفسا في
 ايمانهم ثم الامر بالعرف فرض ان كان يغلب على ظنه انه يقبل منه ولا يسعه تركه ولو علم انه يار وشرب و
 على ذلك أو تقع الفتي فتركه افضل ولو علم انه يصبر على ذلك ولا يصل الى غيره ضرر فلا بأس به ولو لم انهم لا يبولون
 ذلك منه ولا يخاف منهم ضرر فهو بالخيار والامرا افضل وفي التناخية يضمن قيمته خماره وهو المقتضى يضمن
 قيمته الواح ارق بابا مفعولا عليه ثمانية منقوشة يضمن قيمته غير منقوشة بثمانين فان كان صاحبها قطع رؤس
 الثمانية يضمن قيمته منقوشة ثمانية منقوشة ثمانية منقوشة ثمانية منقوشة ثمانية منقوشة ثمانية منقوشة
 باسباع وثمانين الرجال والطير من قيمة البيت والاسباع غير مصورة فان قلت لماذا انهم في الباب - يسهن
 وفي البساتين مصورة لان التصوير في البساتين بالصوف وهو مال في ذاته بخلاف الخشب فان وجهه - ومع
 يسهن هذه الاشياء وهذا قول الامام وقال لا يجوز بيع هذه الاشياء لان البيت بماله منقوم وجرا - يسهن وجوه
 الضمان مبنان على المسالية قال رحمه الله ومن غصب أم ولدا ومدة فغناث ثمن قيمته لا بد له من الزم - وم
 عند الامام وقال لا يضمن أم الولد ايضا لانها منقومة عندهما كالمدة وقد ذكرناه الدليل من الجاهل في كتابنا
 لا يقال قد علم مما ذكر المؤلف رحمه الله تعالى في كتاب العتق ان أم الولد لا قيمة لها عندنا - حيث قال
 - وما لم ولد تقوم - فذكر أم الولد هنا لا فائدة له لاننا نقول بل فيه فائدة لانه مائة بين المحكم فبما اذا اعمها انشرب
 فربما يتوهم شخص ان المحكم في الغضب يخالف ما تقدم في المؤلف رحمه الله انه لا يضمن لانه يضمنه ونسأل الى علم

في كتاب الشفعة

وجه مناسبة الشفعة بالغصب تلك الانسان مال غيره بلا رضاه في كل منهما والحجج تفصيلها له كونه مشروعه دون
 ولكن توفر الحاجة الى معرفته لكثرة الاحكام المتعلقة به أوجب تقديمه والكلام فيها من وجوه الاول في معناها لغة

والثاني شرطها والثالث في بيان دليلها والرابع في بيان سببها والخامس في ركنها والسادس في شرطها والسابع في حكمها وافتتاحها لثلاثة ما خذوه من الشفع الذي هو ضد الوتر وشرعا ما يذكره المؤلف ودليلها ما روي ان عليه الصلاة والسلام قضى بالشفعة في كل شركة لم تقسم ربحه أو حاطه وقال عليه الصلاة والسلام تجار أحق بشفعة حاره وصبرها دفع الضرر الذي ينشأ من سوء المجاورة على الدوام من حيث ابتعاد الناس وعلاء الجسد وإزالة الغبار وركنهم هو ان يخدم المشتري أو من البائع وشرطها كون أهل العقار أهلا كان أو سفلا لم يملكوا كبديل هو مال وأما حكمها فهو جواز طلب الشفعة عند تحقق سببها وصفتها ان لا يخل بها غيره لثمة امتداد حتى يثبت ما يثبت بالشرع فيقول الردي بغيره الرؤية والشرع قال رحمه الله **هو** ثلث البقعة يجبر على المشتري بمقام عليه **هذه** في الشرع وزاد بعضهم شركة أو جوار **ف** قوله تملك جنس شمل ثلث العين والمنافع وقوله البقعة فصل أخرجه بطلب المنافع وقوله حرا أخرجه به البيع فانه يكون بالرضا وقوله بمقام عليه يعني حقيقة أو حكما كما ساقى في المحرر وغيره والمراد تملك البقعة أو بعضها يشمل ما إذا اشتراها أحد شفعها في التنازل رغبة في التنازل أو لغيره الجاردار أو لغيره الجاردار أو لغيره الجاردار أو لغيره الجاردار **بين** المشتري والمجاورين وفي التنازل رغبة في التنازل أو لغيره الجاردار أو لغيره الجاردار أو لغيره الجاردار أو لغيره الجاردار **ال** أمام لبيت المال وتوقع الماس مزارعة فصار لهم فيها بناء وأصحاب رافان بيع هذه الأراضي باطل وإنما يجب بحق الملك في الأراضي حتى لو بيعت دار بمصنفها دار الوقف فلا شفعة للوقف ولا ما حذوها المتوفى قال ابن قاضي زاده إذا كان حقيقة الشفعة التملك ثم ان لا يكون لقوله الشفعة تثبت بعد البيع وتستقر بالشهادة إذا ثبتت لا يتصور وبدون التحقق وحين عقد البيع والاشهاد لم يوجد الاخذ بالتراضي ولا بقضاء القاضي ولم يوجد التملك أيضا فعل تقدير ان تكون الشفعة نفس ذلك التملك كيف يتصور وثبوتها بعد البيع واستقرارها بالشهادة أو بإضافة صدر حوالبان حكم الشفعة جواز الطلب وثبوت الملك بالقضاء أو بالتراضي فلو كان نفس التملك لما صلح شيء من جواز طلب الشفعة وثبوت الملك بالقضاء أو بالتراضي لان يكون حكما للشفعة أما الاول فلانه لا شك ان المقصود من طلب الشفعة انما هو الوصول الى ملك المنفعة المشفوعة وعند حصول تملكها الذي هو الشفعة على الفرض المذكور لا يبقى جواز طلب الشفعة ضرورة بطلان طلب المحاصل وحكم الشيء بقاربه أو بغيره فالأظهر عندي في تعريف الشفعة ما ذكره صاحب غاية البيان حيث قال **ثم** الشفعة عبارة عن حق التملك في العقار يدفع ضرر المجاورا **و** الجواب ان المراد بالوجوب والاستقرار استقرار حق الاخذ لنفسه وقولهم حكم الشفعة جواز الغالب يعني حكم حق الاخذ فلا يراد قال رحمه الله **هو** يجب للخلط في نفس المبيع **ي** يعني تثبت الشريك في نفس المبيع لما روي انه عليه الصلاة والسلام قضى بالشفعة في كل الشركة لم تقسم ربحه واعتز بان الحديث وان دل على بعض المدعى وهو ثبوت حق الشفعة للشريك الا انما انه يبقى بعض الآخر وهو ثبوت الغير الشريك أيضا كالجوار الملاصق لان اللام في الشفعة المذكورة للبعض لعدم العهد وتعرف المسند اليه بلام الجنس بعد قصر المسند اليه على المسند فالتقضى انتفاء حق الشفعة من غير الشريك كالجوار والجواب ان ثبوت حق الشفعة الجوار أفاده حديث آخر فظهر ان القصر غير حقيقي قال رحمه الله **هو** يجب للخلط في نفس المبيع **ثم** في حق المبيع كالشرب والطريق ان كان خاصا للمجاور الملاصق **ي** يعني ثبت بعد الاول للشريك في حق المبيع كالشرب والطريق أما الطريق فقد تقدم دليله وأما الجوار فلقوله عليه الصلاة والسلام الجار أحق بشفعة حاره وإنما وجبت مرتبة على الترتيب الذي ذكره هنا لأنها وجبت لدفع الضرر والذم الذي يلحقه وكل ما كان أكثر اتصالا كان أكثر ضررا وإذا فُكر أن أحق بها القوة الموجب لها فليس للاضعف ان يأخذهم وجود الأقوى الا اذا ترك فعله ان يأخذ من شاهد وقال الشافعي لا يجب للجوار وقوله ان كان خاصا يعني الشرب والطريق وان لم يكن خاصا لا يستحق به الشفعة والطريق الخاص ان يكون غير نافذ وان كان نافذا فليس بخاص وان كانت سكة غير نافذة يتشبه بها سكة غير نافذة فيجب دار في السفلى فلا دلها الشفعة لا غير وان يبعث في العليا كان لهم وللعليا جميعا لان في العليا حقا

لاهل المكتبة حتى كان لهم كلهم ان يزواها وليس في السفلى حق لاهل العماحق لا يكون لهم ان يزواها ولا لهم
 فتح باب الشرب الخاص عند الامام ومحمدان يكون نهر اصغر الاخر فيه السفن وان كانت تفرقه السفن فليس بخاص فاذا
 بيعت ارض من الاراضي التي تسمى منه لا يستحق اهل النهر الشفعة والجوار حق منهم بخلاف النهر التي غير قبل ان
 كان اهلها يمتصون فهو صغير وان كانوا يمتصون فهو كبير وعليه عامة الماشح لكن اختلاف في حد ما بهي ولا بهي
 فقد مر بهي خمسة اذ قيل هو مفوض الى الراي المتجهدين في كل عصر فان راوه كثيرا كان ذراوا راوه قليلا كان
 قليلا وهو ان يه الاقارب بالشفعة والجوار الملاق وهو الذي ظهر بيته الى ظهر بيته وهذا ما بهي كذا اشري وفي
 شرح الامام في رده ارفها منازل وباب الدار الى سكة وغير نافذة وابواب هذه المنازل الى دار وكل منزل
 لرب على حدة ثم نزل منها لربين ولهذا المنزل المشترك جار ملاصق على ظهره فباع احد الشريكين بضميه
 والشفعة اول الذي لم يبيع فان اسم اولي يطلب بالشفعة لا ارباب المنازل ولو لم يطلبوا وسلفها بالشفعة لاهل السكة ويستوي
 في ذلك الملاق وغيره والجوار الذي له الشفعة عنده الملاق الذي يداه لزيق الدار الذي وقع فيه الشراء والجوار الذي
 هو مؤخر عن الشريك وان لا يكون شريكه في الارض لافي الطريق والمسبل وفي المحيط سكة غير نافذة منها اعطى
 فان كان مر به اهل العطف ادلى بما يبيع فيه لان المربع كالمفصل ولهذا المهم ان يمتصوا الدرب في اهل الدرب
 العطف مدورا والكل سواء لان المدور كالمفصل في فوادان هشام قال ابو يوسف المدور والربيع والمسطع سواء
 درب غير نافذ في سكة لا يجب نظره الى الطريق الا اعظم خطه الامام فباع رجل من اهل الدرب داره فلا شفعة لاهل
 الدرب الا من دارها وان كان حول المسجد يمتصون في الطريق ولا شفعة لكل اهل الدرب الا من دارها
 لا ادمام صاحب المسجد للطريق كان له ان يفتح الى الطريق ويدخل الناس الى السكك والفتح ان
 كالفتح السابق وفي انتشار خانية ولو كان المبيع بعضه يلازقه وبعضه لا يلازقه والشفعة فيها يلازقه ارضا كان او
 بستانا وغيره ولم يتعرض المؤلف لسانا كان شريك في الطريق والاشترى في المسبل من يقدم وفي النار خانية وصاحب
 الطريق اولي بالشفعة من صاحب المسبل ان لم يكن المال مسبل الماء لكان له فان رجه الله في الشريك في شدة ووضع
 الجسدوع على المانط خارج لا يكون شريك لان الشركة المعتبرة هي الشركة في العادة في المقول والمجسدة قوة
 ووضع المانوع على المانط لا يصير شريك بل جار ملاصق لوجود اتصال بقعة احداهما بقعة الاخر فبستحق
 الشفعة على انه جار ملاصق ولا مرجح بذلك على غيره من الجيران وكذا اذا كان بعض الجيران شريك في الجدار يقدم
 على غيره من الجيران لان الشركة في البناء الجرد دون الارض لا يستحق به الشفعة ولو كان البناء والارض الذي بها
 البناء مشترك بينهما كان هذا اولي لا شريك في بعض المبيع ويتأني ذلك فيما يباي اولي جهة الشركة ثم نفسه
 الارض غير موضع البناء فيبقى البناء وموضع مشتركا فهو شريك فيقدم على الجار هذا رواية وفي رواية هو الجار
 سواء في غير موضع الجدار لان الشفعة في غير موضع الجدار الجوار هو نفسه سواء في المانع الصغير المحامي ولو كان
 حيطان وجهه كان مقدرا على الجار وفي احب القاضى لقتصاص الجار الذي هو مؤخر عن الشريك في الطريق هو من
 لا يكون شريك في الارض فلو كان شريك في الدار او بيت منها بيعت لدار كان هو حتى في المربع لما كرنا
 واستوي في الشفعة في رواية لانهم كلهم جيران في حق الشفعة ولو كان دارا بين رجلين ولا حدهما به من بيت مشترك
 بينهما بين آخر غير شريك في الدار فباعها كان الشريك في الدار اولي بالشفعة الدار لا شريك فيها والشريك في
 الدار اولي بالبيت لا شريك فيها والاخر جار وعلى هذا لو كان سفلى بين رجلين وعليه علولا احداهما مشترك بينهما وبين
 الاخر فباع هو السفلى والعلو كان العلو شريك في العلو والسفلى شريك في السفلى لان كل واحد منهما شريك في
 نفس المبيع وحار في حق الاخر كذا في الشارح وغيره قال ابن قاضي زاده في هذا التمثيل قصور لان المثل عند الفقهاء
 دون الدار وفوق البيت وافته بيتان او ثلاثة نص عليه في المغرب وقد تقدم ذلك في بيان الحق في التمثيل الشريك

في المنزل بشركة في بيت يخالف ما تقدم ولا ضرر ورده واليه اه والجواب انه تقدم ان الفرق بين المنزل والبيت اصطلاح طائفة وعند طائفة أخرى لا فرق فهذا على عدم الفرق فلاقصود في المحيط اربعين ولها ما بان في زقاقين ينظر ان كانت في الاصل دارين باب كل منهما في زقاق اشترى اهما رجل واحد في رفع الحائط من بينهما وصارت دارا واحدة ولها باب والشفعة لاهل الزقاقين في الدار جمعا على السواء فكلان العبرة للاصل دون العارض ونظر هذين الزقاقين اذا كان أسفله زقاق الى جانب آخر فرفع الحائط من بينهما فصار الكل سكة واحدة كان لاهل كل زقاق الشفعة في الذي يلهم خاصة ولا شفعة في الجانب الآخر قوم اقتسموا دارا ورفعوا طارعا بينهم فباعوا فاذة ثم ذوا دورا وجعلوا ابواب الدور مشارعة الى سكة فباع بعضهم داره والشفعة بينهم بالسواء لان هذه السكة وان كانت نافذة فكانت غير نافذة واذ اسبح السفلى فلصاحب العلو الشفعة وان لم ياخذ حتى انتهت البناء او كان مهدوما حين البيع فلا شفعة له عند الثاني وقال الثالث له الشفعة لان الشفعة تستحق بسبب اقرار البناء وحق التعلي وهو قائم ولا يوجب ان الشفعة انما تجب بما هو ملك له وهو البناء والهوا وحق التعلي ليسا ملكا كين خارجا لله وعلى عدد الرأس بالبيع يمتنع الشفعة بالبيع وتقيم على عدد الرأس اذا كانوا اكثر من واحد في قوله بالبيع تنطبق بغير في قوله يجب للخط معناه يجب الشفعة بعقد البيع أي بعده لانه سبب له لان السبب هو الاتصال على ما بيناه وأورد عليه ان يجهل الباع يعني يعلمه كفي مشاهير كتب العربية قالوا ان تكون الماء للصاحبة والمقارنة فانه كغيره كور في كتب العربية قال في العناية لو كان السبب هو الاتصال لمجاز تليسهما قبل البيع لوجوده بعد السبب كالبراء بعدم خود الدين واجب بان البيع شرط ولا وجود للشرط بعده ورد بانه لا اعتبار لوجود الشرط بتحقق السبب وقال السبب على مقدار الانعفاء لان الشفعة من مرافق الملك الا ترى انها التكميل المنفعة فاشبهت الهة والراجح والاولو والشرية ولنا انهم استسوا في سبب الاستحقاق وهو علة الاستحقاق الكل في حق كل واحد منهم ولهذا لو انفرد واحد احدا الكل والاستواء في العلة يوجب الاستواء في الحكم ولا ترجيح بكثره العلل بل بقوتها وما استشهد به من الولد وغيره ولمن الملك فيستحق بقدر الملك بخلافه هنا ولو اسقط احدهم حقه قبل القضاء فان لم يبق ان ياخذ الكل لان التقصيص للزاجة وقد زال بخلاف ما اذا اسقط حقه بعد القضاء حيث لا يكون له ان ياخذ نصيب الآخر لانه بالقضاء قطع كل واحد منهما عن نصيب الآخر ولو كان بعضهم غائبا بقضى بالشفعة بين المحاضرين لان الغائب يستعمل ان لا يطلب فلا يؤثر بالسك وكذا لو كان الشريك غائبا فطلب المحاضر يقضى بالشفعة ما اذا كانا احضر الغائب فطلب قضي له لتحقيق طلبه غير ان الغائب اذا كان قاسم المحاضر لا يقضى له بالكل اذا اسقط المحاضر حقه لتحقيق انقطاع حقه عن الباقي بالقضاء وهو نظير ما اذا فني للشريك ثم ترك ليس للجار ان ياخذ منه لانه بالقضاء للشريك انقطع حقه ولو اراد اخذ البعض وترك البعض فليس له ذلك الا برضا المشتري ولو جعل بعض الشفعاء نصيبه لبعض لا يجمع يسقط حقه لا عارضه بقم على عدد الرأس ولو كان أحد الشفعاء حاضرا والاخر غائبا وطلب المحاضر الشفعة في النصف على حساب انه يستحق في النصف بطلت شفعته لانه يستحق الكل والقسمه للزاجة ولو كانا حاضرين وطلب كل واحد منهما النصف بطلت شفعتهما وطلب أحدهما النصف والاخر الكل بطل حقه من طلب النصف والاخر ان ياخذ الكل قال في المحيط ولو كانت دارين ثلاثة لاحد النصف والاخر الثلث والاخر السدس فباع صاحب النصف نصيبه فانه يقيم ما ع بين الشريكين نصيبين لانهما استويا في علة الاستحقاق وهو الاتصال والضرر ولهذا لو كانت الدار بين اثنين لاحد السدس والاكثر والاخر الاقل فاذا باع صاحب الكثير اخذ صاحب القليل كله ولو كان باعتبار الملك لاخذ بقدر ملكه قال رحمه الله تعالى هو يستقر بالاشهاد لانها حق ضعيف يبطل بالاعراض فلا بد من الاشهاد بعد طلب المواثبة للاستقرار ولا يحتاج الى اثبات طلبه عند القاضي ولا يمكنه ذلك الا بالاشهاد نظرا الى اثباته وهو ان الاحتياج الى اثباته اذا انكر المشتري طلبه وأما

إذا لم ينكر فلا يحتاج فعلي هذا يفيق أن لا يطل ترك الشهاد لاذ لم ينكر مع أن الظاهر من كلامهم بطلان ما يترك ذلك مطلقا قلت وقت الشهاد متقدم على وقت الخصومة ففي انكار وقت الاتهام انكار المحرم طلبه وعدم انكاره غير معلوم فإذا ترك الشهاد في ذلك الوقت لم تعلم رغبته فيه بل يحتمل إعراضه فلذا يطل الشفعة بترك الاتهام مطلقا قال رحمه الله ﴿وعلق بالاحد بالتراضي أو قضاء القاضي﴾ قوله أو قضاء القاضي معطوف على الاحد لا على التراضي لانه بالقضاء ثبت الملك قبل اقبل الاحد يعني تلك الدار باحد هذين الامرين اما بالانضاء اسمها المشتري برضاه أو بكم المحاكم من غير اخذ لان ملك المشتري قد تم بالشراء فلا يخرج عنه الشفعين ا برضاه أو بكم المحاكم لان المحاكم ولاية عامة الا ان أخذ الشفعة بقضاء القاضي أحوط حتى كان الشفعين ان يمنع عن الانضاء اسم المشتري له بغير رضاه لان في القضاء بادة فائدة وهي ضرورة اتحاد المعاملة للقاضي وتبين ملكه له فإذا كانت تلك الدار من بين لا يثبت له فيها شيء من أحكام الملك قبله حتى لا تورث عنه اذامات في هذه الحالة لا يستحقها بالشفعة لعدم ملكه فيها والله تعالى أعلم ﴿باب طلب الشفعة﴾

اسلم ثبتت الشفعة بدون العلب شرع في بيانها وكيفية ونفعها زاد في الهداية والخصومة فيها وجهه لما كان للخصومة في الشفعة شأن مخصوص وتفصيل زائدة على سائر الخصومات شرع في بيانها ايضا قال رحمه الله ﴿باب علم الشفعين بالبيع﴾ اشهد في مجلسه على الطلب في وهو طلب الموائمة وسعى به لقوله عليه السلام لا زلزال الشفعة لمن واثمها ولا بد منه لمبايننا والشرط أن يطلب اذا علم على الفور من غير تأخير ولا سكوت لان سكوته مدله يدن على رضاه بالمشتري فبطل شفعته ما اذا كان بعد العلم بالمشتري والتمن لان السكوت انما يكون دليل الرضا بما علم ما اذا انكر بحضرته ولم يشهدهم عليه وان لم يكن بحضرته احد يطلب من غير اشهاد ولا شهادته لاعتناءه ودواطلب لا بد منه كليا يقطع حقه فيما بينه وبين الله تعالى وتمسكه من الخلف اذا حلف وللا يكون معرضا عن ارضاء او كركن العلب متصلا يعني على الفور هذا عند عامة المشايخ وروى هشام عن محمد بن النائل الى آخر المجلس كأنه قد لا به تلك ولا بد من التامل وهو اختيار الكرخي وبعض المشايخ وفي القبر يدوهوا أصح الروايتين وفي الفتاوى العتابة ولو سكت مكرها لا يطل وكيفية الطلب على الصحيح أن يكون بلفظ الماضي أو المستقبل اذا كان لفظه فبهم منه طلب الشفعة وفي الشريعة شفعته كان ذلك طلبا ومن الناس من لو قال طلبت وأخذت بطلب شفعته لان كلامه وقع ككتابي ابتداء والصحيح انه لا يطل لانه أسأعر وأولو قال بعدما بلغه الخبر الحمد لله أولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم أو سبحانه انه لا يطل شفعته على ما اختاره الكرخي لان الاول جعله الخلاص والثاني تعجب والثالث لافتتاح الكلام ولا يدل شيء منها على الإعراض وكذا اذا قال من ابتاعها أو يبيعها لانه يرغب فيها بمن دون من وهكذا القول خاص الله ولا يجب الطلب حتى يغيره رجلان غير عدلين أو واحد عدل أو رجل وأمر أن لا به فيه التزام من وجه فيستبرأ له احد مشطري الشهادة هنا قول الامام وعندهما يجب عليه الطلب اذا أخبره واحد حرا كان أو عبدا لصغر كان أو كبيرا ادنس المحرم حقا ولو أخبره المشتري بنفسه يجب عليه الطلب بالإجماع كيفما كان لانه خيم والعبد والعلة له تترى المحرم قال رحمه الله ﴿ثم على البائع لو في يده أو على المشتري أو عند العقار﴾ وهذا طلب التقرير وفيه طاب ثأنت وهو طلب الاخذ ولا بد من هذه الثلاثة ولا بد من الشهاد في هذا لا يحتاج اليه لاثباته عند القاضي كما تقرر ولا بد منه الاتهام على طلب الموائمة ظاهرا حتى لو أمكنه ذلك واشهد عند طلب الموائمة بان بلغه بحضرة الشهود والمشتري والبائع حاضر وكان ذلك عند العقار يكفيهم يقوم ذلك مقام الطلبين ذكره شيخ الاسلام وفي الامية ولو باع الى ابل فاسد فهل المشتري التمن حاز البيع وثبتت الشفعة وكذا اذا باع الارض وقها زرع وفي الخبار لا بدوا بجل الى العتافى جاز اخذ بالشفعة فان لم يطلب بطلت واذا اشترى رجل من اهل البيت دارا من رجل في عسكرا اهل العدل فان كان لا يقدرا ان يبعث وكلا ولا يدخل بنفسه هو على شفعته ولا يضره ترك طلب الاشهاد وان كان بقدر على ذلك

فلم يطلب طلب المواثبة بطلت شفعته وكيفية هذا الطلب أن يتم من المكان الذي سمع فيه ويشهد على البائع أن كان المبيع في يده أو على المشتري أو عند العقار إذا قل ذلك استقرت شفعته وإنما صح الشهادته هؤلاء الثلاثة لأن المشتري والمبايع خضع فيه بالملك وبالبد وأما عند العقار فلتعلق الحق به ولا يكون البائع خصما بعد تسليم المبيع إلى المشتري لعدم الملك والبد فلا يصح الشهادته عليه بعده هكذا ذكره القنوري والناطقي وذكر شيخ الإسلام أنه يصح استحقاقا ومدة هذا الطلب مدة التمسك من الانشراح على أحد هؤلاء الثلاثة حتى لو تمكن ولم يطلب بطلت شفعته وإن قصد الأبعد من هذه الثلاثة وترك الأقرب فإن كانوا جميعا في مصر جاز استحقاقا لأن فواحي مصر جهات كاحية واحدة حكما كأنهم في مكان واحد ولو كان بعضهم فيه والبعض في مصر آخر أو في الرستاق وقصد أن يبعد وترك الذي في مصر بطلت شفعته قياسا واستحقاقا للثلاثين حقيقة وحكما وإن كان الشفيع ظاهريا يطلب طلب المواثبة حين يعلم ثم يعذر في طلب التقدير بقدر المسافة إلى أحد هذه الثلاثة وصورة هذا الطلب أن يقول إن فلانا اشترى هذه الدار وأنا شفيعها وقد سكنت طالت الشفعة وأطلب الآن وأتمموا على ذلك ومن أبي يوسف أنه يشترط تحمية المبيع وتحسينه لأن طلبه غير معلوم لا يصح وإذا لم يكن المطلوب لم تكن المطالبة لها اختصاص بالمبيع فلم يكن لها حكم حتى يتبين للمطالب وأما الثالث وهو طلب الأخذ والتمسك فلا بد منه أيضا لأنه لا يمكن به بدون طلبه ونسب كيفية هذا الطلب من قرب أن شاء الله تعالى وفي الهداية ويشترط الطلب عند سقوط الخيار في المبيع فلو ترك الطلب قبله لم تجل شفعته وفي الخامسة لو عجز عن طلب الشهادتين كان البائع أو المشتري في العاقل أو دارا محروبا فإن أمكنه أن يوكل بالطلب أو يكتب كتابه ولم يفعل بطلت شفعته فإن لم يمكنه التوكيل والكتاب لا ظل وفي تناوأي أبي الليث أن كانت شفعته عند القاضي فطلب إلى السلطان الذي يولى القضاة بطلت شفعته وإن كانت شفعته عند الباشا والسلطان وامتنع القاضي من احضاره فهو على شفعته وفي النوادر إذا أراد أن يفتح الصلاة بجماعة فلم يذهب للطلب بطلت شفعته وفي الأصل الشفيع إذا علم بالمبيع نصف البيل ولم يقدر على الخروج للشهادة أو أن شهد حين أصبح وضع وان ترك الشهادتين أصبح بطلت اليهودي إذا علم يوم السبت وترك الطلب بطلت شفعته وفي تناوأي أهل مصر قسدا للشفيع بالمجور إذا خاف أن يطلب الشفعة والقاضي لأمرها فترك الطلب لا تبطل شفعته إذا اتفق البائع والمشتري أن الشفيع علم بالشراء منه أيا ثم اختلفا بعد ذلك في الطلب فقال الشفيع طابت منذ علمت وقال المشتري ما طابت القول قول المشتري وفي الظهيرة لو قال المشتري علمت قبل ذلك ولم تطلب والقول قول الشفيع وفي نوادر أبي يوسف رحمه الله إذا قال الشفيع طابت الشفعة حين علمت فالقول قوله ولو قال علمت أمس وطابت أو كان البيع أمس وطابت في ذلك الوقت لم يصدق إلا بدنة وهكذا ذكر الخصاص في أدب القاضي حكى عن الشيخ عبد الواحد السيباني رضي الله تعالى عنه أنه قال إذا قال الشفيع علمت بالشراء وطبت طلب المواثبة لا يقبل إلا بدنة منه لكن إذا قال به ذلك علمت منذ كذا وطبت فلا يصدق على الطلب ولو قال ما علمت إلا الساعة يكون كادها بالحملة في ذلك أن يقول لسان أخبرني بالشراء ثم يقول لا أنا أخبرتك فيكون صادقا وإن أخبر قبل ذلك كما في الصغيرة إذا بلغت في نصف الليل واختارت نفسها وأرادت أن تشهد على ذلك تقول حلفت الآن ولا تقول حلفت نصف الليل واختارت نفسي فانها لا تصدق في اختارها نفسها ولكن تقول على نحو ما سنذكر ويكون صادقة في قولها الآن حلفت وذكر محمد بن مقاتل في نوادره أن كان الشفيع قد طلب الشفعة من المشتري في الوقت المتقدم ويحتمل أنه إذا أقر بذلك يحتاج إلى البينة فقال أخبرني وأما طلب الشفعة بعه أن يقول ذلك ويحلف على ذلك ويستثنى في عينه وإن قال الشفيع كنت طلبت الشفعة حين علمت بالمبيع وأنكر المشتري ذلك وطلب الشفيع عين المشتري ذكره الهاروني وأدب القاضي للخصاص أنه يحلف المشتري على نفي العلم أنه ما طلب شفعته وأنه ما طلب ولم يذكره خلافا وذكر الفقيه أنه قول أبي يوسف وقال محمد رحمه الله تعالى أحلفه على البت بالله تعالى ما طلبت شفعته حين بطلت الشراء

الدعوى **بـ** بل يجوز له المنازعة وان لم يحضر الثمن الى مجلس القاضى فان قضى له بالشفعة امره باحضار الثمن وهو
 ظاهر الرواية وعن محمد انه لا يقضى له بالشفعة حتى يحضر الثمن احترازاً طلب الشفع الشفعة ورافعه الى العاضى
 والقاضى يؤجله ثلاثاً ايام لنقد الثمن وان جاء به الى هذه المدعى لا يطل شفيعته وفي فتاوى ابى الليث الشفع اذا
 طلب الشفعة فقال المشتري هات الدراهم وخذ شفعتك فان امكنه احضار الدراهم بقى ثلاثاً ايام والا بطلت شفيعته قال
 الصبر الشيعى المختار انها لا تبطل وفي الحماوى انها تبطل وفي جامع الفتاوى الفتوى اليوم على قول الحماوى **له** ثم اذا
 قضى القاضى بالشفعة قبل احضار الثمن فلم يشترى ان يمس العقار عنه حتى يدفع الثمن اليه وينفذ القضاء عند
 القاضى محمد ولو اخرج دفع الثمن بعد ما قال له ادفع لا تبطل بالاجماع لنا كده بالقضاء بخلاف ماذا اخرج قبل القضاء بعد
 الاشهاد عند محمد حيث يبطل لعدم ثا كده وفي الجوهره فان طالبنا جلا في الثمن يؤجله يوماً او يومين أو ثلاثاً فان سلم
 والا حسمه القاضى حتى يدفع الثمن ولا ينقص القضاء بالشفعة وفي شرح الحماوى اختصم الى القاضى يؤجل الشفع
 قدر ما يرى باحضار الثمن فان احضر في المدة قضى **له** والا بطلت شفيعته كذا في المحللة وفي ابن فرشة باع المشتري الدار
 او وهبها من غيره ثم غاب الاول فادعى الشفع على الحاضر الذى هو المشتري الثانى او الموهوب له فانكر الحاضر واراد
 الشفع اقامه البيعة قال ابو يوسف هو خصمه فقام البيعة عليه وقال لا يكون خصماً ولا تقام البيعة عليه **له** وان
 القضاء على الغائب قصد الايجوز وفي جملة خصمها ابطال حتى الغائب قصد الايجوز بخلاف ما اذا قصد لان الاقرار
 جهة فاصرة فلا تدعون نفسه قال رحمه الله **في** وخاصم البائع لو في يده **بـ** يعنى للشفيع ان يخاصم البائع اذا كان المبيع
 في يده لان له به حصة اصله فكان خصماً كالملك بخلاف المودع والمستعير ونحوهما لان يدهم ليست اصله فلا يكون
 خصماً قال رحمه الله **في** ولا تنجم البيعة حتى يحضر المشتري فيفتح البيع **بـ** وهذه والعهد على البائع **بـ** كان الشفع
 مقصوده ان يستحق الملك والسد يقضى القاضى بهما له فسترط حضور البائع والمشتري للقضاء عليهما **لان**
 لاحدهما بدا لاول لا تسلم كلاً فلا بد من اجتماعهما لان القضاء على الغائب لا يجوز ولان اخذه من يد البائع يوجب
 قوبات المبيع قبل القبض وفواته قبل القبض يوجب الفسخ ليكون قبل قيامه كذا اذا هلك قبل القبض ولا يجوز
 الفسخ عليهما الا بحضورهما بخلاف ما بعد القبض حيث لا يشترط حضور البائع لان العقد قد انتهى بالتسليم وصار
 البائع اجنباً عنهم **جـ** مات وجهه هذا الفسخ المذكور هنا ان يجعل فسخاً حق الاضافة الى المشتري لان البيع قد
 فات بالاخذ قبل القبض وهو يوجب الفسخ فقلنا **بـ** ان يفتح **بـ** اضافة الى المشتري وبقي اصل العقد مضافاً الى الشفع
 قائماً مقام المشتري كان البائع باعته له وخاطبه بالايجاب جعل العقد مضافاً الى الشفع فلم يفسخ اصله وانما
 انفسخ اضافته الى المشتري وتغيره في المصوبات من رضى سهمه الى شخص فتقدم غيره فاصابه بالرعى بنفسه ينقض وانما
 انتقض التوجه الى الاول بخلل الثانى وهذا اختيار بعض المشايخ وهو المختار وقال بعض المتأخرين تنفسخ الدار من
 المشتري الى الشفع بعقد **جـ** يدلو كان بطريق القهوى بل لم يكن الشفع خياراً بل اذا كان المشتري راعاً ولمسا
 كان له الرد بالعيب اذا كان المشتري ابرأ البائع من ذلك العيب والجواب ان العقد يقتضى سلامة المودع عليه الشفع
 ولم يوجد من الشفع ما يبطل خيار الرقبة والعيب فله ذلك والمرد بالعهد ضمان الثمن عند الاستحقاق وفي
 التنازع من الثاني اذا كان المشتري بقدر الثمن ولم يقبض الدار حتى قضى القاضى للشفيع بالشفعة فينقد الشفع
 الثمن للمشتري والعهد على المشتري وان كان لم ينقد الثمن ودفع الشفع الثمن الى البائع فالحق على البائع واذا رد
 الشفع الدار في هذه الصورة بعيب فرد على البائع او على المشتري بقضاء اراد المشتري ان يخذل بشرائه صح له واذا
 اراد البائع ان يرد على المشتري بغير ذلك الشراء والمشتري بالخيار ان شاء اخذها وان شاء تركها وحتى في كتاب
 الشفع شراء المشتري اولا ثم رتب عليه الاخذ بالشفعة قال رحمه الله **في** والوكيل بالشراء خصم ما لم يسل الى الوكيل **بـ**
 لان الخصومة فيه من حقوق العقد وهى الى العاقد اصلياً كان او وكلاً ولهذا لو كان البائع وكلاً كان الشفع ان

بما صهره وياخذها منه بمحضور المشتري كما إذا كان البائع هو المالك إلا أنه إذا سلم إلى المالك لا بد للموكل من ولائها
ولا يكون خصمها بعده فصار كالبايع فإنه يكون خصمها مالم يسلمه إلى المشتري وإذا سلمها إليه لم يقبله بدو له
فيخرج من أن يكون خصمها غير أنه لا شرط للقاء حضور الموكل لأن الموكل نائب عنه والاب والابن كوكيل
وظاهر العبارة أنه خصم مالم يسلم إلى المشتري على الوكالة أو لأشهادته اشتراها القلان أو لأوفى جامع الغلوى عن ثلثي
فحين اشترى دارا فقال عند عقد البيع اشتريتها القلان وأشهد على ذلك ثم جاء الشفيع والمبايع وذهب المايع قيم
البيعة أن لا تأوكله فليثبت لا يكون خصمها وفي الأصل إذا قال المشتري قبل أن يخاصم في الشفعة اشتريتها القلان
رسما إليه ثم حضر الشفيع فلا خصومة بينهما ولو أقرب بذلك بعد ما خاصمه لم يقبل منه ولو أقام الشفعة قبل وفي
المستقى مثل ما في جامع الغلوى وفي المراجعة وكييل باع دارا وقبضها المشتري فوكل الشفيع البائع في أن يشفع في
الشفعة ثم مضى وفي الكافي إذا كان البائع وكيل الغائب فلا شفيع أخذها منه إذا كان في بدو على الموكل
لا يطالب ولا يأخذها منه وفي فتاوى سمعنا إذا وكل رجلا لبيع داره فباعها بالف درهم ثم حضر المشتري
وضمن ذلك الأمر قلنا لا شفيع إن أخذها بالشفعة إلا بالف أه وفي التاترناة لو اشترى أخوه درهم فباعه
مالم يسلم العين لمن اشتراها له فلو قال المولى والمشتري لغيره خصم مالم يسلم لكن أولى لأنه يشمل في حقه ولو
والوصى وبفسدان الوكالة ليست بغيره قال رحمه الله في الشفيع خيار الرؤية والعيب وإن شرط المشتري العيب
منه كحالة الاختلاف بشفعة شرع من المشتري أن كان الاختلاف القبض وإن كان قبله فهو من البائع الجواب عن
فتاوى الجمار أن كما إذا اشترى منهما ولا يفسخ خياره برؤية المشتري ولا تسترط البراءة منه في المشتري
بنائب عن الشفيع فلا يسلم شرطه ورؤيته في حقه أه قال رحمه الله في وان اخذت الشفيع والمشتري في النصف
والقول للمشتري في أن الشفيع يدعي عليه استحقاق الاختلاف بعد الاقل والمشتري يذكر ذلك والمولى بالكره عليه
ولا يتحققان لأن التحالف عرف بالنصف فيما إذا وجد الاتسار من الحائين والدعوى من الجاهل والمشتري يدعي
على الشفيع شيئا فلا يكون الشفيع منكرا فلا يكون في معنى ما ورد به النص فامتنع القياس أه وفيه عزم من وجوه
الأول قوله لأن التحالف عرف بالنصف فيما إذا وجد الاتسار فيه ولا دعوى الأمن جانب واحد كما في اختلاف الأعيان
بعد القبض كما صرحوا به في كتاب الدعوى الثاني قوله فامتنع القياس لا يخفى أن امتناع القياس من هنا لا يتم في الطوبى
لحق العبارة أن يقول فلا يخفى به ليعم القياس والبالاة وأطلق المايع رحمه الله فتشمل ما إذا وقع الاختلاف قبل قبض
الدرهم ونقد الثمن أو بعده ما قبل التسليم إلى الشفيع أو بعده لكن في التاترناة لو اشترى دارا وذهبها أو ما قبل ثم
أخذت الشفيع والمشتري في الثمن والقول للمشتري أه ولو قال في بدل الدار لكن أولى لأنه يشمل الثمن والدرهم
لأنه لا فرق بينهما إذا كان ثمن الدار درهم أو عرضا كما أشار إلى ذلك في شرح الطحاوى حيث قال أخذت الشفيع
والمشتري في قيمة العروض الذي هو بدل الدار فالقول للمشتري وإن أقامها جميعا البيعة والبيعة بينه المشتري في
المتن في رجل اشترى دارا وقبضها فجاء الشفيع يطالب الشفعة فقال المشتري اشتريتها بثلثي الف درهم فباعها بثلثي
ولا يبيعه فاشتري واشتري وأخذها الشفيع بالقبض ثم قدم شفيع آخر وأقام البيعة على أنه اشتراها بألف فباعها بثلثي الف
بخصمها ثم ورجع الشفيع الأول على المشتري بخصمها أنه نصيب حصه النصف الذي أحسنه الثاني ويقال للشفيع
الأول أن شذت فاعاد البيعة على المشتري من قبل النصف الذي في يده والآخر لا يملك ولو كان لهما ثمن ثلثي الف درهم
اشتريتها بألف وصدقة الشفيع في ذلك بالف ثم جاء الشفيع الثاني وأقام البيعة أنه اشتراها بثلثي الف درهم
الثاني يأخذ من الشفيع الأول نصفها ما ثبت وخمسين ورجع الشفيع الأول على المشتري بخصمها أنه وفي الفتاوى
اشتري دارا فجاء الشفيع وأخذها من المشتري بقوله أنها بألف درهم ثم وجد بيعة أنه اشتراها بثلثي الف درهم
ولو صدق المشتري أولا قبضته على خلاف ذلك لا تقبل إذا وقع بعد تسليم البيع إلى الشفيع قال في المحاوى مثل على بن

احمد تنازع في الثمن المشتري والشفيع بعدما سلم المشتري الى الشفيع قال لا ياخذها الا برضا المشتري وان ثبت
ما قاله الشفيع ثم ياخذ بذلك وفي فاضحان اشترى دارا بالكوفة بكر حنطة تغير عنه فخاصم الشفيع الى القاضي
عمر وان قضى له بالنفقة ذكر في النوادر انه ان كان قيمة الكوفي في الموضوعين سواء اعطاه الشفيع الكريحت قضى له
العاضى وان كان القيمة اقل منه فان كان الكري في الموضوع الذي يريد الشفيع ان يملكه على القيمة فذلك الى الشفيع
يعطيه حيث شاؤوا ان كان اخص ورضى المشتري بذلك اعطاه الشفيع في الموضوع الذي يكون قيمته مثل قيمته في موضع
لشراؤه قال رحمه الله ﴿وان برهنا فالشفيع﴾ يعني ولو قاما على البينة سنة الشفيع وهذا قول الامام ومحمد وقال
ابو يوسف والشافعي البينة سنة المشتري انتهت ثبت الزاد والبينة المثبتة للزيادة اولى كلما اختلف المشتري والبايع
ولو قيل بالشرايع الموكل في مقدار الثمن او المشتري من العدومن المالك المدين في ثمن العبد الماسور واقاما البينة
فالبينة سنة مثبت الزيادة فان قلت البينة انما تسع من المدعى والمشتري لا يرجع على الشفيع شيئا وله الا بقا القان
بالاتفاق فلزم ان لا يصح بينه فضلا عن ان يرجع على بينة الشفيع كما قال ابو يوسف قال الجواب ان المشتري وان كان
مدعى عليه في الحنفية الا انه مدعى بصورة حيث يدعى زيادة الثمن ومن كان مدعى بصورة تسع بينتهما اقامها كما في
المودع اذا ادعى رد الدويعة واقام عليه سنة على ما عرف في محله وأما المحلف فلا يجب الا على مدعى عليه حقيقة ولا يجب
على من كان مدعى عليه صورة الا ترى المودع اذا ادعى رد الدويعة على المودع ونحوه عن اقامة البينة عليه وانما يجب
الحلف على المودع لكونه منكر المضمن حقيقة ولا يجب على المودع مع كونه في صورة المدعى عليه برد الدويعة ولهما
ان بينة الشفيع اكثر اثباتا لانها ملزمة للمشتري وسنة المشتري ليست ملزمة للشفيع لغيره بين الاخذ والترك ولانه
لا تنافي بين الشفيعين في حق الشفيع لانه يمكن ان يعمل بهما بان ثبت العقدان فياخذ المشتري بايهما شاء فلا
يصار الى الترجيح الا عند تعذر العمل بهما وهو نظير ما اذا اختلف المولى والعبد فقال المولى انك اذا اديت
الى القسبن فانت حر وقال العبد قلت اذا اديت الفاننت حر فاقاما البينة فالبينة سنة العبد اما لانها ملزمة اولاه
لاتنافي فيثبت التعبدتان ويعتق العبد باعطاء أي المال شاء بخلاف المسائل المستشهد بها فان كل واحد من السنة
تزمه حتى يغير كل منهما ولا يمكن الجمع بينهما حتى ياخذ بهما شاء لان العقد الثاني يكون فصلا الاول في حقهما قلنا
تعذر الجمع صراحي الترجيح بالزاد وفيما نحن فيه لا يتعذر الجمع لانه لا ينسخ الاول بالعقد الثاني في حق الشفيع
لياخذ بهما العقدين شاء ولهذا لو باعه المشتري من غيره كان له ان ياخذ بالبيع الثاني وان شاء الاول وأما لو قيل
مع الموكل فقد روي ابن سماعة عن محمد بن الحسن البينة سنة الموكل فلا يرد والفرق على الظاهر ان الموكل مع المالك
مع المشتري ولهذا يجزى الخالف بينهما وأما المسالك القديمة مع المشتري فقد ذكر في السريان البينة سنة المالك
القديمة ولا يردون سلمافيهما العمل بالبينة غير ممكن لان البيع الاول ينسخ بالثاني فوحده التعارض فصرنا الى
الترجيح بالزاد فان قلت ما وجه تميزه والفرق في المسالك القديمة وعدم ظهوره في حق الفسخ وما الفرق بينهما قلت حق
الشفيع تعلى بالدار من وقت وجود البيع الاول وأما حق المسالك القديمة فلم يتعلق بالعبد الماسور والابعد الاخراج
الى دار الاسلام والاخراج اليها لم يكن الا بالبيع الثاني فاقتروا وهذا يجب تحفظه هنا ولم يذكر المؤلف والشارح
الاختلاف بينهما في نفس المبيع او البيع في المحيط قال المسترشد اشترت البناء ثم العرصة فلا شفعة لك في البناء
وقال الشفيع اشترت بهما جميعا فقال للشفيع مع غيره على العلم ان المشتري يدعى عليه سقوط الشفعة بعدما اقرب بشيوت
حقه بالشراؤه اقاماما البينة فالبينة سنة المشتري عند الثاني وعند الثالث البينة سنة الشفيع كما مر ولو قال المشتري
باع لي الارض ثم وهب لي البناء وقال الشفيع بل اشترتها جميعا قال القول للمشتري وياخذ بالبيع بلا بناء ان شاء لانه لم
يقرب شراء البناء اولا وقال وهب هذا البيت بطريقه ثم باعني بقية الدار وصدة البايع وقال الشفيع بل اشترت
دارا باليد بطريقه للمشتري وياخذ الشفيع بقية الدار لانه لم يقرب الشرافي ذلك البيت اصلا اشترى دارا قبضها

فقال المشتري أحدثت فيها هذا البناء وكذبه الشفع والقول للمشتري لان المشتري لم يعترف بشراء البناء والمدة
للشفيع وكذا المحرث والزرع فان قال المشتري أحدثت فيها النخل أمس لم يصدق وكذا فاعلم لا يحدث مثله من البناء
لانه ظاهر كذبه بيقين ولو اشترى دارين ولها شفيع ملازم فقال المشتري اشتريت دارا بعد دارا فأشترى بث في الثانية
وقال الشفع بل اشترتهما دفعة واحدة ففي جميعا الشفعة فالقول قول الشفع لان المشتري اشترى دارا بالثمن ثم اشترى
ما سدا له من دار بل قوله ولو قال المشتري اشترى بالجمع وقال الشفع بل اشترى بشفعة فاعلم ان المشتري
ويأخذ مال الكل أو يدع وفي المواد عن أبي يوسف تصادق البائع والمشتري ان البيع من دار او ثلث الشفع
سكن ما تروى فالقول بالبيع كقولنا نكح المتعاقدان في المهر والفساد القول قول مدعي المهر وهذا المهر المفسد
في مذهبنا أو سرقا فاسدا ان اربعا الفساد ان الثمن خسر أو خسر والقول قوله مدعي الفساد على قولنا مام
ومعجب الشفعة اه وفي المتن لو اشترى اربعا بالف درهم ورطل من الخمر فهو على هذا الاختلاف وفي تناو
المغصلي رجلان تباعا دارا ثلث الشفع الشفعة بمحض ثمنها فقال البائع كان البيع بينهما واضعه ومعه قد اشترى
على ذلك يصدق على الشفع الا اذا كان الحال يدل عليه بان كان المتري كبيرا أو سبع شتم ديار بيعه منه لم يفسد
لكون القول قوله ولو لم يفسد الشفع اه فالرجح انه لو ادعى المشتري ثمنها ادعى البائع ان ذلك من بعض الثمن
أخذها الشفع بما قال البائع في ان الامكان كما قال البائع والشفع باخذها به وان كان كما قال المشتري يكون
حظا من المشتري بدعواه الا في وجه البعض يظهر في حق الشفع كما بينا ولا تملك المشتري ما سدا البائع فكان
القول قوله في مقدار الثمن مادامت مطالبة باقية فباخذها الشفع ولو كان ما ادعاه البائع أكثر مما ادعاه المشتري
بما ادعى وأبهم ان كل ظهر ان الثمن ما يقوله الا خرفا أخذها الشفع بذلك وان دفع العاضد العقد بينهما
الشفيع بما يقوله البائع لان الفسخ لا يجب بطلان حق الشفع الا ترى ان الدار اذا ردت على البائع يجب لا يطل
حقه وان كان ارد بفضاء فالرجح انه لو كان قد قبض الثمن أخذها بما قال المشتري به ولو كان البائع قبض الثمن
اشترى الشفع بما قال المشتري اذ ثبت ذلك بالبينة أو يمينه على ما بينا لان البائع ما يستدفعه خارج من الدين والحق
بالدائن تمام حكم العدة به وفي الاختلاف بين الشفع والمشتري والقول فيه ثلث ترى ولو كان قبض الثمن عبرنا
بما قال البائع بعث الدار بالبائع وقبض الثمن ياخذها الشفع والقول لا يملك البائع قطع الشفعة منه
بقراره ودار الثمن جميع قبل قبض الثمن وبعده لا يفسد والثمن غير مقبوض نأهرا ان الأصل عدم القبض في حق
من يوجب ما يطلبه ويقول به ذلك قبض الثمن ويريد بطلان حق الشفع لانه اذا قبض الثمن يخرج من اليد
فكون احتياضا فلا يقبل اقراره بمقدار الثمن على ما بينا فلا يقبل قوله قبضت حتى البيع لانه يريد بذلك ان يجعل
نفسه احد احدى لا يقبل قوله بمقداره فيرد عليه فباخذها الشفع بالف ولو بدأ قبض الثمن قبيل بيع الدار بان
قال به الدار وقبض الثمن وهو الف درهم لم يفت الى قوله في مقدار الثمن لانه لم يملكه اجمع له او لا يرجع
المن فصار اجنبيا قال في النهاية نظره ما اذا قال للمدعي اشترى مال الميت على عريضة فلان وهو الف درهم فاق
المدعى من على الف درهم وقد اوفيتك جميع ذلك فالمدعى يضمن الف والشافعية على الف درهم ولو قال استوفيت
المدعى درهم وهو جميع مال الميت عليه فقال للميت بل كان على الف درهم وقد اوفيت الكل فالمدعى ان يرجع
المدعى درهم او لا يملك ما بين قوله في قبض الجميع صار اجنبيا فلا يقبل قوله بل قبض الثمن به وذلك وعالم
بغيره بعض الجميع لا يكون اجنبيا فيقبل قوله في بيان القدر وفي الخط ولهم درهم رجل بناءه واختلعا الشفع
والمدعى في قيمته البناء والقول للمشتري مع يمينه ولو اقاما بينة فالمشتري على قياس قوله وعلى قول المجتهد
الشفيع أولى ولو استخبر بعض الدار وعرف فقال المشتري بنى نصفها وقال الشفع ثلثها فالقول للمشتري فالرجح
وجه البعض يظهر في حق الشفع لاحاط الكل والزيادة حتى ياخذها بما بقي فلا يظهر حكم الكل في حقه

والزيادة على الثمن بعد عقد البيع حتى لا تلزمه الزيادة ولا يسقط عنه ثمن الثمن فباخذها بجميع المسمى عند
العقد لان المحط لما التحق باصل العقد صار الباقي هو الثمن ولا فرق في ذلك بين ان يكون المحط قبل اخذها بالشفعة او
بعده لوجود الالتحاق في الصورتين فيرجع الشفيع على المشتري بالزيادة ان كان اوفاء الثمن ولو حط بعض الثمن بعد
تسليمه الشفعة كان له ان ياخذها بالباقي لانه تبين ان الثمن اقل فلا يصح تسليمه بخلاف حط الكل حيث لا يلتحق
باصل العقد لانه لو التحق به كان هبة او بيعا لا ثمن وهو فاسد فلا شفعة فيها وكذلك ان يادة تلقى باصل العقد وانما
لا يظهر في حق الشفيع لانه استحق اخذها بالمعنى قبل الزيادة فلا يملك ابطاله بالزيادة فلا يتغير العقد كما لا يتغير بتحديد
العقد لما يحقه بذلك من الضرر وقال في العناية حط بعض الثمن والزيادة استوفيان في باب المراجعة دون الشفعة لان
المراجعة ليس في التزام الزيادة ابطال حق مستحق بخلاف الشفعة فان في الزيادة ابطال حق ثبت للشفيع باقلها فظاهر
عبارة المؤلف ان المحط يصح لمن باشر العقد ولو كلف في حالة الهبة او المرض كان الشفيع وارثا ولو اوفى المحط خلافة
قائل ولو وكل رجلا لبيع داره فباعها بالف ثم حط عن المشتري ما تدرهم ومن ذلك لا تترس للشفيع ان ياخذها الا
بالانسان حط الوكيل لا يلتحق باصل العقد وقه اضا لو طلب الشفيع الشفعة فعملها المشتري اليه ثم نقد المشتري
البائع الثمن فهو له البائع خمسة دراهم من الثمن وقد قبض للمشتري من الشفيع جميع الثمن فعمل الشفيع بالهبة
فليس له ان يسترد شيئا لان الهبة ليست بحط لان الثمن صار عينا بالتسليم ولو وهب البائع خمس دراهم قبل قبض الثمن
كان للشفيع ان يسترد هاهنا لانها هبة الدين والقرن دين في قيمته ولو باع دارا بثلاثة آلاف فقباضا فاختسها ورثة
البائع بالشفعة سقط البائع عن المشتري في مرضه انما المحط باطل لان المشتري نزل منزل الشفيع لان المحط يظهر في
حقه فكأنه وادته ولو حط قبل الاختراق على اخذ المشتري فان اخذ المحط وان تركه صحيح ولو لم يكن الوارث شفيعا
ولكن اخذها من المشتري قولية او رابطة ثم حط عن المشتري في مرض موته صحيح المحط ويحط المشتري عن الوارث ما حط
عنه وحصلت من الربح في المراجعة لان المحط وقع في بيع الاجنبي لاحق للوارث فيه باع دارا بمائة درهم وكر حطه فاختسها
الشفيع بجميع حط البائع التقدف فوجد البائع بالكر عياره واخذ منه ولم يشتر ان يعطيه الكر الذي قبضه
الشفيع وان كان المشتري ولا وارثا لجا به تدرهم ويحط ذلك الكر حط البائع وحط هو عن الثاني ثم وجد
البائع الاول بالكر عيارا فرد وجع بقيمة الدار على المشتري الاول والفرق ان البيع وان انقص برك الكر في
الموضعين لانه لا يشترى الاول ايجاب قيمة الدار باخذ الشفيع فوجبنا الكر وفي التولية لم يتعد فوجبنا قيمة الدار
قال رحمه الله وان اشترى دارا بعرض او عقارا اخذها الشفيع بقيمة وبخلافه لو لم يملك لان الشفعة بملكها بمثل ما يملكها
المشتري به ثم المثل لا يضلوا ما ان يكون مثله صورة ومعنى كالمكيل والموزون والعسدي المتقارب او معنى
لا ضرورة وهو ما عدا ذلك فيعتبر ذلك المثل كافي فثمان العسديان فباخذ به لانه يملكها ولهذا واشترى عقارا بعقار
باخذ كل واحد منهما بقيمة الاخر وقد علمنا لو اختلفا في قيمة العروض قال رحمه الله في حال مؤجلا او بصبر
حتى يضي الاجل فباخذها بغير معنى باخذها الشفيع من المشتري بثمان حال اذا كان الثمن مؤجلا او بصبر
حتى يضي الاجل فباخذها عند ذلك وليس له ان ياخذها في الحال بثمان مؤجل وقال زفر وانشافى ومالك ذلك لانه
باخذ بمثل ما اخذ المشتري بصفتها لاجل صفة الدين ولنا ان الاجل يثبت بالشرط وليس من لوازم العقد ما شرطه في
حق المشتري لا يكون اشتراط في حق الشفيع لتفاوت الناس فيه ولان الاجل حق المطلوب والدين حق الطالب ولهذا
لو باع ما اشتراه بثمان مؤجل مرا بجهة او تولى لا يثبت الاجل من غير شرط ولو كان صفة لا يثبت ثم ان اخذها من
البائع بثمان حال سقط الثمن عن المشتري لتحويل الصفة الى الشفيع على ما بينا ورجع البائع على الشفيع وان اخذها
من المشتري رجع البائع على المشتري بثمان مؤجل وان اختار الانتظار كان له ذلك وقوله او بصبر عن الاخذ اما
الغالب فلا بد منه في الحال حتى لو سكت ولم يطلب جالت شفعتها عند ابي حنيفة وعجسويه كان يقول ابو يوسف ولا تم

ورجع عنه وقال لا تبطل شفعته بالتأخير إلى حلول أجل قال رحمه الله **و**وعمل المحروقة المحزور ان كان الشفع
 ضاماً وبيعها للمسلم **ي**عني اذا اشترى ذي من ذي عقار بضمير أو خبز برمان كان شفعها ضاماً أخذها بمثل المحروقة
 المحزور لان هذا البيع بهذا الثمن صحيح فيما بينهم فاذا صح رتب عليه أحكام البيع ومن جملة الأحكام وجوب
 الشفعة فيبطلت فبطلت دعماً كان أو لم يكن **ب**رمان الذي لا يتعد عليه تسليم المحزور فباعتها به لانه من دوات الامتثال والمسلم
 لا يقدر على ذلك لكونه ممنوعاً من تملكه وتقليده فوجب عليه قيمته كاذكرنا في ضمان المدون والمحزور من ذوات القيم
 فوجب عليها قيمته ولا يقال قيمة المحزور تقوم مقام عينه لانه قبيح فوجب ان يحرم على المسلم تملكه بخلاف قيمة المحزور
 على ما عرفت في موضعه لا نقول انما يحرم عليه اذا كانت القيمة بدلاً عن المحزور واما اذا كانت بدلاً عن غيره فلا
 يحرم وهو هنا يدل على الدار عن المحزور وانما المحزور بمقدور بقسمة بدل الدار فلا يحرم عليه تملكها فان المسلم المشتري
 قبل الاخذ بالشفعة فان الشفع باخذها بقيمة المحزور ولو كان شفعها بمثلها او ذماً أخذ كل واحد منهما النصف
 بمأذ كذا من قيمة المحزور باعتبار البعوض بالشكل ولو أسلم الذي صار حصة حكمه حكم المسلم من ابتداء فباخذها بقيمة
 المحزور والمحزور كذا اذا كان الثمن مثلاً فانقطع قبل الاخذ بالشفعة فانه باخذها بقيمتها للمعذر كذا هذا والمسلمان
 كالذي في جميع ما ذكرنا من الأحكام لا التزامه أحكاماً مدة مقامه في داراً ولا فرق بين ان يكون المشتري داراً أو بعة
 أو كنيسة فان الشفع باخذها بالشفعة لان ملك الذي فيها ثابت اذا كان يعتقد ان ملكه لا يزول ببيع بعة أو كنيسة
 وان كان يعتقد انه يزول فكذلك ايضا لانه بالاقسام على البيع صار معتقداً للجواز والذي اراد ان يدينه بغير
 تصرفه على مقتضى ديننا وان كان في دينه لا يجوز ولهذا لو ترافعا اليها حكم يدينها والمرتب بالشفعة له وطريقه
 قيمة المحزور والمحزور بتقديم مراراً ولو أسلم أحد المتعاقدين والمحزور مقبوض انتقض البيع لان الاسلام يمنع قبضها واسكن
 لا تبطل الشفعة لانها وجبت بالبيع فلا تبطل بانقضاءه كما اذا اشترى داراً بعد قبضه تلك البعوض فان البيع
 ينتقض بهلاكه واسكن لا تبطل الشفعة فباخذها بالشفعة بقيمة البعوض بكون الثمن خراً أو خبزاً لانه لو كان
 مثلاً أو دعماً بالشفعة لما ان الاصل اشترى نصراً من نصراً في داراً بعية أو دم فلا شفعة للشفيع اهـ ولم يتعرض
 المؤلف لما اذا صار خلاصاً أسلم البائع أو المشتري ثم استحق نصف الدار ووجز الشفع فباخذ النصف ونصف المحزور
 ولا ياخذ بنصف المحل ثم يرجع للمشتري على البائع بنصف المحل ان كان قائماً وان كان هالكاً يرجع عليه بنصف
 قيمة المحل وفي المبسوط باع المرتد داراً واغتات أو قتل على الردة أو لحق بدار الحرب بطل البيع ولا شفعة للشفيع وفي
 السفناني ولو أسلم البائع قبل الحروب بدار الحرب جاز البيع والشفيع بالشفعة ولو كان الشفع مرتداً لغات أو مثل
 على الردة أو لحق بدار الحرب فلا شفعة لوارثه ولو كان المرتد لم يلحق بدار الحرب ثم بيعت الدار كان ثمرته الشفعة وان
 اشترى المسلمان داراً ولحق بدار الحرب فالشفيع على شفيعه حتى يلقاه وان كان الشفع هو المحربي ودخل دار
 الحرب بطلت شفيعته وان كان الشفع مسلماً أو ضاماً فدخل دار الحرب ان لم يعلم بالبيع فهو على شفيعته وان علم
 ودخل ولم يطلب بطلت شفيعته وان اشترى المسلم داراً في دار الحرب وشفيعها مسلم ثم أسلم أهل الدار فلا شفعة للشفيع
 وههنا أصل تنبئ عليه هذه المسائل يجب العلم به وهو ان كل حكم لا يقتضي قضاء القاضي فدار الاسلام ودار الحرب
 في ذلك الحكم على حدسوا وكل حكم مقتضي قضاء القاضي لا يثبت ذلك في حق من كان من المسلمين في دار الحرب
 مباشرة ذلك الحكم في دار الحرب نظراً لاول البيع والشراف وصحة الاستيلاء ونفوذ الحق ووجوب الصوم والصلاة
 فان هذه الأحكام كلها من أحكام المسلمين وتجري على من كان في دار الحرب من المسلمين ونظراً لثاني الزمان ان المسلم
 زنى في دار الحرب ثم دخل دار الاسلام لا يقام عليه الحد قال رحمه الله **و**قيمة البناء والفرس لو بني المشتري أو غرس
 أو كلف قلعهما **ي**عني اذا بني المشتري أو غرس في الارض المشفوعة ثم قضى للشفيع بالشفعة فالشفيع بالخيار ان
 شاء أخذها بالثمن وقيمة البناء والفرس مقسوماً وان شاء كاف المشتري قلعه فباخذ الارض فارة وعن أبي يوسف

انه لا يكاف بالقلع ولكنه بالخيار ان شاء اخذها بالثمن وقيمة البناء والغرس وان شاء ترك وبه قال الامام الشافعي
وما لا له ليس متصفا في البناء والغرس لثبوت ملكه فيه بالشراء فلا يعمل باحكام العدوان نصارك او هو ب
له والمشتري شراء فاسدا عند الامام وكذا ذكرها المشتري فان كل واحد منهم لا يكاف بالقلع لتصرفه في ملكه
وهذا لان ضرر الشفيع بالزام قيمة البناء والغرس اهلون من ضرر المشتري بالقلع لان الشفيع يحصل له بمقابلته
الغن عوضا وهو البناء والغرس فلا يبعد ضررا ولم يحصل للمشتري بمقابلته القلع شيء فكان الاول اهلون فكان
اولى بالتحمل ووجه ظاهر الرواية انه في فعله تعلق به حق من اكده غيره من غير تسليم منه فينتقض كالأمر ان اذاني
في اللهون ولهذا تنتقض جميع تصرفات المشتري حتى الوقف والمسجد والمقبرة بخلاف الموهوب على قول أبي حنيفة
والمشتري شراء فاسدا لانه فعل بتسليم من المالك ولهذا ينتقض تصرفه ما وفي الزرع القياس ان يقلع الانا استحسننا
ولذا قلنا لا يطلع لان له نهاية وليس على الشفيع كسب ضرر بالتأخير لانه يترك باوجه فان قلت الاسترداد عندنا بعد
البناء فان جواز الاسترداد ينافي انه لا يكاف بالقلع بل يقتضي القلع كافي الشفيع قلت يجوز ان يكون مراده بقوله
والمشتري شراء فاسدا احتجاج من أبي يوسف عن أبي حنيفة بمذهب أبي حنيفة كما افهم به صاحب قاية البيان
وهذا بعد الواجبه ان يقال ان لا يوجب في البناء بعد الشراء الفاسد القول المذكور والثاني كما قال الامام ذكره في
الابيضاح قد عدا ذكر احد الزايف الزخرفة وفي فاضلان ولو اشترى الرجل دارا وزحفها بالثمن وشي كثير كان
للشفيع الخيار ان شاء اخذها واعطاها اذ فيها وان شاء ترك اه قال في الصلح لان نقص صفته لا يمكن وفيه نظر لان
المشتري اذ اني على الدار المشفوعة كان للشفيع ان ينقص البناء ما يخذ الدار ويعطيه ما زاد فيها واجيب بان البناء
اذا قلع له قيمة في الجملة بخلاف الزخرفة قوله اوبى او غرس مثال وليس يقيد بالصلح ولو ان المشتري زحفها رطبة
او كرم او يورم بقلعه كالبناء قال رحمه الله وان فلهما الشفيع فاستحق رجوع بالثمن فقط يعني ان الشفيع
اذا اخذ الارض بالشفعة فني او غرس ثم استحق فكاف المستحق الشفيع بالقلع فقلع البناء والغرس رجوع
الشفيع على المشتري ان اخذها منه او على البائع ان اخذها منه بالثمن ولا يرجع بقيمة البناء والغرس وعن أبي
يوسف انه يرجع بذلك كالمشتري والفرق بينهما بوجوب المشتري ان المشتري مغرور ومن جهة البائع ووسطا عليه من
جهته ولا غرور ولا تسلط للشفيع من جهة المشتري ولا البائع لان الشفيع اخذها منه جبر او نظيره الجارية الماسورة
اذا استرددها المالك القديم من مالها حكمها الجسد يد بقيمتها او بالثمن فاسترددها ثم استحققت من يده وخمن قيمة الولد
رجع عليه بما دفع له من القيمة او الثمن ولا يرجع بقيمة الولد لانه لم يضره بخلاف ما لو كان مشتركا بحت يرجع
بهما على البائع لانه مغرور ومن جهته قال رحمه الله ولو بكل الثمن ان خربت الدار وحف الشجر يعني لو اشترى أرضا
فيها بناء او غرس فانهم البناء من غير صنع أحد باخذها الشفيع بكل الثمن ولا يسقط من الثمن شيء لانها تانعا
للأرض يدخلان في بيعهما من غير ذكر فلا يقابلها شيء من الثمن ولهذا يبيعها في هذه الحالة مرة واحدة من غير بيان بخلاف
ما اذا قل بعض الأرض بفرق حيث يسقط من الثمن بحصته لان الغالب بعض الأصل وهذا اذا انهم البناء ولم
يبق له نقص ولا من الثمن شيء من حطب او خشب وما اذ اني شيء من ذلك واخذ المشتري فلا بد من سقوط بعض الثمن
بحصته ذلك لانه عين مال قائم بقيمته عند المشتري فيكون له حصته من الثمن فيقيم الثمن على قيمة الدار يوم
العدو على قيمة النقص يوم الاختداء بقوله حق الشجر لخرج الثمر اذا هلك من غير صنع قال في التاراجانية ولو هلك
الثمر من غير صنع أحد ولم يبق منه شيء سقط حصته من الثمن بخلاف البناء وسياقي ما جالقه قال رحمه الله وبوجه
العرصة ان نقص المشتري البناء يعني ياخذ الشفيع العرصة بحصتها من الثمن ان نقص المشتري البناء لانه صار
مقصودا بالتلاف وبقائه شيء من الثمن فيقيم الثمن على قيمة الأرض والبناء يوم العقد ونقص الانجسي البناء
كنقص المشتري وفي التاراجانية لو لم يهدم المشتري البناء ولكن باع من غيره من غير رضاه ثم حضر الشفيع فله ان

معجده وأفرزه وجعل يابه الى الطريق فبيعت دارا الى جنب المعجده لم يكن للواقف ولا للتولى شفعة لعدم الملك وفي
 المحيط وغيره مالا يجوز بيعه في العقارات كالأوقاف والمحافيت المسبل فلا شفعة في ذلك عند من يرى جواز الوقف وفي
 المبسوط لو اشترى ارضا فيها شجرة صغارها فموت أو فيها زرع فموت فلا شفعة أن يأخذ ذلك جميع الشجر لانه له بالارض
 اه قال رحمه الله فلا في عرض وقت كيعني لا تحب الشفعة في عرض وقت وقال مالك تحب في الشفعة لانها
 تسكن كالعقار ولنا ما روي عنه عليه الصلاة والسلام انه قال لا شفعة الا في ربع او حائط وان اخذها بالشفعة ثبت
 على خلاف القياس فلا يجوز للمحاق المنقول به لانه ليس في معنى العقار وهذا الاستدلال فيسمنى وان ظاهره حصر
 ثبوت الشفعة في الربع والحائط فدل ذلك على انتفاء حق الشفعة في غيرهما ومن غيرهما العروض والسفن فمد عليه
 أن مقتضى المحصر ان لا تثبت الشفعة في عقار غير ربع وحائط كضعية خالية مثلا وليس كذلك قطعا فكيف يحتمل به
 قلت يمكن حل القصر على القصر الاضافي دون المحقق والقصر بالنسبة اليهما لا بالنسبة الى جميع ما بينهما فاقبال قال في
 العناية بالربع الدار والمحاط الستان وأصله ما أحاط به اه قال رحمه الله وبناه فيقول يباع بالعرض كانهما
 منقولان فلا تحب فيهما اذا يباع بالارض وان يباع معها تحب فيها الشفعة تبعها لانهما في العلو حيث يستحق
 بالشفعة وتحقق به الشفعة على انه محاط وذلك اذا لم يكن طريقه غير طريق السفلى وان كان طريقهما واحدا
 يستحق بالطريق الشفعة على انه خليط في الحقوق قال رحمه الله وودار حطت ميرا أو أجرة أو بدل خلع أو بدل صلح
 عن دم عمد أو عوض عتق أو وهبت بالعرض مشروط كانه لا يشرع المحل بالشفعة الا بما علك به
 المشتري صورة ومعنى أو معنى بالصورة ولا يمكن لك اذا تملك العقار بهذه الاشياء لانها ليست باده والولا مثل لها
 حتى يأخذها الشفع بمثلها فلم يمكن مراعاة شرط الشرع فيه وهو التملك بما علك به المشتري فلم يكن مشروها وقال
 الامام الشافعي تحب فيها الشفعة فياخذها بغيرها عند تعذر الاخذ بمثلها بخلاف الهبة بالعرض لانه لا يأخذ
 بالعرض اذ هو غير مشروط ولنا ما تقدم ولان الشفع بثلث بما علك به المشتري من السبب لا بسبب آخر وهما
 لو اخذه كان يأخذ بسبب آخر ولو تزوجها غيره ثم فرض لها عقار مرام لم يكن فيها الشفعة لانه تعين مهر المثل وهو
 مقابل بالبيع بخلاف الوباها العقار بمهر المثل أو بالمسمى عند العقد أو بعده حيث تحب فيه الشفعة لانه مبادلة مال
 بمال لان ما أعطاه من العقار بدل مما في ذمته من المهر ولو تزوجها على دار على أن ترد على ألف درهم فلا شفعة في
 جميع الدار عند الامام وقال لا تحب الشفعة في حصص الالف لانه مبادلة مال بمال في حقهم لهذا لا يعقد بلفظ النكاح
 ولا يفسد بشرط النكاح وهو يقول معنى البيع قبله فلا شفعة في الاصل فكذلك في البيع الا ترى ان المضارب
 اذا كان رأس ماله الفاقم بزوج الفاقم اشترى بالالفين دارا في جوارب المال ثم باعها بالفين وان وب المال
 لا يستحق الشفعة في حصص المضارب تبعا لرأس المال لان المضارب وكسبل في حقه وليس في بيع الوكيل شفعة
 وكذا في حق المضارب وهو البيع كذا في العناية قوله جعلت الدار مراما قال في العناية ولو قال صاحبك على
 أن تحصل هذه الدار مراما لا أعطيتك هذه الدار مراما فلا شفعة للشفع فيها وقوله جعلت مراما محتر من البيع
 ولو باعها دارا بمهر مثلها أو صامحها على دار أو صامحها من دعوى حق على دار فبها الشفعة والقول قول
 المصالح في قيمة ذلك أو قدره وفي السراجية صامح في دار ادعاه على مائة درهم وهو جاحد لا شفعة فيها فان أقام
 الشفع البينة انها التي ادعاه قاله الشفعة وفي شرح الطحاوي رجل تزوج امرأة ولم يسم مهراتم دفع لها دار مراما فهو
 على وجهين ان قال الزوج جعلتها مهر ك فلا شفعة فيها وان قال جعلتها مهر ك الفاقمها الشفعة وفي المحيط لو خلع امرأته
 على ذلك على أن ترد عليه الفاقم وكذا تزوج على دار على أن ترد عليه الفاقم تقدم وفيه أيضا سلم دارا رجل في مائة ففقر
 خنطوا واستلم الدار فلا شفعة أخذها بالشفعة ولو افترقا قبل أن يقبض الدار يطل السلم ولا شفعة للشفع اه وفي
 العناية لا شفعة في داره ي بدل عن سكنى دار وخدمة عبد وقيد بقوله عن دم عمد احراز عن الخطا قال في المبسوط

بترك الموضع الذي كان فيه مع القصور عليه بان لم يذمه احد ولم يكن في الصلح ما لا يعارض به
الطلب بل اذ لم يصح العقد اعراض على ما تقدم والاصل في هذا الباب ان تسليم الشئ مقبول ليسع ولا يصح وان من
طلب الحق اذا اسقطه بعد ثبوته له سقط علم بثبوته له اول بعد وتعتبر اولا بترك الطلب اولى من تغيير صاحب
الهداية بترك الاشهاد انه يرد على صاحب الهداية ان الاشهاد ليس بشرط وترك ما ليس بشرط في التي لا يطله وفي
المطل لا يسلم الشفعة للوكيل مع سقطت ويصح تعليق الاقطاع بشرط ولو قال سلت لك ان اشترى لنفسك لم تبطل
اذا كان اشترائها غيره ولو قال لا اجني سلت شفعة هذا سقطت شفعته لانه سلم مطلقا فصر قساده الى المشتري جلا كلام
المعاقل على الصحة ولو قال سلت لك لا يصح لان الاجني يعزل عن هذا العقد ولو قال له اجني سلم للمشتري فقال سلت
لك صح انما كانا قال سلت الشفعة للمشتري شفاعتك قال رحمه الله وبالصحيح عن شفعته على عوض وعليه
ردده يعني تبطل الشفعة اذا صالح المشتري الشفيع على عوض وعلى الشفيع رد العوض لان حق الشفيع ليس
بمقرر في المحل وانما هو مجرد حق التملك فلا يجوز اخذ العوض عنه ولا يتعلق اسقاطه بالمجاز من الشرط فيما اذا قال
الشفيع اسقطت شفعتي فيما اشترى على ان تسقط حصتي فيما اشترى او على ان لا تطالب الثمن مني لكونه
ملاذما حتى لو نراضا سقط حق كل واحد منهما ومع هذا لا يتعلق اسقاط الشفعة بهذا الشرط بل يسقط بمجرد قوله
اسقطت تحقق الشرط اول بتحقيق فاولي ان لا يتعلق بالشرط اهـ وهو شرط الاراض عن ارضاء ابي عن ابي هو
رشوة محضة فيصح الاسقاط ويبطل الشرط وكذا اذا باع شفعة بدينار لم ياباؤه رمانا فيه بل بالغيره انما ياباؤه
بالف او قال الثمن لامرته اختاري ترك الفصح بالف فاختار بيع خط الحبار ولا ثبت المأواه انما لم يصر في هذا
بمنزلة الشفعة في رواية وفي اخرى لا تبطل الكفالة ولا يجب المبال قال في شرح المجامع ان البيع سالم به عوض
يجب ان لا تبطل شفعته كافي الكفالة والفرق ان حق الشفيع ذنبه به عوض ومن لم يرض به لم يرض به ولا تبطل له
بمرض سقوطه عن التكيل بغير عوض ولم يحصل له عوض مني فادان الثمن سلم به من ابي زكريا عن ابي القاسم
اه قال الشارح والاصح ان الكفالة والشفعة ينفذان ولا يجب المبال به والصالح من قوله لا تبطل على
اخذ نصف الدار نصف الثمن يجوز ولو صالح عن اخذ نصف حصته من الثمن لا يجوز الصلح ولا تسقط شفعته لانه لم
يوجد منه الاعراض غير ان الثمن مجهول ومثله من الجهالة يمنع صحة البيع ابتداء والاخذ بالشفعة يسع وفي المدونة
ساوم الشفيع المشتري اوساله ان يوليه ما يملكه الثمن فقال نعم فهو تسليم منه اه وفي الخط وهذه على ثلاثة اوجه
احدها ما ذكره المؤلف الثاني ان يصالح عن ان يأخذ نصف الدار بنصف الثمن او ثلث الدار بثلث الثمن فالصلح
جائز لانه اخذ بعوض معلوم بثلث معلوم المسئلة الثالثة ان يأخذ بعضها غير معلوم او شيئا معلوما يبطل الصلح ولا تبطل
شفعته لان هذا لا يدل على الاعراض وفي المجامع صالح اجني ان يسلم الشفعة على مال طالت الشفعة لاملان فان قال
المصالح على ان تكون الشفعة لم تبطل الشفعة لانه لم يسقط حقه بل اقام الاجني مقام نفسه في طلب الشفعة وفي ابن
فرسته ولو استاجر الشفيع الدار او اخذها منه مزارعة او معاملة مع علمه بالشراء طالت شفعته اه والله تعالى اعلم قال
رحمه الله هو وجوب الشفيع لا المشتري يعني بموت الشفيع قبل اخذ بعد الطلب او قبله تبطل الشفعة ولو تورث
عنه ولا تبطل بموت المشتري وقال الامام الشافعي لا تبطل بموت الشفيع ايضا لان حق معتبر كالقصاص وحق الرد
بالعيب ولنا انه مجرد حق وهو حق التملك وانه مجرد راي وهو الصفة فلا يورث عنه بخلاف القصاص لان من عليه
القصاص صار كالمملوك لمن له القصاص ولهذا جاز له اخذ العوض عنه وملك العين بقي بعد الموت فتمكن ارضه
بخلاف الشفعة لانه مجرد راي ولهذا لا يجوز الاعراض عنها ولان ملك الشفيع فيما يأخذه الشفعة يشترط ان يكون
باقيا من وقت البيع الى وقت الاخذ بالشفعة ولم يوجد في حق الميت وقت الاخذ ولا في حق الوارث وقت البيع
فبطلت لانها لا تستحق بالملك الحادث بعد البيع ولا بالرائل بعد الاخذ وانما لا تبطل بموت المشتري لان المستحق باق

ولم يتمر بسبب حقدنا حصل الانتقال الى الوارث فصاوكا اذا انتقل الى غيره فباخذها قدينا بقولنا قبل الاخذ قال في
الغنية اذا مات بعد قضاء القاضي له بالشفعة من المشتري النيار له فهي لورثته ياخذونها ولا تنبع الدار في دين المشتري
لان حق الشفع مفسد على حق المشتري فلا يعلو القاضي اوصافه في دين الميت فليشفع انه ينفعه كالمو باعها
المشتري في حياته لا يقال يبيع القاضي كمنه فليكن يبيع له فله شفعة لا يباع له فله شفعة لان سببا احق بشفعة
ما يشفع به قبل القضاء للشفعة كمنه يعني تبطل الشفعة ببيع الطار التي يبيع بها قبل ان يحصل الشفعة لان سببا احق بشفعة
فقد زال فبطل القضاء والشفعة ولا فرق بين ان يكون طاريا وبعت ببيع الدار بشرائه وبعده او لم يكن طاريا وكذا لو باع
الغريم لان كل ذلك اسقاط فلا يتوقف على العلم بالطلاق والعناق الا ترى انه لا يرتد بزيادة المشتري ولو باع التي يبيع بها
بشرط الحيا لا تبطل شفعتوا واشترى الشفعة من المشتري بطلت شفعت له بالاقدم على الشراء من غير الشفعة
ولن هو بعد من الشفعة ومثله ان ياخذها منه بالشفعة بالعقد الاول وان شاء الثاني بخلاف ما اذا اشترى الشفعة من
غيره ان يثبت له فيها حق الاخذ لان شرائها هناك لم يتضمن اعراضه اهل قال رحمه الله هو ولا شفعة من باع او يبيع له كمنه
يبع له بالوكالة والاصل فيه ان من باع او يبيع له فلا شفعة له ومن اشترى واشترى له كان له الشفعة لان الاخذ بالشفعة
في الاول يلزم منه تنقض ما تم من جهة وهو البيع لان البيع قليل والاخذ في غيره ما ينفذ وفي الثاني لا يلزم ذلك بل
فيه تقرير لان الاخذ بالشفعة مثل الشراء ولا فرق بين ان يكون ذلك من غير الاصل او الوكيل حتى لا يتكون له
الشفعة في الاول ولا يملكه وفي الثاني لهما ذلك فلو باع المضارب او العبد المأذون العقار ليس للولي ولا لرب المال الاخذ
بالشفعة ولو اشترى بها كان لرب المال الشفعة لما ذكرنا وكذا للولي ان كان على العبد دين وان لم يكن عليه دين فلا ينفذ
بالاخذ له ملكه والله اعلم الذي يشره الغرضي كالموكل بالعرف وفائدة قوله ان المشتري لا تبطل شفعت ان شارك
غيره من الشفعة ان لم يتقدموا عليه وان تقدم هو على من هو بعده من الشفعة فهي تسلم له عند ترك غيره من الشفعة
والسائق ليس له ان يطلب المبيع بالشفعة في دار اخرى غير ما يتركها لا يملكها باعها رغب عنها والاخذ رغبة فيها
فتنافيا بخلاف المشتري وفي التبريد ومن باع دراهم وهو شفيعها فله الشفعة له والظاهر انه ومن اشترى دارا ولا
يحتج ان قوله ولا شفعة من باع متكرره قوله وبيع ما يشفع كما تقدم قال رحمه الله هو ولو شرط البائع التحايل والناجواز
فهو كالبايع فان كان المشتري هو الذي فعل ذلك النجواز فهو كالمشتري وقدينا قال رحمه الله هو او من الدار عن
البائع كمنه يعني اذا ضمن الشفع التبرك عن البائع فلا شفعة له لان تمام المبيع انما كان من جهة فليس له ان ينقض
ما تم من جهة وقدينا قال رحمه الله هو ومن ابتاع او يبيع له فله الشفعة كمنه وقدينا وجهه فيما تقدم وفي فتاوى
الفضل الوكيل بشرائه اذا قبض الدار وهي في يده يطلب الشفع منه ياخذها منه فان سلم الدار الى الموكل
طلب من الموكل ياخذ منه ولا يطلب من الشفع وفي جامع الفتاوى اشترى الوكيل بغير الشفع ياخذها من
الوكيل ولا ينفذ الى حضرة الموكل ولو كان وكلا بالبيع فباع بغير الشفع ياخذها من الشفع وعن أبي يوسف
رحمه الله تعالى الوكيل بالشراء لا يملك الاخذ له وفي الجامع دار لها شفيعان قال المشتري لاحدهما اشترى
الدار فكيف صدقه لا يبطل حقه وان اقر بعد ذلك انه لم يبره لا تاقتنا من الشفعة له والشراء سواء اشترى المشتري الدار
لنفسه واشترى الدار لغيره بمره لان من اشترى واشترى له كان له الشفعة ولم يوجد منه ما يبطله لان ملكه الدار بالشراء
طلب منه للشفعة ولو كان من يطلب الشفعة بملك الدار بالشفعة في الطلب الثاني فاذا ملكها الحال قام ذلك منه
مقام الطلب والى يادقو قال للمشتري هذه الدار كلها كانت لك ولم تكن لي ولا البائع او قال كتب اشترى بتم قبل
او قال البائع وهما لك فصدقه بطلت شفعت له ولو لم يصدق على ذلك للشفيع الاخذ له ان ياخذ كلها بالشفعة لان
الشراء قد صح من حيث الظاهر وجبت الشفعة للشفيعين بعد ما ثبت لهما من حيث الظاهر فبطل حق المصدق
لصدقه ولم يبطل حتى المكذب لانهم ما يصدقان عليه وفي النوادر ولو اقر الشفع قبل القضاء له بالشفعة ان هذه

الدار لفلان الغائب وأنه يابره بالبيع وقال المشتري بل هو البائع لم تبطل شفعتك وكذلك قال البائع ولكن صاحبها
 بالبيع وقال الشفيع يابره صاحبها بالبيع فله الشفعة لأن قول الشفيع لا يصدق في حق المتبايعين فلو كان المبيع
 محكوماً ببعثته في حقهما غاذا للشفيع أن يطلب بحقوقه وكذلك لو ادعى هذا الدار رجل فشهد له هذا الشفيع فلم
 يعُدل ثم باعها هذا الوليد فالشفيع أن ياحذها بالشفعة ذكره ابن سماعة ولو قال الشفيع هذه الدار لي فلان أفت البيعة
 والأخذتها بالشفعة فلا شفعة لأنه ادعى ملكها والشفعة للملك مجتمع أن يملك ما هو على ملكه والشفعة حق فلا يجوز
 أن يملك بالعرض ما هو على ملكه ذكره ابن سماعة عن أبي يوسف وفي المسائل المأذونة اعترف أبو الشئ على ملك
 غيره غاذا زار يملكه عوض هذا إذا علم أنه وكيل بالشراء فقد قدمنا حكمه وأما إذا لم يعلم ذلك أنه هو وأبكر الشفيع
 لو كان أهواً فهو حصص ولا فائدة في هذه المحسومة لا ما لو غلبا بالوكالة كان حصصاً لأن حقوق العقد متفق به في ذلك الموضع
 معلومة ولو قال المشتري قبل أن يخاصمه الشفيع اشتريت لفلان وشك ثم حذر الشفيع فلا حذر في بيعه من المشتري
 لأن إقراره قبل المحسومة لفلان صحيح كالأول كانت الوكالة معلومة ولو أقر بذلك بعد ما خاصمه الشفيع ماسة المحسومة
 عنه لأنه صار حصصاً للشفيع وهو بهذا الإقرار يرد أسقاط حقه فلا يملكه ولو أقام بينه فإنه قال قبل شرائه أنه وكيل
 فلان لم تقبل بيئته أنه يدفع بهذه البيعة المحسومة عن نفسه وروى عن محمد أنه فعل بيئته رفع المحسومة حتى يحضر
 المقر له وأوصى قبل طلب الشفعة ختم لأن الأخذ بالشفعة يتضمن للشراء والمحسومة والوكيل مع ما ذكره لا يملك في
 حقه لأنه لا يصح إرضاء المحصم وعندهما جازر بغير رضا المحصم ولو طلب وكيل الشفيع فقبض المشتري قد سلم الشفيع
 لا يقبل قوله وكذلك لو أراد عليه أنه لا يفرط في طلب الشفعة ولكن يؤمر بتسليم الدار إلى الوكيل ثم يبيع المولى ببيعته
 وصار كالوكيل بغير إذن الدين إذا ادعى المدينون الأبرار من الموكل فإنه يؤمر بدفع الدين إلى الوكيل ثم يبيع ببيعته
 على ذلك ولو سلم الوكيل الشفعة أو أقر بالتسليم عند القاضي جازر عليه أن من ملك الأخذ بالشفعة ملك التسليم كما في الأب
 والوصى ولا يجوز عند غير القاضي عندهما وقال أبو يوسف يجوز بناء على أن الوكيل إذا أقر على موت ما كان التسليم
 مجلس الحاكم قبل لما ياتي في الوكالة للدار شفيعان فوكلا رجلا فقال سلمت شفعة أحدهما ولم يبين أيهما هو وقال أفت
 الآخر ليس له ذلك حتى يبين لأن القاضي يحتاج إلى أن يقضي بالشفعة أحدهما أو التسليم على الآخر وذكره في ذلك
 الأعداء البيان وكل الشفيع للمشتري فأخذها لم يصح لأن الأخذ بالشفعة شراء أو الوكيل يبيع وكلاً بالشرع من المدينين
 وكذلك لو وكل البائع استعصا لانه يصبر أخذاً من نفسه فيؤدي إلى التسليم المحقوق أن كان المبيع في يده ودهر
 التسليم يصير ساعياً في نقض ما قد تم من جهته لأنه يأخذه بنفسه العقد بيده ورس المشتري ولا بد من شفعة قدس
 السبي في نقض ما تم به وكله ما يأخذ الشفعة بكتا وكان المشتري اشترى بأكثر لانيه لأن الوكيل بالشفعة وكيل بالشراء
 والوكيل بالشراء لا يملك الشراء بأكثر مما بين له الموكل من الثمن وكذلك لو قال اشترى من فلان وشترتاه من غيره لا يملك
 لأنه خالف لخاصمه في أخرى ليس له ذلك إلا إذا أهم في التوكيل لأن الوكيل شراء دار بغيره إلا إذا اشترى ولو
 طلب المشتري من الوكيل طلب الشفعة ان يكف عنه مدة على أنه على خصومة وشفعتة جازلاً لا يبيع إلا من أهواً
 المشتري بعد الانتهاء بدون طلبه جازر كذلك طلب وكيله ولا تبطل الشفعة بموت الوكيل وتبطل بموت المولى والمحا
 إذا مات الحرب مرتداً لأن الحق ثابت للموكل لا للوكيل وفي المتفق ولو وكر رجل طلب كل حق له والمحسومة واقبض
 ليس له أن يطلب شفعة لأن الشفعة شراء والوكيل بالشفعة لا يملك الشراء وله أن يقض شفعة من أهواً ما كان له
 الله هو فان قيل الشفيع أنها بيعت بالف فلم تعلم أنها بيعت باقل أو بمر أو غير فبيته أرف وأسكن فله الشفعة
 لأن تسليمه كان لاستكمال الثمن أو لتعذر المجلس ظاهر أفتا تبين له خلاف ذلك كل له الأخذ بنفسه وساماً
 على تقدير أن الثمن غيره لأن أربعة في الأخذ تختلف باختلاف الثمن قدر أوجسافاً وسلم على بعض الوجوه لا يلزم منه
 التسليم في الوجوه كلها وكذلك كل موزون أو مكيل أو عدي متفاوت بخلاف ما إذا علم أنها بيعت بمروص يمت أرف

أكثر لان الواجب فيه القيمة وهي دراهم أو دنانير فلا يظهر فيه التيسير فلا يكون له الاخذ وكذا لو أخسر ان
التمن عروض كالتأجير والعبد فظهر انه مكبل أو موزون أو أخسر ان التمن مكبل أو موزون فظهر من خلاف جنسه
من المكبل والموزون فهو على شفعته ما ذكرنا وان ظهر انه جنس آخر من العروض قيمته مثل قيمة الذي بلغه
أو ظهر انه ذهب أو فضة قدره مثل قيمة ذلك فلا شفعة له لعدم الغا فلا تدان في غير المكبل والموزون الواجب
الشفعة فلا يظهر التفاوت قال صاحب النهاية بتعمده بقوله قيمته ألف أو أكثر غير مفيد فانه لو كان قيمته أقل من ألف
تسمله باطل لا إطلاق المبسوط والابحار حيث قالاً ثم ظهر له مكبل أو موزون فهو على شفعته وأجيب بانه مفيد لانه
اذ علم ان الشفعة لا تبطل اذا ظهر انه أكثر علم بطريق الأولى انها لا تبطل اذا ظهر انه أقل وفي الخط ولو بلغه ان التمن
عبد فظهر انه جارية ينظر ان كان قيمة الجارية كقيمة العبد أو أكثر بطلت وان كان أقل من قيمة العبد لا تبطل فهو
كألو أخسر بالتمن ألف وظهر أقل ولو أخسر ان التمن ألف درهم فسلم فاذها هو ما يدينار لم يذكر في الأصل أيضاً وذكر
الكسري بنظر ان كان قيمة الدنانير ألف درهم أو أكثر صح التسليم وهو قول شيخ الإسلام كذا في التصريح ويروى
عن زفره في الوجهين الشفعة وهو قول الامام ولو أخسر انه باع نصفها فسلم ثم علم انه باع كلها فله الشفعة لان من رغب
عن البعض لعبب الفركة لا يكون رغباً عن الكل وليس فيه عيب ولو أخسر انه باع الكل فسلم ثم علم انه باع نصفها
بطلت شفعته لأن من رغب عنها وليس بها عيب الشركة كان رغباً عنها وبها عيب الشركة بالطريق الأولى قالوا
ونابها ان يكون من النصف من الكل فلما أخسر انه باع الكل بالف ثم علم انه باع النصف فحسمت شفعته يجب ان
يكون على شفعته لانه اذا رغب في الأول لم يجزه عن الآخر فلا يكون رغباً عن المحضاته ولو أخسر انها بيعت بالف
فسلم الشفع الشفعة ثم حط البائع عن المشتري شيامن التمن وقس الخط فله الشفعة لانه يلتحق باصل العقد
فصار كالأخسر انها بيعت بالف فظهر انها بيعت باقل منه ولو زاد البائع مشتري الدار عليها عبداً أو أمة بعد ما سلم
الشفيع الشفعة كان للتفيع ان يأخذ الدار حصتها من التمن لانه تبين ان حصة الدار من التمن أقل ولو قضى القاضي
له بالشفعة ولم يعلم بالتمن ثم علم انه التحايل ان رضاه بالاخذ انما يتم اذا علم بالتمن اه وفي التصريح وغيره أخسر ان
التمن عبد أو جارية فظهر انه مكبل أو موزون فهو على شفعته اه قال رحمه الله ولو بان انها بيعت بدنانير قيمتها
ألف فلا شفعة له اه وهو قول أبي يوسف وقدينا المسئلة فروعها فيما تقدم وفي الخط سلم الشفع الشفعة فقال
المشتري للبائع كان ثمنه لا يتجدد شفعته لانه بعد ما سلم لم يبق له حق فصح ان قرارهما بان البيع ثمنه فكان فاسداً
ولو ثبت معاً ان البيع ثمنه لا يتجدد للشفيع حق الشفعة بمختلف ما لو كان قبل التسليم لان حق الشفع ثبت من
حيث الظاهر باقرارهما فيضمن ابطال حقه فلا يقبل تسليم الشفع في هبة بعوض فظهر انه يسع لم تعد الشفعة ولو
سلم في هبة بعوض ثم تصادفاته كان بشرط العوض فله الشفعة وفي الذوادرو سلم الشفعة ثم جعل للمشتري
البائع خيار يوم جاز فان نقض البائع البيع في ذلك اليوم لا يتجدد للشفيع حق الشفع واه ابن سماعة عن محمد
وروي ابن سماعة عن أبي يوسف ان له الشفعة اه قال رحمه الله وان قيل له ان المشتري فلان سلم ثم ظهر انه
غيره فله الشفعة كالتفاوت الناس في الاخلاق فبهم من رغب في معاشرته ومنهم من يجنب مخافة شره فالتسليم في
حق البعض لا يكون تسليم في حق غيره ولو علم ان المشتري هو مع غيره كان له ان يأخذ نصيب غيره لان التسليم لم يوجد
في حقه قال محمد في الجامع الصغير ولو قال الشفع سلمت الشفعة في هذه الدار ان كنت اشتريتها لنفسك وقد اشترتها
لغيره فهذا ليس بتسليم وذلك لان الشفع علق التسليم بشرط وصرح بهذا التعليق لان تسليم الشفعة اسقاط الحق
كالاطلاق فصح تعليقه بالشروط ولا يترك الا بعد وجوده قال صاحب الغاية بعد ما نقل كلام محمد هذا وهذا كما ترى
بناقض قوله ولا يتعلق اسقاطه بالشروط المجاوزة للغايد الأولى اه وقد يجاب فانه فرق بين شرط وشرط خاص
كان من الشروط التي تدل على الاعراض عن الشفعة والرضا بالمحو ومطلقاً وما ذكرهنا من الشروط التي لا تدل على

الاعراض ووهل الرضا فاقول ان رجا الله وان باعها الاخر افي جانب الشفع فلا يتطهر له في بعض اذا باعها دار
الامتداد ذراع في طول المحل الذي يلى الشفع فلا تستغنى له لان الاستغنى با بحوار ولم يوجد اتصال بالمبيع وكذا
لو وهب هذا القدر لشرى لهدم الاتصال وهو وحده وفي التاخر اذ كانت المحلة في هذا الباب فبان نوع الاستغنى بعد
الوجوب وذلك بان يقول لا فبيع انا ابيعها منسك فقال الشفع نعم فقبل شفعته ومكرهه بالاجماع كاذب في شفع
الاسلام وذكره خمس الاثمة انه لا يكره اذ لم يقصد ان يشرى الانشراء بالشفيع وفي البيع قبل الاختلاف قبل المبيع
أما بعده فمكرهه بالاجماع وهو الاصح وفي العناية بتوابعه عنه وعن وجوبه وقد اختلف المسان في القوال على قول أبي يوسف
وعلى قول محمد ومكرهه وفي الأخيرة و، ثم من قال في الشفعة لا تذكر المحلة لمنع وجوبها للاختلاف وفي الخلاصة المحسلة
لا بطل الشفعة ان كان قبل الوجوب لا بأس به سواء كان الشفع عدلاً أو فاسقاً فهو التاخر وفي فتاوى الفسلى عن أبي
بكر بن سعد فقال المحلة بعد المبيع مكرهه في الاحوال كلها وقبل البيع ان كان الحارفاً ساقي تاذى به فلا يكره وقبل
يكره في جميع الاحوال اه قال رجا الله وان ابتاع منها سماً بشئ ثم ابتاع بقيتها بالشفعة لا بأس في السهم الاول
قطاً في لان الشفع حار في السهم الاول والمشتري شريك في السهم الثاني وهو مقدم في الحارو لو اراد المحلة يشترى
السهم الاول بجميع الثمن الادره او السهم الثاني بدينهم فلا يرغب الحار في اخذ لكثرة الثمن وكذا في المسئلة الاولى
ما ياتي مثل هذه المحسلة بان يبيع ايلي الحار بجميع الثمن الادره ما تم يشتري الباقي بدينهم وان اخذ بالشفعة
أخذ قدر الذراع بجميع الثمن وليس له ان ياخذ الباقي بدينهم فان اخذ بالشفعة اخذ قدر الذراع بجميع الثمن
وليس له ان ياخذ الباقي لانه ليس بحارفاً ما خاف ان لا يوفي صاحبه شرط الحار لنفسه وان شاء شرطاً على من
الحار لنفسه ثم يخر ان معاوان خاف كل منهما اذا اجاز لا يميز صاحبه وكل منهما وكذا يشترط عليه ان يشرط
يبيع صاحبه وفي الفتاوى ومن جملة ذلك ان يتصدق بشفعة معينة على المشتري ان الدار بطريقها او على المشتري ببيع
الباقي منه فلا يكون الباشفعه وفي الحامسة او المشتري يتصدق بمثل الثمن على البائع وهي والهبة سواء الا ان في
الهبة من الاجنبي علك الرجوع وفي العسدة لا يملك الرجوع ومنها ان يهب جزاً شائعاً ثم يرفعها الى حاكم يري هبة
الشاع فيما يضمن الهبة فيه وبما هو اذ الهبة ثم يبيع بقية الدار منه فيكون الموهوب له مضمناً على الحار ومن جملة ذلك
ان يهب قدر ذراع من الجانب الذي هو متصل علك الحار اه قال رجا الله وان ابتاعها بشئ ثم دفع ثوباً عنه فشفعة
بالبائع لا بالثوب لان الثوب عوض علف ذمة المشتري فيكون البائع مشترى بالثوب به قد اتم عبر العدة الاول وهذه
المحسلة تمنع الحار والشريك لانه يتناع العقار باضعاف قيمته ويطعم بها ثوباً بقدر قيمة العقار غير ان يناف ان يضرر
البائع بذلك لانه لو استغنى الدار بقي الدراهم كلها في ذمة البائع لوجوبه عليه بالبيع وبراهنه حصاة بطريق المقاسة
بمن العقار اذا استحق تبين انه ليس عليه ثمن العقار فطلت المقاسة فيجب على البائع الثمن كله والمحلة فبان يدفع
المبدل الدراهم الثمن الدائير بقدر قيمة العقار فيكون صرفاً في ذمة البائع ثم اذا استحق العقار تبين ان
لا دين على المشتري فيبطل الصرف لا يفرق قبل القبض فيجب رد الدائير لا غير والمحلة الاولى لا تنص بالحار ووهبه
لا وحيلة اخرى تم الحار والشريك ان يشترى باضعاف قيمته من الدراهم ثم يوفيه من الدراهم قدر قيمة العقار قدر قيمة
الدائير مثلاً ثم يعطيه الدائير بالباقي فيصير صرفاً فيه واذا استحق المشفوع بره فاقض كله ففسر الدائير على انه بدل
عن العقار المستحق والدائير لبطان الصرف وان كان الشفع خيطاً في نفس البيع فاراد ان يبعده من احدهم
وتدفع الشفعة من الباقي فالمحسلة فيه ان يجعل الثمن مجهولاً والصي والمعنون بمقالة البائع في هذه المسئلة بعد ان
يكون مثل القصة او نقصان متعاقب فيه وهذه محسلة طامة وذكر الحصاص محسلة لا يكرهها محمد وهو ان يدعي ان الدار
لا دين صغيره في يده هذا الرجل ثم ان الداعي يدعي له مائة دينار ولا يقول انها من مال ابنه الصغير على انه سأل الداعي في
الدار فيه وروى لا شفعة فيها لان الاب لم ياخذ الدار بطريق المعاوضة ومن جملة المحل ان يقرأ البائع بمكرهه من الدار

للشئ ثم يبيع الباقي منه ومن الحمل ان يוכל المشتري ويكبل بالشراء فيشتري الوكيل ويفيب ولا يكون الموكل
 خصمه بالشئ فلهذا على قول محمد وعلى قول أبي يوسف يكون خصمه له اه قال رحمه الله ولا تكره الحسنة
 لاسقاط الشئ والركاكة اه هذا عند أبي يوسف وعند محمد يكره لان الشئ وجبت لدفع الضرر وهو واجب وتحاق
 الضرر به حرام فكانت مكرهه ضرورية ولا يوجب يوسف انه يحتاج لدفع الضرر عن نفسه والحسنة لدفع الضرر عن نفسه
 مشروعة وان كان غيره يتضرر بذلك وقد قدعنا هذه المسئلة بفروعها قال في النهاية قبل هذا الاختلاف بينهم قبل
 الوجوب واما بعده فمكرهه بالاجماع ولغاثل ان يقول اما ان يراد بالاجماع الاختلاف لاجماع المصنفين واختلافهم
 في نفس المسئلة او يراد بالاجماع المشايخ واختلافهم في الرواية اعم كان لا يخلو عن اضطراب لان الاختلاف بين
 المصنفين مقرر وبين المشايخ ايضا مقرر قال رحمه الله واخذنا بعض المتأخرين لا يتعد البائع كى يعنى ان
 المشتري اذا تعدد بائنا اشترى جماعة عقارا والبائع واحد يتعد الاخذ بالشئ بتعددهم حتى كان الشئ ان ياخذ
 نصيب بعضهم ويترك الباقي وان تعدد البائع بان ياخذ جماعة عقارا متفركا بينهم والمشتري واحد لا يتعد الاخذ
 بالشئ بتعددهم حتى لا يكون للشئ ان ياخذ نصيب بعضهم دون بعض والفرق ان الشئ في الوجه الثاني لو اخذ
 نصيب بعضهم تنفرد الصفقة على المشتري فينصرف نصيب الشركة وهي شرعت على خلاف القياس لدفع الضرر
 عن الشئ فلا تشرع على وجه يتضرر المشتري ضررا لا يذاعلى الاخذ بالشئ وفي الاول لا تنفرد الصفقة على أحد
 ولا فرق في هذا بين ان يكون قبل القبض او بعده في الصحيح الا ان الشئ اذا اختار اخذ الجميع لا يمكنه ان ياخذ
 نصيب أحدهم اذا تعدد حصته من الثمن حتى يتعد الجميع للثمن فلا يؤدي الى تفرق اليد على البائع بمقتضى المشتري انفسهم
 لانه كواحد منهم وكما اذا كان المشتري واحدا فتعد البعض من الثمن وسواء عصى لكل ثمن او عصى الكل جله لان
 العبرة في هذا لاتحاد الصفقة لا لاتحاد الثمن واختلافه والعبرة في التعدد والاتحاد بالعقد دون المال حتى لو وكل واحد
 جماعة بالشراء فاشترى له عقارا واحدا صفقة واحدة يتعدوا واخذ يتعد وكان الشئ ان ياخذ نصيب أحدهم ولو وكل
 جماعة واحدا ليس الشئ ان ياخذ نصيب بعضهم لان حقوق العقد تتعلق بالعقد وهو اصل فيه فيخضع لاتحاد
 ويتعد بتعدد عقدها قولنا لا فرق بين ان يكون الاخذ قبل القبض او بعده في الصحيح ويرى المحسن عن الامام انه
 فصل فقال ان اخذ قبل القبض نصيب أحدهم ليس له ذلك وبعده كان له ذلك لانه قبل القبض يتضرر البائع ياخذ
 البعض منه بتفريق اليد عليه وبعده لا يتضرر لانه لم يبق له بدو جوابه ان له ان يبيع الجميع الى ان يستوفي جميع
 الثمن فلا يؤدي الى تفرق اليد عليه واذا اشترى الرجل دارين صفقة واحدة وشقيعها واحدا فارد ان ياخذ أحدهما
 دون الآخر فليس له ذلك وفي فتاوى العتائبة ولو حكاها متلاصقتين وشقيع أحدهما خاصة ولو كانا أرضين
 أو قرية أو أرضا أو قرية وأرضهما أو قرية وأرضهما وهو شقيع ذلك كله فالحال ان ياخذ جميع ذلك كله وانما له ان ياخذ جميع ذلك
 او يبعده سواء كانا متلاصقتين أو في مصرين أو قرية وأرضين بعد ان يكون ذلك صفقة وقد كرسخ الاسلام في شرحه ان له ان
 ياخذ الدار الذي هو شقيعها في ظاهر الرواية ولو اشترى الدار بمناخ فيها صفقة واحدة والشئ ياخذ الدار مع المناخ او
 يدع الكل وذكرهم الائمة السرخسي في شرحه كان أبو حنيفة يقول اول هذا ثم يرجع وقال ياخذوا حصة نهما ثم يرجع
 وقال ياخذ الذي هو شقيعها خاصة وفي الفتاوى العتائية ولو اشترى دارين ورفع الحائط من الدار الاخرى وجعلها دارا
 واحدة اخذ الشئ كلها وان كان ذلك الباب بجا لانه دار لها بابان ولو فتح باب البيت التي اشترى الى داره وجد الباب
 الاول وصار معر فاقبها البيت معها اخذها بالشئ قال رحمه الله وان اشترى نصف دار غير مقسوم اخذ الشئ
 حظ المشتري بقسمته يعنى لو اشترى نصف دار غير مقسوم فقام المشتري البائع ياخذ الشئ نصيب المشتري الذي
 حصل له بقسمته وليس له ان ينقص القسمة سواء كانت بقضاء او تراض لان القسمة من تمام القبض لا من تكميل
 الانتفاع والشئ لا ينقص القبض ليعمل العهدة على البائع ولهذا الوعاء او اجر يطيب له الثمن والاجرة وليس الشئ

فيه ملك وانما له سلق الاخذ بالشفعة وذلك لا يمنع قوة تصرفاته غير انه ينقض تصرفه باطل حقه لدفع الضرر من نفسه
ولا ضرر في القصة فيبقى على الاصل في حق البيع الاول وفي حق ماله حكمه وهو القرض بجهته فظاهر عبارة الشارح
انه باخذته سواء وقع في جانب الدار المشتقوع بها او لا وفي التمر يد عن الامام ان النسيج انما ياخذ بالشعب الذي
اصاب المشتري اذا وقع في جانب الدار المدفوع عن ارفق واقعات الناظر ان القصة اذا كانت بحكم فني بنقض القصة
روايتان قال المصدر الشريفي واقعاته والمتار لا نقض بخلاف ما لا اخذ احد الشريكين نصيبه من الدار لما ثبت حكمه
وقاسم المشتري الشريك الذي لم يسبح حيث يكون النسيج نقضه لان العقد يقع من الذي قام به لا يمكن القصة من
تمام القرض الذي هو حكم البيع الاول بل هو تصرف بحكم الملك فنقضه الشفيع كما ينقض معوهته وفي التمر يد
رحلان اشترى اراوهمائة ثمان ولهما شفع ثالث اقسمهما ثم جاء لثالث فله ان ينقض القصة من اراوهمائة
نقد او غير تضاهاه واما ان لم يكن للشفيع نقض القصة في مسألة السكبان فباخذ نصيب المشتري في أي نصيب كان
لانه اسقطه بالشراء والمشتري لا يضر على اخطائه فاختاره وهو قول ابي يوسف واخلق الكتاب يد له وقدره قول
الامام واطلاق المان صادق على ما اذا قاسم الدافع او غيره وليس كذلك فلوز ادواتهم البائع اسلم من الدار فقام له
قال رحمه الله وهو الذي لا يمانون الاخذ بالشفعة من سيده كعكسه يعني اذا باع رجل دارا لثالث عده يارو له
التجارة وعليه دين يحضره ثم رآه فللعبد ان ياخذ الدار بالشفعة وكذلك عكسه وهو ما اذا كان العبد الدارون هو البائع
فقلوا لا اخذ بالشفعة لان الاخذ بالشفعة غير له الشراء وسر له احد همان صاحب ثلثا كان من العبد من به
يقدم ملك الدار بل يكون المولى لا يملك ما في يده لانه لو كان العبد احق به لان ماله من الدار بل يكون
والعبد بائع من به مولاه ولا شفعة من يبيع له بخلاف ما اذا اشترى لانه يبيع له وقد عرفت من اباي راجع له
لا يطل شفعة وتوقيع بالمديون لكن اولى قال رحمه الله وهو صحيح تسليمهم الشفعة من الاب والوصي ولو كان له
يعني ان الحمل والوصي غير في اشتقاق الشفعة كالكبر لا يتواثما في سببه فيقوم بالطب والاشهدوا ثم من يقوم
مقاهما هو وان ثبت وصيه ثم اب الاب ثم وصيه ثم الوصي الذي له الفاضل ولو لم يكن احد فهو على شفعة حتى يدرك
وهذا قول الاسام وابي يوسف وقال محمد وزفر هو على شفعة اذا باع وعلى هذا الخلاف فدل ان الشفعة يسقط الاب
والوصي عند العلم بالثراء للامام محمد وزفر ان هذا ابطال لمحق الصبي فلا يصح كانه من الفروع والحق
عن يمينه ولان تصرفهما نظري والنظر في الاخذ يتبع ان ترى انه شرع لدفع الضرر فكان في ابطال الحق الضرر
به فلا يملك ولهما ان الاخذ بالشفعة في معنى التجارة بل هو عينا الا ترى انه مدالة المسائل بانما لفرق الشفعة من
التجارة فيملكه كما يملك ترك التجارة فوضعه انه لو اخذ بالشفعة ثم باع من ذلك الرجل بعينه ما زال حكمه راجع اليه
بل اولى لانه اذا اخذ ثم باع من ذلك الرجل بعينه جاز كانت العهدة على الصبي وفي الاول على البائع او انما ترى وزن
هذا تصرف دائريين النفع والضرر فمحتمل ان يكون التركة انفع بافعا للثمن على ملك الصبي بخلاف العود عن الدود
وما ذكره لانه ضرر محض غير متردد ولا نه ابطال بغير عوض هذا اذا بيعت بمثل قيمتها وان بيعت باكثر من قيمتها
لا ينعاب الناس في مثله قبل جاز التسليم بالا جاع لان النظر من فيه وقيل لا يجوز التسليم بالا جاع وهو ما يصح فيه
لا يملك الاخذ فلا يملك التسليم كالا حنى وان بيعت باقل من قيمتها عجاياة كثيرة فعند الاسام لا يصح تسليم باب الوصي
ولا رواية عن ابي يوسف قال في النهاية ولما لم يصح التسليم على قول الامام لا يصح على قول محمد وزفر فلا يملك
المشتري هو الاب انفسه كان له ان ياخذ بالشفعة ما لم يكن فيه ضرر ظاهر على الصغير وكذلك اشترى لانه لا يصح
له ان ياخذ بالشفعة ما لم يكن فيه ضرر ظاهر وهو ان لا يكون فيه غش فاحش فكذلك الاخذ والوصي كما في هذا الا
انه يشترط حقه ان يكون فيه نفع بالصغر ظاهر حتى اذا كان بمثل القيمة لا يجوز وكذا اذا باع من نفسه بمثل القيمة
لا يجوز حتى يكون اكثر وفي الاب يجوز ان كان بمثل القيمة فيها ثم كفي طلبة ان يقول اشترى بثلث بالشفعة

متصلا ولو باع كل واحد منهما مال الصغير أو مال نفسه ليس له أن يأخذ بالشفعة لأن الشفعة لا لنفسه ولا للصغير ماد كزنان من باع
 أو بيع له الخوان كان في الشراء غبن فأحس كان للصغير أن يطلب الشفعة إذا بلغ وفي الأصل الجمل فان وضعت لأقل
 من ستة أشهر منذ وقع الشراء وأنه لا شفعة لها إلا أن يكون أبوه مات قبل البيع ورث الجمل عنه حينئذ يستحق الشفعة وإن
 جاءت بالولد لستة أشهر فصاعدا وفي السفناني وإذا كانت الشفعة لكبير وصغير وجعل وقد ثبت نسبته من الميت بشرط
 في الشفعة وإن حانت لا أكثر من ستة أشهر وفي التهمة وإذا بيعت بأقل من قيمتها أقسام الأب أو الوصي لا يصح والصغير
 على شفعة إذا بلغ وفي الأصل إذا اشترى الأب لنفسه دارا وابنه الصغير شفيعها قبل طلب الشفع للصغير حتى يبلغ قياس
 نول إلى حنفية لا شفعة للصغير أما الوصي فهو على شفعة ويجب أن يكون المجاب في شراء الأب دارا وابنه الصغير
 شفيعها على التفصيل إن لم يكن فيه ضرر فلو وقع بأكثر من القيمة بما يتغابن الناس فيه لا يكون للصغير شفعة إذا بلغ
 وإن وقع شراء الأب بأكثر من القيمة بما يتغابن الناس فيه كان للصغير الشفعة إذا بلغ له قال رحمه الله وهو لو كمل
 بالجرعة على الأب يعني الوكيل بالشراء تسليم الشفعة منه صحيح والمراد بالوكيل ههنا الوكيل بطلب الشفعة أما الوكيل
 بالشراء فتسليمه الشفعة صحيح بالاجماع وكذا سكوته اعراض بالاجماع والوكيل بطلب الشفعة إنما يصح تسليمه في مجلس
 القاضي عند الإمام وعند أبي يوسف يصح في مجلس القاضي وغيره وعند محمد وزفر لا يصح تسليمه أصلا لأنه لا ينفذ
 ما أمر به فصار كالوكله باستيفاء الدين فأمره منه وله ما أنه توكل بالشراء له لأن الأخذ بها شراء والوكيل بالشراء أن
 يشتري فله أن يترك الشفعة غير أن أبا يوسف يقول هو وكيل مطلق فينفذ تصرفه مطلقا والإمام يقول الوكيل بطلب
 الشفعة وكيل بالمقصومة ولا تستبرأ بالمقصومة في غير مجلس القاضي فلا يكون وكيل في غير مجلس الحاكم ولو أقر الوكيل
 بطلب الشفعة على موكله بأن سلم الشفعة حاز إفراخه عليه عند الإمام ومحمد إذا كان في مجلس القاضي وإن كان في غيره فلا
 يجوز إلا أنه يخرج من المقصومة اه وقال أبو يوسف يجوز مطلقا وقال زفر لا يجوز مطلقا وقد قدس ما بعض هذه والله
 سبحانه وتعالى أعلم

كتاب القسمة

مناسبة القسمة بالشفعة من حيث أن كلا منهما من نتائج النصب الشائع لسان أقوى أسباب النفعة الشركة واحد
 الشريرين إذا أراد الاقتراق مع بقاء ملكه طلب القسمة مع عدم البقاء باع فوجب عنده النفعة وقسم الشفعة لأن
 بقاء ما كان على ما كان أصل وهنا يحتاج إلى مفرقة سريعة القسمة وتقسيمها وكونها وشرطها وحكمها وسببها ودليلها
 أمادليل المشتركة فهو قوله تعالى ونسبهم إلى المأه قسمة بينهم وقوله تعالى هذه ناقة لها شرب ولكم شرب يوم معلوم
 ومن السنة ما روي أنه عليه الصلاة والسلام فتح خيبر وقسمها بين الغنمين وعليه إجماع الأمة وأما تفسيرها لفة فهو
 عبارة عن الاقسام كالفردة للاقتدار والأسوة للإتساء وأما شرحنا فسيذكرها المؤلف وأما كونها بالفعل الذي
 يقع به الإقرار وأما شرطها فتحتاج لا تبدل منفعتها بالقسمة ولا يفتوت وأما حكمها فتعين نصيب كل واحد منهما من
 نصيب الآخر ملكا وانفعا وسببها طلب كل واحد من الشريرين الانتفاع بنصيبه على الخصوص وأما محاسنها
 أن أحد الشريرين يحصل له من صاحبه سوء الخلق وضيق الفطن وقوة الرأس ولين له يخرج من هذه الأمور والا
 الركون إلى الاقتسام وأما مفتاها فهي واجبة على الحاكم عند طلب بعض الشركاء قال رحمه الله وهي جمع نصيب
 شائع في معين ههنا معناه شرعاً لأن ما من جزء معين إلا وهو مشتمل على النصيب فكان ما يقبضه كل واحد منهما نصفه
 ملكه ونصفه ملك صاحبه وإذا وقعت القسمة صار حصصاً صاحب فيما وقع في نصيبه عوضاً عما فاته في نصيب صاحبه
 قال رحمه الله وهي تشمل على الإقرار والمبادلة وهو الظاهر في المثل فيأخذ حظه حال غيبة صاحبه وهي في غيره فلا يأخذ
 يعني القسمة تشتمل على غير المحقوق والمبادلة والتميز هو الظاهر من ذوات الامثال حتى كان لأحد الشريرين أن يأخذ
 نصيبه حال غيبة صاحبه والمبادلة هي الظاهرة في غير المثل كالتياب والقادر والجوان حتى لا يأخذ نصيبه حال غيبة
 صاحبه وإن كان معنى الإقرار ظاهر في المثل لأن ما يأخذ كل واحد منهما مثل حقه صدوره معني فامكن أن يجعل عين

حقه في القرض والصرف والسلم لانه لو كان مبادلة لما صح في القرض قبض الا لتراق قبل أحد العوضين ولا في الصرف
والسلم حرمة الاستبدال فهم قالوا في النهاية فان قلت ليس ان محمد ذكر كل القسمة اذا كان وصى الذي مساوق التركة
تجوز له يكره قسمة ما ولو كان الرضا في هذه القسمة للاقرار بل في أن يوصي غير تركته فان الذي ادعى مساوقا
أن يقبض خيرا له حازه منها غير تركته قلت ذكر بعض النسخة الخلو في اذا كان في التركة تجوز ولا يكره لما وصى المسلم
قسمة لا لا وهذا اقرار بعض المس قسمة بية المبادلة وانما يكره القسمة اذا كان مع التجزأ بالي لولا ان القسمة حينئذ
تكون مبادلة وغيره من النسخة قالوا لا بل يكره قسمة التجزؤ وحده لان العمل بالسهم في قسمة التجزؤ وحده يمكن باثبات
الكرامة ومعنى الكرامة ما هو من المحلل المطلق والمحرم المحض وانما عن معنى المبادلة في غير المثل انهر الساقوت فلا
يمكن أن يعمل كانه اخذ عين حقه لعدم المعادلة شيما اسقى واشترى دارا فتمت بها ربيع ادرها ما نصبه مرامنة
بعد القسمة ولما ان تقول ان القسمة لا يعرى عن معنى الاقرار والمبادلة في جميع العود سواء كانت في ذوات الاموال
أو في غيره لان ما بالنظر الى المعنى اقرار بالنظر الى البعض الاخر مبادلة واذا كان كذلك فغاية الامران العدى
التي ماخذ كل منهما عوض محاني بدوا حبه وليس بمثل له يبين فلم ينفق معنى الاقرار فيه بالنظر الى ذلك البعض فلا
يلزم منه أن لا يصح في الاقرار فيه بالنظر الى البعض الاخر وهو كونه بعض حقه في المحل ان ثبت المساواة في المبادلة
والاقرار غير ان القسمة والمبادلة قال رحمه الله في وجهه في متحد الجنس عند طلب أحد الشركاء لان غيره في وجهه اذا
طلب بعض الشركاء القسمة في غير الاصل على القسمة في متحد الجنس سواء كان من ذوات الاموال أو من غيره في وجهه
مقدر الجنس مع لابل لما من المعنى وفي غاية البيان قال في الفتاوى الصغرى القسمة للاثنا نوع قسمة في وجهه
التي هي ما كذا من اجناس المختلفة وقسمة في طلب الاموال كالكيكل والوزن وقسمة في
التي في غير المثلات كالتياب من نوع واحد والبقر والغنم والخيارات الثلاثة خيار شرط وبشرط وجب في
قسمة الاجناس التي لثلاثة تحت الخيارات الثلاثة وفي قسمة ذوات الاموال كالكيكل في خيار العبد دون خيار شرط
وارز في خيار الرؤية والعيوب يشنان من بشرط بخلاف خيار شرط وفي قسمة الاجناس من نوع واحد والبقر والغنم
ثبت خيار العيب وهل ثبت خيار الرؤية على رواية أبي سليمان ثبت وهو الصحيح وما يقتضى و ثبت منه ان
العيب من غير خلاف اه وفي الذخيرة القاضي لا يقسم الاجناس المختلفة قسمة تجميع اما في بعض الشركاء ما كان
بمنهم ابل وعم وطالب احدهم من القاضي أن يجمع نصيبه في الابل والبقر والغنم وانقضى لا عمل على هذا الوجه وفي
المجلس المتحد قسمة قسمة تجميع عند طلب البعض بان كان بينهم ثم كثيرة او ابل كثيرة وطالب احدهم من القاضي أن
يجمع نصيبه في طائفة منها فعل القاضي ذلك اه وفي النهاية تعرض على قوله بغير ما لادلتها - رة فيها عكس
غير واجب بانه يجب لدفع الضرر عن غيره كالغريم يحبس حتى يباع ماله لبعض الدين ولهذا لا يثبت حكم لغزو رها
حتى لو اخذ احدهما الدار وبني في نصبه فاستحق الدار التي بني فيها يرجع على صاحبه بقيمة ماله اذا فتن اه
ونظرا اجمارة صادق بطلب صاحب القليل والكثير وساقى في تقبده قال رحمه الله في رذيل نصب قاسم رزق - في
يث المال ليقسم بلاجر يعنى يستحب نصب قاسم ورزق في ذوات المال ان القسمة من جنس النقص من حيث انه
يتم به دفع المازعة وشبهه رزق القاضي ولان منفعة تعود الى العامة كمنفعة الأعضاء والمال للملك والمال له
في ذوات المال لانه اعتدلهما كمنفعة هؤلاء وفي العتابة وعبرها ونصب القاضي للمجهول يجوز لما ينبغي أن يقسم
بمنه وما اخذ على ذلك من النقص اجرة وهذا لان القسمة ليست بقضاء على الجمعية حتى لا يفترض على القاضي
مباشرتها وانما الذي يفترض عليه جبر الاتي على القسمة لان لها شيئا بالقضاء لانها تستفاد منه اه قال رحمه الله
في الاصل ان نصب قاسم بآجرة بعد الداروس في يعنى ان لم ينصب قاسم رزق في ذوات المال نصه وجعل رزقه على
المدة من ان النفع لهم على الخصوص وليس بقضاء حقيقة حتى حرفة القاضي ان يادار اجرة على القسمة قال في

لا يجوز له على القضاء ألا ترى أنه لا يفترض عليه أن يقوم عليهم بالباشرة ومباشرة القضاء فرض عليه وقد قدر له
 التقاضي أجرة مثله كى لا يطع في أموالهم ويحكم بالزيادة والأفضل أن رزق من بيت المال لأنه أرفق وأبعد من
 التهمة وقوله بعد الداروس يعني يجب عليهم الأجرة على عدد الداروس ولا يتفاوت بتفاوت الانصاء وهذا عند الامام
 كاسبيعي بانه من قريب قال رحمه الله **في وجوب أن يكون عدلا أميناً عالماً بالقسم** لأنه من جنس عمل القضاء
 لأنه لا بد من الاعتماد على قوله والقسمة على القسمة وذلك بما ذكرنا فالناظر في القسمة بعد ذلك لا مائة بعد العدة
 وإن كانت من لوازمه لجواز أن يكون غير ظاهر الأمانة وردها ما به يلزم من ظهور العدالة ظهور الأمانة وردها عليه بان
 لذلك كور العدالة لا ظهورها فاستأنتم ظهورها ظهور الأمانة لا يغتضى استدراك ذكر الأمانة فإن قلت لا يجوز أن يراد
 بالعدالة ظهورها كما يريد الأمانة حتى يستغنى بذلك العدالة عن ذكر الأمانة بالكلمة فأت ظهور العدالة من لفظ العدالة
 غير ظاهر لا يفهم من لفظها وحده بدون القرينة وإرادة ظهور الأمانة من لفظ الأمانة الواقعة في الكتاب ابتداءً ظاهر
 العدالة لا غنى عن ذكر الأمانة فالرجح الله **في ولا يتعين قاسم واحد** لأنه لا يتعين التحكيم بالزيادة على أجرة مثله ولهذا
 المعنى لا يجبرهم المحاكم على أن يستأجروه وإن القسمة فيها معنى المبادلة وهي تشبه القضاء على ما بينا ولا جبر فيها
 ولو أصطلحوا فاقترحوا بما ذكرنا أنه فيها معنى المبادلة إذا كان قسم صغيراً لا يصغر فهم عليه لا يفتنوا ولا
 ولاية لهم عليه قال رحمه الله **في ولا يشترك القسام** يعني يمنعهم القاضي من الاشتراك كى لا يتضرر الناس لأن
 الأجرة تصير بذلك غالية لأنهم إذا اشتركوا يتواكلون وعند علم الاشتراك يتبادرون البهاشية الفوات فخص
 الأجر بسبب ذلك والأجرة على عدد الرؤس على قول الامام وقال على قدر الانصاء لأنهم مؤنة الملك فتقدر بقدره كآخرة
 السكان والوزن وحافر البئر وحمل الطعام وغسل الثوب المشترك **في كفاية الدار والحجدار** لأن المقصود بالقسمة أن
 يتوصل كل واحد منهما إلى الانتفاع بنصيبه ومنفعة صاحب الكثير أكثر فكانت مؤنة القسمة عليه أكثر وللإمام
 أن الأجرة تقابل التميز وأنه لا يتفاوت وربما يصعب الحساب بالنظر إلى القليل وقد يقع كس الأمر باعتبار المسكور
 فتعذر اعتباره ألا ترى أنه لا يتصور تغيير القليل من الكثير إلا بما فعله فيما فتعلق الحكم بأصل التمييز لأن عمل
 الأفرار واقع لهم جلة بخلاف ما ذكرنا لأن الأجرة مقابلة بالعمل وهو يتفاوت فتفاوت الأجرة بتفاوته وروى الحسن
في أبي حنيفة أن الأجرة على الطالب للقسمة لأنه والمتنفع بالقسمة دون الآخر اه قال رحمه الله **في ولا يقسم**
 العقارب الورقة بأقاربهم حتى يبرهنوا على الموت وعدد الورثة **في وهذا عند الامام** وقال لا يقسم باعترا فهم لأن البد
 دليل الملك والأقارب دليل الصدق فصار كالمقول والعقارب المشتري وهذا لأنه لا منكر له لم ولا بينة الأعلى المنكر فلا
 تفيد البينة بلا انكار لكنه يدرك في كسب القسمة أنه قسمه باعترا فهم ليعتصر عليه ولا يتعداه حتى لا تنقض أمهات
 أولاده ومذبره لعدم ثبوت موته بخلاف ما إذا كانت القسمة بالبدنة وللإمام أنها قضاء على الميت لأن التركة بمقتضى
 ملكه قبل القسمة ينفذ فيها وصاياه بخلاف ما بعد القسمة وإذا كان قضاء على الميت فلا بد من البينة وقد يمكن أن
 يجعل أحدهم خصماً للميت وغيره عن أنفسهم وأوردناه لأوثنية أحدهم أن يكون مدعيًا ولا تخرا أن يكون
 مدعي عليه فكلاهما مجبول وقضاء مع الجهالة واجب بان القاضي ولاية التعيين تحصيل المقصود فتوقع الجهة
 بتعيينه ولأن الوارث نائب عنه وأقراره حصص لا يمنع من قبول البينة ألا ترى أنه لو ادعى إنسان على الميت ديناً فآقر به
 الوارث فاقام المدعي البينة تقبل لانتهايت الدين على الورثة كلهم وبزراحهم القرموا ولا لذلك إذا كان بثبوت باقرار
 الوارث فإنه لا يثبت إلا في حصته خاصة وكذلك الجواب ولو قال مكان الوارث ومي بخلاف المتقول لأن في قعته نظر إلا أنه
 يخفى عليه التلف ويختلف العقار المشتري لأن البيع زال عن ملك البايع قبل القسمة فلو تكن القسمة قضاء عن الغير
 قال رحمه الله **في يقسم في المنقول والعقار المشتري ودعوى الملك** يعني يقسم في الموروث المنقول والعقار المشتري وفيما
 إذا ادعى الملك ولم يذكر كيفية انتقاله اليهم يقسم بقولهم من غير إقامة بينة أمافي المنقول والعقار المشتري فلما بينا

من المعنى والعرف وأما إذا ادعوا الملك ولم يذكروا كيفية الانتقال اليهم فلا بد من التمسك بقضاءه على القرض اليهم
لم يقره بالملك انهم ويكون مقتصر عليهم فيجوز ثم قيل هذا قول الأمام وقيل قول السكك وهو الاصح ولفظ الجامع
الصغير بقضائه لا يقسم حتى يقيموا البينة على الملك لا محال ان يكون الملك في يد غيرهم اه قال رحمه الله ولو برهنا
ان العقار في ايديهما لم يقسم حتى يبرهنانه لهما كى يعني لو اقام رجلان بينه ان العقار في ايديهما لم يقسم حتى يبرهنانه
ومطلبان القاضى ان يقسم بينهما لا يقسم بينهما حتى يقيموا البينة بان العقار ملكهما لا محال ان يكون لهما ولو برهنانه
وهذه عبارة الجامع الصغير وما تقدم رواية التدوير وكلاهما في دعوى الملك المطلق ومثل هذا لا يليق بهذا المختصر
قال رحمه الله تعالى ولو برهنانه على الموت وبعد الورثة والدارق ايديهم ومعهم وارث او موصى قسم ونصيب وكل او
وصى يقضى نصيبه كى يعني بقضى التوكيل نصيب الغائب والموصى نصيب الصغير لان في نصيبه انظرنا الصغير والغائب
ان حضر ولا بد من اقامة البينة عند الامام لا بد ان في هذه القسمة قضاء على الغائب والصغير وعندهما لا يقسم بقوله
لما ذكرنا في بيده انه قسمها ما عترف المحاضر بان الصغير والغائب على حته قال في العناية قوله لم يقسم في ايديهم وقع
سهو من الكاتب والصحيح وايديهما لانه لو كان في ايديهم لكان في الغائب والصغير وساقى انه لا يقسم واجاب بانه
اساقى الجمع واراد به المثنى وفي الحاشية هذا اذا كان العقار في يد المحاضر بن فان كانت الدار كلها او شيئا منها ساقى به
الغائب او الصغير وطلب هؤلاء من القاضى القسمة فانه لا يقسم حتى يحضر او يقيموا البينة على الموت وفي الجامع انه
لا يقسم ولو اقام البينة ما لم يحضرا اه واذا بقوله قسم ان القاضى فعل ذلك قال في المصنف فلو قسمها غير قضاء لم يجر
القسمة الا ان يحضر فيجوز او يبيع فيجوز ان مات الغائب والصغير عاجزا ورثته عاجزا دام رقاب محمدا لم يجز
لانه مات من قبل الاجازة فطلعت وللأمام اما لو ابطالنا القسمة بالموت اخفنا الى اعادة مثلها عاجزا في الاولى اه وفيه ايضا
ولو قسموا باخر صاحب الشرطة لم يجز لان القسمة لم توضع اليه لانه فوض الباع المجرى ايات اه قال رحمه الله ولو
كانوا مشترين وغاب أحدهم او كان العقار في يد الوارث الغائب او حضر وارث واحد لم يقسم كى يعني لا يقسم للمساكين
المشترك مع غيبة بعضهم اما في الشراء فلان للملك الثابت ملك جديد بسبب مباشرة ولو ان الابرد بالعب على بائعه
فلا يصلح المحاضر ان يكون خصمه على الغائب بخلاف الارث لان الملك الثابت فيه ملك خلافة حتى يرد بالعب فيما
اشتراه المورث بصير مغرور باشارة المورث فان نصيب أحدهما خصمه عن الميت فيما في يده والآخر عن نفسه فان ارث
القسمة قضاء بمحضرة المتخاصمين فيصح القضاء بقيام البينة على خصمه وفي الشراء قامت على قسم غائب فلا يقسم
وأما اذا كان العقار في يد الوارث الغائب فلان القسمة قضاء على الغائب باخراج الشيء من يده من غير قسم عنه فلا يجوز
وكذا اذا كان بعضه في يده والباقى في يد المحاضر وكذا اذا كان في يده مودعه او مستعيره او في يد الصغير في المودع
والصغير ليسا يقسم ولا فرق في هذا بين اقامة البينة وعدمها في الصحيح اه فان قلت التعليل في قوله قسم اذا كان شيء
منه في يد الصغير او الغائب يكون قضاء باخراجه من يده لك ان تقول هذا يستقيم اذا كان كله او كل البعض انتهى في
يد الصغير والغائب زائدا على قدر حصته ما اذا كان قدر حصته من الدار او أقل فلا يظهر ان فيه قضاء على الصغير
والغائب باخراج شيء مما كان في يده بل يلزم ابقاها ما كان في يده في صورة التساوى وزيادة شيء عليه فيما كان في يد
المحاضر بن في صورة النقصان اه وأما اذا حضر وارث واحد فلا نه لا يصلح ان يكون محاصرا ومحاصرا اذا صلح ان يكون
مقاسما ومقاسما فلا بد من حضور شخصين على ما بينا هذا هو ظاهر الرواية وعن أبي يوسف ان القاضى يقسم بين الغائب
خصمه ويقام البينة ولو حضر صغير وكبير نصيب وصيا عن الصغير وقسم اذا قيم البينة وكذا الاحقر وارث وموصى
له بالثلث في الدار وطلب القسمة واقاما البينة على الارث والوصية يقسم لان الوصى له شيء في الدار فصار كواحد
من الورثة فان نصيب عن نفسه والوارث عن الميت بوقية الورثة فصار كواحد احضر وارثا ولو حضر الوصى له وحده لا يقسم
ذكره في الذخيرة وفي النهاية انما ينصب القاضى وصيا عن الصغير اذا كان حاضر بخلاف الغائب وفي المصنف ولو كانت

مستتر كذا بالشراء فخرى فيها الميراثان مات واحد منهم لا يقسم اذا حضر البعض لان الوارث لم يقم مقام المورث في
 الشركة الاولى بالشراء فينظر في هذا الى الشركة الاولى فان كانت بالمسرات يقسم الثاني مقام الاول وان كانت بالشراء
 لا يقوم شيعه بين خمسة واحد صغير واثنان فاثبات وان كان حاضران فاشترى رجل نصيب احدا لمخاضرين وطالب
 شريكه المخاضر بالقسمه من يد القاضي واخر ادهن القضية فالتقاضي باع شريكه بالقسمه وحصل وكلا عن الغائبين
 والصغير لان المشتري قائم مقام البائع وكان للبايع ان يطالب شريكه فكذلك من قام مقامه ارض بين رجلين فطلب
 احدهما القسمه وقسمه الى القاضي فاقى شريكه وقال بع نصيبى واقام البيئته على البائع لا تقبل البيئته لدفع
 القسمه عنه لانه يريد ابطال حق القسمه باثبات فعزل نفسه بالبيع فلا يقدر على الاثبات ولو كان على الميت دين
 لغائب غير مستغرق حيس القاضي قدر الدين وقسم الباقي لان التركة ملك للورثة اذا لم يكن الدين مستغرقا الا ان
 لا يقسم قدر الدين حتى لا يحتاج الى نقض قضائه وان كان الدين مستغرقا لا يقسم لانهم ملأ ملكهم وفي التركة في هذه
 الحالة اه وفي الخبر يدولو بنى رجلان في ارض لرجل باذنه ثم اراد اقسمة البناء وموآجر الارض فاقب فلهم اذاك
 فان اقبى احدهما لم يجبر على القسمه وفي النوازل مسئلة ابو بكر عن قرية مشاع بين اهلها وبها وقف وبها مقبرة
 ونصفها ملك بريدون ان يتخذ ومقبرة قال ان نعمت القرية كلها على مقدار كل نصيب جائز وان ارادوا ان يقتسموا
 موضعها منها لا يجوز وعن الحسن رجل اشترى من آخر نصف دار ثم فاقه قبل ان يقبضها حاجت القسمه فان استحق
 النصف الذي في يد المشتري بطل البيع فيه والمشتري بالخيار ان شاء اخذ نصف ما في يد البائع بمحضته من الثمن وان
 لم يترك وان استحق نصف البائع بطل البيع فيه والمشتري بالخيار ان شاء اخذ النصف من النصف الذي صار له بالحصه
 من الثمن وان شاء ترك ولم يستحق شيئا حتى باع المشتري النصف الذي صار له ثم استحق النصف الذي صار للمشتري
 يبطل البيع فيه وكان للمشتري ان ياخذ نصف ما باع البائع ويبطل البيع في نصفه وكذلك ما باع كل واحد منهما من نصيبه
 ثم استحق احدا لنصيبين بالخواب فيه كالجواب فيما باع احدهما وهذا كله على قياس قول أبي يوسف وفرضه مما
 الله تعالى وبه اخذ الحسن قال وفي قول أبي حنيفة أى النصفين استحق جازا البيع في الاستحوازه ان يبيع من الذي
 اشتراه منه قبل القبض ومن الاجنبى وفي المتنق عن أبي يوسف اذا اشترى رجل من احد الورثة بعض نصيبه ثم حضرا
 يعني الوارث والمشتري وطالب القسمه فالتقاضي لا يقسم بينهما حتى يحضر وارث آخر غير البائع ولو اشترى منه نصيبه
 ثم ورث البائع شيئا بعد ذلك واشترى لم يكن خصما للمشتري في نصيبه الاول في الدار حتى يحضر وارث آخر غيره ولو
 حضر المشتري من الوارث ووارث آخر وطالب الوارث والبائع واقام المشتري البيئته على شرائه وقبضه وعلى الدار وعد
 الورثة فان هذا على وجهين أحدهما ان كانت الدار في أيدي الورثة ولم يقبض المشتري لم تقبل بيئته المشتري على
 الشراء من الغائب وان كان المشتري قبض وسكن الدار معهم ثم طلب القسمه هو ووارث آخر غير البائع واقام البيئته
 على ما ذكرنا فالتقاضي يقسم الدار وكذلك ان طلبت الورثة القسمه دون المشتري فالتقاضي يقسم الدار بينهم بطالبهم
 وجعل نصيب الغائب في يد المشتري ولا يقضى بالشراء وان لم يكن المشتري قبض الدار عزل نصيب الوارث الغائب
 ولا يدفع الى المشتري وان كان المشتري هو الذي طلب القسمه وأى الورثة لم أقسم لاني لأعلم مال الكل ولا قبل بيئته على
 الشراء البائع غائب وفيه أيضا عن أبي يوسف دار بين رجلين باع احدهما نصيبه وهو متاع من رجل ثم ان
 المشتري أمر البائع ان يقسم صاحب الدار وقبض نصيبه فقام به لم يقبل القسمه واذا كان بين رجلين دار ونصف دار
 اقسم على ان ياخذ احدهما الدار واخذ الآخر نصف الدار جاز وان كان الدار اقل قيمة من نصف الدار وقال
 رحمه الله في وقسم القاضي بطل احدهما ولو انتفع كل بنصيبه لان قسمه تكميل المتفعة اذا كان كل واحد منهم ينتفع
 بنصيبه بعد القسمه وكانت القسمه حقا لهم فوجب على القاضي اجابتهم قال في العنايه يعني يقسم جبر او مراده اذا كان
 من جنس واحد لا في قيمه معنى الاقرار لتفاوت المقاصد قال رحمه الله وان نضر الكل لم يقسم الا برضاهم وذلك

تقوم منفعة وليس للقاضي ذلك لانه يكون سفيهاً يحكمه وفي رواية يقيم لانهم رضوا بذلك واليه أشار في الكتاب لانه
 فيه نوع منفعة كذا في المحط وفي التارخانة وإذا كانت قنطرة أو بئر أو نهر وليس معه أرض فأراد بعض الشركاء
 القسمة فانها لا تقسم وإذا كانت أرض لها ثمر قسم الأرض وترك الشرب والقنطرة والبئر كالشركة وفي الخلاصة
 ولكل منها شربة فإن كان يقسم لكل واحد منها جان يجعل أرضه مشرباً من موضع آخر قسم ذلك كله فيما بينهم
 وفي الأصل لو كانت أنهار أو أبار الأرض مختلفة قسم الأبار والعيون والأراضي اه وفي النوادر ولو قسم البئر بالتجبال
 جازلان التناوت فيها قليل اه قال رحمه الله في دور مشتركة أو دار موضوعة أو دار حائوت قسم كل على حدة أما
 الدور المشتركة فالمد كورهنارة والامام وقال في دور بعضها في بعض إذا كانت في مصر واحد وكانت القسمة
 أصح لهم لانهم جنس واحد نظر الى اتحاد اسم والصورة وأصل السكنى جنسان نظر الى اختلاف الأغراض وتفاوت
 السكنى وإذا قسم كل دار على حدة بما يتشرب لعل نصيبه وللإمام ان الدور أجناس مختلفة لا اختلاف المقصود باعتبار
 المحال والجبران والقرب من المسجد فكان اختلافاً حاشاً فلا يمكن التعديل في القسمة فلا يجوز جمع نصيب
 كل واحد في دار أو بالتراضي والابل والبقر والغنم يقيم كل جنس منه بغيره ولا يجمع بين الأجناس كذا في
 بخلاف الدور والمنازل المتلازمة كاليوت والساحة كاللور لانه بين البيت والدار ما أخذ حظه من كل واحد منهما
 والدور في مصر ينقسم بالاجماع وأما الدور والمضيعة والدار والمخاوت فلاختلاف الجنس ذكره المحصاف
 وفي رواية الأصل ما يشير الى انه يجوز اه قال رحمه الله في ويصور القاسم ما يقسمه أي يكتب على قرطاس
 ليحكمة حفظه قال في العناية يكتب أن نصب فلان كذا وفلان كذا أن أرادوا رفع تلك الكاغضة الى القاضي
 ليتولى الأقراع بينهم نفسه قال رحمه الله في ويعدله أي يسوي على سهام القسمة وبروي ويوزله حتى يقطعه
 بالقسمة عن غيره قال رحمه الله في ويذره ويقوم البناء في لان قدر الساحة يعرف بالذرع والمالية بالتقويم ولا يد
 من مرفقها ليحكمة التسوية في المالية ولا بد من ذرع الأرض وتقويم البناء قال رحمه الله في ويقرض كل نصيب
 بطريقه وشربه في لان القسمة تكميل المنفعة وبه يكمل لانه اذا لم يقرض يبقى نصيب بعضهم متعلقاً بنصيب الآخر
 فيحصل الانفصال من كل وجه وهذا بيان لأفضل ماذا لم يقرضه أو لم يكن حاز قال رحمه الله في ويقلب الانصباء
 بالاول والثاني والثالث ويكتب أسماءهم ويقرع عن خرج اسمه وأولاه السهم الاول ومن خرج ثانياً فله السهم
 الثاني والقرعة لتطليب قلوبهم فلما قسم الامام بالقرعة جازلانه في معنى القضاء فيملك الأثرام فيه وكيفيته ان ينظر
 الى أقل الانصاء في قدره آخر السهام حتى اذا كان العقاربين ثلاثة لأحد منهم النصف وللآخر الثلث وللآخر
 الخمس جعلها أسداً لانه أقل الانصاء فيكتب أسماء الشركاء في بطاقات ويجعلها شبه البندقية ثم يفرجها حتى
 اذا نسقت وهي مثل البندقية يدلكها ثم يصطفي في كل مرة واحد بعد واحد فن خرج اسمه وأولاه
 السهم الاول ومن خرج ثانياً فله السهم الثاني ومن خرج ثالثاً فله السهم الثالث الى أن ينتهي الى الأخير ومن خرج
 أولاً في المثال الذي ذكرناه اسم صاحب النصف وان له ثلاثة أسداس من الجانب المقلب بالاول وان خرج ثانياً كان له
 كذلك من الجانب الذي يلي الاول وان خرج ثالثاً كان له كذلك من الجانب الذي يلي الثاني وعلى هذا كل واحد منهم
 لا يقال تعاقب الاستحقاق بالقرعة فصار وهو حرام ولهذا لم يجز علماء استعمالها في دعوى النسب ودعوى الملك وتعين
 العتق والمطلقة لا تقول لا يحصل الاستحقاق لا بالاستحقاق كان ثانياً قبله وكان للقاضي ولاية الزام كل واحد منهم
 وانما القمار على زعمهم اسم لما يستحقون به ما لم يكن لهم قبل لا مثل هذا بل هذه مشروعة كما أخبر الله سبحانه وتعالى
 عن نون رزكريا عليهم الصلاة والسلام قال الله تعالى اذ يقولون أفلا نعلمهم أنهم يكفيل الآية وقوله تعالى
 فسامهم فكان من المدحفين الآية ولتقاتل أن يقول بين أول كلامهم وأخره تدافع لانهم صرحوا أولاً بان مشروعية
 استعمال القرعة هنا جواب استحسان والقياس بآية ذلك وقالوا آخر أن هذا ليس بفار ويبنوا الفرق بينه وبين

القمار وذكروا أنه تنافى في الكتاب والسنة فتدلل على أنه لا ياباه القياس أصلاً بل هو يقتضيه القياس أيضاً فتدافعوا
 اه قال رحمه الله ولا تدخل في القسمة الدراهم الأبرصاءهم يعني جماعة في أيديهم مغارطاً والقسمة وفي
 أحد المجاهدين فضل عن الآخر فإذا أحدهم أن يدفع عوضه من الدراهم والآخر لم يرض بذلك لم تدخل الدراهم
 في القسمة لأنه لا شريك له فيها ويؤت به التعديل في القسمة لأن بعضهم يصل إلى من المال المشترك في الحال ودراهم
 الآخر في النعمة فيحصى عليها التزوي وأذا كان أرض وبناء فعن الثاني أنه يقيم باعتبار القسمة لأنه يمكن اعتبار
 التعديل فيه بالألتزوم لأن تعديله البناء لا يمكن إلا بالمساحة والمساحة هي الأصل في المسوحات ثم يرد من وقع
 البناء في نصيبه قيمة البناء ومن كان أجود دولهم على الآخر فتدخل الدراهم في القسمة ضرورة كالأخ ولا يعلقه
 في المال ثم يملك تسعة الصداق ضرورة صحة التزويج وعن محمد أنه يرد على شريكه بمقابلة البناء ما يساويه من
 العرصه وإذا بقي فضل ولم يمكن تحقيق التسوية فيه بأن تف العرصه بقيمة البناء فيثبت تردد الدراهم لأن الضرورة
 في هذا القدر فلا يترك الأصل وهو القسمة بالمساحة إلا بالضرورة وهذا هو الأقرب رواية الأصل وفي المحيط ولو دفع
 القسمة على أن يربداً أحدهما شيئا معلوماً فلا خلاف أن يكون الشروط دراهم أو دنائير أو مكبلاً أو موزوناً أو عرضاً
 أو حيواناً ما كان للشروط دراهم معلومة جاز بأن كانت شروطاً لتعديل الانصباء فيجوز بالتراضي وإن كانت
 الزيادة مشروطة لتعق القسمة على المفاضلة فيكون بيعاً من كل وجه وهو جائز بتراضهما وإن كانت الزيادة مذكلاً أو
 موزوناً ولم يمكن الأيصال فممنوع عند الإمام وعندهما يجوز ويسلم عند الدار كافي السلم وإن كانت الزيادة عرضاً يجوز
 السلم فيها كالنوب جاز مذكلاً ولا يجوز حالاً وإن كان عرضاً لا يجوز السلم فيه وإن كان حيواناً لا يبيعه جاز وبغيره
 لا يجوز ثلاثة بينهم دور صغير وكبرى فأخذ أحدهم الكبرى على أن يرد على الآخر دراهم متساوية جاز وكذلك
 لو أخذ الكبرى بصين والصغرى بنصيب جاز ولو أقتسموا الباب على أن من أصابه هذا ردد دراهم من أصابه هذا
 وردد من جاز ولو أقتسموا الأرامني على أن من أصابه تغير ونبت في أرضه قطعه بقيمة دراهم جاز ولو أقتسموا على
 أن لا أحدهما الصامت والآخر العروض والناس والدين على أنه إن بقي عليه شيء من الدين يرد عليه نصيبه فالقسمة
 قاعدة اه قال رحمه الله وإن قسم ولا أحدهم مسيل أو طريق في ملك الآخر لم يشترط في القسمة صرف هذه
 أمكن والافاضة القسمة لأن المقصود من القسمة تكميل المنفعة باختصاص كل بنصيبه وقطع أسباب تعاقب حق
 الغير فإذا أمكن حصل المقصود واللام يحصل فتعين الفسخ والاستئناف في ضرر الاختلاف بخلاف البيع حيث
 لا يفسخ ولا يفسد فيما إذا لم يتمكن المشتري من الاستعراق ومن مسيل الطريق المساء لأن المقصود ملك الرقبة ولا
 يشترط فيه الانتفاع في الحال ولا كذلك القسمة ولو ذكر المحقوق في الوجه الأول وهو ما إذا أمكن صرفه عن
 الآخر بأن قال هذا لك بحقوقه كان الجواب فيه مثل ما إذا لم يقل بحقوقه فصرف عنه أن أمكن كما تقدم إذا قال
 خذ هذا بطريقه وشربه وسيله فيقتل لا يصر فيه لأنه أثبت له بالبلغ وجوه الأثبات بخلاف البيع إذا ذكر
 فيه المحقوق حيث يدخل فيه ما كان من الطريق والمسيل فيدخل عند التنصيص واختلاف في إدخال الطريق في
 في القسمة بأن قال بعضهم لا يقيم الطريق بل يبقى مشتركاً مثل ما كان قبل القسمة ينظر فيه الحاكم فإن كان
 يستقيم أن ينفق كل في نصيبه قسم الحاكم من غير طريق برفع جماعتهم تكميلة للمنفعة وتحقيقاً للأقرار ومن كل وجه
 وإن كان لا يستقيم ذلك رفع طريقاً بين جماعتهم لتحقيق تكميلة المنفعة فيما وراء الطريق ولو اختلفوا في مقدار
 عرضه يجعل على قدر عرض الباب بطوله أي ارتفاعه حتى يخرج كل واحد منهم جناحاً في نصيبه إن كان فوق الباب
 لا فيما دونه لأن باب الدار طريق متفق عليه والختلف فيه برد إلى المتفق عليه وفي هذا القدر كفاية في الدخول ولو
 شرطوا أن يكون الطريق في الدار على التفاوت جاز وإن ساهمهم في الدار متساوية لأن القسمة على التفاوت بالتراضي
 في غير الأموال الربوية جاز وإن كان ذلك أرضاً يرفع قدر ما يحويه ثلثاً فيكون الكفاية به في المرسوم ولم يذكر

حكمه فيما اذا لم يكن له طريق وفي الهرب ولو اقتسموا دارا فاذا لا طريق لاحدهم وقدر على أن يفلح في صميم طريقها
 بمرقبه الرجل دون المحولة جازت القسمة لهما لم تنضم تغويت منفعة وان لم يقدر ينظر ان لم يعلم انه لا طريق له
 فالقسمة سادة وان علم انه لا طريق له جازت القسمة لهما مرضى بهذه القسمة دار في مكة غير نافذة اقتسموها على أن
 يفلح كل واحد بابا إلى السكة جاز ولا يختمون منه لانهم تصرفوا في خالص حقهم وهو المجدد ولا ضرر على غيرهم في ذلك
 مقصورة بين قديم طريقها في دار الاخرى فاقسموها فليس لكل واحد أن يفلح بابا من المقصورة إلى الدار والقسمة لهم
 طريق على مقدار الباب ولا يكون لهم حق المرور فيها سوى الطريق وان كان بحسب المقصورة دار لهم وقعت في
 قسمة رجل واراد احدهم أن يجعل الطريق إلى داره في هذه المقصورة لم يكن له ذلك طريق مشترك بين جماعة ليس
 لواحد منهم أن يفلح بابا لدار اخرى لاحق لها في هذه الطريق ولو اقتسموا قرية فاصاب احدهم قراح والاخر كرم
 والاخر بيت جاز بتراضهم واداء اقتسما كرم وفيه عنب وثمر ينظران فالأعلى ان النصف لفلان بكل قليل وكثير
 ومافيه من الاعشاب والثمار فهي مقسومة والاغصى على الشجرة بينهما دار في طريق لا يخر لا يمنعها عن قسمتها
 ويترك طريقه على عرض الباب العظمى فان باعوا الدار والطريق برضاهم ضرب صاحب الدار على مثلي ثمن الطريق
 وصاحب الميراث ثلث الثمن لأن الطريق بينهم اثلاثا فلم يعلم قدر الانصباء فيكون الثمن بينهم اثلاثا وكذا اذا كان
 رقة الطريق لثنتين ولا تخرق المرويون ما بينهما وتعدت وروته اعترضه كق واحد وان لم يعرف ان الدار
 ميراث بينهما الطريق على عدد الاروس وقسمة الطريق على عدد الاروس ولو كان فيها طريق من ناحية وطريق لا يخر
 من ناحية اخرى يعزل لهما طريق واحدة والطريق الواحد يكفي للورود واقتسموا دارا وفيها كنف شارع إلى
 الطريق او ظلة لم يحسب في ذرع الدار لان الظلة والكنف ليس لهما حق القرار على طريق العامة بل مستحق
 النقص ومستحق النقص كامل القروض ولكنهما يقومان على من وقعا في حيزه ولا يحسبان في ذرعان الدار بعد فسخه الوالي
 وترك طريقا للعامة فرأى الوالي بسد ذلك أن يعطى الطريق لواحد فينتفع بها ولا يضرباها الطريق جاز ان كانت
 المدينة له وان كانت للمسلمين لم يجز اه قال رحمه الله في سفل له علو وسفل مجرد علو مجرد قوم كل على حدة وقسم
 بالقيمة وهذا قول محمد وعليه الفتوى وقال الامام والثاني يختم بالدروع لان القيمة بالدرع هي الاصل في المنزوع
 والكلام فيه والعبارة للتسوية في أصل السكنى كافي المرافق قال في العناية وصورتها علو مشترك بين رجلين وسفله
 لا يخر وسفل مشترك بينهما وعلو لا يخر ويت كامل مشترك بينهما والكفل في دار واحد او في دارين قد بناها هذا
 لثلاث اقبال قسمة العلو وسفل قسمة واحدة اذا كانت البيوت متفرقة لا يصح عند الامام لصمدان السفل يصلح
 لما لا يصلح له العلو كالبر والاصطبل والسرداب وغيره فصار كالجند فلا يمكنه التعدل الا بالقيمة وكيفية القسمة
 على قول الامام ذراع سفل بذراعين من العلو وقال ابو يوسف ذراع بذراع قبل ايجاب كل منهما على عادة أهل عصره
 وقبله واختلاف حجة بينهم قال الامام لصاحب السفل منافع كثيرة ولصاحب العلو منفعة واحدة وهي منفعة السكنى
 و ابو يوسف قال هما سواء في الانتفاع وتفسير المسئلة على قول الامام أن يجعل بمقابلة ما ذراع من العلو الجرد ثلاثة
 وثلاثون وثلاث ذراع من البيت الكامل ثلاثة وثلاثون وثلاث من العلو السكك في مقابلة مثله من العلو الجرد
 وثلاثة وثلاثون وثلاث من السفل الكامل في مقابلة ستة وستين وثلاثين من العلو الجرد ذلك تقاسم مائة ويجعل بمقابلة
 مائة ذراع من السفل الجرد ستة وستين وثلاث ذراع من البيت الكامل لان علوه مثل نصف سفله فستة وستون وثلاث
 من سفل الكامل بمقابلة مثله من السفل الجرد ستة وستون وثلاث من العلو الكامل في مقابلة ثلاثة وثلاثين وثلاث
 ذراع من السفل الجرد ذلك تقاسم مائة وتفسير قول الامام أبي يوسف أن يجعل بمقابلة ثمن من السفل الجرد او من العلو
 الجرد قدر نصفه من البيت الكامل ويقابل نصف العلو ونصف السفل لاستواء العلو والسفل عنده ويجعل بمقابلة
 ثمن من السفل الجرد قدر ثمن العلو الجرد وقال محمد يقيم على قيمة السفل والعلو ان كان قسما على السواء بحسب

ذراع بذراع وان كان قسمة أحدهما أعلى من الآخر بحسب الذي قيمته أعلى على النصف ذراع بذراع من الآخر
حتى يستويان في القيمة وفي الذخيرة فان قيل كيف يقيم المعلوم السفل قسمة واحدة عند الامام ومنه يسهل
ان البيوت المتفرقة لا تقسم قسمة واحدة ان لم تكن في دار واحدة قلنا موضوع المسئلة انهما كلانا في دار واحدة
والبيان في دار واحدة وانما يقيم عدد الامام مرضى الله تعالى عنه وان كان في دارين بطريق الزايف فلماذا يقسم في
النهاية بما سبق وعلم من قوله قوم كل على حدة ان البناء لا يقيم بالذراع قال وان قسما دارا فانه يقيم العرصة بالذراع
ويقيم البناء بالقيمة ثم هذا على ثلاثة اوجه فتارة يقسم الارض نصفين ويشترط ان من وقع البناء في نصيبه يعطى
لصاحبه نصف قيمة البناء مقيمة البناء معروفة بالقيمة البناء غير معلومة بان اقسما الارض ولم يسموا
البناء فان اقسما الارض وبشرط في البناء كما تقدم فيكون يبيعان مشروطا في القيمة وهذا البيع من ضرورات
القيمة فيكون له حكم القسمة فيجوز ان لم تعرف قيمة البناء واقتسما كذلك جازا اقتسما او قسما بما اجمعه الثمن
البناء ووجه الاحتسان ان القسمة لذات العرصة ولا جهالة فيها ومن وقع في نصيبه يتك على صاحب نصف البناء
القيمة فيها ضرورة وان اقسما الارض ولم يقسم البناء جازت القسمة ثم يتك من وقع البناء في نصيبه نصف البناء
فالقيمة لانه لا وجه لبقاء البناء مشتركا لان صاحب الارض يتضرره ولا وجه لدفع الضرر الا بتك الارض وتك
بالبناء بالقيمة لانه اقل ضررا من تك الارض بالقيمة من غير رضا صاحبها كالغاصب اذا صبغ الثوب بتك
صاحب الثوب الصبغ دون صاحب الصبغ كذلك في المحيط هذا اذا قسما الارض فلو وقع القسم في الارض واحد
والبناء الآخر قال دارين رجلين فاقسما على ان يأخذ أحدهما الارض والآخر البناء ولا شيء له من الارض فهو ذاك على
سنة اوجه اذا شرط في القسمة على ان من له البناء يكتون مشتركا بنصف صاحبه من البناء على صاحب
من الارض فان سكا عن القلع او شرط ذلك جازت القسمة وان شرط الترك فالقسمة فاسدة كذا في المتن وفي البحر
يجب ان يعلم ان الملك لا يقع لواحد من الشركاء بنفس القسمة بل يتوقف ذلك على أحدهما انما القسمة او بناء
القاضي أو الفرقة اه وفي المحيط أرض ودارين اثنين فاحدهما أحد الدار والآخر الارض على اربعة ارباع
الارض عليه عبد قيمته ألف وقيمة الدار ألف وقيمة الارض الفان فباع صاحب الدار داره واشترى ثلثيها واربعة ارباع
والعشر الدار يرجع المشتري على البائع بنصف عشر الدار ومثل الباقي ولصاحب الدار ربع
عشر درهم وثاني درهم من قيمة الارض على صاحب الارض عند الامام وقال أبو يوسف يرجع ربع
رقبتها قال رحمه الله ولو قبل شهادة القاسمين ان اختلفوا في معنى اذا أنكر بعض الشركاء به
استيفاء نصيبه فشهد القاسمان انه استوفى نصيبه قبل شهادتهما سواء كان من هاتين أو غير هاتين
الامام والثاني وقال محمد لا تغفل وهو قول الثاني وألوه قال الشافعي وذكر المحصلي دون محمد مع
انهما شهدا على فعل انفسهما فلا تغفل كمن علق عتق عبده على فعل فلان فشهد ذلك الغير بل فقهوا
شهدا على الاستيفاء والقبض وهو فعل غيرهما لان فعلهما التميز لا غير ولا حاجة الى الشهادة على التميز
ان قسما الاجرة لا تغفل قبل شهادتهما باجماع واليه مال بعض المشايخ لانهما يدايان اياهما عمل
شهادة صورة ودعوى معنى فلا تغفل فلتاها لم يجز ايهما الشهادة الى انفسهما فغدا لا يصح ما رواه
على ابقاء العمل وهو التميز وانما الخلاف في الاستيفاء فانتهت التهمة ولو شهد قاسم واحدة قبل
الفرد غير معولة ولو امر القاضي أمته بدفع المال فيقبل قول اذ من في دفع الضمان عن نفسه
اذا كان منكرا قال رحمه الله ولو ادعى أحدهم ان من نصيبه شيئا في يد صاحبه وقد أقر بالاستيفاء
الايمنة لان التهمة من العقود اللازمة للمدعي لا تلزم المدعي حق الفسخ لنفسه بعد قسما فلا يغفل
يقم بيته استخفاف الشركاء لانه لو اقر وايدل لا فائدة في ذلك وانكر واحلفوا عليه ولعل ان يقول لو صح

تخلف المقر له اذا ادعى المقر انه كذب في اقراره مع انه لا يحلف عند الامام ومحمد الجواب ان يقال ان هذا اذا قرأ المقر له
ان المقر كذب في اقراره فلو لم يقر المقر له انه كذب في اقراره لمه ذلك ولا يظهر فيه انه لو انكر استخلف كالزوالوا
فيما نحن فيه لانه اذا انكر كان مصداق اقراره فافتقرنا ومن حلف منهم لم يكن عليه سبيل ومن نكل عن
اليمين جمع نفسه مع نصيب الا ان المدعي فيقسم على قدر حقوقهما فيه قالوا وينبغي ان لا يقبل دعواه اصل لانه
متناقض واليه اشار من بعد حيث شرط التحالف ان لم يشهد على نفسه بالاستغناء ويشير بذلك انه لو شهد على
نفسه بذلك لا يتحالفان لان دعواه لم تصح للتناقض فاذا منع التحالف لعدم صحة الدعوى للتناقض فكذلك انما قال صدر
الشريعة في شرح الوطية بعد ان نقل ما نقل صاحب الهداية وينبغي الى آخره وفي الميسر وقاضيهان ما يروى بهذا
اه قال وما لا يوجب التحالف ويكون القول بقول المدعي عليه مع غيره وهو ما اذا اقر كل واحد منهما بالاستغناء
ثم ادعى أحدهما على الآخر انه غصب شيئا من نصيبه الى آخر ما ذكرناه أولا قال وهكذا المصكيل والموزون
والمنزوعان اذا كان يكون في المصكيل والموزون متى ثبت الغلط بالبينة لا تعاد القسمة بل يقسم الباقي على قدر حقهم
لا به لا ضرر في قسمة الباقي اما في الاشياء المتفاوتة تعاد القسمة ولا يقسم الباقي وفي القبر يد والاصل واما دعوى
الغلط في مقدار الواجب بالقسمة وهو نوبان نوع وجب التحالف ونوع لا يوجب التحالف والنوع يوجب التحالف ان
يدعى أحدهما غلطا في القسمة على وجه لا يكون مدعى الغصب بدعوى الغلط كما ثبت في رواية بين رجلين اقتسماها ثم قال
أحدهما لصاحبه ما لك خمس وخمسون غلط وأنا خمس وأربعون ولم تقم واحد منهما بيته وهذا كله اذ لم يسبق منهما
اقرار بالاستغناء اما اذا سبق منهما اقرار بالاستغناء لم تنجح الامن حيث دعوى الغصب وهي التي لا تقرب التحالف
اه قال رحمه الله وان قال استوفيت واخذت بعضه كان القول قول المحمم مع اليمين لانه يدعى عليه الغصب
وهو ينكر والقول قول المتكرف قالوا اقتسما ما ثمة وقضاهما ادعى أحدهما على صاحبه انك اخذت خمسة من
نصيب غلط وانكر الا خر وقال اقتسما على ان يكون لي خمسة وخمسون ولك خمسة وأربعون والقول قوله مع غيره لان
القسمة قد ثبتت ثم ادعى أحدهما على الآخر انه اخذ خمسة غلط وانكر الا خر فان قامت بيته على بها والا استخلف
المدعي عليه كذا في المصطلح في المسئلة الاولى وهو مدعي الاخذ بطريق الغصب وفي هذه الاخذ بطريق الغلط وافترا
قال رحمه الله وان لم يقر بالاستغناء فادعى ان ذا حظه ولم يسلم اليه وكذبه بشر بكة تعاد القسمة فثبت القسمة لانه
الاختلاف فيما يحصل له بالقسمة فصار نظير الاختلاف في البيع والتمن اه ولا يخفى انه بسدا بين ايهما شاء
ولغايل ان يقول التحالف في البيع فيما اذا كان قبل القبض على رفاق القياس كما علم في محله واما بعد القبض فالحالف
للقياس لان أحدهما لا مدعي على الآخر حتى ينكره الا خر فصاف عليه والا خر يدعي وانكاره فناء في البيع
بالنص وفيما نحن فيه بالتحالف مخالف للقياس لان كلا منهما ادس مدعى وهو وارد في البيع بعد القبض على
خلاف القياس وقد تقرر ان ما ورد على خلاف القياس فغيره عليه لا يقاس ولا يمكن المحاقه بطريق دلالة النص لان
القسمة ليست في معنى البيع من وجه اذ معنى الاقرار والمبادلة ما قلنا ل في الجواب قال فان اراد أحدهما
القسمة عند التحالف فليس له ذلك لانه لا يمكن لانما لا تكون الا بالقرعة وقد يقع نصيب أحدهما في جانب الآخر
فتضرب وقال في موضع آخر ولو اقام أحدهما بيته على بها ولو اقام بيته على بالبينة التي هي ا كثرنا انما كذا في الهدى
وقيد ايضا قسم القسام اذ اعطى أحدهما كثر من حقه غلطاً وبني فيها فانهم يستقبلون القسمة فان وقع البناء في
قسم غيره دفع نفسه ولا يرجع على القاسم بقيمة البناء ويرجعون عليه بالاجر الذي أحسنه واذا قسما دورا واخذ
أحدهما دارا والا خر أخرى ثم ادعى أحدهما غلطاً وجا بالبينة فانه يتقاضى القسمة له قال رحمه الله ولو نذر رغب
ما حش في القسمة تنسخ في هذا اذا كانت بقضاء القاضي فظاهر لان تصرفه مقيد بالعدل والنظر واما اذا كان بالتراضي
فقد قيل لا يلتزم الى قول مدعيه لان دعوى الغبن لا تعتبر في البيع فكذا في القسمة لو حوذا لراضي وفيه يفسخ هو

الصحيح ذكره في الكافي وفي العناية وهو الصحيح وعليه الفتوى ولذا افترسوا دارا و اصاب كل واحد منهما ما جانا و ادعى
أحدهما بيتا في يد الآخر أنه عما أصابه بالقسمه وأنكر الآخر فعله إقامة البيعة وان أقاما البيعة في بيعة المدي
مقدمة لانه اتجار وان كان قبل الاشهاد فمما لا يتفق ولو اختلفا في الحدود وأقاما البيعة يقضى لكل واحد منهما
بالجزء الذي في يده صاحبه لانه خارج فيه وبيعة التجار مقدمة وان أقاما أحدهما بيعة يقضى بها وان لم يقم لواحد منهما
بيعة فمما لا يتفق وترا دكا في البيع قال دعوى الفلاني في القصة فوعان ما يصح وما لا يصح فوعان ما يوجب التحالف
وما لا يوجب التحالف أما ما لا يصح وهو ان يدعى أحدهم الفلاني في التقويم بغبن يسير وهو ما لا يدخل تحت تقويم
المقومين ولا تعاد القصة به لانه لا يمكن الاحتراز عنه والذي يصح فيه الدعوى هو ان يدعى الفلاني بغبن فاحش وهو
ما لا يدخل تحت تقويم المقومين كذا في المحط اه قال رحمه الله في ولو استحق بعض شائع من حظر جمع بقسمة في خطا
شريكه ولا تقسم القصة به وهذا عند الامام وظاهر عبارة المؤلف ان هذا محتمل لكن قال في العناية ان شائع يرجع بذلك
الى نصيب صاحبه وان شائع دعوى وانقسمت انا عند الامام وقوله يقسمه يعني لو كان قيمة نصيبه ستمائة وقيمة الآخر
مثله فاستحق نصف ما في يدهم جمع بنصف النصف وهو الربع وهو مائة وخمسون وقال الثاني فيصح كذا ذكر اختلاف
في الجزء والشائع في الاسرار وغيره فديا الشائع يحترز عن المعين وذكر القدر وري اذا استحق بعض نصيب بعض أحدهما
بعينه فالصحيح ان الاختلاف في الشائع وفي استحقاق البعض المعين لا يفسخ بالا جماع ولو استحق بعض شائع في الكل
ففسخ بالا جماع فهذا ثلاثة أوجه ومحمد مع الامام فيما حكاه أبو حفص ومع الثاني فيما حكاه إبراهيم بن سليمان والارن أصح
لثاني ان يأخذ بالاستحقاق ظاهر شريك الآخر والقصة يكونه لا يفسخ فصار كالوا استحق بعض الشائع في الكل بخلاف
المعين لان ما وراء المستحق بقي مقرا على حاله ليس للغير فيحق ولهما ان المقصود بالقصة التميز والافراز ولا يحسم
باستحقاق جزء شائع من نصيب الواحد ولو احدثوا حازت القصة في الابتداء على هذا الوجه بان كان البعض المتقدم مشتركا
بين ثلاثة نفر والبعض المؤخر بين اثنين واقسم الاثنان على ان لا أحدهما ما لهما من المتقدم وللآخر المؤخر واقسم
على ان لا أحدهما ما لهما من المتقدم وبعض المؤخر مفرزا يجوز فكذا هذا بخلاف استحقاق الشائع في الكل لان معنى
الافراز التميز لا يفتق مع بقاء نصيب البعض ولو استحق نصيب أحدهم كاه بر جمع به على الشريك ولو باع بعضهم بفضل
نصيبه شائعهم استحق بعض ما بقي شائع كان له ان يرجع على الشريك بحسابه وسقط خیار الفسخ ببيع البعض وعاد
أى يوفى بر جمع على ما في أيديهم بحسابه ويضمن حصصهم مما باع لان القصة تنقلب وأسد عنه والمعروض ما فسد
مملوك وينفذه وهو مضمون بالقصة فيضمن لهم ولو قسم الورثة التركة ثم ظهر في هاد من يحمي قبل لأورثة القضاة
الميت وان قضوه صحت القصة والافسخت لان الدين مقدم على الارث فيجتمع وقوع المثل للميت اذا قضوا له ما
أبرأهم الغرماء فيصير لزوال المسانع ولو كان الدين مستغفرا فكذا الجواب الا اذا بقي من التركة ما في يدين فلهما
للمسلم الحاجة ولو ادعى أحد المتقاضين التركة في التركة صح دعواه ولو تناقضا فن لان الدين يتعلق بالقيمة والقيمة
تصادف الصورة ولو ادعى عياياى سبب كان لم تجمع دعواه لان الاقدام على التركة اعتراف بان التركة مشتركة قال
ولو كان بينهما مائة تشاء أخذ أحدهما أربعة دين قيمتها مائة والآخر سبب قيمتها مائة فاستحق شائع الاربعين
قيمة عشرة فانه يرجع بخمسة دراهم في الستين ولا خيار له في نقض الامام عند القصة بخلاف الارض وان كان بينهما
أربعون فقضى اثلاثون رديئة أخذها وعشرة جيدة أخذها الآخر لم يجز فان أخذ العشرة الجيدة فورا حازت الارض في
مقابلة الثوب فان استحق من الثلاثين عشرة يرجع عليه بنصف الثوب وفي الزبائيات يرجع عليه بثالث الثوب وقدر
وثاني قدر قليل هذا قياس والاول استحسان كذا في المحط وفي المتن ويستوى في هذا الحكم اذا وقع التهمة
بالقضاء أو بالرضا اه وفي المراجعة دارين اثنين اقسما هاتين يعني كل واحد في نصيبه ثم استحب لم يرجع
واحد منهما على صاحبه بقيمة البناء وفي الفيء دار وارض فيها القصة فاذا باي أحدهما أو غرس ثم استحق أحد

النصيبين لم يرجع قيمة البناء والفرس على الآخر لأنه لم يهرم مفرول من جهته ههنا إذا كانت القسمة لو امتنع
 أحدهما جبر فلو كانت القسمة لو امتنع أحدهما لم يجبر كقسمة الاجناس المختلفة يرجع قيمة البناء عند الاستحقاق
 لأن كل واحد منهما مفرول من جهة صاحبه لأنه ضمن له سلامة نصيبه وفي التجريد لكل قسمة وقت واختيار
 القاضي أو باختارهما على الوجه المذكور يجبرهما القاضي عليه إذا بقي أحدهما شاه أو عرس ثم استحق أحد النصيبين
 لم يرجع قيمة البناء والفرس على الآخر اه قال رحمه الله في ولو تبايا في سكنى دار أو دارين أو خدمت عبد أو عيدين
 أو غسلة دار أو دارين صحح يحتاج الى تنبيهها لغة وشرطا وشرطا وحكمها وأمدلها وحكمها أمدلها فقولته تعالى هذه
 نافقة لشرب ولكم شرب يوم معلوم ومن السنة فماروى أنه عليه الصلاة والسلام قسم في غزوة بدر لكل بعير بن ثلاثة
 نفر وكافوا ببناء بون في الركوب واجتمعت الامة على جوازها ولأن التباين وقسمة المافع فيصارع اليها التكميل للمنفعة
 لتعذر الاجتماع على عين واحدة فكان التباين مؤهنا جاعا للمنافع في زمان واحد ونفسيرها لغة ففى ما عود من التباين
 وهوان يبي كل واحد منهما صاحبه ما شرط له وفي الشارح هي مستقيمة من الهيئة وهي الحالة الظاهرة للقبول للشي
 وابدال الهرة للغالها والتباين يتفاضل منها وهوان يتوافقوا على أحرف تراضوا به وحقيقته أن كلا منهما يرضى بهيته
 واحد ويتبناها وأما تفسيرها شرطا ففى مبادلة معنى وليست بأقرار من كل وجه لأنها لا تنص في المثلثات كالمكيل
 والموزون وأما شرطها أن تكون العين يمكن الانتفاع بهامع بقاء عينها وصفتها أنها واجبة إذا طابها بعض الشر كاعولم
 بطلب الشريك الآخر قسمة الأصل وقد يكون بالزمان وقد يكون بالمكان وتكلم العلماء فقالوا إن جرت في الجنس
 الواحد والمنفعة متساوية أو تفاوتا تفاوتا بغيره ففى إقراره جرت في الجنس المختلف كالدار والعبد يعتبر بمبادلة من
 كل وجه حتى لا يجوز من غير رضاهم وفي الكافي ولا يبطل التباين بموت أحدهما ولا بموتها اه ولو طلب أحد
 الشر يمكن القسمة والآخر انما ياد بقم القاضي لأنه أبلغ ولودفع التباين فيها فيحصل القسمة ثم طلب أحدهما
 القسمة يتم ويبطل التباين لأنه أبلغ أما ذلتها يا في سكنى دار واحد على أن يسكن أحدهما بعضها والآخر
 البعض أو أحدهما العلو والآخر السفلى جازت لأن القسمة على هذا الوجه جائزة فكذا التباين وهو أقصر
 لا بمبادلة لأنها لا تنجز في الجنس الواحد إلا وقبل هو أقرا من وجهه عارية من وجهه ولا ينفى أن كلا القولين مشكل
 لأن كل واحد منهما يترك ما له من المنفعة فيما أخذ صاحبه بعوض وهو الانتفاع بنصيب صاحبه فكيف يتصور
 أن يكون إقراره في الشكل أو عارية في البعض والعارية غير لازمة والمهاياة لازمة وأن قسلا جمع المنافع الشائعة في
 السن في بيت واحد محال لعدم جواز انتقال العرض من محل الى محل آخر فكيف يمكن القاضي جمعها فالجواب أن
 المراد ليس للقاضي أن يجمعها حقيقة حتى يتوجه ما ذكر بل المراد أن القاضي يعتبرهما جميعا ضرورة اه والوجه
 أنه إقراره من كل وجهه في التباين في المكان ولهذا لا يشترط التاقص وفي للمهاياة في الزمان إقراره من كل وجهه ولو أشغل
 أحدهما نفسه جاز شرط في المهاياة أو لم بشرط لأنه يجوز المهاياة في الاشتغال حال الانفراد فيعجز تبع للمهاياة في السكنى
 كذا في المصنف ولو تبايا في دارين جاز ويجبر الا على عنها ويعتبر إقراره كالاعيان المتفاوتة فلو وضع أحدهما في داره
 شيئا أو بقاءه فادفعه فمستبر به انسان ومات لا يضمن ولو بنى أو حفر فبما يرضى لأن الاول من مرافق السكنى حتى
 يملكه المستبر فلا يكون متعددا في نصيبه بركه فلا يضمن وفي التباين أو الحفر يكون متعددا في مقصد ان نصيب
 شريكه فضمن ولا يضمن مقصد ان نصيبه ولو تبايا في دارين على أن يسكن كل واحد منهما دارا أو زوجا وان
 زادت غلة أحدهما لا يشارك الآخر في الفضل والفرق أن في الدارين أمكن تجميع قسمة المنفعة حقيقة ولو تبايا في
 الزمان في الخدمة عبدا جاز لأنها متعينة فيه لتعذر التباين في المكان والبيت الصغير كالعبد ولو اختلفا في التباين من حيث
 الزمان والمكان في محل يملكها بما عزمهم القاضي بالانفاق فإن اختاروا من حيث الزمان يقرع في البداية تطبيقا
 لقولهما ونفيا للثمة عن نفسه ولو تبايا في عيدين على الخدمة جاز ما عندهما فظاهر لأن قسمة الفرق جائزة عندهما

فكذا المنفعة وأما عند الامام فروى عنه انها لا يجوز الا بالتراضي لان قيمة الرقيق لا يجرى فيها المهر عنده فكذا
 لهاية والامع ان القاضي يهاوئهم بما جبر اطلب احدهما لان المنافع من حيث الخدمة امانة او غفلة
 اعيان الرقيق لانها تتفاوت تغاوتها فاحشا على ما بنا ولو نهايا على ان نفقة كل عبد على من يخدمه من غيره ما
 العادة جرت بالتسامح فيها بخلاف كسوة المالك لانها لا تسامح فيها طاعة وقيد بقوله خدته من غيره ما بنا ولو نهايا
 في غلة عبد واحد كذا في المصط وقيد بقوله خدته عبيدين لانها لو نهايا في غلتهما لم يجز عند الامام روى في
 استوث الغلتان لهما ان تغاوت العبيدين في الغلة يسير فيجوز عند الاستواء بخلاف العبد الواحد روى في
 المستاجر في الشهر الاول لا يستاجر في الشهر الثاني بخلاف ما استوجرت في الاول بل بزيادة وفي السراجية تعليل
 اقتضاء على ان ياخذ كل واحد منهما طائفة ويغرها حازه وفي الثاني جارتان بين رجلين تهايا على ان ترضع هذه
 ابن هذه استثنى وترضع هذه ابن هذه من غير حازر الاول لا يشبه هذا بل البقرة والابل وعلى فقال ابان الانسان قيمة لها
 ولا تقسم والبان الهائم تقسم ولها قبة وفي الثانية رجلان تراضعا في بقرة على ان تكون عند كل واحد منهما من عشرة
 يوما يلبس لهما كان باطلا ولا يمل فضل اللبن لاحدهما وان جعله صاحبه في حل لان هذه مائة المشاع فيما بهم الا ان
 يكون صاحب الفضل استهلك الفضل فاذا جعله صاحبه في حل كان ابراهم الضمان فيجوز ان يحال بينهم لفصل
 يكون مائة او ابراهم العبر وهو باطل وفي الكافي غنم بين اثنين واتفقا على ان ياخذ كل واحد منهما مائة اذقة برعاها
 وينتفع بالثمن المجهز والمجمل ان يبيع حصته من الاخر ثم يشتري كلها بعده مني فوبته او ينتفع بالثمن الموزن المعلوم
 اه وفي الكافي ولو نهايا في ملكين استخدما مائة احدهما اوقى انتقض الماهية بخلاف الاستخدمه تسعون
 ثلاثة ايام لو اتي فيه ثلاثة ايام فانه ينتقض ولو اتي احدا من المخدمين في خدمة من شرط له المخدم او ان يخدم المخدم فلا
 ضمان عليه اه ولو وليت منه مائة او لمسا وانتقضت الماهية كذا في المصط ولو كان بينهما عبيد واحد روى في
 صحيح ذلك كذا في الاصل والتهانوي في الركوب في دابة واحدة لا يجوز عند الامام وعندهما يجوز وظاهره من المواضع
 انه يشترط لخدمة التهايا اتحاد المنفعة وفي المصط ما يحال فاعلم قال في المصط ولو نهايا في دار ومملوك على ان يسكن هذا
 الدار وتسكن والاخر يخدمه العبد سنة جاز استقصانا اه قال رحمه الله وفي غلة عبد وعبيدين او غنم او غنم او
 ركوب بغل او بغلين او غر شجرة او لبن شاة لا يجوز في هذه الاشياء التهايا في دار واحد وبغل واحد فيجوز
 فلان النصيبين يتعاقدان في الاستيفاء فالظاهر التعريف في الحيوان فتفتق المعادة بخلاف التهايا في الاستغلال والارادة
 حيث يجوز في ظاهر الرواية وقيد ميسانه ولو زادت غلة الدار في فية احدهما لا يستر كان في زيادة خدمته المساواة
 بخلاف التهايا في المنافع فتعتبر المعادلة فيها الا في الغلة وبخلاف ما لو نهايا في الاستغلال في الدار ففصلت مائة
 احدهما حيث لا يستر كان لان معنى الاقرار واجب في الدارين فلا تعتبر الغلة واما لو نهايا في استغلال عبد او غنم او غنم
 فالحال كور هنا قول الامام وعندهما يجوز لان مكان للمعادلة فيها والامام ان التهايا في الخدمة يجوز للضرورة لعدم
 صحتها ولا ضرورة في الغلة لانه يمكن قيمته لانه من مال ولا يغير بالاستغلال بخلاف الدارين لان الماهر عدم التعبر
 في المعار ووجه مسائل التهايا في عشر مسئلة ففي استخدام عبد حائرا لا اتفاق وكذا في استخدام العبد في الاخذ
 وفي استغلال عبد واحد لا يجوز بالاتفاق وكذا في غلته او سكنى دارين وفي غلتهما خلاف والظاهر انه يجوز
 بالاتفاق وفي ركوب بغل او بغلين على الخلاف ولا يجوز في استغلال عبد واحد بالاتفاق وفي بغلين على الخلاف واما
 التهايا في غر شجرة او لبن غنم فانها اعيان باقية ترده لهما القسمة عند حصولها فلا حاجة الى التهايا فيها وفي
 المنافع ضرورة بخلاف لبن بني آدم حيث يجوز التهايا فيه كما تقدم بيان الحيلة في ذلك قال ولم يذكري الكتاب
 للمهاية على اليس الثوبين قال بعض مشايخنا لا يجوز عند الامام خلاها لهما لانها من بغاوتون في اليأس فما وافقنا
 كذا في المصط ولو كان عبدان بين رجلين غاب احدهما فجاء جني وقاسم الشريك واخذ عبد المغانف فقدم الغائب

وأجازتها للعبد في الإجنبي فلا ضمان عليه وإن مات قبل الإجازة بطلت القسمة وللغائب نصف العبد الباقي وإن شاء ضمن حصته في الميت لشريكه أو للإجنبي العوض كذا في الأصل **وفروع** قال في نوادر بن رستم إذا كان لأحدهما شجرة أعصاتها معلقة على قسمة الآخر فله أن يطالبه بقطع أعصانه ورواه عن محمد وروى ابن سماعة عن محمد ليس له ذلك وفي الذخيرة وبه يفتي وإذا أراد أحدهما أن يرفع بناءه ويسد المخرج والشمس على الآخر قال نصر بن يحيى وأبو القاسم الصغار صاحبهما أن يمنع من ذلك وقال في الفتاوى ليس له منعه وعليه الفتوى وإذا أراد أن يجعل دارة داحوا أو مدقا لتقاصر بين لم يجز له ذلك ولو تورع صغير أجاز والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

في كتاب المزارعة

لما كان الخارج من الأرض في عقد المزارعة من أنواع ما يقع فيه التسمية كالمزارعة عقب القسمة فهي لغة مغالبة من الزرع وتسمية ما ذكر المؤلف وسببها سبب المعاملات وركبتها الإيجاب والقبول وشروط جوازها كون الأرض صالحة للمزارعة وكون رب الأرض والمزارع من أهل العقد وبيان المدة فلو ذكر مدة لا يخرج الزرع فيها لم تجز المزارعة وصفتها أنها أسدة عند الامام حائزة عندهما ودليلها ما روى أنه عليه الصلاة والسلام دفع الأرض لأهل خيبر مزارعة قال رحمه الله **وهي عقد على الزرع ببعض الخارج** في قوله عقد سند حسن وقوله على الزرع يشمل المزارع حقيقة وهو الملقى في الأرض قبل الإدراك قاله خواهر زاده وأعتبر ما يؤول إليه بأن كانت مزارعة وقوله ببعض الخارج فصل أخرج سائر العقود المساقاة لأنها عقد على بعض الثمرة وأطلق في العقد فعمل مع الإجنبي أو الشريك قال في فتاوى الغضلي أرض بين رجلين دفعها أحدهما للآخر مزارعة على أن الخارج ثلثه للدافع وثلثا للعامل جاز في أصح الروايتين **اه** قال رحمه الله **وتصح بشرط صلاحية الأرض** لزراعة وأهلية العادين وبيان المدة ورب البذر وحده وحظ الآخر والتولية بين الأرض والعامل والشركة في الخارج **في** وهذا قول الثاني والثالث وقال الآمام لا تجوز المزارعة له ما روى أنه عليه الصلاة والسلام دفع الأرض مزارعة لأهل خيبر على نصف ما خرج منها من ثمر أو زرع ولا أنها عقد مشروط بحكمة عمال من أحد الشر بكنم وجعل من الآخر فحقوه واعتساروا بالمضاربة والمجامع دفع الحاجة فإن صاحب المال قد لا يجتدي إلى العمل والمهتدي السه قد لا يجد المال فثبت الحاجة إلى انعقاد هذه العقد وللإمام ما روى أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن المضاربة وهي المزارعة بالثلث والربع والذي يورد في خيبره وخواجه قاسم لا يقال هذا مخالف لما تقدم في باب العشر والخارج من أن أرض العرب كلها عشرية لا تأقول أرض خيبر ليست من أرض العرب لأنها لا يقر فيها على الكفر فإن قلت هم يهود قلنا خيبر ليست داخل في حدود أرض العرب وإذا ثبت المزارعة عنده يجب على صاحب البذر أجرة مثل الأرض أو العمل والغلة له لأنها غنائه لملكه قال في العناية وهذه منقوض بمن غصب بذرا آخر وزرعه في أرض فإن الزرع له وإن كان غنائه ملك صاحب البذر واجب بأن الغاصب حاصل لنفسه باختياره وتحصل له فكان إضافة الحاد إلى عمله أولى والمزارع حاصل بأمر غيره فقبل الأمر مضاء إلى الآخر **اه** ولقائل أن يقول السؤال غير وارد والجواب غير صحيح إجمالا ولا فقد تقرر أن الغاصب ملك البذر بالمزارعة بالبذر غنائه ملك الغاصب فلا يرد والجواب لم يصادف محلا قالوا الفتوى اليوم على قولها ما حاجة الناس إليها وللعامل والقياس يتراءى بمثل هذا النص ورد نص بخلافه فيعمل به لأنه هو الظاهر عندهما ثم شرط في التخصيص لجواز ما عندهما أن تكون الأرض صالحة للمزارعة لأن المقصود لا يحصل بدونها وأن يكون رب الأرض والمزارع من أهل العقد لأن العقد لا يصح إلا بين الأهل وإن بين المدة لا نه عقد على منافع الأرض أو العامل وهي تعرف بشرط أن تكون المدة قد رما يتمكن فيها من الزراعة أو أكثر وإن لا يكون قد رما لا يقبض السه مثلها أو أحدهما غالبا وعند محمد من حيلة لا تستلزم بيان المدة ويقع على سنة واحدة وفي الحاشية قال المشافح يشترط بيان الوقت وتكون الزراعة على أول سنة والفتوى على بيان المدة وإن بقي بعد تمام السنة ما يمكن فيه الزراعة لا تبقى الزراعة

وفي العتبية ولو ذكر مدة ان يخرج وان خرج ظهر انه صحيح والا فلا وان بين من عليه البذر وان المفقود وهو منافع
العامل او منافع الارض ولا يعرف الا ببيان من عليه البذر وان بين جنس البذر لان الاجرة قد لا بد من بيان جنس
الاجرة وفي الذخيرة وفي الاستحسان بان ابرز في الارض ايسر شرط ففوض الراي الى المارح او لم يفوضه فان
يخص على المزارعة لان ذلك يصير معلوما اعلام الارض ومثله في الحائفة وان بين نصب من لا يزرع به وهو المزارع
بالاجرة لانه اجرة عمله واوضه فلا بد ان يكون معلوما وان يخص بين الارض والعامل لانه بذلك يترك من يحمل العمل
رب الارض مع العامل لايصح وان يكون المحارح مشتركا بينهما لانه والمقصود بهما فتنفعة اجارة في ذلك وهو دفع
شركة في الانتهاء ولو شرط لاحدهما فغيره حصة قصدت لانه يؤدي الى قطع الشركة في البعض الذي اوى السهل
اولم يخرج الارض اكتم من ذلك وكذا اذا شرط ان يدفع قدر بذره لما ذكرنا بخلاف ما اذا شرط ان يرفع غير المحارح
او ثلثه والباقي يتنهال لانه يؤدي الى قطع الشركة وهو يحصل ان يكون حيلة للوصول الى دفع البذر وفيه ما قبلنا
ببعض المحارح لانه اذا كان المحارح كله واحدا منهما فليست بمزارعة قال رب ازرع في الارض ارضي به نرك على
ان المحارح كله في هذه الشروط جائز ويصير العامل معترضا للبذر من رب الارض ويكون العامل معنه لانه والعتبية
اخرى في ارضك ببذر كجاء ولو لم يقل في المسئلة بحالها لم يحز وقال عيسى بن ابيان يجب ان يكون كالا ولولا في
في المسئلة على ان المحارح نصفين جائز قال رحمه الله وان تكون الارض والبذر لواحدا والعمل والاعمال لآخر او تكون
الارض لواحدا والباقي لآخر او يكون العمل لواحدا والباقي لآخر وهذا المجل من جهة الشروط وانما كانت
لان من جوزها فاجوزها على انها اجازة في الصورة الاولى يكون صاحب البذر والارض مستأجر العامل والمقر
تبع له لانها لا تنفع لان البقرة لانه فصار كمن استأجر خياط الخياطه فيها بارة من عنده او صباغا لصبغ به البصم
من عنده والاخر يقابل عمله دون الاخر فيجوز والاصل فيها ان صاحب البذر والمستأجر فخرج المسائل على هذا
كما ريت وفي الصورة الثانية يكون صاحب البذر مستأجر العامل وحده وبلاقر بارة معلومة من المحارح في وزنها
استأجر خياط الخياطه فيها بارة من عنده صاحب الثوب او طبا أو نظير قوله من المستأجر قال في العتبية لاصل
ان المزارعة تنفع اجارة وتنت شركة على منفعة الارض والعامل اما في الارض فامر عبد الله بن عمر وتعامل الناس وأما
العامل ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أهل خيبر وتعامل الناس اه وفي الفتاوى دفع الزرع للمالك مزارعه
بالنصف للفظ لا يجوز وفي غير المدرك يجوز كذا ذكره شيخ الاسلام خواهر زاده اه قال رحمه الله فان كانت
الارض والبقر لواحدا والعمل والبذر لآخر ان كان البذر لواحدا والباقي لآخر او كان البذر والبقر لواحدا
والباقي لآخر في سيا في الخبر لايين شروط المجاوز في المزارعة شرع بين الشروط المقصود لها اما الاول وهو اذا
كانت الارض والبقر لواحدا والعمل والبذر لآخر فلان صاحب البذر استأجر الارض واشترى البقر على صاحب
الارض فقصدت لان البقر لا يمكن ان يجعل تعال الارض لان منفعة البقر الشق ومنفعة الارض الاتساع وبنيهما
اختلاف وشرط التبعية الاتحاد ودوي في الاماني عن ابي يوسف انها جائزة وفي الحائفة والقنوي على الاول والثاني
وهو ما اذا كان البذر لواحدا والباقي لآخر وهو العمل والبقر والارض فلان العامل احب ولا يمكن ان تكون الارض
تبع له لاختلاف منفعتهم او وجه ما تقدم وعن ابي يوسف انه جائز وفي الحائفة لو كانوا اربعة البقر من واحد والبذر
من واحد والارض من واحد والعمل من واحد في شرح الطحاوي ودفع البذر لزرعه ليزرع المزارع في
ارضه على ان المحارح بينهما لا يجوز والحيلة ان يأخذ ارضه ثم يستعين صاحب البذر بصاحب الارض في العمل فيجوز
وفي التوازل رجل له ارض اراد ان يأخذ ببذر من الارض حتى يزرعه في اوضه ويكون الزرع بينهما فالحيلة في ذلك ان
يشترى نصف البذر ممن معلوم ثم يقول له ازرعها بالبذر وهذه الحيلة تجوز في كل صورة وقت فاسدة اه واما
الثالث وهو ما اذا كان البذر والبقر لواحدا والباقي لآخر وهو العمل والارض فلان لو كان الارض لا يمكن جعلها

تبعاً له لاختلاف المنافع ففسدت المزارعة قال الشارح وهما وجه آخر لم يذكره في الكتاب وهو ان يكون البقر من واحد والباقي من آخر قالوا هذا فاسد ويبقى ان يجوز بالقياس على العامل وحده وعلى الأرض وحدها وانجوب عنه ان القياس ان لا يجوز المزارعة وانما تركناه بالآخر وفي هذا المبدأ له قال ولودفع أرضاً على ان يزرع بذور الزارع وبقره ويحل معه ثالث والخارج اثلاثاً فالفاسد بينهما وبين اجنبي جازر بينهما وبالأرض من العامل ببعض الخارج فلو كان المزارع الاول مالكا لنفسه الأرض بالاستمارة صار كالمالك لو كانت الأرض مملوكة ودفعها الى العامل على ان يعمل بها ويجوز لفروعات القلبية بيا لأرض والمزارع وفادها في حق الثاني لا يوجب فساد المزارعة في حق الاول لان المزارعة الثانية غير مشروطة في الاول والعطف لا يقتضي الاشتراط فان كانت الثانية مشروطة في الاول بان قال على ان يعمل الثاني معه بالثلث هل تجوز المزارعة في حق الاول قال بعض المشايخ تفسد لان الثانية صارت مشروطة برب الأرض فانه لا منفعة له في عمل الثاني مع الاول ولو كان البذر من رب الأرض والمسئلة بمجالها صحت في حق الكل لانه استاجر العاملين ببعض الخارج وذلك جائز كذا في المحيط ولودفع أرضه الى رجل ليزرعها على ان الخارج بينهما نصفين والمسئلة على وجهين الاول ان يكون البذر من قبل العامل الثاني ان يكون من قبل صاحب الأرض وعلى كل وجه يكون في ثلاثة اوجه اما ان يسكنها على شرط البقر أو شرط البقر على العامل او على رب الأرض وان يسكنها البقر على العامل كان البذر منه او من صاحب الأرض لان البقر لا لاهل وان شرط البقر على صاحب الأرض فان كان البذر من قبله يصح وان كان من قبل الآخر فسد كذا في الظهيرية وفي الثانية ولو قال رب الأرض ازرع لي أرضي يذكرك على ان يكون الخارج كله لك فهذا فاسد والخارج لرب الأرض ولو قال رب الأرض ازرع لي أرضي يذكرك على ان يكون الخارج كله لك فهذا جائز ويكون الخارج لصاحب البذر ويكون صاحب الأرض معبراً له أرضه وفيها أيضاً لودفع البذر الى رجل وقال ازرع على ان الخارج لك اولى او نصفين فهو فاسد اه قال رحمه الله او اشترط لاحدهما قفراً فانه حسم او اعمالى المسابقات والواقف او ان يرفع رب البذر بذره او يرفع من الخارج والجراج والباقي بينهما فسدت كما يعني لشرط لاحدهما قفراً فانه معلومة تفسد لانه قسري الى قطع الشركة في المعنى كما تقدم او مطلقاً لا احتمال ما يجزى الالهو والمراد باحدهما هو ومن يعود نفعه اليه بالشرط هذا فاشترط لاحدهما فلو شرط الغير ما قالوا ولو شرط بعض الخارج لعبد احدهما فلا يخلو اما ان يكون شرطه لرب الأرض وللعامل كسبه كالعائس والعرب وكل قسم على وجهين اما ان يكون البذر من قبل رب الأرض او من قبل المزارع اما القسم الاول لودفع أرضاً وبذرا على ان ثلث الخارج لرب الأرض وثلثه لعبد وثلثه للعامل جاز وشرط عمل العبد أو لم يشترط لان ما شرط لعبد شرط لسده وان شرط عمل العبد فالشرط لعبد محتمل بقضى منه دينه والمولى ممنوع من اخذه فكان العبد كالا جنبي وان كان البذر من المزارع فان شرط ثالث الخارج لعبد رب الأرض والمزارعة جائزة اذ لم يكن على العبد دين ولم يشترط عمل العبد والمشرط وللعبد مشروط لمولاه وان شرط عمل العبد لمولاه وان شرط عمل العبد ولدين عليه فالمرارة فاسدة في ظاهر الرواية وان كان على العبد دين ولم يشترط عمل العبد فالمرارة جائزة وان شرط عمل العبد مع ذلك فالمرارة فاسدة في ظاهر الرواية واما اذا شرط الثالث لمالك احدهما او قربة او اجنبي فان كان البذر من قبل رب الأرض ان شرط همه جاز وقد تقدم بيانه هذا فاشترط قفراً اذا شرط كله قال فلو شرط الخارج كله لاحدهما فان كان البذر من قبل رب الأرض جاز والخارج كله لشرطه فيكون العامل متبرعاً بعمله ولن شرطه للعامل جاز ويكون رب الأرض أعاده أرضه واستقرض بذره فان كان البذر من المزارع وشرط جميع الخارج لاحدهما فهو على اربعة اوجه الاول ان يقول ازرع أرضي يسدرك فكون الخارج كله في فهو فاسد والخارج كله لرب البذر وعليه اجر مثل الأرض الثاني ان يقول كله لك والمسئلة بمجالها جاز وصار معبراً أرضه منه الثالث ان يقول ازرع أرضي يذكرك

على الخارج فبما نقصان البذر قرض على رب الأرض والرابع ان يقول ازرع ارضي يسدرك على ان يكون كله لك
فهي فاسدوا الخارج كله لرب الأرض وصار مستقرضا للبذر وكذا في المخطوطة اما اذا شرطوا احدهما ما على المساديات وهي
بحر في الماء والواقى أو يدفع رب البذر بذره أو يدفع الخارج فلا به يؤدي الى بطس الشركة في البعض أو الكل
وشرطت جميعها ان يكون الخارج جـ شتر كالبيسـهـ او المراد ما يخرج الخارج للمؤلف بصفا أو ثلث أو نحو ذلك اما الحزبه
الشائع فلا يفسد اشتراطه لانه لا يؤدي الى قطع الشركة وهي حيلة لدفعه وبذره ولو شرطنا احدهما البذر ولا تخير
الحب فسدت لاحتمال ان يصيب الزرع آفة فلا يخرج الا التبن فلو شرط الحب نصفين ولم يعرض لنصف
لانه والمقصود والتسعين بصفا ولو شرط الحب نصفين والتبن لرب الأرض صحت لانه شرط لا القدر العدة منه غشاء
ملكه ولو شرط التسعين للعامل فسد فلانه شرط مخالف لقضنى العقد فربما يؤدي الى قطع الشركة بان يصيب الزرع
آفة فلا ينفذ الحب ولا يخرج الا التبن قال وان شرط عليهما عندهما وعند الامام على صاحب الأرض فان لم يأخذ الامام
العشر فهو لصاحب الأرض عند الامام وعنهما لهما ولو قال صاحب الأرض للعامل لا أدري ما يأخذ الامام العشر أو
النصف لان النصف لي بعد ما أخذت عندهما كذا في المخطوطة قال رحمه الله فان صحت بالخارج على الشرط
لصحة الالتزام قال في المخطوطة واما الزيادة والمخيط في المزارعة والمعاملة فاصل ان كان المقود عليه جازا بمجوزات سداه
المزارعة والمعاملة حازت الزيادة فلهما وإذا أدى أحدهما الآخر في الخارج فان كان حال الزيادة قبل ان يستقصا وعظم
التناهي بمجوز الزيادة لم يجوز ابتداء العمل به ما دام قابلا للزيادة ولا فلا والمخيط جازا ترفي الحالبين من قبول الزيادة
وبعدها لانه اسقاط ولو ما على الأرض المدفوعة مزارعة أو معاملة فليس موقوف على اجازة المزارع والعامل فان يجز
تبقى الى انتهاء المزارعة والمعاملة وخير المشتري ان شاء انتظر أو فصح ولم يتعرض المؤلف لمساو أو في العقد أو على
وخص نين ذلك قال وفيه ايضا دفع الأرض والبذر سنة على ان يزورها بشير كراب فلهما عمل ربع الخارج وان كرها
قلته وان كراب وبني فقصه جازا مشروطا وكذلك كان البذر من جهة المزارع القسم الثاني دفع الأرض على ان يزورها
حظفة بالخارج كذا وان زرعها بشير افكذا وان زرعها سمحاف كذا فلهذا على أربعة أوجه اما ان قال ان زرعها أو زرع
فيها أو زرع منها أو زرع بعض منها فلهذا في الأولين جازا لانه خبره بين العقد والثلاثة فلهذا زرع غشاء ان
الاصناف الثلاثة والخارج على ما شرطه ولو قال ما زرع منها أو بعض منها فلهذا في الأولين جازا لانه خبره بين العقد والثلاثة فلهذا زرع غشاء ان
والبعض شعيرا وسمحاف ذلك البعض مجهول ولو كان البذر من قبل العامل وشرط ان يزورها حظفة فلهذا في الأولين جازا لانه خبره بين العقد والثلاثة فلهذا زرع غشاء ان
وان زرعها شعرا غير اذ ذلك للعامل جازا استقصا وهو في الأول مزارعة وفي الثاني اطارة الأرض ثم ذكر محمد بن سيرين
ثلاثة ولم يذكر هل يجوز التخيير في اكثر من ذلك روى هشام انه لا يجوز القيم الثالث دفع الأرض على ان يزورها بشير
في أول جسادى الأولى بالخارج فلهذا في الأولين جازا لانه خبره بين العقد والثلاثة فلهذا زرع غشاء ان
اه قال رحمه الله فان لم يخرج شيء فلهذا في الأولين جازا لانه خبره بين العقد والثلاثة فلهذا زرع غشاء ان
منها المحمي وهو معدوم فلا يستحق غيره وان كانت شركة فالشركة في الخارج دون غيره فلا يستحق غيره بخلاف ما
فسدت المزارعة ولم تنفج الأرض حيث يستحق اجر المثل في المدة وعدم الخروج يمنع وجوبه قال في العمدة واما
عن استأجر ارضين ففعل الاجير وهلك العين قبل التسليم فانه على المستأجر اجرة المثل ذلك من مزارعة
قد صحت والاجر ممضى وهلك الاجر وأجيب بان الاجر ههنا هلك بعد التسليم لان المزارع قضى ان الزرع
الخارج وقضى الاصل قضى لفروعه والاخر المعين الى الاجر لا يجب للاخر شيء فكذا ههنا وانما ان يقول ههنا الجواب
غير مستقيم في صورة استأجر الارض فان رب الأرض لا يقبض البذر الذي يتفرع عنه الخارج حتى يكون قد قضى
لفروعه قال رحمه الله ومن أي عن المضى اجبر الرب البذر لانها انعقدت اجارة والاجارة عقدا لم يعثرها تنفسخ
بالذرة وان امتنع صاحب البذر عن المضى فيها كان معذورا لانه لا يمكنه المضى الا بائنا في ماله وهو ما قد لا يبرع

الارض ولا يدري هل يخرج أم لا فصار نظير ما لو استأجره لهدم داره ثم امتنع وان امتنع العامل أجبر على العمل وان امتنع رب البذر والارض من قبله بعدما كرت الارض فلا تثنى له في عمل الكرت في القضاء لان عمله انما يتقوم بالعقد وقد فوته بغيره من الخارج فلا خارج ويلزمه فيما بينه وبين الله تعالى أجزمه له كيلا يكون مغرورا من جهته لانه يضر به وهو مدفوع فيكتفي براضائه بان يوفيه أجزمه قال رحمه الله **وتبطل بوجوب أحدهما كمالا** لانه الحارة وهي تبطل بوجوب أحد المتعاقدين اذا عقدها لنفسه وقد بيناه في الاجارة وهذا الاطلاق جواب العباس وفي الاستحسان اذا مات وقدمت الزرع ببق عقد الاجارة حتى يصعد الزرع ثم يبطل في الباقي لان في انقائه هذه المدة مراعاة المحقق فيعمل العامل أو وارثه على حاله فاذا حصد يقسم على ما شرطاه ولا ضرورة في الباقي ولو مات رب الارض قبل الزرع بعدما كرت الارض وحفر الانهار انتقضت المزارعة لانه ليس في ذلك اتلاف مال على الزارع ولا تثنى للعامل بمقابلة العمل لانه يقوم بالخارج ولا خارج ولا يجب شيء بخلاف المسئلة الاولى حيث بقى براضائه لانه مغرور من جهته باختياره واذا كان على رب الارض دين ولم يقدر على قضاءه الا يبيع الارض فتمت المزارعة قبل الزرع ويبعث بالدين ولا تثنى للعامل عليه في الكرت وحفر الانهار ولو نبت الزرع ولم يصعد لم يبيع الارض من الدين حتى يصعد الزرع لان في البيع ابطال حق الزرع والناخير اهلون من ابطال ويجرحه القاضي من المحبس ان كان حبه به لانه لا يمنع بيع الارض لم يكن مما طلا والمحبس جزء الماطلة وفي الخيرة لو مات رب الارض بعد الزرع قبل النبات هل تبقى المزارعة قال بعضهم تبقى وقال بعضهم لا تبقى فتفسخ وفيها ايضا وهل يحتاج في فسخ المزارعة الى قضاء القاضي قيل وفي رواية الزبادات يحتاج الى القضاء والرافضي رواية كتاب المزارعة لا يحتاج الى القضاء أو الرضا او لو مات المزارع والزرع قبل ظهوره القسام عليه حتى يدرك صيانة محققه فان اوعى ذلك لم يجبروا لانهم لم يلتزموا بالعقد ذلك ورب الارض بالخيار ان شاء اعطى قيمة نصيبهم وان شاء قطع وان شاء أنفق عليه حتى يستحصد ورجع بمحصة الزارع في النفقة فيه كذا في القسط قال رحمه الله **فان مضت للمدة والزرع لم يدرك حتى الزرع أجبر مثل أرضه حتى يدرك** يعني يجب على العامل أجرة مثل أرضه حتى يستحصد وظاهر العبارة انه يجب عليه جميع الاجرة وليس كذلك قالوا في نصيبه لكان أولى وأسلم لان العقد قد انتهى بمعنى المدة وفي القلع ضرر فبقائه بأجر مثل الى أن يستحصد فيجب على غيره صاحب الارض بمحصة من الاجرة لانه استوفى منفعة الارض بقدره بخلاف ما لو مات قبل اداك الزرع حيث تترك الى المصدا ولا يجب على المزارع شيء لاننا بقينا عقدا حاردهنا استحسانا ما يمكن استمرار العامل على ما كان من أهل اماننا لا يمكن الانقضاء للمدة فتعين ايجاب أجر المثل بالافاقم وكان العمل ونفقة الزرع وموته بالمحفظ وكري الانهار عليها بخلاف ما اذا مات قبل الادراك حيث يكون الكل على العامل ولو أنفق أحدهما على الزرع بغير أمر القاضي وبغير أمر صاحبه فهو متطوع لانه لا ولاية له عليه وهو غير مضطر الى ذلك لانه يمكنه أن ينفق بأمر القاضي فصار نظير ترميم الدار المسترك ولو اراد رب الارض أن يأخذ الزرع بغيره فلا ليس له ذلك لساقي من الاضرار بالاسم ولو اراد الزارع أن يأخذ بغيره فلا قبل لمصاحب الارض اقلع الزرع ان شئت فيكون يشكك أو اعطه قيمة نصيبه أو أنفق أنت على الزرع وارجع عليه بما أنفقت عليه دفعا للضرر عنه قال ولا يضمن المزارع أجر مثل الارض لانه ليس له مال في بطلان حقه لم يبق الاجارة بينهما ولو ظاب المزارع بغيره فأنفق رب الارض الى الادراك بأمر القاضي ورجع ولا سبيل للمزارع على الزرع حتى يعطيه النفقة كلها لان الزارع لو كان حاضرا كان السكل عليه فكذلك الوفا ولو اختلفا في النفقة والقول قول الزارع مع غيره لانه ينكر واذا انقضت للمدة قبل الادراك فن أنفق منهما بغير إذن القاضي فهو متطوع وان أنفق بأمر القاضي ورجع نصف ما أنفق زرع المزارع ونبت واستحققت الارض للمستحق القلع لانه نالها فأنها غاصبان ثم الزارع ان شاء ضمن الدافع نصف قيمة الزرع فابتاوان شاق لمع معه وان استحققت مكروبه قبل الزرع لاثني للعامل هنا اذا كان البذر من جهة العامل فان كان البذر من جهة رب الارض لم يذكره محمد وقالوا ينظر ان كان الاستحقاق قبل الزراعة فلا تثنى

للعامل وإن استغنت بعد الزراعة أن شاء قطع معه وإن شاء رجع على الدافع قبل بأجرة مثل عمله كالودفع فلهما معاملة ثم استحق برجع عليه بأجرة مثل عمله وقال الفقيه أبو جعفر الهندواني برجع عليه بقية نصيبه من الزرع فلوا جاز المحقق المزارعة هل يصح قالوا إن كان المذموم جهة من جهة الأرض لا تصح لأن العقد لم يرد على ملك المشتق وإن كان المذموم جهة العامل تصح أجارته قبل الزراعة وبعد ما فلا تصح كذا في المسط قال رحمه الله في وثيقة الزرع عليه ما بقدر حقوقهما كأجرة المحصد والراع والداس والتذرية يجب عليهما بثقة الزرع على قدر ملكهما بعد انقضاء مدة المزارعة كما يجب عليهما أجرة المحصد والراع والداس والتذرية مطلقاً من غير قيد بأفضاء هذه المزارعة أما بثقة الزرع بعد انقضاء المدة فلما بنا وأما وجوب المحصد وما ذكره فلأن عقد المزارعة يوجب على العامل علاج يحتاج إليه إلى انتهاء الزرع ليزداد الزرع بذلك فيبقى ذلك باشتراك بينهما فيجب عليهما قال رحمه الله في شرطه على العامل فسدت يعني شرط العمل الذي يكون بعد انتهاء الزرع كالمحصد وما ذكره على العامل أو الوثيقة فسدت لا بشرط لا بقضيه العقد وإنما قلنا ذلك لأن العقد يقتضي عمل المزارع وهذه الأشياء ليست من أفعال المزارعة فكانت أجنبية فيكون شرطها مفسداً كشرط الحمل والطنن على العامل قال في الذخيرة وهو ظاهر الرواية وعن أبي يوسف أنها تصح مع اشتراط ذلك على العامل ومشايخ بلخ كانوا يفتون بهذه الرواية ويريدون على هذا ويقولون ويجوز شرط الثقة والحمل إلى منزله على العامل لأن المزارعة على هذه الشروط متعامة بين الناس ويجوز ترك القياس بالتعامل أو اختار خمس الأثمة ورواية أبي يوسف وقال وهو الأصح في ديارنا ولو شرط المحصد على العامل والمحصداً على غير العامل لا يجوز بالاجماع لعدم التعامل ولو أراد فصل الفصيل أو جرد القربس أو التقاطه الرب كان ذلك كله عليهما وفي الأصل وما أوردك الباذنجان أو البطيخ أو التقاط ذلك عليهما والحمل والبيع عليهما وكذا المحصد عليهما اه وفي التارحانية وكل عمل يزيد في الزرع ولا بد للمزارع منه يجب على المزارع شرط عليه ذلك أو بشرط عليه ذلك كالمفرو وغيره اه والله أعلم

كتاب المساقاة

قال في غاية السان كان من حق الرضع أن يقدم كتاب المساقاة على كتاب المزارعة لأن المساقاة جائزة بلا خلاف ولهذا قدم الطحاوي في مختصره كتاب المساقاة على كتاب المزارعة إلا أن المزارعة لما كانت كثيرة الوقوع في عامة البلاد كانت الحاجة إليها أكثر من المساقاة فقدمت على المساقاة اه ولكأن تقول وجه المناسبة أن في كل منهما دفع الأمان في المزارعة دفع الأرض وهي الأصل وفي المساقاة المقصود دفع الاشجار وهي فرع فقدم الأصل وهو دفع الأرض وهي في اللغة مقابلة من السقي وسبب جوازها حاجة الناس إليها وركنها الإيجاب والقبول والارتباط ودليلها ما تقدم في المزارعة وشرطها كون الماسق والماسقة من أهل العقد وشرطها صحتها كونه الثمرة تزيد بالعمل وصفها أنها جائزة وحكمها وجوب الشركة في الخارج وعند الفقه ما سنده كره قال رحمه الله في معاقدة دفع الاشجار إلى من يعمل فيها على أن الثمرة بينهما في قوله معاقدة حسن وقوله دفع الاشجار أخرج البيع لانه عقد عكلى العسل لانه ما وقوله إلى من يعمل فيها أخرج الأحاديث لأنها وإن كانت فيها دفع للارتفاع ليس فيها وقوله على أن الثمرة بينهما أخرج المزارعة وأطلق من يعمل في عمل الشريك وغيره ولزاد الاجتناب لعمل فيها الخ لكان أولى لانه يدفع أحدهما للآخر وهما المالكان لا يصح قال في فتاوى الفضل إذا كان الفحل بين اثنين فدفعا أحدهما صاحبه معاقدة على أن يقوم عليه ويسقيه ومهما أخرج فهو بينهما أثلاً لأنه الدافع وثلاً للعامل فهذه المعاملة فائدة ولو كان مكانها مزارعة بأن كانت أرض بين اثنين ودفعا أحدهما لصاحبه مزارعة على أن الخارج ثلثه للدافع وثله للعامل جاز على أصح الروايتين اه قال رحمه الله في كل مزارعة يعني لا يجوز عند الامام ويجوز عندهما وشرطهما عدم شروط المزارعة في جميع ما ذكرنا في أربعة أشياء أحدها إذا امتنع أحدهما بحرية لا لغير رعيه في الماضي بخلاف المزارعة على ما تقدم الثاني إذا انتقضت المدة تترك بالأجرة على ما تبين بخلاف المزارعة الثالث إذا استحق الفحل

يرجع العامل بأجرة مثله والزارع بقيمة الزرع والرابع في بيان المدة فاذ لم يبين المدة فيها يجوز استحسانا لان المتيقن وقت ادراك الثمر معلوم وقيل ما يتفاوت فيه فسد دخل ماهو المتيقن به وادراك البذر في أصول الرطنة في هذا بمنزلة ادراك الثمار لان لها نهاية معلومة فلا يشترط فيها بيان المدة بخلاف الزرع لان ابتداءه مختلف والانتهاى ينتهي عليه فتدخله الجهالة الفاحشة وبخلاف ما اذا دفع اليه فرسا قد ثبت ولم يجر بعد معاملة حيث لا يجوز الا ببيان المدة لانه يتفاوت بقوة الارض وضعها بغاؤها فلا يمكن صرفه الى اول ثم يخرج منه وبخلاف ما اذا دفع فخلا او اصول رطنة على ان يقيم عليها حتى يذهب اصولها ومنتها لانه لا يعلم متى ينقطع النخل او الرطب لان الرطب عمر مادامت اصولها فتكون مجهولة فتفقد المساواة وكذا اذا اطلق في الرطنة ولم يرد في قوله حتى يذهب بخلاف ما اذا اطلق في النخل حيث يجوز وينصرف الى اول ثمرة تخرج منه والفرق ان ثمر النخل لا دراكه وقت معلوم فينصرف اليه ولا يعرف الرطنة اول جزء منه حتى لو عرف جاز لمدم الجهالة ولو اطلق في النخل ولم يجر في تلك السنة انقطعقت المعاملة فيها لانتهاء مدتها فان سمى فيها مدة يعلم ان الفترة لا تخرج في المدة فسدت المساواة لقول المقصود وهو الشر كفي الثمار وان ذكر امدة يحتمل الطول فيها جازت لعدم الثيق بقوات المقصود ثم ان خرج في الوقت المسمى فهو على الشركة لصحة العقد وان تأخر فللعامل اجر مثله لفساد العقد لانه حين الخطا في المدة فصار كالوعيد ذلك ابتداء بخلاف ما اذا لم يخرج أصلا لان الذهاب باكثر مما يوجب فلا يثبت ان العقد كان ماسدا في العقد صحيحا ولا في الكل واحدهما على صاحبه وفي الخلاصة فان ذكر امدة قد يخرج وقد لا يخرج فهي موقوفة ان اخرجت في المدة صحت وان لم تخرج فسدت وهذا اذا خرجت في المدة المضروبة ما برغب في مثله وان اخرجت في ثمن لا برغب في مثله فهي فاسدة اه وفي المحيط ولودفع البذر عليه ثابتة في الارض وقد انتهت جوارها لم يكن بذرها لم يخرج بل يقوم بخرج البذر وعلى ان البذر بينهما نصفان ولم يجمعا وقتا جاز لانهم جعل الاجرة بعض ما يخرج من عمله ولو شرط ان الرطنة بينهما نصفان لم يخر لانه استأجره ببعض ما اوجد قبل عمله مقصودا وفي جامع الفتاوى ولودفع ارضه معاملة خصاله سنة لم يجر وان شرط امدة سنة وهو ابن عشرين سنة جاز وان كان اكثر من عشرين سنة لم يجر اه قال رحمه الله وتصح في الكرم والنخيل والرطب واصول الباذنجان وقال النافه رحمه الله تعالى في المجد يد لا يجوز الا في الكرم والنخل ولنا ما روي عن ابن جرير ان النبي صلى الله عليه وسلم حامل اهل خيبر على ما يخرج من ثمر وهذا مطلق فلا يجوز قصره على بعض الاشجار دون بعض لانه تقييد فلا يجوز بل رأى في فتاوى أبي الليث دفع كرمه معاملة ونفسه اشجار لا تصاحب الى عمل سوى المحفظ فان كان بحال لم يحفظ يذهب ثمرها قبل الادراك لا يجوز المعاملة في تلك الاشجار ولا نصيب للعامل فيها وفي القبر يد رجل دفع فخلا الى رجلين معاملة على أن لاحدهم السدس وللاخر النصف ولرب الارض الثلث فهي جائزة ولو شرطوا لصاحب النخل الثلث وللاخر الثلثان والثالث اجر مائة على العامل فهذا فاسد والخارج كله لرب النخل ويرجع العامل الذي شرط له الثلثان على رب النخل ولرب النخل الثلثان والثالث الثلث فهي جائزة وفي جامع الفتاوى ولودفع الى رجلين جاز عند أبي يوسف ولا يجوز عند الامام وفي شرح الطحاوي ولو ان رجلا دفع ارضه معاملة على ان يفرس العامل فيها اغراسا والقراس يكون بينهما فهذا يجوز فاذا انقضت المدة فلبس الارض ان مطالبه يقطع الانبعاث وليس له ان يملكها بنفسه وصاحبها المستأجر اذا لم يضر القلع بالارض وان كان يضرها ضررا حاشا فله ان يملكها بغير رضاه وفي الفتاوى الغتابية اذا دفع ارضه للقراس على أن الغراس بينهما فان كان القراس من جانب صاحب الارض ففرس القراس كله لصاحب الارض وان كان للعامل وقاله اغراسها فالقراس لصاحب الارض والعامل عليه فيمتا اه وفي فتاوى أبي الليث لو فرس حاشي نهر فقال رجل غرس لي لائق كنت خادمي وفي علي وقال الغارس لنفسه ان عرف ان الغارس كان وقت الغراس في عياله يعمل له مثل هذا العمل والتجبر له وان لم يعرف ذلك فله غارس ذلك اه قال رحمه الله فان دفع فخلا فيه ثم مساها أو القبر يزبد بال عمل صحت

وان انتهت كالزراعة في لان العامل لا يستحق الا بالعمل ولا اثر للعمل بعد التناهي فلو جاز بعد الادراك لا يستحق
 الا بالاجل ولم يرد به الشرع ولا يجوز المجامعة بما قبل التناهي لان جواز قبل التناهي للمجاعة على خلاف القياس
 ولا حاجة الى مثله فيقي على الاصل قال رحمه الله في قاداته فللعامل اجر مثله في لانها في معنى الاجارة كالزراعة اذا
 فسعت وقد تقدم بيانه قال رحمه الله في تبطل بالموت في لانها في معنى الاجارة كالزراعة فان مات رب الارض
 والمخارج بصرها للعامل ان يقوم عليه كما كان يقوم عليه قبل ذلك الا ان تدرك الثمرة وليس لورثته ان يعموه من ذلك
 استحقاقا كما في المزارعة لان في منعه احق الضريبة في العقد فعا للضرر منه ولا ضرر على الورثة ولو ألزم العامل
 الضرر ويخبر ورثة الاخرين ان يقسموا البصر على الشرط وبين ان يعطوه قيمة نصيبه من البصر وبين ان يدفعوا
 على البصر حتى يدرك فيرجعون على المعامل بحصته من الثمرة لانه ليس له احق الضريبة كما في المزارعة هكذا ذكر
 صاحب الهداية وغيره في رجوعه في حصته اشكال وكان ينبغي ان يرجعوا عليه بحصته لان العامل انما يستحق
 بالعمل وكان العمل كله عليه ولهذا اذا اختار المضي أو لم يت صاحب به كان العمل كله عليه فلورجوعا عليه بحصته فخط
 يؤدي الى ان العمل يجب عليه ما حتى يستحق المؤنة بحصته فقط وهذا خلاف لانه يؤدي الى استحقاق العامل بالعمل في
 عمل بعض المدة وهذا الاشكال وارد في المزارعة ايضا كذلك الشارح واجب بعض الافاضل بان المعنى يرجعون في
 حصته للعامل بجميع ما اتفقوا لاجبته كلفهم فيرد على هذا الجواب بان المنقول في الكافي للعلامة الثاني وفي الحاكم
 الشهيد ما نص عبارته ويرجعون بنصف نفقتهم في حصته للعامل كما في المزارعة افعله غير صحيح ونقل في التارخية
 في فصل الموت في المزارعة اذا اتفق ورثة رب الارض بالمر القاضى يرجعون على المزارع بجميع النفقة مقدرا بالحصصة
 واذا اتفق رب الارض باذن القاضي يرجع بنصف النفقة اه ولا يخفى ان المعاملة والمزارعة من باب واحد كما قاله
 الشارح ظهر منقولاً ولومات العامل فلورثته ان يقيموا عليه وليس لرب الارض ان ينعمهم من ذلك لان فيه النظر من
 المجانبين فاذا ارادوا ان يضره بصر اكان صاحب الارض بين الخيارين الثلاث التي ذكرناها وان ما تاجعاً بالخيار لورثة
 العامل لقيامهم مقامه وهذا اخبار في حق مالي وهو ترك الثمار على الانتماء الى وقت الادراك فيورثه بخلاف خيار
 الشرط وان ابورثة العامل ان يقيموا عليه كان الخيار في ذلك لورثة رب الارض على ما ذكرنا واذا انقضت مدة العمل
 وكان المخارج بصر اخضر فهو كالزراعة اذا انقضت مدتها فللعامل ان يقيم عليها الى ان تنقضي الخيار كما في ذلك لمزارع
 لكن هنا لا يجب على العامل اجرة حصته الا ان يدرك لان المصير لا يجوز استئجاره بخلاف المزارعة حيث يجب على
 المزارع اجرة مثل الارض الى ان يدرك الزرع لان الارض يجوز استئجارها وكذا العمل كله على العامل هنا وفي المزارعة
 عليهما لانه لما وجب اجرة مثل الارض بعد انتهاء المدة في المزارعة لا يستحق العمل عليه كما كان يستحق قبل انتهائها
 قال رحمه الله في تفتيح البذر كالزراعة في بان يكون العامل سارقاً او مريضاً لا يدرك العمل لانها في معنى الاجارة
 وقد بينا انها تقضي بالاخذ او كونه سارقاً فاذر ظاهر لانه يسرق الثمر والسقف ويطغى الاثر الضرر ولو اراد العامل
 ترك العمل في الصيف وقيل يمكن وقيل لا يمكن بالاتفاق قال أصله ان المزارعة لازمة من جهة من لا بد منه غير لازمة
 من جهة رب البذر ومسألة على ثلاثة اقسام قسم في الموت وقسم في فسخ العقد من قبله بالدين وقسم في انقضاء المدة
 واذا اراد رب الارض ان يفسخ العقد وليس من قبله البذر قبل العمل ليس له ذلك الا ان يكون عليه دين لا ولاء الا منه
 فان باعها بالدين لم يكن عليه من نفقة العامل شيء في حفر الانهار واصلاحها لان المنافع لا تقوم الا بالاعتد او شمسهم ولم
 يوجد ذلك وفي كان البذر من قبله بان يكون مستأجر الارض فان نبت الزرع لا يباع حتى يستحصل لكن القاضي
 يخرج من الحبس ولا يحول بينه وبين الغرماء لان في البيع ابطال حق العامل وفي ترك البيع تأخير حق رب الدين
 والتأخير أهون من الابطال فلورزع ولم يثبت فقد اختلفوا فيه قيل لصاحب الارض بيعها بالدين لانه ليس للزرع
 في الارض حق قائم لان القاء البذر استهلاك وقيل ليس له البيع لان القاء البذر من الاستعمال وليس باستهلاك

وأما القسم الثاني وهو ما ولد فيها اله ثلاث سنين ثم مات رب الأرض في الأولى قبل الخصاص يبقى الزرع حتى يستحصد
استحصافا فإذا حصد ينفع في السنتين الباقيتين ولو مات قبل الزرع بطلت المزارعة ولو مات بعد الزراعة قبل النبات
اختلفوا فيه على نحو ما ذكرنا في الدين ولو مات المزارع والزرع قبل فقد قدمنا ما به وهذه فروغ ذكرناها تنجما للعائدة
ولو دفع أرضا بيضاء على أن يغرس فيها نخلا وشجر على أن مات من شجر أو نخل فهو بينهما نصفين وعلى أن
الأرض بينهما نصفين فهذا فاسد فإن فعل فاسد من الأرض فجميعه لرب الأرض وللغراس أحسن مثله دفع أرضا
على أن يغرسها المدفوع إليه لنفسه ما بدله ويرزعا من عنده ما بدله على أن الحاريج نصفان بينهما وللغراس على رب
الأرض مائة درهم فهو فاسد والحاريج للغراس ولرب الأرض أجر أرضه ولو كان البذر والغراس من رب الأرض على أن
يغرس ويبدعها بما والحاريج نصفان بينهما ولرب الأرض على العامل مائة درهم فهو فاسد والحاريج لرب الأرض
وللعامل أجر مثله وتوجيه يطلب من الخطأ واشترط العمل في المعاملة والمزارعة على أقسام أحدها أن يشترط البعض على
العامل وسكانه الباقي أو شرطاً ببعضه على الدافع وسكانه الباقي أو شرطاً ببعضه على الدافع وبعضه على العامل وكل
قسم على قسمين الأول لو شرط البعض على العامل وسكانه الباقي فإن كان المسكوت عنه لا يخرج من ذلك شيء إلا به أو
يخرج شيء لا يرغب في مثله فالمعاملة فاسدة والثاني لو شرط على نفسه السقي والمخفط لا غير المزارعة فاسدة إذا علم أن
السقي لا يزيد عليه الثالث لو شرط السقي على رب الفحل والمخفط والتلقيح على العامل لم يخرج المزارعة كالمعاملة في
هذه الأحكام إذا كان البذر من رب الأرض وتوجيه يطلب من الخطأ وأما المزارعة إذا شرط فيها المعاملة
فالمعاملة تنفي شرط في المزارعة بان دفع أرضا فيها نخل على أن يزرعها من بذر به بالنصف وعلى أن يعمل في الفحل
ويستقنه وطبقه بالنصف فإنه ينظر أن كان البذر من قبل العامل فسدت لهما عقدان اشترط أحدهما في الآخر
وإن كان البذر من قبل رب الأرض جاز لأنه عقد واحد لانه استأجره ليعمل في أرضه ونفعه وتوجيه يطلب من الخطأ
وأما لو دفع المزارع أو العامل الأرض أو الفحل لغيره مزارعة أو معاملة فحسب على وجه ما إن يكون البذر من قبل
رب الأرض وفي هذا الخلاف أن يدفع الأرض مزارعة أو معاملة إلا أن ياذن له رب البذر في ذلك أو يقول له اعمل براك
ولكن له أن يستأجر أجراً من ماله لتمامه عمل المزارعة وإن قال رب البذر اعمل لله تعالى براك حازه أن يدفعها
لغيره مزارعة وإذا لم ياذن له ولم يقل اعمل براك فدفعها لغيره مزارعة فصار مخالفاً غاصباً وبطلت المزارعة
بينه وبين رب الأرض ولرب الأرض أن يضم أهم ما شاء أجره الأرض وإذا ضمن الأول لم يرجع على صاحبه وإن ضمن
الثاني رجع على الأول لأنه مغرور ومن جهته كذا في الفتاوى الكبرى وأما لو أذن له رب الأرض أو قال له اعمل براك
فدفعها حاز وإن كان رب الأرض شرط للمزارع النصف فدفعها للثاني بالنصف فهو ما خرج من هنا فنصفه لرب الأرض
ونصفه للمزارع الثاني وإن شرط للمزارع الأول للثاني الربع وللأول الربع وحكمهما حكم المضاربة وفي فتاوى
المخالصة وإن كان البذر من قبل العامل له أن يدفع إلى آخر مزارعة أو لم ياذن له رب الأرض أصلاً ولو دفع صار المزارع
الأول مؤجراً ما إذا استأجره أجره فاسد صار الأول مستأجر المزارع الثاني بعض الحاريج وعلى رب الأرض أه
وفي الخطأ إذا عمل صاحب الأرض مع العامل بأمره أو بغير أمره فهو على قسمين إما أن يكون البذر من قبل رب الأرض
أو من قبل العامل فلو كان من قبل رب الأرض بان دفع أرضه وبذره مزارعة بالنصف فزرع العامل وسقى فلما ثبت
قام عليه رب الأرض حتى استحصد بغير أمر العامل والحاريج على الشرط ورب الأرض متطوع بعمله كالقوام عليه أجنبي
ولو بذر المزارع ولم يثبت ولم يسق ففسد رب الأرض وقام عليه حتى استحصد فالحاريج لرب الأرض قياساً وفي الاستحسان
على الشرط ورب الأرض متطوع كالقوام عليه أجنبي ولو لم يزرع العامل حتى زرعه رب الأرض ومثله ثم قام عليه
المزارع حتى استحصد فالحاريج لرب الأرض والمزارع متطوع وإن بذر رب الأرض بغير إذن المزارع ولم يسق ولم يثبت
فسد رب المزارع وقام عليه حتى استحصد فالحاريج على الشرط القسم الثاني لو كان البذر من قبل المزارع وبذره ولم يسقه

ولم يثبت فقام عليه رب الأرض حتى استحصدا الخارج ينفسهما وكذلك البذر وب الأرض ولم يثبت ولم يستحق فقام عليه
 المزارع فالخارج على الشرط ولو كان رب الأرض سقاه حتى نبت ثم قام عليه المزارع وسقاه فهو رب الأرض ويضمن
 البذر وهو المزارع متطوع في سقيه وما علمته من الجواب في المزارعة فهو الجواب في المعاملة هكذا في الخط وأما
 واختلاف في المزارعة والمعاملة فلا يلزم أن يختلفا في العقد أو الشروط أو في جواز العتق وفساده فلو اتفقا على جواز
 واختلاف في الشروط والبذر من قبل رب الأرض إن كان قبل المزارعة وأما بينة قبينة الزارع أو لى لها أكثر اثباتا
 وإن لم تقم لأحد هما بينة نفاقا وترادا وان اختلفا بعد الزراعة والنبات فالقول لرب الأرض مع يمينه والبيعة للآخر
 وإن كان البذر من قبل العامل فالقول له والبيعة للآخر بعد عقد المزارعة وقبلها يمينان وبدي يمين رب الأرض وأما
 واختلاف في الجواز والعتاد فهو على ثلاثة أوجه إما أن اختلفا قبل الزراعة فالقول للبدعي الفساد وان اختلفا بعد
 الزراعة فالقول لصاحب البذر وهذا إذا كان البذر من قبل العامل فإن كان من قبل رب الأرض ماختلفا فالقول للعامل
 والبيعة لرب الأرض سواء اختلفا قبل الزرع أو بعده وأما لو اختلفت ورثتهما بعده ونفسهما فلما ان اختلفا في مقدار
 الانصباب والبذر من قبل العامل فالقول لورثة صاحب الأرض والبيعة للآخر وإن كان البذر من قبل رب الأرض فالقول
 لورثة صاحب البذر والبيعة للآخر وإن اقاما معا بينة قبينة صاحب البذر أو لى وان اختلفا في صاحب البذر كان
 القول قول ورثة المزارع والبيعة للآخر وان اختلفا في البذر وفي شرط وأقاما بينة فالبيعة بنبذ رب الأرض ولو مات
 المزارع بعد الاستحصاد ولم يدركه قبل حصص المزارع ففهمان حصص المزارع في ماله لأنه مات مجهلا لودعة ولو مات العامل
 بعدما انتهت الفترة فلم يوجد في النخل شيء أن علم خروج الفترة ضمن حصص المزارع والآخر والأمر كذلك في البسط ونفاصله
 تطلب منه اه والله تعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

كتاب الذبائح

قال جهود الشراح المناسبة بين المزارعة والذبائح كونها اتفقا في الحال لا ارتفاع في المسأل فإن المزارعة اتفقا المحب
 في الأرض للارتفاع عما يثبت منها والذبيح اتفقا الحيوان بأزهاق وروحه للارتفاع به بعد ذلك قبل هذا انما يقتضي
 تعقب المزارعة بالذبيح دون تعقب المساقاة وأجيب بأن المساقاة كالمزارعة في غالب الأحكام فكانت المناسبة
 المذكورة بين المزارعة والذبائح لدخول المساقاة في المزارعة منها كما كتفي بذلك ويحتاج المعرفة بنفسه الركاكة لثقة
 وشرطا وركتها وشرطا جوازها وحكمها أما تفسيرها لثقة فهي إما مشتقة من المحدة يقال سراج ذكي إذا كان يراه في غاية
 المحدة ويقال فلان ذكي إذا كان سريع الفهم والادراك محدة خاطروهم فهمه ويقال مسل ذكي إذا كان طبيب الراقدة
 يقوم منه الرجم وإما مشتقة من الطهارة قال عليه الصلاة والسلام دياغ لا ديم ذكاة أي طهارته وقال ذكاة الأرض
 يعني أي طهارتها وكل الممنين موجود في الذكاة فإن فيها حادثة من حيث أنها مسرعة إلى الموت وتطهر الحيوان عن
 البعثة المسفوحات والرطوبات السائلة النجسة وأما ركنها فهو القطع والجرح وأما شرطها فاربعة آله فاطمة طارحة
 والثاني كون الذبيح من له ملة حقيقة كالسلم أو دواء كالكاقر والثالث كون اللحم من اللحول من الحلال آمن من كل وجه كما كول
 اللحم أو من وجه كثير وهو ما يباح الارتفاع بجلده وشعره والرابع التسمية عندئذ أساسيا وأما حكمها فطهارة
 الذبيح وحل أكله إن كان من المأكولات وطهارة عينه للارتفاع إذا كان لا يؤكل كذا في البسط وأما شرطها فهو قوله
 والذبيح إلى آخره وترجم بالذبائح وألفاظه إن أراد بالذبائح الذبيح الذي هو الذكاة والمؤات ابقاء على طاهره فلذا قال
 وهي جمع ذبيحة وهي اسم لما يذبح بمعنى الذبائح جمع ذبيحة والذبيحة اسم الشيء المذبح ولا يخفى أن المناسبة بين ترجم
 بالذبيح لأنه فعل والمكلف انما يثبت عن الأفعال ولا بالذات لأن الأيمان لا يثبت عن التبع وقوله جمع ذبيحة الأولى
 تركه لأن القصة لا يثبت عن الأفراد والجمع وإنما يثبت عن الأحكام قال رحمه الله ﴿والذبيح قطع الأوداج﴾ لقوله
 عليه الصلاة والسلام أقر الأوداج بما نشت والمراد ما تقوم والمرى، والودجان وانما عبر به بالأوداج تغليبا به بصل

للذبح لقوله تعالى الا ما ذكيت ولان الحرم هو اسم المسفوح وبالفصح التميز بينه وبين اللحم فطهر به ان كان غير
 ما كثر ويقال ذكاه السن بالمدلتهاية الشايد وكذا النار بالقصر لقسم اشتغالها وهي اختارية واضطرارية فالاول
 المجرى مابى البقرة والحسن والثاني المجرى في أى موضع كان من البدن وهذا كالبدل عن الاول لانه لا يصار الى الاعتد
 البهز عن الاول وانما كان كذلك لان الاول ابلغ في اخراج الدم من الثاني فلا يترك الا بالعز عنو يكتفى بالثاني لقصوره
 لان التكليف بحسب الوضوع وذهب العراقيون من مشايخنا الى ان الذبح محظور عقلا لما فيه من ايلام الحيوان ولكن
 الشرع احمه قال شمس التهمة السرخسي في البسوط وهذا عندي باطل لانه عليه الصلاة والسلام كان يتناول اللحم
 قبل البعثة ولا يظن به انه كان يأكل ذبايح المشركين لذبحهم باسماء الله ثم فرغنا انه كان يسلط ويرذبح بنفسه
 وما كان يفعل ما هو المحظور عقلا كالكتف والظلم والسفاهة قال رحمه الله في وحل ذبيحة مسلم وكفاي في قوله تعالى وطعام
 الذين اتوا الكتاب حل لكم والمراد به ذبايحهم لان مطلق الطعام غير الذي يحل من أى كافر ولا يشترط ان يكون من
 اهل الكتاب ولا فرق في الكفاي بين ان يكون نصيا او حريا ويشترط ان لا يذبح كذبه غير الله تعالى حتى لو ذكركم الكفاي
 المسح او عزير الاصل لقوله تعالى وما اهل به لغبر الله وهو كالسلم في ذلك فاه لو اهل به لغبر الله لا يصل قال في العناية
 الكفاي اذا اتى بالذبيحة مذبوحة اكلنا فذبح بالمحضور فلا بد من الشرط وهو ان لا يذبح كذبه غير الله تعالى ولا فرق في
 الذبايح بين ان يكون نصيا او مجنونا قال في النهاية المراد بالجنون المعتوه لان الجنون لا قصد له ولا بد من التسمية وهي
 القصد وهو ان يعقلها قال رحمه الله في وصي وامرأة واخرس وامان في يعنى فعل ذبيحة هؤلاء والمراد بالصبي الذي يعقل
 التسمية ويضبط وان لم يكن كذلك لا يصل لان التسمية على الذبيحة شرط بالنص وذلك بالعدو وصحة العقد بالمعرفة
 والضبط هو ان يعلم شرائط الذبح من فري الاذبايح والتسمية والمعتوه كالصبي اذا كان ضابطا والغلقة ولا القراصة لا تحل
 بذلك فيصل والاخرس عاجز عن الذكرك فيكون معذورا وتقوم الملة مقامه كالناسي بل اولي لانه ان لم قال رحمه الله ولا
 يجوزى ووثى وترتد ويحرم وتارك التسمية عمد الكى يعنى لا تحل ذبيحة هؤلاء اما الهوى في قوله عليه الصلاة والسلام سنوا
 بهم سنة اهل الكتاب غيرنا كعبى نسايمهم ولا آكل ذبايحهم ولانه ليس له دين يحاوى فانه مد التوحيد اعتقاد ودعوى
 واتوا في كالمجوس فيما ذكرا لانه مشرك مثله واما المرتد فلا يفر على ما انتقل اليه ولهذا لا يجوز تركه بخلاف
 اليهودى اذا تصروا بالعكس او تنصر المجوسى او تودلته يفر على ما انتقل اليه عندنا فتؤكل ذبيحته ولو تمسك اليهودى
 لا تؤكل ذبيحته ولا فرق في المرتدين ان يرتد الى دين اليهودية او النصرانية او الى غير ذلك كذا في شرح الطحاوى
 والمتولد بين الكفاي والمجوسى يعتبر ككافيا واما الحرم فالمراد به في حق الصلحان ذبيحته في حق الصلحان لا في فعله
 فمعه مشروع وكذا التحلل في حق صيد الحرم وكذا الكفاي لو ذبح صيد فى الحرم لا يصل اكله واما تارك التسمية
 عند اقله تعالى ولانا كوا مسلمين ذكرا اسم الله عليه ولقوله عليه الصلاة والسلام اذا رسلت كلبك المعلوم ذكرا اسم
 الله فكل الحديث وقال الشافعى تؤكل قدينا بقولنا هذا لانه لو ترك التسمية فاسيا يحل اكلها وهو منسحب على وابن
 عباس وقال ابو يوسف والمشايج ان تروك التسمية هذا لا يسوغ فيه الاحتجاج حتى لو قضى الغاضى يجوز بيعه لا ينفذ
 قضاؤه لكونه مخالفا للاجماع ولو ذبح شاتين فحى على الاولى دون الثانية تحل الاولى دون الثانية ولو رمى سهمها الى
 صيد وانفن الكل يكفه تسمية واحدة وان حصل بها ذكاة صيد كثيرة فلما ذبح الشاة لثابتة فلا بد له من تسمية
 ثانية حتى لو اضبح شاتين احدهما على الاخرى وذبحهما بمجديدة بخلاف تسمية واحدة ولو اضبح شاة للسبعها تم
 التي تلك السكن واخذ سكينا اخرى فذبح بها الا باس به بخلاف ما لو اخذ سهمها وصمى فوضع ذلك ورفع اخرى لم يسم
 لم يحل اكله لان التسمية في الذكاة الاختيارية مشروعة على الذبح لا على آلتها والذبيحة لم تغيب وفي الذكاة
 الاضطرارية التسمية على الآلة لا على الذبيحة والآلة قد تغيرت وعن ابى يوسف ولو اضبح شاة وصمى فارسلها واخذ
 غيرها وذبحها بتلك التسمية لم تجز ولو رمى الى صيد فاصاب آخر يحل ما بينا سمى واشتغل باخر ان كان قليلا كالواكلم

على جواز الذبح بهما ما روى عن عدي بن حاتم قال قلت لباري الله محمد الصيد ليس معنا سكن الا المروءة وسقبة
العصا فقال عليه الصلاة والسلام افر الوداج بما شئت واذكر اسم الله رواء البخاري والفقير والسالم المرفوع آلة حارحة
مختلفا غير المرفوع لان الذبح به يكون بالثعل لا بالذكاة اه قال رحمه الله في رتب حديثه في قوله عليه الصلاة
ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فاحسبوا العتلة واذا دبتم فاحسبوا اللبث وايضا احسبكم شهرته وارج
ذبحته رواء مسلم وغيره ويكره ان يذبحه اثم يذبح الشفرة لثقله عليه الصلاة والسلام لان اجتماع الشاة وهو حديث شريفه
لقد اريدت ان يتما موتين هلا حداثا فبذل ان يذبحها الحديث والذكاة على من بين قاطعة ومبراة طاعة والعا ذمة على
ضربين واحدة وكل سلة فالحاجة اختيارية وضروية بالحاجة يجوز الذبح بها من غير ذكاة والكلية يجوز الذبح بها وايضا
اسم من الابطاء في الازالة كذا في المحيط قال رحمه الله في ذكره الضع وقطع الرأس والذبح من الذكاة في النحر هو ان
يصل الى النحر وهو غيب أيضا في خوف عظم الرقبة وهو الغنم والسماعة فيه قال في النهاية في قوله في الذكاة
أيض فقد سها واعترضه صاحب العنايه ان من سعى بذكاة لم يقطع لان أهل النجاسة ذكره بلفظ الحديث وما ذكره في
عليه الصلاة والسلام عن ان نفع الشاة اذا ذبحت وتفسيره ما ذكرنا وقبل ان يدرك رأسه حتى يفهره ذبحه وقول ان يكره
وقتها قبل ان تسكن من الاضمار اب وكل ذلك مكره وفي قطع الرأس زيادة تعذيب فكره ويكره ان يذبحه
وان يسلخ قبل ان يرد ويؤكل في جميع ذلك لان السكر اهله في زائد وهو زيادة الذكاة فلا يجوز الجرح به بل يذبحه
موجهة لغير الرقبة لئلا يقع السنة في توجيهها للقبلة وتؤكل وفي الذبح من الغنم زيادة في فكره ويحذر الذكاة
حسنة حتى يقطع العروق لتحقن الموت بالذكاة وان مات قبل قطع العروق لا تؤكل ولو دود الموت بمات في الذكاة
رحم الله في ذبح صيد استانس وجرح ثم قوس أو تردى في ثركي الواو طاعة على نزاهة وحل ذبحه لم يذبح به سيد
يعني وحل أكل صيد استانس بالذبح وهو الذكاة الاختيارية لقد رتبته عليها وحل أكل ثم قوس أو تردى في ثركي
عن الذكاة الاختيارية هذا اعلم انه مات من الجرح وان علم انه لم يموت من الجرح لم يؤكل فان أشكل ذلك أكل من
الظاهر الموت به وكذا الداجسة اذا تعلقت على شجرة خوفا فموتها صارت ذكاتها بالجرح وفي الكتاب المسمى
قوس من النعم وكذا فيها تردى فمحل ما اذا كان في المصر والعصراء وعن محمد ان الشاة اذا نذت في المصر لا تلتل بالمعقر
وان نذت في العصراء فمحل بالمعقر لتحقن الجرح من الذكاة الاختيارية وفي البقرة والابل يثقن الجرح وان نذت في المصر أو
في العصراء فمحل بالمعقر والسائل كذا اذا كان لا يقدر على أخذه حتى لو قتله المصول عليه وهو يريد ذكاته وسعى حل
أكله خلافا لما سأل ولنا ما روى أنه عليه الصلاة والسلام كان في سفر فتدبير من الابل ولم يكن معهم جمل فرماه رجل
منهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لهذه البهائم أوابد كأوابد الوحش فما فعل منها فافعلوا به هكذا رواء
البخاري ومسلم ولانه قد تحقق الجرح من الذكاة الاختيارية فصارت الى السبل وفي النوازل وان بقرة تصرع عليها لولادة
فادخل صاحبها يده وذبح الولد حل كله وان جرحه في غير موضع الذبح اذا كان لا يقدر على ذبحه يحل وان كان قد
لا يحل اه وفي المحيط فان أصاب قرنه أو ظفره أو حافره فان أدماه ووصل اللحم حل كله والافلان الذين يذبحون
تصرف في محل الحاجة وان أمان عنه غير الرأس فأت كل كلة الا ما بان من الحي فموت ولا يظهر فيه حكم
الذكاة ولا كذلك اذ بان الرأس لانه لا يتصور حياة المجسد مع ابانة الرأس وان تعلق منه جلدة أو كل فتم وثبت برجل
لو تركه حل كله والافهومان ولو قطع الصيد نصفين طولا وعرضا حل ولو أمان طائفة من الساس البدن ان كل أقل
من النصف لا يصل المان وان كان النصف يحل كلاهما اه قال رحمه الله في ذبح البقرة والغنم وكره
عكسه وحل في وانما كان هذا الفعل مستونا لانه هو المنقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى ان الله
بما كنتم تدعون اقرب وقال تعالى فصل ربك وانحر قالوا المراد انحر المجزوء وفي البقرة والغنم الذبح ايسر وفي الابل انحر
ايسر وانما ذكره العكس لترك السنة والنحر قطع العروق في أسفل العنق عند الصدر والذبح قطع العروق من أعلى

العنق تحت اللحية وفي الجماع الصغير والسنة في الثمران يضر قائما وفي الشاة والقران تدمع مضطجعة اه وفيه
ايضا ولا بأس بالذبح في الحلق كله اسفله وأوسطه وأعلامان مابين اللبة والعين وهو الحلق ولأن كله مجتمع العروق
فصار حكم الكل واحدا فان قلت هذا يناق ما تقدم من التقيد قلنا لأن العرق اسفله قال رحمه الله فويل بذلك حين
بذكاة أمه يعني لا يصير الجنبين مذكي بذكاة أمه حتى لا يهل أكله بذكاتها وهذا عند الامام وزفر وأحسن رحمهما الله
تعالى وقال أبو يوسف ومحمد وساجعة أخر اذ انتم خلقت حل أكله بذكاتها لقوله عليه الصلاة والسلام ذكاة الجنب ذكاة أمه
ولقوله عليه الصلاة والسلام ما قبل له انا نغفر الناقه ونذبح الشاة وفي طهنا الجنب أن نلقيه أم ناكله قال كله ان شئت
فان ذكاته ذكاة أمه ولا نه جز من أمه حقيقة لكونه متصلا بها وحكما حتى يدخل في الأحكام الواردة على الام من البيع
والهبة والعنق وللإمام قوله تعالى ان الله حرم الميتة وهو اسم حيوان مات من غير ذكاة والجنب مات حقت أنه فيهرم
بالسكاب ويكره ذبح الشاة اذا تقارب ولا نذبحها لأنه نضيج ما في طهنا اللجاجة اذا تعلقت فرماها وأصابها ينظر ان كان
لا يمتد إلى معزله إلى معزله حل أكله لأنه يحجز عن الذكاة الاختيارية وان كان يمتد ذكر الفقيه أبو الليث ان أصاب المذبح حل
وان أصاب غيره فعنه يجهل لا يحل ومن غيره يجهل اه والله تعالى أعلم

فصل في ما يهل ولا يهل في المأكل كرا أحكام الذبايح شرع في تفصيل المأكول منها وغير المأكول اذ المقصود الاصل من
شرع الذبايح التوصل إلى الاكل وقدم الذبح لأنه وسيلة الشيء تقدم عليه في الذكرك قال رحمه الله ولا يؤكل ذوات ولا
مخلف من سبع وطير يعني لا يهل أكل ذي ناب من سباع البهائم وذئ عظم من سباع الطيور لا يروى ابن عباس رضي
الله تعالى عنهما أن الذي صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل ذي ناب وعظم من سبع وطير رواه مسلم والجماعة والسباع
جمع سبع وهو كل مختلف منتبج جارح قال طاعة والمراد يذئ الخلف ماله عظمه وحلوه وهو مفعل من الخلف وهو
مفرق الجلود يعلم بذلك أن المراد يذئ عظمه وسباع الطيور لا يهل ماله عظمه وهو الظاهر كما روي في ذي ناب من سباع
البهائم لا كل ماله ناب ولأن طبيعة هذه الاشياء مضمومة شرا فيقتضي أن يتولد من مجها نهي من طباعها فيهرم أكراما البني
آدم وهو نظير ما روي عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال لا ترضع لكم الجماع فان اللبن يغذي ويدخل في التحديد الضبيع
والثعلب لأن له سمانا ياروي أنه عليه الصلاة والسلام أباح أكلها معجول على الابتداء ويدخل فيه القيل أيضا لأنه ذو
ناب والبر يوع وان عرس من سباع الهوام والرخة والبعث لانهما باكلان الحفوف والرخع جمع رجة وهو طائر يقع
يشبه النسر في الخلقة يقال له الاثوف والبعث طائر إلى الفرة دون الرخم على الطيران كذا في الصحاح قال والسباع
الاسود الذئب والنمر والتهمد والضب والضبع والكلب والقيل والقرود البر يوع وان عرس والنسور والاهلي والبري
ومن الطير الصقر والباز والعقاب والنسر والشاهين اه قال رحمه الله وحل غراب الزرع كحلانه باكل الحب ولنس
من سباع الطير ولا من الجبائث قال رحمه الله ولا يقع الذي باكل الحفيف والضبيع والضب والزنبور والشفقة
والحشرات وأحر الأهلية والبعث يعني هذه الاشياء لا تؤكل أما الغراب لا يقع فلانه باكل الحفيف فصار حكمه
الطير والغراب ثلاثة أنواع نوع باكل الحفيف حسب فاه لا يؤكل ونوع باكل الحب حسب فاه يؤكل ونوع يحفظ بينهما
وهو أيضا يؤكل عند الامام وهو العتق لأنه باكل النجاس وعن أبي يوسف أنه يكره أكله لأنه غالب أكله الحفيف والاول
أصح قال في النهاية ذكر في بعض المواضع أن الغفاس يؤكل وذ كرفي بعضها أنه لا يؤكل لأن فاه باكل الضبيع
فلما رويوا وبيننا ولا نه باكل الحفيف فيكون حكمه خبيثا وأما الضب والزنبور والشفقة والحشرات فلانهما من
الجبائث وقد قال تعالى ويحرم عليكم الجثث وما روي من الاباحة معجول على ما قبل التحريم ثم حرم الجثث لأنه لم
يكن محرما في الابتداء الا ثلاثة اشياء على ما قال الله تعالى قل لا أجد في ما أوحى إلي من أمر مالي آخر الآية ثم حرم بعد
ذلك اشياء وأما الحرام الاهلية فلما روي البضاري رحمه الله تعالى حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الجوارح الاهلية
وأما البغل فلانه من نسل الحمار فكان كاصله حتى لو كانت أمه فرسا فعلى المحلف المعروف في التحصيل لأن المعتبر

[illegible]

وبعض الرجل وقام الشعر ليس باسترخاء بل حركات تختص بالحي فتدل على الحياء وفي السراجية اذا شق الذئب بطن
الشاة لم يبق فيها من الحياء الا بقدر ما يبقى في المذبح بعد الذبح فذبح حلت وعليه الفتوى اه ولود بحث شاة
على سطح فوقعت فانتحل لانها صارت مذكاة بنطح محل الذكاة كذا في الخطوط وفيه ايضا اذا شق الذئب بطن
الشاة ان كان فيها حياة مستقرة حلت بالاجماع والا لسواء عاش او لم يعيش عند الامام وهو الصحيح وعليه الفتوى اه
قال رحمه الله وان علم حياته وان لم تمرك ولم يخرج الدم يعني اذا علم حياة الشاة وقت الذبح حلت بالذكاة فتمركت
اولا خرج منها دم اول ذكاة في الحية والله تعالى اعلم بالصواب

كتاب الاضحية

اورده عقب الذائغ لانه اذ بهيمة خاصة والذبايح عام والمخاص بعد العام وتغيب ما بينهم ان ارادوا ان المخاص بعد العام في
الوجود فهو ممنوع لانه يقرر ان لا وجود للعام الا في ضمن الخاص وان ارادوا في التعلق فهو وانما يكون اذا كان العام
ذائبا للخاص وكان المخاص معقولا كما عرف وكون الامر كذلك فيما نحن فيه ممنوع ويمكن ان يقال فمر الذاب من
العرض انما يتعبر في الحقائق النفسية واما في الامور الوضعية والاعتبارية كما نحن فيه فكل من اعتد داخل
في مفهوم شيء يكون ذاتا له ويكون تصوير ذلك الشيء تصويرا له بالسكينة ولا شك ان معنى الذبح داخل في معنى
الاضحية فتوقف تعللها على تعطل معنى الذبح فيسمى العريف على اختيار الشق الثاني وهو في اللغة كمال النهاية
شاة فمر الذاب في يوم الاضحية ولا يخالفه في القاموس والصالح من انها شاة من غير لفظ فمر حالان لفظ الضر
مراد بدليل الاضحية وتجميع على اضاحي بالتشديد يقال اضحية وضحايا كهديا وهذا ما يقال اضحية وتجميع
على اضحى وعند الفقهاء كمال النهاية اسم حيوان مخصوص وهي الشاة فصاعدا من هذه الانواع الاربع
والجذع من الضان تدعى ببينة القرية في يوم مخصوص اه وله اشراط وجوب وشروط اداء وصفة فالاول
كونه مقيما موسما من اهل الامصار والقرى والوادى والاسلام شرطا واما البلوغ والعقل فليس بشرط حتى
لو كان للصغير والجنون مال فانه يضحى عنه اياه واما اشراط اداها فانه الوقت في حق المهرى بعد صلاة الامام
والمعتبر مكان الاضحية لا مكان المضي وسببها طلوع فجر يوم الضر وكنهاذ في ما يجوز ذبحه وسبب الكلام في
صفاتها واعلم ان القرية المسالمة قوتان نوع بطريق التملك كالصدقات ونوع بطريق الاتلاف كالاعتاق والاضحية
وفي الاضحية اجتماع المعنيين فانه يقرب بارتقاة الدم وهو اتلاف ثم بالتصدق بالجمع فيكون قلبيكا اه قال رحمه
الله فيجب على مسلم مواسم مقيم عن نفسه لا عن طفله شاة او سبع بدنة فجر يوم النحر في آخر ايامه يعني صفتها
انها واجبة وعن أبي يوسف انها سنة وذكر الطحاوي انها سنة على قول أبي يوسف ومحمد وهو قول الشافعي لهم قوله
صلى الله عليه وسلم اذا رايتهم هلال ذي الحجة واراد احدكم ان يضحي فليمسك عن شعره واظفاره رواه مسلم وجماعة اخر
والتعلق بالارادة ينافي الوجوب ولا نهو كانت واجبة على المقيم لو جفت على المسافر كالذكاة وصدة الفطر لانها
لا يقتلغان بالعبادة المسالية ودليل الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم من وجد سعة ولم يضع فلا يفر من مصلانا رواه احمد
وابن ماجه ومثل هذا الوعيد لا يلحق بتركه غير الواجب ولانه عليه الصلاة والسلام امر باعادتها من قوله من ضحى قبل
الصلاة فلهذا الاضحية وانما لا تجب على المسافر لان اداءها مختص باسباب تنش على المسافر وقوت بعض الوقت فلا
يجب عليه شيء يدفع المخرج عنه كالحجمة بخلاف الذكاة وصدة الفطر لانها لا يقوتان بعضي الزمان فلا يخرج واما العبرة
فذبحة تدعى في رجب يقرب بها اهل الجاهلية والاسلام في الصدر الاول ثم نسخ في الاسلام كذا في الاصل وفي الخط
ولو اشترى العترة شاة فضحى بها ثم اسرى آخر ايام النحر قيل عليه ان يعدلها ويسل ولو افتقر في ايام النحر سقطت
انه وكذا الوضوء ولو بعد الم يسقط كذا في المحيط قيد بالحر لانه عبادة مالية فلا تجب على العبد لانه لا يملك ولو ملك
ترى بالاسلام لانها عبادة الكافر ليس باهل لها وبالاسرار لا تجب الا على القادر وهو الغني دون الفقير ومقداره

مقدرا ما يجب فيه صدقة الفطر وتدمر بيانه قال في العناية أخذ من النهاية وهي واجبة بالقدر الممكنة بدليل أن
الموسر إذا اشترى شاة للأنضحية في أول يوم الفطر ولم يمنع حتى مضت أيام الفطر ثم اشترى كان عليه أن يتصدق ببعضها أو
ببعضها ولا تسقط عنه الأنضحية فلو كانت بالقدر الميسرة لكان دولها ميسرا كما في الزكاة والعشر والمخارج حدث
يقتضي بطلان النصاب والمخارج وأصل كلام الزرع آفة لا يقال أدنى ما يقتضي به للمؤمن إقامتها ثمك قيمة ما يصلح
للأنضحية ولم يجب الإهلاك النصاب فدل أن وجودها بالقدر الميسر لأن اشتراط النصاب لا ينافي وجودها بما يمكنه
كافي صدقة الفطر وهذا لأنها لو غفغف ماله نظر إلى شرطها وهو الحرة فيستمر في العتق كافي صدقة الفطر لا يقال لو
كان كذلك لوجب التملك وليس كذلك لأن القرب المالية قد تفصل بالانلاف كالاعتاق وإنه في صدقة الفطر
بالهبة فقد حصل النوعان أعني التملك والانلاف بإرافة الهبة وإن لم يتصدق حصل الأخير إلى هاتين العبادتين وفي الهبة
لو زكى نصابه ثم مر عليه أيام الفطر ونصابه ناقص عليه الأنضحية ولا يعد فقرا إذا مالز كافة هذه السنة لأن زكاة المردى بعد
فائها شرعوا وانتفع في أيام الفطر بغير الزكاة سقطت عنه الأنضحية لأن المؤدى إليه صدقاتها كالأموال بغيرها ودوا
عن نفسه لأنه أصل في الوجوب عليه وقوله لأن طفله يعني لا يجب عليه عن أولاده الصغار لأنهم إذا نفعوا بغير
صدقة الفطر والأول ظاهر الرواية وإن كان الصغير مال يفي عنه أبوه من ماله أو وصيه من ماله عنه أبيه بعد وفاته
محمد وزفر والشافعي رحمهم الله تعالى من مال الأبلان الأرافة انلاف والاب لا يملكه في مال الصغير كالاعتاق وإن دفع
أنه يفي من ماله وبما كل منه ما يمكن ويتناع بما بقي ما ينتفع بعينه كذا ذكره صاحب الهداية وفي الكافي لا يجب
أنه لا يجب ذلك وليس للاب أن يفعله من مال الصغير وقوله أو سبع بدنه بيان للقدر الواجب والتداس أن لا يجوز
الأبدنة كلها إلا عن واحد لأن الأرافة قرينة لا تنفي الأناثر كالأثر وهو ما روي عن جابر رضي الله عنه إلى عبد
قال فخرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم البقرة عن سبعة والبدنة عن سبعه وقال نص في الشاة فقي على أصل الناس
وتجوز عن ستة أو خمسة أو أربعة أو ثلاثة ذكره في الأصل لأنه لما جاز عن سبعة فجاز عن الأولى ولا يجوز عن ثمانية لأنه لم
النقل فيه وكذا إذا كان نصيب أحدهم أقل من سبع بدنه فلا يجوز عن الكل لأن بعضه إذا خرج عن كونه قرينة خرج
كله ويجوز عن اثنين نصفًا في الأصح وإذا جاز عن الشربة يقسم اللحم بالوزن لأنه موزون وإذا فهو جزأ فالأبوز
الأذا كان معه شيء آخر من الكارع والمجمل كالبيع لأن القسمة فيها معنى بالمبادلة ولو اشترى بقرتين بدأ بغيره ثم
اشترى فيها مائة ستة أجزاء استقصا والقياس لا يميز وهو قول زفر لأنه أعدها قرينة فيجتمع بينهما وجه الاستقصان
أنه قد يجد بقرتين مائة وقد لا يظفر بالشراكم وقت الشراء فيشترى بها ثم يطلب الشراكم ولم يزد ذلك لمجرد ما هو مدفوع
شراها والاحسن أن يفعل ذلك قبل الشراء وعن الإمام مثل قول زفر قال القنوري الواجب على مراتب بعض آكهم
بعض ووجوب سبعة التلوة آكهم وجوب صدقة الفطر وصدقة الفطر وجوب آكهم وجوب الأنضحية وفي
الخاتمة الموسر في ظاهر الرواية أنه لم ما تشاردهم أو عشرة دينار أو ما بلغ ذلك سوى سكنه ومتاعه ومركبه وحاجته
الذي في حاجته وفي الأصل ولو جاء يوم الأنضحية ولا مال ثم استغنى في درهم ولا دين عليه فعله الأنضحية ولو كان له
عقار ملوكية العقار ما تدرهم والزعفراني والفقهاء على الرأى اعتبار القيمة وأجبا الأنضحية ولو كان له أرض يدخل
عليه منها قوت السنة فعليه الأنضحية حيث كان القوت يكفيه ويكتفي عياله وإن كان لا يكفيه فهو موسر وإن كان
العقار وقفا ينتظر أن يجب له في أيام الفطر قدر ما في درهم فعليه الأنضحية والأقل وإن ابن جماعة عن محمد عن الإمام
وعنه أنه لا يجب إلا إذا زاد على مائتين والمرأة تعتبر موسرة بالمهر إذا تزوج حلياً عندها وعند الإمام لا تعتبر ملية بذلك
وإن كان خبا عنده حنطة قيمتها ما تدرهم فعليه الأنضحية وإن كان عنده نصف قيمتها ما تدرهم وهو من يحسن
القراءة فيه فلا أنضحية عليه سواء كان يقرأ فيه أو لا يقرأ فيه وإن كان لا يحسن أن لا يقرأ فيه فعليه الأنضحية وفي
الكافي عن الحسن بن الإمام يجب عليه أن يفي عن ولده وولده الذي لا أب له والقنوي على أنه لا يجب عليه وذكر

الصدر الشهيد في شرح الاضاحي عن الزعفراني فيما اذا خصى الاب عن الصغير من ماله فعلى قول محمد وزفر محب
 الضمان عليه وعلى قول الامام أبي يوسف لا يضمن ومنه الوصي وفي النبايع والمعتود والمجنون بمنزلة العبي والذى
 عن ويثيق كالصبي ولو كان المجنون موسرا يعفى عنه وليس من ماله في الروايات المشهورة وروى ان الاخصية قبل
 أن ينفى بها اتصفت في مال المجنون وفي المتنق اشترى شاة لخصى بها مات في أيام الاخصية فقبل أن ينفى بها قبله أن
 يبيعها ومن كان غائبا عن ماله في أيام الاخصية فهو فقير ولا ينفى أن الاخصية تصير واجبة بالنذر فلو قال كلاما نفيا
 لله على أن اخصى بهذه الشاة ولم يذكر بلسانه شيئا واشترى شاة بنية الاخصية أن كان المشتري غنيا لا تصير واجبة
 باتفاق الروايات فله أن يبيعها ويشترى غيرها وان كان فقيرا ذكر شيخ الاملا م خواهر زاده في ظاهر الرواية تصير
 واجبة بنفس الشراء وروى الزعفراني عن أصحابنا لا تصير واجبة وأشار إليه شمس الآفة السرخسي في شرحه واليه
 مال شمس الآفة المحلواني في شرحه وقال بانه ظاهر الرواية ولو صرح بطايعه والمثله بحالها تصير واجبة بغير اذنية
 الاخصية أن كان المشتري فقيرا وفي الحاشية اشترى شاة للاخصية ثم باعها واشترى أخرى في أيام الفقر فبذل على وجوه
 ثلاثة الاول اشترى شاة بنوى بها الاخصية لا تصير اخصية مالم يوجبها بلسانه وبه أخذ أبو يوسف وبعض المتأخرين
 وفي السكري قال ان فعلت كذا الله على أن اخصى لا يكون عينا رجل اشترى اخصيته وأوجها فاضلت ثم اشترى أخرى
 فأوجها ثم وجد الاول أن كان أوجب الثانية بلسانه فعليه أن ينفى بهما وان أوجها بدل عن الاول فعليه أن يذبح
 أيام شاء ولم يفصل بين الفقير والغني وفي فتاوى أهل سمرقند الفقير اذا أوجب شاة على نفسه هل يحل له أن يأكل منها
 قال بديع الدين نعم وقال القاضى برهان الدين لا يحل وفي فتاوى أهل سمرقند الفقير اذا اشترى شاة للاخصية فسرقت
 فاشترى مكانها ثم وجد الاول فعليه أن ينفى بهما ولو ضلت فليس عليه أن يشترى أخرى مكانها وان كان غنيا فعليه
 أن يشتري أخرى مكانها وفي الواقعة أنه ما تأددهم فاشترى بعشرين درهما اخصية يوم الثلاثاء وهو لم يكت يوم
 الأربعاء وجاء يوم الخميس الاخصى ليس عليه أن ينفى لفقره يوم الاخصى وفي الفتاوى العتبية اذا اتفق نصابه يوم
 الاخصى سقط عنه الزكاة وعن ابن سلام وكل رجلين أن يشترى كل منهما اخصية فاشترى ما يجب عليه أن ينفى بهما
 وفي المحيط ولو اشترى شاتين للاخصية فضاغت احدهما فعلى الثانية ثم وجدها في أيام الفقر فلا ينفى عليه لانه لم ينعين
 أحدهما وأبها خصى بها ففى العتبية ولو خصى الفقير ثم أسرا طراد وفي رواية اذا اشترى شاة للاخصية ثم باعها جاز
 البيع وفي الاصل رجل أوجب على نفسه عشر اضاح قالوا لا يلزمه الا شاتان قال الصدر الشهيد في واقعة هو الظاهر
 أنه يجب الكل وفي الظاهرية والهجج أنه يجب الكل وفي المحاوى ولو اشترى شاة ولم يردن ينفى بها بل للتجارة ثم
 نوى أن ينفى بها ومعنى أيام الفقر لا يجب عليه أن يتصدق بها وعن محمد بن مسلمة لو خصى شاتين لا تكون الاخصية الا
 واحدة وفي المحيط الأصح أن تكون الاخصية بهما وعن الحسن عن أبي حنيفة لا بأس بالاخصية بالشاة والشاتين قال
 الفقيه وبه تأخذ وفي الاصل الناخذ لا يؤكل مما نذره ولو أكل فعليه فدية ما أكل وفي اضاحي الزعفراني أن قال الله على
 أن اخصى شاة في أيام الفقر فان كان موسرا فعليه أن ينفى شاتين الا أن يعين بالاجاب ما يجب عليه فان كان فقيرا
 فعليه شاة وفي السراجية اذا قال الله على أن اخصى شاة فخصى بدينه أو بغيره جاز له وفي الشارح اذا نذر وأراد بها
 الواجب عليه لا يلزمه غيرها وان أراد الواجب بسبب الغنى يلزمه غيرها اه قال رحمه الله ولا يذبح مصري قبل
 الصلاة وذبح غيره بمعنى لا يجوز لاهل المصر أن يذبحوا الاخصية قبل أن يصلوا صلاة العيد ويجوز لاهل القرى
 والبادية أن يذبحوا بعد صلاة الفجر قبل أن يصلوا الامام صلاة العيد والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم من ذبح
 لاهل صلاة الامام فليعد ذبيحته ومن ذبح بعد صلاة الامام فقد تم نسكه وأصاب سنة المسلمين قال صاحب النهاية هنا
 الإسراى ما ذكر في المسوط حيث قال لا يجوز له عدم الشرط لعدم الوقت وقال عليه الصلاة والسلام أول نسكافى
 هذا اليوم الصلاة ثم الاخصية وهذا ظاهر في حق من عليه الصلاة فبقى غيره على الاصل فيذبح بعد طلوع الفجر وهو

حجة على الشافعي ومالك في نفيها الجواز بعد صلاة العيد قبل فجر الامام والمعتمد في ذلك ممكن الاضحية حتى لو كانت في
السواد والخض في مصر يجوز كما انفق الفجر وفي العكس لا يجوز الا بعد الصلاة وحجة المصري اذا اراد التمسك بال
يبعث بها الى خارج مصر في موضع يجوز للسافر ان يقصر فيضحي فيه كما طلع الفجر لان وقتها من طلوع الفجر وانما
أثرت في حق المصر لسادركنا ولانها تشبه الزكاة فاعتبرت في الاداء مكان الفصل وهو المال لا المكان الفاعل لا يختلف
صدقة الفطر حيث يعتبر فيها مكان الفاعل لانها تتعلق بالذمة والمال ليس يحمل لها ولو ضحي به - كما صلى اهل المسجد
قبل ان يصل اهل الجبانة اجزاه استحسانا لانها صلاة معتبرة ولو وضع بعلمه اقعدا الامام قدر الشهود بل ان سلم لم يجز
خلا والمحسن وفي المراد لو ضحي بعد ان تشهد قبل ان يسلم الامام جازت الاضحية وفي الغتابة وهو : مع من برأءة وفي
غيره وهو المختار ولو ضحي قبل ان يتشهد الامام لم يجز عندنا وفي رواية حاز وقد أساء والاول اصح وفي ان يجلس ولو صلى
الامام صلاة العيد على غير طهارة لم يعلى حتى عاد وخرج الناس جاز عن اخفيتم ولو علموا قبل ان يفرقوا - ان الاضحية
وقبل لا تعاد والاول هو المختار والمساخوذ به ومضى علم الامام ذلك ونادى بالصلاة ليعدها من ذبح قبل ان يعلم رندا : ام
اجزاه ومن ذبح بعد العلم قبل الزوال لا يجوز وان ذبح بعد الزوال حاز ولو لم يصل الامام صلاة العيد في اليوم الاول انخروا
الاضحية الى الزوال ثم ذبحوا ولا تجزئهم التضحية اذا لم يصل الامام الا بعد الزوال وكذا في اليوم الثاني - ثم كذا اول
كذا في الهبط وكذا في الاضحية في الفدح يجوز قبل الصلاة لانه فات وقت الصلاة والزوال الشمس في اليوم
الاول والصلاة في الفدح تنفع قضاء لا أداء فلا يظهر هذا في حق الاضحية وقال هكذا كذا القدوري في شرحه ولو صلى في ثم
تبين انه صلى بغير طهارة تعاد الصلاة دون الاضحية ولو وقع انه في بلد فتنة ولم يبق فيها والى صلى بهم العيد فمضوا به
طلوع الفجر اجزاهم ولو شهدوا عند الامام انه يوم العيد فضحي بعد الصلاة ثم انكشف انه يوم عرفة اجزاهم الصلاة
والضحية لانه لا يمكن الاحتراز عن مثل هذا ووقتها ثلاثة ايام اولها افضلها ويجوز الذبح في لياليها الا انه يكره في حتمال
الغلط في الظلمة واما الفجر فلا تقوى ايام التشرى لثلاثة والسكل غرضي اربعة ايام اولها لغمر لا غير واخرها
تشرى لا غير والمتوسطان فمرو وتشرى وفي الضحية فيها افضل من التصديق بفنها لانها تقع واجبة ان كان غنيا وسنة ان
كان فقيرا والتصديق بالثمن تلوع محض فكذلك هي افضل لانها تفوت بغوات ايامها ولو لم ينصح حتى مضى ايامها
وكان غنيا وجب عليه ان يتصدق بالقيمة سواء اشتراها او لم يشتريها وان كان فقيرا ما كان اشتراها واجب عليه
التصدق بها ولو ذبح بعد الزوال يوم عرفة وهو يرى انه يوم عرفة ثم نهر انه يوم الفجر يجزيه وفي سائر الاوقات جعل
اليسل سابق على النهار الا في يوم عرفة فهي متأخرة عنها وليسلة الفجر الاول هي لسة الفجر الثاني وليسلة الفجر الثاني
هي لسة الفجر الثالث وليسلة الفجر الثالث هي لسة الفجر الثالث عشر حتى يجوز الذبح فيها قبل طلوع الفجر وكذا في
الهبط وفي التوافل الامام اذا صلى العيد يوم عرفة فوضي الناس فهذا على وجه امان ان شهد عنده الشوق ولانما
يوم الفجر في الاول تجوز الصلاة والاضحية وفي الثاني لا تجوز ولو شك في يوم الفجر فصلي بهم الامام وسعدوا
علموا في الغد انه يوم عرفة وان عليه اعادة الصلاة والاضحية جميعا وفي الغتابة شهدوا بعد الزوال انه يوم الفجر
وان شهدوا فبسل الزوال لم يجز الا اذا زالت وفي الفجر بدو صلى ولم يخضب جازا الذبح وفي الكبرى مصري وكل وكذا
بانه يذبح شاة له وخرج الى السواد فخرج الوكيل الاضحية الى موضع لا يصعد من مصر وذبحها هناك فان كان
الوكيل في السواد جازت الاضحية وان كان طاد الى مصر وعلم الوكيل بقدمه لم تجز الاضحية عن الموكل بالاحسلاف
وان لم يعلم يعود الموكل الى مصر فكذلك عن محمد وعند أبي يوسف يجوز وهو المختار اه وفي الهبط ولو ذبح بعد ما صلى
اهل الجبانة قبل ان يصل اهل المسجد يجوز قياما واستحسانا اه قال رحمه الله (ووضحي بانجامكم التي لا رنما
يعني خلقة لان القرن لا تتعلق به مقصود كذا مكدورة القرن بل اولى قال رحمه الله في المحصى) وعن أبي حنيفة وف
الله تعالى هو اولى لان محه اطيب وقدمه ان عليه الصلاة والسلام ضحي بكبش املين موجوا بن الاصل الذي فيه

وهو البياض الذي فيه شعيرات سود وهو من لون المحو الموجه للخصي من الوج وهو ان يضرب عروق الخصية بشئ وفي
المهبط ويجوز ان يمر ما في ويجوز ان يحوى الجرباء اذا كانت سمينة اه قال رحمه الله في التولاء هو هي المبنونة لانه لا يخل
بالقصود اذا كانت تعلف فان كانت سمينة ولم يتلف جلد هاجز لانه لا يخل بالمقصود ولا لا يجوز البتة ان لا يخل بالاسنان
لها ان كانت لا تعلف وان كانت تعلف جاز هو الصحيح ولا الجلالة التي تاكل العنقاء ولا تاكل غيرها ولا مقطوعة الضرع
ولا التي لا تستطيع ان ترضع ولدها ولا التي ليس ضرعها ولا مقطوعة الانف والذنب والطرف كذا في المهبط قال رحمه
الله في لا بالماء والعوراء والجفاء والعرجاء أي التي لا تمتشي الى المسلك أي الى المذبح لما روي عن البراء بن عازب
انه عليه الصلاة والسلام قال اربع لا تجوز في الاضاحي العوراء العين عورها والمرضة العين مرضها والجفاء العين
ضلعها والكسيرة التي لا تنسج رواء ابو داود والنسائي وجماعة آخر وصححه الترمذي وفي المحاوي قال مشايخنا العرجاء
التي تمشي بثلاثة قوائم وفيما في الرابع عن الارض لا تجوز الاخصية بها وان كانت تضع الرابع على الارض وتستعين
به الا انها تسبل مع ذلك وتضعه وضعا خفيفا يجوز وان كانت ترفعه رفعا او تحمل المتكسر لا تجوز وفي الحائنة وكذا
المحو لا التي في صلبها ولي ولا تجوز المختصة العين وهي التي غارت عينها اه قال رحمه الله في مقطوعة كثر الاذن
او الذنب او العين او الالبية في لقول علي رضي الله تعالى عنه امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نستشف العيون
والاذن وان لا نخفي عينا به ولا مدبرة ولا شرفا ولا نحرنا رواه ابو داود والنسائي وغيرهما وصححه الترمذي في المقابلة قطع
من مقسدم ذنبها والمذبرة قطع من مؤخر اذنها والشرفاء ان يكون المحسرق في اذنهما بل ولا نحرهما فان يكون عرضا وان
بقى اكثر الاذن حاز وكذا اكثر الذنب لان للالك كتحكم الكل بقاؤها وهذا لان العيب اليسير لا يمكن التصر عنه
بجعل عقوا وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان الثلث اذا ذهب وبقى الثلثان يجوز وان ذهب اكثر من الثلث لا يجوز
لان الثلث تنفذ فيه الوصية من غير اجازة الورقة فاعتبر قليلا وقليل لا ينفذ الا برضاهم فاعتبر كثيرا وروي عنه
الربع لانه يحكي حكاية الكل وقال ابو يوسف ومحمد اذ بقي اكثر من النصف اجزا اعتبار الحقيقة وهو اختيار
أبي الليث وقال ابو يوسف اخبرني بقولي أبي حنيفة فقال قولي هو قولك قبل هو رجوع الى قول أبي يوسف وقيل معناه
قولي قريب من قولك وفي كون النصف مانعا روايتان عنهما وقابل ما رواه اذا كان بعض الاذن مقطوعا على
اختلاف الروايتان لان مجرد الرادش من غير هاب في من الاذن لا يمنع ثم في مفرقة مقدار الداهب والباقي يتيسر
في غير العين وفي العين قال تسدعينها العيبة بعد ان جاءت ثم يقرب اليها العلف قليلا قليلا فلا اذا رآه في موضع علم ذلك
الموضع ثم تسدعينها الصحيح يقرب العلف اليها شيئا فشيئا حتى اذا رآه من مكان علم عليه ثم ينظر ما بينهما من الغاوت
فان كان نصف او ثلثا او غير ذلك فالداهب هو ذلك القدر وفي الشرح ولو اوجب الفقر على نفسه اخصية ينسب عنها
واشترى اخصية صححة ثم تسدع عنده فحفي بها لا يسقط عنه الواجب لانه وجب عليه اخصية كاملة بالنسبة من غير
تعين كالوسر ولو كانت سمينة وقت الشراء جاز ذبحها لما ذكرنا ولو اخصيها ليدبها في يوم النحر واضطربت فانكسرت
رجلها فذبحها اجزائه استحسنوا ولو بقيت في هذه الحالة ما نقلت ثم اخذها من فورها وكذا بعد فورها عند محمد خلافا
لابي يوسف وفي الحائنة عشر فمن الرجال اشترى من رجل عشرة شياه واحدة تصارب العشرة شركة بينهم فاخذ كل
واحد منهم شاة فوضعي بها عن نفسه جاز فاذا ظهر منها شاة عوراء او انكسر كل واحد من الشراكا ان تكون العوراء له
لا تجوز اخصيتهم اه قال رحمه الله في الاخصية من الابل والبقر والغنم لان جواز اخصية هذه الانشاء عرفت
شرا بالنسبة على خلاف القياس فيقتصر على ما ورد ويجوز بالجاموس لانه نوع من البقر بخلاف بقرة الوحش حيث
لا تصوز الاخصية به لان جوازها عرف بالشرع وفي البقرة الاهلي دون الوحشي والقياص يمنع وفي المتولد منها تعتبر
الأم وكذا في حق المحل تعتبر الأم اه قال رحمه الله في جواز التني من الكل والجذع من الضأن في لقوله عليه الصلاة
والسلام لا تدبجوا الامسنة الا ان يعسر عليكم فتدبجوا جذع من الضأن رواه البخاري ومسلم واجسد وجماعة آخر

وقال عليه الصلاة والسلام انضمت الاضحية الجذع من الضأن رواه احمد وقال عليه الصلاة والسلام يجوز المجذع من
الضأن اضحية رواه احمد وابن ماجه وقالوا هذا اذا كان المجذع عظيما بحيث لو خطا بالثنيات ليشتمه في الناس من
والمجذع من الضأن مائة ستة أشهر عند الفقهاء وذكر الزعفراني انه ابن سبعة أشهر والثاني من الضأن والمجذع ابن
سنة ومن البقر ابن سنتين ومن الابل ابن خمس سنين وفي المغرب المجذع من الهائم قبل الثاني: انه من الذي قبل
السنة الخامسة ومن البقر والثنية في السنة الثانية ومن الخمس في الرابعة وعن الزهري المجذع من الغزال: ومن
الضأن لثمانية أشهر وفي الظهيرية ولولون رجلين مضعا عشر من الغنم بينهما لم يجز ولو اشترك سبعه منهن قرأ
جازوا واشترك ثمانية بقر في سبع بقرات لم يجز وكذا عشرة وأكثر اه قال رحمه الله في رواية - - - - -
وقال الوردة انضجوا عنه وعنكم صغ وان كان شريك الستة نصرا نياهم ومريد الهم لم يجز عن واحد منهم ارادوا في
ان البقرة تجوز عن سبعة بشرط قصد الكل القرية واختلاف الجهات فيما لا يضر كإسرا واليه واليه واليه
المقصود وهو القرية وقد وجد هذا الشرط في الوجه الاول لان الاضحية من القرية عرفت قرية لانه صلى الله عليه وسلم
ضحي عن أمته ولم توجد القرية في الوجه الثاني لان النصرا في ليس من أهلها ولو اشترك اثنين في قرية واحدة لم يجز
في الاضحية لانه يكون لواحد منهم ثلاثة أشهر ونصف والنصف لا يجوز في الاضحية وانضجوا عنه شررا لا نصيب يدبر
قرية بطريق التسع لغرضه شافان من رجلين مضعا معا عن نسكهما جزأهما بخلاف العبد من سبعة أشهر من واحد منهم عن
كأنهما لم يجز لان في الثاني أمكن جرح كل واحد منهما في شاة ولو لا كذلك لربق اشترك اثنين في قرية واحدة لم
إسباها ومات وترك انما وبقية راوترك ستمائة درهم مع حصص البقرة ضحي الوبي عنهم بمائة المات من البقر
لا يجوز عنه لان نصيب الميت لحم لانها فقيرة أصابها من ميراث الاب أقل من مائتي درهم ولو اشترك خمسة في قرية واحدة
أربعة منهم رجلا في البقرة تجوز للاضحية عنهم لان الشركاء أربعة لكل واحد منهم خمسة فصاروا أربعة عشر
وقد سبقوا من انفسهم أربعة والأربعة من عشرين أكثر من السبع ولو كانوا ستة فاشركوا في واحد أو في اثنين
أضحية لان نصيبه أقل من السبع لان أصل حسابهم ستة وثلاثون كل واحد منهم فيكون الخمسة في ثلثون وقد سبقوا
سبعة لكل واحد خمسة وتسعة من ستة وثلاثين أقل من السبع كذا في الخط وكذا في قصص الهم من المائة في خمسة
لم يقع البعض قرية فتخرج الكل من ان يكون قرية لان الراقصة لا تجزأ وهذا استقصان والقباس ان لا تجزأ وهو
رواية عن أبي يوسف لانه تبرع بالاتلاف فلا تجوز عن غيره كالاتفاق عن الميت قلنا القرية تقع عن الميت كالمصدق
لماروي بخلاف الاعتاق لان فيه الزام الولاء للميت ولو كان بعض الشركاء صغرا أو أم ولد للميت ضحي عن الصغرى أو
أو عن أم الولد مولاهما ولم يجب عليهما جازلان كلها وقعت قرية ولو ضجوا بها بقية من الزينة فيما اذا كانت
لا تجزأ لان بعضها لم يقع قرية بخلاف ما تقدم لوجود الاذن من الورثة وفي فتاوى أبي الليث اذا ضحي عن غيره
بأمه أو بغير أمه لا يجوز ولو ضحي بمدة عن نفسه وعن أولاده فان كانوا صغارا أجزاء وأجزاءهم وان كانوا بزررا فعل
ذلك بأمهم فذلك وان كان بغير أمهم لم يجز على قولهم وعن أبي يوسف انه يجوز استحسانا في الكبرى ولو ضحي عن
الميت بغير أمه لا يجوز وهو المختار وفي رواية يجوزواختلفوا هل الاضحية من الميت أفضل أو الله حق أفضل
بعضهم الى ان التصديق أفضل ذهب بعضهم الى ان الاضحية أفضل وفي الظهيرية رجل اشترى اضحية من رجله
فذهبها عن اضحية جازو والبائع بالحمار ان شاء منه قيمتها وان شاء ما ستردها ولا شيء على المنيق وقد صدق بقوله
مذبوحة وفي الحامية اشترى سبع بقر فتنوى بعضهم الاضحية عن نفسه في هذه السنة ونوى بغيرهم عن السنة الماضية
قالوا تجوز الاضحية عن هذا الواحدية أصحابه عن السنة الماضية طالة وصاروا مائة عن قديما السبعة لا يملكون
ثمانية لم يجز عن الواحد منهم كما تقدم وفي اصحابي الزعفراني اشترى ثلاثة بقر على ان يدفع مائة درهم فزاد فيهم مائة
أربعة والاحد ينار على ان تكون البقرة بينهم على قدر راس مالهم ففخوا بها لم تجز ولو كانت البقرة أو البقرة بين اثنين

ففيها اختلج المشايخ قال بعضهم يجوز به أخذ الفقه أبو الليث والصدور الشهيد اه قال رحمه الله هو يأكل من
 لحم الاضحية ويؤكل ويدخر كما روي انه عليه الصلاة والسلام نهى عن أكل لحم الضحايا بعد ثلاثة ثم قال كلوا وتزودوا
 وادعوا واهمسوا واحدا والنصوص فيه كثيرة وعليه إجماع الأمة ولا نهسا جازان يأكل منه وهو غني وأولى ان يجوز له
 اطعام غيره وان كان غنيا قال رحمه الله هو يذبح ان لا ينقص الصدقة من الثلث كما لان الجهمان ثلاثة الاطعام
 والاكل والاذا خالسا روينا قوله تعالى واطعموا القانع والمعترى السائل والمعرض السائل لان سبيلنا ان لا
 وهذا في الاضحية الواجبة والسنة سواء ولك ان تقول الامر لمطلق الوجوب عند كثر العلماء كما تقرر في علم الاصول
 والظاهر من قوله واطعموا وجوب الاطعام والمسدعي استعماله فليتأمل في الجواب واذا لم تكن واجبة وانما وجبت
 بالنذر فليس لصاحبها ان يأكل منها شيئا ولا ان يطعم غيره من الأغنياء سواء كان النذر غنيا او فقيرا لان سبيلنا التصديق
 من التصديق ان يأكل من صدقته ولا ان يطعم الاغنياء في الظاهر به اشتري شاة الاضحية وهو فقير يضي
 ثم يمر في أيام الفطر قال بعضهم عليه غيرها وقال بعضهم ليس عليه غيرها به تأخذ وفي العناية وهو اختار
 وصي بان يضي عنه ولم يتم نصره الى الشاة اوصى بان يشتري بماله اضحية ولم تجز الورثة فالوصية جائزة في
 الميت ويشتري به شاة يضي بها ولو اوصى بان يشتري بقرة بعشرين درهما يضي ولم يبلغ ثلث ماله ذلك فانه يشتري
 بقدر ما بلغ وكذا لو لم يعين قدر يشتري بقدر الثلث اه قال رحمه الله هو يصدق بجلدها او يعمل منه ثغر وبال
 أو جراب كما لا يجوز منها وكان له التصديق والانتفاع به الا ترى ان له ان يأكل بها ولا بأس بان يشتري به ما ينفع
 بعينه مع بقائه استقصانا وذلك مثل ما ذكرنا من الدبل حكم المبدل ولا يشتري به ما لا ينفع به الا بعد الاستهلاك فهو
 اللحم والطعام ولا يبيعه بالدرهم لينفق الدرهم على نفسه وعياله والمعنى فيه أنه لا يصدق على قصد القول واللحم
 بمنزلة الجلود في الصحيح فلا يبيعه بما لا ينفع به الا بعد الاستهلاك ولو باعها بالدرهم ليتصدق بها جاز له قربة كالتصدق
 بالجلود واللحم وقوله عليه الصلاة والسلام من باع جلد اضحية فلا اضحية له يفيد كراهية البيع وأما البيع فجاز لوجود
 الملك والفسدة على التسليم قال رحمه الله ولا يعطى أجرة الجوز منها شيئا والتمس عنه نهى عن البيع لانه في
 معنى البيع لانه يأخذ بمقابلة عمله فصار معاوضة كالبيع وبكره أن يجز صوفها قبل الذبح فينتفع به لانه التزم إقامة
 القرية بجميع اجزائها بخلاف ما بعد الذبح لان القرية قد أقيمت بها والانتفاع بعدها مطلق وبكره بيع لبنها كافي
 الصوف ومن احبها ما من أجاز الانتفاع به يعني بلبنها وصوفها لان الواجب في حقها في الذمة فلا ينعين وبكره وكوب
 الدابة واستعمالها ولو اكتسب مالا من لبنها يصدق بمثل ذلك وذكر محمد في النواذر ولا يشتري بالجلد الحبل والزيت
 فلو ماتت اضحيته فلبس لبنها وجز صوفها وسخ جلد هافه ذلك ولا يصدق بشئ كذا في الهبط وفي التسمية مثل على بن
 احمد عن رجل دفع لحم الاضحية عن زكاة ماله هل تسقط عنه الاضحية قال نعم ومثل الوبري عن هذا فقال يقع الموقع
 ولكنه بائع ومثل على ايضا لو كان له رجل دين على مقره هل تسقط له الزكاة فقيل له هل عليه اضحية قال لان ماله
 مستقرض لم يصل اليه ومثل ايضا عن رجل له دين مؤجلة وغير مؤجلة على رجل وهو مقر حتى جاء يوم الفطر وليس في
 يده شئ وعليه شره الاضحية هل عليه ان يستقرض ويشتري اضحية فقال لا قيل له هل يجب على رب الدين ان يسأل
 المدينون اذا غلب على ظنه أنه لو سألهم اعطاه من الاضحية وان كان مؤجلا قال نعم وفي مجموع النوازل اربعة نواذر اشتري كل
 واحد منهم شاة ولبنها ومعها واحد فليسوا في بيت فلما أصبحوا وجدوا واحدة منها ميتة ولا يدري لمن هي فلما تباع
 هذه الاغنام جلة يشتري بقيتها اربع شياء لكل واحد منهم شاة ثم يوزل كل واحد منهم صاحبها يذبح كل واحدة
 منها ويحمل كل واحد منهم صاحبها فجوز عن الاضحية اه قال رحمه الله هو يذبح ان يذبح بيده ان علم ذلك كما لان الاولى
 في العرب ان يتولوا لها الانسان بنفسه او امره غيره فلا ضرر لانه عليه الصلاة والسلام ساق مائة بدنة ففصر بسدنها
 وستين ثم اعطى الحربة عليا ففصر الباقي وان كان لا يحسن ذلك فالأحسن أن يستعين بغيره كيلا يجعلها ميتة ولكن

ينبغي أن يشتمل على الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم يقرأ الحمد لله الذي جعلنا من هذا
 بابل قطرة من دمه ما كل ذنب وفي فتاوى الفضلي شاة تفت وتوحشت فرماها صاحبها ونوى الاضحية واصحابها اجزاء من
 الاضحية وفي الذخيرة وكله أن يشتري له كذا أقرن أمين للأضحية واشترى كذا أسياق من ولأولم يلزم أن يقرأ
 قال رحمه الله (ولو ذكر ذبح الكبش) فإنه قرب وهو ليس من أهله وأولمه واذبح ساربه من هذا الذبح والقرينة
 أقيمت بانائه بخلاف ما إذا أراحه وحسب أنه أس من أهل الذبح كذا سكران فساد لا يقرأ بالقرينة نهى تعالى ولو لم يقرأ
 وذبح كل أضحية صاحبه صحيح ولا يضمن في وهذا استحسان والقياس أنه لا يجوز الأضحية ويضمن كل واحد منهما
 لصاحبه وهو قول زفر رحمه الله تعالى لأنه متعد بالذبح بغير أمره فيضمن كما إذا ذبح شاة بغير أمره صاحبها
 فلا يلزم أن يذبح غيره وجه الاستحسان أنها تعبدت لأدب الذبح فباعتبارها بالأضحية وحسب عليه أن يذبحها في أيام
 النحر ويكره أن يبذل بها غيره فافسار المال المستعين بكون أهله بالذبح ففساره إذا ناله ذلة لا يلزم له في هذا
 الأيام ويحتاج أن يهتزم من أقامتها العارض به - تربية فصار كما إذا ذبح شاة وشاة في القصاب جانيها وحسب ما يدرى له
 مسابقة إلى النحر وتفتيق ما عينه ولا يبالي بغوات مباشرة وشهوده محمول ما هو أعظم من ذلك وهو إيداعه فيه
 إذا دلالة وهو كالصوم ومن هذا الجنس مسائل استحسانة لا يضمنها ذكراها في إخراجها عن إخراجها عن إخراجها
 ياخذ كل واحد منهما الأضحية إن كانت باقية ولا يضمنه لأنه وكله وإن كان كل واحد منهما مأكلا في يومه فكل
 واحد منهما صاحبه فيجزئه لأنه لو أطعمه الكل في الابتداء يجوز أن كان عذبا فكذلك أن يذبح في إيداعه
 تشاها كان لكل واحد منهما أن يضمن صاحبه فقيمة لحمه ثم ينسحق تلك القيمة لأنه بدل عن اللحم فلو ذبح
 الأضحية غيره كان المحكم ما ذكرناه في المحيط مطلقا من غير قيد فقال ذبح الأضحية غيره بالأمر من استحسانا ولا يضمن
 لأنه في العرف لا يتولى صاحب الأضحية ذبحها بنفسه بل يفوض إلى غيره ففسار ما دلالة كالتصايب دائر على
 شاة للذبح فذبحها الإنسان بغير أمره لا يضمن ولو ذبح الأضحية واشترى بشئها غيره فإن كان الثاني أحد من الأولين
 تصدق بالفضل ولو غضب شاة ونهى بها جاز عن أضحيته لأنه ملكها بالنصب السابق بخلاف ما لو كان صاحب الأضحية
 يضمنها بالذبح فلم يثبت له الملك إلا بعده ولو ذبح الأضحية غيره بغير أمره من نفسه فإن ضمنه المالك قيمته فمقتضى
 الذابح دون المالك لأنه ما طهره إلا أراقه حصلت على ملكه على ما بينا في المقصود وبأنه إذا ذبحها بذبحه أو
 المالك عن الأضحية لأنه قد فوضها فلا يضمنه ذبحها غيره على ما بينا وفي فتاوى إمامنا وأربابنا من الأضحية ثم جاني مرط
 ثم غلط فتنافوا في واحدة كل منهما مدعيا ولا يدعي الآخرى بقضي بالذي تنازعوا فيها بينهما مذهبين ولا يجوز للأضحية
 عنهما جها وما وقال بعضهم يجوز عنهما جها والعصم الأول والذي لم يتنازعا فيه البت المسائل لأنها ما لم صانع ولو كانت
 الأولى بقر اجازت الأضحية عنهما جها وإذا ذبح ثلاثا لأضحية في رباط واحد ثم وجدوا واحد عينا مع جواز الأضحية
 وأنكر كل واحد منهم أن تكون له العبيدة وتنازعوا في الآخرى فالعبيدة ليست المسائل لأنها مال ضائع وبقيت
 بينهم بالآخرين أثلاثا والله سبحانه وتعالى أعلم

كتاب الكراهية

أورد كتاب الكراهية بعد الأضحية لأن عامة مسائل كل واحد منهما لم يغل من أصل أو في غير دفعه الكراهية إذ ترى
 أن الأضحية في ليالي أيام النحر مكروهة وكذا في التصرف في الأضحية يجوز صوفها وجلب لها وكذا في الكبش وغير
 ذلك كما أن الأضحية في ليالي أيام النحر مكروهة لذلك وترجم المؤلف بالكراهية لأن بيان المكروهة منهم من غير وجوب احتراز
 عنه وترجم محمد في الأصل بالاستحسان لما فيه مما استحسنه الشارع وقبحه وترجم القدوري في عتسه بالمدار
 والإباحة لما فيه مما منع عنه الشارع وإباحه والكراهية مصدر كره الشيء كراهة وكراهية قال في الميزان
 ضد المحبة والرضا قال الله تعالى وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم الخ والمكروه خلاف المنسوب والمحبوب لغة وليس

بضد الارادة كما هو الموضح والشارح وجعل الكراهة ضد الارادة بل هو كما تقدم للعلم عن الميزان لان الله تعالى يريد الكفر
وللعاصي ولا يجهل كما قرئ في علم الكلام وهي في الشريعة ما سبكه المؤلف قال رحمه الله في المنكره الى
الحرام اقرب في نفس محمدان كل منكره حرام وانما يطلق عليه لفظ الحرام لانه لم يجد فيه نصا قطعيا فكان نسبته
المنكره الى الحرام عند محمد كسببه الواجب الى الغرض وعن الامام واي يوسف انه الى الحرام اقرب وهذا الحد
المنكره كراهة تحريم واما المنكره كراهة تنزيه فالى الحلال اقرب هذا خلاصة ما ذكره في الكتب المعتمدة
ولم يعض المتأخرين كلمات هنا طويلا الذي لا حاصل لها تركا كما همدا وذكر في الفتاوى السراجية في هذا الكتاب
بما في مسائل الامة قاذبان وقد سمعوه واولى بالذكروا في التسليم قال الايمان هو الاقرار باللسان والاعتقاد بالجنان
وذلك ان يقولوا وحده ان الله تعالى وصفه بالازلية وبجميع ما جاء من عنده من كتب ويعتقد بقلبه ذلك والقرار
باللسان شرط في حق القادر على النطق على ظاهر الجواب وقيل الايمان هو الاعتقاد بالقلب والايمان بالتفاصيل
ايس بواجب ادا آمن بالجملة كفي والايمان لا يرتبط ولا ينقص لان الايمان عندنا ليس من الاجمال ايمان اليائس غير
مقبول وتوبة اليائس مقبولة الايمان غير مخلوق عند ائمة بني هاشم وعنده ائمة مفرقة مخلوق وقيل لا خلاف بينهم في
الحقيقة لا ائمة بني هاشم قالوا الايمان هداية الرب لعمده الى معرفته وذلك غير مخلوق وائمة مفرقة قالوا الايمان فعل
العبدة وانه مخلوق وعن هذا تعرف جواب من سال ان الايمان صراطي أو كسي ايمان المقلد صحيح وهو الذي اعتقد جميع
اركان الاسلام بلا دليل وفي جامع المجموع قال ابو القاسم من تعلم في الصغر آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم
الآخر والقدر خبره وشعره من الله تعالى وتعلم انه ايمان لكن لا يحسن تعبيرا ليصيح باسلامه وقال ابو المثلث ان سال هاروسا
فقال هذا عرفتي بحكم باسلامه قال وان كان لا يحسن أن يعبروا ولا يعرض عليه الاسلام وفي النوازل قال الفقيه اذا كان
الرجل لا يحسن العبارة وهو بالوسل بالفارسية يعرف ان الله واحد وان الانبياء رسل الله عز وجل وان الساعة
آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور ويقول كنت عرفت ان الامر هكذا كان هذا مؤمنا وان كان
لا يحسن أن يعبر عنه واذا سئل عن هذا قال لا أعلم بذلك فلا دين له ويعرض عليه الاسلام فان أسلم وكان له امرأة تصد
نكاحها وفي المراجعة المؤمن لا يخرج عن الايمان بارتكاب الكبيرة واذا مات بغير توبة فهو في مشيئة الله تعالى
ان شاء غفر له وان شاء عذبه بقدر جنايته أو أقل ثم يدخله الجنة القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق ولا يحدث
والمكتوب في المصاحف دال على كلام الله تعالى وانه مخلوق زوارة الله تعالى في الآخرة حق براء اهل الجنة في
الآخرة بلا كيفية ولا تشبه ولا حجازة امارو به الله تعالى في المنام أكثرهم قالوا لا يجوز والسكوت في هذا الباب أحوط
القدر خبره وشعره من الله تعالى بمشيئته وادانته القديمة الا ان للعاصي ليست برضا الله تعالى وفي المحامى وعن أبي سلمة
الفقيه انه قال هذه عشر مسائل التي وحدت عليها شيخ السلف من اهل الهداية والجماعة من آمن بها كان منهم ومن
لم يؤمن بها فهو صاحب هوى وبدعة ثم عد هذه العشرة وقال قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن احمد القاضي ان الله
تعالى خلق افعال العباد وفعالهم بقضائه تعالى ومشيئته وان الله تعالى خالق لم يزل وان الله تعالى له علم وموصوف في
الازل وان الله تعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد اذا كان أصح للعباد ولم يكن لا يسأل عما يفعل وهم يسألون وان شفاعته
محمد حق لاهل الكائنات من امته وان عذاب القبر حق وانه برحى من الله تعالى أن يعطي العباد ما سألونه من دعا لهم وفي
السراجية صفات الله تعالى قدعة كله من غير تفصيل بين صفات الذات وصفات الفعل وانها قائمة بذات الله تعالى لا هو
ولا غيره كالأحد من العشرة والله تعالى ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ولا حال يمكن أن الله تعالى وموصوف بصفات
الكمال ويوصف بان له يدا وعينا ولكن لا كالأبدى ولا كالأعين ولا يشتغل بالكيفية وهى له بوز وصف الله تعالى
بهذين الصفتين بالفارسية قال السيد الامام ابو شجاع باليد يجوز والعين لا وفي المحامى قال بعض السلف الجملة الصعبة
ان يقول العبد عند الامكان مع التمجية آمنت بجميع ما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم على معنى ما اراد به رسول

طالب رضى الله تعالى عنه انه قال المؤمن اذا اوجب السنة والجماعة استحباب الله دعاءه وقضى حوائجه وغفر له الذنوب
جمعوا وكتب له برائة من النار وبرائة من النفاق وفي خير عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من كان على
السنة والجماعة استحباب الله دعاءه وكتب له بكل خطوة يحطوها عشر حسنات ورفع له عشر درجات فقبل له يا رسول الله متى
علم الرجل انه من اهل السنة والجماعة فقال اذا وجد في نفسه عشرة اشياء فهو على السنة والجماعة ان يصلي الصلوات
المعينة بالجماعة ولا يذكر احدا من النصارى بسوء وينقصه ولا يخرج على السلطان بالسيف ولا يشك في ايمانه ويؤمن
بالقدر خيره وشربه من الله تعالى ولا يحادل في دين الله تعالى ولا يكفر احدا من اهل التوحيد بنبذ ولا يدع الصلاة
على من مات من اهل القبلة ويرى المصح على الحفص جاثرا في السفر والحضر ويصلي خلف كل امام يروا جرو في المحامى
من اهل السنة والجماعة من فيه عشرة اشياء الاول ان لا يقول شيئا في الله تعالى لا يليق بصفاته والثاني يقر بان
القرآن كلام الله تعالى وليس بمخلوق والثالث يرى الجماعة والعبيد خلف كل روافض والرابع يرى التقدير خيره
وشربه من الله تعالى والخامس يرى المصح على الحفص جاثرا والسادس لا يخرج على الامير بالسيف والسابع يفضل
ابا بكر وعمر وعثمان وعليا على سائر الصحابة والثامن لا يكفر احدا من اهل القبلة بدينه والتاسع يصلي على من
مات من اهل القبلة والعاشر يرى الجماعة حجة والفرقة عذبا قال صاحب الشكا في هذا الفصل شروط
وزيادات لاصحابنا يصيب ان تراعى وسئل ابو النصر الدومى عن معنى قوله عليه الصلاة والسلام كل مولود يولد
على الفطرة قال اى يولد على دالة الخلق على معنى ان الله تعالى خلقه على خلقه فلو نظر اليها وتفكر فيها على حسب
استحباب الله تعالى على ربه وبينه وحسد الله تعالى على معنى ان الله تعالى خلقه على خلقه فلو نظر اليها وتفكر فيها على حسب
ايمانهم لكانت طهر العمل في المستثنين خلقا عن سلف ان الولد يكون تابعا للوالدين من غير من ان يكون منه كفر
او اسلام على الحقيقة وسئل ابو النصر الدومى فقبل ما معنى الاخبار التي رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى في
بعضها ما لو خلف كل روافض في بعضها التقدير بعبوس هذه الامة ان مرضوا ولا تعود وهم وان ماتوا فلا تشبهوا
جنازتهم وفي بعضها ان اقمي ستغرق على كذا وكذا كلهم في النار والا واحدة فقال المشايخ ان من شرائط السنة والجماعة
ان لا يكفر احدا من اهل القبلة وسئل بعضهم عن الفاجر والبر فقال الفاجر هو الفاسق من اهل الاسلام والبر هو العدل
من اهل الاسلام وقد جاء مفسرا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخرج احدا من اهل الاسلام بدينه وذكر
افتراق الاديان بالاوهاب من اهل الاسلام والصلاة خلفه جائزة وان كان يعمل الكفر او اهل الاوهاب على
ضربين منهم من يخرج عن الاسلام ومنهم من لا يخرج عن الاسلام لانهم خرجوا عن الاسلام لانهم خرجوا عن
فيه مستوفى في نعمة تلك الكفر في آخر كلمات الكفر في آخر كلمات الكفر في آخر كلمات الكفر في آخر كلمات الكفر
جائز ومن خرج من الاسلام فهو في النار خالدا ومن لم يخرج منه فهو في جهنم اهل المشيئة قال الله تعالى ان الله لا يغير
يشرك به ولا يغير ما دون ذلك لمن يشاء وما اجاب حتى اهل الاوهاب انهم لا يعادون ولا تشيع جنازتهم فهذا اتفقوا
وتشديد كان في الزمان الاول حيث كان المسلمون امة واحدة في عهد أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله تعالى عنهم
اجعين ولم يقتل عثمان وفعت الفرقة وظهرت الاله وادغبت الاحزاب اهل الاوهاب ولم يكن امصا الامر على السبيل
الاول وقد كانوا يجالسون على بن ابي طالب رضى الله عنه ويزاجون وكذا العلماء والعلماء من بعده الى يومنا هذا
والدليل على ذلك ما جاء من شهادة اهل الاوهاب جاثرا وسئل ابو بكر القاضي عن الرجل هل يعلم انه على مذهب اهل
السنة والجماعة فقال اذا رجع عليه الى كتاب الله والى ما قاله السلف الصالح فهو على مذهب السنة والجماعة
وقد فصل في الاكل والشرب ثم قدم فصل الاكل والشرب على غيره لان الاحتياج الى بيان مسائلهم من غيره قال رحمه
الله في كل من الاكل والشرب ثم قدم فصل الاكل والشرب على غيره لان الاحتياج الى بيان مسائلهم من غيره قال رحمه
الله في كل من الاكل والشرب ثم قدم فصل الاكل والشرب على غيره لان الاحتياج الى بيان مسائلهم من غيره قال رحمه

عن أكلها وشرب لبنها والحسالة هي التي تعتاد أكل الحفيف ولا تخط فيكون مجها متقنا ولو حدث حتى يزول النسب
 حلت ولم يقدر ذلك بمدة في الأصل وقدر في النواذر بشهر وقبل باربعين يوما في الابل وبعشرين يوما في البقرة وشهرا
 أيام في الشاة وثلاثة أيام في الدجاجة والى تخط بان تناول الخبثات والحفيف وتناول غيرها على وجهه لا يظهر أثر ذلك
 في مجها فلا بأس بملها ولهذا يحمل أكل جذع تغذي لبن الحنزير لانه لا يتغير وما تغذي به بعير مستعمل كالإبل لا أثر
 ولهذا قالوا لا بأس ما كل الدجاج لانهما تخط ولا يتغير مجه وما روى ان الدجاج يحبس ثلاثة أيام ثم يذبح فذلك على وجه
 القربة لا على أنه شرط وفي المعطول لا بأس ما كل شعير يوحى في بعر الابل والشاة فيغسل ويؤكل وإن في أحشاء البقر وروث
 الفرس لا يؤكل لان البعير صلب فلا تتداخل الخبثات في أجزائه الشعير والمخيط ولا بأس ما كل دود اليربوع قبل أن تنفخ
 فيه الروح لان أثم الميت انما يطلق على من له روح ويكره دفع الجهم من السقاية وحمله الى المنزل لانه موضع للشرب
 لا للعمل والمحطب الذي يوحى في الماء ان كان لأفمية له فهو حلال لانه ما ذوق في أخذه وان كان له قية فلا ولا بأس بمصم
 الملك للنساء لان سنن أنضعف من سن الرجال وأقيم الملك لمن مقام السواك ولا بأس للنساء بضمض السدو والرجل
 ما لم يكن خضاب فيه فمائل ويكره للرجال والصبيان لان ذلك ترين وهو مباح للنساء دون الرجال ولا بأس بضمض
 الرأس والحية بالحناء والوشمة للرجال والنساء لان ذلك سبب زيادة الرغبة والحببة بين الزوجين ويجوز دفع الثمار من
 نهر جاروا أكلها وان كثرت لانه مما يفسد الماء اذا ترك فيكون ما ذوق بالرفع ذلة رجل نثر السكر فوقع في نهر رجل فآخذه
 رجل آخر منه ان كان فتح حجره ليقع فيه السكر لا يجوز لانه أحرزه ولا يجوز لانه ما أحرزه ونظره وحسل وضعه ملشا على
 سطح فاجتمع فيه ماء المطر فجاره رجل ورفع ما كان وضعه صاحبه لذلك فهو له وان لم يضعه لذلك فهو للرافع لأنه لم يهرزه
 وفي الطهيرة وان أكل أكثر من حاجته ليتقيا قال الحسن البصري رأيت أنس بن مالك يأكل أو أمانا من الطعام ويذكر
 ثم يتقيا أو ينفع ذلك وهو المذهب عند أصحابنا روى عن بعض الأطباء انه قيل له هل يجد الطبيب في كتاب الله دليل
 تطب قال نعم قد جمع الله الطب في هذه الآية وهو قوله كلوا واشربوا ولا تسرفوا يعني الإسراف في الاستهلاك والشرب
 هو الذي منه الأمراض وقيل كان الرجل قليل الاكل كان أصح جمعا وأجود حفظا وأدكى فهما أو أقل فهما وأخف
 نفسا ذكر محمد بن واحد منهما من أفساد الطعام قال ومن الأفساد الإسراف في الطعام وهو أنواع فمن ذلك ان يأكل فوق
 السبب فهو حرام وفي النبا يسع وإذا كل الرجل فوق السبب فهو حرام في كل ما كوله ومن المتأخرين من أنه سئني
 حالة ما إذا كان له غرض صحيح في الأكل فوق السبب لم ينسذ لا بأس به وان أنه ضيف بعد ما كل قدر حاجته قليلا كل
 لاجله حتى لا ينجس أو يبريد صوم الغد فليتناول فوق السبب ومن الإسراف في الطعام الإسراف في المباحات والألوان
 فذلك منتهى عنه الإساءة الحاجة بان يعل من فاحية واجدة فليست كثر من المباحات ليستوفى من أي لون شاء فحصل له
 مقدار ما يتقوى به على الطاعة وكذلك اذا كان من قصده ان يدعو الأضياف يوما بعد قوم إلى أن يأقوا إلى آخر الطعام
 فلا بأس بالاستكثار في هذه الصورة ومن الإسراف ان يأكل وسط الخبز ويدع حواشيه وما كل ما تنفع من الخبز كما يفعله
 بعض الجهال ويرجون ان ذلك الذل ولكن هذا اذا كان لا يأكل غيره ما ترك من حواشيه وما اذا كان غيره يتناول ذلك فلا
 بأس بذلك كما لا بأس ان يتناول رغبة اهلون وريغ ومن الإسراف التمسح بالخبز وفي الذخيرة ومن الإسراف مسح
 السكين والأصبع بالخبز عند الفراغ من الأكل من غير ان يأكل ما يتمسح به فاما اذا كل فلا بأس به وفي التمسك عن
 مسح اليد على ثيابه فقال لا يجوز وسئل عن مسح اليد بستر ورق فقال لا يجوز وفي السكا ولا بأس بغيره الوضوء
 والمطاف في الجامع الصغير وتكره المحرفة التي تحمل ويمسح بها العرق اذا كان شيا لا قسمة له وكذا المحرفة التي يخط
 بها وكذا التي يمسح بها الوضوء وانما يكره اذا فعل ذلك للتسكير امام من فعل ذلك الحاجة فلا يكره ومن الإسراف اذامطة
 من يده لقمة ان يتركها ليل يني ان يبدأ بآتيك القمعة ينبغي ان لا ينتظر الا دام اذا حضر الخبز وياخذ في الأكل قبل ان
 يأتي الا دام ويستحب غسل اليدين قبل الطعام وان فيه بركة وفي البرهانية والسنة ان يغسل الايدي قبل الطعام وبعده

وفي واقعات الناطقي الأدب في غسل الأيدي قبل الطعام أن يبدأ بالشبان ثم بالشيوخ وإذا غسل لا يجمع بالمندبل لكن
 يترك ليحف ليكون أثر الغسل باقية في الأكل والادب في الغسل بعد الطعام أن يبدأ بالشيوخ ويجمع بالمندبل ليكون
 نفسهم عامزاً لئلا يركب الكرامة وفي النخلة غسل والذي عن غسل الغم للأكل هل هو سنة كغسل اليد فقال لا وإذا غسل يده
 للأكل بغضالة أو غسل رأسه بذلك وأحرقها لم يكن فيها شيء من الدقيق وهي نخالة تعلق بها الدواب فلا بأس وفي
 الذخيرة وفي نوادر هشام سألت مجاهد عن غسل اليدين بالدقيق بعد الطعام هل هو مثل الغسل بالاشنان فأخبرني أن أبا
 حنيفة وأبا يوسف لم ير بأحد التوارث الناس ذلك من غير تكبر وفي الحائض ويكره للجنب رجلاً كان أو امرأة أن يأكل
 طعاماً أو يشرب أو يغسل اليدين والغيم ولا يكره ذلك الحائض وتجنب تطهير الغيم من جميع المواضع وينبغي أن يصيب
 من الأثنية على يده بنفسه ولا يستعين بغيره في وضوءه حتى ذلك من مناسبات تارجهم الله تعالى فيه قال هذا كالوضوء
 ولا يستعين بغيره في وضوءه ولا يأكل طعاماً حاراً به ورد الأثر ولا يشم الطعام فإن ذلك عمل البهايم ولا ينبغي في الطعام
 والشراب ومن السنة أن لا يأكل الطعام من وسطه ويأكل من ابتداء الأكل ومن السنة تحس القصعة وإن يلق أصابعه
 قبل أن يمسها بالمندبل وتركه من أثر الغيم والجبايرة وفي الخلاصة ومن السنة لعق القصعة وفي البرهانية رجل أكل
 الخبز جمع أهله واجتمع كسرات الخبز ولا يستهيأ أكلفه أن يطعمه الدجاجة والشاة والهرة وهو أفضل ولا ينبغي أن
 يلقه في النهر والطريق إلا إذا وقع لأجل التمليل كل التمليل فينبذ في زهك إذا فعل بعض الساف ومن السنة أن
 يأكل ماسقط من المساندة من السنة أن يبدأ بالمطعم ويحتم بالمطعم في السراجة الأكل على الطريق مكره وأكل الميتة
 حالة الخمصة قدر ما يدفع به الهلاك عن نفسه لا بأس به ولا بأس بطعام الجحوش إلا الذي يهجر رجل قال من تناول من
 ماله فهو مباح فتناول رجل من غير أن يعلم أحسنه حاز ولا ينبغي لأنا أن يأكل من طعام الظلمة وليقع الأمر عليهم
 ونزهرهم عسائر تكبونه وإن كان يحمل طعامهم أكل دود القز قبل أن ينفي فيه الروح لا بأس به وفي الحائض المجدي
 إذا ربي بلبن إلا أن قال ابن المبارك يكره أكله وأخبرني رجل عن المحسن أنه قال إذا ربي الجحدي بلبن الخنزير
 لا بأس به فقال معنا إذا اعتلف أياها فهو بعد ذلك كالحلالة وبول ما يؤكل لحمه عند أبي حنيفة وأبي يوسف لا يجوز
 النداء به وعند مجديوز التداوي وغيره وذكر في عيون المسائل إذا مر الرجل بالتمار في أيام الصيف وأراد أن يتناول
 منها التمار الساخنة تحت الانتشار فإن كان ذلك في المصر لا يسه التناول إذا دخل أصحها قد أحياح أماناً ودلالة
 أو عادة وإذا كان في القط فإن كان من التمار التي تبقى مثل الجوز وغيره لا يسه الأخذ إلا إذا علم الأذن وفي الغمامية
 هو المتعار وإن كان من التمار التي لا تبقى اختلقوا فيه قال الصدر النسب واليهود المتعار أنه لا بأس بالتناول ما لم يتبين
 النهي أما سريها أو عادة وفي العنابية والخمار به لا بأس كل منهما ما لم يعلم أن صاحبها رضى بذلك وإن كان ذلك في
 الرواس التي يقال لها بالفارسية هراسيه فإن كان من التمار التي لا تبقى فليتنازه لا بأس بالأكل ما لم يتبين النهي
 وفي جامع الجوامع ولا يحمل شيء منه وأما إذا كان التمار على الانتشار فلا يفضل أن لا يؤخذ في موضع ما إلا أن
 يأذن أو يكون موضع كثير التمار يعلم أنه لا يبق عليه أكل ذلك فيسه الأكل ولا يسه الحمل وأما أوراق الانتشار إذا
 سقط على الطريق في أيام الصيف وأخذت من ثمار ذلك بغير إذن صاحب التمار فإن كان هذا ورق شجر
 ينتفع بورقه نحو التوت وما أشبه ذلك ليس له أن يأخذ وإن أخذ يضمن وإذا كان لا ينتفع به أنه لا يأخذ وإن أخذ لا
 يضمن وفي الفتاوى الخلاصة ولورسوق العامدين فوجد فيه سكر الإيسه أن يتناول منه ولو أن قوموا واشترى وأقله
 من أرزقوا لمن أظهر الفلاة فعليه أن يشتري منه قبا كله طاهر واحد واشترى ما أوجبه عليه بكرة للكل لأن فيه
 تعاقباً للشرط وفي الحائضية بحجرة في مقبرة قالوا إن كانت ثابتة في الأرض قبل أن يجعلها مقبرة فذلك الأرض أحق بها
 يصنع بها ما شاء وإن كانت الأرض مواتاً ولا مالك لها فجعلها أهل تلك الجهة أو القرية مقبرة فإن التمر وموضعها
 من الأرض على ما كان حكمها في القديم وإن نبتت الشجرة بعدما جعلت مقبرة فإن كان الفارس معلوماً كانت له

ويبقى ان يتصدق بشمن غيرها وان كانت الصخرة تثبت بنفسها فكيف يكون لقاضي ان رأى قلعا أو اوقاه هاعلى
المقبرة ففعل رفع المكترى من نهر جار و رفع المتاع وأكلها حائز وان كثروا في الجوف الذي يلعب به الصغار يوم العيد
لا بأس بأكله اذ لم يكن الاكل على وجه القمار وفي الظهور به وهو المختار في الخلاصة وان كل مكشوف الرأس والمكمل
يوم الاضحية قبل الصلاة فيه ورايتان واذا تاراهما لم يردوا بل الذين مكروه وفي فري الى الله ربه كرسى من الامعة اذا
كان يخاف على نفسه من أكل الطين فان كان يورث عليه يباح له أكل الطير وكذلك في أبي ريث ذلك وان كان
منه فله لا يفعل احدا لا بأس به وأكل الطين البحاري لا بأس به ما لم يصر وكراهه أكله المحرمه رز لانه من الدم
والمرأ اذا اعتادت أكل الطين تسع من ذلك اذا كان يوجب النقصان في جالها ولا بأس بان التالونج وان طعمه
النفيسة وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه أكل الرطب مع البلج وأكل عررضي الله عنه البساج مع الله كروى الزمعة
وضع الملح على القرفطاس ووضعته على الخبز فهو زوتعلق الخبز بالخوان مكروه وبكره وضع الخبز في البساج
الخبث ظهر الدين المرعاني لا يفتى بالكرامة في وضع الملح على الخبز ولا مع السكين بالخبز ولا تسبح ومن المشايخ
من أفتى بالكرامة وفي التهمة مثل أبو يوسف بن محمد والحسن بن علي عن محمد بن صالح قال لا بأس بذلك من كرم
الخبز حتى يدفع عنك العلة قال لا بأس له أكله وقيل هو يفرق الامر بين ما اذا خرمه ما كرهه أو ما في داره فلا بأس
ولو كان المحلل أكل القرفطاس الاثناء في شرب الخمر لا ينافي به يجوز في كرم الخمر يورث الحسن بن علي بن أبي
الحبة والقنفذ أو أكل الدواء الذي فيه الحبة اذا أشار الطبيب المحاذق بأنه دفع الله هل حله في ذلك أو لا بأس هل
ابن أجدع عن غير الخبز على نوعين نوع البوارى ونوع لنفسه ويأكل ما جعل لنفسه هل يأنه قال بكره ذلك ومن يؤر
الهره اذا نحن فيه الدقيق ونخبه بكره أكله قال لا وسئل عن الخبز اذا نحن بالحجاب قال لا بكره ولا بأس به وعن
العلم بالسكين قال لا بأس به وسئل عن عرق الاتمي وثقافته ودمه اذا وقع في المرندة أو في الماء هل يأن في المرة
ويشرب الماء قال نعم ما لم يصاب ويصبر منه فقدر اطعما وسئل عن سن الاتمي اذا طس في الحمة له فله وصح عنه
ان لا يؤكل وهل تدفن الحنطة أو تاكلها البهاجم قال لا تاكلها البهاجم وسئل عن الزاوية على الحنطة هل تدفن أو تاكلها قال
نعم لاجل الضرورة وسئل أبو الفضل عن اشغال التنوير ما حلت العرهل يجوز اذا برها الخمر قال لا يجوز ان
ذلك الخبز وسئل ابو حامد عن شغل التنوير باروا الخمر هل يحزنها قال بكره ويورث عليه بطلان الكراهة رابعه
عرف أهل العراق ورماده طاهر وفي العناية بكره الاكل والسرب مستحشا أو اشعا عا على بيته اذ مقتد ولا
يبقى اناء الكافر سحر او لا يناوله القدح وياخذ منه ولا يذهب به الى البعثة وبره أو يوقد تحت قدحه
اذ لم يكن فيه مبيسة وفي النوازل قال محمد بن مقاتل الطنطنة بطنتان أحدهما من نهر الرحل السمن وسم البهاجم
فان هذا مكروه فاما من رزقه الله بضاغظا وكان ذلك غلعا من عيران بتمه من السمن فلا يفتى عليه قال نفسه
التاويل في الخمر الذي ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله يبغض الخمر الدين عاذا لا تعدر لسبب ما اذا
خلقه الله سبحانه وغير داخل في الخمر اه وفي السراجيم بكره ان يلبس الرجل ثوبا فيه كراهة بذهب وفضل زوى
انه قول أبي يوسف وعلى قياس قول الامام لا بكره فلا بأس بلبسه اه قال رحمه الله وهو لا يفتى بالشر ولا يفتى
والطبيب في اناء ذهب وفضة للرجال والنساء لما روى حذيفة انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
لا تناسوا الخمر والاديباج ولا تشربوا في أنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها وانما الهيم من النمل والكرم
الاشجرة واه البخاري ومسلم وأحمد وروى عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الذي يشرب من النمل
التماس جرفي بطنه نارهم ما دانت في الشرب فلا كل كذلك والتعذيب استوائهم في الاستعانة فيكون النوار
فيها يكون واردا فيمها وفي منها هادالة ولانها تتم شمع المترفين والمصرفين وتسميه بهم وبها قال الله تعالى فيهم اذهبهم
طيبا تم في حياتكم الدنيا وقال عليه الصلاة والسلام من تشبه بقوم فهو منهم وانما بقوله كراهه الخمر

ويستوى فيه الرجال والنساء لاطلاق ما روينا وكذا الاكل بعلقة الذهب والفضة والا كتحال بملها وما أشبه ذلك من الاستعمال ومعنى يحرم حر برد من جرح الفعل اذا ردصوته في خبثه قال في النهاية قبل صورة الادهان المحرم هو ان يأخذ آنية الذهب أو الفضة ويصب الدهن على الرأس أما اذا أدخل يده وأخذ الدهن ثم يصب على الرأس لا يكره وعزاه إلى الذخيرة وظاهر عبارة النهاية تحيث عبر بقيل انه ضعيف قال في الجامع الصغير قالوا وهذا اذا كان يصب من الآنية على رأسه أم يده أم اذا أدخل يده في الآنية وأخرج منها الدهن ثم استعمل فلا يكره اه وهو يفيد محنته قال في العتابة وأرى انه مخالف لما ذكره المصنف في المكحلة والميل ولا بد ان ينفصل عنها حين الاكحال ومع ذلك فقد ذكر في المحرمات واعترض صاحب التمهيل على ما قيل في صورة الادهان وهو يقتضي انه لا يكره اذا أخذ الطعام من آنية الذهب والفضة بمعلقة ثم أكل منها وكذا اذا أخذ يده ثم أكل منها وأجاب عنه صاحب الدرر والغرر بما يصلح جوابا عما أورده صاحب العتابة قال حيث قال بعد ذكر الاعتراض أقول منشؤه الغفلة عن معنى عبارة الشايخ وعلم الوقوف على مرادهم انما الاول فلان من في قوله من اناه ذهب ابتداءه وأما الثالث فلان مرادهم ان الادوات المصنوعة من المحرمات انما يحرم استعمالها فيما صنعت له بحسب متعارف الناس فان الاواني الكبيرة المصنوعة من الذهب والفضة لاجل أكل الطعام انما يحرم استعمالها اذا أكل منها باليد والمعلقة وأما اذا أخذ منها ووضع على موضع مباح فكل منه لم يحرم لا ابتداء استعمالها ولا استعمالها وكذا الاواني الصغيرة المصنوعة لاجل الادهان ونحوه انما يحرم استعمالها اذا أخذت وصب منها الدهن على الرأس لانها صنعت لاجل الادهان منها بذلك الوجه وأما اذا أدخل يده وأخذ الدهن وصبه على الرأس من اليد فلا يكره لا ابتداء استعمالها منها فظهر ان مرادهم ان يكون ابتداء استعمال المتعارف من ذلك على العرف المحرم اه وأورد عليه بان الموجود في عبارة المتقدمين كالجامع الصغير والمط والذخيرة وانما وقف كله في عبارة بعض المتأخرين والثاني ان العرف المتعارف فيه تناول بالسد والمعرفة فيما ذكره لا يصلح فارقا وفي الفتاوى الغياصة يكره ان يدهن رأسه يدهن من اناه فضة وكذا اذا صب الدهن على رأسه ثم مسح رأسه أو تحته وفي الغالية لا بأس به ولا يصب الغالية على الرأس من الدهن وفي المنتقى يكره ان يستحمر بمسحور ذهب أو فضة وهو مروى عن الامام أبي يوسف وفي المراجسة ويكره ان يكتب بقلم ذهب أو فضة أو دواة كذلك قال رحمه الله فلا من رصاص وزجاج وبلور وعقيق في يعني لا تكرر الاواني من هذه الاشياء وقال الامام السافى تكرر لانها في معنى الذهب والفضة قلنا لانهم ذلك ولان عاداتهم لم تجز بالتفاخ بغير الذهب والفضة فلم تكن هذه الاشياء في معناها ما يمنع الاتحاق بهم ما يجوز استعمال الاواني من الصفر لما روى عن عبد الله بن يزيد قال اتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجرناله ما في ثوب من صفر فتوضا رواه البخاري وأبو داود وغيرهما ويستدل به على اباحة غير الذهب والفضة لانه في معناها بل عينه قال رحمه الله في وحل الشرب في اناه مفضض والركوب على سرج مفضض والمجلوس على كرسي مفضض وفيه موضع الفضة في يعني يتق موضعها بالقلم وقبل بالقلم والسيد في الاخذ والشرب وفي السرج والكرسي موضع الجلوس وكذا الاناء المصنوب بالذهب والفضة وكذا الكرسي المصنوب بهما وكذلك اذا جعل ذلك في نعل السف والكرسي أوف قبضتهما ولم يضع يده في موضع الذهب والفضة وكذا اذا جعل ذلك في المسجد أو حلة المرأة أو جعل المحف مذهباً أو مفضضاً وكذا الحمام والكرسي المفضض وهذا كله عند الامام وقال أبو يوسف يكره ذلك كله وقول محمد يروى مع الامام ويروى مع الثاني وهذا الخلاف فيما اذا كان يخلص وأما المموه الذي لا يخلص فلا بأس به بالاجماع لانه مستهلك فلا عبرة به قال الشارح للثاني ما روى عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من شرب من اناه ذهب أو فضة أو اناه فيه شيء من ذلك فاما يحرق في طهنة فارجعهم رواه الدارقطني ورد عليه بعض حيث قال لو ثبتت هذه الزيادة كان حجة قاطعة على الامام لكن ثبت في رواية البخاري وغيره الا خاليا عن هذه الزيادة اه أقول عدم وجدان تلك

الزيادة فيجاء كذا يدل على عدم وجودها في رواية أخرى لم ير محلها مع أن هذا القائل من فرسان ميدان علم الحديث
 فليتأمل وللامام ما روى من الاخبار طلقا من غير قيد بشئ وما روى عن أس أن قدح رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان فيه فضة فضة ولأن الاستعمال والقصد في الامور العينية وما سواه تدبر مع هذه الاستعمال فلا يكره
 فصارت الحجة المكشوفة بالحجج روي في النوب وسجرات الذهب في قصص المحاكم وكما في المعاملات مع روي
 هذه المسئلة وقعت في مجلس أبي جعفر النوفلي والامام حاذر واقعة عشرين مائة الف سنة وروى
 ساكن فقيل له ما تقول قال ان وضع ذهني موضع القصة بكرة والا فلا قيل لمن أن لا تقاتلنا بلو في أمه
 خاتم قضية فشر من كفة بكرة ذلك وقت الكل ونحب ابن جعفر من جوابه وفي نوادره ام - روي ذهب
 أو فضة يصب منها الدهن على رأسه والاشنان كرهه ولا كرهه العلية وروى عنه ما بان في الحديث الا
 يده فادأخرجه الى الكف لم يكن استعمالها الدهن فانه يستعمل ولا يشد الاشنان بالذهب ولو جرحه
 انعام من ذهب ويتخذ من الفضة عند الامام وعند الثالث نختم من الذهب لما روي عن عرقته انه اصبت
 انعام من الفضة فانت فامر النبي عليه الصلاة والسلام بان يتخذ انعام من الذهب ولا الفضة والذهب
 المحرمة واذا سقطت ثمنته فانه يكره ان يعيدها ويتخذها ذهب أو فضة ولكن باخذ من شاة كاذبة ما لم يكن
 هذا الامام وقال أبو يوسف يشدها بالذهب والفضة في مكانها كذا في الحيط مع سيات الدليل اه وفي العادة
 وسلاسل الخيل من الفضة فيها الحلاف المتقدم اه قال رحمه الله في قبول قول الكافي في المحل والمحرمة في
 الشارح وهذا هو لان المحل والمحرمة من الديانات ولا يقبل قول الكافر في الديانات وانما به - روي في الفه ملات
 حاسة لا ضرورة لان غيره صحيح لصوره عن عمل ودين يعتقد فيه حرمة الذنب والحاجة اليه في قبول قوله لكره
 وقوع المعاملات اه اقول الظاهر ان اصل عبارة المؤلف في المحل والمحرمة لضمي واسقط بعض التسمية لانه
 الضمى فساد ذلك واشترى حتى اذا كان خادما كافر أو جبر مجوسى فانه لا يشتري له محلا فقال اشترى من مجوسى
 أو نصراني أو مسلم وسعه كله وان قال اشترى من مجوسى لا يسعه فعله لانه لما قبل قوله في حق الشراء لم يرد
 في حق المحل والمحرمة ضرورة لما ذكرنا وان كان لا يقبل قوله فيه قصد ان قال هذا حلال أو هذا حرام لا ترى ان يسع
 الشرب وحده لا يجوز وتبع الارض يجوزوك من شئ يصح ضمنا وان لم يصح قصد كذا امر جوابه فاطمة ولو قال
 اشترى من غير المسلم والكافي فانه يقبل قوله في ذلك ويضمن حرمة ما اشترى كاسر جوابه ايضا قال رحمه الله
 والمملوك والصبي في الهدية والاذن في الاصل ان المعاملات يقبل فيها خبر كل مجروح كان أو عبدا مسما
 أو كافرا وصغرا كان أو كبير العموم الضرورة الداعية الى ذلك والى سقوط اشتراط العدالة في المعاملات
 المستجمع لشرائط العدالة ولا دليل مع السامع يجعل به سوى الخبر فلو لم يقبل خبره لانه يتبع ما للمعالم لا يتبع ما
 حرج عظيم وبابه مفتوح ولان المعاملات ليس فيها الزام واشترط العدالة لا لزام فلامعنى اشتراطها فيها واشترط
 التمييز لا غير فاذا قبل فيها قول المميز وكان في ضمن قبوله فيها قبوله في الديانات فمقتضى ذلك كره
 حتى اذا قال المميز هدى اليك فلان هذه المجارية أو بعثني مولاي بها اليك وسعته الاخذ والاستعمال متى ما
 الوطء بذلك لان الديانات دخلت تبع المعاملات كما تقدم بخلاف الديانات المقصودة لانه لا يكثر ودورها لانه
 ولا حرج في اشتراط العدالة ولا حاجة الى قبول قول الفاسق لانه منهم فيها وكذا الكافر والصغير لانهم ما قدم
 وأطلق في الهدية والاذن فتشمل ما اذا اخبرها المولى نفسه أو غيره بان يقول اهداني اليك يدى - عمل ما اذا
 اخبر المملوك باهداء المجورى والمتناع وغيره كذا في الهداية وغيرها وفي الحيط والمعنونه كالمصطفى اه فان في الهدية
 وفي الاذن بان جعل المولى عبده ما ذواته في التجارة قال لو ان رجلا قد علم ان حارة لرجل يدعيها رجل فراه في رجل
 آخر يبيعها فقال الذي في يده المجارية قد كانت كما قالت الا انها الى موصد في ذلك وكان مسلما نعتة فلا بأس بان

يشترطه منه وفي الحامنة ولا تقبل هدية ولا صدقة حتى يتقرب فان وقع في قلبه انه صادق بعسل معه وان لم يقع تحريمه
 على ثمن من ذلك بقي ما كان على ما كان وان كان وقع تحريمه على انه كاذب لا بعسل منه قال في التلويح ومسلد كغفر
 الاسلام ان خبر المبرأ من العدل يقبل في الوكالة والهدايا من غير بحر وفي موضع آخر انه يستمرط القهرى وهو
 المذكور من كلام السرخسي ومحمد فقيل يجوز ان يكون المذكور في كتاب الاستحسان تفسير الهدية فشرط وجوز ان
 يشترط استحسانا ويجوز ان يكون في المسئلة وان قال رحمه الله في الغاسق في العائلات لا في الديانات كقوله يعني يقبل
 قول الغاسق فمبادا كقول تعالى يا ايها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا او التمس التثبت وهو طلب البيان
 وذلك ما القهرى وطلب الصدق في خبره لان الغاسق قد يكون داهية فليس تكفي عن الكذب وقد يكون ذا خسة لا يتألى
 عن الكذب فوجب طلب القهرى وان وقع تحريمه على انه صادق يقبل قوله والا فلا ولا الحوط والا وثق ان مبرية هو يتقيد
 وفي المصطلح ولو اخبر بذلك فاسق أو من لا يعرف عدلته فان غلب على ظنه صدقه فبسمع قوله والا فلا ولا يقبل قول
 الدمى وفي الحامنة أي لان الكافر يعتقد ان المسلم على دين باطل فيقصده الاضرار به العاداة فترجح الكذب في خبره فلا
 يجب القهرى بل يستحب لان احتمال الصدق قائم بخلاف ما لو اخبره فاسق فان القهرى يجب لاستواء الصدق والكذب
 فيه كذا في النيط قال الشارح ولا يقبل في الديانات قول المستور في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة انه يقبل ولا يقبل في
 الديانات قول العدل والاماء اذا كانوا عدولا لترجح جانب الصدق في خبرهم والوكالة من النعمانات والا في التخافة من
 المعاملات وكل شيء ليس فيه ارام ولا مباديل على النزاع فهو من المعاملات وان كان فيه شيء من ذلك لا يقبل فيه خبر
 الواحد ومن الديانات المحل والمحرمة اذا لم يكن فيه زوال ملك قال السخاقي لا يقبل خبر العدل في الديانات اذا كان فيه
 زوال ملك حتى لو اخبر رجل عدل او امرأة الزوجين بانهما الرنصعا على فلانة لا يقبل بل لا يضمن الشهادة اهـ فان قلت
 لماذا اشتهر في قبول خبر العدل عدم زوال الملك ولم يشترط ذلك في قبول خبر العبي والمملوك حتى لو قال الصبي أو العبد
 سيدي اهدي اليك هذا المحاربة قبل قوله وقبضه زوال الملك مع ان العبد أدنى حال من الحر العدل فلنا لان ملكه
 لم يقبضه أدنى حال من ملك السكاك بدليل اشتراط الشهادة في ملك السكاك دون ملك الرقبة فلنا انما اشترط في خبر الحر
 ما ذكر دون خبر الصبي فتأمل اهـ وحاصله ان الخبر انواع احدها خبر الرسول فيما ليس فيه عقوبة فبشرط فيه
 العدالة لا عبر والثاني خبره فيما فيه عقوبة فهو كالأول عند الثاني وهو اختيار المجتاهين خلافا لابي الحسن السرخسي
 حيث يشترط فيه الدواب عنده وشهره ضمان من العدم الاول والثالث حقوق العباد فيما فيه ارام من وجهه دون
 وجهه بشرط فيه احدى شرطى الشهادة اما العدل او العدالة خلافا لهما حيث يقبل فيها خبر كل عجز والارابع
 الالامات ويدبنا حكمها اهـ وفي التواريخ حادثة وشروط ان يكون الخبر عدلا مسلما وانما حكم السهيد ذكر في المختصر
 المدة لم يذكر اسلام وتبين بما ذكر المحال وان ذكر الاسلام اتعاقى وليس بشرط اهـ قال رحمه الله في خبره
 يتصور او عبادا كراوى انى انه دية مجوسى وقال الباقر بن جلال وهم يقول اخذ بقولهم في وكذا واخبره عدلان
 الصدق ينرجح بزيادة العدل في الخبر بخلاف الشهادة فان كانوا من جنس احدى يقول الواحد لانه لا يجوز ابطال خبر العدل
 بغيره وان كان فيه واحد عدل يتقربى كالأول اخبره عدلان احدهما بالحل والاخر بالمحرمة يجب ترجيح احدهما
 بالآخرى وان لم يكن له رأى واستوى عنده فلاسان بان كل بخلاف ما اذا روى احدهما خبرا بصحة روى احدهما
 بل ترجح المحرم على المحل يجعل المحرمه فاستأولو اخبره اثنان بالحل وواحد بالمحرمة فلا باس باكله ولو اخبره حران
 بحرمد وعبدان يحمل ترجح خبر المحرمين بالمحرمة ولو اخبره حران عدلان يحمل واربه تعبد بحرمه أو رجل يحمل وأمرأتان
 بحرمه ترجح باذ كورية والمحرمة ومن اشترى حارية فآخبره مسلم ثقة اجماع الاصل أو اخبره من الرضاع قلنا ان بظاهرها
 وان تنزه فهو حسن لان شهادة الواحد لا تبطل الملك ولا توجب حرمة الرضاع ولو ملك طعاما أو جارية ببيع فقتله بمسلم
 من المملك غصبه من فلان تنزه عن اكلها ووطئها ولو اخبره عدل انه دية مجوسى واخبره القصاب بان دية مجوسى

والنصب عدل ثم من ذلك ولو فعل لاشي عليه ولو عرف جارية لم يدور آفاقا في غيره لم يسهه ان يشتريها ما لم يعرف
انها ملك الذي في يده او ما دون في بيعها رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها افتاب عنها واخبره ثقة حرا وعبد او عبودا في
قدفاتها ارتدت عن الاسلام وسع ان تزوج اربعة سواها اذا كان اكبر رايده صادق وان كان اكبر رايده كاذب
لا يتزوج الاثلاثا امرأة افتاب عنها زوجها فها مسلم ثقة بانه مات او طلقها ثلاثا وكان غيره منه او اناها كاتب بالطلاق
ولا تدري اهو كاتبه او الا الا ان اكبر رايده انه حي فلا يأس ان تعتد وتزوج ولو اخبره رجل ان اصل المدعي بائع كان
فاسدا ان تزوج بقوله وان كان ثقة ولو شهد المرأة ان زوجها طلقها ثلاثا او مات وهي تعد ثم ما تاوفا فابيل الشهادة
عند القاضي لم يبع المرأة ان تقيم معه ولا ان تمكنه من نفسها ولا ان تزوج بغيره وكذا اذا سمع الا لاق منه وهو
يحسد فلقه القاضي وردده اليه لم يبعها القام عنده ولا ان تعتد وتزوج بغيره ولو شهد عند الامم عدل ان مولاهما
اعتقها وهو يحسد نفسه من القربان وغيره كذا في المصيط مختصر قال رحمه الله ومن دعي الى وليه وتوكله بوءا
يقعد دوى كل يميني اذا حدثت اللعب والقضاء بعد حضوره يقعد دوى كل ولا يترك ولا يخرج ولا يفتي ان قوله وثم الى
آخره جلة حالية من نائب فاعل دعي فيفسد بوجوه وذلك حال الدعوة فلوقال فحضر لم يكن اولى قياما وعلاوا
ذلك بان اجابة الدعوة سنة لقوله عليه الصلاة والسلام من لم يحب الدعوة فقد عصى ابا القاسم فلا يتر كها المسا فتر بها
من البدعة فصلاة المجازاة لاجل النافعة فان قدر على المنع منع من غيره قال في العناية اخذ اذ ان النهاية فصل عليه
انه قياس السنة على الغرض وهو غير مستقيم فانه لا يلزم من تحمل التحذير لاجل الغرض تحمله لاجل السنة فاحب بانها
سنة في قوة الواجب لورود الوعد على تركها لقوله فقد عصى ابا القاسم الحديث فاورد على ان هذا بانها اوداوا يقولهم في
قوة الواجب مثل الواجب في الاحكام فهو ممكن لوجوب الفرق بينهما في الاحكام بان تارك الواجب يفتى العفوية
بالتار وتارك السنة لا يستحقها بل حرمان الشفاعة وان اوداوا بانها في قوة الواجب مجرد بيان تأكيد السنة فلا يفتى بدعها
واجيب بان اجابة الدعوة وان كانت سنة عندنا ابتداء لانها تنقلب الى الواجب بقاء بعد الحضور حدث يلزمه حي
الدعوة بالتزامه فصار تغير الصلاة النافعة تنتقل الى الواجب بل الى الغرض بالتزامه بالشرع اشار الى صاحب
الهداية فيكون قوله كصلاة المجازاة قياسا واجب على واجب وبيان تقريب الدليل ببيان الدعوى على ثلاثة اوجه
الاول اذا دعي الى وليمة او طعام ولم يكن بنفسه من البدع اصلا والثاني اذا دعي الى ذلك ولم يذكر حين الدعوة ان ثقتي
من البدع اصلا ولم يعلم المدعوق قبل الحضور ولكن بهيم عليه والثالث اذا دعي الى ذلك وذكر ان ثقتي من البدع فعلمه
المدعوق قبل الحضور ففي الوجهين الاولين كانت الدعوة على وجه السنة فلا تكون الاجابة لازمة بالدعوة وهذا انه
بعد الحضور ولم قبل الحضور لا يقبله ولغاثل ان يقول الحديث المذكور يشمل ما بعد الحضور وما قبله لانه قد تقرر
في الاصول ان المعروف بالالف واللام اذ لم تكن للبعد الخارجي فهو لا استغراق في كل دعوة وتوجب عنه بانه وان كان
حاما من حيث اللفظ فهو مخصوص بالنصوص الدالة على وجوب الاجتناب عن اقتراب تلك البدع انه فان كان من
يقصد به فلم يقدر على منعهم خرج ولم يقعد لان في ذلك شين الدين وفتح باب العصية على المسامحة وما حكى الامام
وقع له ذلك كان قبل ان يصير قدوة وان كان ذلك على المائدة فلا يقعد وان كان هناك لعب وغناء قبل ان يعتذر فلا
يحضر لانه لا يلزمه الاجابة الا اذا كان هناك منكر لما روى عن علي قال صنعت النبي صلى الله عليه وسلم طعاما فدعوت له
فحضر فرأى في البيت تصاوير فرجع وعن ابن عمر قال نسي النبي صلى الله عليه وسلم عن مطعم بن السهم عن ابي جهم عن ابي مائدة
يشرب عليها الخمر وان يأكل وهو منقطع رواء اوداودت المسئلة على ان للالهى كلها حرام حتى التقى بضرب النصب
قال عليه الصلاة والسلام ليكون من امنى اقوام يستحلون المحرمات والحرمات والمعاذ ان خرج به البخاري وفي لغة
آتول شرب من اثم الخمر سمونها بغير اسمها يعزف على رؤسهم بالمعازف والمغنيات يخسف الله بهم الارض
ويجعل منهم القرود والخنازير واختلقوا في النقي الجرد قال بعضهم انه حرام مطلقا ولا يسمع اليه معصية لا طلاق

المحديث وهو اختيار شيخ الاسلام ومنهم من قال لا بأس به ليس فيه به فهم المعاني والفصاحة ومنهم من جواز البغي لدفع
الوحشة اذا كان وحده ولا يكون على سبيل الله وهو اليه ذهب خمس الأئمة السرخسي لانه روى ذلك عن بعض الصحابة
ولو كان في الشعر حرم واقصة لا يكره وكذا لو كان فيه ذكر امرأة غير معينة وكذا لو كانت معينة وهي مسنة ولو
كانت حية يكره كذا في السارح وفي الجعاب ويكره التاعب بالشرطيخ والرد والاربع عشرة لقوله عليه الصلاة والسلام
كل امس حرام الا لامه الرجل زوجته وقوسه وقوسه لانه يصدق الجمع والجماعات وينسب للوقوف على فواحش
الكلام وغيره واستماع صوت الملاهي حرام كالضرب بالقصب وغيره قال عليه الصلاة والسلام استماع الملاهي
معصية والمجوس عليها فسق والتلفذ بها كفر وهذا يخرج على وجه التشديد لانه يكفر وعن الحسن بن زباد لا بأس
بان يكون في العرس دف يضرب به ليشتر ويعلن النكاح وسئل ابو يوسف اكره للمرأة ان تضرب في غير فسق للصبي
قال لا كره ولا ترك امراة مسلمة على السرج لقوله عليه الصلاة والسلام لعن الله السروج على الفروج هذا اذا
ركبت مثل عسة أو مزينته لتعرض نفسها على الرجال فان ركبت لمحاجة كالجهاودايج فلا بأس به رجل أنظر الناس في
داره فلا مام ان يتقدم عليه وان لم يتبع فالامام بالخيار ان شاء ضربه أو طأ أو ان شاء أخرجه من داره لان الكل يصلح
للتعرض قال ابو يوسف في داره يجمع عزامير ومعارف ادخل عليهم غير اذهم لا يمنع الناس عن اقامة هذا الفرض ولو
راى منكرا أو هو ممن يرتكب هذا المنكر له ان ينهي عنه لان الواجب عليه ترك المنكر والنهي عن المنكر فاذا ترك
أحد هالما بترك الآخر اه وفي الذخيرة وغيرها لا بأس بضرب الدف في العرس والوليمة والاعادي وكذا الاياس بالغناء
في العرس والوليمة والاعادي حديث لا فسق وفي الخلاصة ومن همراهه أرق بيت النجار وعن الامام الزاهد الصغار انه
أمر بقصر بدار الفسق بسبب الفسق وفي الظهيرية لا بأس بالمزاج بعد ان لا يتكلم بكلام فيه مائم ويقصده اخصاك
جلسائه وفي الجامع الصغير للعتابي وكل لعب غير الشرطيخ فهو حرام وفي المحامى سئل عن راى رجلا سرق مال انسان
قال ان كان لا يخاف الظلم منه فيجبر به وان كان يخاف ترك وفي الظهيرية الامر بالمعروف والنهي عن المنكر على
العلماء والقلب على عوام الناس وهو اختيار الرندوسى وفي الخاتبة رجل دهاه الامر فساله عن اشيائه ان تكلم بما يوافق
الحق لا يرضيه فانه لا ينبغي له ان يتكلم بما يخالف الحق وهذا اذا كان لا يخاف القتل على نفسه ولا اتلاف عضوه
ولا اضرار على ماله واذا خاف ذلك منه فانه لا بأس به اه والله أعلم

فصل في اللبس في الحاد كرمقدمات مسائل السكرامة ذكر ما يتوارد على الانسان مما يحتاج اليه فقدم فصل الاكل
والشرب لان احتياج الانسان الى الاكل والشرب أشد من احتياجه الى النظر لتحقيق الاول في جميع الاوقات دون الثاني
اه قال رحمه الله في حرم الرجل لراة لبس الحر بر الاقل أربع أصابع في يعنى يحرم على الرجل لا على المرأة لبس الحر بر
واللام تاقى بمعنى على قال الله تعالى وان اسأتم فلها أى فعلها وانما حرم لبس الحر بر على الرجال دون النساء لما روى
ابو موسى الأشعري ان النبي صلى الله عليه وسلم قال أحل الذهب والحرير للرجال من أمتى وحرم على ذكورهم رءاه
أحمد والنسائي والترمذي وصححه وماروى عنه عليه الصلاة والسلام قال من لبس الحر بر في الدنيا لم يلبسه في الآخرة
الا ان اليسير مغفونه وهو مقدم اربع أصابع لما روى أحمد ومسلم والبخاري نهى عن لبس الحر بر بالاموضع
اصبعين أو ثلاثة أو أربع الحديث قال رحمه الله في رجل توسد واقتراه في يعنى للرجال والنساء وهذا عند الامام
وقال مالك يكره له ذلك كذا في الجامع الصغير وذكر القسدرى قول أبي يوسف مع محمد وذكره أبو الليث مع أى حنيفة
لمحمد ما روى عن أى حنيفة انه عليه الصلاة والسلام نهى عن لبس الحر بر والديابج وان يجلس عليه رءاه البخاري
وقال سعد بن أبي وقاص لئن ائتكني على جمر الغضا أحب الي من أن ائتكني على مرافق الحر بر واللام ما روى ان النبي عليه
الصلاة والسلام جلس على مرقعة من حر بر ولان القليل من الملبوس يباح فكذا القليل هنا ولان النوم والاقتراح
والتوسد اهانة ولان الحرم اللبس والاقتراح والنوم على المجلس وجعله سارة وتلطيف وجعله بيتا ليس عرفا فلا يحرم

ولا يكره نسكة الحجر برونسكة الديباج ولو جعل الحجر برينسا وعلفه قال الامام لا يكره وقال محمد يكره كذا في المحيط قال
 الشراح يعني الرجل والمرأة جميعا في هذا الحكم يعني في عدم كراهة توسده الى آخره أو كراهته عند عهد اهـ ولك ان تقول
 تعميم قول أبي يوسف رحمه الله في الكراهة للنساء مشكل فان قوله عليه الصلاة والسلام حلال لائناهم بمع التوسد
 والاقتراض والحسوس والساروة جعله يتنافى فكيف يتركان العمل بعموم هذا الحديث فليست اولى وقديما يا ابا المحرر
 للنساء لاجل التزين للرجال وترغيب الرجل فيها وفي وطنها وتحسينها في منظره والعلة العقلية منظور فيها الى هذا العلة
 والدليل على ذلك تحريمه على الرجل والحمل للنساء والعلة العقلية لم توجد في التوسد وغيره فلهذا اقل كره لائناهم
 فتأمل وفي المصباح ويذكره انه اذا انحط الخلل في رجل الصغير اهـ قال رحمه الله في وليس ماسدا حرم وبجده فبان ان حرمه
 يعني حل لارجال ليس هذا لان العصابة رضى الله عنه كانوا يلبسون الحز وهو اسلم للمسيحيين بالحجر ولباسه لا يحرم
 ثوبا بالانسيج والانسج بالحمصة فكانت هي المعتبرة او تقول لا يكون ثوبا به ما فتكون العصابة دان واهـ
 التي تظهر في المنظر وهي الحمصة فتكون العبرة لسايفهرون ما ينبغي والديباج لغزو عمر فاما كان كله حراما الى اخره
 الديباج الذي سدا ومحمته ابر بسم قال في النهاية وغيره وجود هذه المسئلة ثلاثة الاول ما يكون كله حراما وهو الديباج
 لا يجوز اذ في غير الحرب بالانفاق واما في الحرب فعند الامام لا يجوز وعندهما يجوز والثاني ما يكون سدا حراما
 غيره ولا بأس به بالحجر وغيره والثالث عكس الثاني وهو ما يحل في الحرب دون غيره كاسياقي والحز وردانه فخرج
 من البحر يؤخذون ينسج قال رحمه الله في وعكسه حل في الحرب فقط يعني ولو عكس المدكور وهو ان تكون محتمة حراما
 وسدا غيره وهو لا يجوز الا في الحرب بساذا كذا ان العبرة بالحمصة ولا يجوز لبس الحجر بالحاصل في الحرب عند الامام
 وعندهما يجوز لما روي انه عليه الصلاة والسلام رخص في لبس الحجر بالحاصل في الحرب ورخص في لبس الحز
 والديباج في الحرب فلان فيه ضرورة لان الحاصل منه ارفع لعدة السلاح واغيب في عين العدو ليرى به ولا لامام ان لا يلقى
 النصوص الواردة في النهي عن لبس الحجر من غير تفصيل والضرورة انما دفعت بالضرورة فلا حلا في الحاصل وقال أبو
 يوسف اكره لبس التزيين يكون بين الظواهر والباطنة ولا يرى محسنا القز لان المحسوس غير ملبوس فلا يكون ثوبا قال هذا الجواز
 في الحرب اذا كان الثوب صفيقا يجيء منه بأس الى ارتهاب العدو وفي الحرب واما اذا كان رقيقا فانه يسمى ماسدا لارتهاب
 للعدو فانه يكره بالاجماع ولو جعل ظهرا أو بطانة فهو مكره لان كل ما مقصود وتقدم لوجه محسوس كذا في المحيط وفي
 التاريخانية وانما يكره اللبس اذا لم تقع المحاجة في لبس فلو كان به جوب أو حكمة كثيرا أو بجدية لا يكره لبسه وفي
 الصراحية ويكره ان يلبس المدكور قلنسوة الحجر ويكره لبس الثوب المصفر وفي المنسقي عن الامام يكره للرجال ان
 يلبسوا الثوب المصبوغ بالعصفر أو الورس أو الزعفران وفي الذخيرة عن محمد النهي عن لبس المصفر قبل المراتبة ان
 يلبس المصفر ليجب نفسه للنساء ووردوا بانهم والاحرف انه يكره للرجال ان يلبسوا الثوب المصبوغ في الذخيرة وورد
 عن الزينة والتجمل في الزينة فقال ورد عنه عليه الصلاة والسلام انه خرج وعليه رداء قيمته اربعة الاف درهم اهـ اذا
 انعم الله على العبد بجمعة يجب ان يظهر اثرها عليه قال الامام بالحوازي في الخلاصة لا بأس بلبس الثياب الجميلة اذا كان
 لا ينكر عليه فيه ولا بأس بجميع المال من الحلال اذا كان لا يضيع القرائن ولا يمنع حقوق الله تعالى الى اخره
 السنن في السيوت مكره وفي الطهارة يجوز لالانسان ان يسط في بيته ما شاء من الثياب المتخذة من الصوف والاشنة
 والكتان المصبوغة وغيره المصبوغة والمنسقة وغير المنسقة وله ان يستر الجدار باليد وغيره ويجوز ان يسطه افيه حور وفي
 الفتاوى العتابة ويكره ان يتخذ للعواري ثيابا كالرجل ويتخذ لهن ثيابا ككتاب النساء ويكره لارتداء السراويل
 التي تقع على نهر العدم وفي المنتظلا ولا بأس بجلود الثور وستر السباع وفي الائمة يجوز لبس النعل المصنوع بالسمير اليد
 وفي الذخيرة الثوب المنسج بنجاسة تقع جوار الصلاة هل يجوز لبسه في غير الصلاة من ابي يوسف فلا يجوز لبسه في غير
 الصلاة لا ضرورة قال رحمه الله في ولا يتجلى الرجل بالذهب والفضة الا بالحاجات والمهمة وعليه ان يصف من انصفه كمالا

روينا غير ان الحاتم وما ذكره مستحق تحقيق المعنى المخوذج والفضة لانهما من جنس واحد وكان النبي صلى الله عليه وسلم
 خاتم من فضة وكان في يده الى ان توفي ثم في يدي بكر الى ان توفي ثم في يد عمر الى ان توفي ثم في يد عثمان الى ان وقع في
 البحر فانفق ما لا يحصى في طلبه فلم يجده ووقع الخلاف بين الصحابة والتشويش من ذلك الوقت الى ان استشهدوا السنة في
 حق الرجل ان يجعل فم الحاتم في باطن كفه وفي حق المرأة ان تضعه في ظاهر كفه لانها تزين به دون الرجل ولا باس
 بالثمن بالفضة اذا كان له حاجة اليه كالفاضي والسلطان وغير ذلك مكره لما روي انه عليه الصلاة والسلام رأى في
 يد رجل خاتماً أصفر فقال مالي أجسمك والتمعة الأصنام وراى في يد آخر خاتم حديد فقال مالي ارى عليك حلقة هل
 النار وروى عن ابن عمر ان رجلاً جلس الى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه خاتم ذهب وأعرض عنه وألقم بالذهب
 حوام ومن الناس من أطلق الختم بمجرى قال له يشك لانه ليس بمجرى اذ ليس له ثقل الحجر والحلقة هي معتبرة لان قوام
 الحاتم بها ولا يستبر بالفض لانها يجوز من الحجر والاولى ان لا يثمن اذا كان لا يحتاج اليه ولا باس بمسحار الذهب يجعل
 في حجر الفص يعني في ثقبه لانه تابع كالعقل فلا بد له ولا يزيد وزنه على مثقال لقوله عليه الصلاة والسلام اتخذ
 من ورق ولا تزدني مثقال ورد النص بجواز الختم بالعقيق وقال عليه الصلاة والسلام يقتسموا بالعقيق فانه مبارك
 المحديث وفي الحاوي ولا باس ان يقتد الرجل خاتم فضة ان جعل فم من عقيق أو ياقوت أو يورج أو زرد فلا
 باس به وان نفش عليه اسماء واسم أبيه أو اسم من أسماء الله فلا باس به ولا ينبغي ان ينفش عليه قائل من طير
 أو هوام الارض ولا باس بان يشرب من كفه وفي خنصره خاتم ذهب ولا باس بمسحار الذهب يجعل في الخنصر وفي
 الشيايح مكان مسك الله عليه وسلم يقتسم بالعجين وأبو بكر وعمر والشمال وفي الفتاوى وينبغي ان يلبس الحاتم
 في خنصره اليسرى دون سائر اصابعه ولا ينبغي ان يفض يد الصغير أو رجلاه قال رحمه الله **والأفضل لغير السلطان**
والفاضي ترك الختم وحرم الختم بالحجر والمحدث والصفر والذهب وحل منسحار الذهب يجعل في حجر الفص و قد تقدم
 بيانه قال رحمه الله **وشد السن بالفضة** يعني يعل شد السن المتحرك بالفضة ولا يجعل بالذهب وقال محمد
 يجعل بالذهب ايضا وقد متنا بيان ذلك قال رحمه الله **وكره الباس ذهب وحريمها** لان التحريم ما ثبت
 في حق الذكور وروح اللبس حرم اللباس كالحرم شرها حرم سقمها الصبي قال رحمه الله **في كالحرقه لوضوه**
أو عطا والرم يعني لا تتركه الحرقه لوضوه ولا الرتم وفي الجامع الصغير يكره جعل الحرقه التي يمسح بها العرق
 لانها بدعة ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك ولا أحد من الصحابة ولا من التابعين وانما كانوا يمسحون
 اذ يتسم وفيما نوح تحبب والصحيح انه لا يكره والرم لان طامة المسلمين قد استعلاوا في طامة البلدان مناديل للوضوه
 والمخرق لمع العرق والقاط ومحل ثقب يحتاج اليه وما رآه المؤمنون حسناً فهو عند الله حسن حتى لو جعله الغير حاجة
 يكره والرم هو الرتبة وهي المحيط للشد كولي عقد في الاصابع وكذا الرتبة قليل الرتم ضرب من الشعر وقال معناه كان
 الرجل اذا خرج الى سفر عدل الى هذه الشعر فعد بعض اصابعه اذا رجع واصابعه تلك الحالة قال لم تكن
 اراى وان اصابعه قد اقل قال خاتمتي ثم الرتبة قد تشبه بالتمعة على بعض الناس وهو خيط كان يربط في العنق أو في
 اليد في الجاهلية لدفع المضرة عن انفسهم وذكر في حدود الايمان انه كفر والرتبة مسباح لانها تربط للشد كبر عند
 النسيان وقد ورد انه عليه الصلاة والسلام امر بعض اصحابه بها وتعلق غرض صحيح فلا يكره بخلاف التيممة فانه عليه
 الصلاة والسلام قال فيها ان الرقي والتسائم والنودة شركة على ما يحبى ان شاء الله تعالى

دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه اثنا عشر رقعة وأعرض عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال يا أسماء
 إن المرأة إذا بلغت الحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا وأشار إلى وجهه وكفيه قال رحمه الله **ولا ينظر إلى غير**
وجه المحرمة وكفها قال الشارح وهذا الكلام فيها خلل لأنه يؤدي إلى أنه لا ينظر إلى شيء من الأشياء إلا إلى وجه
 المحرمة وكفها فيكون محرم بضالي النظر إلى هذين العضوين وإلى ترك النظر إلى كل شيء سواهما اهـ ولا يخفى على
 متامل عدم هذا الخلل لأن حرف الـ **لا** يدل عن من الابتدائية التي لا غايتها فهي قوة المطلوق والتفدير لا يوزل
 النظر من المرأة إلى غير الوجه وكفها فقد أدام منع النظر منها غير الوجه وكفها لا التحريم في قدره واستبدل الشارح
 على جواز النظر إلى ما ذكر بقرينه تعالى ولا يبدن زينة من الأماط لم منها قال علي وابن عباس: بل هو منها الكحل
 والحاجم لا الوجه كله والكف فلا يبدى المدهى فتأمل والأصل في هذا أن المرأة عورة مستورة لقوله عليه السلام
 والسلام المرأة عورة مستورة إلا ما استثناه الشرع وهما عضوان ولأن المرأة لا بد لها من الخروج للعالم مع الأسباب
 فلا بد لها من إبداء الوجه لتعرف قنطال باليمن ويرد عليها بالعيب ولا بد من إبداء الكف للأخلاق العطاء وهذا قد
 أن القم لا يجوز النظر إليه وعن الإمام أنه يجوز ولا ضرورة في إبداء القدم فهو عورة في حق النظر وليس عورة في
 حق الصلاة كذا في المحيط وعن الثاني يجوز النظر إلى ذراعها أيضا لأنه يسد وضعا عادة وما عدا هذه الأعضاء لا يجوز
 النظر إليها لقوله عليه الصلاة والسلام من نظر إلى محاسن امرأة أجنبية عن شهوة صب في عيبه إلا بالناسم العيادة
 الحديث وهو الرصاص المذهب وقالوا لا بأس بالناسم في جسد ما وعليها ثيابها لم يكن في ثيابها عيب فلا بأس
 إليه حينئذ لقوله عليه الصلاة والسلام من تأمل خلف امرأة من وراء ثيابها حتى تبين له عظمها لم يرح رافعة الحنك
 وإذا كان الثوب لا يصف عظامها والنظر إلى الثوب يحون عظامها فصار كالمثل في خيعة فيها فلا بأس به فيسدها بالنظر لأنه
 يذكره أن عيس الوجه والكف من الأجنبة كذا في فاضلنا وشمل كلامه المحرم الملبس البالغ والرفيق البالغ والعبي
 المراهق والكافر كذا في النائية وفيها لا بأس بالنظر إلى شعر الكافرة اهـ قال رحمه الله **ولا ينظر من اشتبه** إلى
 وجهها إلا الحاكم والشاهد وينظر الطبيب إلى موضع مرضها اهـ والأصل أنه لا يجوز أن ينظر إلى وجه الأجنبة
 شهوة لماربنا إلا الضرورة إذا تنقن بالشهوة أو شك فيها وفي نظر من ذكرنا مع الشهوة ضرورة فيجوز وكذا نظر
 الناقن والمحقق فيجوز وكذا نظر الناقن إذا أراد أن يداوى مع الحنك وكذا يجوز النظر للزال العاشر منه إماره
 البصر ويجب على القاضي والشاهد أن يقصد أداء الشهادة والحكم لا قضاء الشهوة فحرز عن القبي بقدر أنه كان هذا
 وقت الأداء وأما وقت التحمل فلا يجوز أن ينظر إليها مع الشهوة لأنه يوجد غيره مما لا يشتهي فلا حاجة إليه قاضي
 القضاة واختلف المشايخ فيما إذا دعي إلى التحمل وهو مطلق أنه إذا نظر إليها يشتهي فله من جواز ذلك بشرط أن يقصد
 تحصيل الشهادة لا قضاء الشهوة ولا يصح أن لا يجوز له ذلك قال بعض سراج الهداية وقد تنوعت هذه الأحكام النظر إلى
 العورة الغليظة عند الزنا لقائمة الشهادة عليه ولا يقال الشاهد مخير هنا بين حسن أو إقامة المحرم والتحريم عن التملك
 وهو أفضل فإذا كان أفضل فكيف حاز النظر لقائمة الشهادة لا نقول الضرورة والحاجة محققة في النظر إلى العورة
 الغليظة عند التحمل بالنسبة لأرادة إقامة المحسود لم تكن الضرورة والحاجة محققة بالنظر إلى الدرة ولا بأحدة
 بالنظر إلى الأولى فإن قلت لماذا جاز للشاهد الزنا النظر عند التحمل ولو لا يشتهي ولم يتجزأ له سره وفت التحمل قلنا إنما
 جاز له لأن مقصوده إقامة الشهادة فلهذا الضرورة جاز قالوا لأنه يوجد غيره مما لا يشتهي فإن قيل لم يكن هذا أيضا
 يوجد غيره مما لا يشتهي قلنا لو لم يكن لا يشتهي لفرغ من فعل الزنا فلهذا جاز هنا ولو لا يشتهي فقدره والطبيب
 إنما يجوز له ذلك إذا لم يوجد امرأة طيبة فالوجبت فلا يجوز له أن ينظر لأن نظر الجنس إلى الجنس أخفى فيبقى في القريب
 أن يعلم امرأة أن أمكن وإن لم يكن ستر كل عضو منها سوى موضع الوجع ثم ينظر ويغض بصره عن غير ذلك
 الموضع ان استطاع أن ما تب للضرورة يتقدر بقدرها وإذا أراد أن يزوج امرأة فلا بأس أن ينظر إليها وإن خاف

يشتهى لقوله هذه الصلاة والسلام انظر اليها لانه احرى ان يدوم ينسكا ولا يجوز له ان عس وجهها ولا كفها وان آمن الشهوة لوجود الحرم ولا نعدام الضرورة وقال عليه الصلاة والسلام من مس كف امرأة ليس له فيها سبيل وضع على كفه حجر يوم القيامة قال في التارخانة اصاب امرأة قرحة في موضع لا يصل للرجل النظر اليه فان لم يوجد امرأة تدوا بها ولم يغدر ان يعلم امرأة تدوا بها يستمرها كل شيء الا موضع القرحة بعض بصرها ما يمكن ويداويها وفي الخيط ايضا ويجوز للمرأة اذا كانت تولد اخرى ان تنظر الى فرجها وان عس فرجها اه وقد واصلوا النظر دون المس عند ارادة الزوج اذا كانت شابة تشتهى واما اذا كانت عجوز لا تشتهى فلا بأس بمصاتها ومن بدنها لانعدام خوف الفتنة وعن أبي بكر رضي الله عنه انه كان يصافح الجاهل اذا كان شيخا ما من على نفسه وعلمه ليعمل له المصافحة وان كان لا يامن عليها وعلى نفسه لا تفصل له مصافحتها ما فيه من التعريض للفتنة فحاصله انه يشترط تجاوز المس ان يكونا كبيرين مأمونين في رواية وفي اخرى يكني ان يكون احدهما مأمونا كبر الان احدهما اذا كان لا يشتهى لا يكون المس سببا لوقوع في الفتنة كالصبي ووجهه الاول ان الشاب اذا كان لا يشتهى عس العجوز والعجوز تشتهى الشاب لانها علمت جلدا لجماع فيؤدي الى الانتهاء من أحد الجانبين وهو حرام بخلاف ما اذا كان احدهما صغيرا لانه لا يؤدي الى الانتهاء من الجانبين لان الكبير لا يشتهى عس الصغير ولهذا اذا مات صغيرا وصغيرة تغسله المرأة والرجل ما لم تبلغ حد الشهوة وكذا يجوز النظر الى الصغير والصغيرة والمس اذا كان لا يشتهى قال رحمه الله في وينظر الرجل الى الرجل الا العورة في وهي ما بين السرة والركبة والسرة ليست من العورة والركبة منها وانما بينه المؤلف هنا لندم في كتاب الرضوخ وقد بينا الدليل هناك وحكم العورة في الركبة اخف منه في الفخذ وفي الفخذ اخف منه في السرة حتى ينكر عليه في كشف الركبة برفق وفي الفخذ بضعف وفي السرة بضرب وفي التهمة والابانة كانا اوفى بنسبة لبري باسا بنظر المحامي الى عورة الرجل وفي الكافي وعظم الساق ليس بعورة وفي الذخيرة وما جاز النظر اليه جاز مسه قال محمد بن مقاتل لا بأس ان يتولى صاحب الحمام عورة انسان يسده عند التوراد كان يقض بصره قال الفقيه وهذه في حال الضرورة لا في غيرها وفي لكل انسان ان يتولى عورته بنفسه عند التوروي التهمة البيت الصغير في الحمام بدخله الرجل يعلق طائفة مل يحمل له ان يكون فيه عريانا حتى يعصر ازاره فقال في المدة اليسيرة يجوز قال أبو الفضل لا بأس به وقال غيره يأم به وقالوا كشف العورة في بيت بغير حاجة فقالوا بكرة اه قال رحمه الله تعالى في والمرأة للمرأة والرجل للرجل في وهذه والقسم الرابع من التعصبات ومناه المرأة للمرأة والرجل للرجل يعني تنظر للمرأة الى المرأة تنظر للرجل الى الرجل حتى يجوز للمرأة ان تنظر منها الى ما يجوز للرجل ان ينظر اليه من الرجل اذا أمنت الشهوة والفتن لان ما ليس بعورة لا يختلف فيه الرجال والنساء فكان لها ان تنظر منه ما ليس بعورة وان كان في قلبها شهوة أو أكبر رايها انها تشتهى أو شككت في ذلك يستحب لها ان تغض بصرها ولو كان الرجل هو الناظر الى ما يجوز له منها كالوجه والكف لا ينظر اليه حشامع الخوف لانه محرم عليه والفرق ان الشهوة عليهم أغلب وهي كما تحقق حكما اذا اشتهى الرجل سكان الشهوة موحدة من الجانبين واذا اشتهت لم توجد الامتناع كانت من جانب واحد والموجود من الجانبين اقوى في القضاء الى الوقوع وانما جاز ما ذكرنا لعمامة وانعدام الشهوة غالبا كما في نظر الرجل الى الرجل وكذا الضرورة قد تحققت فيما بينهن وعن الامام ان تنظر المرأة الى المرأة كتنظر الرجل الى محاربه فلا يجوز لها ان تنظر الى الظهر والبطن في هذه الآية بخلاف نظرها الى الرجل لان الرجل يحتاج الى زيادة لاكتشاف وفي الآية الاولى يجوز وهو الاصح ما جاز للرجل ان ينظر اليه من الرجل حازه مسه لا لبس بعورة ولا يضاف منه الفتنة قال في النهاية وهذا دليل على انهن لا يمنع دخول الحمام لان العرف ظاهر به في جميع البلدان وبناه المحامات للنساء وحاجة النساء الى الحمام فوق حاجة الرجال لان المقصود من دخوله الزينة والمرأة الى هذا احوط من الرجال ويمكن للرجل دخول الانهار والخياض والمرأة لا تتمكن من ذلك غالبا اه وحكي ان الامام دخل

الحمام فمرأى رجل لا مكشوف العورة يقال له بطرطاو كان رجلا متكلما ففرض أبو حنيفة بصره فقال له العاصم مدك
أعي الله بصرك قال مذهبتك الله مسترك له وفي الكافي وعظم الساق ليس بعورة أنه قال رحمه الله وهو ينظر
الرجل إلى فرج أمته وزوجته يعني عن شهوة وغشوة قال عليه الصلاة والسلام غش بصرك إلا عن زوجتك
وامتك ومارو عن عائشة قالت كت أعجل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم في إناؤه واحد ولا يحوزه المس
والغشيان والنظر أولى إلا أن الأولى لا ينظر كل منهما إلى عورة صاحبه لقوله عليه الصلاة والسلام إذا أتى أحدكم
زوجته فليستمر ما استطاع ولا يتجردان تجردا البعير لأن النظر إلى العورة يورث النسيان وشأن من غش بصره
النظر إلى عورة زوجته عند الجماع ليكون أبلغ في تحصيل معنى اللذة وعن أبي يوسف سألت أبا داود عن الرجل يمس
فرج أمته أو هي تمس فرجه لهرتك أليس بذلك بأس قال أرجوان يعظم الأجر والمراد بالأساء التي يعمل بها ولو نهاها
وأما إذا كانت لا تحصل كانت لا تجوز أو المشركة أو أخته رضاعا أو أم أمته أو بنتها فلا يحل له النظر إلى فرجها وفي
النيابيع ولا يحل له أن يأتى زوجته في الدبر إلا عند أصحاب الظاهر وهو خلاف الإجماع قال رحمه الله في قوله وعورة
ورأسها فصدورها وساقها وععضدها إلى أن تظهرها وبطنها ونحوها يعني يجوز النظر إلى وجهه وعورة إلى آخره ولا يجوز
إلى ظهرها إلى آخرها كروا الأصل فيه قوله تعالى ولا يبدن زينتهن إلا باللبس ولو أبانن إلا باللبس ولم يرد به نفس
الزينة لأن النظر إلى عين الزينة مباح مطلقا ولكن المراد موضع الزينة وأما موضع اللباس واللبس هو رداءه
موضع الكحل والعنق والصدر وموضع الفخذ والأذن وموضع القدم والعصم وموضع الدمع واليد وموضع السوار
والكف وموضع الخاتم والخصية والساق وموضع الخف والقدم وموضع الخفض بخلاف الظهر والبطن والخصية
لأنها ليست بموضع الزينة ولأن البعض يدخل على البعض من غير استئذان ولا احتشام والمرأة تكون بطنها
في ثياب بذلة ولا تكون مستورة عادة فلو أمرت بالاستئذان محارمها لم تجز حراما عليها والشهوة فممن منعده من
الحارم بخلاف الأجنبية والفرج من لا يحل نكاحها على التام فلا يرد نسب ولا سب كالرضاع والمصاهرة وأما كان بالزنا
وقيل إن كانت حرة المصاهرة فائسدة بالزنا لا يجوز له النظر إلى ما ذكره كالأجنبي لأن المحرمة في حقه بطريق العقوبة
لا بطريق النعمة فلا يظهر فيما ذكره الأول أصح اعتبار الحقيقة ولك أن تقول لا بأس أن لا يذكر الفخذ هنا لأنه علم
عدم جواز النظر للفرج إلى هذا من عدم جواز النظر للرجل إلى الرجل فيه بطريق الأولى لأن النظر للفرج إلى الخلف المحسوس
فيه غلط وإن قلت المقصود من ذكر الفخذ بيان الواقع والتصرح بما علم مما تقدم التزايقات إن كان هذا هو المراد
فلا نسب أن يترك الريبة بدل الفخذ لأن حكم العورة في الريبة أخف منه في الفخذ وفي الفخذ أخف منه في السواء
فبذلك الفخذ لا يعلم حكم الريبة بكونها أخف وأما يترك الريبة فيعلم حكم الفخذ والسواء بالاولى لأنهم ما أقوى منها في
حرمه النظر واستدل السارح وصاحب النهاية والجنبي على المحل والحرمه فلا بأس بالآية التعمير واعتبر بأن الآية
انما تقتل على المحل لا المحرمه والاولى كافي البدائع الاستدلال بقوله تعالى قل للؤمنين يغضوا من أعضائهم إلا ما
رخص للفرج والنظر إلى موضع الزينة الظاهرة والباطنة بقوله تعالى ولا يبدن زينتهن الآية واعتبر بعض
المؤرخين على الدليل العقلي وهو قولنا يدخل من غير استئذان لما ذكر في البدائع أن العارم لا بد له من غير
استئذان إذا كانت مكشوفة العورة ففتح بصره عليها فيحسره ذلك وهذا غلط منه لأن المراد لا يجب عليه
الاستئذان لا اللبس قال في البدائع لا يحل للرجل أن يدخل بيت غيره من غير استئذان وإن كان من محرمه فلا بد من
من غير استئذان إلا أن الأمر في الاستئذان على المحرم أسهل ففقط من عبارته أن الدخول في بيت الأجنبية
من غير استئذان حرام وفي بيت محرمه من غير استئذان مكروه والله الموفق ثم قال تاج الشريعة فإن قلت إذا كان
الدخول من غير استئذان ففي هذا ينبغي أن لا يطلع لئلا يفسد من بيت أمه من الرضا لمحو أزيد من كماله نقصان المحرم في
حقه قلت لا يقطع عند البعض وأما جواز الدخول عليها من غير استئذان ممنوع ذكره خواهر زاده أن النساء من حيث

الرضاع لا يكون لهم الدخول عليها من غير استئذان ولهذا يقطعون سرقة بعضهم من بعض اه كلامه والثاني
تقول ليس هذا الجواب بشام اما كونه لا يطلع عند البعض فهو قول أبي يوسف وعلى قولهما يقطع وهو المختار
بظاهر الرواية وقد تقدم السارق باب السرقة لان الحرز في حقهم كامل اه قال رحمه الله في عرس ما يحل له النظر
اليه في معنى يجوز ان يحس ما حل له النظر اليه من محارمه ومن الرجل لا من الاجنبية لتحقق الحاجة الى ذلك من
المسافرة والمخالطة وكان عليه الصلاة والسلام قبل رأس طائفة ويقول احدهم ان صريح الجنة وقال من قبل رأس امه
فكما قبل عتبة الجنة ولا بأس بالمخوفة بها لقوله عليه الصلاة والسلام لا يظنون رجلا باهرا ليس منها سبيل فان
ثالثهما الشيطان والمراد اذ لم تكن محرمان الا الحرم بسبيل منها الا اذا خاف على نفسه او عليها الشهوة فحينئذ لا يحسها
ولا ينظر اليها ولا يخجل بها لقوله عليه الصلاة والسلام العينا بزيان وزناهما النظر والسبان بزيان وزناهما
البطش والرجلان بزيان وزناهما الشئ والفرج يصدق ذلك او تكذبه فكان في كل واحد منهما نازا والزا هو حرم
بجميع انواعه حرمة الزنا بالمحرم اشد واعظ فيجب السكك ولا بأس بالمسافة بين لقوله عليه الصلاة والسلام
لا تسافر المرأة فوق ثلاثة ايام الا بزوج او محرر وان احتاجت الى الاركاب والازنار فلا بأس ان يمسها من وراء ثيابها
وباخترها واطنهما من وراء اذانها الشهوة وان خاف عليها او على نفسه او ثلثا او شكا فيجب ذلك بجهده فان
امكنها الركوب بنفسها تمتنع من ذلك اصلا وان لم يمكنها تتلف بالثياب كي لا تصل حرارة عضوها الى عضو وان لم يقبض
الثياب فلم يدفع عن نفسه بقدر الامكان ولا بأس بان يدخل على الزوجين محارمهما وهما في الفراش من غير وطء
باستئذان وكذا المحامد حين يخالو الرجل باهله وكذا الامة ويكره ان ياتنها بيده ويدخلها ويعلم الناس انه يريد بها
اه في روعه قال في الجامع الصغير ويكره تقبيل غيره ومعانقته ولا بأس بالمصافحة باروى انه عليه الصلاة
والسلام سئل ان يقبل بعضنا بعضا قال لا قالوا وبما نقول بعضنا بعضا قال لا قالوا يا صالح بعضنا بعضا قال نعم قال بعضنا
ان سكان يامن على نفسه من الشهوة وقصد البر والاكرام وتعلم المسلم فلا بأس به والحديث محمول على هذا
التفصيل المصافحة سنة قديمة متوارثة وفي النوادر وتقبيل يد العالم والسلطان العادل لا بأس به لمسا روى عن سفيان
انه قال تقبيل يد العالم والسلطان العادل سنة وفي جامع الجوامع ولا بأس ان تمس الامة الرجل وتقبضه وتقبضه
ما لم ينسبه الاما بين المرأة والركبة وفي التتار حادثة ولم يذكر محمد في شئ من الكتب المحلوة والمسافرة بامام الغير وقد
اختلفوا فيه فتممهم من قال لا يحل واليه مال الحاكم الشهيد ومنهم من قال يحل وبه قال الامام شمس الائمة المرحوم
والذين قالوا بالحمل اختلفوا فيها بينهم بعضهم قال ليس له ان ياتجها في الزول والركوب وبعضهم قال له ذلك ان
امن على نفسه الشهوة عليها وفي الغائية والغلام الذي يبلغ الشهوة كالبالغ والكافر كالمسلم هذا الذي ذكرناه اذا كانت
شابة وان كانت عجوزا قال في التتار حادثة فان كانت عجوزا لا تشتهي فلا بأس بمصافحتها ومن يدها وان تغمر رجلاه
وكذا اذا كان شبيها يامن على نفسه وعليها وفي الغائية ولا بأس ان يعانقها من وراء الثياب الا ان تكون ثيابا رقيقة تصل
حرارة بدنهما اليه وفيها اذا كان الماس هو المرأة قال ان كانت من لا يجامع مثلها ولا يجامع مثله فلا بأس بالمصافحة فليتأمل
عند الفتوى فان كانت صغيرة لا تشتهي ولا يشتهي مثلها فلا بأس بالنظر اليها وهما قال رحمه الله في وامة غيره كمرمه
لانها محتاج الى المحرم في حوائج مولاه في ثياب بدلة وحالها مع جميع الرجال كحال الراتع محارمها وكان عمر رضى الله
عنه اذا رأى امه متعفة عليها بالبدرة وقال اني عنك انحرارا تقبيل المحرم اثر يداور واعترض كيف عزها على الستر
الذي هو جائز والتعزير بما يكون على ارتكاب الخطورات والمهرمات واجب بانه انما فعل ذلك لان الفساق اذا تعرضوا
للمهرم ارتكبان ذلك اشد فسادا والتعرض لا ما مدون ذلك في الفساد ففعل ذلك لئلا يصيب الاول فيكون فيه تقبيل
الفساد قال في المحيط ويصل للامة لنظر الى الرجل الاجنبى الى كل شئ منه ومسه ونغمه ما خلا تحت السريرة الى الركبة
اه ولا يجوز ان ينظر الى بطنها وظاهرها كالحارم خلا للصد بن مقاتل فانه يقول بالجواز قال رحمه الله في واه من ذلك

إذا أراد الشراء وإن اشتبه في معنى جازله أن عس كل موضع يجوز أنه إن بنى الله كالعذر والساق والغزاع والراس
 وقلب شعرها إذا أراد الشراء وإن خاف في الشراء فيباح له النظر والنس للضرورة وهو إذا أراد الشراء أو الشارح أمة
 الرجل تكس رجل زوجها أو يملؤها ولا يمنع من ذلك أحد أو أم الولد أو امرأة المكاتب كقوله في الرق ليس ووجوه
 المحاجة والسفاعة كالسكينة عند الامام قال رحمه الله ولا تعرض امرأة ما عفت في أزوار واحد في معنى إذا أراد
 يعرض أمته للبيع فلا يعرض في أزوار واحد إذا كان بالغة والمراد بالزوار ما بين السر إلى الزور لأن شعرها
 وبطنها عورة ولا يجوز كشفها إلى التي بلغت حد الشهوة فهي كالبالغة لا تعرض في أزوار واحد روى سبعة يعرضون
 الاشتباه قال رحمه الله في المحصى والمحبوب والخفت كالعمل في لقوله تعالى قل المؤمنون يغضون أدبارهم وهم ذكورا
 فغضون عظام الخطاب العام وقالت عائشة المحصى ثمه ولا يبيع ما كان حرا قبله ولا المحصى ذكر انتهى وبما مع
 وهما ليس جاعلان له لا تفتقر فصار كالعمل والمحبوب ذكر انتهى ويصح وينزل قال بعض المتأخرين في معنى في
 الباء ويصح بضمها قال العيني أي ينزل الماء وحكمه كالحكم الرجال في كل شيء وقطع تلك الآية كقوله في قوله
 ينبغي أن كان حرا وما كان كان المحبوب قد عطف ما وقفه رخص له بعض أصحابنا الاختلاف لا مع النساء ولو عظم من
 الفتنة قال الله تعالى والتابعين غير أولى الأربعة من الرجال فغلب هو المحبوب الذي قد عطف ما وقفه رخص له لا يملك له
 لعدم النصوص وكذا الخفت وهو الذي يأتي الردي من الأفعال لا يملك له بالاتفاق لأنه كغيره من الفسق في مورد
 من النساء وإن كان محتثا بقوله وأفعاله منكر في أعضائه ولينا في لسانه ولا يشتبه النساء بغيره من غير
 مشايخنا الاختلاف بالساء وفي الأمانة الأصح أنه لا يملك له وقالوا الأبله الذي لا يدري ما يصنع بالساء وانما سمع
 بطنه برخص له المحلوة بالنساء والأصح له المنع ولا بأس بدخول الحمى على النساء إلى يبلغ حد الحلم وهو من غير
 قال رحمه الله في عيبها كالأجنبي من الرجال حتى لا يجوز لها أن تبدي زينتها إلا ما يورث من عيبه الذي
 ولا يملك له أن ينظر من سبته إلا ما يجوز له أن ينظر إليه من الأجنبية قال الامام مالك والساق في نظره أيها النظر الرجل
 إلى عماره لقوله تعالى أو ما ملكت أيمانكم ولنا أنه محل غير محرم ولا زوج الشهوة بعدة أو ما ملكت أيمانكم
 يعمل خارج البيت والآية واردة في الامام قال سعيد بن جبير وسعيد بن المسيب والحسن يعني أنهم كانوا يورثونها
 واردة في الأناث في الذكور وهذا لا يجوز لها أن تسافر معه لأنه أجنبي عنها وفي الفتا والعبد في الفرائض التي
 لأقربا بينه وبينها بمنزلة الرجل الأجنبي سواء كان العبد غصبا أو محبوا أو غلما في فاضلة أو غيره مما يدخل في
 سبته بغير ذنبها بالإجماع قال رحمه الله في بيعه عن أمته بآلاتها وعن زوجته بآلاتها يعني لو وثق أمته فله
 أراد الانزال أن ينزل خارج فرجها بغير ذنبها أما الزوجة فليس له ذلك إلا بآلاتها لأنه عليه الصلاة والسلام نهى عن العزل
 عن الحمرة إلا بآلاتها ولأن الحمرة لها حق في الوطء حتى كان لها المطالبة به قضاء لشهوة وتما تحصيل الأول ولها ما يجرى في الحب
 والعنة ولا حق للامة في الوطء والعزل لمسا ذكرنا ولو كانت تحت أمة غيره فقد ذكرنا حكمه في النكاح لا يقال فيه كره
 مع قوله في النكاح والأذن في العزل للسيدة لامة لا تقول ذلك في الأمة المتزوجة وهذا في أمة المتزوجة لا في الأمة
 لا يقال حق المسرة في أصل قضاء الشهوة لا في وصف النكاح وهو الانزال الأتري من الرجال من بعد ولما لم
 ينزله في فرجها ولا يكون لها حق الخصومة معه فيماد ذكر لعدم الصنع من الرجل أمهنا إذا نزل أمهنا في
 العزل فلها أن تطالبه بذلك والله تعالى أعلم

فصل في الاستبراء وغيره قال الشارح أخر الاستبراء لأنه احتراز عن ملك مقدر والمقدد بعد الطهي وقال بعض
 الفضلاء وإن قلت أن احتراز عن الوطء المطلق فيما سبق قلت فهم ذلك بطريق الدلالة أو الإشارة وأنه يشهد بالنس
 والنهي عن المسح منى عنه فلذا اعتوا به الوطء فقامل أنه أقول لا السؤال سي ولا الجواب أما الأول فلا ينسب ما قالوا
 لأن الاحتراز من الوطء المطلق فيما سبق بل مرادهم أن الوطء المقيد نفسه هذا الوطء المطلق نفسه فخر ما يملك بالوطء

المقيد وهو الاستبراء يتعلق بالوطء المطلق وانتفاء المقيد لا يستلزم انتفاء المطلق كالأصفي فإنه يتصور أن يكون الاحتراز عن الوطء المقيد بعد الاحتراز عن الوطء المطلق وأما تحقق المقيد فيستلزم تحقق المطلق في ضمنه فيصح أن يقال الوطء المقيد بعد الوطء المطلق بناء على أن المركب بعد المفرد كما صرح به في النهاية ومعراج الدراية وأما الثاني فلأن بناءه على أن يكون المراد أن الاحتراز عن المقيد بعد الاحتراز عن المطلق وقصر فتأنيده وأيضاً لا معنى لقوله فلعله اغتوا به الوطء لأن النهي عن المس إذا كان نهياً عن الوطء وكان العنوان بالمس عنواناً بالوطء أيضاً فكان ينبغي أن لا ينعنون الفصل السابق بالوطء استقلالاً كما لم يذكر فيه النهي عن الوطء استقلالاً ثم أقول الظاهر أن مرادهم بالوطء المطلق المذكور فيما تقدم في مسألة العزل المذكورة قبيل فصل الاستبراء أن العزل أن يطال الرجل فإذا قرب الانزال فيستلزم خارج الفرج وأن مرادهم بالوطء المقيد ههنا ما قصد بزمان الوطء فإن الاستبراء مقدم بالزمان كما يستعرفه وفي العزل مطلق عنه فإن المراد بالوطء المذكور في عنوان الفصل السابق أيضاً ما في ضمن تلك المسألة كما ثبت عليه في ما ورد ذلك الفصل في فروعهم تتعلق بالنساء رجل له امرأة لا تصلى بطلقة حتى لا يصعب امرأة لا تصلى فإن لم يكن له ما يعلو مهرها فالأولى أن لا يطلقه قال الإمام أبو جعفر الكبير صاحب محمد بن الحسن لأن النبي الله ومهرها في عني أحب إلي من أن اطأ امرأة لا تصلى فغزا الأعضاء في الحمام من غير ضرورة مكرهه وفي الذخيرة وفي مجموع النوازل إياه يباح ذلك فيما فوق السر ودون الركبة ويباح فيما بينهما وبعض مشايخنا قالوا لا بأس بذلك بشرطين أحدهما أن لا يفضل الحمام لحبته لأن فيه أهانة صاحب اللحية ولا يغمر رجله لأن فيه أهانة بالحامم قال الفقيه أبو جعفر سمعت الشيخ الإمام أبا بكر يقول لا بأس بأن يغمر الرجل إلى الساق ويكره أن يغمر الفخذ ويحرم من وراء الثوب وكان الإمام أبو بكر يقول لا بأس بأن يغمر الرجل رجله والديه ولا يغمر فخذه والديه وفي المراجعة ولا بأس أن يغمر الأجنبية الرجل فوق الثياب إذا لم يكن فيه خوف الفتنة وفي التمهيد وسئل المجتهد عن له أم هل يجوز له أن يغمر بطنها وظهرها من وراء الثياب قال إن أمسكه بعقده حرمته كالحجر يحسكه المسلم المسلم لا يكرهه وإن أمسك بعقده لا بأس به كالأول أمسك للكافر يكرهه سئل أنس بن أنس عن قوم أرادوا الخروج على سلطانهم فجوردهم هل لهم ذلك فأجاب وقال إن كانوا ثلثي عشر ألفاً وكلهم واحدة يسعهم ذلك وإن كانوا أقل من ذلك لا يسعهم ذلك وسئل الفقيه أبو بكر عن قراءة القرآن أهوا أفضل لفقيه أم دراسة الفقه قال حكى عن الفقيه أبي طيس أنه قال انظر في كتب أصحابنا من غير سماع أفضل من قيام ليلة وفي النوازل عن أبي حاتم أنه قال طلب الأحاديث حرفة المغاليس يعني به إذا طلب الحديث لم يطلب فيها وفي النسخة اجتمع قوم يومئذ من الأتراك الرماة وغيرهم في موضع الفساد فنهاهم شيخ الإسلام عن المتكره فلم يترجروا واستدعى المهذب وقوماً من باب السيد الإمام الأجل ليعرفوهم وأبى وقالوا هم فذهبوا مع جماعة من الفقهاء ففأفروا ببعض الخوارج وأفروا وجعلوا الملح في بعض الدنان للخلل فآخر الشيخ بذلك فقال لا تدعوا وكسروا الدنان كلها وأرى يقولون إن جعلوا الملح فيها قال وددت أني سمعتم المسائل من أرقاء عموري المسلمين وكسر دنانهم وشق رقاقهم إذا طهر فيما بين المسلمين بطريق الأمر بالمعروف فلا ضمان عليه وسئل عن قوم من اليهود اشتروا داراً يسكنون دور المسلمين فيهم رواة فسدوها مقربة هل ينعون من ذلك فقال لا لأنهم ملكوها ففعلوا ما شاؤوا كالمسلمين وقد صحت الرواية في البسوط أن صاحب الدار لو رفع نافعاً فجاره الشمس وألحق أوتق حصاره أوقع أو أبا لم ينع من ذلك وإن لم يجره فوج ضرر لا تعلم يتصرف إلى ملك نفسه وسئل عن دارين رجلين سطح أحدهما أعلى من الآخر ومسيل ماء الدنيا على الأخرى فأراد صاحب السطح السفلي أن يرفع سطحه أو يبني على سطحه علواً هل محل له ذلك قال نعم وفي التمهيد سألت أبا حامد عن رجل له ضيعة أرضها مرتفعة هل يجوز له أن يسد النهر يوماً أو بعض يوم بغير رضا الأسافل حتى يسموها قال نعم وسئل عن الرجل يبني على حائط نفسه بناءً أزيد مما كان هل يجار له أن ينعته قال لا وإن باع عتاقاً أو أسلم أو سئل أبو الفضل عن يأخذ خراج القرية عن حفر النهر العقاب فيحفره بأمه ينعته من غير أن يصرف شيئا من الخراج إلى الحفر وهناك من الأقوياء

من لا يحقر ولا يبعث أحدا هل له أن يبق منها أم لا قال بغير من الماء الاستبراء الغصة طلب البراءة مطلقا سواء كان في
 الفروج أو في غيرهما في الشرع طلب برأى من المرأة الملوكة وصفتة أنه واجب وبسبب وجوبه ملك الأمة ودليله قوله
 عليه الصلاة والسلام في سبا أو وطاس ألا تلو طوا الجمالي حتى يضعن جلهن ولا تخمالي حتى يستبرثن بمحضة وهو
 يقيد وجوب الاستبراء وأما حكمه فهو التعرف عن براءة الرحم صيانة للبناء المحترمة اه قال رحمه الله في من ملك أمة حرم
 عليه وطؤها ولها نسأ والنظر إلى فرجها بشهوة حتى يستبرئها لقوله عليه الصلاة والسلام في سبا أو وطاس ألا تلو طوا
 الجمالي حتى يضعن ولا تخمالي حتى يستبرثن بمحضة وهذا يقيد وجوب الاستبراء بسبب أحداث الملك والسبب لأنه هو
 الموجود في هذه الصورة وهذا لأن الحكمه فيه التعرف عن براءة الرحم صيانة للبناء المحترمة عن اختلاف الانساب
 والاشتباه والولد عن الهلاك لأن من لا نسب له هالك لعدم من يرسمه ومن ينفع عليه قال صاحب الأيضاح والاصلاح
 يرد عليه أنهم ينكرون انغلاق الولد الواحد من مائة من لعدم إمكان الاختلاط بينهما فكيف يقول حكمه الاستبراء
 وأجيب بأن التقي الاختلاط حقيقة والذي بنوا عليه هنا الاختلاط حكما وهو أن يبين الولد من أي ماء هو قال تاج
 الشريعة وأغا فريد نأبأ الماء المحترم وإن كان الحكم في غير الماء المحترم كذلك كالحامل من الزنا جلال الحال المسلم على الصلاح
 وتعتبر المؤلف بملك أولى من تعبير صاحب الهداية بالشراء لعموم الملك والنسب من أسباب الملك كما سيأتي وأقول في
 إطلاق قوله ملك نظر لأن من ملك جارية وهو زوجها لا يجب عليه الاستبراء وكانت تحت غيره بنكاح ولكن طلقها
 زوجها بعد أن استبرأها وقبضها لم يلزمه الاستبراء في شيء من هذه الصور فكان المناسب أن يخص هذه الصورة وهذا
 كان السبب أحداث ملك الرقية المؤكد باليد نفذ الحكم إلى مائر أسباب الملك من الشراء والهبة والسدقة والميراث والخلع
 والسكابة وغير ذلك حتى يجب على المشتري من مال الصبي ومن المرأة والمملوكة ومن لا محل له وطؤها وكذلك أن كانت
 المشتراة بكر الموطأ التحقق السبب المذكور وأدلة الحكم على الأسباب دون الحكم لعدم الاطلاع عليها محققا لها ولا يعتد
 بالمحضة التي اشتراها في أمثاله ولا بالمحضة التي حاضتها بعد الشراء قبل القبض ولا بالولادة التي ولدتها بعد الأسباب
 قبل القبض خلافا لابي يوسف وكذا لا يعتد بالمحضة التي حاضتها قبل الحاجة في بيع القسولي وإن كانت في يد المشتري
 ولا يعتد بالمحضة التي بعد القبض في الشراء الفاسد قبل أن يشترها معها وقب إذا اشترى نصيب مريم من جارية
 مشتركة بينهما لأن السبب قد يتم في ذلك الوقت والحكم يضاف إلى تمام العلة ويعتد بالمحضة التي حاضتها وهي
 محبوسة أو مكاتبة فإن كانتا بعد الشراء ثم أسلت المحبوسة أو عجزت المكاتبة لوجودها بعد السبب وهذا استحداث الملك
 والسبب ولا يجب الاستبراء إذا رجعت الأبقعة أو وردت المفصولة أو المستأجرة أو فككت المرهونة لأنه عدم السبب وهو
 استحداث الملك والسبب في الأصل هنا إذا بق في دار الاسلام ثم رجعت فان أبق في دار الحرب ثم طالت إلى مولاهما
 بوجه من الوجوه فكذلك اعتد الامام وعندهما يجب الاستبراء لأنهم على كونها ولو أقال البائع المشتري قبل القبض لا يجب
 على البائع الاستبراء وكان أبو حنيفة يقول ولا بالوجوب ثم رجعت وقال لا يجبوه وقوله ما لا ان قاله فضخ في الأصل
 فصار كأنه لم يكن ولو اشترى من عبده المأذون به بعد ما حاضت عند العبدان لم يكن على العبددين اعتد بتلك المحضه
 لأنها دخلت في ملك المولى من وقت الشراء وإن كان عليه دين مستغرق فكذلك عندهما وعند الامام لا يعتد بتلك
 المحضه بناء على أن المولى لا يملكه وقد تقدم ولو باع جارية على أنه بالنجار وقبضها ثم أطل اليه في مدة النجارية يلزمه
 الاستبراء إن كان المشتري لم يطل وإن كان قد وطئ فعليه الاستبراء ولو زوجها بعد الشراء فطلقها الزوج قبل الدخول
 لا يلزمه الاستبراء في ظاهر الرواية ولو زوجها قبل الاستبراء بعد القبض فطلقها أنه يجب وإذا حرم الوطء قبل الاستبراء
 حرم الدوامي أيضا لأنها تنفي إلى الوطء أو يحتمل وقوعه في غير الملك قال في العناية واستشكل حيث تعدى الحكم من
 الأصل وهي المسة إلى الفرع وهو غيرها حتى حرمت الدوامي في المسة دونها وأجيب بأن ذلك باعتبار اقتضاء الدليل
 الغير لذلك وهو الرغبة في الشراء دون غيرها والاستبراء في الحامل بوضع الحمل كما تقدم في الحديث وفي الاستبراء في

ذوات الاشهر بالشهر لانه قائم في حقهن مقام الحيض فان حاضت في أثناء الشهر بطل الاستبراء بالشهر وتستبرئ بالحيضة
 لانها صارت قادرة على الاصل فاذا ارتفع حيضها بتر كها حتى اذا تبين انها ليست بحامل واقدها وليس فيه تقدير في
 ظاهر الزاوية وقيل بشين شهرين او ثلاث وعين محمد بن اربعة أشهر وعشرة أيام قال في الخلاصة وعليه عمل الناس الا ان
 وفي الاكل والاصح انه بتر كها شهرين او ثلاثة وعين محمد بن كها شهرين وخمسة ايام ولا بأس بالاحتياط في اسقاط
 الاستبراء عند أبي يوسف خلافا لمحمد وقد بينا ذلك في كتاب الشفعة والماخوذ به قول أبي يوسف فيما اذا علم ان البائع لم
 يفر بها في طهرها ذلك ويؤخذ بقول محمد فيما اذا فر بها او الحمله اذا لم تكن تحت المشتري حرة ان يزوجها قبل الشراء
 ثم يشتريها ويقيمها هكذا ذكره في الهداية قال الشارح وهذا لا يفيد اذا كان القبض بعقد الشراء لانه بالشراء يقع
 النكاح فيجب الاستبراء بالقبض بحكم الشراء وانما يفيد لو كان القبض قبل الشراء لئلا يوجد القبض بحكم الشراء بعد
 فساد النكاح وقال ظهير الدين وعندى بشرط ان يدخل بها قبل الشراء لان ملك النكاح يفسد عند الشراء ما بقا على
 الشراء ضرورة ان ملك النكاح لا يباح مع ملك الميمن فلم تكن عند الشراء منكرة حق ولا معتقدة بخلاف ما اذا دخل بها
 بعد الشراء لانها تبقى معتقدة منه بعد فساد النكاح فلا يلزمه الاستبراء ذكره قاضيان في فتاواه ولو كان تحت حرة
 فالحيلة ان يزوجها البائع قبل الشراء او المشتري قبل القبض ممن يشق به او يزوجها بشرط ان يكون امرها يسده ثم
 يشتريها ويقيمها ثم يطلقها الزوج لانه عند وجود السبب وهو استحداث الملك المؤكد بالقبض لم يكن فرجها حلالا
 له فلا يجب عليه الاستبراء وان دخل بعد ذلك لان العبرة لا بالسبب قال في الاكمل في هذه الصورة هذا اذا طلقها
 الزوج بعد القبض لانه لو طلقها قبل القبض كان على المشتري الاستبراء اذا قبضها في أظهر الروايتين اه قال رحمه الله
 اه له امان اختان قبلهما بشهوة حرم وطء واحدة منهما ودواحيه حتى يحرم فرج الاخرى بملك او نكاح او عتق اه قال
 الشارح وقال فرجها حتى يحرم فرج احدهما كان احسن لانها يحرمان عليه لا احدهما لحسب اه ولا يخفى ان
 احد الدارين النشئين او اشياء يفيد حرمتها لا حرة احدهما لحسب كما توهم الشارح قال في العناية وهذا على ثلاثة
 اوجه اما ان قبلهما او قبل احدهما فان لم قبلهما اصلا كان له ان يقبل او طأهما ما شاء سواء اشترهما
 معا او متعاقبا وان قبل احدهما كان له ان يقبل المقابلة وان يطأها دون الاخرى وان قبلهما بشهوة فحسب مسئلة المتن
 قد بقوله بشهوة لانها اذا لم تكن بشهوة لا تكون معتبرة اصلا وانما حرمتا لان الجمع بينهما نكاحا وطئا لا يجوز
 لاطلاق قوله تعالى وان تجميعوا بين الاختين والمراد به الجمع بينهما على ما ذكرنا ولا يعارضه قوله تعالى وما ملكت
 ايمانكم لان الترجيح للمعصوم روي ذلك عن علي قال احلتهما آية وحرمتهما آية والمهر مقدم وكذا يحرم الجمع بينهما في
 الدواحي لان الدواحي للموطع بمقالة الوطء لان النص مطلق فمتنا وله ما وصم ما بشهوة او النظر الى فرجها كقبليها
 حتى يحرم ما عليه الا اذا حرم فرج احدهما لما ذكرنا زال الجمع لغيره فرج احدهما عليه وقيل البعض كتمليك
 الكل واعتاق البعض كاعتاق الكل لما عندهما فظاهر لانه لا يتجزئ وكذا عند الامام وان كان يتجزئ لكنه يحرم
 الوطء وكذا احدهما كاعتاقهما لان فرجها يحرم بالكتابة وهن احدهما واجازته بدبرها لئلا يخل الاخرى لان فرجها
 لا تحرم بهذه الاشياء قال تاج الشريعة فان قلت الاصل في الدلائل الجمع فامكن هنا ان يجعل قوله وان تجميعوا على
 النكاح او ما ملكت ايمانكم على ملك الميمن قلت المعنى الذي يحرم الجمع بين الاختين نكاحا وحدهما وهو قطعة
 الرحم فثبت الحكم بقوله ملك اربابه انتم لسانك انك قبضت من انسان باي سبب من اسباب الملك كالبيع والهبة
 والصدقة والصلح والمهر واراد بقوله او نكاح النكاح الصحيح فاذا زوج احدهما نكاحا فاسد الاصل له الاخرى
 لان فرجها لم يصروا عليه بهذا العقد لا اذا دخل بها الزوج فلم يصروا معا بوطء الاخرى ولا بوطء المطوعة وكل امرأتين
 لا يجوز الجمع بينهما كاحاطة المرأة الاجنبي قال رحمه الله اه ذكره تقبيل الرجل ومعاقفته في ازار واحد ولو كان على قبض جاز
 كلما غتوفي الجماع الصغير بذكر تقبيل الرجل فم الرجل اويده او بما تفهوذ كرا الطماوى ان هذا عند أبي حنيفة

ومحمد وقال أبو يوسف لا بأس بالتقيل والمعاقبة لما روى أنه عليه الصلاة والسلام قبل جمعهم حين قدم من الحبشة
ومن ابن عباس رضي الله عنهما قال أول من عاقب إبراهيم خليل الرحمن كان بحكمة تقدم ذوالقرنين اليافقيين له بهجته
البلدة خليل الرحمن فعزل ذوالقرنين ومشي إلى إبراهيم الحليل فسلم عليه إبراهيم واعتقه فكان أول من عاقب ولهما
ما روى عن أنس قال قلنا يا رسول الله يغني بعضنا بعض قال لا قلنا يا يغني بعضنا بعضا قال لا قلنا يا يغني بعضنا
بعضا قال نعم وروى أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن المكسعة وهي التقيل وما روى بخلافه منسوخ به وقال الخلاف
فيما أدام يكن عليهم ما غير الأزاروان كان عليهما قميص أوجه فلا بأس به بالأجساع وهو الذي أخاره الشجر في المختصر
والشيخ الإمام أبو منصور الماتريدي وفقه بين الأحاديث فقال المكروه من المعاقبة ما كان على وجه السهولة وما كان
على وجه العبرة والكرامة فإثر زورخص السرخسي وبعض المناوئين في تقيل بدو العالم المتورع والزاهد على وجهه
التبرك وقد تقدم وما يغنيه الجهال من تقيل يذنبه ذالقي غيره فمكروه وما يغنيه من السجودين يدي السلطان
فحرام والمفاعل والراضي به أثمان لانه أنشبه بعدة الأوثان وذكر الصدر الشهيد انه لا يكفر بهذا السجود ولا بهريد
به القضية وقال شمس الأئمة السرخسي السجود لغیر الله على وجه التعظيم ككروذ كرافقيه أبو الليث التقيل على خمسة
أوجه قبله الرحمة كقبلة الولد ولده وقبلة الخمسة كقبيل المؤمنين بعضهم لبعض وقبلة الشفقة كقبلة الولد والديه
وقبلة المودة كقبلة الرجل أخاه على المحبة وقبلة الشهوة كقبلة الرجل امرأته وأمنه وزاد بعضهم قبلة الديانة كقبلة الحجة
الاسود وأما القيام للغير فقد جاء في الحديث أنه عليه الصلاة والسلام خرج منكرا على عصا فقام له فقال عليه الصلاة
والسلام لا تقوموا كما تقوم الأعاجم يعظم بعضهم بعضا وعن الشيخ أبي قاسم كان إذا دخل عليه أحد من الأغنياء يقول
له ولا يقوم للفقراء وطلبة العلم قبل له في ذلك فقال ان الأغنياء يتوقفون عن التعظيم فلونرت تعطيمهم يتضررون
والفقراء وطلبة العلم لا يطعمون عن في ذلك وإنما يطعمون في رد السلام والكلام في العلم ولا بأس بالمصافحة لما روى أنه
عليه الصلاة والسلام قال من صافح أخاه المسلم وحرك يده في يده تنارت ذنوبه وفي حديث آخر ما من مسلمين التفتيا فصافحا
الأعقر لهما قبل ان يتفرقا ولا بأس بمصافحة اليهودي التي لا تنتهى ولا عيب الرجل المرأة وعصا شايان سواء كانت
الصغيرة ماسة أو البالية ماس اه والله تعالى أعلم

فصل في البيع قسم فصل البيع عن فصل الاكل والشرب والملبس والوطء لان أثر تلك الافعال متصل بيدن
الإنسان وما كان أكثر اتصال كان أحق بالتقديم قال رحمه الله ذكره بيع العذرة لا السرقة لان المسلمين يقولون
السرقة وان تقعوا به في سائر البلاد والأمصار من غير تكبر فأنهم يلقونه في الأراضى لاستكثار الربح بخلاف العذرة
لان العادة لم تجز بالانتفاع بها الاغسلوبة مراد أو تراب غالب عليها حينئذ يجوز بيعها والصحيح عن الامام ان الانتفاع
بالعذرة المخالصة جائز بقلبه يجوز بيع المخالصة وفي المصطر حل ببيع وشترى على الطريق فإذا اراد انسان ان يشتري منه
شيئا فان لم يكن في قعوده ضرر بالناس وسع ان يتعدي الطريق ويستترى منه وان كان فيه ضرر بكماله ان يشتري
منه وهو المختار لانه يكون معناه على الأثم والعنوان صبي جاء الى سوق فبخرأ ولبس أو بعدس فلا بأس بان يبيع منه
البصل والثوم وغير ذلك لا ما ذون فيه عادة ويكره ان يبيع منه الجوز والقسط حتى تسالهل اذن له بذلك أو له لا
لانه غير ما ذون في ذلك عادة وفيه وأما المغني والمأخوذة والقول اذا أخذ المال هل يباح له ان كان من غير شرط يباح لانه
أعطاه المال عن طوع من غير عقد وان كان من عقد لا يباح له لانه أجعل المعصية اه وفي السراجية يكره بيع
الغلام الامرد عن عرف بالواطع رجل اشترى عبدا مجوسا فاني ان سلم وقال ان بعني من مسلم قتلت نفسي حازه ان
يبيعه من المجوسي ولا بأس بان يبيع الزنار من النصارى والقيسوة من اليهود وفي جامع الجوامع عن الثاني باع نورامن
المجوسي لغيره في عيدهم يقتلوه بالعصا لا بأس به وفي التمهة سئل على بن أحمد اهل بلدة زادوا في موازينهم فيما يؤزن
زيادة فوق الزيادة في سائر البلدان وبعضهم يوافق وبعضهم لا يوافق أحل لهم تلك الزيادة فقال لا قالوا لو أنفق السك

على ذلك قال لا وفي السراجية رجل اشترى مجاً أو سهكاً أو شيئاً من الفخار فذهب المشتري لباقي الثمن وأبطأ فقضى
الدائع ان يفسد فانه يبيعه من غيره ويحل شراء ذلك منه وإذا مرض الرجل فاشترى له ابنه أو ولده جازاه قال رحمه الله
وهو له شراء متزيد قال بكره كلني زيد يبيعهما يعني ان جازاه لا انسان فراه في يد آخر يبيعهما فقال له وكلني مولاهما بالبيع
حل له ان يشترهما منه وبطالانه أخرجه بغير صحيح لا منازع له فيه وقول الواحد في المعاملات مقبول كما تقدم وكذا اذا
قال اشترى بهما منه أو وهبني أو تصدق علي فله الشراء ولا فرق بين ان يعلم انهما له أو لم يعلم لان خبره هو المعتمد عليه اذا
كان ثقة فان كان المخبر غير ثقة فبطل ما اذا ادعى الملك أو غيره فان كان أكبر رايه أنه صادق وسعه الشراء على ما تقدم وان
كان أكبر رايه أنه كاذب لا يتعرض لشيء من ذلك لان أكبر رايه يقوم مقام اليقين وان لم يخبره صاحب البضاعة بالوكالة
وانتقال الملك اليه فان كان يعرف انها لغیره لا يشتري حتى يعرف ان الملك انتقل اليه لان ذلك دليل الملك وان كان
لا يعرف انها لغیره وسعه ان يشتريها وان كان ذوا اليد فاسقاً الا ان مثله لا يملك مثلاً كدرة في يد كاس فحينئذ يستحب
له ان يشترها منها ولو اشتراها مع ذلك صحح لاعتداده على الشرعي وهو اليد وان كان الذي آتاه بها عبداً فإنه لا يقبلها ولا
يشتريها حتى يسأل لان المملوك لا يملك له فبطلان الملك فيها لغیره فلو قال له أذنني مولاي في بيعها وهو ثقة قبل قوله قال
صاحب العناية فان قبل قوله وهو ثقة يناقض قوله يقبل على أي صفة وأوجب بان معنى قوله ثقة ان يكون ممن يعتمد
على كلامه وان كان فاسقاً لمواز ان لا يكتب له روثه ولو صاحته بقي ان يقال بما ذكرهنا ان عدالة المخبر في المعاملات غير
لازمة ولا بد في قبول قوله اذا كان غير عدل ان يكون أكبر راي السامع انه صادق وقد مر في أول هذا الكتاب ان
يقبل في المعاملات خبر الفاسق مطلقاً ولا يقبل في البيانات قول الفاسق ولا المستور الا اذا كان أكبر راي السامع انه
صادق فساد كرهنا مخالف ما تقدم لان الذي اعترض في البيانات دون للمعاملات اعتبرنا في المعاملات أيضاً والجواب ان
خبر الفاسق انما يقبل في البيانات اذا حصل بعد التصريح وفي المعاملات ذكره في الاسلام خبر العدل يقبل فيها من غير
شعر وهو المندكور في الجامع الصغير وفي موضع آخر يشترط فيها التصريح وهو المندكور في كتاب الاستحسان فيشترط
التصريح في المعاملات استحساناً ولا يشترط التصريح فيها رخصة فساد كره في أوله لبيان الرخصة وهو عدم التصريح وما ذكر
هنا بيان الاستحسان كما في التلويح قال في الحاشية فلو لم يقل صاحب اليد وكلني ولكن قال قد كان ظني وفصحتي
الحجازية فاخذت منه لا ينبغي له ان يشترها منه وان كان عدلاً وفي الحاشية وان قال كان غصباً مني فلان فارتفعت بهامته
بلا رضاه ولا قضاء لا يصدق وكذا اذا قال قضى القاضي لي بالجارية فاخذها منه ودفعها لي فلان ان يشترها منه ان
كان عدلاً وان قال قضى بها القاضي فجهدني قضاء فاخذتها فلا ينبغي له ان يشترها منه ولو كان عدلاً وفي الحاشية قال
اشترى بتهمة الجارية من فلان وثقته الثمن ثم جدد البائع البيع فاخذت منه لا ينبغي له ان يقبل قوله وفي فتاوى
العناية ولو لم يذكر الجود على الشراء منه ينبغي له ان يقبل قوله اذا كان عدلاً وان كان المخبر على الجود فاسقاً اعتبر فيه
أكبر رايه كما تقدم وفي الفتاوى الغيبية ولو ورنه وأبج له فخره عدل بانه غصبه وكذا ذوا اليد فهو منهم فيصور له
ان يشترها قال محمد هذا اذا لم يجز التناحر والخاص من الذي كان يملك فان جاءت المشاجرة ولا نكار من المالك
لا يقبل خبره بغير سوءا كان فاسقاً أو عدلاً ولو شهد شاهدان عدلان عند البيع ان مولاهما قد ارأى البائع يبيعهما فاشترها
به ولهما وثقداً لكن وقضها وحضر مولاهما فأنكر الوكالة كان المشتري في رخصة من امساكها وفي الحاشية وكان له ان
يتصدق بها حتى يخافه المولى الى القاضي بخلاف ما لو كان المخبر واحداً قال الا ان يكون خامم عند القاضي وقضى
القاضي بالملك فان استخلف المالك على الوكالة فإنه لا يسمعه امساكها لم يحدد الشاهدان الشهادة على الوكالة بين يدي
القاضي حتى يقضي القاضي بالوكالة وفي الحاشية تحية أشياء لا يقبل قول الواحد فيها اذا اشترى شيئاً فخره رجل انه لغیر
البائع وباعه بغير أمره لا يصفه وحاز تصرفه فيه واذا تزوج فخره رجل انها اختتمن الرضاع وشتره عبداً واذا اشترى
طعاماً فخره فخره ثقة انه حرام أو غصبه البائع لا يصدق في الغصب ويصدق في الحرام رأى رجلاً قتل ولده بالسيف

وجهد قتله لا يصدق ووسع من ما بين ذلك ان يصنع على قتله قال محمد ولو ان رجلا تزوج امرأة فلم يدخل بها حتى طاب عنها
 فاخبره بغير أنها قد ارتدت عن الاسلام والعياذ بالله تعالى فان كان الخبر بذلك عدلا وفي الفتاوى الغشائية وهو حرام وعملوك
 أو محدود في كذب وسعها ان يصدقه وان يتزوج باختها أو أربع سواها وان كان ماسقا تخبر في ذلك وفي الخامسة وان
 لم يكن الخبر ثقة وفي البرازية فان كان أكبر رايه انه صادق فكذلك وان كان أكبر رايه انه كاذب لم يتزوج أكثر من ثلاث
 هكذا ذكر المسئلة في كتاب الاستحسان وتلك المسئلة في السير الكبير انه لا يسمع ان يتزوج باختها أو أربع سواها عالم
 يشهد عنده رجلا أو رجلا وامرأتان وذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب الاستحسان اختلاف الروايتين في رواية ولم يذكر
 ردة المرأة وذكر خمس الأئمة السرخسي اختلاف الروايتين ردة الرجل لا يثبت عند المرأة الا بشهادة رجلين أو شهادة رجل
 وامرأتين على رواية السير الكبير ردة المرأة لا يثبت عند الزوج بغير الواحد باتفاق الروايات قال شمس الأئمة المحلواني والشيخ
 ان في المسئلة روايتين على رواية السير لا يثبت ردة المرأة عند الزوج ولا ردة الزوج عند المرأة الا بشهادة رجلين أو رجل
 وامرأتين وفي الذخيرة ثم فرق على رواية كتاب الاستحسان بينهما اذا أخبر عن ردهما قبل النكاح فقال اذا قال الزوج
 تزوجها وهي مرتدة لا يسمع ان يأخذ بقوله وان كان عدلا واذا أخبر عن ردها بعد النكاح وسعها ان يصدقه فيقال
 ويتزوج باختها أو أربع سواها وكذلك لو ان رجلا تزوج جارية رضى بعهده ثم طاب عنها فأنها رجل وأخبرها انها أمه أو بنته
 أو أخته أو رضى عنها أمه الصغرى فان كان للخبر عدل وسعها ان يصدقه ويتزوج باختها أو أربع سواها وان كان ماسقا
 يقصر في ذلك قال في الهداية لان الطالع طارئ والاقدم الاول لا يدل على اقسامه فلم يثبت المنازع اعترض عليه
 بأنه ان قبل خبر الواحد في افساد النكاح بعد المصحة من هذا الوجه فوجه آخر فيه وجوب عدم القبول واجب بان
 ذلك اذا كان ثابتا بدليل موجب ودليل ملك الزوج فيها في الحال ليس بدليل موجب بل باستصحاب الحال وخبر الواحد
 أقوى من استصحاب الحال واجب بأنه اذا تضمن ابطال الملك الثابت قال شيخ الاسلام رواية السير تحتاج الى الفرق
 بين الرضاوع وبين الردة وان لم يقل هكذا ولكنه قال كنت تزوجها يوم تزوجها وهي أختك من الرضاوع فانه لا يسمع ان
 يتزوج أختها ولا أربع سواها ان كان الخبر عدلا واذا غاب الرجل عن امرأته فأنها مسلمة عدل وأخبرها ان زوجها
 طلقها ثلاثا أو مات عنها فأنها ان تعتد وتتزوج بزواج آخر وان كان الخبر ماسقا يقصر وفي الفتاوى الغشائية وكذلك اذا
 جاءها كتاب طلاق أو موت وغلب في ظنم ذلك وفي فتاوى أبي القيث اذا شهد شاهدان عند المرأة بالطلاق فان كان
 الزوج فأنها وسعها ان تعتد وتتزوج بزواج آخر وان كان حاضر ليس لها ان تمكن نفسها من زوجها وكذلك ان سمعت
 طلقها وجهد الزوج ذلك وحلف فردها القاضى عليه لم يسمعها للمقام معه وينبغي لها ان تقتدى بمالها وتزوجه منه وان لم
 تقدر على ذلك قتلته واذا هربت منه لم يسمعها ان تعتد وتتزوج بزواج آخر قال شمس الأئمة السرخسي ليس لها ان تعتد
 وتتزوج بزواج آخر جواب القاضى اما فيما بينها وبين الله تعالى فلها ان تتزوج بعد ما اعتدت اه ثم اذا أخبرها عدل
 مسلم انهما تزوجها كذا انما تعتمد خبره اذا قال ما يثبت ميتة ميتا وقال شهدت جنازة اما اذا قال أخبرني بخبر لا يعتمد
 على خبره وان أخبر واحد بموته ورجل ان آخر ان أخبر بصحته فان كان الذي أخبرها ميتا قال عينه ميتا وشاهدت
 جنازته يحصل لها ان تتزوج وان كان الاذان أخبر بصحته ذكر انهم اربابا حيا فقولهما أولى وفي السراجية ان كان عدلا
 وفيه لو شهد اثنان بموته وقته وشهد آخر انهم في فتنة شهادة الموت أولى ولو ان امرأة قالت لرجل ان زوجي طلقني ثلاثا
 وانقضت عدتي فان كانت عدلة وسعها ان يتزوجها وان كانت ماسقا تخبر وكانت ماسقا تخبر وعمل بما وقعت تحريره عليه ولو أخبرها
 ان اصل نكاحها فاسد وان زوجها آخرها من الرضاوع أو كان مرتدا فانه لا يسمعها ان تقبل وتتزوج بزواج آخر وان
 كان الخبر عدلا قال محمد انما هو بمنزلة رجل في يده جارية يدهي انها رقبة يدهي تقر بالملك فوجهها في يد رجل وقد علم
 بمالها فأراد شراءها فساها عنها فقال الجارية جارية يدهي وقد كان الذي يدهي الجارية كانت في يده كاذبا فيما ادعى من
 ملكها لا ينبغي لهذا الرجل ان يشتريها منه وان كان عدلا ولو قال كنت اشتريتها منه وسعها ان يشتريها منه وكذلك

جارية في بدر رجل يدعى انها حاربه وهي صغيرة لا تعرف نفسها بمحمد وولادته ففكرت فلقها رجل وقد علم بذلك في بلد آخر فادان بتزوجها فقالت له انا حرة الاصل ولم اكن امة للذي كنت في يده فلقد لا يسعه ان يتزوجها ولو قالت كنت امة للذي كنت في يده فاعتقني وسعه ان يتزوجها ان كانت خالصة وفي الخائنة ان كانت ثقة او وقع في قلبه انها صادقة لياس ان يتزوجها ولو ان تزوجت رجلا ثم اتت غيره وقالت ان نكاحي الاول كان فاسدا او الزوج على غير الاسلام لا ينبغي لهذا الرجل ان يصدها ولا ان يتزوجها ولو قالت ان زوجي طلقني بعد ذلك او قالت ارتد عن الاسلام فبنت منه وسعه ان يصدها وان يتزوجها اذا كانت عدلة اه قال رحمه الله **ولو ذكره رب الدين** اخسئ من خبر باعها مسلم لا كافرا **يعني** اذا كان لشخص مسلم دين على مسلم فباع الذي عليه الدين خرا او اخسئتها وقضى الدين لا يصح للدين ان ياخذ ذلك بدنه وان كان البايع كافرا حازه ان ياخذ والفرق ان البيع في الوجه الاول باطل في ذلك البايع الثمن وهو باق على ملك المشتري فلا يصلح له ان ياخذ مال الغير بغير رضاه والبيع في الوجه الثاني صحيح هلك البايع الثمن لان المهر مال متقوم في حق الكافر لحازله الاخذ بخلاف المسلم وفي النهاية من محمد هذا اذا كان القضاء والاقتضاء بالرضا فان كان بقضاء القاضي قضى عليه بهذا الثمن ولم يعلم القاضي بكونه من خري يطيب له ذلك بقضائه واستشكل الامام الزيد في حيث قال انه مال الغير فكيف يطيب له قضاء القاضي ومحمد لا يرى نفوذ قضاء القاضي باطنا وانما ينفذ عند ظاهرها ولو مات مسلم وترك من خرا باعها لا يصح لورثته ان ياخذ وذلك لانه كالنصوب قال في النهاية قال بعض مشايخنا كسب اللقنية كالنصوب لم يحل لاحد اخذته قالوا على هذا لو مات رجل وكسبه من ثمن الباذق والمالم او اخسئ الرشوة تعود الورثة ولا ياخذون منه شيئا وهو الاولي لهم ويردونه على اربابه ان عرفوهم والا يتصدقوا به لان سبيل الكسب المحبب التصديق اذا تعدل الدار وظاهره ان الاعتبار باعتقاد البايع سواء باعه من مسلم او كافر فان كان البايع مسلما لا يخل ذلك الثمن اشتراه منه مسلم او كافر وان كان كافرا ملك الثمن سواء اشتراه منه مسلم او كافر اه فان قيل هذا ظاهر اذا باع المهر للمسلم المسلم او الكافر للكافر او الكافر للمسلم او الكافر للكافر لمسلم فلم يقبل اعتقاد الكافر فنقول بالجواز باعتبار اعتقاد المسلم فنقول بعلم الجواز قلنا الاصح ترجيح المهر قال رحمه الله **واحتكار** قوت الاكسين والهاشم في بلد لم يضرب باهلها **يعني** بكرة الاحتكار في بلد يضرب باهلها لقوله عليه الصلاة والسلام **الحال** المزبور وفي المحتكر ملعون ولانه يتعلق به حق العامة وفي الامتناع عن البيع ابطال حقهم وتضييق الامر عليهم فيكره هذا اذا كانت البلدة صغيرة يضرب ذلك باهلها اما اذا كانت كبيرة فلا يكره لانه حابس ملاكته وتضييق الاحتكار بالاقوات قول الامام والثالث وقال ابو يوسف كل ما يضرب العامة فهو احتكار بالاقوات كان او ثيابا ودراهم وبنانا باعتبار الحقيقة الضرر لانه هو للوثر في الكراهة وهما اعتبر المحبس المتعارف وهو الحاصل في الاقوات في المدة فاذا قصرت لا يكون احتكار لعدم الضرر اذا طال يكون مكرها ثم قيل هو مقدر بربعين لئلا لقوله عليه الصلاة والسلام من احتكر طعاما اربعين ليلة فهو بري من الله والله بري منه وقيل بالشهر لان مادونه قليل عاجل وهو وما فوقه كثير اجل ويقع التفاوت في المائتين ان تربص العشرة وبين ان تربص القحط والعسا بباله وقيل المدة المذكورة للعافية في الدنيا واما الاثم فيحصل وان قلت المدة فحاصله ان التجار في الطعام غير موحدة وفي القحط الاحتكار على وجوه احدها هو ان وهو ان يشتري في مصر طعاما ويمتنع عن بيعه عند الحاجة اليه ولو اشترى طعاما في غير مصر ونقله الى مصر وجسه قال الامام لياس به لان حق العامة انما يتعلق بما جمع من مصر او بلدين وقال الثاني بكرة وقال محمد كل بقعة يستعملها في مصر في العادة فهي بمنزلة قناء المصري يحرم الاحتكار منه وهذا في ظاهري الاحتياط اه قال رحمه الله لا غلة ضيعته وما جعله من بلد آخر **يعني** لا يكره احتكار غلة ارضه وما جعله من بلد آخر لانه خاص حقه فلم يتعلق به حق العامة فلا يكون احتكارا الا ترى انه لا يزرع ولا يجلب فكذلكه ان لا يبيع وهذا في المذهب قول الامام خاصة فان حق العامة لا يتعلق بما جلب فصار كغلة ضيعته والجامع يتعلق حق العامة به وقد عرفت قول محمد وقول أبي

يوسف عن الحبط أنه قال رحمه الله ولا يسعر السلطان إلا أن يتعدى أرباب الطعام من القيمة تعديا أحاشا كما لقوله عليه
الصلوات والسلام لا تسعروا فإن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق ولأن الثمن حق البائع وكان البيع تغذيره فلا
ينبغي للامام أن يتعرض لمحنة الا اذا كان أرباب الطعام يحتكرون على المسلمين ويتعدون في القيمة تعديا أحاشا ويغتر
السلطان عن منعه إلا بالتعسير بشاورة أهل الرأي والنظر فإذا فعل ذلك على وجه فتعدي وباع شمن فوقه أحازه
القاضي وهذا لا يشكل على قول الامام لأنه لا يرى الحجر على الحجر وكذا عندهما إلا أن يكون الحجر على قوم بأعمالهم
وينبغي للقاضي والسلطان أن لا يجعل بعقوبة من باع فوق ما سعى بل يعظم ويرجوه وان رفع اليه ناسا ففصل به كذلك
وهده وان رفع اليه ثالثا حسه وعززه حتى يمتنع عنه ويمتنع الضرر عن الناس وفي الثاني ولو باع شمن زائد
على ما قدره الامام فليس على الامام أن ينقضه والغبن القاحل هو أن يبعه بضعف قيمته وإذا امتنع أرباب الطعام عن
بيع بلا يبعه القاضي أو السلطان عند الامام وعندهما يبيع بناء على أنه لا يرى الحجر على الحجر البالغ العاقل وهما يرايه
أمتنع المتحجر من بيع الطعام للامام أن يبعه عليه عندهم جميعا على مسئلة الحجر وقيل يبيع بالأجاص لأنه أجمع
ضرر عام وضرر خاص فيقدم دفع الضرر العام كما ينبغي في كتاب الحجر قال في الحبط قال بعض مشايخنا إذا امتنع المتحجر
عن بيع الطعام يبعه الامام عليه عندهم جميعا اه ومن باع منهم بما قدره الامام صح له به غير مكره على البيع كذا
في الهداية وفي الحبط ان كان البائع يخاف اذلا في الثمن على ما قدره أو نقص في البيع يضر به الامام أو من قوم
مقامه لا يحصل للمشتري ذلك لأنه في معنى المكره والحيلة في ذلك أن يقول ينبغي بما تحب ولو اطلع أهل بلدة على سعر
الحجر والقيم وشاع ذلك عندهم واشترى منهم رجل خبز بدينهم أو محابدينهم واعطاه البائع ما فاصوا المشتري لا يعرف
ذلك كان له أن يرجع بالنقصان إذا عرفه فلان المعروف كالشر وطوان كان من غير أهل تلك البلد كان له أن يرجع
بالنقصان في الخبز دون اللحم لان سعر الخبز يظهر عادة في البلدان وسعر اللحم لا يظهر اذ نادرا فيكون شارطا في الخبز
مقدار اربعين دون اللحم ولو خاف الامام على أهل مصر الهلاك أخذ الطعام من المتحجرين وفرقه ما وجدوه ردوا
منه وليس ههنا من باب الحجر وانما هو من باب دفع الضرر عنهم كافي حال الخصصة ذكره في شرح الفتاوى قال رحمه
الله هو جاز يبيع العصير من خياره لان العصية لا تقوم بعينه بل بعد تغيره بخلاف بيع السلاح من أهل الفتنة
لان العصية تقوم بعينه فيكون اعانة لهم وتسياوق قد نهي عن التعاون على العدوان والعصية ولان العصير
يصلح للأشياء كلها حائز شرعا فيكون الفساد الى اختياره وبيع المكعب المنقوض للرجال اذا فعله انه يشتري به
لنفسه يكره لانه اعانة له على لبس المحرام ولو ان اسكافيا أمر انسان أن يتخذ له خفا على زى الجوس أو القفصة أو عباطا
أمره انسان أن يحط له قميصا على زى الفساق يكره له أن يفعل ذلك كذا في الحبط قال رحمه الله هو جاز وأجادة بنت لفتة
بيت نارا أو يبعه أو كنيسته أو يباع فيه خمر بالسواد يعني حازارة البيت لكافر ليتخذه عبدا أو يبت بار للمعوس
أو يباع فيه خمر في السواد وهذا قول الامام ولا يكره كل ذلك لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على
الاثم والعدوان وله أن الحازرة على منفعة البيت ولهذا يجب الاجرة بمجرد التسليم ولا معصية فيه وانما المعصية بفعل
المستاجر وهو محتار فيه فقطع نسبة ذلك الى المؤجر وصار كبيع الحمار يملن لا يستبرئها أو ياتيها في دبرها أو يبيع
الغلام بمن يوطئه والدليل عليه أنه لو أجرة للسكنى جاز ولا بد فيه من عبادة وانما قصده بالسواد لانهم لا يمكنون من
ذلك في الامصار ولا يمكنون من اظهار بيع الخمر والخبز برقي الامصار لظهور شعائر الاسلام فلا يعارض بظهور
شعائر الكفر قالوا في ههنا سواد الكوفة فلان غالب أهلها أهل ذمة وأما في غيرها فهاهنا شعائر الاسلام ظاهرة فلا يمكن
فيها في الاصح وفي التنازع خاتمة لمسلم له امرأة من أهل الذمة لبس له ان يمنعها من شرب الخمر وله ان يمنعها من ادخال الخمر
بيته ولا يجبرها على الفصل من المجنونة وفي كتاب الحجراج لابي يوسف المسلم بامر جاريته الكافية بالفصل من الجنابة
ويجبرها على ذلك قالوا يجب ان تكون المرأة الكافية على هذا القياس أيضا قال القدوري في النصرة تمت المسلم

لا تعطي في بيته صليبا وتصل في بيته حيث شئت ومن سال من اهل الذمة المسلم طريق البيعة لا ينبغي له ان يدها عليها
 اه قال رحمه الله تعالى ووجه خبر الذي باجر يعني جاز ذلك وهذا عند الامام وقال يكره لانه عليه الصلاة والسلام
 لعن في الخمر عشرة وعدهمنا حاملها وله ان الاجارة على الحمل وهو ليس بعصبة ولنا العصبة بفعل فاعل بخلافه فصار كمن
 استأجره لصخر العنب وقطفه والحديث يصح على الحمل المترون بقصد للعصبة وعلى هذا الخلاف اذا اجر دابة ليحمل
 عليها الخمر او نفسه ليرعى له الخنازير فانه يعطى له الاجر عنه وعندهما يكره في الانتاز غانية ولو اجر المسلم نفسه لذي
 ليحمل في الكنيسة فلا باس به وفي الدخيرة اذا دخل يهودى الحمام هل يباح للقادم المسلم ان يخدمه قال ان خدمه
 طمع في فلوته فلا باس به وان خدمه تعظم له ينظر ان فعل ذلك ليجعل قلبه الى الاسلام فلا باس به وان فعله تعظيما
 له كره ذلك وعلى هذا اذا دخل ذمي على معلم فقام له طمعاً في اسلامه فلا باس به وان قام له تعظيماً كره ذلك قال رحمه
 ووجه بناء دعوت مكة وارضائها يعني يجوز ذلك اما البناء فظاهر لانه ملك لبنائه الا ترى انه لو بنى في المستاجر
 او الوفاء حاز البناء وكان له ملكا له واما بيع ارضيها فالتد كورعنا قول ابي يوسف ومحمد واحد الروايتين عن
 الامام لان ارضيها لم يملك لاهلها الطهور والصرف والاختصاص ولقوله عليه الصلاة والسلام هل ترك لنا عقيل من
 رابع الحديث فيه دليل على ان ارضيها علق وتقبل الانتقال من ملك الى ملك وقد تعارف الناس ذلك من اول الاسلام
 الى الان من غير تكبر وهم اقوى الحجج وقال الامام لا يجوز بيع ارضيها لقوله عليه الصلاة والسلام ان الله حرم مكة
 وحرم بيع ارضيها واجارتها ولا وقف التحليل عليه الصلاة والسلام ولان الاراضي بمكة كانت تدعى في زمن النبي
 صلى الله عليه وسلم والحليفين من بعده بالسوائين من احتاج اليها سكنها ومن استغنى عنها تركها قال الشارح
 ومن وضع عند يقال درهما باخذ منه مائة كره له ذلك لانه اذا ملكه الدرهم فقد اقرضه اياه وقد شرط ان ياخذ
 منه من القبول وغيرهما ما شاءه في ذلك نفع بقاء الدرهم وكفايته الحاجات ولو كان في يده خرج من ساعته ولم يبق
 فصار في معنى قرض جرتعا وهو ممنوع عنه وينبغي ان يودعه عنده ثم ياخذ منه ما شاءه وان ضاع فلا شيء عليه لان
 الوديعة امانة اه قال رحمه الله وتعتبر المصنف وتعطى يعني يجوز لان القراءة والاية توقيفية ليس للرأي
 فيها مدخل فالتشريع حفظ الآيات والنقط الاعراب فكأنما حسنين ولان البهي الذي لا يحفظ القرآن لا يقدر على
 القراءة الا بالنقط فكان حسنا وما روى عن ابن مسعود من قوله جردوا القرآن فذلك في زمانهم لانهم كانوا يقولونه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم كما انزل وعلى هذا لا باس بكتابة آساي السور وعد الآي وان كان مخزافا فهو حسن وكمن شئ
 يختلف باختلاف الزمان والمكان وفي العناسة ويكره التعاشير وهو كتابة لعلامته عشرة نهى عشر آيات اه قال
 رحمه الله وتعلمته يعني ويجوز تعلية المصنف لمصنفه من تعظيمه كما في نقش الامير بوزيدته وقد تقدم في بابه قال رحمه
 الله ودخل ذمي مدينا يعني جاز داخل الذي جسد المباح عندنا وقال مالك يكره في كل المداخذ وقال
 الشافعي يكره في المسجد الحرام لقوله تعالى انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام ولان الكافر لا يتصلحون
 النجاسة والنجاسة فوجب تنزيه الموضع عنه ولو لانه عليه الصلاة والسلام انزل وقد تعظف في الموضع بوضرب لهم خيمة في
 المسجد فقال الصحابة المشركون نجس فقال عليه الصلاة والسلام ليس على الارض من نجاستهم شيء وانما نجاستهم على
 انفسهم والنجاسة المذكورة في الآية المحت في اعتقادهم لان كل خبيث رجس وهو النجس والمراد بالنجس في الآية
 منهم عن الطواف ولما اعلا الله كلمة الاسلام منهم صلى الله عليه وسلم من الدخول للطواف والتعظيم المذكور ههنا هو
 المذكور في الجامع الصغير وذكره الكرخي في مختصره وذكر محمد في السير الكبير انهم يمنعون من دخول المسجد الحرام فان
 قلت الدليل ليس بنص في المسئلة لان المذكور دخول الذي والدليل يفيد جواز دخول الذي بالاولى فاذا المطلوب وزيادة
 بالنص ونظروا ان قول المؤلف ذمي مثال وليس يفيد لهذا غير محمد في كتبه بلغة الكافر ليفيد العموم وفي الدخيرة
 اذا قال الكافر من اهل الحرب اومن اهل الذمة هلني القرآن فلا باس بان يعلمه ويحفظه في الدين قال القاضي على

السفدى الا انه لا يحسن المصنف فان اغتسل ثم مسه فلا باس به وعلم من هذه المسئلة أن المسلم الطاهر من الجنابة اذا اعتاد
المروى في المسجد لينظر ما فيه من العبادة أو قرآن أو ذكر أو وليد كره بالصلاة لا ياتم ولا يفتق وقولهم معتاد المروى باسم
ويفتق محمول على ما اذا اعتاد ذلك من غير احتلال الدخول أو حمله طر يقام غير ضرورة والدليل على هذا التفصيل
وصفه بالائم والفتق اه قال مجرده الله تعالى بذكره الا كل والشرب في او في المشرى قبل الغسل ومع هذا
لو اكل أو شرب فيها جازا لم يعلم بغياسه الا وافي واذاعلم حرم ذلك عليه قبل الغسل والصلاة في تايها على هذا التفصيل
ولا باس بطعام اليهود والنصارى من اهل الحرب ولا فرق بين ان يكونوا من بني اسرائيل أو من نصارى العرب ولا باس
بطعام الجوس كلها الا الذبيحة وفي النجاة بذكره لم يدخل البيعة والكثيرة لانها جميع الشياطين اه قال رحمه الله
في عبادته يعني يجوز عيادة الذي امرى بمساوى ان يهود يارض بجوار النبي صلى الله عليه وسلم فقال قوموا بنا
نعدو جازنا اليهودى فقاموا ودخل النبي صلى الله عليه وسلم وقعد عند راسه وقال له قل أشهد أن لا اله الا الله وان
محمد ارسول الله فنظر لارضى الى ما به فقال اجه فنفق بالشهادة فقال صلى الله عليه وسلم الحمد لله الذى أتقنى نعمته من
النار الحديث ولان العبادة تخرج من البر وهى من محاسن الاسلام فلا باس بها ويرد السلام على الذى ولا يردعه على قواه
وعليك لانه عليه الصلاة والسلام لم يرد على ذلك ولا يبدؤا بالسلام لان فيه تهديما له فان كان له اليه حاجة فلا باس
ببدءه تعالى يقول يا مغفرة ويدعوه بالهدى ولودعاه بطول العرق قبل يصوزان فيه نفعا للصالحين بالحزبة وقيل لا يجوز
وعلى هذا الدعاء بالعافية وهذا اذا كان من اهل السكاب ولو كان محبوسا لا يعود لانه لا يبعدن الاسلام وقيل يعود
لان فيه اظهار محاسن الاسلام وترغيبه فيه واختلاف في عبادة الفاسق والا صم انه لا باس به لانه مسلم والعبادة في حق
المسلمين واذامات الكافر قبل لودعاه والقرى به في تعزته أخلف الله عليك خير امته وأصلحك ورزقك ولد اسلام لان
الجزية تظهر ويقول في تعزته المسلم أعظم الله أجرك وأحسن عزاءك ورحم مثلكوا كثر عدوك وفي النوازل ولا باس
بان يصل الرجل المسلم المشرك قريبا كان أو بعيدا محاربا كان أو ذميا أو أراد بالتحارب المستامن فاما اذا كان غير
مستامن فلا ينبغي له أن يصله بشئ وفي الذخيرة اذا كان حريصا في دار الحرب وكان المحال حال صلح فلا باس بان يصله
واختلفوا هل يكره لئان نقبل هدية المشرك أولا نقبل ذكر فيه قولان وفي فتاوى اهل سمرقند سلم دعاه نصراني الى
داره مضيفا حل له ان يذهب معه وفي النوازل المحوسى أو النصراني اذا دعا رجلا الى طعام تذكره الاجابة وان قال
اشترى اللحم من السوق فان كان الداعي يهوديا فلا باس قال رحمه الله في نفعي البهايم يعني يجوز لانه عليه
الصلاة والسلام خصي بكثنى ألمهين مروجين والموجود هو الحمصى ولان لحمه طيب به وبترك النكاح فكان حسنا
ولت أن تقول الدليل لا يفيد جواز الفعل وانما يفيد جواز النجاسة به ولا يلزم من جواز النجاسة جواز الفعل والجواب
أن البهايم كانت تكثر في زمنه صلى الله عليه وسلم فتكوى بالنار لاجل المنفعة للمالك فكذلك يجوز هذا الفعل لتعود
المنفعة للمالك وفي الصالح جمع خصي هو خصا بكم الحمار والرجل خصي وخصية اه قال العيني والخصيان بضم
الخصاء جمع خصي وفي الخط ان الاصل احوال الالى الحيوان لصلصة تعود الى الحيوان يجوز ولا باس بكنى البهايم
للعلماء ويكره كسب الحمصى من بنى آدم وقتل النملة قيل لا باس به مطلقا وقيل ان بذات بالذى فلا باس به وان لم
تتبدى بكره وهو المختار ويكره انفاؤها الى الساقط القملة يجوز بكل حال قر به فيها كلاب كثيرة ولا لاهل القرية
منها ضرر يؤمر ارباب الكلاب بان يقتلوا كلابهم لان دفع الضرر واجب وان اباؤهم القاضى ولا ينبغي ان يتخذ
في بيته كلبا الا كلب الحراسة الهرة اذا كانت مؤذية يذبحها بالسكين ويكره ضربها وقسرك انفاها واطلاق
لؤلؤ في البهايم فتشمل الخنسل وفي الخانسة ويكره خصي الفرس وذ كرمش الانثى في شرحه ان خصي الفرس
حرام اه وفي الخانسة لا باس بثقب اذن الطفل اه وفي النوازل يقيم الفرس يوم الجمعة لقوله عليه الصلاة والسلام
من قلم اظا فيه يوم الجمعة أعاد الله من البلاء الى الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة أيام ولو قلم اظا فيه أو حشر شعره يجب

أنه نمن وإن رماه فلا بأس به وإن رماه في الكنيف أو المغنسل فهو مكروه وفي الفتاوى العنائية يذنب أربعة الظفر
والشعر وغرفة المحض والدم وينبغي للرجل أن يأخذ من شارب به حتى وازي الطرف العليا من الشفة ويصير مثل
الحاجب وهذا كله إذا لم يكن في دار الحرب فإن كان في دار الحرب يندب تطويل الظفار ويندب تطويل الشعر ليكون
أهيب في عين العدو وفي التفتة خلق شعر صدره وظهره فيه ترك الأدب في الملتقط يقبض على لحيتيه فإن زاد على
قبضة جزه ولا بأس إذا طالت لحيتيه أن يأخذ من أطرافها وفي المضمرات ولا بأس بأن يأخذ الحاجبين وشعر وجهه ما لم
يشبه الخنث وفي الذخيرة ولا بأس للرجل أن يحلق وسط رأسه ويرسل شعره من غير أن يفتله فإن قتله فهو مكروه
لأنه يشبه بعض الكفرة وإذا حلفت المرأة شعر رأسها فإن كان لوجه أصابها فلا بأس به وإن حلفت تشبهه الحال
فهو مكروه وإذا وصلت شعرها بشعر غيرها فهو مكروه واختلفوا في جواز الصلاة منها في هذه والمختار أنه يجوز وإن لم
يكن للعبد شعر في لحيتيه فلا بأس للتجار أن يشعروا على جبهته لأنه يوجب زيادة في القيمة وفي جامع الجوامع خلق
العانة يسدها وحلق الحجاب جاز إذا غرض بصرو ويجوز للمرأة أن تلبس الأذى عن وجهها أه وفي النوادر امرأة حمل
اعترض الولد في بطنها ولا يمكن الأبقاعه أربا وأولم يفعل ذلك يخاف على أمه من الموت فإن كان الولد ميتا في البطن
فلا بأس به وإن كان حيا لا يجوز أن يحيا فنعس يقتل نفس أخرى لم يرد في الشرع امرأة حامل ماتت فاضطرب الولد
في بطنها فإن كان أكبر ربه أنه حي يشق بطنها لأن ذلك تسبب في إحياء نفس محترمة بترك تعظيم الميت فلا حياء أولى
ويشق بطنها من الحجاب إلا يسروا لم يشق بطنها حتى - فنت ورؤيت في المنام أنها قالت ولدت لابن يشق القبر لأن الظاهر
أنها ولدت ولدا ميتا امرأة ماتت في أحقاد ولدها لا تأثم ما لم يستن شي من خلقه وعن محمد بن رجل ابتاع دابة أو فنانا فلا تأثم
فحات الميت ولا يترك ما لا فعله القيمة ولا يشق بطنه لأنه لا يجوز إبطال حرمة الميت لأجل الأموال ولا كذلك المسئلة
المتقدمة ونقل الجرجاني شق بطنه لئلا ينحسب على حق الله تعالى إن كان حرمة الميت حقا لله
تعالى وإن كان حق الميت على الآدمي مقدم على حق الميت لا يحتاج إلى إجماع إلى حقه نعمة ما تلت لؤلؤة للغبير
أو دخل قرن شاة في قدر الباقلا في وقتها خراجها بنظر إلى أيهما أكثر قيمة فيقدم على غيره ولذا أودخلت دابة في دار
ولا يمكن إخراجها لئلا يهدم الدار بنظر إلى أيهما أكثر قيمة فيقدم على غيره فهممهم الآخرة أو تدبج ولا بأس بالقاء الملتقى
في الشمس لتجوت اللبدان التي فيه لأن فيه منفعة الناس قال محمد في السبر الكبر لا بأس بالتداوي بالعظم إذا كان
عظم ذاة أو بقرا أو بعيرا أو فرسا أو غيره من الدواب الأعظم الخنزير والآدمي فإنه لا يمكن التداوي بهما ولا فرق فيما
يجوز بين أن تكون ذكاة أو ميتا وطبا أو يابس وفي الذخيرة رجل سقط منه فاحضن الكلب فوضعه في موضع سنه
فقتل لا يجوز ولا يقطع ولو أعاد سنه فأناب وثبت قال ينظر إن كان يمكن قلع سن الكلب بغير ضرر يقطع وإن كان
لا يمكن البضر لا يقطع وفي التتمة بقض الدواء من الضغيع ولو أكلت المرأة شيئا من نفسها لزوجها لا بأس به وفي
النوازل مرض الرجل فقال له الطبيب أخرج الدم فليخرجه حتى مات لا يكون ماجورا ولو ترك الدواء حتى مات لا تأثم
وفي الخلاصة صام وهو غير قادر على الصيام حتى مات أمم وفي الخانية جامع ولم يكل وهو قادر على الأكل كان آثما فرض
عليه إن يأكل مقدار قوته التداوي بالجماد إذا أعجزه طبيب حاذق أن الشفاء فيمجاز فصار حلالا لا يخرج عن قوله صلى
الله عليه وسلم لم يجعل الله شفاء أمي فيما هم عليه سئل أنه صار كالضطر وفي النوازل رجل أدخل المراء في أصابعه
التداوي قال أبو حنيفة يكره وقال أبو يوسف يجوز والفقهاء أبو الليث اختار قول أبي يوسف وفي الخانية وعلى هذا
الخلاص شرب بول ما يؤكل لحمه للتداوي وفي النوازل العين إذا وضع على الجرح للتداوي وعرف أن التداوي به
لا بأس به وفي السراجية وتعليق الحجاب لا بأس به وينزع عند الخلاء والقربان وأقن بعضهم بأن هذا فعل العوام
والجهال الاحتمال في يوم عاشوراء لا بأس به ضرب الدفاف على الأبواب أيام النير ولا يحل بل هو مكروه وفي الغيابة
الحجامة بعد نصف الشهر حسن نافع جدا ويكره قبل نصف الشهر وفي فتاوى أهل مصر قندا إذا عزل الرجل عن أمراته

بغير روضاها في هذا الزمان مخوف سوء الولد لا بأس به قال رحمه الله ﴿واثره المجرى على التحمل﴾ لأنه عليه الصلاة والسلام
ركب البغل واقتاده ولو حمله لافضل ولأن فيه قبحا به وما ورد فيه من النهي كان لاجل تكثير التحمل ولا ينبغي أن
الدليل لا يفيد المدعى لأن غايته أن يفيد جواز الزكوب ولا يلزم منه جواز الالتزام بالمجواب لئلا كان هذا العمل في نفسه
ظاهرا والظاهر أنه بلغه ولم يفتهه دل على الجواز قال رحمه الله ﴿وقبول هدية العبد المسلم جوازة دعوته واستناده
ذابته وكسوته الثوب وهدية التقدين﴾ يعني يجوز قبول هديته إلى آخر ما ذكره ~~وكسوته~~ كسونه الثوب
وهما به التقدين وهذا هو الاستحسان والقياس أن لا يجوز الكل لأنه تبرع والعبد ليس من أهله لكن يجوز ما ذكر
لتعامل الناس به وقبوله صلى الله عليه وسلم هدية سلمان الفارسي قبل عقده وقبل هدية بريدة رضي الله عنها وهو باصد سونا
هدية لا يقال هذا الحكم قد علم عاذ كفي كالملاذون لا نقول هو كذلك لكن ذكره بطريقين ^{سما} سطر ادلائ هذا
محل بيان ما يجوز وما يكره ويكره القرض ان يقبل هدية من أقرضه إذا كانت مشروطة في العرض أو به لم يغا
أهداها لاجل القرض ولو لم يكن مشروطا ولم يعلم أنه لاجل الدين لم يكره وأما هدايا الامراء في زماننا قال الشيخ محمد بن
الفضل ترد على أربابها وقال الامام أبو بكر محمد بن حامد قوضع في بيت المال وذكر محمد بن الفضل أن المذهب
وضعها في بيت المال لكن تركت ذلك خوفا من صرفها الامراء إلى شتمها وهوانها وكان الشيخ أبو القاسم الحكيم
يقبل هدية السلطان ويأخذها فقبل له أحسن ان يقبل هديته قال ان خلطت بدارهم آخر فلا بأس به وان كان
الغصوبين غير خلط لم يجوز في النوازل اذا تناول القمقم الطعام لغيره يعتبر في ذلك تعامل الناس فان علم ان زب
الطعام برضى بذلك حل وان علم انه لا يرضى بذلك حرم وفي الخلاصة تناول الخادم الذي على رأس المائدة جاز وأما
رفع الطعام من بيته لمكان آخر فلا يحمل لأن باذن له صاحب الطعام في ذلك ويستحب للضيف أن يجلس حيث
يجلس ويرضى بما تقدم له وان لا يقوم الا باذن صاحب البيت وان يدعو له اذا خرج من بيته ولا يكثر صاحب المنزل
السكوت عن الاضياف ويستحب ان يتقدم الضيف بنفسه لما روى عن قصة ابراهيم عليه السلام وفي الخاتمة لاب
الصغير أن يهدي له عليه شاي في الاعياد ويستحب أن يأكل ما سقط من المائدة قال رحمه الله ﴿واسقط من الخصى﴾ أي
يكره استخداه لأن فيه تقصير في الناس على الخصى وهو مشقة وحرام وقد نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم وقدمنا
شيا من أحكامه في الكلام على حصي البهائم قال رحمه الله ﴿والدعاء بمعدن العزم من عرشك﴾ وفيها عبارة ثان بمعدن
ومعدن والاولى من المعدن والثاني من التعود تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا فإنه هو من عزه متعلق بالعرش والعرش
حادث وما يتعلق به يكون حادثا ضرورة والله سبحانه وتعالى عال عن صفات الحادث بل عزه قديم وأورد عليه بعض
للتأخيرين ان حدوث تعلق صفته تعالى بشئ حادث لا يوجب حدوث تلك الصفة لعدم تعلقها على ذلك التعلق فان صفة
العز ثابتة لها أزلا وأبدا وعدم تعلقها بالعرش الحادث قبل خلقه لا يوجب عدم قدرته أو نقصا فيه وكان تعلق كال
قدرته في هذا العالم المحجب الصنع قبل خلقه لا يوجب عدم قدرته أو نقصا فيه وبالجملة التعلقات المحادثة بظاهر
الصفات لا مادي لها والآن يجب عن ذلك بان مشايخنا انما هو بواعنه ليس الا لا يهاجم، طلق تعلق عزه بالحدث اذ قد
تقرر في أصول الدين ان تعلقه بالحدثات كلها وبروزها من العدم إلى دائرة الوجود بحسب تعلق ارادة الله وقدرته
بذلك والحدثات انما هو في التعلقات دون أصل الصفات وانما سرادهم بغير بواعنه ايها تعلق عز الله تعالى بالحدث
تعلقا خاص وهو ان يكون ذلك الحدث مبتدأ أو منشا لعزة الله تعالى كما هوهم كلمة من عزه ولا شك ان التعلق بالحدث
على الوجه الخاص المذكور غير متصور في عز الله تعالى ولا في صفته من صفات الله تعالى أصلا قال أبو يوسف لا بأس
ان يقول ذلك في دعائه وبه أخذ الفقيه أبو الميثم لأنه ورد أنه عليه الصلاة والسلام كان يقول أسألك بمعذ العزم
عرشك والاحسان الامتناع عن ذلك لئلا يكونه خبرا وحدا مختلفا للتعلق بجل ذكر الله في مجلس الغسق وأراد بذلك ان
يشتمل بالتسبيح عليهم فيه فهو أحسن وأفضل وفي الخلاصة ويثاب كن سبغ الله تعالى في السوق وأراد بذلك ان

الناس يشغلون بامر الدنيا وهو يشتغل بالتسبيح ولو فتح التاجر السلعة فصل على النبي صلى الله عليه وسلم وأراد بذلك
اعلام المشتري جودة ثوبه فذلك مذكروه بخلاف العالم إذا قال في عمله صلوات على النبي صلى الله عليه وسلم أو قال قارئ
القوم كبر وأجبت ثاب وفي الخلاصة الفقيه هل يصلي صلاة التسبيح قال ذلك طاعة العامة قيل له فلان الفقيه يصليها
قال هو عندى من العامة وفي الغيبة وردت الاخبار بتفضيل بعض السور والآيات على بعض كآية الكرسي
وتحويها واختلافوا في معنى الأفضل قال بعض أن ثواب قرائتها أفضل وقيل بأنها القلب فقط وهذا أقرب إلى الصواب
والأفضل أن لا يفضل بعض القرآن على بعض كره بعض المشايخ التصديق على الذي يقرأ القرآن في الأسواق جزالة
والتسبيح والتهليل من الذي يسأل في الأسواق نظير القرآن ويكره التصديق على الذي يسأل الناس في المساجد جزا
له ويكره أن يقرأ القرآن في المخرج والمغسل والحمام ووضع الخبثات وفي المسخ والمذبح الأحرار وفي النوازل قراءة
القرآن عند المقابر إذا أخفاها لا يكره وأن جهر بها يكره والشيوخ محمد بن إبراهيم قال لا بأس أن يقرأ سورة الملك على
المقابر سواء أخفاها أو جهر بها ما غيرهما فلا يقرؤها والورد إلا ما روى في سورة الملك عن أبي بكر وابن أبي سبيد يعقب
زيارة القبر وقراءة سورة الاخلاص سبع مرات فإن كان الميت غير مغفوره غفر له وإن كان مغفوره غفر له القارئ
وهبت ذنوبه بالميت وفي التارخانية رجل مات فأجلس وأرثه رجلا على قبره يقرأ القرآن قال بعضهم يكره والمختار أنه
لا يكره والاشبه أنه ينتفع بالميت وفي الخانية قراءة القرآن عند القبر وإن نوى أن يؤانسهم بصوته يقرأ وإن لم يقصد
ذلك فإنه سبحانه وتعالى يسمع القرآن حيث كان قوم يقرؤون القرآن في المصاحف أو رجل دخل عليه واحد فقام له
فإن كان طالبا أو أباه أو استاذة الذي علمه القرآن جاز أن يقوم له وغير ذلك لا يجوز وفي فتاوى أهواز لا بأس بأن يقرأ
القرآن إذا وضع جنبه على الأرض وينبغي أن يضم رجله عند القراءة وإن مخرج رأسه إذا غطي رأسه بالمصاحف وإذا
قرأ آية أو سورة فعليه أن يستعين بالله وأن يتبع ذلك بالسلسلة قبل القراءة وفي فتاوى أهل سمرقند إذا كان يقرأ
القرآن فسمع المؤذن أنه يرد عليه بقلبه وعن محمد بن عيسى في قراءة القرآن في التمسك سئل المحضدى عن
إمام يقرأ مع جماعة كل غداة بعد فراغ صلاته آية الكرسي وشهادة وأخر سورة البقرة هل يجوز ذلك قال
يجوز والأفضل الانعفاء قال السعنانى ابن الخنفى قال الدعاء أربعة دعاء وغبة ودعاء رهبة ودعاء تضرع ودعاء خفية
ففي دعاء الرغبة يعمل بطون كفيه إلى السماء وفي دعاء الرهبة يجعل ظهره إلى وجهه كالسنة من الشئ وفي دعاء
التضرع بعد التمسك والنصر والنصر ويحلق الإبهام والوسطى ويشير بالسبابة وفي دعاء الخفية يفعل ما يفعل المرء في نفسه
وفي التمسك يقول الرجل استغفر الله وأتوب إليه ولكن يقول استغفر الله وأساله التوبة قال أبو جعفر الطحاوى
لا بأس به وفي الفتاوى الغياثية وما جاء في الحديث استغفر الله وأساله التوبة قال أبو جعفر الطحاوى
لا كافر بالذباة قال الصدر الشهيد وهو أصح وفيه ما قال أبو نصر الدين موسى وعليه الفتوى ولو أراد أن يصلي ويقرأ القرآن
وخاف أن يدخل عليه الرياء لا يترك الصلاة والقراءة لأجل ذلك وكذا في جميع الغرائض وفي التارخانية وإذا سال
الدم من الأنف فكتب الفاتحة بالدم على القم والوجه جاز للاستشفاء والمعاينة ولو أراد أن يكتب ذلك بالبول لم ينقل
ذلك من المتقدمين وقيل لا بأس به إذا علم به الشفاء قال رحمه الله **هو** بحق فلان **هو** بحق فلان يقول بحق فلان
عليك وكذا بحق أنيا لك وأوليا لك ورسلك والبيت والشعر المحرام لأنه لاحق للمخلوق على الخالق وإنما يخص
برحمته من يشاء من غير وجوب عليه ولو قال رجل لعفري بحق الله أو بالله فعمل كذا لا يوجب عليه أن يأتى بذلك شرطا
ويعقب أن يأتى بذلك وفي التارخانية وسما في الأثر ما يدل على جواز ذلك قال رحمه الله **هو** والعب بالشرط فخرج
والزرد وكل لهو **هو** يعني لا يجوز ذلك لقوله عليه الصلاة والسلام كل لعب ابن آدم حرام إلا ثلاثة لاهية الرجل أهله
وناديه لفرسه ومناضلته لقوسه وأباح الشافعي الشرط فيمن غرق في البحر ولا يخلل بالأجانب لأنه يأتى بالافهام والمجة
عليه ما روىنا الأحاديث الواردة في ذلك هي كثيرة شهيرة فتر كنا ذكرها شهرتها في المحيط ويكره اللعب بالشرط

والتردوالاربعة عشر لانها لعب اليهود وبكره استماع صوت الاله والواجب على الانسان ان يجتهد
ما يمكن حتى لا يسمع ولا باس بضرب الدف في العرس وسئل ابو يوسف عن الدف في غير العرس بان تضرب المرأة
في غير فسق للصبي قال لا باس بذلك وفي الذخيرة لا باس بالفناء في الاعياد وفي السراجية وقرعة الاشعار اذ لم يكن فيه
ذ كثر الفسق والقلام لا يكره وفي الكافي مستأجر الدار اذا ظهر منه الفسق بان يجمع الناس على شرب الخمر يمنع فاذ لم
يجمع يخرج وامر الامام ربه الله بالسلام عليه باسائه فله عاصه وفه وكره ابو يوسف السلام بتحقره اه رجل يدعوه
الامر فيسأله عن اشياء فيستكلم بما يوافق الحق يناله منه المكروه لا ينبغي له ان يستكلم الا بالحق الا ان يخاف القتل
او اتلاف عضو وان ياخذ ماله ولور على قوم وفيهم اهل الذمة او كافر قال بعضهم يقول السلام على من اتبع الهدى
والصحيح انه يقول السلام عليكم وينوي المسلمين في قلبه وفي التواريخ انة اذا استقبل المسلم اخاه فسلم عليه يخرج من ذنوبه
كيوم ولدته امه وفي النوازل اذا اتى بيت غيرك لا يدخل حتى يؤذن له فان لم يدخل وسلم عليه وذا السلام واجب
واختلفوا في ايها افضل البائي او اراد الراد كثر اجرا والافضل ان ياتي بالواو بان يقول وعليكم السلام ورجعة
الله وبركاته وفي فتاوى الهواز السلام سنة على الركب للراجل في طريق عام ومغارة اذا التقيا فافضلهما الاستسبق
بالسلام فاذا التقى الرجل بالمرأة يبدأ الرجل بالسلام وان بدأت فبرد عليها السلام ان كانت تجوز فليسا له وان كانت
شابة فبالاشارة قال الفقيه ابو الليث اذا دخل الفقيه على غيره ولم يسلّم في الغيبة بكراهة بذكر السلام بالسبابة والسنة
ان يسلّم عليهم بلفظ الجمع ولو كان المسلم عليه واحدا واختلفوا في السلام على الصبيان قال بعضهم لا يسلّم وهو قول الحسن
وقال بعضهم يسلّم وهو الافضل وبه اخذ الفقيه ابو الليث واذا ردوا حمن القوم السلام سقط عن الباقر وفي الصبرفة
دخل على زوجته لا يسلّم عليها بل هي تسلم عليه فان لم يكن في البيت احد فيقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
ولور على المقابر يقول السلام عليكم انتم لنا سلف ونحن لكم تبع اه وفي الخاتمة وبكره ان يسلّم على من هو في الخلاء
ولا يرد عليه السلام وكذا كل والغاوي والمشتغل بالعلم وكذا في الحمام ان كان مكشوف العورة وقال الباقي اذا قال
لا خرافا فاعني السلام يجب عليه ان يفعل تسبعت العاطس اذا كان خارج الصلاة السنة في حق العاطس ان
يقول الحمد لله رب العالمين او على كل حال ومن حضر ان يقول برك الله فبرد عليه العاطس فيقول بغير الله لك
او يهذ بك واذا عطست المرأة فلا بأس بتسبيتها الا ان تكون شابة واذا عطش الرجل فتمتته المرأة فان كانت تجوز ابرد
عليها وان كانت شابة بردي قلبه والجواب في هذا كالجواب في السلام قال رحمه الله **وجعل الزانية في حق العبد**
أي لا يجوز ذلك قال الشارح وصورة ان يجعل في عنقه طوقا سمرا بحسار عظيم يمتعه ان يحول رأسه وهو معاديين
الظلمة وهو حرام لان عقوبة الكافر تحرم كالاحراق بالنار وقال عليه الصلاة والسلام كل محدث بدعة وكل بدعة
ضلالة وكل ضلالة في النار اه قال في العيون رجل اغتاب أهل قرية لم تكن غيبة حتى سعى قوم باعيانهم وفي فتاوى
أهل مصر فتدكر مساوي اخيه المسلم على وجه الاهتمام به ليس بغيبة وعلى وجه النقص يكون غيبة واذا كان
الرجل يصلي ويؤذي الناس بيسده ولسانه لا غيبة في ذلك وما فيه واذا علم السلطان ليزجره فلا اثم عليه واختلف
أصحابنا في معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا خسر الا في اثنين رجل آتاه الله تعالى ما لا فهو ينفقه في طاعة الله ورجل
آتاه الله حلفاء فهو يعلم الناس ويقضي به قال شيخ الاسلام ظاهر الحديث امة الحمد في هذين الامرين لانه
استثناء من المحرم فيكون ما حاشا وقال غيره الحمد حرام في هذين كما هو حرام في غيرهما وانما معنى الحديث لو
كان الحمد سببا في الجواز في هذين الامرين ومعنى الحمد المذموم ان يرى على غيره نعمة فيتمنى زوال تلك النعمة من
ذلك الغير وتمنى ذلك لنفسه اما لا تمنى لنفسه مثلها لا يكون حسدا بل سعي غبطة اه وفي النهاية الزاية علامة
انه آبق ولا بأس به في زماننا الغلبة الا باق خصوصا في الهند وكان في زمانهم مكروها لقلة الا باق اه وفي السراجية
وبكره ان يغلب عليه ولو كان الرجل يقوم ويوزع الخلق من الامام بالعدل والانصاف كان مباحورا وان خاف الرجل

على نفسه لا بأس به قال رحمه الله ﴿وحل قبه﴾ يعني جازقيد العبد احترازاً من الأباق والتجرد وهو سنة المسلمين في الفسق قال رحمه الله ﴿والحقيقة﴾ يعني تجوز للتداوى وجزاء يظهر إلى ذلك الموضع للضرر ورواه قوله صلى الله عليه وسلم لكل داء دواء وإذا أصبت دواءه لم يضرى بأذن الله تعالى رواه مسلم وأحمد وقال عليه الصلاة والسلام لكل داء دواء إلا الهم فإنه لا دواء له رواه الترمذي وصححه ومن الناس من كره التداوى لما روى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يدخل من أمي سبعون ألفاً الجنة بغير حساب وهم الذين لا يسترقون ولا يتطبرون ولا يكترون وعلى ربهم يتوكلون رواه البخاري ولنا ما قدمنا من الأحاديث ولا جناح على من يتداوى إذا كان يعتقد أن الشافي هو الله تعالى وما ورد من النهي عن الدواء إذا كان يعتقد أن الشفاء من الدواء وهو محل الكراهة قال الشارح ونحن نقول لا يجوز مثل هذا التداوى ولا فرق بين الرجل والمرأة وأغما يجوز التداوى بالأشياء الطاهرة ولا يجوز بالفسخ كالمخمر وغيره كما قدمنا والتداوى لا يمنع التوكل ولا بأس بالقبالة عليه الصلاة والسلام كان يفعله وما روى من النهي كان محمولاً على رقى الجاهلية لأنهم كانوا يرقون بالقانا كفر وما رواه ابن مسعود أنه عليه الصلاة والسلام قال الرقي والنسائم والتؤدة شرك محمول على ما ذكرنا قال الأصمعي التؤدة ضرب من السهر يحجب المرأة إلى زوجها وعن عائشة رضي الله تعالى عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا مرض أحدهم من أهله تفت عليه بالمعوذتين فإما مرض صلى الله عليه وسلم المرض الذي مات فيه حلت أن تفت عليه وأمس جسده بيده لانه أمر بك من يدي قال رحمه الله ﴿ورزق القاضي﴾ يعني وحل رزق القاضي من بيت المال لأن بيت المال أصله صالح المسلمين ورزق القاضي منهم لأنه حبيب نفسه لنفع المسلمين وفرض النبي صلى الله عليه وسلم على ما بعته إلى الجن وكذا الخلفاء من بعده هذا إذا كان بيت المال جع من حل فإن جع من حرام وباطل لم يصل لأنه قال الغبير يجب رده على أربابه ثم إذا كان القاضي محتاجاً له أن يأخذ ليتوصل إلى إقامة حقوق المسلمين لأنه لو اشتغل بالكسب لما تفرغ لذلك وإن كان غنياً فإنه أن أخذاً يضاهي الأصل ما ذكرنا من العلة ونظر المن يلقى بعدد من المحتاجين ولأن رزق القاضي إذا قطع في زمان قطع الولاة بعد ذلك لمن شئى بعده هذا إذا أعطوا من غير شرط فلو أعطاه بالشرط كان معاقدة واجارة لم يصل أخذه لأن القضاء طاعة فلا يجوز أخذ الأجر عليه كسائر الطاعات اهـ ولك تقول يجوز أخذ الأجر عليه كما قالوا الفتوى على جواز أخذ أجره على تعليم القرآن وغيره كما تقسم في كتاب الاجارة ولا يقال هذا مكر مع قول المؤلف وكفاية القضاء في باب الجزية فلا نقول ذلك باعتبار ما يجوز للإمام دفعه وهذا باعتبار ما يجوز للقاضي تناوله فلا تكرر قال الشارح ونهسته رزقا بديل على أنه يأخذ منه مقدراً وكفايته وعيخته وليس له أن يأخذ أزيد من ذلك وقد جرى الرسم بالأعطاء في أول السنة لأن المخرج كان يؤخذ في أول السنة وهو يعطى منه وفي زماننا يؤخذ المخرج في آخر السنة والمأخوذ من السنة لماضية في الصحيح وعليه الفتوى ولو أخذ الرزق في أول السنة ثم عزل قبل مضي السنة فمابق من السنة وقبل هو على الخلاف في الزوجة على ما بينا اهـ قال رحمه الله ﴿وسفر الأمة وأم الولد بلا محرم﴾ يعني يجوز لهما السفر بغير محرم لأن الأمة بمنزلة المحرم لسائر الرجال فيما يرجع إلى النظر والمسا على ما بينا وأم الولد والمكاتبة والمدرسة كالأمة لقيام الرق فبين وصكها معتقة البعض عند الإمام لأنها كل مكاتبة عنده وفي الكافي قالوا هذا في زمانهم لغلبة أهل الصلاح أما في زماننا فلا يجوز لغلبة أهل الفساد ومثله في النهاية معزى إلى شيخ الإسلام اهـ قال رحمه الله ﴿وشراء ما لا بد للصغير منه وبيعه للم والام والمكتنط لوفى بجرهم﴾ يعني يجوز لهؤلاء الثلاثة أن يشتروا والصغير وبيعوا ما لا بد منه وذلك مثل النفع والكسوة ولأنه لو لم يكن لهم ذلك لتضرر الصغير وهو ممنوع وأصله أن التصرفات على الصغير على ثلاثة أقسام نفع محض فيملكه كل واحد هو في عبالة ولنا أن أوجبنا كالأهبة والمصدقة ويملكه العبي بنفسه إذا كان مبرأ فوقع هو ضرر محض كالعتاق والطلاق فلا يملكه عليه أحد ونوع من تدبير النفع والضرر مثل البيع والاجارة للاستمرار باح فلا يملكه إلا الأب والمجدد وصحهما شواه كان

الصغير في أيديهم أو لم يكن لانهم يتصرفون عليه بحكم الولاية هكذا في الكافي واستتعار القهر من النوع الاول وفيه فوج واسع وهو الانكاح فيجوز لكل عبسة ولذوي الارحام عند عدم العصبية وقد تقدم بيان ذلك في كتاب النكاح قال في الهداية وانما يجوز للقط ان يقبض الهبة للصغير اذا كان لأبيه قال في النهاية فواء لأبيه ليس بشرط لازم في حق هذا الحكم لانهم كفي كتاب الهبة في صغيرة لها زوج هي عنده يعولها ولها أب فرب لها جازل وجهان ان يقبض الهبة لقيام ولايته عليها بالعلو ثبت ان الاب ليس بالزعم كذا ذكره فخر الاسلام وانما هو قسداً في الثاني ولان تقول ان قول الكل ليس بصحيح اذ الثابت في كتاب الهبة انما هو ليس بالزعم في حواشي زوج الصغيرة الهبة له اذا كانت عنده يعولها لتفويض الاب ذلك له لان عدم الاب ليس بالزعم مطلقاً فيما نحن فيه وهو زوج فرض الملتقط الهبة والصدقة لتحقق الفرق بين زوج الصغيرة الذي فوض له الاب أمرها وبين غيره فلا يلزم كون ذلك إلا بعد موت الاب وقال بعض المتأخرين المراد قول صاحب الهداية لأبيه يعني أبا معروف وان كان له أب قبضه الجاهل الحنفى عنده ان قوله لأبيه قبضه احترازى عن اللقب اذا كان له أب حاضر لا يجوز للقط ان يقبض الهبة للصغير اه قال رحمه الله في وجوبه فواء فقط كمعنا ان الصغير لا يزوج أحد من هؤلاء الثلاثة الا فواءها أو جراً اذا كان في جدها ولا يلزم له هؤلاء وهي رواية الجامع الصغير وفي رواية القدوري يجوز ان يزوج الملتقط وسيله في صناعة فواءه من النوع الاول وهذا أقرب فلأجر الصبي نفسه لا يجوز لانه مشوب بالضرر الا افرغ من العمل لانه يقع محض بعد الفراغ فيجب السعي وهو قطير العبد الخبير اذا أجور نفسه وقد ذكرناه من قبل فان كان الصغير في يد العاقر جره أمه يجوز لانه من المحفوظ وهو قول أبي يوسف وقال محمد لا يجوز اه والله تعالى أعلم

في كتاب احياء الموات

مناسبة هذا الكتاب بكتاب الكراهية يجوز ان يكون من حيث ان هذا الكتاب مشتمل على ما يكره وما لا يكره ويرى في فيها ادنى المناسبة والكلام هنا في وجوه الاول في معناه لغة والثاني في معناه شرعاً والثالث في شرطه والرابع في سببه والخامس في دليله والسادس في حكمه اما دليله فقوله عليه الصلاة والسلام من احيى ارضاً مواتية فهي له واما معناه لغة قال في الصحاح والموات بالفتح ما لا روح فيه ولتوات ايضا الارض التي لا مال للملأها من الاثمين وفي القاموس الموات كغراب ومصاب ما لا روح فيه والارض ما ملك لها من الاثمين اه وشرعاً ما ساقى في عبادة المؤلف وسبب المشروعية تعلق البناء المقرر على الوجه الاكمل وشرطه مساقى في حكم ثقلت الهي ما احياء قال رحمه الله في ارض تعذر زراعتها لا تقطع المصاعفها اولظمت عليها غير مملوكة بعين من المصاعف فقوله هي ارض بمنزلة الجحش يشتمل ما تعذر زراعته وقوله تعذر ان يخرج غيره فلا يكون مواتا وقوله لا تقطع المصاعفها اولظمت عليها بيان لسبب التعذر وقوله غير مملوكة اخرج ما كان كذلك وهو مملوك فلا يكون مواتا وقوله بعينه عن العامر اخرج القرينة فلا تكون مواتا قال الشارح وهذا تفسير لموات الارض وانما سميت مواتا اذا كانت بهذه الصفة لبطان الانتفاع بها تشبهاً بالميت قال الشارح واما تفسير الحياء فظاهر قال في النهاية والاحياء شرط ان يكر ب الارض ويسقيها فان كرها ولم يسقيها أو سقاها ولم يكر بها فليس باحياء وفي الكافي لو فعل أحد هما يكون احياء وعن أبي يوسف الاحياء البناء والغراس والكرب والسقي وعن محمد الكرب الاحياء في الضائفة من مجد الكرب ليس باحياء الا ان يسد زرعها وعن شمس الأئمة الاحياء ان يجعلها صاحبة للزراعة وفي الحائفة لو بنى في بعض ارض الموات أو زرع فيها كان ذلك احياء لذلك البعض دون غيره الا ان يكون مامراً كزمن النصف في قول أبي يوسف وقال محمد اذا كان الموات في وسط الاحياء يكون احياء الكل اه والاحياء لغة النبات سواء كان بفعل طاهر من شراء وغير ذلك لا يقال لما ذكر في المؤلف الموات دون الاحياء والمناسب ان يعرفها معاً معلاناً فنقول أراد بيان الاكمل وانما ترك تعسراً بعب الاحياء قال الشارح لانه ظاهر وقوله غير مملوكة يعني في دار الاسلام لان الميت على الاطلاق ينصرف الى الكامل ويجال بان

لا يكون مملوكا لاحد لانها اذا كانت مملوكة لمسلم او ذمي كان ملكه باقيا لعدم ما يزيله فلا يكون مواتا فاذا عرف المالك
 فمضى له وان لم يعرف كانت لقطه يتصرف فيها الامام كما يتصرف في اللقطة ولونظر لها مالك بعد ذلك اخذها وضمن
 من زرعها ان حصدت بالزراعة والا فلا شيء عليه وقول القسدي فيها كان منها ما يداره بالعمادى ما قدس نوابه كانه
 مندوب الى عام الحراب عهدهم وجعل المساوك في دار الاسلام اذ لم يعرف له مال من الموات لان حكمه كالموات لانه
 لم يعرف له ملك منه وليس هو مواتا حقيقة على ما بينا وقوله بعد من العام هو قول أبي يوسف والبيهقي ان تكون
 بحدت لو عرف انسان في اقصى العام وصاح باعلى صوت لم يسمع منه فهو موات وان كان يسمع فليس بموات لان اهل العام
 يحتاجون اليه لرحى واشبههم وطرح حصائلهم فلم يكن انتفاعهم به منقطعاً وعند محمد يعتبر حقيقة الانتفاع حتى
 لا يهرج احياه ما ينتفع به اهل القرية وان كان بعد او يجوز احياه ما لا ينتفعون به وان كان قريبا يوسع الائمة اعتماد
 قول أبي يوسف وفي التتارخا نسة اذا عرف انها كانت مملوكة في الاول ولم يعرف مالها الا في الثاني قال القاضي ابو علي
 السبكي عن استاذ الحكم انه يجوز الازم ان يدفعها الى المرحل وبان له في الاحياء فتعسير لمن احياها وفي نوادر
 هشام اذا كان بها آثار عماره من بناء وبئر ولا يعرف مالها الا في الثاني لا يسمع لاحد ان يصيبها او يغلها او ياخذ منها ثوبا
 وفي رسالة أبي يوسف لهارون الرشيد يلى لمن احياها وليس للامام ان يخرجها من يده وعليه فيها الخراج وروى هشام
 عن محمد بن النعمان الخربة والامان الخربة اذا رفع الرجل منها التراب والقاء في ارضه قال اذا كان القصور والخراب
 تعرف انه من بناء قبل الاسلام فهي بمنزلة الموات لا يابس بذلك وان تربت بعد الاسلام وكان لها ارباب لكن
 لا يعرفون لا يسمع لاحد ان ياخذ منها شيئا لانها بمنزلة دورهم اه قال رحمه الله في من احياها بان الامام ملكها في وهذا
 قول الامام وقال مالك من احيا ولا يشترط فيه اذن الامام لقوله صلى الله عليه وسلم من احيا ارضا ليست لاحد فهو احق
 بها ورواه البخاري ومسلم ولانه مباح سقت اليه يده كالاخطاب والاصطياد للامام وقوله صلى الله عليه وسلم ليس للره
 الاما طاب به نفس امامه فان قلت ان اعتبر مجموع هذا الحديث يلزم ان لا يملك احد شيئا من الاملاك بغير اذن الامام
 مع ان الظاهر خلافه كالبيع وغيره قلت فهو مغير معتبر بل هو مختص بما يحتاج فيه الى اذن الامام وما نحن فيه
 من ذلك فان قلت ككون ما نحن فيه يحتاج الى اذن الامام هو اول المسئلة فيسلم المصادرة ولان هذه الاراضي
 كانت في ايدي الكفار فصارت في ايدي المسلمين فكانت قسما ولا يختص احد بالي ويدون اذن الامام كاللناتم
 بخلاف المستهد به فلم يكن قسما واذا احياها فهي له تراجية او عشرية فهي على ما بينا في المسير وبنا الخلاف
 فيه قال في الهداية ملكها تراجية او عشرية قال والواجب فيها العشر لان ابتداء وظيفة الملم بالخراج الا اذا استقفاها
 بقاء الخراجي لانه حينئذ يكون فيها الخراج في اختلاف المساء ولو تركها بعد الاحياوزرعه اغرته قبل الثاني احق بها
 لان الاول ملك استقلا لها دون رقيتها والامع ان الاول احق بها لانه ملك رقيتها بالاحياء فلا يخرج عن ملكه بالتترك
 ولو احيا ارضه وانما احياها الحيوان الثلاثة تعين الجانب الرابع للاستطراق وفي الظهير بة وان جاءه اربعة معا
 المروى عن محمد بن ابي احياها الحيوان الثلاثة تعين الجانب الرابع للاستطراق وفي الظهير بة وان جاءه اربعة معا
 ولم يتبق احد منهم واحيا كل واحد منهم جانيا منها واحياها اربعة جوانب معا فله ان يستطرق من اى ارض شامدا
 كانوا احيوا جواناتها الاربعة معا هكذا قال والدي اه ويملك الذي بالاحياء كالمسلم لانها لا يختلفان في سبب الملك
 قال تاج الشريعة فان قلت ما رواه عام خص منه المحطب والمحشيش وما رواه يخص فيكون العمل به او في قلت
 ما ذكر ليسان انه لا يجوز الافتيتا على رأى الامام والمحشيش والمحطب لا يحتاج فهما الى رأى الامام فلم يتناولهما
 عموم الحديث فلم يصرفه وصا والارض مما يحتاج فيها الى رأى الامام لانها صارت من القسائم بايجاف الخيسل
 وارضاع الكلاب كاشتر الاموال فكان ما قلنا اولى وفي النجاسة في كتاب الزكاة ذكر الناطفي القاضي في ولايته بمنزلة
 الامام في ذلك اه قال رحمه الله في وان هجر لا يملكها به واختلاف في كون التعبير بقيد

التملك فنتهم من قال بفسد ملكا مؤقتا الى ثلاث سنين ومنهم من قال لا يندملكوا وهو مختار المصنف وهو الصحيح
 وثمرة الخلاف تظهر فيما اذا جاء انما آخر قبل مضي ثلاث سنين واحياها فانه عليه كمال على الثاني ولا عليه على الاول
 وجه الاول قول عمر رضي الله تعالى عنه ليس للمعبر حق بعد ثلاث سنين في الحق بعد ثلاث سنين فكذلك الحق في
 ثلاث سنين وجه الثاني ان الاحياء جعلها صالحة للزراعة والتعبر للاراعام مشتق من الحجر وهو المنع ووضع حجر
 أو حصاة دافعا من الحديش والشوك أو بأحراق ما فيها من الشوك وكل ذلك لا يفسد الملك فثبت ما حجة على حالها
 لكنه هو وليها ولا تؤخذ الا بعده مضي ثلاث سنين فاذا لم يعبرها أخذها منه ودفعها الى غيره لانه انما كان دفعها اليه
 ليعبرها فتحصل المنة للمسلمين بالعمارة او الحراج فاذا لم يحصل المقصود فلا بد في تركها في يده نظرا للاستباح وهو
 بناء السيل وحفر المدين في هذا الحكم فان قلت اذا كان الدفع لاجل العشرة والحراج فقتضي هذا الدليل ان اللامام
 ان يأخذها ويدفعها الى غيره بعد الاحياء ايضا اذا كان لم يزرعها فتصلي المنة للمسلمين بالعشرة والحراج قلنا قل ملكها
 بالاحياء دون التعبر والامام لا يملك ان يدفع مملوكا الى غيره لا تنفع المملوك ويقدر ان يدفع غير المملوك اليه لذلك
 ما فترقا وفي المصط اذا حفر فيها بئر أو ساق اليها ماء فقد احياها وزرع اولم يزرع ولو حفر فيها انهار لم يكن احياها الا ان
 يجري فيها ولو حفر فيها ولم يبلغ الماء لم يكن احياها ويكون تعبرها اه قنائة بين رجلين احيا احدهما رضائية ليس
 له ان يسقيها من القنائة أو يجعل شره منها لان هذه الارض ليس فيها حق في هذا الشرط فليس له ذلك غير ان شره
 فاذا حفر رجلا بنفقتهما بئر في أرض موات على أن يكون البئر لأحدهما والحريم للآخر لم يجز للآخر اصطلاح على غير
 موجب الشرع فان الشرع جعل الحريم تبعا للبئر لتمكن صاحب البئر من الانتفاع وكان الحريم بمالك البئر وان
 كان البئر لأحدهما والحريم له وان كان البئر بينهما والحريم بينهما ولو شرط على أن يكون البئر لأحدهما والحريم له وان كان
 البئر بينهما على أن ينفق أحدهما أكثر ولا يرجع به الشرع باطل ويرجع بالزائد لان الشركة تقتضي المساواة في
 الأصل والنفقة وفي الغنائية لو أقطع الامام رجلا أرضا فزرعها ثلاث سنين لا يعبر فيها بطل الانتفاع اه قال رحمه
 الله ولا يجوز احياها مقرب من العامر في تحقيق حاجتهم اليه تحقيقا عند محمد أو تقدير عند أبي يوسف على ما تقدم
 قصار كالتنوير والبريق ولهذا قالوا لا يملك الامام أن يقطع مالا عني للسلم عنه كالمخ والأتار يستقي منها الناس اه
 قال رحمه الله ومن حفر بئرا في موات فله حريمها أربعون ذراعا من كل جانب في قوله صلى الله عليه وسلم من حفر
 بئرا فله ما حولها أربعون ذراعا عطنا لما شئت ولأن حافر البئر لا يمكن من الانتفاع بالبئر الا بما حولها ولو غرس
 شجرة في أرض الموات هل يستحق لها حريم لم يذكره محمد في الأصل وقال مشايخنا لا حريم بقدر خمسة أذرع حتى
 لم يكن لغيره أن يفرس فيها شجرة وللأول منعه وقد اختلف الشارع حريم البئر بين ذراعا ثم قيل لأربعين من الجوانب
 الأربعين من كل جانب عشرة أذرع لان ظاهر اللفظ لجميع الجوانب الأربعين والصحيح ان المراد أربعين ذراعا من كل
 جانب لان المقصود دفع الضرر عنه كيلا يحفر آخر بئر فيجنيبها فيحول ماء الأولى الى الثانية ولا بد دفع هذا الضرر بعشرة
 أذرع من كل جانب فيستقربا بينهما كيلا يتعطل عليه المصالح ولا فرق في ذلك بين أن تكون البئر لعن أو لناضخ عند
 أبي حنيفة وعندهما أن كان للعن وأربعون ذراعا ان كان لناضخ فحريمها ستون ذراعا لقوله صلى الله عليه وسلم حريم
 العين خمسة أذرع وحريم بئر العن أربعون ذراعا وحريم بئر لناضخ ستون ذراعا ولان استحقاق الحريم باعتبار الحاجة
 وحاجة بئر لناضخ أكثر له يحتاج الى موضع يسير فيه لناضخ وهو البعير وقدي طول الرشا وفي بئر العن يستقي بيده
 ولا بد من التفاوت بينهما ما دون ثمان غير فصل ومن أصله العام المتفق على قوله والعمل به يرجع على المحالص
 المختلف في قبوله والعمل به وهذا يرجح قوله عليه الصلاة والسلام ما أخرجته الأرض فقه العشرة على قوله وليس فيما
 دون خمسة أوسق صدقة لا يقال للراذ بكذا العن ساقية عطنا لناضخة لا نأقول ذكر العن فله للتغلب لا للتقيد
 ولانه يستقي من بئر العن بالناضخ باليد فاستوت الحاجة فيهما ولا به يمكن أن يدبر البعير حول البعير فلا يحتاج إلى

الزيادة والتقدير بالاربعة قول الامام وعندهما بقدرتين خزاو به بقى وفي النبايع ومن احتاج الى اكثر من
 ذلك يزداد عليه اه قال رحمه الله ﴿وجرم العين خمسة ذراع﴾ كما روينا وان العين تستخرج للزراعة فلا بد
 من وطن يستقر فيه الماء ومن موضع يجري فيه الى الزراعة وقدرة الشارع بخمسائة ولا يدخل القرأى في المقادير ثم
 قبل الخمسائة من الجوانب الاربع من كل جانب مائة وتسعون خراطا والاعم انما الخمسة ذراع من كل جانب
 والذراع هو المكسر وهو ست قبضات وكان راع الملك سبع قبضات فكسرت منه قبضة وفي الكافي قيل ان التقدير
 في البر والعين بمائة كرنا لصلابتهما وفي ارضه ما يزداد على ذلك لرخاوة الارض كيلا يقول الماء الى الثانية فتعطل
 الاولى قال رحمه الله ﴿ومن حفر في حرميها جمع منه﴾ لانه صار ملكا لصاحب الترس وروية لتكثفه من الانتفاع
 في كان المحافر متعددا بالمحفر في ملك غيره فاذا حفر كان للاول ان يمتعه لما ذكرنا والمحفر ليس بقيد قال في الحاشية ولو
 بنى الثاني في حرم الاول كان له ان يمتعه ولو اودا الاول ان ياخذ الثاني يحفروه كل له ذلك لانه اتلف ملكه بالحفر ثم
 اختلفوا فيما يؤخذ به قيل يكسبه لانه اراه بتعديده كما لو وضع شيئا في ملك غيره وقيل يصنفه النقصان وبكس
 الاول ما حفره بنفسه كما اذا هم جدار غيره كان لصاحبه ان يؤاخذ به بيمينه لانه الجدار وهو الصحيح وفي العناية
 طريق معرفة النقصان ان يقوم الاول قبل حفر الثاني وبعدة فيضمن نقصان ما بينهما وقاطع في البر الاول فلا
 ضمان عليه لانه غير متعدي حفره اما اذا كان باذن الامام فظاهر وكذا اذا كان بغرضه عندهما واما عنده فيحصل
 الحفر فحرم اوله ذلك بغير اذن الامام وان لم يثبت له الملك الا باذنه وما عطف في الثانية فهو ضامن على الثاني لانه
 متعدي حفره في ملك غيره ولو حفر الثاني بترافق منتهى حرم الاول باذن الامام فذهب ماء البر الاول وتحويل الى الثانية
 فلا شيء عليه لانه غير متعدي ذلك والماء الذي تحت الارض غير ملك لاحد فلا يكون له المخاصمة بسببه كن بنى حائطا
 في جنب حائط غيره فكسد الاول بسببه ولثاني في الحرم من الجوانب الثلاثة دون الاول يسبق ملك الاول فيه قال
 رحمه الله ﴿وللثانية حرم يمتد ما يصلحه﴾ ولثانية تجري الماء تحت الارض ولم يقدر حريمه بنى يمكن ضبطه وعن محمد
 هو بمنزلة البر في استحقاق الحرم وقيل هذا قولهما وهذا لام لا حرم لهما لم يظهر على وجه الارض لانه نهري الحقيقة
 فتعبر بالنهر فالواحد عند نهر والماء بمنزلة عين فوارد فيقدر حريمها بخمسائة ذراع اه قال رحمه الله ﴿وما عدل
 عنه الفرات ولم يحتل عوده اليه فهو موان﴾ لانه ليس في ملك احد وجاز احياؤه اذا لم يكن حريم العاقر قال رحمه الله
 ﴿وان احتل عوده اليه لا﴾ يعني لا يكون موانا لتعلق حق العامة فسه على تقدير رجوع الماء اليه لان الماء حقهم
 لم حاجتهم اليه اه قال رحمه الله ﴿ولا حرم للنهر﴾ وهذا قول الامام وقاله حريم من الجانبين لان استحقاق
 الحرم للعاقة وصاحب النهر يحتاج اليه كصاحب البر والعين لانه يحتاج الى الشيء على حافتي النهر ليجري الماء اذا
 جلس بنى وقع فيه اذ لا يمكنه المشي في وسط الماء وكذا يحتاج الى موضع يلقى عليه الطين عند الكرب وفي الكبرى
 والفوتوى على قول أبي يوسف وهذا حفر النهر في أرض الموات وفي الكافي ومن كان له نهري أرض غيره فليس له
 حريم عند الامام الآن بعم البينة على ذلك وقاله مشاة النهر وبنى عليه او يلقى عليها طينه وفي السراجية قال حسان
 الدين والصحيح انه يستحق الحرم وفي الفتاوى نهران بين قريتين وقع الاختلاف في حريمهما كان مشغولا بتراب
 أحد النهرين فهو في أيدي أهل ذلك النهر والقول في ذلك القدر لهم فلا يصدق الا حرون الابينة وما كان بين
 النهرين ولم يكن مشغولا بتراب أحدهما فهو بين أهل القريتين الآن بعم أحدهما البينة له خاصة قال الشارح
 دليل الامام ان استحقاق الحرم في البر والعين ثبت تصا بمختلف القياس فلا يلحق بهما ما ليس في معناهما الا ترى ان
 من بنى قصر في الهراء لا يستحق حريمه وان كان يحتاج اليه لالتقاء الكساسة لانه يمكن الانتفاع بالقصر دون الحرم
 وفي النجاشي الصغير نهر رجل الى جنبه مسائة أرض لا آخر والمساواة بدأ أحدهما فان لم يكن لأحدهما غرس ولا
 طين ملق فادعى صاحب الأرض المساواة ادعاه صاحب النهر أيضا فهي لصاحب الأرض عند الامام وقاله في لصاحب

النهر جرى الملقى عليه طينه وغير ذلك فيكشف بهذا اللفظ موضع الخلاف وهو أن يكون المحريم موازاً للأرض
لا فصل بينهما وإن لا يكون المحريم مشغولاً بحق أحدهما معناه معلوماً وإن كان فيه أشجار ولا يدري من غرسها
فوق على الخلاف أيضاً وكذا قبل القاء الطين على الخلاف والصحيح أنه لصاحب النهر ما لم يفسد ثم إذا كان المحريم
لأحدهما أهما كان لا يمنع الآخر من الانتفاع على وجه لا يبطل حق مالكه كالزور فيه والقاء الطين ونحو ذلك مما
جرت به العادة ولا يفرس فيه إلا المسالك لا يبيطل حقه قال الفقيه أبو جعفر أخذ بقوله في الغرس وقوله ما في القاء
الطين ثم عند أبي يوسف حرمه قدر نصف بطن النهر من كل جانب وهو اختيار الأماوي وعند محمد مقدار بطن النهر
من كل جانب وهو اختيار الكرخي وقد كشف الغوامض أن الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبه في نهركبير لا يحتاج
فيه إلى الكرى في كل حين أما الانهار الصغار يحتاج فيه إلى كرهها في كل وقت فلها حريم بالاتفاق اهـ

فم مسائل الشرب في المسافر غم من ذكر أحياء الموات ذكر ما يتعلق به من مسائل الشرب لأن أحياء الموات يحتاج إليه وهم
فصل المياه على غيره لأن المقصود هو الماء لا يقال إذا كان الشرب مما يحتاج إليه أحياء الموات كان اللاتقديس
مسائل الشرب على مسائل أحياء الموات قلنا لا صلاته وكثرة فروعه يستحق التقديم على الشرب قال في المبدع يحتاج إلى
معرفة مشروعية حق الشرب وتفسيره لغة وشرطاً وركنه وشرطه وحكمه وأما مشروعيته فلقوله صلى الله عليه وسلم إذا
لقوله تعالى كل شرب محتضر أوجب الشرب النصيب من الماء لقوله تعالى كل شرب احتضر وأما ركنه فهو الماء لأن الشرب يقوم به وأما شرط حله أن يكون ذا حظ من الشرب
وأما حكمه فالأرواء لأن حكم الشيء ما يغفل لأجله وانما شرب الأرض لتروى اهـ قال رحمه الله هو نصيب الماء
قال الشارح أي الشرب بالكسر هو النصيب والماء الصواب هو النصيب من الماء ولأن قول ما ذكره المؤلف
للمعنى القوي وهو لا يلقى ذكره في المتن قال رحمه الله في الانهار العظام كدجلة الفرات غير مملوكة وأما كل أن
يستحق أرضه ونواضيه وشرب وينصب الرعاة عليه ويكرى نهرانها إلى أرضه أن لم يضر بالعامه في لقوله عليه
الصلاة والسلام الناس شركاء في ثلاث في الماء والنار والكلاب ولأن هذه الانهار ليس لأحد فيها يد على
المخصوص لأن قهر الماشع قهر غيره فلا يكون محرزاً في الملك بالأحراز فإذا لم يكن محسوماً كان مشتركاً والمراد بالماء
في الحديث ما ليس بمحرم زمان النهر زرعاً فله ملكه يخرج عن كونه مباحاً كالصيد إذا حُرزه لا يجوز لأحد أن يتغلبه
الابادة وشرط تجاوز الانتفاع أن لا يضر بالعامه فإن كان يضر بالعامه ليس له الكرى ونصب الرعاة الانتفاع
بالمباح لا يجوز إلا إذا كان لا يضر بالعامه كالشمس والقمر والهوا والمراد بالكلاب المشيش الذي يفتت بنفسه من غير
أن يفتت أحداً ومن غير أن يزرعه ويسقيه فيملكه من قطعه وأحرزه وإن كان في أرض غيره والمراد بالنار الاستضاءة
بنورها والاستطلاع بها والبقاء من أهلها فليس لأحد أن يمنع من ذلك إذا كان في النهر اختلاف مال أو أرواد أن يأخذ
جرة لانه ملكه ويتقرر بذلك فكان له منعه كسائر أملاكه اهـ قال رحمه الله في وفي الانهار المملوكة والآبار
والخياض لكل شربه وسقى ودوابه لأرضه وإن خيف تقرب النهر لكثرة البقور يمنع في وانما كان له حق
الشرب وسقى الدواب لساروينا ولأن الانهار والآبار والخصائص لم توضع للأحراز والمباح لأهل تلك الآبار
ولكن المسافر لا يمكنه أن يأخذ ما يوصله إلى مقصده فيحتاج أن يأخذ ما يمر عليه مما ذكر ما يحتاج إليه لنفسه ودوابه
وصاحبه فلو منع من ذلك تحفه ضرر عظيم وهو مدفع شرطاً بخلاف سقى الأراضي حيث يمنع وإن لم يكن فيه ضرر وإن
في الحاجة ذلك إبطال حق صاحب الانهار إذا انتهى لذلك فتذهب منفعة صاحب الانهار فيملكه بذلك ضرر بخلاف سقى
الدواب لأن مثله لا يلحقه به ضرر حتى لو تحقق فيه الضرر يمنع وهو المراد بقوله وإن خيف تقرب النهر لكثرة البقور
لأن الحق لصاحبه على المخصوص وانما أبتنا ما ذكرنا لغير الضرورة فلا معنى لإبقائه على وجه يضر بصاحبه قال في

الهداية ولهم الشرب وان شربوا الماء كله اه وفي المصط ولو اراد صاحب الارض أن يعرف بالجرة فلصاحب
 الملك أن يمنعه من الدخول وان لم يجد يقال لصاحب الملك امان أن تعطيه الماء واما أن تمكنه من الدخول بشرط أن
 لا يسكنه في النهر قالوا هذا اذا كان في أرض مملوكة فاما اذا حفر في أرض موات لم يكن لصاحب النهر منه من
 الدخول اذا كان لا يكره سنة النهر لان الارض كانت مشتركة بين الناس كافة فاما اذا احياها انسان لم تنقطع
 الشركة في الدخول لاهل الشفعة ويجوز أن تكون رقبة الشيء لانسان ولا تنفيه حق الدخول اه وفيه أيضا رجل
 له مامعيرى الى مزرعته فيصير رجل ويسقى دوابه حتى ينغذا الماء كله هل لصاحب النهر أن يمنعه قال ليس له ذلك اه
 قال رحمه الله هو والمهر في الكوز والمحب لا ينفع فيه الا باذن صاحبه ولا يملكه الا حراز فكان أحق به كالصبي اذا
 اخذ له لكن فيه شبهة الشركة لظاهر ما روينا فيجعل فيما يسقط بالشبهة ولو سرق الماء في موضع يعرفه الماس هو
 يساوى نصا بالاقطع واعترض عليه بأنه على هذا ينبغي أن لا يقطع في شيء من الاشياء كلها لان قوله تعالى هو الذي
 خلق لكم ما في الارض جميعا يورث الشبهة بهذا الطريق واجيب بان العمل بالمحدث يوافق قوله تعالى هو الذي
 خلق لكم ما في الارض جميعا ولا يلزم من العمل به ابطال الكتاب بخلاف قوله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا
 فان العمل به على الاطلاق يبطل العمل بقوله تعالى والراية والراعى والساوق والساوقة وغير ذلك فدل على ان المراد
 به غير ما دل عليه المحصيات كذا في العناية واعترض بأنه وان لم يلزم من العمل بالمحدث ابطال الكتاب لكن يلزم
 به ابطال دليل شرعي آخر فانكم حكمت بان الماء المهر في الاواني يصير مملوكا لا حراز وينقطع حق الغير عنه وهو
 حكم شرعي لا بد له من دليل شرعي لا محالة فلو علمنا بالمحدث المذكور على الاطلاق لزم ابطال ذلك الدليل الشرعي
 فدل على ان المراد بالمحدث المذكور وغير ما دل عليه بخصوص الدليل الشرعي الدال على أن الماء المهر في الاواني ملك
 مخصوص لمهره ولو كانت الثروة والمحموض أو المهر في ملك رجل فله ان يمنع من يريد الشفعة من الدخول وقد قدمنا عن
 المصط بتفاصيله وحكم الكلا حكم الماء على التفاصيل المتقدمة ولمنع من يريد الماء وهو يخاف على نفسه
 أو على ذاته العطش فان له ان يقاتله بالسلاح لا ثمرة ولا يملكه الا لثمة وان كان الماء مملوكا في الاواني فليس للذي
 يخاف العطش ان يقاتل بالسلاح وله ان يقاتله بغير السلاح اذا كان فيه فضل عن صاحبه فصارت نظير الطعام حالة
 الخمصة وفي الكافي قيل في الثروة والمحموض الاواني ان يقاتله بغير السلاح لانه ارتكبت معصية فصارت بمنزلة التعزير بهذا يشير
 الى ان له ان يقاتله بالسلاح حيث جعل الاواني لا يقاتله به واهل الشفعة بأن كانوا يشربون الماء كله بان كان نهرا
 صغيرا وفيما روي عليه من المواشي تكره ينقطع الماء اختلافه فيه قال بعضهم ليس له ان يمنع وأكثروا على أن له ان يمنع
 لانه يلحقه الضرر بذلك فصارت كفي الارض وله ان ياخذ منه الماء للوضوء وغسل الثياب في الامم وقيل ينقله ما في النهر
 ولو اراد ان يسقى مغيرا أو خضرا في داره فعمل الماء اليه بالجرة كان له ذلك وقال بعض ائمة مختاري ليس له ذلك الا باذن
 صاحب النهر والاول اصح لان الناس يتوسعون في ذلك وليس له ان يسقى نخله وشجره وأرضه من نهر غيره الا باذن
 صاحبه وله ان يمنع من ذلك فالمحاصل الماء ثلاثة الانهار العظام التي لا تدخل في ملك أحد والانهار التي هي مملوكة
 وما صار في الاواني وقد ذكرنا حكم كل واحد بتوفيق الله تعالى قال رحمه الله هو كرى نهر غير مملوك من بيت المال لان
 ذلك لمصلحة العامة وسيت المال معد لها قال في الهداية وبصرف ذلك من الجزية والتخراج دون العشر والصدقات
 لان الثاني للفقراء والاول للنواب قال رحمه الله هو فان لم يكن فيه شيء مغير الناس على كره به يعني اذا لم يكن في بيت
 المال شيء أحب الى الامام الناس على كره به لان الامام نصبنا ظروا في تركه ضرر عظيم على الناس ولما يتفق العوام على
 المصالح باختيارهم فيغيرهم عليه لما روي ان عمر اخرج في مثل هذا فحكموا وقالوا تركتم ليعلم اولادكم الا انه يخرج
 للكرى من كان يطبق الكرى منهم ويجعل مؤنة على الاغنياء الذين لا يظنون الكرى بانفسهم قال في الهداية فان
 اراد ان يخصص النهر خوفا لا تنافي وفيه ضرر عظيم فيغيرهم على ذلك اه قال رحمه الله هو كرى ما هو مملوك على اهله

ويجبر الآتي على كربة كانه منقعة لهم على الخصوص فتكون مؤنة عليهم ولان الغرم بالغرم ومن اى منهم يجبر وقيل
ان كان خاصا لا يجبر والغاصل بين الخاص والعام ان ما يتحقق به الشفعة خاص وما لا يتحقق به الشفعة عام وبيان
الفرق انه اذا كان عاما فانه يدفع ضرر عام فيجبر الآتي بمقدار الخاص وفي الضرر الخاص يمكن الدفع بان يرفع الامر
الى القاضي فينطق ويرجع على الممتع بمقتضى فيه اخذ الفقه ابو جعفر وصار كزكريا بن سريكين استعاضا من
الاتفاق فلما حبه ان ينطق عليه بامر القاضي ويرجع عليه بما اتفق فكذلك هذا كذا في المطبوع فاما ما كان
عاما لا يمكن الرجوع لكبرهم فيجبر الممتع ولا يقال في كراه النهر الخاص احياه له في حقوق اهل الشفعة فيكون في تركه
ضرر عام لا نأقول لاجل اجل اهل الشفعة لا ترى ان اهل النهر لو امتنعوا عن كربة لا يجبرهم فظاهر الرواية لانهم
امتنعوا عن حجارة اراضيهم ولو كان حق اهل الشفعة معتبرا لاجل وفي التنازع خاتمة معناه ان يقولوا نصيبا من
الشرب بمقدار ما يبلغ قيمة ما اتفق قال رحمه الله وهو مؤنة كرى النهر المشترك عليهم من اعلاء فاداء جوارض رجل يرى في
وهذا عند الامام وقال المؤنة عليهم جميعا من اول النهر الى آخره بالمحصص لان كل واحد منهم ينتفع بالاسفل كما ينتفع
بالاعلى لانه يحتاج الى مسيل الفاضل من الماء فانه اذا سد عليه فاض الماء الى ارضه فيفسد زرعها ولان كل واحد منهم
ينتفع بالنهر من اوله الى اسفله وفي المحامسة الفتوى على قول الامام واختلف ائمتنا في الطريق الخاص اذا احتاج
الاصلاح قيل هو على هذا الاختلاف عند الامام عليه المؤنة الى ان يجاوز ارضه ومنعدهما من اوله الى آخره قال
الهندواني ورايت في بعض الكتب اذا انتهى الى دار رجل يدفع عنه مؤنة الاصلاح بالاجاع فيحتاج الى الفرق بين
الطريق والنهر والفرق ان صاحب الدار لا يحتاج الى النظر فيما جاوز داره بوجه من الوجوه بخلاف صاحب الارض
والامام ان مؤنة الكرب على من ينتفع به ونسقى منه ارضه فاذا جاوز ارضه برى فلا يلزم شئ في مؤنة ما بقي الا ترى
ان من له الحق بمسيل الماء على سطح جاره لا يلزمه شئ من حجارته باعتبار مسيل الماء فيه ولا يتكمن من دفع الضرر
عنه بسد فوه النهر من اعلاه اذا اشتكى عنه وزعم بعضهم ان الكرب اذا انتهى الى فوه ارضه من النهر فليس عليه شئ
من المؤنة والاصح انه يمكنه مؤنة الكرب الى ان يجاوز حد ارضه له ان ياخذ الفوه من اى موضع شاء من ارضه
من اصلاها واسفله قال رحمه الله ولا كراه على اهل الشفعة في انهم لا يحصون قوله لا يحصون لان اهل الدنيا كلهم
لهم حق الشفعة ومؤنة الكرى لا تجب على قوم لا يحصون ولان المراد من حفر الانهار وقحوها سقى الاراضي واهل
الشفعة اتباع والمؤنة تجب على الاصول دون الاتباع ولهذا لا يستحقون به الشفعة قال رحمه الله وتصح دعوى الشرب
بغير ارض في وهذا استحسان والقياس ان لا يصح لان شرط صحة الدعوى اعلام المدعى به في الدعوى والشهادة
والشرب مجهول جهالة لا تقبل الاعلام ولا به طلب من القاضي ان يقضى له بالمدعى به اذ انبت دعواه بالبينة والشرب
لا يحصى القليل بكون الارض فلا يصح القاضي فيه الدعوى والمقصود كالتجرف حق المسلمين وجه الاستحسان ان
الشرب مرغوب فيه ويمكن ان يملكه بغير الارض بالارث والوصية وقد تباع الارض وينبى الشرب وحده فاذا
استولى عليه وجعل ظملا كان له ان يرفع يده عنه باثبات حقه بالبينة رجل له ارض ولا شجر يجرى فيها فادرب
الارض ان يمنع النهر ان يجرى في ارضه لم يكن له ذلك وتركه على حاله لان موضع النهر في درب النهر وعند الاختلاف
القول قوله في انه مملكه فاذا لم يكن في يده ولم يكن جاريا فانه عليه البينة ان هذا النهر له وان يجراه في هذه الارض
بسوقه الى ارض له ليس فيها فيقضى له لانها ملك الرقبة اذا كانت الدعوى فيه اوحى الا سرق اثبات الجرى
من غير دعوى الملك وعلى هذا نصيب الماء في كل نهر او يجرى على سطح والرياب او انشئ في دار غيره فالحكم فيه
كالشرب كما قدمنا له قال رحمه الله فمنهين قوم اختصوا في الشرب فهو بينهم على قدر اراضيهم في لان المقصود
بالشرب سقى الارض والحاجة الى ذلك تختلف بقلة الاراضي وكثرتها والظاهر ان حق كل واحد مقداره ارضه بخلاف
الطريق اذا اختلف فيه الشركاء حيث يستوون في ملك رقبه الطريق ولا يعتبر في ذلك سعة الدار وضيقتها لان المقصود

الاستطراق وذلك لا يختلف باختلاف الدار لا يقال استويا في اثبات البدعي النهر فوجب ان يستويا في الاستحقاق لا نا
نقول الماء لا يمكن اثبات البدعي حقيقة ولا يمكن احرازه وانما ذلك بالانتفاع به والظاهر ان الانتفاع متفاوت متفاوت
الارض فتفاوت الاجزاء في ضمن الانتفاع فيكون كل واحد منهما بحسب ذلك وليس لاحد منهم ان يسكر النهر على
الاسفل ولكن يشرب حصته لان في السكر احداث شئ لم يكن في وسط النهر وقبة النهر مشتركة بينهم فلا يجوز
لاحد منهم ان يفعل ذلك بغير اذن الشر كما كان تراصوا على ان الاعلى يسكر النهر حتى يشرب حصته واصططحو وان
يسكر كل واحد في نوبته جاز لان المانع حقهم وقد زال ذلك بتراضيهم ولكن ان امكنهم ان يسكر بلوح أو باب فليس
له ان يسكر ذلك بالطين والتراب لان به ضررا بالشر كما لو كان الماء في النهر بحيث لا يجرى الى ارض كل واحد منهم
الا بالسكر فانه يسد بالاعلى حتى يروى ثم بالنزى بعده كذلك وليس لاهل الاعلى ان يمنعوه من اهل الاسفل اه
قال رحمه الله في وليس لاحد منهم ان يشق نهرا او ينصب عليه رعى أو دابة أو جسر أو يوسع قعر النهر أو يقيم بالايام
وقد وقعت القصة بالكوى أو يسوق نصيبه الى ارض له أخرى ليس له اقبه شرب بلارضاهم بل لان في شق النهر
ونصب الرحا كسر صفة النهر المشترك وشغل المشترك بالبناء بغير اذن الشر كما لا يجوز الا ان يكون الرحا لا تقترب النهر ولا
بالماء ويكون موضعهما في ارض صاحبهما فيجوز لان ما حذره من البناء في خالص ملكه وبسبب الرحا لا ينقص الماء
والمانع من فعل ذلك الاضرار بالشر كما ولم يوجد بالقنطرة والجسر اشغال الموضع المشترك بغير اذن الشر كما لا يجوز
والدالة جرح طويل بركب تركب مدق الارز في رأسه مقرفة كبيرة ليسق بها وقيل هو الدواب والسانية للبعير
يسقى عليهما من الثرو والجسر اسم لما يوضع ويرفع بما يكون بين النوعين او غيره والقنطرة مما يتخذ من الاتجار والبحر والكوى
تعب البيت والجمع كوى وإذا كان نهر خاص لرجل ياخذ من نهرين القوم ماذا اراد ان يقتطع عليه أو يسد من جانبيه كان
له ذلك لانه يتصرف في خالص ملكه برفع بناءه وان كان يزيد في أخذ الماء كان الشر كما منه وانما لا يكون له ان يوسع قعر
النهر لان فيه كسر صفة ويؤدي مقداره حقه في أخذ الماء وهذا ظاهر فيما اذا لم تكن القسمة بالكوى وكذا ان كانت
بالكوى لانه اذا وسع قعر النهر يفسد الماء في ذلك الموضع فيدخل في ملكه أكثر مما كان له أولا وكذا اذا اراد
ان يؤخر قعر النهر فيجعلها في أربعة أذرع من قعر النهر لانه يفسد الماء فيه فيزداد دخول الماء فيه وليس له ذلك
الا باذن الشر كما يختلف ما اذا اراد ان يسفل كواء أو يرفع من حيث العمق في مكانه حيث يكون له ذلك في الصحيح
لان قسمة الماء في الاصل وقع باعتبار سرعة الكوى وضيقها من غير اعتبار السفل والرفع في العمق هو العادة فلا
يؤدي الى تغير موضع القسمة فلا يمنع وانما لم يكن له ان يقيم بالايام بعضا وتحت القسمة بالكوى لان القسمة بترك
على حاله لظهور ان الحق فيه ولو كان لكل واحد منهم كوى مخصصة في نهر خاص لم يكن لواحد منهم ان يزيد كوة وان
كان لا يضر باهل لان الشركة خاصة بخلاف ما اذا كان الكوى في النهر الاعظم لان لكل واحد منهم ان يسكر نهر
منه ابتداء بالكوى بطريق الاولى وانما لم يكن له ان يسوق شربه الى ارض أخرى ليس له اقبه شرب لانه اذا فعل ذلك
يخشى ان يبدى حق الشرب لهما من هذا النهر مع الاولى اذا اتفاد المهدى يستدل على ذلك بالحفر وأجر الماء فيه اليها
ولذا لو اراد ان يسوق شربه الى ارض الاولى حتى ينتهي الى الاخرى لانه يسوق زيادة على حقه اذا الارض الاولى تشرب
الماء قبل ان يسي الاخرى وهو نظير طريق مشترك اراد احدهم ان يفتح فيه بابا الى دار أخرى ساكنها غيرا كرس هذه
الدار فتحها في هذا الطريق بخلاف ما اذا كان ساكن النارين واحدا حيث لا يمنع لان المسار لا تزداد له حق المرور
وتتصرف في خالص ملكه وهو المجتهد بالرفع ولو اراد الاعلى من الشرى يكن في النهر الخاص وفيه كوة بينهما ان يسد
بعضا فدفع القصر الماء عن أرضه لئلا يضر ليس له ذلك لسفاسه من الاضرار الاخرى وكذا اذا اراد ان يوسع قعر النهر
مناصفة لان القسمة في الكوة تقدمت الا ان يتراضا لان الحق لهما وبعد الرضا لمصاحب السفل ان ينقص ذلك
وصحذا وزنته من بعده لانه اعارة للشرب لا بآدلة لان مبادلة الشرب بالشرب باطلة وكذا اجارة الشرب لا تجوز

فصبغت الامارة فجمع فيها وكدنا ورثته في أي وقت شاؤا لان الامارة غير لازمة له قال رحمه الله وهو يورث
 الشرب ويوصى بالانتفاع بعينه ولا يباع ولا يوهب له لان الورثة خلف الميت بقومون مقامه وحازان رقبته وقوموا
 مقامه فيما لا يجوز عليك كالمواضعات والتبرعات كالدين والقصاص والخمر وكذا الشرب والرخصة أخت المراث
 فكانت مثله بخلاف البيع والهبة والصدقة والرخصة بذلك حيث لا يجوز لغيره ورودها لغيره لعدم الملك فيه لئلا
 لأنه ليس بمال متقوم حتى لو اتفقت شرب انسان بان سقى أرضه من شرب غيره لا يضمن على رواية الاصل وكذا
 لا يصلح مسمى في النكاح ولا في الخلع ولا في الصلح عن دم العمد وهذه العقود صحيحة ولا تبطل بهذا الشرط فيها
 ويجب على الزوج مهر المثل على المرأة وما أخذت من المهر وعلى القاتل الدية وكذا لا يصلح بدلا في دعوى حق
 وللمدعي ان يرجع في دعواه وذلك صاحب الهداية في البيع الفاسد ان الشرب يجوز بيعه بغير الارض بانفاق
 الروايات ومغردا في رواية وهو اختيار المشايخ بل لا ينعى في الماء ولهذا يضمن بالانفاق وله نسف من الثمن
 قال صاحب الخلاصة رجل له نوبة ماء في يوم معين في الاسبوع فجاءه رجل فسقى أرضه في نوبته ذكر الامام على
 البردوي ان فاصب الماء يكون ضامنا وذلك في الاصل انه لا يكون ضامنا وفي الفتاوى الصغرى رجل ألتف شرب
 رجل بان سقى أرضه شرب غيره قال الامام على البردوي يضمن وقال الامام خواهر زاده لا يضمن وعليه الفتوى
 فتوهم بعضهم ان صاحب الهداية تناقض حيث قال هنالا يضمن ان سقى من شرب غيره وقال هناك ولهذا يضمن
 بالانفاق وليس كذلك بل ما ذكر في كتاب البسوع على رواية مشايخ بلخ وما ذكرهنا على رواية الاصل قال السارح
 ولومات وعليه دون لا يباع الشرب بدون الارض على رواية الاصل بان لم يكن للشرب أرض قبيل يجمع الماء في نوبة
 في حوض فيباع الى ان يقضى الدين من ذلك وقيل ينظر الامام الى أرض لا شرب لها فيضمن هذا الشرب اليها فيبيعها
 برضا صاحبها ثم ينظر الى قيمة الارض بدون الشرب والى قيمته معه فصرف تفاوت ما بينهما من الثمن الى قضاء دين
 الميت والسيل في معرفة قيمة الشرب اذا اراد قيمة الثمن على قيمته ان يقوم الشرب على تقدير ان لو كان يجوز بيعه
 وهو نظير ما قال بعضهم في العقر الواجب شبهة ينظر الى هذه المرأة بكم كانت تساجر الزنا فذلك القدر هو عقد هافي
 الوطء بالشبهة وان لم يجد اشترى على تركه الميت ارضا بغير شرب ثم يضم الى هذا الشرب فيبيعه فبدوي من الثمن
 قيمة الارض المشترية والفاضل للقرماء قال رحمه الله وهو لو لا أرضه ما فترت أرض جارة وغرقت لم يضمن في
 لأنه متشبب وليس بمعتد فلا يضمن لان شرط وجوب الضمان في السبب ان يكون متعبدا بالانرى ان من حفر بئرا
 في أرض لا يضمن ما عطب فيه وان حفر في الطريق يضمن وانما قلنا انه ليس بمعتد لان له ان يملأ أرضه ويسقيه
 قالوا هذا اذا سقى أرضه سقايا معتادا بان سقاها قدر ما تختمله عادة اما اذا سقاها سقايا لا تختمله أرضه فضمن وهو
 نظير ما لو أوقد نار في داره فاحترق دار جارة فان كان أوقدها مثل العادة لم يضمن وان كان بخلاف العادة يضمن وكان
 الشيخ اسمعيل الزاهد يقول انما لم يضمن بالسقي المعتاد اذا كان بمحافيه بان سقى أرضه في نوبته بمقدار حقه واما اذا
 سقاها في غير نوبته أو في نوبته زائدة على حقه فيضمن لوجود التعدى في السبب اه والله أعلم

في كتاب الاشربة

ذكر الاشربة بعد الشرب لانها شعبة اعرف واحده لفظا ومعنى فاللفظ هو الشرب بمصدر شرب والعرف المنعوى هو
 معنى لفظ الشرب الذي هو مصدر شرب فان كلا منهما مشتق من ذلك المصدر ولا بد في الاشتقاق من التناسب بين
 المشتق والمشتق منه في اللفظ والمعنى قال في العناية ومن محاسن ذكر الاشربة بيان حرمته اذا السبهة في حسن تحريم
 ما ينزل العقل الذي يحصل به معرفة شكر المنعم فان قيل لما دخل للام السابقة مع احتياجهم الى العقل اجيب
 بان السكر حرام في جميع الاماكن وسقم شرب القليل من الخمر علينا كرامة من افه علينا لئلا يؤدي الى التطور بان يدعو
 القليل الى الكثير ونحن مشهود لنا بالخبرة فان قيل هل احرمت علينا النبيذ والداي المذكور وهو واجب بان

الشهادة بالخبرية لم تكن اذذاك وانما يتدرج الصاري لثلاثة عدا من الاسلام كذا في العنايه بان ينفر من الاسلام اه
 واضف هذا الكتاب الى الاثرية والحال ان الاثرية بجمع شراب وهو اسم في اللغة لكل ما يشرب من المشروبات حراما
 كان او حلالا وفي استعمال اهل الشرع اسم لها هو حرام منه وكان مسكرا في هذا الكتاب من بيان حكم الاثرية
 كما ينبغي كتاب المحمود في بيان حكم المحمود وفي التلويح وفي اوائ القسم الثاني ان اضافة التحمل والحرمة الى
 الاعيان حقيقة لا محذور ولا ينبغي انه يحتاج الى تفسير الاثرية بلفظ شرها وقد تقدم الى بيان الاعيان التي تتضمنها
 الاثرية واسماؤها واسما في بيان ذلك اه قال رحمه الله في الشراب ما يسكر في هذا في اصلاح الفقهاء لقوله عليه
 الصلاة والسلام كل مسكر حرام وهذا معناه قال رحمه الله في المحرم منها اربعة الخمر وهي التي من ماء العنب اذا غلا
 واشتد وقذف باليد حرم قبلها وكثيرها في وقال بعضهم كل مسكر خمر لقوله عليه الصلاة والسلام كل مسكر خمر رواه
 مسلم ولقوله عليه الصلاة والسلام الخمر من هاتين النخلة والعنبه رواه مسلم وأوداد ولا تنهاجت خمر الخمار العقل
 وكل مسكر بخمار العقل ولنا اجماع اهل الفقه على حقيقة في التي من ماء العنب ونسبة غيرها بالخمر مماز او عليه بضم
 الحديث المتقدم كذا في الشارح وفيه نظر لانه نقل في القاموس الخمر ما يسكر من عصير العنب او طام قال والعموم اصح
 وايضا الحديث محمول على بيان الحكم لانه عليه الصلاة والسلام بعث لبيان الاحكام لا لبيان الحقيقة الغوية والتعريف
 المذكور للخمر وهو قول الامام وعندنا ما اذا اشتد صار خمر او لا يشترط فيه القذف بالزبدلان لانه يحصل وهو المؤثر
 في ايقاع العداوة والصدام الصلاة وله ان الغليان بداية الشدة وكما به بقذف الزبد والكلام فيه في مواضع احدهما
 في بيان ماهيته والثاني وقت ثبوت هذا الاسم وقد قلنا والثالث ان عصير حرام غير معول بالسكر بخلاف غيره من
 الاثرية فانه معول بالسكر ومن الناس من يقول غير المسكر منها ليس بهرام كثيره من الاثرية فانه معول بالسكر لان
 الفساد لا يحصل الا به وهذا كفر لانه مخالف للكتاب والسنة والاجماع والاربع انها خمسة العين نجاسة غليظة كالبول
 والغائط والخامس ان معطلها بكثر لا نكارة الدليل القطعي والسادس سقوط تقويتها في حق المسلم حتى لا يضمن منقلها
 السابع لا يجوز بيعها لقوله صلى الله عليه وسلم ان الذي حرم شرها حرم بيعها رواه مسلم والثامن انه محدثا شرها وان لم
 يسكر والتاسع ان الطبخ لا يؤثر فيها لانه لا يمنع من ثبوت الحرمة لارفعها بعد شربها والعاشر حوازل تغليظها على ما يبيح
 من قربان شاء الله تعالى وفي الكافي ولا يحمل ان يستقمه ذمها او صيدا او دابة في الحائض وبكره الا كتمان بالخمر وان
 يجعله في السعوط وفي الاصل لو بجن الدقيق بالخمر كره كلة والخمصة اذا وقعت في الخمر يكره اكلها قبل الغسل ولو
 انتفعت بالخمصة في الخمر قال محمد لا تطهر قبل الغسل وقال ابو يوسف تغسل ثلاث مرات وتحقق في كل مرة قططر وعلى
 هذا الخلاف اذا طبخ الخمر فعلى هذا الخلاف وفي الخلاصة لو طبخ الخمر الماء والماء اقل اوسواء بمحذاريه وان
 كان الماء اكثر لا يحد الاذا سكر وفي الكافي واختلف في سقوط ما ليتها والصحيح انها مال اه قال رحمه الله في الخلاء
 وهو العصير ان طبخ حتى ذهب اقل من ثلثيه وهذا النوع الثاني قال في المخطط الطلاء اسم لثلاث وهو ما طبخ من ماء
 العنب حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وصار مسكرا وهو الصواب وانما سمي طلاء لقول عمر ما شئتم هذا طلاء البعير وهو
 النفط الذي يطل به البعير اذا كان ارب ونجاسته قليل مغليظة وقيل محففة وهو ظاهر الرواية وان طبخ حتى ذهب اكثر
 من نصفه فحكمه حكم الباذق والنصف في ظاهر الرواية وفي الظهيرية ويحوز بيع الباذق والنصف والمسكر وقبيع
 الزبيب وضمن مثله في قول الامام خلافا لهما والفتوى على قولهما اه وفي النابس الطلاء ما طبخ من عصير
 العنب في نار او من حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وهو عصير محض فان كان فيه شيء من الماء حتى ذهب ثلثاه بقي المصوغ
 من الماء والعصير اه وفي الهداية وسمى الطلاء الباذق ايضا سواه كان الناهب قليلا او كثيرا والنصف ما ذهب
 نصفه وبقي نصفه وكل ذلك حرام اه وعندنا اذا غلا واشتد بالزبد او اذا اشتد ولم يذف بالزبد فهو على الخلاف بين الامام
 وصاحبيه كما تقدم قال رحمه الله في السكر وهو الذي من ماء الرطب في وهذا النوع الثالث من الاثرية المحرمة

مشتق من سكرت الرجا اسكنت وانما يحرم اذا قذفت بالزبد وقبله حلال وقال شراب من عبد الله هو حلال واذا
 قذف بالزبد لقوله تعالى تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا امن عليناه والامتنان لا يكون بالخمير ولنا ما روينا والاية
 مجعولة على الابتداء حين كانت الاشربة بمعاينة وقيل آريديها التوبيع ومعناها والله أعلم تتخذون منه سكرا وتعدونه
 رزقا حسنا والثاني الفضيخ وهو الوالي من البسر المسذب اذا غلا واشتد وقذف بالزبد فانه اسم مشتق من الفضيخ وهو
 الكسر يقال انفضخ سنام البعير أي انكسر من الحمل فلما كان البسر ينكسر لا استخراج الماء منه معى الماء الخارج
 بعد الفضيخ كذا في المحيط قال رحمه الله في وقيع الزبيب وهو الوالي من ماء الزبيب وهو الرابع من الاشربة
 الحرة اذا اشتد لما قدمنا ثم حرمته هذه الاشياء دون حمة الخمر حتى لا يكفر مستحلبها ولا يجيب الحمد بشر بها ونعاسها
 خفيفة ويضمن متلفها عند الامام على ما ينافي القصب وعن أبي يوسف يجوز بيعها اذا كان الذهب بالطين أكثر من
 النصف ولغاثل أن يقول من هذه الاشربة تنقيع التمروه والسكر وقد استدلنا على حرمته بإجماع الفقهاء وقد تقرر
 أن الإجماع دليل قطعي فيكفر مستحلبها فكيف قلتم لا يكفر مستحلبها وبجوابه قد يكون نقل الإجماع بطريق
 الاحاد فلا يبعد القطع والنقل في حمة السكر من هذا القبيل وفي المحط وينقيع الزبيب فوهان وهو ان ينقع الزبيب في
 الماء حتى يخرج حلاوته الى الماء ثم اشتد وغلا وقذف بالزبد الثاني وهو الوالي من ماء العنب اذا طبع أدنى طبخة
 وغلا واشتد وفي الحاشية تنقيع الزبيب ما دام حلاوي يحمل شره وان غلا واشتد وقذف بالزبد حرم قلسه وكثيره وهو قول
 محمدويه أخذ القبيح أو البائس وفي السراجية واذا أراد الرجل يشرب النيد أو يشرب السكر أو ل قد حرم منه حوام والنقوذ
 حرام والمشى اليه حرام قال رحمه الله في الكل حرام اذا غلا واشتد حرمته الخمر فلا يكفر مستحلبها بخلاف الخمر
 وقد بينا أحكامها فيما تقدم قال رحمه الله في والحلال نهأ أربعة نهيذا التمروا زبيب اذا طبع أدنى طبخة وان اشتد اذا
 شرب ما لا يسكر باله وهو طرب يعني هذيان وهذا المعنى ما رواه مسلم نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التمروا زبيب
 ان يخلط بينهما ما في الابتداء الحديث الى ان قال من شر به عنكم فليشر به زيدا وعمرافرا أو أنصرافرا وهذا محمول
 على المطبوخ منه لان غير المطبوخ منه حرام بالإجماع قال رحمه الله في والخليطان وهو ان يجمع بين التمروا زبيب
 في الماء ويشرب ذلك وهو حلو يعني حلالا لما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت كنا ننبتل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم القبيصة من التمروا القبيصة من الزبيب ثم نصب عليه الماء فننذه غدوة فيشر به عشيمة وعشيمة فيشر به
 غدوة قال رحمه الله في وينبذ العسل والتين والروا الشعير يعني هو حلال لقوله صلى الله عليه وسلم الخمر من هاتين
 الشعيرتين يعني العنب والتين ولا يشترط فيه الطبخ لان قليله لا يفيض الى كثيره كيفما كان قال رحمه الله في والثالث في
 وهذا هو الزبيب وهو ما طبع من ماء العنب حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه والقول بالحمل في هذه الاربعه قول الامام
 والثاني وقال محمد بن كل ميسكر كثيره قبيح حرام لقوله صلى الله عليه وسلم كل مسكر خمر وكل خمر حرام رواه مسلم فعلى قوله
 لا يحد شاربه واذا سكر منه وطلق لا يقع طلاقه عزلة النائم وذهب العقل بالنبي ولبن الرماك وعلى قول محمد بن كثر
 الفساد فحسد الشارب اذا سكر من هذه الابتداء كدورة المختنم لبن الرماك لا يحمل شره وفي الهداية الاسخ ايه
 محمد بن كثر في قولهما ان اسكر في هذه الابتداء كدورة اعتبار الخمر وفي الختم على قول محمد اذا شرب من هذه الاشربة
 ولم يسكر بعز رتغز بر اشديدا اه المثلث اذا صب عليه الماء وطبخ فحكمه حكم المثلث لان صب الماء فيه لا يزيله
 الاضنه فاجتصاب ما اذا صب الماء على العصير ثم طبع حتى يذهب ثلث الكل لان الماء يذهب أولا للطفائه أو
 يذهب منه ما ولا يدري أيهما ذهب أكثر فيجوز الذاهب من العصير أقل من ثلثه ولو طبع العنب قبل العصير
 ا كثر في يادى طبخة في رواية عن الامام وفي رواية لا يحمل ما لم يذهب ثلثاه بالطين لان العصير موجود فيه من غير تمهين
 فصار كما لو طبع فيه بعد العصير ولو جمع بين العنب والتمروا بين العنب والزبيب فطبخ لا يحمل حتى يذهب ثلثاه
 لان التمروا زبيب وان كان يكتفي فيه باحدى طبخة فعصير العنب لا يبدان يذهب ثلثاه فيعتبر جانب العنب احتياطا

الصرمة وكذا اذا جع بين عصر الغيب وتقيع التمر لما قلنا ولو طبع تقيع التمر أو تقيع الزبيب أدنى طبعتم نفع فيه
 قمر أو زبيباً ان سحكان ما تقع فيه شسما يسير الا يقخذ النيد من مثله فلا يماس به وان كان يقخذ النيد من مثله
 لا يحل كما اذا صب في المطبق قد خرج من تقيع والمعنى تغلب جهة الحمرة ولا حد في شربه لان التمر يرم للاحتياط
 والاحتياط في الجند قد يشتمل على طبع التمر وغيره بعد الاستدراك حتى ذهب ثلثاه لم يحل لان الحمرة قد تقررت فلا ترتفع
 بالطبع وفي الظاهرية القضيح الشراب المتخذ من التمر فاذا افضع التمر وقذفتم بنقع في المساه حتى يخرج حلاوته ثم يترك
 حتى يشتد فاذا اشتد حرم وفي التهذيب عن الثاني والثالث البصر المذنب اذا طبع أدنى طبخة فاذا حلى بمحل شربه بلا
 خلاف فاذا اشتد حكمه كالثالث وفي الجماع السكران الذي يحد وهو الذي لا يعقل مطلقا قليلا كان أو كثيرا ولا يعرف
 الرجل من المرأة ولا الارض من السماء عند الامام وفي شربه الاصل اذا ذهب عقله وكان كلامه مخدرا يعتبر الغالب
 وان كان النصف مستقيما والنصف غير مستقيما لا يقيم عليه الحد وفي القدوري اذا غلب عليه الماء حتى زال طبعها
 ووربها فلا حد في شربه وفيه اوضاعان الثاني اذا بل في التمر خبزا كل التمر اذا كان الطعم يوجد حده وان كان لا يرى
 اثره في التمر لا اذا شرب التمر لضرورة تخافة العطش فشربه مقدار ما يرويه فسكر فلا حد وان ادعى الاكراه لم يصدق
 لان الاكراه لا يتحقق الا بالينة اه تصرفات السكران كلها نافذة لا الزدة والاقرار بالحدود المحاللة اه قال رحمه
 الله في وصل التباذ في الدباء والحمئة والمزفت والنغير في لقوله عليه الصلاة والسلام كنت نهيتكم عن الاشربة في ظروف
 الا فاشربوا في كل وعاء غير انكم لا تشربوا مسكرا واما مسلم واجد وغيرهما وان الظرف لا يحل حراما ولا يجرم حلالا
 والدباء هو القرع والنغير هو اصل النخلة ينقرنوا وينسج نسجا وانزفت وهو النغير والحمئة التمر اذا تحضر وقيل
 الحمئة التمر اذا لم يمتد في هذه الاوعية قبل استعمالها في التمر فلا اشكال في حله وطهارته وان استعمل فيها
 التمر ثم اتبذ فيها ينظر ان كان الوعاء عتيقا يظهر فضله ثلاث مرات وان كان جديدا لا يظهر عند محمد وعبد بن يوسف
 يغسل ثلاثا ويغفف في كل مرة بعد مرة أخرى حتى اذا خرج للساء صافيا غير متغير لونا أو طعما أو ريحا حكم بظاهره
 اه قال رحمه الله في وصل التمر سواء خلط أو فصلت في معنى خل التمر فلا فرق في ذلك بين ان يخلل بنفسه أو يخلل
 بالقاشي فيه كالمخ أو التحمل أو النقل من الظل الى الشمس أو بايقاد النار بالقرب منها خلافا للقاشي اذا فصلت بالقاشي
 شي فيها كالمخ أو فصلت من الاصل كالبائع فالتخليل أولى لما فيه من احراز مال يصير حلالا ثم فصل ذلك غير حكمه
 الوصف المفيد وثبات صفة الصلاح كالبائع فالتخليل أولى لما فيه من احراز مال يصير حلالا ثم فصل ذلك غير حكمه
 من الحمرة الى المحمل ومن النجاسة الى الطهارة الا ترى ان ظرفها كان طاهرا انفس بها فاذا طهرها بالتخليل طهر جميع
 احزائه واجزائه انه هو الصحيح وقيل لا يظهر لانه تنجس باهانة التمر ولم يوجب طهارته فمبق على ما كان
 ولو غسل بالمحل فتخلل من ساعته طهر للاستحالة وكذا اذا صب منه التمر ثم ملئ تسلا يطهر في المحال وفي المحيط ولو
 كان المحل فيه جوضة غالبة وطعم المرارة فانه لا يحل ما لم تزل من كل وجه وعند هذا محل واعتبر الغالب منها ولو صب
 في المرقعة فطبع لم يحل لانه تنجس قبل الطبع فلا يحل بالطبع ولا بحدشاره لانه شرب المرقع النجس ولو بطن الدقيق
 بالتمر صار نجسا قال رحمه الله في وكرة شرب دردي التمر والامساق به في لانه فيه أجزاء التمر فكان حراما نجسا
 والا فتعاق بمثله حرام ولهذا لا يجوز ان يدأوى به جر حوالا ان يسق ثوبا ولا صبا والبال على من مسقه وكذا لا سقيه
 الدواب وقيل لا يحل التمر الى من يشدها ويصيرها خلاوي يحمل ما يشدها الى التمر كما لا يحل الميتة الى السكاب
 وكذا الدردي في الخل فلا بأس به لانه يصير خلاويته يباح حمل التمر اليه لا عكسه قال رحمه الله في ولا بحدشاره
 الا اذا سكر في يعني لا بحدشارب دردي التمر الا اذا سكر وقال الشافعي بحدشاره سكر ولو لم يسكر لان الحمد يجب في
 التمر شرب قطرة وفي الدردي قطرت قلنا وجوب الحمد لا يجر فيما ترغيب النفس فيه وتقبل اليه والنفس لا ترغيب في
 شرب الدردي ولا تحيل اليه فكان ناقصا وشبه غير التمر من الاشربة فلا يحد ما لم يسكر ودردي التمر هو التمر ويكره

الاحتقان بالحمز وقطاره في الاحليل لانه انتفاع بالنفس المحرم وتقدم الكلام فيما اذا اخبر به طبيب حاذق وفي المصط
ولو سقى شاذنجر الا يكرهها ولبنها لان الحمز وان كانت باقية في معدتها فلم يختلط بصلها وان استغاثت الحمز بماء
فيعجز كما لو استغاثت خلا الا اذا سقاها كثيرا بحيث يؤثر في انقضاء الحمز فانه يكرهها

فصل في طبع العصر الاصل فيه ان مذهب بعلبائه بالنار وقد ذهبوا الى بدله بغيره حتى ذهب ثلثاه فحل الثلث
الباقى بعده ولو صلب فيه الماء قبل الطبخ ثم طبخ بماء ينظر ان كل الماء اسرع ذهابا بالظافة وتورفته يعتد به وذهب ثلثه
بعد الماء الذي صلب فيه كلفه بعد ذهاب الزبد فعل الثلث الباقي من العصر وان كانا يذهبان معا شطبت من
ذهب ثلثا الجميع بعد ذهاب الزبد فعل ثلث الباقي لذهاب الثلثين وبقاء الثلث ماء وعصره ولو طبخ العصر في ذهب
اقل من الثلث ثم اهرق الثلثين وبقي الثلث ماء وعصره ولو طبخ العصر فذهب اقل من الثلث ثم اهرق منه لايحل
الباقى حتى يذهب ثلثاه بالطبخ وطريق معرفته ان يؤخذ ثلث الجميع فيضرب في الباقي ثم يقسم الحارح على اربع
بعد ذهاب ما نقص منه بالطبخ قبل ان ينصب منه شيئا اصاب الواحد القسمة فذلك القدر هو الحلال ويطبخ الباقي
الى ان يبقى قدره فيعمل مثله اثنا عشر رجلا من العصر طبخ حتى ذهب اربعة ارطال ثم اهرق وطبخين يؤخذ ثلث
العصر كله وهو اربعة فيضرب فيما بقي بعد ان يصاب وهو ستة فيصير اربعة وعشرين فيقسمه على ما بقي بعد ذهاب
ما ذهب منه بالطبخ قبل ان يهرق منه وذلك ثمانية فيصيب كل واحد منهم ثلاثة فيكون ذلك القدر هو الحلال فيطبخ
الباقى الى ان يبقى قدره فيعمل وان شئت فسمت ما ذهب بالطبخ على المنصب وعلى ما بقي بعد ان يصاب فيصاب
المنصب بجعل مع المنصب كانه لم يكن وكان جميع العصر هو الباقي وما اصابه من الذاهب بالطبخ فقد ذهب منه
ذلك القدر فيطبخ حتى يذهب الى تمام الثلثين وان شئت قلت ان الباقي بعد الطبخ قبل الانصب بفضله حلال وهو
قدر ثلث الجميع فاذا اهرق بفضله اهرق من الحلال بحسبه فيطبخ الباقي حتى يبقى قدر ما فيه من الحلال في
المصط عن ابي يوسف طبخ ثم القى فيه قمر افعلى قال ما القى فيه لو نبذه على حدة كان منه نيدا فلا خير فيه لان هذا مطبوخ
ويعتبر وان كان يسرا لا يتبين منه لا يعتد به لانه لا يجد فيه الشارب لانفراد ولو صلب قدح في خابية مطبوخ افسده
وعن الامام اذا وضع في الخمس حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه فلا بأس به فهو بمنزلة طهه بالنار وكذا اذا ملأ الحامية
بالحمز وخلط فيها العصر ومضى على ذلك مدة ولم يشند ولم يسكر فلا بأس به في قول اصحابنا ولو طبخ عصر حتى ذهب
ثلثه وتركه حتى برد ثم اعاد الطبخ حتى ذهب نصف ما بقي فاذا اعاد الطبخ قبل ان يغلي وتغير عن حالة العصر فلا بأس به
لان الطبخ وجد قبل ثبوت الحرمة بالقلبان والشدة وان ما بعد ان غلي وتغير فلا خير فيه لان طهه وجد بعد ثبوت
الحرمة فلا ينفع به اه

كتاب الصيد

قال في العناية بمناسبة كتاب الصيد بكتاب الاشربة من حيث ان كل واحد من الاشربة والصيد يورث السرور والانه
قدم الاشربة بمرمتها اعتبارا بالاختراز عنها اه قال في المصط يحتاج الى معرفة اباحة الصيد ونفسه لثمة وشربها
وركنه وشروط اباحته ودليلها وحكم مشروعيته امداد دليل الاباحه من الكتاب قوله تعالى احل لكم صيد البحر واذا
حلتكم فاصطادوا واما تفسيره لثمة والصيد والاصطاد يطلق على ما يصاد بحمار الاطلاق الاسم للصديق المفعول وهو
التوحش المنتفع باصل الخلقه عن الاذى ما كولا كان او غير ما كولا والذي يظهر عند الفقهاء الارسل بشر وطه
لاخسما هو وما من الحيوان التوحش المنتفع من الاذى باصل خلقته واما ركنه فهو على الاخذ بشر وطه واما
شرطه المعلق بالصيد فيكون الصيد غير آمن بالاحرام والحرم وغير مملوك واما حكمه فمصرورة لما خذ ملكا لا حلال
رجحه الله وهو الاصطاد في قال الشارح اى الصيد هو الاصطاد في اللغة اه ولا يخفى ان هذا الانساب ان يذكر في
المتن فلا ينبغي ان يذكر ما قاله رحمه الله وهو يحل بالكل المملوك والتهن والبازي وسائر الجوارح العلة في يعني يحل
الاصطاد بهذه الاشياء وبغيرها من الجوارح كالشاهين والباقى والعقاب والصقر وفي الجامع الصغير وكل شي علة

من ذى ناب من السباع وذى غلب من الطير فلا بأس بصيده ولا خير فيما سوى ذلك إلا أن تدرك ذكاته فتذكيه قال
 في العناية وإنما أورد هذا الرواية لأن رواية القديس تدرى تدل على الأثبات والنفي جميعا له واعترض بانهم قد صرحوا
 في النهاية بتعويرها بأن تخصيص الشيء بالذك في الرواية يدل على نفي الحكم عما عداه بالاتفاق فرواية القديس تدرى تدل
 على أثبات الصيد بما ذكرنا ونفي جوازها بما سواه فلم يتم ما ذكره والأصل فيه قوله تعالى أحل لكم الطيبات وما علمتم
 من الجوارح والجوارح الذكاسب والجرح الكسب وقيل هي أن تكون جارحة بناها وتغلبها حقيقة ومعنى
 مكبلين معلين الاصطيد ولأنه اجتمع في الحيوان الصائد ما يجب أن يكون آلة للذبح وهو كونه جارحا فاطعيا به غير
 حائل كالسكين وما يمنع أن يكون آلة للذبح وهو كونه مختارا في فعله كالأدب والشرع جعل التعليم فيه بترك
 الأكل فيصير على موجب اختيار صاحبه فعمله له لانتفحه فيصير آلة محضة لصاحبه كالسكين واسم الكلب يقع على
 كل سبع حتى الأسد واستثنى الثاني من الجوارح اصطيدا السبع والذب لانهم لا يعلمون لغتهم كما لا يعلمون لغته
 والذب محاسنته كذئب الهداية وذكر في النهاية الذئب بدل الذب ولأن التعليم يعرف بترك الأكل وهما لا يكرآن الصيد
 في الحال فلا يمكن الاستدلال بترك الأكل على التعليم حتى لو تصورنا التعليم منها وعرف ذلك جاز ذكره في النهاية والمحتمل
 بعضهم الحداة بسهم محاسنتها والتخبر برستثنى من ذلك لانه نفس العين وفي الخطأ قالوا لا يصح ولا اصطيدا بالأسد
 والدليل أن الأسد لا يعمل لغیره وإنما يعمل لنفسه والذئب مثله أيضا قال في الخلاصة وإنما يجعل الصيد بمنزلة
 عشر شرط خمسة في الصائد وهو أن يكون من أهل الذك أو أن يوجد منه الارتحال ولا يشارك في الأرسال من لا يعمل
 صيده وأن لا يترك التسمية عدا ولا يستقل بين الأرسال ولا أخذ يعمل وخمسة في الكلب منها أن يكون معلما وأن يذهب
 على سنن الأرسال وأن لا يشارك في الأخذ من لا يعمل صيده وأن يقتله جرحا وأن لا يأكل منه وخمسة في الصيد منها أن
 لا يكون متعقبا بآنيابه أو بمخالبه وأن لا يكون من المحشرات وأن لا يكون من نبات المساء سوى السمك وأن يمنع نفسه
 من أكله أو غلبه وأن يموت بهذا قبل أن يصل إلى ذبحه اه وذكر صاحب النهاية وفاية البيان بقله أن
 الخلاصة واعترض بأن قوله وأن يموت بهذا قبل أن يصل إلى ذبحه مستدرك بعد قوله وأن يقتله جرحا وأجاب بأن
 لا استدراك لأن الشرط الذي أريد بقوله وأن يقتله جرحا ليس بمجرد قتله بل قتله جرحا والقصود منه الاحتراز عن
 قتله خنقا والشرط الذي أريد بقوله وأن يموت بهذا قبل أن يصل إلى ذبحه الجواز أن يقتله الكلب جرحا بعد أن يصل
 المرسل إلى ذبحه ثم يذبحه لا قبل أكله فلا بد من بيان الشرط الآخر أيضا على الاستقلال قال صاحب العناية فيما نقله
 صاحب الخلاصة تسامح لأن هذا شرط الاصطيد للأكل بالكل لا غيره على أنه لو اتفق بعضهم بحرم كالأشغل بعمل
 غيره لكن أدركه حيا فذبحه وكذا لو لم يعت بهذا لكن ذبحه فانه صيد وهو حلال اه وأجاب بان هذه الشروط في الصيد
 المقتضى وهو الذي لم يدركه حيا لما أدركه فسد كاه بالذكاة الاختيارية فليمن صيدا معضابا بل يحق به اه والمراد
 بقوله صاحب العناية شرط الاصطيد أى حال الاصطيد وفي التعبير بما يدل على ظهور المراد لا بد من قوله قال رحمه الله
 ولا بد من التعليم في لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكبلين تعلوهم ولقوله عليه الصلاة والسلام لا في تعلية
 ما صيدت بكلمك المعلم فذكرت اسم الله عليه فكل وما صيدت بكلمك غير المعلم وأدركت ذكاته فكل ورواه البخاري ومسلم
 وأحمد والابن ابدان يصحكون المرسل أهلا للذكاة بأن يكون مسلما وكائيا يعقل التسمية ويضبط على نحو ما ذكرنا في
 الذبايح قال رحمه الله في ذبايح الأكل ثلاث في الكلب وبالرجوع إذا دعوت في البازي في أى التعليم في الكلب
 يكون بترك الأكل ثلاث مرات وفي البازي في الرجوع إذا دعى روي ذلك عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ولأن
 بدن الكلب يحتمل الضرب فيمكن شربه حتى يترك الأكل ويذن البازي لا يحتمل الضرب فلا يمكن تحقيق هذا الشرط
 فيه فاكتفى بغيره بما يدل على التعليم ولأن آية التعليم ترك ما هو موقوف عادة البازي التوحش والاستغداد وطاعة
 الكلب الانتهاب والاستلاب لا مثله بالناس فإذا ترك كل واحد منهما ما لو فهدل على تعليمه وانتهاه عنه وهذا الفرق

لا يتأني الا في الكتاب خاصة لانه هو الالف دون غيره من ذوات الانساب فانها ليست بالوفقة والفرق الاول يتأني بل
الكل لان بدن كل ذى ناب يتمثل بالضرب وامكن تعليمه بالصرب الى ان يترك الاكل قال صاحب النهاية وهذا الفرق
لا يتأني في الفهم والفرق فانه متوحش كالبايزم المحكم فيه وفي الكتاب سواء فالمتهم دواء اول كذا في المصنوع واجب
ان الكتاب في اللغة يقع على كل سبع وليس المراد بما ذكره المؤلف الكتاب المعهود بل الكتاب بالمعنى اللغوي
فلهذا استواء فيما يقع به التعليم وانما شرط ترك الاكل ثلاث مرات وهو قوله ماورواية عن أبي حنيفة رضي الله تعالى
عنه لان عليه يعزف بتكرار التجارب والامتحان هومة ضربت لذلك كما في قصة السيد موسى وكما في شرط التجارب وكذا
قال صلى الله عليه وسلم اذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع ومن الامام انه لما ثبت التعليم بالم نأني على نفسه
انه قد تعلم ولا يقدر بشي لان المقادير تعرف بالنص لا بالاجتهاد وانص هنا فغرض الى رأى المذنب تلى كنه وعادته ثم
اذا ترك الاكل ثلاثا لا يصل الاول ولا الثاني على قول من قال بالثلاث وكذا الثالث عنده لانه لا يسير به علما
الا بعد تمام الثلاث وقوله غير معقل قال رحمه الله ولا بد من التسمية عند الارسال ومن الجرح في أى مضع كان من
أعضائه أما التسمية لقوله تعالى ولا تاكوا مما يذ كرام الله عليه ولقوله صلى الله عليه وسلم واذا ذكرت الله تعالى
عليه ورحم فكل وأطلق في قوله ولا بد من التسمية فتعلم ما اذا كان المرمى السبه محتاج الى التسمية أو لا كالهك
وقد شرط في الاول دون الثاني حتى لو رمى الى الهك وترك التسمية محمدا واصاب يحل أكله فلو قال من صيد البر لمكان
أولى وسبأ في عن قاضيان ولا بد ان يكون المسي به قل التسمية فلا يؤكل صيد صبي ويحزنون اذا كانوا لا يعلمون
التسمية اما اذا كانوا يعلمون فلا يؤكل صيد الانوس والكنابي لان الله تكفي عن التلقظ عند الجرح ولو رمى
النصراني باسم المسيح لم يؤكل والصواب ان اقر وانكبي ونبي يؤكل صيدهم والا فلا وظاهر عبارة المؤلف الا كغناه
بالجرح سالما اوله لكن قال في الخط ان جرحه ولم يدمه اغتلفوا فيه قبل لا يصل وقيل يحل وقيل ان كانت الجراحة
صغيرة لا يصل اذ لم يرم وان كانت كبيرة يحل وأما الجرح فالذ كونه ظاهرا والرواية وعن أبي حنيفة وان يوسف انه
لا يشترط رواه المحسن عنهم وهو قول الشعبي لقوله تعالى فكلوا مما أسكن عليكم مطلقا من غير قيد بالجرح فمن شرطه
فقد زاد على النص وهو نسخ ما عرف في موضعه وكذا ما روى بنان من حديث عدي وتعلية يدل على ذلك لانه مطلق
فيصير على إطلاقه والزم منعه بالراى وهو لا يجوز وجه الظاهر قوله تعالى وما علمتم من الجوارح وهو ينسبر الى ما قلنا
ولان المقصود انراج الدم المسفوح وهو يخرج بالجرح عادة ولا يختلف عنه الا نادرا وقدم الجرح مقامه كما في الذكاة
الاختيارية والرمى بالمهم ولانه اذا لم يجر حسه صار موقوفة وهي محرمة بالنص وما نلى مطلقا وكذا ما روى حلقناه على
المقيد لا تعاد الواقعة وانما لم يحصل المطلق على التقيد فيما اذا اختلفت الحوادث او كان التقيد والاملاق من جهة
السبب وأما اذا كان من جهة الحكم والحادث فواحدة فتصل عليه ولو رمى حالة الارسال فقتل الكل حلت ولو قتل الكل
واحد بعد واحد حل بخلاف ما اذا خرج شاتين بتسمية فانه لا يصل والفرق ان الحمل في باب الصيد يحصل بالارسال
فتشترط التسمية وقت الارسال والارسال وجوب قطة واحدة كما لو رمى سهم الى صيد فقتل واصاب صيدا آخر
مخلاف ما لو ذبح شاة أخرى لان الثانية صارت مذبوحة بفعل غير الاول فلا بد من تسمية أخرى ولو اصبحت شاتين وذبحهما
بتسمية واحدة خلا قال رحمه الله فان كل منه البانى أى كل وار كل منه الكلب أو الفهد لا يكل وقال مالك والشافعي
في القديم يؤكل وان كل منه الكلب كالبايزى لما روى عن عبد الله بن عمر ان ثعلبة قال يا رسول الله انى كلابا
مكيلة فافتق في صيدها فقال ان كانت لك كلاب مكيلة فكل ما أمسكت عليك الحديث الى ان قال للنبي صلى الله
عليه وسلم وان كل منه قال عليه الصلات والسلام وان كل منه وفصل الكتاب انما صار ذكاة لعلمه وبالا كل لا يعود
جاهلا فصار كالبايزى ولما روى بنان من حديث عمر بن عدي وقوله تعالى وما كل السبع الا ما ذكتم وقوله عليه الصلاة
والسلام اذا أرسلت كلابك المعلمة وذكرت اسم الله تعالى فكل ما أسكن عليك الا ان يا كل الكلاب فلا تاكل فاني

أخاف أن يكون انما أمسك على نفسه رواء البخاري ومسلم وعن ابن عباس انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ا
أرسلت كلبك المعلم فاكل من الصيد فلا تاكل ولها أمسكه على نفسه واذا أرسلته فقتل ولم ياكل فكل وانما أمسك على
صاحبه رواء أحد ورويه جازي فلا يعارض الصحيح المشهور ولئن صح فالحرم أولى على ما عرف في موضعه والفرق
بين البازي والكلب قد بيناه ولو صاد الكلب صيداً ولم ياكل منها شيئاً اكل من صيده بعد ذلك لا يؤكل من الذي
أكل منه لأن كاه علامته جهله ولا يحاسبه بصدده حتى يصير معلماً على الاختلاف الذي ينفاه في الابتداء وأما
الصبيد الذي أخذناه من قبل فما كان له لا تظهر المحرمة فيه لعدم المحلبة وما ليس بمحرزبان كان في المغازاة بعد
ثبوت المحرمة لا تغاير وما هو محرز في البيت يحرم عند أي حنيقة رجه الله وعندهما لا يحرم لأن الاكل لا يدل على
جهله لأن المحرمة قد تنسى وقد يشدد عليه المجموع فكل مع علمه ولأن ما أحرزه قد أمضى المحكم فيه بالاجتهاد فلا
ينقص باجتهاده مثله لأن المقصود قد حصل بالأول بخلاف غير المحرز لأن المقصود لم يحصل فيه من كل وجه لبقاء
الصبيدية فيه من وجه لعدم الاحتراز فيهم احتياطاً ولا في حنيقة رضى الله تعالى عنه أن أكله آية جهله من الابتداء
لأن المحرمة لا ينسى أصلها فلا ياكل كل تبين أن تركه الاكل كان بسبب الشبهة لا لتعلم وقد تبدل الاجتهاد قبل حصول
المقصود لأن المقصود يحصل بالا كل فصار كبتل اجتهاد القاضي قبل القضاء ولأن عمله لا يثبت الاظهاراً بقي جهله
موجوداً والموجود في باب الصيد يلحق بالمتحقق احتياطاً ما أمكن والامكان في حق القاضي جعادهون الغائب وقال
بعض المشايخ انما يحرم تلك الصبيد عند أي حنيقة رجه الله تعالى إذا كان العهد مقر بها أما إذا تطاول العهد بان
أقرب عليه شهراً وأكثر صاحبه قد قدر تلك الصبيد لا تحرم تلك الصبيد في قولهم جعلاً في المادة الطويلة يتحقق
النسيان فلا يعلم انه لم يكن معلماً في الماضي من الزمان وفي المادة القصيرة فلا يتحقق النسيان فظهر انه لم يكن معلماً
حين اصطياد تلك الصبيد فحرم تلك الصبيد وقال خمس الأنعام السرخسي الصحيح أن الخلاف في الفصل ولو انصقرا
فمن صاحبه فصحت حينئذ يرجع إلى صاحبه فارسله فصاد لا يؤكل صيده لأنه ترك ما صار به معلماً فيصير كجهله
كالكلب إذا أكل من الصبيد فينبى حكمه حكم الكلب فيما ذكرنا ولو سرب الكلب من دم الصبيد لم ياكل من لحمه
شأن كل لانه محسب عليه وهذا من غاية علمه حيث شرب ما لا يصلح لصاحبه وأمسك عليه ما يصلح له ولو أخذ الصائد
الصبيد من الكلب وقطعه له منه قطعة والفاها اليها فأكلاه يؤكل ما بقي لأنه أمسك على صاحبه وسلمه اليها وكله بعد
ذلك مما ألقى اليه صاحبه لا يضره لأنه لم ياكل من الصيد وهو عادة الصائد في فصار كذا ألقى اليه طعاماً آخر وكذا
إذا خطف الكلب منه وكله لأنه لم ياكل من الصيد إذ لم يبق صيد في هذه الحالة والشروط ترك الأكل من الصيد وقد
وجد فصار كما إذا اقترب شاة بخلاف ما إذا فعل ذلك قبل أن يحزره المالك لبقاء جهة الصبيدية وساقى الفرق فيه ولو
نهش الصيد فقطع منه بضعة فأكلاه أدرك الصيد فقتله ولم ياكل منه لم يؤكل لأنه صيد كلب جاهل حيث أكل من
الصيد ولو ألقى ما نهشه واتبع الصيد فقتله ولم ياكل منه حتى أخذ صاحبه ثم ذهب إلى تلك البضعة فأكلاه يؤكل
الصبيد لأنه لو أكل من نفس الصبيد في هذه الحالة لا يضره فإذا أكل ما بان منه وهو لا يعلم لصاحبه أولى بخلاف الوجه
الأول لأنه أكل في حالة الاصطياد فتبين بهذا انه جاهل بمسكه على نفسه ولأن نهش البضعة قد يكون لها كلاً وقد يكون
حالة الاصطياد لضغفه بالقطم منه كيتمكن منه فإن أكلها قبل الاخذ يدل على الوجه الأول وبعد على الوجه الثاني
وفي الهداية لو أخذ المرسل الصيد ووثب الكلب على الصيد وأخذ من الصيد وأكل يؤكل الصبيد لأنه ما أكل من
الصيد والشروط ترك الأكل من الصيد قال في النهاية وطولب بالفرق بين هذه المسئلة وتبين ما إذا أكل منه بعد
ما قتله فإنه يحرم لأن الصيد كان خرج من الصبيدية باذن صاحبه جازان يخرج عن الصبيدية بقتله وأوجب بانه إذا لم
يتعرض بالأكل حتى أخذ صاحبه دل على انه محسب على صاحبه وانما نهشه منه لا يدل على جهله وأما إذا أكل بعد قتله
قبل أن يأخذه صاحبه دل على انه محسب على نفسه فدل على جهله فلهذا حرم واعترض أيضاً بان عبارة المؤلف شاملة

لاصورتين فيما اذا وجد اقترافه في المحكم وأجيب بما تقدم وفي الخط وان قتله فأخذ صاحبه ثم وثب عليه فأنهش
 منه قطعة أروى صاحبه بها اليه يؤكل الصيد ولوا كل قبل أن يأخذ صاحبه يكره أكله انتم الارسل على أقسام
 الاول يجب أن يكون الارسل على صيد ولو أرسل على بالنس بصيد من ابل والنفر والعن والاهل فأصاب صيدا
 لا يحمل أكله لان الارسل على بالنس بصيد لا يكون ذكاة شرطا ولو جمع حوا ولم يصبه فإرسل عليه فأصاب صيدا ثم
 تبين ان المجموع حس آدمي أو بالنس بصيد لم يؤكل وكذا لو جمع حوا ولم يعلم انه حس صيدا أو غيره ولو لم يحن صيد
 غنم ما كوله أو ما كولا فأصاب صيدا آخر يحمل أكله فلو أرسل كلبه على صيد بعينه وهو غنم أو كوله فأصاب غنم يحمل
 أكله لان تبين الصيد غير معتبر في الارسل ولو جمع حوا فظن انه حس آدمي فأرسل كلبه فأذا هو حس يحمل أكله لان
 تبين الصيد غير معتبر وفي المتنق ولوروى عليه أو طورا فأصاب غيره وذهب الرمي اليه ولم يعلم انه حس أو حس أو ستاس
 أكل الصيد لان الاصل في الصيد التوحش فيتمسكوا بالاصل وقال محمد لو ظن حين ذآه انه صيد ثم فحش رايه انه اس
 بصيد يحمل الصيد لان الاول عندنا صيد يحكم الاصل حتى يعلم انه غير صيد ولوروى الى بعد فنادى وورناد ثم نادى ثم نادى
 به لم ناد لان الاصل في البعير الالفة والاستئناس ولوروى الى نطي مريوطا وان انه صيد فأصاب صيدا آخر يؤكل
 وكذا لو أرسل كلبه على صيد موقوف في يده فصادف غيره لم يؤكل ولو أرسل فهدا على فيل فأصاب غنما لم يؤكل ولو
 رمى سمكا أو جرأ فأصاب صيدا فغنم أبي يوسف في رواية لا يؤكل لان السمك والجرا اذ لا تقع عليه الذكاة وفي رواية
 يؤكل لان الرمي اليه صيد والقسم الثاني أن يكون فوراً الارسل باقيا كإساقى ومن شرط الارسل أن لا يوجد بعد
 الارسل بل ولا كل فان وجد وطال قطع الارسل حتى لو قتله لا يحمل أكله وفي الروضة ولو جسد الكلب على صدر
 الصيد لم يلزم أمر به أخفاخذ وقتله لم يؤكل لانه انقطع فوراً الارسل وفي الغاية ولو أرسل كلبه فأخذه
 أحدهما وقتله الآخر يحمل أكله والقسم الثالث أن يلحقه المرسل أو من يقوم مقامه قبل انقطاع الكلب كإساقى
 قال رحمه الله وان أدركه حيأ ذكاه لقوله عليه الصلاة والسلام لعدي اذا أرسلت كلبك فاذ كراسم الله تعالى
 عليه فان أمسك عليك وأدركته حيا ما ذبحه رواه البخاري ومسلم ولانه قدر على هذا الاصل قبل حصول المقصود وبالبذل
 اذ المقصود هو الحال والباز والسهم في هذا كالكاب وفي الهبط فاذا أدركه حامل يحمل الابالذبح يدعى الذكاة ولم يقدر
 لتفقد الالة وضيق الوقت بان كان في آخر المرق وعن أبي حنيفة وأبي يوسف إذا لم يقدر على التمكن كاذ كراييل
 وهو اختيار لبعض المشايخ لانه اذا لم يتمكن لم يقدر على الاصل وذ كراييل في محنته ولو أدركه ولم يأخذه وان
 كان في وقت أمكنه ذبحه لم يؤكل وان كان لا يمكنه ذبحه بعد أخذه كل لان السلم ثبت على الذبح وان لم يتمكن من
 الذبح لم يوجد والله أعلم وساقى بيانه قال رحمه الله وان لم يدك حتى مات أو خنقه الكلب ولم يجرحه أو شاركه كلب
 غيره لم يؤكل مجموعي أو كلب لم يدك كراسم الله عليه محمد اكرم أما اذا لم يدك فلا تلهما أدركه حيا صار ذكاة ذكاة
 الاختيار لما روي بناو بنان المعنى فبتر كه بصيريته وهذا اذا تمكن من ذبحه أما اذا وقع في يد غيره فمكن من ذبحه
 وفيمن الحياة فغير ما يكون في المذبح بان يقدبطه ويخوذ ذلك ويبقى الماضطر بالاضطراب للمذبح فلال لان هذا
 القدر من الحياة لا يعتبر فكان ميتا حكا الأثرى انه لو وقع في الماء وهو بهذه الحالة لا يحرم كما اذا وقع في يده مميته لان
 موته لا يضاف اليه والميت ليس محل للذكاة وذ كراييل الصبر الشهيد ان هذا لا يجاع وقيل هذا اقول ما وعند أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى لا يحمل الا اذا ذكاه بناء على ان الحياة الخفية معتبرة عنده وعندهما غير معتبرة حتى حلت المفردة
 والنظيرة والموقودة ونحوها بالذكاة اذا كان فيها حياة وان كانت خفية عندهما وعندهما غير معتبرة حتى حلت المفردة
 وذلك بان تبقى فوق ما يبقى المذبح عند محمد وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ان تكون حيال يعيش مثلها فيكون
 موتها مضافا الى الذكاة والسهم مثلها وان كان فيمن الحياة فوق ما يكون في المذبح فكذلك في رواية عن أبي حنيفة
 وأبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى لانه لم يقدر على الاصل فصارك ما تميم اذا رأى الماء

ولم يفسد على استعماله ولا يؤكل في ظاهر الرواية لانه قادر على الثبوت يده عليه وهو قائم مقام التمكن من الذبح اذ لا يمكن اعتبار الذبح ايضه حقيقة لان الناس يختلفون فيه على حسب تفاوتهم في الكفاية والهداية في امر الذبح ولا يمكن ضبطه فادبر المحقق على ثبوت السيد لانه هو الشاهد المعان فلا يحل الاكل الا بالذكاة سواء كانت حيية خفية أو بينة لم يجرح المصنف أو غيره من السباع وعليه الفتوى لقوله تعالى وما كل السبع الا ما ذكركم استثناء مطلقا من غير تفصيل فتناول كل حي مطلقا وكذا قوله عليه الصلاة والسلام لعدي فاذا امسك عليك وادركه حيا فاذبحه مطلقا فتناول كل حي مطلقا والمحدث صحيح رواه البخاري ومسلم وأحمد وقصل الشافعي رحمه الله تعالى تفصيلا آخر غير ما ذكرنا فقال ان لم يتمكن من الذبح لفقد الاستحالة لم يؤكل لان التقصير من جهته وان كان لضيق الوقت أو كل لعدم التقصير وانجه عليه ما تناولوا وما رونا وأما اخذه الكلب ولم يجرحه فلما بينا منه قوله لا بد من التعليم والتجنية والمجرح وذكنا اختلاف الرواية والكسر كالحق حتى لا يعتد به لانه لا يقتضي الى خروج الدم وأما ما اشارك كلب غير معلم أو كلب مجوسي أو كلب لم يذكر اسم الله تعالى عليه عمدا فلما روي عن عدي بن حاتم رضي الله تعالى عنه انه قال قلت يا رسول الله اني ارسل كلبا على ما سمى قال اذا ارسلت كلبك وصيحت واخذ فقتل فكل فان كل منه فلاتا كل فلتا فاما امسك على نفسه فأتى ارسل كلبا واجد معه كلبا آخر غيره لا أدري أيهما أخذ فقال لا تأكل فاما سمعت على كلبك فان وجدت مع كلبك كلبا غير واحد وقد قتل فلاتا كل لا تأكل لا تدري أيهما قتله رواه البخاري ومسلم وأحمد رحمهم الله تعالى وهذا صحيح فيكون حجة على مالك والشافعي في قوله القديم لانه لا يجرم باكل الكلب الصيد وعلى الشافعي في مترك النسبة عمدا أيضا ولانه اجتمع فيه المباح والمحرّم فغلب فيه جهة المحرمة لقوله عليه الصلاة والسلام ما اجتمع المحلل والمحرام الا وقد غلب المحرام والحلال وان المحرام واجب الترك والحلال جائز الترك فكان الاحتياط في الترك ولورده عليه الكلب ولم يجرحه معه ومات بجرحه الاول يكره اكله لوجود المعاونة في الاخذ وفقدها في المجرح ثم قيل الكراهة كراهة تنزيه لان الاول ليس انفرادا بالمجرح ولا اخذ غلب جانب المحل فصار حلالا وأوجب احاطة غير المعلم الكراهة دون المحرمة وقيل كراهة تحريم وهو اختيار المحلوف لوجود المشاركة من وجه بخلاف ما اذا رده عليه المجوسي نفسه حيث لا يجرم ولا يكره لان فعل المجوسي ليس من جنس فعل الكلب فلم يتحقق المشاركة من وجه وتولم يرد الكلب الثاني عليه لكن اشتد على الاول واشتد الاول على الصيد بسببه فاخذ فقتله فلا بأس باكله لان فعل الثاني اثر في الكلب الاول حتى ازداد طلبا ولم يؤثر في الصيد فكان تبع الفعل لانه بناء عليه فلا يضاف الحكم الى السبع بخلاف ما اذا رده عليه لانه لم يصير تبعاً فيضاف اليهما ولورده سبيع أو ذئب غلب من الطير مما يجوز ان يعلم فصاد به فهو كالورده عليه الكلب فمأذ كذا لوجود المشاركة في الفعل بخلاف ما اذا رده عليه مالا يجوز الاصطدابه كالجمل والبقرة والبازي في ذلك كالكلب في جميع ما ذكرنا من الاحكام وفي الفتاوى العتبية حلال رعي صيده اصابه في المحل ومات في المحرم أو ماته في المحرم وأصابه في المحل ومات في المحل لا يحل وعليه الجزاء في الوجه الثاني دون الاول وكذا اذا ارسل كلبه في المحرم وقتله خارج المحرم لا يحل وعليه الجزاء وفي النخبة يجب ان يعلم من رعى سهمه الى صيد ان العسيرة في حق الملك لوقت الاصابة وفي حق الاكل لوقت الرمي هذا هو المذكورة في عامة الكتب ولهذا قلنا المسلم اذا رعى سهمه الى صيد ثم ارتدوا العاديا لله تعالى ثم اصابه السهم حل تناوله والمراد اذا رعى الى صيد ثم اسلم ثم اصابه لا يحل تناوله قال رحمه الله وان ارسل مسلم كلبه فزجره مجوسي فانزجر حل ولو ارسله مجوسي فزجره مسلم فانزجر حرّم والمراد بالزجر الاغرام الصباح عليه وبالانزجار يحصل زيادة الطلب للصيد كذا في الهداية وأما في قوله فزجره مجوسي الى آخره فمثل ما اذا زجره في حال طلبه أو بعد وقوفه فانزجر والمراد الاول وذكره في شرح كتاب الصيد فيما اذا ارسل مسلم كلبه فزجره مجوسي انما يحل اذا زجره المجوسي في ذهابه أما اذا وقف الكلب عن سبب الارسل ثم زجره مجوسي بعد ذلك فانزجر لا يؤكل والفرق ان ارسل المسلم قد صح وصححة المجوسي لا تفنده لانه تقوية للارسل

وتصرى للكاتب وليس بابتدائه ارسال منه فلا ينقطع الارسال بالجر في حق محيها طالما الارسال من الجوى فانه وقع
 فاسدا فلا ينقلب محيها بالجر وكذا اذا ارسل وترك التسمية عهدا فزجره مسلم وسمى لم يعمل ولو وجدت التسمية من
 المرسل فزجره من لم يسم حل وكذا المسلم اذا ذبح فامر الجوى السكين بعد الذبح لم يحرم ولو ذبح الجوى وأمر المسلم بعينه
 لم يعمل لما ذكرنا ان اصل الفعل متى وقع محيها لا ينقلب فاسدا ومضى وقع فاسدا لا سلب محيها ولو ذبح حراما لا
 على الصيد فقتله يعمل له نفس عاصي الى الزيادة لان ذبحه حصل بفعل الحلال لا بدالة الحرم ونص من المتتبعين عن أبي
 حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى أنه لا يعمل لمحدث فتاده حين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل أعتق هل أشرتم
 فقالوا لا فقال اذن فكلوا وعلى الأبا حذوهم الا عاتق في الدلالة نوع اعانة ولو ارسل مسلم كلبه فزجره عليه الصبي يد كتاب غير
 معلم او معلم لم يرسله أحد ولم يرزجره بعد انبعثوا أحده الاول وقتله لم يؤكل وقد دنا من نفسه من الحلال ولم يرزجره
 ولدن اشتد عليه بان كان يتبع أثر المرسل حتى قتله الاول حل أكله لان فعل الثاني أثرق الكلب للرسول لا في الصيد
 فصار فعله تعاقب المرسل وانضاف الاخذ الى المرسل لا الى المهرض والمسيد بخلاف ما ورد عليه من فسه له أثرى
 الصيد لا في الكتاب فصار الاخذ معضا اليها محيوس أرسل ثم أسلم واصطاد كلبه لم يؤكل وكذا لو زجره به الاسلام
 فان زجره ولو كان مسلما حالة الارسال فصار مرتدا حالة الاخذ يعمل لان المعتبر وقت الاربعين والاربعين لا حالة الاخذ
 لان الارسال والرعي فعل الذكاة بمنزلة الذبح فيعتبر اسلامه وتجبسه وورده عند الذبح لا عند زهو الروح فكان لهنا
 يعتبر اسلامه وكفره وقت الارسال والرعي لا بعده وفي النوادر لو ضرب الكلب الصيد فزجره ثم ضربه ثانية فمسله أكل
 وكذا لو أرسل كلبين فضر به أحدهما فزجره ثم ضرب به الآخر فقتله أكل وكذا لو أرسل رجلا من كل واحد كلبه فزجره
 أحدهما وقتله لا يتحرره يؤكل والصيد لصاحب الاول لان جرح الكلب بعد الجرح فصار كان القتل حصل بفعل
 واحد الان الاول لما أخرجه من أن يكون صيدا صار ملكا لصاحبه فلا يزال ملكه الثاني وفي الاصل ومن شرائط
 الارسال أن لا يكون المرسل محررا وان لا يجوز في الحرم حتى لا يهزأ كل صيد الحرم ولا ما اصطاده الحلال في الحرم وذكر
 زجر الجوى ليعذب زجر الحرم لانه أولى قال في الذخيرة الحلال اذا أرسل كلبه على الصيد فزجره الحرم فان زجر حل
 أكله وفي السراجية أن على الحرم المجزأ والله أعلم قال رجه الله وهو ان لم يرسله أحد فزجره مسلم فان زجر حل وهذا
 استحسنه والقياس ان لا يعمل لان الارسال جعل ذكاة عند الاضطراب ضرورة فاذا لم يرسله لم يندم الذكاة
 حقيقة وحكما ولا يعمل والزجر بناء عليه ولا يعتبر على ما بينا ووجه الاستحسان ان الزجر عند عدم الارسال يعمل ارسالا
 لان ان زجره عقوب زجره دليل طاعته فيصحب اعتباره فحصل اذ ليس في اعتباره ابطال السب بخلاف الفصل الاول
 ولا يقال الزجر دون الالة لان له بناء عليه فلا يرتفع الانقلاص فصار مثل الفصل الاول والجامع ان الزاجر قيم بناء
 على الاول لا فانقول الزجر ان كان دون الالة فلا من هذا الوجه فهو فوقه من وجه آخر من حيث انه فصل المكاف
 واستوى فانسخ الالة لان آخر المتضمن يصلح نامقا الاول كما في نسخ الاحكام بخلاف الفصل الاول لان الزجر
 لا ينافي الارسال بوجه من الوجوه لان كل واحد منهما فصل المكاف والزجر بناء على الارسال فكان دونه من كل وجه
 فلا يرتفع به والبازي كالكتاب فبإذ كرنا ولو أرسل كلبه المعلم على صيده من فخذ غيرة وهو على سننه حل وقال مالك
 رجه الله تعالى لا يعمل لانه أخذ غير ارسال اذا ارسل المختص بالسنار والتسمية وقعت عليه فلا تتحول الى غيره فصار
 كالواضع بناء على محيها وخلافه في غير تلك التسمية وقال ابن أبي ليلى يعين الصيد بالتعين مثل قول مالك
 حتى لا يعمل غيره ذلك الارسال ولو أرسل من غير تعيين محل ما أصابه خلافا لما كان وهذا بناء على ان التعيين شرط عند
 مالك وعنده ليس بشرط ولكن اذا عين تعيين وعندنا التعيين ليس بشرط ولا يتعين بالتعيين لان شرط ما يقدر عليه
 المكاف ان لا يكاف ما لا يقدر عليه والذي في وسعه إيجاد الارسال دون التعيين لانه لا يمكنه ان يعلم البازي والكتاب
 على وجه لا يأخذ الا عامية له وان التعيين غير مفيد في حقه ولا في الكتاب فان الصيد كانا في جميع الارسال المقصوده

سواء وكذا في حق الكلب لان قصده اخذ كل صيد يمكن من صيده بخلاف ما استشهد به الشان التبعين في الشاة
 يمكن وكذا غرضه متعلق بمن فتعلق التسمية هنا بالضعف بالذبح وفيما نحن فيه بالاذن ومن ارسل فهدا فكم نحن
 يتمكن من الصيد ثم اخذ الصيد فقتله لان ذلك حادثة لا يتناولها ستر اخذه فلا ينقطع به فوراً لارسال وكيف
 ينقطع وقصده صاحبه يتحقق بذلك وعندها كمنه في الحصول الحمد قال المحمدي ان القصد حصول جديدة فينبغي لكل
 عاقل ان ياخذ ذلك منه منها ان يكمن للصيد حتى يتمكن منه وهكذا ينبغي للعاقل ان لا يجاهر عدوه بالخلاف ولكن
 يطلب الفرصة حتى يتمكن منه فيحصل مقصود من غير اتعاب نفسه ومنها انه لا يعدو خلف صاحبه حتى يره خلفه وهو
 يقول هو المحتاج الى فلا اذل وهكذا ينبغي للعاقل ان لا يذل نفسه فيما يفعل لغيره ومنها انه لا يتسلل بالسر ولا يركن
 يضرب الكلب بين يديه اذا كل من الصيد فيتعلم بذلك وهكذا ينبغي للعاقل ان يتخط غيره كما قبل السعدين اتخط
 بغيره ومنها ان لا يتناول الحديث من اللحم وانما يطلب من صاحبه اللحم الطيب وهكذا ينبغي للعاقل ان لا يتناول الا
 الطيب ومنها ان يشب اثلاً فأوجسها فان لم يتمكن من اخذ تركه ويقول لا اقل نفسي فيما اعمل لغيري وهكذا
 ينبغي للعاقل وكذا الكلب اذا اعتاد الاختفاء لا ينقطع فوراً لارسال المسانين في القصد وينقطع لارسال بكمه طويلاً
 اذا لم يكن ذلك حيلة منه للاخذ وانما هو استراحة بخلاف ما تقدم ولو ارسل بازة المعلم على صيد فوقع على شيء ثم اتبع
 الصيد واخذ وقته يؤكل اذا لم يكت زمان طويلاً لالاستراحة وانما كمت ساعة طويلة للتمكن ولو ان باز ما علمنا اخذ
 صيداً فقتله ولا يدري ارسله انسان اولاً يؤكل لوقوع النك في الارسال ولا تثبت الا باحة بدونه ولكن ان كان مرسل
 فهو مال الغير فلا يجوز تناوله الا باذن صاحبه قال رحمه الله في وان رى وصي وجرح اكل كما فرغ من بيان حكم الالة
 الحيوانية فشرح في بيان حكم الالة الجمادية فتقدم الاول ظاهر يعنى اذا رى باكة جارية وصي الى صيد ما صاحبه
 وجرحه يؤكل اذا جرح لقوله صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم اذا ريت سهمك فاذا كراهم الله تعالى عليه فان
 وجدته قد قتل فكل الا ان تعبد فوقع في ماء فانه لا تدري الماء قتله او سهمك رواد البضارى ومسلم واجد بهم
 الله تعالى وشرب لما روى عن ابراهيم بن عدي بن حاتم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ريت فحيت
 فخرت فكل وان لم تقرق فلانا كل من المراض الاماذا كت ولا تأكل من البسطة الاماذا كت رواد اجنولاً فرق
 في ذلك بين ان يصيب المرمى بنفسه او غيره من الصيد كما في ارسال الكلب على ما بينا وفي اطلاق قوله في المختصر فان
 رى وصي وجرح كل اشارة اليه حيث لم عين المرمى ولا المصاب حتى يدخل تحت ما اذا سمع حلاوطه صيداً فمره
 فاصاب صيداً غير ما سمع حمة ثم تبين انه من صيد يحل اكله سواء كان الصيد المجموع حمة ما كولا وغيره بعد ان
 كان المصاب ما كولا لانه وقع اصطدا مع قصد ذلك وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه خص من ذلك الخنزير لظن
 حرمته الا ترى انه لا تثبت الاباحة في شيء منه بخلاف السباع لانه يورث في جلده ووفر رحمه الله تعالى خص منها ما لا
 يؤكل لحمه لان الاصطداد لا يفيد الاباحة ووجه الظاهر ان اسم الاصطداد لا يختص بالما كولا فيكون داخل
 تحت قوله تعالى واذا حلت واصطاد وافكان اصطاده ما حوا باباحة التناول ترجع الى الحمل فتثبت بقدر
 ما يقبلها الجمل او جلد او قد لا تثبت بالكلية اذا لم يقبلها الحمل واذا وقع اصطداد اصاب ركه رى الى صيد فاصاب غيره
 وان تبين انه حص جراد او سهمك ذكر في النهاية معزى الى المني ان المصاب لا يؤكل لان الذكاة لا تقع عليهما فلا يكون
 الفسوخ ذكاة واورد على صاحب الهداية انه حص صيد يحتاج في حل اكله الى الذبح او الجرح وقال صاحب
 الهداية في آخر هذه المسئلة ولورى الى حمل او حراد واصاب صيداً يحل في رواية عن ابي يوسف لانه صيد وفي رواية
 اخرى عنه انه لا يحل لانه ذكاة فهمافكان يمكنه ان يخرج ما ذكراه صاحب الهداية على رواية الحمل فلا يرد عليه
 ما اورد ولا يحتاج الى زيادة ذلك القيد الذي ذكره في فتاوى فاضيلنا لورى الى حراد او سهمك وترك التسمية فاصاب
 طائر او صيداً آخر فقتله حل اكله من ابي يوسف روايتان والصحيح انه يؤكل وما اوضح من الكل فلا يرد عليه

أصلاً وإن تبين أن السموع حسبه آدمي أو حيوان أهلي أو غيبي مستأنس أو موقوف لا يحل المصايب لأن الفعل لم يقع
 اصطفاً ولا يقوم مقام الذكاة ولو رمي إلى الطائر فأصاب غيره من الصيد أو فر الطائر ولا يدري أهو وحشي أم لا حل
 المصايب لأن الظاهر فيه التحرش بخلاف ما لو رمي إلى غيره فأصاب صيداً ولا يدري أهو ناد أم لا حدث لا يحل المصايب
 لأن الأصل فيه الاستئناس فيحكم على كل واحد منهما بنظر حاله ولو أصاب السموع حسبه وقد ظنه آدمياً فتبين أنه
 صيد حل لأنه لا عبرة بظنه مع تعيينه صيداً ذكره في الهداية وقال في المنتقى إذا سمع حسباً باللسل فظن أنه إنسان أو دابة
 أو حية فرماه فإذا ذلك الذي سمع حسبه صيداً فأصاب سهم ذلك الصيد الذي سمع حسبه أو أصاب صيداً آخر فقتله
 لا يؤكل لأنه رماه وهو لا يدري الصيد ثم قال ولا يحل الصيد إلا بوجهين إن برمه وهو يريد الصيد وإن يكون الذي
 أرادوه سمع حسبه ورمي إليه صيداً أو كان مما يؤكل أولاً وهذا يناقض جماد ذكره في الهداية وهذا أولى لأن الرمي
 إلى الأتحمي ونحوه ليس باصطياد فلا يمكن اعتباره ولو أصاب صيداً وما ذكره صاحب الهداية يناقض ما ذكره هو
 بنفسه أيضاً من قوله وإن تبين أنه حس آدمي لا يحل المصايب على اقتضاء ما ذكره هناك أنه يحل أن المصايب صيد
 كفا في هذه المسئلة بل أولى لأن مقصوده فيها صيد وقرق بينهما في النهاية بفرق غير مختص فلا حاجة إلى ذكره وقال فيه
 لو رمي إلى آدمي أو بشر ونحوه وسمي فأصاب صيداً ما كره لا لرواية له في الأصل ولا في يوسف رحمه الله تعالى فيه
 قولاً في قول يحل وفي قول لا يحل فهم ما ذكره صاحب الهداية على رواية أبي يوسف فيه فيستقيم ولا حاجة إلى
 الفرق ولو لم يتبين صاحب المحس ما هو لا يحل تناول ما أصابه لاحتمال أن يكون السموع حسبه غير صيد ولا يحل
 المصايب بالشك والبازي والفهد في جميع ما ذكرنا كالكلب قال رحمه الله **فإن أدرته حساد كاه وإن نبتك**
حرم لما روينا بيننا في الكلب من المعنى لأن كل واحد منهما ما ذكره اضطراباً فيكون الواو في أحدهما أو اردا
 في الآخر دلالة لاستوائهما من كل وجه قال رحمه الله **فإن وقع سهم بصيد فحامل فغاب وهو في طلبه حل**
وإن قعد عن طلبه ثم أصابه ميتاً يعني يصرم كله لقوله عليه الصلاة والسلام لا يبيعه إذا رميت سهمك فغاب
 ثلاثاً أيام وأدرته فحكه ما لم ينت رماه ولم وأجدوا بوداود والنسائي ووردته عليه الصلاة والسلام كره كل الصيد
 إذا غاب عن الرمي وقال أهل هوام الأرض قتلته فصيل هذا على ما إذا قعد عن طلبه والأول على ما إذا لم يقعد ولا يبيع
 إن يموت بسبب آخر فيعتبر فيما يمكن التحرز عنه لأن الموهوم في الحرمات كالتحقق وسقط اعتباره فيما لا يمكن التحرز
 عنه للضرورة لأن الاعتبار فيه يؤدي إلى سبب الاصطياد وهذا لأن الاصطياد يكون في الضراء بين الاشتباهاة
 ولا يمكنه أن يقتله في موضع من غير انتقال وقوارع عنه فالباقي قدر ما لم يقعد عن طلبه للضرورة لعدم إمكان التحرز
 عنه ولا يصدر فيما إذا قعد عن طلبه لأن الاحتراز عن مثله ممكن فلا ضرورة إليه فيصرم وهو القياس في الكل إلا أن
 تركاه للضرورة فيما لا يمكن التحرز عنه موقوف على الأصل فيما يمكن وجعل قاضيان في فتاواه من شروط حل الصيد
 أن لا يتواري عن بصره وقال لأن الغالب إذا غاب الصيد عن بصره بما يكون موت الصيد بسبب آخر فلا يحل لقول
 ابن عباس رضي الله تعالى عنهما كل ما أحصيت ودع ما أنبت والاصمء ما أربته والغماء ما توارى عنك وهذا نص على
 أن الصيد يحرم بالتواري وإن لم يقعد عن طلبه وإليه أشار صاحب الهداية أيضاً بقوله والذي روينا به على مالك
 رحمه الله تعالى في قوله أن ما توارى عنه إذا لم يبت ليلته لا يحل عندنا وإن لم يقعد عن طلبه فيكون مناقضاً لقوله في أول
 المسئلة وإذا وقع السهم بالصيد فحامل حتى غاب عنه ولم يزل في طلبه حتى أصابه ميتاً كل وإن قعد عن طلبه ثم أصابه
 ميتاً لم يؤكل فبني الأمر على الطلب وعدمه لا على التواري وعدمه وعلى هذا التركيب قهواء اصحابنا رحمه الله تعالى
 ولو حل ما ذكره على ما إذا قعد عن طلبه كان يستقيم ولم يتناقض ولكنه خلاف الظاهر وما روينا من الحديث يبيح
 ما غاب عنه وبات ليلياً فيكون حجة على من منع ذلك قال الزيلعي في شرح السكندر وجعل قاضيان في فتاواه من شروط
 حل الصيد أن لا يتواري عن بصره فقال لأنه إذا غاب عن بصره بما يكون موت الصيد بسبب آخر فلا يحل لقول ابن

عباس رضى الله عنهما كل ما سميت ودع ما أنجيت والاصماء ما رأيت والاصماء ما قرأتى عنك وهذا نص على ان
 الصيد يحرم بالتوارى وان لم يقعد عن طلبه اه اقول ليس الامر كما زعمه الزيلعي فان الامام قاضيان لم يحصل في فتواه
 من شرط حل الصيد عدم التوارى عن بصره وعدم القعود عن طلبه حيث قال والسابع يعنى الشرط السابع ان لا
 يتوارى عن بصره ولا يقعد عن طلبه فيكون في طلبه ولا يشتغل بعمل آخر حتى يعبده لانه اذا غاب عن بصره لم يبايكون
 موت الصيد بسبب آخر فلا يحل لقول ابن عباس رضى الله عنهما كل ما سميت ودع ما أنجيت والاصماء ما رأيت والاصماء
 ما قرأتى عنك اه ولا شك ان قوله والسابع ان لا يتوارى عن بصره ولا يقعد عن طلبه نص على ان الصيد لا يحرم
 بمجرد التوارى عن بصره والقعود عن طلبه معا او ما قوله لانه اذا غاب عن بصره وقعد عن طلبه بقرينة سياق كلامه
 وأما اذا لم يقعد عن طلبه فيعذر فيه للضرورة لعدم امكان التحرز عن توارى الصيد عن بصره الرأى فكان في اعتبار
 عدم التوارى مطلقا حقيقا وهو مدفوع بالنص وقد اشار اليه المصنف بقوله الا اننا استغننا اعتباره مادام في طلبه
 ضرورة ان لا يعرى الاصطلاح عنه ولا ضرورة فيها اذا قعد عن طلبه لا مكان التحرز عن قراره يكون بسبب عمله وذو كرف
 الشروح والكافي انه صلى الله عليه وسلم مر بالرواء على حمار وحشي عقر فتبادر اصحابه اليه فقال صلى الله عليه وسلم
 دعوه فسيأتي صاحبه فجاء رجل فقال هذين ميتين وانافى طلبها وقد جعلتها لك وامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا بكر
 رضى الله تعالى عنه ففهمها بين الرفاق وان وجد به جراحة سوى جراحة سهمه لا يحل لقوله عليه الصلاة والسلام لعدي
 اذا رميت سهمك فاذا راسم الله عليه فان غاب عنك يوما لم تجد فيه الا اثر سهمك فكل ان شئت وان وجدته غير بقافي
 المساء فلا تاكل رواءه وسلم والنسائي وفي روايته انه عليه الصلاة والسلام قال اذا وجدت سهمك ولم تجد فيه اثر غيره
 وعلت ان سهمك قتله فكله رواءه واصل النسائي وفي رواية ان عليا رضى الله تعالى عنه قال قلت يا رسول الله ارمى في
 الصيد فاجد فيه سهمي من الفد قال اذا علمت ان سهمك قتله ولم ترفه اثم سبغ فكل رواءه الترهذي وصححه ولانه
 محتمل تحققت فيه الامارة فيجوز بخلاف ما اذا كان بلا امارة على ما بينا وحكم ارسال الكلب والبصاري في جميع
 ما ذكرنا من الاحكام كالرأى قال رحمه الله ولو لوروى صيد اقوقع في ماء او على سطح او جبل ثم نرى منه الى الارض
 حرم كلقوله تعالى والمقربة ولما رويناه لقوله عليه الصلاة والسلام لعدي اذا رميت سهمك فاذا راسم الله تعالى
 عليه فان وجدته قتل فكل الا ان تعده قد وقع في ماء فانك لا تدري المساء قتله او سهمك رواءه البصاري وسلم واجد
 ولقوله عليه الصلاة والسلام لعدي اذا رميت سهمك فكل واذا وقع في المساء فلا تاكل رواءه البصاري واجد ولانه
 احتمل موته بغيره لان هذه الاشياء مهلكة ويمكن الاحتراز عنها فحرم بخلاف ما اذا كان لا يمكن التحرز عنه فهذا هو
 المحكم في المقتضى في هذا الباب وهذا فيما اذا كان فيه حياة مستقرة يحرم بالاتفاق لان موته يضاف الى غير الرأى وان
 كانت حياته دون ذلك فهو على هذا الاختلاف الذي مر ذكره في ارسال الكلب ولوروى الى الصيد فاما الرأى السهم
 عيناً او ساراً او عدل عن سنه واصاب صيد لم يؤكل لان حكم الرأى قد انقطع بالعدول وعن أبي يوسف ان حكم الرأى
 لا يقطع بالتغير عن سنه ولو اصاب السهم حائطاً او صخرة فرجع الصيد وقتله لم يؤكل ولو جدد عدو وطوله كالسهم ورأى
 به فاصاب بحده وخرق يؤكل والا فلا ولوروى الى صيد سهم ما فاصاب سهماً وضوا رفقه فاصاب صيداً فقتله بغير
 وجرح يؤكل لان الرفوع اغمار تقع بقوة السهم الاول فيكون نفوذ بواسطة الاول الا ترى انه لو اصاب آدمياً وقتله
 يجب القصاص على الرأى ولوروى بغير عرض او جرح او بسدقة واصاب سهماً ورفقه واصاب السهم الصيد فقتله يحصل
 ولوروى سهمه اعدل به الرأى عن سنه عيناً او ساراً او اصاب حائطاً فعدل عن سنه ثم استقام ومر على سنه فاصاب الصيد
 وجرحه فلا بأس به ولا عبرة بهذه الزيادة بعد الاستقامة على سنه كذا في الخط وفي الذخيرة ولو ان الرأى ماتت عيناً
 او ساراً او اصابته عن سنه لا يورثه لانه لم يكن باكله باس واذا روى سهم صيد ايسر سهمي ثم رمى بمومي فاصاب
 سهمه سهم المسلم فأنصرف عنه وبصره الا انه في خنثه ذلك واصاب الصيد وقتله فالصيد للمسلم ولكن لا ينبغي ان ياكله

ولوروى حلال سهم الى صيدهم رمى محرماً فاصاب سهم الحرم سهم الحلال وزاد في قوته حتى اصاب الصيد فانه لا يحل كله
وارسال البازي كالرسالة الكلاب ولوروى رجل صيدا سهم رمى ثم ان رجلا آخر رمى ذلك الصيد سهم فحسب
فاصاب سهم الثاني الاول وامضاء حتى اصاب الصيد وجرحه وقتله فالمسئلة على وجهين ان كان السهم الاول بحال يعلم
انه يبلغ الصيد دون السهم الثاني الا ان الثاني زاد في قوته والصيد الاول ولم يذ قرق الكلب ما اذا كان لا يدرى بان
الاول هل يبلغ الصيد لولا الثاني قال شافعيان ينبغي ان يكون الصيد الاول ورجل تناول هذا الصيد على كل حال
ولو كان الرامي الثاني مجوسيا فاصاب سهمه سهم المسلم فان علم ان سهم المسلم لا يصيب الصيد لولا سهم المجوسي قال الصيد
للمجوسي ولا يحل تناوله ولو علم ان سهم المسلم يصيب الصيد الا ان سهم المجوسي زاد في قوته فالصيد للمسلم وبحل تناوله
قياسا ولا يحل استئصاله ولو ان قوما من المجوس رموا سهمهم فاقبل الصيد فحوسم فارام سهمهم فراماه المسلم ومضى
فاصابه سهم المسلم وقتله فالمسئلة على وجهين ان كان سهم المجوسي وقع على الارض حتى رماه المسلم لم يحل كله الا ان
يدركه المسلم ويذ كنه فينتهض فيحصل لانهم اضافوه على الرمي دون حقيقة الذكاة ولم يعتبر الرمي مع وجود حقيقة الذكاة
وان وقعت سهام المجوسي على الارض ثم رماه المسلم بعد ذلك وباقي المسئلة بها حل كله وكذلك المجوس ان ارسلوا
كلابهم الى صيد فاقبل الصيد هاربا فرماه المسلم فقتله او ارسل كله اليه فاصابه الكلب اقتله ان كان رمى المسلم
او ارسله الكلب بعد رجوع كلاب المجوسي بحل وان كان حال اتباع كلابهم لا يحل وكذا لو ارسل المجوسي صقرا
له او بازيا به فهو الصيد الى الارض هاربا فرماه المسلم فقتله وان كان رمى المسلم وارساله حال اتباع صقرا للمجوسي
وبازيه لا يحل وان كان بعد الرجوع حل وكذا لو اتبع الصيد كلب غير معلم فاقبل الصيد فارامه فرماه المسلم
بهم فهو على التفصيل الذي قلنا فالرجح الله وان وقع على الارض ابتداء حل كله لانه لا يمكنه التفرغ عنه
ففسقط اعتباره لثلاث سبابه على ما بيننا بخلاف ما لا يمكن التفرغ عنه لان اعتباره لا يؤدي الى سبابه والى اعتباره
لا يؤدي الى الجرح فامكن ترجيح الحرم عند التعارض على ما هو الاصل في الشرع ولو وقع على جبل او سطح او اجرة
موضوعة فاستقر ولم يرد حل لان وقوعه على هذه الاشياء كوقوعه على الارض ابتداء ولا يمكن الاحتراز عنه ففسقط
اعتباره بخلاف ما اذا وقع على شجرة او حائط او اجرة ثم وقع على الارض او رماه وهو على جبل فتردى منه الى الارض او
رماه فوقه على رمي منصوب او قسبة قائمة او على حرف اجرة حيث يحرم لاحتمال ان احسد هذه الاشياء قتله بعده او
يرد يته وهو يمكن الاحتراز عنه وقال في المنتقى لوروى صيدا فوقع على حفرة فانقلق رأسه او انشق بطنه لم يؤكل لاحتمال
موته بسبب آخر قال المحاكم ابو الفضل رحمه الله تعالى وهذا خلاف اطلاق الجواب المذكور في الاصل فيما ساعد هذا
المفسر لان حصول الموت بانغلاق الرأس وانشقاق البطن ظاهر بارى وهو موهوم ففسر دقاظا اولا بالاعتبار من
الموهوم فيحرم بخلاف ما اذا لم ينشق ولم ينقلق لان موته بارى هو الظاهر فلا يحرم ولا يحل اطلاق الجواب في الاصل
عليه وحل السرعي ما ذكر في المنتقى على ما اذا اصابه حد الصخرة فانشق كذلك وجعل المذكور في الاصل على انه
اذا لم يصبه من الصخرة الا ما يصيبه من الارض او وقع عليه فحمل كذلك فكل التاويلين صحيح ومعناها واحد لان
كلما حمل ما ذكر في الاصل على ما اذا مات بالرمي وما ذكر في المنتقى على ما اذا مات بغيره وفي لفظ المنتقى اشارة اليه
الا ترى انه قال لاحتمال الموت بسبب آخر الرمي وهذا يرجع الى اختلاف اللفظ دون المعنى ولا يبالى به وان كان
الظن بالرمي ما ثابا فان لم تنغمس الحجر احدة في الماء كل وان انغمست لا تؤكل لاحتمال الموت به دون الرمي لانه يشرب
الجرح الماء فيسبب زيادة الالم فصار كما اذا اصابه سهم قال رحمه الله في وما قتله المراض بعرضه او البندقة حرم في
لما روى بنان حديث ابراهيم ولما روى ان عدي بن حاتم قال للنبي صلى الله عليه وسلم اني ارمى الصيد بالمراض
فاصيب قتلا اذ ارميت بالمراض فخرقت فكاه وان اصابه بعرضه قلنا كله رواه البخاري ومسلم واحمد ولما روى
انه عليه الصلاة والسلام نهى عن المحذف وقال انها لا تصيد ولكنها تكسر العظم وتثقل العين رواه البخاري ومسلم

واحد ولا نالحرج لا بد منه لما بدنا من قبل والبندقية لا تجرح وكذا عرض المراض والمراض منهم لا ريش ولا نصل
 له وانما هو حديد الرأس مسمى الحديد مع اضافته فيه بغير ضاوتارة يصيب عرضة وتارة يصيب بحدة وان رماه
 بالسكين أو السيف فان أصابه بحدة أو بالافلاوان رماه بصبر فان كان ثقيلًا لا يؤكل وان جرح لاحتمال انه قتله بشقه
 وان كان الحجر خفيفا وله حد وجرح لتيقن الموت بالحجر حيث ولو جعل الحجر موبلا كالسهم وهو غفيف وبه حده وري
 به صيدان جرح حل لفته بجرحه ولو رماه بمرو حديدة فليضع بضعا لا يعمل لانه قتله دقا وكذا اذا رماه بها فقطع
 أو داحه وأبان رأسه لان المروق قد تنقطع بالنقل فيقع السك ويحتمل انه مات قبل قطع الاوداج ولو رماه بهود مثل
 العصا ونحوه لا يعمل لانه قتله ثقلا لا جرحا الا اذا كان له حد يضع بضعا فيكون كالسيف والرمح والاصل في جنس
 هذه المسائل ان الموت اذا حصل بالحجر بعين حل وان حصل بالنقل أو شك فيه فلا يعمل حتمًا أو احتياطًا وان جرحه
 غشًا فان كان الحجر حديدًا حل بالاتفاق وان كان غير منم اختلفوا فيه قبل لا يعمل لانعدام معنى الكاة وهو اخراج
 الدم النحس وشروط النبي صلى الله عليه وسلم اخراج الدم بوله انهر الدم بما شئت رواه احمد وأبو داود وغيرهما وقيل
 يحصل لثباته ما في وسعه وهو الحجر واخراج الدم ليس من وسعه فلا يكون مكافاة لان الدم قد يغيبس بقتله أو لصيق
 المنفذ من المروق وقد قدمنا وان ذبح الشاة ولم يخرج منها الدم قبل محل اكها وقيل لا يعمل والاو قول ابي بكر الاستكاف
 والثاني قول اسمعيل الصارو وجه القولين دخل فهاذا ذكرنا وان أصاب السهم تلف الصيد أو قرنه فان أدماه حل والا فلا
 وهذا يؤيد قول من يشترط خروج الدم قال رحمه الله **فان روى صيدا فقطع عصارته** كل الصيد لا العضوي وقال
 الشافعي رضي الله تعالى عنه **كل ان مات الصيد منه لانه ميان** بذكاة الا يضطر ارجل كالبيان بذكاة الاختيار بخلاف
 ما اذا لم يمت لانه ما بين بالذكاة ولنا قوله عليه الصلاة والسلام **ما قطع من بهيمة وهي حية فاقطع منها فهو ميت** رواه
 ابن ماجه ذكر المحي مطلقا فينصرف الى الحي حقيقة وحكما والعضو الميان بهذه الصفة لان الميان منه حي حقيقة لقيام
 الحياة فيه وكذا حكمه لانه يتوهم سلامته بعد هذه الجراحة ولهذا اعتبر هذا القدر من الحياة حتى لو وقع في الماء وفيه
 هذا القدر من الحياة يحرم بخلاف ما اذا بين بذكاة الاختيار لان الميان منه ميت حكمًا لا ترى انه لو وقع في هذه الحالة في
 الماء أو تردى من الجبل لا يحرم لان موته قد حصل بالابانة حكما فلا يضاف الى غيره وان كان حصل بذلك حقيقة أقول
 المقدمة القائلة ان المطلق ينصرف الى الكامل شاعفة السنة الفقهاء وكتب اصحابنا لكنها مخالفة في الظاهر لما نقرر
 في اصول ائمتنا من ان المطلق يجري على إطلاقه كما ان المقيد يجري على تنقيده فتأمل في التوفيق وفي الاصل رجح
 أو رسل كله على صيدنا خطأ ثم عرض له صيد آخر فقتله يؤكل وان هاته الصيد فرجح وعرض له صيد آخر في رجوعه
 فقتله لا يؤكل وقوله ابن باز ذكاة قتلنا حال وقوعه لم تقع ذكاة لقيام الحياة في الثاني حقيقة وحكما على ما بينا وانما تقع
 ذكاة عند موته وفي ذلك الوقت لا يظهر في الميان لعدم الحياة فيه نزوله بالا ففصل قصارا لا حصل فيه ان الميان
 من الحي حقيقة وحكما لا يجوز والميان من الحي صورة لا حكم بدليل ما ذكرنا من الاحكام من انه لا يؤثر فيه وقوعه
 في النهر في هذه الحالة اتمل كله في هذه الحالة وان كان يكره لما فهمنا من زيادة الايام قطع محله وكذلك الميان منه
 بالاصطداد لانه حي حقيقة وحكما حتى لا يثبت له شيء من هذه الاحكام قال رحمه الله **فان قطع اثنالا أو اكثر مما يلي**
أنهز أو تمل كله لان الميان منه حي صورة لا حكم اذا لا يتوهم سلامته وبقاؤه حيا بعد هذه الجراحة فوقع ذكاة في
 الحال لعل كله كما اذا بين رأسه في الذكاة الاختيارية وكذا اذا قد نصفي لما ذكرنا بخلاف ما اذا قطع يدا أو رجلا
 أو فخذ أو ثلثة مما يلي القوائم أو أقل من نصف الرأس حيث يحرم الميان ويجعل الميان منه لانه يتوهم بقا الحياة
 في الباقي وان ضرب عنق شاة فبان رأسها تمحل لقطع الاوداج ويكره ما فيه من زيادة الالم بلاغ الخناق وان ضربها
 من قبل القفا ان ماتت قبل قطع الاوداج لم تمحل وان لم تمث حتى قطع الاوداج حلت ولو ضرب صيدا فقطع يده أو رجله
 ولم ينفصل حتى مات كان يتوهم الشاة واندماله حل كله لانه بمنزلة سائر اجزائه وان كان لا يتوهم بان يبقى معلقا

بحلله حل ما سواه دونه لوجوده بالإنابة معنى والعبرة للعاقبة قال رحمه الله **هو حرم صيد الجوسى والوثقى والمترد** كما لا ينهم
 لهم ما من أهل الذكاة حالة الاختيار فكان حالة الاضطرار وكذا الحرم لأنه ليس من أهل الذكاة الاختيار في حق الصيد
 فلا يكون من أهل ذكاة الاضطرار فيه ويؤكل صيد الكفاي لأنه من أهل الذكاة واختيارا فكان الاضطرار اقل رحمه الله
هو ان رمى صيدا فلم يمتعه فرماه الثاني فقتله فهو الثاني وحل له لا به هو الاخذ له وقال عليه الصلاة والسلام الصيدان
 اخذوه وانما حل لأنه لم يصرح بالاول من حيز الامتناع كان ذكاه ذكاة الاضطرار وهو انجرح في أى موضع كان وقد
 وجد قال رحمه الله **هو ان أنغنه فلا ياول وحرم** لأنه لما أنغنه الاول قد خرج من حيز الامتناع صار قادرا على ذكاه
 الاختيارية فوجب عليه ذكاه ما روى بسا ولم يذكره وصار الثاني قاتلا له فيحرم وهو لو ترك ذكاه مع القدرة عليه يحرم
 فما القتل أولى ان يحرم بخلاف الوجه الاول وهذا اذا كان بحال يسلم من الاول لأن موته يضاف الى الثاني اما اذا كان
 الرمي الاول بحال لا يسلم منه الصيدان لا يبقى فيه من الحياة الا بقدر ما يبقى من المذبوح كما اذا أبان رأسه يعل لأن موته
 لا يضاف الى الرمي الثاني فلا اعتبار لوجوده لكونه متاحكا ولهذا الوقوع في الماء في هذه الحالة لا يحرم كوقوعه بعده موته
 ولو كان الرمي الاول بحال لا يعيش به الصيد لكن حياته فوق حياة المذبوح بان كان يبقى يوما أو يومه فعند أبي يوسف
 لا يحرم بالرمية الثانية لأن هذا القدر من الحياة لا يعتبر عنده وعند محمد يحرم لأن هذا القدر من الحياة يعتبر عنده فصار
 حكمه حكم ما اذا كان الاول يسلم منه فلا يحل قال رحمه الله **هو من الثاني للاول قيمته غير ما نقصته جراحته** أى ضمن
 جميع قيمة الصيد غير ما نقصته جراحته الاولى لأنه أنف صيدا لم يملأ كالقنبر لأنه ملكه بالانقضاء فليزم قيمة ما تلفه وقيمه
 وقت انقضاءه كان ناقصا بجراحته الاولى فليزم ذلك لأن قيمة المتلف تعتبر وقت الاتلاف فصار كالأول انب عبد امر بضاوشام
 بجروحة فانه يلزمه قيمته متقوما بالمرض أو انجرح وقال صاحب الهداية وغيره تأويله اذا علم ان القتل حصل بالثاني
 فان كان الاول بحال يسلم منه والثاني بحال لا يسلم منه ليكون القتل كله مضافا الى الثاني وقد قتل حيوانا لم يملأ كالاول
 منقوصا بالجراحة فلا يضمنه كاملا وان علم ان الموت حصل من الجراحته الأولى ولا يدري قال صاحب الهداية قال في
 الزيادة ان يضمن الثاني ما نقصته جراحته ثم يضمن نصف قيمته بجراحته ثم يضمن نصف قيمته بحالها أما الاول
 وهو ما نقصته جراحته فلا يجر حيا وانما لم يملأ كالقنبر وقد نقصته فيضمنه أولا وأما الثاني وهو ضمان نصف قيمته حيا
 فلان الموت حصل بالجراحته فيكون هو متلفا لنفسه وهو مملوك لنفسه فيضمن نصف قيمته بجراحته ثم يضمن نصف قيمته حيا
 الاولى ما كانت بسنعه معنى الجراحة الاولى ما كانت بصنع الثاني فلا يضمنها والثانية ضمنها مرة فلا يضمنها فالثانية أى
 الجراحة الثانية ومراعاة ما نقصه بجراحته ضمنها مرة وهو ما ضمنه من النقصان بجراحته أولا وأما الثالث وهو ضمان
 نصف اللحم فلان بالرمية الاولى صار بحال يحل بذكاة الاختيار لولا الرمي الثاني فهذا الرمي الثاني أنفسه عليه نصف
 اللحم فيضمنه ولا يضمن نصف القيمة لا سيما لأنه ضمنه من حيث ضمن نصف قيمته حيا فدخل ضمان اللحم
 وهذا هوهم ان بين المستثنين فرقا عني بين ما اذا حصل القتل بالثاني وحدها وليس كذلك بل لا فرق بينهما لانه
 في الموضوعين يضمن الثاني جميع قيمته غير ما نقصته جراحته الاولى لانه بين المسئلة الاولى جميع الحاصل وفي
 الثانية بين طريق الضمان نقل ذلك عن قضيان أى عدم الفرق بين المستثنين بانه ان الرمي الاول اذا رمى صيدا
 يساوى عشرة قصص درهمين ثم رمى الثاني فقتله درهمين ثم مات فعلى الطريقة الاولى يضمن الثاني غائب ويقتطع
 عنه من قيمته درهمان لأن ذلك تلف بجرح الاول وهو المراد بقوله غير ما نقصته جراحته وعلى الطريقة الثانية يضمن
 درهمين أولا لأن ذلك القدر من النقصان حصل بقتله وهو المراد بقوله في الزيادة يضمن الثاني ما نقصته جراحته
 بقي من قيمته ستة فيضمن نصفها وهو ثلثا قدرها هم وهو المراد بقوله ثم يضمن نصف قيمته بجراحته ثم يضمن
 نصف قيمته حيا ثم اذا مات يضمن النصف الآخر بعد الموت وان كان تغويت اللحم فيه موجدوا بقتله لأنه ضمن
 ذلك النصف حيا فلو ضمنه بعد الموت كان يتكرر الضمان بان يضمن قيمته حيا ثم يضمن قيمته نجما بعد الموت وهذا

لا يجوز وهذا اذا كانت حياته خفية بقدر المذبح فلا يضمن الثاني ويكول لان موته لا يضاف الى الثاني ولهذا لو وقع في الماء في هذه الحالة لا يجرم وقد ذكرناه من قبل وعنه وقع الاحتراز بقوله فان علم ان الموت حصل من الجراحتين اولاً يدري ولورما معاً فاصابه احدى قبل الاخر فاحتجته ثم اصابه الآخر او رماه احدى مسياً واولاً ثم رماه الثاني قبل ان يصيبه الاول او بعد ما اصابه قبل ان يخضع فاصابه الاول فاحتجته وانخذه ثم اصابه الثاني فقتله فهو الاول ويكول وقال زفر لا يحل اكله لانه حال اصابه الثاني غير ممتنع فلا يحل بذكاة الاضطرار فصار كما اذا رماه الثاني بعد ما انقضى الاول فلما عُدري الثاني هو صيد ممتنع فوقع ومعه ذكاة ولهذا اشترط التهمة عند الرمي فكذا الامتناع يعتبر عنده الا ان الملك ثبت للاول لان سهمه اخرجته عن حيز الامتناع فملك به قبل ان يقتل بهم الثاني فلما صله ان المعتبر حق المحل والضمان وقت الرمي لان الرمي الى الصيد مباح فلا ينعقد سلباً وجوب الضمان فلا يتقلب موجباً بعد ذلك وهو ذكاة قتل المصاب لان المحل يحصل بفعله وقوله هو الرمي والارسل فعتبر وقتسه وفي حق الملك يعتبر وقت الاتقان لان به ثبت الملك وزفر يعتبر وقت الاتقان فهما ولورما معاً واصابه معاً فاعتبرت معاً فهو بينهما استواء في السبب والبازي والكلاب في هذا كالسهم حتى يملكه باثاقه ولا يعتبر امساكاً بدون الاتقان حتى لو ارسل باز به فامسك الصيد فملكه ولم يشك وأرسل الاخر باز به فقتل ذلك الصيدان الصيد الثاني وحل لان يد البازي الاول ليست يد حافظه لتقام مقام يد المالك اما القتل فهو اتلاف والبازي من أهل الاتلاف فينقل الى صاحبه ولورمي سهماً فاصاب الصيد فاحتجته ثم رماه ثانياً فقتله حرم لنا بقا قال رحمه الله وحل اصطحاباً وكر كل محبة وما لا يؤكل في لقوله تعالى واذا حلتم فاصطادوا مطلقاً من غير قيد بالماكول اذا الصيد لا يقتصر بالماكول قال الشاعر

صيد الملوك ارناب وتعالب * واذا ركت فصيدك الابطال

ولان الاصطياد سبب الانتفاع بجلده اوريثه وأشعره ولا يستفاد من شعره وكل ذلك شروع والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

كتاب الرهن رحمه مناسبة كتاب الرهن لسكتاب الصيد من حيث ان كل واحد من الرهن والصيد سبب التحصيل المال والكلام في الرهن يقع في مواضع الاول في معناه لغة والثاني في دليله والثالث في ركه والرابع في شرط زومه والخامس في شرط جوازه والسادس في حكمه والسابع في سببه والثامن في صفته والسابع في معناه عند الفقهاء والعاشر في محاسبته امام معناه لغة فهو عبادة عن المجلس بأي شيء كان قال الله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة أي محبوسة بما كسبت من المعاصي يقال رهننت الشيء وارهننته والجمع رهن ورهن ورهان والرهن المرهون نسمة بالمصدر وأما دليله فقوله تعالى فمرهن مقبوضة أمر بأخذ الرهن وقبضه حال المداينة وأما ركه فهو الايجاب وهو قول الراهن رهننت عندك هذا الشيء بمالك على من الدين أو أخذه والقبول شرط له لان الرهن عقد شرعي لانه لم يستوجب الرهن بذاته شيئا والتبرع به بالايجاب من غير قبول حتى لو حلف لا يرهن فمرهن ولم يقبل الاخر بحيث وأما الرابع وهو شرط الزوم وهو القبض وأما الخامس وهو شرط الجواز فذكره مقبوماً مغرراً فاذا غامر الشغل بحق الضمير وان يكون الرهن بحيث يمكن الاستيفاء منه كالدين حتى لا يصح الرهن بما ليس بمال كالمحدود والقصاص والعقود وأما حكمه فلك المرتهن المرهون في حق المجلس حتى يكون أحق بما سلكه الى وقت ايفاء الدين في حال الحياة أو اذ مات الرهن فهو أحق به من سائر الغرماه فيستوفى منه دينه وما فضل فهو للغرماه وأما سببه فهو الحاجة اليه لان الانسان قد لا يجد من لا يقرضه مما تامين غره رهن أو يصبر عليه بغير رهن وأما صفته قال عامة العلماء بان الرهن مضمون على المرتهن كما سيأتي بيانه وأما التاسع وهو تفسيره شرطاً فستحكم عليه المؤلف وأما العاشر وهو محاسبته فهو فك عمرة الطالب عن الراهن ووثوق قلب المرتهن بما يحصل حاله ولو ارتهن على أنه ان ضاع بغير شيء وأجاز الراهن جازا الرهن وبطل الشرط لانه تفسير لعمدة موضوع بمحكم مشروع وتبديل المشروع لا يجوز والقبض بمحكم الرهن الغاسم مضمون وذكر ابن جماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى

لورهن نصف دائر وسلم الدار الى المرتين وهلكت لم يذهب من الدين شيء وهكذا في فوائدها من محمد ربه الله تعالى انفق الرهن الفاسد لا يذهب بهلاكه الدين وفي الجامع الكبير لو اشترى مسلم خيرا ورهنه بنصفه رهنه فاضاع الرهن عنده لا يضمن لانه رهن باطل في الاول بنقد عايد والله اعلم وساقى له مزيد بيان عند قوله مضمون باطل من قيمته وفي الكبرى لو شرط عليه ان يضمن الفضل عن الدين فالشرط باطل قال رحمه الله هو وحسب شيء يصدق يمكن استيفاؤه منه كالدين ثم وهذا احسن في الشرع كذا قال الشارع وقال قوله كالدين اشارة الى أن الرهن لا يجوز الا بالدين لانه هو حق أه كن استيفاؤه من الدين لعدم تعيينه وأما العين فلا يمكن استيفاؤها من الرهن ولاه وزاره من بها الا اذا كانت مضمونة بنقصها كالخصوب والمهور وبذل الخلع وبذل الصلح عن دم العبد لان الموجب الاصل فيها المثل او القيمة ورد العين لا يخلص على ما علمه الجمهور ولهذا نصح الكفالة به والبراءة عن قيمته ويصنع وجوب الذكاة من هو في يده وما له بقدر القيمة ولو كان الواجب هو العين لما ثبتت هذه الاحكام وعند البعض وان كان الموجب الاصل رد العين ورد القيمة بخلص فلا يجب الضمان الا بعد الهلاك بالقبض السابق ولهذا اعتبر قبضه بالعين فيكون رهنه وجود سبب وجوبه فيصح كما هو في الكفالة بخلاف الاعان الامانة اه فان قيل هذا الشرع يفرض الرهن التام او الا لازم والا فني انعقاد الرهن لا يلزم الحبس بل ذلك بالقبض اوجب بان المراد انه يتحقق بان عاقبة معنى الرهن معنى جعل الشيء محبوبا يصدق الان الشارع جعل للعاقدة الرجوع عنه ما لم يقبض المرتين الرهن فقبيل القبض يوجب حبس معنى الحبس ولكن لا يلزم ذلك الا بالقبض ولما اخذ في التعرض المسد كور في الكفاية للشرع انما هو بقصر الحبس لارومه فيصدق هذا التعرض على الرهن قبل تمامه ولزومه ايضا لو قال هو عقد بردي على معنى حبس العين يتحقق يمكن استيفاؤه منه لكان أولى وقولنا على معنى حبس الى آخره لان العقد لا يوجب حقيقة الحبس لانها بالقبض بل يوجب نفس الحبس وقول الامام الربيعي ان قوله كالدين اشارة الى أن الرهن لا يجوز الا بالدين لانه هو الحق الممكن استيفاؤه من الرهن لعدم تعيينه قلنا المتبادر اليه من الكفاية انه يجوز الرهن بغير الدين ايضا كما ذكرنا أمثاله وقوله شيء صادق على ما لو عين ذلك أولا وعلى ما اذا كان على كل الدين أو بعضها وعلى ما اذا قبض الدين أولا قال قاضي خياض رجل دفع الى رجل ثوبين وقال خذ أيهما شئت بالمائة التي على واخذهما فاضاها في يده قال الثالث لا يذهب من الدين شيء وجهه بغيره لرجل عليه عشرة درهما يدفع للمدين الى الطالب مائة وقال خسنهما عشرين بدسك فضاها بالمائة قبل ان ياخذنها عشرين ضاعت من مال المدين والدين على حاله ولو قال خذ أحدهما رهنًا بدسك واخذها فضاها في يده وقيمتها أسوأ قال الثالث يذهب نصف قيمة كل واحد منهما بالدين ان كان مثل الدين رجل عليه مائة فاعطى الدائن ثوبا وقال خذ هذا ابعض حقت قيمته وهالك بغيره قال أبو يوسف لما شاهد المرتين أخذ الرهن ولم يدفع شيئا فضاها في يده قال أبو يوسف عليه قيمة الرهن اقترض آخر خمسين درهما فقال المقرض لا يفتيك هذا القدر ولكن ابعث لك ما يكفك فبعث فدفعت اليه فضاها في يده فقل المرتين الاقل من قيمة الرهن ومن الخمسين واشترط خيارا للشرط ثلاثة أيام في الرهن غير جائز في المرتين لانه يملك فسخه من غير خيار الشرط فلا يملكه في اشتراطه والرهن جائز لانه يحتاج الى الخيار فيه وهو في معنى البيع فيصح اثبات الخيار فيه كذا في الاصل قال رحمه الله ولزم باليجاب وقبول ويتم بقضه يجوز ان يفرغ من الجاه وهذا هو فان الرهن لا يلزم بالايجاب والقبول لانه تبرع ولكنه بنقدهما ويتم بالقبض فيلزم به قال في العناية بركن الرهن الايجاب وهو قول الرازي رهن والقبول وهو قول المرتين قبلت ثم على بانه عقدها والتقدير بنقدهما وأورد عليه بان صاحب الهبط صرح بانه عقد تبرع يتم بالايجاب فقط وهو قول غالب المشايخ وقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه يلزم بالايجاب والقبول كالبيع والجاراة وقوله يجوز ان يفرغ من الجاه احتراز بالاول عن الشارع وبالثاني عن المشغول وبالثالث عن المتصل اذا قبضه كذلك ثم هذا بيان الرهن بالقول وسنبين ما يصير رهنًا بالقبول قال رحمه الله هو والتخلة فيه وفي البيع قبض قال

الشارح والصواب ان الخلقة تسامى لانه عبارة عن رفع الموانع عن القبض وهو المسمي دون المقسم والقبض فعل المثلسم
 لانه اكتفى بالخلقة لانه غاية ما يقدر عليه والقبض فعل للغير فلا يكلف به وهو ظاهر الرواية وعن الثاني ان في المنقول
 لا بد من النقل والاول اصح والقبض باطل لان قبض الرهن مشروع في شبه البيع ما كفى بالخلقة
 والنصب ليس بمشروع فلا حاجة الى ثبوت بدون قبض حقيقة وهو النقل ووضع اليد ولا يرد القبض بالصرف لانه
 لا بد فيه من القبض حقيقة فلا ضرورة على خلاف القياس قال رحمه الله قوله ان يرجع عن الرهن ما لم يقبضه المرتهن في
 ما ذكرناه من متبرع ولا لزوم على المتبرع ما لم يسلم بالسكينة وفيه خلاف مالك واختلقوا في القبض قال الشيخ الامام المعروف
 بخوار زاده الرهن قبل القبض جائز غير لازم وانما يصير لازما في حق الرهن بالقبض اهـ وانما يصير لازما في حق
 المرتهن بالدفع وقبض الراهن الدراهم فلو قال وله ما ان يرجع ما لم يتقاضا لكان أولى لانه في حكم الراهن والمرتهن
 ولا يقال قوله انه يرجع الغديان عقد الرهن نزع في حق الراهن يناهيه ما قل في البصط وغيره من عنده دأبتين
 على ما قد دفع له دابة وقبض منه خبيس وطلب للمرتهن الدابة الاخرى وامتنع من قرض المحضين الباقي فيصير الراهن
 على قرض المحضين لان الرهن لازم من جانب الراهن فاشترط عليه مجير على دفعه غير لازم فلا مجير على دفعه اهـ لانا
 نقول هو تبرع في حق الراهن قبل دفع شيء من الرهن فلا منافاة ولم يتعرض المؤلف رحمه الله تعالى للراهن بالتقل
 وسند كذا في تسمية الفائدة قال في الذخيرة من كان له دين على رجل فقتضاه فلم يقبضه فرفع العمامة عن رأس المديون
 رهناء بذه وأعطاه مئذ بلا صغر ايكفه على رأسه وقال احضر ديني لادعها عليك فذهب الرجل وجاء بدينه بعد أيام
 وقد هلكت العمامة قال هلكت بالدين وفي السراجية اذا أخذ عمامة المديون بغير رضاه لتكون رهناء لم تكن رهناء بل
 غصبا روى ابن سماعة عن أبي يوسف رجل اشترى من رجل جارية بالف درهم وأبى البائع ان يدفعها اليه حتى
 يقبض الثمن وقال المشتري لأدفع لك الثمن حتى أقبضها فاتعاقب على وضع الثمن على يده على حتى يقبض الثمن يدفعها
 اليه فوضع رهناء بالثمن فهلك هلك من مال البائع وفي الفتاوى الصكيري رهن عبدا بكر حنطة فبات العبد
 فظفر ان الكركيس على الراهن فعلى المرتهن قبض كردون العبد وفي التهمة رجل عليه ثمن عن عبا اشتراها فان دفع
 للبائع صرة فبأذنا رفقها لفسد هذه الصرة حتى انفسد الثمن ثم هلك الثمن من مال البائع قال قلت تهلك
 هلاك الرهن أم هلاك الثمن قال هلاك الثمن فان ظهر ان دينه أجود لا يرجع بالمجود في قول الامام ومحمد حيث كافا
 في الوزن سواء قال رحمه الله وهو مضمون باقل من قيمته ومن الدين فلو هلك وقيته مثل الدين صار مستوفيا دينه
 وان كان أكثر من دينه فالفضل أمانة وقد رد الدين صار مستوفيا دينه وان كان اقل صار مستوفيا بقدر دينه ويرجع
 المرتهن بالفضل في وقال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه الرهن كله أمانة فلا يسقط شيء من الدين بهلاكه ولنا قوله
 عليه الصلاة والسلام للمرتهن الذي هلك عنده الفرس ذهب حقه وقوله عليه الصلاة والسلام اذا هلك الرهن هلك
 الدين أو ما معناه وأجمع الصحابة والتابعون على ذلك وبيان الدليلين من المجانبين في المطولات وفي الكافي بيانه اذا
 رهن ثوبا بقيته عشرة أشهر فتهلك عند المرتهن يسقط دينه وان كان قيمة الثوب خمسة يرجع المرتهن على الراهن
 بخمسة أخرى وان كانت قيمته خمسة عشر فالفضل أمانة عندنا وفي النابسع الرهن مضمون بالاقل من قيمته ومن
 الدين وفائدة هذا تظهر في مسائل منها اذا رهن عبدا بالف درهم وقيته ألفان فاق فرده رجل من مسيرة ثلاثة أيام
 فان الجعل على الراهن وعلى المرتهن نصفان لان العبد نصفه مضمون بالدين ونصفه أمانة فيكون الجعل بينهما
 بالمحصص ومنها ما دأوا في الامراض والجحورح لانه يتقحم ذلك على المضمون وعلى الامانة بالمحصص وما اصاب المضمون
 في المرتهن وما اصاب الامانة فعلى الراهن ولو قال وهو مضمون بالاقل من قيمة المضمون ومن الدين لكان أولى ليشمل
 ما اذا كان قيمة الموهون أكثر من الدين في الاصل والباطل من الرهن ما لا يكون منتقدا أصلا كالباطل من البيع
 والفاصد ما يكون منتقدا الكون وصف الفساد والمقابل به يكون مضمونا وفي كل موضع لم يكن الرهن مالا ولم يكن

المقابل به مضمونا لا ينقعد الرهن أصلا وهو الباطل وتعتبر قيمة الرهن يوم القبض ولم يذكر المؤلف احكام غلبة الماء على الارض المرهونة قال في المحيط ارض مرهونة غلب عليها الماء فهي بمنزلة العبد اذا ابقى لانها رجا ينزل عنها الماء فتكون الارض منتعابا فلا يسقط الدين لاحتمال العود كالا بقي ولو رهن عبدا لحلال الدم أو سرق عند الرهن فقطع عند المرتهن فذلك من ضمان الرهن ولم يذهب من الدين شي وبقي مرتعا بجميع الدين عند الامام وعندهما السرعة عيب ويقوم سارقا وحلال الدم وغير سارق وغير حلال الدم فيسقط من الدين بمقدار قيمته حلال الدم والقطع ويكون رهنًا بصفة قيمته كذلك ولو وجب عليه حدة الغنم أو الزنا عند المرتهن أو دخله عيب فيسقط من الدين بقدره رهن ثوبا يساوي خمسة دراهم ومثال ذهب يساوي عشرة بخمسة دراهم فهلك الذهب وليس الثوب حتى انخرق ضمن قيمة الثوب بحسب ماله من ذلك درهم وثلثان لانه ذهب باذهب الذهب فلما الدين وذلك ثلاثة دراهم وثلث درهم لان بازاء الذهب ثلثي الدين وبازاء الثوب ثلثه فاذا ذهب الذهب واستهلك الثوب يذهب باذهب الثوب ثلث الدين ويضمن مثقال الذهب فيكون رهنًا عنده ثلاثة دراهم وثلث وذكر المؤلف رحمه الله تعالى حكم هلاك العين المرهونة في يد المرتهن ولم يذكر حكم نقصانها قال في الخلاصة اذا نقصت العين المرهونة في يد المرتهن ان كان النقصان في عندها سقط من الدين بقدره له ولم يتعرض لما اذا كان بالدين رهنان من هتين مختلفتين قال قاضيتان رجل عليه دين لا خروبه كئيل فاخذ الطالب من الكئيل رهنًا ومن الاصل رهنًا واحدًا بعد الآخر وكل واحد واه بالدين فهلك احد الرهين عند المرتهن قال زفر رحمه الله تعالى ايها هلك يهلك بكل الدين وقال الامام أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا هلك الرهن الثاني وان كان الرهن علم بالرهن الاول فان الثاني يهلك بنصف الدين وان لم يعلم بذلك يهلك بجميع الدين وذكر في كتاب الرهن ان الثاني يهلك بنصف الدين ولم يذكر العلم والمجهول وهو الصحيح لان كل واحد منهما يطالب بجميع الدين فيجعل الرهن الثاني زيادة في الرهن الاول فان كانت قيمته مساوية قسم الدين عليهما والثاني اذا هلك يهلك بنصف الدين وقد قالوا بشرطه انه اذا ضاع يكون مباحا فالشرط باطل ويهلك بالدين ولم يتعرض لما اذا هلك في يد المرتهن بعد ان ابراء الرهن أو وهبه الدين أو أخاله به قال في الخلاصة لو ابراء عن الدين أو أخاله به أو وهبه له والعبد في يد المرتهن فهلك في يده من غير ان يمتعه عنه لا يضمن استحقاقا وهو قول اصحابنا الثلاثة بخلاف ما لو ابراء الرهن فيما بقي من الدين ثم هلك الرهن في يد المرتهن وجب عليه رد ما قبض ولو تصادقا على ان لا دين يبقى ضمنوا ولو حال المرتهن الرهن بالرهن على انسان عنده الرهن ثم مات العبد المرهون قبل ان يردده فيه وتبطل المحاولة وفي المدسوط مسائله على فصول احدثها في هلاك الرهن قبل ابراء الثاني في هلاكه بعد الاستيفاء الثالث في هلاكه بعد فسخ الرهن واقلته والرابع في هلاكه بعد استعماله قال رحمه الله وهو بمرتحن الدين من الرهن أو ابراء عنه فهلك الرهن عنده من غير منع يضمن المرتحن في قياسا وهو قول زفر ولا يضمن استحقاقا ولو منعه حتى هلك ضمن قيمته اتفاقا ووجه القياس ان الرهن صار مضمونا على المرتحن بالقبض والسد لان به يصير مستوفيا للدين ويدين على الرهن يد استيفاء للدين ويتقرر ذلك بالهلاك وصار كانه استوفى ثم ابراء فيبقى مضمونا عليه لبقاء البدن والقبض فكذا هذا وجه الاستحسان ان الضمان قد ارتفع قبل تقرر حكمه ووجوبه لان ضمان الرهن انما يجب امام حقيقة الرهن أو بجهته وقد ارتفع العقود بالجملة بسقوط الدين فانفتحت الضمان وذلك لان قيام الدين ودوامه شرط بقاء الرهن لان الرهن شرع توقيفا وتوكيدا للدين وبعد سقوطه لا يتصور توقيفه وتوقيفه فلا فائدة في بقاء الرهن فلا يبقى في مثل الضمان لا ارتفاع مناطه فيثبت العين امانة في يد مخلص الاستيفاء لان الاستيفاء يتقرر بالدين ولا يسقط أصلا ولهذا سمحت الهبة والبراء بعد الاستيفاء حتى يلزمه رد ما استوفاه ولا تصح الهبة والبراء بعد هبة الدين وبراءته ولو اخسنت المرأة رهنًا بصدقتها ثم طلقها الزوج قبل الدخول بها ثم هلك الرهن هلك بنصف الصداق لان الصداق قد سقط فصار كالبراءة عن الدين ولو قبض المرتحن حقه ثم هلك الرهن عنده ولم يمتعه من قبضه وقيمه مثل الدين رد ما قبض لان الدين لم يسقط

لاستيفاء من وجهه في حق بعض الاحكام وان سقط في حق المطالبة لما بينا فصار مستوفيا ما قبض بعدما استوفاه حرة حكا
بالهلاك فيلزمه رد ما قبض آخر اولو كان الدين ماعقرا فاشترته من هو عليه يدراهم ودفعها الى المرتهن ثم هلك
الرهن فعلى المرتهن رد مثل ذلك الطعام وتبين بهذه المسئلة ان المرتهن يصير مستوفيا وقت الهلاك دون القبض لانه
لو صار مستوفيا من وقت القبض لما جاز البيع لانه ليس في ذمة الراهن شيء قضى اجني دين المرتهن تطوعا ثم هلك
الرهن في يد المرتهن رد رد المال على المتطوع لانه استوفى الدين من الراهن بالهلاك بعدما استوفاه من المتطوع فيجب
عليه ذلك كما اذا استوفاه من الغريم ثم هلك الرهن تصادق الراهن والمرتحن ان لادين بعد ان تنقائه الف وهلك
الرهن فعلى المرتحن ان برد الف لان الرهن حين هلك كان مضمونا بالدين لانهما لم يتصادقا ان لادين قبل الهلاك
فصار المرتحن مستوفيا بالدين حكما بالهلاك فصار كالواستوفاه حقيقة ولو تصادقا ان لادين قبل الهلاك اختلف المباح
فيه قبل يملك امانة لان الرهن حصل بدين مضمون يتوهم وجوبه فصار الرهن مضمونا بدين مطلق فاذال التوهم
بالتصادق على ان لادين يزول الضمان كما لو زال بالابراء والهبة وقبل ضمن لانه توهم وجوب الدين لم يزل تصادقهما
على ان لادين لان تصادقهما على عدم الدين لا يمنعهما عن التصديق على الوجوب بعد ذلك لجواز ان يشذرا بعد
ما تصادقا انه كان عليه دين وان بقي توهم الوجوب بقي مضمونا عليه لان ما به ثبت الضمان وهو توهم الاقتراض منه
في الثاني باقتناعه لاقتراض لم يزل لجواز ان يكون اقرضه بعد ذلك فيكون مضمونا عليه وكذلك لو اخذ عبدا على ان
يقرضه الف ثم هلك العبد فان كانت قيمته اقل من الف ضمن قيمته لانه بجملة الرهن مقبوض فصار كالقبوض بحقيقة
الرهن لان المقبوض على جهة الشيء كالقبوض على سوم الشراء ولو اسلم في طعام واخذ به رهنا ثم فاسخا العقد كان له
ان يبيع الرهن حتى يقبض برأس المال لان رأس المال يدل على المسلم فيه فظهر ان الرهن في حق البدل فان هلك
الرهن في يده هلك الطعام لانه كان مضمونا بالطعام وبالفسخ لم يسقط الطعام أصلا لم يصل اليه رأس المال فبقى
مضمونا به كما كان بخلاف ما لو أبراه من الدين لان هناك سقط الضمان أصلا استوفى الدين أصلا ولو اشترى عبدا ثم تقاضا
ثم تقاضا كان المشتري ان يبيع المسلم حتى يستوفي الثمن لانه عند الفسخ تزل عنه له البائع وكذلك لو اسلم المبيع
واخذ بالثمن رهنا ثم تقاضا كان له ان يبيع الرهن حتى يقبض للمبيع فان هلك الرهن في يده هلك بالثمن على ما بينا
اشتمل خجما ثمة في طعام فرهن به عبدا يساوي الطعام وقبضه ثم صالح على رأس المال فالقياس ان لا يقبض الراهن العبد
ورأس المال دين عليه وفي الاستحسان يجعل رهنا بدينه ويكون مضمونا وجه القياس ان رأس المال غير المسلم فيه
حقيقة وحكما لانه ليس يبدل عن الطعام لان الطعام وجب بالعقد ورأس المال وجب بالاقالة وهما ضدان فلا وجب
بأحدهما لا يعتبر بدلا عن الآخر والرهن بالطعام لا يكون رهنا وجه الاستحسان ان رأس المال يدل عن المسلم فيه قائم
مقامه لانه كان بدلا في العقد وبالاقالة والصلح المسقط حقيقة في المسلم فيه صادقة الي بدله لانه وان كان ديننا حادنا
لكن لمسا قام مقام المسلم انما تاواسقا فافال رهن المسلم فيه يكون رهنا بما قام مقامه كالرهن بالمقصود رهن بقيمته
لانها قائمة مقامه فاذا استوفى رأس المال ثم هلك عنده العبد من غير صنع بعطيه المرتحن مثل الطعام الذي كان له على
المسلم اليه واخضعته رأس المال اقرض رجلا كرحضة وارتهن منه فواقبته أو صاحم من عليه المحنطة على كره
شعير بعينه وصير الثوب رهنا بالشعر فاذا هلك بهلك مضمونا بالمحنطة لانه برئ عن المحنطة فصار كالبرئ بالابناء
ويجوز ان يكون الشيء رهنا ولا يكون مضمونا كرهنا والرهن يكون محبوسا ولا يكون مضمونا وذلك لان الرهن
استيفاء حكمي والاستيفاء المحكمي لا يربو على الاستيفاء المحكمي ولو استوفى المسلم فيه حقيقة ثم تقاضا لا المسلم سمعت
الاقالة ويرد عليه طعاما مثله وبأخذ رأس ماله فكذلك اذا اصطفا بعد الاستيفاء المحكمي وفي مسألة الغرض لو صاحمه
على الشعر بعينه استوفى المحنطة حقيقة لم يجز الصلح لانه لو صاحمه على دين وليس عليه ذلك الدين لا يبيع أصله فكذا
اذا اصطفا بعد الاستيفاء المحكمي ولو وهب له رأس المال بعد الصلح ثم هلك العبد عليه طعام مثله لان الاقالة لم

تصل بهبة رأس المال لان الاتفاق في السلم لا تقبل البطالان في الرهن مضمونا في السلم فيه وذكر مسئلته في الصرف
 الثانية اشترى ألف درهم بمائة دينار وقبض الألف قبض بالمائة الدينار رهننا يساويها ثم قرأ فاحسد البيع لان
 الافتراق قبل قبض الدينار فصارت الدراهم مقبوضة في يد من يبيعها بحكم صرف فاحسد وليس له أخذ الرهن حتى
 يراد الألف فان هلك الرهن عند رجوع صاحبه عليه بمائة دينار والمرتهن بالألف لان الدراهم بدل عن الدينار
 والرهن بالشيء يكون رهنابه وبسببه فيكون محبوسا بالدينار مضمونا بالدراهم وانما هلك الرهن صار مستوفيا
 للدينار بحكم صرف فاحسد فكان على المرتهن رد الدينار وعلى الراهن رد الدراهم فان لم يقر فاحدى ضاع الرهن فهو
 بالمائة الدينار لانه صار مستوفيا للدينار في المجلس حكما بهلاك الرهن فيصير كالمستوفى حقيقة فكان الصرف
 حائزا ولو ادعى على آخر فاحسره فصاحبه على خمسة فاعطاه به رهننا وهلك الرهن ثم انتفاعي ان لا دين يجبره على قضاء
 خمسة درهم للمرتهن لان لو أخذ الرهن بدين ثابت من حيث الظاهر يدل ان القاضي بعد الصلح قبل التصديق
 ان لا دين يجبره على قضاء خمسة درهم والرهن بدين ثابت ظاهر مضمون على المرتهن لان الرهن المقبوض بهبة
 القرض مضمون مع ان الدين غير ثابت فالرهن بدين ثابت ظاهرا ولا يكون مضمونا لان الرهن على حق ملك اليد
 والمحبس بازاء ما عليه من الدين والرهن لم يرض بقلده بما قابل بهن بشرط العوض وهو شقوط الدين بازائه ولو كانت
 الدعوى في وديعة فقال المودع رهننا ثم اصطلح على خمسة وأخذها رهننا فملك ثم تصادقا انه رهنها والرهن غير
 مضمون عند أبي يوسف وهي كالمسئلة التي قبلها ولو ادعى صاحب الوديعة استبلا كالمودع المودع صاحبها ثم
 رهنه فهلك الرهن ثم انتفاعي الهلاك هلك الرهن مضمونا بخلافه وذكر محمد رحمه الله رجوع أبي يوسف وجهه
 الله عن هذا القول الى قول محمد رحمه الله تعالى وهو الضم وهو البناء على ان هذا الصلح لا يجوز في قوله أولا
 وفي قوله الاخير يجوز وهو قول محمد وجهه قوله الاول ان الرابعة من الضمان تثبت بقول المودع كان الصلح باطلا
 وجهه قوله الاخير من كونه وقوله مضمون قال في العناية قبل ذكر مضمون للتأكيدي وقيل احتراز عن دين يجب
 كالأمر بالدرك وهو ضمان الدرك عند استحقاق البيع ولم يتعرض المؤلف لمسئلة القلب قال في المبسوط رهن قلب
 فحسبه على ان يقرضه درهما فملك قبل ان يقرضه يعطيه درهما لانه مقبوض على جهة الرهن والمقبوض بهبة الرهن
 كالمقبوض على حقيقة الرهن كالمقبوض على سوم الشراء قال على ان يقرضه شيئا ولم يسم شيئا فملك يعطيه ما شاء لانه
 بالهلاك صار مستوفيا شيئا فصار كانه عند الهلاك قال وجب لفلان على شيء ولو قال امسكه رهننا تنقذ تعطينا اياه لانه
 يصير مستوفيا لامجهولا بالهلاك ولو قال امسكه رهننا بدواهم يلزمه ثلاثة لان اقل الجمع ثلاثة قال لفلان على دراهم
 وفي المنتقى ولو رهنه رهننا على ان يقرضه ولم يسم القرض قال يعطيه المرتهن ما شاء فان قال اعطيت فلانا قال
 محمد رحمه الله تعالى لا تسحق أقل من درهم لانه مقبوض على سوم الرهن ولا تسحق في القرض فلا يمكن اعتبار قيمته
 اذ لا تقدير في القرض فيعطيه ما شاء لان الاجسام جلعن قبله ولا يصدق في أقل من درهم لان العاد لم يحرف
 اقراض أقل من درهم وهذه المسئلة للذكورة في هون ما دلل على البتة ايضا وذكر في المتن عن أبي يوسف وجهها
 الله تعالى لو قال رحل اقرضني وخذ هذا الرهن ولم يسم القرض فخذ الرهن فضاع ولم يقرضه قال عليه قيمة الرهن
 ولو رهن ثوبا فقال امسكه بشر من درهم ما فملك الثوب عند المرتهن قبل ان يعطيه شيئا فعليه قيمة الثوب الا ان
 تجاوز قيمته عشرين لان الرهن مضمون باقل من قيمته ومن الدين رهن دابتن على ان يقرضه مائة وقيمة أحدهما
 خمسون والاخرى ثلاثون قبض وقبض التي قيمتها جسون فهلكت بردهن من لانه مضمون بالقيمة لا بالمسمى
 كالمقبوض بهبة البيع فان بداله ان اخذ الاخرى ويقرضه له ذلك ولا يجبر على القرض لان الرهن لازم من جانب
 الراهن فاشترط على الراهن في الرهن يكون لازما وفي حق المرتهن غير لازم فاشترطه على المرتهن لا يكون لازما
 والقرض مشروط على المرتهن فيكون لازما في حقه ولو هلك احداهما عند الراهن واختلاف في قيمة التي هلك

عند المرتين والقول للمرتن لان الرهن يدعى على المرتن زيادة ضمان وهو ينكر ان بقيت احدا منهما ينظر الى
قيمة الباقي فتظهر قيمة الهالك فلا يلتفت الى اختلافه حاله امكن معرفتها ووقع التنازع فيه لا من جهة ضمان رسم
عن محمد رحمه الله تعالى رجل رهن رجلا ثوبا فقال له ان لم أعطك كذا وكذا فهو يبيع لك بمالك على قال لا يجوز
وقوله عليه الصلاة والسلام لا يعلق الرهن وهذا ولو رهن الفاسب بلفظ رهننا والمغصوب قائم في يده وهو متبر به
ثم رده على المغصوب منه ثم هلك الرهن عند المرتن فالمغصوب منه ضامن الاقل من قيمة المغصوب وقيمة الرهن لانه
أخذه على جهة الضمان وليس يكون المغصوب بنا يدفع به رهننا ولكنه المار منه صار رهننا وان لم يمكن حصصا
ولو اختل الرهن والمرتن في قيمة الرهن بعد هلاكه والقول للمرتن والبيئة للرهن لان الرهن يدعى عليه زيادة وهو
يشكر فكانت بيته أكثر ثباتا دعى عبدا في غيره انه عبده رهنه من فلان وقبضه فلان وذوالسيد يقول وهو عبد لي
يقضى للسدي لان ذال السيد اتصت بغيره لانه ادعى الملك لنفسه ووضع على يدى عبد حتى يصير الغائب
بمخلاف ما لو اقر بالملك للغائب فقد اقر انه ليس له حق الامساك لانه يتصور ان يكون حاكم الملك الغير بحكم النيابة
ولو ادعى المرتن هذا الرهن غائب يدفع اليه اذا قال غصبه ذواليدوا أخذتها مني بعارية أو اجارة لانه ادعى فعلا على
ذو اليد وأنكر ذواليد فغصب خصمه فالقول يدعى على ذواليد الاخذ من يده لا يدفع اليه لانه لم يثبت الاخذ من يده
كما لو ادعى عينا في يد انسان انها ملكه اغصبها منه وأقام ذواليد البيعة على انها ودية عند غفلان تقبل بيعة المدعى
لانه ادعى فعلا عليه فاتصت بغيره وان لم يدع الاخذ من يده لا تقبل بيته ولا يتصت بغيره فكذلك اذا اقر
المرتن ان في يده رهن قيمته ألف ثم جاء بما سواي مائة فقال لم أره منك هذا فالقول له اذا تر اربع شعرا ما سواي ألفا
الى مائة فالقول للمرتن لانه اذ اعترف بتغير السعر فالظاهر شاهد للمرتن ولو قال رهنك وهو مسلم وقال المرتن وهو كافر
فالقول للمرتن والبيئة للرهن وكذلك انقصا والسرقة فلان الرهن يدعى عليه الا بقاء وزيادة الا بقاء وهو يشكر
فيكون القول له قال المرتن أخذت المال ورددت الرهن وأنكر الرهن الرد فالبيئة للرهن لان بينة الرهن تثبت
الضمان على المرتن لان ضمان الرهن والاستيفاء لم يكن ثابتا بالقبض السابق لان قبض الرهن قبل الهلاك
كان استيفاء في حق المحبس لا في حق ملك الغير وبالهلاك يصير قبض الاستيفاء في حق ملك الغير فلم يكن ضمان
الاستيفاء ثابتا قبل الهلاك فكانت بيته مثبتة الضمان وبيئة الرهن نافية فكانت المثبتة أولى بخلاف ما لو
أقام الغاصب البيعة على رد المغصوب وأقام المالك البيعة على الهلاك فبيئة الغاصب أولى لان ضمان الرد كان
واجبا بالغصب السابق لانه واجب رد العين حال قيامها ورد القيمة حال هلاكها فبيئة الغاصب مثبتة البراءة
عن الضمان وبيئة المالك نافية البراءة فكانت المثبتة أولى دفع الى آخر قلبا البرهنه له عند رجل بعشرة
ووزن القلب عشرون فامسكه فأعطاه عشرة من عنده وقال رهنه ولم يقل رهنه عند آخر فله القلب فان
تصادف رجوع بالعشرة وكان امتناع القلب وان تصادف افعال اقررت ملك رهنه فلا شيء له يقبل قوله بعد ان يخلف
ما يعلم انه أمسكه لان الوكيل اقر أولا انه رهنه فاذا قال لم أره فكأنه قال كذبت فيما اقررت به أنك لم تقر له
فيكون القول للمقر له كافي سائر الاقرار فلا يرجع بالعشرة لانه يثبت الرهن وقد هلك فصار الاثر موقفا العشرة
به سلاك الرهن وانما يخلف لان المقر ادعى بما جملته اقراره لانه لا يمكن ان يقر رهنه غيره ورهنه من نفسه فلم يصح
منافضا الا انه خلاف الظاهر فاذا طلب عن المقر له يخلف كما لو اقر بالبيع ثم قال كان تحفة أو كان فيه خيار شرط فان
قال الاكر لا وكيل اقررت انك رهنه ثم اقررت انك لم تره فناقضت فانت ضامن فله ان يعينه قيمة القلب من
الذهب ويضمن له العشرة طعن عيسى وقال الاوجه ضمان القيمة لانها لو تصادف انه لم يرهنه لا يضمن فكذلك اذا
تصادف انه رهنه فانه لا يضمن بالارهاق ولا يتوكل والجواب انه يضمن بصعود الامانة لانه ثبت بجهوده بالاقرار ان
لانه لما قال رهنه فقد اقر انه لم يكن في يده لان الرهن لا يتم الا بالتسليم فلما قال لم أره صار قاطلا انه كان

عندي وفي يدي وهذا هو معنى الجود ومن جسد امانة في يده ضمنتها وصار كالودع اذا قال ليس عندي ثم قال كان
عندي ضمن فكذلك هذا فالرجح انه قوله ان طالب الرهن دينه ويحسبه به أي المترهن ان طالب الرهن
بدينه ويحسبه به وان كان بعد الرهن في يده لان حق باق والرهن لازمة الصيانة فلا تمتنع المطالبة وكذا لا تمتنع المحبس
به لانه جزء القسط وهو لما طلة على ما بيناه في القضاء مفصلا وقال الكرخي في مختصره والمترهن مطالب الرهن
بدينه اذا كان مالا ولا يمنع الارتفاع به من ذلك ولا كون الرهن في يده وكذلك اذا كان مؤجلا وحل فانه لا يمنع
حسبه كذلك في العيني على الهداية فالرجح الله ﴿ويؤمر المترهن باحضار رهنه والراهن باداء دينه أولا﴾ أي اذا
طلب المترهن دينه يؤمر باحضار الرهن أولا ليعلم انه باق ولا نه قبض الرهن قبل الاستيفاء ولا يجوز ان يقبض ماله
مع قيام بدلا استيفاء لانه يؤدي الى تكرار الاستيفاء على اعتبار الهلاك في يد المترهن وهو محتمل وقوله باحضار
رهنه توفي يده لكان أولى بخرج ما اذا كان في يد عدل فانه لا يؤمر باحضار كالمستدين واذا احضر المترهن الرهن امر
الراهن بتسليم الدين أولا وهو امر ادعوه والراهن باداء دينه أولا لتسحق المترهن في الدين كما تعين حق الراهن
في حق الرهن تحقيقا للتسوية بينهما كما في تسليم المبيع والتمن يحضر البائع المبيع ثم يسلم المترهن الدين الاول
لما ذكرنا وان طالبه بالدين في غير البلد الذي وقع العقد فيه فان كان الرهن لاجل له ولأمومة فكذلك الجواب
لان الاما كن كما هي حق كسعة واحدة في حق التسليم ولهذا لا يشترط فيه بيان مكان الايفاء فيه في باب السلم
بالاجماع وان كان له حل وموتة فيسوف دينه ولا يكاف احضار الرهن لان الواجب عليه التسليم بالقبلة دون النقل
لانه يتضرر به زيادة ضرر لم تلتزم في العقد ولو باع الرهن لا يكاف المشتري احضار الرهن لانه لا قدرة له عليه لان بيعه
بامر الراهن صحيح وصار الرهن دين اقصار كانه رهنه الراهن ويهودي ولو قبض الثمن بكاف احضار الرهن لقيام البذل بمقام
البذل والذي يقبض الثمن هو البائع مرتبنا كان او عدلا لانه هو العاقد وحقه في القبض الرجوع اليه ولا يكاف احضار
الرهن باستيفاء كل الدين بكاف باستيفاء قيمته فحصل اذا ادعى الراهن هلاكه لاحتمال الهلاك بفصل ما اذا لم يدع
الراهن هلاكه لانه لا فائدة في احضاره مع اقراره وهذا بخلاف ما اذا قتل رجل خطأ العدال من حتى قتلني بالقيمة على
ما قلته في ثلاث سنين حيث لا يجبر الراهن وفيما تقدم صاردنا بقوله ولا بد من احضار جميع القيمة لانه يقوم مقام
العين لكونها بدلا عنها ولو وضع الرهن على يد عدل واذن بالاداء ففعل ثم جاء المترهن فطالب دينه لا يكاف احضاره
لانه لم يؤمن عليه حيث وضع على يد غيره فلم يكن تسليمه في قدرته وكذا لو وضع العدل في يده في عياله وقاب وطالب
المترهن دينه والذي في يده الرهن يقر بالوديعة من العدل ويقول لا أدري لمن هو بجبر الراهن على قضاء الدين لان
احضار الرهن ليس على المترهن لانه لم يقبض وكذا اذا طالب العدل ولا يدري أين هو ساقنا بخلاف ما اذا جحد الذي
أودعه العدل الرهن بان قال هو مالي خست لا يرجع المترهن على الراهن بشئ حتى يثبت انه رهن لانه لما جحد فقد
قوى المسال والنوى على المترهن فحقق الاستيفاء فلا تمت المطالبة به وفي الفتاوى الغياصة ولورهن الذي خرا عند
مسلم كان مضموه ناعليه بالدين اه وفي النبايع لو تزوج امرأة على دراهمها ودنانير بعينها واخذ جواهرها لم يصح
عندها خلافا لفر قال رحمه الله ﴿فان كان الرهن في يد المترهن لا يمكنه من البيع حتى يقبض الدين﴾ أي لو اراد
الراهن ان يبيع الرهن لكي يقبض بثمنه الدين لا يجبر المترهن ان يعكده من البيع حتى يقبض الدين لان حكم الرهن
المحبس الدائم الى ان يقبض الدين لا القضاء من نفسه على ما بينا من قبل فلو قضاء البعض قبله ان يجلس كل الرهن حتى
يستوفي البقية كما في حبس المبيع قال رحمه الله ﴿فاذا قضى سلم الرهن﴾ أي اذا قضى الرهن جميع الدين سلم المترهن
الرهن اليه زوال المانع من التسليم فصول حق المترهن اليه فلو هلك الرهن بعد قضاء الدين قبل تسليمه الى الراهن استرد
الراهن ما قضا من الدين لانه تبين بالهلاك انه صار مستوفيا من وقت القبض السابق فكان الثاني استيفاء بعد استيفاء
ففي سبيله وهذا لانه باقما الدين لا ينضمح الرهن حتى يرد الى صاحبه فيكون مضموه ناعليه بالدين مالم

يسلمه الى الراهن أو يبرئه المرتين عن الدين وكذا لو فسح الراهن لا ينسخ ما دام في يده حتى كان المرتن أن يمنعه بعد
التمض حتى يستوفي دينه ولو هلك بعد التمض يكون كإلوهلك قبله فيكون هالكاً بدنه بخلاف ما إذا هلك بعد الإبراء
حيث لا يضمن استحقاقاً لأنه لم يبق رهناً لأن بقائه رهناً بامرير بالقبض والدين فإذا مات أحدهما لم يبق رهناً وقد قدمناه
مفصلاً قال رحمه الله **ولا بد من المرتن بالرهن** استقداً ما وسكنى ولبسا وأجارة وعارة **لأن الرهن يقتضي الحبس**
الى أن يستوفي دينه دون الانتفاع فلا يجوز الانتفاع بالقبض منه وإن فعل كان متعدياً ولا يبطل الرهن بالتعدي
قال في المبسوط وليس المرتن أن ينفع بالرهون إلا بالرهن فإذا أذن له جاز أن يفعل ما أذن له فيه ولو فعل من غير
إذن صار ضماناً بحكم الرهن بحكم وفاء بضام القصب وإن ترك الاستعمال عاد لكونه رهناً ولو استعمل الرهن باذن المرتن
فان هلك حالة الانتفاع لم يسقط من الدين شيء لأنه بالاذن صار مقبوضاً بحكم العارية وإن خالف وهلك في حال الاستعمال
يضمن ضمان النصب وفي المتن لو أودع المرتن الرهون باذنه وهلك في يد المودع لم يسقط الدين كما لو أعاره من غيره
بإذن الراهن فقد خرج من ضمان المرتن وله أن يسفده لأن الرهن عقد قائم ولكن حكمه وهو الضمان مرتفع في
زمان الإيداع لسببها ولو أجزأه من أجنبي سنة بغير إذن الراهن وانقضت السنة ثم أجاز الراهن الإجارة لم يفسخ لأن
الإجارة لاقت عقداً امتنعاً فمفسوخاً والمرتن أن يأخذها حتى يصير رهناً كما كان وإن أجاز بعد مضي ستة أشهر جاز
ونصف الإجارة للمرتن يتصدق به ونصفها للراهن وليس للمرتن أن يعدها في الرهن كما بينا وذكر أبو الليث في العيون
ولو أعار المرتن من الراهن ثم مات الراهن فإنه يرجع الى المرتن ولا يكون أسوة الغرماء لأن الرهن لم ينسخ بالإجارة
فيكون الرهن في يده المستعير لكونه في يد المعير فكأن مقبوضاً له وبالموت انقضت الإجارة فماتت يد المرتن كما
كانت ولو أدرته جارية ثم أعارها الراهن فوالت عند الراهن ثم ماتت فلا مرتن أن يعيدها ولو صدقته لأن الرهن
لم ينقض بإجارة الرهن من الراهن فيسري الى الولد والله تعالى أعلم وفي المتن وإذا كان الرهن ثوباً فاذن له الراهن
في لبسه يوماً ثم جاء به مفقراً فقال المرتن تخرق من لبسه من ذلك اليوم فقال الراهن لم تخرق من لبسك ولم تلبسه
فأقول قول الراهن لأن المرتن ادعى البراءة عن الضمان لاستعمال الثوب بإذن الراهن وهو يشكر فيكون القول
له فإذا أقر الراهن أنه لبسه في ذلك اليوم وتخرق قبل لبسه أو بعده فالقول قول المرتن أنه تخرق من لبسه والينة
بينه الراهن لأن الظاهر شاهد بالمرتن لأن فعله وهو اللبس سبب التخرق ظاهر أو غير موهوم فيه في حال التخرق في
السبب الظاهر دون الموهوم والله تعالى أعلم ولم يتعرض المؤلف للسعر بالعين المرهونة ولما إذا أعيى الرهن للمرتن
قال في القباية والمرتن أن يسافر بالرهن إذا كان له جمل ومؤنة أو لم يكن وعن محمد أنه كالوديعة رهن المرتن
وارتباطه موقوف ولو رهن عبد امرئ بضاعته فقتل فالدين على حاله خلافاً لما وكذا إذا قتل قصاصاً بعد أو بسرقة
ويصدق المرتن أنه كان هكذا ولو احترق النخل ذهب بمحضته وفي الحائز رهن عبد أو غاب ثم ان المرتن وجد العبد
حراً فإن كان العبد أقرب بالرق عند الرهن لم يرجع المرتن بدينه عليه أخذت المرأة بضامها المسمى رهناً يساوي
صداقها ثم وهبت صداقها من الزوج وأبرأته كان علم الرهن الى الزوج فإن هلك الرهن عند ما هلك بغير شيء ولو
اختلعت المرأة من زوجها بعد ما وهبت مهرها كان علم الرهن ولا يبطل الرهن بموت الراهن ولا بموت المرتن ولا
بموت ما بقي الرهن رهناً عند الورثة وسبقنا في مزيديان قال رحمه الله **ولا يحفظ بنفسه وزوجه وولده وخادمه**
الذي في عاله معناه أن يكون الولد أيضاً في عاله لأن عنه أمانة على ما سبقنا فصار كالوديعة وأجره الخاص كولد
الذي في عاله وهو الذي استأجره مشاهرة أو مساهمة والمعتز به المأكنة ولا عبرة بالنفقة حتى إن المرأة تودفعتها الى
زوجها لا تضمن قال في المتن في الأصل ان المرتن أو المستاجر متى أسك العين للحفظ لا يضمن متى أسكها للاستعمال
يضمن فالحمد الفاصل بينهما وأنه متى أسك الشيء في موضع لا يمكن فيه الاستعمال والانتفاع في ذلك الموضع
فهو استعمال وإذا أسك في موضع لا يمكن فيه الاستعمال فهو حفظ فعلى هذا قالوا إذا تورت بالخطأ أو بغيره

بالسوار أو تهم بالقبض أو وضع العمامة على العاتق فهذا كله حفظ وليس باستعمال لان الاستعمال للإمساك في موضع لا يمسك الاستعمال فكان الإمساك للحفظ وأنا تصور بالسوار وما أشبهه من لان الإمساك وحده في موضع الاستعمال فكان استعمالا وحفظا وروى عن محمد بن رحمه الله تعالى الرهن إذا كان حائما فقمتم به في التخصيص يعني يضمن لان من الناس من يقيم في عيشة الرينة وان يقيم فوق حاتم في ذلك الا يصعب لا يضمن قيل لعمدان الناس يشعرون حاتم في خصم واحد قال إنما يستعملونه للضم لا للرينة قال مشايخنا وهذا في بلادهم وأما في بلادنا فقد يستعملون الثاني للرينة قال مشايخنا فوجب أن يضمن وان يقيم في أصبح غير التخصيص لا يضمن لانه لا يستعمل كذلك فقام استعمال الرينة قال بعض مشايخنا إذا قمتم وجعل القرض مما يلي الكف لم يضمن وكان حفظا لا استعمالا الوكيل يقبض الدين إذا أخذ الرهن عن عليه الدين فضاغ عنده أو الوصي إذا أخذ الرهن من غريم للبت يدين عليه والورثة كالأرض عنده قال محمد بن رحمه الله تعالى لا ضمان عليه لانه لم يل الاقراض والاداء وإنما قبضه على ان يكون أمنا فيه لصاحب الدين قال رحمه الله هو ضمن يحفظه بغيره وبأيداعه وتعبه قيمته كما يمينان عينه ودبغة والودبغة تضمن بهذه الاشياء لكونه متعدبا فضمن جميع قيمته كالمغصوب وهل يضمن للودع الثاني فهو على الخلاف الذي بيناه في مودع المودع في كتاب الودبغة ثم ان قضي القاضي بالقيمة من جنس الدين يلتقيان قصاصا بمجرد القضاء اذا كان الدين حالا فلا يطالب بكل واحد منهما صاحبه الا بالفضل وان كان مؤجلا يضمن المرتين قيمته ويكون رهنا عنده لانه بدل الرهن فيكون له حكم أصله فاذا حل الاجل أخذ به دينه وان قضى بالقيمة من خلاف جنس الدين كان رهنا عنده الى ان يقضيه دينه لانه بدل الرهن فاخذ حكمه ولورهن حائما عند امرأة بقلعت حائما فوق حاتم تضمن لان النساء يضمن كذلك فيكون من باب الاستعمال بغير اذن المالك وكذا الطلسمان ان لبسه لبسا معتادا ضمن ولو وضعه على عنقه لم يضمن وفي الواقعات رجل رهن عند رجل حائما وقال المرتين فقمتم به أن أمر أن يقيم به في التخصيص فذلك في حال التقيم بملك الدين لانه أمر بالحفظ لا بالاستعمال وفي الذخيرة هو الصحيح ولورهنه سفين فقتلدهما من قال غير الدين والقتول على انه يضمن وفي الثلاثة لا يضمن لان المادة حرب بين الشعبان بقتل الدين السفين في الحرب دون الثلاثة وفي الحميط ولو باع المرتين زوائد الرهن بغير اذن الراهن أو القاضي لم يجز بيعه ويضمن قيمته وان خاف تلفه فبذل الشار وحلب الدين حازا حقا سنا لانه نوع من الحفظ فان خاف تلفه عنده فأسكه برفع الامر الى القاضي حتى يبيعه أو ياذن له في البيع ان كان المالك غائبا وان كان حاضرا يرجع البسه ولو كان المرتين بعهدا من القاضي والمالك وخاف التلف فباعه بنفسه لم يضمن هكذا روى عن محمد لانه ما ذون له في مثل هذه الحالة في البيع دلاله وليس المرتين ولا الراهن ان يزرع الارض ولا ان يؤجرها لانه ليس له الانتفاع بالرهن قال رحمه الله هو وأجرة بيت الحفظ وحافله على المرتين وأجرة راعيه ونفقته والتجراج على الراهن في الاصل فيه ما يحتاج اليه لمصلحة الرهن لنفسه وتبقيته فهو على الراهن سواء كان في فصل أو لم يكن لان العين باقية على ملكه وكذا ما نفعه بملوكه فيكون أصلا وتبقيته عليه لما أنه مؤتمن بملكه كافي الودبغة وذلك مثل النسيئة من ما كله ومشر به وأجرة الراعي مثله لانه علف البهائم ومن هذا الخمس كسوة الرقيق وأجرة طنز ولد الرهن وكري النهر وكسرة النهر وسقى المساتين وتلقيج خيله وحذائها والقيام بمصالحه وفي النوازل أي الراهن ان ينفق على الرهن فالقاضي يأمر المرتين بالنفقة فاذا قبض الدين فالمرتين ان يجعسه على النفقة فان ملك في هذه الحالة فالتفقه على الراهن وكل ما كان لحفظه أو لردده الى يد المرتين أو لرد جزء منه كدوا أو المخرج فهو على المرتين مثل أجرة محافظ لان الإمساك حق له والحفظ واجب عليه فتكون مؤتمنه عليه وكذلك أجرة البيت التي يحفظ فيه الرهن وعن أبي يوسف ان أجرة الماوى على الراهن بمنزلة النفقة ومن هذا القسم جعل الأبق إذا كان كله مضمونا لان يد الاستيلاء كانت ثابتة على المثل ويحتاج الى إعادة يد الاستيلاء ليرده على المالك فكانت من مؤنة الردف فتكون عليه وان كان بضعة أمانة فيقدر المضمون على المرتين وحصة

الامانة على الراهن ولان الرد لاعادة البدو يده في الزيادة للمالك اذ هو كالمودع فيها فتكون على المالك بخلاف اجرة
البيت الذي به ففقيه الرهن فان كلها تجب على المرتهن كفيما كان لان وجوبها لاجل الحبس وحق الحبس ثابت
له في الكل واما المجلس فلا حصل الضمان فتقدر بقدره والمداو او الفداء من الجمانية ينقسم على المضمون والامانة
والخراج على الراهن لانه مؤنة الملك والعشر فيما يخرج مستقيم على حق المرتهن لتعلقه بالعين ولا يبطل الرهن به في الباقي
لان وجوبه لا ينافي ملكه الا ترى انه لو باع الخمار كاه في غير الرهن قبل اداء العشر يجوز فكذلك انه ان يخرج بدل العشر
من مال آخر وان كان ملكه ثابتا به بقي رهنا على حاله بخلاف استحقاق جزء شافع من الرهن حيث يبطل الرهن في
الباقي لانه تبين بالاستحقاق انه لا يملك قدر المستحق فكان الرهن شافعا من الاستبداد وتبين ان الرهن كان باطلا
ولا كذلك وجوب العشر لان وجوبه لا ينافي ملك الراهن لافساده ولا في غيره ثم اذا خرج منه العشر خرج ذلكا تجزء عن
ملكه في الوقت فلم يوجب شيئا في الباقي لا طارئا ولا مقارنا وما اداه احدهما مما يجب على الآخر بقدر امر القاضى
فهو منطوق كما اذا قضى دين غيره بغير امره وان كان بامر القاضى وجعله دينا على الآخر خرج عليه وبمجرد امر القاضى
من غير تصريح بجهله دينا عليه لا يرجع عليه اذا كان صاحبه حاضرا وان كان بامر القاضى لانه يمكن ان يرفع الامر الى
القاضى فيامر صاحبه بذلك وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى يرجع في الوجهين وهو فرع عن مسألة الجهر لان القاضى لا يلى
على المحاضر ولا ينفذ امره عليه وفي المحيط والعشر والخراج على الراهن اهـ وليزيد كالمؤلف الدعوى والشهادة في
الرهن ودعوى الرجلين الرهن او احدهما قال في المسبوء مسائله على فصول فصل في اختلافهما في الرهن وفصل
في اختلاف الشاهدين في النطق وفصل في شهادة الراهنين والمرتهنين بالرهن وغيره وفصل في اقامة الواحد البينة
على رجلين في الرهن قال الراهن رهنك هذه العين وقبضتها مني واقام البينة والعين قائمة في يد المرتهن وهو ينكر
او قال بل رهنك في عين اخرى فاقام البينة تقبيل بينة المرتهن والقول له ولا تقبل بينة الراهن لان بينة المرتهن تثبت
الحق لنفسه وبينة الراهن تثبت الحق لغيره وهو ملك البدن والحبس وبينته من ثبت الحق لنفسه أولى ولا لغيره
في قبول بينة الراهن لان المرتهن رد ذلك فان الرهن غير لازم واذا كانت العين هالكة فالبينة للراهن اذا كان
ما يدعيه الراهن أكثر لان بينته تثبت زيادة اقام الراهن البينة انه رهنه عبد بالف ساوى الفين وقبضه وانكر
المرتهن بضمن قيمته كلها النصف يسقط بدنيه يؤخذ بالنصف لانه يجهده فصار ضامنا بالجهود كالمودع بهذا الوديعة
يصير ضامنا للوديعة وكذلك ان سكنت المرتهن ولم يقر ولم يجهد لان السكوت جهود حكما الا ترى لو اخرضا فسكت
يسمع عليه كالمودع ولو قال المرتهن تساوى خمسائة لا يسمع قوله لانه خلاف ما قامت عليه ولو قال المرتهن رهنك في هذين
الثوبين وقال الراهن احدهما بعينه فالقول للراهن والبينة للمرتهن لان المرتهن يدعي عليه زيادة وهن وهو ينكر
الرهن رهن عبد او الدين ألف فذهب عين الصمد وهو ساوى ألفا فقال الراهن كانت هذه قيمته يوم رهنك فقد
ذهب نصف حقل وقال المرتهن بل كانت خمسائة ثم وثقوا وازدادت من هذا القول للراهن والبينة له ايضا لان القيمة
للمال ألف فيكون الحال شاهدا للمضى كمن استأجر طاحونة واختلقا في جريان الماء وانقطاعه يحكم الحال فكذلك
الراهن بينته تثبت أكثر القيمتين وبينة المرتهن تنفي فكانت المثبتة أولى واذا أسكر المرتهن الرهن ففسدت
احداهما انه رهنه بالف والاخرى بالعين لا تقبل لان الدين بهذه الاشياء لم يثبت عند أى حنفية رحمه الله لان
اختلاف الشاهدين في المشهود به يمنع قبول الشهادة عندنا واذا لم يثبت الدين لم يثبت الرهن لان محتمة منوط بالدين
وعندهما هو رهن بالاقول لانه يثبت دين ألف بهذه الشهادة عندهما اذا كان المدعى يدعى أكثر المال المدعى
الراهن الرهن بمائة وخمسين رهن قيمته وشهد احدهما بذلك والاخر بما تعلق وقال المرتهن عليه مائة وخمسون وهذا رهن
بمائة منها فالقول للمرتهن والبينة للراهن لانه يثبت الدين وهو مائة وخمسون لتصادقهما عليه لا بالبينة وتصادق ان
الدين رهن بمائة فصار رهنا بمائة بتصادقهما على ذلك لان بينة الراهن أكثر اثباتا لانه يثبت زيادة بقاء على

المرتهن أقام البيعة أنه استودعه وهو أقام البيعة أنه ارتبته تقبل بيعة المرتهن لأن الرهن جاء لازماً وقه ضمان
 ولا لزوم ولا ضمان في الرديعة فكانت بيعة الرهن أكثر أثباتاً ولا تارة أمكن العمل بالبيعتين بأن يجعل كأنه أودعه ثم
 رهنه لأن الرهن يرد على الابداع وأما الابداع لا يرد على الرهن إلا برضا المرتهن الرهن أقام البيعة على الرهن
 والا تخر على البيع جعل بيعاً لأن البيع لازم للجانبين والرهن غير لازم من جانب المرتهن والبيع يوجب الملك
 للعالم والرهن لا فكانت بيعة البيع أكثر أثباتاً ولا تارة أمكن العمل بالبيعتين بأن تجعل كأنه رهن أو لا ثم يبيع لأن البيع
 يرد على الرهن والرهن لا يرد على البيع وكذلك لو ادعى المرتهن الهبة والقبض يؤخذ بيعة الهبة لأن الهبة
 توجب الملك للعالم كالبيع ادعى الشراء والقبض والا تخر ادعى الرهن والقبض يحكم بالشراء إذا كان في يد الرهن
 فإن علم تقدم الرهن جعل رهنان لأن المرتهن قبضاً معاً ولا ينقص بالشك كالأدعاء الشراء من واحد ولا أحدهما
 قبض معاًين وأما البيعة فصاحب القبض أولى ولو شهد الرهنان بأن للرهنون ملكاً تخر لا تقبل لأنهما بيعة الشهادة
 يجبران لأنفسهما نقلاً ومغنياً لأنهما يردان إبطال حق المرتهن عن الرهن عليه أوفى إبطال حق المرتهن عن
 الرهن نفع لهما في الجملة فتمكنت الشبهة في شهادتهما فلا تقبل ولأن هذه الشهادة في معنى الأقرار لأنهما يشهدان
 على أنفسهما لأنهما يسعيان في نقض عقد قديم وشهادة الإنسان على نفسه أقرار فهذا إقرار يتضمن إبطال حق
 المرتهن فلا يصح في حق المرتهن كالأقرار مصرحاً ولو شهد المرتهان تقبيلاً لأنهما يجبران إلى أنفسهما مغنياً ولا
 يدفعان مغسماً بل يضران بأنفسهما متى كان الرهن قائماً وإن كان هالكاً لا تقبل شهادتهما لأنهما معاًين عن
 أنفسهما مغسماً لأن ملك الرهن سقط الدين ويرى الرهن عن الدين ظاهراً ومتى قبلت شهادتهما يصح الرهن فلا
 يسقط حقهما ببيع رجلان متتابعاً بالف درهمين رجل على أن يرهنا بعبادتيه ثم شهد أن العبد لرجل وقال نرضى أن
 يكون ديناً بالرهن تقبل شهادتهما لأنهما يشهدان على أنفسهما بإبطال حقهما في المجلس ولا يجبران إلى أنفسهما
 مغنياً ولا يدفعان مغسماً ولا يسعيان في نقض عقدهما ولو طلبا لا تقبل لأنهما يشهدان بأنفسهما برهن وسعيان في نقض
 عقدهما بينهما وليس لهما أن ينقض أدعاء رجل أن كل واحد له الرهن ففيه على قبحه إذا كان الرهن في يد أحدهما
 أوفى أبيهما أوفى يد الرهن والدعوى منهما حال حياة الرهن أو بعد وفاته وقد أرخا ذلك كله أو لم يورخا فإن كان الرهن
 في يد أحدهما ولم يورخا فهو أولى لأنه قد تهرت بنية ذي اليد بالسيلان يده تدل على أنه سبق ارتبائه ولأن يده
 حصصه من حيث الظاهر فلا يجوز نقضها إلا أن يعلم بطلانها كالأدعاء الشراء من واحد والبيع في يد أحدهما فإن أرخا
 يقضى لاسبقهما تاريخاً لأن البيعة التي آخرهما تاريخاً غير مقبولة لأنها قامت على رهن فاسد وكان الذي هو أسبق
 الأقر دباقاً البيعة وإن لم يورخا لا يقضى لهما قياساً به نأخاً وفي الاستحسان لكل واحد نصفه نصف حق لأن رهن
 كل واحد منهما ثبتت بينهما معاً فصاح الرهن فصاح العبد محبوباً بحق كل واحد منهما على السكال هذا كله في حال حياة
 الرهن فاما بعد وفاته أو أقام كل واحد البيعة في ارتبائه منه يقضى لكل واحد نصفه رهنان نصف حقه ببيع فيه
 هندهما وما بقي لأقرهما وقال أبو يوسف لا يقضى لهما بشئ وهو قول القراء بالمحصر قياساً لأن القضاء بالرهن منهما
 قضاء برهن مشاع وإنه داخل كإفالة الحماة لهما أن القضاء مطلوب بحكمه لا بعينه لأنه شرع ليكون وسيلة وذريعة
 إلى حكمه وحكمه الرهن بعد الموت في حق هذا المحكم بخلاف حال الحماة لأن ثمة المقصود من الرهن هو ملك السيد
 والمجلس ولا يملك اثنتان البدن والمجلس في المشاع دائماً فلا يمكن القضاء بأكثر من واحد وأما القيم الثاني لو ادعى الرهن من
 اثنين فأقام كل واحد البيعة على الأثران من آخر والرهن في يد أحدهما فلا يخلو إيمان أن يكون الرهنان غائبين أو كانا
 حاضرين أو أحدهما حاضراً والا تخر غائبان كانا غائبين فلو ألبسوا في إيمان أن يكون الرهنان غائبين أو كانا
 الحاضر لا تجمع لأنهما تقع على خصم لأن ذا اليد أثبتت بنية كونهما رهنان في حق ما في يده والمرتهن لا يذهب خصمهما
 على المالك كالودع فكان الشئ رهنان في يدي السيد كما بدعيه فإن كان الرهنان حاضرين فالحاضر أولى لأن كل

واحد من الراهنين ينتصب خصمه لصاحبه لانه يدعى انه ملكه ورهنه من المدعي ويجعل اقامته البينة من المرتهين
وهما يجتازان الى اثبات ملك الراهنين ليصح رهنهما بجزلة ما لو اقام الراهنان البينة على الملك المطلق والثاني في بد
أحدهما كان الخارج اولى فكذا هذا وان كان رهن الخارج حاضر او رهن ذي البدن ثانيا فذو البدن اولى لان المرتهين
لا ينتصب خصم للمدعي ملك كافي الرهن كالودع فينتج الخارج قامت لادعي خيم وان كان رهن ذي البدن حاضرا
ورهن الخارج غائبا فكذلك طعن عيسى رحمه الله تعالى وقال حضرة رهن ذي البدن تكفي للقضاء للخارج لان رهن
ذو البدن انتصب خصما للخارج لانه يدعى الملك لنفسه والرهن من ذي البدن والخارج مرتين والمرتهن بجزلة المودع
والمودع ينتصب خصما فيما يستحق لصاحبه لانه من باب المحفظ كالودعي انسان على المودع ان مافي يده من الوديعة
لفلان آخر غائب او دعه اياه واقام البينة على ذلك تقبل فكذا هذا والجواب عنه ان المرتهين كايثبت الملك لراهنه يدعي
دينار وهو غائب وليس عنه خصم حاضر فلا تقبل ينتسبه على اثبات الدين فلا تقبل على اثبات الرهن ايضا لان
الرهن لا يصح بدون الدين بخلاف المودع لانه لم يدع على مودعه شيئا بل يدعي الملك له فنتصب خصما على اثبات
الملك له ولو ادعى واحد على رجلين الرهن واقام البينة على أحدهما رهنه المتاع ويحسمه ان الرهن
يستخلف من لم يطمع عليه البينة وان حلف رد الرهن عليهما لانه لم يثبت الرهن في حقه فلا يقضي به في نصيب الآخر
لانه لا يكون قبضا بالرهن في نصفه مشاع وذلك لا يجوز فان نكل ثبت علمه ماعلى النك بالثبوت وعلى الآخر
بالبينة وان كان المرتهين اثنين والراهن واحدا فاقام أحدهما البينة في اذنته وصاحبه بمائه وانكر الراهن
والمرتته الآخر الرهن برد على الراهن عند أبي يوسف وعند محمد يقضي به رهننا ويجعل في يد المرتته الذي
اقام البينة وعلى يد عدل فان قضى الراهن المرتته القيم البينة فله أخذ الرهن فان ملك الرهن ذهب نصيبه لا نصيب
المجاحد ولا رواية من ابي حنيفة رحمه الله فيه لمحمد انه لا يمكن المدعي اثبات الرهن على الراهن الا بعد اثباته على
صاحبه لان الرهن من اثنين لا يصح الا بقبولهما جميعا فكان الرهن من صاحبه سببا لثبوت الرهن في حقه ومن
أنكر سبب ثبوت حق انسان ينتصب خصما له قامت البينة على خصمه كالودعي عينا في يد انسان انه اشترى رهن
فلان الغائب تقبل بينته على ذلك ومتى ثبت الرهن منهما موضع في ثوبة المجاهد على يد عدل لان الرهن في حق المجاهد
غير ثابت في حق المدعي والراهن ماضى يحفظ المدعي وحده ولا في يوسف رحمه الله ان ما يدعيه على صاحبه ليس سببا
لثبوت حقه بل هو شرط لثبوت حقه لا قول صاحبه فلا يمكنه اثبات قول صاحبه وهو جاهد كالودع رهننا من اثنين
وهو في يد أحدهما ورهن ذي البدن حاضر لا تقبل بينة الخارج على اثبات الرهن على الغائب كما ينافي فكذا هذا والله
سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

باب ما يجوز ازنتانه والارتهان به وما لا يجوز

لما ذكر مقدمات مسائل الرهن ذكر في هذا الباب تفصيل ما يجوز ازنتانه والارتهان به وما لا يجوز اذ التفصيل انما
يكون بعد الاجال قال رحمه الله ﴿ولا يجوز رهن المشاع﴾ يعني لا يصح رهن المشاع فظاهر انه لا فرق بين
ما يحتمل القسمة وما لا يحتمل القسمة قال صاحب العناية رهن المشاع قابل القسمة وغيره فاسد يتعلق به
الضمان اذا قبض وقيل باطل لا يتعلق بالضمان وليس بصحيح لان الباطل منه فيما اذا لم يكن الرهن مالا ولم يكن
المقابل به مضمونا وانما نحن فيه ليس كذلك بناء على ان القبض شرط تمام القسمة لا شرط جواز وقال الامام الشافعي
رضي الله عنه يجوز لان موجهه عند بيعه والمشاع لا يمتنع بيعه ولنا ان موجهه ثبوت بدال استيفاء واستحقاق الحبس
الدائم ولا يتصور الحبس الدائم في المشاع لانه يطل بالمهااة قبضه كانه رهنه يوما وما لولهذا يستوى فيه ما يقبل
القسمة وما لا يقبله بخلاف الهبة حيث تجوز فيما لا يحتمل القسمة لان موجبها الملك ولا يمتنع بالشئ يسوع ولا يجوز من
شريكة ايضا لان ثبوت اليد في المشاع لا يتصور ولا له لوجاز لا مسكه يوما يحكم الرهن ويوما يحكم الملك فيصير كانه

رهنه يوما وبما لا يخلو من الاجارة حيث تجوز في المشاع من الشر بل لان حكمها التحكم من الانتفاع لا الحبس
 والشر يكتمت من ذلك والبيع الطارئ يمنع بقاء الرهن في رواية الاصل وعن أبي يوسف لا يمنع لان حكم البقاء
 أجل من الانتداء فاشه الهبة وجه الاول ان الانتفاع لعدم الحلية وفي مثله يستوى الانتداء والبقاء كالحريفة في باب
 النكاح بخلاف الهبة لان المشاع لا يمنع حكمها وهو الملك والمنع في الانتداء لنفي الفرامة على ما عرف ولا حاجة الى
 اعتبار في حالة البقاء ولهذا يصح الرجوع في بعض الموهوب ولا يصح الفسخ في بعض المرهون قال في الهبة ولا يجوز
 ما هو مشغول بحق الغير ولو رهن عبدا نصفه بستمائة ونصفه بمسماة لم يجز لانه لما سمي النصف بدلا على حدته
 صار مقتين كانه رهن كل نصف بصيغة في الانتداء فوقع شاعرا فلا يجوز وهذا يفيد ان المشاع هو الاشاعة في العقد
 لظاهر قوله فيصير نفعه الى آخره مع ان المشاع الاشاعة عند القبض فلو قال ولا يجوز رهن المشاع عند قبضه لكان
 أولى ولو رهن قلبا وزنه عشرون درهما بشرة دراهم فكسره فانه يضمن نصف القلب ويصير شركة بينهما بصورة
 البيع الطارئ قال رحمه الله ولا الفقرة على النخل دونها ولا زرع في الارض دونها ولا نخيل في الارض دونها لان
 القبض شرط في الرهن على ما بينا ولا يمكن قبض المتصل وحده فصار في معنى المشاع وعن أبي حنيفة رضي الله تعالى
 عنه ان رهن الارض دون الشجر حائل لان الشجر اسم النبات فيكون استثناء الاشجار بمواضعها بخلاف ما اذا رهن الدار
 دون البناء لان البناء اسم للشيء فيكون الرهن مشغولا بمكان الرهن ولو رهن النخل بمواضعها حائل لانه
 رهن الارض بما فيها من النخل وذلك جائز ومجاورة ما ليس برهن لا يمنع الهبة ويدخل في رهن الارض النخل والتمر على
 النخل والزرع والربطة والبناء والغرس لانه تابع لا متصل فيدخل تبعها خصوصا العقد بخلاف البيع حيث لا تدخل
 هذه في بيع الارض سوى النخل لان بيع الارض بدون هذه الاشياء جائز فلا حاجة الى ادخالها في البيع من غير
 ذكره بخلاف المشاع الموضوع بما حلت لا يدخل في الرهن من غيره كانه ليس بتابع لها ولهذا هو باعها بكل قسطن
 او كثير هو قاي او متيلا لا يدخل المشاع وهذه الاشياء تدخل وكذا تدخل هذه الاشياء في رهن الدار والقرية لمما ذكرنا
 ولو استحق بعضهم مكان الباقي يجوز انتدائه الرهن عليه واخذ حازم وذلك بان يكون المستحق موضعا معنانيا
 رهنه انتدائه يجوز فكذلك بقاؤه ان كان الباقي لا يجوز انتدائه الرهن عليه بان استحق جزاء شاعرا وما هو في معنى
 الشائع كالتمر وقهوه بطل لانه تبسبب بالاستحقاق ان الرهن وقع باطلا ويمنع التسليم كون الرهن او متاعه في الدار
 المرهونة حتى اذا رهن دارا وهو فيها وقال سلمتها بالسك لا يتم الرهن حتى يقول بعد ما خرج من الدار سلمتها بالسك لان
 التسليم الاول وهو فيها وقع باطلا لتسليمها به ولا بد من تجديد التسليم بعد الخروج منها كما اذا سلمها ومتاعه فيها
 ويمنع تسليم الدابة للمرهونة المحمل الذي طافا لايتم حتى يلقى الحمل بخلاف ما اذا رهن الحمل دونها حتى يكون رهنها اذا
 دفع الدابة اليه لان الدار مشغولة فصار كما اذا رهن متاعا في دار او في وعاء دون الدار والوعاء بخلاف ما اذا رهن سرجا
 على دابة او نجما في راسها ودفع الدابة مع السرج والجام حيث لا يكون رهنها حتى يفرغه منها ثم يسلمه اليه لانه من
 قواص الدابة معزلة الفقرة للنخل حتى قالوا يدخل في رهن الدابة من غير ذكر وفي التهمة مثل علي بن ابي حمزة رجل هجر
 حمارة على أرض السلطان كما نوت او غيره ورهنه وسلم للرتين أخذ الاجرة قال لا يصح ولا يطيب للرتين قال وفي المحط
 ولو رهن النخل والشجر والكرم بمواضعها من الارض جاز لانه يمكن قبضها بما فيها بالتحلية فيد بوله دونها لانه لو لم
 يقل دونها لصح الرهن في الكل ولو قال رهنتم هذه الارض او هذه الدار يدخل في الرهن كل ما كان متصلا بالمرهون
 من البناء والشجر والتمر والزرع والربطة لان الرهن لا يجوز بدون ما يصل به فكان اطلاق العقد ينصرف الى ما فيه
 تخصيصه فيدخل في الرهن تبعها غير بالعوازل ولو رهن الدار بما فيها مع ادخاله بينو بين الدار بما فيها ويصير الكل
 رهنها وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله سئل عن رهن عشرة من الكرم وقبضها المرتهن ثم تبين ان كان واحدة
 مسبلة واخرى مشاعة بين الراهن وغيره كيف يبقى الرهن في البواقي من الكرم الفارغة فقال في البواقي الرهن صحيح

والله أعلم حتى لو باع هذه الكردة الفارغة لا يجوز من غير اجازة المرتهن حتى يقضى بالدين ويستل على بن أحمد
والمخندى عن الرجل استأجر دارا جارة مصححة وسلمها فارغة ثم ان المؤجر رهنها من المستأجر بقدره معلوم هل يصح هذا
الرهن وهل تبقى الاجارة قال على بن أحمد تفسير رهنها مع وجود القبض قال المخندى صح الرهن وانما يثبت الاجارة
وعن أبي حامد رجل دفع لرجل رهننا على ثمانية فدفقه له ثلثا ثم بعد ان قبض الرهن وامتنع من دفع الباقي قال
يكون رهنها هذا القدر وسئل أبو يوسف عن الدلو الموهنة اذا غصبت من انسان واتلف منها جزءا او كلها ضمن ذلك
المرتهن قال يضمن وكذا ذكر ذلك النحلاوي في شرحه وسئل المخندى عن رجل رهن عندا حوكت فزوجه له رب الدين
بأذن الزوج فقال رب الدين الكفيل بإبقاء الدين لنفسه القاضي وعجز عن أدائه هل للقاضي أن يبيع الرهن قال على
قول الامام لا وعلى قولهما نعم وسئل أبو الفضل عن رجل رهن عندا خردا الى السنة يدين على الراهن وقبض الدار
هل يكون التاجيل مفسد للرهن قال ان كان الاجل في الرهن فسد وان كان في الدين لا يفسد وهكذا في الايضاح وسئل
عن المرتهن اذا مات وورثته يعرفون الرهن ولا يعرفون الراهن ويطلبون الخروج عن الهبة هل يكون حكمه حكم
اللقطة قال يحفظ حتى يظهر المالك في التجبر يدور عن عيدين أو يوين ولم يسم لكل واحد شيئا من الدين يقسم الدين
على قيمة تلك الاشياء ما أصاب كل واحد وهو مضمون بأقل من قيمته وعما سمي أو رهن شاتين مثلا من أحدهما
بعشرة والاخرى بعشرين ولم يبين إيهما لم يجز لان بسبب هذه الجملة تقع بينهما منازعة عند الهلاك فانه اذا هلك
أحدهما لا يدري ما يستقطن الدين باء عشرة أو عشرين فيقتارضان في ذهاب الدين يهلكا فلو بين فهلك احدهما
سقط من الدين قدرها لا تمليان حصص كل واحد منهما من الدين انقطع المنازعة وفي المنتقى ولو قال رهنك النخل
باصوله جاز اذا سمي باصوله وان لم يسم باصوله لم يجز لانه لا يقوم الا باصوله فلا يمكن تسليمه بدونه وذكر الفقيه ابو الليث
روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رجه الله تعالى في رجل رهن عند رجل جارية لها زوج بالخروج جاز لان النكاح لا يوجب
نقصا في الرق والمالية وليس للمرتهن منع الزوج من غشائها لانه مشغولة بحق الزوج وحق المرتهن لا يتعلق
بمنافع البضع حتى الزوج فيها لا يفسد الرهن فان وطئها الزوج غشائها من ذلك سقط الدين لان الوطء من الزوج ليس
بمجانبة فافسده الموت من المرض قال أبو يوسف رجه الله تعالى ولو رهن جارية لا زوج لها فزوجها الراهن رضي المرتهن
فهذا مثل الاول ولو زوجها بغير رضا المرتهن جاز النكاح لقيام ملكه فيها والمرتهن ان يمنعه من غشائها لان النكاح لم
يعقد برضا وثبوت حقه من الحبس سابق على تعلق حق الزوج غشائها والمهر رهن معها وان لم يغشها لم يكن المهر
رهنها مهالان له ان يمنعه من الوطء فان ماتت من غشائها فان شاء المرتهن ضمن الراهن وان شاء ضمن الزوج فان ضمن
الزوج يرجع على المولى ان كتم الرهن غملا له هو الذي أوقعه فيه وان لم يكن كتمه عنه لا يرجع ابن سماعة عن أبي
يوسف رجه الله رجل أعق ما في بطن جارية ثم رهنها للمولى فالرهن جائز لانها مملوكة لولا وان ولدت فنقصها الولادة لم
يذهب من الدين شيء بنقصان الولادة لانه اذا رهنها وهي حامل والمحل لا بد له من الولادة والولادة لا تنفك عن النقصان
عادة فهذا النقصان حصل بسبب في يد الراهن فلا يكون مضمونا على المرتهن ولو كان عليه دينار فدفقه اليه دينارين
قال خذا أحدهما قضاء يكون لك فضا قاتل ان يأخذ فدينه على حاله وهو موثق لانه لا يتصور الاقتضاء والاستيفاء
الا بعد القبض وقبض الموهول لا يتصور ولو قال آخذهما قضاء لك كان قضاءه بدينه ولا يشبه هذا الرهن قال رجه الله
ولا بالامانات وبالدرنك وبالسبع كما لا يجوز الرهن بهذه الاشياء ما بالامانات كالوديعة والعارية والمضاربة ومال
الشركة فلان الرهن مضمون بمآثره به لكونه استيفاء فلا بد من ضمان الموهون به ليقع الرهن مضمونا
ويصدق استيفاءه من الرهن والامانات ليست بمضمونة ولا يمكن استيفاءها من غيرها حال بقائها وعدم وجوب
الضمان بعدها كما في الفاسد كالسبد النجاسي والعبد المأذون له في التجارة والشفعة غير مضمونة على المشتري بخلاف
الاعيان المضمونة كالقصب وبذل الخلع والمهر وبذل الصلح عن دم العمد حيث يصح الرهن به لان الوجوب فيها

يتقدر اذا واجب فيها القسيمة والعين مخلص على ما عليه المجهور والقسيمة فيها شبهة الوجوب على ما قاله البعض فيكون رهنا
 بما تقدر وجوبه وسببه واما الدرك فلان الرهن استيفاء ولا استيفاء قبل الوجوب لان معنى الدرك ضمان الثمن عند
 استحقاق البيع فلا يستحق له البيع على الباقي رد الثمن وكذا بعد الاستحقاق حتى يحكم برد الثمن ويغض البيع
 لاحتمال ان يحجز المشتري بالبيع بخلاف الكفالة حيث تجوز لان الكفالة تجوز لتفليتها بشرط ما علم على ما عرف في
 موضعه لانها التزام المطالبة والتزام الافعال معلقا او مضافا الى المال حائزا كافي للصوم والصلاة وليس فيها شيء من
 معنى التملك ولا كذلك الرهن فانه استيفاء فيكون تملكه والتمليكات بأسرها لا يجوز اما قبضها وانما قبضها ولو
 قبض الرهن بالدرك قبل الوجوب بالاستحقاق فهلك عند المشتري بهلك لانه لا يقدر ينشأ نوعا بالاختلاف
 الرهن بالدين الموعود وهو ان يقول رهنتك هذا بائنا لتقرضني بهلك في يد المرمث حيث بهلك باسمي من المال
 لان الموعود جعل كالوجود باعتبار الحاجة بل جعل موجودا اقتضاء لان الرهن اشتقاعا لا يشعأ لا يسبق الوجوب
 بل ينكوه ولا بد من شئ الوجود ليكون الاستيفاء متسببا عليه ولانه مقبوض بجهة الرهن الذي يقع على ما سار وجوده
 فيعطى له حكمه كالقبض على سوم الشراء فيكون مضمونا عليه بالاقول مما سمى به نفسه الرهن اذ اسمى قدر
 الموعود وان لم يسم قد ربحان رهنته على ان يعطيه شيئا فذلك الرهن في يده يعطى الرهن الراش ان شاء لا بالهلك
 صار مستوفيا شيئا يكون بيانه اليه كالواقر بذلك وعن أبي يوسف قال اقرضني وخذ رهنا وسم شيئا وهلك
 يضمن قيمة الرهن بخلاف القبض على سوم الشراء حيث يجب على القابض جميع قيمته لانه مضمون به البيع
 الغاسق والغصوب فلا يتقدر بغيره ولا كذلك الرهن فانه مضمون بغيره وهو الدين كونه رهنا وروى المصنف عن أبي
 يوسف انه يجب قيمة الرهن في الدين الموعود بالغاة ما بلغت كالقبض على سوم الشراء والبيع فانه مضمون بغيره
 لانه مضمون بالثمن حتى اذا هلك ذهب الثمن فلا يجب على الباقي شيء والرهن لا يجوز ان لا يعان المضمون ونفسها
 ولا يجوز ان لا يعان المضمونة بغيرها كالرهن وان هلك الرهن بالبيع ذهب به عن نفسه اياها بالاطل فلا يجب على
 المشتري شيء قال رحمه الله في وانما يصح بدين ولو موعودا كما ولا يصح بغيره وقديما ما سمى به نفسه وهو ان الرهن استيفاء
 والاستيفاء يتحقق في الواجب وهو الدين ثم وجوب الدين ظاهر اذ يكتفي بجهة الرهن ولا ينظر وجوبه حقيقة لما ذكرنا قال في
 الهداية فاذا هلك الرهن بالموعود هلك بما سمى من المال قال في غاية البيان فيه تسامح به هلك بالاقول من قيمته وما
 سمى له من القرض الا ترى الى ما قال الامام الاسيبغاني في شرح الطحاوي ولو اخذ الرهن شرطا بان يقرضه كذا ان هلك في
 يده قبل ان يقرضه هلك بالاقول من قيمته وما سمى له من القرض انه قال تاج الشريعة في شرح نزل المصنف حيث
 قال هلك باسمي من المال بما قلته هذا اذا ساوى الرهن الدين بقيمة وانما أطلق جريا على العادة اذا الظاهر ان
 يساوى الرهن الدين انه واقتنى اثره صاحب العناية اقول فيه قصورين فان ما ذكر في الكتاب كما يقتضى فيما اذا
 ساوى قيمة الرهن اكثر من ذلك الدين فلا حاجة لتخصيصه بصورة المساواة كما في ان يقال في البيان هذا ساوى قيمة
 الرهن ما سمى له من القرض او كانت قيمته اكثر من ذلك واما اذا كانت قيمة الرهن اقل من ذلك فيملك بقيمة
 الرهن اذ قد تقرر فيما مر ان الرهن مضمون بالاقول من قيمته ومن الدين ولكن المصنف ذكره اقول حيث هلك
 بما سمى له من الدين في صورة الاطلاق جريا على ما هو والظاهر الغالب من كون قيمة الرهن مساوية للدين او اكثر
 من ذلك قال النقيب ابو الليث في الغاوي دخل دخل المدينة ونزل نازعا فقال صاحب الخان لا ينزل هنا احسد عالم بها
 شيئا فذفع اليه ثيابه فهلكت عنده ان رهنا من قبل الاجرة والرهن بما فيه وان اخذها منه لانه ظنه سارقا فخصي منه
 يضمن صاحب الخان كذا قال عصام بن يوسف قال النقيب ابو الليث وعندي انه لا يضمن لانهم لم يكن مكرها بالذفع
 اليه ولورهن ثوبا باقل اُسكه بعشرين درهما فهلك الثوب عند المرمث قبل ان يعطيه شيئا فله قيمة الثوب الا ان
 يجاوز قيمة عشرين لان الرهن مضمون بالاقول من قيمته ومن الرهن رهن دابتن على ان يقرضه مائة وقيمة احسداهما

خسون والاخرى ثلاثون فقبض ما قيمتها خسون فهلكت بردن حين لانه مضمون بالقبضة لا بالمسعى المقبوض
 بجهة البيع فان بدله ان ياخذ الاخرى له ذلك ولا يجبر على القرض لان الرهن لازم في جانب الراهن فشاشرط على
 الراهن في الرهن ان يكون لازما وفي حق المرتهن فسه لا يكون لازما والقرض مشروط على المرتهن فلا يكون لازما في حقه
 ولو نفقت الاخرى عند الرهن واختلفت قيمة التي هلكت عند المرتهن فالقول المرتهن لان الراهن يدعى على المرتهن
 زيادة ضمان وهو ينكر وان نفقت احدهما ينظر الى قيمة الباقي فتظهر قيمة الهالك فلا يلتفت الى اختلافهما لانه
 امكن معرفة ما وقع التنازع فيه لانه جهتهم ما لم يرسم عن محمد رجهما الله تعالى رجل رهن رجلا ثوبا فقال له ان لم
 اعطاك الى كذا وكذا فهو يسع لك بمالك على قال لا يجوز وقوله عليه الصلوة والسلام لا يعلق الرهن هو هذا ولو
 رهن الغائب بالمغصوب رهنه والمغصوب منه ضمن الاقل من قيمة المغصوب وقيمة الرهن لانه اخذته على جهة الضمان
 وليس يكون المغصوب دينيا يدفع به رهنه ولو كسبه لسا رهنه صار رهنه وان لم يكن معهما قال رجهما الله في وبرأس مال
 السلم وفي الصرف والسلم فيه كأي يجوز الرهن بهذه الاشياء وقال زفر لا يجوز لان حكمه الاستبقاء وذلك بالاستبدال
 والاستبدال حرام في بدل الصرف والسلم ولنا انه استباق من الوجه الذي ينسب وهو المقصود بالرهن وانما يصير
 مستوفيا بالمسالية لانه من ولهذا تكون عينه امانة في يده حتى يقب نفقته حيا ونفقه ميتا على الراهن ولو كان مستوفيا
 به لوجب على الراهن وهما من حيث المسالية جنس واحد فهو استبقاء لا مبادلة قال في المحيط ولو اشترى عبدا ثم
 تغاضم تغاضما كان للشترى ان يحبس المبيع حتى يستوفي الثمن لان المبيع نزل منزلة البيع وكذلك لو سلم المبيع
 واخذ بالرهن رهنه ثم تقابلا كان له ان يحبس الرهن حتى يقبض المبيع فان هلك الرهن في يده هلك بالثمن على ما بينا
 سلم جسمائة في طعام فمر منه عبدا يساوى الطعام وقبضه ثم صاح على رأس المال فالقيام ان لا يقبض الراهن
 العبد ورأس المال دين عليه وفي الاستحسان يجعل رهنه بدينه ولا يكون مضمونا وجه القياس ان رأس المال غير
 السلم فيه حقيقة وحكاية لانه ليس يبدل عن الطعام لان الطعام واجب للعقد ورأس المال واجب بالقالة وهما ضدان
 فما وجب باحدهما لا يعتبر بدلا عن الآخر فالرهن بالطعام لا يكون رهنه بوجه الاستحسان ان رأس المال بدل
 عن السلم فيه قائم مقامه لانه كان بدله في العقد بالقالة والصلح لماسقط حقه في السلم فيه مادحه الى بدله لانه وان
 كان دينيا حادنا لكن لمقام مقام السلم فيه مادحه الى بدله لانه وان كان اثباتا واسقاطا فالرهن بالسلم فيه يكون
 رهنه بمقام مقامه كالرهن بالمغصوب رهن بغيره لانه قائم مقامه فان استوفى رأس المال ثم هلك عند العبد من
 غير صنع بطله المرتهن مثل الطعام الذي كان له على السلم اليه وباخذ منه رأس ماله اقترض رجلا كرحضة وارتهن
 منه ثوبا بقيمة السكر وصاح منه من عليه المحنطة على كرش شعر بعينه يصير الثوب رهنه بالشعر فاذا هلك هلك مضمونا
 بالمحنطة لانه برئ عن المحنطة فصارت كالقوة برئ بالاباء ويجوز ان يكون الرهن رهنه ولا يكون مضمونا كزوائد الرهن
 يكون مضمونا ولا يكون مضمونا وذلك لان الرهن استبقاء حكمي والاستبقاء الحكمي لا يروى على الاستبقاء المحقق ولو
 استوفى السلم فيه حقيقة ثم قبلا السلم صحت القالة وبرد عليه طعاما واخذ رأس ماله فكذلك اذا اصطالحا بعد الاستبقاء
 الحكمي وكرمه له في الصرف انسان اشترى ألف درهم بمائة دينار وقبض الاف فاعطاه بالمائة الدينار رهنه
 يساويها ثم نقر فاسد البيع لان الافتراق قبل قبض النافذ فصار الدينار مضمونا في بدله ثم يحكم صرف فاسد
 وليس له اخذ الرهن حتى يرد الالف فان هلك الرهن عنده رجع صاحبه عليه بمائة دينار والمرتهن بالالف لان
 الدينار بدل عن الدينار والرهن بالثمن يكون رهنه بدينه فيكون مضمونا بالدينار ومضمونا بالدينار فاذا هلك
 الرهن صار مستوفيا للدينار في صرف فاسد فكان على المرتهن رد الدينار على الراهن الدينار ثم لم ينقر قاضي
 ضاع الرهن فهو بالمائة الدينار لانه صار مستوفيا للدينار في المجلس حكاه مالك الرهن فبصر كالأول استوفى
 حقيقة فكان الصرف جائزا قال رجهما الله فان هلك صار مستوفيا لوجود القبض واتحاد الجنس من حيث

المال وهو المضمون فيه هذا اذا هلك الرهن قبل الافتراق وان اقر قاضى الهلاك بطل الصرف والسلم لغوات القبض حقيقة وحكم هذا اذا كان رهنا بطل الصرف أو برأس مال السلم وان كان رهنا بالسلم فيه لا يطل بالافتراق لان قبضه لا يجب في الخامس ثم ان هلك قبل الافتراق يصير مستوفيا لدينه حكاهم السلم كما اذا كان رهنا برأس المال أو بطل الصرف وهلك قبل الافتراق يصير مستوفيا لدينه فتم الصرف والسلم لو تفاخا السلم بالسلم فيرهين يكون ذلك رهنا برأس المال استحسانا حتى يحبس به والقياس ان لا يحبس به لانه دين آخر وجب بسبب آخر وهو القبض والسلم فيه وجب بالعقد فلا يكون الرهن باحدهما رهنا بالآخر كما لو كان عليه دينان ذراهم ودينانير واحداهما رهن فقبضاه الذي به الرهن أو أبراه منه ليس له حبسه بالدين الآخر وجه الاستحسان انه ارتهن بجمعه الواجب بسبب العقد الذي جرى بينهما وهو السلم فيه عند عدم الفسخ ورأس المال عند الفسخ فيكون محبوسا به لانه بدله فقام مقامه اذا الرهن بالشيء يكون رهنا ببدله كما اذا ارتهن بالمقصوب فهلك المقصوب صار رهنا بغيره ولو هلك الرهن بعد التفاسخ يهلك بالسلم فيه لانه رهنه به وان كان محبوسا بغيره بمن باع عبدا وسلم المبيع واحدا ثم رهنه ثم تقابل المبيع له ان يحبس له لاخذ المبيع لانه بدل الثمن ولو هلك الفرون يهلك بالثمن لانه مرهون به وكذا لو اشترى عبدا ثم اشترى فاسدا وأدى قيمته كان للمشتري ان يحبس المبيع عند الفسخ ليستوفي الثمن ثم اذا هلك المبيع يهلك بغيره فكذا هذا ثم اذا هلك الرهن بالسلم فيه في مسائل التبايج على رب السلم ان يدفع مثل السلم فيه الى السلم اليه ويأخذ رأس المال لأن الرهن مضمون وقد بقي حكم الرهن الى ان يهلك فصار رب السلم يهلك الرهن مستوفيا للسلم فيه ولو استجوه حقيقة ثم تقايلا واستوفاه بعد الاقالة لزمه رد المستوفى واسترد رأس المال فكذا هنا وهذا لان الاقالة في باب السلم لا تنحل الفسخ بعد ثبوته فبطل الرهن لا يطل وقد تقدم قال رحمه الله وللرب ان يرهن بدين عليه عبد الطفله كما رأى لولده الصغير لانه يملك ابداه وهذا نظر منه في حق العبي لان قيام المرتهن بحفظه ما باغ عفاقة الغرامة ولو هلك بملك مضمونا والوديعة مات الوصي في هذا كالأب لم يباينوا عن أبي يوسف وزفر انهما لا يذبحان ذلك وهو القياس لان الرهن ابقاء حكمه فلا يملكه كالأب ابقاء حقيقة وجه الاستحسان وهو الظاهر ان في حقيقة الأبقاء ان الملك الصغير من غير عوض مقابلة بدين وفي الرهن نصب حافظ المال الصغير في الحال مع بقاء ملكه فافتراقا واذ جاز الرهن يصير المرتهن مستوفيا لدينه عند هلاكه حكاهم ويصير الأب والوصي موقفا لدينه وبينهما ان ذلك القدر للصغير وذكري النهاية معزيا الى التمراتى وهو الى السكاكى ان قيمة الرهن اذا كانت أكثر من الدين فعن الأب بقدر الدين والوصي بقدر النخبة لان الأب ان يتفع بمال العبي ولا كذلك الوصي ثم قال وذكر في الذخيرة والمغنى التوسيع بينهما في الحكم وقال لا يضعفان الفضل لانه أمانة وهو ودية عند المرتهن وله ما ولا يذبحا وعندهما وكذا الوسيط المرتهن على البيع لانه فوكيل على بيعه وهو املكه ثم اذا أخذ المرتن الثمن بدينه وجب عليه ما مثله لانها أوقاد ينما جاله وأصل هذه المسئلة البيع فان الأب والوصي اذا باع مال الصغير من غير نفسه تقع المقاصة ويضعفه للصبي عندهما وعند أبي يوسف لا تقع المقاصة فياخذ البايع الثمن من المشتري للصغير ويباع المشتري دينه من البايع وعلى هذا الخلاف ان الوكيل بالبيع اذا باعه من غير نفسه تقع المقاصة بنفس البيع عندهما ويضمن الوكيل المسال للوكيل وعنده لا يقع وإذا كان من أصله لا يملك قضاء دين نفسه بمال الصبي بطريق البيع فكذا لا يملك بطريق الرهن وعندهما مال ملك بطريق البيع فكذا لا يملك بطريق الرهن أيضا لان الرهن نظير البيع من حيث وجود البسالة لوجوب الضمان على المرتن كوجوب الثمن على المشتري وإذا كان للأب ولابنه الصغير أو لعبده المأخوذ له في التجارة ولاديين عليه دين على ابن له صغير فرهن الأب متاع ابنه الصغير من ابنه الصغير أو من عبده التاجر جاز لان الأب لوجود شقته تزل من ثمة تخضعين وأقيمت عيارته مقام عيارتين كافى ببيع مال الصغير من نفسه ولو فعل الوصي ذلك والمسئلة تمحالا لا يجوز له وكيل بعض والأصل ان الواحد لا يتولى طرفي العقد في الرهن ولا البيع لكثرة كذا في الأديلة لا يؤيد الوصي كالأب فان

شفتته فأمرة فلا يبدل عن الحقيقة والرهن من ابنه الصغير ومن عبده التاجر عقره الرهن من نفسه فلا يجوز
 بخلاف ابنه الكبير وأبيه وعبده الذي عليه دين حيث يجوز رهنه منهم لأنه أجنبي عنهم اذ ولاية له عليهم بخلاف
 الوكيل بالبيع حيث لا يجوز بيعهم منهم لأنه منهم فيهم ولا تمتع في الرهن لأن له حكما واحدا وهو ان يكون مضبوطا
 بالآقل من قيمته ومن الدين وذلك لا يختلف بين الأجنبي والقرى ولو رهن الوصي مال اليتيم عند الأجنبي بضاعة بأسرها
 أو رهن اليتيم بدين رهنه بالتجارة صح لأن الصلح له التجارة بتميز المسألة فلا يحد يد من الرهن لأنه إبقاء واستبقاء ولو رهن
 الأب متاع الصغير فبلغ الابن ومات الأب فليس للأب ان يسترده حتى يقضى الدين لأن تصرف الأب عليه نافذ لا زم له
 بمنزلة تصرفه بنفسه بعد البلوغ ولو كان على الأب دين لرجل فربى به مال الصغير فقضاء الابن بعد البلوغ رجع به
 في مال الأب لأنه مضطر إليه لمحااجة لا انتفاع بماله فاشتبه بمعبر الرهن وكذلك اذا هلك قبيل ان يفتكه لأن الأب
 يصير قاضيا دينه به ولو رهن الأب مال الصغير يدين على نفسه ويدين الصغير جاز لا شتماله على أمرين جائزين لأن كل
 ما جازان ثبت لكل واحد من أجزاء المركب جازان ثبت لكل دون العكس هكذا قال في العناية أقول في هذه
 الكلية منع ظاهر ألا ترى ان انسانا أو فرسا يطبق ان يحمل ككل واحد من أجزاء البيت المركب من الأجزاء
 والاشجار مثلا ولا يطبق تحمل الكل قطعا وان رجلا شجاعا يطبق مقاتلة كل واحد من أفراد العسكر على الأفراد
 ولا يطبق مقاتلة الجميع العسكر معا وهذا في الأمور التجارية وأما في الأحكام الشرعية فكان يجوز لرجل ان يبيع
 كل واحد من الاثنين منفردة عن الأخرى بملك نكاح أو ملك عين ولا يجوز ان يباعهم معا ثم حكم في حصة
 دين الأب حكمه فبما لو كان كله رهنًا يدين الأب بملك الوصي والمجدب الأب ولو رهن الوصي مائة ألف اليتيم في دين
 استند أنه عليه وقبضه المرتين ثم استعاره الوصي لمحااجة اليتيم فضاع في يد الوصي هلك من مال اليتيم لأن فعل الوصي
 كفعاله بنفسه بعد البلوغ لأنه استعاره لمحااجة الصغير فلا يكون متعديا بذلك ولو هلك الرهن في يد الوصي لا يسقط من
 الدين شيء لمخروجه عن ضمان المرتين بالاسترداد الوصي هو الذي يطالب له على ما كان ولو استعاره لمحااجة نفسه
 ضمنه الصغير لأنه متعدف لعدم ولاية الاستعمال في حصة نفسه ولو غصبه الوصي بعد ما رهنه فاستعمله في حصة نفسه
 حتى هلك عنده ضمن قيمته لأنه متعدف حق المرتين بالغصب والاستعمال في حصة نفسه فيقضي بضمها للدين
 فان فصل شيء من القدر المضبوط كان لليتيم لأنه بدل ملكه وإن لم يف بالدين يقضى من مال اليتيم لأن الدين عليه وإنما
 يضمن الوصي بقدر ما تعدى فيه وان كان الدين مؤخرًا فالقيمة رهن فاذا حل كان على ما ذكرنا ولو أنه غصبه واستعمله
 لمحااجة الصغير ضمنه الحق المرتين لا لحق الصغير لأن استعماله في حصة الصغير ليس بتعدف حقهم وكذا الاخذلان له
 ولاية أخذ مال اليتيم ولهذا اذا أقر الأب أو الوصي بغصب مال الصغير لا يلزم شيء لأنه لا يتصور غصبه بمال اليتيم
 لما كان له ولاية الاخذ فاذا هلك في يده يضمن للرتين فيأخذ منه بدنه ان كان قد حل و يرجع الوصي على الصغير لأنه
 ليس بمتعدف حقه بل هو عامل له وان كان لم يحمل يكون رهنًا عند المرتين ثم اذا حل الدين يأخذه به ويرجع الوصي على
 الصبي لما ذكرنا قال في المحيط رهن الوارث الكبير شيئا من التركة وليس على الميت دين جازلانه يجوز بيعه فيجوز
 رهنه وان رد عليه سلعة بأعها المبتع بغيره فله كس في أيديهم ولا مال له غير المهر من الرهن جازلوصيا كان أو وارثا
 ويرجع به الوصي على اليتيم لأن الدين انما وجب على الميت بعد الرد ولم يكن واجبا عند الرهن فصنع الرهن فلا
 يبطل حق المرتين للموقوف الدين في التركة بسبب الرد لكن الراهن ضامن لقيمة الرهن لأنه وجب قضاء الدين من ذلك
 المال ولكنه عجز عن القضاء بسبب رهنه بدنه فصار كالمكلف له فانه قيمته كرهن حق صاحب الدين وهو محل
 قضائه الا أنه ان كان وصيا يرجع على الصغير لأنه كان عاملا له وقد تحقه ضمان بسبب عمله وكذلك لو زوج الميت أمته
 وأخذ مهرها فاعتقها الوارث بعد موته قبل النكاح لم يخل بها فاعتارت نفسها وصار المهر دينًا في مال الميت جازا الرهن لأن
 هذا الدين الذي ثبت على الميت بعد الرهن لأنه ثبت بطلان النكاح بعد الرهن عند الاختيار والابن ضامن له لأنه

بالاعتاق اتلف حق الغريم وهو الزوج ولو استحق عبدا اتباعه الميت فرجع المشتري في مبررات الميت بالدين لم يجز
 الرهن لانه ظهر ان الرهن وقع وعلى الميت دين لانه ظهر ان ما قبض للميت من الثمن كان ديناً عليه المشتري لانه لم يجز له
 على المشتري مثل ذلك قال رحمه الله **هو صحيح** رهن المحجرين والمكبلين والموزون في المراد بالمحجرين الذهب والفضة وانما حاز
 رهن هذه الاشياء لما كان الاستيفاء منها كانت محللا للرهن وفي المسوطة اذا كان الرهن مثل الدين كبل او وزن او أكثر
 وقيمه مثل قيمته أو أكثر ذهب بمافيه لانه صار مستوفيا لمثل حقه وان كان أقل فقيمة منه لم يذهب الدين ويضمن
 المرتهن مثله وبأخذه منه دينه وكذلك اذا فسد ولو رهنه كرحطة يساوي مائة بكر دقيق يساوي مائة فضاع الدقيق
 دفع المرتهن مثله ولم يذهب بالرحطة لانه أقل كبلاتها وكذلك اذا فسد ورهنه كراحس ابر بن رديش بن الرهن
 يساوي كراونصافها فملك قال زفر رحمه الله تعالى يذهب بمسك ردي لانه لا عبادة بالجودة في أموال الرابا فصار
 الكرا الجيد رهننا بكر بن رديش نصفه بهذا ونصه بذلك وقال أبو يوسف ان شاء فخمته مثلي كروا عطاء الدين وان شاء
 صبرا الكرا باجد الكرين وأعطاه الباقي لان الجودة في أموال الرابا القيمة في غير عقود المعاوضات والرهن عقد استيفاء
 لا معاوضة حقيقة فصارت له الجيا اذا استوفى الردي ومن له الردي اذا استوفى الجيا وذلك ان الردي مقبوض
 ويستوفى حقه منه فهذا على ذلك وقال محمد رحمه الله رجل رهن رجلا كرامن طعام قيمته ثلاثمائة درهم بكر بن
 قيمته مائتا فانما صاب الكرا الرهن كان منه مائة مضمونة ما نقصه مائة وكيله واف على حاله فعلى المرتهن كرا يساوي
 مائتي درهم وخمسين درهما لان الكرا الرهن كان منه مائة مضمونة باحد كراي الدين وكانت احدى هاتين المائتين
 مضمونة باحد كراي الدين والمائة الاخرى ليست بمضمونة فكان في الرهن فضل مائتين في الجودة وقيمتها اثنا عشر مائة
 فمائة مضمونة والمائة الاخرى امانة فلما أصابه بالنقص من جودته مائة جعلنا نصفها من الامانة ونصفها من
 الضمان فنقط عنه حصه الامانة وهي خمسون درهما وغرم حصه الضمان وهي كرايساوي مائتين وخمسين ولو هلك
 نصفه ثم أصاب النصف الثاني ماء فصار يساوي مائة ونقصه الماء خمسين درهما بغرم المرتهن كراة قيمته مائتين وخمسة
 وعشرين لان النصف الهالك كانت قيمته مائة وخمسين اثنا عشر مائة مضمونة فمثلها مضمون فمثلها على المرتهن حصه
 الامانة ووجب عليه نصف كرايساوي مائة فكان المضمون نصفه وأما النصف الثاني لمات نصفه الماء خمسين من
 الجودة كانت هذه الخمسون نصفها مائة ونصفها مضمونة فبطلت عنه حصه الامانة فبطلت عنه خمسون وزمته نصف كرا
 يساوي مائة وخمسة وعشرين قال رحمه الله **فان رهنه يحنها وهلك** هلكت بمثلها من الدين ولا عبادة للجودة في
 الاثنا لقيمة لها عند المظالبة بالجنس في الاموال الربوية وهذا على اطلاقه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فانه يصير
 مستوفيا عندما هلك باعتبار الوزن قلت قيمته أو كثر لما ذكرنا وعندهما لم يكن في اعتبار الوزن اضرارا بحددهما
 بان كانت قيمة الرهن مثل وزنه فكذلك وان كان فيه الحاق ضرر باحد هما بان كانت قيمتهما أكثر من وزنه أو أقل
 ضمن المرتهن قيمته من خلاف جنسه لينتقض قبض الرهن ثم يجعل الضمان رهنما مكانه ويملك المرتهن الهالك
 بالضمان لان الزاوية بالوزن وحده من غير اعتبار صفته من جودة أو داء أو اسقطنا القيمة فيه اضرارا بحددهما ولو
 اعتبرنا القيمة وجعلنا مستوفيا باعتبارهما أدى الى الرابا فنتبين ما ذكرنا وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول ان الجودة
 ساقطة عند المظالبة بالجنس في الاموال الربوية واستيفاء الردي بالمجدد أو بالعكس جائز عند التراضي به هنا ولهذا
 يحتاج الى نقضه ولا يمكن نقضه بايجاب الضمان عليه لعدم المطالبة ولان الانسان لا يضمن ملك نفسه فتعذر التضمن
 لتعذر النقض وقيل هذا مفرج ما اذا استوفى زبوا مكان الجيا ثم علم مكان الزبوا وهي معروفة وقيل لا يصح البناء
 لان محمد اقباهم أي حنيفة في المشهور عنه وفي هذا مع أبي يوسف وقال فاضن ان البناء **هي** لان عيسى بن أبان قال
 قول محمد أولا لقول أبي حنيفة وآخر الكقول أبي يوسف ولئن كان مع أبي حنيفة فالفرق ان له الزبوا في تلك المسئلة قضيه
 استيفاء محقه وقد تمهلا له والرهن قبضه ليستوفى من غيره فلا يمكن نقض القبض وقد أمكن التضمن قال في

القسمة والمجودة لا الوزن لان في اعتبار الوزن واستقاما المجودة اضرا بالرهن ولا يجوز الاضرا صاحب المال
 بابطال حقه من المجودة وفي جعله مستوفيا لدينه بقدر قيمة القلب معنى الراب وهو استيفاء عشرة بثمانية واذا اعتذر جعله
 مستوفيا ضمن قيمته من خلاف جنسه وأوجبة درجة الله تعالى اعتبر الوزن والموزون في جميع الدينون فصار
 مستوفيا لدينه بالهلاك ولا يؤدي الى اضرا بالمرتبه بغير رضاه لانه قبل الرهن مع علمه ان من حكم الرهن انه يصير
 مستوفيا للدين بهلاكه وصار رضاه باستيفاء جميع الدين بالهلاك متى تساوى في الوزن وان كان القلب اقل من قيمة
 دينه لان المساواة في اموال الراب معتبرة من حيث القسمة والوزن لان من حيث القسمة والمجودة وان انكسر ضمن قيمته
 عندهم جميعا اما عندهما فظاهر واما عند محمد فلا ما لو جعلناه بالدين يؤدي الى الاضرا واما اذا كانت قيمته أكثر
 من الوزن وهلك بذلك الدين عند أي حنفية رجه الله تعالى وعند محمد أيضا لان في الوزن والقيمة واه بالدين فصار
 بالهلاك مستوفيا لدينه وفي الزيادة أمنا وقال أبو يوسف رجه الله تعالى خمسة أسداس مضمونة وسدسه أمانة لان
 عنده الصياغة معتبرة ومتقومة اذ لم يؤدي الى الراب فصار كان الرهن اثنا عشر وزنا فساغ الضمان والامانة فهما قصير
 بقدر الدين مضمونا وأما اذا انكسر ان انتقص بالانكسار فجة القلب من العشرة بان صارت تسعة أو ثمانية ضمن قيمته
 عند أي حنفية رجه الله تعالى لان العبرة للوزن عند مولى في الوزن وفاء بالدين فلا يمكن ان يجب ضمان الرهن
 ما وجبنا القيمة وعند أبي يوسف رجه الله تعالى ضمن خمسة أسداس لان عنده الصياغة معتبرة فتكون قيمة الرهن
 أكثر من الدين وذلك اثنا عشر فيكون بقدر الدين مضمونا والزيادة أمانة وعند محمد رجه الله تعالى ان شاء جعله بجميع
 الدين وان شاء اقتسكه بجميعه لانه مضمون بالدين حالة الهلاك فتكون مضمونا بالدين حالة الانكسار كابينا وان
 لم تنقص قيمة القلب من العشرة بان كانت قيمته بعد الانكسار عشرة والمرتبه ضمن قيمته عند أي حنفية رجه الله
 تعالى وعند أبي يوسف رجه الله ضمن خمسة أسداس القلب وعند محمد رجه الله تعالى ضمن قدر وزنه لان الوزن في
 القيمة وفاء بالدين فلم يصير مستوفيا شيئا من المضمون فيكون مضمونا بالدين حالة الانكسار والوزن مضمون بالقيمة
 فقصر الصياغة كذلك مضمونة بالقيمة تبعال للوزن وعند أبي يوسف كلاهما مضمون بالقيمة أسداسا فيكون بعض
 الرهن مضمونا والبعض أمانة فتشيع الضمان فهما الفصل الثاني لو كان وزن القلب ثمانية والدين عشرة فهو على
 خمسة أوجه أمان كانت قيمته مثل وزنه أو أقل من وزنه سبعة أو أكثر من وزنه وأقل من الدين تسعة أو مثل الدين
 عشرة أو أكثر من الدين اثني عشرة وكل وجه لا يخلو أمان هلك أو انكسر فعند أي حنفية رجه تعالى في الفصول كلها
 الهلاك بثمانية ويرجع على الرهن بدوهمين والانكسار بالقيمة وفاء وفي الانكسار تعذر ايجاب ضمان الرهن لما
 يذنا وجبنا ضمان القسمة فاما عند هسان كانت قيمته مثل وزنه هلك بمافسه ويرجع المرتبه على الرهن
 بدوهمين بالاجماع وان انكسر ضمن قيمته عند أبي يوسف وعند محمد خيار التملك بالدين والافتكاك لما بينا
 وان كانت قيمته تسعة فعندهما يقرم قيمته من الذهب ويرجع بدينه لان القيمة عشرة فعندهما مع الوزن
 فالوزن ان كان في ثمانية والقيمة لاثني بثمانية فيخير المرتبه ان شاء رضى بهلاك الرهن بمافيه ثمانية وان شاء
 غرم قيمته تسعة ورجع عليه بدينه وان انكسر ضمن قيمته اتفاقا اما عندهما فظاهر واما عند محمد فلا
 لا يمكن ترك القلب عليه بثمانية من الدين لانه اذا ترك بثمانية يتضرر به المرتبه لان قيمة الرهن لاثني بثمانية
 وان ترك تسعة من جنسه يؤدي الى الراب لانه يصير مستوفيا ثمانية بسبعة وان تسد تركه عنده وان كانت قيمته
 أكثر من وزنه وأقل من الدين بان كانت تسعة وهلك بذلك وزنه عند أي حنفية رجه الله تعالى وعندهما يقرم قيمته
 ويرجع بدينه لما بينا وان انكسر ضمن قيمته بالاجماع وان كانت قيمته أكثر من وزنه ووزنه مثل الدين بان
 كانت قيمته عشرة فان هلك ضمن قيمته من خلاف جنسه احترازا عن الراب والضرر وان انكسر والرهن بالخيار
 ان شاء اقتسكه بجميع الدين وان شاء ضمنه قيمته من خلاف جنسه مثل قول أبي حنيفة رجه الله للتعذر وعند محمد

وان كانت قيمته أكثر من وزن اثني عشر فعند أبي يوسف درجة الله ان هلك يغرم خمسة أسداسه ويرجع بدينه لان الصياغة عند منزلة الوزن ولو كان الوزن اثني عشر يضمن خمسة أسداسه وهو عشرة فكذلك اذا وعند محمد درجة الله تعالى ان هلك ضمن قدر الدين بخمسة أسداس القلب لان قدر الدرهم من قيمة الصياغة أمانته فلا نه يز يدعى الوزن والدين جميعا ولا ضمان للقلب الا امانة وان انكسر انتقص بالانكسار مقدار الزيادة على العشرة فلا ضمان وان نقص أكثر من فضل المجمودة على الدين وذلك أكثر من درهمين والراهن بالخيار ان شاء افترقه بجميع الدين وأخذ الماكسور وان شاء ترك عليه بقيمته مضمونا من الذهب غير درهمين لان قيمة الصياغة أربعة ووزن الزهرن لا يفي بالدين فيضمن من قيمة الصياغة ما يتم به الدين وذلك درهمان فصاقد درهمين من الصياغة مضمونا مع الوزن وقدر درهمين امانة فترك القلب عليه بقيمته غير درهمين ولا يترك بالدين لانه يؤدي الى الر بالآلة بسير مستوفيا ثمانية عشرة وان جعل مستوفيا ثمانية فضرربه الراهن فاجبنا عليه القيمة من الذهب فضرر راعن الر ما وثيقا للضرر من الرهن الفصل الثالث ولو كان الدين عشرة والقلب خمسة عشر فهذا على خمسة أوجه اما ان كانت قيمته مثل وزنه أو أكثر من وزنه أو أقل من وزنه أو أكثر من الدين احد عشر أو مثل الدين عشرة أو أقل من الدين ثمانية وكل وجه لا يخالو اما ان هلك أو انكسر فعند أبي حنيفة درجة الله تعالى في الفصول كلها ان هلك يهلك بما فيه وان انكسر فاختار الراهن الترتك يترك عليه بخمسة أسداس قيمته من الذهب وعندهما ان كانت قيمته مثل الوزن ان هلك ذهب ثلثاه بالدين ولا انكسار بالقسم لان المضمون بالرهن قدر ثلثيه وثلثاه امانة ولا انكسار يضمن قيمة المضمون لان عنده كان الهلاك ولا انكسار بالدين لانه أمكن جعله بالدين وتعليكه متى كان وزن ثلثيه وقيمته مثل الدين رهنا بالصياغة لم تزد قيمته على الوزن فلا عبرة للصياغة والعبرة للوزن بعضه مضمون امانة واذا نقص من قيمته بالانكسار وقع التعريف بعض المضمون فيخسر وان كان قيمته أكثر من وزنه يجوز ان تكون القيمة عشرين فان هلك هلك ثلثاه بالدين عندهم جميعا لان ثلثيه واما بالدين وزنا وقيمته ويهلك ثلثه امانة وان انكسر ضمن ثلثه عند أبي حنيفة درجة الله تعالى لان المضمون من القلب عشرة والصياغة تسع للوزن عنده فتصير الصياغة أيضا مضمونة بتمام الوزن ويبقى الثلث امانة عنده وعند أبي يوسف يضمن نصفه لان الصياغة عند منزلة الوزن وقيمتهما خمسة ووزن القلب خمسة عشر فصاقد كان وزن القلب عشرين فترك نصف القلب عليه بنصف قيمته وعند محمد درجة الله تعالى ينظر ان كان نقص خمسة أو أقل لم يعتبر ويجبر الراهن على الانكسار وان نقص أكثر من خمسة للراهن ان يسلم للرهن الراهن بدينه والباقي له لان عنده القيمة زادت على الوزن فهي قيمة الصياغة وهي امانة لان الأمانة تصرف الى الصياغة متى ازدادت قيمته على وزنه والقائت قدرا لآمانة وبقي الدين بحاله فيجبر الراهن على الفكك وبني انقضت قيمته على الوزن فقد تغير ما هو المضمون فيخسر الراهن وان اختار الترتك يترك ثلثه بالدين ويسترد الثلث لانه مهما تملكه بالدين لا يملك بالقيمة عنده وان كانت القيمة أقل من وزنه أو أكثر من الدين بان يكون اثني عشر ان هلك يهلك ثلثاه بالدين عند أبي حنيفة درجة الله تعالى لان بالوزن وفاء بالدين وزيادة الزيادة امانة وعندهما يغرم عن القلب خمسة أسداسه والاظهر ان يضمن منه قدر الدين لان قدر الدين مضمون عليه وذلك ثلثا القلب لان عندهما العبرة للوزن والقيمة جميعا وبالوزن والقيمة وفاء بالدين وزيادة والمضمون من الدين عشرة والزيادة امانة وان انكسر ضمن عند أبي حنيفة درجة الله ما يساوي عشرة منه لان عنده العبرة للوزن لا للقيمة وقدر المضمون من الوزن عشرة وعندهما ان اختار الترتك يترك عليه عشرة أجزا من اثني عشر جزا من القلب باعتبار القيمة لا باعتبار الوزن لان عندهما القيمة معتبرة مع الوزن وان كانت القيمة مثل الدين ان هلك يهلك بما فيه عند أبي حنيفة درجة الله وعندهما يضمن بخير لان عندهما القيمة معتبرة مع الوزن ولا وفاء بالقيمة بقدر المضمون من الرهن وهي عشرة لان قيمة العشرة من الرهن أقل من عشرة الدين فيخير ان شاء جعله هالك كما فيه وان شاء ضمنه قيمته عشرة من الذهب فيكون

رهنًا عنده ويكون دينه على حاله نفيًا لا نفيًا عن نفسه وإن انكسر ضمن مقدار ثلثي القيمة عند أبي حنيفة رجه الله تعالى لم يعرف وعندهما ضمن قيمته لأن القيمة معتبرة مع الوزن عندهما وقيمتها عشرة فترك جميع القلب عليه بعشرة وإن كانت قيمته أقل من الدين بأن كانت ثمانية ان هلك به الثلثي بالدين والباقي بملك أمانة عنده لأن عنده العبرة بالوزن لا بالقيمة وفي الوزن واه بالدين وزبادة وعندهما بغير قيمته ومرجح بدنه لأن عندهما القيمة معتبرة مع الوزن وفي الزيادة إن كان واه بالدين فلا واه بالقيمة وإن كان ضمن قيمة القلب ثمانية فذلك رهنًا عندهما وإن انكسر ضمن ثلثي قيمته عند علم يعرف وعندهما الكل لم يعرف رهن عشرة دراهم بضاهما يعرف وعشرة سوطها بالبدن عند أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى وقال أبو يوسف رجه الله أن كانت قيمته ثمانية سوطًا، ودانقد ضمن ثلثه مائة أمانة كما إذا ارتهن قلبًا وزنه مثل الدين وقيمتها أكثر منه

فصل في ارتهن قلب فضة وزنه خمسون كبري أو قرص وقيمتها من الدين سواء كان ذلك ذهبًا أو فضة أو واه بالدين وإن انكسر فعلى ما وصفا من رهن قلب وزنه عشرة دينار وقيمتها سواء وانكسر لأن الرهن من خلقي جنس الدين في المسئلةين وثمة بغير المرتين قيمته من الذهب فيكون رهنًا بالدين والقلب له وعند محمد رجه الله تعالى يترك عليه بالدين فكذلك إذا حاتم من فضة وزنه درهم وفيه فضة يساوي تسعة دراهم بعشرة فذلك الحاتم وهو عاقبه عند أبي حنيفة رجه الله تعالى لأن تسعة من الدين بأزاد الفضة ودرهما بأزاد الحلة فتسقط تسعة بهلاك الفضة وسقط درهم بهلاك الحلة لأن عنده العبرة بالوزن لا بالقيمة وهما في الوزن سواء وكذلك عندهما إذا كانت قيمة الحلة درهمها أو أكثر لأن الحلة والدين بمقامته في الوزن والقيمة سواء وإن كانت قيمة الحلة أقل من درهم فإنه يسقط من الدين تسعة بهلاك الفضة ولترهن خيار في الحلة لأن العبرة عندهما بالوزن والقيمة جميعًا وهما إذا كان بالوزن واه فلا واه للقيمة ولو هلك بمقامه من غير خيار لنضر المرتين بذلك كما إذا رهن قلبًا وزنه عشرة بعشرة وقيمتها ثمانية وقبض هلك يصير المرتين عندهما فكذلك إذا رهنه قلب فضة بعشرة على أنه إن لم يبيعها العشرة إلى شهر فهو يبيع فالرهن جائز والشرط باطل لأنه علق البيع بالخطر وتعلق التملك بالخطر لا يجوز ولم يعلق الرهن بالخطر لأنه شرط شرط فاسد والرهن لا يبطل بالشرط الفاسد ارتهن بعشرة دراهم فلوسًا تساويها هلك فمضى بما فيها وإن انكسرت ذهب من الدين بمسأبه لأن الفلوس لم تكن من مال الرابا لأنها لم تكن موزونة بل هي عديدة والمجودة قيمة ومعتبرة في غيرها أموال الرابا ألا ترى أن من غصب عن أخ أو فلوسًا فانكسرت عنده فلما لك أن يضمه النقضان ولا يجبر الرهن لأنه سقط بعض الدين بسبب فوت المجودة فلامعنى الخصم بخلاف القلب لأنه لم يسقط شيء من الدين بالانكسار إذا بقي الوزن على حاله فوجب تخيير الرهن نفيًا للضرر عنه وإن كسدت فالدين بماله لأنه لم يفت شيء من العين بالكساد المجردة ولا العين إنما تغير السعر وتغير السعر لا يضر به ارتهن مستأبد دراهم وفيه واهم ففضل فذلك فهو عاقبه وإن انكسر فما كان منه لا يوزن نقص بمسأبه لأن الجوده قيمة في غيرها أموال الرابا وما كان بوزن أن شاء أخذه مكسورًا وأعطاه الدراهم وإن شاء ضمته قيمته مصروفًا من الذهب وكان ذلك المرتين وبأخذ الرهن القيمة وأعطاه بدنه عندهما وعند محمد يترك بالدين كافي القلب وأقته تعالى أعلم قال رجه الله ومن ماع عبد الله أن يرهن المشتري بالثمن شيئًا بعينه فامتنع له بغيره وبالباقي فمضى البيع إلا أن يدفع المشتري الثمن حالًا أو قيمة الرهن رهنًا وهذا استحسان والقياس أن لا يجوز هذا البيع بهذا الشرط وعلى هذا القياس والاستحسان إذا باعه شيئًا على أن يعطيه كغبار في المجلس فقبل الكفيل لأنه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لا أحدهما ومنه مفيد للبيع ولأنه صفة في صفتين وهو منهي عنه ووجه الاستحسان أنه شرط ملائم للعقد لأن الرهن للاستيثاق وكذا الكفالة والاستيثاق يلائم العقد فإذا كان الكفيل حاضرًا في المجلس وقبل اعتبر فيه المعنى وهو الملازمة فصح العقد وإذا لم يكن الرهن ولا الكفيل معينا أو كان الكفيل غائبًا حتى افتراقا لم يبق معنى الكفالة والرهن للبهالة فكان الاعتبار له فيه فيفسد ولو كان الكفيل غائبًا فحضر في المجلس وقبل صح وكذا لو لم يكن الرهن معينًا فانتفا

على تعيين الرهن في المجلس أو بعد المشتري الثمن حالاً جاز البيع وبعد المجلس لا يجوز وقوله فامتنع لم يصبر أي امتنع
المشتري عن تسليم الرهن لم يجبر على تسليمه وقال زفر رحمه الله تعالى يجبر له صواباً بشرط حقان حقوقه كالوكالة
المشروطة في عقد الرهن قلت عقد الرهن تبرع ولا جبر على المتبرع كالواهب غير البائع الخيار إن شاء رضى بترك الرهن
وإن شاء فسخ البيع لأنه وصف مرغوب فمقواته يوجب الخيار كسلامة المبيع عن العيب في البيع إلا أن يدفع المشتري
الثمن حالاً لمحصل المقصود أو يدفع قيمة الرهن رهنالان المقصود من الرهن المشروط يحصل بغيره قال رحمه الله
﴿وان قال للبائع امسك هذا الثوب حتى أعطيك الثمن فهو رهن﴾ وقال زفر لا يكون رهنًا ومثله عن أبي يوسف لأن
قوله امسك يحتل الرهن ويحمل الابداع والثاني أقلهما فيقتضي بشوته بخلاف ما إذا قال امسكه يدينك أو عاك على
لأنه لما قاله بالدين فقد عين الرهن ولأنه أنى بما ينشئ عن معنى الرهن وهو المحبس إلى إيفاء الثمن والعبرة في العقود
لما في حتى كانت الكفالة بشرط براءة الأصل حواله وأحواله بشرط عدم مراعاة الحمل كغالة الأثرى أنه لو قال ملكتك
هذا الكذا يكون بيعاً للتصريح بموجوب البيع كأنه قال له بعثك كذا أو طاني في قوله هذا فحمل الثوب المبيع وغيره إذا
لا فرق أن يكون ذلك الثوب هو المشتري أو لم يكن بعد أن كان بعد القبض لأن المبيع بعد القبض يصلح أن يكون رهنًا
بغضه حتى ثبت فيه حكم الرهن بخلاف ما إذا كان قبل القبض لأنه محبوس بالثمن وضمائه بخلاف ضمان الرهن فلا
يكون مضموناً بضمائنه مختلفين لا تسعة اجتماعهما حتى لو قال له امسك المبيع حتى أعطيك الثمن قبل القبض فهلك
انقضى البيع ولو كان المبيع شيئاً يفسد بالمسك كالخمر والمجد باطل المشتري وخالف البائع عليه التالف جاز للبائع أن
يبعه ووسع المشتري أن يشتريه ويتصدق البائع بالزائد إن باعه بأزيد من الثمن الأول لأن فيه شبهة وفي المتن رجل له
على رجل دين وأعطاه ثوباً فقال امسك هذا حتى أعطيك مالك على قال أبو حنيفة رحمه الله هو رهن لأنه أنى معنى الرهن
وهو الامساك والمحبس لآجل إيفاء الدين وأعطاه وقال أبو يوسف رحمه الله هو رهن لأنه أنى معنى الرهن
محتمل قد يكون للرهن وقد يكون للوديعة فصل على الوديعة لأنها أقل وهي متينة والرهن مشكوك فسهو أن قال
امسك هذا بمالك أو قال امسك هذا رهنًا حتى أعطيك مالك فهو رهن بالاجماع ولو قال امسك هذا ألف بعتك
وأشهدني بالقبض فهذا اقتضاء لأن الأخذ والقبض بالدين لا يكون الوجهة للاقتضاء والاستيفاء ولو قال امسكها حتى
أتيت بعتك فهذا رهن لأنه أمره بالامساك للإيفاء وذلك لا يكون الوجهة للرهن ولو قضاها الرهن مائة ثم قال خذها
رهنًا بما كان قبلاً من زيف أو ستوق فهو رهن بالاستوق بالزيف لأن الزيف يقع بها الاستيفاء وبالسوق لأرجل
رهن رجلًا متاعاً بالف درهم فقال المرتهن للرهن هات لي فقال أرهنه بمالك فرهنه بعتها فانتفع الرهن الأول
وانتفع الثاني فكذلك إذا كان متاعه بالف ثم باعه بسبعائة انتفع الأول وانتفع الثاني قال رحمه الله ﴿ولو رهن
عبد بن بالف لا يأخذ أحدهما بقضاء حصته كالبيع﴾ قيد بقوله بالف فأفاد أنه لم يفصل حصته كل واحد منهما فإن
مضى لكل واحد منهما شيان من الدين الذي رهنه به ففك كذلك الجواب في رواية الأصل لأن العقد متحد فلا
يتفرق بالتسمية كالبيع وفي الزبادات أنه إن قبض أحدهما أذى ما مضى له لأن التفرق ثبت في الرهن بتسمية
حصته كل واحد منهما لأن قبول العقد في أحدهما لا يكون شرطاً لصحة العقد الآخر حتى إذا قبض في أحدهما صح
فيه بخلاف البيع لأن العقد فيه متعدد يتصل الثمن ولهذا وقبل البيع في أحدهما دون الآخر بطل البيع في الكل
لأن البائع يتضرر بتفريق الصفقة عليه لما إن العادة قد جرت بضم الردي إلى الجدي في البيع فلحقه الضرر بالتفريق
ولا كذلك الرهن لأن الرهن لا يتضرر بالتفريق ولهذا لا يبطل به وهذه الرواية هي الأصح وقيد بالف لأنه لو رهن
عبد بن أحدهما بكذا والآخر بكذا ولم يبين لم يجز هكذا في الفتاوى الغاية قال رحمه الله ﴿ولو رهن عينا عند
رجلين صح﴾ سواء كانا شرعيين في الدين أو لم يكونا شرعيين فيه ويكون جميع العين رهنًا عند كل واحد منهما لأن
الرهن أضيف إلى كل العين في صفقة واحدة ولا يكون شأنها باعتبار تعدد المتخقق لأن موجه جعله محبوساً بدين كل

واحد منهما اذا قضى في استحقاق المحبس ولهذا الورهن لا ينقسم على اجزاء الدين بل يحسبون كله محبوسا بكل
الدين وبكل جزء من اجزائه فلا شيوخ قال صاحب العناية اخذنا من النهاية قبل وهو منقوض بما اذا باع من رجلين
او وهب من رجلين على قول أبي يوسف ومحمد فان العقد فيما اضيف الى جميع الدين في صفقة واحدة وفيه الشيوخ
حتى كان المبيع والمرهون بينهما نصفين كل واحد على النصفه والمحجوب ان اضافة العدة الى اثنين وجب الشيوخ
فما يكون العقد منبذ الا ان كالمبسة والباع وان العس الواحدة لا يمكن ان تكون محبوسا لثنتين على الكمال
فجعل شائفة فتنقسم عليها الجواز والرهن غير مفيد للكل وانما يهبط الاحتباس ويجوز ان تكون العين الواحدة
محتسبة لمحقق على الكمال فيمتنع الشيوخ عنه تجر بالحب واز لكون القبض لا بد منه في الرهن والشيوخ يمنع عنه الى
هنا كلامه اقول بخلاف الهبة من رجلين حيث لا يجوز عند الامام لان العين تقدم عليها لاحتمال ثبوت الملك لكل
واحد منهما في الكل فينبغي الشيوخ ضرورة وقد تقدم بيانه في كتاب الهبة وكل واحد منهما في ثوبه كالهبة في
حق الآخر وهذا اذا كان عملا لا تجزأ ظاهر وان كان مما يجزئ وجب ان يحبس كل واحد منهما النصف فان دفع
احدهما كله الى الآخر وجب ان يضمن الدافع عند الامام خلافا لما هو في المصنوع مسأله على فصول الاول في
رهن رجلين من واحد والثاني في اربابان الرجلين من واحد والثالث في التفاضل فصل في رهن رامين بدين عليهما
رجلارهنما واخذنا جازلا من قبض المرتهن يتحقق في الكل من غير شيوخ وتفرق املا كلهما لا يوجب شيوعهما في الرهن
فانه يجوز ان يكون ملك الغير مرهونا بدين الغير كالواستعارة شيا فرهنه لانهما المارها نجلة فعد رهنيا بكون كل
رهن الكل واحد منهما بدينه لانهما قصد احده الرهن ولن يصح الابان يجعل كل واحد منهما رهنًا كله بدينه
تصح الرهن لانه يحتمل التصحيح العقد كما يمكن وهذا يمكن الا ترى ان من رهن عبدا آخر باذنه ماله صار
رهنًا كله بكل درهم مثلاً حتى لو قضى كل الدين الادرهما بقي كل العبد رهنًا بذلك الدرهم فكذلك هذا
ويستبرأ اتحاد صفقة الرهن واخذنا لهما ولا يعتبر اختلاف الدينين واتفاقهما حتى لو رهن بدينه عينا في صفقة
لم يجز لاختلاف صفقة الرهن فيمكن الشيوخ في كل صفقة لومات احد الراهنين فورته الا خروا الرهن على حاله لان
الوارث يقوم مقام المورث في حقوقه واملا له والرهن لا يبطل بموت الراهن ولا بموت المرتهن فيبقى الرهن على حاله
ومن رهن ماله بدين واحد وقيمة المالهين سواء صار كل واحد منهما رهنًا بنصف الدين فلوارثه رجلان من رجل
رهنًا والدينان مختلفان او المالهان كانا مختلفين جاز ولكل واحد منهما قدر دينه فيما بينهما لان الدين اضيف الى كل
العبد ولا شيوخ فيه كانه رهن لكل منهما ولم يرهن البعض من هذا او البعض من هذا او موجهه صيرورته محبوسا
بالدين وهذا مما يقابل الوصف بالتجزئ فصار محبوسا لكل واحد منهما بأكمله فيمسك هذا يوما ولا آخر يوما
وصار كل واحد منهما في اليوم الذي يمسك كالعدل في حق الآخر فاذا ملك صار كل واحد منهما مستوفيا بقدر
حسته لان الاستيفاء مما يقبل الوصف بالتجزئ ولو قضى الراهن دين احدهما ليس له اخذ من الرهن ولا آخر
ان يحبس كله حتى يستوفي دينه لان العين صارت محبوسة لكل واحد بأكمله والعين الواحدة تجوز ان تصير كلها محبوسة
بحق هذا وعلى هذا لو اشترى رجلان شيا واحدا وادى أحدهما حصته لم يكن له ان يقبضه شيا والبائع ان يحبس كله
حتى يستوفي ماله على الآخر فان هلك عنده بعد ما قضى دينه بستر دعاء اعطاه ملاد كذا ولو تفاخس الراهن والمرتهن
فما لم يقبضه الراهن فهو رهن يحبس عسكه المرتهن لان نقض الرهن لا يصح الا بتقضى القبض كالرهن لا يصح الا بالقبض لان
نقض الشيء ضد العقد حكما ولو بدل الراهن ان يتركه فله مرتهن ان يرد له لان الرهن غير لازم في حق المرتهن رهن اثنان
لم يكن لاحدهما ان يسترده بدون الآخر لان احدهما متاثر بالرد ابطال حق الآخر فان حق الآخر في
النصف شائعا والرهن في نصف شائع باطل وانما جعل الرهن منهما رهنًا من كل واحد منهما على الكمال ضرورة
تصح العقد تجر بالجواز والضرورة في تصحيح العقد لاني تصحيح الفسخ يعتبر الفسخ متجزئ فاني انفردا احدهما

بالصحيح في حق الاثر الرهن في جزئياته وكان في نقضه نقض الرهن في الكل فلا يلزم له ولو نقض أحد
شريكي المفاوضة حالان تصرف أحدهما كصرفهما حتى يكون رهن أحدهما كرهنهما فكذلك نقض أحدهما
كنقضهما ولا يلزم له أحدهما شريكي العنان لأنه ليس تصرف أحدهما كصرفهما حتى لا يجل رهن أحدهما كرهنهما
فإن نقضه وقضه وهلك عنده ولم يمسر العقد باذن شريكه كان المرتهن ضامنا حصته من لم ينقض ويرجع بدينه
عليهما ونصف القيمة التي ضمن على الذي قبض منه الرهن طعن عيسى فقال لا يرجع على المرتهن بمأضمة من
على القابض إلا إذا ادعى الوكالة من صاحبه ودفع إليه المرتهن من غير تصديق قبل في الجواب عنه بأن عقد الشركة
بينهما من حيث الظاهر صبر بمنزلة دعوى الوكالة فإن قيام الشركة بينهما خلل ظاهرا لأن لكل واحد منهما حق
النقض على صاحبه فصار المرتهن مغرورا من جهته اعتمادا منه على أن أحدهما الشريكين النقض لقيام الشركة
بينهما فيرجع بذلك وقيل نأويله إذا قال وكنتي صاحبي قبض نصيبه وكذب المرتهن أو لم يكذبه ولم يصدقه كذا
في المستودع وذكر القبة أبو اللث في العون ورجلان لكل واحد منهما ألف درهم على رجل فازدته ثمانية أرواحا
بدينهما وقضاها ثم قال أحدهما أن المال الذي لنا على فلان باطل والأرض في أيدينا تجزئة قال القبة أبو الليث وأبو
يوسف رجه الله بطل الرهن لأن الدينين وإن اختلوا ولكن الرهن بهما واحدا إذا اعترف أحدهما بطلان الدين
والرهن بطل الرهن أصلا وقال محمد رجه الله تعالى لا يبطل الرهن ويبرأ من حصته من الدين والرهن بطله لأن
الدينين مختلفان والرهن انما يصح بهما حالا لهما فافتراره يصح مبطلا حتى نفسه دون حق شريكه فيبطل حق
المقر في الدين والرهن وبقي حق الآخر فيما على حاله الجامع لرجل على رجلين دين على أحدهما ألف درهم وعلى
الآخر مائة دينار قيمتها ألف وخمس مائة فزهن عبد يساوي ألفي وهناك العبد نصار كل واحد منهما موقفا أربعة
أجاس دينه ويرجع من عليه الدراهم على الآخر ما يعين درهما ويرجع عليه الآخر ما يعين درهم ولا تصح
المقاصة الأبرضاها لأن الرهن أقل من الدين والدين ألفان وخمس مائة والرهن ألفان فإذا هلك ذهب من
الدين قدر قيمته وذلك ألفان وبقي خمس مائة والفان أربعة أجاس الدين فصار كل واحد منهما بالهلاك فأبضا
أربعة أجاس دينه وذلك ثمانية نصفه من نصيبه من العبد ونصفه من نصيب صاحبه ما كان كل واحد من
الراهنين صار رهنه جميع العبد بدينه فصار من عليه الدراهم فاضيا ثمانية درهم نصفها من مال صاحبه وذلك
أربع مائة فيرجع عليه صاحبه بذلك لأن من قضى دين غيره بامر فله أن يرجع بما قضى عليه والمقاصة لا تصح من
المجنس المختلفين الآن بتقاصا ويخرج على هذا الأصل ولو كان الدين ثلاثة آلاف على أحدهم ألف وخمس مائة
وعلى الآخر ألف وعلى الثالث خمسمائة فزهنوا بذلك عبدا بينهما اثلاثا وقبضته ألفان فهلك في يده صار كل واحد
منهما فاضيا لثلاثي دينه وبقي عليه ثلثه الآن كل واحد منهما صار فاضيا لثلاثي دينه ثلث ذلك من نصيبه وثلثه من نصيب
صاحبه فزرجان على القاضي بما قضى دينه من نصيبهما على نحو ما ذكرنا والله أعلم قال رجه الله في المضمون على
حصته دينه لأن كل واحد منهما يصير مستوفيا بالهلاك وليس أحدهما بأولى من الآخر فينقسم عليهم مال الاستيفاء
كما يقبل الفري قال في العناية أخذنا من النهاية اعترض عليه بأن المرتهن الذي استوفى حقه انتهى مقصوده من
الرهن وهو كونه وسيلة إلى الاستيفاء المحقق بالاستيفاء المحكمي فينبغي أن يكون الرهن في يد الآخر من كل وجه من
غير نيابة عن صاحبه وذلك يقتضي أن لا يسترد الراهن ما قضاها إلى الأول من الدين عند الهلاك لكنه يسترد
وأوجب بأن ارتهان كل واحد منهما ما في ماله يصل الرهن إلى الراهن كما ذكرنا فكان كل واحد منهما مستوفيا دينه من
نصف مال الرهن فإن نفسه وفاء بدينهما فتبين أن القابض استوفى حقه مرتين فعليه رد ما قبضه ثانيا أه قال رجه
الله في أن قضى دين أحدهما بالكل رهن عند الآخر وكان كله محبوسا بكل جزء من أجزاء الدين فلا يكون له
استرداد شيء منه مادام شيء من الدين باقيا كما إذا كان المرتهن واحدا وكالبايع إذا أدى حصته بعض المبيع فإذا رهن

رجلان يدين عليهما رجلارهنوا واحدا فهو جائز والرهن بكل الدين وللمرتهن ان يسكنه حتى يستوفي جميع الدين
 لان قبض الرهن يحصل في الكل من غير شيوخ فصار نظير البائع وهو انظر المشتري بين قال رحمه الله وهو بطل بئنه كل
 واحد منهما على رجل انه رهنه عبده وقبضه في معناه ان رجلا في يده عبدا فقام رجلان بينه انه رهنه العبد الذي في يده
 فهو باطل لان كل واحد منهما انشئت بينته انه رهنه كل العبد ولا يتصور ذلك لان العبد الواحد يستعمل أن يكون كله
 رهنه لهما او كله رهنه لهما في حالة واحدة فتجتمع القضاة به لاحد منهما لعدم الاولوية ولا وجه الى القضاة بالنصف لانه
 يؤدي الى الشيوخ فتعذر العمل بالبينتين فتأخرنا ولا يمكن أن يقسم ركناتهما رهنها معا استصحابا لمجملة التاريخ لان
 ذلك يؤدي الى العمل بخلاف ما قضاة الحجة لان كلا منهما انشئت بينته حتما يكون وسيله الى تلك شطر بالاستيفاء فلا
 يكون جملا على وفق الحجة فكان العمل بالقياس أولى اقوة اثر المستتر وهو ان كل واحد منهما انشئت الحق بينته على
 حدة ولم يرض بزيادة الاخر قال في العناية وهو احد الوجهة في هذه المسئلة وجعلتها ان العبد اما أن يكون في ايديهما
 او لا وفي ايدي واحد منهما فان كان في ايدهما فهو أولى به لان تمكنه من القبض دليل سبق عنده كما في الشراء كما تقدم
 الا ان يقيم الاخر بينته انه الاول فانه صريح في السابق وهو يفوق الدلالة وان لم يكن في يده واحد منهما فهو المذكور
 في الكتاب أولا وكلاهما قدس واضح وان كان في ايديهما فان علم الاول منهما فهو أولى وان لم يعلم فممسئلة الكتاب على
 ما ذكر من القياس والاستحسان قال محمد في الاصل وبه أي بالقياس نأخذ وجهه ما ذكر في الكتاب اه اقول بخلاف
 ما اذا رهننا جملة لان التقديسه من جانب الراهن واحد وهما انشئت كل واحد منهما عند آخر والرهن يعتقد بين
 محتلفين لا يجوز بخلاف ما لو كان ذلك بعد موت الراهن على ما تبين من الفرق فاذا وقع باطلا فاما اذا هلك بملك امانة لان
 الباطل لاحكم له هذا اذ لم يؤثر خاذا اذا كان صاحب التاريخ الا قدس أولى لانه انشئت في وقت لا ينازع فيه احد
 كذا اذا كان الرهن في يدهما كل صاحب اليد أولى لان تمكنه من القبض دليل على سبقه كدعوى نكاح
 امرأة او شراء عين من واحد وقد تقدم لهما مزيد بيان مع جوابهما قال رحمه الله وهو لو مات رهنه والعبد في ايديهما
 وبرهن كل واحد على ما وصفتا كان في يد كل واحد منهما نصفه رهننا جهة في هذا استحسان وهو قول أبي حنيفة ومحمد
 في القياس هذا باطل وهو قول أبي يوسف لان المقصود من الرهن الحبس بالاستيفاء وهو الحكم الاصلي لعقد الرهن
 فيكون الحكم به حكما بعقد الرهن اذ لا يثبت المحكم بدون علته وانه باطل بالشيوخ كما في حال الحماة والحبس في الشائع
 لا يقبله بعد الموت الاستيفاء بالبيع من ثمنه والشائع يقبله فصار كالمواعدة رجلان نكاح امرأة ادعت أختان وأنجس
 نسوة النكاح على رجل فان البينتين يتأخران في حالة الحماة وقبلناهما بعد المات لان احكامنا في حالة الموت يشوب
 ملك المال وهو قبل الشركة والانتقام وقوله والعبد في ايديهما وقع اتفاقا حتى لو لم يكن العبد في ايديهما وانشئت
 كل واحد فيه الرهن والقبض كان المحكم كذلك ولهذا لم يذكر اليد في المسئلة الاولى فلو تركه ههنا لكان أولى وانه

تعالى أعلم

بباب الرهن موضع على يد عدل في
 لما قرع من الاحكام الرجعة الى نفس الراهن والمرتهن ذكر في هذا الباب الاحكام الرجعة الى ما بينهما وهو
 العدل لما ان حكم النائب ايدى بفحكم الاصيل ثم ان المراد بالعدل ههنا رضى الراهن والمرتهن موضع الرهن في
 يده وزاد عليه صاحب النهاية والعناية قيدا اخرج حيث قالوا وضيا بيده الرهن عند حلول الاجل اقول لعل هذه
 الزيادة منها بناء على ما هو جارى بين الناس فيما هو الغالب والافرضها بيده الرهن عند حلول الاجل ليس
 بامر لازم في معنى العدل وعن هذا قال المحاكم الشهيد في الكافي ليس للعدل بيع الرهن ما لم يسلط عليه لانه مأثور بالمحفظ
 فقط اه قال رحمه الله في وضع الرهن على يد عدل صحيح ولم يبين المؤلف العدل الذي يصح وضع الرهن على يده
 والذي لا يصح قال في القنانية لو شرط الماذون ان يصحكون رهنه عنده ولا لم يحزم مدونه كان او غير مدون ولو شرط
 المولى ان يكون رهنه عنده بسببه الماذون او المكتاتب جاز ولو شرط احد شريكى المغاوضة او العنان او المضارب او رب

المال ان يكون عند المشرىك الا سئرا وعند المضارب اوروب المال لم يحز ولو اشترى لابنسه الصغير وشرا في الرهن
بالتن ان يكون عند الاب لم يحز ولو اعطاه الكفل رهنا وشرا ان يكون عند الاصيل أو العكس جاز ولو كان الرهن
في يده لم يفتأ ثوبا او دعه عند من في عياله فانه يطالبه بالدين الا ان ينكر الايداع أو يدين لنفسه وان كان لا يدري
اين هو وحلف للرهن على العلم بالهلاك وبإخذه منه ولو كان الرهن في يده عدلين ساقى بيانه ولم يعرف المؤلف العدل
قالوا في تعريضه والذي يقدر على البيع والايقاع والاستفاه مسلما كان أو ذميا أو مسامتا مادام في داوينا فلو كان
العدل غير طاقل فوضع الرهن على يده لم يكن رهنا لانه لم يصح منه البيع والايقاع والاستفاه فلما العقد من الفائدة
كذا في الصلح وساقى لو كان العدل عبدا محجورا أو صيدا وقال زفر وابن أبي ليلى لا يصح الوضع عند العدل لان يد العدل
يد المالك ولهذا يرجع اليه اذا استحق الرهن بعد الهلاك وبعد ما ضمن العدل قيمته بما ضمن المستحق فانه لم يقض
ولنا ان يده يد المالك في المحفظ لكون العين امانة وفي حق المالكية يد المرتهن لان يده يد ضمان والمضمون هو المالكية
فتزل منزلة شخصين لتحقيق ما قصده لان كلا منهما امره قصارت يده كيدهما ولهذا لا يكون لاحدهما ان ياخذ منه
على الخصوص ولو كانت يده يده احدهما على الخصوص كان له ان يترد منه ويجوز ان يجعل البدل الواحدة في حكم
يدين الا ترى ان الساعي جعلت يده كيد الفقير وكيد صاحب المال حتى اذا هلك الرهن كان في يده اجزائه ولو قدم
الزكاة قبل المحول فانتقض المال وتم التحول على التناقص بين النصاب بما في يد الساعي كانه في يد المالك فقبض عليه
الزكاة ولا يملك استرداده ولو لم يجعل كانه في يد المالك لم يتم النصاب ولو لم يجعل يده كيد الفقير لكان استرداده وانما
يرجع العدل على المالك بما ضمن للمستحق لان هذا الضمان ضمان النصب وذلك يحقق بالتفصيل والقول
ووجد ذلك من الراهن ولم يوجد من المرتهن فلا يجب عليه بخلاف ما اذا انفق البائع والمشتري على وضع المبيع في يد
عدل حيث تكون يده يد البائع فحسب لان في جعله فائنا عن المشتري يعتبر موجبا للعقدان موجب عقد المبيع
ان تكون يد البائع على المبيع يده نفسه في حق العين والمالك لجمعا لانه ليس بنائب عن المشتري بوجهه واذا كان في
جعله فائنا عن المشتري يعتبر حكم البيع اهتيا فائنا عن البائع لان اليد كانت له في الاصل ولا كذلك الرهن لان عينه امانة
في يده بل في يد المرتهن ايضا والمالكية فيه هي المضمونة وهي في حق المرتهن فامكن ان يقوم شخص واحد مقامهما
لاختلاف حقهما فيه وعدم تعيينه وجبه فالرجع الله ولا ياخذ احدهما منه أي من العدل لانه تعالى به
حقهما لان حق الراهن تعالى بالمحفظ يده واما انتسب وحق المرتهن في الاستفاه فلا يملك كل واحد منهما ما ابطال حق
الا سئرا ولو شرط ان يقضه المرتهن ثم جعله على يدي عدل جاز لان ما جاز للعدل ان يقوم مقام المرتهن في ابتداء
فكذلك في البقاء ولو دفع العدل الرهن الى الراهن أو المرتهن يضمن لانه متى دفع الى المرتهن ففسد دفع الامانة بغير
اخذة كالودفع الى اجنبى ومتى دفع الى الراهن فقد ابطال ملك البدل والمحسوس على المرتهن فانه ثبت له ملك البدل والمحسوس
بقبض العدل وابطال ملك السيد كابطال ملك العيين في ايجاب الضمان فان من ائلف الرهن يضمن للمرتهن كما
يضمن للراهن وان قبضا القيمة من العدل وحلها رهنا في يد العدل ثم قضى الراهن دين المرتهن فاراد ان ياخذ
القيمة من العدل ينظر ان كان العدل ضمن بدفع الرهن الى الراهن ليس له ذلك لانه وصل اليه حقه فتبقى القيمة
للعدل وان كان ضمن بدفع الرهن الى المرتهن والراهن اخذ القيمة منه لانه لو كان الرهن قائما بسنه في يده بعد
قضاء الدين قلل الراهن اخذه وكذلك اخذ يده ثم العدل هل يرجع بالقيمة على المرتهن ينظر ان كان دفع الرهن
اليه على وجه العارية والوديعة لا يرجع بقيمة ما دفع اليه ان كان ذلك الرهن في يد المرتهن لان العدل لما
ملك القيمة فقد ملك الرهن بالضمان فصار موعرا ومودعا ملكه فان دفع اليه رهنا بان قال خذ هذا رهنا فخذ
فاحسبه يرجع العدل عليه بالقيمة لو هلك في يده لانه ملكه باداء الضمان وقد دفع الى المرتهن بوجهه فمضونه
وهي الرهن فصار كالودفع اليه على سوم الغرض والبيع وهذه التعريفات ذكرها الفقيه ابو حنيفة الهندي

وجهه الله تعالى ولو كان العبد رجلين والرهن مالا يقيم فوضعه عند أحدهما جاز ولم يضمننا لان اجتماعهما
 على حفظ جميع الرهن في الاوقات كلها ولا يقيم منه سذر فلم يبق امكان الحفظ الا بالثبات ومطلق الامر بالحفظ
 ينصرف الى حفظ يمكن بدلالة احواله الامرو ذلك بالثبات والثابت دلالة كالثابت نصا لجعل الدفع الى أحدهما باذن
 المالك فلم يضمنوا وان كان مما يقسم بضمن القاض بالاجاع وضمن الدافع عند أي حنيفة وجهه الله تعالى
 خلافا لهما على ما عرف في الوديعة قال رحمه الله **هو يملك في ضمان المرتها** لان يده في حق المسالبة يد المرتها
 والمالبة هي المضمونة ولودفع العبد الرهن الى أحدهما ضمن لانه مودع الراهن في حق العبد ومودع المرتها
 في حق المسالبة وكل منهما اجنبي عن الآخر والمودع يضمن بالدفع الى الاجنبي واذا ضمن العبد قيمة الرهن بالتعدي
 فيه اما بتلافه او بدفعه الى أحدهما واتلفه المودع اليه لا يقدر العبد أن يجعل القيمة رهنا في يده لان القيمة
 واجبة عليه فلا يجعلها رهنا في يده بصرفه قاضيا ومقتضيا وينتج ما تنافى ولكن باختلافها من وجوب جعلها رهنا عنده او عند
 غيره فيجوز فان تعذر اجتماعهما يرتفع أحدهما الامر الى القاضي ليفعل ذلك فان جعل القيمة رهنا رايها او راي
 القاضي عند العدل الاول او عند غيره ثم قضى الراهن الدين فقد تقدم بانه قال رحمه الله **فان وكل الراهن المرتها**
او العبد او غيرها ببيع عند دخول الدين صح في لان الراهن مالك فله أن يوكل من شاء من اهل بيته المطلقا
 ومفجز لان الوكالة يجوز تعاقبها بالشرط لكونها من الاسقاطات لان المانع من التصرف حق المالك وبالتسليم
 على بيعه اسقط حقه والاسقاطات يجوز تسليمها بالشرط ولو امر ببيعه صغيرا لا يعقل فباعه بعد ما بلغ لا يصح عند
 أي حنيفة وجهه الله تعالى وقال يصح لقدرته عليه عند الامتثال هو يقول ان امره يقع باطلا لعدم القدرة وقت الامر
 فلا ينقلب جائزا قال رحمه الله **فان شرطت في عقد الرهن لم ينزل بعزله وموت الراهن والمرتها** في لان الوكالة
 لما شرطت في عقد الرهن صارت وصفان او صافه وحقا من حقوقه الا ترى انها زيادة الوثيقة فلازم يلزم أصله ولا
 يتعلق به حق المرتها وفي العزل ابطال حقه وصار كالوكالة بالخصوصة بمطلب المدي والوكالة بالبيع مطلقا حتى ملك
 البيع بالتقسيط والنسيئة ثم نهاه عن البيع بالنسيئة لم يعمل فيه لانه لازم باصله فكذلك بوضعه وكذلك لا ينزل بالعزل
 المحكمي لموت الموكل وارثه واداءه لمخوفه بداء الحرب لان الرهن لا يبطل بموته ولو بطل انما يبطل بحق الورثة
 وحق المرتها مقدم عليه كما تقدم في حق الراهن بخلاف الوكالة المفردة حيث يبطل بالموت وينزل بعزل الوكيل
 لما عرف في موضعه وهذه الوكالة بخلاف المفردة من وجوه منها ما ذكرنا ومنها ان الوكيل هنا اذا امتنع عن البيع
 يجبر عليه بخلاف الوكالة المفردة ومنها ان هذا يبيع الولد والارث بخلاف المفردة ومنها انه اذا باع بخلاف جنس الدين
 كان له أن يصره الى جنس الدين بخلاف المفردة ومنها ان الرهن اذا كان عبدا وقتله عبدا خطا فدفع القاتل للجناية
 كان له هذا الوكيل أن يبيعه بخلاف المفردة وانما لم ينزل بعزل المرتها لانهم لو كلفه فكان اجنبيا عنه بالنسبة الى
 الوكالة وهذا اذا عزله الموكل لا ينزل في بعزل غيره اولى أن لا ينزل وقصد المؤلف بقوله شرطت في عقد الرهن فلو
 كانت بعده عقد الرهن ذكر الكرخي في مختصره للراهن أن يعزله وينزل بموته لان التوكيل بالبيع وقع منفردا عن
 الرهن وانما جعلناهما من توابع الرهن لكونها مشروطة فيه فاذا لم تشرط في الرهن اعتبرت وكافة مبتدأة وروى عن
 أبي يوسف انه لا ينزل وهو اختيار بعض مشايخنا لان المشروط بعد الرهن التحق بالعقد لان اشتراط البيع حتى يوفى
 دينه من غنمه زياد باق وتا كسب شرط في الرهن لانه يشترط في الرهن ان يباع حكمي واشتراط البيع فيه ثبت أيضا
 حقيقي وكان اشتراط زياد أيضا لازما في المعقود عليه لتحقق باصل العقد وصار كالمشروط فيه ابتداء وكان يادق
 الثمن ولومات العبد بطلت الوكالة حتى لو أوصى ببيعه لم يجز والرهن على حاله لان الراهن رضى ببيعه ولم يرض ببيع
 غيره وقد وقع المجهز عن البيع بنفسه وثا ثبت قطا الوكالة ضرورة والرهن لا يبطل لان العبد نائب عن الراهن
 والمرتها في الامساك والحفظ والرهن لا يبطل بموتها فموت نائبها اولى ولو اجتمع الراهن والمرتها على وضعه على

يدعى عدل آخر وقد مات الأول وأعلى يدى المرتهن حاز لان الحق لهما وان اختلفا وضعه القاضي على يدى عدل وان
 شاء على يدى المرتهن لانه ليس للرهن والمرتهن حق في الامساك والمحافظة فيصب القاضي عدلا آخر مع انه يحفظه
 فانبايعتهما لان القاضي نصب لبقاء حقوق الناس واذا علم القاضي ان المرتهن يتم العدل في العدة لم يضعه على
 يديه وان كره الراهن لانهما كان له ولاية الوضع على يدى عدل آخر مع ابقاء الراهن فكذا له ولاية الوضع على يدى
 المرتهن فاما اذا اراد ان يضعه على يدى الراهن ذكر في بعض الروايات ليس له ذلك لانه لا يحصل لان المقتضى ومن
 الرهن الاستيفاء وذلك بان يغير الراهن بامساك الرهن عنه فيسارع في قضاء دينه وذلك لا يحصل متى كان الرهن
 في يده فيكون الوضع في يده اشتغالا بما لا يغيدو ذكر في بعض الروايات له ذلك لان الضمير ثبت من كل وجه لان العين
 وان كانت في يده لم يكن في غنوصا عن الانتفاع به فالضجر عن الانتفاع بما يغيره وبإزاء ما ثبت من الضجر حصل للمرتهن
 منفعة أخرى وهو انه متى ملك في يد الراهن لا يسقط من دينه كالأطارة منه وهلك في يده والوجه جعله على يد عدل أو
 ساطر جلا آخر على يده وسلم الثمن الى المرتهن أو ساطر المرتهن على يده حاز وليس له فضة وعزل لما بيننا وعزل العادل
 ساطرا غيره أو لم يسلطوا جاز لانهم قالوا تغلق على فسخ الرهن جاز فكذا على ما شرط فيه ومن التسليم على البيع المرتهن
 لو قبضه وجعل الراهن مسلطا على بيعه جاز لان الرهن أوجب حكمه وهو الجلس دائما حين قبضه المرتهن فاداءات
 القبض والجلس بعد ذلك فيصير عوده في كل زمان لان المرتهن حق استمراده ولا يبطل عقد الرهن لان فوات حكم
 العقد على وجه يتوهم ويرجى عوده لا يوجب بطلان العقد كالأطارة من الراهن وهذا اذا شرط بعد الرهن فاما اذا
 شرط على الرهن ان يكون العدل هو الراهن لا يصح الرهن وان قبضه المرتهن لانه شرط في الرهن ان يكون الرهن
 عنده ساعة فلا يجوز كالأطارة وما يوجد من الراهن دار أو ساطر الراهن رجلا على بيعها وبقاء الثمن ولم يقبضها المرتهن
 لم يكن رهنا لعدم قبضه بنفسه ولا بتأجيله ويبع العدل اياها حائرا بالوكالة والثمن يدفع الى الراهن فان دفعه الى المرتهن
 لم يضمن وينعزل العدل بموت الراهن والرهن أسوة الغرماء لان الرهن لم يصح فلم يتعلق حق المرتهن بالثمن الا انه
 أمر بالبيع وبفضاء الدين من الثمن والمأمور بقضاء الدين ان شاء دفع الى الأتروان شاء دفع الى الغريم ويكون هذا
 وكذا لمحض حتى لا يجرى العدل على البيع وينعزل بموت الأتروان شرط البيع في رهن غير لازم فلا يكون البيع لازما
 ولو نزل العبد المرهون عند العدل المسلط على بيعه أو فقهائه عسدد فقه كانه فهو مسلط على بيعه بمنزلة الأول لان
 العبد المدفوع صار رهنا لان حق المرتهن كان ناشئا في الأول والبذل قائم مقام الأول فثبتت ولا يتبع في الثاني حسب
 ثبوت ولا يتبع في الأول بخلاف الوكيل المفرد لانه ما ثبت له حق بيع الاصل حتى يسرى اليه بده ولو كان العدل عبدا
 محمورا أو غير محمورا أو صديقا فلا ماذونا وغير ماذون جاز ولا تلزمهما العهدة الا باذن المولى والولى لانهم قالوا يأخذان
 بضمان الاقوال الا باذن المولى والولى قال رحمه الله **ولو تبطل بموت الوكيل حتى لا يقوم وارثه ولا وصيه مقامه**
 لان الوكالة لا يجرى فيها الارث ولان الما وكل رضى برأيه لا يرى غيره وعن أبي يوسف انه ان وصى الوكيل بملك يبيعه لان
 الوكالة لازمة فيملك الوصى كما مضى اذا مات والمسالمة عروض بملك وصى المضارب بيعها ما انه لازم بعد ما صار رهنا
 قلنا الوكالة حق على الوكيل فلا تورث عنه لان الارث يجرى في حق له لا في حق عليه فوجب النول بطلانها بخلاف
 المضاربة لانها حق المضارب فيورث عنه فتقوم الورثة بمقامه نفسه ولان المضارب له ولاية التوكيل في حياته فجاز ان
 يقوم وصيه مقامه بعد وفاته كالأب في مال الصغر والوكيل ليس له حق التوكيل في حياته فلا يقوم غيره بمقامه بعد
 موته ولو أوصى لرجل ببيع له بضع اذا كان مشروطا في الوكالة فيصح لانه لازم بوضعه وفي الذخيرة تومات العدل
 بطل التسليم وفي السراجية العدل المسلط على البيع اذا باع البعض بطل الرهن في الباقي واذا باع العسل الرهن
 ووقع الاختلاف بين الراهن والمرتهن والعادل في مقدار الثمن فقال العدل بعت جماعة فاعطيتها المرتهن وقال المرتهن
 باعه بجمسين والقول للمرتهن مع عينه كذا في الحائنية وان أقام البيئتين بينة الراهن واذا كان العدل مسلطا على

البيع اذ حل الاجل فقال المرتهن كان الاجل الى شهر رمضان وقد دخل شهر رمضان وقال الراهن الى شوال فالقول
 قول الراهن في وقت حلول الاجل القول قول المرتهن واذا باع العبد بالنسيئة جاز البيع من غير تبعية كذا في
 الاصل وفي غيره اذا باع بنسيئة غير معدة بان باع الى عشرين ينفى ان لا يجوز عندهما وقال القاضي ابو علي النسفي
 ان تقدم من الراهن ما يدل على البيع بالنسيئة بان قال المرتهن يما البني يدينه ويؤذي فيبعه حتى اوفيه فباعه بالنسيئة
 لا يجوز بمنزلة ما لو قال بعه فاني محتاج الى النسيئة وفي النسيئة لو كان المرتهن هو العبد فقال له الراهن بعه واستوف
 دينك من غنسه فباعه بالنسيئة يجوز كيفما كان وقال خمس الاثمة المرسخة لو لمحق الهـ بدل جنون فباع الياس من
 اخافته فبعتزل وان كان برحي افاقته لا ينعزل حتى اذا ادعاه اليه له ان يبيع وان باع في حال جنونه يبيع والعبد
 في حق العين كالمودع فاجاز للمودع حاز للعبد ولا علك ان يسافر بالرهن اذا كانت الطريق مخوفة واذا كان الطريق آمنا
 وقيد بالعسر لا يملك السفر وفي النسيئة اذا مات المرتهن يبيع العبد العين المرهونة بغيره ولو لم يرهن ولو باع العبد ثم رد
 عليه بغير رجوع به على الراهن الا ان يكون الرد عليه باقراره بغير حازان يثبت في المدة ولو صدق الراهن باعيب
 في يده برجوع به عليه ولو اختار العبد أحدهما فلا يس له ان يرجع على الآخر ولو قال المرتهن كان في يدي يوم الـ
 كذا ثم ادعى النقصان لم يصدق ولا يرجع بالنقصان الا اذا كان تراجع العرف في تلك المدة مرد ولو قال العبد
 بعت وقبضت الثمن وهلك عدي او دفعته لك صدق عليه وفي الحائنة رهن شيئا بدين مؤجل وسلط العبد على بيعه
 اذ حل الاجل فلم يقبض العبد الرهن حتى حل الدين والرهن باطل ولو اوكالة بالبيع باقية ولو رهن شيئا بدين مؤجل
 وسلط العبد على البيع مطلقا ولم يقل عند حلول اجل الدين فلعبد ان يبيعه بعد ذلك وفي المنتقى والنسبية بشرع
 ابي يوسف رهن من آخر عدي او وضعه على يد عديل وغاب الراهن فقال المرتهن امرك ببيعه وقال العبد لم امرني ببيعه
 قال لا اقبل بيعة المرتهن عليه وفي الاملائي العبد اوصى الى رجل ببيع الرهن لم يجز لان يكون الراهن قال لله في
 اصل الوكالة وكنتك ببيع الرهن واجزت لك ما صنعتك فثبتت يجوز لوصيه ببيعه ولا يجوز لوصي ان يوصي الى ثالث
 روى الحسن عن ابي حنيفة ان وصي العبد يقوم مقام العبد في البيع وروى ابن مالك عن ابي يوسف ان وصي
 العبد يقوم مقام العبد في البيع بمنزلة المضارب عوت والمال عروض فان وصيه يقوم مقامه في البيع قال المحاكم ابو
 الفضل هذا الجواب خلاف جواب الاصل شرح الطحاوي فان سلط العبد على البيع واداء الثمن منه جاز ببيعه عند
 ابي حنيفة فيعازر وهان وباي ثمن كان من قبيل المطلق بالبيع فان باعه بجنس الدين فانه يقضى دينه من الثمن وان
 باعه بخلاف جنس الدين فانه يبيع الثمن بجنس الدين ويقضى دين المرتهن وعند ابي يوسف وعنه مدرجهما الله
 تعالى ببيعه بالدرهم والديناني بمثل قيمته او اقل بغير ما يتعاقب الناس فيه فان باعه بجنس الدين فبقي الدين وان
 باعه بخلاف جنسه صرفه بجنس الدين وقضى الدين وذكر في الاصل اذا كان المرتهن مسلطا على البيع واقام بيئته انه
 باع ببيعه واقام الراهن بيئته انه مات فيد المرتهن اخذ بيئته المرتهن وقال ابو يوسف يؤخذ بيئته الراهن ولما ظهر ان
 العبد وكيل عنه بعبه بلفظ الوكيل قال رحمه الله فان حل الاجل وغاب الراهن اجبر الوكيل على بيعه كالموكيل
 بالمخصوصة من جهة المطلوب اذا غاب موكله احسب عليها لان الوكالة بالشرط في عقد الرهن صارت وصفا من اوصاف
 الرهن فلم تكثر وزمه ولا حق المرتهن تعلق بالبيع وفي الانتفاع ابطال حقه فيبيع عليه كافي الوكيل بالمخصوصة
 اذا غاب موكله والجامع بينهما ان في الانتفاع فيما ابطال حقهما بخلاف الوكيل بالبيع لان للوكيل ان يبيع نفسه ولا
 يبطال حقه اما المدهي فلا يتقدم على الدعوى على الغائب والمرتهن لا يملك البيع بنفسه وقوله وغاب الراهن يظهر انه
 قيد في جبر العبد على البيع وليس كذلك قال في المصطفي ولو اوفى العبد البيع وقد سلط عليه بغيره القاضي على بيعه لان
 الوكالة صارت حق المرتهن حتى لو اراد العبد استرداد الرهن للراهن حتى يبطال الاغواء من منع من ذلك والعبد
 بغارق الوكيل القرب بالبيع في اربعة اشياء فمما ثلثة منها والرابع العبد يملك المصارفة بالثمن اذا باع العين بخلاف

جنس الدين بخلاف الوكيل المفرد لان العدل مأمور بقضاء الدين فيملك المصارفة بالثمن من جنس الدين حتى يملك ايقاف
 الدين كالوقال لا يتقاضى ديني من دارى كان مأمورا ببيع الدار وبايقاف الدين من ثمنها وكل العدل يبيع الرهن
 وكسلا قباع جازان كان حاضرا وان كان غائبا لم يجوز الا ان يجبره بعد البيع كافي الوكيل المفرد على ما مر وكذا لو قدر
 العدل للوكيل غنا حازم مطلقا وقيل هو على التفصيل الذي ذكرنا وقيل فيه روايتان في رواية الوكالة انه لا يجوز الا ان
 يبيع بمحضره أو باجازته وفي رواية الكتاب يجوز مطلقا لان هذا يبيع محضره وأي الاول لان الرأي انما يحتاج اليه من
 الاول لتقدير الثمن لان ثمن الشيء لا يعرف الا بالرأى فاذا قدر الاول الثمن وقديع الثاني بذلك المقدار فقد حضر رأى
 الاول وان لم ينقد بمعارته والشرط ان يكون برأيه ونطقه فصار كالموابع بمحضره وجهه رواية الوكالة ان هذا يبيع لم
 بمحضره الاول لان رأى الاول بالثمن الذي قدره على عدم العلم برغبة المشتري في الزيادة في ثمن المبيع وبعدتم زيادة رواج
 السلعة لان الاول من علم من المشتري الرغبة في المبيع بالزيادة على الثمن المذكور لا يجبره في ذلك فيمكن في ذلك
 احتمال فلا يشتر رأى الاول بالشك والاحتمال بخلافه ولو اجاز فان الثاني لا يصير مؤثما حال غيبة الاول ضرورة
 هذه الاجازة فانه لا بد من الحكم بهذه الاجازة اذا حصلت الاجازة من ملك الانشاء واثمان الاجنبى ثبتت حالة الضرورة
 كما لو ادعى الوديعه الى الاجنبى حالة الخوف والفرق جاز في غير هؤلاء لو صار الثاني مؤثما فانما يصير مؤثما
 ضرورة صحة التوكيل ولا ضرر وعلى الحكم بهذه التوكيل لانه ليس انشاء عقد ولا اجازة واثمان الاجنبى من غير
 ضرورة لا يجوز فكانت هذه الرواية اصح باهه اجنبى فاحازه الراهن والمرتهن وأبى العدل جاز ولو اجاز احدهما دون
 الآخر لم يجوز لان الحق لهما لا يحدوهما لان الملك للراهن والحق للمرتهن فبشرط اجتماعهما على الاجازة فاذا اجاز احدهما
 وكان ذلك اخراجا للعدل عن الوكالة وتوكيل الآخر بالبيع ولهما ذلك كما لو كان الراهن ارض خراج أو عشر وأخذ
 الخراج والعشر من الراهن لا يرجع في ثمنه لان الراهن صار فاضحا حقا واجبا عليه فلا يرجع به في حال تعلق به حق
 غيره وان أخذ ذلك من الثمرة أو الفلأ لا يبطل شيامن الرهن لان هلاك الزيادة من العين لا يسقط شيامن الثمن ويكون
 ذلك محسوبا على الراهن ولانه لو لم يستحق شيامن العين فان لصاحب الارض ان يعطى الخراج من مال آخر فليس يصر شي
 من الدين مستحقا الا اذا أخذه السلطان بغير حق فانه يسقط من الدين بقدره لانه غصب منه فصار كالموابع بعض
 الرهن في يده ولو كان الراهن مقلدا والرهن في يده العدل فاستحق العبد فدفع العدل البسند وأبقاه في يده ببيع
 ويستوفى ثمنه ووافق به من المرتهن لان حقهما تعلق بالعد في وقت واحد لان حق المرتهن فيما يتحمل من العبد
 الى ثمنه بالبيع وانما يتعلق بالعبد ثانيا بعد الرد وحق العدل تعلق بالعبد في هذا الوقت فقد استوفى الحق في
 وقت تعلق الثمن ترجح دين العدل لتعلقه بالعبد لانه وجب بسبب هذا العبد ودين المرتهن لم يجب بسبب هذا العبد
 فصار العدل أولى كدين العبد مع دين المولى فيكون دين العبد أحق وصار كالوديع العدل الثمن الى المرتهن ثم ردعه
 بالعبد فيسترد الثمن منه فكذلك هذا باع العدل بيعا فاسدا لا يضمن كالوكيل المفرد ومعنى الاجاز ان يجبره القاضي
 أيا ما يبيع فان لم يجد المحبس أيا ما للقاضي يبيعه عليه وهذا على أصلهما ظاهر وأما على أصل أى حنفية فكذلك عند
 البعض لانه تعين جهة لقضاء الدين ولا يبيع الرهن صار متهما للمرتهن بخلاف سائر المواضع وقيل لا يبيع القاضي
 عنده كالموابع المدين عنده لقضاء الدين ثم اذا أجبر على البيع وباع لا يفسد هذا البيع بهذا الاجاز لان الاجاز
 وقع على قضاء الدين بأي طريق شاء حتى لو قضاه بغيره صح وأما البيع طريق من طرقه ولانه اجبار بحق وبمثله
 لا يكون مكرها فلا يفسد اجباره ولو لم يكن التوكيل مشروطا في عقد الرهن وانما شرطه بعده فليس لا يجبر لان
 التوكيل لم يصر وصفا من أوصاف الرهن فكانت مفردة كسائر الوكالات وقيل يجبر حتى يؤدي حقه وهذا أصح حتى
 روى عن أبي يوسف ان الجواب في الفصلين واحد في انه يجبر على القول بقضاءه كرحم في الجامع الصغير والاصل
 الاجبار مطلقا من غير تفصيل من ان تكون الوكالة مشروطة فيه يدل على ذلك لو باع العدل نرج من ان يكون رهنا

والثمن قائم مقامه فيكون رهنًا مكانه وإن يقبضه بعد لقيام مقامه كان مقبوضًا بجسه الرهن فإذا قوى كان من مال
 المرتهن لمعاد عقد الرهن في الثمن لقيامه مقام المبيع المرهون وكذلك إذا قتل العبد الرهن وغرم القاتل قيمته لأن
 المالك يستحقه من حيث المسابقة وإن كان بدل الدم فأخذ حكم ضمان المال في حق المستحق فيقي عقد الرهن فيه
 وكذلك لو قتلته عبده فدفق به لكونه قائمًا مقام الأول لمجاور ما فيكون رهنًا مكانه قال رحمه الله تعالى وإن باع العبد وأوفى
 مرتهنه فمعه فاستحق الرهن ضمن والعبد ضمن الرهن قيمته أو لمرتهن نفسه كج وكشف هذا أن المرهون المبيع أنا
 استحقق إنا أن يكون قائمًا أو مال كافي الوجه الثاني المستحق بالخيار إن شاء ضمن الرهن لأنه غاصب في حقه بالأخذ أو
 التسليم وإن شاء ضمن العبد لأنه متعبد مثله بالمبيع والتسليم فصار غاصبًا بذلك فإذا ضمن الرهن نفذ البيع ومع
 الانتضاء لأن الرهن قد تم ملكه بأداء الضمان مستند إلى وقت الغصب فتبين أنه امره ببيع ملك نفسه وإن ضمن
 المستحق العبد نفذ البيع أيضًا لأن العبد ملكه بأداء الضمان ثم هو بالخيار إن شاء رجع على الرهن بالقيمة لأنه
 وكيل من جهته عامل له فيه فبرجع عليه بما لحقه من العهدة والغرم من جهته ونفذ البيع لأن الرهن لما كان مدار
 الضمان عليه وضمه ملكه بأداء الضمان فتبين أنه امره ببيع ملكه فصح اقتضاء المرتهن فلا يرجع على الرهن بدنه
 وإن شاء العبد رجع على المرتهن بالثمن لأنه تيمّن أن الثمن أخذه بغير حق لأن العبد ملك العبد بأداء الضمان واستقر
 ملكه فيه ولم ينتقل إلى الرهن على تقدير أن لا يرجع على الرهن بما ضمن لأنه لما بشر فصار الثمن لأنه لا بد من ملكه
 وإنما أدى إلى المرتهن على حساب أن المبيع ملك الرهن فإذا تبين أنه ملكه لم يكن راضيًا به فله أن يرجع به عليه وفي
 الوجه الأول وهو ما إذا كان قائمًا في يد المشتري فلم يستحق أن يأخذه من يده لأنه واحد من ملكه ثم إن المشتري أن
 يرجع على العبد بالثمن لأنه العاقد فتعلق به حقوق العقد وهذا من حقوقه حيث وجب بالمبيع وإنما دفعه المشتري
 إليه ليسلمه بالمبيع ولم يسلم ثم إذا ضمن العبد الثمن للمشتري كان بالخيار إن شاء رجع على الرهن بالقيمة لأنه هو الذي
 أدخله في هذه العهدة فيجب عليه تخليصه وإذا رجع عليه صح الرهن وسلم له المقبوض وبرئ الرهن من الدين وإن شاء
 العبد رجع على المرتهن لأن البيع انتقض بالاستحقاق ففعل الثمن وقد قبضه فمما فيجب عليه رده ونقض قض
 المرتهن ضرورة فإذا دفعه إلى العبد حاد حقه في الدين على الرهن كما كان يرجع به عليه ولو أن المشتري سلم الثمن
 بنفسه إلى المرتهن لم يرجع على العبد به لأن العبد في البيع عامل للرهن وإنما يرجع عليه إذا قبض ولم يقبض منه
 شافق ضمان الثمن على المرتهن والدين على الرهن على حاله ولو كان التوكيل بعد عقد الرهن غير مشروط في العقد
 فالحق للعبد من العهدة يرجع به على الرهن قبض المرتهن الثمن أو لم يقبض لأنه لم يتعلق بهذا التوكيل حق
 المرتهن فلا يرجع عليه كأي الوكالة لفرد من الرهن إذا ما ع الوكيل ودفع الثمن إلى من أمره الموكّل ثم لحقه عهدة
 لا يرجع على القاضى بخلاف الوكالة المشروطة في العقد لأنه لا يتعلق بها حق المرتهن فيكون البيع لحقه كذا ذكره
 الكرخي وهذا يؤيد قول من لا يرى جبر هذا الوكيل على البيع وقال شمس الأئمة الصرخي وهو ظاهر الرواية
 لأن رضا المرتهن بالرهن بدون التوكيل قد تم فصار التوكيل مستأنفًا في ضمن عقد الرهن فكان منه صلاحه
 ضرورة على أن نفي الإسلام وشيخ الإسلام فلا قول من يرى جبر هذا الوكيل أصح لاطلاق مجعدي الجماع الصغير
 والأصل ما بيناهم فتكبر الوكالة غير المشروطة في العقد كالمشروطة فيه في جميع ما ذكرنا من الأحكام هناك ولم
 يتعرض المؤلف رحمه الله تعالى من المكاتب والمأذون والمضارب وأحد الشريكين في التمسوط المكاتب كالمحرر في
 الرهن والارتهان ورهن العبد التاجر وارتهاه جائر ورهن المضارب على أقسام إنا أن يكون وبالمال أمره بالاستدانة
 ولم يأمره بالرهن أو بالعكس أو أمره بهما فإن أمره بالاستدانة فالرهن حائز وتفسر الاستدانة أن يشتري بالقيمة على
 المضاربة ولم يبق من رأس المال شيء فإن صار مال المضاربة كله مروضًا فإذ بقي شيء من رأس المال لا يكون مستدينًا
 على المضاربة ويجوز على وجه الشركة لا على وجه المضاربة ولا يستدين من قبل أن يقبض رأس المال وإذا رهن به

شأن من ماله المضاربة بالرهن بالمال بالاستدانة لا يجوز وإن أقرته بالاستدانة ولم يقره بالرهن
 والاستدانة جائزة والرهن فاسد في نصيب المضارب لأنه رهن مال المضاربة عن مال نفسه وإذا قسدت نصيبه قسدت
 الكل وإن أقره بالرهن ولم يقره بالاستدانة فلا استدانة تلزم للمضارب خاصة والرهن يكون جائزاً ورهن أحد شرى
 المتفاوتة بدين جنابة جائز وهو طمان وليس لشرى كه أن ينقض واحد شرى بكل العنان إذا رهن متاعاً من الشركة فهو
 على قسمين أما إن رهن أو أقرته وكل قسم لا يخلو من ثلاثة أوجه أما إن رهن بدين عليها فإن اشترى كاعلى أن يعمل كل
 واحد منهم ما رأى نفسه قرهن أحدهما وأقرته أنه جائز على صاحبه في الأمور كلها وإن اشترى كاعلى أن يعمل ما عاون
 بيعهما أو متفرقا فإن ولي الادانة بنفسه يجوز رهنه على صاحبه لأن له أن يقضي هذا الدين من مال الشركة لأنه هو
 المطالب بهذا الدين وإذا ادان صاحبه أو أقرته جميعاً في نصيب صاحبه لأنه رهن نصيب صاحبه بدين صاحبه غير
 ذاته وإذا لم يجز في نصيب صاحبه لا يجوز في غيره لأن نصيبه مشاع وضمن نصيب صاحبه أن هلك وهذا كله إذا
 كان الشريك رهنه وإذا رهن أحد هماً بدين لهما ولم يشتر كافي الشركة أن يعمل كل واحد منهما ما يرى أن ولي هو
 الاستدانة بنفسه يجوز رهنه لأنه ملك استيفاء هذا الدين لأنه واجب بعقد فيك الارتهان به لأنه استيفاء حكاً وإن
 ولي الادانة صاحبه أو ولي الادانة بأنفسهما لا يجوز في نصيب صاحبه لأنه لا عليك استيفاء نصيب صاحبه فلا عليك
 الارتهان لنفسه وإن لم يجز في نصيب صاحبه لا يجوز في نصيبه أيضاً لأنه مشاع وإن هلك المرتهن ذهب حصته من
 الدين ورجع شرى كه حصته على المطلوب وإن شاء رجع بها على صاحبه لأن الرهن الفاسد في حق افادة الأحكام
 ملحق بالصحيح فصار المرتهن مستوفياً الدين فصار مستوفياً نصيب صاحبه بنفسه لأنه بالهلاك فصار كالواستوفى حقه
 والدين واجب بادانة صاحبه فله صاحبه أخذ نصف الدين منه وإن شاء أخذ من المطلوب فكذلك إذا أخذ من
 المطلوب رجع المطلوب على المرتهن بنصف قيمة الرهن طعن عيسى وقال وجب أن لا يرجع لأن المرتهن أجنبي في
 نصيب صاحبه ولهذا لا يبرر للمطالب من حصة صاحبه فصار كالودع الغريم رهنه إلى أجنبي آخر ليعجز صاحب الدين
 ولم يجز وقد هلك في يده لم يضمن فكذلك هذا والجواب عنه أن المرتهن صار مستوفياً نصيب نفسه وصح استيفاءه
 واستوفى نصيب صاحبه بنفسه لأنه فصار مضموناً عليه لا تألوا جعلناه أمانة في يده كان لصاحبه أن يشاركه فيما استوفاه
 لنفسه وإذا شاركه فيما أخذ منه كان للقبض أن يرجع فيما كان أمانة في يده ابتداءً فإذا أخذ ذلك كان لشرى كه أن
 يأخذ منه نصف ذلك بنصف ما بقي ثم وثم إلى أن لا يبقى شيء في يده أمانة فحق جعلناه نصيب شرى كه أمانة في يده ابتداءً
 أحقنا إلى أن يجعله مضموناً عليه انتهاءً فجعلناه مضموناً في ابتداء قصر الساق ولا كذلك الأجنبي أخذها رهنه
 بدين لهما فقال شرى كه لم يأخذ رهنه وقال الآخر أخذت وهلك فإن كان هو المتولى للبيع فالقول له وإن كان وليه
 الآخر لم يصدق إلا أن أذن كل واحد لصاحبه أن يعمل برأيه في الرهن لأن الارتهان بمنزلة الاستغناء في نصيب صاحبه
 فلا عليك الارتهان به إلا بذن صاحبه كقول الرجل بدين وأقرته من المكفول عنه وقبض جائز لأنه ثبت على المكفول
 عنه للكفيل دين والرهن يجوز بدين مؤجل اقترق الشريكان ثم هلك الرهن في يده أحدهما وقال أخذه بدين
 ودينك قبل الاقتراق وقال الآخر أخذته بعد الاقتراق فإن كان هو ائتمان وأخذته الشركة أو بعدها حاز عليها
 لأنه حكى أمرائك استغناء للعمال فإنه لو أقرته للعمال جاز ويصدق فما حكى وإن كان الآخر أقرته أو أقرته جميعاً فعلى
 البينة أنه أخذ من الشركة لأنه حكى أمرائك استغناء للعمال فإنه لو أقرته للعمال لا يجوز فلا يصدق فيما حكى
 إلا ببينة كالوكيل بالبيع بعد العزل إذا قال كنت بعت وكسبه الموكل فضولي أخذ بدين الآخر خرره لا يكون
 مضموناً على الآخر لأنه دفع البسه المطلوب ليكون عدلاً في الرهن لأنه لم يجزه صاحب الدين وكله بذلك الأجنبي
 أخذ الرهن لغيره لأن نفسه فلا يكون مضموناً عليه حتى لو قال الأجنبي الفضولي وكنتي بأخذ الرهن وكنتي الرهن
 فيما ادعى يضمن قيمته للرهن لأنه لما كذبه لم تثبت الوكالة في زعمه فصار القابض مطالباً برده لأن ما دفعه إليه

للامانة كالوكيل بقبض الرديسة اذا كذبه المودع فله ان يرجع عليه فكذلك هذا ولو صدقه الراهن في الوكيل كالم
 يرجع على الوكيل بشئ لان الوكالة تثبت في زعم الكل وقبض الوكيل كقبضه فيكون الطالب اذ ذلك هو الموكل فقد
 ابرأ بذلك عن الضمان قال رحمه الله **في وان مات الرهن عند المرتهن واستحق وخمن الراهن قيمته مات بالدين وان**
خمن المرتهن رجع على الراهن بالقسيمة ويدينه في الاصل فيه ان العبد المرهون اذا هلك في يد المرتهن ثم استحقته
رجل كان المستحق بالحجاز ان شاء ضمن الراهن وان شاء ضمن المرتهن لان كل واحد منهما مائة مائة في حقه الراهن بالاخذ
والتسليم والمرتهن بالقبض والتسليم فان ضمن الراهن صار المرتهن مستوفيا لدينه بملك الرهن لان الراهن ملكه
باداء الضمان مسندا الى ما قبل التسليم فبين انه رهن ملك نفسه ثم صار المرتهن مستوفيا بهلاكه وان ضمن المرتهن
يرجع بما ضمن من القسيمة ويدينه على الراهن اما بالقسيمة فلا نه مغرور ومن جهة الراهن واما بالدين فلا نه لا تتم
قضاؤه فيعود حقه كما كان فان قيل لما كان قرار الضمان على الراهن يرجع المرتهن عليه للملك في المدة وثبت
لمن عليه قرار الضمان فبين انه رهن ملك نفسه فصار كما اذا ضمن المستحق ابتداء قلنا هذا على ان حازم المداخعي
والجواب عنه ان المرتهن يرجع على الراهن بسبب القرض والقروض بالتسليم للرهن وملك الراهن العبد من ذلك
الوقت وعقد الرهن كان سابقا عليه فلم يبين انه رهن ملك نفسه بل رهن ملك كالفريه فلا يكون المرتهن مستوفيا بملك
العبد لان الراهن يملك العبد بالتسليم من المرتهن لان المرتهن يملك اولاداء الضمان ثم ينقل الى الراهن كما في
الوكيل بالشراء كان المشتري اشترا من المستحق واغما كان كذلك لان المرتهن فاصب في حق المستحق فاذا ضمن يملك
المضنون ضرورة لكي لا يجتمع البدلان في ملك واحد ثم الراهن يتلفاه فيكون ملكه بعده وعقد الرهن سابق عليه
فبين انه رهن ملك غيره فلا يكون المرتهن مستوفيا بهلاكه بخلاف المسئلة الاولى وهو ما اذا ضمن المستحق الراهن
ابتداء لانه يضمنه منه باعتبار القبض السابق على الرهن فيستند الملك اليه فبين انه رهن ملك نفسه فيكون المرتهن
مستوفيا والله اعلم

باب التصرف في الرهن والمجناية عليه وجنابته على غيره
 لما كان التصرف في الرهن والمجناية عليه وجنابته على غيره متاحا لطباعه ان يكونه رهننا اخره وضعه اليوافق الوضع
 الطبع قال رحمه الله **في ويتوقف بيع الرهن على اجازة مرتهنه او قضاء دينه في** اختلاف عبارة محمد رحمه الله تعالى
 في هذه المسئلة قال في موضع يبيع المرهون فاسد وفي موضع جائز والصحيح انه جائز موقوف وقوله فاسد محمول على
 اذ لم يجز المرتهن فان الغاضي يقصد اذ اخوصم اليه وطلب المشتري تسليمه وقوله جائز بمعنى نافذ محمول على ما اذا
 اجاز وسله وفي الجامع باع الراهن الرهن فالبيع باطل قبل معناه سميطل وعن أبي يوسف ينفذ سواء علم المرتهن
 بالبيع أولا واغما يتوقف لانه يتعلق به حق المرتهن وفي بقائه ابطال حقه فلا ينفذ الا باجازه أو بقضاء الراهن الدين
 لزوال المانع وهو يتعلق حق المرتهن اراد بالبيع ما هو مشله مما يتعلق بنفاذ ابطال حق المرتهن في المحبس بخلاف
 ما لو زوجها الراهن فانه ينفذ ولا يتوقف على اجازة المرتهن لان المرتهن ان يجسها عن الزوج كان الاولى ذلك وقوله لم
 في التعليل انه تعالى به الى آخره اقول في تمام هذا التعليل من القدر نظرا فانه ينتقض بما اذا اعتق الراهن عبد الرهن
 ينفذ عقده كما ساق في الكتاب مع بيان هذا التعليل هناك ايضا والوجه في التعليل ههنا ان يقال لانعدام القدرة
 على التسليم لتعلق حق الغريم وهو المرتهن فيتوقف على اجازته لا ترى ان المصنف انما فصل بين هذه المسئلة
 ومسئلة الاعتاق لانعدام القدرة على التسليم حيث قال في آخر تعليل مسئلة الاعتاق من قبل اصحابنا وامتناع
 النفاذ في البيع والهبة لانعدام القدرة على التسليم فتدبر قوله وامتناع النفاذ في البيع والهبة لانعدام القدرة على
 التسليم لان يد المرتهن مانعة عن التسليم والبيع كما يغتر الى الملك يغتر الى القدرة على التسليم فاذا انعقد البيع
 باحازة للمرتهن انتقل حقه الى الثمن فيكون محسوبا بالدين وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان المرتهن ان شرط ان
 يكون الثمن رهننا عند الاجازة كان رهننا والا فلا به بالا حازة تغذ البيع وملك الراهن الثمن وان ماله اخذه فادكه

بسبب جدي فلا يصح رهننا الا بالشرط كما اذا اجره الراهن فجاز المرتهن الاجارة لا تبسیر الاجرة رهننا الا بالشرط ووجه
ظاهر الرواية وهو الصريح ان الثمن قائم مقام ما يتعلق به حقه وهو بدل ما يتعلق به حقه وعمل محقه لان حقه يتعلق بماله
والبدل حكم المبدل فوجب انتقال حقه اليه كالعبد المدون اذا بيع برضا الغرماء ينتقل حقهم الى المبدل من غير
شرط لما ذكرنا ولا يسقط حقهم بالكلية لعدم رضاهم بذلك ظاهر او الرضا بالبيع لا يدل على الرضا لسقوط الحق رأسا
فبيح الحق على غيره بمختلف ما ذكرنا لان الاجرة ليست ببديل حقه وبخلاف ما اذا باع العين المستاجرة فجاز المستاجر
البيع حيث لا ينقل حقه الى الثمن لانه ليس ببديل العين وحقه في العين فافترقا وان لم يجز المرتهن البيع وقضه انفسخ
في رواية ابن مسعود عن محمد بن ابي حنيفة اذا فقهه الراهن لاسيد للشئ عليه لان الحق الثابت للمرتهن بمنزلة الملك فصار
كالملك فله ان يجيزه ان يفسخ وفي اصح الروايتين لا ينفسخ بفسخه وفي المختصر اشارة اليه حيث قال توقف على اجازة
للمرتهن او قضاءه منه جعل الاجازة اليه دون الفسخ وجعله متوقفا على قضاء الدين وهذا دليل على ان فضله لا ينفذ
ووجه الامتناع لمحقه كيلا يتضرر والتوقف لا يضره لان حقه في المحبس لا يبطل بمجرد الانعقاد من غير نفوذ في متوقفا
على المشتري ثم ان المشتري بالخيار ان شاء صبر حتى يفتك الراهن الرهن اذ الفسخ على شرف الزوال وان شاء رفع الامر
الى القاضي وللغاضي ان يفسخ العقد لقوات القدرة على التمسك لان ولاية الفسخ له الى المشتري والبايع وهو
الراهن وصار كالعبد المبيع اذا ابق قبل الفسخ فان المشتري بالخيار ان شاء صبر حتى يرجع وان شاء رفع الامر الى
القاضي والاجارة مثل الرهن حتى لا ينفذ البيع المؤجرو لو باعه الراهن من رجل ثم باعه من آخر قبل ان يجيز المرتهن
والثاني موقوف ايضا على اجازته لان الاول لم ينفذ والموقوف لا يمنع وقف الثاني فله ما اجاز له ذلك وبطل الاستبر
ولو باعه الراهن ثم اجره او رهنه او وهبه من غيره فجاز المرتهن الاجارة او الرهن او الهبة جاز البيع الاول دون هذه
لعمد والفرق ان المرتهن له منفعة في البيع لان حقه يتصل الى الثمن على ما بينا وقد يكون أحد العقدین انفع من
الآخر فمعتبر بتعيينه لتعلق الفائدة به اما هذه العقود فلا منفعة فيها لان حقه لا ينقل الى الاخر فلهذا ولا بد له
من الرهن والهبة فكان اجازته اسقاطا لمحقه في المانع فنفذ البيع كالموثر العين المستاجرة من اثنين فجاز
المستاجر البيع الثاني نفذ الاول لانه لا نفع له في البيع ادلا ينقل حقه الى المبدل على ما بينا فكان اجازته اسقاطا لمحقه
فنفذ الاول زوال المانع هذا اذا تعلق بالعين المرتهنة حق للغير بحق بشاره الراهن واما ما يتعلق باقراره قال في المحطة
هذا على قسمين احدهما في اقرار الراهن بالرهون الغير والثاني في اقرار المرتهن انه لغير الراهن اما القسم الاول فمن
عبدان فتم قال هؤلاء لان لم يصدق لان اقراره يتضمن ابطال حق المرتهن وانه يحتمل النقص والابطال فلم يصح في
حق المرتهن كالبيع والاجارة تم المقر له ان شاء ادى المال وقبض الرهن لان عدم صحة الاقرار بحق المرتهن فادان
حقه صح الاقرار كافي للبيع فكأن للمشتري ان يقضى الدين ويأخذ المبيع فكذا هذا ويرجع بمقتضى على
الراهن لانه قضى دينه وهو مضطر فيه لحياء حقه فانه لا يصل الى ملكه الا بقضاء الدين وكان كالمهر للرهن برجع
به على المستعير فكذا لهذا وان شاء ضمن الراهن قيمة العبد لان الراهن زعم انه ملكه رهنه بماله وسلمه بغير امره وقد
عجز عن رده اليه لاسال بحق المرتهن فيضمن قيمته وللقراء يتخلف المرتهن على حقه لانه ادى عليه معنى واقر به
زعمه فان انكر احتلف عليه وان لم يؤد المال واعتق العبد اجازته لان الراهن والمرتهن تصادفا على عتق العبد لان
الراهن زعم انه ملك المقر له واعتاق المالك ناقض والمرتهن زعم انه كان ملك الراهن لا المقر له الا انه لما اقر
له فقد سلطه على اعتاقه باقراره كالموثر وكما بالاعتاق ثم المسئلة على أربعة اوجه اما ان يكون المقر له الراهن وموسر
او موسر بن أو أحدهما وموسر والاخر معسر والدين في ذلك كله حال أو مؤجل حال فان كان موسرين والدين حال
ولمرتهن فسه بالخيار ان شاء أخذ الدين من الراهن وان شاء ضمن المقت القمقة ويكون رهننا وكان يجب أن لا
يكون للمرتهن تضمين المقت على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لأن من زعم المرتهن انه ليس بمالك

وأجاز عتقه بتسليط الرهن لأنه لما أقره بالملك فقد تسلطه على الاعتاق فصار كالمسوطه على الاعتاق بالو كالة
 فإن الرهن لو وكل وكسلا باعتاق المشتري قبل القبض ونقد الثمن فاعتقه الوكيل لا يضمن الوكيل عندهما
 فمضمون أن يكون هذا على ذلك الخلاف إذا فرق بينهما ثم العتق يرجع عما ضمن على الرهن للعلال لأنه لو كان
 العتق قائما كان له تضمين الرهن لما أحدث في ماله من الارتهاق وتسام ماله بغير أمره فصار غاصبا في حق وصار
 ما أخذه المرتهن من المعتقد ملكا للرهن لما ضمن ذلك للعق بخلاف العتق إذا أعتق العبد وهو سر والدين
 مؤجل فضمنه المرتهن لا يرجع به على المستعير حتى يحصل الدين لأنه انما يرجع باعتبار أنه قضي دينه وهو مضطر
 فيه وقد قضى دينه المؤجل فلا يرجع بالمجمل وإذا كانا معسرين والدين حال سعى العبد للمرتهن ويرجع على الرهن
 دون المعتقد لأن في زعم العبد أنه لا يرجع له على المعتقد لأن في زعمه أن المعتقد لم يصر متلفا حق المرتهن بالاعتاق لأن
 الرهن لم يسخ لأن الرهن رهن بغير أمره وكذلك إذا كان الدين مؤجلا وإن كان المعتقد مسرا والرهن معسرا
 والدين حال أو مؤجل فالمرتحن أن يسعى العبد لأن العتق حصل بتسليط الرهن فكان الرهن أعتقه بنفسه
 وهو معسر وإن شاء ضمن المعتقد لأنه بمنزلة الوكيل عنه بالاعتاق ويرجع المعتقد على الرهن لأنه قضى دينه وهو
 مضطر نفسه والعبد يرجع على الرهن دون المعتقد وإن كان المعتقد معسرا والرهن موزرا والدين حال فالرهن
 يأخذ بقضاء دينه فإذا قضى الدين خرج المرتحن من الوسط فهذا رجل أعتق عبدا كله فارقا عاريا عن حق الغير فلا
 شيء على العبد وإن كان الدين مؤجلا فالمرتحن بالخيار إن شاء ضمن الرهن لأنه هو المسلط على العتق فكانه وكل المقر
 له باعتاقه وإن شاء استسعى العبد والعبد يرجع على الرهن لأنه أوفى الدين لأعلى المعتقد لما بينا وأما القسم الثاني
 فهو على وجهين أما أن أقر المرتحن برقبته الرهن لرجل أو أقر بدين في رقبته وكل وجهه لا يخلو من ثلاثة أوجه أما أن
 يفتكه الرهن أو يبيع الرهن بالدين فإن أقر برقبته لرجل وقال الرهن لفلان اغتصبه الرهن فإن
 افتكه الرهن فلا سبيل للمقر على العبد ولا على ما أخذه المرتحن لأن أقرار المرتحن لا يصح في حق الرهن لأنه أقر على
 الغير وما أخذه ليس بدلائل الرهن بل هو دينه استوفاه وإن كان ملك في يد المرتحن ضمن جميع قيمته للمقر
 وبطل دينه لأنه لما ان الرهن اغتصبه من فلان ورهنه منه فقد زعم أنه مودع الغاصب أو غاصب الغاصب وأما
 كان فهو غاصب بخلاف ما لو افتكه لأنه رده إلى يده من أخذه منه فبطل عن الضمان وبطل دينه لأن أقراره في حق
 الرهن لم يصح فصح الرهن في حقه وأما إذا يبيع العبد أما الرهن أو العدل وأخذ المرتحن الثمن فإن أجاز المقر
 البيع أخذ من المرتحن وإن لم يجز فلان من زعم المرتحن أن العبد للمقر له وقد بيع بغير إذنه فيكون موقوفا على إجازته
 فإن أجاز يكون بمن عبده وإن لم يجز فليس بمن عبده ولا سبيل له عليه وإن أقر بدين عليه لرجل أن افتكه
 الرهن وأخذ منه العبد فلا ضمان على المرتحن لأنه رد العبد إلى من أخذه منه فإن ملك في يده يرجع المقر له على
 المرتحن بدينه لا غير ولم يفصل في الكتاب بين ما إذا وجب دين المقر له قبل الرهن أو بعده وقبل هذا إذا وجب دينه قبل
 الرهن وإن وجب بعده فلا شيء للمقر له على المرتحن لأن بالهالك استوفى دينه من مال العبد فإذا كان الدين واجبا قبل
 رهنه تبين أنه استوفى دينه ومال العبد بين على العبد وجب استيفاؤه ودين العبد مقدم على دين المولى فأما إذا وجب
 الدين بعد رهنه فحينئذ صار مستوفيا دينه من ماله ليس في ماله العبد دين وجب استيفاؤه فصح الاستيفاء وأما إذا
 يبيع العبد في الدين فالمقر له أن يأخذ الثمن من المرتحن أجاز البيع أو لم يجز لأن البيع ههنا جائز لأنه ملك المقر له في
 العبد وإذا أجاز البيع يقوم الثمن مقامه ومن زعم المرتحن أن المقر له أحق بثمن العبد من دينه دين العبد ودين المولى
 ودين العبد مقدم على دين المولى فيدفعه إليه قال رحمه الله (وتغذعتهم) أي نفذت الرهن وهو قول الساق في رحمه
 الله تعالى وفي قول آخر لا ينفذ موصرا كان أو معسرا لأن في تنفيذه إبطال حق المرتحن ولنا أن العتق صدر من أهله
 مضادا إلى محله وهو ملكه ويجب القول بنفاذه ولا يلو تصرفه لعدم أن المرتحن كما إذا عتق المبيع قبل القبض أو

الا بقاء أو المصوب وإذا زال ملك الرهن عن رقبته باعتاقه نزول ملك المرتهن لانه ناء عليه كاعتاق العبد المشترك
 بل أولى لان ملك الرقبة أقوى من ملك اليد وإذا لم يتبع الاعلاد في أولى أن لا يمنعه ولا يلزمنا اعتاق الوارث
 العبد الموصى برقبته إذا لم يكن له مال آخر حيث انه لا ينفع من اعتاق ملكه لا تاقل يقول يعق عند الثاني والثالث
 في الحال وعند الامام يؤخر الى أداء السعاية على ما عرف في اعتاق العبد المشترك ولم يكن باعتاقه لغوا وهو هنا جعله
 لغوا ولا يقال المرهون كالتحارج عن ملك الرهن بدليل ان المولى إذا تلقه يجب عليه ضمانه فكذلك لا ينفع عتقه لانه
 خرج عن ملكه لا تاقل وجوب الضمان عليه باعتبار انه إذا تلف المسألة المضمومة يعق المرتهن كالمولى يتلف عبده
 المأذون له فانه يضمن قيمته للغير ما مع بقائه ملكه في نفسه من كل وجه ولهذا ينفذ تصرفه فيه ولو قال المؤلف ونفذ
 تدبيره لمكان أولى لانه إذا علم نفاذ التدبير من الرهن والتدبير أدنى حالا من الاستيلاء نفاذا الاستيلاء والاعتاق
 من باب أولى قال في المسبوق اعتاق الرهن وتدبيره واستيلاءه بنفذ وضعن القيمة ويكون رهنا مكانه ان كان موسرا
 ثم ان كان المسال حالا اقتضاه من القيمة وان كان الرهن معسر اقل الرهن استعفاء المديبر وأم المؤلف جميع الدين
 والمعنى في قيمته ثم يرجع المعنى بما أدى على المولى قال رحمه الله ﴿ووطول بدنه ولو حال لا﴾ يعني إذا كان الدين
 حالا طالب المرتهن الرهن بعد العتق بالدين إذا كان موسرا لانه إذا طوّل بالرهن كان له أن ياخذ بدنه إذا
 كان من جنس حقه فيكون ايفاء واستيفاء فلا فائدة فيه قال رحمه الله ﴿ولو مؤجلا أخذ قيمة العبد وجعلت رهنا
 مكانه﴾ يعني لو كان الدين مؤجلا يؤخذ من المعنى قيمة العبد ويجعل رهنا مكان العبد إذا كان موسرا لان سبب
 الضمان قد تحقق وفي التضمن فائدة وهي حصول الاستيثار من الوجه الذي يبناه ويحبسها الى حلول الاجل فإذا
 حل اقتضاء بحقه إذا كان بنفسه لان الغريم أن يستوفي حقه من مال غيره إذا انظر بحسن حقه وان كان فيه فضل رده
 لانها حكم الرهن بالاستيفاء وان كان أقل من حقه يرجع بالزيادة لعدم ما يقطعه قال رحمه الله ﴿ولو معسر اسى
 العبد في الأقل من قيمته ومن الدين﴾ لان حق المرتهن كان متعلقا به فإذا تعذر الرجوع على المعنى لعسرته
 رجس عليه لانه هو المتعقب بهذا العتق كما عتق أحد الشرى بدين العبد المشترك ولان الضمان بالتحارج والغرم بالغرم
 وظاهر عبارة المؤلف انه يسى في الأقل من الشئتين المذكورين والمنقول في غيره انه يسى في الأقل من ثلاثة أشياء قال
 في الجامع أصله ان الرهن إذا عتق المرهون وهو معسر ينظر الى ثلاثة أشياء الى قيمته يوم العتق والى ما كان مضمونا
 بالدين والى ما كان محبوسا به فانه يسى في الأقل من هذه الاشياء أما القيمة فلا نه أحبس بالعتق من حق المرتهن هذا
 القدر فلا تلزمه السعاية في هذا القدر كالعبد المشترك إذا عتقه أحدهما وهو معسر وأما المضمون بالدين إذا كان
 أقل لان العبد مضمون بقدر الدين بالعتق وما يحدث بالزيادة المتصلة بعد القبض لم تصرف مضمونة وهذا لان السعاية في
 حق الزيادة فان كانت محبوسة بالدين فلا يمكن إيجاب السعاية على العبد في حق الزيادة وان كان المحبوس أقل من
 المضمون ومن قيمته يسى بقدره بان رهن عبدا بالف قيمته ألف فأدى الرهن تسع مائة من الرهن ثم أعتقه وهو
 معسر يسى العبد في مائة فان كان مضمونا بالف حتى لو هلك بملك بالف لانه محبوس بمائة فكان له ان يفتك بقدر
 مائة فكان العبد مضمونا بمائة من حيث اعتبار حالة الاعتاق رهن عبدا يساوى الغا بالف فصار يساوى خمسمائة
 تراجم السعر ثم أعتقه الرهن وهو معسر يسى العبد في خمسمائة لا غير ولو كان المعنى موسرا ضمن ألف كلها لان
 السعاية هنا أقل من الاشياء الثلاثة لان السعاية بخمسمائة والعبد مضمون بالدين وذلك لانه لو هلك بملك بالف فإذا
 انتقص سعره وهو محبوس بالف فان الرهن ما يؤد الا ألف لم يفتك الرهن ثم يقضى بالسعاية الدين وان كان من جنس
 حقه وكان الدين حالا فان لم يكن من جنس حقه صرف من جنس حقه كما تقدم وان كان الدين مؤجلا جعلت السعاية
 رهنا فإذا حل الاجل قضى به الدين على نحو ما ذكرنا وفي الاصل ان كان مكان الاعتاق تدبير فالحجوب فيه كالحجوب في
 الاعتاق الا في فصلين أحدهما ان في فصل الاعتاق ان كان الرهن موسرا فالعبد يسى في الأقل من ثلاثة أشياء وفي

التدبير يسمى في جميع الدين بالعامة بالغ الثاني ان في التدبير لا يرجع المدبر عا سي وأدى على المولى وفي الدين يبيع ولو
 دبره ان كان الدين حلا سي في الدين بالعامة مانع وان كان مؤجلا سي في قيمته فتكون رهنا مكانه وفي الخطر رهن حارية
 مساوي الغالبين فصارت الى الغلبين بزيادة السر وولدت ولدا يساوي الغالبين فكانت له لانها لم ترد لا يتفكها الا بالغين
 فان زادت اولي واذا هلك هلك بالغ لان قيمتها يوم العقد ألف والزيادة المتصلة لم رد علمها عقد ولا قبض مقصود
 فكان وجودها وعدمها بمنزلة وان اعتقها المولى وهو مصر سعت في الألف وكذلك لو اعتقها عا سي في الألف ورجعها
 بذلك على المولى ورجع المرتن ببقية دينه لان الراهن لما اعتقهما صا بعا عا في الولد قابضا للولد حكما كالمشتري انما اعتق
 المبيع قبل القبض فيقسم الدين عليهما فديعتان في الألف لانها أقل من قيمتهما يوم العتيق ورجعها بذلك على المولى لانها
 أديا بدية من خالص ملكهما لانها ايسر من وهما حران ومن أدى دين الغير من خالص ملكه وهو مصر عليه فله
 الرجوع على من عليه الدين اذ لم يملكه العوض ولم يملك له بعد ما كان للمرتن من حق الحبس في العبد لانه لا يتحقق النقل
 واذا رهن امسة قيمتها ألف بالف سقات بولي يساوي ألفا فادعاه الراهن وهو مصر ضمن المال لاتفاء حق المرتن
 بالدعوى وان كان مصر سعت الامة في نصف المال والولد في نصفه لان في حالة الاضرار لا يجب الا السعاية وكل واحد
 منهما صارا أصلا الام بالاشتداد والولد بالاعتاق لانه بالاعتاق صار مشتريا بالولد فصبر الولد أصلا في الرهن كالام لان
 الولد لما حدث سري اليه ما كان في الام من حق الحبس فصار مرهنا كالام فان لم يولد حتى ماتت الام قبل ان يفرغ
 من السعاية يسمى في الأقل من قيمته ونصف الدين ولا يزداد عليه شيء يموت الام لان الولد حدث قبل وجود السعاية
 على الام فلا يكون تبعها في السعاية ولو زوج الراهن الامة المهرهونة جاز ولا يقر بها الزوج الا اذا زوجها قبل الرهن
 لان النكاح لا يتضمن ابطال حق المرتن لان المرتن لم يستحق منافعها ولا ضرر على المرتن في نفاذ النكاح فنفذ
 وغشيان الزوج يتضمن ابطال حقه في الحبس لانه يستحق حبسها فصار كالمالك في حق الحبس فله منه عن الوطء
 وحبسها عنه بخلاف ما قبل الرهن لان الزوج ملك غشيانها قبل الرهن لانه استحق منافع حبسها مطلقا فلا يملك
 المرتن من ابطال حقه في القربان فان وطئها فولدت وماتت ضمن الراهن قيمتها لانه ساط الزوج على اطلاق حق المرتن
 لانه بالنكاح سلطه على الوطء فيحصل وطء الزوج كوطء الراهن لانه حصل بتسلطه ولو وطئها الراهن صار مستردا للراهن
 وله سدة الزوج الامة المبيعة قبل القبض صار المشتري قابضا لها فصارتان التالف حصل في يد الراهن فضمن ولو
 زوجها ثم رهن فوطئها الزوج ثم ماتت كانت من مال المرتن احتسنا لانه قايما لان الوطء حصل بتسلط الراهن فصبر
 وطؤه كوطء المولى وله نكاحه على الراهن اذا زوجها بعد الرهن وجه الاحتسنان ان الراهن لم يسلطه على اطلاق حق
 المرتن لانه حين زوجه لم يكن حق المرتن ثابتا في بل سلطه على اطلاق حق نفسه فلا يجعل وطؤه كوطء الراهن ولان
 الراهن سلطه على الوطء قبل الرهن وبالوطء قبل الرهن لا يصبر متلفا حقه لان لا يصبر مستردا للراهن واذا رهن امة
 بالف وقيمتها خمسة فكانت المولى فللمرتن نصفها لان الكفاية تتضمن ابطال حق المرتن لان المكاتب لم يصلح
 رهنا لانه لو أدى بدل الكفاية عتيق ويصل الرهن وكذلك لو نفذت الكفاية بطل الرهن لانه لا يمكنه البيع والكفاية
 مما يقتل الفسخ فتفسخ قولها بكانت اولي لكن دبرها فاعتقت في قيمتها ثم ماتت عن بنت تساوي قيمتها على ولدها
 ان يسمى في خمسة لانه يسمى ما فيها من الدين الى التي ولدتها وامتي ولدت فصبر مدبرها تبعها الاصل فان سعت البنت
 في مائة ثم ولدت بنتا ثم ماتت البنت الاولى وقبضت الاولى والسفلى سواء تسمى السفلى في الباقي كله لانه يسمى ما فيها الى
 ولدها كما يجري من المحدث الى الوسطى رهن ائتمن قيمة كل واحدة ألف فقدر بها المولى ثم ماتت احداهما سعت الباقية
 في نصف الدين ويضمن المولى نصفه لانها ماتت بعد ما خرجت من الرهن بالتدبير ولا يتحول شيء من دين المنة الى
 الباقية لان الباقية لم تكن متولدة من المنة والمينة في السعاية كانت محملة على المولى فاذا ماتت قبل استيفاء السعاية
 فقد تعدد استيفاء حقه من جهة المحتمل وهو الكفيل فبطلت من الاصل فان ولدت هذه الباقية ثم ماتت يسمى

الولد في أعلى أمه وسواء كانت قيمة الأم أقل أو أكثر لا تنها ولدت بمثل حالها بدير فمصرى ما فيها إلى ولدها ولو كانت
 قبل التدبير ثم دبرهما جميعا سعت في مائتين وخمسين إن كانت قيمتهما مثل قيمة الأم لأن الولد قبل التدبير صار رهنا
 فأقسم ما في الأم من الدين عليها نصف على سبيل التوفيق إن ورد على الولد قبض الرهن بقي كذلك منقسم ما وإن لم يرد
 عليه قبض بطل الانقسام وظاهر أن الدين كله كان بأزاء الأم وهنا ورد على الرهن قبض على الولد لا ذكر لأن التدبير
 من المشتري قبل القبض يصير به قابضاً رهن أمه بالف وقسمتها ألف فولدت ولدا يساوي ألفاً كانت الأم ثم دبر البنت
 عليها السعاية في خمسمائة لأنه ورد على الميت قبض الرهن فانه بالتدبير صار قابضاً للولد فظهر أن الدين كان منقسماً
 عليهم ما نصنف فإن ولدت البنت بنتاً وماتت البنت الأولى سعت السفلى في خمسمائة وإن كانت قيمتها مائة لأن
 السفلى ولدت المتسعة فمصرى ما في أمها إليها ولدت الأمة للمرهونة بنتاً وماتت البنت بنتاً وقيمة كل واحدة ألف ثم
 دبرهن جميعاً ماتت الأم والبنت الأولى فعلى السفلى السعاية في نصف الدين وعن عيسى بن أبان قال ينبغي أن تسمى في
 ثاني الدين لأنه قد كان قابضاً للوسطى بالتدبير لأن التدبير قبض وصار بأزاء كل واحدة مئة من ثلث الدين كما لو رهن
 جميعاً ثم دبرهن وهو مصرى وقدمت بنتان قبل السعاية تسمى بالباقية في ثلثي الدين فكذلك هذا والجواب عنه أن
 التدبير ليس بقبض حقيقة وإنما اعتبر قبضاً حكماً لا تلاف كالاتفاق وإنما يعتبر قبضاً حكماً لم يكن في
 اعتبار قبضاً ضرر على المرتهن وهنا في اعتباره قبضاً ضرراً للمرتهن لأنه يؤدي إلى إبطال حقه بالسعاية لأنه متى
 لم يعتبر قبضاً كان لمرتهن أن يستسقط السفلى في نصف الدين ومتى اعتبر قبضاً يستسقط في جزأ واحد من أحد عشر
 جزءاً من الدين فلا يعتبر قابضاً فعلاً للضرر عنه فصار كان الوسطى ماتت قبل التدبير قبضاً بأزاء السفلى نصف الدين
 بخلاف المسئلة المتقدمة لأنها اعتبرنا التدبير قبضاً بتفريع المرتهن ولا يتضرر به لأن السفلى تسمى في جميع ما وجب
 على الوتلى ومتى لم يعتبر قبضاً تسمى في جزء من أحد عشر جزءاً من الدين وكذلك لو دبر السفلى بعد ما ماتت الأم
 والأمة لأنه لا يعتبر قابضاً للضرر عنه إذا ماتت قبل التدبير فكأنها لم تكن ولدت المجدة الأولى أو أحداهم دبر الولد ولدت أمة
 الرهن ولدا يساوي ألفاً ثم دبرها فعلى كل واحد منهما سعاية في خمسمائة لما عرف وأن ماتت البنت سعت الأم في ألف
 كلها لمن عيسى وقال بالتدبير يقرر انضمام فيه ولا يعود إلى الأم والجواب أن التدبير متى اعتبر قبضاً لا يتضرر به
 المرتهن بل يتفريع لأنه متى اعتبر قبضاً تلك الأم خمسمائة ويسمى في خمسمائة ومتى لم يعتبر قبضاً تلك الأم بجميع
 الدين فيعتبر قبضاً فيكون مقبوضاً بالتدبير فصار كانه رهنهما ثم دبرهما رهن أمة تساوي ألفاً بالتدبير أحل
 فولدت ولدا يساوي ألفاً فمصرى ما في الولد وهو مصرى من قسمته ويكون رهنهما مع الأم فإن كان مصرى يساوي الولد في
 خمسمائة لأن المولى جان في التدبير أثل حق المرتهن رهن في الحبس كان ثابتاً في الكل فضمن قيمته وأما
 المبرغر جاز فيسقط رهن المرتهن في الولد وهو خمسمائة لا بقدر قيمته لظهور مزية غير الجاني على الجاني فإن
 مات قبل السعاية كانت الأم رهناً بألف وإن هلكت الأم هلك نصف الدين وعند عيسى تسمى في خمسمائة
 والصحيح جواب الكتاب لأن الولد صار محبوساً في الرهن لأنه بالتدبير صار مقبوضاً لأنه لا ضرر في مسيرته مقبوضاً
 محبوساً بالرهن على المرتهن بل فيه منفعة فانه لا يسقط بهلاك أحد هبنا إلا نصف الدين فصار كانه رهنهما ثم أخذهما
 وهو مصرى ثم ماتت أحدهما صارت الباقية رهناً بألف ولو ماتت الباقية تمخضت خمسمائة فكذلك هذا وفي الفتاوى
 الغياصة ولو استولدها أو دبرها لا يحبس بالدين ويعني أن كان موسراً لو بيعت في الدين إن كان معسراً ولا يستسقط
 الولدان كانت الدعوى قبل الانفصال فإن قال هو قضاء من دينك جاز وإن كانت قبل الحصول سعى في قيمته ولو
 رهناً بعد فاعته أحد الرهنيين وهو مصرى من نصف قيمته لشريكه ونصفه للمرتهن ويؤدي الشريك ذلك إلى
 المرتهن وإن كان معسراً سعى المعسر في الدين ورجع بنصفه على المعق وكذا المعسر الرهن إذا أعتقه ضمن قيمته
 ورجع على الرهن أو على المعق ثم رجع هو على الرهن ولو انتقص سعر فاعته الرهن ضمن قيمته يوم أعتق ولو

كان زادت قيمته ضمن قيمته يوم الرهن وان كان مغسرا فالسعاية كذلك وكذا ولو لم تلامع فاعتقها الراهن سي في
قيمة الام يوم الرهن وان كان الدين أكثر في التدبير يعني في الدين قال رحمه الله **في** ويرجع به على سيده **في** يعني
اذ اسعى العبد وادى برجع العبد بالسعاية على سيده اذ لا يسر له قضي دينه وهو مضطر فيه ولم يكن متبرعا فصار
بمعير الرهن بخلاف العبد المستسي اذا كان بين الشريكين واعتق أحدهما نصيبه ولم يعن معسر وسعى في نصيب
الآخر وادى بحيث لا يرجع لانه يؤدي ضمانا واجبا عليه لانه يسعى في تكميل العتق عساهما ولتحصيل العتق
عند الامام وهنا يسعى في ضمان على عسرة بعد تمام اعتاقه فافترا قال الامام واجب السعاية في العبد المشترك في حالي
اليسار والاعسار وفي العبد المرهون في حالة الاعسار فقط لان الثابت للمرتهن حق الملك والثابت للشريك حصة
الملك وحق الملك أدنى من حقيقته فوجب السعاية فيه في حالة واحدة وهي حالة الضرورة وفي الاعلى في الحالتين
انها رالتفاوت بينهما بخلاف المبيع اذا اعتقه المشتري قبل القبض حيث لا يسعى للبائع في الرواية والظاهره وفي
المرهون يسعى لان حق البائع في الخمس ضعيف لان العبد لا يملكه في الاجرة ولا يستوفي من عينه وهذا يمل حقه
الخمس بالاعارة من المشتري والمرتهن وينقلب حقه ملكا ولا يبطل حقه بالاعارة ولو اقر المولى برهن عبده بان قال
رهنتم عبدي هذا من فلان فكذبه العبد ثم اعتهه تجب السعاية عنده فافترس ثم ان كان الراهن موسرا ضمن
قيمته على التفصيل المتقدم وان كان معسرا سعى كما تقدم ولو اعتق الراهن العبد الذي دبره والامة الى استولدها لم
يسعيا لا بقدر القيمة سواء اعتق الراهن العبد الذي دبره والامة التي استولدها لم يسعيا لا بقدر القيمة سواء اعتقه بعد
القضاء علم بما اؤقبله لان كسبهما بعد العتق ملكهما وما اذ يقبل العتق لا يرجع ان به على المولى لانه مال المولى وما
ادياه بعد العتق يرجع ان به ولو اقر المولى على عبده بدين الاستهلاك وهو يشكره سعى في قيمته عتق لانه لا ولاية له
على ماله ثم يصح بقدر المسالية ولو قتله بعد قيمته مائة ثم دفع به ثم اعتهه سعى في المائة لقيامه بمقام الاول قال رحمه الله
في واختلف الرهن كاعتاقه **في** يعني انه اذا ائلقه وهو موسر والدين حال أدى القيمة في الحال وان كان مؤجلا أدى
القيمة وجعلت رهنه ما كان حتى يحل الدين قال رحمه الله **في** وان ائلقه اجنبي فالمرتهن ضمنه قيمته وتكون رهنه عنده **في**
يعني ان المرتهن هو المحض في تضمينه قيمته فتكون رهنه عنده لانه اذن يعين الرهن حال قيامه فكذلك في استرداد
ما قام مقامه والواجب في هذا المستهلك قيمته يوم هلك باستهلاكه بخلاف ضمان المرتهن وقد تقدم بيانه حتى لو كانت
قيمته يوم الاستهلاك خمسمائة ويوم الاتهان الفاعر خمسمائة وكانت رهنه وسقط من الدين خمسمائة لان المعبر في
ضمان المرتهن الرهن يوم قبضه ولو استهلك المرتهن الرهن والدين مؤجل ضمن قيمته لانه ائلق مال الغير وكانت رهنه
في يده حتى يحل الاجل ولو حل الدين والمضمون من جنس حقه استوفى المرتهن دينه منه ويرد الفضل على الراهن
اذا كان هناك فضل وان كان دينه أكثر وقد كانت قيمته يوم الرهن قدر الدين وقد رجعت قيمته الى خمسمائة
وقد كانت يوم القبض الفاعر من الاستهلاك خمسمائة وسقط من الدين خمسمائة كذا في الهداية قال السارح وهو
مشكل فان نقصان بتراجع السعر اذ لم يكن مضمونا عليه ولا معتبرا فكيف يسقط من الدين خمسمائة وممثل
هذا الاستسكال نقله صاحب العناية وأجاب بان العين قد تغيرت بالاستهلاك فصار لا تحتل العود الى القيمة
الاولى بتراجع السعر ولو كانت باقية ترجع على ما كانت باقية عليه بخلاف ما اذا لم تتغير العين وهي باقية على حالها
وقد ترجع السعر لان العين التي قبضها بالمالها فلا يرجع شيء من الدين بتراجع السعر كذا في العناية فاذا دان مافي
الخلاصة من قوله وما حكم النقصان ينظر ان كان من حيث العين يوجب سقوط الدين بقدر النقصان وان كان من
حيث السعر لا يوجب سقوط شيء من الدين عند اعياننا الثلاثة محمول على ما اذا كانت العين باقية وهذا من خصائص
هذا السكاب قال رحمه الله **في** يخرج من ضمانه باعارته من رهنه **في** يعني اذا اعار المرتهن الرهن من الراهن يخرج
من ضمان المرتهن لان الضمان كان باعتبار قبضه وقد انتقض بالرأى صاحبه فيرتفع بالضمان قال رحمه الله **في** ولو

هلك في يد الراهن ملك بجانا لا ارتفاع القبض الموجب للضمان على ما بيناه في الفتاوى الفائية لقضى الراهن دين
 المرتهن ثم هلك الراهن في العارية في يد المرتهن رد ما قبض قال رحمه الله **هو يرجوعه عاده ضمانه** يعني يرجوع
 الرهن الى يد المرتهن عاد الضمان حتى يذهب الدين بهلاكه لعود القبض الموجب للضمان وللمرتهن أن يسترده الى
 يده لان عقد الرهن باق الا في حق الضمان في تلك الحالة ولومات الراهن قبل أن يسترده كان المرتهن أحق به من
 سائر غرما له لان يد العارية ليست بلازمة والضمان ليس من لوازم الرهن لانه قد ينسلخ عنه ألا ترى ان ولد الراهن
 رهن وليس بمضمون قال رحمه الله **هو ولو أعاره أحدهما أجنبيا باذن الآخر سقط الضمان** لما بينا قال رحمه الله
هو وبشكل أن يرد رهننا يعني الكل واحد من الراهن والمرتهن حق في الرهن فله أن يرد رهننا مكانه لبقاء عقد الرهن
 على ما بينا بخلاف ما إذا أجزأ أحدهما أو باعه أو وهبه من المرتهن أو من الأجنبي قبل أن يرد رهننا حيث لا يعود رهننا
 الا بعد تجديد ولومات الراهن كان المرتهن أسوة الغرماء لان هذه التصرفات تبطل الرهن بخلاف العارية ولا يدايع
 لانهما غير لازمين ولو أذن الراهن المرتهن بالاستعمال أو الأمانة لعل فهلك الرهن قبل أن يأخذ في العمل هلك بالدين
 لبقاء عقد الرهن وكذا ان هلك عبد الفراغ من العمل لا ارتفاع يد الأمانة ولو هلك في حالة العمل هلك أمانة ولو اختلفا
 في وقت الهلاك فادعى المرتهن انه ملك في حالة العمل وادعى الراهن انه ملك قبل الفراغ من العمل كان القول قول
 المرتهن لانه ينكره والبينة بينة الراهن لانه مدعى قال رحمه الله **هو ولو استعار ثوبا بالرهنة صح** لانه متى برع ما ثبت ملك
 اليد فيعتبر التبرع بأثبات ملك العين واليد ويجوز أن ينفصل ملك السبد عن ملك العين فبوت المرتهن كما ينفصل بحق
 البيع زوالا لان البيع يزول بالملك دون اليد فيكون رهننا بما رهنه قليلا كان أو كثيرا حيث أطلق له قال في المصنوع
 مسائله على فصول أحدهما في كيفية الأمانة والثاني في اختلافهما في الهلاك والنقصان والثالث في ضمانهما بهما
 مفصل فإذا أعار ثوبا بالرهنة فلا يخلو ما إن لم يمس له شئ أو سمي له ما لا أو عين له متاعا أو شخصان أو أعار ثوبا بالرهنة وعين له
 مكانا أو شخصان ولم يمس ما برهنه به فله أن يبرهن بأي قدر وبأي نوع شاء لانه طلب منه قضاء دينه من هذا المال مطلقا
 لان الرهن إباحا واستغناء حكما ولو طلب منه قضاء دينه من ماله جاز فكذا هذا والاستعانة وقول من مطلقا فقد رضى
 المعبر بان يبرهن بما شاء كالمواستعانة من رجل دابة ولم يمس ما يعل بها فله أن يركب ويركب غيره ويحمل علمه فكذا هذا
 وإذا سمي الما المقصود ورافقه باقل أو أكثر فان كانت قيمتهما سواء أو أكثر فرهنة باقل عما سمي فتشترط به المعبر فان
 بعضه يكون أمانة عند المرتهن وهو لم يرض بذلك بل طلب أن يجعل كله مضمونا أو ما إذا رهنه بأكثر فلا نه قد يحتاج
 المعبر الى الفكك ليصير الى ملكه وربما يتعسر عليه الفكك متى زادت على المعنى لانه قد لا يجد مالade على المعنى
 فيشترط به وهو قد رضى بضمان قليل ولم يرض بقضائه من كثير فصاعدا مخالفا وان كانت قيمة الثوب أقل من المعنى
 بأن أعار ثوبا بالرهنة بعشرة وقيمته تسعة فان رهن بقدر قيمته تسعة لا يضمن وأما إذا رهنه بجنس آخر ضمن في
 الفصول كلها لانه قصد من تسعة الدراهم أن يرجع عليه بالدراهم من ملك الثوب ومتى رهن بالطعام لا يمكنه
 الرجوع عليه بالدراهم ولانه ربما يحتاج الى الفكك وربما يتعسر له الفكك بالدراهم ويتعسر عليه الفكك
 بالطعام فيلحقه زيادة ضرر وأما إذا أعاره لبرهنه من انسان بعينه فرهنته من غيره ضمن لانه ربما يحتاج الى أن
 يقبض دينه لا يستخلص ملكه والناس يتفاوتون في القضاء والاقتضاء فكذلك في المحفظ والإمانة فصار يحفظ زيد
 لا يكون رضا يحفظ عمر فالحال في تحفظه زيادة ضرر ولو أعاره لبرهنه بالسكوة فرهنته بالبصرة ضمن لان البلدان
 والامكنة متفاوتة في المحفظ والصيانة ولانه يخاف خطر الطريق متى تقل ولانه قد يتعسر له الفكك في المكان
 المشروط ويتعسر عليه الفكك في غيره وإذا اختلفا في الهلاك أو النقصان قبل الاسترداد من المرتهن أو بعده فالقول
 للمستعير والبينة للمستعير لانه يدعى قضاء دينه من ماله والمستعير ينكر فان ادعى الراهن ان المستعير استرد الرهن قبل
 الاقتكك وصدقه المرتهن يصدق الراهن لان الراهن والمرتهن تصادقا على فتح الرهن والرهن عقد جرى بينهما

فيكون والقول قولها انها فمصادك كما في المتبايعين ولان المعير ادعى انه قضى دينه من ماله وانكر الراهن فيكون
 القول قوله ويرجع المعير على الراهن بقدر ما يذهب عنه بالدين لانه قد صار قاضيا دينه من ماله بهذا القدر بامره
 فاذا هلك عند المستعير قبل الرهن او بعد الفكاك لا يضمن لان المستعير انما يضمن العارية باحد امرين اما
 بالتخلف او بان يقضى دينه منه ولم يوجد احدهما واما لا يضمن بالقبض والدفع الى المرتهن لانه حصل بسبل باذن
 لمالك قضى الراهن دينه وبعث وكيله بقبض العبد فهلك في يد الوكيل ضمن المستعير لان يكون من عياله
 كما لو دفع هذه تدي على ان المستعير ليس له ان يودع من ليس في عياله وان كان له ان يصير من ليس في عياله وفي
 الحالين دفع الامانة الى من ليس في عياله وذلك لان الدفع الى الاجنبي في العارية انما حصل باذن المالك لان المعير
 ملك المتبعة بالاجارة ومن ملك المتبعة بغير بدل لم يملك المتبعة بالوديعة ليحصل له الاذن بتعاليك المتبعة رهن
 المستعار بالف وقيمتها الف ولم يقبض للمالك فهلك في يد المرتهن فعلى الراهن الف للمعير وعلى المرتهن الف للراهن
 لان المقبوض على سوم الرهن مضون على الغايض كالمقبوض بحقيقة الرهن فضمن المرتهن مثل المسمى وهو الف
 للراهن وما اخذ من المرتهن بدل العبد فيكون لمالك العبد من حيث انه بدل ملكه لامن حيث انه قضى دينه
 من ماله فانه لم يكن عليه دين للمرتهن استعار من رجلين متاعا للرهن ثم قضى نصف المال وقال هذا من نصيب
 فلان يكون عنه مالا لكل جزء من اجزاء الرهن محبوس بجميع الدين اذ لو حصل كل جزء محبوسا ببعض الدين
 يمكن الشروع في الرهن وانه يوجب بطلان الرهن فلا يمكن ان يصير البعض محبوسا ببعض الدين فلهذا لو قضى
 كان ما قضى عن جميع العبد رهن المستعار بالف وقيمتها الف فقضى الدين وهلك في يد المرتهن فالمرتهن ضامن
 في الف بردها على مولى العبد ولا ضمان للمعير على الراهن وفي رواية اخرى حصص ردها على الراهن ورد على الراهن
 على المعير وهو الصحيح لان المعير صار قاضيا دينه بمالك الراهن من وقت الارتمان لانه دارسته وفيما الدين في حق
 ملك اليد والمحبس من وقت القبض فظهر انه استوفى منه الف وليس عليه دين ولم يكن له حق الاستيفاء فوجب
 على المرتهن ردها على الراهن لانه استوفاهما منه ثم بردها على مولى العبد لانه قضى دينه من ماله بامره وقضى دابة عارية
 ليرهنها فركبها ثم رهنها ثم قضى المال ولم يقبض الرهن حتى هلكت عند المرتهن لانه ان على الراهن لان المستعير
 للرهن مودع خالف الركوب وقد عا دالى الوفاق فبى راعن الضمان وفي الجماع اصله ان القاضي يصيب لبقاء الحقوقي
 المحترمة الى اربابها لا لابطالها واهداها مات المعير والمستعير لم يكن للورثة الاسترداد لان فيه ازالة يده وابطال حقه
 ولو كان على المعير دين ولا مال له سواء وفيه فضل عن دين المستعير لم يسع حتى يجمع الغرر او الورثة لان اباهم يكون
 مفقدا لانه متى لم يسع الرهن ربحا يقضى المستعير دين نفسه او يبرئه المرتهن عن دينه فيسلم الرهن لهم فيبدعون
 ويقضون حق غريم المعير وبقى الفضل لهم ولو يسع بغير رضاهم ربحا يصل اليهم شيء او يصل اليهم اقل مما يصل
 اليه اذا ربحوا بعد قضاء المستعير دينه فكان اباهم مفقدا فيكون معتبرا وان لم يكن فيه وفاء الدين لم يسع الا ان يشاء
 المرتهن قال رحمه الله هو ولو عين قدرا او جنسا او لمدا فماتت ضمن المعير المستعير والمرتهن في كل اى لو عين المعير قدما
 برهنه به او جنسه او البالد الذي برهنه فيه بخلاف كان المعير بالخيار ان شاء ضمن المستعير قيمته وان شاء ضمن المرتهن لان
 كل واحد منهما متعدي في حقه فصار الراهن كالفاصل والمرتهن كفاصل الفاصب وانما كان كذلك لان التقيد
 مفسد وهو في الزيادة لان غرضه الاحتباس بما تيسر اذ اودع في النقصان ايضا لان غرضه ان يصير مته وفعال لاكثر
 بمقابلته عند الهلاك ليرجع عليه بالكثير والنقصان يمنع من ذلك فيكون متعديا يضمنه الا اذا عين له اكثر من قيمته
 فرفضه باقل من ذلك بثل قيمته او اكثر لا يضمن لانه خلاف الى خير لان غرضه من الرجوع عليه باكثر حاصل بذلك
 مع تيسر اذانه لانه لم يرجع الا بقدر القصة لان الاحتفاء لم يقع الا به فتعبد به اكثر من قيمته غير مفيد في حقه بل قدسه
 ضرر عليه لتعسر اذانه وكذلك التقيد بالجنس والشخص والبلد لان كل ذلك مفيد لتيسير بعض الاجناس في التوصل

دون البعض وتفاوت الاشخاص والبلدان في المحفظ والاطاعة فيضمن بالغالقة فلو قال ضمن حيث كان التقيد بمقيد
الكان أولى لان الاملاق غير مستقيم فاذا ضمن المستعير ثم عقد الرهن بينه وبين المرتهن لانه ملكه باذنه الضمان
فتبين انه رهن ملك نفسه وان ضمن المرتهن رجع المرتهن بما ضمن وبالدن على الرهن على ما ينه في الاستعاقاق
وقد تقدم لمز يدبيان فراجع قال رحمه الله وان وافق وهاك عند المرتهن صار مستوفيا ووجب مثله للمعير على
المستعير لان قبض الرهن قبض استيفاء وبالهلاك يتم الاستيفاء فيسقط الدين عن الراهن ويضمن للمعير قيمته لانه
قضى بذلك القدر دينه ان كان كله مضجونا والا يضمن قدر المضمون والباقي امانة وهذا ظاهر وكذا لو نقصت قيمة
الرهن بسبب اصابه يذهب من الدين بمصابه ويرجع المعير بذلك على الراهن لما ذكرنا وقول المؤلف ووجب مثله
ليس بظاهر لان الثوب من الثجبي اامن المثل وقول ملاسكين اى ووجب مثل الدين للمعير على المستعير كلام فاسد
لان الواجب للمعير على المستعير هنا قيمة الثوب ولو قال ووجب بدله لكان أولى والله اعلم قال رحمه الله ولو وافقك المعير
لا يتمتع المرتهن ان قضى دينه لان المعير غير متبرع بقضاء الدين لا قيمه من قبله ملكه ولهذا يرجع على الراهن
بما أدى الدين وتوله لا يتمتع عمله اذا رهنه وحده فلو رهن ما استعاره مع شئ آخر لم ياخذ منه المعير الا ان يقضى
جميع الدين فاذا قضى ياخذ ملكه لا غير قيمته يكون للمعير قضى الدين لان الاجنبي اذا قضى الدين فله مرتهن ان يغنيه
لانه متبرع وليس بساقي خلاص ملكه وفي النهاية اذا افسكه باكثر من قيمته بان كان الدين المرهون به اكثر
لا يرجع بالزيادة على قسمته وهو من كل لان المعير مضطر الى دفع الزيادة خلاص حقه فكيف يمنع من الرجوع مع
وجود الضرر وواجب في النهاية قال قلنا الضمان انما ووجب على المستعير باعتبار ايقاع الدين من ملكه فكان
الرجوع بقدر ما يتعلق به الا ينافي الشارح ان يعزى له الجواب والسؤال وتقدم بيان ما لو اختلفا في وقت الهلاك
او اختلفا في مقدار ما رهنه به فراجع ولو كانت العارية عسيرة افنته المعير بنفسه اعتناقه لا يملك رقبته والمرتهن
بالخيار ان شاء يرجع بالدين على الراهن لانه يستوفي حقه وان شاء ضمن للمعير القيمة لان حقه قد تعلق برقة
العبد وقد اختلف في الاعتاق ولو استعاره عدا اوداه لبرهنه فاستله قبل ان يرهنه ثم رهنه حازه لا يملكه رهنه ازال
التعدي وقد برئت نفسه عن ضمان الغصب لانه ائمن خالف ثم عاد الى الوفاق فنصار حكمه حكم الرهن وقد ملك
عند الراهن بعد الاسترداد ولا يضمن لما ذكرنا انه آمن وحكمه حكم الوديعة عنده لا حكم العارية لانها حكم العارية
بانفسك فصار يده يد المالك لكونه مالا للمالك لتخصيل مقصوده وهو الرجوع عند الهلاك بخلاف المستعير
لان يده يدينه واذا تعدي لا يبرأ من الضمان حتى يوصله الى يد المالك على هذا طامة المشايخ واختاره صاحب
الهداية واختاره شمس الأئمة الكرخي واختاره شمس الأئمة انه يبرأ وقال شيخ الاسلام انه يبرأ المستعير اذا زال التعدي
كالوديعة واستدل عليه هو بمسئلة المستعير فمساوا واد للمعير البيع واى الراهن من يبيع يبيع بغير رضاه لان له في
المحس منفعة فعل المعير قد يحتاج الى الرهن فيخلصه بالاغاء او تزاد قيمته بغير السعر فيستوفي منه حقه وقوله ولو
افسكه المعير لا يتمتع الى آخره صادق بما اذا كانت قيمته قدر الدين أو أكثر أو أقل وقال صاحب الهداية ولو كانت
قمة مثل الدين واد للمعير ان يفتكه جبراعن الراهن لم يكن للرهن اذا قضى دينه ان يتمتع اعلم ان قوله جبراعن
راهن في انشاء هذه المسئلة من تعلقات هذا الكتاب وكان لفظا عهد بدله في هذه المسئلة حين اعسر الراهن كما ذكر
شمس المرخسي ونظر الاسلام الزدوى وقد نبه عليه تاج الشريعة وصاحب الكفاية وعن هذا قال بعضهم
اعل قول المصنف جبراعن الراهن تخفيف عن قول محمد بن اعسر الراهن وقع من الكاتب والقارئ وقال صاحب
معراج الدرر اى معنى قوله جبراعن الراهن بغير رضاه ووافق تقرير صاحب الكفاية هذه المسئلة حيث قال ولو كانت
قيمته مثل الدين فلا راد للمعير ان يفتكه جبراعن الراهن ليس للرهن ان يتمتع اذا قضى دينه قال صاحب
الكفاية معنى قوله فلا راد للمعير ان يفتكه جبراعن الراهن اراد ان يفتكه نيابة عن الراهن جبراعن المرتهن وقال

[illegible]

فكان الفسداء له أنفع من الدفع والمرتهن بالدفع قصد المحاق الضرر بالرهن من غير نفع يحصل له لأن دينه يسقط في الحال وفي الدفع إزالة ملك الرهن وفي الفسداء إبقاؤه على ملكه فكان متعنتا ولا عبرة لاختيار المتعنت هذا كله إذا كانت قيمة الرهن مثل الدين أو أقل فإن كانت أكثر بان كانت قيمة العبد ألفين والدين ألف فإن اختار الفداء أو الفسداء علم ما نصنف لأن نصفه مضمون على المرتهن ونصفه أمانة عنده فيقدر الضمان على المرتهن وتقدر الأمانة على الرهن اعتبار البعض بالكل فإن فداء الرهن فهو متبرع أن كان الرهن حاضرا وإن كان غائبا يرجع على الرهن بنصفه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يرجع في الحالين لأنه قضى دينه عن غيره بغير أمره وهو غير مضطر نفسه لأن الرهن يحسم على فداء النصف متى أجاز المرتهن الفسداء ولا يصلح ملكه ولا يجزئ حقه لأنه لا ملك له في العبد ولا حق له في نصف الأمانة ولا كذلك الرهن وله أن للمرتهن في نصف الأمانة حق الحبس والأمسك أن لم يكن مضمونا عليه وهو محتاج إلى إحياء حقه وإصلاحه وفي الفداء إحياء حقه من وجه فإنه يصل إلى حقه بما سكه فيكون محتاجا إلى الفسداء فلا يوصف بالتبرع فيحتاج إلى الفداء ولو فداء الرهن والمرتهن غائب لم يكن متطوعا اتفاقا وخرج عن الرهن لأنه يصلح ملك نفسه ويحبي حقه والمالك في إصلاح ملكه لا يكون متبرعا إلا أن يشاء المرتهن أن يؤدي نصف الفداء ولو دفعه الرهن فله مرتهن أن حضر أن يبطل دفعه ويغديه لأنه لا ينفرد أحدهما بالدفع لمباينا وإذا رهن عبدا قيمته ألف بالف فقاعني عبد قيمته ألف قد دفع به وأخذ الأجر فهو رهن بالف عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد يدفع العبد بمباينته والعبد المدفوع يقوم صحبا وأجره فيبطل من الرهن بقدره أن كان ثلثان فيبطل ثلثا الدين ويصير الأجر رهن غائب بقى من الدين وإن شاء الرهن منه للمرتهن بمباينته من الدين وإن شاء أخذ بمباينته وهذا بناء على أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الجثة العماء تقوم مقام العصبه تجاودما وكذلك تقوم مقام القيمة وما هو حقا حتى لا يكون لصاحب الجثة العياء أن يمسك الجثة ويضمن النقصان فبصرف كأن التامة في يد المرتهن إلا أنه انتقصت قيمته بترجيع السعر فيبقى بجميع الدين وعند محمد رحمه الله تعالى قيمة الجثة العياء لا تقوم مقام الجثة والعينين جميعا ولا تكون بدلا عنها حتى أنه لا يمسك الجثة ويرجع بقيمة النقصان فكذلك العبد المجاني يكون بعضه بأزاء الحصة وبعضه بأزاء العينين فما كان بأزاء العينين فاستل إلى البدل وما كان بأزاء الجثة فأت إلى يده فسقط ما كان بأزاء العينين ويبقى ما كان بأزاء الجثة وعند أبي يوسف كذلك القصة بأزاء الجثة والعينين متى اختار المانع وعينه أمساك الجثة وتضمن النقصان فاما إذا اختار دفع الجثة وأخذ المجاني فالجاني كله يكون بدلا عن العينين لأن الجثة لا المجاني أعسا وجب دفعه بسبب الجناة فيقوم مقام الغائب بالجناية والغائب بالجناية العيان لا الجثة وكان كالمفقعنا واحدة وأخذ نصف قيمة المفقوعة كان المأخوذ بدلا عن الغائب فكذا إذا فقعا العينين إلا أن بدل العينين بدل جميع الرقبة كافي المحر والاصل أن توفر على المالك بدل ملكه فإنه يزال المبدل عن ملكه حتى لا يجتمع البدل والمبدل في ملك واحد وقد تعذر إزالة العين عن ملك المفقوعة وألغوا عنها من ملكه فجعلنا الجثة قائمة مقام العينين والمدفوع كان بأزاء العينين فصار الرهن فائتا إلى خلف وإن كان أقل قيمة فيبقى بجميع الدين عبد الرهن أنلف متاعا لرجل يباع فيه فإن بقي من ثمنه شيء فهو رهن لأنه بدل بعض الرهن فيقوم مقام المبدل كرش طرفه فإن بقي شيء فهو للمرتهن لأنه لا يبيع صار كالمالك في حقه فصار مستوفيا ومطلعا له فيكون الثمن بدل ملكه فيكون له ولم يتعرض المؤلف لمسائل جنائية الرهن بالمحسر وفي الميسر رهن عبدا بالف تخفر العبد عند المرتهن بترافي الطريق ثم اقتل الرهن وأخذ العبد فهو على أربعة أوجه أمانة أو وقع فيها دابة ثم دابة أو وقع فيها إنسان ثم إنسان أو وقع فيها إنسان ثم دابة فإن وقع فيها دابة وتلفت وهي تساوي ألفا والعبد يباع في الدين إلا أن يغديه المولى لأن العبد أنلف الدابة بالمحسر والعبد إذا أنلف مال إنسان يقال لولاه أمانة تبسج العبد أو تقضي دينه فإن باع العبد بالف وأخذها صاحب الدابة برجع الرهن على المرتهن بالدين الذي قضاه وإن العبد تلف في ضمان المرتهن لأنه زال عن ملك المولى بسبب تحقق في ملك المرتهن فيعتبر كما زال عن ملكه بالموت في يد المرتهن وقد استوفى

ديبسه قبل ذلك لم يرجع الرهن عليه بما قبضه بصيغة الاستبقاء وصار كالعبد المصوب اذا حفر في يد الغاصب ثم رافى
 الطريق ثم رده على مولاهم تلف في البئر دابة فالحكم كما وصفنا فكذا هذا وان وقع في البئر دابة اخرى قيمتها ألف شاركة
 صاحب الدابة الاولى وبأخذ نصف ما أخذته لانه يصير متنا الدابتين بالحفر من وقت تسد الدابة لافعل له سوى الحفر
 فكان سبب تلف الدابتين الحفر فصارت متلفا الدابتين معا فصارت قيمتهما دينا على العبد ولا يرجع المولى على الرهن
 بشئ لان حقه في ثمن العبد واكتسابه ما أخذ الرهن من المرتن ليس ثمن العبد ولا كسبه وما اذا تلف فيها انسان
 فدفع العبد به رجع الرهن على المرتن بما قضاه من الدين لان العبد تلف بسبب كان في يده فصير مستويا الدين
 من وقت الرهن وقد استوفى مرة اخرى قبل ذلك فيلزمه رد أحد الدابتين فان تلف فيها انسان آخر بعد دفع العبد
 فولى الثاني يشارك الاول في العبد لساينا اذا وقع فيها دابة فبيع العبد وسور عنه في المصاحب ثم وقع انسان فمات
 فدمه هدر وكان يجب ان ينقص البيع ثم يدفع الى ولى الجناية ثم يساع بدين العبد والجواب عنه ان ينقص البيع
 لا يقيد لانا لو قضاه احتجنا الى اعادته مثله تأنياف يكون اشتغالا من القاضي بما لا يقيد والقاضي لا يشغل بهما لا يقد
 وأما اذا وقع فيها آدمى ومات فدفع العبد للجناية ثم وقع فيها دابة فيقال لولى القتل اما ان يبيع العبد أو يفتى الدين
 لان الجنايتين استندتا الى وقت الحفر فكانهما موقعا معا فبدفع العبد الى ولى الجناية ويخبر بين البيع والقضاء فلا بد
 هذا ويمكن ان يقال ينبغي ان يعلم أولا ان العبد اذا جنى اما ان تكون جنايته على آدمى أو غيره من مال حيوان أو غيره
 ويختلف الحكم قال محمد في الأصل اذا جنى العبد على آدمى جناية موجبة للكال ولا بالجرمان شدة دفعه بها وان شاء
 فدها بدفع أرشها وافرقت بين جنايته على آدمى وجنايته على المال ففي الجناية على الآدمي يخبر المولى بن الذرفع والهداء
 وفي جنايته على مال الغير يخبر المولى بين البيع ودفع الثمن وبين فدائه ففي حفر البئر في الطريق مثلا ادفع بها دابة
 مثلا فتلفت فباع المولى العبد ودفع نفسه في الجناية لرب الدابة ثم تلفت فيها دابة اخرى يدفع رب الدابة الثمن مدفوع
 الدابة الاولى لان المولى لم يباعه ودفع عنه فقد فعل ما هو الواجب عليه وخبر من العهدة فلما وقع الآدمي تأنيافه
 هدره مع انذار الطلب على المالك بعد خروجه من العهدة وغنه قام مقام مخلص العبد للشرى وفي المسئلة الثانية لما
 دفعه بعينه لولى الجناية الاولى ثم وقع في البئر انسان آخر والعبد بعينه باق في ملك صاحب الجناية الاولى وقد تبدل
 عليه جناية بوقوع الثاني فيه وتلف بسبب حفره السابق وقد دفع بعينه للاول فضاط ما ملكه وفي الجناية الاولى بها
 هو الأصل من الدفع أو القتل وبوجه قوله لان الجنايتين استندتا الى وقت الحفر الى آخره هذا وقد يجب بان لا نسلم انه
 لا يهدر دمه لمسا ذكنا في المسووف جناية العبد في الحفر لو حفر عبد بئر في الطريق فاعتق فوقع فيه رجل فمات فعلى
 المولى قيمته لجنايته في ملكه ثم قال فان وقع فيها آخر اشتركا في القيمة لانه بالاعتاق ا تلف رتبة واحدة فعلى قيمة واحدة
 فهي بينهما فان وقع فيها العبد نفسه فوارثه يشارك الاول في ملك القيمة لان العبد بعد العتق طهر في تلك الجناية
 وصار كغيره من الاجانب وعن محمدان دمه هدر والأصل ان العبد لو حفر بئر في الطريق ثم اعتق ثم وقع فيها فمات
 فدمه هدر لانه كعنان على نفسه ونظاره الرواية ان على المولى قيمته لو رثه لمسا ذكرنا انه لما عتق طهر من الجناية عسدا
 حفر بئر في الطريق فوقع فيها عبد الرهن فدفعه ثم وقع أحدهما فيها فمات طهر نصف الدين وهدر دمه لان ما
 قام مقام العبد الاول وأخذ حكم الاول ولو وقع العبد الاول في البئر وذهب نصفه بان ذهب عينه أو شلت يده وسط
 نصف الدين فكذا هذا قال رحمه الله وهو جناية الرهن عليهما وعلى مالهما هدر في ولا يخفى ان هذا الاطلاق غير
 ظاهر ولو قال المولى وجنايته على الرهن الموجبة للكال وعلى مال هدر وعلى المرتن فيمادون النفس أو في مال هدر
 كان أولى لان الجناية على الرهن الموجبة للقصاص معتبرة في النفس والاطراف فيما توجهه وعلى المرتن في النفس
 الموجبة للقصاص معتبرة وعلى كونهما هدر في حق المرتن حيث لا فضل في قيمته عند الامام قال الشارح اطلق الجواب
 والمراد جناية لا توجب القصاص وان كانت توجهه معتبرة حتى يجب عليه القصاص اما المرتن فظاهر لانه اجنبى عنه

وصكك المولى لانه كالا جنبي عنه في حق الدم اذ لم يدخل في ملكه لامن حيث المالة الا ترى ان اقرار المولى عليه
 بالجنابة الموجبة للقصاص باطل واقرار العبد بها جائز والاقرار بالمال على عكسه فاذا لم يكن في ملكه من ذلك الوجه
 صار اجنبيا عنه بخلاف ماوجب المال لان مالته ملك المولى ويصحق المرتهن فلا فائدة في اعتبارها اذ قصص
 المحاصل محال بخلاف جنابة المقتضوب على المقتضوب منه حيث تعتبر عند أبي حنيفة لان الملك عند أداء الضمان ينبت
 للقاصب مستند حتى يكون الكفن على القاصب فكانت جنبايته على غير ملكه فاعتبرت وهذا الحكم فيها فيما اذا كانت
 جنابة الرهن موجبة للدين على العبد لا دفع الرقبة بان كانت على غير الآدمي في النفس خطأ وفيما دونها فكذلك عند
 أبي حنيفة وقال ان كانت جنبايته على الراهن فكذلك وان كانت على المرتهن فاعتبرته لان في اعتبارها فائدة تلك رتبة
 العبد والمرتهن غير ملك حقيقة فكانت جنابة المرتهن عليه جنبايته على غير الملك غير انما سقط لعدم الفائدة في جنابة
 لاوجب دفع العبد لما ذكرناه هذه افادت ملك رتبة العبد وان كان دينه يسقط بذلك لانه قد يتجارم ملك رتبة
 العبد وما يكون فناء الدين انفع له فيضار ايها شاهد ثم اذا اختار اخذه ووافقه الراهن على ذلك بطل الرهن بسقوط
 الدين به سلاكة لان دفعه بالجنابة يوجب هلاكه على الراهن فيسقط به الدين ولهذا الوجه على الاجنبى فدفعه بها سقط
 الدين وان لم يدفع بالجنابة فهو رهن على حاله ولاي حنيفة ان هاهنا الجنباية لو اعتبرناها المرتهن كان عليه التطهر من
 الجنباية لانها حصلت في ضمانه فلا تغدو وجوب الضمان مع وجوب التخليص عليه وهذا الاختلاف نظير الاختلاف
 في العبد المقتضوب فان جنبايته على القاصب لا تعتبر عنده وعندهما تعتبر وما ذكرنا من الفائدة غير ظاهر لان أخذ العبد
 بالجنباية لا يكون بالاختيار المالك وفي رواية عن أبي حنيفة اذا كانت قيمة الرهن اكثر من الدين فان كانت جنبايته
 على المرتهن معتبرة بحسبها لان الزائد امانة فصارت جنباية العبد المودع قد سبقه قوله عليهما لان جنبايته على أولاهما
 معتبرة فلو حتى الرهن على ابن الراهن او على ابن المرتهن فهي معتبرة في الصحيح حتى يدفع بها أو يفسد وان كانت على
 المال فبإسقاط كالا حتى على الاجنبى اخذوا جنبي كاسائر الاملاك وهذا ولم يتعرض المؤلف لبقية الجنباية التي تكون
 هدرا وحنباية بعض الرهن على بعض قال في المفسوط اصله ان جنباية المشغول على المشغول هدرا لكن يسقط الدين في
 البعض بقدره وحنباية المشغول على الفارغ والفارغ على الفارغ وحنباية الفارغ على المشغول معتبرة وينقل ما في
 المفسوط من الدين الى الفارغ فبصرف رهنها مكانه لان الجنباية انما تعتبر بحق المرتهن في المعنى عليه لان حق الراهن لان
 كلاهما ملكه واعتبار الجنباية بحق المرتهن لا يفيد الا في جنباية الفارغ على المشغول لانها انما تعتبر ليشتمل الجاني
 بما كان من المعنى عليه وهو المحبس وهذا ثابت قبل الجنباية فان الجاني كان محبوسا بالدين الذي كان المعنى عليه محبوسا
 به ولهذا جنباية الفارغ على الفارغ هدرا لانه لا شغل فيها بحق المحبس واذا لم يسد اعتبارها صار كانه فاته قسما وية
 فان جنباية الفارغ على المشغول تغدو لان الدين تحول اليه من المعنى عليه فقام مقامه ثم المسائل على فصول احدها في
 الجنباية على الرهن والثاني في جنباية ولد الرهن والثالث في جنباية الرهن المستعار واذا ارتهن دابتن فانلف
 احدهما الاخرى ذهب من الدين بحسبها بخلاف مالوكا الرهن عبيدين فقتل احدهما الآخر يقول بين المقتول
 الى القاتل لان جنباية الجنايا جوار لقوله عليه الصلاة والسلام جرح الجنايا جوار فكان قتل احدهما الاخرى بمنزلة
 موتها حتفاتها واما جنباية الرقيق على الرقيق فتعتبر حتى يجب القصاص او يجب الدفع أو الفداء فقام القاتل
 مقام المقتول فقول دين المقتول الى القاتل ثم ما يقدري يقول اليساقي ارتهن عبيدين فلا يخلو اما ان ارتهنهما في
 صفقة واحدة أو في صفقتين فان ارتهنهما في صفقة بالف وقيمة كل واحد منهما ألف فقتل احدهما صاحبه فالباقي
 رهن بتدمايه ونسب لان ككل واحد منهما نصفه مشغول ونصفه فارغ فالنصف الفارغ من العبد المقتول تلف
 بجنباية الفارغ على المشغول وبنجناية الفارغ على الفارغ وذلك كله هدرا والنصف من النصف المشغول تلف بجنباية
 المشغول على المشغول وذلك هدرا فصارت رهن بنسب ما تموت وخسرت ولو لم يقتله ولكن فقأ عينه فلا يخلو اما

ان يكون فقاهين الاخر لا غير وفقاً كل واحد على الاخر متعاقبا او ما فان وفقاً أحدهما على الآخر لا غير كان
 الفاقى رهنا بمائة وخمسة وعشرين والاخر بمائتين وعشرين ولا يفتكهما الا جميعاً ما لم تقو به عليه لانه كان رهنا
 بمائة وخمسة وعشرين والفاقى ما بقي ائتلف منه نصفه لان الدين من الاقدمي نصفه ونصف دارغ ونصفه مئة وثلثون فبقي نصف
 الدين بازاء نصف الفاقى والجناية على النصف الفارغ من الدين هدر لانه تلف بجناية الفارغ على الفارغ او بجناية
 المشغول على الفارغ وهذا كله هدر والجناية على نصف المشغول هدر لان نصف نصفه تلف بجناية المشغول لان
 الفاقى نصفه مئة وثلثون ونصفه فارغ وجناية المشغول على المشغول هدر فيسقط ما بازاؤه من الدين وذلك مائة وخمسة
 وعشرون والجناية على نصف نصف المشغول معتبرة لانه تلف بجناية الفارغ على المشغول فتعزل ما بازاؤه من الدين
 الى القاتل وذلك مائة وخمسة وعشرون والجناية على نصف نصف المشغول معتبرة لانه تلف بجناية الفارغ على المشغول
 فتعزل ما بازاؤه من الدين الى القاتل وذلك مائة وخمسة وعشرون فبقي دين الفقوة عيشه مائة وخمسة وعشرون
 فكان رهنا وتقول من دينه الى الفاقى قدر ربعه مائة وخمسة وعشرون فكان الفاقى رهنا بمائة وخمسة وعشرون
 وسقط من دين الفقوة عنه قدر ربعه وذلك مائة وخمسة وعشرون ولا يفتكهما الا جميعاً لان الرهن واحد ولو ان المذمومة
 عيشه فقاهين الفاقى الاول ٧ ثلاثمائة واثنى عشر ونصف والفاقى الاخر يكون رهنا بربعمائة وستة وربع
 لان الفاقى الاخر ائتلف نصف الفاقى الاول وبقي نصفه فيبقى نصف الدين بازاء نصف الباقي وذلك ثلاثمائة
 واثنى عشر ونصف لان الجناية على النصف الفارغ هدر وعلى نصف نصف المشغول ايضا هدر يسقط ما بازاؤه من
 الدين وذلك ربعه وهو مائة وستة وعشرون وعلى نصف نصف المشغول معتبرة لمسا مئة فتعزل ما بازاؤه من الدين الى
 الفاقى الاخر وهو ربعه وذلك مائة وستة وعشرون في الفاقى الاول باربع مائة وستة وربع ولو فتا كل واحد منهما
 عن الاخر بقي الفاقى الاول رهنا بثلاثمائة واثنى عشر ونصف وصار الفاقى الثاني رهنا بربعمائة وستة وربع
 ولو فتا كل واحد منهما عن الاخر مرعا ذهب من الدين ربعه وبقي كل واحد ثلاثة ارباع خجمة اثنان الاصفري
 فقاهين الاكبر فقدا ائتلف منه نصفه فيبقى نصف نصف الدين بازاء النصف الباقي والنصف التالف من الاكبر نصفه
 دارغ ونصف مشغول والجناية على النصف الفارغ هدر والجناية على نصف النصف المشغول هدر فيسقط ما بازاؤه من
 الدين وذلك ربعه والجناية على نصف النصف المشغول معتبرة فتعزل ما بازاؤه الى الاصفري وذلك ربعه وسقط من دين
 الاصفري ربعه ايضا لان الجناية على نصف النصف المشغول هدر فيسقط ما بازاؤه من الدين والحاصل انه بقي من دينه
 مائتان وخمسون وتقول الله من دين الاكبر ربعه فصار رهنا بثلاثة ارباع خجمة وأما اذا الرهن عيدين كل واحد
 بمائة وخمسة وعشرون فبقي نصفه فقتل أحدهما صاحبه فان لم يكن فيهما فضل عن الدين روي عن أبي حنيفة رحمه الله انه
 يسقط ما في الجني عليه لانه لا فائدة في الدفع للرهن وهدرت الجناية فان كان فيهما فضل بخير الزمان والمرتهن ان شاء
 جعل القاتل مكان المقتول وبطل ما في المقتول من الدين وان شاء أقبل القاتل بقيمة المقتول وغرم كل واحد خجمة
 فكانت القيمة رهنا مكان المقتول والقاتل رهن بجأله لان المقتول كله تلف بجناية الفارغ لان الصفقة متى تفرقت
 فالحق المتعلق بأحدهما لا يتعلق بالآخر ففكان كل واحد منهما فارغاً عن الآخر ولهذا روي عن أبي حنيفة رحمه الله ان
 له ان يفتكهما وجناية المشغول على الفارغ معتبرة قصار كما لو جنى أحدهما على عبد لا جني بغير الزمان والمرتهن بين
 الدفع والفساد فكذا هذا وان اختار الفداء غرم كل واحد خجمة لان نصف القاتل مضون على المرتهن وعنده
 أمانة عنده فكان الفداء عليهما اعتبار البعض بالكل وان كان فقدا أحدهما عن الآخر فبقي له ما دفعه أو
 اقباه بارش عن الآخر لان ائتلاف البعض يعتبر بائتلاف الكل وفي ائتلاف الكل يغير فكذلك في ائتلاف البعض فان
 دفعه بطل ما قسمه من الدين وان قدياه كان الفداء عليهما نصفين رهنا مع الفقوة عنه ولو قال المرتهن لا أفدى وادع
 الرهن على حاله لانه ذلك المفقود عيشه ذهب نصف باقيه لان هذه الجناية انما تعتبر بحق المرتهن لا بحق الزمان لانه

لو طالب الجناية ودفع الجاني سقط نصف الدين ولو ترك الجناية يسقط ربع الدين فكان في طلب الجناية ضرر المرتهن
فإذا مرضي بأطال حقه فله ذلك ويسقط اعتبار الجناية بقول قال الراهن أفديه وقال المرتهن لأفديه الراهن إن غديه
بارش الجناية كلها لأنه يحتاج إلى القداء لخص عبد الرهن عن الجناية فإن قداءه يكون له نصف ذلك مما على المرتهن
في العبد الجاني ويطلب في حقه من العبد الجاني نصفه لأن الرهن مضطر إلى القداء لأنه بالغداء يضي ملكه والآنسان
فيما يضي ملكه لا يكون متبرعا فيكون له حق الرجوع عليه وللمرتن عليه مثله فليقتان قصا ما قصير مؤديا دين
القاتل فيخرج القاتل من الرهن وإن أبي الراهن القداء وقال المرتهن أفلى وفلى يكون مستوطا فيه إذا كان الراهن
حاضرا لأن بقدر المفسدون أدى عن نفسه وبقدرا لا مائة أدى عن الراهن وهو غير مضطر فسه لأنه غير يضي ملكه
فيكون مستعرا وإن كان الراهن غائبا كان على الراهن نصف القداء إذا بقي له نصف القداء في حقه فله الله تعالى
وعندهما يكون متبرعا كان الراهن حاضرا أو غائبا لما ياتي ولو قتل العبد للمرهون نفسه أو فقا عنه فلا شيء عليه كالأ
مات لأن حنابة الإنسان على نفسه هدر لما تبين وإذا كان الرهن أمين قحة كل واحدة ألف فولت كل واحدة بنتا
تساوى ألفا والدين ألف فقتل أحدهما البنتين صاحبتهما لم يطل من الدين شيء والباقي رهن بالف كلها لأن الدين
لم ينقسم عليهما وعلى وليهما أربا على سبيل الترقب والانتظار لأن قيمتهما على السواء فصارت كل واحدة قارة
وربهما مغول بالدين لأن قيمة كل واحدة مثل الدين والمقتولة ثلاثة أرباها فارة وربهما مغول والجناية على
ثلاثة أرباها هدر لأنه تلف بجناية الفارغ على الفارغ وبجناية المشغول على الفارغ لأنه لا يسقط ما بازاؤه من
الدين ولكن يلحق بأقبا لأن بقوات الدين يتحول ما فيه من الدين إلى ادم والجناية على ثلاثة أرباها ربع المشغول
معتبرة لأنه تلف بجناية الفارغ على المشغول فتحول ما بازاؤه من الدين إلى القاتلة فصارت القاتلة رهننا بسبع مائة
وخمسين وأما القاتلة كانت رهننا ثنتين وخمسين وذلك كله ألف فلن ماتت أم المقتولة بقيت القاتلة وأما بسبع مائة
وسبع مائة ثنتين ونصف تحقها من الجناية وقواتها بذلك أمة مرهونة بالف وقبضتها ألف فولت ولدا يساوي ألفا
فبقي الولد فدفع بهما لم يطل من الدين شيء لأن دفع الولد يغترة الهلاك ولو هلك الولد لا يسقط شيء من الدين فكذا هذا
وإن فقات الأم عني البنت فسدقت الأم وأخذت البنت فهي رهن بالف كاملة لأن الأم ماتت ما تبين بجميع
الألف عندهما وعند محمد درجة الله تعالى يسقط من الدين بقدر نقصان العين لأن عنده في الجثة أهله إذا اختار مولى
القاضي الدفع وأخذ الجثة له ذلك وليس لمولى المفقوءة أمساك الجثة ويضمن النقصان وكذلك عند أبي يوسف رحمه
الله تعالى إذا اختار مولى المفقوءة دفع الجثة وأخذ القاضي فالرهن كله مات إلى خلف فيقوم الخلف مقامه وعند
محمد رحمه الله لمولى المفقوءة أمساك الجثة ويضمن النقصان وكان القاضي بدلا عن الجثة وعن العينين جميعا إذا زاده
العينين من الرهن قد يطل لأن العينين لم تصر ملكا للراهن ولا وصل إلى المرتن فكان الرهن بقدر الجثة فثالثا
بخلاف فيكون رهننا وإن فقات الأم بسد ذلك عني البنت فسدقت وأخذت الأم بحيا في القياس تكون رهننا
بجميع المال لأن البنت قامت مقام الأم بالدفع كما قامت الأم مقام البنت بالدفع في جميع الرهن وفي الاستحسان يعود
الرهن الأول على حاله ويذهب منه بحساب ما نقص من العينين لأن الأم كانت أصلا في الرهن والبنت جعلت بدلا عنها
وتبعها فإذا دفعت الأم بالبنت فقد وقعت القدرة على الأصل قبل حصول المقصود وبالدل لأن المقصود من الرهن
الإيفاء ولم يوجد الإيفاء فسقط اعتبار الدل بقيت الأم أصلا في الرهن كما كانت قبل الدفع لا بد لأن البنت فكانت
أصلا ولو ذهبت عينها يسقط من الدين بحساب الهباء فكذا هذا أول البنت لما حطت بدلا وتبعها للام في
الرهن فلو قامت الأم مقام البنت يكون في هذا المتبوع تبع التبعته وهذا خلاف موضوع الشرع فلا تقوم الأم مقام
البنت بل تبقى أصلا وتبقى رهننا كما كانت رهن أمة تساوي ألفا بالف فولت ولدين كل واحد يساوي ألفا فبقي
أحدهما فدفع ثم فقات الأم عني فسدقت الأم وأخذ الولد مكانها والولدان بالف وهذا عندهما لأن الابن الأعلى يقوم

مقام الام والام مع الابن الصحيح كأنهارها بجميع الدين وكذلك الابن ان وصده محمد رحمه الله تعالى يسقط مع الدين بقدر نقصان الاخي فان مات الاخي ذهب نصف الدين وان جنى الولد الباقي على الام فدفعت واخذت من الرهن الى حاله الاول وذهب من الدين بحسب ما ذهب من الام استحقاقا وفي القياس يكون بما كل من الولد له من الرهن امنين تساوي كل واحدة ألفا فولدت بكل واحدة ولدا يساوي الفاقم ان أحد الولدين قتل أسهل لم يلحق من الجباية شيء وكان رهنا بمائتين وخمسين وذهب الام بحافيا بمائتين وخمسين لان جنابة ولد الرهن على الام مبرورة تتبع الام وفي حق الرهن لان عقد الرهن لم يرد عليه وانما صار رهنا بغير اللام فصار كسائر أطرافها وجبايته على ماله فله رهنا رهنا ما فيها فكذا هذا ولأن الام قتلت ولدها زاد نصيبه اليها لان جنابة على ولدها ان كانت مبرورة صار كأن الولد مات حنفيا عنه ويخلف ما فيه الى أمه ولو لم يكن كذلك لكن أحد الولدين قتل الولد الآخر كان أم الام ولو لا أن أمن القاتل رهنا بمائة وخمسة وأثمان القاتل وأمهم رهن بمائة وخمسة وأثمان القاتل وان قال بان قتل الرهن لا ينفك عنه مع أم المقتول رهنا بمائة وخمسة وأثمان القاتل ونصف أم القاتل بمائة وخمسة وأثمان القاتل لان الدين انفسهم يتم أم أو باعوا لاستواء قيمتهم فصار باء كل واحد منهم مائتان وخمسون وثلاثة أرباع المقتول فارغ عن الدين لان قيمته انفسهم مشغول والقاتل كذلك والجنابة على ثلاثة أرباع الفارغ وهدر والجنابة على ربع الربع المشغول وهو مبرور لانه تابع بجنابة المشغول على المشغول فيقول ما باءاته الى أم المقتول وذلك اثنتان وستون ونصف والجنابة على ثلاثة أرباعه والربع معتبر لانه تلف بجنابة الفارغ على المشغول فيقول ما باءاته الى القاتل وذلك مائة وتسعة وخمسون ونصف وذلك ثلاثة أرباع مائتين وخمسين فصار ما في المقتول وهو مائتان وخمسون على أربعة أسهم فصار الألف على ستة أسهم وقد تحول ثلاثة منها الى القاتل وثلاثة من ستة عشر يكون ثمنه ونصف ثمنه والباقي ستة أثمان ونصف ثمنه فان مات القاتل لم يسقط من الدين شيء لانه يهلك ولد الرهن لا يسقط شيء فان لم يمت ومات أمه ذهب ربع الدين لانه كان بائنا ربع الدين ولو لم يمت أمه ولكن مات أم المقتول ذهب من الدين خمسة أثمان خمسمائة أو أربعة أثمانها دين نفسها وهو مائتان وخمسون وثمنا بسبب الجنابة على ولدها وبقي القاتل رهنا بستمائة أثمان أربعة أثمان دين نفسها وذلك مائتان وخمسون وثلاثة أثمان تحول اليه من دين المقتول وذلك مائة وتسعة وخمسون ونصف وخمسون ومائتان في عتق أمه فيعتكهم به الرهن رهن عبدا وأمة بالف قيمة كل واحد ألف ولدت الجارية ولدا يساوي الف الفخي الولد ودفع به ثم قتل الولد عني العبدوا أخذ مكانه فيكون مع الام رهنا بجميع الدين لان الولد فام مقام العبد لانه الرهن فان نكاه واخلف بدل لانه مات العبد واخذت باءاته بدلا لجميع العتق فقتل كل الرهن الى خلف فيقوم مقام الاصل في الرهن وان قتل الولد أمه أو الام الولد القاتل رهن بستمائة وخمسين لان كل واحد منهم ستمائة وخمسة فيكون نصفه فارغا ونصفه مشغولا والجنابة على النصف الفارغ وعلى نصف النصف المشغول وهدر فسقط ما باءاته من الدين وذلك مائتان وخمسون والجنابة على نصف النصف المشغول معتبرة فيقول ما باءاته من الدين الى القاتل فيصير القاتل أيها كان رهنا بستمائة وخمسين ولو جاء العبد الاخي فقتل القاتل ودفع به كان رهنا بستمائة وخمسين وهذا قياس وفي الاستحسان يسقط من الدين بقدر نقصان العين وقد مر فيما تقدم واذا استعار من رجلين عشرين قيمة كل واحد ألف فربهما بالف فقفا أحدهما عين الاخر ثم المفقوعة عينه فباع عين القاطن فهنا أحكام ثلاثة حكم بين المستعير والمرتهن وحكم فيما بين المستعير والمعين وحكم فيما بين المعين أما الحكم فيما بين المستعير والمرتهن فنقول ان كل عبد نصفه فارغ ونصفه مشغول فليقتاعه الاكبر الا صغر فقد أتلف نفسه لان العين من الاتي نصفه والجنابة على النصف الفارغ وعلى النصف المشغول وهدر ما بيننا فسقط ما باءاته من الدين وذلك مائة وخمسة وعشرون والجنابة على نصف النصف المشغول معتبرة لانه تلف بجنابة الفارغ على المشغول فيقول ما باءاته من الدين الى القاتل وذلك مائة وخمسة وعشرون ففي الاصغر رهنا بمائتين وخمسين فصار الاكبر رهنا بستمائة

ونسبة وعشر بن ثم لم يفتا الا صغر عن الا كبر فقد اُتلف نصف الا كبر وما زناه نصفه ثلاثمائة واثني عشر ونصف فسقط
 نصف ذلك وذلك مائة وستة وخمسون وربع ويقول نصف الاخر وذلك ربع الا صغر فربى الا كبر رهنا بثلاثمائة
 واثني عشر ونصف وصار الا صغر رهنا باربعمائة وستة وربع فيكون جهة ذلك سبع مائة وخمسة عشر وثلاثة ارباع
 وسقط مائتان واحد ومائتان وربع وأما الحكم فيما بين العبر والمستعبر فالمستعبر يفتك العبد بمسبحة ومائة وخمسة
 عشر درهم وثلاثة ارباع درهم وعليه أيضا لولي العبد القوة عنه أولا مائة وخمسة وعشرون ولولي العبد المفقوة
 منه مائة وخمسة وستة وخمسون وربع لان كل واحد من المولىين صار قاضيا دينه من هذه هذا القدر وأما الحكم
 فيما بين المستعبرين وهو ان يقال لولي العبد الا كبر ادفع ثلاثة ارباع عبده الى الثاني واقضه بثلاثة ارباع ارض
 الهامني الاخر لانه وصل اليه ربع ارض العين من جهة المستعبر لانه وصل اليه من جهة المستعبر مائة وخمسة
 وعشرون وذلك ربع ارض العين لان ارض العين الواحدة منهما تفتي كانت قيمة العبد الفا ولم يصل اليه ثلاثة
 ارباع ارض العين فان قدي يقال لولي الا صغر ادفع من عندك ثلاثة اجناس وثلاثة اثمان خمسة ونصف ثم خمسة
 او افاده مثل ذلك من ارض العين لانه وصل الى مولى الا كبر من جهة المستعبر مائة وستة وخمسون وربع ارض العين
 واربعة اثمان اجناسه ونصف ثم خمس فاذا دفع اودى فقدي حتى من حتى فظهر كل عبيد بناتين وعشر ولا يرجع
 واحدا على صاحبه بشئ قال رحمه الله في قولهم عبد اباوى الفا بالغ ورجعت قيمته الى مائة فقتله رجل خطأ وغرم
 مائة وحل الاجل فالمرتهن يقبض المائة قضاء لمحله ولا يرجع على الراهن بشئ اصله ان النقصان من حيث السعر لا
 يوجب سقوط الدين عندنا وقد قدمنا ما فيه من التفصيل خلافا لفرقوه وهو يقول ان المسألة قد انتقصت فاشبهت بنقصان
 العين ولنا ان نقصان السعر عبارة عن فتور رغبات الناس وذلك غير معتبر في المبيع حتى اذا حصل في المبيع قبل
 القبض لا يثبت للشري الحار ولو حصل في الغصب لا يرجع على الغاصب بخلاف ما نقص بالسعر عند رد العين المضمومة
 بخلاف نقصان العين على ما تقدم واذ قلناه غرم قيمته يوم الاتلاف لان القيمة تنصير يوم الاتلاف لان المولى استحقه
 بسبب المسألة بحق المرتهن يتعلق بالمسألة فكذا فيما قام مقامه ثم لا يرجع على الراهن بشئ لان يد الراهن يد استغناء
 من الابتداء او نقول لا يمكن ان يصل مستوفيا للاف بمائة لانه يؤدي الى اربا فيصير مستوفيا للمائة وبقي تسع مائة
 في العين فاذا هلكت يصير مستوفيا لتسع مائة بالهلاك بخلاف ما اذا كان من غير قتل أحد لانه يصير مستوفيا للكل
 بالعبد ولا يؤدي الى اربا لا بخلاف الجنس بخلاف المسئلة الاولى لاننا لو جعلناه مستوفيا للاف بمائة يؤدي الى اربا
 فيعلمناه مستوفيا تسع مائة بالعبد الهالك وهو المقتول والمسألة مائة قال رحمه الله في ولو باعه بمائة بامر قرض المائة
 قضاء من حقه ورجع بتسعة مائة أي لو باع المرتهن العبد الذي يباوى الفا بمائة بامر الراهن وكان رهنا بالف قبض
 المرتهن تلك المائة التي هي الثمن قضاء لمحله ورجع على الراهن بتسعة مائة لانه لم يباعه باذن الراهن صار كان الراهن
 استرده وباعه بنفسه ولو كان كذلك بطل الرهن وبقي الدين الا بقدر ما استوفاه فكذا هنا هذا فيما اذا انتقصت قيمته
 بتغير السعر بخفي عليه وأما اذا زاد ثلث قيمته بتغير السعر بخفي عليه أو مات بالمرأية أو رخصي المرهونة ولها أو عور
 المرهون أو زال عور بخفي عليه فنشد ذلك تحملا للامانة قال في المبسوط عند مرهون صارت قيمته الفين فصار كالمو
 غضبه فغاصب يضمن الفين فكذا هذا فان أدى الفا وقوى ألف كان المرتهن أولى بها لان القيمة الاصلية كانت الفا
 ثم زادت الفا أخرى فكانت هذه الالف الزائدة تبعا للالف الاصلية حيث وجدت بسبب وجودها فاذا ورد الهلاك
 يصرف الى التابع الى الاصل والتابع جميعا لان فيه المحاق التابع بالاصل ولا يجوز ذلك ولا يمكن صرفه الى الاصل
 دون التابع لانه لا يمكن ابقاء التابع دون الاصل ولان فيه ترجيح التابع على الاصل وذلك ممتنع فصرفنا الهلاك الى
 التاسع ضرورة تحملا للتبعة كما في المضاربة يصرف الهلاك الى الرمح وان كانت قيمته في الاصل الفين فما يخرج
 من قيمته بين الراهن والمرتهن نصفين وما توى بينهما لان كل واحد منهما اصل بنفسه لما توى يتوى على الشقين وما

يخرج من على الحقن عبد مروهون بالف وقيمته الف فقتله عبدان فدفعاه فمجاهاه عن بالف فمجاهاهما مقام
الاول فيكون حكمهما كالاول فتكون جناية أحدهما الى صاحبه كجناية الاول على نفسه وذلك هو سدرو بره فمجاها
ويجعل الثالث كالثاني بلا جناية بما فمجاهاية عبدان رهنا بالف يساوي كل واحد منهما مائة فصار كل واحد
يساوي الفاً ثم قتل أحدهما صاحبه كان الباقي رهنا بسبعائة وخمسين لأن كل واحد منهما نصفه فارغ ونصفه مشغول
في هذه الحالة ولو كانت قيمة كل واحد منهما الفايوم الارتبان يصير القاتل رهنا بسبعائة وخمسين فكذلك اذا كانت
قيمة كل واحد منهما الفايوم الجناية ادا المعنى يجمعهما المائتا ولو قتل كل واحد منهما عبداً فدفع به وجهه المذموم
قذيله او كثيرة ثم قتل أحدهما فدفع عن صاحبه فالحكم فيه كذلك لانهما قاما مقام الاصل فكان الاصل في ذممه رداه اذ
قيمتها ثم قتل أحدهما صاحبه لان حكم البطل لا يخالف حكم الاصل وفي المشتري رجل قطع يدهما انسان قيمته الف
رهنا المولى بمجسماته وهي قيمتها فولدت ولداً يساوي قيمتهما ولم تقسم الولادة نسباً ثم ماتت من حمالة وولد
المولى حاسب المرتن فسذهب من الدين بحساب ذلك ولا شيء له على الجاني وان شاء أخذ من الجاني قيمته ايوم يدها
وهي الف ورجع الجاني على المرتن بقيمتها مقطوعة وذلك خصماته لانها ماتت في ضمان المرتن فيكون مائة
لان رهن الجاني عليه يقطع حكم السراية ويرجع المرتن على الراهن بما ضمن وهو خصماته لان الرهن ائتمن في الام
بالسلاك ويرجع ايضا عليه بمسدة الام من الدين وذلك خصماته ويبقى للمرتن على الراهن مائتان وخمسون حصاة
الولد فان مات الولد بطل الرهن فيه ويرجع المرتن بهذه المائتين وخمسين على الراهن لان الدين كله ادا الى الام كراين
مجاهاة عن أي يوسف رجل رهن رجلاً كرامين شعير وغلاماً وبرذونا كل واحد يساوي مائة بما ذمهم وممن المرتن
ما قسم الضلام البرذون الشعير فان ثلث كل واحد منهم رهن بثلاث المائة لان المائة مقسومة على ثلاثة وقيمتها ستوية
فصيرب كل واحد ثلثه والثلثان للراهن فمجاهاة ثلث العبد على الثلث من الرهن هدر لان جناية الرهن على الرهن
مهدر وجناية ثلثي العبد معتبرة فتكون في حق العبد لان جناية عبد الراهن على حق المرتن فتكون مضمومة عليه
فبقي البرذون ثلاثة اتساع المائة وسطا تسعة وهي ثلثها وفي العبد ثلاثة اتساع المائة وهي ثلثها وفي الشعير ثلاثة
اتساع المائة وهي ثلثها فمجاهاة العبد على تسع واحد هدر لانه جناية الرهن على الراهن فبقيت التسعين لان جناية
ثلثه جناية غير الرهن على الرهن فيكون ما بقي ثلاثة اتساع المائة وسطا تسعة ولو كان البرذون ضرب الغلام فقطع عنه
يذهب نصف ثالث الدين وهو تسع ونصف ثم اقضم الضلام البرذون الشعير فبقيت مائة وخمسة من جنايته في الشعير تسعين
فيكون في العبد ثلاثة اتساع ونصف وفي البرذون ثلاثة اتساع فتكون جلته ستة اتساع وفي الجامع مسائله على اصول
مختلفة أحدها في هلاك المروهون بمراة الجناية الواقعة في يد الراهن والثاني في الجناية على المروهون وولدها والثالث
في احوار المروهون وفي رهن العوار ثم اقتصد السلاك البياض اصله ان رهن الجاني عليه يقطع حكم السراية ويرى الجاني عن
ضمانها كالبيع لانه تعذر ايجاب ضمان السراية على البائع لان السراية حصلت في ملك المشتري وتعذر ارجاعه على
المشتري في الانتهاء فتعذر الجناية بخلافه للجناية والذم ما يمتنع عن البداية وذلك لا يجوز والرهن كالبيع لان
المرتن ملك المروهون عند الهلاك بالدين فيجب بدل الملك عند الهلاك فالراهن عن ضمان السراية انما يحصل عند
الهلاك لا قبله حتى ان الراهن واقتك الرهن قبل السراية ثم سرى ضمن الجاني جميع بدل الرهن لا بدل الطرف قطع
بجارية قيمتها خصماته وغرم القاطع نفسه خصماته لاراهن حالاً ولا يغرم بالسراية لان الجاني بالرهن برئ عن ضمان
السراية لانها حصلت في ملك المرتن فبقي عليه ارض السد وتجب في ماله حالة كضمان ائلاف المال لان اطراف
العبد ملحقه بالاموال فالرافها يجب ضمان المال والمرتن بالهلاك يصير مستوفياً ليد بقدر خصماته فقط ذلك
ولو ماتت بعد ما ولدت ولداً يساوي قيمته فلهذا رهن بما ضمن وخمسين في دفع الى المرتن فيكون رهنا في يدهم الولد
لان الدين انقسم على الام والولد نصفين لاستواء قيمتهما الحال وبقيت قيمة الولد خمسة مائة الى وقت الفسك فقول

نصف الدين اليه وذهب نصفه بذهب الام فاذا ماتت الام بعد ما تحول نصف الدين الى الولد ظهر ان الدين كان في
 نصف الحاربية عند قضاء واقضاء ما يغاء واستغاء وفي نصفها عقد ودية وامانة لانه ظهر ان نصفها كان مضموها
 ونصفها امانة وعقد الرهن بوجوب البراءة من ضمان السراية وعقد الامانة بوجوب على القاطع ضمان نصف السراية
 وذلك جميعا ثم وضمان نصف الجنابة وهي القطع وذلك ما ثبأت وخسوس فيكون جعله سبعا ثم وخسوس وروى عن محمد
 رحمه الله تعالى ان جميعا ثمة من ذلك على قاطعة الجاني مؤجل في ثلاث سنين وما ثبأت وخسوس نصف في ماله لان جميعا ثمة
 ضمان نصف النصف لانه لم يمس نصف السراية وضمان النفس نجب على العاقلة مؤجلا وما ثبأت وخسوس ضمان
 المال وضمان المال يجب في ماله حالا ويدفع ما ثبأت وخسوس الى المرتزح لان هذا بدل نصف نفس الحاربية ونصفها
 كان محبوسا في يد المرتزح وان كان امانة فذلك بدلها يدفع اليه حتى يكون محبوسا عنده مع الولد فان هلك الما ثبأت
 وان خسوس في يد المرتزح هلكت بغرضي لانها كانت بدلا كما كانت امانة في يده وليس بدل حكم اللبيل فيها امانة وان
 هلك الولد بعد ذلك برد المرتزح لثأني وخسوس الى الراهن والراهن على القاطع لان الولد لما هلك قبل الفكاك تبين اننا
 انطمانا في القسمة حتى قسمنا الدين عليهما نصفين لانه ظهر ان الدين كله كان بازا لازم حين لم يبق وقت الفكاك فقد
 هلكت الام بجميع الدين وظهر ان المرتزح قبض ما ثبأت وخسوس من الرهن بغرض حق وظهر ان القاطع كان برضا عن
 السراية كلها وانما كان عليه ارض اليد جميعا ثمة لا غير وقد اخسئته الراهن ما ثبأت وخسوس بغرض حق فبر ذلك عليه
 اصلان الدين متى قسم على الام والولد لعل ينظر ان بقيت قيمته غير منقصة الى وقت الفكاك لا تعاد القسمة يوم
 الفكاك وان انتقصت قيمته تعاد القسمة لانه ظهر ان الخطأ في القسمة لانه وجب تقسيم الدين على قيمة الولد يوم الفكاك
 لان الام تعتبر يوم الرهن وقيمة الولد تعتبر يوم الفكاك لما بينا ثم المسائل على اربعة اقسام الاول رهن حاربية بالف ساوى
 الفا فولدت ولدا ساوى جميعا ثمة فقتلها عدي ساوى الف تمام ذهب عنه بقيته الكا رهن باربعة اقسام الف لان العدد
 دفع بازا الف والولد جميعا قيمه العبد المدفوع عليهم بما باعتبار قيمتهما اثنا لان قيمة الام ضعف قيمة الولد فاذا
 ذهب عين العبد فقد ذهب نصف بدل الولد ولا يذهب من الدين شيء الثانية رهن حاربية بالف ساوى الفا فولدت
 ولدا بقيته الف فقتلت الام جارية قيمتها مائة قد دفعت فولدت المدفوعة ولدا ساوى الف تمام اعورت الام ذهب من
 الدين جزء من اربعة واربعين جزا وروى عن ابي يوسف رحمه الله تعالى يذهب سدس الدين وبقيته بخمسة
 اسداس ووجه ظاهر الرواية ان قيمة المدفوعة انما تعتبر يوم الدفع لانها انما دخلت في ضمانه بالدفع وقيمتها يوم
 الدفع مائة وقد اندفع الدين الى المقتولة ولدها الاستواء فيمتا فحول نصف ما في المقتولة من الدين الى ولدها وبقي
 نصف الدين فيها ثم المدفوعة لما قامت مقام الموهنة تحول ما في الموهنة من الدين وهو جميعا ثمة على احد عشر جزا
 لان قيمة المدفوعة مائة يوم الدفع وقيمة ولدها الف يوم الفكاك فصار كل مائة سهما فصار الدين مقسوما على احد
 عشر فصا ربا زاه المدفوعة منهم فاذا اعورت ذهب نصفها فذهب نصف ما بازاها من الدين وذلك نصف سهم فانكسر
 الحساب واخر باثنين في اصل نصف الغرض فذلك احد عشر فصا راثنين وعشرين بازا الولد عشرون جزا وبازاه
 الام جزا وانما صار نصف الدين اثنين وعشرين سارا نصف الا^٣ ترك ذلك فصار الكل اربعة واربعين جزا اثنان
 وعشرون بازا ولده الموهنة وعشرون بازا ولده المدفوعة وسبعان بازا المدفوعة ومقطسهم بذهب نصفها بالعور
 فيبقى ثلاثة واربعون جزا فقتلها عدي ساوى الف تمام ذهب عنه بقيته الكا رهن باربعة اقسام الف لان العدد
 العبد فالر الباقيته بخمسة اسداسهم من ستة وعشرين ما يخص الفاتلة منهم ونصف عشر وما يخص ولدها خمسة لان
 العبد المدفوع فقام مقامهم وصاروا كأنهم احياء معنى ولم ينتقص من قيمتهم شيء وان انتقص سعرهم لان العبد صار
 مدفوعا بالي درهم ومائة لانه دفع بهم وقيمتهم الفان ومائة فانقسم العبد على الفين ومائة على احد وعشرين ينهما
 كل مائة تسهم من ذلك بازا الفاتلة وعشرة بازا ولدها وعشرة بازا ولده المقتولة فلما ذهب عين العبد فقد ذهب من

الدين نصفه فذهب نصف بدل كل واحد منهما خمسة أسهم فظهر أنا أخطأنا في القسمة لأنه لم يبق قيمة الولد المقتول إلى
 يوم الفكك انقسمت خمسة أسهم فاستأنف القسمة فقيم الدين على قيمة المقتول يوم الرهن وعلى الباقي من قيمة
 ولدها يوم الفكك وذلك خمسة قيمم الدين على ستة وعشرين سهماً لأن كل ألف سدر على أحد وعشرين سدر المأصار
 العبد على أحد وعشرين سدر جزاً وقيمة المقتولة ألف فيجعل أحد وعشرين وفيه ولده خمسة فيصير ستة وعشرين أسهم
 وعشرون بازاء المقتولة وخمسة بازاء مولدها فقول ما بازاء المقتولة إلى القاتلة لأنها قامت مقام ميم ثم رز إلى القاتلة
 انقسم عليها وعلى ولدها على تسعة أسهم وعشرون سهم لأن قيمة القاتلة يوم الدفع مائة ومائة وستة عشر سهم المقتول
 وذلك سبعة عشر سهم وعشرون سهم لأن قيمة المقتولة صارت على أحد وعشرين سدر جزاً فتكون مائة من ذلك سهمين وعشرون سهم وما
 بقي من قيمة ولدها خمسة أسهم فصار سهمك سبعة أسهم وعشرون سهم سهمان وعشرون سهم خمسة أسهم بدلت
 ولدها وإذا ذهب عن العبد ذهب نصف حصتها وذلك سهم ونصف وعشرون سهم من أحد وعشرين سدر بقي عشرون سدر
 نصف عشر سهم فيبقي سهمك الرهن هذا والثلثة جارية موهونة بالسواهي قيمتها قطعت يدها جارية ثمة تراجعه بازاء
 فدفعت بها وتم ولدت كل واحد ولد أساوي جميعاً فقتلهم جميعاً عبد ودفع بهم فذهب عنه أسهمك سبعة وعشرين
 من خمسة وأربعين من الدين وإن شئت قلت بقي سهمك بثلاثة أنجاس الدين وتخرجه إن القاطعة لم توفت قامت مقام
 يد المقتولة وكان في يد المقتولة قبل القطع نصف الدين لأن البدن الذي نصفه فيقول نصف الدين إلى القاطعة
 وإن قامت قيمة القاتلة عن خمسة أسهم لأنها قامت مقام اليد المقتولة وصار كان يدها المقتولة فائة لأنه تراجع سعرها
 وبقي في المقتولة يدها نصف الدين فلما ولدت كل واحد من الجمارتين ولداً أساوي قيمتهما انقسم في كل
 واحدة منهما من الدين عليها وعلى ولدهما نصفين لاستواء قيمتهما فصار في كل واحد منهما ربع الدين وذلك مائة
 وخمسون فلما قتلهم جميعاً عبد أساوي الفاد دفع بهم قام ربع كل واحد من العبد مقام كل واحد منهم لأن قيمهم
 متساوية لأن قيمة كل واحد منهم يوم دفع العبد خمسة مائة فصار كان الأربعة كلهم أحياء ولم ينقص عنهم شيء يدها
 وانتهى سعرها فلما ذهب عن العبد فقد ذهب من بدل كل واحد منهم نصفه لأنه لا يذهب بذهب نصف بدل كل
 واحد من الجمارتين نصف ما بازاءهما من الدين فظهر أنا أخطأنا في القسمة لأنه ظهر أنه لم يبق قيمة ولد كل واحد منهما
 خمسة أسهم إلى وقت الفكك بل بقي قدر مائة وخمسة وعشرين سهماً ذهب من بدل كل واحد من الولدين نصفه وبقي
 نصفه وهو مائة وخمسة وعشرون سهم فاستأنف القسمة فقيم جميع الدين على قيمة الجارية المقتولة يوم الرهن وذلك ألف
 وعلى قيمة ولدها يوم الفكك وذلك مائة وخمسة وعشرون فيجعل أقل المسالين وهو خمسة وعشرون سهماً فصارت
 قيمة الجارية ثمانية أسهم وقيمة ولدها سهم فصار تسعة فيجعل الدين على تسعة أسهم فصار بازاء الولدين مائة
 وهي ثمانية أسع الدين ثم تقسم ثمانية أسع الدين على المقتولة والقاطعة نصفين ثم يقسم نصف القاطعة وذلك
 أربعة أسع الدين على قيمتها وهي خمسة أسهم يوم الرهن وعلى قيمة بدل ولدها يوم الفكك وذلك مائة وخمسة وعشرون
 سهماً وقيمة أربعة على خمسة لا يستقيم فاضرباً أصل فريضة المقتولة وولدها وذلك تسعة في خمسة فيصير خمسة
 وأربعين للقطوعة أربعين وولدها خمسة ثم تحول نصف أربعين إلى القاطعة وهو عشرون ثم تقسم عشرون على القاطعة
 وولدها على خمسة أسهم بازاء مولدها وذلك أربعة وأربعة أنجاس بازاء القاطعة وذلك ستة عشر فذهب عن العبد
 فقد ذهب من كل واحد منهما نصفه وكان بازاء المقتولة عشرون سهمان من الدين فسقط عشرة وكان بازاء القاطعة
 ستة عشر فسقط ثمانية وكان الساقط من الدين ثمانية عشر والباقي سبعة وعشرون فيفكك العبد بذلك ومائة عشر
 خمساً جميع الدين كل خمس تسعة من خمسة وأربعين وسبعة وعشرين بثلاثة أنجاسه وأربعة جارية موهونة بالسواهي
 قيمتها فولدت ولداً أساوي ألفاً ثم قتل الأم جارية مائة فدفعت ثم ولدت المدفوعة ولداً أساوي ألفاً ثم قتل
 المدفوعة جارية قيمتها ألف فدفعت بهم فولدت ولداً أساوي ألفاً ثم قتل الأم قيم الدين على أحد وثلاثين خا

أصاب عشرة فهو بحصة الولد الاول من الولد الحمي يؤديه الراهن وما أصاب احدا وعشرين قسم على اثني عشر وعشر
 سهم فما أصاب عشرة فهو حصة الولد الثاني يؤديه الراهن وما أصاب سهما وعشر ابطال عن الراهن نصفه وأدى نصفه
 وقضى به ان الراهن يقسم على المقتولة الاولى ولدها نصفين لاستواء قيمتهما وعلى ولدها احدا وعشرين قيمة القاتلة
 مائة وقيمة ولدها الف كل ما قسمهم واذا صار نصف دين القاتلة على احدا عشر صار نصف دين ولدها بمقتولة كذلك
 فصار كل الدين اثنين وعشرين سهما ثم القاتلة الثانية لما قاتلت الاولى وولدها بقدر ما قام مقامهم وقيمته
 الفان ومائة قيمة كل واحد الف وقيمة القاتلة الاولى مائة فلعننا كل ما قسمه فصار نصف دين وعشرين سهما
 فصار قاتلة الثانية احدا وعشرين سهما بدل كل الولدين عشرة أسهم وبدل أسهمهم ثم يجعل ولد القاتلة
 الثانية على احدا وعشرين سهما فلام لاستواء قيمتهما لان ولدها بمقتولة بدل الأشخاص الثلاثة والمتفرع والمتولد
 عن مثل انسان يكون، لكذلك فصار بدل كل واحد من الولدين عشرين جزأ عشرة من القاتلة الاخيرة وعشرة من
 ولدها وبدل أمها سمان فاذا ماتت القاتلة الثانية فقد ذهب نصف بدلهم فاذا ذهب نصف بدل الولدين فلهما انا اخطانا
 في القصة فستأنف القصة فيقيم الدين مستأنفا على قيمة المقتولة الاولى وعلى الف يوم الرهن صارت منقسمة
 على احدا وعشرين سهما وعلى خمسة مائة من بدل ولدها يوم الف كالك ذلك عشرة فيكون مبلغ جميعه احدا
 وثلاثين سهما عشرة حصة الولد واحد وعشر وحصة الام ثم تقسم حصة المقتولة الاولى على قيمة القاتلة الاولى
 وعلى قيمة ولدها على اثني عشر سهما وعشر سهم قيمة القاتلة الاولى مائة وقيمة المقتولة الاولى صارت على احدا
 وعشرين سهما فغير منها يكون سمان وعشر سهم وبدل ولدها من القاتلة الاخيرة عشرة أسهم من احدا وعشرين
 سهما فلما يقيم دين القاتلة الاولى عليها وعلى ولدها على اثني عشر سهما وعشر سمان وعشر حصة القاتلة وعشرة
 أسهم حصة ولدها ثم يقسم حصة القاتلة الاولى وهي سمان وعشر سهم على بدلها وهو جزأ أن احدهما في القاتلة
 الاخيرة وعلى ولدها على السواه واذا كانت جارية باحدا هيئها بياض مرهونة بالف وهي قيمتها فذهبت العين
 الانهرى وصارت تساوي مائة من ذهب من الدين أربعة أنجاسها فان ذهب البياض من الدين الاولى لم يذهب
 من الدين لانها زيادة متصلة حدثت بعد الرهن فلا تكون ضمانة فان ضرب رجل هذه العين فصار نصفها
 غرم ثمانية ويغرم الراهن الجارية الارش بخمسة اشباع الدين فان جئت الجارية بعد ذلك بان ذهبت العين
 التي كانت معها بعد الرهن فالعيب وجب نقصان ثمان مائة من قيمتها وقد ذهب عن أربعة أنجاسها فان ذهب
 أربعة أنجاس الدين ويبقى خمسة ويبقى أيضا حصة الارش أربعة أنجاس الدين كذلك الباقي من الدين خمسة أسهم
 من تسعة فيغرم الرهن خمسة اشباع رجل رهن جارية باحدا هيئها بياض قيمتها الف بالف فذهب البياض وصارت
 قيمتها الفين ثم ايضت البهيمة وصادت قيمتها الف فيعند أبي يوسف ومحمد ينظر الى ما كان ينقص هذا البياض
 ولو كان البياض على حاله فان نقص أربعة أنجاس القيمة بطل أربعة أنجاس الدين ويان تعليل كل المسائل ينظر
 في البسوط قال رحمه الله فان قتل عبد قيمته مائة فدفعه به افترسه بكل الدين وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف
 قال محمد هو بالخيار ان شاء افترسه بجميع الدين وان شاء دفع العبد المدفوع الى المرتهن بدنه ولا شيء عليه غيره
 قال زفر يصير رهنا جائحة وسقط من الدين بقدر الغاية قلنا ان العبد الثاني في مقام الاول محاد وما ولو كان الاول
 سوانتقص المسعر لا ينقص الدين وهي على الخلاف ولحمه سدان للرهنون تغير في ضمان المرتهن فغير الراهن
 يسع والمغصوب اذا كان قيمة كل واحد منهما الف وقتل كل واحد منهما عبد قيمته مائة فان كل واحد من
 ترى والمغصوب منه بالخيار ان شاء اخذ القاتل ولا شيء له غيره وان شاء دفع المشتري اليسع ورجع المغصوب منه
 العبد ولهما ان التمسير فله رضى نفس العبد لقيام الثاني في مقام الاول محاد وما فلا يجوز تخليكه من المرتهن بغير
 ما هو على هذا الخلاف لو تراجع سعره حتى صار يساوي مائة ثم قتل عبد يساوي مائة فدفع به قال رحمه الله

مات الرهن باع وصيه الرهن وقضى الدين في لان الوصي فاشتم مقام الوصي وكان له أن يسحب الرهن فكذلك الوصية قال
 رحمه الله فان لم يكن له وصي نصب القاضي له وصيا وأمر ببيعته في وفعل ذلك إلى القاضي لأن القاضي نصب ناظرا
 لموقوف المسلمين إذا خبزوا من النظر لا يفهم وقد تعين النظر في نصب الوصي ليرد على صاحبه لغيره ويستوفى حقوقهم من
 غيرهم ولو كان على المستدين فخرج الرهن عند غريم له من غرامه لم يجز ولا تنجز أن يرده لأنه إيثار
 لبعض الغرماء بالإبقاء المحكمي فاشتمه بالإيثار بالإبقاء المحقق والجامع ما في كل واحد منهما من إيثار حتى يبره من
 الغرماء ألا ترى أن الميت نفسه لا يملك ذلك عرض موته فكذلك من قام مقامه وإن قضي دينهم قبل أن يرده بمرارز وإن
 المساع ووصول حقهم ولو لم يكن لليت غريم آخر جاز الرهن اعتبارا بالإبقاء المحقق ويسع في دينه لأنه يباع فيه بدل
 الرهن فكذلك بعده وإذا رهن الوصي بدین للث على رجل حاز لأنه استغناه فله أن يبيعه وإنه أعلم
 في فصل في هذا الفصل بمنزلة المتفرقة المذكورة في أوائل الكتب فلذا أخره استدرا كما سأله نيسابن رحمه
 الله في رهن عصر اقيته عشرة بعشرة فغصم ثم تخل وهو ساوي عشرة فهو رهن بعشرة في معنى أساوي عنده مسلم
 عصر الرهن آخرها فالو اما كان محلا للبيع بقاء يكون محلا للرهن بقاء كأن ما يكون محلا للبيع ابتداء يكون محلا
 للرهن ابتداء وانخرج محلا للبيع بقاء وان لم يكن محلا له ابتداء قول لقائل أن يقول لو كان مدارع ثلثة المذكور في هذا
 القدر من التعليل لما ظهر فائدة قوله ثم صار خلاف وضع مسئلة بل كان يكفي أن يقال ومن رهن عصر بعشرة فغصم
 فهو رهن بعشرة لكفاية التعليل المذكور بعينه في إثبات هذا المعنى العام فأنزل قال صاحب النعمانية ولما نزل أن
 يقول ما يرجع إلى الحمل فالابتداء والبقاء فيه وادعيا بالهذا اختلف عن ذلك الأصل وقالوا ليس أن نصب عنه بابه
 كذلك فيما يكون الحمل باقيا وهما يتبدل الحمل حكما بتبدل الوصف فكذلك اختلف عن ذلك الأصل أنه أقول
 قوله ثم تخل وهي تساوي عشرة ينسب إلى أن الاعتبار في الزيادة والنقصان التسمية وليس كذلك بل المعنى المراد من
 العصر والحمل من المقدرات لأنه إما مكمل أو موزون وفيها انقضاء القيمة لا يوجب سقوط شيء من ذلك الدين كما مر
 في انكسار القلب وانما يوجب التحيار على ما ذكرنا لأن القاية في نفسه مجرد الوصف وقوات كل شيء من الوصف في المكمل
 والموزون لا يوجب سقوط شيء من الدين بإجماع بين أصحابنا فيكون الحكم فيه أنه انقضى شيء من الزيادة بقدره
 شيء من الدين والأفلا وأشار بقوله ثم تخل إلى أن المرهون عنده مسلم والرهن فلو كان نصا قال في المدونة رهن دمي
 من دمي خرافا رهن خلا لا ينقص من قيمته بقدره ويبقى رهننا لأن بالتفسير من وصف الخرافة إلى الجوزة تنقصت
 المسألة عندهم ومقومها مع بقاء العين بحالها وتبدل الصفة لا يبطل الرهن كالأمر كان الرهن فلو انكسر وبقي الوزن
 على حاله ثم عندهما يتغير الرهن إن شاء افكته بجميع الدين وأخذوه وان شاء ختمه خرافا من خرافة فيصير الرهن ملكا
 للرهن وعند محمد رحمه الله تعالى إن شاء افكته بجميع الدين وإن شاء جعله بالدين كافي مسئلة أنقلب إذا انكسر
 كما مر بيانه وفيدنا نقولنا رهن مسلم عصر الرهن الكافر انخر عنده مسلم أو رهن المسلم انخر عنده كافر باطل قال أوتبن
 المسلم من كافر خرافا خلا في الرهن باطل ويكون الحمل أمانة في يده للرهن وهو بالخيار أن شاء أخذته قضاء دينه
 وإن شاء بديع الحمل بدينه إن كانت قيمة الحمل يوم الرهن كالدين لأن المسلم يجوز أن يضمن الخمر بالرهن لأنه سبب ضمانته
 والمضمون متى نصب في يد المضمن يضمن له الضمان كالأمر غصب المسلم خرافا من دمي فصارت حلالا في يدي خرافا لا يد
 الخمر عند أهل الذمة يصلح لمناقع ما لا يصلح له الحمل ولا وجه فصا رخن كالأهل الممن وجوه أسس له أن يضمن المرتبة فلهذا
 مثل خرافة لأن المسلم منهي عن تملك الخمر ولا وجه أن يترك الحمل عليه ويضمن النقصان لأنه يؤدي إلى الربا ولا وجه فيه
 بأخذ الحمل ويضمن الدين كله لأنه يتضرر به فقلنا بأنه يجعله بالدين لا دفع الضرر عنه وليس فيه ضرر على المرتبة
 فكذلك هنا إذا وجبت قيمة الخمر للرهن على المرتبة فله عليه مثل ذلك قبله بقبضه فصا أو لو رهن الكافر خرافا من مسلم
 لا يجوز ويكون أمانة في يد المرتبة لأن الخمر لا يصير مضمونا على الكافر المسلم وإن قبضها بجهة الضمان كافي الغص

والأثلاف أربعين مسلم من مسلم عسيرا فصار خراجهم ثمن ثقلها وتكون رهنا ويعدل من الدين بحساب ما نقص
بشي من الكيل والوزن بقذف الزبدان من الثقل احياء حتى المرتين واصلاح الفاسد فله ذلك وفي ابقاء العقيد بعد
التخدير فائدة تجوز التخليل فيبقى كالعصير اذا تمخمر قبل القبض يبقى البيع فكذلك هذا والدين يسقط بانتقاض
هن لانه احتس عند بعض الرهن ولا ينقص بانتقاض القيمة كما اذا تغير السعر وقد نأيد ذكر العسير في المسلم
لوان كان الراهن كائنا ياخذ الخمر والدين عليه وليس للرتين أن يتخلها فان تخلها ضمن قيمتها يوم خلل ورجع يدينه
تخلف الوكان الراهن مسلما لخلها لم يضمن والفرق ان هناك لا ضرر على الراهن في ابقاء عقد الرهن الى ما بعد
تغير بل له فيه منفعة لان ما له يصير متوقفا بالتخليل ولم يضر المرتين متلفا لانه بل اضرار بالراهن لان لاهل الذمة
تسبب في الخمر ما ليس مثلها في العسير وهو لم يرض بكون الخمر رهنا فلو بقينا عقد الرهن بعد تغيير ملكه في حقه يؤدي
الضرر وبه لان الخمر بالعصير جنسان مختلفان في حق اهل الذمة وهو لم يعقد الرهن على الخمر وانما عقد على العسير
فلابقى العقد فيكون للراهن أخذ الخمر من المرتين فان تخلها يضمن قيمتها لانه تلف الخمر بالتخليل على الذي لم يأت
والله اعلم رهن ذي من ذي جلد ميتة يدفعه للرتين لم يكن رهنا واخذ الرهن واعطاء اجرة الدباغة ان كان له قيمة
لان جلد الميتة ليس بمال عند احد فلم يتعد العقد لقوات المثل فلا يرد وجاز ان يحدد من جلد الميتة من بعد كالموت من مسلم
خمر اقصاوت خلا فاداد به شيء له قيمة بقي اثره في الجلد فيكون له على صاحب الجلد قيمة ما زاد الدباغ فيه كمن صبغ ثوب
انسان بصبغة فصاحب الثوب ياخذ ببقية ما زاد الصبغ فيه فكذلك هذا رهن ذي من ذي خمر اثم اسلم لم يبق رهنا أي
لم يبق مضمونا فان تخلها وقعت له في رهن لان الخمر لا تصلح ان تكون مضمونة لعنى يتوهم زواله فاذا زال العارض
بان صارت خلا يكون رهنا على حاله لان في ابقاء الرهن فائدة وينبغي ان يكون للرتين ولاية الحبس للقتل قال رحمه
الله ولو رهن شاة قيمتها عشرة غنات قد بخر جلدوها وهو يساوي درهمها فهو رهن بدرهم لان الرهن يتعذر
بالهلاك واذا احيى بعض المثل يعود المحكم بقدره بخلاف ما اذا ماتت الشاة المبسقة قبل القبض قد بخر جلدوها حيث
لا يعود البيع بقدره لان البيع يفسد بالهلاك قبل القبض قد بخر جلدوها حيث لا يعود معها او مال الرهن فيتعذر
بالهلاك ومن المتأخر من يقول يعود البيع وقوله وهو يساوي درهمها ظاهر انه يعتبر في القيمة حال الدباغ وكذا
قوله فهو رهن بدرهم فالواضح اذا كانت قيمة الجلد يوم الرهن درهمها وان كانت قيمته يوم الرهن درهمين كان
الجلد رهنا بدرهمين ويعرف ذلك بالتقويم وان تقوم الشاة المروثة غير مسلوخة ثم تقوم مسلوخة فالتفاوت بينهما
هو قيمة الجلد هذا اذا كانت الشاة كلها مضمونة وان كان بعضها امانة بان كانت قيمتها اكثر من الدين يكون
الجلد ايضا بعضه امانة بحسابه فيكون رهنا بجمسته من الدين فالواضح اذا دفعه المرتين شيء لاقية له وان دفعه شيء له
قيمة كان للرتين حق حبسه بما زاد الدباغ فيه كالموت عند جلد ميتة ودفعه شيء له قيمة ثم قبل بيطل الرهن فيه
حتى اذا أدى الزا رهن ما زاد الدباغ فيه اخذته وليس له ان يصبه بالدين لانه لم يصبه بالدين الثاني فصار به محبوسا
حكم الخمر من ان يكون رهنا بالاول حكما كما اذا رهنه حقيقة بان رهن الرهن بدن آخر غير ما كان محبوسا به فانه
يخرج عن الاول ويكون رهنا بالثاني فكذلك هذا وقبل لا يبطل لان الشيء انما يبطل بما هو فوقه ومثله ولا يبطل
بما هو دونه كالبيع بالف اذا باعنا ثوبا من ثوبين لا يبطل بالاول حكمة لان ما به لا يبطل بالاجرة والرهن لان الثاني دون
الاول لانه انما يتحقق حبس الجلد بالثالث التي اتصلت بالجلد بكم الدباغ وذلك المسألة تتبع للجلد لانها وصف له
والوصف انما يبيع الاصل فالرهن الاول رهن بمساو اصل بنفسه وليس يبيع لغيره وهو الدين فيكون اقوى من
الثاني فلم يرتفع الاول بالثاني قال في المبسوط وان كانت قيمتها اكثر من الدين بان كانت عشرين والدين عشرة ينظر ان
كان الجلد يساوي درهمها والباقي تسعة عشر فالجلد رهن بنصف درهم وان كانت قيمتها اقل من الدين بان كانت
تساوي خمسة والجلد درهمها والاعم أربعة سقط من الدين اربعة بقي الجلد رهنا بستة لان بالهلاك سقط خمسة من

الدين مقدار قيمة الرهن وبقي الدين نعمة فاذا دفع المجلد فقد أصبح الرهن فعدا خمس الدين الذي كان باثاؤه وهو درهم وسقط أربعة التي بازاء للعلم انه لم يزل التوى عن اللحم وكان الباقي من الدين ستة قصار المجلد موهونا بستة مضمون وبأدبرهم لأن كل جزء من أجزاء الشاة موهون بجميع الدين مضمون بمقدار قيمته فكذلك المجلد هذا اذا دب بشئ لا قيمة له فان دبغ بشئ له قيمة فانه يستحق المرتن المحبس بمال اذ الدباغ فيه كالغصب فاذا استحق المحبس في آخر حادث هل يبطل الرهن الاول قال الفقيه ابو جعفر الهندواني رحمه الله تعالى لقائل ان يقول يبطل الرهن الاول احق المجلد يصير المجلد رهنا بما زاد الدباغ فيه كالورهن الراهن هذه العين بدت حادث ولقائل ان يقول يبقى الاول ويصير محبوسا بقيمة الدباغ حتى لا يكون للراهن ان يفتكه فلم يرد ما باثاؤه من الدين وقيمة الدباغ في المنتقى روى هشام عن محمد بن ابي بن روهو الف عبد ابقير امر المطلوب ثم اجني آخر رهنه عسدا بغير امر المطلوب فوجاز في الاول رهن بالف والثاني رهن بخمسائة لان الاول تبع بالرهن ولا رهن بالدين فكذلك رهنا بجميع الدين والثاني رهن وبالدين رهن فلا يصير رهنا الا بخمسائة وذكر الحسن عن ابي خنيفة اذا دار العبد الرهن ثم وجد بطل من الدين بقدر نقصان الا تبقى لانه بالاق صار ميعا فانه لا يشتري بعد الاياق بمثل ما يشتري قبله قال رحمه الله في انهاء الرهن كالولد والتمر واللين والوصوف الراهن لانه متولد من ملكه قال رحمه الله وهو موهون مع الاصل في وهو تبع له والرهن حق متا كسلا لم يسرى الى الولد الا ترى ان الراهن لا يلغى به ابطاله بخلاف ولد الجارية حيث لا يسرى حكم الجناية الى الولد ولا يتبع امه فيه لانه فيها غير متا كدخني بفرد المالك باطاله بالقداء بخلاف ولد المستجرة والكفيلة والمنصوبة وولد الموصى بخمسة اثنان المستاجر حقه في المنفعة دون العين وفي الكفالة الحق ثبت في الذمة والولد لا يتولد من الذمة وفي الغصب اثبات البسالة اذية بازالة البسالة المحقة وهو معدوم في الولد ولا يمكن اثباته فيه تبع الا انه فعل حسي والتبعة لا تجري في الاوصاف الشرعية وفي الجارية الموصى بخمسة اثنان الحق له الخدمة وهي منفعة الام والولد غير صالح لها قبل الانفصال فلا يكون تبعوا بعده لا ينقلب موجبا أيضا بعد ان انعدم غير موجب قال رحمه الله في هلاك النماء هلاك النماء هلاك النماء لان الاتباع لا يقطع لها بما يتقال بالاصل لانها لم تدخل تحت العقد مقصودا قال رحمه الله وان هلك الاصل وبقي النماء هلك النماء بهتة في يتي اذا هلك الاصل وهو الرهن وبقي النماء هو الولد يفتك الولد بهتة من الدين لانه صار مقصودا بالفكك والنماء اذا صار مقصودا بالفكك يكون له قسط كولو لم يسبق لاحصه ليمن الثمن ثم اذا صار مقصودا بالقبض صار له حصه حتى لو هلك الام قبل القبض وبقي الولد كان للشئ ان ياخذ به حصته من الثمن ولو هلك قبل القبض لا يسقط شيء من الثمن قال رحمه الله في يقسم الدين على قيمته يوم الفكك وقيمة الاصل يوم القبض وسقط من الدين حصه الاصل وذلك النماء بهتة لان الولد صار له حصه بالفكك وان لم يملك في الضمان من وقت القبض فمعتبر بجملة كل واحد منهما في وقت اعتباره ولو لم يملك الولد بعد هلاك امه قبل الفكك ذلك بغرضه فيعمل بذلك انه لا يقابله شيء من الدين الا عند الفكك ولو اذن الراهن للرهن في كل زواجر الرهن بان قال ههنا زاد فكاه فلا ضمان عليه ولا يسقط شيء من الرهن لانه اتلفه باذن الراهن وهذه باحت والطلاق يجوز تعليقها بالشرط والخبر بخلاف التملك وان لم يفتك الرهن حتى هلك في يد المرتن قسم الدين على قيمة الزيادة التي اكلمها المرتن وعليه قيمة الاصل فما اصاب الاصل سقط وما اصاب الزيادة اخذ المرتن من الرهن لان الزيادة تلفت على ملك الراهن بفعل المرتن بسلامته فصار كان الراهن اخذوا وتلقوه يكون مضمونا عليه فكان له الدين هكذا ذكره في الهداية وقال الكافي وفي فتاوى قاضيان والخط وعزاه الى الجامع ولو نصت قيمة الام بتغير السعر فصارت تساوى خمسائة او زادت فصارت تساوى الفين والولد على حاله يساوى الفين والدين بينهما نصفان ولا يتغير عما كان وان كانت الام لا على حالها وانقصت قيمة الولد يعيب دخله او بتغير السعر فصارت خمسائة والدين بينهما اثنا ثلثان في الام والثلث في الولد ولو زادت قيمة الولد فصارت تساوى الفين

فثلثا الدين في الولد والثلث في الام حتى لو هلكت الام بقي الولد بثلثي الدين ولو ولدت الام وقيمتها سواء ثم اعورت
الام بعد الولادة او قبلها ذهب من الدين ربعه وهو وما ثلثان وخمسون لان الدين ينقسم عليها ما نصفين فذهب نصف ما
كان فيها من الدين وفي المنتقى رهن ارضا ومثلا بدين قيمة كل واحد جسمنا ثم فاحترق النخل وبنيت في الارض نخل
آخر ساوي جسمنا ثم قال يذهب من الدين نصفه باحراق النخل وما نمت فهو زيادة في الارض غير لرجل رهن امتين
فماتت احدهما ثم ولدت الباقية جارية بالف فقتلتها امة تساوي مائة قد فعت بها ثم ولدت لدا يساوي الغاغا للدين
بينهما نصفان لان الامة الاولى على حالها والزيادة في الرهن حكمها حكم الاصل بحسوبة مضبوطة كالاصل لانها انطق
بأصل المقدس وصارت كالوجود في العقد كما في زوائد المبيع ويقسم الدين على قيمة الاصل يوم القبض وعلى قيمة الزيادة
يوم قبضت فان كانت قيمة الاصل وقيمة الزيادة يوم قبضت جسمنا ثم انقسم الدين عليهما اثلاثا لان الضمان انما يجب
بالقبض فتعتبر قيمة كل واحد منهما يوم القبض فان نقص الرهن في يده ثم زاد آخر قسم ما بقي من الدين على قيمة
الباقى وقيمة الزيادة يوم قبضت مثله اذا رهن عبدا يساوي الغاغا بالف فاعور ثم زاده رهن آخر قسم ما بقي من الدين
على قيمة الباقي وهو العبد الا عور وعلى قيمة العبد الزائد اثلاثا ثم زاده العبد القديم وثلثاه بازاء العبد الزائد
بمختلف ما اذا ولدت الامة المرهونة بعد ما اعور ولدا يساوي الغاغا فانه يقسم الدين على قيمتهما يوم القبض وعلى قيمة
الولد يوم الفكك نصفين ثم ما اصاب الام سقط نصفه بالاعور واربعي الام والولد ثلثا ثم اربع الدين والفرق ان قيمة
الولد تنفرع عنها فيفسر الى الحكم الاصل نعا كان الولد متصلا بها فعتبر في القسمة قيمة الام يوم القبض لان التصك
في الزيادة ثبت أصلا لا بطريق السعاية والتبعية فيعتبر في القسمة قدر الباقي من الدين وقت الزيادة وكذلك لو قضى
الرهن للمرتهن جسمنا ثم ففكون الزيادة رهن بثلثي جسمنا ثم في النصف الباقي من العبد القديم وفي المنتقى رجل رهن
عشر رجل دينار عشرة دراهم ثم زاده الرهن دينار آخر وزاده المرتهن خمسة دراهم على ان يكون الدينار رهننا
بالخمس عشرة لانها جعلها كذلك وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى الدينار الاول وثلثا الدينار الثاني يكون رهننا
بالعشرة الاولى ويكون ثالث الدينار الثاني رهننا بنصف الخمسة ويكون نصفه الثاني ديناه على بلارهن لان عنده الزيادة
في دين الرهن غير جائزة فتكون الزيادة في الدين ابتداء ايها بالدين فلا يكون الدينار الاول رهننا بالخمس الزائدة ويكون
قد جعل الدينار الثاني رهننا بالعشرة الاولى والخمس الزائدة فصار ثلثا الدينار الاول وثلث الدينار الثاني ولم يصح رهن
ثلث الدينار الاول بها فصح الرهن في نصفها وبطل في نصفها الزيادة اصله ان الدين يقسم على الامة المرهونة وولدها
المولود في الرهن بشرط بقاء الولد الى وقت الفكك لان الولد ان صار مرهونا ولكن لا يسقط له من الدين شيء ما لم يصر
مقصودا وانما يصير مقصودا وقت الفكك لانه بر عليه القبض الذي له شبهة بالعقد فمات على فصول احدها
في الامة المرهونة اذا ولدت ثم زيد في الرهن والثاني في احسنى الامتين المرهونتين اذا ولدتا ثم زيد في الرهن والثالث
في الجارية المرهونة اذا اعورت ثم زيد في الرهن ولو رهن جارية بالف تساوى الغاغا فولدت ما يساوي الغاغا ماتت الامة
فزاد الرهن ولدا يساوي الغاغا فكما من المرتهن بنصف الدين لان الدين انقسم عليها نصفين لاستوائهما في القسمة
ثم حصص الام وهي جسمنا ثم قد سقطت بهما كلهما وصار الولد اصلا في الرهن بشرط بقاءه الى وقت الفكك قد خلت
الزيادة عليه وانقسمت الجسمنا الباقية على العبد الزائد والولد نصفين وان مات الولد استرد العبد بثلثي لانه لما هلك
الولد صار كأنه لم يهلك أصلا اثنين انه لا سقط له من الدين لانه لم يبق الى وقت الفكك فتبين ان كل الدين ساقط بهلاك
الام وانه زاد العبد وليس هناك دين قائم فكانت الزيادة باطلة فكان له ان يسترد بغير شيء ولو لم يمت ولكنه زاد
حتى صار يساوي الغاغا فمات الاول والعبد بثلثي الدين لان في انقسام الدين انما تعتبر قيمة الولد وقت الفكك وقيمة
الام وقت العقد الفانقسم الدين اثلاثا فاقطع ثلثه بهلاك الام وبقي ثلثاه تبعا للولد ولو نقص فصار يساوي جسمنا ثم
افتكك بثلث الدين لانه تبين انه سقط بهلاك الام ثلثا الدين لان الدين انقسم عليها اثلاثا ثم بازا ما لولد لان قيمته

يوم الفكك ثلث قيمة الام وقت العقد ولو تمت الام وزاد العبد ففيه نصف الدين وفي الام وولدها نصفه لان الجارية
لما كانت قائمة كان الولد تبعاً لها في الرهن فالحال يظهر نصيب الاصل لا يعتبر التبعية في الانقسام لان التبعية يدخل مع
الاصل في الانقسام فانقسم الدين على الجارية وعلى العبد الزائد نصفين بخلاف ما اذا ماتت الجارية ثم زيد الولد لان
الولد صار أصلاً في الرهن بقوات الاصل لان اتباع القائم للهلاك لا يتصور فلا بد من ان يحصل أصلاً فاعتبرناه في
الانقسام أصلاً فانقسم ما بقي من الدين على الولد والعبد الزيادة رهن جارية تساوى ألفاً بالف قبضاه من الدين
خمسائة ثم زاد عبداً يساوى ألفاً الفاه من ثلثي الخمسمائة الباقية لان الزيادة في الرهن انما تصح في حق القائم
من الدين دون الساقط لان الرهن استيفاء وبقاء الساقط والتوفى لا يتصور والقائم من الدين خمسائة فبقية مائة على
قيمة العبد وعلى نصف قيمة الجارية لان نصفها بقي مشغولاً بالخمسمائة المستوفاه مضمونها فان استيفاه الدين لا يخرج
الرهن من ان يكون مضموناً حتى لو هلك الرهن في يد المدين يسترد الرهن المستوفي وانقسمت الخمسمائة الباقية
اثلاثاً ثلثاه في العبد لزيادة قان وحده المدين ما اقتضاه سقوطه فالعبد الجارية رهن بالف لان المستوفاه ليست
من جنس حقها فبقية نصفها لا يصير مقتضاه وسقطاً فبقية ان جميع الدين كان قائمة حتى زاده العبد وان وجدته
زويفاً او متفقاً فزاده الجارية رهن بالف والعبد رهن معها بخمسمائة وليس للرهن ان اخذ الجارية بخمسمائة
حتى يؤدي الالف وان ادى خمسمائة فله ان اخذ العبد لان الزوف بن جنس حقها الا ان به عيباً ووجود العيب
لا يبدل جنسه كافي الصرف والسلم فصار مقتضاه وسقطاً فبالاخذ المدين زاد العبد كان القائم من الدين خمسمائة
فصار العبد زيادة قيمة وانقسمت الخمسمائة عليها والرد بعبد الزيادة بنقص القبض من الاصل ولكن لم يدين
انه لم يكن قابضاً الا ترى ان عتق المكاتب لا يبطل رد المولى الى المال بغير الزيادة فهذا كان العبد زيادة في الخمسمائة
خاصة رهن جارية بن بالف تساوى كل واحد الف واذا زاده عتق فوالت احدها ولداً يساوى القائم ماتت الام
ثم مات العبد بوجت خمسمائة وخمسة وعشرون لان نصف الالف يسقط بهلاك احدي الجاريتين لان قيمتها ألف
وذلك لان الالف انقسم عليها وعلى ولدها نصفين فسقط بهلاكها حصتها وهي خمسمائة وبقي الولد بخمسمائة
وفي الجارية الباقية ألف والعبد الزائد يدخل ثلثاه مع الجارية الباقية وثلثه مع الولد لان الولد صار أصلاً لقوات
مشغولة فدخل في الخمسمائة التي في الولد فيقسم ذلك على قيمة الولد وهي ألف وعلى ثلث قيمة العبد وذلك ثلثا ثمانية
وثلاثة وثلاثون وثلث فاجعل هذا القدر بينهم ما فتكون قيمة الولد ثلاثة أسهم وانقسمت الخمسمائة ارباعاً
ربعها في ثلث العبد الزائد وثلاثة ارباعها في الولد والالف التي في الجارية الباقية انقسمت على قيمتها وهي ألف
وعلى قيمة ثلثي العبد الزيادة وذلك ستمائة وستون وثلثان فاجعل التفاوت بين الاقل والاكثر بينهما
وذلك ثلثا ثمانية وثلاثة وثلاثون وثلث فصار ثلثا العبد الزائد ستمائة والجارية الباقية ثلاثة أسهم فيكون كله خمسة
أسهم فانقسمت الالف عليهم ما أحسوا وذلك اربعمائة في ثلثي العبد الزائد وثلاثة أسهم وذلك ستمائة في
الجارية الباقية فصار حصة ما في العبد خمسمائة وخمسة وعشرون ولولم يمت العبد وولدت له ابنة الباقية
بالالف لانها ماتت ولدت له ابنة لم يكن وتبين انه سقط بوجت أمه ما كان فيها وذلك ألف وبقي العبد الزائد مع
الجارية الباقية رهن بالف ولولم يمت الولد ماتت الجارية الباقية بوجت ستمائة لان قيمتها ستمائة وان مات العبد
بعدها بوجت خمسمائة وخمسة وعشرون لان ذلك قيمته وان لم يمت الجارية لا والى وبلغت قيمة الولد ألفين فانقسم
جميعاً بالالفين وثلث ألف لانه يعتبر في الانقسام قيمة الولد يوم الفكك وبقي ألفان فانقسم ما كان في أمه على قيمة الام
يوم العقد وعلى قيمة الولد يوم الفكك اثلاثاً فسقط بوجت أمه ثلثاه وذلك ألف وبقي ألف وثلث ألف فصار وارهنها بما بقي
فان ماتت العبد ماتت اربعمائة وستون وتسعين وتسع لان العبد كان زيادة في القائم من الدين فدخل على الولد والجارية
القائمة أحساً ساجداً مع الولد وقيمة ذلك اربعمائة وثلاثة أسهم مع الجارية وقيمة ذلك ستمائة ثم انقسم ما في الولد

وذلك ثلثا الألف على قيمة الولد وهي ألفان وعلى خمسي العبد الزائد وذلك أربع مائة فأجعل مقداره أربع مائة سهم
 فصار قيمة الولد خمسة أسهم وانقسم ذلك بينهما أسداسا سدسة وهو مائة واحد عشر درهما وتسع في خمس العبد وخمسة
 أسداسه وذلك خمسة مائة وخمسة وخمسون وخمسة أساع حصة الولد وانقسم ما في الجارية الباقية على قيمتها وهي ألف
 وعلى قيمة ثلاثة أنجاس العبد وذلك تسعة مائة فأجعل كل ما تبين منها فاصرات الجارية الباقية خمسة أسهم وثلاثة
 أنجاس العبد ثلاثة أسهم فصار كل غمانية أسهم يكون لكل سهم مائة وخمسة وعشرون وتسع يكون أربع مائة وستة
 وعشرين وتسع فان ماتت الجارية فصار ثلثا ثمانية وخمسة وسبعون إذا ضحمت إلى مائة واحدة
 وخمسة أساع لأن ذلك حصته من الدين وإن ماتت الجارية ماتت بمسما ثمانية وستة وعشرين وفي المبسوط أصله أن
 الولد الحامد والمرهونة بعد العور يجعلان كل واحد قبل العور حتى يعود بسببه بعض ما كان سافطا من الدين ومسا لل
 على أنواع أحدها في الزيادة بعد العور والثاني في الزيادة بعد قضاء بعض المال الأول رهن جارية تساوي ألفا مائة
 فأعورت فصار لأهلها جارية تساوي خمسمائة فولدت الجارية العوراء وليد أساوي ألفا ثم ماتت الجارية الزائدة
 بفلسك الجارية العوراء وولدها بمسعة وثلاثين جزأ من ثمانين جزأ وذهب الجارية الزائدة بأحد وعشرين من
 ثمانين لأنه جعل هذا الولد الحادث بعد العور أو كالحادث قبل العور أو فاقم جميع الدين عليهما نصفين فلما
 أعورت سقطت بالعور أو نصف ما فيها وذلك ما تبين وخمسون تبقى سبعمائة وخمسون وهذا معنى قوله يعود بعد ما سقط
 فلما زادت زيادة تساوي خمسمائة صارت هذه الزيادة في القائم من الدين فاقسمت الجارية الزائدة أثلاثا ثلث صار
 مضبوما إلى نصف الولد وثلث صار مضبوما إلى العوراء ثم باقى نصف الولد وهو مائة اثنين وخمسون انقسم على قيمة الولد
 وثلث الزائدة الوجه الثاني لم تعور الجارية وقضى الرهن خمسمائة ثم زاد جارية تساوي خمسمائة ثم ولدت الجارية
 الأولى وليد أساوي ألفا فالجارية الزائدة رهن بمائتين وخمسين لا يزيد ولا ينقص سواء كانت ولدت بعد الزيادة أو قبلها
 والباقي من الدين وذلك خمسمائة تقسم على قيمة الجارية الزائدة وعلى نصف الجارية الأولى فانقسم عليهما نصفين
 وولدها تسع لها وبان التعليل يؤخذ من المبسوط قال رحمه الله **في** وتصح الزيادة في الرهن لافي الدين **في** يعني لو زاد على
 الرهن رهنا آخر جاز استئصاله لا في الزيادة في الدين لا تصح عندهما وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز الزيادة
 في الدين أيضا ويجوز أن يكون للرهن على الرهن دين آخر فيصير الرهن رهنا بها ولا يوجب رحمه الله تعالى أن هذه
 الزيادة تصير بعض الرهن رهنا بالزيادة وهو دين حادث مع بقاء القبض في الأصل وهذا تصرف في الرهن لافي الدين
 ولهما ولأية التصرف فيكون مشروطا نصيبا لتصرفهما ولهما أن الرهن تصرف في الرهن لافي الدين ولو صحت
 الزيادة في الدين تصير زيادة في الرهن تبعاً فيقلب المتبوع تابعاً بغيره فيغير المشروع وتبدل الموضوع وهو باطل وفي
 العناية ولو قال ذلك هذا العبد مع الأم قسم الدين على قيمة الأم يوم العقد وعلى قيمة الزيادة يوم القبض فما أصاب
 الأم قسم عليها وعلى ولدها لأن الزيادة دخلت مع الأم فإن ماتت الأم بعد الزيادة ذهب ما كان فيها وبقي للولد الزيادة
 بما فيها فلا يبطل الحكم بالزيادة ولو مات الولد بعد الزيادة ذهب بغيره وفي العناية أيضا ولو قال ذلك هذا رهنا مع
 الولد لغيره فذهب يكون رهنا مع الأم فينظر إلى قيمة الولد يوم الفكك وإلى قيمة الأم يوم العقد فما أصاب
 الولد قسم على قيمته يوم الفكك وقيمة العبد يوم قبضه لأنه دخل في ضمانه بالقبض فإن مات بعد الزيادة سلبت لأنه إذا
 هلك خرج من العقد وصار كأن لم يكن فيبطل الحكم في الزيادة **أهـ** والمراد بقوله أن الزيادة في الدين لا تصح أن رهنا
 لا يكون رهنا بالزيادة وإنما نفس زيادة الدين على الدين فخصه بالاستدانة بعد الاستدانة قبل قضاء الدين الأول
 جائز أجماعاً وإذا صحت الزيادة في الرهن ثم قبضت قسم الدين على قيمتها يوم قبضها وعلى قيمة الأول يوم قبضه وظاهر
 عبارة إطلاق المؤلف زيادة الدين شرط في مقابلتها رهناً أولاً والمتقول التفصيل قال في المبسوط رهنا بعد اقيمت

ألف بمسماثة ثم زاده المرتين بمسماثة على ان زاده الراهن امة العبد الراهن بالدين كله فالامة نصفها رهن مع العبد
 بمسماثة عندهما قال ابو يوسف همارهن بالالف رهنه عند اقيمت بمسماثة بمسماثة ثمن الدين والددين ألف ثم زاده
 امة قيمتها ألف بالالف كله فولدت ولدا قيمته خمسمائة ثم مات العبد والامة بقي ولدها ثلث الخمسمائة التي كان العبد
 رهنها بها وثلث الخمسمائة الاخرى الدين ألف فرهنه امة بمسماثة ثمنها قيمتها ألف ثم رهنه بالالف كله تساوى
 خمسمائة فولدت كل واحدة ولدا قيمته مثل قيمة الام والاولى وولدها ونصف الثانية ونصف ولدها رهن بمسماثة
 والامة القديمة فان ماتت الامة الرائدة ذهب ربع الخمسمائة الباقية ونحو من الخمسمائة الاولى وبقي نصف
 ولدها رهنًا بثلاثة ارباع الخمسمائة الباقية رجل له على آخر ألف فرهنه بمسماثة ثمنها امة تساوى ما تبين ثم زاده امة
 تساوى ثمان مائة درهم فحارهن ما مال كله فولدت كل واحدة ولدا قيمته مثل قيمة امة ثم ماتت الاولى ذهب من
 الخمسمائة الاولى ثلثها ومن الخمسمائة الاخرى ثمنها وبان الدليل والتعليل يطالب من المطولات قال رحمه الله في ومن
 رهن عبد بالف فدفع عبد الآخر رهنه مكان الاول وقيمة كل ألف فالاول رهن حتى يرد الى الراهن والمتر من الاستمر
 امين حتى يجعله مكان الاول لان الاول دخل في ضمانه بالقبض والدين وهما باقيا فلا يخرج عن الضمان الا برفعهما
 واذا دخل بقي الاول في ضمانه ولا يدخل الثاني في ضمانه لانهم رضا باحدهما واذا رد الاول دخل الثاني في ضمانه ثم
 قيل يشترط تجديد العقد فيه لان قبض الامة لا ينوب عن قبض الضمان وقيل لا يشترط لان الراهن تبرع وعينه امانة
 على ما عرف وقبض الامة لا ينوب عن قبض الامة ولو أبر للرتين الراهن عن الدين او وهبهم منه ثم هلك الرهن في يد
 المرتين هلك بغير شيء استحقاقا خلاه لفرقه وقدره واذا اشترى بالدين عينا او صلح مع الدين على عين او احوال الراهن
 المرتين بالدين على غيره ثم هلك الرهن طالبت المحوالة وهلك بالدين وطال الشراء والصلح واذا تصادقا على ان لادين
 ثم هلك بملك بالدين لتوهم وجوب الدين بالصادق فتكون المجهدة باقية وفي الكافي ذكر خمس الاغمة في الميسوط اذا
 تصادقا على ان لادين بقي ضمان الرهن اذا كان تصادقهم بعد هلاك الرهن لان الدين كان واجبا ظاهرا وظهوره
 يكفي لضمان الرهن وما اذا تصادقا قبله بقي الدين من الاصل وضمان الرهن لا يبيعي بدون الرهن وذكر الاستيعابي
 انهما اذا تصادقا قبل الهلاك ثم هلك الرهن اختلفت مشايخنا فيه والصواب انه لا يملك مضونار رجل دفع مهر
 امرأة غيره فتطوعت المرأة قبل الوطء رجعت المتطوع بنصف ما أدى وكذا لو اشترى عبد او تطوع رجل باذنه ثم
 رد العبد بعيب رجعت المتطوع بما أدى عنهما فصار كادائهما باذنهما قلنا انه اذا قضى ما رجع عليها بما أدى
 فلكاه بالضمان وهما لم يملكاه فبقي على ملك المتطوع والله تعالى اعلم ﴿كتاب الجنائيات﴾

او رد الجنائيات عقوب الرهن لان كل واحد منهما لوقاية والصيانة فان الرهن وثيقة لصيانة المال وحكم الجنابة له
 النفس الا ترى الى قوله تعالى والكم في القصص حياة ولما كان المال وسيلة لبقاء النفس قدس الرهن على الجنائيات
 بناء على تقدم الوسائل على المقاصد كذا في اكثر الشروح قال في غاية البيان ولكن قدم الرهن لانه مشروع بالكاتب
 والسنة بخلاف الجنابة لانه محظور فانها عبارة عما ليس للانسان فعله اه اقول هذا البشيش لان المقصود بالبيان
 في كتاب الجنائيات انما هو احكام الجنائيات دون انفسها ولا شك ان احكامها مشروعة ثابتة بالكاتب والسنة وايضا
 فلا معنى لتاخيرها عن هذه الحجة ثم ان الجنابة في اللغة اسم لما تعنيه من شيء أي تكسبه وهي في الاصل مصدر حتى
 عليه سراجانية وهو ما في كل ما يقع ويسوء الا انه في الشرع خص بفعل محرم حل بالنفوس والاطراف والاول
 يعني قلا وهو فعل من العبادات وتروى به الحماية والثاني يعني قطعاً وجرحاً هذا زيد في الكاتب والشروح الكلام
 في الجنابة من اوجه الاول في معرفة مشروعتها والثاني في سبب وجوبها والثالث في تفسيرها والرابع في
 تفسيرها عند الفقهاء والخامس في تركها والسادس في شرطها والسابع في حثها اما الاول فهو معرفة مشروعتها
 لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كتب عليكم القصص الاية وقوله صلى الله عليه وسلم العبد قد ود القتل عدوانا وبسب

مشروعية القصاص رفع الفساد في الارض وأما معناها لغة فهي في اللغة اسم لما يجنيه المرء من شر وما اكتسبه نعمة
 المصدر من جنى عليه شر وهو عام لأنه خص بما يحرم من الفعل وأصله من جنى القمح وهو أخسده من الشجرة وأما في
 الشرع فهو اسم لتسليم عزم شر ما سوله كان من مال أو نفس لكنه في عرف الفقهاء يراد به عند إطلاقه اسم الحماية
 الواقعة في النفس والاطراف من الأذى والحماية الواقعة في المال تسمى غصبا والحماية الواقعة من الحرم أو في الحرم
 على الصيد حماية الحرم وأما حكمه فهو القتل وهو فعل مضاف إلى العادته وله به الحماية بمجرد العادة وأما شرطه
 وأما ثلثة والمعادلة في الاستغناء لان المماثلة مشروطة في أخرية السبب وخفاء العدوانات لقوله تعالى ومن جاء بالسببة
 فلا يجزى الا مثله ولان في ايجاب الناقص بخساص الحق الظالم وفي ايجاب الزيادة جور على الظالم والبعض غير مشروط
 والخيف حرام فكان الانصاف والانتصاف في ايجاب المماثلة الا انه سقط اعتبار المماثلة في محال الاتصال في النفس في
 رفع ضرره وهوان قتل الواحد بطريق الاجتماع قال بوجوده وان يظهر من الأفراد ما دار وقوعها فقتل الجماعة بالواحد
 ولو اعتبر المماثلة في محال الاتصال لادى الى فتح باب العدوان وسد باب القصاص وأية فائدة في شرع القصاص فقط
 اعتبار المماثلة في النفس للضرورة وبقيت المماثلة في الاطراف معتبرة فان الاجتماع على انلاف الطرف ليس بقال
 بل هو نادر وأما حكمه فهو وجوب القصاص والدية والاثم قال محمد رحمه الله تعالى القتل على ثلاثة أوجه عمد وخطا
 وشبه عمد الممدود وان تعذر ضربه بسلاح وما يجري مجراه ماله حديد قطع ويجرح لان العمد والقصد مما لا يوقف عليه
 ولكن الضرب بالآلة جارحة قاتلة طاعة دليل على القتل في مقام مقام العمد ثم آلة القتل على ضربين آلة السلاح وغير
 السلاح أما السلاح فكل آلة جارحة كالسيف والسكب ونحوهما فيقتل به وهو عمد محض ولو قتله بحديد لا حذله فهو
 ان يضربه بهود أو بصخرة حديد أو نحاس أو صفر فعلى رواية الطحاوي يكون عمدا محض لان الحد يدان المجرم
 يكون عمدا لقوله عليه الصلاة والسلام لا قود الا من حديد والمحد يدان أصل في القتل به وانه منصوب عليه في ايجاب
 القود به والحكم في المنصوص عليه يتعلق بعين النص لا بالمعنى والنص الوارد في المحد يدان السيف يكون واردا فيما هو في
 معناه في الاستعمال دلالة والنقص يستعمل منه السلاح كما يستعمل من الحد يد فيكون الحكم فيه ثابتا لآلة النص لا بعينه
 ولو ضرب به بصخرة صا لا يكون عمدا لانه لا يستعمل منه استعمال الحد يد وهو السلاح وأما غير السلاح كالبلطة والروقة
 والرمح الذي لا شأن فيه فهو عمد اذا جرحه فهو عمد محض لانه اذا فرق الاجزاء عمل على السيف لانه حصل ما هو المقصود
 من الحد يد بما هو معتاده فلا تكون شبهة العمد اعتبار قصور الآلة ولهذا قال إذا حرق رجلا لئلا يقتل به لان النار
 تفرق الاجزاء وتبعضها وتعمل على الحد يد ما شبه العمد وهو القتل بالآلة لم توضع له ولم يحصل به الموت فالأشكال
 السوط الصغير والعصا الصغيرة ونحوهما فالقتل بالعصا الكبير وكل آلة مثقلة يحصل بها الموت فالأشكال الكبيرة جارحة
 قاطعة بل هي مدققة مكسرة وهو شبه الممدد أي حنيفة رحمه الله تعالى خلاها لم يبق وأما الخطا وهو ما لو تعذر شيئا
 فهدم آدم أو قصده فخطئه صمد أو حرى فاذا هو مسلم ونوع ما هو ملحق بالخطا كالنাম اذا انقلب على انسان فقتله
 وكذا أقتل بطريق التسبب كغفر البروق وضع الحجر في الطريق المبرر لانه اذا تسبب القتل صار كالواقع والدافع والمالم
 يقصد القتل هو كالخطا في الحكم ولا يكون فيما دون النفس شبه العمد لان ما دون النفس لا يختص بالآلة دون آلة
 بل يختص بالآلة جارحة قاطعة فاما القتل يختص بالآلات بعضها جارحة قاطعة وبعضها لا يختص بحكم النفس باختلاف
 الآلات وأما حكمها فسيأتي ولا يخفى ان القتل على خمسة أوجه عمد وخطا وشبه عمد وما جرى مجرى الخطا والقتل بسبب
 قال صاحب النهاية وجه التحصاف في هذه الخمسة هو ان القتل اذا صدر عن انسان لا يخلو اما ان حصل بسلاح أو بغير
 سلاح وان حصل بسلاح اما ان يكون به قصد القتل أولا فان كان فهو عدوان وان لم يكن فهو خطا وان لم يكن بسلاح
 فلا يخلو اما ان يكون حاريا يجري الخطا أولا فان كان فهو شبه العدوان لم يكن فلا يخلو اما ان يكون معه قصد التاديب
 أو الضرب أولا فان كان فهو شبه العدوان لم يكن فلا يخلو اما ان يكون حاريا يجري الخطا أولا فان كان فهو الخطا وان لم

يكن فهو القتل بسبب وهذا الاختصاص يعرف تفسير كل واحد منها اه اقول فيه خلل اما اولاً فلا يجهل القتل خطا
 مخصوصا بل يحصل بسلاح وليس كذلك اذ لا شك ان القتل الخطا كما يكون بسلاح يكون ايضا باليس سلاح كما يجري
 العظيم والخفصة العظيمة واما ثانياً فلا ينقض قوله وان لم يكن جاريا مجرى الخطا فهو القتل بسبب ليس بشام لان ما لا يكون
 جاريا مجرى الخطا لا يلزم ان يكون القتل بسبب البتة بل يجوز ان يكون القتل بخطا محض ايضا فلا يتم المحصر في القتل
 بسبب ولما تنبه صاحب العناية لما في وجه المحصر الذي ذكره صاحب النهاية من القصور قال في بيان قول المصنف القتل
 على خمسة اوجه وذلك اننا استقرنا فوجدنا ما يتعلق به شيء من الاحكام المذكورة اوجه المذكرة وتقتل ما
 ذكر صاحب النهاية من وجه المحصر فقال وضعفه وراكته تظاهران من غير تفصيل وبيان والمداريدان قتل يتعلق به
 الاحكام قال جمهور الشراح انما قيد به لان انواع القتل من حيث هو قتل من غير نظر الى ضمان القتل وعدم ضمانه اكثر
 من خمسة اوجه كقتل المرتد او القتل قصاصا او القتل رجاءا او القتل بقطع الطريق وقتل المحرم حتى قال بعضهم ونظير هذا
 ما قاله محمد رحمه الله تعالى في كتاب الابان الايمان ثلاثة ولم يرد جنس الايمان لانها اكثر من ثلاثة بسبب بالله تعالى وبين
 بالطلاق وبين بالعناق والمجج والعرة وانما أراد بذلك الايمان بالله تعالى اه قال قاضيان اقول فيما قلوا انظر اذا تظاهران
 شأما من انواع القتل لا يخرج عن الوجة الخمسة المذكورة في الكتاب بل يدخل كل من ذلك في واحد من تلك الوجة فان
 ما ذكره من قتل المرتد وقتل المحرم والقتل قصاصا او رجاءا او بقطع الطريق يكون فملا عمدا ان تعمدا الماتل ضرب
 المقتول بسلاح وما جرى مجرى السلاح ويكون شبه عمدان تعمد ضربه باليس سلاح ولا ما جرى مجرى السلاح ويكون
 خطا ان لم يكن بطريق التعميد بل كان بطريق الخطا الى غير ذلك من الوجة المذكورة وانما تكون تلك الانواع المباحة
 من القتل خارجة عن الاحكام المذكورة لهذه الوجة الخمسة فلا معنى للقول بان انواع القتل اكثر من خمسة وان قلت
 كيف يتصور خروج تلك الانواع من الاحكام للوجة الخمسة للقتل الا من نفس هذه الوجة وحكم الشيء ما يترتب
 عليه ويلزمه قلت قد يكون ترتب الحكم على شيء مشروطا بشرط الا ترى انهم جعلوا وجوب القود من احكام القتل
 التعميد مع انه له شروط كثيرة منها كون القاتل قاطبا بالغا ان لا يجب القود على الصبي والمجنون أصلا ومنها ان لا يكون
 المقتول جزء القاتل حتى لو قتل الاب ولده عدل لا يجب عليه القصاص وكذا لو قتل الام ولدها وكذا الجد والجدة
 ومنها ان لا يكون المقتول ملثا القاتل حتى لا يقتل المولى بعبده ومنها كون المقتول معصوم الدم مطلقا فلا يقتل مسلولا
 ذي بال كالقافر المحرم ولا بالمازلة لم العصاة أصلا ولا بالمستامن في ظاهر الرواية لا يصحتم ما ثبتت مطلقا بل مؤقتة
 الى غاية مقامه في دار الاسلام صرح بذلك كل ما في عامة المعترات فكذلك كون القاتل بغير حق بشرط الترتيب كل من
 الاحكام المذكورة الاوجه الخمسة من القتل وليس شيء مما ذكرناه من الاحكام من هذه الانواع المذكورة لها بناء على ان
 انتفاء شرط تلك الاحكام وهو كون القاتل معصوم الدم وكون القتل بغير حق لا يقدح في شيء فلا تعلق له بانه نصف
 بقوله والمداريدان قتل يتعلق به الاحكام هو التفتية على أن المقصود بالبيان في كتاب الجنائيات انما هو احوال بغير حق
 اذ هو الذي يكون من الجنائيات ويرتب عليه احكامها دون احوال مطلق القتل وان كان الارجسة الخمسة المذكورة
 تناول كل ذلك قال رحمه الله هو موجب القتل عمدا وهو ما تعمد ضربه بسلاح ونحوه في تفريق الاجزاء كالهدم من
 الحجر والخشب والنار والاثم والقود عينا أي التي تتصل الموصوف بهذه الصفة وجوب الائم والقصاص متعين قال
 السفناني القتل فعل يضاف الى العباد تزول به الحياة وفي المتن ذكر ما يعرف به العمد من غير قال محمد بن جمل تعمدان
 يضرب يدرجسل او شيئا منه بالسيف فاخطا فاصاب عنقه واما ان راسه فهو عمد ولو اراد ان يضرب يدرجسل او شيئا منه
 بالسيف فاخطا فاصاب عنقه فهو خطأ لانه اصاب غير ما تعمد في الاول اصاب ما تعمد لانه قصد اتلاف طرف ذلك
 الرجل ولو رمى قلعه وسوى على راسه فاصاب عنقه فهو خطأ وكذلك لو قصد ضرب القلعة وصابه بالسيف فهو خطأ
 ولو رمى رجلا فاصاب حائطه ثم رجع السهم فاصاب الرجل فهو خطأ لانه اخطا في اصابة الحائط ورجوع السهم مبني

القائلة في القتل الخطا كما اذا رمى شخصاً بسيف ظنه صيداً او اذا هو آدمى او نكته حريباً فاذا هو مسلم
وهذا في نوع الخطا في القصد وكذا اذا رمى عرضاً بالآلة قاتلة فاصاب آدمياً وهذا في نوع الخطا في الفعل فان استعمال
الآلة القاتلة الذي جعل دليلاً على القصد قد تحقق هناك أيضاً مع انه ليس بمعدل هو خطأ بعض على ما عدا عليه
قابلة فان قلت المراد باستعمال الآلة القاتلة في التعليل المذكور استعمالها لضرب المقتول لا استعمالها فيه أيضاً لضرب
للمقتول لكن الخطا في وصف المقتول وان قلت المراد استعمالها لضرب المقتول من حيث انه آدمى لا استعمالها لضربه
مطلقاً في نوع الخطا في القصد لم تحقق الحجة المذكورة قلت كون الاستعمال من هذه الحجة أمر مضمحل راجع
الى النية والقصد فلا يوقف عليه كما لا يوقف على المعد فلا بد من دليل آخر خارجي فتدبر وقد كفا ضيقاً انه لا يشترط
المخرج في المحدث وما يشبهه المحدث من الخس وغيره في ظاهر الرواية وأما الاثم فقلوه تعالى ومن يقتل مؤمناً متعمداً
فجزاؤه جهنم خالداً فيها الآية أقول لقائل أن يقول الدليل خاص والدعي عام لان ايجاب القتل للمؤمن والقول لا ينفك
عن لزوم المأثم والآية للسنة كدورة مخصوصة بقتل المؤمن اللهم الا ان يقال السدة كدورة وان أفادت المأثم في
قتل المؤمن محذوفة بعبارتها لانها تنقيد للمأثم في قتل الذي أيضاً لا بناء على ثبوت العصمة بين المسلم والذي
نظر الى التكليف والدراك ساقى تفصيله فان قيل بقي خصوص الدليل مع عموم الدعي من جهة أخرى وهي ان
المذهب عند أهل السنة والجماعة أن المؤمن لا يخلد في النار وانك كبر قولهم يثبت والظاهر أن المراد بمن يقتل في
الآية المذكورة هو المستحل بدلالة خالدها فكان القتل بدون الاستحلال خارجاً عن مدلول الآية قاتلاً لا نسلم ظهور
كون المراد بمن يقتل في الآية المذكورة والمستحل يجوز ان يكون المراد بالمتولد المذكور فهو هو المكمل الطويل
كما ذكر في التفسير فلا ينافي التعميم مذهب أهل السنة والجماعة ولئن سلم كون المراد بذلك هو المستحل كما ذكر في
الكتب الكلامية وفي التفسير أيضاً في الآية بدلالة على عظم تلك الجنابة وتحقيق الاثم في قتل المؤمن محذوف
الاستحلال أيضاً والاسلام من استحلاله المتولد في النار وأما القول بقلوه عليه الصلاة والسلام المحدث وقوله تعالى
كتب عليكم القصاص في القتلى المحر بالحر الآية لا يثبت بوجه المعدل وقوله عليه الصلاة والسلام المحدث قد أدى
موجبه يعني ان ظاهر الآية وجوب القود بالقتل ولا يفصل بين الجهد والخطا الا انه يثبت
بوصف العدية بالحدوث المشهور الذي ناقته الامة بالقول وهو قوله صلى الله عليه وسلم في المحدث أي موجبه قود
كذا في الشرح قال صاحب الكفاية بعد ذلك لا يقال ان قوله عليه الصلاة والسلام المحدث ولا يوجب التقسيم لانه
يخص به بالذ كذا لا يدل على نفي ما عداه لانه يقول ولم يوجب هذا الخبر تقييد الآية لم يكن القود موجبا للمحدث فقط
فلا يكون له كلف المحدث له أقول سؤال ظاهر الورد وينبغي ان يحظر ببال كل ذي فطرة سليمة ولكن لم يـ
سواء حول ذكره أو ما جوابه فخطور فيه عندى يجوز ان يكون مثل النبي صلى الله عليه وسلم عن كـ المحدث فقط بار
كانت الجنابة قتل المحدث فصار قوله عليه الصلاة والسلام المحدث وجواباً عن سؤالهم فقايد ذكر لفظ المحدث
تطبيق الجواب للسؤال ومع هذا الاحتمال كيف يتعين تقييد كتاب الله بالمحدث المزبور قال رحمه الله (والان يعفوا)
يعني يجب القصاص الان يعفو الاولياء فبسط القصاص بعفوهم ولا يجب شيء هذا اذا كان العفو بغير بدل وان
كان يبدل يجب المشرط ويتعين بالصلح لا بالقتل قال الامام الشافعي رحمه الله تعالى الواجب احدهما لا بعينه ويتعين
باختيار الولي ولنا ما تلونا وروينا من قوله عليه الصلاة والسلام المحدث قد تضمن ان حسن العمد وجود القود لا المال
ومن جعله وجب المال فقد زاد عليه وهو لا يجوز الى هذا المعنى اشار ابن عباس رضي الله عنهما بقوله المحدث ولا مال
فيه ولان المال لا يصلح موجب للصدم للمائة ينشئ بين الادمي صورة فهو معنى اذا ادمي خلق مكرماً لا يقبل
التكليف ويستحل بالاطع ولا يكون خليفة الله تعالى في الارض والمسال خلق لاقامة مصالحه ومبتدله في حوائجه فلا
يصح جابر وفانما مقامه والنقصان يصلح للمائة صورة لانه قتل بقود كذا معنى لان المقصود بالقتل الانتقام والثاني

فيه كالاول ولهذا سمى قصاصا وبه تحصل منفعة الاحياء لكونه زاجرا فلا يكون موجبا للمال ولهذا يضاف ما يوجب
من المال في قتل العمد الى الصلح الا ترى الى قوله عليه الصلاة والسلام لا تعقل العاقلة عدا ولا صلحا ولو كان عدا
موجبا للمال لما اضاف الى الصلح والمراد بما روي نبوت الخمار للمولى عند اعطاء القتال الدية وتخييره لا ينافي رضا
الاخر في غير الواجب وهذا كما يقال للدائن غنبدتك ان شئت دراهم وان شئت دفان وان شئت عرو وضامه ان
لا ياخذ غير حقه الا برضا المدين وهذا شائع في الكلام الا ترى الى قوله عليه الصلاة والسلام لا تاخذ الا سلكا او رأس
مالك أى لا تاخذ الا سلك عند المضى في العقد ولا تاخذ الا رأس مالك عند التفاسخ فخير فهو معلوم انه لا ياخذ
رأس ماله الا مرضا الاخر لان الفسخ لا يتم الا بتافاهم واذا كان المراد بالحدس ذلك أو احتمله لا يبقى حجة والذي
يدل على ذلك ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال كان القصاص في بني اسرائيل ولم تكن الدية فانزل
الله هذه الآية كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر الى قوله فمن عفي له من أخيه شيء والعفو ان يقبل
الدية في العمد ذلك تخفيف من ربكم فيما كان كتب على من كان فيكم ما خبر ان بني اسرائيل لم تكن فيهم دية أى
كان ذلك حراما عليهم اخذوه موضحا في الآية ويتركوه تخفيف الله تعالى عن هذه الامة ونسخ ذلك بقوله تعالى فمن
عفى له من أخيه شيء الآية ونبه التي صلى الله عليه وسلم عن هذه الجهة بل ينهانا بقوله من قتل له قاتل فهو بالخيار
دين ان يقتل أو يعفو وباخذ الدية التي ابيحت لهذه الامة وجعل لهم اخذها اذا اعطوها ومن أنس بن مالك ان حجة
الربيع طاعت جارية فسكرت ثينتها فقال عليه الصلاة والسلام حين اختصموا له كتب الله القصاص ولم يخير
ولو كان المال واحدا لم يخير من وجبه اخذ شيئا على الخيار ليحكم له باحدا معا وانما حكم بان يختار ايها
شاه والذي يحققه ان الولي ان عفان القصاص قبل اختيار القصاص مع عفوه ولم يكن هو الواجب بالقتل لما
صح عفوه قبل تعيينه واختاره اذا لعقوه عن الشيء قبل وجوبه باطل فان كان القصاص هو الواجب الاصل لا ينفرد
الولي بالعدول عنه الى المال بل لا عنه لانه معاوضة ولا يجبر احدها للمعاوضة كما في سائر الحقوق ولهذا الترتيب للمولى
القصاص عيال آخر غير الدية كالدار ونحوها من الاعيان لا يجبر القاتل على الدفع وان فيه احياء نفسه ولا نسلم ان
المضطر الذي ذكره يجبر على الشراء بحيث يدخل في ملكه من غير رضاه وانما نقول بانه اذا ترك الشراء مع القدرة عليه
ومات وكذا نقول هنا ايضا بانه اذا لم يخلص نفسه مع القدرة عليه وقوله والا دمي قد يضمن بالمال كافي الخطا قلنا
وجوب الضمان في الخطا ضروره صون الدم عن الاهدار باعتباره مثل له وهذا لا ينافي تعذر العقوبة وهو القصاص
لعدم الجناية صبر السبه لصون الدم عن الاهدار ولو لا ذلك لقتل كثير من الناس وادى الى التفاني ولان النفس
محترمة فلا تسقط حرمتها عند الخطا في كافي المال فحسب المال صيانة لها عن الاهدار ولا يقال وجوب القصاص
لا ينافي وجوب المال ولا العدول اليه من غير رضا الجاني الا ترى ان رجلا لو قطع يد رجل وهي مهيضة ويد القاطع
شلاء والمقطع عذبه بالخيار ان شاء اخذ الارش وان شاء قطع يده السلأوكذا الوعدا احدا لولاءه بطل حق الباقين في
القصاص ووجب لهم الدية ولو انه وجب بالجناية لساوجب بغير رضاهم لا نقول انما كان لهم ذلك لتعذر استيفاء
حقهم كاملا قال رحمه الله لا الكفارة كما في القصاص بقتل العمد وقال الشافعي رحمه الله تعالى فيجب اعتبارا
بالخطا بل أولى لانها شرعت عمولا لا تم وهو في العمد كثر فكان ادعى الى ايجابها ولو ان الكفارة دائرة بين العباد
والعقوبة فلا بد من أن يكون سبها ايضاد اثر بين الخطر والاباحة لتعلق العباد بالمباح والعقوبة بالملء فلو قتل العمد
كبيرة محض فلا تناط به كسائر الكبائر مثل الزنا والسرقة والاربا قال تاج الشر بعة فان قلت بشكل بكفارة قتل صيد
الحرم فانه كبيرة محضة فمع هذا يجب فيه الكفارة قلت هو جنابة على الحبل وله الواشرك رجلان في قتل صيد
الحرم يلزم جزاء واحد ولو كان جنابة الفعل لوجب جزآن والجنابة على الحبل يستوي فيها العمل والخطا اه اقول
في الجواب بحث اما أولا فلا بد لا يدفع السؤال المذكور لان مورد مضمون الدليل التزوي وهو الكفارة لا تناط
بما هو كبيرة محضة لا أصل للمدعي وهو انه لا كفارة في القتل العمد فاذ لم كون قتل صيد الحرم كبيرة محضة يلزم أن

يشكل الدليل المزبور به سواء كان في جنابة الفعل أو جنابة المهل وكون الجنابة على المهل يستوي فيها العمد والمخطا
 أنما يفسد ورد السؤال على أصل المدعى وأنه يمكن الجواب عنه حيث كان ما قلناه في جنابة الفعل دون جنابة المهل
 وقتل صيد المحرم من قبل الثالثة دون الأولى وأما ما قلناه قد تعرفى كتب أصول الفقه أن الكفارة جزء الفعل
 من كل الوجوه لاجزاء المهل أصلاً فلو كان قتل صيد المحرم جنابة على المهل لاجنابة الفعل لزم أن لا تصلح الكفارة لكون
 الكفارة جزء الفعل من كل الوجوه لاجزاء المهل أصلاً ولا يمكن قياسه على المخطا لانه دون في الأثم فشرعه لا دفع الأذى
 لا يدل على دفع الأذى ولا في قتل العمد وعيد المحرم ولا يمكن أن يقال برتفع المأثم فيه بالكفارة مع وجود الشدة في
 الوعيد نص قاطع لا شبهة فيه ومن ادعى ذلك كان محكماً فيه بلا دليل ولأن الكفارة من المقدورات فلا يجوز إثباتها
 بالقياس على ما عرف في موضعها ولا قول تعالى فيزادهم الآية كل موجبه اذ هو مذكور في سياق الجزاء لا شرطاً
 فتكون الزيادة عليه نصاً ولا يجوز بارأى قال رحمه الله في شبهة وهو ان يعتمد خبر به بغير ما ذكر الأثم والكفارة على
 القاتل ودية مغلطة على العاقلة لا القودح أي موجب القتل شبه العمد الأثم والكفارة على القاتل والدية المغلطة على
 العاقلة ولا يوجب القصاص وقوله وهو ان يعتمد خبر به بغير ما ذكر الأثم والكفارة على العمد والمهدد
 وغيره هو الذي لاحدله من الأدلة وكأجبر والمصاويل شيء ليس له حدي فترق الاجزاء وهذا عند أي حنيفة رحمه الله
 تعالى وفي شرح الطحاوي شبه العمد عند الامام تعمد الضرب بمال النسي بسلاح ولا في معنى السلاح في تفريق
 الاجزاء قال محمد بن يكون قصده الضرب والتاديب وقال اذا ضربه بمجر عظيم أو بمقتبة عظيمة فهو عمد وشبه العمدان
 بتعمد ضربه بما لا يقتل به غالباً ولهما ان معنى العمدية يتقاصر باستعمال الآية لا يقتل غالباً لانه بقصدية التاديب أفا
 التي تقتل غالباً كالسيف فكان عداً فوجب القودح الأثرى أنه عليه الصلاة والسلام رضى بن هجر بن راس بن هودى رضى
 رأس صبي بن هجر بن وكذا قتل المرأة التي قتلت امرأة بمسح وهو عمو القسط ولا في حنيفة رحمه الله تعالى قوله عليه
 الصلاة والسلام إلا ان قتل خطأ العمد قتل السوء والعصا والجرح وفمه دية منغلطة مائة من الإبل منها أربعون خلفه
 في بطونها وأولادها وبالطلاق يتناول العصا الكبير والكلام في مثلها ولأن قضية القتل أمر مبطل لا يعرف إلا بدليل
 وهو استعمال الآية القاتلة على ما بناه وهذا الآية لا تصلح دليلاً على قصد القتل لأنها غير موضوعة له ولا مستعملة فيه
 إذ لا يمكن القتل بها على غفلة منه ولا يقع القتل بها غالباً بقصدية العمدية كذلك فصار كالعصا الصغير وهذا لأن
 ما يوجب القصاص وهو الآية المهدودة لا يختلف بين الصغير منها والكبير لأن الكل صالح للقتل بخلاف الآية
 ظاهر أو ما قلنا فكذلك ما لا يوجب القصاص وجب ان يسوي بين الصغير والكبير منه حتى لا يوجب الكل القصاص لأنه
 غير معد للقتل ولا صالح له لعدم نقض البينة ظاهراً وكان في قصد القتل شك لما فيه من القصور والقصاص نهاى في
 العقوبة فلا يصح مع الشك وما روى من رضى اليهودي يحتمل أن النبي صلى الله عليه وسلم علم أن اليهودي كان قاطع
 الطريق إذ قتل بسوء أو عصا وغيره ما شئ كان يقتل به حداً يحتمل أنه جعله كقاطع الطريق لانه يكونه ساهياً في
 الأرض بالمعاد فقتله حداً كما يقتل قاطع الطريق فإن ذلك جائز أن يلحق به على ما بينا في قاطع الطريق وأما حديث
 المرأة فقال هيبدين فضيلة عن المغيرة بن شعبه أن امرأة بن ضرب أحداهما الأخرى بعدود القسط فقتلتها فقتل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية على عصبة القاتلة وقضى فيما في بطنها برة فقال الأعرابي أعزم من لاطم ولا شرب
 ولا صاح فاستل ومثل ذلك باطل فقال أصبح كسبح الأعرابي وفي رواية قال هذا من أخوان الكهان من أجل صبغه
 فله بذلك أن ما روى غير صحيح والذي يدل على ذلك جل ابن مالك على زعمهم فانهم قالوا قال جل ابن مالك كنت بين
 بنى أعرابي فضربت أحداهما الأخرى بمسح فقتلتها وجنيتها فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنيتها برة وتوان
 تقتل به هكذا روى وقال ابن السبب عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن قتلت امرأة أن من هذيل فضربت أحداهما الأخرى
 بمجر فقتلتها وما في بطنها واختصموا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتل أندية جنيتها عبد وقضى بدية المرأة على

طاعتها وورثها ولدها فقال جل ابن مالك بن الباقية يا رسول الله أغرم من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استعمل ومثل ذلك
 باطل فقال عليه الصلاة والسلام هذا من أخوان الكهان وهذا هو المشهور عن جل ابن مالك فكيف يصح أن يتصور
 عنه خلاف ذلك ثم لا فرق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بين أن يموت بضربة واحدة وبين أن يوالى عليه ضربات حتى مات
 كل ذلك شبهة عمد لا يوجب القصاص واختلافوا على قوله في الموالاة وقال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى يصير عمدا
 بها فوجب القصاص ولو ألقاه من جبل أو سطح أو غرقه في الماء أو خنقه حتى مات كان ذلك شبهة عمد عنده وعندهما
 عمد وانما كان آثما في شبه العمد لأنه ارتكب محرما في دينه فاصداله وانما وجبت الكفارة به لأنه خطا من وجه
 فدخل تحت النذر على الخطأ قول المتبادر من قوله لدخوله تحت الخطأ أن هذه الكفارة انما وجبت في شبه العمد
 باعتبار الدخول فان قلت برده ان تعين الكفارة لدفع الذنب الادبي بالشرع لا تعينها كما قالوا في العمد اذ لا شك
 أن شبه العمد اعلى ذنبا من الخطأ المصحف فان الجاني في شبه العمد قد قصد الضرب وفي الخطأ لم يقصد الضرب وقد يصح
 بان ذنب شبه العمد اثار بين الادبي والاعلى والمحاكمة بالادبي أولى طلبا للتحقق فلهذا وجبت في شبه الكفارة وتذكر
 صاحب الهداية أن صاحب الأيضاح قال في الايضاح وجبت في كتبهما بأن الكفارة في شبه العمد لا تعيب
 على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان الائم كامل وتناهيه يمنع شرع الكفارة لأن ذلك من باب التحقيق وبما به
 على الظاهر ان يقول انه اثم الضرب لأنه قصده لائم القتل لأنه لم يقصد فهو هذه الكفارة تعيب بالقتل وهو فيه غلط
 ولا تعيب بالضرب الا ترى انها لا تعيب بالضرب بدون القتل وبعبارة تعيب فكذلك عند اجتماعهما يضاف الرجوع الى
 القتل دون الضرب وأما وجوب الدية فلهذا وجبت على العاقلة لأنه خطا من وجه على ما بينا فيكون معسورا
 فيتحقق التحقيق كذلك ولا تعيب بنفس القتل فوجب على العاقلة كافي الخطأ ولهذا أوجب الله تعالى في
 ثلاث سنين ويتعلق بهذا القتل حرمان الميراث كخطأ بل أولى لأنه جزاء القتل وهو أولى بالمجازاة لوجود القصد منه الى
 الفعل فافصله أنه كخطأ الا في حق الائم وصفة التغلظ في الدية على ما تبين من بعد ان شاء الله قال رحمه الله
 وهو ان يرى شخصا ظنه صيدا أو حريبا فاذا هو مسلم أو عرضا فاصاب آدميا وما جرى مجراه كالتأثم اذا انقلب على رجل
 فقتله الكفارة والدية على العاقلة كقوله وهو ان يرى شخصا الى آخره تفسير لنفس الخطأ فانه على نوعين خطأ في القصد
 وخطأ في الفعل وقد بين النوعين بقوله وهو ان يرى شخصا ظنه صيدا أو حريبا فاذا هو مسلم تفسير للخطأ في القصد لا في
 الفعل حيث اصاب ماري وانما خطأ في القصد أي الظن حيث ظن المسلم حريبا والا آدمي صيدا وقوله أو عرضا
 فاصاب آدميا هذا بيان للخطأ في الفعل دون القصد فيكون معسورا أقول في عبارة الشارح والمصنف هنا تسامح فانه قال
 في تفسير الخطأ في القصد وهو ان يرى شخصا ظنه صيدا الى آخره وقال في تفسير الخطأ في الفعل وهو ان يرى عرضا
 فيصيب آدميا ولا يخفى ان كل واحد من نوعي الخطأ غير مقصور فيما ذكره في تفسيره بل الذي ذكره في تفسير كل واحد
 منها جزء من جزئياته فكان أحسن منه جدا فلم يصلح لأن يكون تفسيره فكان الظاهر ان يقال في كل واحد منهما
 وهو وان يرى إشارة الى العموم كما تداركه صاحب الوقف بحيث قال في الخطأ قصدا كرميه، خطأ ظنه صيدا
 أو حريبا وفعلا كرميه عرضا فاصاب آدميا ثم ان صدرا للربعة قال في شرح الوقاية المحمدا ضربان خطأ في القصد
 وخطأ في الفعل فالخطأ الذي في الفعل ان يقصد فعلا قصدا منه فعل آخر كما ادري الغرض باخا واصاب غيره هذا
 هو الخطأ في الفعل وأما الخطأ في القصد هو ان لا يكون الخطأ في الفعل وانما يكون الخطأ في قصده فان قصده بهذا
 الفعل حريبا لكان خطأ في ذلك القصد وهو الغرض حيث لم يكن قصده ايا ودود عليه صاحب الاصلاح
 والايضاح حيث قال الخطأ في الفعل ان لا يقصد منه الفعل الذي قصده بل فعل آخر وليس كذلك فانه ادري
 عرضا فاصابه ثم رجع عنه وتجاوز عنه الى ما وراءه فاصاب رجلا يتحقق الخطأ في الفعل والشرط المذكور ههنا
 مفقود في صورتين ثم انه أخطا من وجه آخر حيث اعتبر القصد فيه وذلك غير لازم فانه استقط من يده شبهة أو

لينة فقتل رجلا يتحقق الخطأ في الفعل ولا قصد فيه اه و قول المؤلف عرض هذا معطوف على قيد وظاهره أن
الرمي معتبر في الخطأ في الفعل وليس كذلك فإنه لو سقط منه خشبة أو لبنة فقتل رجلا هذا خطأ في الفعل ولا رمي وقوله
كأنم انقلب على رجله تفسير لما جرى مجرى الخطأ لأن هذا ليس بخطأ حقيقة وإنما وجد فعله حقيقة وجب عليه ما
أنفقه كفعل الطفل فجعله كخطأه لا أنه صدور كالخطأ وإنما كان حكم الخطأ ما ذكره أقوله تعالى فيه فقتل برزقة
مؤمنة ودية معاملة إلى أهله وقد قضي به عر رضي الله تعالى عنه في ثلاث سنين بمحض من الصحابة من غير تكبر فصار
اجباها قال رحمه الله في القتل بسبب كعافر البئر وواضع الحجر في غير ملكه الدية على العاقلة لا الكفارة في
أي موجب القتل بسبب الدية على العاقلة لا الكفارة أما موجب الدية فلا يوجب سبب التلف وهو متعدي فدية بالجرم
بفعل كالدافع الملقى فيه فقتل فيه الدية بمسببته لا لنفس فتكون على العاقلة لأن القتل بهذا الطريق دون القتل
بالخطأ فيكون معذورا فقتل على العاقلة تخفيفا عنه كما في المحطال أولى لعدم القتل منه مباشرة ولهذا لا يجب
الكفارة فيه وفي الأصل لو كان على دابة فوطئ دابته إنسان فقتله وفي النابيع أو سقط من سطح على إنسان فقتله
هذا كله قتل خطأ ومباشرة وفي شرح المجامع والكفارة تقرر برزقة في حق القادر وصيام شهرين متتابعين في حق
غير القادر ولو أضر بوجوب الاستئذان ولا يجوز ولا ينقضي الليل ولا طعام فيه فتعتبر العذر وتوقف الأداء لا وقت
الوجوب اه قال رحمه الله في النكاح يوجب حرمان الأثر لا هذا في أي كل نوع من أنواع القتل التي تقدم من
عمد وشبهه وخطا وما جرى مجراه يوجب حرمان الأثر لا القتل بسبب فانه لا يوجب ذلك كالأوجب الكفارة وقال
الشافعي وهو لم يفتي بالمحامي أحكامه اه قال رحمه الله في شبه العمد في النفس عمد فمساوها في أن اتلاف مادون النفس
لا يعتد به بالآلة فلو أتت به فدية شبه العمد في النفس على ما لا يوجب ذلك على هذا ما روي عن
أنس ابن مالك أن رجلا ربيع طمعت جارية ففكرت في نفسها فطلبوا اليهم العفو وأبوا والأرض وأبوا إلا القصاص
واختصموا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا القصاص فقتل أنس بن النضر أنكر
ثبته الربيع والذي بعثك بالحق نبيا لا تكسر ثبته فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا أنس كذب الله القصاص فرضي
القوم ففعلوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن من عبادة الله من لو أقسم على الله لأبره ووجه دلالة على ما نحن فيه
اننا علمنا أن الطمعة لو أتت على النفس لا تقرب القصاص ورأيناها فمادون النفس فداو جنته بهكمه عليه الصلاة
والسلام فثبت بذلك أن ما كان من النفس شبه عمد فهو عمد فمادونها ولا تصور أن يكون شبه عمد والله أعلم

باب ما يوجب القصاص وما لا يوجبه في

لما فرغ من بيان أنواع القتل شرع في تفصيل ما يوجب القصاص من القتل وما لا يوجبه في باب على حدة قال رحمه الله
في جيب القصاص يقتل كل يحقون الدم على التأييد عدا في لما بينا وشرط أن يكون المقتول يحقون الدم على التأييد
لبدن شعيرة الأباة عنه لأن القصاص نهاية في العاقبة فيستدعي الكمال في الجناية فلا يجب مع الشبهة واحترز
بذلك عن المستامن فإنه غير يحقون الدم على التأييد قال في العناية وفيه البحث من أوجه الأول أن العفو مندوب إليه
وذلك ينافي وصف القصاص بالوجوب الثاني أن حقن الدم على التأييد غير متصور لأن غاية ما يتصور منه أن يكون
للمسلم في دار الإسلام وهو يزول بالارتداد والعياذ بالله تعالى الثالث أنه منقوض بحمل قتل ابنه المسلم فانهما موجودة
فيه ولا قصاص الرابع أن قسدا التأييد لثبوت المساواة وإذا قتل المستامن مسلما موجب القصاص ولا مساواة
والجواب عن الأول أن المراد بالوجود ثبوت الاستقامة لا مناهاة بينه وبين العفو وعن الثاني أن المراد بالحقن على
التأييد ما هو معدب الأصل والارتداد حارص لا يعتبر ورجوع المحرمي أصل لا طارئ وعن الثالث بان القصاص
ثابت لكسبة النسبة الأبوة وعن الرابع بان التفاوت إلى نقصان غير مانع عن الاستيفاء بخلاف العكس وفي
الكافي القصاص واجب بتبطل كل يحقون الدم على التأييد وليس بينه ما شبهة المال ولا شبهة الحرية يعني به

ليس المقتول ولده ولا هو عبده ولا له عليه شيء من الرق ويقتل فان كان القاتل مسلما والمقتول به مني عليه أو
مربها أو مقطوع أو أعمى أو مقطوع الجوارح أو أشل الجوارح أو كان صيدا أو مجنوناً فإنه يقتل به وفي العيون ضرب
رجل بسيف في حنجرته فخرق السيف الخد وقتله قال أبو حنيفة لا قصاص عليه وقال محمدان كان الخد لو ضرب به وحده
قتل قتل به وفي الكبرى والغتوى على قول أبي حنيفة قال محمد في الجامع الصغير إذا جنى التور والقي فيها انساناً أو
القاه في الماء لا يستلحق الخروج منه فأخوته النار يجب القصاص فوضع المسئلة بصير إلى أن الاجزاء يكفى وإن لم يكن
فيه فأر قال الباقي في فتاواه هو الصحيح وفي الباقي إذا القاه في النار ثم أخرجه منه وفي أبي حنيفة لا قصاص ذلك
حتى مات قتل به وإن كان يحيى ويذهب وفي الخمانية حكى أبا المبرل صاحب فرائض وإن كان يحيى ويذهب فلا
وفي الجامع الصغير أيضاً وذكر شيخ الإسلام في شرح ديال الصل ان غرق انساناً بالماء ان كان الماء قليلاً لا يقبل به
غالباً ويرجى منه النجاة في الغالبات من ذلك فهو خطا العمد عندهم جميعاً وأما إذا كان الماء عظيماً ان كان بحيث
يحسب منه النجاة منه بالسباحة بان كان غير مشدود لا مثقل وهو يحسن السباحة فمات فإنه يكون خطا العمدون كان
بحيث لا يمكنه النجاة فعلى قول أبي حنيفة هو خطا العمد فلا قصاص وعلى قولهما هو عمد بعض ويجب القصاص
وفي الخمانية ولو القاه في الماء فغرق من ساعته لا قصاص فيه في قول أبي حنيفة وفي قول صاحب السبع القصاص
وفي المتن من أبي يوسف عن أبي حنيفة روى رجلان من سفينتي بهر أوفى دجلة أو غرق كوقوع فعلى عاقلة لا يتوان
كان حين القاء سمع ساعة ثم غرق فلا دية فيه ولو القاه من سطح أو جبل أو القاه في نهر فعلى قول أبي حنيفة هذا خطا
العمد وأما على قولهما ان كان موضعاً رجي منه النجاة غالباً فهو خطا وإن كان لا رجي منه النجاة غالباً فهو عمد
بعض يجب القصاص به عندهما وفي الخلاصة لو جرح رجل جرحاً لا يتوهم معها النجاة وجرح آخر جرحاً آخر
والقاتل هو الذي جرحه جرحاً لا يتوهم معها النجاة هذا إذا كانت الجرحان متعاقبتين فإن كانتا معاً وكلاهما
قاتله يقتلان به وكذلك لو جرح رجل جرحاً لا يتوهم معها النجاة هذا إذا كانت الجرحان متعاقبتين فإن كانتا معاً
وكلاهما قاتله يقتلان به وكذلك لو جرح رجل جرحاً واحداً لا يتوهم معها النجاة وإذا جرح رجل حتى مات
فعلى قول أبي حنيفة لا قصاص عليه ولكن ان اعتاد ذلك فالأمام يقتله حداً وهو نظير الساحر إذا تاب وأما على قولهما
ان دام على التحنن حتى مات فعليه القصاص كما لو قتله بهر عظيم أو خشبة عظيمة وإن كان ترك التحنن قبل الموت ثم
مات بعد ذلك فإنه ينظر ان دام على التحنن مقدار الاموت الانسان منه غالباً فلا قصاص وفي الظهيرية ولو قطع
رجلاً ثم اغلى له ماء في قدر فخنقه حتى صار كأنه فاراً والقاه في الماء فمات فقتل به وإن كان الماء حاراً لا يغلى غلبا
شدداً فالقاه فمات ثم مكث ساعة ثم مات وقد سقط حله قتل به والا فلا وإن هو أخرج من القدر في هذه الوجوه
وقد انسلخ فمات من ساعته أو يومه أو مكث أياماً يضاف عليه من ذلك قتل به وإن عاش حتى يحيى ويذهب ومات
من ذلك لم يقتل وعليه الدية وهذا أقياس قول أبي حنيفة ولو القاه في ماء بارد في يوم شات فمات ساعة القاه
فعليه الدية وكذلك لو أخذ له فجعله في سطح في يوم شديد البرد فمات حتى مات من البرد وكذلك لو قطعه فجعله في الثلج
ولو أن رجلاً قط رجلاً أو صيداً ثم وضعه في الشمس فلم يخلص حتى مات من الحر ثمس فعليه الدية ولو أن رجلاً أدخل
رجلاً في بيت وأدخل معه سباعاً وألقى عليه الباب وأخذ الرجل السبع فقتله لم يقتل به ولا شيء عليه وكذلك لو شتمه
حنه أو لسنه فمات بركه ولو قطعه صيداً فالقاه في الشمس أو في يوم مارد حتى مات على عاقلة الدية ولو ضرب انساناً ضربة
لا أثر لها في نفس لا يضمن شيئاً من الامام المرحوم وفي مجموع النوازل رجل صاح بأخيه فمات من مصه فحب
فيه الدية ولو سلخ جلده وجهه فمات فمات من ذلك فهو خطا العمد على ثلاثة أوجه أما ان يكون أو جرحه
على كره أو أكرهه على شربه حتى شرب أو أناله وشربه من غير ان يكرهه عليه فإن أوجه أبعار أو أناله أو أكرهه على شربه
حتى شرب فلا قصاص وعلى عاقلة الدية وفي الأخيرة ذكر المسئلة في الاصل مطلقاً من غير خلاف ولم يفصل بين ما إذا
كان مقدراً يقتل مثله غالباً أو لا يقتل وهذا الجواب لا يشكل على قول أبي حنيفة وذلك لان القتل حصل بحال لا يخرج

لأن من حيث الحقيقة ولا من حيث الاعتبار فكان خطأ العبد على مذهبه وأما على قول أبي يوسف ومحمد فمن مشايخنا
 من قال أن جواب عندهما على التفصيل أن كان عالماً وأجروا من السم مقدار ما يقتل مثله غالباً كان عمداً محضاً وإن كان قدراً
 لا يقتل مثله غالباً فإنه يكون خطأ العدم ومن ساجن من قال بأنه على قولهم جميعاً يصحكون خطأ العمد سواء كان عالماً
 يقتل مثله غالباً ولا يقتل وكان كمن أوجر رجلاً ساقه ونابلاً تحت ثوبه لا نفوس فأتى لا يكون عمداً محضاً وإذا تناوله
 فسر من غير أن أكره لم يكن عليه قصاص ولا دية سواء علم الشارب بكونه عالماً أو لم يعلم وفي الحادثة لا قصاص عليه ولا دية
 لأنه سرب باختياره إلا أن الدافع تنبيهه فلا يعيب عليه إلا التعزير والاستغفار ومن دفع سكيناً إلى رجل فقتل به نفسه لم
 يكن على الدافع شيء وفي فتاوى المحلاصة أدخلنا ثانياً أو مسمى عليه أو صبياً في يده فقتل به عليه البيت بمن في الصبي
 والمعتوه دون الأثم وإن أدخل أنسا في بيت حتى مات جوعاً أو عطشاً لم يضمن شيئاً عند أبي حنيفة وعندهما يجب الدية
 وفي الكبرى إذا طعن على آخرية أحق مات جوعاً أو عطشاً لم يضمن شيئاً في قول أبي حنيفة وقال عليه الدية وفي الحادثة قال
 محمد يعاقب الرجل وعلى ما قلته الدية وفي الظهيرة ولو أن رجلاً أخذ رجلاً فقتله وجسه حتى مات جوعاً قال محمد أوجه
 عقوبة الدية على ما قلته والفتوى على قول أبي حنيفة أنه لا شيء عليه وفي المتن سئل محمد عن رجل ألقى رجلاً حياً في
 قبر ومات قال فسيه دية وفي الذخيرة بقادفة لأنه قتله عداً وفي الكبرى ولو ألقاه حياً في قبر يقتل به لأنه قتله عداً وهذا
 قول محمد والفتوى أنه على ما قلته الدية وفي الظهيرة والفتوى على قول أبي حنيفة وفي المجرى الحسن بن زياد
 عن أبي حنيفة فلان قتلته بحدية أو قال بالسيف ثم قال إنما أردت غير ما سمعته دية منه القتل وفي المتن إذا قال
 الرجل قتلنا فلاناً بآية أو بعتدين ثم قال كان عبياً لم يصدق وقتل به ولو قال ضرب فلاناً بالسيف ثم قال لا أدري مات منها أم لا
 بذلك قال كتب يوسف لما لم يصدق وقتل به ولو قال ضرب فلاناً بالسيف ثم قال لا أدري مات منها أم لا
 ولكنهما ماتا قال الرمي مات من ضربت فاقول قول القاتل وعابه نصف الدية وفي المتن إذا طعن حلقوم الرجل وفي
 شيء بليل من الحلقوم وفيه الروح فقتله رجل آخر فلا ذود عليه لأن هذا ميت ولو مات ابنه بعد ذلك وهو على تلك الحالة
 ورثه ابنه ولم يرث هو من ابنه وفي الظهيرة رجل أثم وهو صحيح الدين فذبحه إنسان وقال ذبحته وهو ميت فإنه يقتل به
 قاساً وفي الاستحسان يجب الدية ولو شرب من رجل وجرح إصبعه كاهواه وقطعت على الأرض إلا أنه صحيح بعد فقتله رجل
 فلا ذود عليه وفي الحادثة رجل عدا على رجل فشن بطنه وأخرج إصبعه ثم ضرب رجل عنة بالسيف عداً قال القاتل هو
 الذي شرب العنق عداً كان خطأ يجب الدية وعلى الذي سبق البطن ثلث الدية وإن كان غداً إلى الجانب الآخر
 يجب ثلثا الدية لأنهما حاشيتان في كل منهما ثلث الدية وهذا إذا كان مجاميش بعد الشق يوماً أو بعض يوم فإن كان
 الشق بحال لا يتوهم معه وجود الحية أو يبق معه الاضطراب الموت والقاتل هو الذي شق البطن فقتل في الشق
 ويجب الدية في الخطأ ولو قتل رجلاً وهو في الترع فقتل القاتل به وإن كان يعلم أنه لا يعيش وساقى نسي من هشة الجنس
 وفي فصل من ترقات الأسعيان إذا شرب السهو دانه ضربه فلم يزل صاحب فراس حتى مات فإن كان عداً فاعساه
 القصص وفي الجنابة رجل جرح رجلاً جرحاً واحداً وأخبر جرحاً واحداً ثم صالح الجرح وجرحاً واحداً من الجرح وما يحدث منه على
 مال ثم مات منها جرحاً عليه نصف الدية ولو له قال رحمه الله في وقتل المحرم بالحجر والعبد كالمحرر وقال الشافعي رحمه الله تعالى
 لا يقتل المحرم بالعبد لقوله تعالى المحرم بالحجر والعبد بالعبد فهذا يقتضي مقابلة الجنس بالجنس ومن ضرورة لمقابلة
 أن لا يقتل المحرم بالعبد ولأن القصص يقتضي المساواة ولما أواد بينهما إذا نحر مالك والعبد مملوك والمساواة أعارة
 القدرة والماء كيه أماء والعجز ولنا العمومات نحو قوله تعالى وكنتمنا عليهم قيم أن النفس بالنفس وقوله تعالى كتب
 عليكم الذم إذا أنزل عليكم الآية وقوله عليه الصلاة والسلام العذرود ولا يعارض بما تلى لأن فيه مقابلة مقبلة وفيما تناولنا
 مقابلهما فلا يلزم على المقابلة أن لا يتناقى المحرم بالحجر لا يتناقى المحرم بالعبد لأنه ليس فيه إلا كرم بعض ما شمله
 العذرود على موافقة حكمه وذلك لا يوجب تخصيص ما بقى الأثرى أنه قابل الاتي بالاتي دليل على جريان القصص

بين المحرمة والامة وفائدة هذه المقالة في الآية على ما قال ابن عباس رضي الله عنهما كانت بين النصير وبين قرينة
 مقابلة وكذا بنو اقرنة أقل منهم عددا وكان بنو النصير أشرف عندهم فراضوا على أن العبد من بني النصير
 بمقابلة المحرم من بني قرينة والاني منهم بمقابلة الذك من بني قرينة فأنزل الله تعالى الآية فراضا علمهم وبما على أن
 الجنس يقتل بجنسه على اختلاف مواضعهم من القيلين جميعا فكانت الامة لتعريف العبد لا لتعريف الجنس
 ولأنهم مستويان في العصمة اذ هي بالدين عندوا بالدار عندنا وهي المعتبرة فيجري القصاص بينهم أحصاها المادة
 الفساد وتحقا المعنى الزجر ولو اعتبرت المساواة في غير العصمة في النفس لما جرى القصاص بين الذكور والاني والقصاص
 يجب باعتباره اذ هي ولم يدخل في الثالث من هذا الوجه بل هو مني على أصل المحرمة من هذا الوجه ولهذا يقتل العبد
 بالعبد وكذا يقتل العبد بالمحرور كان مالا ساقتل وكذلك يحزه وموته وبغاء أثر كفره حكمي فلا يؤثر ذلك في سقوط
 العصمة ولا يؤثر شبهة ولو أورش شبهة لما جرى القصاص بين العبد وبعض وجوب القصاص في الاطراف
 يعقد المساواة في الجزاء المباني بعد المساواة في العصمة ولهذا لا تقطع العصمة بالشلاء وفي النفس لا يستمر ذلك حتى
 يقتل الصبي والزمن والفالج ولا مساواة بين اطراف المحرور والعبد الا في العصمة فظهر أن اثر الرق في هادون النفس
 لما ان العبد من حيث النفس آدمي مكاف خلق معصوما قال رحمه الله في المسلم بالذي كفي يقتل المسلم بالذي وقال
 الشافعي لا يقتل به لما أخرجه عن أبي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يقتل مسلم بكافر ولا ذوه عهد
 في عهد الحديث ولنا ما نأخذ من كتاب الله وما روينا من النفاة باطلا فقه بنواؤه وقد صرح عن عبد الرحمن بن سلمة
 ومحمد بن المنكدر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى برجل من المسلمين قد قتل معاهدا من أهل الذمة فحضره فغضب
 عنقه فقال أنا أولى من وافي بذمتهم والقصاص يعقد بالعصمة على ما بينا في العبد وقد وجدت نظرا الى الدار والى التكليف
 ولأن شرط التكليف القدرة على ما كفيه ولا يتكلم من إقامة ما كفيه لا يدفع أسباب الهلاك عنه وذلك بان
 يكون عزم التعرض ولا نسلم ان الذم مبيع بنفسه بل بواسطة المحراب الأثرى أن من لا يقتل منهم لا يصل قتله
 كالشيخ الفاني وقد اندفع المحراب بعقد الذمة فكان معصوما بلا شبهة ولهذا يقتل الذي بالذي ولو كان في عصمته
 خلل لما قتل الذي بالذي كما لا يقتل المستامن بالمستامن وقد قال على رضي الله عنه اغتابلوا الجزية لتسكون دماؤهم
 كدمائنا وأموالهم كاموالنا وذلك بان تكون معصومة بلا شبهة كالمسلم ولهذا يقطع المسلم بقرعة مال الذي ولو
 كانت في عصمته شبهة لما قطع كما لا يقطع في سرقة مال المستامن لأن المال يبيع للنفس وأمر المال أهون من النفس
 فلما قطع بقرعته كان أولى أن يقتل بقتله لأن أمر النفس أعظم من المال الأثرى ان العبد لا يقطع بسرقة مال مولاه
 ويقتل بقتل مولاه لما ذكرنا والذي يدل على ما علمنا ان الذي لو قتل ذميا ثم أسلم القاتل قبل أن يقتل بقتله فعله أن
 المراد به المحرم اذ هو لا يقتل به مسلم ولا ذمى ولا يقال معناه لا يقتل ذوه عهد مطلقا أى لا يصل قتله فيكون ابتداء كلام
 لا تأتول هذا الاستيعاب لوجهين أحدهما ان ذمه فرد وقد عطف على جله في اخذ الحكم منها لأن المعطوف الناقص
 يأخذ بالحكم من المعطوف عليه التام كما قال فام زيد وعمر وأبو بكر قتل زيد بعمر ووخالد أى كلاهما قام أو قتل ولا
 يجوز أن يقدله خيرا أو الظاهر ان المعنى بالي ذلك لان المراد بسوق الكلام الاول في القتل قصاصا لا في مطلق
 القتل فكذا الثاني تحقيقا للعطف اذ لا يجوز ذلك أبينة في المفرد الأثرى الى قوله تعالى وما ينوي الاممي والعصير
 ان المنفى الاستواء في البصر والعلى كل وصف ولهذا أجرى القصاص بينهما الاستواء في العصمة وكذا نقصان
 حال الكافر بكفره لا بيزيل عصمته فلا عبرة به كما اثر الاوصاف الناقصة كالنسل والافونة ولا نعلم ان كفره مبيع للقتل
 بل حواه هو المبيع وقد ذكرناه غيره مرة بخلاف ما ذكرنا من المالك والاخت من الرضاع فانه مبيع ولو لمه وانما امتنع في
 الاخت المذكورة بعارض فأورث شبهة قال رحمه الله ولا يقتلان بمستامن كفى أى لا يقتل المسلم ولا الذي بحري
 دخل دارنا بان لان دمه ليس بمحقوق على التام ينفذ تعدت المساواة وكذا كفره باع على المحراب لنفسه الرجوع

الى دار الحرب وقتل المستامن بالمستامن قياسا لوجود المساواة بينهم ولا يقتل استحصانا لوجود الميعة قال رحمه الله
 في الرجل بالمرأة والكبير بالصغير والصحيح بالاجهي والزمن ناقص الاطراف والجهنون في يقتل الرجل الصحيح
 بهؤلاء وهو معطوف على ما تقدم من قوله ولا يقتل الحر بالحر المخرج لاعلى ما يليه من قوله ولا يقتلان بمستامن وانما
 جرى القصاص بينهم لوجود المساواة بينهم في العصمة والمساواة فيها هي المعترة في هذا الباب ولو اعتبرت فيما وراءها
 لانسباب القصاص وانما الغنى قال رحمه الله في والولد بالوالد لساكنوا زورا وبنا من الغنومات ولما ذكرنا من المعاني
 قال رحمه الله في ولا يقتل الرجل بالولد في لقوله عليه الصلاة والسلام لا يقاتل الوالد بالولد ولا السيد بعبيده ولان الوالد
 لا يقتل ولده غالبا لوفور شفقتة فيكون ذلك شبهة في سقوط القصاص ولان الاب لا يستحق العقوبة بولده لانه سبب
 لحياته فحينئذ ان يكون الولد سببا لافناؤه ولهذا لا يقتله اذ اوجده في صف المشركين مقاتلا وزانيا وهو محسن
 وهذا لان القصاص يستحقه الوارث بسبب انعقد البت خلافه ولو قتل به كان القاتل هو الاب لان نيابة وطول بالفرق
 بين هذا وبين من زنى بابنته وهو محسن فانه يرحم ارحم ارحم الله على الخصوص بخلاف القصاص لا يقال
 فيجب ان يعد اذا زنى بجماعة ابنته لا نقول ثبت له حق الملك بقوله عليه الصلاة والسلام انت وما لك لا يملك قال رحمه
 الله في والام والمجد والمجدة كالا ب سواه كان من جهة الاب او من جهة الام لا به جزوهم فالنصف الوارد في الاب يكون
 واردا فيهم دلالة فكانت الشبهة شاملة للجميع في جميع صور القتل وقال مالك رحمه الله تعالى ان قتله ضربا بالسيف
 فلا قصاص عليه لاحتمال انه قصد تاديبه وان كان ذممه ذمما فعليه القصاص لانه عدل شبهة فيه ولا قول بل حناية
 الاب اغفلان فيه قطع الرحم فصار كمن زنى بابنته حيث يرحم كالمزني بالاجنبية والجمعة عليه مارونا وما يدا وليس هذا
 كالزنا ببنته لان الاب لو فوور شفقتة يمتنع ما يضرب ولده بل يتعمل الضرب عنه حتى يسلم ولده فهذا هو العادة القاسية بين
 الناس فلا يتوهم ان قصد قتل ولده فان وجد ما يدل على ذلك فهو من العوارض السادرة فلا يتغير بذلك العواهد
 الشرعية الا ترى ان السفر لما كان فيه المشقة غالبا كان له ان يترخص برخصة المسافرين فلا يتغير ذلك بما يتفق فيه لبعثهم
 من الرأفة ولا كذلك الزنا قال رحمه الله في وبعد ومدمر ومكاتبه وبعد ولده وبعد ملك بضعة في يقتل بهؤلاء
 لما وروينا ولا نه لو وجب القصاص لو حبسه كما اذا قتله غيره ولا يجوز له ان يوجب على نفسه عقوبة ولذا لا يستوجب ولده
 القصاص عليه لما بينا والقصاص لا يجزئ فيسقط في البعض لاجل انه ملك البعض فيسقط في الكل لعدم الجزئي قال
 رحمه الله تعالى في وان ورث قصاصا على ابيه سقط في لسا ذكرنا ان الابن لا يستوجب العقوبة على ابيه ومصدر المسئلة
 فيما اذا قتل الاب اخ امراته ثم ماتت امراته قبل ان يقتل به فان ابنه يرث القصاص الذي لاهل ابيه فيسقط لسا ذكرنا
 كما اذا قتل امراته وليس لها ابن الا انها منه فيسقط القصاص قال رحمه الله في وانما يقتل بالسيف وقال الشافعي
 رحمه الله تعالى يقتل بمن قتل من قتله بفعل مشروع وان قتله بغير فعل مشروع كواطمة يتخذ له خشبة ويفعل به كما
 فعل ولنا ما رواه شفيان من قوله عليه الصلاة والسلام لا قودا بالسيف وهو نص في نفي استيفاء القود بغير السيف
 فكيف يلحق به دلالة ما كان ملاحا من غير السيف وهل يتصور انه يدل كلام واحد على نفي نفي وانثائه معا والحق
 ان يكون المراد بالسيف في الحديث الزور السلاح مطلقا بطريق الكفاية كما اشار اليه المصنف بقوله والمراد به السلاح
 وصريح صاحب الكفاية والكفاية حيث قالوا ولما قوله عليه الصلاة والسلام لا قودا بالسيف والمراد بالسيف
 السلاح هكذا فهمت العمدة رضي الله تعالى عنهم وقال في النهاية فان قيل يحمل ان يكون المراد من المحذورات لا قود
 يجب الا بالسيف لان يكون معناه لا قود يستوفى الا بالسيف فلنا القود اسم لتل هو جزاء القتل دون ما يجب شرعا
 وان جل عليه كان مجازا لان القود قد يجب بغير السيف كالقتل بالنار والابرة فممكن جعله عليه لوجود وجوب القود
 بدون القتل بالسيف وانما بالسيف مخصوص بالاستيفاء له وما رواه كان سرطا ثم نسخ كانه تحت للمسئلة او يكون
 اليهودي ساعيا في الارض بالفساد فيقتل كإبراء الامام ليكون ارفع وهذا هو الظاهر ولان اليهودي كان اخذ المال

الآثرى الى ماروى في الخبر عن انس بن مالك انه قال عدله ودى على جارية فاخذها بما معها الحديث وهذا شأن قطاع
الطريق وهذا يقتل باي شاء الامام ويؤيد هذا المعنى ماروى انه عليه الصلوة والسلام قتل اليهودي بخلاف ما كان
قتل به الجارية والاستيفاء اما ان يكون بحكم الارث او الملك او بحكم السلطنة والولاية والمستحق للقصاص والدية الورثة
مثل ما يستحق ماله على فراض الله تعالى يدخل في ذلك الزوج والزوجة والوارث يقوم مقام المورث في استحقاق كل
ما كان له من الاملاك والمحقوق الا ان الدية يجب حقا للبت ابتداء حتى تقضى منها ديونه ونفذ وصاياه ثم تثبت للورثة
بطريق الخلافة والورثة عند ابي حنيفة مرضى الله عنه حتى لو اقام واحد من الورثة البينة على القصاص لا يجب ان يقتص
وحسده ولا ينفر دأ أحدهم بالاستيفاء اذا كانوا كرا حتى يجتمعوا الا نالوا ملقنا لبعض الاستيفاء مع غيبة الباقي
يؤدى الى ابطال حق الباقي في الاستيفاء وكذلك ليس للسلطان استيفاء مع الكبير عنده خلافا لهما مجتمعين ان ملك
القصاص ثابت في المثل للكل بدليل أنهم على كون الاعتياض والعفو عنه وبسوق في حكم الملك عن الاختيار ولو مات
أحدهم ورث نصيبه وهذه فوائد الملك وغرته وملك الصغير معصوم محترم وأثر العصمة ان لا يتقدر أحد على ابطاله الا
بعض له اذا استيفاءه بمجمل ما يكون منظماد افعال الفدية وهي صون القود وحفظه عن نظيره فالقوات اليها اما بجهة
الغنية او بجهة الموت فان مدة الصامدة متدية والموت في هذه المدة المدية غير نادر وتغيب الغائل نفسه على وجهه لا
يطاق أحد عليه مخافة على نفسه غالب وليس بنادر قال رحمه الله في مكاتب قتل محمد وترك وفاء وورثه سببه فقط اولم
يترك وفاء له وارث يقتص كما اما الاول وهو اذا ترك وفاء ولا وارث له سوى المال فلذلك ذكره ناهر قولهما وعن محمد
رحمه الله تعالى لا يجب القصاص لان سبب الاستحقاق قد اختلف ولان المولى يستحقه بالولاية بان مات حرا او بالملك ان
مات عبدا فاشتمه الحال فلا يستحق لان اختلاف السبب كاختلاف المستحق فيسقط أصلا اذا كان له وارث غير المولى
فصار كالمولى قال لغيره يعني هذه الجارية بـ ~~بـ~~ وكذا وقال المولى زوجها ماتك لا يملك له وطوفا لاختلاف الحكم ولهما ان
المولى والمستحق للقصاص على التدبير بن يتيقن وهو معلوم فلا يضر مجرد اختلاف السبب لان السبب لا يرافقه
وانما يرافقه حكمه وقد جعل بخلاف المستحقة لاختلاف حكم السنين ولا يدري بايهما يحكم فلا تثبت المثل بدون
تعيين السبب واما الثاني وهو اذا لم يترك وفاء له وارث غير المولى فلا يراه مات رقيا لقتلها فكافة بموته لاعتق وفاء
فظهر انه قتل عبدا محمدا فيكون القصاص للمولى بخلاف معتق البعض اذا قتل ولم يترك وفاء له حيث لا يجب القصاص
لان العتق في البعض لا يفتح بموته عاجزا لان الاختلاف في انه يعتق كله او بعضه ظاهر واشبه المستحق فأورث ذلك
شبهة كالمكاتب اذا قتل عن وفاء أقول فيه نظرا لانه قد مر من قبل ان أصل ابي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله
ميران اختلاف السبب الذي لا يقضى الى منازعة ولا الى الاختلاف الحكم لا ياتي به ولهذا كان للمولى القصاص
عندهما فيما اذا قتل المكاتب محمدا وليس له وارث سوى المال وترك وفاء فكيف يتم تطبيق عدم وجوب
القصاص عند ابي حنيفة في مسألة معتق البعض اذا مات عاجزا ان المولى يستحق القصاص في بعض بالولاية وفي
بعضه بالملك فلا تثبت له الاستحقاق بسببين مختلفين ولا افضاء الى المنازعة على مقتضى هذا التعليل ولا الى
الاختلاف في الحكم فنأين لا تثبت له الاستحقاق عندهم بمجرد اختلاف السبب ثم أقول لعل المراد بقوله بخلاف
معتق البعض اذا مات ولم يترك وفاء واما اذا كان له وارث غير المولى يرشدا اليه ذلك خالف هذه المسئلة في حديث قوله
وان لم يترك وفاء وله ورثة آخره فيثبت يصح تميم ما جعله المصنف في تعديله بقوله لان العتق في البعض
لا يفتح بالهجر بان يقال للمولى يستحق القصاص في البعض المملوك بالملك والوارث يستحق في البعض المعتق بالارث
فيكون السببان راجعين الى الشخصين فيبالي باختلافهما لا افضاء الى المنازعة ما مل تغف واشترط الوارث وقع
اتفاقا فانه اذا لم يكن له وارث ايضا الحكم كذلك لونه رقيقا وذلك لينسبه على انه لا فرق بين ان يكون له وارث
اولم يكن بخلاف المسئلة الاولى قال رحمه الله في وان ترك وفاء ووارثا لا شيء أي يقتص وهذا بالاجماع وان اجتمع

المولى والوارث لا شئ بينهما له الحق لانه ان مات حرا كما قال على وابن مسعود رضي الله عنهما فالقصاص للوارث وان
 مات عبدا كما قال زيد بن ثابت رضي الله عنه والقصاص للمولى قال ابن قاضي زاده على عبارة الهداية اقول اطلق الوارث
 ههنا ولم يقيد بالمحروقة في الصورة الاتية حيث قال وان لم يترك وقام له ورثة احرار وكان الاولى ان يعكس الامر
 فانه اذا كان الوارث ههنا رقيقا فالظاهر انه يجب القصاص للمولى عند أبي حنيفة وأبي يوسف ليكون حق الاستيفاء
 للمولى خاصة اذا ولاية للارتقاء على استيفاء القصاص فلم يشته من له الحق ههنا وما اذا كانت الورثة ارقا في الصورة
 السابقة فيجب القصاص للمولى وحده في قولهم جميعا كما اذا كانت ورثته احرارا لانه مات عبدا في تلك الصورة والتقيد
 بالاحرار يشعر بكون المحرم في الارتقاء خلاف ذلك على ان مفهوم المخالفة معتبر عندنا ايضا في الروايات كما صرح حوايه فان
 قلت الرقيق لا يكون وارثا لان الرق احد الامور الاربع التي تمنع عن الوراثة كما تقر في علم الفرائض فلا احتياج الى تقيد
 الوارث بالحر بل لوجه له لا شمار به بكون الرقيق ايضا وارثا قلت المراد بالوارث ههنا من كان من شانه ان يرث والرقيق
 كذلك لانه يرث عند زوال الرق لامن يرث بالفعل فيجتمتع التقيد بالحرية والا يلزم ان لا يتم تقيد الورثة بالاحرار في
 الصورة الاتية ايضا مع انها قدمت بها في الكتاب بل في اصل التامع الصغير للامام الرباني قال رحمه الله وان قتل
 عبدا الرهن لا يقتض حتى يجتمع الرهن والمرتهن في لان الرهن لا يلزم ان يفي من ابطال حق المرتهن في الدين لانه
 لو قتل القاتل لبطل حق المرتهن في الدين لهلاك الرهن لا بدل وليس للرهن ان يستوفي تصريفه في الدين لانه
 حق الغرور كحق العيون والجماجم الصغير لغرض الاسلام انه لا يثبت لهما القصاص وان اجتمعا لجعل كلاهما
 الذي ترك وفاء وارثا وليكن الفرق بينهما ظاهر فان المرتهن لا يستحق القصاص لانه لا ملك له ولا وفاء فلا يشته من له
 الحق بخلاف المكاتب على ما بينا وفي العيون العبد المرهون اذا قتل عبدا وان اجتمعا على القصاص فلهم ان يقتصا في
 قول أبي حنيفة وأبي يوسف ويكون المستوفى هو الرهن وقال محمد وزفر لا قصاص وعلى القاتل القيمة وفي التمام
 روي هشام عن أبي حنيفة وأبي يوسف انه يؤخذ من القاتل قيمته ويكون رهنا مكانه وروي ابن الوليد عن أبي يوسف
 عن أبي حنيفة انها اذا اتفقا على القصاص وقيمته أقل من الدين او ماله فلم يملك وان اختلفا فلم يملك قيمته وتكون
 رهنا مكانه ثم على قول أبي يوسف اذا اجتمعا على القصاص سقط الدين عن المرتهن في الرواية الظاهرة وان اجتمعا على
 أخذ القيمة يرجع المرتهن على الرهن بدينه كالعبد الموصى بمخدمته ولو قال المؤلف وان قتل عبدا فيه حقان بمائة
 لا يقتض حتى يجتمعا لكان أولى وأخصر ما كونه أولى فلانه يشمل العبد الموصى برقبته لانه ان يخدمته لا يخدم غيره
 وقولنا حقان لم يقد انه اذا كانا مالكين فلا بد من اجتماعهما كونه أخصر أظهر وقولنا تامان ليخرج العبد المبيع
 المقتول قبل القبض كما ساقى وفي فتاوى الفضلي الموصى به اذا قتل قبل ان يقبل الموصى له الوصية فلا قصاص للوارث
 ولا للموصى له ان اتفقا انه مات قبل قبول الموصى له ثم بعد ذلك ينظر ان قبل الموصى له الوصية ورجع على القاتل
 بقيمته ولا ترجع الورثة بذلك والموصى برقبته رجل ويخدمته لا يخدمه لانه ان يخدمه لا يخدم غيره
 الكبري ان اتفقا بطل حق صاحب المخدمة ويستوفيه صاحب الرقبة وان لم يرخص صاحب المخدمة فانه يجب القيمة
 على القاتل ويشترى بها عبدا آخر ويكون حاله مثل حال الاول وفي القدوري قال أبو يوسف العبد المجهور اذا قتل
 قبل قبض المرأة وبطل الخلع اذا قتل قبل قبض الزوج وبطل الصلح من دم العبد اذا قتل في يد الغاصب محمد فان شاء
 المالك اقتص من القاتل وان شاء ضمن الغاصب قيمة عبده ثم يرجع الغاصب على القاتل وان قتل العبد المبيع قبل
 القبض فالقصاص للمشتري ان اجاز البيع لانه المالك وان نقص فلما تبع لان البيع ارتفع وظهر انه المالك وهذا
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي العيون وفي فتاوى الفضلي العبد المبيع اذا قتل قبل القبض محمد لا يجزى المشتري بين
 المذني والردفان اختار المضي فله ان يقتص ولكن لا يكون له الاستيفاء الا بعد التقاضي فعدوا اجازة البيع بعد
 الموت ههنا ولورد المشتري المبيع لاتباع ان يقتص في قول أبي حنيفة وان ادعى الثمن قال أبو يوسف لا يقتص البائع وعند

محمد فحب القيمة في الوجهين لاشتباه المستحق وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رجل قطع يد عبد رجل أو شجرة رجل ثم إن
المولى بأمره ثم رد عليه بعب بقبضه فاض أو وهبه المولى من إنسان ثم رجع في الهبة بقضاء أو بغيره ثم مات العبد من
الجنابة فان مولى العبد يرجع على المجاني بجميع قيمته وفي نوادر بشر بن أبي يوسف لو أن أمة قطعت يدها خطأ وباعها
المولى من إنسان على أنه بالخييار وردت على المولى فانت من عنده من القطع ففسل القاطع قيمتها تامة وإن كان القطع
معد أدات القصاص استصان وفي نوادر داود بن رشيد عن محمد عبد قطع رجل يده ثم مات ثم اختلف القاطع والمولى
في قيمته يوم القطع فقال القاطع كانت قيمته يوم القطع التي درهم والقول قول القاطع فان غرم ذلك أول يغرم
حتى تلفت اليد ومات فعلى قاطع اليد وما قلته الدية وأما النفس فلا يصدق واحدة من معاملة بها فغرم القاتل
قيمة النفس يوم تلفت ويكون على العاقلة ألف وخمسمائة منها ارش اليد رجل فقا عني عبد وقطع الأثر رجله أو
يده فبرئ وكانت الجنابة عنهما معا فليهما قيمته أثلاثا وباخذان العبد فيكون بينهما على قدر ذلك وكذلك لو كانت
جراحة من اثنين معا جراحة هذا في عضو وجراحة هذا في عضو يستغرق ذلك القيمة كلها فانه يدفعها اليهما ويغرمان
القيمة على قدر أرش جنابيهما ويكون بينهما على ذلك وإن مات منهما أو الجنابة خطا فعلى كل واحد منهما ارش
جراحته على حدة من قيمة عبد صحيح وما بقي من النفس عليهما نصفان وإن علم أن أحدى الجراحين قبل الأخرى وقد
مات منهما فعلى الجراح الأول أرش جراحته من قيمته صحيحا وعلى الجراح الثاني أرش جراحته من قيمته مجروحاً
الجراحة الأولى وما بقي من قيمته فليهما نصفان وإن برئ منهما أو الجراحة الأخرى تستغرق القيمة والأولى تستغرق
القيمة فعلى الأول أرش جراحته وعلى الثاني أرش جراحته وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رجل جل على عبد
رجل محتوما ورجل آخر جل عليه محتومين وكان يسير إذ ن المولى فانت من ذلك كله فعلى صاحب المحتوم ثلث
القيمة وعلى صاحب المحتومين ثلثا القيمة وهو قول أبي حنيفة وفي نوادر هشام عن أبي يوسف رجل قتل رجلا
فجاء رجل وادعى أنه عبده وأقام البينة وشهدوا أنه كان عبده فاعتقه وهو حر اليوم فإن كان له وارث قضى لوارثه
بالقصاص في العمد وبالدية في الخطأ وإن لم يكن له وارث فلولاه قيمة في الخطأ والعمد وفي الذخيرة عبد مقطوع اليد
جاء إنسان وقطع رجله إن قطع من هذا الجانب فعلى القاطع نقصان قيمة العبد المقطوعة يده وإن قطعها من الجانب
الأخر فعليه نصف قيمة العبد المقطوع يده وفي مختصر الكافي وعلى هذا البائع إذا قطع يد العبد المبيع قبل التسليم
إلى المشتري فيسقط نصف الثمن ولو كان العبد مقطوع اليد قطع البائع يده الثانية قبل التسليم يغرم النقصان
ويسقط من المشتري بقدره من الثمن حتى لو انتقص ثلث لسقط ثلث الثمن وكذلك لو كان مكان قطع البدن العين
زنى الظهيرة ولو كان العبد مقطوع اليد قطع إنسان يده الأخرى كان على قاطع اليد الثانية نقصان قيمة مقطوع
اليد قال رحمه الله **ولا في المعتوه والقود والصلح لا العفو بقتل وليه** يعني إذا قتل رجل قرييا للمعتوه فلولي المعتوه
استيفاء القصاص وله أن يصلح لأن له تمام الشقة والرافة وله ولا ية على المعتوه فقام مقامه ولأن في الصلح منفعة
المعتوه فالجهور الشراح هذا إذا صلح على مثل الدية أما إذا صلح على أقل من الدية لم يجوز ويجب كمال الدية ولنا
فيه نظر لأن لفظ محمد في الجامع الصغير مطلق حيث جوز صلح أي المعتوه عن دم قرييه مطلقا لأنه قال وله أن يصلح
من غير قيد بقدر الدية فبني على أن يجوز الصلح على أقل من الدية **ولا باطلاقة** وإنما جاز صلحه على المال لأنه أنعم
للمعتوه من القصاص فإذا جاز استيفاء القصاص والصلح أولى والنفع يحصل بالقليل والكثير الأثرى إن الكرخي قال
في مختصره وإذا جسد رجل على رجل قصاص في نفس أو فيما دونها فصاح صاحب الحق من ذلك على مال فذلك جائز
قللا كان المال أو كثيرا كان ذلك دون دية النفس أو أرش الجراحة أو أكثر إلها لفظ صاحب العناية أقول نظره
ساقط جدا فإن لأصحاب الخبر يرجح من المنايع صرف إطلاق كلام المصنف إلى التمسيد إذا اقتضاه الفقه كما صرح حوايه وله
تطائر كثيرة في مسائل الفقه والله تعالى أعلم أما القتل فلان القصاص شرع لا تشفي ودوك النار وكل ذلك راجع إلى

النفس بولاية على نفسه فليعلم كالانكاح بخلاف الاخ وامثاله حيث لا يكون لهم استيفاء قصاص وحب العتوه
 لان الاب لو فور شفته جعل التثني المحاصل للابن ولهذا بعد ضرر والده ضاع على نفسه واما العفو فلا يصح لانه
 ابطال لمقه بلا عوض ولا مصلحة فلا يجوز وكذلك ان قطعت يد المعتوه بمسدل المينا والوصي كالب في جسم ماذ كرنا
 الا في القتل فانه لا يقتل لان القتل من باب الولاية على النفس حتى لا يملك تزويجه ويدخل تحت هذا الاطلاق الصلح
 عن النفس واستيفاء القصاص في الطرف اذ لم ير السر القود في النفس وذ كرفي كالب الصلح ان الوصي لا يملك الصلح في
 النفس لانه فيما غيرة الاعتفاء وهو لا يملك الاستيفاء وحده لذلك كورنهنا وهو الماذ كورفي الجامع الصغير ان المقصود
 من الصلح المال والوصي يتولى التصرف فيه كما يتولى الاب بخلاف القصاص لان المقصد التثني وهو يختص بالاب ولا
 يملك العفو لان الاب لا يملكه في النفس لان المقصود محدود هو التثني وفي الاستحسان يملكه لان الاطراف يسلك فيها
 مسلك الاموال لانها خلقت وقاية للانفس كاللحم فكان استيفاء غيرة التصرف فيه والقاضي بغيرة الاب فيه في الصحيح
 الا ترى ان من قتل ولاولى له يستوفيه السلطان والقاضي بغيرته فيه وهذا أولى والصبي كالمعتوه لما عرف في موضعه
 قال رحمه الله هو القاضي كالب والوصي يصالح فقط والصبي كالمعتوه يعني ان القاضي يملك استيفاء القصاص
 في الصغير الذي لاولى له وهو قول المتأخرين من اصحابنا وذ كرنا ناطق انه لا يملك والوصي يملك الصلح ولا يملك استيفاء
 القصاص هذا الكلام فيما اذا كان المجني عليه مولى الصغير أو المعتوه فلو جنى صغير أو مجنون على نفس أو طرف
 أو اود الاب ان يصالح عن ذلك فله ذلك وقوله والوصي يصالح فقط هذا اذا كان القصاص في النفس واما اذا كان في
 الاطراف ففي رواية الاصل ليس له ذلك وعلى رواية الجامع الصغير له ذلك وذ كر شيخ الاسلام انه يملك ذلك على وجه
 الاستحسان وقوله والصبي كالمعتوه يعني ولى الصبي يملك ما قدمناه في ان ولى المعتوه يملكه وفي العيون اذا ثبت القتل
 عليه ثم جنى القاتل قال محمد في القياس يقتل وفي الاستحسان تؤخذ منه الدية قال رحمه الله ولا يسار القود قبل
 كبر الصغير يعني اذا كان القصاص متركاً بان قتل رجل وله اولاد كبار وصغار فلكبار ان يقتلوا القاتل قبل
 ان يبلغ الصغير وهذا عندنا في حنفية وقال ليس لهم ذلك حتى يبلغ الصغير لان القصاص مشترك بينهم ولان الكبار
 ليس لهم ولاية على الصغير حتى يستوفوا حقهم فمن التأخير كالأول الكبار وفيهم كبير فأناب أو كان أحدهم
 الوليين غائباً في العبد المشترك بخلاف ما اذا عا الكبر حيث صغ عفووه وان بطل حق الصغير في القصاص فانه بطل
 بعوض فجعل كالبطلان ولا في حنفية ما روى ان عبد الرحمن بن ملجم حين قتل علياً قتل به وكان في اولاد علي صغار
 وكان بعضهم من الغيبة من غير تكبر فحل محل الاجماع ولهذا الواسط في بعض الاولياء القتل بنفسه لا يضمن شيئا
 ولو لم يكن له ذلك لضمن كالأول قتل من وجب عليه القصاص أحسن فافترقا وبخلاف ما اذا كان بين الموليين وأحدهما
 صغير لان سبب الملك أو الولاء هو غير مكامل وفي مسئلتنا القرابة وهي متكاملة قال السارح ولانه حق لا يتجزى
 لان شبهه وهي القرابة لا يتجزى أقول في تمام الاستدلال بعدم تجزى سبب القصاص وهو القرابة على عدم تجزأ
 القصاص نفسه فيه خفاء لان العقل لا يجد محذوراً في كون السبب بسطاً والسبب مركباً وكفى والظاهر ان القرابة الى
 لا تجزى كما انها سبب لاستحقاق القصاص في القتل العمد كذلك هي سبب أيضاً لاستحقاق الدية في القتل الخطأ
 مع انه لا شك ان الدية تجزى لانها مال والمال يجزى بل لا ريب فالظاهر في بيان كون القصاص حقاً لا يتجزى
 ماذ كرفي الكافي ومعراج الداية تقرير دليل الاماميين وهو ان القتل غير متجزى ثم ان بعض الفضلاء طعن في قولهم
 ههنا ان سبب القصاص هو القرابة حيث قال كفى يكون سببه القرابة وهو ثبت للزوج والزوجة اه أقول نعم
 السبب للزوج والزوجة هو الزوجية وفي العتق والمعتقة هو الولاء دون القرابة الا ان الظاهر ان قولهم ههنا وهو
 القرابة اما بناء على التغلب لتكون أولياء القتل في الاكثر قرابة واما بناء على انهم ارادوا بالقرابة ههنا الاتصال
 الموجب للأرث دون حقيقة القرابة فيم الكلى وقيدنا محل الخلاف بكون القصاص بين الاخوين فلو كان بين الاب

لا تخرج بالزيادة من جنسها فاعتبر السكل جنابة واحدة وإذا تلفت بجنابات الهائم وجنابات بني آدم فلا عبرة بعدد الجنابات لأن فعل الهائم هدر أصلا لأنه لا يطاق به حكم ما اعتبر جنابات الهائم كلها كجنابة واحدة لأن حكم السكل واحد وهو الهدر وهذا كرجل به جرح ودما مل فأناله فخرجه رجل آخر فأت من السكل ضمن الجراح نصف الدية ويرق نصف ويسقط عنه اعتبار عدد الدما مل لأنها مهدرة ولو قطع رجل يده أو صاحبه حجر فصبه وعقره كلب فكسر رجله واقتصره سبع فعلى القاطع نصف الدية لأن النفس تلفت بجنابات أربع واحدة فصار كأنها تلفت بجنابتين أحدهما معتبرة والأخرى مهدرة ولو قطع يده رجل وجرحه آخر وجرح هو أيضا نفسه واقتصره سبع ضمن القاطع ربع الدية والجراح ربعها لأن النفس تلفت بجنابات أربعة ثلثان منها من بني آدم وهو معتبر ثلثان واحدة من غير بني آدم وهي مهدرة فقد تلفت بجنابة كل واحد من الاثنين ربعه وقد سبى بيانه قال رحمه الله في من أشهر على المسلمين سيفاً وجب قتله في ولائى بقتله لقوله عليه الصلاة والسلام من شرب على المسلمين سباً فقد أبطل دمه ولأن دفع الضرر واجب فوجب عليهم قتله إذا لم يكن دفعه إلا به ولا يجب على القاتل شيء لأنه صار أغنياً بذلك وكذا إذا شرب على رجل سلاً حافته أو قتله غيره دفعاعنه فلا يجب بقتله شيء ثانياً ولا يختلف بين أن يكون بالليل أو بالنهار في المصر أو خارج المصر لأنه لا يلحقه القوت بالليل ولا في خارج المصر فكان له دفعه بالقتل بخلاف ما إذا كان في المصر نهاراً وفي النوادر يغسل ويصلى عليه وعن الثاني يغسل ولا يصلى عليه قال رحمه الله في من شرب على رجل سلاً حالاً أو نهاراً في المصر أو غير المصر عليه عصا ملأ أو نهاراً في غيره فقتله المشهور عليه فلا شيء عليه في لماينا من المتقول والمقول قال رحمه الله في من شرب عصا نهاراً في مصر فقتله المشهور عليه قتل به في كل العصا خفيفة والقوت غيره ينقطع في مصر فكان بالقتل معتدلاً وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ظاهر لأنه ليس كالسلاح عنده وقيل عندهما يصح أن يكون على الخلاف المذكور في العهد لأنه كالسلاح عندهما حتى يجب القصاص بالقتل به وقد ينشأ ويمل هذا في الزمان المتقدم أما اليوم إذا شرب عليه العصا في مصر وقتله لا شيء عليه لأن الناس تركوا الإفاضة والقوت قال رحمه الله في من شرب الجنون على غيره سلاً حافته المشهور عليه عهداً الدية في وعلى هذا الصبي والداية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تجب الدية في الصبي والجنون وقال السافى رحمه الله تعالى لا يجب الضمان في الكل لأنه قد دفعاعن نفسه فصار كالبالغ العاقل وهذا لأنه بصير محمول على قتله فعله كان قاله إقتلني والقتلتك وأكون الداية ولو كذا للغير لا تأخر له في وجوب الضمان كالعبد إذا شرب سقاء على رجل فقتله فإنه لا يجب الضمان فكذا هذا القصاص كالعبد إذا صال على الحر فقتله ولا ييوسف أن فعل الصبي والجنون معتبر أصل حتى لا يعتري حق وجوب الضمان لأن جنابة العبداء جواركذا عصمتا لجمعها وعصمة الدابة تحق المالك فكان فعلهما مطلقاً لجمعهما لعصمتيهما فلا ضمان ويضمن الدابة بخلاف الصيد إذا صال على الحرم أو صيد الحرم على الحلال لأن الشارع أذن في قتله ولم يوجب عليه ما حصل أذاه الأثرى أن الحرم الفواسق يأبى قتلها مطلقاً ولو هم الأذى منها فأنك إذا تصدق الأذى وما لا الدابة يابذ فيجب الضمان وكذا عصمة عبد الغير تحق نفسه وفعله محظور فسقط به عصمة ولنا أن الفعل من هذه الأشياء غير متصف بالحرمه فلم يقع بغيا فلا تسقط العصمة لعدم الاختيار الصحيح ولهذا يجب القصاص على الصبي والجنون بقتلهما فإلا لم تسقط كان فضته أن يجب القصاص لأنه قد نفع معصومة الدابة لا يجب القصاص لوجود المبيع وهو دفع الشر فوجب الدية قال رحمه الله تعالى في لو ضرب به الساهر وأنصرف فقتله الآخر قتل القاتل في معناه إذا ضرب رجل على رجل سلاً حافته الساهر وأنصرف ثم أن للضرب وهو المشهور عليه ضرب الضارب وهو الهامر فقتله فعليه القصاص لأن الساهر لما أنصرف بعد الضرب عدم معصوم مثل ما كان لأن حل دمه كان باعتبار شهر موته به فإذا رجع على وجه لا يبريد ضربه ثانياً يدفع سره فلا حاجة إلى قتله لا رفاع شره بدونه فعادت عصمة فاذا قتله به بذلك فقد قتل رجلاً معصوماً طلياً فيجب عا القصاص قال رحمه الله في من دخل عليه غيره

لئلا يخرج المرققة فاتبعه فقتله فلا شيء عليه في لقوله عليه الصلاة والسلام قاتل دون مالك أي لأجل مالك ولأن له ان
عنه بالقتل ابتداء فكذلك ان يسترده به انتهاء الم يقدر على أخذه منه ولو علم انه لو صاح عليه يطره ماله فقتله مع
ذلك يجب عليه القصاص لأن قتله بغير حق وهو عزلة المصوب منه اذا قتل الغاصب حيث يجب عليه القصاص لأنه
يقدر على دفعه بالاستعانة بالمسلمين والقاضي فلا تقطع عصمته بخلاف السارق والذي لا يندفع بالبيع والله تعالى

في باب القصاص فيما دون النفس في

أعلم

لما فرغ من بيان القصاص في النفس شرع في بيان القصاص فيما دون النفس لأن الجزء يتبع الكل قال رحمه الله
تعالى في مقتض بقطع اليد من المفصل وإن كانت يد القاطع أكبر وكذا الرجل وما دون الأنف والأذن في لقوله تعالى
والجروح قصاص أي وقصاص لقوله تعالى والسن بالسن والقصاص يثنى على المماثلة فكل ما أمكن فسه رماية
المماثلة يجب فيه القصاص وما لا فلا وقد أمكن في هذه الأشياء التي ذكرناها ولا عبرة بذكر العضو لأنه لا يوجد
التفاوت في المنفعة واذ قلنا ان الممارض التساوى في المنفعة فلا تقطع الأيمن باليسرى ولا الأضحية بالنساء ولا يد المرأة
بيد الرجل ولا يد المحرم بيد العبد وقيد بقوله من المفصل لأنه لو قطع ذلك من غير المفصل لا قصاص فيه وفي النواذر
روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه اذا قطع شعبة أذن يقتص منه وإن قطع نصف أذنه وكان يقدر
ان يقتص من مثل ذلك اقتص منه لأن شعبة الأذن لها حد معلوم والأذن معاقل معلومة واذا قطع منها شيء يعلم
أن القطع من أي المفصل أمكن القصاص وكذلك اذا قطع غضروف الأذن قطعاً يستطاع فيه القصاص اقتص
منه يعمل ذلك بعد بدلة أو بغير حسد بدوان جنب أذنه فانزع شعبة له لا قصاص فيه وعليه الأرض في ماله
وإن كان أذن القاطع سكاى صغيرة الخلقه واذن المقتوع مصهبة كبيرة كان بالخيار ان شاء فحتمه نصف الدية وإن
شاء قطعها على صغرها وكذلك لو كانت أذن القاطع مقطوعة أو خرماً أو مشقوفة كان للمقتوع بالخيار وإن كانت
الناقصة هي المتوقعة كان له حكمه عدل لا قصاص فيه وفي نوادر ابن جماعة عن محمد ولو قطع المارن وهو أرنبة
الأنف فيها القصاص وإن قطع من أصله لا قصاص عليه لأنه عظم وليس بمفصل ولا قصاص في العظم قال أبو حنيفة
لو قطع ذكره من أصله أو من الحشفة اقتص منه لأنه أمكن استيفاءه على سبيل المساءلة اذله حد معلوم فأنشبه البد
من الكروع قال رحمه الله والعين إن ذهب ضوءها وهي فائقة وإن قلها ذوات السن وإن تقاوا وكل شعبة تتحقق فيها
المماثلة في لقوله تعالى والعين بالعين يعني وضرب العين وأذهب ضوءها وهي فائقة يجب القصاص لأنه أمكن بان
تحمي لها المرأة وتجعل على وجهه قطن رطب وتشد عينه لاخرى ثم تقرب المرأة من عينه بخلاف ما اذا انفلت
حيث لا يقتص منه لعدم إمكان رعاية المماثلة وكانت هذه المحادثة وقعت في زمن عثمان رضي الله تعالى عنه
فتأورا الصابة فقال على رضي الله تعالى عنه يجب القصاص فسين إمكان الاستيفاء بالطريق التي ذكرناها ثم هنالم
يعتبر الكبر والصغر حتى أجرى القصاص في الكل باستيفاء الكل واعتبر بالثبوت في الرأس اذا كانت استوعبت
رأس المشجوع وهي لم تستوعب رأس الشاح فأنبت للمشجوع الخيار إن شاء اقتص وأخذ بغير شعبة وإن شاء أخذ
أوش ذلك لأن ما تحققت من الشئ أكثر لأن الشعبة المستوعبة لمسا بين قرينة أكثر شيئا من الشعبة التي لم تستوعب ما بين
قرينة بخلاف قطع العضو فإن الشئ فيه لا يختلف وكذا امنه لا يختلف فلم يكن إلا القصاص لوجود المساواة فيه من
كل وجه واذا قلنا لا يجب حيث لا يمكن المماثلة اذ لا قدرة لها ان تغلبه كما قل من غير زيادة ولا نقصان فلهذا لا يجب
القصاص وفي الهداية ولو قطع السن من أصله يقطع الثاني عائلاً قال صاحب الكافي وعامة شرح الكافي في هذا
المقام ولو قطع السن من أصله لا يقطع شئ منه قصاصاً لتدراعت أمارا مائة فربما تغيبه المماثلة ولكن ترد بالمر دالى
موضع أصل السن وعزاه الشارح الى المبسوط أقول أسلوب غيرهم هنا محل تعجب فإن أحسد لهم لم يتعرض
لما ذكر في الكتاب بالارد ولا بالقبول بل ذكروا المسئلة على خلاف ما ذكر في الكتاب وكان من دأب الشراح

التمرض لافي الكتاب ما بالقبول واما بالرد فكأنهم لم يروا أصلاً من القول الذي نقلته ههنا عن المصنف فغير مذكور
 في بعض النسخ لكنه واقع في كثير من النسخ ليس بمثابة ان لا يطلع عليه أحسن الشرائع كيف وقد أخذ صاحب
 الرواية قد ذكره في متنه حيث قال ولا قود في عظم الا في السن فتقطع ان قلت وتبردان كسرت وكان ما أخذته من الرواية
 هو الهداية كما صرح به صاحبوه وكذا ذكره في كثير من المتون ثم ان التحقيق ههنا هو انه اذا قطع سن غيره هل يقطع سنه
 قصاصاً أم يبرء بالمرء الى ان ينتهي الى اللحم فيه روايتان كما أفصح عنه في المحيط البرهاني حيث قال ان كانت الجناية
 بكسر بعض السن يؤخذ من سن الكاسر بالمرء مقدماً كسر من سن الاخر وهذا بالاتفاق وان كانت الجناية بقطع
 سن ذكر القدوري انه لا يقطع من القالع ولكن يبرء من القالع بالمرء الى ان ينتهي الى اللحم ويسقط الباقي واليه مال
 خمس الأضمة السرخسي وذكر شيخ الاسلام في شرحه انه يقطع من القالع واليه أشار محمد في الجامع الصغير حيث ذكر بافظ
 التزع والزع والفلع واحد وفي الزيارات نص على القلع الى هنا لفظ المحيط واما الشفتان ففي كل واحدة منهما نصف
 الدية ان كان خطأ واما اذا كان عمداً ففي شرحه عن الامام اذا قطع شفة رجل السفلى أو العليا وكان
 يستطيع ان يقتص منه بقدر ما فعل يجب القصاص وان قطع بعضه لا يجزى بقص العليا بالليا والسفلى بالسفلى
 وقوله والسن ان تفاوتت يعني يجب قطع السن بالسن اما مكنت المعاملة وان تفاوتوا في الصغر والكبر والاقسلا
 وفي المتن اذا اراد ان يقطع من آخر ظن ان فيه ان يقتله اذا كان في موضع لا يقبضه الناس وفي الذخيرة ومن اراد ان يبرء
 من آخر فليس له ان يقتله وان كان لا يغاث وفي الاصل ينبغي ان يؤخذ الضرس بالضرس والثنية بالنسبة والنايب
 بالنايب ولا يؤخذ الا على بالاسفل بل بالاعلى وفي الخلاصة المحاصل ان الزرع مشروع ولا يخذل بادر احتياط وفي
 الجامع الصغير واذا كسر سن انسان ومن الكسراً كبر يقتص منه وكذلك القلع ولا قصاص في السن الزائدة
 وانما فيها حكومة عدل واذا كسر سن انسان والسن المكسورة تمثل ربع سن الكاسر يقتص منه ولا يكون على
 قدر الصغر والكبر بل يكون على قدر ما كسر من السن وفي الحاوي فان كان من السن زرع أطول وأعظم
 يكن له الا لقصاص وان كسر ان كان مستويا يمكن استغناء القصاص منه اقتص منه بمرء وان لم يكن مستويا ولا
 يستطيع ان يقتص كان عليه أرضه وفي الخلاصة وان كسر ثلث اللسان مستوجب لابططاع ان يقتص منه
 فعليه أرض ذلك في كل سن خمس من الابل أو من البقر وفي المتن اذا كسر من سن رجل طائفة منها انتظر بها حولا
 فاذا تم الحول ولم يكمل فعليه الفصاص تبرء بالمرء وطلب لذلك طبيب عالم أو يقال لها اقتصتها كم ذهب منها فان قال
 ذهب منها النصف يبرء من القالع النصف وفيه أيضاً اذا كسر من رجل بعضها وسقط ما بقي فان أبى يوسف كان
 يقول يجب القصاص وفي القدوري لا قصاص في المسهور وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة اذا نزع الرجل من رجل
 قنت نصفها فعليه نصف ارثها ولا قصاص في ذلك فان نبتت بيضاء نامة ثم نزعها آخر ينتظر بها سنة وان نبتت
 والاقتص منه ولا شيء على الاول وقال ابن أبي مالك قال أبو يوسف يجب عليه فان نبتت صفراء فعليه حكومة عدل
 وقال ابن ميمونة في السن اذا نزع ينتظر بها سنة فان لم تنبت اقتص منه وفي جامع الفتاوى في الاملاء يقتص من
 ساعته وان نبتت صفراء ففيها حكومة عدل وروى ابن مالك عن أبي حنيفة في السن اذا نزع ينتظر بها البرء ثم
 يقتص من الجاني وفي شرح الطحاوي اذا كسر بعض سن انسان عمدتهم اسود الباقي بذلك أو أجزت أو أخضرت أو دخلها
 عيب يبرء من الوجود فلا قصاص ويجب الارش في مال الجاني وبهذه الرواية تبين ان ما ذكره القاضي الامام صدر
 الاسلام والصدر الشهبدي في الجامع الصغير فاذا كسر بعض سن انسان واسود الباقي يجب فيها حكومة عدل ليس
 بهيج ولو قال الجاني عليه انا استوفى القصاص في المكسور وارتك ما اسود ليس له ذلك واذا ضرب سن انسان فقهره
 ينتظره حولا فان أجزأ أو أخضر أو اسود يجب الدية كاملة في مال الجاني وان أصفر اختلف المشايخ فيه هكذا ذكر
 شيخ الاسلام في شرحه قال بعضهم يجب كمال ارش السن كما في الاسود والاجر وقال بعضهم يجب حكومة عدل وذكر

شيخ الاسلام احمد الطواويسي في شرحه ان في هذا الفصل اختلاف الروايات وروي عن أبي يوسف انه يلزمه كمال
الارض كافى الاسود وعن محمد انه قال ينظر في ذلك وان كان يلحقه من الشين بسبب الاصفر اربا يلحقه من الشين بسبب
الاسود اربا يلزمه كمال الارش والا فقدر الشين وعن أبي حنيفة انه يلزمه حكومة عدل وذكر القسدي ان هشام اورد
عن محمد عن أبي حنيفة ان سن الحمر اذا اصغرت فلا شئ وان كان عسدا فحقه حكومة عدل وعن أبي يوسف عن أبي
حنيفة ان فيه الحكومة وروي عن أبي مالك عن أبي يوسف ان العسفرة اذا اشتدت حتى صارت كالحضرة فيها
كمال الارش وان كانت دون ذلك ففيها الحكومة ثم ان محمد اوجب كمال الارش باسوداد السن ولم يفصل بين ان
يكون السن من الارش التي لا ترى او من القوارض التي ترى قالوا ويجب ان يكون الجواب فيها على التفصيل
ان كان السن من الارش التي لا ترى ان كانت منفعة المضغ بالاسود اوجب الارش كاملا وان لم تنفع المضغ
يجب فيه حكومة عدل وان كان السن فاقمه من القوارض التي ترى وتظهر من الاسنان فيجب كمال الارش بالاسوداد
وان لم تنفع مضغته وفي النبايع ولو ضرب سن انسان فحمر كسنة الاخرى فجاء للقاضي ل يظهر اثر فعله فان احمله
القاضي حولا وقد سقطت سنة فاحتقنا قبل السنة فقال المضرب وبمس ضربك وقال الضارب لابل من ضرب رجل آخر
والقول للمضرب وان جاء بعد السنة واختلعا القول للضارب ولولم تسقط لاشئ على الضارب وعن أبي يوسف انه يجب
حكومة عدل في الالم وفي شرح الطحاوي ومن ضرب رجلا حتى سقط أسنانه كلها وهي اثنان وثلاثون سنة منها عشرين
أضراس وأربعة أنياب وأربع ننايا وأربع ضواحك وان عليه دية وثلاثة أجناس الدية وهي من الدراهم ستة
عشر ألفا في السنة الاولى ثلثا الدية ثلث من الدية السكاهة وثلث من ثلاثة أجناس الدية وفي السنة الثانية ثلث
الدية وفي السنة الثالثة وهي ما بقي من الدية والثلاثة أجناس واذا قلع الرجل سن رجل خطا ثم نبت فلا شئ على القالع
عند علمنا وروي عنهم في النوادر أنه يجب الارش والصحيح ما قلنا لان القياس باي وجوب الارش بالقلع وان
لم تنبت لان المتفانيس بحال ولكن ان تركنا القياس بالنص وانما اوجب النص الارش اذا لم تنبت مكانه أخرى
فادانبت مكانه أخرى يقع على أصل القياس فاذا نبتت أخرى سوداء بقي الارش على حاله واذا نزع من رجل عدا
أو اتزع من نزع سنه من النازع ثم نبتت من الاول فعلى الاول ارض سن الثاني ولو نبتت معا يجب حكومة
عدل وان نبتت سوداء جعل كأنها لم تنبت وفي الكافي ولو قلع سن غيره فردها صاحبها لم مكانها ونبت عليها اللهم
فعلى القالع كمال الارش وقال النافعي في قول عليه الضمان بخلاف ما لو قطع صغيرة رجل فنبتت مكانها أخرى
حيث لا يسقط الضمان السعفاني ذكر في المبسوط ولو قلع من رجل فنبتت كما كانت فلا شئ عليه في ظاهر الرواية
مراجعة على المحابي بقدر ما يحتاج اليه من ثمن النواء وأجرة الأطباء وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول لا يجب شئ
وفي النبايع وقال أبو يوسف لو نبتت من البالغ بعد القلع لا يسقط الارش بل يلزمه الدية كاملة بخلاف من العسي
وقال أبو حنيفة لاشئ في سن العسي وقال أبو يوسف فيها حكومة عدل واذا لم تنبت يجب فيها الارش كاملا واذا قلع
الرجل ثنية رجل محمد او اقتصر له من ثنية القالع ثم نبتت ثنية لم يكن للقتص له ان يقلع تلك الثنية التي نبتت نائبا
ومثله لو نبتت ثنية للقتص له ولم تنبت ثنية للقتص منه غرم للقتص من ثنية ارض نبتت قال في الاصل اذا قلع
الرجل سن رجل فاحذلق للقتص منه وأثبتها في مكانها فنبتت فقد كان القلع خطا فعلى القالع ارض السن كاملا قال
شيخ الاسلام وهذا اذا لم يهدأ الى حاله الا في بعض الثبات في المنفعة والجمال والغالب ان لا يعود الى تلك الحالة واذا
تصور عود الجمال والمنفعة بالاثبات لم يكن على القالع شئ كما لو نبتت السن القلع قال في الاصل اذا نزع ثنية رجل
وثنية المحابي سوداء فنهى عليه بالخييار وعلى ضو ما ذكرنا في مسألة العين وتفرع هذه المسئلة على نحو تفرع
مسئلة العين وفي السعفاني عن أبي يوسف فيما اذا قلع من رجل بالغ ثم نبت مكانها أخرى يجب حكومة العدل
لمكان الالم فيقوم وبه هذا الالم فيجب ما انتقص منه بسبب الالم من القيمة ولو نزع ثنية رجل وثنية النازع سوداء فلم

يخبر المحنى عليه شيا حتى سقطت السن السوداء ونبت مكانها أخرى حموية فقد بطل حق المحنى عليه وفي الكافي وكذا
إذا لم يكن للقالق ثنية حين قلع ثم نبت فلا قصاص له وله الأرض ولو قلع رجل ثنية رجل وثنية القالع مقلوعة فنبت
ثنيته بعد القلع فلا قصاص فيه وللقلوع ثنية أرشها وفي المبرد عن أبي حنيفة إذا نزع سن إنسان ينبغي للقاضي أن يأخذ
خمينان من النازع ثم يوجهه ستة من الترع فإذا مضت سنة ولم تنبت اقتص منه وعلى هذا إذا ضرب إنسان إنسانا أسود
السن فقال الضارب أسودت من ضربة حدث فيها بعد ضربتي والقول للضرب استحسانا هكذا ذكر المسئلة في
الاصل وهكذا روي ابن سماعة عن أبي يوسف وفي المنتقى في الباب الأول من الجنايات رواية المحسن عن أبي حنيفة
في عين هذه الصورة أن القول قول الضارب وليس هذا في شيء من الجنايات إلا في السن للأثر وفي النوازل مثل عن
جل ضرب على وجه رجل فتثارت أسنانه كلها قال يجب لكل سن دية خمسمائة قال القاضي إن كانت جملتها اثني
وثلاثين يجب عليه ستة عشر ألفا وإن كانت أسنانه ثلاثين فعليه خمسة عشر ألفا ولو كانت ثمانية وعشرين فعليه أربعة
عشر ألفا وفي المراجعة في سن الرجل خمسمائة وفي سن امرأة نصف ذلك وفي الفتاوى أمره بنزع سنه ثم اختلعا
فقال الآخر أتركك بغير هذا فإنه قال القول قول الآخر مع عبته وإذا حلف فأرض السن على عاقلة المأمور أو في ماله
لأرواية في هذا وفي المنتقى قالوا وليس في نفس إلا دعي شيء من الأعضاء بدينه زائدة على دية النفس إلا الأسنان
رجلان قاما في اللعب لنضار بالوكزي يعني (مسعد بن حابر) فركب أحدهما الآخر وكمر سنه فعلى الضارب
القصاص ولكن بالشرائط التي قلنا أن هذا عمد والمسئلة كانت واقعة الفتوى على هذا وفي الظهيرة ولو قال كل
واحد منهما (درا) فوكر أحدهما صاحبه لاثم عليه وهو الصحيح بمقالة قوله أقطع يدي فقطعهما وإذا قلع سن من
وأخره ولا ثلث الصبي قبل تمام النمو فلا شيء على الجاني في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف فيه حكومة عدل وفي
الكبرى قال فيه حكومة عدل وإذا ضرب سن رجل فأسودت من الرجل ثم جاء آخر فزعه ما فعل الأول تمام أرشها وفي
الحامية خمسمائة وعلى الثاني حكومة عدل وإذا نزع سن رجل وسن الثاني سودا أو صفرا أو جرها أو خضرا والنزع
كان عمدا فعلى الجاني عليه إن شاء اقتص منه وإن شاء ضمه أرش سنه خمسمائة وإن كان المصوب من المحنى عليه فله
حكومة عدل ولا يقتص سنه لسنه وفي الحامية ولو ضرب سن إنسان فأسودت وسن الجاني سودا أو جرها أو خضرا
أو صفرا كان المحنى عليه بالخيار إن شاء ضمه وإن شاء استوفى القصاص ناقصا وفي الكبرى ولو نزع سن رجل فنبت
نصفها فعليه نصف أرشها وإن نبت صغرها ففيها حكومة عدل قال رحمه الله في ألقاص في عظم في لقوله عليه الصلاة
والسلام لا قصاص في العظم وقال عمرو بن مسعود لا قصاص في عظم إلا في السن وهذا هو المراد بالحدث وبموضوع
صاحب الكتاب ولأن القصاص ينبغي عن المساواة وقد تعذر اعتبارها في غير السن واختلف الأطباء في السن هل هو
عظم أو طرف فذهب يابس فذهب من ينكر أنه عظم لأنه يحدث ويجمو بعد تمام التحفة ودين بالخجل فعلى هذا لا يحتاج
إلى الفرق بينه وبين سائر العظام لأنه ليس بعظم فعلى صاحب الكتاب ترك السن لذلك لأنه لم يدخل تحت الاسم ولذا
لم يستثنه في الحديث ولئن قلنا بأنه عظم فالفرق بينه وبين سائر العظام أن المساواة فيه ممكنة فإن يرد بالمبرد
ما كمر منه وكذلك أن قلع سنه فإنه لا يقع سنه قصاصا لتعذر اعتبار المائلة فيه فإنما يتعدي به وإنما يرد بالمبرد
إلى موضع أصل السن كذا ذكر في النهاية معز بالي النخيرة والمبسوط قال رحمه الله في وطرف رجل وأمر أو جرحه
وعدين في أي ألقاص في الطرف بين الرجل والمرأة قوله وطرف رجل وامرأة إلى آخره فإن قيل سلمنا وجود
التفاوت في القيمة في الأطراف وأنه يمنع الاستثناء لكن المعقول منه منع استثناءه إلى كل بالانقص دون العكس
فإن الاستثناء تقطع بالضرورة وأنتم لا تقطعون بالمرأة بدل الرجل ولا بدعبد بصر والجواب أنافذ كذا أن الأطراف
يسلك بها مسلك الأموال لأنهم سألوا في الألقاص كالمال أو لا يجب أن يعتبر التفاوت المالى شأنا مطلقا والسؤال
ليس منه فيعتبر ما فاعمن جهة إلا كل كذا في العناية ولا مائلة بين طرفي الذر والاثني للتفاوت بينهما في القيمة

بتقسيم الشارع ولا بين المحر والعبد ولا بين العبدین للثفاوت في القيمة وان تساوا باعيها بالنظر فصار شبه منع
القصاص فان قيل ان استقام عدم المائلة في المحر والعبد لم يستقيم بين العبدین لا مكال تساوى قيمتهما بتقويم
المقومين احب بان التساوى انما يكون بالحزر والنظر والمائلة للشرطة شرط لا تثبت بذلك كالمائلة في الاموال
الربوية بخلاف طرف المحرمين لان استوائه امكن بتقويم الشرع وبخلاف الانفس لان الخلاف فيها متعلق بازهاق
الروح ولا تفاوت فيه قال صاحب الكفاية فان قيل قوله تعالى والعين بالعين والاذن بالاذن، طلق يتناول موضع
النزاع فيكون حجة عليه كقولنا قد خص منه المحرمي والمستامن والعام اذا خص منه شيء يجوز تخصيصه بخبر الواحد
لخصصناه بما روى عن عمران بن حصين انه قال قطع عبد لغوم فقراء اذن عبد لغوم اغنيا واختصموا الى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فسلم فسلم بقض القصاص اه اقول فيه نظرا ما اولاه فانه قد تفرق في علم الاصول ان النص العام اذا
خص منه شيء بكلام مستقل موصول به يكون ذلك العام المخصص منه البعض ظاهريا في الباقي فيكون تخصيصه
بخبر الواحد واما اذا خرج من النص العام شيء مما هو مفصول عنه فموصول به فلا يكون ذلك ظاهريا في الباقي
بل يكون باقيا على حالته الاولى ولا شك ان مخرج المحرمي والمستامن من الآية المذكورة ليس بكلام موصول
بها فتكون واقعية على قطعيتها الاصلية فلا يجوز تخصيصها بخبر الواحد وقد مرنا غير مرة نظير هذا النظر في محاله
واما ثانيا فلان حديث عمران بن حصين انما يفيد عدم جريان القصاص في اطراف بين العبدین ولا يفيد عدم
جريانه فيما بين الرجل والمرأة ولا بين المحر والعبد في الاعراض باطلاق الآية المذكورة في هاتين العورتين ولم
يتم الجواب قال رحمه الله وهو طرف الكافر والمسلم سيان في أي مثلاً فيجري القصاص بينهما للتساوى في الارض
وقال الشافعي لا يجري سدا كرامة اصله قال رحمه الله في وقطع يدين نصف ساعد واثنية برئ منها وان وذكر الا ان
تقطع الخشعة في أي لا قصاص في هذه الاشياء لعدم المائلة فيها لان في القطع من نصف الساعد كسر العظم ويعذر
التساوى فيها لا لا يضابط له وفي الجائفة البرية فادر فلا يمكن ان يخرج الثاني جامعة على وجه يبرأ منه فيكون اهلا كما
فلا يجوز والذ كروا الانسان بنقصان وينسبطان فلا يمكن اعتبار المائلة فيها الا ان يقطع من الخشعة لان موضع القطع
معلوم فصار اليه وعن أبي يوسف انه اذا قطع من اصلها يجب بحد لا في ما اذا قطع بعضها التعذر اعتبار المائلة فيه
قال في النبايع اذا قطع اليدين العضو والرجل من الفخذ فعدنهما فيه الدية وما فوق الكف والقدم ففيه حكومة
عدل وعند أبي يوسف ما فوق الكعب والقدم مع الاصابع وفي الخلاصة دية اليد يجب مؤجلة في سنتين ثلثاها في السنة
الاولى والباقي في السنة الثانية واذا كسر يد رجل او رجله لا يجب في الحال شيء ولو قطع اصبعاً زائدة وفيه مثلها
لاقصاص بالاجاع وقال أبو حنيفة في الاقطع والاشلين انه لا قصاص وهو قول أبي يوسف في رواية الحسن عنه
وكذلك مقطوع الاجهام والاصابع كلها اذا قطع انسان فيه فلا قصاص في قول أبي حنيفة انه لا قصاص يندوفيه
حكومة عدل ولو كسر عظام ساعد او ساق او غيره ففيه حكومة عدل وفي ندى المراتبة كالمدة ولا كره في الكعب
وفي كسر الصلب دية كاملة ان منعه عن الجماع واحسبه فاما اذا لم يجد به ولم يمنعه من الجماع فهذا على ندين اما ان
يبقى للجماع اثر ففيه حكومة عدل ولم يجب كمال الدية واما اذا لم يبق لها اثر لم يجب فيه شيء وقد مر هذا فيما تقدم وفي
الظاهرة وكذا صدر للراة اذا انكسر وانقطع الماه منه ففيه الدية وفي العاص اذا ذل كره في ساعد وفي
حكومة عدل وان لم يقدر وصارا احب دية كاملة وان عاد الى حاله ولم ينقص ولكن فيه نزل المذهب ففيه حكومة
عدل وان لم يكن فيه اثر فلا شيء فيه في قول أبي حنيفة وعندهما محب اجرة الطبيب وفي الذ كره كمال الدية وفي ذ كره المحصى
حكومة عدل سواء كان يتحرك ولا يقدر على الوطء فالجواب فيه كالجواب في ذ كره المحصى وذ كره العين واما ذ كره الشيخ
الكبير ان كان يتحرك ولا يقدر على الوطء فالجواب فيه كالجواب في ذ كره المحصى وذ كره العين وفي التهذيب وفي ذ كره
العين والعيون حكومة عدل وهو ما يرى القاضي بمشورة أهل البصرة وقيل يقوم ان لو كان عبداً محب وبأول غيره فحب

نسبة النقصان من دينته كما لو نقص عشر القيمة بحسب عشر الدية والاول اصح وفي الخبر يتألمر اذا افضاها فصار
لا تتسلك البول والغائبة أو أحدهما فذهب دية كاملة وفي الاثنين كمال الدية واذا قطع الحنفية بحسب كمال الدية فان قطع
بأقل الدية كان قبل تقطيل البرء بحسب دية كاملة ويجعل كأنه قطع الدية بصفة واحدة وان تقطيل بينهما برفء بحسب كمال
الدية في الحنفية وحكومة العدل في الباقي واذا قطع الدية كروا الاثنين من الرجل الصحيح خطأ ان بدأ بقطع الدية فزغفه
ديتان وفي الخبر يدو كذا اذا قطعها من جانب واحد ولو بدأ بقطع الاثنين ثم مال كوفي الاثنين الدية كاملة وفي
الد كحكومة عدل وان قطعها من جانب الحنفية ما فعله ديتمان وفي الحنفية وفي الاثنين اذا قطعها مع الدية كرجلة
واحدة في حالة واحدة يجب عليه ديتمان دية بازاء الدية كدوية بازاء الاثنين واذا قطع الدية كروا الاثنين بحسب
ديتان أيضا ان قطع الذكر قطع منفعة الاثنين وهي امساك المني واما اذا قطع الاثنين في أول ثم الدية بحسب الدية بقطع
الاثنين ويحب بقطع الدية كحكومة العدل وفي الاثنين اذا قطعها خطأ كمال الدية وفي الطهرية وفي أحدهما نصف
الدية وفي المنتقى عن محمد اذا قطع احدى اثنين وانقطع ماؤه دية ونصف قال ولا يذهب الماء الا بأقرار المجاني واذا قطع
الباقي من احدى الاثنين بحسب نصف الدية ولم يذكر في الكتاب المحكم في الهدى وانما ظاهر الاثنين انه يجب فيه الفصا
حالة الهدى في الرجلين كمال الدية في الحظا وفي أحدهما نصف الدية وفي كل اصبع من اصابع الرجلين عشر الدية
وفي الرجل في الهدى الفصا اذا قطع من مفصل القدم أو من مفصل الركبة أو من مفصل الورك وان قطعت من غير
المفصل لا يجب الفصا وفي النخيرة وكذلك المحكم في اصابع الرجلين ان قطعت من المفصل محمد لا يجب الفصا
واذا قطع الرجل خطا من نصف السابق بحسب الدية لاجل القدم وحكومة العدل فيما وراء القدم والكلام فيه نظير
الكلام في الدية اذا قطعت من نصف الساعد وان كسر غده فبرأت واستقامت فلا شيء عليه وفي قول أبي يوسف حكومة
عدل دو كراؤد ايمان عن محمد في كتاب الخراج قال ابو حنيفة ما نكسر من انسان بدأ أو رجلا أو غير ذلك ويرى وعاد
كعبته فليس فيه عقل وان كان فيه نقص بان يرى العظم بقي فيه ورم فيه من عقه بحسب ما نقص وكذلك
في الجراحة المجردة اذا برأ وعاد كعبته فليس فيه شيء ولو كان في شيء من ذلك شلل ففيه حكومة عدل الا الجائفة وان
فها ثلث دية النفس واذا طعن برمح أو عصى في دبره وصار لا يحسبك الطعام في جوفه ففيه الدية واذا ضرب
فلس بوله وصار يحال لا يحسبك ففيه الدية واذا ضرب قطع فرج امرأة وصارت يحال لا يمكن جاعها ففيه الدية
وفي البنابيع وكذلك الوطع فرجها من التماسين حتى وصل الى العظم وان قطع أحدهما ففيه نصف الدية وفي فتاوى
سمرقند فان جامع امرأة لا يجماع مثلها فانت فعلى عاقلة ديته وفي جنابات المنتقى اذا جامع امرأة فاضاها حتى
لا تتسلك البول فلا شيء عليه وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ان كانت لا تتسلك البول فعليه الدية في ماله
وان كانت تتسلك فعليه ثلث الدية وفي الكبرى وان كانت بحيث تتسلك ففيها ثلث الدية وفي فتاوى الخلاصة رجل
جامع صغيرة لا يجماع مثلها فانت فان كانت اجنبية بالدية على العاقلة وان كانت منكوبة فالدية على العاقلة والمهر
على الزوج ولو زال بكاره امرأة بالجماع أو غيره بحسب المهر وفي البنابيع وان زنى بها مطاوعا فاضاها فلا شيء عليه
عندهما وقال ابو يوسف يجب الدية على عاقلة وفي البنابيع واذا ضرب امرأة فاضاها وصارت بحيث لا تتسلك فان
كانت بكر اوجب جميع الدية ولا يجب المهر عندهما وقال محمد رحمه الله يجمع بينهما وفي الخبر يدو وقال ابو يوسف واذا
وطئ امرأة شهية فاضاها وصارت لا تتسلك البول يجب الدية ولا مهر لها وقال محمد لها المهر والدية ولو ذق نفسه
أو أيدها من الوفاء فأنس ذلك في ماله لانه قد يقع على جسدها وفي الجماع يتعد ذلك فهذا منه محمد وعن أبي يوسف
عن محمد رجل جامع امرأة ومثلها يجماع فانت من ذلك فلا شيء عليه وقال ابو يوسف اذا جامع امرأة فذهب منها
أو فاضاها ارباب فهو صامن وقال محمد يضمن في هذا كله الا الافضاء والقتل في الجماع وهو قول أبي حنيفة فيما
حكى عن هشام عن محمد قال وهو ذول أبي يوسف وعن ابي حنيفة أبي نصر الدبوسي اذا دفع اجنبية فوقعت وذهبت عندها

فـعلى الدافع مهر مثلها والتعزير وعن الشيخ الامام أبي حفص الكبير مسئل عن دفع امرأته فثبت عذرتها ثم
 طلقها قبل الدخول بها كان عليه نصف المهر في قول أبي حنيفة واحمدى الروايتين عن أبي يوسف عليه جميع المهر
 بكر دفعته بكر اخرى فزالت عذرتها قال محمد على الدافعة مهر مثل الاخرى قال رحمه الله وخبر عن الارش
 والقودان كان القاطع اشل او ناقص الاصابع او كان رأس الساج أكبر من قيد بحالة القطع فمحلها قيد في التحير لانتها
 لو تغيرت بعد القطع لا يحير كما ساقى سانه وأطلق في السلاء فتعمل ما اذا كان ينتفع بها ولا فلو قيد في السلاء فقال شلاء
 ينتفع بها المكان أولى كما سببته أيضاً أما الأول فهو ما اذا كانت يد القاطع شلاء وناقصة الاصابع ويد المقتوع صحيحة
 كاملة الاصابع فلان استغناء حقه متعذر فيغير بين ان يجوز بكون حقه في الخلع وبين ان يأخذ الارش كاملاً ما اذا
 استوفى القصاص سقط حقه في الزيادة وقال الشافعي يضمه النقصان لانه قدر على استغناء البعض فستوفى ما قدر عليه
 وما تعذر استيفاؤه يضمه ولان الباقي وصف فلا يضم بانفراده قصار كالجوز بالردى يمكن الجسد ولو سقطت
 يده العيبة قبل اختيار المجني عليه بطل حقه ولا شيء له عليه وان حقه تعين في القصاص لما ران موجب العهد الفودعينا
 وحقه ثابت فيه قبل اختياره بخلاف ما اذا قطعت بقوداً وسرة حيث يجب عليه الارش وقال الشافعي يجب عليه
 الارش في الموضوعين لانه لما تعذر استغناء المحم طوره انه كان مستحقاً عليه بخلاف النفس اذا وجبت على القاتل فقتل
 بجنايته اخرى حيث لا يضم وأما الثاني وهو ما اذا كانت رأس الساج أكبر من كانت استوعبت ما بين قرني
 المشبوج وفي استغناء ما بين قرني الساج زائدة على ما فعل وفي استغناء قدر حقه لا يلحق الساج من الشين مثل ما يلحق
 المشبوج فيختبر ثم لو اختار القود بسد من أى الجانبين شاه لانه حقه في ذلك الجمل فكان له ان يقتبر ولو كانت رأس
 المشبوج أكبر فتفسيراً بضال التقرير الاستغناء كلاً وفي المراجعة ولا يقطع الاجهام بالسبابة ولا بالسوطي والحاصل انه
 لا يؤخذ شيء من الاعضاء الا بمثل من القاطع قال محمد في الاصل واذا قطع الرجل يداً آخرها فغير سودا يجب
 القصاص وان لم يكن يفر يد القاطع مسوداً لان الاسوداد لا يوجب نقصاناً في منفعة البدن وهو البطش الا ترى انه
 لو قطع لسان يده خطأ كان على طاعة القاطع نصف اليد والى لم يكن للأسوداد في العاقر أثر في نقصان دية الدصار
 وجوده هذا العيب وعدمه بمنزلة اليد السلاء وان كان نقصاناً بوهن في البطش حتى يجب قطعها حكمة ومدة عدل
 لان نصف اليد كان بمنزلة اليد السلاء واليد الصحيحة لا تقطع بالسلاء واذا قطع الرجل يداً من يده القاطع ناقصة
 فهذا على وجهين اما ان تكون ناقصة من حيث الصفة بان كانت شلاء او كانت ناقصة من حيث الاصابع بان
 كانت ناقصة أصبع أو أصبعين فان كان النقصان من حيث الصفة فالمقتوع يده بالخيار ان اختار القطع فلا شيء له مع
 القطع عندهم جميعاً وان شألم قطع واحد يده حتى يصل اليه بدل حقه على الكمال من ماله وكان الشهيد برهان الاثمة
 يقول انما ثبت الخيار للمقتوعة يده في هذه الصورة اذا كانت اليد السلاء مما ينتفع بها مع ذلك فاما اذا كانت غير
 منتفع بها فهي ليست بحمل القصاص فلا يحير المجني عليه حيث بذل له دية صحيحة كالم لم يكن للقاطع يد أصلاً
 وبه بقي ونقر بع المسئلة بعده هذا على حسب ما ذكرنا في العين والسن الكبرى وكذا لو كان القاطع صحيح اليد عند
 القطع فثبت يده بسد ذلك لاجبار المعنى عليه بين القصاص والارش بل يقطع السلاء أو يتركه ولا شيء له وان كانت
 ناقصة بعد القطع فهذا على وجهين ان كان النقصان حاصل لا بفعل أحد وان كانت ناقصة من حيث القدرة فكذلك
 يختبر فان اختار القطع فلا شيء له على القاطع وقال الشافعي رحمه الله اخضعه ارش ما كان فانتان من الاصابع هذا
 اذا كانت ناقصة وقت القطع فاما اذا انتقصت بعد القطع فهذا على وجهين ان كان النقصان حاصل لا بفعل أحد بان
 سقط أصبع من اصابعه بأفة مما وبه الجواب فيه كالجواب فيما اذا كانت ناقصة وقت القطع وكل جواب عرفته
 ثم فهو الجواب هنا وان كان بفعل أحد بان قطع أصبعاً من اصابعه ظلماً او قطع القاطع أصبعاً او قضي به قوا و اجبا
 عليه كالجواب فيه كالجواب في اليد هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرحه فهذا اشارة الى ان للمقتوع يده الخيار في الفصول

كلها غير ان التقصان اذا كان باقة مما يوهب واختار قطع اليد لشيء له من الارض عنده وذو كرم خمس الائمة المحلوا في
شرحه انه ان قطع اصبعه بقصاص وجب عليه في الاصبع فله مقطوعة يده الحجار وان قطع يده ظلما فلا خيار للقاطع
وليس له الا التقصان وأشار الى الفرق فقال اذا قطع اصبعه قصاصا فقد قضى بها حقا مما سخط عليه قصير متلفا بعد
حق صاحب الحق فيكون له الحجار ولا كذلك ما اذا قطع يده ظلما وهذا الفرق اشارة الى انها لو سخطت باقة مما يوهب
فلا خيار له ذكر الشيخ أحمد الطواويسي في شرحه انها اذا قطعت بقصاص فله الحجار واذا قطعت ظلما او باقة مما يوهب
فلا خيار له هذا اذا كانت يد القاطع قائمة وقت القطع فاما اذا كانت قائمة وقت القطع بان قطع يمين رجل ولا يمين
للقاطع بحق المقطوع في الارض في ماله لا نه لا يجسد عن حقه وكان له بدل حقه وان كانت يد القاطع قائمة وقت القطع ثم
والت بعد ذلك فهذا على وجهين اما ان كانت لا يفعله بان كانت باقة مما يوهب بان وقعت فيها الكثرة سقطت أو قطعت
انسان ظلما وان كانت من جهته بان قضى حقا واجبا وان تلفه بنفسه بان قطع يمينه فان كانت يد القاطع لا يفعله فانه
يعطل حق المقطوع يده وذلك لان حق المقطوع يده في العين فيفوت حقه بقوات العين كالعبء المحال اذا هلك وكذا
الزكاة اذا هلك ولا يضمن القاطع يده واذا قطع المفضل الاعلى من اصبع رجل عمدا أو اقتص منه من قطع أحدهما بعد
ذلك يد صاحبه عمدا فلا قصاص بينهما وفي النوازل لمقطوع الا بهام من يده اليمنى اذا قطع ساعده مثله لا قصاص وقال
محمد اذا قطع الرجل اصبع رجل من المفضل ثم قطع يده الآخر وبأيدى ثم قطع الاصبع وذلك كما في يد واحد بان كان
في اليمنى وفي اليسرى وحصر صاحب الاصبع والمقطوعة يده وطلبان القاضي القصاص فان القاضي يقطع أولا
لصاحبه الاصبع ثم يغير صاحب اليد فان شاء قطع الثاني بجهته ولا شيء له من أرش الاصبع وان شاء لم يقطع يده وكان
له دية السيد في ماله فرق بين هذلولي ما اذا قطع يمين رجلين ثم جاء أو طلبا حقه من القاضي فان القاضي لا يبدأ
بأحدهما بل يقضي له ما بالقصاص في يمينه وذية في ماله هذا الذي ذكرنا اذا كان صاحب الاصبع وصاحب اليد
حاضرين فاما اذا كان أحدهما حاضرا والآخر غائبا فان كان الحاضر صاحب الاصبع فلا يقطع الاصبع له وان كان
الحاضر صاحب اليد فانه يقطع له واذا كان صاحب الاصبع بعد ذلك فانه يأخذ أرش الاصبع من ماله ولو قطع رجل
اصبع رجل من المفضل الاعلى ثم آخر قطع من المفضل الاوسط ثم آخر قطع اصبع آخر من المفضل السفلي وذلك كله
في اصبع واحد هذا على وجهين اما ان يكون صاحب الاصبع حضورا أو به فمهم غائبا فان كان الكل حضورا وطلبوا
من القاضي حقه فان القاضي يقطع من المفضل الاعلى لصاحب المفضل الاعلى وان كان صاحب الاسفل والاوسط غائبا
في الاعلى لا ينهيا لاحق لم يحاق قطع المفضل الاعلى الاعلى سليل الشركة لان القاطع لم يضع السكين على المفضل من
امابعه ما واثما رضع على صاحب المفضل الاعلى حق صاحب الاعلى من كل وجه ثم خبر صاحب المفضل الاوسط واما
وضع على صاحب المفضل الاوسط من كل وجه لان حقه كان في مفصلين لان الغائب منفصلان في فوات أحدهما بغير
كما خبر صاحب اليد بهما فقاما على الاصبع لصاحب الاصبع وان شاء قطع من القاطع مفصلا الوسطى ولا شيء له من دية
الاصبع وان شاء لم يقطع وخمته ثلاث دية الاصبع لانه قوت عليه من اصبع مفصلين فيضمن ثلاث دية الاصبع وان
حضر أحدهم وغاب الآخر فان كان الحاضر صاحب المفضل الاعلى يقطع وان قطع المفضل الاعلى له ثم حضر
الآخر ان فاتها بغيره ان على الوجه الذي ذكرنا فان اختار القاطع لم يضمن لاحد منهما شيئا وان قطع كف رجل من
مفضل ثم قطع الآخر مرفقه وكانا حاضرين فانه يبدأ بحق صاحب الكف وفي الكافي قطع يمين رجلين فقطع أحدهما
ابهامه وقطع الاثر كة فعلى قاطع اليد خمسة آلاف درهم للقاطع الا بهام أربعة آلاف ولقاطع الكف ألف درهم
وان بدأ الاجنبى دفع اصبع من اصابع القاطع ثم قطع أحد صاحبي التقصان بعد ذلك اصبع من اصابع السيدين
ثم عاد لاجنبى قطع اصبع من اصابع القاطع ثم ان الذي لم يقطع شيئا من اصابع القاطع قطع الكف وطلبوا اصبع
القاضي بقضى على القاطع يده يديه وأخذ يدها الذي أخذها كفى وثلاثة ارباع لذي قطع الاصبع ولا يجعل

الأصبع الذي قطعه الاجنبي قبل قطع أحد صاحبي القصاص فأثما حكم بأن اجتمع صاحب القصاص على قطع الكف مع الأصبعين فالدية الساخوذة تقسم بينهم لقاطع الأصبع والاخر الخمسة اثما ما وفي الجامع الصغير رجل قطع يد رجل من المفصل وليس في الكف الأصبع واحد فدية عشرة دية فان كان فيه أصبعان فالخمس ولا شيء في الكف وقالا ينظر الى أرض الأصبع بالكف فيكون عليه الاكثر ويدخل القليل في الكف يرسل أبو يوسف ومحمد بن رجل قطع يد رجل خطا ثم قطع رجله من خلاف خطأ ماذا يجب عليه فقال يجب عليه دية كاملة لكل عضو نصفها وفي الجامع الصغير المحسبي رجل قطع يده فاقتصر له من الدية مات بقتل المقتص منه وعن أبي يوسف انه لا يقتص

فصل في ما كان تصور الصلح بعد تصور الجناية أتبع الصلح ذلك في فصل على حدة قال رحمه الله **هو ان صولح** على مال وجب حالا وسقط القودوم يعني اذا صالح القاتل أو ولياه المقتول على مال عن القصاص سقط القصاص ووجب المال حالا قليلا كان المال أو كثيرا القولة تعالى فمن عفى له من أخيه شيء الآية ولقوله عليه الصلاة والسلام أولياء المقتول بين خيرتين أن يأخذوا المال أو يقتلوا القاتل بخلاف حق القاتل فانه حق الله تعالى فلا يجري فيه العفو ولا التعويض وبخلاف ما إذا كان القاتل خطا حيث لا يجوز ما كثر من الدية لانه دين ثابت في الذمة فكون أخذوا كثر منها ربا وإنما وجب حالا لانه دين وجب بالعقد والاصل في مناهم الحلول كالشتم والهرج بخلاف الدية لانها يجب بالقدوم وإنما وجبت بسقوط القودولانه موجب المقدولانه لم يرض ببذل المال الا مقابلا بغيره عليه مقصوده وهو الحال وقوله وان صولح الخ أطلق في العبارة فتشمل ما إذا كان المقتول متعددا والقاتل واحد قبل القضاء بالقصاص أو بعده والاطلاق في محل التقييد لا ينبغي فلو قال وان صولح في واحد قبل القضاء بالقصاص أو بعده الى آخره كان أولى لان في قولنا في واحد صرح ما إذا كان المقتول متعددا والقاتل واحد أو حصل العفو ويقولنا قبل القضاء أو بعده فيدانه اذا كان المقتول واحدا فاعفوا بسقط القصاص قبل القضاء وبعبه بخلاف ما إذا كان المقتول متعددا على تفصيل باقي بيانه قال رحمه الله **هو** وتنصف ان أضر الحار القاتل وبسبب القاتل رجلا بالصلح عن دمه ما على ألف ففعل في معناه لو كان القاتل حرا وعبد أو أضر الحار القاتل وه ولي العبد رجلا بان يصالح عن دمه ما على ألف درهم ففعل المأمور ولا ألف على الحر والعبد نصفان لانهما متباين بالقصاص وهو عاين على السواء فيقيم به عليه ما بالسواء ولان الألف وجبت بالعقد وهو مضاف اليها فينصف مخرجه وهو الألف عليها قال رحمه الله **هو** فان صالحت أحد الأولياء من خطه على عوض أو عفا فلن بقي خطه من الدية في كل واحد منهم فيمكن من التصرف في نصيبه استثناءه وإعطاها بالعفو والصلح لانه يتصرف في الخالص حقه فيغذ عفوه وصلحه فيسقط به حقه من القصاص ومن ضرورة سقوط حقه سقوط حق الباقي أضافه لانه لا يجزئ الا ترى انه لا يجزئ ثبوتها كذا سقوطا وفي عبارة المصنف قصور من وجهين الاول انه يقال صالح عن كذا وذكر في الكتاب بكلمة من الثاني قوله من نصيبه يوم تجزئ القصاص وقد قدمنا انه لا يجزئ قال الشارح بخلاف ما لو قتل رجلين فعفا أولياء أحدهما حيث يكون أولياء الا حرقته لان الواجب فيه قصاصان لاختلاف القاتل والمقتول فسقوط أحدهما لا يسقط الاخر الا ترى انه سمي بغير فان ثبوتها وكذا بقا بخلاف ما نحن فيه فاذا سقط انقلاب نصيب من لم يعف الا لانه تعذر استيفاؤه فيجب المال كافي الخطا فان سقوط القصاص فيه لمعنى في القتل وهو كونه مخطئا ولا يجب للعاقب شيء لانه أسقط حقه للتعين بفعله ورضاه لا عوض بخلاف شركائه لعدم ذلك منهم فينقلب نصيبهم مالا ولو رثته في ذلك كلهم سواء وقال مالك والسابع لاحق للزوجين في القصاص ولا في الدية لان في الورث اختلافه وهي بالنسب دون الدية لانه لا يتطاعه بالموت وقال ابن أبي ليلى لا ثبت حقهما في القصاص لان سبب استحقاقهما له القود والقصاص لا يستحق بالعد الا ترى ان الوصي لا يثبت له حق في القصاص لان المقصود في القصاص التثني والانتفاع وذلك يختص به الأقارب الذين ينصرونهم بعضا ولهذا لا يكون أحدهما ساعا قلة الا نزل عدم التناصر ولنا قوله عليه الصلاة والسلام من ترك مالا أو حقا فاورثته الحديث والقصاص حقه فيكون

بجميعهم كالمال وإمرع له الصلوات والسلام بنوريت امرأة أسيم الضابي من ديرة وجهها أسيم ولان القصاص حق
 يجري فيه الأرض حتى إذا قتل وله ابنان فبات أحد هما عن ابن كان القصاص بين الابن وبين ابن الابن فيثبت
 كسائر الورثة والزوجة تبقى بعد الموت حكما كافي حق الأرض أو ثبت الأرض مستندة إلى سبعة وهو المجرم وكان على
 رضى الله عنه يقيم الدية على من أحرز الميراث والدية حكمها حكم سائر الأموال ولهذا الواو حتى ثبتت ماله تدخل الدية فيه
 والقصاص بدل النفس كالدية فيموت كسائر أمواله ولهذا وانقلب مال بقضى به دينه وتغذبه وصاها وواو استحقاق
 الأرض بالزوجة كاستحقاقه بالزوجة لا بالعقد ألا ترى أنه لا يرتب لها بدلا بخلاف الوصية ولهذا يثبت أن الاستحقاق ليس
 بالعقد بل بالعقد ولا يلزم من عدم التناص وعدم العقل عدم الأرض للقصاص ألا ترى أن النساء من الأقارب لا يقتلن
 ويرثن القصاص والدية أقرب منه إذ المرأة لا تعقل عنها أبنائها والكبر برؤيتها قال رحمه الله في وقتل الجمع
 بالمفرد لم يدرى أن سبعة من أهل صنعاء قتلوا واحدا فقتلهم عمره وقال لو تم لا عليه أهل صنعاء لقتلتهم ولأن
 القتل بطريق التغالب والقصاص شرع حكمه للزجر فيجعل كل واحد منهم كالمفرد فيه فيجوز القصاص عليهم
 جميعا تحقيقا على الأحياء ولولا ذلك لسد باب القصاص وقطع باب التغالب إذ لا يوجد القتل من واحد إلا بالآية يقاومه
 الواحد فلم يقدر عليه فلم يحصل الانداد والنادر بشرع فيما يغيب لأفهاما يندر قال صاحب النهاية ههنا جواب
 الاستحسان وفي القياس لا يلزمهم القصاص لأن المعتز في القصاص المساواة في الزيادة من الظلم على المتسدى وفي
 النقصان من الجنس بحق المعتدى عليه ولا مساواة بين العشرة والواحد في شيء هذا يعلم ببداية العقل والواحد من
 العشرة يكون مثالا للواحد فكيف تكون العشرة مثالا للواحد وأيد هذا القياس قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها أن
 النفس بالنفس وذلك بنى مقابلة النفوس بنفس ولكن ترك هذا القياس بما روى أن سبعة من أهل صنعاء قتلوا
 رجلا فقتلهم عمر رضى الله عنه بالقصاص عليهم وقال لو تم لا عليه أهل صنعاء لقتلتهم به انتهى كلامه أقول فيه بحيث
 لأنه صرح بأن هذا القياس مقيد بقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس وقال في بيانه وذلك بنى مقابلة
 النفوس بنفس فعلى ذلك يلزم من ترك هذا القياس ترك العمل بجدول الآية المذكورة وهذا لا يجوز بما روى عن عمر
 رضى الله عنه أن عمر كان منفردا في قضائه وقوله للزبورين فظاهر لأن قول صحابي واحد وقوله لا يصحان
 للمعارض لكتاب الله تعالى فضلا عن الزمان عليه وإن أنضم إليه إجماع الصحابة حيث كانوا متوافرين ولم ينكر
 عليه أحد منهم بل عمل الإجماع كما صرح به في العناية وغيره فكذا ذلك إذ قد تقررت في أصول الفقه أن الإجماع
 لا يكون ناقضا للكتاب ولا السنة كما لا يكون القياس ناقضا لشيء منهما فالحق في أسلوب تحرير هذا المقام أن لا يتعرض
 لمحدث كون الآية المذكورة مؤداه هو مقتضى القياس في هذه المسئلة وإن بين عدم المناوأة بين مدلول تلك
 الآية وبين جواب الاستحسان ههنا وسيجي من الكلام في التوفيق بينهما بعد القول إن شاء الله تعالى قالوا
 القتل بطريق التغالب فالواو القصاص شرع حكمه للزجر فيجب تحقيقا لحكمة الإجماع قال صاحب العناية لقائل
 أن يقول ما ذكر من مقتضى أن لا يمكن قياسا على جميع عليه لا يكون مقتضى الشرع وإن كان فلا يرتفع القياس
 مقتضى لعدمه لولايد بقوله تعالى أن النفس بالنفس والجواب أنه قياس سائر أبواب العقوبات المترتبة على ما يوجب
 الفساد من أفعال العباد ويرى على ذلك بقوة الباطن وهو أحياء كآية وقوله تعالى أن النفس بالنفس لا ينافيه
 لانهم في ازهاق الروح الغير المتجزئ عن مجموعهم وجعلهم ك شخص واحد اه كلامه أقول فيه نظر لأن جعل الأشخاص
 المتسدة الذوات في الحقيقة شخصا واحدا مجر دودا زاهاقا روح الغير المتجزئ عن مجموعهم وجعلهم متساوين
 ك شخص واحد بحيث يتحقق بين ذلك الشخص الواحد وبين هؤلاء الجماعة مماثلة معتبرة في القصاص بعد جدران
 مساعدة العقل والنقل وأيضا ينافي هذا لما سبق في تعطيل المسئلة الآتية من أن لا مسلسل أن كل واحد منهم قاتل
 بوصف الكمال الصادر منهم بهذا الاعتبار قتلا متعددة على عدد رؤسهم فلهذا المعاملة المعتبرة في القصاص

والحق عندي ههنا ان يقال ان قوله تعالى ان النفس بالنفس لا يتنافى ما قالوا في هذه المسئلة اذ دلالة فيه على اعتبار
الوحدة في النفس بل فيه مجرد مقابلة جنس النفس بجنس النفس كما ترى والمقصود منه الاحتراز عن ان تقتل النفس
بما في قوله تعالى والعين بالعين والانف بالانف ونحوهما واما انه هل يتحقق المماثلة المعترفة في القصاص عند تعدد
النفس في جانب القاتل والمقتول وانما يستفاد ذلك من دليل آخر الا ترى ان الدين الجني لا تقتص بالعين اليسرى
وكذا العكس مع ان قوله تعالى والعين بالعين لا يدل عليه نظر الى ظاهر اطلاقه بل انما يستفاد ذلك من دليل آخر
فكذا هنا تبصر قال رحمه الله **في** والفرق بانما جمع اكفاء **في** يعني اذا قتل واحد جماعة يقتل بهم يعني اذا حضر الاولياء
وطلبوا يقتل بهم وقال الامام الشافعي رحمه الله تعالى يقتل بالاول فقط ولنا انه لو قتل كل واحد منهم بوضف السكال
فمقتل بهم لمحصل التماثل وفي المحامى قتل رجلا فقبل له لم تقتل فلا يقال قد كان ذلك كله مكتوبا في اللوح المحفوظ
ثم قال آخر لم تقتل غلاما فقال قتلت عدوي يقتل وفي المحيط واذا قتل واحد رجلين يقتص بهما ولا يفرم الدية لان
يقتله صار كل واحد منهما مستوفيا حقه على السكال لان حق كل واحد منهما في قتل المحابو يقتل الواحد حصل
لهما اعدام الحياة معنى ما بينا وان حضر احدهما والاخر نائب كان للحاضر ان يستوفي القصاص لان كل واحد في
اتلاف كل النفس واستيفاء البعض لكان المزاوجة لازمة هنا لان حق المحاضر قد ظهر عند القاضي وحق الغائب لم
يظهر وصار كاحد الشفعين اذا حضر قضى له بالجميع فكذا هذا ولو كان قطع الدين لهما فقطع لاحدهما والمسئلة
بما لها فلا **لا** خريديده بخلاف القصاص بالنفس اذا قضى لاحدهما وقته لم يجب **لا** خريدي لان فوات حقه في
الاستيفاء يكون سببا لغصوري العمل فانهما اذا اجتمعا واستوفيا صار كل واحد منهما مستوفيا حقه على السكال فلا يجب
معه الدية وما في الطرف فوات حقه بسبب قصوري العمل لا يضر عن ايفاء حق كل واحد منهما فيجب الفخمان ولو
عفا احدهما قبل القضاء بالقصاص او الدية بطل حقه واقتص **لا** خري لان المزاوجة قد انقضت بالفسخ فبقى حق
الآخر في الكل وان عفا بعد القضاء بالقصاص وصالح في المقتول فالدية بينهما فلو قتل وقطع اليدين آخر واخذ
الدية فالما كت دية البدن عند محمد وقال السالك ان يقطع البدن على ان لهما حق استيفاء القصاص في يد واحدة
واستيفاء دية واحدة ولا قضاء مع وجود الموافقة والملائمة وانعدام المنازعة والمشاورة ولكنه اقصى ما يجب لهما
وهو ان يجتمعا على القطع واخذ الدية بينهما فصار الحال بعد القضاء كالحال قبله ولو اخذ الدية عن اليد ثم عفا
احدهما يكون **لا** خري نصف الدية لانهم السابقوا الدية فقدم لهما من ضرورة ثبوت الملك في المستوفي ان
لا يبقى الحق في البدن فقط حق كل واحد منهما في نصف البدن كليا يجمع البدل والمبدل في ملك واحد فلا يتمكن من
استيفاء كل البدن بدون نصيب العاق فيلحق حقه في القصاص فامتنع القطع لان موجه الدية في نصيبه كما اذا كان خطأ
ولو اخذ بالدية كقبلا ثم عفا احدهما فلا **لا** خري القصاص لان الكفالة توقيف قال رحمه الله **في** فان حضر واحد
قتل وسقط حق البقية **في** كومت القاتل حثف انفع لغوات عمل الاستيفاء فصار كوت العبد المجاني وفيه خلاف
الامام الشافعي لان الواجب عنده احدهما على ما بينا وان مات احدهما قضى **لا** خري لغوات العمل وقد قدمنا قال رحمه
الله **في** ولا يقطع بدرجلين يديك معناه اذا قطع رجلا ن يد رجل فلاقصاص على واحد منهما وقال الامام الشافعي قطع
أيديهما وعمل الخلف فيما اخذ سكتا واحدا من جانب او اراه على يده حتى انقطع هو يعتبرها بالانفس لان
الطرف تابعة لها ومطقة بها فاختت حكمها بخلاف ما اذا امر احدهما السكن من جانب والاخر من جانب حتى
التقت السكتان في الوسط بانث البدن لا يجب القصاص فيه على واحد منهما لان لم يوجد من كل واحد منهما
امر ار السالك على بعض العضو ولان كل واحد منهما قاطع البعض لانما انقطع بقوة احدهما ان يقطع بقوة الاخر
فلا يجوز ان يقطع الكل البعض والاثنين بالواحد لانعدام المساواة قصاصا كما اذا امر كل واحد من جانب الاخر
بخلاف النفس فان شرط فيه المساواة في العجمة لا غير وفي الطرف يعتبر المساواة في النفع والقيمة ولهذا لا تقطع

المصيبة بالنزاع والنفس السالمة من العيوب تقتل بالمفوج والمسلول وكذا الاثنان بالواحد فلا يصح القياس على
 النفس ولان زهوق الروح لا يتجزئ فاضيف الى كل واحد كلا وقطع العضو يتجزئ الا ترى انه يمكن ان يقطع بعض
 ويترك الباقي وفي القتل لا يمكن ذلك ولهذا الواحد احداهما السكين على قفاه والاخر على حلقه حتى التقتافي الوسط
 ومات منه مما يجب القصاص وفي اليد لا يجب لان القتل بطريق الاجتماع غالب بخلاف الفوت لا في القتل لانه
 يحتاج الى مقدمات طبعية فيلحقه الفوت بسببها كالسكين او بغيره ثبت وجوب القصاص في النفس والاجتماع على
 خلاف القياس والطرف ليس منها فلا يلحق بها وقوله رجلان من مال ولان اليد في الذب يد اذ قطع رجلان يدي
 رجل فللقصاص عليه ما وعليهما الدية وكذا ما زاد على هذا الهدى في هذا المحكم سواء وقال محمد رحمه الله في الزيادة
 رجل قطع المصهل الاعلى من اصبع رجل وبراءة ثم عاد وقطع الثاني ايصا ثم اختصم الى القاضي والقاضي يغضى على
 القاطع بالقصاص في المصهل الثاني هذا الذي ذكرنا اذ قطع المصهل الاعلى ويرى ثم عاد وقطع المصهل الثاني فانه يقطع
 اصبع القاطع من المصهل الاسفل ويجعل كاهه قطع المصهلين بدفعة واحدة فمن ساءت نية نال ما ذكره هنا قوله ما اما
 على قول ابي حنيفة رحمه الله للمطوع ففصل ان يقطع المصهل الاعلى ثم الاسفل ومنه من قال هـ اذا قول السكول ولو
 قطع المصهل الاعلى واقتصر من القاطع ثم عاد وقطع المصهل الثاني اي ويرى يجب لوجوه رد المداواة فرق بين هـ واوين
 رجلين مقطوعى الاصابع قطع احدهما كف صاحبه لا يقطع كف القاطع اقول فيه هـ نظرا لان المداواة ممكنة فيبقى
 ان يقطع لما كانا قد برره وكذا اذا كان مقطوع الكف قطع احدهما ردا صاحبه لا يقطع ردا القاطع ولو قطع من
 اصبع رجل نصف مصل وكسرو برى ثم قطع ما بقي من المصهل ربرى فلا قصاص عليه في سـ من ذلك اما في النصف
 الاول فلول الحناية في العظم واما في النصف الثاني فله دم المداواة لان اصبع القاطع حال ما قطع الثاني من المصهل
 مصيبة والاصبع المقطوع من نصف المصهل ناقصة ولو لم يجل بينهما برى يجب القصاص في المصهل ورجل كانه قطع
 المصهل بدفعة واحدة وكذلك لو قطع الاصابع من رجل واحد وقطع الكف لم يجل بينهما ما روي يجب القصاص في
 يد كانه قطع الكل بدفعة واحدة وان حال بينهما ما روي يجب القصاص في الاصابع وحكومة عدل في الكف وكذا
 اذا قطع خمسة انسان خطا ثم عاد وقطع باقى الذكر ان كان قبل تحال البرء تجب دية واحدة وان كان يتحمل بينهما
 برء يجب كمال الدية في الخمسة وحكومة عدل في الباقي ولو قطع المصهل الاعلى من اصبع رجل فقبل البرء قطع النصف
 من المصهل الثاني ثم برى القصاص وجعل كاهه من الابداع قطع النصف من المصهل الثاني وهناك لا يجب القصاص
 بل يجب الارش فهذا ذلك ولو برأ من القطع الاول ثم قطع النصف من المصهل الثاني يجب القصاص في المصهل
 الاعلى لوجود الشرط ويجب نصف الارش في الثاني وفي الظاهرية ولو قطع آخر كفه ثم قطع آخر رقبته فمات فان كان
 محمدا قصاص النفس على الثاني ودية القاطع على الاول وهذا قول علمائنا الثلاثة وقال زفران كان محمدا وان كان
 خطا ولم يخطئ البرء فدية النفس عليهما وان قطع اصبع رجل محمدا ثم قطع آخر كفه خطا فمات يقتص من فاع
 الاصبع وعلى عاقلة الاخرية النفس وقال زفران يقتص لكل واحد منهما نصف الدية واذا شرب رجل على يد
 رجل فشلت البدعة دية كاملة وفي النوازل وسئل شجاع عن رجل قطع رأس اصبع رجل من مصله قال يقتص
 منه فان اقتصر منه ثم قطع احدهما يد صاحبه فقال ليس بينهما قصاص وفي العيون رجل قطع اصبع رجل خطا
 فجاء آخر وقطع كفه محمدا فمات منها جعافى قول الامام لا يجب القصاص وعلى كل واحد منهما نصف الدية وبه
 قال الامام الشافعي رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله يقطع من الكف وعلى عاقلة الذي قطع الاصبع دية
 الاصبع وفي نسـ الطحاوي ومن قطع يده فمات فاشترى على القاطع ولو قطع يده وهو مسلم وارث فمات فعليه
 دية البدل غير ولو ربيع الى الاسلام ثم مات فعلى قول ابي حنيفة وعلى يوسف عليه دية النفس وفي قول محمد عليه دية
 البدل وكذلك لو حرق بدار الحرب ولم يبق من القاصي بلحوقه ثم عاد فمات فماتت دية البدل غير وفي شرح الطحاوي

ومن قطع من رجل يد أو رجل أو أصبع أو إغلة من أصبع أو ماسوي ذلك مفصلا من المفصل عمدا أو عليه القصاص بعد
 البرء من الجناية ولا قصاص عليه قبل ذلك وإذا قطع رجل يد آخر عمدا فإن كان القاطع والمقطوع من مسلمين
 أو كافرين أو أحدهما مسلما والآخر كافر كفى بحرق القصاص بينهما أو كانا من اثنين من مسلمين أو أحدهما مسلما
 والآخر كافر أو كانا من اثنين من كافرين أو أحدهما مسلما والآخر كافر أو أحدهما من كافرين أو أحدهما
 أنثى فلا قصاص بينهما والأرض في ماله حالا هذا كله ببيان حكم الهدم رجعا إلى بيان حكم الخطأ فتقول وبالله التوفيق
 السدين إذا قطعنا خطا الدية لغوات جنس المنفعة على الكمال وفي أحدهما نصف الدية ولا يفضل الجين على
 الشمال وإن كانت الجين أ كثر بطنها من الشمال لأن العبرة في الجنائيات بجنس المنفعة لا بالزيادة وفي السد إذا
 قطع من نصف الساعد دية البدو حكومة عدل فيما وراء الكف وهو قول الحنفى والشافعى روى صاحب الامالى
 عن أبي يوسف أنه لا يجب في الساعد شيء وهو قول زفر ومالك وسفيان والثوري وكذلك على هذا الاختلاف إذا قطع
 الساعد من المرفق أو المئسك فإنه يجب في الكف دية البدو حكومة العدل فيما وراء الكف ومن أنى يوفى ومن
 تابعه في المسئلة الأولى أنه يجب دية السد لا غير والصحح قول أبي حنيفة وفي الظهير به ولو قطع رجل ثلاث أصابع
 من كف رجل خطأ ثم قطع آخر أصبعين ثم ثلث الكف من الجرح حتى فعل الأولى دية ما قطع وعلى الثاني دية ما قطع
 وما بقى من الكف بعد الأصابع فهو نصفان فما يصيب صاحب الأثر دخل أرض الأثر في الأثر وأما النصف
 الآخر إن كان الأثر قطع أصبعين فليس بهما دية الأصل وهو عشر الدية وفي الإغلة حكومة عدل والظاهر إذا
 نبت كما كان لا شيء فيه وإن نبت على عيب حكومة دون الأولى وفي البناء إذا قطع الدم العضد والرجل من
 الفخذ فمدهما فيه الدية وما فوق الكف والقسم ففيه حكومة عدل وعند أبي يوسف ما فرق المكب إلى القسم
 تبع للأصابع وإذا كسر يد عديل رجل أو رجل لا يجب في المال شيء وفي الكافي ولو قطع السد وفيها ثلاث أصابع
 فليس به ثلاثة أخماس دية السد ولا شيء في المكب بالإجماع وقاطع بدلا كف له فلا قصاص عليه في الواحد وقال
 أبو يوسف إذا كانا سواء اقتسم منه وعلى هذا الاختلاف إذا قطع كف رجل وفيها السبع زائد وفي يد القاطع
 أصبع زائدة ولو قطع أصبعان زائدا في يده مثلهما لا قصاص بالإجماع وقال أبو حنيفة في الأقطعين والشاربين أنه
 لا قصاص وهو قول أبي يوسف في رواية الحسن عنه وكذلك مقطوع الإبهام والأصبع كلها إذا قطع يد أشل فلا
 قصاص في قول أبي حنيفة وفي يوسف وفي الحنابلة ولو قطع أنفا فريد الس أو الرجلين روى الحسن عن أبي حنيفة أنه
 لا قصاص فهو فيه حكومة عدل ولو كسر عظام من ساعد أو ساق أو رقوة أو غيره ففيه حكومة عدل قال رحمه الله
 (وهو منها ديتها) أي ضمن القاطع دية المقتول لأن التلف حصل بفعله ما فيجب عليه أنصف الدية على كل
 واحد منهما ما لم ينج قصب في ماله إلا أن العاقلة لا تحمل العمد قال رحمه الله (ولو أن قطع واحد في رجليه فلهما
 قطع عينيه ونصف الدية) يعني إذا حضرا معا سواء كان القطع جسيما أو على التعاقب وقال الشافعى إن
 قطعهما على التعاقب يقطع للأول منهما وبغرم أرض السد الثاني ولذا إن الساق في سبب الاستحقوق يجب
 المساواة في الاستحقاق ولا عبرة في التسليم والتأخر كالفرع في الشركة وهذا لأن حق كل واحد منهما ما نبت
 في كل السد لتقرر السبب في حق كل واحد منهما وهو القطع وكونه مدفوعا ليجوز الأول لا يمنع تقرر السبب في حق
 الثاني ولهذا لو كان القاطع لهما عمد استوفى استحقاق رقبته ولو كان ينع بالاول سائر تركه الذي بخلاف الرهن
 لأنه استيفاء حكما فلا يثبت الثاني بعدما ثبت للأول كالاستيفاء حقيقة فإذا لم ينع الأول بنبوت حق الثاني فيها أنه سواها
 فيها يقطع لهما إذا حضرا مع العلم الأولوية وبغض لهما نصف الدية بضمها به معدين لا سيرا لهما فيه سدا ما إذا
 كان القصاص في النفس حيث يمكن قتيبه بالقتل لهما ولا يقضى لهما بالدية سلبا بينهما الفرق فيما تقدم وقامنا له
 يزيديان فأرجع إليه قال رحمه الله (وإن حضر واحد قطع يده فلا أثر عليه نصف الدية) لأن للعاضران

يستوفى حقه ولا يجب عليه التأخير حتى يحضر الاثر يثبت حقه يبين وحق الاثر متردد لا احتمال ان لا يطلب
أو يغفروا أو صلحا فصار كاحد التبعين اذا حضر والاخر غائب حدث يقضى له بالتسعة في الكل لما قلنا ثم اذا
حضر الاثر بعد ما قطعت للآخر وطلب يقضى له بالدية لان بدنه واثما حق مستحق عليه فيضمنها لسلامتها ولو قضى
بالتقصص بينهما ثم عفا أحدهما قبل استيفاء الدية قلنا لا يخرج القود عن ادنى حصة فواي يوسف وعند محمد له الارش
لان القصاص بالقضاء أثبت الشركة بينهما فاعاد حق كل واحد منهما الى البعض فاذا عفا أحدهما فقد منع الآخر من
استيفاء الكل ولهما ان الامضاء من القضاء في العقوبات فالعقوبات كالعقوبات القضاء ولو قطع أحدهما يد القاطع
من المرقى سقط القصاص لذهاب اليد التي فيها القصاص بالقطع ظمنا ولا ينقلب مالا كما اذا قطعها أجنبي أو سقطت
بأسفه معاوية ولهما نصف الدية على حالها لانها واجبة قبل قطعها ولا تنقطع بالقطع ظمنا ثم القاطع الأول بالخيار ان
شاه قطع ذراع القاطع وان شاه ضمنه دية السيد وكونه عبد في قطع الذراع الى المرقى لان يد القاطع كانت مقطوعة
من الكتف حين قطع القاطع الاول من المرقى فكانت كالشلا وهو على هذا لو كان القطع بدنه واحدا لقطع
القاطع من المرقى سقط حقه في القصاص ووجب عليه القصاص والقطوع من المرقى الجوار ان شاه قطع من المرقى
وان شاه اخذ الارش لما ذكرنا وقود منه لمزيد بيان قال رحمه الله **وان** أقر عبد بقتل محمد بقتص منه **وقال** زفر
رحمه الله لا يصح اقراره لانه يؤدي الى ابطال حق المولى فصار كالاقرار بالقتل خطأ وبالمال ولنا انه غير تسم في مثله
لكونه بطحة الضرب به فيصيح ولان العبد يبيع على أصل الحرية في حق الدم غلابة بضمه لا ترى ان اقرار المولى عليه
بالحد ودوا القصاص لا يجوز اذا صرح له بطلان حق المولى ضرورة وذلك لا يضر وكم من شيء يصح ضمنا وان كان
لا يصح قصدا بخلاف الاقرار بالمال لانه اقرار على المولى بما له حق قصدا لان موجه بيع العبد أو الاستيفاء وكذا
اقراره بالقتل خطأ لان موجه دفع العبد أو الغداء على المولى ولا يجب على العبد شيء ولا يصح سواء كان العبد مجبورا
عليه أو مائذنا له في التجارة لانه باطل قال رحمه الله **وان** رمى رجلا بعد انفذ الدم منه الى آخره يقتل للارل
والثاني الدية لان الاول حمد والثاني أحد نوعي الخطأ وهو الخطأ في الفعل فمكانه رمى الى حربي وأصاب مسلما والفعل
الواحد يتعدد بتعدد أثره والله تعالى أعلم

فصل في المسافر من ذكر حكم الجنابة الواحدة شرع في ذكر الجنابات المتعددة لان الاثنين بعد الواحد قال رحمه الله
وان قطع برجل ثم قتله اخذ بالآخرين ولو عدينا أو مختلفين أو خطئين يقتل بينهما مرة أو لا في خطئين لم يقتل
بينهما مرة فقبب دية واحدة كن ضرب رجلا مائة سوطا فبرئ من تسعين ومات من عشرة **يعني** اذا قطع يده ثم قتله
يجب عليه موجب القطع وموجب القتل ان كانا عديين أو أحدهما همدوا لا يخرج خطأ أو كانا خطئين ولم يقتل بينهما
مرة وفي خطئين لم يقتل بينهما مرة فقبب عليه دية واحدة فاصله ان الكل لا يشترط ادخال الا في خطئين فانهما
يتداخلان فيجب فيهما دية واحدة اذا لم يقتل بينهما مرة وان يقتل بينهما مرة لا يتداخلان اما الاول وهو ما اذا كانا
همدين فالذكور قول أبي حنيفة وعندهما بئد اخلا فقتل حسدا ولا يقطع يده لان الجمع بينهما ممكن للجناس
الفعلين وعدم قتل البره بينهما فصار كالخطئين وهذا لان الجمع بين الجراحات واجب ما لم يكن لان القتل يقع بضربات
ظالبا واعتبار كل ضربة على حدة يؤدي الى المخرج فيجمع تبسيرا الان لا يمكن ان يختلف حكم الفعل كالحد
والخطأ أو يقتل البره بينهما لان البره قاطع للسرية فلا يمكن ان يجعل الثاني تنجما للارل فيعتبر على حاله وأمكن ذلك
قبل البره فصار كسرية الاول وله ان الجمع معتذر لان حذر القصة يمنع سرية القطع كالبره حتى لو صدر من شخصين
وجب على كل واحد منهما القصاص فكذا اذا كان من شخص واحد فقطع أولا يده ثم يقتلوه ان شاءوا وان شاءوا
قتلوه من غير قطع لان القصاص بعينه المساواة في الفعل وذلك بان يكون القتل بالقتل والقطع بالقطع واستيفاء
القطع بالقتل معتذر لاختلافهما حقيقة وحكما وان المماثلة صورة ومعنى يكون باسنيها وبالا كفاها بالقتل

لم توجد المائة الامعنى فلا يصار اليه مع القدرة على المماثلة صورة ومعنى فيغير الولى بخلاف ما اذا مات من العسرية
لان الفعل واحد وبخلاف ما اذا كان خطاين لان الموجب فيه الدية وهو بدل الخلل والمقتول واحد الا ترى ان عشرة
لوقتلوا واحدا خطا يجب عليهم دية واحدة لانعدام الخلل ولن تعدد القتل ولو قتلوه محمدا اقتصوا به جمعا لان القصاص
جزاه القتل وهو متعدد وان اتحدوا لان ارض الميت لو وجب كان يجب عليه عند الجزاء لانه وقت استحكام اثر الفعل ولا
سبيل اليه لانه حينئذ تجددية النفس بالجزاء فيصير وجوب بدل الجزاء والكل في حالة واحدة وهو محال ولو وجب
ذلك لوجب بقتل النفس الواحدة ديات كثيرة للاطراف لانها تتلف بنفس النفس اما القتل والقطع قصاصان فامكن
اجتماعهما وبخلاف ما اذا قطع وسرى حيث يكفى بالقطع لانعدام الفعل واما الثاني وهو ما اذا كنا بمقتلين بان كان
احدهما خطأ والآخر محمدا والثالث وهو ما اذا كانا خطاين وتحلل بينهما مرة فلان الجمع غير ممكن فيها باختلاف
حكم الفعلين في الاول وتحلل البرء في الثاني وهو فاقطع للعسرية فيعطي لكل فعل حكم نفسه وقوله لا في خطاين لم يتحلل
بينهما مرة فوجب دية واحدة هذا الخارج من قوله اعذب الامرين أى موجبي فعله الا في هذه الصورة فانهما يتدانى
لا يؤخذ الا بالقتل فيجب فيه دية النفس لا غير وقد بينا وجهه في اثنا البعث وقوله كمن ضرب رجلا مائة سوط فبرئ
ومن تعين ومات من عشرة يعنى تجب فيه دية واحدة كما اذا كان القطع والقتل خطاين ولم يتحلل بينهما مرة وانما كان
كذلك لان الضربات التي برأ منها ولم يبق لها اثر مقط أرشها زال الشئ وهذا عند أى خيفة ربه الله تعالى ومن
أبى يوسف فيها حكومة عدل وعن محمد انه يجب فيها الجرة الطيب وثن الادوية وستاقى المسئلة بادلها في فصل الشجاج
ان شاء الله تعالى ولو بئى لها اثر بعد البرء يجب موجهه مع دية النفس بالاجماع لان الارش يجب باعتبار الشئ في
النفس وهو بقاء الاثر ولو قطع أسعاه أو يده ثم قطع الآخر ما بقي من البدن كانت كان القصاص على الثاني في النفس
دون الاول ويقطع اصابع الاول أو يده وقال زفر والشافعي يقتلان لهما ن زوال الحية مضاف الى القطع لانه
انصل الموت به اقبل البرء وزال اثرهما وليس أحدهما باضافة الا زماق اليه الاولى من الآخر فاضف اليهما كما
لو قطع كل واحد منهما يد على حدة قبل البرء ولان زوال الحية ألم الثاني غير قطع الاول فصار زوال الحية مضافا
الى القطع الثاني فصار الثاني قتل دون الاول بخلاف ما لو قطع كل واحد يد على حدة أو أصبع على حدة لان محل قطع
الاول قائم وقت الموت فيستور منه حوت زيادة الالم فحصل بالمحدث القطعين فصار الموت مضافا اليهما وانقطع
المفصل الاعلى من أصبع رجل فبرئ ولم يقتص حتى قطع مفصلا آخر من تلك الاصابع يقطع له الفصل الاعلى دون
الاسفل وعليه ارض الاسفل لان القصاص مبناء على المساواة وحال قطع الثاني لا يمكن المساواة لسلامة أصبع
القاطع وفوات مفصل المقطع ولان أصبع القاطع وان كانت محتقة بالقصاص ولكن ملك القصاص ملك ضرورة
لا يثبت عندنا الاستيفاء فقتله يكون مقصودا به مملوكة صاحبه ولهذا القولنا لو قطعت يد من عليه القصاص ان
كل من عذب يجب القصاص وان كان خطا يجب الارش له لانه له القصاص لانه لم توجد المساواة حال قطع الثاني وكذلك
لو أبرأ الثاني ثم قطع المفصل الثالث ولم يكن القطعين برئ ووجب له القصاص في كل الاصابع يقطعها من أصلها
مرة واحدة لانه لم يتحلل بين القطعين برء وجعلنا كلا الفعلين جناية واحدة كانه قطع ابتداء من المفصل الثاني
بفعل واحد وفي المتوسط أصله ان تمردا استيفاء القصاص لتعذر القتل انهمى جاء من قبل القاتل فصار الى المال
اعتبار بالخطا فان هناك امتنع استيفاء القصاص بمعنى من جهة القاتل وهو الخطا فاذا تعذر مبيانة الاستيفاء
القصاص من قبل من له الحق لا يصار الى المال لان الشرع غير حقه في القصاص لكن هو الذى فوته وفرط باثبات
ما يجوز فاهدره فلم يبق مستحقا للنظر واذا أقر القاتل بالخطا ودعى الى الهدم لم يقتص وزمه الدية استنصا وقال زفر
لا يلزمه شئ قياسا لان ما أقر به لم يثبت لانه كذبه المدعى في اقراره بمقتضى دعواه القصاص وصار كالأقر القاتل بالهدم
ودعى الى الخطا يلزمه شئ فكذلك هذا ولنا انهما تصادقا على القتل الا انه تعذر استيفاء القصاص بمعنى من قبل

القاتل وهو دعوى الخطأ فوجب الدية صونا للدمه عن الهدر ولأن في زعم الولي أن القصاص هو الواجب إلا أنه لما أقر
 بالخطأ فقد أقر بالمسال وللولي ترك القصاص وأخذ المسال ولم يكن به مريحا فيكون له أخذ المسال ولو أقر بالهدو ادعى
 الولي الخطأ بطل حقه لا تعتد استيفاء القصاص جازم من له الحق الزيادة ولو ادعى الولي العمد على رجائين فقال
 أحدهما أنا قطعتم يده عمدوا وهذا الآخر قطع رجله عمدوا وأنكر الآخر الجناية قال يقص من المقر لهما تصادقا
 على وجوب القود ولو تمكن الشهادة فيه حين أنكر الآخر الجناية بل أنه يمكن الشهادة إنما يكون باختلاف الموجب وغير
 الموجب في المصل وذلك لا بصور قبل وجوب الجناية بمن الآخر وإذا ادعى الولي الخطأ فلا شيء على المقر لأنه لما أنكر
 الآخر الجناية صار كالمعدم فيقبل دعواه الخطأ وأقر القاتل بالعمد في هذا لا يجب شيء وإن مات رجل من قطع يده
 ورجله فقال رجل قاتله عمدوا وقال قطع عمرو رجله عمدوا فقال الولي بل أنت قطعتم بما يجب القصاص عليه
 لأنه ما نصدا فعلى وجوب القصاص والشركة لم تثبت لعدم دعواه فان قال الولي لأدري من قطع رجله فلا شيء على
 قاطع اليد لأن قاطع الرجل مجهول بكون خاطئا أو صديقا أو مجنونا فتعذر إيجاب القصاص وتعذر استيفاء
 القصاص جاء من قدام من له الحق فان جحد قاطع الرجل جهل قاطع اليد فلا يجب المسال ولو قال الولي بعد ذلك فلان
 قطع رجله عمدوا وأنكر فلان ليس له أن يقتل المقر قاتلا له أن يقتله استيفاء فالولد لا يعرف قاتل أبيه عنه
 كترتهم بهذا في الناقض وغيره المؤلفين التي لفظها مفردة وما يجمع لأنه لا فرق في الحكم بين ما إذا كان الفاعل
 مفردا أو متعددا بالرجسمة الله فان هذا القطوع عن القاطع هات من الفاعل الدية ولو عفا عن القطع وما
 بعد ذلك من الجناية لا لخطأ بل لثبوت العمد من كل المسال كما يعني لو قطع يدر رجل عمدوا خطأ فقال المقتول
 عفون عن القاطع هات من القاطع في العمد الدية بخلاف ما لو قال عفون عن الجناية كما سيأتي وأطلق المؤلف في قوله
 والخطأ من المسال بل يرق بين ما إذا كان العافي يخرج ويحرم أو كان لا يخرج ولا يجزى سيا في بيانه وقوله باطلاقة
 قول الإمام وفي الجامع أنه يدر رجل قطع يدر رجل طاعة الله فعدا المقتول عديده عن القطع ثم سرى إلى النفس ومات
 أو سجد إن كان هو ضحية عمد أفعاله المشهور برأسه من الشهادة ثم سرى إلى النفس ومات يجب أن يعلم بان هناك من
 أحدهما إلى الله والآخر في الخطأ وكل مسئلة على وجوه أمان بقول المقتولة يده عفونك عن الجناية أو يقول
 عفونك عن القاطع وما يحدث منه فان كانت الجناية عمدا فقال المقتولة يده أوفال الشهادة حرة رأسه عفونك عن الجناية
 صح العمة وبرى من القطع أو الشهادة أو مات حتى لا يجب شيء في الجاني ثم صح البراءة عن جميع المسال سواء بر أو مات
 وإن قال عفونك عن القاطع وأغل وما يحدث من القطع أوفال عفونك عن الشهادة يقول بطل وما يحدث منها صح العفو
 عندهم كما أفلوات يجب الدية قال أبو حنيفة مع أن العفو باطل والقصاص أن يجب على المعفو عنه القصاص إلا أني
 أعتق وجوب الدية في ما قال أبو يوسف ومحمد بن العفر عنه حائز ولا شيء على المعفو عنه لا القصاص ولا الدية هذا
 الذي ذكرنا إذا كانت الجناية عمدا وإذا كانت خطأ عن عفا عن الجناية أو عن القطع وما يحدث منها صح العفو سواء
 برى ومات إلا أنه إن عفا في حال بخرج ويحرم وينهب بعد الجناية فإنه على قول بعض المتأخرين يعتبر من جميع ماله
 ود كفي المنق في هذه الصورة أنه يعتبر من ثلث المسال وإن عفا عن القطع ان قصر عن القطع ان برأ صح العفو بلا
 خلاف من جميع المسال وإن صار قاتلا فعلى قول أبي حنيفة العفو باطل وكان على قاتله القاتل الدية وعندهما
 العفو جازم كالمعفو عن القطع وما يحدث منه إلا أنه إن عفا في حال حكم العمة بان كان يذهب ويحرم ويصغر من
 جميع الماله وعلى قياس رواية المنتقى من ثلث المسال وإن عفا في حال حكم المرض بان صار صا حيا فمراش وعتبر
 من ثلثه قال أبو حنيفة عفونك عن الجناية أو عن القاطع وما يحدث منها كان عفو عن دية النفس بالأجاء حتى إذا
 مات بعد قولك الله به غيره لا يعتبر من الثلث في الخطأ لأن وجبه المسال وقد نفاق في حق الورثة فيعتبر من الثلث
 كما قاله في خلاف ما إذا كان عفا عن دية النفس يجمع من جميع المسال لأنه وجبه القصاص ولم يتعلق بحق الورثة لأنه

ليس بمال قال في العناية فيه بحث وهو ان القصاص موروث بالاتفاق فكيف لم يتعلق به حق الورثة ثم قال والجواب عنه ان المصنف نفي تعلق حق الورثة به لا كونه موروثا ولا تنافي بينهما لان حق الورثة انما يشترط بطريق الخلافة وحكم الخلف لا يشترط مع وجود الاصل والقياس في المال ايضا لان ثبت فيه تعلق حق الورثة لا يستدعي الموت المورث لكن ثبت ذلك شرطا بقوله عليه الصلاة والسلام لان تدع ورثتك اغنياء غير من أن تدهم حاله يتكفون الناس وتركهم اغنياء انما يتحقق بتعلق حقهم بما يتعلق به التصرف فيه والقصاص ليس بمال فلا يتعلق به لكنه موروث اه اقول في تقرير البحث المذكور غل فاحش وفي تحرير الجواب المزبور التزام ذلك اما الاول فسلانه سيجي في اول باب النكاح في القتل ان القصاص ثبت لورثة القتل ابتداء لا بطريق الورثة منه كالدين والدية بقوله ان القصاص موروث بالاتفاق كسب مريح وقدر نظير هذا من صاحب العناية في الفصل السابق وثبت بطلانه هناك ايضا فتذكر ما الثاني فلانه لم يقع التعرض فيه ليكون القصاص غير موروث من المقتول عند اماننا الاعظم بل سبق الكلام على وجهه بشعره كونه موروثا بالاتفاق ان ترى الى قوله في خاتمه والقصاص ليس بمال فلا يتعلق به لكونه موروثا وفي المحيط ويكون هذا وصية للعاقلة سواء كان القاتل واحدا منهم او لم يكن لان الوصية للقاتل اذ لم تصح للقاتل تصح للعاقلة كن اوصني محي وميت فالوصية كلها التي اه ونظر هنا من قول صاحب المحيط وصية للعاقلة فساد ما اعترض به من أن الوصية للقاتل لا تصح ومن أن القاتل كواحد من العاقلة فكيف جازت الوصية له بجميع الثلث فتأمل ويظهر من أن القول بانه وصية انه لو لم يكن له مال في العمد تسمى العاقلة في ثلثي الدية وفي الخطأ ان خرجت الدية من الثلث فلا سعاية ولو لم يخرج من الثلث يسقط بقدر ما يخرج وتسمى العاقلة في البقية كما سياتي في نظائره في كتاب الوصايا وهذا من خصائص هذا الكتاب قال رحمه الله وان قطعت امرأة يد رجل عدا أو تزوجها على السيد ثم مات فلها مهر مثلها والدية في مالها وعلى عاقلة الوخطا يعني لو تزوج امرأة على قطعها يده عدا فغاث الزوج منه فلها مهر مثلها والدية في مالها وعلى عاقلة الوخطا وهذا قول الامام ولم يفصل المؤلف بين ما اذا مات قبل الدخول أو بعده لكن في قوله مهر المثل يترتب له بعد الدخول وفي الكافي اما أن يكون القطع عمدا أو خطأ وكل مسألة على ثلاثة اوجه اما ان تزوجها على القطع أو على القطع وما يحدث منه أو على الجناية وقدر برئ من ذلك أو مات عدا كان القطع عمدا وبرئ من ذلك صحت التسمية وصار ارش المهر الها عندهم جميعا قال الشارح فاذا كان القطع عمدا فهذا تزوج على القصاص في الطرف وهو ليس بمال على تقدير الاستيفاء وعلى تقدير السقوط أو لا فاذالم يصلح مالا يصلح مهر افيجب لها مهر المثل اذا مات ولا يجب القصاص لا يقال لا يجري القصاص بين الرجل والمرأة في الاطراف فكيف يكون تزويجا عليه لاننا نقول الموجب الاصل في العمد القصاص وانما سقط لتعذر ثم تحب عليه الدية فاذا سري تين انه قتل ولم يتأوله العفو فوجب الدية لعدم العفو عن النفس وذلك في مالها لان العاقلة لا تتحمل العمد اه قال في النهاية فان قلت لم يجب القصاص ههنا على المرأة مع أن القطع كان عمدا وهي قاتلة من ابتداء فاذا مات ظهر أن الموجب الاصل هو القصاص ولم يصلح القصاص مهر اصار كانه تزوج ولم يذكر شيئا وفيه القصاص فكذلك ههنا قلت نعم كذلك لانه لما جعل القصاص مهر اصار جعل ولا يستغناء القصاص للمرأة ولو استوفت القصاص تستوفيه من نفسها وهو محال ولما سقط القصاص في النكاح بالاتفاق فيجب مهر المثل كما دل على ابتداء اه ولو تزوجها على موجب القطع جاز ان يطلبها بعد الدخول بها أو مات علم باسم لها جميع الارش وان طلقها قبل الدخول بها وسلم لها من ذلك الفان وخمس ما تهرده على الزوج الفان وخمس ما تهردها قبله لا تهردها في المحاصل على خمسة آلاف فان طلقها قبل الدخول بها وسلم لها منه فذلك ولا يهردها أن ترد النصف على الزوج هذا اذا أبرئ من القطع وان مات من ذلك والتسمية باطلة عندهم جميعا ولها مهر مثلها وقيل بقوله مهر مثلها المقصد انه بعد الدخول لا قبل الدخول فلها المتعة ثم القياس ان لا تجيب علم الدية في قول أبي حنيفة وفي الاستحسان تجب الدية في

مالها وعلى قولهما صح العفو ولم يكن عليها الاقصاص ولا دية لومات هذا اذا تزوجها على القطع قبيذ كذا الدقة لانه
اذا تزوجها على القطع وما يحدث منه ان يرى من ذلك صار ارش يده مهر لها عندهم جميعا ويسلم لها ذلك وان كان اكثر
من مهر مثلها وان مات من ذلك طالت النسيئة وكان لها مهر مثلها وسقط القصاص بخلاف ما يفسرني ولا ميراث لها من
زوجها لانها قاتلته وعليها عدة التوفيق عنها زوجها وقد بقوله عند الانها اذا كانت الجناية خطأ وقد تزوجها على القطع
ان يرى من ذلك صار ارش يده مهر لها فان دخل بها أو مات عنها سلم لها جميع ذلك وسقط عن العاقلة وان طلقها قبل
الدخول بها سلم لها نصف ذلك وذلك الفان وخمس مائة وتؤدى العاقلة الفين وخمس مائة الى زوجها فاما اذا مات من
ذلك بطالت النسيئة في قول أبي حنيفة وكان لها مهر مثلها وعلى عاقلته دية الزوج وعندهما تصح النسيئة وتصبر دية
الزوج مهر لها فاما اذا تزوجها على القطع وما يحدث أو على الجناية ان يرى من ذلك صار ارش يده مهر لها وان مات ثم
ينظر الى مهر مثلها والى الدية فان كان مهر المثل مثل الدية لاشك ان الكل يسلم لها سواء تزوجها بعد القطع في حال
ما يحيى ويذهب أو بعد ما صار صاحب فراش وان كان مهر مثلها أقل من الدية فان كان تزوجها في حال يحيى
ويذهب فالكل يسلم لها وان كانت الزيادة الى تمام الدية تخرج من ثلث مال الزوج وتعتبر الزيادة على مهر مثلها
وصية للعاقلة وان كانت لا تخرج الزيادة على مهر مثلها من ثلث ماله فيقدر ما يخرج من الثلث يسقط عن العاقلة ويعتبر
ذلك وصية لهم هذا اذا لم يطلقها الزوج قبل موته حتى مات فان طلقها قبل موته قبل الدخول بها سلم لها من ذلك خمسة
آلاف مهر مثلها وصية للعاقلة ويسقط عن العاقلة وان كان مهر مثلها أقل من خمسة آلاف فان كانت الزيادة على غير
مهر مثلها الى تمام خمسة آلاف يخرج من ثلث ماله فكذا يسقط عن العاقلة خمسة آلاف وان كان لا يخرج فيقدر
ما يخرج من الثلث مقداره مهر مثلها يسقط عن العاقلة ويردون الباقي الى الورثة الزوج وكذلك ان تزوجها على
الجناية فالجواب فيه من أوله الى آخره كالجواب فيما اذا تزوجها على القطع وما يحدث به اسمعيل بن عمار عن أبي
يوسف في رجل قتل عمدا وله وليان فصح واحد ولي القاتل عن جميع الدين على جنس القاتل الذي صالح خمسة
وهمشرون ألفا والآخر الباقي هذا اذا تزوجها المخطوع يده فلون تزوجها وله قال امرأة قتلت رجلا خطأ فزوجت
ولي المقتول على الدية التي وجبت على العاقلة فذلك جائز والعاقلة برأت فان طلقها قبل الدخول بها رجعت على العاقلة
بنصف الدية رجل بنحرج لأم موضحة حمد أو صالحه المشحون عن الموضحة وما يحدث منها على مال مسي قبضه
ثم شبهه رجل آخر موضحة حمد ومات من الموضحة فعلى الآخر القصاص ولا شيء على الاول وكذلك لو كان
الصالح مع الاول بعد ما شبه الآخر قال أو الفضل فقد استحسن في موضع آخر من هذا الكتاب ان له القصاص على
الآخر اذا كان شبهه بعد ما صلح الاول رجل بنحرج لأم موضحة حمد أو صالحه عنها وما يحدث عنها على عشرة آلاف
درهم وقبضها ثم شبه آخر خطأ ومات منها فعلى الثاني خمسة آلاف درهم على طاقته ويرجع الاول في ماله المقتول
بخمسة آلاف درهم وان كانت الشبهتان عمدا جازا عطاء الاول وقتل الآخر الا لشيء يجمع الفتاوى وعن أبي
يوسف في جامعته اذا صلح الشاحج من موضحة الخطأ على خمسمائة درهم ثم مات منها يخط عن العاقلة الثلث وبطل
الصالح ويرجع الشاحج بما دفع وفي الكبرى وهذا الجواب على قوله ما خاصة اما على قول أبي حنيفة والصالح
والعفو عن الشبهة لا تناول ما يحدث منها فاذا مات المشحون ههنا صار وجود الصلح كدهم عنده ولو انعدم الصلح عنده
فالدية على طاقته الشاحج كذا هنا وفي الظهيرية وان وقع الصلح على خمسة عشر ألفا بعد قضاء القاضى به شره آلاف
فهذا الصلح باطل لما فيه من الزيادة على الدية وان كان المقضى به ما قدمه الا بل وأصلها على مائة وخمسين ان وقع
الصلح نسبته لاشك انه لا يجوز وان كان يدان كان الا بل باعيا تمام اصله طمو على مائة وخمسين من الا بل باعيا تمام
كان ذلك جائزا هذا اذا وقع الصلح على أكثر من النوع الذي وقع به القضاء أما اذا وقع الصلح على أقل مما وقع به القضاء
فانه يجوز زحلا ونسبة واذا اصلها على خلاف جنس ما وقع به القضاء وقد صححه على أكثر مما قضى به فانه يجوز هذا

الذي ذكرنا اذا اصطالحا بعد القضاء أو الرضا ما اذا اصطالحا قبل القضاء ان كان المصالح عليه أكثر من الدية فإنه لا يجوز
 ابن سماعة عن محمد بن جرحه رجلان جرحا حدة فقتلوا بالقبض على أحدهما ثم مات من الجرحا حنة قال
 لورثته ان يقتلوا الاخر ولو جرحه رجل جرحا حدة فقتلوا بالقبض على أحدهما ثم مات من الجرحا حنة فقتلوا
 على الثاني ومسئل أبو سعدة عن جماعة كانوا يرمون على كل كلب عقور فخطوا واحد منهم فصاب صغيرا فقتلوا وعرف ان
 هذا منهم فلان ولكن لم يشهد أحد أنه رماه فلان فصالح صاحب السهم على كرم ثم طلب المصالح رد الصلح قال ان كان
 يعلم ان المصالح هو الذي جرحها وان الصبي ماتت من تلك الجرحا حة فالصلح ما مضى فان هذا الجرحا حة صاحب السهم
 ولكن استغاثت الصغيرة بابيها فطلبها أبوها فسلطت وماتت ولم يدر أنها ماتت من الطبة أو من الرمي قال فان كان
 الصلح من الاب باذن سائر الورثة فالصلح جائز والبدل لسائر الورثة ولا ميراث للاب وان كان الميراث ينسب اذ ينسب
 فالصلح باطل وفي نوادره شام قال سألت محمد بن داود عن قاص من صبي أو حلق رأس امرأة قاصها الجاني أبا الصبي أو المرأة على
 دراهم ونبت الشعر أو السن فخير ان أبا حنة يرد الدراهم قال وكذلك أقول وكذلك قول محمد قال وكذلك ان
 كان هذا كسريده فصالحه عنها ثم جبرت وصحت قال نعم قلت فان زعم صاحب الدية ان يده قد وضعت وليست كما
 كانت قال امر من ينظر اليها فانه لا يكاد يخفى قال رحمه الله وان تزوجها على البدل وما يحدث منها أو على الجناية
 فأت منه فلها مهر المثل كما لو تزوجها على خير أو خسر وقد تقدم قال رحمه الله ولا شيء عليها كما لا يرضى بسقوط
 القصاص على انه يصير مهر لولا انه يصير مهر فاقسط أصلا فصالحا اذا سقط القصاص بشرط ان لا يصير مالا فانه يسقط
 مجانا وقد تقدم قال رحمه الله ولو خطا رفع عن العاقلة مهر مثلها ولم تترك وصية كما لان التزوج على اليد وما
 يحدث منها أو على الجناية تزوج على موجبها وموجبها هذا الدية وهي تصلح مهر فصحت القسمة الا انه يقدر مهر مثلها
 يعتبر من جميع المال لانه ليس فيه عناية والمريض لا يجبر عليه من التزوج لانه من الجواهر الأصلية فينقض قدر مهر
 مثلها من جميع المال وما زاد على ذلك من الثلث لانه تبرع والدية على ما قلنا وقد صارت مهر فاقسط كلها عنهم ان
 كان مهر مثلها مثل الدية أو أكثر ولا يرجع عليهم بشيء لانهم كانوا يتصلون عنها بسبب جنايتها فادار ذلك ملكا لها
 يسقط عنهم أصلا فلا يبرمون لها وان كان مهر مثلها أقل من الدية يسقط عنهم أيضا لانه وصية لهم فيصح لانهم
 أحاب وان كان لا يخرج من الثلث سقط عنهم قدر الثلث وادوا الزيادة الى الولي لان الوصية لا تغايرها الا من الثلث
 ثم قبل لا يسقط قدر نصيب القاتل لان الوصية للقاتل لا تصح ولا يصح انه يسقط كله لانه أوصى لمن تعوز له الوصية
 فهو كمن أوصى لمحي وصية فان الوصية كلها تكون للمحي ولانه لو لم يسقط نصيبه لكان ذلك القدر هو الواجب بالقتل
 فتجمله العاقلة عنه فيقسم أيضا فيلزم مثل ذلك عن نصيبه منه أيضا ثم هكذا وهكذا الى ان لا يبقى منه شيء فلو اطلقنا
 الوصية في حصة ابتدأنا منها نصيبها انتهاء فصالحها ابتداء قصر الدية وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله كذلك
 الجواب فيما اذا تزوجها على البدل أيضا لان العفو عن البدل عفا عما يحدث منه عندهما فصالحا فصار الجواب في الفصلين
 واحد أقول في عبارة المصنف احتمال آخر وهو انه يجوز ان يكون معناها والعاقلة ثلث ما تترك الدية وصية فيسقط
 الدية وغيره ولو قال المؤلف ولو خطا دفع عن العاقلة مهر مثلها والباقي وصية فان خرج من الثلث سقط والاقتل
 المال لكان أولى وقول المؤلف رفع الى آخره فافاد ان مهر المثل أقل من الدية كما بيناه قال رحمه الله ولو قطع يده
 فاقص له فأت الاول قتل به كما يعني رجل قطع يده فاقص له فأت الاول قتل المقطوع الاول قتل المقطوع الثاني به وهو
 القاطع الاول قصاصا لا تبين ان الجناية كانت قسلا عدا من الاول واستبعاد الحق الاول لا يوجب سقوط حقه في
 القتل لان من له القصاص في النفس اذا قطع طرف من عليه القصاص ثم قتله لا يجب عليه شيء الا انه مسمى بالآخرى
 انه لو أرقب بالنا لا يجب عليه شيء غير الاساءة فاذا بقي له فيه القصاص فلورثته ان يقوم مقامه وعن أبي يوسف انه
 يسقط حقه في القصاص لان اقدامه على القطع دليل على انه أبرأ عن غيره قلنا انما قدم عليه على نل انه حقه فيه

لاحق له في غير موعد السراية تبين ان حقه في القود فليكن مبرا عنه بدون عليه فيد بقله الاول لانه لو مات مقتص منه وهو الما قطع خصا صامن القطع فديته على عاقلة المقتص له عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي لاني عليه لانه استوفى حقه وهو القطع فيسقط حكم سرايته اذا امتناع عن السراية خارجا عن وسعه فلا يتعد بشرط السلامة كتلا بنسب باب القصاص فصار حكا الامام واذا قطع يد السارق فسرى الى النفس ومات كالسراغ والفصا وادعاهما والتحتان وكان قال لغيره اقطع يدي قطعها ومات وهذا لان السراية تبسج لا ابتداء الجناية فلا يتصور ان يكون ابتداء الفعل غير مضمون ومرايته مضمونة ولا يبي حنيفة ان حقه في القطع والموجود قتل حتى لو قطع ظملا كان قتلا فليكن مستوفيا حقه فيضمن وكان القياس ان يجب القصاص الا انه سقط للشبهة فوجب الدية بخلاف ما ذكره وأمن المسائل لان اقامة الحد واجب على الامام قال رحمه الله وان قطع يد القاتل وعفا عن القاتل دية اليده وهذا عند الامام فالى الكافي ولا فرق بين ما اذا قضى له بالقصاص أولا وعند سبيل الانبي عليه وعلى قتل انسان آخر فبدا قطع على المقتول يد القاتل وعفا عن الدية أطلق فشمع ما اذا كان قتل فقط أو قتل وقطع وما اذا مات من النطح أو برا وليس كذلك فلو قال المثل في قتل فقط لكان أولى لانه علم مما تقدم لو قطع وقتل له فعلم ما لو قال دية البس ولو برا لكان أولى لانه محل الخلاف لهما انه قطع يدها من نفس لوانته لا يضمن كالمقطع يدها من سبيل ثم سري وهذا لانه استحق ان ينفذ بجميع اجزائه اذا اجزاه تبسج للنفس فبطل حقه بالعفو فيما بقي لا فيما استوفاه وله ان يولي به فلا يجب عليه ضمان الدية وكذا اذا عفا ثم سري لا يضمن والقطع الساري أغش من المقتصر وقطع وماعفا وماسري ثم جز رقبته قبل البره وبسده فصار كالمقطع كان له قصاص في اليد فقط أصابعه ثم عفا في اليد لانه لا يضمن ارش الاصابع والاصابع من الكف كالأطراف من النفس ولا في حنيفة انه استوفى غير حقه فيضمن وهذا لان حقه في القتل لافي القطع وكان القياس ان يجب القصاص الا انه سقط للثبوت اذ كان له ان يثلف الطرف تبعا للنفس واذا سقط القود وجبت الدية وانما يضمن في المحال لاحتمال ان يصير قتلا بالسراية فظهر انه استوفى حقه وحقه في الطرف ثبت ضرورة ثبوت القتل وهذه الضرورة عند الاستيفاء لا قبله فاذا وجد الاستيفاء ظهر حقه في الأطراف تبعا واذا لم يستوف لم يظهر حقه في الطرف لا أصلا ولا تبعا فثبت ان حقه في غير حقه فاما اذا لم يعف فاعلم يضمن لمسانع وهو قيام الحق في النفس لاستحالة ان يملك نفسه وتكون أطرافه مضمونة عليه فان زال المانع بالعفو ظهر حكم السبب واذا سري فهو واستيفاء للقتل فثبت ان العفو كان بعد الاستيفاء ولو قطع وماعفا وبرأه وعلى الخلاف في الصحيح ولو قطع ثم جز رقبته قبل البره فهو واستيفاء لان القطع انعقد على وجه يحتمل السراية وكان جز رقبته تسميما لما انعقد له القطع فلا يضمن حتى لو جز رقبته بعد البره فهو وعلى الخلاف في الصحيح على اننا لنسلم ظهور حقه عند الاستيفاء في التواقع وانما دخلت في النفس لعدم امكان التعرض عن اتلائها والاصابع تابع قيام الكف تابع لها عرضا لان منفعة البطش تقوم بالاصابع بخلاف الطرف فانه تابع للنفس من كل وجه والله أعلم

باب الشهادة في القتل

لما كانت الشهادة في القتل امر متعلقا بالقتل أو رد هابعد ذكر حكم القتل لان ما يتعلق بالثبوت يكون أدنى درجة من ذلك الشيء قال رحمه الله ولا يقيده حاضر بجمته اذا أخوه ظاب عن خصومته فان بعد لا بد من اعادته ليقتل أو لو خطا أو دينيا يعني اذا قتل رجل وله ولدان بالغان طاقان أحدهما حاضر والاخر غائب فاقام الحاضر بينة على القتل لا يقتل قصاصا وان عاد الغائب فليس لهما أن يتلانا تلك البينة بل لا بد لهما من اعادة البينة للقتل عند الامام وقالوا لا يعدولو كان القتل خطا أو دينيا لا يجب عليه بالاجماع واجعوا على ان القاتل يحبس اذا اقام الحاضر البينة لانه صار متهما بالقتل والتمسهم بحبس واجعوا على انه لا يقضي بالغاصص مالم يحضر الغائب لان المقصود القصاص والحاضر لا يتمكن من الاستيفاء بالاجماع بخلاف ما اذا كان خطا أو دينيا فانه يتمكن من استيفاء نصيبه في غيبة الآخر فلم

تجب اعادة بعد والوارث يتصب خصما عن نفسه وعن شركائه فيما يدعي الميت وعلى الميت ولا يخيصة ان
القصاص غير موروث لانه ثبت بعد الموت للثقي ودرك النار والميت ليس من اهلها ولما ثبت للورثة انذار بطريق
الحلافة بسبب ان القتل ثبت اي يقومون مقامه فيستحق به ابتداء من غير ان يثبت للميت كالعبد يقبل الهدية فيقع
الملك فيها للموتى ابتداء بطريق الحلافة عنه وانما كان كذلك لان القصاص ملك الفعل في الجسد بعد موت المجرور
ولا يتصور الفعل من الميت ولهذا صح عفو الورثة قبل موت المجرور وانما صح عفو المجرور وحل السبب انعقده وفي
قوله تعالى ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا نص على ان القصاص ثبت للوارث ابتداء من الذي قتل والد ابن
لان الميت اهل الملك المال ولهذا نصب شيعة وتعاقبها بعد موته بملكه واصل الاختلاف راجع الى ان استيفاء
القصاص حق الورثة عنده وحق الميت عنده فاذا سكن القصاص ثبت حقا للورثة عنده ابتداء لا يتصب
احدهم خصما عن الآخر في اثبات حقهم بغير وكالة به وباقامة المحاضر البينة لا يثبت القصاص في حق الغائب
فيمسكه بعد حضوره ليشتمك من الاستدعاء ولا يلزمه ان القصاص اذا انقلب بالادعية البينة لا اذا انقلب
ملا اعمار ما حال القضاء حوالة فصار مفيد باختلاف القصاص ولا يصح الاستدلال به عفو الورثة لانه انما يصح
في جواب الاستقصان لوجود سببه على ما بينا وهو الاستدلال به من ارض بغير الوارث فانه يجوز انما يقبل موت المورث
بعد المجرور استقصانا لوجود السبب فلو ان الحق ثبت فيها له ابتداء لما صح عفو الورثة فيسقط لان ما تمسكه
لا ينهض به على ابي حنيفة رحمه الله ولا يملك به وينهض به عليه فكيف يتحقق التدافع وذلك ان القصاص
وان كان حقا للوارث عنده باعتبار ثبوته للوارث بناء على ان القصاص لا يثبت الا بعد الموت والميت ليس من اهل
ان يثبت له هذا الحق لانه شرع للثقي ودرك النار والميت ليس باهل لذلك لكنه حق للورثة ايضا عنده باعتبار
انعقاد سببه الذي هو الجناية في حق المورث وقد صرح به كثير من اصحاب الشرح وبوجوه حنيفة رحمه الله راعى
فيما نحن فيه جهة كون القصاص حقا للوارث فقال باشتراط اعادة البينة اذا حضر الغائب احتمالا للرد وعقل بهجة
الغومنة ايضا احتمالا للرد ايضا واما عندهما فالقصاص حق ثابت للورث ابتداء من كل الوجوه ثم يترتب على بعد
موته الى الوارث بطريق الوراثة كما تراه سلاكة فيجبه عليهما المزاخمة بهجة العفو من الوارث حال حياة المورث
بالاجماع قد تدبر قال رحمه الله **فان ثبت الغائب عفو الغائب لم يعد** معناه ان القاتل ولو اقام بينة ان الغائب قد
عفا عنه كان المحاضر خصما بسقط القصاص ولا تعاد البينة لو حضر لانه ادعى حنا في المحاضر وهو سنة وطهقه
في القصاص وانقلاب نصيبه مالا ولا يتمكن من اثباته الا باثبات العفو من الغائب فانتصب المحاضر خصما عن
الغائب في الاثبات عليه بالبينة فاذا اتى به صار الغائب مقتضى باعياه تبه اليه قال رحمه الله **وكذا لو قتل**
عدهما واحدهما غائب أي لو كان عده من رجلين فقتل عده او احده المولى من غائب كعه مثل
ما ذكرنا احد في الوليين حتى لا يقبل بينة اقامها المحاضر من غير اعادة بينة دعوى الغائب ولو اقام القاتل البينة
ان الغائب قد عفا فالناشد خصم ويسقط القصاص لما بينا فاصله ان هذه البينة تشمل الاولى في جميع
ما ذكرنا الا انه اذا كان القتل عدا او خطأ لا يكون المحاضر خصما عن الغائب بالا جماع والعرق في ما في الكل
ولا يخيصة في الخطا ان احد الورثة خصم عن الباقي على ما بينا ولا كذلكنا احد الوليين على ما عرفت في موضعه
وقد مثاله مزيد بيان عند ذكر الكبير والصغير راجع اليه قال رحمه الله **وان تمده وليان** يعني انما هما في أي
اذا كان اولياء المقتول ثلاثة فشهد اثنان منهم على الثالث انه عفا عنها فانتصب باطلة لانها بجرا **انما يمسك دعوا وهو**
انقلاب القود مالا وهو عفو منها وزعمهم ما عرفت في حق امة عفا ملاق في قوله **يعذر** فانه لهما فمثل ما اذا كان في الهد
والخطا وقيد في الخطا حيث قال **شهادتهما جائزة في الخطا** اذ لم يقبض انصبيها اه وانما يقبض به لاهبها اذا
قبض انصبيها لم يحتاج الى اثبات عفو الغائب لان العفو حصل منهما وهو قيد عن لا يدينه ولو قيد به للمؤلف لكان

أولى ذكر في المبسوط في كتاب الصلح والمداخلة في دين من ثلاثة شهدائين على الثالث أنه أبرأه من نصيبه لا تقبل لأن
شهادتهما بقبر لنفسهما مقطعا لأن شهادتهما تقطع شركة المشهود عليه في الباقي من الدين فلا تقبل كالأشهاد
أبرأه من نصيبه بعد ما قضى انصبيهما وجه هذه الرواية التي ذكرها المؤلف اتفهما بشهادتهما لا يشك أن انصبيهما حق
المشاركة للمشهود عليه لأنهما لم يقبضا شيئا من الدين ولو حولا نصيبهما مالا وانما منعت ثبوت المشاركة للمشهود
عليه متى قضى انصبيهما والشاهد بذلك المنع ولا ذلك الابطال واذا شهد شاهدان بالعفو على الخطأ فقتضى به ثم رجعا
ضغنا ما تلفاه نصيبين لأنهما أبطالا على المشهود عليه مدينا مؤجلا فيضمنان لذلك شهد شاهدان على ولي الدم أنه آخر
القاتل اليوم إلى الدليل على جعل معلوم لم يكن عفوا ولا ماله لأن تأخير المحي لا يقتضي سقوطه فكذا ناجس القتل
لا يقتضي سقوطه والمال باطل لأنه لو وجب عوضا عن الأجل والاعتراض عن الأجل باطل ولو شهد اثنان على أنه أخذ
الجدل على أن يعفونه يوما كان صلحا لا يعفا عن النصاص وما والعفو لا يقبل التأخير فصح العفو وبطل التاخير
وصار كالوماتي امرأته وأعتق عبده على ألفي الدليل جاز الصلح وبطل التأخير فكذا شهدا وقوله على أن يعفولم
يخرج مخرج العدة وأما برأيه الأخبار كالرجل يقول للراة تزوجت على ألف درهم فقبلت فهو نكاح فكان
المراد منه الإيجاب فكذا هذا قال رحمه الله فان صدقهما القاتل فالدية لهما أثلا نكاح أي صدقهما القاتل دون
الولي المشهود عليه لأن تصديقه لهما إقرارا لهما بثبوت الدية ويزنهما لهما إقرارا بزوجتهما أن نصيب الولي المشهود عليه
قد سقط بعفوه وهو ينكر فلا يقبل قولهم عليه فوجب عليه كل الدية ولنكر ثلثها قال رحمه الله وان كان كذبها
فلا شيء لهما ولا تخيرت الدية أي أن كذبها القاتل أيضا بعد أن كذبها الولي المشهود عليه بالعفو فلا شيء
للأوليين الشاهدين لأن شهادتهما عليه إقرارا بطلان حقهما عليه في القصاص فصح إقرارهما في حق أنفسهما وان ادعى
انقلابهما مالا فلا يصح ما في دعواه ما الأئمة والولي المشهود عليه ثلث الدية لأن شهادتهما عليه بالعفو وهو ينكر
بغيره إقرارا بهما بالعفو فينقلب نصيبهما مالا وفي النهاية وإن كذبها المشهود عليه يجب على القاتل دية كاملة بينهم
أثلا ناجس الضمير فأصل كذبهما المشهود عليه لا القاتل قال الشارح وإن صدقهما الولي المشهود عليه وحده دون
القاتل ضمن القاتل ثلث الدية للولي المشهود عليه لأنه أقبل بذلك فإن قيل كيف له الثالث وهو قد أقبل أنه لا يفتحق
على القاتل شيئا بدعواه العفو قلنا ارتد إقراره بتكذيب القاتل إياه فوجب له ثلث الدية عليه وفي المجامع الصغير كان
هذا الثالث للشاهدين لا للمشهود عليه وهو لا يصح لأن المشهود عليه يزعم أنه قد عفأ ولأنه وللشاهدين على
القاتل ثلث الدية ديناف ضمنه والذي في يده وهو ثلث الدية مال القاتل وهو من جنس حقهما فيصرف الممالا إقراره
لهما بذلك كن قال لفسلان على ألف درهم فقال المقر له ليس ذلك لي وإنما هو لفلان وأنه يصرّف إليه فكنا هنا
وهذا كله استقصان والقياس أن لا يلزم القاتل شيء لأن ما أعطاه الشاهدان على القاتل لم يثبت له نكاح وما أقبل به
القاتل للمشهود عليه قد بطل بإقراره بالعفو لكونه تكذيبا له وجوابه أن القاتل يتكذب الشاهدين قد أقبل
للمشهود عليه بثلث الدية لزعمه أن القصاص قد سقطا بشهادتهما كما إذا عفأ المقر له لم يكذب القاتل حقيقة بل أضاف
الوجوب إلى غيره فجعل الواجب للشاهدين وفي مثله لا يرتد الإقرار بكن قال لفسلان على كذا فقال المقر له ليس لي
ولكنه لفلان على ما ينافي ذلك المؤلف بقوله ولو شهدا ثمان وإن كان المحكم في الواحد كذلك لأنه إذا علم أن شهادة الاثنين
باطلة علم بطلان شهادة الواحد الفرد من باب أولى ولم يتعرض لما إذا شهدا معا ومتعاقبا ونحن نذكر ذلك ونذكر شهادة
الفرد تيمنا لأنه أئدة قال في المبسوط له وليان اثنتان فشهد أحدهما على صاحبه أنه عفأ فعلى فعيمن أمان أن يشهد
أحدهما على صاحبه بالعفو ويشهد كل واحد منهما على صاحبه بالعفو أما القيم الأول فهو على خمسة أوجه أمان أن
يصدقه صاحبه والقاتل جميعا أو كذبه صاحبه وصدقه القاتل أو على عكسه أو سكا جميعا ماله فهو واقع في
المفصول كلها لأن الشاهد متى أقبل بعفو صاحبه فقد أقبل بقوط القصاص في نصيبه وإذا سقط يسط في نصيب

الآخر كالوعفا الشاهد من نصيبه وأما الدية أن تصادق فلا يشاهد نصف الدية لأن الثابت بالتصادق والوافقة كالثابت
 بالمعاينة وإن كذبا فلا شيء للشاهد ويجب للأخر نصف الدية لأنه لا يشاهد بالعفو فقد أقر بطلان حقه في القصاص
 فصح وادعى انقلاب نصيب نفسه مالا فلم يصدق ويحول نصيب الآخر مالا لأن تعذرا استغناء القصاص في نصيبه من
 جهة غيره لأن سقوط القصاص مضاف إلى شهادة بالعفو فكان عفوه وان كذبه صاحبه وصدقه القاتل ضمن
 الدية بينهما لأنه لما صدقه فقد أقر له بنصف الدية فزعمه وادعى بطلان حق المشهود عليه بالعفو فلم يصدق نصيب
 السائل مالا لأن في زعم الشاهد أن نصيبه يقول مالا بعفو صاحبه والقاتل صدقه فيه فوجب له نصف الدية على
 القاتل وفي نصيب صاحبه لم يسقط من جهته لأنه لم يثبت عفوه في حقه لتكذيبه وإن سقط ما أقر الشاهد فيقلب
 نصيبه مالا وإن كذبه القاتل وصدقه صاحبه ضمن نصف الدية للشهود وعليه ولا يضم للشاهد وشيا وقال زفر لشيء لهما
 لأن العفو ثبت في حقهما تصادقهما ولم يثبت في حق القاتل لتكذيبه فقط نصيب الشاهد ولم يجب لتكذيب نصف
 الدية فبدأ القاتل ولأن القاتل لما كذب الشاهد في الشهادة بالعفو فقد كذبه فيما ادعى عليه من نصف الدية وأقر
 للشهود عليه بنصف الدية في ماله لأنه زعم أن نصيب المشهود عليه انما سقط ما عني جاهد من قبل الشاهد لأن جهته فإنه
 أنكر عفو المشهود عليه والمشهود عليه لما صدق الشاهد في شهادته فقد أقر بذلك المسال للشاهد والمقر له بالمسأل إذا قال
 للقرمأ قررت به ليس لي وإنما هو لفلان كان المقر به لفلان كمن أقر بما تقرر زيد فقال زفر يدي لعمرو صارت المائة له ورو
 فكنا هذا وأما التمس الثاني وشهد كل واحد منهما على صاحبه بالعفو فلا يخص لوا من شهدا معا أو متعاقبا فإن شهدا
 معان كذبهما القاتل بطل حقهما لأن كل واحد منهما أقر بسقوط القصاص في نصيبه نصف الدية وأنه وجب له على
 القاتل لأن كل واحد منهما زعم أن حق العافي في القصاص قد سقط ونصيبه مالا فصح إقرارهما بسقوط
 القصاص لأنهما لا يتسман في حقهما ولم يصح بالمسأل على القاتل لأنه دعوى والدعوى لا تثبت إلا بجملة وكذلك إن
 صدقهما القاتل لأنه منى صدق أحدهما في دعواه فقد كذب الآخر في دعواه من المسال لأن العافي لا يجب له شيء فقد
 تعارض التصديق والتكذيب بالشك فصار كأنه سكوت وإن صدقهما على التعاقب فلا جدية كاملة لأنه لما صدق
 الأول في دعواه المسال فقد كذب الثاني في دعواه المسال وإذا صدق الثاني بعد ذلك فقد صدقه بعدما كذبه والتصديق
 بعد التكذيب حائز وتصديق الثاني إن صار مكذبا فيما ادعاه لأنه كذبه بعدما نفى حكم التصديق بالسكوت
 عليه وكان التكذيب منه رجوعا عن إقراره فلم يصح وأما إذا شهد متعاقبا فإن كذبهما القاتل فلا شاهد آخر انصف
 الدية ولا شيء للأول لأن القاتل لما كذب الأول فقد زعم أن الثاني نصف الدية ولم يثبت عفوه ولم يوجد منه تكذيب
 القاتل في إقراره فوجب له نصف الدية والأول قد أقر بسقوط القصاص في نصيبه بنصف دية وجدت له على القاتل وقد
 كذبه القاتل في ذلك فلم يثبت وكذا به أن صدقهما معا فلا شيء للأول وللثاني نصف الدية لأنه تعارض التصديق
 والتكذيب منه في حق كل واحد منهما فاسقاطا نصار كأنه سكوت ولو سكنت يجب للثاني نصف الدية ولا يبطل بتكذيب
 القاتل لأن تكذيب القاتل باطل في حق الثاني وإن صدقه الثاني وكذبه الأول فللثاني نصف الدية ولا شيء للأول لأنه
 ثبت عفوه الأول في حق القاتل بتصديق الثاني في شهادته ولم يثبت عفوه الثاني بتكذيب الأول في شهادته ولو عفا أحد
 الوليين وعلم الآخر أن القاتل حرام عليه فقتل عليه القصاص وله نصف الدية في مال القاتل لأن قتله قتل حرام وإن لم
 يعلم بالحرمه فعليه الدية في ماله علم بالعفو ولم يعلم أنه اشتبه عليه لأن ظنه استند إلى دليل يوجب الاشتباه وهو القياس
 على ما تراعى حقوق المشتركة بين اثنين إذا أثار أحدهما لا يبطل حق الآخر فكانت ظنا في موضع الاشتباه فأورث شبهة
 لسقوط القصاص ولهذا اشتبه على عمر رضي الله عنه مع جلالة قدره في العلم حيث شاور ابن مسعود في ذلك على ما ذكرنا
 قال رحمه الله وإن شهد أنه ضربه فلم يزل صاحب فرس حتى مات يقتصم لأن الثابت بالبيعة كالإثبات معاينة
 وفي ذلك القصاص على ما عرف والشهادة على قتل العمد يتحقق على هذا الوجه لأنه إذا كان محظا لا يحل لهم أن يطلقوه

ذلت البين على ما قاله عليه الصلاة والسلام ليس بكذاب من أصلم بين اثنين فقال خيرا وألقى خيرا فهذا مثله أو أحق
منه فحصل عليه فلا ثبت جهلها وأختلافهما بالتكثا وأما وجبت الدية في ما ه دون الما قلة لأن المطلق يحمل على
الكامل فلا ثبت الخطأ بالتكثا وقال محمد بن جرير رحمه الله رجل قتل وله ولان لا وارث له غيرهما فأقام أحدهما وهو عبد الله
بن مفلح صاحبه وهو زيدانه قتله عمدا وأقام زيد بن علي أخني بنه أنه قتله عمدا قبالة البيعتان عند أبي حنيفة رحمه الله
وعلى الولي المشهود عليه وهو زيد بن مفلح نصف الدية في ماله لصاحبه وعلى المشهود عليه الأخني نصف الدية في ماله لصاحبه
وان كان القتل خطأ فعلى عاقلة كل واحد منهما نصف الدية وقال أبو يوسف ومحمد بن عيسى بن علي أخيه وأبو يعقوب أنه
على الأخ المشهود عليه بالقودان كان عمدا وان كان خطأ فله الدية على عاقلة وبطالت دية ابن المشهود عليه بالقود
واختلف المشايخ في الميراث قال بعضهم الميراث بينهما أو بأعثة ثلاثة أرباع لعبد الله وبره من يدو قال بعضهم الميراث
بينهما نصفان وهو الأصح ولو أقام كل واحد منهما البيعة على صاحبه أنه قتل أباهما عمدا أو خطأ فعلى قول أبي يوسف
ومحمد بن عيسى البيعتان ولا تجب الدية والميراث بينهما وأما على قول أبي حنيفة فيقتضي لكل واحد منهما على صاحبه
بنصف الدية ان كان القتل عمدا ويتقاصان وان كان خطأ فعلى عاقلة كل منهما الدية ولو كان البنون ثلاثة فأقام
عبد الله على زيد بن مفلح أنه قتل الأب وأقام محمد بن زيد على عبد الله أنه قتل الأب فهنا تقبل البيعتان بالاتفاق ولا يجب
التقصاص على واحد منهما بالاتفاق ثم على قول أبي حنيفة رحمه الله يقتضي لكل واحد منهما على صاحبه ثلث الدية
في ماله ان كان عمدا وعلى عاقلة ان كان خطأ ويكون الميراث بينهما أثلاثا وأما على قول أبي يوسف ومحمد بن عيسى لكل
واحد منهما على صاحبه بنصف الدية ولو أقام عبد الله البيعة على زيد وعمر وانما قتل أباهم عمدا أو خطأ وأقام زيد وعمر
البيعة على عبد الله أنه قتل أباهم عمدا أو خطأ تارت البيعتان عندهما أو تصف الورثة بينهما أثلاثا كما لو لم توجد إقامة
البيعة فاما على قول أبي حنيفة فيقتضي لعبد الله على زيد وعمر ونصف الدية في ماله ان كان عمدا وعلى عاقلة ان كان
خطأ في مال عبد الله وان كان خطأ فعلى عاقلة والميراث يكون نصفه لعبد الله ونصفه لزيد وعمر ولو أقام عمرو
على زيد البيعة أنه قتل أباهم ولم يقيم واحد منهما البيعة على عبد الله فانه يقال لعبد الله ما تقول في هذا أو ما وجب
السؤال لعبد الله لانه صاحب حق في هذا الدم فهو ليس بقاتل فله هذه المثلثة على ثلاثة أوجه ان يدعي عبد الله
على أحدهما بعينه أو لم يدع على واحد منهما بان قال لم يقتله واحد منهما أو ادعى عليهما بان قال هما قتلاه فان ادعى
القتل على واحد بعينه وهو عمرو فعلى قياس أبي حنيفة يقتضي على عمر وثلاثة أرباع الدية ويكون ذلك بينه وبين
عبد الله نصفين فان كان القتل عمدا ففي مال عمرو وان كان خطأ فعلى عاقلة عمر ويقتضي لعمر ربع الدية
ويكون ذلك في مال زيدان كان عمدا وان كان خطأ فعلى عاقلة وأما الميراث فنصفه لعبد الله ونصفه لزيد وعمر وأما
على قول أبي يوسف ومحمد بن عيسى لعبد الله على عمر وبالقودان كان عمدا أو يقتضي بالدية على عاقلة عمرو ان كان خطأ
ويكون ذلك بين عبد الله وزيد بن مفلح نصفين ويكون الميراث بينهما نصفين أيضا وان لم يدع عبد الله القتل على واحد منهما
بان قال لم يقتله واحد ففي قياس قول أبي حنيفة يقتضي لعمر وعلى زيد ربع الدية ان كان عمدا وفي ماله وان كان خطأ
فعلى عاقلة ولا شيء لعبد الله من الدية ويكون للميراث أثلاثا وعند أبي يوسف ومحمد بن عيسى ههنا بشي لا بالدية ولا
بالتقصاص وان ادعى القتل عليهما بان قال قتلناه فعلى قول أبي حنيفة لا يقتضي لعبد الله بشي من الدية وأما الميراث
فنصفه لعبد الله ونصفه لهما وأما على قول أبي يوسف ومحمد بن عيسى فقد تارت البيعة كل واحد منهما على صاحبه ولا دية
لعبد الله على ما يدعي فلا يقتضي بشي من الدية والميراث يكون بينهم أثلاثا ولو ترك المقتول أخا أو ابنا فأقام الأخ البيعة
على الابن أنه قتل الأب وأقام الابن البيعة على الأخ فانه هو الذي قتل الأب كانت دية الابن أولى بخلاف ما اذا كانا
ابنين حيث يقتضي هناك بنصف الدية على قول أبي حنيفة وههنا بينة الابن ولي ولم يترك الميراث ولا ولو ترك المقتول
ابنين وأخا فأقام كل واحد من الابنين البيعة على صاحبه بالقتل وصديق الأخ أحدهما أو وصدهما كان التصديق من

الاخ والعهد بغيره واحدة فان أقام الاخ بيعة انهما اقتسلا بعد ان أقام كل واحد من الابنين البيعة على صاحبه أنه هو
 القاتل فعلى قول أبي يوسف مع محمد البيعة بيعة الاخ ويكون الميراث له ويقتل الابن ان كان القتل عهدا وان كان خطا
 فعلى ما قلتما الدية ولم يذكر قول أبي حنيفة رحمه الله في هذه المسئلة ويبقى أن يكون عنده ان لا تقبل بيعة الاخ وان
 ترك ثلاث بنين أقام اثنين منهم على الثالث انه قتل أباهم وأقام الثالث بيعة بذلك على الاجنبي فعلى قول أبي يوسف
 ومحمد بيعة الابن أولى في حق القاضى بالقصاص على الثالث لا لا تخبر ان كان عهدا وبالدية على ما قلتما ان كان خطا
 ولا يرث الابن المشهود عليه ويكون الميراث بين الابن على بيعة الثالث فيغضى للثالث على الثالث ثلثي الدية ان كان
 عهدا في ماله وان كان خطا فعلى ما قلته ويقضى للثالث على الاجنبي ثلث الدية ويكون الميراث بينهم أثلاثا وإذا قتل
 الرجل وترك ثلاثا أقام اكبر بيعة على الاوسط انه قتل الاب وأقام الاوسط بيعة على الاصغر بذلك وأقام الاصغر بيعة
 على الاجنبي بذلك في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله يقضى لكل واحد منهم على الذي أقام عليه البيعة ثلث الدية وأما
 على قول أبي يوسف ومحمد يقضى للأكبر على الاوسط بنصف الدية والاوسط على الاصغر بنصف الدية ولا يقضى للاصغر
 على الاجنبي بشئ قال رحمه الله وان أقر كل واحد منهم انه قتله وقال الولي قتله جميعا له قتلها ولو كان مكان الاقرار
 شهادة لثمة بمعنى لو أقر رجلان كل واحد منهما أنه قتل زيدا منفردا فقال الولي قتله جميعا له قتلها وان شهد اثنان
 على رجل انه قتله وشهد آخران على آخر انه قتله بطات الشهادة والفرق بينهما ان كل واحد من الاقرار والشهادة
 يثبت ان كل القتل وحده من المقر والمشهود عليه ومقتضاه ان يحجب القصاص عليه وحده لان معنى قوله أنا قتلته
 انفردت بقتله وكذا قول اليهود قتلته فلان يوجب انفراد به باقتل وقول الولي قتلها ~~بما~~ كذب له حيث ادعى
 اشتراكهما في القتل فكانه قال لم ينفرد أحد بكما يقتله بل شاركه الآخر وهذا التقدر من التأكيد يمنع صحة
 قبول الشهادة لادعائه ففهم به دون الاقرار لان فسق المقر لا يمنع صحة الاقرار ولو قال في الاقرار صدقتما ليس له ان
 يقتل واحدا منهما لان تصديق كل واحد منهما تكذيب للآخر لان كل واحد منهما يدعى الاقرار بالقتل بتصديقه
 فوجب ذلك نصار كانه قال لكل واحد منهما قتلته وحده ولم يشارك فيه أحدا فيكون مقر بان الآخر لم يقتله
 بخلاف الاول وهو ما اذا قال قتلته تصديقهما قتلناه تصديق ضمني والضمي يشاع فيه ما لا يتسارع في القصدى
 وهو قوله صدقتما ولو أقر رجل انه قتله وفامت البيعة على الآخر انه قتله وقال الولي قتلته كلاهما كان له ان يقتل
 المقر دون المشهود عليه لان فيه تكديبا لبعض موجه على امر وعلى هذا لو قال لاحد المقرين صدقت أنت قتلت
 وحده كان له ان يقتله لانهما تصادقا على وجوب القتل عليه وحده وكذا اذا قال لاحد المشهود عليهم أنت قتلته كان
 له ان يقتله لعدم تكذيب المشهود له وانما كذب الآخر وكذلك المحكم في المخطا في جميع ما ذكرنا وفي الاصل
 ادعى الولي العهد أو الخطأ وصديق المدهى عليه أو كذب ويدخل فيه اختلاف الشاهدين في الاصل ان تعذر استيفاء
 القصاص بعد تهور القتل ان كان لعنى من جهة الولي لا تحب الدية وان كان لعنى من جهة الغائب تحب الدية استسكانا
 فانه يخرج على الاصل الذي قلنا فرع على ما اذا ادعى الولي الخطأ وأقر الغائب بالعد فقال لصديق الولي بعد ذلك القاتل
 وقال أنت قتلته عهدا فله الدية على الغائب بالعهد وعن أبي يوسف في نوادر ابن سماعة اذا ادعى الولي الخطأ وأقر
 القاتل بالعد فعلى الغائب الدية وقال محمد رحمه الله في الزبادات ادعى رجل على رجلين انهما قتلوا عليه عهدا بصديده
 فله عليهما القصاص فقال أحدهما صدقت وقال الآخر ضربته أنا خطا بالعصا فانه يقضى لولى القتل عليهما بالدية في
 مالهما في ثلاثة سنين وهذا الذي ذكرناه استحسن والقياس ان لا يقضى عليهما بشئ ولو ادعى الولي العهد عليهما وصدقه
 أحدهما في ذلك أو أنكر الآخر القتل فلا شئ على المقر وفي الثانية ولو ادعى الخطأ عليهما وأقر أحدهما بالعد وبمحمد
 الآخر في بضع بشئ ولو ادعى العهد عليهما وأقر أحدهما وبمحمد الآخر القتل قتل المقر ولو أقر أحدهما بالعد والآخر
 بالخطأ وأنكر شركة الخطأ قتل العامد ولو قال رجل لرجل قتلنا أو فلان وليك عهدا وقال فلان قتلناه خطا وقال

الولى للمقر بالهدأنت قتله وحسدك عهدا فان للولى ان يقتل المقر وان ادعى الولى الخطا في هذه الصورة لا يجب شئ
 ورجل قطع يده ورجله ومات منهما فقال رجل قطعت يده عهدا وفلان قطع رجله ومات من ذلك وقال الولى لابل أنت
 قطعت ذلك كله عهدا وان للولى ان يقتله وان قال لا أدري من قطع رجله لا يكون له ان يقطع المقر وان أزال الولى
 الجمالة بعد ذلك وقال زفراد بن مخيمانه حتى كان له ان يقتل المقر قال مشاغتا وهذا اذا من الولى قبل ان يقضى
 الغاضى بطلان حقه في القصاص قبل للمقر حيث قال لا أدري من قطع رجله فلما اذا قضى بذلك ثم بين لا يصح بيان
 ولا يكون له ان يقتل المقر وفي نوادر بشرى عن أبي يوسف رجل قال لرجل أنا قتلت وليك عهدا فصدقه وقتله ثم جاء آخر
 وقال أنا الذى قتلتك وحدى وصدقه فعليه دية الذى قتله وله على الآخر الدية قال محمد رحمه الله في الزادات ادعى رجل
 على رجلين انهما قتلا عليه عهدا بالسيف وقضى له عليهما بالقصاص فاقر أحدهما بالقتل واقام آخر شاهدين على الآخر
 أنه قتله وحده عهدا كان للذى ان يقتل المقر مكان العهد وليس له ان يقتل المشهود عليه وبطلت شهادة الشاهدين ولو
 كان مكان قتل العهد قتل الخطا باقى السئلة بها لالا شئ على المشهود عليه من الدية وعلى المقر نصف الدية وان
 أقر بالكل وفيما ايضا رجل قتل مقطوع اليدين وادعى عليه ان قلا فاقطع يده اليمنى عهدا وفلان قطع يده اليسرى
 عهدا ومات منها فقال المدعى عليه أنا قطعت يده اليسرى عهدا ولا أدري من قطع يده اليمنى الا ان اعلم ان اليمنى قطعت
 عهدا ومات من القطع وقال المدعى عليه قطعت اليد اليسرى ومات منها خاصة لاشئ على المقر وقال الولى قطع فلان
 يده اليسرى عهدا ولا أدري من قطع اليمنى الا ان اعلم ان اليمنى قطعت عهدا مات منها فلا قود عليه وعليه نصف الدية
 استسنا والقصاص ان لا يلزم شئ من الدية وفيما ايضا رجل ادعى على رجل أنه شج عليه موضع عهدا ومات منها عهد
 للمدعى عليه ذلك فجاء المدعى بشاهدين فشهدا بالموضوعة ولموت منها كما ادعاه المدعى وشهدا لا شئ بالموضوعة والبره
 قبلت شهادتهما على الموضوعة وقضى بالقصاص في الموضوعة من مشايخته ان قال ما ذكره من الجواب قول أبي يوسف
 وعهدا ما على قول أبي حنيفة رحمه الله بنى ان لا تقبل هذه الشهادة ولا يقضى بشئ ومنهم من قال لا بل هذا
 قول الكل ولو ادعى الموضوعة والبره منها وشهدا لشاهدين بالموضوعة والبره والا شئ بالبره لا تقبل الشهادة
 ولو ادعى الولى انه مات منها وجاء بشاهدين شهدا أحدهما كما ادعاه المدعى وشهدا لا شئ بالبره لا تقبل الشهادة
 الشهادة على النصفه وقضى بأرشها في مال الجاني وكذلك لو كان الميت عند رجل فادعى مولاه ان الشاح ضربه موضوعة
 عهدا ومات منها وان له عليه القود وجاء بشاهدين شهدا أحدهما كما ادعى المدعى وشهدا لا شئ بالبره لا تقضى
 يقضى بأرض النصفه في مال الجاني والله أعلم

باب في بيان اعتبار حالة القتل

لما كانت الاحوال صفات لذواتها ذكرها بعد القتل وما يتعلق به قال رحمه الله في المعتر حالة الرمي في حق الحمل والضمآن
 عند ذلك قال رحمه الله فيقتب الدية بركة الرمي اليه قبل الوصول في يعنى لورى رجل رجلا مسلما فارتد المرى اليه
 والعاذ بالله قبل وصول السهم اليه ثم وقع به السهم فحب على الراى الدية وهذا عند الامام وقال لا شئ عليه لان التلف
 حصل في محل لا يصح له لانه ما رتد اده اسقط تقوم نفسه فصار مبرئا الراى عن موجبته كالو ابرأ في هذه الحالة
 ولا امام الضمان يجب فعليه وهو الرمي لانه هو الذى يدخل تحت قدرته دون الاصابة ولا فعل له أصلا بسده فيصير
 قاتلا بالرعى الا ترى انه لورى الى صدوه وسلم ثم ارتدوا العاذ بالله تعالى فأصاب السهم الصيد وهو مرتد فجرحه
 ومات بالحرج حل كاهه وكذلك لو قتر بعد الرمي قبيل الاصابة جاز تكفره وكان القصاص ان يجب القصاص لما
 ذكرنا لكنه سقط بالشبهة قال في النهاية وقولهم انه لا يرتد اذا مبرئا له من ضمان الجنابة غير صحيح لان
 اعتقاده المرتد ان الرد لا تبطل التقوم فكيف يصير مبرئا من ضمان الجنابة غير صحيح كذا في الجامع الصغير
 لقاضيان والتمرنائى والمحبوبى قال رحمه الله لا بأس به في أى لا يجب شئ بإسلام الرمي اليه بان رعى الى حري ورتد

فاسلم قبل الاصابة ثم اصابه بعدما اتم وهذا بالاجماع لان الرمي لم ينقض بموجبا للضمان لعدم تقوم الحمل لان المرتد
والحرجي لا صفة للمهمل فاقال رحمه الله **في القيمة** يعتق **في** يعنى لورمى الى عبد فاعتقه المولى بعد الرمي قبل الاصابة
فاصابه السهم خلت لزم الرمي القيمة عند الامام وقال محمد له فضل ما بين قيمته مرصيا وغير مرصى لان العتق قطع السراية
واذا انقطع بقى مجر د الرمي وهي جنابة تنفذ من بها قيمته المرمى اليه بالاضافة الى ما قبل الرمي فيجب عليه ذلك حتى لو
كانت قيمته ألف درهم قبل الرمي وغنا فاعتقه بعد رمه ما ثلثان لان العتق قاطع للسراية الا ترى انه من قطع بعد ثم
صنعه مولاه ثم مات منه لا يجب عليه الارش اليدمع النقصان الذي نقصه القطع الى العتق وهو بنفس الرمي فصار
جانبا عليه لانه يوجب النقصان ولا في حنيفة رحمه الله ان الرمي بصير قاتلا له من وقت الرمي وهو مملوك في تلك
الحالة بخلاف القطع والجرح لان كل واحد منهما ثلاث لمحض الحمل والا فلا يوجب الضمان للمولى لانه ورد على محل
مملوك له ثم اذا سرى لا يوجب شيلا لانه لو اوجب شيلا لوجب للعبد المولى لا يقطع حتى المولى عنه وظهور حقه فيه فيصير
النهاية مخالفة للسدية فصار ذلك كبطل الحمل وقد تبدل الحمل لا يتبدل السراية فكذلك هنا اما الرمي فقبل الاصابة
به ليس ما تلافى منه لانه لا اثر له في الحمل وانما قلت فيه الرعبات فلا يجب فيه الضمان قبل الاتصال بالحمل وعند
الاتصال بالحمل يستند الوجوب الى وقت الانقضاء فلا تخالف النهاية البدانة فيجب قيمته للمولى وقال زفر رحمه الله عليه
الدية لان الرمي انما صار له عند الاصابة اذا نلاق لا يصير له من غير ان يوصل به ووقت التلافى المتأخر فيجب
ديته وابي يوسف مع ابي حنيفة فيه والفرق له بين هذا وبين ما تقدم من مسألة الارتداد انه اعترض على الرمي ما يوجب
عصمة الحمل فيما تقدم لمحل ذلك بمغرة الابراء اما هنا اعترض على الرمي بما يؤكده عصمة الحمل وهو الاعاق فلا تبطل
به الجنابة قال رحمه الله **في** ولا يصح من الرمي رجوع شاهد الرجم بعد الرمي **في** معناه اذا قضى القاضي بجرم رجل فرماه
رجل ثم رجس احد الشهود بعد الرمي قبل الاصابة ووقع عليه الحجر فلا تنفى على الرمي لسانا للمعتبر حال الرمي وهو مباح
الدم قال رحمه الله **في** وحل الصيد بردة الرمي لا باسلا **في** معناه اذا رمى مسلم صيدا فارتد قبل وقوع السهم بالدم وحل
أكله ولورما هو محجوس فاسلم قبل الوقوع لا يحل لان للمعتبر حال الرمي في حق الحمل والحكمة اذ الرمي هو الدلالة فعله
ويدخل تحت قدرته لا الاصابة فقتل الالهة وعصمها عنده قال رحمه الله **في** ووجب الجزاء بمجته لا بأمره **في** أي لورمى
الحرم صيدا فحل قبل الاصابة ثم اصاب وجب عليه الجزاء وان رماه وهو وحلال فاحرم قبل الاصابة فوقع الصيد وهو
محرم لا يجب عليه الجزاء لان الجزاء يجب بالعمدى وهو الرمي في حالة الاحرام ووجد ذلك في الاول دون الثاني والاصل
في مسائل هذا الكتاب ان يعتبر وقت الرمي بالاتفاق وانما عدل ابي يوسف ومحمد عن ذلك فيما اذا رمى الى مسلم وارتد
والعيدا بانه قبل الاصابة باعتبار انه صار مبرئ له على ما ينفي اول هذا الفصل والله تعالى اعلم بالصواب

كتاب الديات

قال في العناية ذكر الديات بعد الجنائيات ظاهر المناسبة لسان الدية أحد مرعي الجنابة في الاتمي مسانته من
القصاص لكن القصاص أشد جنابة قلنا اقدمه والكلام فيها من وجوه الاول في دليل شر وعيتها والثاني في
معناها الفسوة والثالث في معناها عند الفقهاء والرابع في سبب وجوبها والخامس في تأنيدها والسادس في ركنها
والسابع في شرطها والثامن في حكمها ما دلت المشرعية فقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتم برقة مؤمنة
ودية معلقة الى أهله الآية واما معناها في اللغة فالدية مصدر ودى القاتل المقتول اعطى دية واعطى لوليه المال الذي
هو بدل النفس ثم قبل ذلك المال الدية تعميم بالمصدر كذا في المغرب قال في القاموس الدية حق القتل جمعها ديات
وفي الصحاح وديت القتل اديه دنا اعطيت دية واما معناها شرعا فالدية عبارة عما يؤدي وقد صار هذا الاسم علما
على بدل النفوس دون غيرها وهو الارش واما سبب وجوبها بالخطا فان الاثم لما خلق في الاصل ومصوم النفس

يحقون الدم مضموناً عن الهدر فحجب مضمون حقه عن البطلان وأما الخامس وهو فائدتها فهو دفع الفساد وإطفاء نار
 على المقول وأما ركها فهو الاداء والائتاء وأما شرط وجوبها فكون المقول معصوم الدم مئة ومابعضه الدار ومنعة
 الاسلام حتى لو أسلم المحرم في دار الحرب ولم يهاجر إليها فقتل لا تجب الدية وأما حكمها فحجب عن ذنب التقصير
 بالتفكير وفي المبسوط يحتاج إلى بيان كيفية وجوب الدية وكيفية مغادرتها أما كيفية وجوب الدية ففي نفس المحرم
 حجب دية كاملة يستوى فيها الصغير والكبير والوضيع والشريف والمسلم والنهي وقال الشافعي رحمه الله دية
 اليهودي والنصراني أربعة آلاف درهم وفي الجوس ثمانمائة والصحيح قولنا ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى
 بدية المستأمنين الذين قتلهم عامر وابن أبي أمية كدية حر بن مسالمين وعن الزهري أنه قال فتنى أبو بكر وعمر في
 دية النمي بمثل دية المسلم ولا نهما يستويان في العصمة والمحرم يقولون قال علي رضي الله عنه اغتابلوا الجزية
 لتكون دماؤهم كدما نساؤهم أموالهم كأموالنا ونقص الكفر يؤثر في أحكام الله الله تعالى وما في الدية قال في
 الكافي الدية المال الذي هو بدل النفس والأرض اسم للواجب على مادي النفس اه أغول الظاهر من هذه
 المسد كوراث كلها أن تكون الدية مختصة بما هو بدل النفس وبناؤه ما سيجي وفي الفصل الآتي من أن في
 الما بين الدية وفي اللسان الدية وفي الذكر الدية وفي العينة الدية وفي شتر الرأس الدية وفي الحاجبين الدية وفي العينين
 الدية وفي السدين الدية وفي الرجلين الدية إلى غير ذلك من المسائل التي أطلقت الدية فيها على ما هو بدل مادي النفس
 النفس وكذا ما ورد في الحديث وهو ما روي سعيد بن المسيب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 في النفس وفي اللسان الدية وفي الما بين الدية وهذا هو الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم
 رضي الله عنه كما سياتي فالظاهر في تفسير الدية ما ذكره صاحب العناية آخر فإنه بعد أن ذكر مثل ذلك في المغرب
 وعامة الشروع قال والدية اسم لضان يجب بقايله الأذى أو طرف منه سمي به لأنه يؤدي مادة لأنه قل ما يجري
 فيه العفو ولظم حرمه الأذى اه وما كان المقصود من الفقه بيان الأحكام لا بيان المحققاتي ترك المؤلف بيان
 التحقية وشرع بين أنواعها قال رحمه الله دية شبه العمد مائة من الأبل أرباعاً من بنت مخاض إلى جذعة
 يعني خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون جذعة وهذا عند أبي حنيفة وأبي
 يوسف وقال محمد والشافعي ثلاثون حققة وثلاثون جذعة وأربعون ثلثة في بطونها أو دها قوله عليه الصلاة والسلام
 الآن قتل الخطأ العبد بالسوط والعصا والمجر وفيه دية مغلطة مائة من الأبل أرباعاً من بنت مخاض إلى بازل ما ما كلهن
 خلفه ولأنه لا خلاف أن التغلظ فيه واجب لشبهه بالعمد ومعنى التغلظ تحقيق بإيجاب شيء لا يصيب في الخطأ ولما
 أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في الدية بمائة من الأبل أرباعاً ومعلوم أنه لم يرد به الخطأ لأنه حجب فيه أجناساً
 قسم أن المراد به شبه العمد ولا نه لا خلاف بين الأمة أن الدية مفسدة بمائة من الأبل قال عليه الصلاة والسلام
 في نفس المؤمن مائة من الأبل واختلفة وفي صفة التغلظ فذهب ابن مسعود رضي الله عنه إلى أنها أرباع مثل
 مذهبننا ومذهب علي رضي الله عنه أنها اثلاث ثلاث وثلاثون حققة وثلاثون جذعة وأربعون ثلثة قال
 رحمه الله ولا تغلظ الدية إلا في الأبل لان الشرع ورد به وعليه الإجماع والمفردات لا تصرف إلا معاً إذا
 لا مدخل للرأي فيها لم تغلظ غيره حتى لو قضى به القاضي لا ينفذ قضاءه لعدم التوفيق بالتقدير غير الأبل قال
 رحمه الله وفي الخطأ مائة من الأبل أجناساً أي دية الخطأ مائة من الأبل أجناساً ابن مخاض الخ أي عشرون ابن
 مخاض وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حققة وعشرون جذعة فإذا كانت أجناساً يكون من كل
 نوع من هذه الأنواع عشرين لما روي ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في دية الخطأ عشرين
 حققة وعشرون جذعة وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون بنت مخاض رواه أبو داود والترمذي وأحمد
 وغيرهم والشافعي أخذ بمذهبنا غير أنه قال يجب عشرون ابن لبون وكان ابن مخاض والحجة عليه ما روي أن ولان

ما قلناه أخف لا فامة ابن الحاض مقام ابن لبون فصكان لبون التي بحال الخطي ولان الشرع جعل ابن لبون بمنزلة بنت الحاض في الزكاة حيث أخذته مكانها فاجاب العشرين منه مع العشرين من بنات الحاض كما يجاب أربعين بنت حاض وذلك لا يليق بل لا يجوز لعدم التغاير وذلك لانه عليه الصلاة والسلام لم يرد بغير اسنان الابل الا تخفيف ولا يهتق فيه التخفيف فلا يجوز قال رحمه الله **أو الفدينار وعشرة آلاف درهم** وقال مالك والشافعي رحمه الله تعالى **الدية اثنا عشر اصد درهم** لما روى يعن ابن عباس ان رجلا قتل لعل النبي صلى الله عليه وسلم دته اثني عشر الفا رواه ابو داود والترمذي ولانه لا خلاف انها من الدينار الف دينار وكانت فية الدينار على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اثني عشر درهما ولما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدية في ثوب بعشرة آلاف درهم وما قلناه أولى للثبوت به لانه اقل أو يحمل على ما روياه على وزن خمسة ومارو بناء على وزن ستة وهكذا كان دراهمهم من زمان النبي صلى الله عليه وسلم الى زمان عمر على ما حكاه البخاري في كتاب الزكاة فانه قال كانت الدراهم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة الواحدة منها وزن عشرة اى العشرة منه ووزن عشرة دنانير وهو قدر الدينار والثاني ووزن ستة اى العشرة منه ووزن ستة الى آخر ما تقدم في كتاب الزكاة فجمع عمر رضي الله عنه بين الثلاثة فحله ثلثه فصار ثلث المجموع درهمين فكذلك هذا الدينار عشرون قيراطا فوق العشرة يكون مثله عشرون قيراطا ووزن ستة اى العشرة منه ووزن ستة الى آخر ما تقدم في كتاب الزكاة فجمع عمر قيراطا ووزن خمسة يكون نصف الدينار فيكون عشرة قرار يطفيكون المجموع اثنين واربعين قيراطا فان جعلنا اثنا عشر صاير كل ثلث اربعة عشر قيراطا وهو الذي كان عليه دراهمهم فاذا جعل ما رواه الشافعي على وزن خمسة ومارو بناء على وزن ستة اسه ويا والذي يرجح نهنا ما روى ان الواجب في الجنين خمسة اصد درهم وهو عشر دية الام عندة ورواه كان ذكرنا اثني وعشرون دية النفس ان كان اثني ونصف العشرين كان ذكرا فعلم بذلك ان دية الام خمسة آلاف ودية الرجل ضعف ذلك وهو عشرة آلاف ولاننا جعلنا من الذهب الف دينار والدينار ومقوم في الشرع بعشرة دراهم الا ترى ان تصاب الفضة في الزكاة بمقدور عاثنى درهم ونصف الذهب فيها بعشرين دينار فيكون غنيها هذا القدر من كل واحدة منهما في الزكاة لا تجب الا على الغني فيعمل بذلك علماء ضروريان الدينار بمقدور بعشرة دراهم ثم انما في هذه الاثنا عشر النوع الثلاثة الى الغائل لانه هو الذي يجب عليه فيكون الخيار اليه كما في كفارة الجنين ولا تثبت الدية الا من هذه الاثنا عشر النوع الثلاثة عند أبي حنيفة رحمه الله وقال يجب منها ومن البقر مائة بقرة ومن الغنم الغنات ومن الحمل ما تاحله كل حلة ثوبان لما روى عن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم فرض في الدية على اهل الابل ما تم من الابل وعلى اهل البقر مائة بقرة وعلى اهل هذه الاشياء اثني مائة وعلى اهل الحمل مائة حلة رواه ابو داود وكان عمر رضي الله عنه يقضي بذلك على اهل كل مال كذا وكذا وكل حلة ثوبان ازا ورواه وهو المختار وفي النهاية قيل في زماننا قد وسر اوبل وله ان التقدير انما يستقيم بشئ معلوم المسالية وهذه الاشياء مجهولة المسالية ولهذا لا يقدرها ضمان المتلفات والتقدير بالابل عرفا بالانما الشهورة ولم يوجد ذلك في غيرها فلا يعمل عن الة أس والا تار الى وردت فيها لتحتمل القضاء فيها بطريق الصلح فلا يلزم حجة وذكر في المعامل انه لو صلح على الزيادة على مائة حلة أو مائة بقرة لا يجوز وتاويله انه قولهما قال رحمه الله **وكفارتهم** اما ذكر في النص في أي كفارة القتل خطأ ونسبه العبد الذي ذكر في القرآن وهو الاعتاق والصوم على الترتيب متباها كاذكر في النص قال الله تعالى فقصر برقة مؤمنة ونسبه العبد خطا في حق القتل وان كان عدا في حق الضرب فقتلوا ولهما الآية ولا يختلفان فيه لعدم النقل بالاختلاف بخلاف الدية حيث يجب في شبه العبد معلقة لوجود التوفيق في التباها في شبه العبد دون الخطا والمقادير لا تصب الاسما قال رحمه الله **ولا يجوز** لا طعام والجنين لان الاطعام لم يرد به النص والمقادير لم تعرف بالاسما ولان المسد كور كل الواجب اما في الجواب اوله كونه كل المدكور والجنين لم تعرف حياته ولا سلامته فلا يجوز ولانه

القاطع وان شاء ضمنه دية الانف وفي السكرى يقطع الانف من أصل العظم اقتص منه ومعناه ما يليه المارن فانه قال
لوضرب أنه فوق العظم فالكسر العظم وتندغخ اللحم حتى ذهب بالانف لم يكن فيه قصاص وعن محمد أنه يقطع
المارن وهي أربنته يقتص منه وان قطع من أصله فلا قصاص عليه لانه عظم وليس بفصل والجواب اما السن فقد
قيل انه ليس بعظم وانما هو عصب يتعقد ولو كان عظما لنبث اذا كسر فضلا عما سائر العظام ومرا عبد العظام الذي
لا يقتص على حسب المراد الا انه سائح وأورخ في القفوف القدوري في الانف المقطوعة أربنته حكومة عدل وفي الاصل
اذا انكسر انف انسان فحيه حكومة عدل واذا قطع كل المارن محمد لا يجب القصاص واذا قطع بعضه لا يجب القصاص
واذا قطع بعض عصبه الانف لا يجب القصاص بالاتفاق واذا قطع كل الانف لا يجب القصاص وعند أبي يوسف يجب
مكثا ذكره السكري قال القسوزي ادا بقوله اذا قطع كل الانف يجب الغاء بدل عن قول أبي يوسف في المارن اما
عصبه الانف عظم ولا قصاص في العظم بالاجماع وقد من ذلك بتفاصله قال رحمه الله وفي اللسان والذکر والمحشفة
يعني الدية اما اللسان قال محمد في الاصل وفي اللسان الدية يريد به حالة الخطا واذا قطع بعض اللسان ان منعه عن الكلام
فيه كمال الدية واما اذا منعه عن بعض الكلام دون البعض فانه يجب الدية بقدر ما لو ان كان الغائت نصفها يجب
نصف الدية وان كان ربعا يجب ربع الدية وكيف نعرف مقدار الغائت من الباقي اختلاف المشايخ المتأخرون
قال بعضهم يعرف بالتهجي يعرف المجهول التي عليها مسداز كلام العرب وهي ثمانية وعشرون حروفا وان أمكنه التكلم
بنصف الحروف اربعة عشر وهجز عن النصف علم ان الغائت نصف الكلام فيجب نصف الدية وان أمكنه التكلم
بثلاثة ارباع منها وذلك احدى وعشرون كان الغائت هو اربع فيجب ربع الدية وان أمكنه التكلم بربعا وهو سبعة
كان الغائت ثلاثة ارباعه فيلزمه ثلاثة ارباع الدية والاصل في هذا ما روي ان رجلا قطع طرف لسانه في زمن علي رضي
الله عنه فامر ان يقرأ الف ب ت ث فقرأ حرفا سقط من الدية بقدر ذلك وما لم يقرأه أوجب الدية بحساب ذلك
وقال بعضهم لا ينجي يجيب سبع حروف المجهول وانما ينجي بالحروف المتعلقة بالسان اللازمة وان لم يمكنه التهجي بالنصف
كان الغائت نصفاً فاستلزمه نصف الدية وان أمكنه التكلم بالثلث يلزمه ثلثا الدية قالوا والاول اوضحه وفي التبريد
المعتبر بالحروف التي تتعلق بالسان والهاوائية والحلقية والشفوية لا تدخل في القسمة وفي الضغاني والحروف التي تتعلق
بالسان وهي الالف والتاء والهاء والجيم والدال والذال والراء والزاي والسين والتس والصاد والضاد والطاء
والظاء واللام والنون والياء وان لم يمكنه اتيان بحرف منها يلزمه حصته من الدية فاما الهوائية والحلقية والشفوية فلا
تدخل في القسمة فالشفوية الباء والميم والواو والحلقية الهاء والعين والنون والحاء والحاء والتاء والفاء هذا كل في لسان
البالغ والكلام في لسان الصبي باقى بعده هذا ان شاء الله تعالى واذا قطع لسان غيره محمد اذ كفي الاصل انه لا قصاص
يقطع البعض او قطع الكل وعن أبي يوسف انه اذا قطع الكل فحيه القصاص وفي شرح الطحاوي واذا قطع اللسان ان
لا قصاص فيه بالاجماع وفي العيون قال أبو حنيفة في اللسان اذا أمكن القصاص يقتص وفي الظهيرية والغتوى على
لا قصاص في اللسان لانه لا يمكن اعتبار المساثلة فيه لانه ينقبض وينبسط وفي الوقعات لا قصاص في اللسان وان قطع من
وسطه اللسان او من طرفه فان ادعى ذهاب الكلام اشتغل عنه حتى يسمع كلامه ولا يجمع وفي لسان الارنس حكومة
عدل وأطلق المؤلف في وجوب الدية في الذکر ولم يفرق بين شاب وشيخ ولا بين مريض وصحيح ولا بين ذكر وخمس
ولا بد من بيان ذلك ولو قال ويقطع ذكر فبوت به الايلاج لكان أولى وفي المحيط وفي ذكر الحمى والعين حكومة عدل
وعن الشافعي كمال الدية قلنا ذكر الحمى والعين لا يتصور منه الايلاج بنفسه فلا يجب فيه دية وفي ذكر المرض دية
كاملة لانه يزول المرض به ودالي قوته الكاملة وفي ذكر الشيخ الكبير ان كان لا يتحرك ولا قدرته على الوطء حكومة عدل
وان كان يتحرك ويقدر على الوطء دية كاملة وفي قطع المحشفة دية كاملة وفي قطع الذكر المقطوع المحشفة حكومة عدل وفي
التجريد وفي الانثيين كاملة كمال الدية وفيه ايضا وفي قطع المحشفة دية كاملة فان حابه بعد ذلك وقطع باقى الذکر قبل

وفي محبة كمال جمال وهذا كله اذا انسد الميت فان ثبت حتى استوى كما كان لا يجب شي لانهم يبق لفعل الجماني اترقي
البدن ولكنه يؤيد على ذلك لارتكابه المحرم وان ثبت ايض فقد ذكر في النوادر انه لا يلزمه شي عند أي حنفقق
المحر لان الجمال يزداد بياض الشعر في العفة وعندهما يجب حكومة عدل لان البياض يشبه في غيرا وانه فيجب
حكومة عدل باعتبار دور في العبد يجب حكومة عمل عندهم لانه تفتقر به قيمته ويستوى العود والحطاني خلق الشعر
لان القصاص لا يجب وب لانه عقوبة فلا ثبت فيها قبا ساودا ثبت نصا او دلالة والص انا وورد في النفس والمجراحت
ويؤجل فيه سنة فان لم ثبت فيها وجبت الدية ويستوى فيها الصخر والكبير والذ كروالانثى فان ات قبل غام السنة
ولم ثبت فلا شي عليه اماما ما يكون مردودا في الاعضاء كالعينين والبدن ففي قطعها كمال الدية وفي قطع احداهما نصف
الدية واصل ذلك ما روى انه عليه الصلاة والسلام قال في العينين الدية وفي احداهما نصف الدية وفي الرجلين الدية
وفي احداهما نصف الدية ولان تقويت اثنين منها تقويت المنفعة او تقويت الجمال على السكبان وفي تقويت الرجلين
تقويت منفعة المشي وفي تقويت الاثنين تقويت منفعة الامناء والنسل وفي ثلثي المرأة تقويت منفعة الارضاع
بجفاف ثديي الرجل لانه ليس فيه نفوي منفعة ولا الجمال على السكبان فيجب فيه حكومة عدل وفي حلق المرأة
كمال الدية وفي احداهما نصف الدية لغوات منفعة الارضاع وامساك الصبي لانها اذا لم يكن لها حمة يضر على الصبي
الالتقام عند الارضاع وقال مالك والساقى فيجب في المحاجين حكومة عدل بناء على اصلها لانهم الايران وجوب
الدية في الشعر وعندنا يجب فيها الدية لتقويت الجمال على السكبان واماما يكون من الاعضاء اربعا فواشمار
العينين ففيها الدية اذا قطعها ولم تثبت وفي احداهما ربع الدية لاما يعلق بها الجمال على السكبان ونعلى بهادف
الاذى والقد زرع العين وتقويت ذلك ينقص البصر وورث النبي اذا وجب في السكبان الدية وهي اربعة وجب في
الواحد منها ربع الدية وفي الاثنين نصف الدية وفي الثلاث ثلث ارباع الدية وقال محمد في أشفاغ العينين الدية
كاملة اذا لم تثبت واراد به الشعر لان الشعر هو الذي يستدون الجفون وأهمها اريد كان مستعيما لان في كل واحد
من الشعر دية كاملة فلا يحتل المعنى ولو قطع الجفون باهدابها تجب دية واحدة لان الاشفاغ مع الجفون كشي واحد
كالمائد مع القصبة والموضحة مع الشعر واماما يكون من الاعضاء اشرارا كالاصابع ففي قطع اليدين أو الرجلين كل
الدية وفي قطع واحد منها عشر الدية وفي قطع الجفون التي لا شعر فيها حكومة عدل واذا كان الجماني على الاهداب واحدا
وعلى الجفون واحد آخر كان على الذي جنى على الاهداب تمام الدية وعلى الذي جنى على الجفون حكومة عدل وفي
الظهيبة ولو حلق نصف العيبة فلم تثبت وحاق راس الرأس أو نصف الرأس تجب نصف الدية لانه ما زال الجمال على
السكبان لان الشين انما يكمل بفوات الكل وقال بعضهم يجب كمال الدية لان نصف الحلق لا يبق زينة فتفوت الزينة
بالكلية فوات نصف الحصة ففيه كمال الدية كالمقطع الساب وفي حمة العبد حكومة عدل وهو الصحيح لان المقصود
من العبد الخدمة كالجبال لان حمة العبد جمال من حيث انه آدمي نقصان من حيث انه مال لانه مما يوجب نقصانا
في السالبة فانه لا ساوي غير المتخي في الجمال فهو جذاذالة الجمال على السكبان وروى عن الحسن عن أبي حنيفة رحمه
الله انه يجب كمال الدية لا القيمة لان الجمال في حقه مقصودا بصاوان ثبت مكانها اخرى مثل الاولى فلا شي فيها كافي السن
فان كانت الاولى سودا فثبت مكانها ايضا ذكر في النوادر ان عند أبي حنيفة في المحر لا يجب شي وفي العبد حكومة
عدل لان البياض في الشعر مما ينقص من قيمة العبد لان البياض في غير وقته عيب وشين قال رحمه الله وفي كل
أصبع من اصابع اليد أو الرجل عشر الدية وما فيها ثلاثا مفصل في احداهن ثلث الدية ونصفها وفيها مفصلان
يعني ما يكون من الاعضاء اشرارا كالاصابع ففي كل اصبع عشر الدية ولو قطع اصابع اليدين أو الرجلين فليس
كل الدية لقوله عليه الصلاة والسلام وفي كل اصبع عشرة من الابل وفي قطع الكل تقويت منفعة المشي أو البطش
وفي دية كاملة وهي عشرة فقيم الدية عليها والاصابع كلها سواء لاخلق ماروينا ولان الكل سواء في أصل المنفعة

فلا تعتبر الزيادة أما ما فيها ثلاث مفصل ففي أحدها ثالث دية الأصبع لأنها ثلثها وما فيها مفصلان كالأبهام ففي أحدهما نصف دية الأصبع لأنه نصفها وهو نظير انقسام دية السد على الأصابع وهو المراد بقوله في المختصر وفيها ثلاث مفصل ففي أحدها ثالث دية الأصبع ونصفها وفيها مفصلان وإذا قطع الرجل أذن الرجل خطأ فائتبتا المقطوعة أذنه في مكانها فقتبت فعلى القاطع ارض الأذن كاملا قال الشيخ أحمد العاوي بنى هذا الجواب غير صحيح لأن الأذن لا يتصور ائبائها بالاحتساب وإنما تثبت باتصال العروق فإذا نقتت فالتظاهرة أنه اتصل العروق وزالت الجناية فيزول موجبها وفي الكبرى وأن حسب أذنه فانتزع شعبته فعليه الأرش في ماله دون القصاص لعدم رجاءه النساوي في القصاص وعن أبي حنيفة فممن قطع أذن عبدا أو أخته فعليه ما نقصه قال رحمه الله **وفي كل سن خمس من الأبل أو خمسة دية** درهم **يعني في كل سن نصف عشر الدية وهو خمس من الأبل أو خمسة دية** درهم لقوله عليه الصلاة والسلام **وفي كل سن خمس من الأبل والأسنان والأضراس سواء هي كلها سواء لاطلاق مار وبنوا وباروي في بعض طرقه والأسنان كلها** لأن الكل في أصل المنفعة سواء فلا يعتبر التفاوت فيه كالأيدي والأصابع ولئن كان في بعضها زيادة منفعة ففي الآخر زيادة الجمل فاستوى ما فزادت دية هذا الطرف على دية النقص ثلاثة أعجاس الدية لأن الأسنان له اثنان وثلاثون سنا عشر وخنصر سواء أربعة أنياب وأربع ثنايا وأربع ضواحك فاذا وجب في الواحدة نصف عشر الدية بحسب الكل دية وثلاثة أعجاس الدية وذلك ستة عشر ألف درهم هذا إذا كان خطأ واما إن كان عمدا ففيه القصاص وقد بيناه من قبل قولهم والأسنان والأضراس سواء قال في العناية قالوا فيه فطروا الصواب أن يقال والأسنان كلها سواء يقال والانياب والأضراس كلها سواء لأن السن اسم جنس يدخل تحته اثنان وثلاثون أربع منها ثنايا وهي الأسنان المتقدمة اثنان فوق واثنان أسفل ومثلها أربع باعيات وهي ما يلي الثنايا ومثلها أنياب تلي الباعيات ومثلها ضواحك تلي الانياب واثنى عشر سنا تسمى بالطواحين من كل جانب ثلاث فوق وثلاث أسفل وبعدها سن وهو آخر الأسنان يسمى خنصر الحنظل لأنه ينبت بعد البلوغ وقت كمال العقل فلا يصح أن يقال الأسنان والأضراس سواء لعوده إلى معنى أن يقال الأسنان وبعضها سواء اه أقول في هذا النظر ما لغز مردودة حيث قيل في أوه والصواب أن يقال وفيه إشارة إلى أن ما في الكتاب خطأ وقال في آخره فلا يصح أن يقال الأسنان والأضراس سواء وفيه تصريح بعدم صحة ما في الكتاب مع أن نصوصه على طريق التمام فان عطف الخاص على العام طريقة معروفة فقد كثر مرتبة في علم البلاغة واه أمثلة كثيرة في التنزيل قوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى ومنها قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكائيل فإزانا يكون ما نحن فيه من قبيل ذلك ويعود حاصل معناه إلى أنه يقال للأضراس وما عداها من الأسنان سواء فاه إذا عطف الخاص على العام براد بالمعطوف عليه ما عدا المعطوف من افراد العام كما صرحوا به فلا يلزم المحذوف ثم أن قوله أو يقال والانياب والأضراس كلها سواء مثل ما ذكر في الإبراد على ما في الكتاب فلا معنى لأن يكون ذلك صوابا دون ما في الكتاب نعم الظاهر في إعادة المراد ههنا أن يقال والأسنان كلها سواء على ما جاء به لفظ الحديث أو أن يقال في الأضراس والثنايا كلها سواء والمجموع بين النوعين كاذب في المتوسط قال رحمه الله **وفي كل عضو ذهب منفعته مائة كد شلت وعين ذهب منوها** **أي إذا ضرب عضوا فذهب نفعه** بضره نفسه دية كاملة كما إذا ضرب يده فقتلته أو عينه ذهب منوها **والأذن وجوب الدية يتعلق بثغويت جنس** المنفعة فإذا زالت المنفعة ذهب عنها كالماء لا عبرة بالصورة بدون المنفعة لتكونها ناعية فلا يكون لها حصصة من الأرش إذا تجردت عند الاتلاف بأن تلف عضو ذهب منفعته فيذهب منه حكومة عندل أن لم يكن فيه جمال كالبدن السلاء أو أرشه كاملا لأن كان فيه جمال كالأذن الناحية فلا يلزم من اعتبار الصورة والجمال عند انفرداه عن المنفعة اعتبارهما معا بل يكون له الألفا يكون المنظر الذي هي المنفعة فقط عند الاجتماع وكمن نفي يكون تبعا لغيره عند الاتلاف فلا يكون له أرش ثم إذا انفرد عند الاتلاف يكون له أرش الأثرى أن

الأعضاء كلها تسع للنفس فلا يكون لها الأرض إذا تلقت معها وإذا انفردت بالأتلاف كان لها الأرض ومن ضرب صلب رجل فاقطع ماؤه تجب الدية لأن فيه نفوت منفعة الجمال على الكمال لأن جبال الأدي في كونه منتصب القائمة وقيل هو المراد بقوله تعالى لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم ولو زالت الحدود فلاتي عليه زوالها لأن أثر ولو بقي أثر الضرر ففيه حكمه عدل لقاء الشين بقاها أثرها والله أعلم

فصل في الشجاج الشجاج عشرة الحارصة وهي التي تفرص الجلد أي تحشدسه ولا تخرج الدم ماخوذة من نوص القصار الثوب إذا شقه في الدق والدائمة بالعين المهمة ماخوذة من الدمع سميت بها لأن الدم يخرج منها بقدر الدمع من القسلة وقيل لأن عينه تدمع بسبب ألم يحصل له منها وفي المحيط الدائمة هي التي يخرج منها ما يشبه الدمع ماخوذة من دمع العين والدائمة هي التي يسيل منها الدم و ذكر المرغاني أن الدائمة هي التي تدمي من غير أن يسيل منها دم هو الصحيح بروي عن أبي عبيد والدائمة هي التي يسيل منها الدم كدمع العين ومن قال أن صاحبها تدمع عيناه من الألم فقد أبعد الباضعة وهي التي تبضع الجلد أي تقطعه ماخوذة من الضع وهو الشق والقطع ومنه مضاعف القصار أقول في تفسير الباضعة بما ذكره السارح فتور وان تابعه صاحب الكافي وكثير من المتأخرين فيه لأن قطع الجلد متحقق في الصورة الأولى منه الاسم في الدائمة والدائمة إذا الظاهر أن شيئا من أنهار الدم واصلها لا يتصور بدون قطع الجلد وقد صرح الشراح بتحقيق قطع الجلد في كل الأنواع العشرة الشبعة فكان التفسير المذكور شاملا للكل غير محتمل بالباضعة فالظاهر في تفسير الباضعة هو ما ذكر في المحيط البدائع حيث قال في المحيط ثم الباضعة وهي تبضع اللحم أي تقطعه وقال في البدائع والباضعة هي التي تبضع اللحم أي تقطعه اهـ وهذا ذلك ما وقع في معتبرات كتب الفقه قال في المغرب وفي الشجاج الباضعة وهي التي جرحت الجلد وشقت اللحم اهـ وقال في الصحاح الباضعة الشبعة التي تقطع الجلد وتنشق اللحم وتسمى الانهالا تسيل الدم وقال في القاموس والباضعة الشبعة التي تقطع الجلد وتنشق اللحم شخا خيفا وتسمى الانهالا تسيل الدم اهـ لا يقال فعل هذا يلزم تنبيه الباضعة بالمتلاجة اهـ م قالوا والمتلاجة هي التي تأخذ في اللحم وهذا في المسالك غير متطابق مع المحيط والبدائع في تفسير الباضعة لا تقول من غير الباضعة بما قلنا من المعنى الظاهر لا يقول بتفسير المتلاجة بما ذكر حتى يلزم الاشتباه بل من يريد بطله فبداوعن هذا قال في المحيط ثم الباضعة وهي التي تبضع اللحم أي تقطعه قال شيخ الإسلام ولا تخرج شيئا من اللحم ثم المتلاجة وهي التي تقطع اللحم وتخرج شيئا من اللحم إلى هنا لفظ المحيط وقال في البدائع والباضعة هي التي تبضع اللحم أي تقطعه والمتلاجة هي التي تذهب في اللحم أكثر مما تذهب الباضعة فيه وقال في المغرب والمتلاجة من الشجاج هي التي تنشق اللحم دون العظم ثم تتلاحم بعد شقها أي تتلاحم اهـ وقال في الصحاح والمتلاجة الشبعة التي أخذت في اللحم دون العظم ثم تتلاحم ولم تبلغ السمعاق اهـ وقال في القاموس ونسبة متلاجة أخذت منه ولم تبلغ السمعاق والمتلاجة وهي التي تأخذ في اللحم كله ثم تتلاحم بعد ذلك أي تلتئم وتتلاصق سميت بذلك نقول على ما يؤيد السوروي عن محمدان للمتلاجة قبيل الباضعة لأن المتلاجة من قولهم التحم السياتن إذا اتصل أحدهما بالآخر والمتلاجة هي التي تظهر اللحم ولا تقطعه والباضعة يسهدها لأنها تقطعه وفي ظاهر الرواية والمتلاجة فعل في قطع أكثر اللحم وهي بعد الباضعة وقال الأزهرى الوجهان يقال للمتلاجة أي القاطعة اللحم والاختلاف الذي وجد في الشجاج راجع إلى ما أخذ الاستحاق إلى المحكم والسمحاق وهي التي تصل إلى السمعاق وهي الجملة الرقيقة التي بين اللحم وعظم الرأس والموضحة وهي التي توضع العظام أي بينه والهاشمة وهي التي تهم العظم والمنقلة وهي التي تنقل العظم بعد الكسر أي تحمله والاشمهي التي تصل إلى أم الدماغ وأم الدماغ هي الجملة الرقيقة التي تجمع الدماغ وهذه الأمانة شعبة تسمى الدائمة بالعين المهمة وهي التي تصل إلى الدماغ لا يذكرونها محمد لأن النفس لا تبقى بعدها مادة فتكون قسلا ولا تكون من الشجاج والكلام في الشجاج ولذا لم يذكر الحارصة والدائمة لأنها لا يبقى لها في الغالب أثر

هذه الشجاعة تختص بالراس والوجه وما كان في غيرهما يسمى جراحة فهذا هو المحقق والمحكم يترتب على الحقيقة
 فلا يجب بالجراحة ما يجب بالشئ من المقدار لأن التدبير بالقل وهو انما وورق في الشجاعة وهي تختص بالراس
 والوجه تختص المحكم القسمة بها ولا يجوز الحاق الجراحة بها دلالة ولا قياسا لانها ليست في معناها في الشئ لان الوجه
 والراس يظهران في الغالب وغيرهما مستور وقالا لا يظهر واختلوا في العين فغندهما في الوجه فتحقق الشجاعة
 فيهما فيجب فيها وجبها خلافا لما يقول ما لك رجسه الله فانه يقول انهما ليسا من الوجه لان المواجهة لا تقع بهما
 ومن قولهما متصلان بالوجه من غير فاصل ويتحقق معنى المواجهة فصارا كالذئب لانهم ساحتها وقال شيخ الاسلام
 ويجب ان يرض غلظهما في الوضوء لانهما من الوجه حقيقة الا انهما كاهما للاجماع والاجماع هنا فبقينا العزة
 للعقصة وفي المبسوط الشجاعة في الراس والوجه أحدهما أولها الممارسة وهي تشق الجلد مأخوذة من قولهم
 نحرص القصار الثوب اذا شقته من الدق ثم الدائمة وهي التي يخرج منها ما ينسج الدمع مأخوذة من دمع العين ولم يذكر
 محمد لانها لم يبق لها أثر في الغالب ثم الدائمة وهي التي يخرج منها الدم ثم الباضعة وهي التي تبضع اللحم ثم المتلاجة
 وعن محمد انه جعل المتلاجة قبل الباضعة خلافا لما في يوسف وتفسيرها عند أبي يوسف التي تقشر الجلود وتجميع اللحم في
 موضع الجراحة ولا تقطع مأخوذة من النعم يقال النعم الجنيان اذا اجتمع ثم السماق وهي التي تصل إلى حلبة
 رقيقة فوق العظم تسمى السماق ثم الموضوعة وهي التي توضع العظم والعظم ثم الهاشمة وهي التي تحشم العظم ثم المنقلة
 التي يخرج منها العظم لانها تكرر العظم وتنقله عن موضعه ثم الآمة التي تصل إلى أم الراس وهي المجلدة إلى فوق
 الدماغ ثم الدامغة التي تحرق الجلود تصل إلى الدماغ ولم يذكرها محمد لان الانسان لا يعيش معها وأما أحكامها فان
 كانت هذه الشجاعة في الموضوعة القصاص لان السكين ينتهي إلى العظم ولا يخاف منه الهلاك غالباً فيجب
 القصاص لقوله تعالى والمجروح قصاص وذكر الكرخي عنه انه ليس في شئ من الشجاعة الا في القصاص والموضوعة
 وليس لهذه الشجاعة أروش مقدرة وموجب هذه الشجاعة لا يحمله العاقلة فان كانت هذه الشجاعة خطأ ففيما قبل
 الموضوعة حكومة مسئلة لانه ليس لها أروش مقدرة وفي الموضوعة خمس من الابل وفي الهاشمة عشر من الابل وفي المنقلة
 خمسة عشرة وفي الآمة ثلث الدبة هكذا روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كتب إلى حزم بن عثمان بن النخعي وذكر فيه
 ان في النفس مائة من الابل وفي الأنف الدبة وفي الشفتين الدبة وفي اللسان الدبة وفي العين الدبة وفي الصلب الدبة
 وفي الذك الدبة وفي الأنثين الدبة وفي الرجل نصف الدبة وفي الآمة ثلث الدبة وفي الجائفة ثلث الدبة وفي المنقلة خمس
 عشرة من الابل وفي الموضوعة خمس من الابل هكذا رواه علي بن أبي طالب رضى الله عنه وفي النواحر رجل اصابع ذهب
 شعره ثوبه انسان موضوعة محمد اقال محمد لا يقتص وعشيه الارض لانه أقل من موضوعة لان المساواة معتددة في تناول
 الاطراف ولا مساواة لان الموضوعة في أحدهما مؤثرة في الجلود والله فقعد مراعاة المساواة وصار كصحيح اليد اذا قطع
 يد الاشل لا يقطع فكذلك هذا وان قال السارح رضيتم ان يقتص من لسانه ذلك لان الجائفة دالم توجب القصاص
 لا يوجب الاستغناء بالرضا وان كان الشايج أيضاً أصلي عليه القصاص لان اعتبارا مساواة يمكن قصاص كالأشل اذا قطع
 يد الاشل وان لم يبق للجراحة أثر فغند أبي حنيفة وأبي يوسف لاسي علمه وعند محمد من مقدس ما افاق عليه الى ان يبرأ
 لانه يجنيه اضطر الى الاتفاق على الجراحة خوفاً من السراية فكان الزوال مضافاً إلى جنايته لم يحسم له كما كان معتاداً في
 الاتفاق ولم يكن مضطراً فسهل لان محوق أنه راية لا يثبت الاضطراب لار السراية مؤهومة فلا يثبت الاضطراب لوهم
 والارتياح فلم يصر مغنواً من المال ولا من المنفعة والجمال فلا يرض من كمال طيبه فاما قال رجسه الله فهو في الموضوعة
 نصف عشر الدبة وفي الهاشمة عشرها وفي المنقلة عشر ونصف عشر وفي الآمة والجائفة ثلثها فان نفذ من الجائفة
 ثلثها لم يمسأروى وقد قدس عنه ولا نها اذا نفذت صادت جائفتين فيجب في كل واحدة منهما الثلث وهو يكون في
 الرأس والبطن قوله جائفة قال في الايضاح الجائفة ما يصل إلى الجوف من الصدر والبطن والظهر والجنب وما

وصل من الرقبة الى الموضع الذي وصل اليه الشراب وما فوق ذلك فليس بمأثقة قال في النهاية ومعراج الدواية
بعد نقل ذلك فعلى هذا ذكر الجائفة هنا في مسائل الشجاع وقع اتفاقا وكذا في العصابة تغلا عن النهاية أقول نعم
على ما ذكر في الايضاح يكون الامر كذلك الا ان غيره تداركه قال فيما بعد وقالوا الجائفة تقتضى بالخوف وحوف
الراس أو حوف البطن يعني انها تناولت ما في حوف الراس أيضا فكانت من الشجاع فيما اذا وقعت في الراس
فتدخل في مسائل الشجاع باعتبار ذلك فلا يكون ذكرها في فصل الشجاع فيما وقع اتفاقا بخلاف سائر الشجاع
فانه حيث لا يكون الا في الراس والوجه وقيل لا تتحقق الجائفة فيما فوق الحلق قال رحمه الله وهو في المحارصة
والدائمة والدائمة والباضعة والمتلاعبة والسحماق حكومة عدل لان هذه ليس فيها الرش مقدر من جهة الشرع
ولا يمكن احدا زها فحببها حكومة عدل وهو ما تقرر عن ابراهيم النخعي وعمر بن عبد العزيز واختلافوا في تفسير
هذه الحكومة قال الطحاوي في تفسيره ان يقوم عملوكا بدون هذا الاثر ثم يوم وبه هذا الاثر ثم ينظر الى تفاوت
ما بينهما ما ان كان ثلث عشر القيمة مثلا يجب ثلث عشر الدية وان كان ربع عشر القيمة يجب ربع عشر الدية وقال
الكرخي ينظر كم مقداره هذه الشبهة من الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية لان ما لا نص فيه بردي الى
النصوص عليه وكان الكرخي رحمه الله يقول ما ذكره الطحاوي ليس بصحيح لانه اعترض ذلك الطريقي فربما يكون
تقصان القسمة أكثر من نصف الدية فيؤدي الى ان يوجب في هذه الشجاع وهو دون الموضحة أكثر مما أوجب
الشرع في الموضحة وانه محال بل الصحيح الاعتبار بالمقدار وقال الصدر السعيد ينظر المعنى في هذا ان مكنته الفتوى
بالثاني بان كانت الجناية في الرأس والوجه يعني بالثاني وان لم يتيسر عليه ذلك يعني بالقول الاول لانه لا يسر قال وكان
المرغبات في يتي به وقال في الخط والاصح انه ينظر كم مقدار هذه الشبهة من اقل رجة لها ارش مقدر فان كان مقداره
مثل نصف رجة لها أرض أو ثلثها وجب نصف أو ثلث أرض تلك الشبهة وان رجعاف ربع ذكره بعد ذكر القولين
فكانه جعله قولاً ثالثاً والاشبه ان يكون هذا تفسير القول الكرخي وقال شيخ الاسلام وقول الكرخي أصح لان علما
اعتبر بهذا الطريق فيمن قطع طرف أسانه على ما روياه قال رحمه الله وهو لا قصاص في غير الموضحة لان لا يمكن
اعتبار المساواة فيه لان ما دون الموضحة ليس له حد ينتهي اليه السكن وما فوقها كسر العظم ولا قصاص فيه لقوله
عليه الصلاة والسلام لا قصاص في العظم وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله وفي ظاهر الرواية يجب انقصاص
فيما دون الموضحة ذكره محمد رحمه الله في الاصل وهو الاصح لانه يمكن فيه اعتبار المساواة فيه اذ ليس فيه
كسر العظم ولا خوف التلف فيستترق قدرها اعتبارا ثم يخصه جديدة بقدر ذلك فيقطع بها مقدر ما قطع فيضقق
استيفاء القصاص بذلك وفي الموضحة انقصاص ان كانت عند الماروي أنه عليه الصلاة والسلام قضى بالقصاص
في الموضحة لان المساواة فيها ممكنة بانتهاء السكن الى العظم فيتحقق استيفاء القصاص قال رحمه الله وفي أصابع
اليدين نصف الدية أي أصابع اليد الواحدة لان في كل أصبع خمسة عشر من الال لمساو بنافسكون في الخمسة خمسون
ضرورة وهو النصف ولا يقطع الأصابع تغيب منفعة البطش وهو الموجب على ما أقول لئلا يقال ان يقول لمن ذكر
فيما مر في كل أصبع من أصابع اليدين والإرجلين عشر الدية كان ذكر هذه المسئلة هنا مستدركا اذ لا شك ان خمسة
أعشار الدية نصف الدية وعمل قطعها مما مر ان في أصابع اليد الواحدة وهي خمس أصابع نصف الدية ولو لم يكن
الاستلزام والاقتضاء في حصول العلم بخلافه بل كان لا بد فيه من التصريح بها للزم ان يذكر أيضا ان في الاصبعين عشري
الدية وفي ثلاث أصابع ثلاثة أعشار الدية وفي أربعة أصابع أربعة أعشار الدية الى غير ذلك من المسائل المتروكة ذكرها
صراحة في الكتاب ويمكن الجواب عنه بان ذكر هذه المسئلة ليس ببيان نه فيها أصالة حتى يشوه الاستدراك بل
ليكون ذكرها تامة للمسئلة المعالجة بابا وهي قوله وان قطعها مع الكف ففيه أيضا نصف الدية والمقصود في البيان
هنا ان قطع الاصابع وحدها وقطعها مع الكف يساوي في المحكم وعن هذا قال في الوفاة في هذا المقام وفي أصابع

يد بالأصابع نصف اليدية قال رحمه الله ﴿ولومع الكف﴾ هذا متصل بمقابلته أي في أصابع اليد نصف اليدية وان قطعها مع الكف ولا يزداد الأرض بسبب الكف لأن الكف سبب للأصابع في حق البطش فان قوة البطش بها وقال عليه الصلاة والسلام في الدين اليدية وفي أحدهما نصف اليدية واليد سبب لمجارحة يقع بها البطش لأن اسم اليد يدل على القدرة والقوة والبطش يقع بالأصابع والكف فيجب فيها دية واحدة دلالة فعتها جنس واحد فيكون الكف تبعاً للأصابع قال رحمه الله ﴿ومع نصف الساعد نصف اليدية وحكومة﴾ عدل نصف اليدية في الكف والأصابع والحكومة في نصف الساعد وهو قول أي حقيقة ومحمد وهو رواية عن أبي يوسف وعنه ما زاد على الأصابع من المدين والرجلين من أصل الساعد والخنصر وتبع فلا يزداد على اليد لأن الشارع أوجب في الواحدة منهما نصف اليدية واليد اسم لهذه المجارحة التي تنسكب والرجل إلى الخنصر فلا يزداد على تقدير الشارع ولأن الساعد ليس له أرض مقدومة كالصاع ووجه الظاهر أن اليد اسم لآلة باطشة ووجود الأرض باعتبار منفعة البطش وكذا في الأرض ولا يقع البطش بالساعد أصلاً ولا تبعاً فلا يدخل في أرضه وقال بعض الشراح وله ما إن اليد آلة باطشة والبطش يتعاقب بالكف والأصابع دون الذراع أقول لقائل أن يقول الظاهر من هذا الكلام أن يكون لكل واحد من الكف والأصابع مدخل في البطش ومدلول قوله فيما قبل ولأن الكف سبع للأصابع لأننا بطش بها أن يكون الباطش هو الأصابع لا غير فبين كلامه في الموضعين نوعان دفع وكان صاحب الكافي نقض له حيث غير خبره ههنا فقال له إن أرض اليد إنما يجب باعتبار آلة باطشة والأصل في البطش الأصابع والكف تسع لها أما الساعد فلا يتبعها لأنه غير متصل بها فلم يجعل تبعاً لها في حق التضمين له ثم أقول يمكن التوفيق بين كلامهما أيضاً بنوع عنائه وهو أن يقرر المضاف في قوله فيما قبل لأن البطش بها فلا ينافي أن يكون بالكف أيضاً بطش في الجملة بالتبعية فيرفع التذرع ولا نه لوجعل تبعاً لا يتخلوا ما أن يجعل تبعاً للأصابع أو الكف ولا وجهه إلى الأول لوقوع الفصل بينهما بالكف ولا إلى الثاني لأن الكف سبع للأصابع ولا تسع للتبع ولا نسلم اليد اسم لهذه المجارحة إلى المنسكب بل هي اسم إلى الزناد إذا ذكرته وضع القطع بدليل آية السرفة قال رحمه الله ﴿وفي قطع الكف وفيها أصبع أو أصبعان عشرها وأوجهها ولا شيء في الكف﴾ أي إذا كان في الكف أصبع أو أصبعان فقطها ما يجب عشر اليدية في الأصبع الواحدة وخمسة في أصبعين ولا يجب في الكف شيء وهذا عند أبي حنيفة وقد ينظر إلى أرض الكف وإلى أرض ما فيها من الأصابع فيجب أكثرها ويدخل القليل في الكثير لأن الجمع بين الأرضين متعدياً جاعلاً لأن الكل شيء واحد لأن ضمان الأصابع هو ضمان الكف وضمان الكف فيه ضمان الأصبع وكذا المهادر أحدهما متعدياً أيضاً لأن كل واحد منهما أصل من وجه أما الكف فلأن الأصابع قائمة به وأما الأصابع فلأنها هي الأصل في منفعة البطش فإذا كان واحد منهما أصلاً من وجه ورجحنا بالكثرة كما قلنا فمين شجر رأس إنسان وتناثر بعض شعر رأسه يدخل القليل في الكثير ولا يخيئه رحمه الله أن الأصابع أصل حقيقة لأن منفعة اليد هي البطش والقبض والسمك قائمة بها وكذا حكم لأنه عليه الصلاة والسلام جعل اليد بمقابلة الأصابع حيث أوجب في اليد نصف الدية ثم جعل في كل أصبع عشر من الأيل ومن ضرورته أن تكون كلها بمقابلة الأصابع دون الكف والأصل أولى بالاعتبار وإن قيل ولا يظهر التتابع بمقابلة الأصل فلا يعارض حتى يصار إلى ترجيح الكثير ولئن تعاضداً لترجح بالأصل حقيقة وحكما أولى من الترجيح بالكثرة ألا ترى أن الصغار إذا اختلطت مع الكبار تجب فيها الزكاة تبعاً وإن كان الصغار أكثر ترجيحاً للأصل بخلاف ما استعمل به من النجعة لأن أحدهما ليس بنوع للآخر وروى الحسن عنه إن الباقي إذا كان دون الأصبع يعتبر أكثرهما ارشاداً لأن أرض ما دون الأصبع غير منصوص عليه وإنما ثبتت باعتباره بالنصوص عليه بنوع اجتهاد وكونه أصلاً باعتبار النص فاذل لم يرد النص بأرض مفصل ولا مفصل اعتبرنا فيه الكثرة والأول أصح لأن أرضه ثب بالأصابع وهو كالنص ولولم يبق في الكف

أصبح غير منصوص عليه يجب عليه حكومة عدل لا يبلغها ارض الاصابع ولا يجب فيه ارض بالاجماع لان
الاصابع اصل على ما بيننا وللاكثر حكم الكل واستثنت الكف كما اذا كانت كلها فاقمة قوله وفي قطع الكف الخ
لا يخفى انه مكررم قوله وفي كل اصبع عشر الدية وقوله ولا تثنى في الكف الخ لا يخفى انه مكررم قوله ولومع الكف
لانه اذا علم ان الكف لاثني فيه مع كل الاصابع علم بالاولى مع بعضها قال رحمه الله (وفي الاصبع الزائدة وعن الصبي
وذكره ولسانه ان لم يعرف محته ينظر وحركه وكلام حكومة) عدل اما الاصبع الزائدة فلا تجزأ الا حتى فيجب
الارض فيها اثني عشر مثله وان لم يكن فيها نفع ولا زينة كما في السن الزائدة ولا يجب فيها القصاص وان كان المقطوع
اصبعاً زائدة ولان المساواة شرط لوجوب القصاص في الطرف ولم يعلم تساويها الا بانها فان قصار كالعبد يقطع طرف
العبد ولو نذر القصاص للشبهة وجب ارضها وليس لها ارض مقدرة في الشارع فيجب فيها حكمه عدل بخلاف
لمحة الكسوف حيث لا يجب فيها شيء لان البصية لا يبقى فيها اثر الخلق فلا يلحقه الشئ بل يبقى الشعرات يلحقه ذلك
فيكون تقصير من لم طاف غره بغير اذنه وفي قطع الاصبع الزائدة يبقى اثر ودية ذلك فيجب ارضه وأما عن الصبي
وذكره ولسانه فلان المصود من هذه الاشياء المنفعة فادام يعلم محته لا يجب ارضها كاملاً بالشك بخلاف المارن
والاذن الشاخصة لان المقصود منها الجمال وقد فوته وتعرف المحبة باللسان في الكلام وفي الذكركي بالحركة وفي
العين بما يستدل به على الرؤية وهو المراد بقوله ان لم تعرف محته ينظر وحركه وكلام فيكون يعلم معرفة محته ذلك حكمه
حكم البالغ في الخطأ والعبد اذا ثبت ذلك بالبينة او باقرار الجاني فان أنكر ولم يقيم به بينة فالقول قول الجاني وكذا اذا
قال لا أعرف محته لا يجب عليه الا ارض كاملاً الا بالبينة وقال الشافعي يجب الدية كاملة كنيما كان لان الغالب فيه
المحبة وشبهه الاذن والمارن قلنا الظاهر لا يصلح للاستحقاق وانما يصلح للدفع وجائنا الاستحقاق وقد ذكرنا الفرق
بين هذه الاشياء وبين الاذن والاتق قال رحمه الله (ومن يخرج رجلاً موصحاً فذهب عقله او شعر رأسه دخل ارض
الموصحة في الدية كقصاص كاد او وضعه فمات لان تعقيب العقل يطل منفعه جميع الاعضاء قيد بالموصحة لانه لو قطع يده
فذهب عقله لا يدخل كما ساقى اقول فيه انظر ادلو كن فوات العقل بغير الموت وكان هذا مدار دخول ارض الموصحة
في الدية لما تم اسبق في فصل فيما دون النفس من انه روي ان عمر رضي الله عنه قضى باربعة ديات في ضربة واحدة
ذهب فيها العقل والكلام والسمع والبصر فانهم سرحو انانه لومات من الشبهة لم يكن فيه الادية واحدة فيتم ارض
الموصحة بحب بقوات جزء من الشعر حتى لو لم يثبت تحب الدية بقوات كل الشعر قال صاحب النهاية أي لو ثبت الشعر
والتامة الشبهة وصار كما كان لا يجب شيء فثبت بهذا أن وجوب ارض الموصحة بسبب فوات الشعر اه وقال صاحب
العناية بقوله وارض الموصحة تحب بقوات جزء من الشعر لبيان الجزئية قوله حتى لو ثبت يعني الشعر يسقط يعني
ارض الموصحة لبيان ان الارض يجب بالقوات كذا في النهاية وليس غفتر اليه لكونه معلوما اه اقول ان قوله
وليس غفتر اليه لكونه معلوما ليس بشي الا لربان كون وجوب ارض الموصحة بقوات جزء من الشعر لا بمجرد
تفريق الاتصال والايلام الشديد امر حتى جدا غير معلوم بدون البيان والاعلام اذا كان الظاهر امتداد مما ذكره
في فصل الشجاج ادلا يشترط في وجوب ارض الموصحة فوات جزء من الشعر بالكلية بان لا يثبت من بعد اتصالها
قالوا الموصحة من الشجاج هي التي توضع العظم أي تبينه ثم ينسحقها بانها بالقصاص ان كانت عمدا ونصف عشر
الدية ان كانت خطأ ولا تملك اسم الموصحة وحدها المذكورة بتحققان فيما ثبت فيه الشعر اضافة كان اشتراط
أن لا يثبت الشعر بعد البرء امسلا في وجوب ارضها اعرافيا محتاجا الى البيان بل الى البرهان ولهذا قالوا وارض
الموصحة بحب بقوات جزء من الشعر حتى لو ثبت يسقط وقال في الكافي وارض الموصحة باعتبار ذهاب الشعر ولهذا لو
ثبت الشعر على ذلك الموضع واستوى لا يجب شيء وقال في المبسوط وجوب ارض الموصحة باعتبار ذهاب الشعر
بذليل انه لو ثبت الشعر على ذلك الموضع واستوى كما كان لا يجب شيء الى غير ذلك من البيانات الواقعة من الثقات وقد

تعلقا بسبب واحد وهو فوات الشعر فيدخل الجزء في الجملة فصار كما اذا قطع اصبع رجل فثلث يده كلها فحاصله ان
الجناية متى وقعت على عضو أو تلتفت شيئين وارض أحدهما أكثر دخل الأقل فيه ولا فرق في هذا بين ان تكون الجناية
عمدا أو خطأ فان وقعت على عضوين لا يدخل ويجب لكل واحد منهما ارشه سواء كان عمدا أو خطأ عندنا في حنفية
لسقوط القصاص به عنده وعندهما يجب للارول القصاص ان كان عمدا أو أمكن الاستغفار أو الاكف قال أبو حنيفة وقال
زفر لا يدخل ارش الاعضاء بعضها في بعض لان كلا منهما جناية فيمادون النفس فلا يتعدا خلان كسائر الجنات
وجوابه ما بيناه وفي المسوط أصله ان الجنات متى وقعت على عضو واحد أو تلتفت شيئين وارض أحدهما أكثر فإنه
يدخل فيه الأقل في الأكثر أصله في الموضحة متى كانت في الرأس لا بد ان يتناثر الشعر مقدار الموضحة وتناثر الشعر
مقدار الموضحة يوجب الارش والنبي صلى الله عليه وسلم أوجب في الموضحة خصال من الابل ولم يوجب في تناثر الشعر شيئا
فعلم ان الارش ما تناثر من الشعر وهو أقل من ارش الموضحة دخل في ارش الموضحة وكذلك ان كانت الجناية على
عضو واحد أو تلتفت شيئين أحدهما يوجب القصاص والاخر يوجب المال فإنه يجب للمال وأصله المحاطي مع
العام متى اشتهر كافي قتل واحد يجب للمال وان وقعت الجناية على عضو من أحدهما يوجب القود والآخر يوجب
المال ان كان خطأ لا يدخل ارش الأقل في الأكثر لأنه لم يكن في معنى ما ورد به النص على قضية القياس وان كان عمدا
يجب المال عند أبي حنيفة وعندهما القصاص لما يأتي ولو نتجه موضحة فذهب شعر رأسه فلم يثبت غرم الدية ويدخل
فيها ارش الموضحة لان الجناية وقعت على عضو واحد لان الجناية وقعت على الرأس والشعر بالأس ولو ذهب بعض
الشعر دخل الأقل في الأكثر وكذلك لو كانت الموضحة في الحاجب وقد ذهب شعر الحاجب ولو ذهب سمعه
وبصره فلو حصل ان كانت السمعة خطأ أو عمدا فان كانت خطأ لا يدخل ارش الموضحة في دية السمع والبصر بل يجب
كلها ما وردى عن أبي يوسف في النوادر أنه قال يدخل ارش السمعة في دية السمع ولا يدخل في دية البصر لان محل
السمع الاذن والاذنان من الرأس حكم لقوله عليه الصلاة والسلام الاذن من الرأس فصارت الجناية واقعة على عضو
واحد أو تلتفت شيئين فيدخل الأقل في الأكثر وجه ظاهر الرواية ان الجناية وقعت على عضو من لان الاذن ليسا
من الرأس حقيقة وحكما ولكنهما جعلان الرأس في حق حكم كل الاحكام حتى لو اقتصر على المصح على الاذن لم يميز
عن مصح الرأس فثبت ان الاذن مع الرأس عضوان مختلفان متباينان في حق الجناية فلا يدخل ارش أحدهما في
الآخر وان ذهب عقله بالشبهة يدخل ارش الموضحة في دية العقل خلافا لفر والسافعي والمحسن لان الجناية وقعت
على عضوين مختلفين فان محل السمعة الرأس ومحل العقل الصدر فكان كالسمع والبصر والصحيح قولنا لان الجناية
وقعت على عضو واحد معنى لان العقل وان كان نورا وجوهه ضياء في الصدر بصره الانسان عواقب الامور وحسن
الاشياء وقبحها الا ان الدماغ كالقنبلة لهذا النور يقوى ويضعف بقوة الدماغ وضعفه ويرى ويذهب بغضاد الدماغ
فان كان العقل بهذا الاعتبار لعلقه بالدماغ بقاء وذهابا فكانت الجناية واقعة على عضو واحد وقد تلتفت شيئين
فيدخل الأقل في الأكثر وأما البصر فإنه ينظر اليه أهل العلم فان قالوا بذهابه وجب الدية وان قالوا لا يندري تعتبر
الدعوى والانكار والقول قول الضارب لانه منكر وأما الشم فيختبر بالرائحة الكريمة الممتنة فان ظهر فيه تغير علم
انه كاذب هذا كله اذا كان خطا فان كانت السمعة موضحة عمدا فنصف سمعه وبصره أو قطع أصبعها فثلثت الأخرى
بجنبها أو قطع اليمنى فثلثت اليسرى تجب دية السمع والبصر ويجب ارش الاصبعين واليد في ماله ولا يقص عند
أبي حنيفة وعندهما يقص في السمعة والقطع ويرغم دية أخرى في ماله ولو نتجه موضحة قصارت منكسلة أو كسر بعض
سنة فاسد ما بقي أو قطع مفصل فثلث ما بقي ضمن الارش عندهما ولا يقص لهما انهما لاقتحامان متباينان فان الفعل
لا يعرف الا بال اثر فيستقدر بتقدير الاثر الا ترى ان من رمى الى انسان فاصابه ونفخنه فاصاب آخره فانه يجب
القصاص للارول والدية للثاني وكذا اذا قطع اصبعها فاضطرب السكين فاصاب أخرى خطأ يقص في الاولى ويجب

الارض في الناحية واذا صارت الجناية بمنزلة الجنايتين ثم تعدت الشبهة في أحدهما الى الاخرى له ان السراية
لا تنفصل الى الجناية لان اثر الجناية لا ينفصل عنها فيكون الفعل معدا له اثران في محلي في شخص واحد و يتصور
سراية الجناية الى جميع البدن فيصور سرايتها فاذا لم يكن آخر الفعل موجبا للقصاص لا يكون أوله موجبا لمختلف
المستشهد بهما لان أحدهما ليس من سراية الاخرى لانه لا يتصور سراية الفعل من شخص الى شخص باختلاف الفعل
باختلاف المحل في شخص ولو قطع أصبعاه قطعت أخرى الى جنبهما يجب القصاص فيهما عند أبي حنيفة لما رينا
وعند أبي يوسف يجب في الأولى دون الثانية وعند محمد وجب القصاص فيهما وإن ساء له ان سراية الفعل تنسب
الى الفاعل ويجب الفعل مباشرة الامرية فصاوا كالواشرا فاطمها وكما لو سرى الى النفس قال رحمه الله وان ذهب
سجعه أو بصره أو كلامه لا شيء أي لو ضعه موضعه فذهب أحدهما لا يدخله ارض الموضوعة في ارض أحد
هذه الاشياء وهذا عند أبي حنيفة ومحمد سواء كانت عبدا أو خطا وقال أبو يوسف رحمه الله يدخل ارض الموضوعة في
دبة السمع والكلام ولا يدخل في دية البصر لانه ظاهر فلا يلحق بالعقل فلا يدخل فيه ارض الموضوعة وأما السمع
والكلام فباطنان فيلحقان بالعقل فيدخل فيهما ارض الموضوعة كما يدخل في ارض العقل وقد قدمنا بفروعه
ولهما ان كل واحد من هذه المنافع أصل بنفسها فيستعده حكم الجناية بتعدد هاولا يدخل بعضها في بعض لان العبرة
لتعدد اثر الفعل لا لاتحاد الفعل بخلاف العقل لان منفعة عقله تعود الى كل الاعضاء فلا يتفقد بالاعضاء بدونه فصار
كالنفس قال في معراج الدراية قال الهندواني كنا نفرق بهذا الفرق حتى رأيت ما ينقصه وهو انه لو قطع يده فذهب
عقله ان عليه دية العقل وارض اليد بخلاف ان أحد ولو كان زوال العقل كزوال الروح لما وجب ارض اليكومات
والصحيح من الفرق ان الجناية وقعت على عضو واحد في العقل ووقعت في السمع والبصر على عضوين فلا يدخل اه
أقول كما ينتقض الفرق المذكور في الكتاب بالمسئلة التي ذكرها الهندواني كذلك ينتقض ما عده صحيحان الفرق
بتلك المسئلة عضوا معا لانهما واليد يتكون الجناية فيها واقعة على العضوين بذلك الاعتبار فلم يعتبر العقل في مسئلة
الشبهة أيضا عضوا معا بل اهل الشبهة حتى تكون هذه المسئلة أيضا بذلك الاعتبار من قبيل ما لو وقعت الجناية على
عضوين فلا يدخل ارض في الدية كما في السمع والبصر وبالمسئلة ما عده الهندواني صحيحان الفرق هنا لا يتخلو عن
الانتقاض منه أيضا فاقول أو يقول ذهب العقل في معنى تبديل النفس والحاقه بالهاثم فيكون بمنزلة المذنب ولا ذلك
سائر الاعضاء أو يقول ان العقل ليس له موضع يتار اليه فصاوا كالروح الجسد وقال الحسن ارض الموضوعة بخلاف الموضوعة
مع الشعر والنجاسة على ما بينا قال بعض النجاة وجه الثاني ان السمع والكلام مبطن قال صاحب العناية قيل برؤية
الكلام النفسي بحيث لا ترسم فيه المعاني ولا يقدر على نظم التكلم فان كان المراد ذلك كان الفرق بينه وبين ذهات
السمع العقل عسرا جدا وان كان المراد به التكلم بالحروف والاصوات في حمله مبطنا نظرا له أقول يمكن أن يقال المراد
به هو الثاني والمراد بكون السمع والكلام مبطنين كون محلها مستورا فاقابا عن الحس بخلاف البصر فان محله ظاهر
مناهد فيندفع الظن كما ترى قال رحمه الله ولو قطع أصبعاه قطعت أخرى أو قطع المصطلح المفضل
الاعلى فقل ما بقي أو كل البدن أو كسر نصف سنه فأسود ما بقي فلا تودعه وهذا كله قول أبي حنيفة مطلقا ولا يجب
القصاص في الموضوعة والدية في العينين فيما اذا نجه موضعه فذهب عيناه وكذا اذا قطع أصبعاه قطعت أخرى
بمنها يقتضى الأولى ويجب الارض الاخرى وعندنا لم يجب القصاص في العضوين يجب ارض كل واحد منهما
كاملا وان كان عضوا واحدا قطع الاصبع من المفضل الاعلى فقل ما بقي منها يكتفي بأرض واحد ان لم ينتفع بما بقي
وان كان ينتفع به يجب دية المظلول ويجب حكومة عدل في الباقي بالاجماع وكذا اذا كسر نصف السن واسود
ما بقي أو أصفر أو أوجع يجب السن كله بالاجماع ولو قال قطع المفضل الاعلى وأترك ما بقي أو قال اكسر القدر
المكسور من السن وأترك الباقي لم يكن له ذلك لان الفعل في نفسه لم يقع موجبا للقود فصار كما اذا نجه منقولة فقال

أنه موصفة وأترك الباقي ليس له ذلك والاصل عنده ان الفعل الواحد اذا أوجب ما في البعض سقط القصاص
سواء كان عضو من أعضوا وأسد لا يجب اهما وفي الخلاصة ان الفعل في محل تخفيف فيكون جناسين لان الفعل
يتعدد بتعدد أثره فصارت كجنايتين متداينتين فالشمة في أحدهما لا تعدى الى الآخر ولا في حنيفة ان الجرح بالمثل
والجرح الاول صار وليس وسعه السارى فيسقط القصاص ويجب المال والدليل على انه سار ان فيه أثر في نفس واحدة
والسراية عبارة عن يلام يتعاقب عن الجناية على البدن ويتحقق ذلك في موضعين منهما كما يتحقق في الاطراف مع
النفس بان مات من الجناية بخلاف نفس فان الفعل في النفس الثانية مباشرة على حدة ليس سرية الاولى وتقول ان
ذهاب البصر وضوءه جعل طريق التسبب فان الفعل باق على اسمه لم يتغير والاصل في سرية الافعال ان لا يبق الاول
بعد حدوث السراية كالقطع اذا سرى الى النفس صار قتلا لم يبق قطعه وهذا الشبهة والقطع لم يندم بذهاب البصر
وضوءه فكان الفعل الاول تسببا الى فوات البصر وضوءه بمنزلة حفر البئر والتسبب لا يوجب القصاص وعن محمد رحمه
الله في المسئلة الاولى وهي ما اذا نهبه وخطفه فذهب به رداءه يجب القصاص منهما رواية ابن سماعة عنه ووجهه ان
سرية الفعل انتسب الى واعده شرطا حتى يجعل الفاعل مباشر السراية فيؤخذ به كما لو سرى الى النفس فانه يجب
ويعتبر قتلا بطريق المباشرة بخلاف ما لو قطع أصبعها فسلت يمينها أخرى أو نهبه وخطفه فذهب بقلعه أو كذا ما لا يجب
القصاص في السمع والكلام والنال لعدم الامكان وفي البصر يجب لامكان الاستيفاء الا ترى انه لو أذهب وحده بفعل
مقصود منه يجب القصاص في البصر دون السمع والكلام فافترقا ولو كسر بعض السن فسقطت فيها القصاص
على رواية ابن سماعة وعلى الرواية المشهورة ان قصاص فيها ولو نهبه فاو ضعه ثم نهبه أخرى فاو ضعه فنكملت حتى صارنا
شيا واحدا فلا قصاص فيها كما في المشهور على رواية ابن سماعة عن محمد بسبب القصاص والوجه فيها ما بينا قال
رحمه الله وان قلع سنة فثبت مكانها أخرى سقط الارش بم وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال عليه الارش كاملا
لان الجناية وقعت موجبة له والى نشت نعمة مستدامة من الله تعالى فصارت كالأثر في مال انسان فحصل التلف عليه مال
آخر ولهذا يستأنى حولا بالاجاع أى يؤجل سنة بالاجاع وكفى في التهمة ان شن البالغ اذا سقط ينتظر حتى يبرأ
موضع السن لا المحول والاصح لان ذات سن البالغ فادو فلا يفيد التأجيل الا ان قبل الرملة يقتص ولا يؤخذ الارش
لانه لا يدري ما قاتسه اه قال صاحب العناية بعد نقل ذلك اجمالا وذلك ليس بظاهرا وانما الظاهر ما قالوه لان
المحول يشمل على الفصول الاربعة ولهذا تأثير فيما يتعلق بيدن الانسان فكل فصل منها يوافق مزاج الجنى عليه
فيؤثر في انبائه قال ولكن قوله بالاجاع فيه نظر لانه قال في الذخيرة وبعض مشايخنا قال الاستيناء حولا من فصل الفلع
في البالغ والصغير جميعا لقوله عليه الصلاة والسلام في الجراحات كلها يستأنى حولا وهو كما ترى ينافي الاجاع قال رحمه
الله وان أقيدت فنت من الاول فحب الدية في معناه اذا قطع من رجل فاقبدي أى قصص من القالع ثم نبت من الاول
المقتص له يجب على المقتص له ارض من المقتص منه لانه تبين انه استوفى بغير حق لان الواجب قصاص المقتص ولم يقد
حيث نبت مكانها أخرى واعدمت الجناية وله ذابسة في حولا وينبغي ان ينظر الناس في ذلك القصاص خوفا من
منه الان في اعتبار ذلك تضيق المحقوق فكيفنا بالمحول لانه نبت فيه ظاهرا على تقدير عدم القصاص واذا مضى
المحول ولم تنبت فيه قضينا بالقصاص ثم اذا تبين اننا اخطأ بما فيه كان الاستيفاء بغير حق الا ان القصاص سقط للشبهة
فوجب المال ولو ضرب سن انسان فمحررت يستأنى حولا ليظهر فعده فان سقطت منه واختلفا قبل المحول فالقول
للمضروب لنتمن التأجيل بخلاف ما لو نهبه موضوعة ثم جاءه قلد صارت منقولة حيث يكون القول للضارب لان الموضوعة
لا تورث المنقولة والحر بك ثبوت السقوط ولو اختلفا بعد القول كان القول للضارب لانه منكر وقصده بعض الاجل
الذي ضرب الثاني ولو لم يسقط فلا شيء للضارب وان اختلفا في حصول الاسوداد بغيره فالقول لقول الضارب قياسا لانه
هو المنكر ولا يلزم من الضرب الاسوداد فصارت انكاره له كإنكاره أصل الفعل وفي الاستحسان القول قول المضروب

لان ما يظهر عقيدته فصل من الاثر يحال على الفعل لانه هو السبب الظاهر الا ان يقيم الضارب البيعة فيه غيره قال رحمه
 الله وان شجر جلا القوم ولم يبق له اثر او ضرب بفرح فبرأ وذهب اثره فلا ارش في هذا القول ابي حنيفة رحمه الله وقال
 ابو يوسف رحمه الله عليه ارض الام وهو حكمومة عدل لان الشئ الموجب انزال الام الحاصل لم ينزل وقال محمد رحمه
 الله عليه آية الطيب لان ذلك اثر فعله فكان له اخذ ذلك من ماله واعطاؤه الطيب وفي شرح الطحاوي فسر قول ابي
 يوسف عليه ارض الام بآية الطيب والمداواة فلي هنا الاختلاف بين ابي يوسف ومحمد ولا يبي حنيفة رحمه الله ان
 الموجب هو الشئ الذي يلحقه بفعله وزوال منفعة وقدر ذلك بزوال اثره والمنافع لا تتقوم الا بالعقد كالأجارة
 والمضاربة الصعيين او ما يشبه العقد كالغاسل من ماله يوحسني من ذلك في حق الجاني فلا يلزم الغرامة وكذلك مجرد
 الام لا يوجب شيئا لانه لا يقع له مجرد الام الا ترى ان من شرب انسانا غير بائع لم يلزم من غير جرح عليه شيء من
 الارش وكذلك ان تؤشمة شئ ما يؤثم نفسه لا يضمن شيئا قال رحمه الله في ولاؤه بجرح حتى يبرأ فيقال الشافعي رحمه الله
 يقتصر منه في الحال لان الموجب قد تحقق فلا يؤخر كافي القصاص في النفس ولنا ما روي انه عليه الصلاة والسلام نهى
 أن يقتل من جرح حتى يبرأ صاحبه رواه احمد والدارقطني ولان الجراحات يعتبر فيها ما لهما لا احتمال ان تسمى الى
 النفس فيظهر انه قتل فلا يلزم انه جرح الاباء البراءة فيستقر به قال رحمه الله في وكل محدقة فيه قود له شبهة كقتل الاب ابنه
 محمد افقيه دية في مال القاتل وكذا ماوجب صلحا واعترافا ولم يكن نصف العشر في أي نصف عشر الدية لما روي عن
 ابن عباس وقوافور فوالا تعقل العاقلة محمد اولاد صلحا ولا اعتبار بالاولاد العاقلة تعقل عن القاتل تحقيقا عنه
 وذلك يلحق بالخطي لانه معذور دون التعمد لانه يوجب التغايط والذي وجب بالصلح انما وجب بعقد العاقلة لا تعقل
 ما يجب بالعقد وانما تعقل ما يجب بالقتل وكذا ما يلزمه بالاقراء لا تقسمه العاقلة لانه ولاية على نفسه دون
 عاقلته فيلزمه دونهم وانما لا تعقل أقل من نصف عشر الدية لانه لا يؤدي الى الإبهام والاستئصال الجاني
 والتاجيل فخر زانه فلا حاجة اليه ثم الكل يجب مؤجلا الى ثلاث سنين الا ما وجب بالصلح فانه يجب حالا لانه
 واجب بالعقد فيكون حالا بخلاف غيره وما دونه ارض للموضوعة يجب في سنة لا ما دون ثلث الدية والثلث وما دونه
 يجب في سنة وقال الشافعي رحمه الله ما وجب بقتل الاب ابنه يجب حالا لان القصاص مقطوعا الى بدل فيكون
 ذلك البديل حالا كسائر المتلفات ولنا ان المتلف ليس عمال وما ليس عمال لا يضمن بالمال أصلا لانه ليس بقيمة اذا
 تقوم مقامه وقيمة الشئ ما قوم مقامه وانما عرفنا تقويمه بالمال بالشرع والشرع انما قومه بدينه مؤجلا الى
 ثلاث سنين وإيجاب المال حالا زيادة على ما وجبه الشرع وصفا كما لا يجوز إيجاب الزيادة على ما وجبه الشرع ففرا
 قال رحمه الله في وعده الصبي والمجنون خطأ ودينه على عاقلته ولا تكفير فيه ولا حرمان فيه في أي عن الميراث
 وللعقوبة كالصبي وقال الشافعي رحمه الله محله عند فقبح الدية في ماله لان العبد هو التصد وهو ضد الخطأ ان يقتل
 منه الخطأ فيحقق منه العبد ولهذا يؤدب ويمزر وكان ينبغي أن يجب القصاص الا انه سفل الشبهة لانهم ليسوا من
 أهل العقوبة فيجب عليهم موجه الاخر وهو المال لانهم أهل لوجوب عليهم فصار نظير السرقة فانهم اذا سرقوا
 لا يقطع ايديهم ويجب عليهم ضمان المال الامر وقلمنا ولهذا وجب عليهم التكفير بالمال لانه أهل لقوات
 المالية دون الصوم لعدم الخطاب وكذا يجوز الميراث عنده بالقتل ولنا ان مجنونناصل على رجل بسيف فضره برفع ذلك
 الى على رضي الله عنه فجعل عاقلة على عاقلته فحصر من الهامة رضي الله عنهم وقال عبده وخطوه سواء ولان الصبي مقلد
 للرجة قال عليه الصلاة والسلام من لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا فليس منا والعاقل الخطي لما استحق التخفيف حتى
 وجبت الدية على عاقلته فهو لا، أولى بهذا التخفيف يجب على العاقلة اذا كان الواجب قدر نصف العشر أو أكثر
 بخلاف ما دونه لانه لا يثبه تلك الاموال كافي البالغ العاقل لانه لم يفتق العبد منه لانه عبارة عن التصد وهو يترتب
 على العلم والمسلم بالعلل وهو لا عدمو العفل فكيف يفتق منهم التصد وصاروا كالنائم وحرمان الارث عقوبة وهم

ليسوا من أهلها والكفارة كما جعلها سائرة ولا ذنب لهم تسقروا لهم مرفوع عنهم القلم ولأن الكفارة دائرة من العبادة والعقوبة يعني أن فيها معنى العبادة ومعنى العقوبة ولا يجب عليهم عبادة ولا عقوبة وكذا سبب الكفارة تكون دائرة من الحظر والاباحة ليكون العقوبة متعلقة بالحظر وفعلهم لا يوصف بالجناية لأنهم لم يفعل محظور وكل ذلك ينشأ عن الخطاب وهم ليسوا بمخاطبين فكيف يجب عليهم الكفارة والله أعلم

فصل في الجنين لما ذكر أحكام الجناية المتعلقة بالآدمي شرع في بيان أحكامها المتعلقة بالآدمي من وجهه ووجه وهو الجنين بيان ذلك ما ذكره من خمس الأمثلة السرخسية في أصوله أن الجنين مادام محتات في البطن ليس له ذمة صالحة لكونه في حكم جزء من الأم لكونه منفرد بالحياة بعد إلا أن يكون بعد الذمة فاعتبار هذا الوجه يكون أهلاً لوجوب المحق له من عتق أو أرت أو نسب أو وصية باعتبار الوجه الأول لا يكون أهلاً لوجوب المحق عليه فاعلموا بعد ما تولد فله ذمة صالحة ولهذا أو انقلب على حال إنسان ألقه يكون ضامناً له وبناته مهر امرأته بعقد الولي حين على وزن فعل بمعنى مفعول وهي مجنون أي مستور من جنسه إذا استقر من باب طلب والجنين اسم للوليد في بطن أمه مادام فيه والجمع أجنة فإذا ولد يسمى وليد أمه رضعها إلى غير ذلك قال رحمه الله في ضرب بطن امرأة قالت جنبنا ميتاً يجب غرة نصف عشر الدية في الغرة النجاشية غرة المسال خياره كالفرس والبعر الجنب والعبد والامة لا غدرهم وقيل النجاشية ما يجب في الجنين غرة لأنه أول مقدار يظهر في باب الدية وغرة الشيء أوله كما هي أول الشهر غرة معنى وجه الإنسان غرة لأنه أول شيء يظهر منه والمراد بنصف عشر الدية دية الرجل لو كان الجنين ذكراً وفي الأنثى دية عشرين امرأة وكل منهما خمسمائة درهم ولهذا لم يبين في المختصر أنه ذكر أو أنثى لأن دية المرأة نصف دية الرجل والعشرين دية بقدر نصف العشر من دية الرجل والقياس أن لا يجب شيء في الجنين لأنه لم يتحقق جنسية وانما هو لا يصلح به الاستحقاق ولهذا لا يجب في جنين الهبسة الاقتصار الأم أن تقتضى والا فلا لا يجب شيء والقياس أن لا يجب كمال الدية لأنه بضربه منع حدوث الحياة فيه فيكون بذلك كالزهر في الروح ولهذا المعنى وجبت فدية ولد المغر وزفاته منع من حدوث الرق فيه وكذلك وجب على المهرم فدية بضع السيف في كسر وجه الاستحسان ما روي أن امرأة من هذيل ضربت بطن امرأة بجهر فقتلتها وما في بطنها فاختصموا إلى الرسول الله صلى الله عليه وسلم ف قضى أن دية جنبها غرة عسدر أو أمة فدية حصة كذا وجدته بخط شيخي وفي المتن رجل ضرب بطن امرأة قالت جنبنا حياً ثم مات ثم ألفت جنبنا ميتاً ثم ماتت الأم بعد ذلك وللرجل الضارب بنت من غير هذه المرأة وليس له ولد من هذه التي ولدت ولها أخوة من أبيها أو أمها فعتلى عاقلة الأب دية الولد الذي وقع حياً ثم ماتت ثلث من ذلك أمه السدس وما بقي فلاخت هذا الولد من أبيه وعلى والده كفارتان في الولد الواقع حياً وكفارة في أمه والولد الذي سقط ميتاً فدية غرة على عاقلة الأب وخمسمائة ويكون للأم من ذلك السدس أيضاً وما بقي فلاخت هذا الولد من أبيه أيضاً ولو كان الرجل ضرب بطنها بالسيف محمد قطع البطن ووقع أحد الولدين حياً وبه جراحة السيف ثم مات ووقع الآخر ميتاً وبه جراحة السيف أيضاً ثم ماتت الأم من ذلك فعلى الرجل الغرود في الأم وعلى عاقلة دية الولد الحى وغرة الجنين الميت قال محمد في الجامع الصغير وأطلق في قوله امرأة قال في السراجية فعلى المرأة تسعة كانت أو كافرة ويكون بدل الجنين بين الوتر وفي السكاكي هذا إذا نبت خفاقاً أو بعض خلقه وفي شرح الطحاوى أو كانت أمة علق من سندها والكفارة في الجنين يجب في مسنق واحد وفي شرح الضارب ولولا ألفت جنبين يجب غرنا وان كان أحدهما خرج حياً ثم مات والا فخرج ميتاً يجب غرة ودية بقوله في الضارب الكفارة وإن ماتت الأم ثم خرج الجنينان نجس دية الأم وحدها إذا نبت الجنينان ثم ماتا تبعه عليه ثلاث ديات فاعتبر على هذا القياس وإن كان في بطنها جنينان فخرج أحدهما قبل موت الأم وخرج الآخر بعد موت الأم وهما ميتان يجب الغرة في الذي خرج قبل موت الأم ولا يرث من دية أمه شيئا وترث الأم من دية والجنين الآخر وهو الذي خرج بعد موت أمه لا يرث من أحد ولا يرث عنه قال وإن كان الذي خرج بعده وث الأم خرج حياً ثم مات

ففيه الدية كاملة وفي شرح الطحاوي ولو خرج الولد حيا ماتت تحب ديتان قال ويرث هذا الجنين من دية أمه وهل يرث هذا الجنين الاول وهو الذي نخرج ميتا قبل موت ادم بنظر ان كان الاخر حيا لا يرث وان لم يكن حيا يرث قال رحمه الله وان القته حيا ماتت فدية كما في تحب دية كاملة لانه انما قد اخطا او شبهه قد قُتِلَ فيه الدية كاملة قال رحمه الله فان القت ميتا ماتت الام فدية وغرة كما روي فينا ولا نهما حيا متان فحبب اموجه او هذا لما عرف ان الفعل يتعدد بعد اثره فصارت ادمي فاصاب خصا وبغيت منه الى آخر قتلته ولانه يجب عليه ديتان ان كان خطأ وان كان الاول بعد احمى القصاص في الاول وفي الثاني الدية قال رحمه الله وان ماتت فالتمة ميتا فدية فقط وقال الشافعي تحب البر مع الدية لان الجنين مات بضربه فظاهر اصابه اذا القته ميتا وهي بالحياة ولنا ان موت الام بسبب اوتيه فظاهر لان حياته بحياته او نفعه بدمه ما يقع بموته فلا يكون في معنى ما ورد به النص اذا احتمل فيه اقل فلا يجب مني بالنك وان القته حيا بعد ما ماتت تحب ديتان دية الام ودية الولد لانه كما اذا القته حيا وماتت قال رحمه الله في وما يجب فيه ويرث عنه ولا يرث الضارب ولو ضرب بهن امراته فالتقت بانه ميتا فدية على قاتلة الأب غرة ولا يرث منها شيء وانما يرث لانه نفس من وجهه على ما يبدى والغرة بدله فبرئها وارثه ولا يرث الضارب من الغرة لانه قاتل مباشرة فلما ولا ميراث للقاتل بهذه الصفة قال رحمه الله وفي جنين الامة لو ذكرا نصف عشر قيمته ولو كان حيا وعشر قيمته ولو أنثى وقال الشافعي يجب فيه عشر قيمته الامة لانه جزء من وجهه وضمان الاجزاء يومئذ مقدارها من الاصل ولهذا وجب في جنين المحرمة عشر دية بالاجماع وهو الغرة ولما لم يبدل نفسه فلا يقدر بغيره فلا تقاير له في الشرع والدليل على انه يبدل نفسه ان الامة اذا جئت على اهلها لا يشترط فيه نقصان الاصل ولو كان ضمان الطرف لما وجب الا عند نقصان الاصل ويؤيد ذلك انما يجب في جنين المحرمة موروثة ولو كان بدل الطرف لما ورت والمحرو والعبدا لا يختلفان في ضمان الطرف لانه لا يورث وانما يختلفان في ضمان النفس ولو كان ضمان الطرف لما ورت في المحرمة فاذا ثبت انه ضمان النفس كان دية مقدرة بنفس الجنين لا بنفس غيره كما في سائر المضبوطات ولا نسل من الغرة مقدرة بدية الامة بل بدية نفس المحرم اذ لو كان حيا تجب نصف عشر دية ان كان ذكرا وعشر دية ان كان أنثى فتكذلك في جنين الامة تجب بالنسبة من قيمته لان كل ما كان بقدر دية المحرم فهو دية من قيمة العبد فيجب نصف عشر قيمته ان كان ذكرا وعشر قيمته ان كان أنثى هذا دية المحرمة لانه كان الجنين من غيره مولا هو من غيره مفرور واما اذا كان من أحدهما فدية الغرة اذ كورة في جنين المحرمة كذا كان أو أنثى كما تقدم وفي نوادر ابن سماعة رجل قال لامته المحبلى أحد الولدين المذنب في بطنك ففرضت انسان بطنها فالت جنينين ميتين غلام وجارية قال على الجاني غرة وذلك جسمائة وعليه أيضا في الغلام ربع عشر قيمته ولو كان حيا وعليه في الجارية نصف جسمائة ونصف عشر قيمتها وفي العيون هشام عن أبي يوسف في رجل اشترى أمة حاملا فلم يقبضها حتى اعتق ما في بطنها ثم ضرب انسان بطنها فالت غلاما ميتا واشترى بالبحار ان شاء الله الامة بجميع الجنين واتبع الجاني بادرش الجنين ارضه فيكون له الفضل مليا وان شاء دفع البيع في الامة ولزمه الولد بحصته من الثمن ولو كان الجنين أب حرك ان ارض الجنين لوالده في الوجهين جميعا ولا شيء للسري وفي التمة وسئل يوسف بن محمد البلالى عن رجل زنى بجارية الغيرة واحبلها ثم احتال هو وامرأته فأسقط الحمل من الجارية وماتت الجارية بذلك السبب في الحمل الغرة ان كان ميتا وان سقط وهو حي ثم ماتت فانه يجب قيمته وان كان الحمل حيا ودما فانه لا يجب فيه شيء وفي التنقي قال أبو حنيفة وأبو يوسف اذا ضرب الرجل بطن امرأته فالت جنينا ميتا فلا كفارة عليه ولا يرث منه وان القت جنينا ميتا قد اسقيا من خلقه شيء ثم ماتت هي من تلك الضربة ثم القت جنينا حيا ومات في الاول الغرة وفي الامة وفي الجنين الثاني الدية كاملة وفي النسبة سئل عن مختلعة حامل مضت عتبتها فاسقاط الولد هل للزوج ان يخافها في هذا الحمل فقال ان اسقطت بغلها وجب عليها الزوج غرة قيمتها

خمسة دهرهم نقرة خالصة ولا يسقط شيء من ذلك ليرائها لانها قاتلة فلا تراث وسئل أبو القاسم عن امرأة شربت
 الدواء القلت حينئذ ما منا أولجت جلا قتيلا والقت حينئذ ما منا على قاتلتها خمسة دهرهم في سنة واحدة لو أرت الحمل
 أباً كان أو غيره وإن لم يكن لها ما قاتلة فهي في مالها في سنة وفي المحامى وذلك لزوجها لانه هو أرت قاله يوسف بن عيسى
 وفي جامع الفتاوى ولولم يعلم انه ذكر أو أنثى يؤخذ بالمتة من كالحثي الشكل ضاع الجنين ولا يمكنها نغويه باعتبار قيمته
 وهيا أنه ووقع التنازع في قيمته القول للضارب لانه المذكور كالأول قتل عبداً خا ووقع السارق في قيمته ونحو القاضى من
 نغويه باعتبار حاله كان القول للضارب كذا في شرح الهداية لاهي في قال رحمه الله في أن حرره سيد بعد مضر به والقته
 ضارت فقيمة حياته ولا تجب الدية وإن كان بعد العتق لأن الوجوب بالضرب والضرب صادقه وهو رقيق فوجب قيمته
 حياً لانه صار قاتلاً وهو حي فاعتبر حاله السب والتلف فأوجب عليه القيمة باعتبار حاله السب وهو الضرب لانه
 رقيق حينئذ وأجره ما به جميع قيمته باعتبار حالة التلف كانه ضربه في الحمل وكان ينبغي أن يجب ما نقص بضره
 الى أن يوجد العتق كالأول قطع يد عبداً وأوجهه فاعقبه المولى ثم مات يجب عليه ارض البدو الجرح وإنه من من قيمته الى
 العتق لأن العتق يقطع السراية لكن اعتبره في المحالين ففعل كان الضرب لم يوجد في حق الجنين لأن المقصود بالضرب
 الأم وأوجبنا القيمة دون الدية لانه صار قاتلاً بالضرب الأول فصار كالمولى عبيداً فافاضه المولى ثم بقى عليه السهم
 ضارت فانه يجب عليه القيمة للمولى لأن الرمي ليس بمعصية فمالم يتصل بالحمل فلا يجب فيه شيء بدون الاتصال بخلاف
 القطع والجرح لانه جنابة في المحال والعتق يقطع السراية ومع هذا يجب القيمة دون الدية لانه يضره قاتلاً من وقت
 الرمي لانه الفعل المملوك له وقال نضر الاسلام قال به من مشايخنا معنى قوله ضمن أى الدية وقوله ولا تجب الدية ليس
 هو في الجامع الصغير ووجه ان الضرب وقع على الأم فلا يعتبر جنابة في الجنين الا بعد الانفصال حياً ولذا لم تنقطع
 سرايته بخلاف من جرح فاعقبه مولاه وقال به من الراديه حقيقة الآية لأن الجنابة قد عتقت منه لا يمكن لا يعتبر في
 حق الجنين مقصودا الا بعد الانفصال فانه الرمي الذي تم من الرمي ولا يعتبر في حق الرمي اليه الا بعد الانفصال وقيل
 هذا عندهما وعند من يجب قيمته ما بين كونه مضر وبال الى كونه غير مضر وبال لان القطع قاطع السراية وقيل بقوله
 بعد مضر به لانه لو جرحه قبل الضرب والقته حياً ولو أوجب الدية على قوله ما عني قول الامام يجب قيمته ما بين كونه مضر وبال
 الى كونه غير مضر وبال واختلف المسامحان في كون هذا المقادير قال بعضهم لو رت هذا الجنين وقال بعضهم لمولى كذا
 في التارخانية قال رحمه الله في ولا كفارة في الجنين في وقال الشافعي رحمه الله يجب الكفارة لانه نفس من وجه فوجب
 احتياطاً لمساقها من العباد ولأن الكفارة فيها معنى العقوبة لانه سارت زاجرة وفيها معنى العبادتها تنادي
 بالصوم وقد عرف وجوبها في النفس للطائفة فلا تنعدها الا بالعقوبة لا يجري فيها القياس وقول الشافعي فيه متافض
 لانه يعتبر جزأه أوجب عليه عشر قيمة الأم وهما اعتبره نفاً حتى أوجب فيه الكفارة ونحن اعتبرناه جزأه من وجه
 ولهذا لم يجب فيه كل البدل كذا لا يجب فيه الكفارة لأن الاعضاء لا كفارة فيها الا ان اعتبرهم أهولاً لانه ارتكب محظوراً
 فاذا تقرب بها الى الله تعالى كان أفضل ويستغفر الله تعالى مما صنع من المحرجه العظيمة والجنس الذي استبان
 بعض خلقه في جميع مآذ كرامه من الاحكام كالنام لا طلاق ماروينا ولانه ولد في حق الاحكام كاهومسة الولد وانقضاء
 العدة به والنفس وغير ذلك فيكذاني حق هذا الحكم ولانه يتميز من العاقبة والدم فلا بد منه قال رحمه الله في وان شربت
 دواءه تطرحه أو طأجت فربحها حتى أسهتة ضمن طألتها الغرة ان فعلت بلا ذنم لانها النفس متدية فيجب عليها
 ضمانه وتحمّل عنها العاقلة ما يمتد ولا تراث هي من الغرة شيلاً لانها قاتلة بغير حق والغال لا يبرئ بخلاف ما اذا فعلت ذلك
 بادن الزوج حيث لا تجب الغرة لانه لم يمتد ولو فعلت أم الولد ذلك بنفسها حتى اسقطت فلا شيء عليها الاستحالة وجوب
 الذين على المملوك أسسده ولو اسحققت وجب للمولى غرة لانه تبين انه ليس بمالك لها وما لانه مملوك ولو ردد المملوك ورحر
 الاصل وهي متدية بذلك الفعل فصارت قاتلة للجنين فوجب الغرة له ويقال للمستحق ان شئت سلم الجارية وان شئت

أقدها لانه المحكم في جنابة المملوك وفي جامع الفتاوى وفي نوادر رستم امرأة ضربت دواءه لثسقط ولدها محمد فالتقت
 جنبنا حيا ثم مات فعلى العاقلة الدية ولا ترث منه شيئا وعليها الكفارة وإن ألقت جنبنا ميتا فعلى عاقلة ما غرة ولا ترث منه
 شيئا وعليها الكفارة وقال أبو بكر في هذه الصورة أنها إذا سقطت سقطت بسقطها إلا النوبة والاستغفار وإن كان جنبنا
 فعليه غرة وتوابعه إذا ضربت دواءه بوجوب سقوط الولد وتضمنت ذلك وفي المتن رواية بجهولة امرأة ضربت دواءه
 فأسقطت وكانت شربة أخرى ذلك يعني لغير إسقاط الولد فعليه الغرة ولا كفارة عليها في قول أبي حنيفة ومحمد ولا ترثه
 وقال بعضهم عليها الكفارة وهذا الجواب من زيادات المحامى وفي المتن سئل أبو بكر عن حامل أرادت أن تلقى
 العلقة لعلية الدم قال يسأل أهل الطب عن ذلك أن قالوا يضرب بالحمل لا تفعل وإن قالوا لا يضرب ففعل وكذا الجماع والقصد
 قال القتيبي وصحبت بمن يعرف ذلك الأمر قال لا ينبغي لها أن تفعل ما لم يحررك الولد إذا تحرك فلا بأس بالجماع ما لم تقرب
 الولادة فإذا قربت فلا يفعل وأما القصد فلا امتناع في حال الحمل أفضل لأنه يخاف على الولد إلا أن يدخل الام ضرر
 بين في تركه وفي فتاوى النسفي سئل عن محتلة وهي حامل احتملت لأسقاط العدة بأسقاط الولد قال إن سقط بفعلها
 وجب عليها الغرة وبكون ذلك الزوج وفي المحامى وهي لا ترث منه لانهما قالة قال الأب إذا ضرب ابنه الصغير
 تاديبا فخطب من ذلك ينظر أن ضربه حيث لا يضرب للتاديب فعليه الدية والكفارة عند أبي حنيفة وقال أبو
 يوسف ومحمد لا شيء عليه وفي نوادر بشر عن أبي يوسف أن عليه كفارة وعلى هذا الخلاف الوصي إذا ضرب الصغير
 تاديبا وفي الكبرى وإن كان ضربه بالموضع المتاحفات لا يضمن هو ولا الأب ولا الوصي في قولهم جميعا وكذا
 المؤدب الذي بعله الكتابة إذا ضربه باذن والده لا ضمان عليه وعليه الكفارة في قولهما وهذا إذا كان ضربه العلم في
 موضع معتاد وفي رواية بجهولة لا كفارة عليها والفتوى على الأول والزوج إذا ضرب زوجته حيث تضرب للتاديب
 مثل ما تضرب حال نشورها يضمن بالاجماع والأب والوصي إذا ضربا الصغير على ما يعلم به القرآن أو على آخر فضربه
 المعلم للتعلم فلا ضمان على المعلم ولا على الأب والوصي وفي المتن عن أبي حنيفة وأبي يوسف أن عليه الكفارة وإن
 ضربه حيث لا يضرب أو فوق ضرب التعليم فالمعلم ضامن قال هشام في نوادره قلت لعمد إن لم يكن الأب قال له في أمر
 الضرب شيئا قال يضمن المعلم وفي رواية في بعض النسخ أن ضرب الصغير بما يضمن على قول أبي حنيفة إذا كان للتاديب
 أما إذا ضربه لتعليم القرآن لا يضمن كالمعلم فإذا افرق بين ضرب المعلم باذن الأب وبين ضرب الأب إذا كان للتعليم
 وذكر خمس الأشعة المحسوبة في شرح كتاب الأجزاء أن في ضرب الأب ابنه وفي ضرب الزوج زوجته روايتان عن
 محمد في رواية يضمن وفي رواية لا يضمن وأما الولد إذا ضربت ولدها الصغير للتاديب فلا شك أنها تضمن على قول
 أبي حنيفة وقد اختلف المشايخ فيه على قولهم ما قال بعضهم لا تضمن وقال بعضهم هي ضامنة لأن الضرب تصرف
 في النفس وليس لها ولاية التصرف في النفس أصلا وفي كتاب العال للزوج أن يضرب امرأته على ترك الصلاة وللأب
 أن يضرب ابنه على ترك الصلاة وذكر مسألة المعلم إذا ضرب الصغير باذن الأب على الاتفاق قال نعم ماذا ذكرنا قال محمد بن
 وهب عندنا وفي العيون إذا قال لرجلين اضربا مملوكي هذا مائة مائة سوط فليس لأحدهما أن يضربه المائة كلها فإن
 ضربه أحدهما تسعة وتسعين وضربه الآخر سوطا واحدا ففي التماس يضمن ضارب الآخر وفي رواية لا يضمن
 وهو ظاهر ما قال لا أمر أنه إن أكلتها هذا المخزفة تسطاقتان فاكلتها وإن أكلت أحدها مائة مائة والأخرى بقية
 لا تطلق استهسانا وفي الكبرى المحترف إذا ضربت المبتدعات أن كان ضربه بامرأته أو وصيه لا يضمن إذا كان في الموضع
 المعتاد لو ضرب امرأته على الموضع أو في أدب فماتت يضمن أجماعا وعليه الكفارة سيما ما فرقا بينها وبين الأب فإن
 ضرب الأب لثمنعة الابن وضرب المرأة لثمنعة الزوج وفي المراجعة رجل ضرب رجلا ساطا فخرجه قبرا منه فعليه إرش
 الضرب إن بقي أثر الضرب وإن لم يبق لا يجب عليه شيء سوى التعزير وقال أبو يوسف يجب حكومة عدل وقال محمد
 أجرة الطبا بسوخن الادوية وفي الجامع الصغير الخامسة وهذا إذا جرح ابتداء فاما إذا لم يجرح في الابتداء لا يجب

الذي لم يؤمر بأش ما تنقص بغيره عشر أسواط وعليه أيضا جز من أحد عشر جز من قيمته مضروبا أحد عشر
سوطا ولو أن المولى ضربه بيده عشر أسواط ثم ضرب به هذا الرجل سوطا ومات فعليه نقصان سوطه ونصف قيمته مضروبا
أحد عشر سوطا وفي الجامع الصغير عن محمد بن أبي حمزة عن محمد بن أبي حمزة عن محمد بن أبي حمزة عن محمد بن أبي حمزة
ولا يقدر على دفعهم إلا بالقتل قال ليس له أن يقتلهم ولو قتل تعب عليه الدية قال المعلى قلت لهمدان صاحبنا يقول
بالضمان يعني أنه أبو مطيع قال المعلى كنت في الطواف فإذا محمد بن الحسن فقال يا أبا إسحاق القول ما قال صاحبكم قال
الشيخ يوهي بقي وكان نصير يقضي بالضمان في الصبي والمجنون والبهيمة إذا قتلته الرجل دافعا وكان الفقيه أبو بكر يعني
بعدم الضمان قال الفقيه أبو الليث هذا القول بحالهما فيل في الروايات الظاهرة وفي فتاوى الذخيرة أمة الرجل إذا
ارتدت والعبادة لله تعالى فقتله رجل فلا شيء على القاتل هكذا ذكر محمد وفي غيرهما أن على القاتل قيمتها وفي النسفة
سئل عن سبي فبه إلى السلطان وأخذ من الرجل ما لا ظلم له يضمن قال ساعي قال نعم وروى هذا عن زفر وأخذ به
كثير من أصحابنا المفسرين من المصلحة فتاوى الخلاصة من سبي رجل إلى سلطان حتى غرمه لا يضمن ثلاثمائة وأوجه
أحدها أن كانت السعاية بحق بأن كان يؤذيه ولا يملك دفعه الذي لا يرفع إلى السلطان أو كان فاسقا لا يمتنع عن الفسق
بالامر بالمعروف وفي مثل هذا لا يضمن الساعي الثاني أن يقول إن فلا يوجد كذا أو لقطعة ونظيره كاذب ضمن إلا إذا
كان السلطان عادلا لا يغرر بمثل هذه السعيات أو قد يغرر وقد لا يضمن الساعي الثالث إذا وقع في قلبه أن
فلا تأييدي إلى امرأته فرفع إلى السلطان ففرمه السلطان ثم ظهر كذبه فعند هذا لا يضمن الساعي وعند محمد يضمن
وقال صدر الإسلام في كتاب اللقطة والغزوي على قول محمد لقلبة السعاية في زماننا وقيل سواء قال صدقا أو كذبا إن لم يكن
معتبرا وليس للسلطان حق الأخذ على قياس فعل محمد إذا أمر الأعداء باخذ المال باعتباره الظاهر لا يجب واعتبار
السعاية يجب ما إذا لم يأمر الأعداء ولكن أراه يمتنع وأخذ من بيته شيئا لا يضمن وقال الشيخ الإمام لا يضمن المجاني
مطلقا قال الفقيه أبو الليث الساعي لا يضمن أيضا والشايع المتأخرون منهم القاضي الإمام علي السغدوي والمحكم عبد
الرحمن وغيرهما استوجبوا جوب الضمان على الساعي هكذا اختار الصديق الشهيد وهو أصح ولو قال عند السلطان أن
لفلان قوسا جديدا أو جارية حسنة أو السلطان باخذها فخذ يضمن ولو كان الساعي عبدا يطلب بعد العتق ولو اشترى شيئا
فقبله لا يشترى بشئ غال فسي عند ظالم وأخذه إن كان قال صدقا لا يضمن وإن كان كذبا يضمن وقال في الجامع
الصغير قال أبو نصر الدبوسي فيمن قطع يده بعد أوقته أو قتله أو عليه التعزير وفي الفتاوى عن خلف قال سألت أبا عبد الله حمرو
وعن ضرب يده أو رجله ومات منه قال هذا شبه الهدوء في المنتقى عن محمد قال في رجل قصد أن يضرب آخر بالسيف
فأخذ المضروب بالسيف من يده فقطع السيف أصابع الأخر قال إن كان من غير المفصل فعلى الجاذب الدية وإن كان
من المفصل فعليه القصاص وفي المنتقى رجل قتل عبدا وله ابنة وامرأة ففقت المرأة عن الدم ثم إن أحد الابنتين قتل
القاتل وهو يعلم الغفو فعليه الدية في ماله في ثلاث سنين يدفع عنه من ذلك ما كان له على قاتل الأب وأمّا إذا قتل
أحدهما أبا عبدا وقتل الآخر أمه عبدا فلا أول أن يقتل الثاني بالأم وسطا القصاص عن الأب لأن القصاص الأول لما
قتل صار القصاص موروثا لابن الابن الآخر وبين الأم للام من ذلك الثمن فان قتل الآخر الأم صار الثمن الذي ورثته
الأم من الأب ميراثا الأول ففسق ضروره وإذا جنى على مكاتب إنسان ثم دبره مولاه لا نهى دار السراية بل تصحكون
السراية مضمونة على المجاني بعد التدبير ولو كاتبه أو اعتقه هدرت السراية أيضا وإذا جنى على مكاتب إنسان ثم أدى
المكاتب فعتق ثم مات المكاتب من تلك الجناية فعلى المجاني قيمة المكاتب لا الدية وإن مات حرا وقال في المنتقى رجل
شهد به رجلان أنه قتل ابن هذا فلان وشهد آخران لهذا الرجل أيضا أنه قتل ابن هذا فلان وسماها الآخر له غير الذي
سماها الأولان وذكر الفريق الأول ولم ترك الفريق الثاني قد دفع للمشهود عليه إلى المشهود له لقتله وقال المشهود له أنا
أقتلك باني الذي لم ترك المشهود عليه قتله ولا أقتلك باني الذي ترك المشهود على قتله ثم قتله فلا شيء عليه وإن قال لم يقتل

ابن الذي زكى الشهود على قتله وانما قتل ابن آخرى فقتله كان عليه الدية استقصا وفي القياس عليه القتل وفي المتن قال محمد بن نصراني شهد عليه نصرانيان انه قتل ابن هذا النصراني عمدا فقتل عليه بالقصاص ودفع اليه ليقته فاسلم فاق ادر اعنه القتل واحمل عليه الدية وروى الحسن عن ابي حنيفة في مسلم قطع يد عبد النصراني عمدا فاقام العبد بينة على النصراني ان مولاه كان اعتمقه قبل ان يقطع هذا المسلم يده قبلت شهادتهم على العتق ولا يقضى له بالقصاص وله نصف القيمة والله تعالى اعلم بالصواب

باب ما يحدث الرجل في الطريق

لما فرغ من بيان احكام القتل مباشرة شرع في بيان احكامه تسببا وقدم الاول لكونه أصلا لا يقتل بلا واسطة ولكونه أكثر وقوعا فكان أمس حاجة الى معرفة احكامه قال رحمه الله وهو من أخرج الى طريق العامة كنهها أو بوزاب أو جوصنا أو دكانا فلكل نزع في أي لكل أحد من أهل المرو والحصومة مطالبة بالنقض كالمسلم البالغ العاقل الحر وكالذمي لان لكل منهم المرو بنفسه وبدوابه فتكون له الحصومة بنفسه كما في المالك المشترك بخلاف العبيد والصبيان المحبوس عليهم حيث لا يؤمر بالهدم على انهم لان مخالفة المحبوس عليهم لا تعتبر في ماله بخلاف الذمي وهذا اذا بنى لنفسه قيدا كتر ليعتر زعماء اذ بنى للمسلمين كالمجسوسين فلا يقتض كناروى عن محمد رحمه الله وقال اسمعيل الصغار انما ينقض بخصومته اذا لم يكن له مثل ذلك فان كان له مثله لا يلتفت الى خصومته لانه لو اراد به ازالة الضرر عن الناس لبدا بنفسه وحيث لم يزل ما في قدرته علم انه متعنت قال في العناية الكنف المستراح والميزاب والمجر من قيل هو البريق وقال فخر الاسلام جندع يخرج به الانسان من الحائط لبيني عليه ثم الكلام في هذه المسئلة في ثلاثة مواضع أحدها في انه هل يحمل له احدا منه في الطريق أم لا والثاني في الحصومة في متعنت من الاحداث فيه ورفعه بعده والثالث في ضمان ما تلحق بهذه الاشياء اما الاحداث فقال شمس الائمة ان كان الاحداث بضر باهل الطريق فليس له ان يحدث ذلك وان كان لا يضر باحد لسعة الطريق جاز له احداثه فبعضه ما لم يمنع منه لان الانتفاع في الطريق بضر بان يضر باحد جائز فكذلك ما هو مثله فيلحق به اذا احتاج اليه فاذا اضر بالمار لا يحمل لقوله عليه الصلاوة السلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام وهذا تنظير من عليه الدين فانه لا يسهه التأخير اذا طال به صاحبه فاولم يطالبه جاز له تأخيره وعلى هذا القعود في الطريق البيع والشراء يجوز ان لم يضر باحد وان اضر لم يجز فلنا واما المحصومة فبه فقال أبو حنيفة لكل واحد من عرض الناس ان عنعه من الوضع وان يكافه الرقع بعد الوضع سواء كان فيه ضررا ولم يكن اذا وضع فغير اذن الامام لا قنياه على رأيه لان التسديري أو والعامة الى الامام العرض بالضم الناحية والمراد واحد من الناس وعلى قول أبي يوسف لكل واحد ان عنعه من ذلك وعلى قول محمد ليس لاحد ان عنعه قبل الوضع ولا بعده اذا لم يكن فيه ضرر الناس لانه ما ذون في احداثه شرعا ألا ترى انه يجوز له ذلك ان لم ينعه أحد والمنازع منه متعنت فلا يمكن من ذلك قصار كالأذن له الامام بل أولى لان اذن الشارع أقوى ولاية وأدوى كلاما ورحي لا يجوز لاحد ان عنعه وحواله ان هذا انتفاع بما لم يوضع له الطريق فكان لهم منعوه وان حازرق نفسه بخلاف المرو فيه لانه انتفاع بما وضع له فلا يكون لاحد منعه قال رحمه الله وقوله التصرف في النافذ الادا اضر في أي له ان يتصرف باحداث المجر من وغيره مما تقدم ذكره في الطريق النافذ اذا لم يضر بالعامة معناه اذا لم ينعه أحد وقد ذكرناه والمخلاف الذي فيه فلا ننعه قال رحمه الله وفي غيره لا يتصرف فيه الا باذنهم في أي في غير النافذ من الطريق لا يتصرف أحد باحداث ما ذكرنا لا باذن أهله لان الطريق التي ليست بناقذة مملوكة لها ما فهم فيها شركاء ولهذا يستحقون بها النصفة والتصرف في المالك المشترك من الوجه الذي لم يوضع له لا يحل الا باذن الكل اضر بهم أولم يضر بخلاف النافذ لانه ليس لاحد فيه ملك فيجوز الانتفاع به ما لم يضر باحد ولانه اذا كان حق العامة فيتعد والو الى اذن الكل فجعل كل واحد كانه هو المالك وحده في حق الانتفاع ما لم يضر باحد ولا كذلك غير النافذ لان الوصول الى ارضائهم يمكن فيبقى على

شركته حقيقة وحكما وفي المنتقى انما يؤمر برفع هذه الاشياء اذا علم حدودها فلو كانت قديمة فليس لاحد حق الرفع
 وان لم يدرك حال هذه الاشياء فجعل قديمة وهذا هو الاصل قال رحمه الله **فان مانا** احدا من قديمته على عاقلته
 كالخمر بغير طريق او وضع غير اختلافها انسان **ي** أي اذا مانا انسان بسقوط ما ذكر من كشف أوه مزاج
 او بوجوه قديمته على عاقلة من آخرجه الى الطريق لا به تسبب المالك منه ديا في احدا من قديمته به المارة بأشغال
 هو به الطريق به او باحداث ما يحول بينهم وبين الطريق وكذلك اذا عثر من قصه **نه** ان يروى به **ب** ما حدث به هو رجل موقع
 على آخره فان قد تم على حاله **نه** واحد منه لان الواقع كالمدة في عو **ب** الآخر ولو سقط الميزاب فاصاب ما كان في الداخل
 رجلا فقتله فلا ضمان على **نه** **نه** وصح ذلك في ملكه فلا يكون **نه** بياق **نه** وان اصابه ما كان حار حافيه يضمن وان لم يعلم
 آخر حاله دخلا **نه** ان كان خارجا فحين وان كان داخل لا يضمن **نه** في **نه** قياس لا يضمن بالثالث لان فراغ قديمته ثابت بغير
 وفي الثاني **نه** وفي الاستصحاب **نه** يضمن ان يصح له في حال يضمن الشكل وفي حال لا يضمن شيا فضمن النصف ولا يقال
 ينبغي ان يضمن ثلاثة ارباع الدية لانه يضمن في ماله النصف وهو ما اذا اصابه الطرفان فنصف فيكون مع النصف
 الاول ثلاثة ارباع لان احوال الاصابة حالة واحدة فلا تعدل لاستعماله ابقاها مع اختلاف حالة التحرجين ولو اشرع
 جناحا الى الطريق ثم باع الكل فاصاب جناح رحلته **نه** او وضع خشبة في الطريق ثم باع الخشبة وتركها المشتري
 حتى سقط بها انسان فالضمان على البائع لان فعله لم **نه** فصح برؤا ملكه وهو للوجوب بخلاف الحائط المسائل اذا باعه
 بعد الاذن به عليه ثم سقط **نه** ان المشتري على انسان حيث لا يضمن البائع ولا المشتري لان المشتري لم يشهد عليه وهو
 شرط الحائط المسائل وفي حين الدائم قد سقط الاشهاد الاول لان الملك سرما **نه** الاشهاد سقط غرضه عن ملكه
 لانه لا يمكن من تضرر ذلك العرف ونجا من **نه** انما ضمن باذن مال الطريق لايابة بار الملك والآشغال باق بعد البيع
 الا ترى ان ذلك الاشغال لو حصل من عمره لكان كاستاجر أو المعبأ او العاصب يضمن وفي الحائط لا يضمن غير المالك ولو
 استاجر رب المال الفعلة لخراج الحناح أو الظلة فوقع نبل ان يفرغوا من **نه** عمل فقتل انسانا فالضمان عليهم لان التلف
 بفعلهم لان العمل لا يكون مسئالا الى رب المال فسل فراغهم **نه** فاقبل فعلهم فتلاخي وجبت عليهم **نه** الكفارة
 ومعهرون من الارث بخلاف ما تقدم من المسائل من اخراج الجناح والميزاب والكشف الى الطريق فقتل انسانا
 بسقوطه حيث لا يجب فيه الكفاية ولا يحرم الارث لانه تسبب وهناء باشرة والقتل غير داخل في عقده فلم يستند
 فعلهم **نه** فاقض عليهم **نه** قال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى هذا على وجوده اما ان قال لهم انبؤا جناحا على قتله
 داري فانه لم يكن **نه** حتى اشرع الجناح اليه من القديم ولم تلم الفعله ثم ظهر بخلاف ما قال ثم سقط فاصاب شيئا
 فالضمان على الاجر ورجوع بالضمان **نه** الى **نه** قريبا او استخما او اسوا سقط قبل القراع من العمل او بعده لان
 الضمان وجب على الفاعل بالامر الا **نه** يمكن له ان يرجع به عليه كالمستاجر شخصه الذبح له شاة ثم اسقط الشاة
 بعد الذبح كان للممتدق ان يضمن الذابح ويرجع الناجم به الى **نه** اعرفك هذا وما اذا قال لهم اشرعوا الى جناحا
 على قتله داري **نه** واخبرهم انه ليس له حق الشرع في القديم او لم يخبرهم حتى يوثقوا ثم سقط فالتف شيئا سقط قبل القراع
 من العمل فالضمان عليهم ولم يرجعوا به الى **نه** قريبا او اسوا سقط بعد القراع من العمل فكذلك في جواب القياس
 لان المستاجر امرهم بما لا يملكه باشره بنفسه وقد عاوا اساء امره فلم يحكم بالضمان على المستاجر كالمستاجر
 المستدفع شاة حارة واعلمه فذبح ثم ضمن الذابح الجار لم يرجع به الى **نه** امره وكذا لو استاجرهم لينبؤا له ينفق وسوط
 الطريق ثم سقط وانفق شاة لم يرجعوا به الى **نه** وفي الاضمان يكون الضمان على **نه** لان هذا الامر صحيح
 من حيث انه لا يجوز يضمنه من حيث ان الامر صحيح يكون اقرا والضمان على **نه** لا ترد اذ اوعى من العمل ومنه حيث
 انما يدعى يكون الضمان على العامل قبل القراع من العمل عملها باشره في الله **نه** انما يضمن من العمل أولى
 دن انما يضمن قبل القراع لان امره **نه** وانما لا يضمن من حيث انه لا يملك الانتفاع بغير اذنه وانما حذر لانه ذلك بالقرع

من العمل قوله كالوحفر يترافى طريق فتلف به اسنان اى القتل - سقوط الميزاب ونحوه كالقتل بمحفر البر ووضع الحجر في الطريق لان كل واحد منهم قاتل بسبب حتى لا تجب فيه الكفارة ولا يصح الميزاب فيكون حكمه كحكمه فيماد كثرناه قوله حفر اى آخره حفر يترافى الطريق بقائه آخر وحفر ما تمتد في اسفلها ثم وقع فيها انسان ومات في القياس بضمن الاول وبه اخذ محمد وفي الاستحسان بحسب الضمان عليهما الا انما لو حفر بثران ثم جاء آخر ووضع رأسه فقطع فيها انسان ومات كان الضمان عليهما الا انما لو اتوا بيل المسئلة ان الثاني وسع رأسه بحيث يعلم الناس ان الواقع انما وقع في موضع بعضهم من حفر الاول ومنه من حفر الثاني اما اذا وسع الثاني رأسه بحيث انه لقا وقع في موضع حفر الثاني كان الضمان على الثاني وان لم يدرك الضمان عليهما فاضحان قوله حفر الى آخره سقط انسان فقال المحامره انه القى نفسه وكذبه الورثة في ذلك كان القول قول المحافر في قول ابي يوسف آخره وهو قول محمد لان الظاهر ان المصير يرى موضع قدميه وان كان الظاهر ان الانسان لا يقع بنفسه الا اذا وقعت له ذمة فلا لعب الضمان بالاشتراك قوله حفر يترافى الطريق ثم تكسها بالتراب او تدفنها او يحسوها ومن جنس الادب في بضمن الاول ولو اى أسدا واده آخره وقع المحامره فوقع فيها انسان ضمن الاول وقال فاضحان عند بقوله في نفسه ذلول لم يمت من ذلك بل مات حيا وعضا وعضا على بضمن المحافر لم يذكر محمد هذا ونسب ذكر ابي يوسف في الاملاء خلافا لقتل على قول ابي حنيفة بضمن المحافر اذا مات جوعا بما يجواب كمال ابي حنيفة فاما اذا مات غما فانه بضمن المحافر في الكبرى والفتوى في قول ابي حنيفة رحمه الله وفي الدسيرة وقال محمد بضمن في التامس هذا اذا كان المحفر في طريق المسلمين فاما اذا كان المحفر في فناء داره فوقع فيه انسان فثبت له بضمن ان كان الفناء لغیره يكون ضمنا واما اذا حفر في ملكه اركان له حق المحفر في التقديم فكذلك الجواب لا بضمن وان لم يكن ملكا له ولكن كل جماعة المسلمين او كان من كانا كان في سكة فخر نافذة فانه بضمن قال في المنتقى فناء دار الرجل ما كان في داره بضمنا اليه وان كان في عرض سكتة او عرض منها فاما اذا حفر رجلان بغير اهل يترافى اصل حائط جان وفنائه فهذا كله فناء الا حفر فناء جاره الاى هو فناءه فهو فناءهما وان كانت السكة ممر نافذة فانه بالمحفر في موضع ليس له فيه منفعة ولا يحتاج اليه الا ذروها هذا ليس غمنا واه اوقع انسان نفسه في النار فلا ضمان على المحافر شرح الطحاوى ومن حفر بثران على فارة الطريق فوقع فيها دابة او انسان فثبت فالضمان على المحافر ولو جاء انسان فدفنه والقائه في التروك ملك الضمان على الواقع دون المحافر وفي المحاذرة رجل حفر بثران في ملكه ثم سقط انسان فقتل الساقط ذلك الانسان والدابة كان الساقط ضام مادية اوفية من كان فيها وان كان البثر يترافى كان الضمان على حافر البثر اذا حفر في ملك نفسه فسقوطه لا يكون ضام الى المحفر وكان الساقط ضام الى صاحب السكة والى الساقط والى حفر الرجل يترافى طريق المسلمين ثم آخر حفر في نفسه جرى في اصنافه ثم رجع انسان وسقط فانه بضمن في التامس ان بضمن الاول وبه اخذ محمد واحد لم الشايع في جواب الاستحسان من قال برب - قد ان بضمن من السكبان على الاول والثاني ومنهم من قال جواب الاستحسان ان يكون له حان على الثاني خاصة لان احد الشايعين قد رما له بياس وكان كمن حفر بثران على فارة الطريق بقائه انسان ووضع في الترسا حان ثم انسان ووقع في الترسا ومات بذلك فان الضمان على المحافر وسئل بعضهم عن حفر في حارة قرية الى اهل القرية وهي مدينة وابهم حذيرة يصع بها الخنطة والنسب بغير اذن الباقي فحفر رجل ووقف في الحفرة فبارا كسوا ذلك فاضا بغير اذن الباقي فوقع فيها حمار فاحفر في النار والضمان على من يجب وتقال على المحفرة قال وسد انيس ما بهل عن اصحابنا في كتاب الديات ان من حفر بثران على فارة الطريق بغير اذن رجل فيها جارا بعد ما وقع في البئر - ل فاضا به البحر الذي في البئر فثبت ان الله تعالى المحافر ومثله لو وضع رجل حمارا على الارض بغرب السكة فوقع فيها انسان ووضع فذلك لا بدعى من وضع الحجر كانه القاء في البئر فثبت ولو كان كذلك كان الفدان على الواقع وكذا ما اذا وضع الحجر واضع فاما اذا لم يضعه احد ولكن كان الحجر واضعا فقتل به انسان رجع في التروك ساقط الضمان عن المحافر لانه متسدد في السبب وكان بمنزلة

[illegible]

يُشِيرُ إِلَى أَنَّ بَعْضَ مَا قَدْ بَيَّنَّاهُ قَدْ مَضَى وَأَنَّ اسْتِجَارَ أَجْرٍ مِثْلَ بَعْضِ مَا فِي غَيْرِ قَنَائِهِ قَضَاهُ عَلَى الْمُسْتِجَارِ وَلَا يَحِلُّ
عَلَى الْإِسْتِجَارِ أَنْ يَمْلُوكَ أَوْ يَتَمَلَّكَ فِي غَيْرِ قَنَائِهِ لِأَنَّهُ أَمْرٌ قَدْ مَضَى إِذَا لَمْ يَمْلُوكَ أَوْ يَتَمَلَّكَ فَعَلَهُمْ إِلَى الْأَمْرِ لَا تَنْهَى عَنْهُ مِنْ جِهَتِهِ
قَصَادُكَ إِذَا أَمَرَ أَحَدٌ بِأَنْ يَبْذُبَ هَذِهِ الشَّاةُ فَنَذَبَهَا ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّ الشَّاةَ لغيرِهِ يَضْمَنُ الْمَامُورُ بِرَجْعِهِ بِهِ إِلَى الْأَمْرِ لِمَعْنَى
مَنْزُورٍ مِنْ جِهَتِهِ وَهَذَا يَجِبُ الضَّمَانُ عَلَى الْمُسْتِجَارِ بِإِتْدَائِهِ لِأَنَّهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُتَبَيَّنٌ وَالْأَجِيرُ غَيْرُ مُتَعَدٍّ وَالْمُسْتِجَارُ
مُتَعَدِّ قَرَجَ جَانِبُهُ فَإِنْ عَلِمَ بِذَلِكَ فَالضَّمَانُ عَلَى الْإِسْتِجَارِ أَمْرُهُمْ بِصَحِّحٍ لِأَنَّهُ لَا يَلِيقُ أَنْ يَفْعَلَ بِنَفْسِهِ وَلَا غَيْرِهِ مِنْ جِهَتِهِ
لَعَلَّهُمْ بِذَلِكَ يَقْبَلُ النِّعْلَ مِثْلَ مِثْلِهِمْ وَلَوْ قَالَ لَهُمْ هَذَا فَنَأْتِي وَلَيْسَ لِي حَقُّ الْخَفَرِ فِي خَفَرِ الْغَنَاءِ فَتَمَّ فِيهِ إِنْشَاءُ الضَّمَانِ
عَلَى الْأَجْرِ فَإِنَّمَا لَانْتِهَايَ عِلْمُهُمْ بِأَنْ يَبْذُبَ الْأَمْرَ فَلَمْ يَغْرَهُمْ وَفِي الْأَسْهَانِ الضَّمَانُ عَلَى الْمُسْتِجَارِ لِأَنَّهُ كَوْنُهُ فَنَاءً لَهُمْ بِعَنْزِلَةٍ
كَوْنُهُ مَمْلُوكًا لَهُ لَا تَطْلُقُ يَدُهُ فَالتَّصَرُّفُ فِيهِ مِنْ قَاءِ الطَّيْنِ وَالْمُحْطَبُودِ بِطَائِفَةِ وَتَرْكُوبِ وَبَنَاءِ الدَّكَانِ فَكَانَ أَمْرًا
بِالْخَفَرِ فِيهِ لِمَكَّةَ ظَاهِرًا بِالْأَنْظَرِ إِلَى إِذْ كُنَّا فَكُنَّا بِإِتْقَانِ اللَّهِ وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ إِذَا كَانَ الطَّرِيقُ مَعْرُوفًا لِلْعَامَةِ مَعْنَى
سَوَاءٍ قَالَ لَهُمْ أَوَّلًا وَإِذَا اسْتِجَارَ الرَّجُلُ أَجِيرًا لِيُخَفِّرَهُ بِثَرٍّ لِيُخَفِّرَهُ الْأَجِيرُ وَوَقَعَ فِيهِمَا إِنْسَانٌ وَمَاتَ فَهَذَا عَلَى وَجْهِ
الْأَوَّلِ إِنْ يَسْتِجَارُ الْأَجِيرُ لِيُخَفِّرَهُ بِثَرٍّ فِي الطَّرِيقِ فَهُوَ عَلَى وَجْهِ الْأَوَّلِ إِنْ يَكُونُ طَرِيقًا مَعْرُوفًا لِلْعَامَةِ الْمَعْلُومِينَ عَرَفَهُ
كُلُّ أَحَدٍ وَفِي هَذَا الْوَجْهِ يَجِبُ الضَّمَانُ عَلَى الْأَجِيرِ سَوَاءٌ عَلِمَهُ الْمُسْتِجَارُ بِذَلِكَ أَوْ لَمْ يَعْلَمْهُ وَإِنْ كَانَ الطَّرِيقُ لِلْعَامَةِ الْمُسْلِمِينَ
الْإِنْسَانِ طَرِيقًا غَيْرَ مَشْهُورٍ وَإِنْ أَعْلَمَ الْمُسْتِجَارُ الْأَجِيرَ بِأَنَّ هَذَا الطَّرِيقَ لِلْعَامَةِ الْمُسْلِمِينَ فَكَذَلِكَ الْجَوَابُ إِذَا فَعَلَ مَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ
فَالضَّمَانُ عَلَى الْإِسْتِجَارِ وَهَذَا مُخْتَلَفٌ أَلَوْ اسْتِجَارَ أَجِيرًا لِيُخَفِّرَهُ شَاةً فَنَذَبَهَا ثُمَّ عَلِمَ أَنَّ الشَّاةَ لغيرِهِ لَا تَمْرُؤُهَا
الضَّمَانُ عَلَى الْأَجِيرِ أَعْلَمَهُ الْمُسْتِجَارُ بِأَنَّ الشَّاةَ لغيرِهِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ ثُمَّ بِرَجْعِهِ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ الثَّانِي إِذَا اسْتِجَارَهُ لِيُخَفِّرَهُ بِثَرٍّ
فِي الْغَنَاءِ وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ فِي الْفَتْوَى الْخَلَّاصَةِ إِذَا اسْتِجَارَ رَجُلًا لِيُنْجِيَهُ أَوْ لِيُخَفِّرَهُ لِيُنْجِيَهُ شَيْءٌ فِي الطَّرِيقِ أَوْ يُخْرِجُ حَائِطًا
فَعَلَّطَهُ بِهِ مِنْ نَفْسِ أَوْ مَالٍ فَذَلِكَ عَلَى الْمُسْتِجَارِ دُونَ الْأَجِيرِ اسْتِجَارًا أَلَا إِذَا اسْتِجَارَ مِنْ يَدِهِ لِيُنْجِيَهُ أَوْ لِيُخَفِّرَهُ بِثَرٍّ
الدَّيَّةَ عَلَى عَاقِلَةٍ الَّتِي تَقْطَعُ يَدَهُ وَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ فِي السَّغْتَانِ مِنْ خَفَرٍ بِثَرٍّ عَلَى قَاعَةِ الطَّرِيقِ فَعَلَّطَهُ بِثَرٍّ أَوْ خَوَّلَهُ طَرِيقَهُ
وَوُتِبَ مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ إِلَى الْجَانِبِ الْأُخْرَى وَوَقَعَ فِيهِ وَبَاتَ يَضْمَنُ الْحَافِرَ شَيْءًا وَفِي الْمُنْتَقَى رَجُلٌ جَاءَ بِقَوْمٍ إِلَى طَرِيقٍ
مِنْ طَرَفِ الْمُسْلِمِينَ وَقَالَ أَحْفَرُوا هَذَا هَذَا أَوْ قَالَ أَشْرُوا هَذَا هَذَا أَوْ قَالَ أَشْرُوا هَذَا هَذَا أَوْ قَالَ أَشْرُوا هَذَا هَذَا أَوْ قَالَ أَشْرُوا هَذَا هَذَا
دُونَ الْعَالِدِ ذَكَرَ الْمُسْتَلْهُمَ مَطْلُوعًا وَتَوَلَّى لَهَا مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ الطَّرِيقُ مَشْهُورًا لِلْعَامَةِ الْمُسْلِمِينَ وَلَمْ يَعْلَمْ الْمُسْتِجَارُ بِذَلِكَ كَأَدْرَكَ
شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَذَكَرَ قِسْمَ هَذِهِ الْمُسْتَلْهُمَةِ رَجُلٌ جَاءَ لِقَوْمٍ وَقَالَ أَحْفَرُوا هَذَا هَذَا أَوْ قَالَ أَشْرُوا هَذَا هَذَا أَوْ قَالَ أَشْرُوا هَذَا هَذَا
عَلَى ذَلِكَ وَظَنُّوا أَنَّهُ الْأَمْرُ وَكَذَلِكَ لَوْلَا دُخْلُهُمْ دَارًا وَقَالَ لَهُمْ أَحْفَرُوا قِيَمًا لِيُخَفِّرُوا وَظَنُّوا أَنَّهُ الْأَمْرُ فَهُوَ عَلَى أَنْ يَقُولَ إِنْ
اسْتِجَارَهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَذَكَرَ بَعْدَ هَذَا بَنُو الْوَلِيدِ عَنْ أَبِي وَصَفٍ رَجُلٌ اسْتِجَارَ رَجُلًا لِيُخَفِّرَهُ فِي غَيْرِ قَنَائِهِ فَالضَّمَانُ فِي
رَقِيعَةِ الْعَبْدِ عَلَى الْعَبْدِ بِذَلِكَ أَمَّا لَوْ اسْتِجَارَ مَكَاتِبًا أَوْ عِبَادًا مَعَهُ وَرَاعَاهُ لِيُخَفِّرَهُ بِثَرٍّ وَوَقَعَ الثَّرَى عَلَيْهِمَا وَمَاتَ فَالضَّمَانُ
عَلَى الْمُسْتِجَارِ فِي الْحَرَلِ فِي الْمَكَاتِبِ وَبِضْمَنِ قِيَمَةِ الْعَبْدِ لَوْلَا إِذَا أَخَذَ الْقِيَمَةَ دَفَعَ الْمَوْلَى الْقِيَمَةَ إِلَى وَرَثَةِ الْحَرِّ
وَالْمَكَاتِبِ فَيَضْرِبُ وَرَثَةُ الْحَرِّ فِي قِيَمَتِهِ بَثْلَ الدَّيَّةِ وَوَرَثَةُ الْمَكَاتِبِ بَثْلَ قِيَمَةِ الْمَكَاتِبِ ثُمَّ بِرَجْعِ الْمَالِكِ عَلَى
الْمُسْتِجَارِ قِيَمَةَ الْعَبْدِ مَرَّةً قَبْلَ ذَلِكَ وَلِلْمُسْتِجَارِ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى عَاقِلَةٍ الْحَرِّ بَثْلَ قِيَمَةِ الْعَبْدِ وَيَأْخُذَ أَوْلِيَاءَ الْمَكَاتِبِ مِنْ
الْحَرِّ بَثْلَ قِيَمَةِ الْمَكَاتِبِ ثُمَّ يُوَضِّعُ مِنَ الْمَكَاتِبِ مَقْدَرًا قِيَمَتَهُ فَيَكُونُ بَيْنَ وَرَثَةِ الْحَرِّ وَالْمُسْتِجَارِ يَضْرِبُ وَرَثَةُ الْحَرِّ بَثْلَ
دَيْتِهِ وَلِلْمُسْتِجَارِ بَثْلُ قِيَمَةِ الْعَبْدِ قَالَ رَجَاهُ اللَّهِ وَفِي مَنْ جَلَّ شَيْءٌ فِي الطَّرِيقِ فَفُضِعَ عَلَى إِنْسَانٍ مِنْهُمْ كَيْ سَوَاءٍ نَفْ
بِالْوُقُوعِ أَوْ الْعَثَرَةِ بَعْدَ الْوُقُوعِ لِأَنَّ جَلَّ الْمَتَاعِ فِي الطَّرِيقِ عَلَى رَأْسِهِ أَوْ عَلَى ظَهْرِهِ مَبَاحٌ لَكِنَّهُ مَقْدَرٌ بِشَرِّ السَّلَامَةِ
بَعْدَ الْعَثَرَةِ إِلَى الْهَدَفِ أَوْ الْعَيْدِ قَالَ رَجَاهُ اللَّهِ فَوَلَوْ كَانَ رَدَّاهُ قَدْ لَسَهُ فَعَقَلًا كَيْ أَيْ لَوْ كَانَ الْحَمْدُ وَلِإِذَا رَدَّاهُ قَدْ لَسَهُ
فَقُضِيَ عَلَى إِنْسَانٍ فَطَبَّعَ بِهِ لَا يَضْمَنُ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشَّيْءِ الْحَمْدُ لِأَنَّ الْحَامِلَ يَقْصِدُ حِفْظَهُ فَلَا يُخْرِجُ بِالتَّقْيِيدِ
بِوصْفِ السَّلَامَةِ وَالْإِنْسَانُ يَقْصِدُ حِفْظَ مَا لَيْسَ بِهِ فَخُيِّرَ بِالتَّقْيِيدِ بِوصْفِ السَّلَامَةِ فَعُجِّلَ فِي حَقِّهِ مَا حَامِلًا وَعَنْ

محمد اذ ليس زيادته على قدر الحاجة ولا يلبس طافة كالدواجيم والحق والدروع من الحديد في غير الحرب ضمن لانه
 لا ضرورة الى لبسه وسقوط الضمان باعتبارهما العموم والباقي فان رجه الله **في مسجد لعشرة** فعلق رجل منهم
 قنديل او جعل فيها باوى او حصاة فقطب به رجل من ضمن وان كان من غيرهم ضمن **في** وهذا عند أبي حنيفة
 رجه الله وقال لا يضمن في الوجهين لان هذا قربة يتأب عليها الفاعل فصار كاهل المسجد وكالو كان باذنهم وهذا لان
 بسما المحصر وتعلق القنديل من باب التكميل من اقامة الصلاة فيه فيمكن من باب التعاون على البر والتقوى
 فيستوي فيه اهل المسجد وغيرهم وله ان التدبير فيما يتطابق بالمجد لاهل دون غيرهم كصب الامان واختار المتولى
 رفع يابه ولعلاقه ونكره الجمع حتى لا يستدبر سبهم في حق الكراهة بعدهم بكرة فكان فعلهم مباحا مطلقا
 من غير قيد شرط السلامة وقيل غيرهم فيسبها وقضية القربة لا تنافي القرابة اذا اخطأ الطريق كما اذا انفرده بالشهادة
 على الزنا وكذا اذا وقف على الطريق لا ماطة الاذى ولدفع الظالم فعثر به غيره يؤجر على ذلك ويغرم والطريق نفسه
 لا يستلزم من امله وقال المحلواني كثر المشايخ اخذوا بقوله ما عليه الفتوى وعن ابن سلام باني المسجد أولى
 بالعبارة والقوم أولى بنصب الامام والمؤذن وعن الاسكافي ان الباني احق به قال ابو الليث وبه نأخذ الان ينصب
 شخصا والقوم يرون من هو أصح ليدلوا في الجامع الصغير او حصرا وفي النخبة او جعفر ثم اقطب به انسان لا يثق
 عليه وان كان الحاضر من غير العشرة ضمن ذلك كله هذا هو لفظ هذا الكتاب وفي الاصل يقول واذا احتقر اهل
 المسجد في مصدهم بثر الماء المأثور أو علقوا فيه قناديل أو جعلوا فيه حيا يصب فيه الماء أو طر حوافيه حصارا أو ركوبه
 بأبواب الضمان عليهم فيمن عاب بذلك فاما اذا حدث هذه الاشياء من هومن غير اهل الحلة فقطب به انسان فهذا على
 وجهين اما ان يفعلوا بغير اذن اهل الحلة ان احد أو اثنين او جعفر واثرا فقطب فيها انسان فانهم يضمنون بالاجماع فاما اذا
 وضعوا حبال البشر وامنه الماء ووسطوا حصيرا أو علوا قناديل بغير اذن اهل الحلة فتعطل انسان بالمحصر فقطب أو وقع
 القنديل وأحرق ثوب انسان أو أفسده قال ابو حنيفة انهم يضمنون وقال ابو يوسف وعمر بن لا يضمنون قال الشيخ الامام
 شمس الأئمة المحلواني واكثره ما يجنا اخذوا بقوله ما في هذه المسئلة وعله الفتوى قال فيه ايضا اذ قد اهدى الرجل في
 المسجد حديث أو نام فيه أو نام فيه بغير الصلاة أو عرفه مائة اجتمع الحوافي فعثر به انسان فأتى قال ابو حنيفة رجه
 الله بانه ضامن وقال ابو يوسف وعمر بن لا ضمان لعله الا ان عثر فيه على انسان فاما اذا قد اهدى عبادة كان فان ينظر
 الصلاة وكان بعد التدريس وتعلم القضاء ولا عكاف أو قد نذر كراهة تعالى ونسبته وقرأة القرآن فعثر به انسان
 فأتى هل يضمن على قول أبي حنيفة لا روية لهذا في الكتاب وللمشايخ المتأخرون اختلفوا فيه فذهب من يقول يضمن
 عند أبي حنيفة واليه ذهب ابو بكر الرازي وقال بعضهم لا يضمن واليه ذهب ابو عبد الله الجرجاني فاما اذا كان يصلي
 فعثر به انسان فلا ضمان عليه سواء كان يصلي الفرض أو التطوع المقتضي قال الفقيه ابو جعفر سمعت ابا بكر البجلي
 يقول ان جلس لقراءة القرآن معتكفا في المسجد لا يضمن عندهم جوارحه كرفق الاسلام والعدو الشهيد في الجامع
 الصغير ان جلس للمصلي فقطب به رجل يضمن بالاجماع لانه غير مباح له الدخيرة وفي المتن رواية مجهولة واذا
 فرش الرجل فراشا في المسجد ونام عليه فعثر رجل بالنام فلا ضمان ولو عثر بالفراش فهو ضامن وقيل ايضا رواية
 مجهولة اذا بنى مسجدا في طريق المسلمين بغير امر السلطان فقطب بمخاطبة فهو ضامن في قول أبي حنيفة وكذلك في قول
 أبي يوسف اذا كان في طريق المصلي بحيث يكون تضيقا أو انرازا وان كان في الصحراء بحيث لا يضر بالطريق غير
 أنه في أئمة المصنف فلا ضمان عليه استحصانا ولو ان رجلا أتج من دابته معيدا وبني كان أولى الناس من اهل الحلة
 وغيرهم بالاحكام والامراج وليس لاحد ان يشركه فيه باذنه وعن أبي يوسف رواية بشر عن أبي حنيفة لاهل المسجد
 ان يهدموا مسجدهم ويهدموا بناءه وليس لغيرهم ان يفعل ذلك الا برضاهم قال محمد في الجامع الصغير في رجل جعل
 قطرة على نهر بغير اذن الامام فخر عليها رجل متعمدا فوقع فقطب فلا ضمان عليه هكذا ذكر المسئلة هنا واعلم ان هذه

المستألف على وجهين أما إذا كان النهر علواً كاله أول يكن علواً كان علواً كاله فلا ضمان وإن صار مسبباً للتلف لأنه
 غير متعلق بهذا السبب وإن لم يكن النهر علواً كاله فهذا على وجهين إن كان نهراً خاصاً لا أقواماً مخصوصين فلا ضمان
 عليه إن كان يعتمد المرور عليها وإن لم يعتمد المرور عليها وفي الكافي إن كان أحمي أو مريلاً فهو ضمان وصار الجواب
 فيه كالجواب فيما إذا حفر بئراً في ملك إنسان فوقع فيها إنسان أما إذا كان نهراً عاماً فمسلحين وقد فصل ذلك بغير
 إذن الإمام كالجواب فيه كالجواب فيما لو نصب جسر أو منطرة على نهراً خاصاً لا أقواماً مخصوصين هكذا ذكر في ظاهر
 الرواية وروى عن أبي يوسف في غير رواية بشر إذا كان النهر عاماً فمسلحين فإنه لا ضمان على واضع المنطرة
 والجسر سواء علم الناس عليه أو لم يعلم به فثبت أن يعتمد المرور عليها لا ضمان على واضع المنطرة وإن لم يعلم المسألة
 ضمن كمن نصب خشبة في طريق غيره كان ضامناً قالوا إن كانت الخشبة موضوعة صغيرة بحيث لا يوطأ على مثلها
 لا يضمن واضعها لأن الوطء على مثل هذه الخشبة بغيره لا يضمن وإن كانت الخشبة كبيرة يوطأ على مثلها يضمن
 واضعها هذا إذا كان النهر خاصاً لا أقواماً مخصوصين وإن كان النهر عاماً لم يضمن في ظاهر الرواية بكون ضامناً وعن
 أبي يوسف أنه يكون ضامناً قال الثوري لو ضاق المسجد بأهله لهم أن يجزئهم من ليس من أهله من الصلاة وفي العيني
 على الهداية ولا يمتنع أن يكون المسجد عاماً للمسلمين ويحتسب أهله نذيرة الأتري إن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أخذ مقتبج الكعبة من بني شبة فأمره الله تعالى أن يردّها إليهم بقوله تعالى إن الله يحرّم أن تؤدوا الامانات إلى أهلها
 قال رحمه الله (وإن جلس فيه) أي في المسجد (رجل منهم عطش به آخر ضمن إن كان في غير وقت الصلاة وإن كان فيها
 لا) وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا يضمن على كل حال وقد تقدم بيان ذلك لهما أن المساجد بنيت للصلاة والذكر
 قال الله تعالى في بيوت أن الله أن ترفع وتذكر فيها اسمه وقال تعالى وأتموا كھون في المساجد فإذا بنيت لها لا يحكمه أداء
 الصلاة مع الجماعة إلا باستئذانها فكان المجالس فيه من ضرورتها فيباح له وإن المنتظر للصلاة في الصلاة أو قوله عليه
 الصلاة والسلام المنتظر للصلاة في الصلاة إذا دام ينتظروا وتعليم الفقه وفراة القرآن عبادة كالدكر أنه أن المسجد بني
 للصلاة وغيرها من العبادات تسع بدليل أن المسجد إذا ضاق على المصلين كان له أن يزعج القاعد من موضعه حتى يصلي
 فيه وإن كان القاعد غلابة كره الله تعالى أو بالتدريس أو مستكفراً وليس لأحد أن يزعج المصلين من مكانه الذي
 سبق إليه لسا له بني لها واسمه يدل عليه أن المسجد اسم لموضع اليهود في العادة أيضاً لا يعرف بناء المسجد إلا للصلاة
 فإذا كان كذلك فلا بد من الظاهر والتفاوت بينهما فكان الذنوب فيه في حق الصلاة بما حاطها من غير تقييد بشرط
 السلامة وفي حق غيرها مقيد بشرط السلامة لظهور التفاوت بين الأصل وبين التبع ولا يبعد أن يكون الفعل قربة مقبلة
 بشرط السلامة الأتري أن من وقف في الطريق لأصلاح ذات الدين قربة في نفسه ومع هذا مقيد بالسلامة في الصحيح
 وذكر مصدر الإسلام أن الظاهر ما قاله لأن المجالس من ضرورة الصلاة فيكون لمقتضاها لأن ما ثبت ضرورة
 شيء يكون حكمه كحكمه وفي العيني على الهداية وبه أخذنا من اختلافنا في الأخيرة بقولها يبقى وذكر شمس الأئمة أن
 الصحيح من مذهب أبي حنيفة أن المجالس لا تتطار الصلاة لا يضمن وإنما الخلاف في عمل لا يكون له اختصاص
 بالمسجد كرهة القرآن ودرس الفقه والحديث والله أعلم

فصل في المحاط لما نال لما ذكر رحمه الله تعالى أحكام القتل الذي يتعلق بالإنسان مباشرة وتبعية شرعياً في بيان
 أحكام القتل الذي يتعلق بالجماد وهو المحاط المائل وكان من حقه أن تؤخذ من مسائل جميع المحبوبات فتدعيها
 للميوافق على الجماد إلا أن المحاط المائل لما سبب المحرمين والروشن والجنحة والكيف وغيرها الحق مسائلها
 ولهذا عبر بلفظ الفصل لا بلفظ الباب كذا في النهاية وغيرها قال رحمه الله (ع) حاشا مال إلى طريق العامة ضمن ربه
 ما تلف به من نفس أو مال إن طأ بال بنقضه من أودعي ولم ينقضه في سنة يرد على قضاة في وهذا استقصان
 والعياض أن لا يضمن وهو قول السافعي رحمه الله تعالى لأنه لم يرحل منه صنع وهو قتل ولا مباشرة عليه ولا مباشرة

شرط أو سبب والضمان باعتبار ذلك فصار كإذ الرهن عليه وبطل نقضه منه ووجه الاستحسان ما روى عن
على وصي شريح والحقى وغيرهم من أئمة التابعين ما قلناه ولأن الحائض لم يملك المال فقد أشغل هو والطريق عليه ورفقه
في قدرته فإذا طوّل برضه لم يملك ذلك فإذا امتنع مع التمكن منه صار متهماً فيلزم وجوبه ولو أن الضرر الخاص يجب
تحمله لدفع الضرر العام كال كفار إذا اتروا بالمسلمين ثم ما تلف به من النفوس تحمله العاقلة لا لئلا يؤدي إلى
الاجفاف وقال محمد لا تحصل العاقلة حتى يشهد الشهود على ثلاثة أشياء على التسليم في النقض وعلى أنه مات
بالسقوط عليه وعلى أن الدار لفلان وما تلف به من الأموال فضاياه عليه لأن العاقلة لا تحصل المسائل والشرط المطلب
لنقض منه دون الأشهاد وانما ذكر الأشهاد ليتمكن من إثباته عند الجحود أو جحود العاقلة فكان من باب
الاحتياط ويصح الطلب بكل لغة يفهم منه طلب النقض من أن يقول ما تلفت منه مخوف أو ما تلف فاهدمه حتى
لا يسقط وكذلك لو قال أشهدوا لي تقدمت إلى هذا الرجل في هدم حائطه هذا يصح أيضاً ولو قال ينبغي لك أن تهدمه
فليس هذا بطالب ولا شهاد ويشتري أن يكون طلب الذريع إلى من له ولاية النقض كالمالك والاب والجدة والوصي
في ملك الصغير والصيد التاجر كان عليه دين أولاً وإلى الزاين في الدار المروءة لأنه القادر على الهدم وإلى المكاتب
ثم إن تلف حال بقاء الكا به تعقب عليه قيمته لتعذر الدفع وبعد العنق على عاقلة المولى وبعد الحجر لا يجب على أحد لعدم
قدرة المكاتب ولعدم الأشهاد على المولى ولو تقدم إلى من يسكن أو لارتهن أو لولوى لا يعتبر حتى لو سقط وأتلف شياً
لا يضمن الساكن ولا المالك ويشتري دوام القدرة إلى وقت السقوط حتى لو خرج من ملكه بالبيع بعد الأشهاد برئ
عن الضمان لعدم قدرته على النقض ولا يصح الأشهاد قبل أن يميل إلى انعدام سببه وسوى في المتمسكين أن يطالب
بالنقض مسلم أو ذي لأن حق المروءة لكل بخلاف العبد والضيان لعدم قدرتهم على النقض إلا إذا أذن لهم المولى
في الخصومة فيئذ جاز طلبهم واسهادهم لأنهم القهول البالغ ثم بعد الأشهاد تكون المحسومة عند سلطان أو نائبه
ولو جن بعد الأشهاد مطلقاً أو ارتد بحق ففنى القاضي به ثم حاد مسلماً ورد عليه الدار ثم سقط الحائط بعد ذلك وأتلف
إنساناً كان هدماً وكذلك إذا فاق الجنون وكذا إذا ردت عليه بعيب أو خيار شرط أو خيار رؤية لا يجب الضمان إلا
بأشهاد مستقبل ولو كان بعض الحائط مهيأاً وبعضه واه فاشهد عليه فقط الزاوي وغير الزاوي وقتل إنساناً يضمن
صاحب الحائط إلا أن يصحكون الحائط طويلاً بحيث وهي بهضه ولم يوه البعض فيئذ يضمن ما أصاب الزاوي
ولا يضمن ما أصابه الذي لم يوه إذا كان كذلك صار بمنزلة حائطين أحدهما مهيأ ولا آخر مائل وأشهد
عليهم فلي سقط المائل وسقط الصحيح فيكون هدماً وخم أيضاً للقطعة حائط مائل وأشهد عليه فقط الحائط
وأتلف إنساناً كان دية القتل في بيت المال لأن ميراثه يكون لبيت المال وكذلك الكفار إذا أسلم وإذا كان الرجل
على حائطه والحائط مائل أو غير مائل سقط الرجل بالحائط من غير فعله وأصاب إنساناً من قبله كان ضماناً له
بالحائط إن كان أشهد عليه في نقضه ولا ضمان عليه فيما سواه وإن كان هو الذي سقط من أعلى الحائط على إنسان
من غير أن يسقط به الحائط وقتل إنساناً كان هو ضامناً دية المولى وإن مات الماضين كان في الطريق فإن كان عشي
في الطريق فلا ضمان عليه لأنه غير متعمد في المتي وإن كان واقفاً في الطريق قائماً أو قائداً كانت دية الساطع عليه
قد بقوله طوّل بنقضه لأنه لو سقط وأتلف قبل أن يطالب بنقضه لا يضمن وفي شرح الطحاوي ولو أنكرت العاقلة
أن تكون البار له لا عقل عليهم ولا يضمن حتى يشهدوا على التعويم عليه وعلى أنه مات من سقط الحائط عليه وإن
الدار له فإذا أنكرت العاقلة واحد من هذه الأشياء الثلاثة فلا تغفل ولو أقر رب الدار بهذا الأشهاد الثلاثة تلزم في
ماله ولا تعقب على العاقلة وفي المتن رجل ادعى داراً في بدرج وفيها حائط مائل يخاف سقوطه من الذي يقدم إليه فيه
ويشهد عليه بدينونة المدعي قال يؤخذ الذي في يده الدار بمضمونه يشهد عليه بماله وهو بمنزلة دار داهوا وأقام البيعة
لم يترك البيعة فاه بتقديم بنقضه الذي في يده ثم ركبت البيعة ضمن تقسيم البيعة قال في الجامع الصغير أشهد عليه في

حائط مائل له فذهب يطلب من يدهمه وكان في ذلك حتى سقط الحائط لا يضمن شيئا وقبضه أيضا رجل أشهد عليه في
 حائط مائل إلى دار رجل فسأل صاحب الحائط المائل من القاضي أن يؤجله يومين أو ثلاثة وأما شبيه ذلك ففعل
 القاضي ذلك ثم سقط الحائط وأتلف شيئا كان الضمان واجبا على صاحب الحائط ولو وجد التاجيل من صاحب الدار
 فوقع الحائط في مدة التاجيل وأدعت بالايحى الضمان ولو سقط الحائط بعد مدة التاجيل كان ضمانا وقبضه أيضا
 رجل أشهد عليه في حائط مائل في الطريق الأعظم وطلب صاحب الحائط من القاضي أن يؤجله يوما أو يومين أو ثلاثة
 ففعل القاضي ذلك ثم سقط الحائط المائل فأتلف شيئا كان الضمان واجبا وكذلك في هذه المسئلة ولو لم يؤخره القاضي
 ولكن أخره الذي أشهد عليه لا يصح لافي حق غيره ولا في حق نفسه وفي نوادر ابن رستم مع هذا مائل حائطه شاهد على
 الذي بناءه فان وقع ذلك على رجل فقتله فالدية على العاقلة ولو أصرع المكاتب كسيفا أو جناحا من حائطه مائل إلى
 طريق المعلن ثم أذى السكينة وعثر بهم وقع ذلك على إنسان فقتله كان على المكاتب الدية من دية المقتول ومن
 قبضه يوم الأشراع قال في الكتاب لو أن رجلا أعمى مولاه لعناقه رجل ولو وجد أشهد عليه في حائط مائل فلم ينعقه
 حتى عثر في الباب ثم سقط الحائط وقتل إنسانا فاديت به على عاقلة الأب ولو سقط قبل عثر الأب فالدية على عاقلة الأم بمثله
 ولو أصرع كفيها عثر أبوه ثم وقع الكيف على إنسان وقتله فالدية على عاقلة الأم ورجل أشهد عليه في حائط مائل
 فسقط في الطريق وعثر رجل فضر الحائط ومات فدية منه على عاقلة صاحب الحائط وهذا قول محمد وفي شرح الطحاوي
 ولو أشهد على حائط فسقط فحاسبه ببقية فاته يضمن في قول أبي حنيفة ومحمد بن وهاب أبو يوسف ما تلف بالانقض
 لا يضمن إلا إذا أشهد على النقص ولو سقط الحائط على رجل فقتله أو عثر رجل بفض الحائط ومات ثم عثر رجل بالتبطل
 فلا ضمان عليه ولا على عاقلة صاحب الحائط ولو كان مكان الحائط جناح أخرجه إلى الطريق غرق على الطريق فقتل
 إنسان بنقضه فمات وعثر رجل آخر بالقتيل ومات أيضا فدية القتلين جميعا على صاحب الجناح حائط مائل لرجل
 أشهد عليه في الحائط ثم إن صاحب الحائط وضع جرة لغربه على الحائط فسقط الحائط ورميت الجرة وأصابت إنسانا
 فقتله فدية المقتول على صاحب الحائط ولو عثر بالجرة وبقتلها أحد فلا ضمان على أحد ولو ماع الدار بعد الأشهاد
 عليه في الحائط ثم رد المشتري الدار بخيار رؤيته أو بغير شرط أو بغير عيب بقضاء القاضي وفي الخانة أو غيره ثم
 سقط الحائط على إنسان وقتله فاته لا ضمان عليه وفي الخانة إلا إذا تمسك قبل بعد الدار ولو كان الجناح التائب ثم سقط
 الحائط وأتلف شيئا كان ضمانا لا خيار التائب لا يبطال ولا يصلاح فلا يبطال الأشهاد ولو أسقط التائب خياره
 وأوجب البيع بطل الأشهاد لأنه أزال الحائط عن ملكه وفي إخراج الكيف والجناح والميزاب لا يبطال الضمان
 بشئ من هذه الأشياء وفي الكافي لا ضمان على المشتري لأنه لم يشهد عليه في الهدم وإذا أشهد على المشتري بعد
 شرائه فهو ضمان وفي شرح الطحاوي ولو مال إلى سكة غير نافذة فالمحسنة إلى واحد من أهل السكة ولو مال إلى دار
 جاره والمحسنة إلى صاحب تلك الدار وإن مستعيرا أو مستاجرا فلا إشهاد إلى السكن وليس إلى غيره ثم قال رحمه الله
 وإن بناء مائلا امتداع ضمن ما تلف سقوطه بلا طلب له لأنه تعدى بالبناء فصار كإخراج الجناح ووضع الحجر وحفر
 البئر في الطريق أطلق المؤلف في الميلان ولم يفرق بين بيعه وواحه وفي المنتقى إن كان يسير وقت البناء لا يضمن
 لأن الجدار لا يخلو عن سير الميلان وإن كان حائطا يضمن وإن كان لم يتقدم أحد يطلب منه النقص ولو دخل الطريق
 بأن أخرجه جذا فمات فهو على التفصيل ومن المشايخ من لا يفصل في الجذع ولا في الميلان وفي المنتقى قال محمد حائط
 مائل تقسم إلى صاحبه فيه فله ثم يبيع منه حتى آمنه الرمي فهو ضمان وليس هذا كبيع روضه إنسان على الطريق وقلبه
 الرمي من موضع إلى موضع بعثه إنسان فانه لا يضمن ولذا أمرت العاقلة أن الدار له مسكنو الدية كالأقرب جناية
 حطوا به بدقت العاقلة في ذلك وكذلك الجناح والميزاب يرفع الرجل من داره في الطريق فوقع على إنسان ومات
 وأبكرت العاقلة أن تكون الدار له رقا لو ألغى عررب الدار بإخراج الجناح فلا ضمان عليهم إلا أن تقام البيعة إن الدار

له وذلك لان اخراج الجناح من الدار التي في يده انما يجب الضمان على العاقلة اذا أخرجه من دار الى الطريق
لا بالينة ولا باقرار العاقلة كان أقرب الدار ان الدار لو كانت العاقلة لا عقل وفي قاضيان رجل تقدم اليه في حائط
ماثل له فلم يتقصه حتى وقع على حائط جاره وهدمه فمضامن لحائط الجار ويكون ربهما بالخيار ان شاء فخصه بجهة حائطه
والنقض له وان شاء أخذ النقص وضمنه النقصان ولو اراد ان يجبره على البناء كما كان له ذلك وفي الكافي وماتع
بوقوع الاول والثاني فعلى مالك الاول ولم يذكر محمد رحمه الله قيمة الحائط حتى عني الشيخ الامام نعم الاثمة المملوئي
قال تقوم الدار وحيطانها بحائطها وكذلك قال في المتن في اما أرسل دابة في زرع غيره وأفسد ضمن قسمة الزرع وطريق
معرفة قسمة ان تقوم الأرض مع الزرع الثابت فيضمن حصة الزرع وادمن حائطه كان النقص لزاما من قلو
جاء انسان وهو ينفق الحائط فالتضمن على حائطه المتضمن عليه وهذا على قول محمد وان عثر بنقض الحائط الثاني
فيسل يضمن صاحب الحائط الاول ولو ان الحائط الاول - بين وقوع على الحائط الثاني وهدمه موقع الحائط الثاني
على رجل وقتله لا ضمان على صاحب الحائط الثاني وانما الضمان على فاقه صاحب الحائط الاول قال رحمه الله
«وان مال الى دار رجل فالتزم بالربها» لان الحق له على المخصوص اذا كان يكتنفه غيره كان له ان يطالبه
لان له المطالبة بازالة ما شغل هواها قال رحمه الله «ان اجله أو ابراه ص» بخلاف الطريق ان اجله صاحب الدار
أو ابراه جازا تحمله وابرأه حتى لو سقط في الابرأ وقبل من بني المدة في الناجل لا يضمن لان الحق به في ما ذكرناه
بمختلف ما دامال للطريق العام فاجله القاضي أو من أشهد عليه أو ابرأه لا يضمن التاجيل ولا ابرأه لساكنا وفوله الى
دار رجل مثال وليس بقيد حتى لو مال الصاوي الاسفل أو الاسفل الى العلوي لم يحكم كذلك كذا في قاضيان قال
رحمه الله «حائط بين خمسة أشهد على أحدهم فسقط على رجل من خمس الدار بين ثلاثة فحفر أحدهم فها بئرا
أو بني حائطه فخطب به رجل من ثلثي الدية» وهذا عند الامام وقال يضمن النصف في العورتين لان النصف
ينصب من أشهد عليه يعتبر وينصب من لم يشهده عليه مدر وفي المحقر باعتبار ما ذكره غير متد باعتبار ملك
شريكه متد وكذا قاضين فانقسم نصفين فلهما مال الامان الموت حصل لهما وسادة وهي القتل فصاف السلف الى
العلة الواحدة ثم قسم على أرها بقدر الثلث فان قبل الواحد من الشركا لا بقدران هدم شيامن الحائط فكيف يصح
تقديمه له قلنا ان لم يتمكن من هدم نصيبه يتمكن من اصلاحه المرافعة الى الحائط كونه به مع صل الغرض وهو ازالة
الضرر وفي الصطقال بقدره على هدم نصيبه يحكم الحاكم ومطالبة الباقي بالهضم فيكون قاضيا على النقص به هذا
الطريق ولم يذكر الفرق للامام بين المسئلتين حيث ضمن خمس الدية وفي الحائط وبضم ثلثي الدية فيما اذا حفر
وبني في دار والفرق بينهما ان كل حجر وضعه أو حفره فهو منه في ثلثي الوضع والمحرر وأمسر متد في الثلث فلهذا
يضمن الثلثين وقوله حائط بين خمسة ودار بين ثلاثة مثال وليس بنفسه في الظاهر. «وان الحائط اذا كان مشركين
انتم فاشهد على أحد هيا فهو بجمله ما لو أشهد على أحد الوتره في انتم رجل مات وترك دارا عليه من الدار
ما يستغرق فدمتها وفيها حائط ماثل الى الطريق ولا وارث لث غير هذا الا ان فالنظم في حائطه الله وان كان
لا عليها فان وقع النظم بعد التقدم اليه كانت الدية على عاقلة الاب دون عاقلة الابن وان كان الحائط المائل بين
خمس نفر انما ما تقدم الى أحدهم بالنقص ثم سقط على انسان فانه يضمن المتقدم اليه خمس الدية ويجب على طاقته
ويجوز اربعة أنحاس وهو حصة شركائه وهذا قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد ان الضرر انما الحاضر فالنظم
اليه يضمن نصف الدية فيجب ذلك على عاقلة و بهذا لأصفى كرامة الله في الجماع الصعير على هذا الوجه وذكره
للمسئلة في الامس ولم يذكره باحلاما قال في الجماع الصعير أيضا اذا كانت الدارين ثلاثة فحفر أحدهم في هذه
الدار المشتركة بترأوق قع فيها انسان ومات قال على عاقلة المحافر عند أبي حنيفة ثلث دية المقتول وعلى قول أبي يوسف
ومحمد يجب على المحافر نصف الدية وهذه المسئلة مذكورة في الاصل من غير خلاف والخلاف في هاتين المسئلتين من

غصا على الجناح الممتد وفي السطح والذراع والرجل على ما طرأ فيها وقع قطع التي فاحسب انساها الملائكة
 عليه فبسه لانه وضعه على ملكه وهو لا يكون متعبا فيها بعد نه في ملكه سواء كان الحائط مائلا وغير مائل وفي المتن
 ولو ان رجلا نبي حائط مائلا بين رجلين اثلا فاقدم الى صاحب الثلث فيه ثم سقط على رجل وقتله صرعا فعليه ثلث
 الدية بلا خلاف وهو بمنزلة جراح رجل عليه انسان عشرة أفرز رجل الآخر عليه خمسة أفرز وتول ذلك بغرا ذن المولى
 هات النما من ذلك ثقب القبة اثلا وهو عترة رجل أخذ بنفس انسان وأخذ آخر بنفسه الا شرفات المساخوذة
 من ذلك وهناك يجب الضمان كذا هنا هذا اذا وقع الحائط على حرو ووقع الحائط على عبدان قتله غفان فبقيته عليهما
 اثلا وان جرحته الحائط ومات العبد من الجراحة فالجراحة عليهما اثلا والنفوس عليهما نصفين فان جرحه الحائط
 ثم مات من النج والجراحة فان الجراحة عليهما اثلا فانصف ما بقي من النفس وهو حصه النج بينهما اثلا ايضا
 والنصف الآخر وهو حصه الجراحة بينهما نصفين عن أبي حنيفة في حائط مائل لرجلين أشهد عليهما وحائط مائل
 لرجل أشهد عليه سقطا على انسان فقتلناه نصف الدية على الرجل الذي له الحائط ونصف الدية على رجلين وروى
 الحسن بن زياد فسطعا على الرجلين هاتنا فالدية عليهما معلقة او قال أبو يوسف ومحمدان مات من جرح جرحه الحائط
 فالدية عليهما اثلا وان مات من ثقلها اذ الدية عليهما نصفين ولا يضمن ادم يسكن متعبا فاما اذا وقع في ملكه
 عرضا حتى خرج طريقه منه الى الطريق ان سقط فاصاب الطرف الخارج منه شيئا فانه يضمن وكان الجواب فيه
 كالجواب في اخراج المزاب وكذلك لو كان الحائط مائلا وكان يمكن وضع الجذع عليه طولا حتى لا يجرى حتى منه الى
 الطريق ثم سقط ذلك الجذع على انسان ومات فانه لا يضمن هكذا ذكر في الكتاب وأطلق الجواب اطلاقا ومن مشايخنا
 من قال هذا اذا كان الحائط مائلا الى الطريق مسليا يسيرا غير فاحش فاما اذا مال ميلا فاحشا فانه يضمن وذلك لان
 المسلمان اذا كان غير فاحش بحيث يوجد ذلك القدر وقت البناء يكون وجوده وعدمه بمنزلة لان الجدار قبلما يخلو عن
 قليل مسلمان يكون له الى الطريق فاما اذا كانا ميلا فاحشا بحيث يترززه عند البناء في الاصل فانه يضمن اذا سقط
 ذلك على انسان ان لم يتقدم اليه بالرفع لانه في وضع الجذع طولا على الحائط المائل فبعترا ما لو شغل الهواء بغير واسطة
 ولو شغل هوا الطريق بواسطة بان اخرج الجذع عن الحائط فسقط فاصاب انسانا كذا هذا ومنهم من قال الجواب
 فيه كما أطلقه محمد لا يضمن في الحائط ولو كان الوضع بعد ما تقدم اليه في الحائط ثم سقط الجذع فاصاب انسانا فيقول
 بانه يضمن كذا في المتن والله تعالى اعلم

باب جنابة البيعة والجنابة عليها وغير ذلك

لما فرغ رحمه الله تعالى من بيان احكام جنابة الانسان شرع في بيان جنابة البيعة ولا شك في تقدم جنابة الانسان
 على البيعة كذا في النهاية وبرد عليه انه لم يفرغ من بيان جنابة انسان مطلقا بل بقي منها جنابة المملوك ولا شك انه
 من الانسان فيقدم على البيعة وكان من حق ان يقدم على جنابة البيعة كذا في غاية البيان قال رحمه الله
 الرأب ما أوطأت دابته بيد رجل أو رأس أو كسنت أو شبط أو صدمت لا ماتت برجل أو ذنب الا اذا أوقفها في
 الطريق فهو الاصل في هذا الباب ان الروي في طريق المعلن مباح بشرط السلامة لانه تصرف في حقه وفي حق غيره من
 وجه لكونه مشتركا بين كل الناس اذا لا يمتد بالسلامة ولا احتراز عن الايذاء والكدم والصدم والمجبط ممكن لانه
 ليس من ضرورة السر وقبدها بشرط السلامة وفي العنى على الهداية الكدم يقدم الانسان والمجبط باليد والصدم هو
 ان تطلب الشيء بجسده ولا يمكن الاحتراز عن النغمة ايضا لانه يمكن الاحتراز عن الايذاء وهو المراد بقوله الا اذا
 أوقفها في الطريق أطلق فيما ذكر وهو مقيد بان يكون في غير ملكه اما اذا كان في ملكه لا يضمن الا في الايذاء
 وهو كما لانه فصل منه مباشرة حتى يحرم به عن المباشرة وتجب عليه الكفارة بشرط التعدي فصار كغير البتروفي
 المباشرة لا بشرط ذلك وان كان ذلك في ملك غيره فان كان غيره تسبب فيه باذن مالكه فهو كالوكان في ملكه فان كان

بغير إذن مالكة فإن دخلت الدابة من غير أن يدخلها مالكها ولم يكن معها لم يضمن شيئا فإن أدخلها هو ضمن المجمع سواء كان معها أو لم يكن معها ولو بذلك تصدى بالأذن في ملك الصغير والملك المشترك كملكه الخاص به فيما ذكرنا من الأحكام والمصداق الطريق فيما ذكرنا من الأحكام ولو جعل الامام موضع الوقوف الدواب عند باب المسجد فلا ضمان فيما يحدث من الوقوف فيه وكذا إيقاف الدواب في سوق الدواب لا يضمنون فيمن جهة السلطان وكذلك إذا وقفها في طريق متسع لا يضر وقوفها بالاس فلا يحتاج فيه إلى إذن الامام بخلاف ما إذا كانت غير متسعة وفي الخلاصة دابة مربوطة في غير ملكه فإن ذهب وحل الرباط فقتل زالت الجناية فلا عيب به من ذلك فهو هدر فلو حالت الدابة في رباطها أصاب شيئا أو تلفه فهو مضمون سواء ضربت يدها أو برجلها أو برأسها فلو ربطها في مكان فذهبت إلى مكان آخر فاصابت في ذلك المكان فهو هدر وفيما أياها إذا كانت الدابة تسير به فقتلها رجل فالتقت الركبان كان الزاكي أذن له في النفس لا يجب على الناحس شيء وإن كان يفرأه ضمن الدابة وإن ضربت الناحس فقتلته فمعه هدر وإن أصابت رجلا آخر بالذنب أو الرجل أو كفيها أصابت إن كان يفرأه الزاكي فالضمان على الناحس وإن كان يذنه فالضمان عليها إلا في النجعة بالرجل أو الذنب فإنه جبار إذا كان الزاكي واقفا يضر ملكه فامر رجلا فقتلها فقتلت برجلها فالضمان عليه سواء وإن كان يفرأه فالضمان على الناحس ولا كفارة عليه فيما نجت برجلها قال عامة الشراح نجت الدابة إذا ضربت بحافرها قال في النهاية ومثل هذا في الصحاح والمغرب وأقضى أثره صاحب السكينة ومراجع الدراية أقول كون المذكور في الصحاح كذا ممنوع عدمه يعتريه كون الضرب بعد الحافر بل قال فيه ونجت الناقة ضربت برجلها ثم أقول بل في أشكال في عبارة السكبان وهو أن الذي يظهر مما ذكر في كتب القصة ومما ذكره الشراح ههنا أن لا تكون النجعة إلا بالرجل فلزم أن لا يصح قوله ولا يضمن بالنجعة ما نجت برجلها أو ذنبها لأنه يقتضي أن تكون النجعة بالذنب أيضا بل يلزم أيضا استدراك قوله برجلها لأن الضرب بالرجل كان داخلًا في مفهوم النجعة لا يقال ذكر الرجل مجهول على التاكيد وذكر الذنب على التضييق لا نقول اعتبار التاكيد والتقدير بهما بالنظر إلى كلمة واحدة في موضع واحد معذور للتناهي بينهما كما لا يخفى على الفطن بل التاويل الصحيح أن تحمل النجعة المذكورة في بيان السكبان على مطلق المجمع بطريق عموم المجاز فيخرج ذكر الرجل والذنب كالمحاذير أشكال فتأمل قال رحمه الله وإن أصابت يدها أو رجلها حصاة أو قواة أو ناوغيار أو حجر أصغر أو فقاعا غلما يضمن ولو كبير ضمن لأن الخمر من الحجارة الصغار والقباز من نزلان سير الدابة لا يخلو عنه وعن السكبان من الحجارة يمكن وإنما يكون ذلك عادة من قلة هدابة الركبان فيضمن وفي النخلة قيل لو علف الدابة فأنارت بهر أصغر أو كبير يضمن وفي الظاهر يندلوا وقف دابة في طريق المسلمين ولم يربطها فصار إلى مكان آخر وأتلفت شيئا فلا ضمان على صاحبها كذا في الكبرى وكل بهيمة من سبع أو غيره فهو ضامن ما لم يتغير عن حاله وإذا سار الرجل على دابته في الطريق فضر بها أو كبتها بالعام فضر برجلها أو يذنبها لم يكن عليه شيء من السبق أو من هذا الجنس ما قالوا فإن ساق دابة عليها وقرمن الحنطة فالتفت شيئا من الطريق نعمًا أو مالا فهو على وجهه أما قال السابق أو ناقته أو الزاكي كسب اليك فإن سمع هذه المقالة ولم يذهب فهو على وجهين أما إن لم يبع من مكانه مع القدرة على المكان أو لم يمسكها آخر ليذهب فكذلك في مكانه ذلك حتى يخرق ثيابه في هذا الوجه الأول لا يضمن صاحب الدابة وفي الوجه الثاني يضمن وإن لم يقبل السكبان ركب الدابة ضمن وفي الفتاوى رجل ساق حمارا عليه وقرحط فقال السابق بالنازلة هو كوسيت أو برتمة فلم يسمع الأوقاف حتى أصابه الحطب فحرق ثوبه أو سمع لسكران لم ينهاه أن يلتقي عن الطريق لفقر المدد ضمن وإن سمع وثيابه لم ينتقل لا يضمن ونظير هذا لمن أقام حمارا على الطريق وعليه ثياب فجارا كسب لا وكسر لا وخرق الثياب إن كان الزاكي يبصر الحمار وأرسل يضمن وإن لم يبصر يمتنع أن لا يضمن نوال الثياب على الطريق فجلس الناس عروى عليه وهو لا يبصرون لا يضمن وكذا رجل جلس على الطريق فوقع عليه إنسان فلم يبرده

تحت الجالس لا يبعد عن ثم الذي ساق الحمار اذا كان لا ينادى يارب اى وثقت حتى تعلق الحمل بثوب رجل فقرق
 يضمن ان مشي الحمار الى صاحب الثوب وان مشى الى الحمار وهو راء او لم يتباعد عليه لا يضمن ولو وثب من نفسه
 على رجل فقتله او وطئت رجلا فقتله والضمان على الناحس دون الراكب وفي الكافي قد يثبت على عاقلة الناحس
 كذا في الذخيرة قال رحمه الله **في** فان رايت اوبالت في الطريق لم يضمن ما عطب به ان اوقفها لذلك وان اوقفها لغيره
 ضمن كذا في سير الدابة لا يتخلو عن روث وبول فلا يملكه الخمر زعمه فلا يضمن ما تاف به فيما اذا رايت اوبالت وهي تسير
 وكذا اذا اوقفها لذلك لان من الدواب من لا يفعل ذلك الا واقفا وهو المراد بقوله وان اوقفها لغيره فبالت اوبالت
 فعطب به انسان ضمن لانه متعد في الايقاف انه لو ليس من ضروريات السير وهو اكثر ضررا ايضا من السير لكونه ادموم
 منه فلا يلحق به وهو المراد بقوله وان اوقفها لذلك وان اوقفها لغيره ضمن وفي المتن في رجل واقف على دابته في الطريق
 فامر رجلا ان يخلص دابته ففحصها فقتلت رجلا قديمة الرجل الاجني على الناحس والراكب جمع اودم الا امر بالناحس
 هدر ولو سارت عن موضعها ثم نعت من فوق الناحس والضمان على الناحس دون الراكب ولو لم تسرو فغبت الناحس
 ورجلا آخر وقتل ما ندبه الاجني على الناحس والراكب ونصف دية الناحس على الراكب ولو لم يوقفها الراكب على
 الطريق ولكن حُرنت فوقت ففحصها هو وغيره لتسير فغبت انسانا فالتى عليها وفيه ايضار رجل اكرى من آخر
 دابة ليس ذهب عليها في حاجته وانبعه صاحبها فله ان يسوقها فان وقف الراكب في الطريق على اهل مجلس فحرنت
 ففحصها صاحب الدابة او ضرب بها اوساقها فغبت الدابة وهي واقفة فقتلت انسانا بالضمان على الراكب والسائق
 جمعاً وفيه ايضاً صاحب ركب دابة يامر ابيه ثم ان الصبي الراكب امر صديقا فقتل دابة في اذانها فالتى على الكبير
 وان كان لم يؤخذ له في ذلك امر صديقا حتى فقصها غسارت ونعت من انفسه فعلى الناحس والضمان ولا تى على الراكب
 وان امر بذلك ووطئت انسانا فقتلته وكان سيره امن الفحسة والدابة على عاقلة الناحس ولا يرجعون بذلك على عاقلة
 الراكب وفيه ايضاً رجل ركب دابة رجل قداما وقفها رهاق الطريق ورجلها وقاب وامر ركب الدابة رجل لاحتى نفسها
 فغبت رجلا او نعت الا فرغ دبه على الناحس وان كان الامر اوقفها في الطريق ثم امر رجلا حتى قصها فقتلت
 رجلا قديمة على الامر والناحس نصفين رجل اذن رجلا ان يدخل داره وهو راكب فدخلها راكباً فوطئت
 دابته على سئ كان ضامته وان كان سائفاً وقاد فلا ضمان ادخل بغير ارجله فوقع عليه المتعلم فقتله فقد اختلف
 المشايخ فذهب من قال لا ضمان على صاحب المتعلم وقال بعضهم ان ادخل صاحب المتعلم بغير اذن صاحب الدار فقتله
 الضمان وان كان دابته باذنه فلا ضمان وبه اخذ الغيبة ابو الليث وعله المتن وفي فتاوى الخلاصة ولو كان البعير
 غير متعلم حكمه حكم متعلم وفي الفتاوى ربط جارية ارضه لباكل علقا فحما جارية رجل فقهره فجعله معيوباً عيباً
 فاحشا قال لا يرجع بذنه ان العيب على صاحب الحمار قلت قال القاضي بدفع الدين ان كان صاحبه معه يضمن
 والا فلا يضمن قال رحمه الله **في** وما ضمنه الراكب ضمن السائق والقائد أي كل شيء يضمنه الراكب يضمنان لهما
 سعيان كالراكب في غير الاطباء فيجب عليهما الضمان بالتدبير في كل راكب وقوله وما ضمنه الراكب ضمنه السائق
 والقائد بطردو ينكس في الصحح وذكر القدوري ان السائق يضمن النخعة بالرحل لانه يرى عينه فيمكنه الاحتراز
 عنهما مع السير وغائبة عن بصر الراكب والقائد فلا يضمنهما الاحتراز عنهما بخلاف الكدم والصدم وقال السافى
 رحمه الله يضمنون كلهم النخعة والحجة عليه ما ذكرنا وقوله عليه الصلاة والسلام الرجل جبار ومناه النخعة بالرحل قال
 رحمه الله **في** وعلى الراكب الكفارة لا عليها أي على السائق والقائد ومراعاة في الاطباء لان الراكب مسافر فيه لان
 التاف ينقله ونقل دابته تبع فان سير الدابة مضاف اليه وهي العلة وهما مسيران لانه لا يتصل بينهما شيء بالهمل وكذلك
 الراكب في غير الاطباء والكفارة حكم المسافر ولا حكم التاب وكذا يتعلق بالاطباء في حق الراكب حومان المسيرات
 والوصية دون السائق والقائد لانه لا يتصل بالمسير ولو كان سائق وراكب قيل لا يضمن السائق ما فعلت الدابة

لان الراكب سائر فيه كذا كرفا والسائق مسبب والاضافة الى المباشرة الاولى وقبل الضمان عليه لان كل ذلك
 سبب الضمان الا ترى ان محمد ارجه الله ذكر في الاصل ان الراكب اذا امر ان يافض الماء والماء به وعلت انساها
 كان الضمان عليه ما فاشترى كافى الضمان والناخس سائق والا سحررا كبتسبب هذا التهام مستويلين والصحيح
 الاول لما ذكرنا والجواب عما ذكر في الاصل ان السبب انما يضمن مع المباشرة اذا كان السبب شيئا لا يحصل بانفراده
 في التلافى كالمخمر مع الالتقاء وان المخمر لا يعمل شيئا بدون الالتقاء وما اذا كان السبب يعمل بانفراده في التلافى
 فيشترى كان وهذا منه وفي الاصل يقول رجل فادفطار من الابل في طريق المسلمين فهاطل اول القطار وآخره مالا
 أو رجلا فقتله فالقائد ضامن ولا كفارة وان كان معه سائق يسوق الابل لانه تارة يتقدم وتارة يتأخر فانهما يشترى
 في الضمان وان كان معه ثالث يسوق الابل وسط القطار فما أصاب مما خلف هذا الذي في وسط القطار أو مما قبله
 ففهمان ذلك عليهم اثلاثا بريد به اذا سكن هذا الذي عثى في وسط القطار ولا عثى في جانب من القطار ولا يأخذ
 بزمام بعير بقود ما خلفه لانه سائق في وسط القطار فيكون سائقا لكل يحكم اتصال الائمة فاما اذا كان الذي في وسط
 القطار أخذ بزمام بقود ما خلفه ولا يسوق ما قبله فما أصاب مما خلف هذا الذي في هذا القطار ففهمان ذلك على القائد
 الاول ولا تقي فيه على هذا الذي في وسط القطار لانه ليس بتائد ما قبله ولا سائق حتى لو كان سائقا له يشارك الاول
 في الضمان كذا في المتن وفي البناء وان كان السائق في وسط القطار فما أصاب من خلفه أو بين يديه فهو عليه
 وان كانوا ثلاثة نفر أحدهم في مقدم القطار والا سخر في مؤخر القطار والثالث في وسط القطار فان كان الذي في
 الوسط والمؤخر سواقا والمقدم بقودا لقطار فما أصاب مما أمام الذي في الوسط فذلك كله على القائد وما تلف مما هو
 خلفه فهو كله على القائد ولا تقي على المؤخر الا أن يكون سائقا وان كانوا يسوقون فالضمان عليهم جميعا السفناقي
 ولو كان الرجل راكبا في وسط القطار على بعيره ولا يسوق منها شيئا لم يضمن ما تعيب الابل اليه بين يديه لانه ليس بسائق
 لما بين يديه وهو معهم في الضمان مما أصاب البعير الذي هو عليه أو ما خلفه وقال بعض المتأخرين هذا الذي ذكر
 اذا كان زمام ما خلفه بيده بقوده وأما اذا كان قائدا على بعيره أو قائدا فلا ضمان عليه في ذلك فهو في حق ما خلفه بمنزلة
 المتاع الموضوع على البعير الظاهر بقوله وان رجلا بقوده قطارا أو خر من خلف القطار يسوقه وعلى الابل قوم في الحال
 بنام أو غير بنام فوطئ بعير منها انساها فقتله فالدية على عاقلة القائد والسائق والراكب الذين قدام البعير على عواقلهم
 على عدد رؤسهم وكفارة على راسك البعير الذي وطئ خاصة لانه بمنزلة المباشرة في المتن اذا قاد الرجل
 قطارا وخلفه سائق وأمامه راكب فوطئ الراكب انساها فلدية عليهم اثلاثا وكذلك اذا وطئ بعير مما خلف الراكب
 انساها وان كان وطئ بعير أمامه فهو على القائد والسائق نه من ولا تقي على الراكب وذكر في المتن مسئلة لقطار بعد
 هذا في صورة أخرى فأوجب الضمان على القائد وعلى من كان قدام البعير الذي وطئ من الركبان قال وليس على من
 خلفه من الركبان شي الا أن يكون انساها فوجروا يسوق فيكون عليه وعلى السائق الذي حمله يشترى جميعا فيه
 الخمانية رجل بقوده فاقطع مني مما يحمل على الابل على انساها أو سقط سرج الدابة والحماها على انساها فقتله أو سقط ذلك
 في الطريق فقتله انسان ومات يضمن القائد وان كان معه سائق كان الضمان عليه ما لفتني وسئل أيضا عن صاحب
 زرع سمح الحمار الى المزارع فربط الدابة عليه وشد الحمار في الدابة بامر فانطمخ من غيوها فوق الحمار في حفرة
 الدابة فقطعت الحمار هل يجب الضمان على المزارع قال لا قال محمد في الجامع الصغير رجل قاد قطارا في طريق
 المسلمين فها رجل بعد بعيره ويطه اقطار ولم يلم به ما أصاب ذلك البعير انساها فقتله على القائد دون الرابط وان
 كان كل منهما سببا لا تلافى فهل يرجع على عاقلة الرابط قال لا يرجع وان لم يلم به ففصل محمد في الجامع الصغير بين
 ما اذا ربط البعير بالقطار والقطار يسير في بعض كسب النوادر ان القطار كان لا يسير بحالة الربط فقتله القائد
 بعد الربط لا يرجع القائد على عاقلة الرابط علم القائد بربطه ولم يعلم ان كان القطار يسير بحالة الربط فالتأثير يرجع

على عاقلة الرابطة التي لم يربطه وفي المنتهى وإذا سار الرجل على دابته خلفه رديف وخلفه الدابة سائق وأمامها قائد
فوقعت انفسا فالدابة عليهم أرباعا وعلى الراكب والرديف الكفارة وإذا سار الرجل على دابته في الطريق فغرت
بجبر وضعه رجل أو بد كان بناه رجل أو عاصبه رجل فوقعت على إنسان أو ثلثته فالضمان على الذي وضع الحجر
وبني الدكان وصب الساطع منه سب الاتلاف وهو متعدي هذا السب ولا ضمان على الراكب وفي الكفارة إذا أرسل
كلنا أودابة أو ماسرا وأصاب في فوربه شياض في الدابة دون الكلب والطير وفي الصغرى الطماوى وعن أبي
يوسف أنه يضم من الكل كذا في الجامع الصغير قال رحمه الله **ولو أخطم دابة أو ماشية ما تضمن عاقلة كل**
دابة إلا آخره وقال زفر والشافعي رحمه الله تعالى يجب على عاقلة كل واحد نصف دية الآخر وروى ذلك عن
علي رضي الله عنه لأن كل واحد منهما مائة بقوله وفعل صاحبه فمعتبر نصفه ويعذر النصف كما إذا كان الاصطدام
محمدا وجرح كل واحد منهما نفسه وصاحبه أو أحرقا على قارعة الطريق ثم اتاهم دابة أو قفاهيه يجب على كل
واحد منهما النصف فكفاه ذوا وإن أن قتل كل واحد منهما مضاف إلى فعل صاحبه لأن فعله في نفسه مباح كالمنشئ
في الطريق فلا يعسر في حق الصمان بالنسبة إلى نفسه لأنه مباح مطلقا في حق نفسه ولو اعتبر ذلك لوجب نصف الدية
فيما أوقع في بئر في قارعة الطريق لأنه لو لا مشيه وثقله في نفسه لما هوى في البئر وفصل صاحبه وإن كان مباحا
لكنه مقيد بشرط السلامة في حق غيره فيكون سببا للضمان عند جرحه أو تلفه به وروى عن علي رضي الله عنه
أنه أوجب كل الدية على عاقلة كل واحد منهما فتعارضت روايتان فمنهما ما ذكرنا وبمقتضى ما روى عنه أنه
أوجب كل الدية على الخطأ وتوفيقا بينهما وأما ما استشهد به من الاصطدام وجرح كل منهما نفسه وصاحبه وحفر
البئر في الطريق فعلى كل واحد حظور مطلقا في حق نفسه أيضا فيكون قاتلا لنفسه وهذا الحكم الذي ذكرناه
في الاصطدام والخطأ في الحرجين ولو كانا عبد بن هذيل لم لان المولى فيه غير عتار لا فداء ولو كان أحدهما حرا
والآخر عبد ما يجب على عاقلة المحرقة العبد كلها في الخطأ ونصفه في العبد فحيا خنثاه ودية المحر المقتول وبطل
ما زاد عليه لم يدم الخلف وهذا عند أبي حنيفة ومحمد لأن قيمة الدابة المقتولة يجب على العاقلة على أصلها لأنه ضمان
الآدمي وإذا تخلفا بجرلان ملاحا فأنقطع الحبل فقطا وأما في ظفران وتعاين الفتاة لا تجب له جاد به لأن كل واحد
منهما مباح بقوة نفسه وإن وقع على الوجه وجب على عاقلة كل واحد منهما دية الآخر وإن قطع إنسان الحبل بينهما
فوقع كل واحد منهما على القفا فديتهما على عاقلة القاطع وكذا على هذا سائر العمامات وقد قدمنا ضمان هذا عند
قوله ولو ضرب بطن امرأته فراحه قال في النهاية توفي بقتله الفارس في الكلب بقوله وإذا اصطدم الفارسان لست
زائدة فائدة فإن الحكم في اصطدام الماشيين وموتهما بذلك كذلك كره في الميسوط سوى أن موت المصطدمين
في الغالب إنما يكون في الفارسين اه وظن في العناية آخذ من النهاية حكم الماشيين حكم الفارسين لكن لما كان
موت المصطدمين غالبا في الفارسين خصهما بالذكر اه وقال في معراج الدابة وكذا الحكم إذا اصطدم الماشيان
والتسيب بالفارسين اتفاقا وأوجب الغالب اه وتبعه الشارح العيني أول محجب من هؤلاء الشراح مثل هذه
التعسفات مع كون وجه التقييد بالفارسين بينا لأن الأب الدية عرفته باب حناية البهائم والجمانية عليها ولا يخفى
أن اصطدام الماشيين ليس من ذلك في شيء فكان خارجا عن مسائل هذا الباب ورجل وجد في زرع في الليل ثورين
فظن انهما لاهل القرية فبأناهما فترهم فازدان بدخلهما فدخل واحد وفرا خر قمعه ولم يدر عابه فبأ صاحبه
بعضه قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل إن كان نيتهم الأخذ ان بعضهم من صاحبه بضعف وإن كان
نيتهم أن يردا له لا يقدر بضعف ففيل إن كان ذلك بالنهار فإن كان لغرض أهل القرية كان أمانة وإن ترك الاشهاد
مع القس عليه يضمن وإن لم يجهن شهودا يكون هنرا وإن كان لاهل القرية بعمى أو خرج بكون ضامنا وقال القاضي
على السنة يبي وأن وجد في زرع دابة فساقها بشد ما يخرجها عنه ذلك لان يكون ضاهاه اما سابق وزادوا ذلك العبر

يصير غاصبا بالسوق والصحيح ما قاله القاضي على السخدي عبدان التقيان مع كل واحد حصا فاضربا و برئاخير مولى
 كل واحد منهما مالا آخر ولا يراجعان شئ سوى ذلك لان كل واحد منهما ملك عبده من صاحبه ولا يغد التراجع
 لانه لو رجع احدهما الرجوع الآخر لان حق كل واحد منهما ثبت في رقبته كانه لما اخذ احدهما من صاحبه فذلك
 بدل الآخر وتعلق به حقه فلا يقيد الرجوع وان اختار الفداء فدى كل واحد منهما ببيع ارض خانيته لانهما لما اخربا
 معا فقتل كل واحد منهما على عبدهم فقتل حق كل واحد من المولى بعد صحيح فوجب بدل عبده صحيح وان
 سبق احدهما بالضربة خير المولى مولى الابدائي لان البداية من مولى اللاحق لا تنفذ لان حق اللاحق في عبده
 صحيح كامل الرقبة فاذا دفع الى الابدائي عبدا مشهورا كان لللاحق ان يسترد منه ثانيا لانه يقول عبدي نزع عسدي
 وهو صحيح ودفعته الى عبدي بدل تلك الشبهة فيكون لي والبداية من مولى الابدائي بالدفع مفيدة لان حق الابدائي
 ثبت في عبده مشهور حتى دفعه مشهورا لا يكون له ان يسترد فذلك دفعه مفيدة فان دفعه فاعيد للمدفع اليه ولا شئ
 للدافع لانه لو رجع الابدائي شئ كان المدفع اليه ان يرجع عليه ثانيا لان حقه في رقبته عبده صحيح فلا يقيد رجوع
 الابدائي وان فداء غيره مولى اللاحق بين الدفع والفداء لانه ظهر عند الابدائي عن الجناية بالفداء وصار كانه لم يجر وان
 حق عليه العبد اللاحق فان مات الابدائي كانت قيمته في عين الثاني يدفع بها والفداء اعمان فداء ربيعة الميت يرجع
 في تلك القسمة بارش جراحته عسدا لابل الفداء ان ظهر عبدا للاحق عن الجناية وصار كانه لم يجر وانما جاني عليه
 الابدائي والابدائي وان مات ما القسمة قامت مقامه لانه حق قائم مقامه وان دفعه رجوع بارش شعبة عبده في عقه و بخير
 المدفع اليه بين الدفع والفداء لان المدفع قام مقام الميت السابق وان مات العبد اعمال خير مولى العبد الابدائي وان
 فداء اودع بطل حقه في شعبة عبده لانه حين شجع اللاحق الابدائي كان اللاحق مشهورا فثبت حق مولى الابدائي في
 عبده مشهور فثبت حقه فيه وراء الشبهة لانه لا ياتي خاف لما مات العبد القاتل فبطل حق مولى الابدائي في شعبة عبده
 ولو مات الابدائي من شئ آخر سوى الجناية وبقي اللاحق خير مولى الابدائي ويقال له ان شئت فاعف عن مولى اللاحق
 ولا سبيل لواحد منهما على الآخر وان شئت ادفع ارس شعبة اللاحق وطالبه بمقتل وان دعه الى صاحبه لارش عبده
 برجع بارش جناية عبده فيدفع مولى اللاحق عبده بها او فديه او المجهوم لان مولى الابدائي بجنايته اذا دفع كان
 مولى اللاحق ان يطالبه بارش شعبة عبده وكان اولى الابدائي ان يدفع اليه العبد المدفع ثانيا اليه من حقه فلا يقيد
 الدفع وانما دفع ارس شعبة اللاحق لانه متى دفع ارس عبدا للاحق فقتل ظهر الابدائي عن الجناية وصار كانه لم يجر
 وانما جاني عليه العبد اللاحق في فيها لم يبق مولى اللاحق بالدفع والفداء واي ذلك اختار لا يبقى لواحد منهما على صاحبه
 سبيل لانه وصل الى كل واحد منهما صاحبه وان اتي مولى الابدائي ان يدفع الارش فلا شئ له في عرق الآخر وانما مولى
 الابدائي كان مخيرا بين العقوبتين دفع الارش والمطالبة شعبة لعبده فاذا امتنع عن دفع الارش ارعته الماعفوصا
 كانه قال عفوتك عن حق فبطل حقه ولو مات اللاحق وانى الابدائي خيره بلاءه فان دفعه بطل حقه وان فداء بارش
 عبده في الفداء لان الابدائي طاهر عن الجناية وهو واحد منهما عن جناية نصف العبد ولا يزداد حقه فذلكا ههنا اقال
 رحمه الله في لو ساق داه فوقع السرح على رجل فقتله ضمن في بيعي اذا ساق دابة ولها سرح فوقع السرح على رجل
 فقتله ضمن عاقلة الدابة وقد قدمناها بغرو عا قال رحمه الله في وان قاذف اذ طوى ثوبا براسنا ضمن عاقلة القاذف
 الدية في لان القاذف عليه حفظ القطار كالسائر وقد امكنه التميز زعنه فصار متهما بالتقصير والتسبب بلفظ التعدد
 سبب للفساد غير ان ضمان النفس على الهافه وممان المال عليه في ماله رجل له مزرعة ما كاهل غيرة فاختد وحبه
 في الاصل ثم وجد ابل مكرور بال كيف المحكم بتم جاني ذلك فقال ان لم يكن رجله في حنسه قالوا الضمان عليه
 وقد قالوا الضمان عليه عالم بحله الى صاحبه والارضى قال رحمه الله في وان كان معه سائق فقتلهما في
 اى اذا كان مع القاذف سائق فوجب على عاقلة الضمان لا يستأثرهما في التسبب لان قاذف الواحد قاذف الكل وكذا

ما عليه لا اتصال إلا بالذات أما البعير الذي هو راب كيه فهو ضامن لما أصابه فحبب عليه وعلى القائد خبر ما أصابه فلا يطأه
 فان ذلك منسباً به على الراب كيه وحده لا نه جعل فيه مباشر حتى جرت عليه أحكام المباشرة على ما بيناه قال رحمه الله
 وان ربط بعير على قطار رجوع على عاقلة القائد بدية ما تابع به على عاقلة الراب كيه أي اذار ربط بعير على قطار
 والقائد ذلك القطار لا يعلم فوطئ البعير المربوط انساناً فقتله فعلى عاقلة القائد دية له لأنه يمكنه أن يصدق قطاره عن
 ربط غيره فاذا ترك ضمانه صار متدياً بالتصير وهو منسوب وفيه الدية على عاقلة كافي قتل الخطأ ثم يرجعون بها
 على عاقلة الرابطة لأنه هو الذي وقع فيه وانما لا يجب الضمان على القائد والرابطة لتدافع مع كل واحد منهما ما تسبب
 لان القود بمنزلة المباشرة بالنسبة الى الربط لا اتصال التلف به دون الربط فيجب فيه الضمان وحده ثم يرجع به عليه
 قالوا هذا اذار ربط والقطار يسير لان الربط امر بالقود دلالة وادالم يعلم لا يمكنه التفتظ عنه ولكن جهله لا ينبغي وجوب
 الضمان عليه لتحقق الاتلاف منه وانما ينبغي الاتم فيكون قرار الضمان على الربط وأما اذار ربط والابل واقعة ضمنها
 عاقلة القائد ولا يرجعون على عاقلة الربط بما تمهمن من الضمان لان القائد مرضى بذلك والتلف قد اتصل بفعله
 فلا يرجع به وهو القياس فيما اذا لم يعلم لان الجمول لا ينافي التسبب ولا اضمان الا ما استفسنا الرجوع عما ذكرنا
 وفي الجماع الصغير رجل فاد قطار في طريق المسلمين بغاء بعير آخر وربطه والقائد لا يعلم به أو علم فاصاب ذلك البعير
 انساناً فضمنه على القائد دون الربط وان كان كل واحد منهما مامنياً بالاتلاف وهل يرجع على عاقلة الربط ان علم
 لا يرجع وان لم يعلم يرجع ولم يحصل بمحدر رجسه الله في الجماع الصغيرين ما اذا ربط البعير القطار والقطار يسير وفي
 بعض كتب النوادر وان كان القطار لا يسير حالة الربط فقادهما القائد بعد الربط لا يرجع القائد على عاقلة الربط علم
 القائد بربطه أو لم يعلم وان كان القطار يسير حالة الربط فالتأدير يرجع على عاقلة الربط اذالم يعلم بربطه وفي المنتقى واذا
 سار الرجل على دابته وخطفه رديف وخلف الدابة سائقاً وأما مها فالتدو طشت انساناً والدية عليهم ارباعاً وعلى الزاكب
 والرديف الكفارة واذا سار الرجل على دابته في الطريق تعثر ببعير وضعه رجل أو قد كان بناه رجل أو بعاء قد صبه
 رجل فوقع على انساناً وتاقت فالضمان على الذي وضع الحجر في المكان أو صبه للماله لا نه مسبب في هذا الاتلاف
 وهو متصد في هذا السبب ولا ضمان على الزاكب قالوا ولو فخص الدابة رجل فوطئ انساناً فالضمان عليهما ان
 وطئت في فور الضم لان الموت حصل بثقل الزاكب وفعل الناحس فيكون مضاعفاً لهما أقول ولغاثل ان يقول
 الزاكب مباشر فيما تلفت بالوطئ لم يحصل التلف بثقله وقتل الدابة جمعاً كمرحوبه والناحس مسبب كما مر في الكتاب
 واذا اجتمع المباشر والمسبب فلاضافة الى المباشر أو في كمرحوبه لآي مما في مسئله الزاكب والسائق فبالهم مر حوا
 هنا باضافة الفعل الى الزاكب والناحس معاً وحكمه وأوجب الدية عليهما معاً فقدره قال رحمه الله وومن أرسل
 بهيمة وكان سائقها غاصاب في فورها ضمن كيه يعني اذا أرسل انسان بهيمة وسائقها فكل شيء أصابته في فورها فانه
 يضمنه قال رحمه الله وان أرسل طير أو كلباً ولم يكن سائقاً أو انفلتت دابته فاصابت مالا أو دميلاً السلأ ونهاراً
 لا يضمن كيه أي في هذه الصور ركها أما الطير فلان بدنه لا يحتمل السوق قصار وجود السوق وعدمه سواء فلا يضمن
 مطلقاً بخلاف الدابة فان بدنها يعمل السوق فيشترطها السوق ومن ثم قالوا لو أرسل بازي الحمر فقتل لا يضمن
 المرسل وأما الكلب فلانه وان كان يحمي السوق لكن كنه لم يوجد منه السوق حقيقة بان يمشي خافه ولا حكماً بان
 يصيب على فور الأرسال والتعدي يكون بالسوق فلا يضمن وهذا لان الأصل ان الفعل الاختاري يضاف الى فعل
 صاحبه ولا يجوز اضافته الى غيره لا فترك ذلك في فعل البهيمه اذا وجد منه السوق فاضغناه اليه استغناءً عما سببه
 لا لنفس والأموال واذا لم يوجد منه السوق بقى على الأصل ولا يجوز اضافته اليه لعدم الفعل منه مباشرة وتسيا
 بخلاف ما اذا أرسل الكلب على صيد شئ أو كل ما أصابه وان لم يكن سائقاً فالحقيقة ولا حكماً لان الحاجة تمت الى
 الاصطباذ فاضرب الى الأرسال مادام الكلب في تلك الجهة ولم يفر عنها الا بطريق للاصطباذ سواء وهذا لان

الاصطباحه مشرووع ولو شرط السوق لاستدبايه وهو مفتوح فاضيف اليه ولو غاب عن بصره مع الصيد ولا حاجة اليه
 في حق عثمان العبدوان فبقى على الاصل فحسب مكان مضاف الى الكتاب لانه محتار في فعله ولا يصلح ان يباع عن ارسل
 فلا يضاف قوله الى غيره وقوله ما تعلقا بصدق الكلب دون الطير وقصد في الدابة بالانفلات لانه لو ارسلها بغيره وفي
 القسوط اذا ارسل دابة في طريق المسلمين فما اصاب في فورها فلرسل ضامن لان سرها مضاف اليه مادامت تسير على
 سننها ولو انقطعت عنه عينة او بسيرة انقطع حكم الارسال الا اذا لم يكن له طريق آخر سواء وكذا اذا وقفت ثم سارت اى
 ينقطع حكم الارسال بالوقفة ايضا كما ينقطع بالعطقة بخلاف ما اذا وقف الكلب بعد الارسال في الاصطباح ثم سار فاخذ
 الصيد لان تلك الوقفة تحقق مقصود الرسل لتحكمه من الصيد وهذه تنافي مقصود الرسل لان مقصود السيرة ينقطع
 بحكم الارسال وبخلاف ما اذا ارسله الى صيد فاصاب نفسا او مالا في فورهم حيث لا بد من من ارسله وفي ارسال
 البهيمة في الطريق يعني لانه يشغل الطريق تعسدا بغيره من ماله منه واما الارسال لاصمه مادام فباع ولا ينسب
 بوصف التعسدي كذا ذكره في التوبة وظاهره سواء كان سائعا او لا وكذا في ارسل كلبه وكان سائعا لم يكن ماله
 سائعا لهما من ماله اصاب في فورها وكذا لو ارسل كلبه وكان سائعا لم يكن ماله سائعا لهما من ماله اصاب في فورها
 ولو اشلى كلبه على رجل فمقره او مرق ثيابه لا يضمن لان سيرة الكلب هي خالصة فمقره انما هو على رجله
 او تلف غيره ان لم يكن ماله لا يضمن لان غير العلم يذهب بطبيع نفسه وان كان ماله من ان مر على الوحه الذي
 ارسله لانه ذهب بارسال صاحبه اما اذا اعد عينة او بسيرة فلا يضمن لانه مال عن سنن الارسال الا اذا كان خلقه ولو ارسل
 كلبه حتى مضى رجلا لا يضمن كما لو ارسل ما زياوعن ابي يوسف بغيره سواء كان يسوقه او يقوده او لا يسوقه ولا يقوده
 ارسل البهيمة وعند محمد انه ان كان سائعا او فائدا يضمن والا فلا وبه أخذ الطحاوي والفقهاء ابو الليث كان يفتي بقول
 ابي يوسف وفي الزيارات اشار الى ذلك وعليه الفتوى وفي الخلاصة ولو كان رجل كلب عقور يؤذي من مر به فلا هل
 البلدان يقتلوه وان اتلف شيئا على صاحبه الضمان ان كان تقدم اليه قبل الاتلاف والا فلا يضمن عليه كما هنا
 المسائل ولو ان رجلا طرح رجلا قد امسح فقتله السبع فليس على الطارح شيء الا التعزير والحبس حتى يتوب وانما
 قلنا بغير الضمان في انفلات البهيمة لقوله عليه الصلاة والسلام الجمعاء جباراى فعلمها من روى قال محمد المنة لمة
 وهذا صحيح ظاهر وان الفعل مقتصر عليها وغير مضاف الى صاحبها لعدم ما يوجب النسبة اليه من الركوب
 واخوانه وفي النخبة رجل يبعث غلاما صغيرا في حاجة نفسه بغير ان اهل الصغير فرأى الغلام غلاما صغيرا يبيعون
 فانتهى اليهم وارزق ومات ضمن الذي ارسله في حاجته ولو ان عبد اهل صبيعا على دابة فوقع الصبي منها ومات فدية
 الصبي تكون في عنق العبد يدفعه المولى او يفتديه وان كان العبد مع الصبي على الدابة فسار عليها ووطئت الدابة
 انسانا ومات فعلى عاقلة الصبي نصف الدية وفي عنق العبد نصفها ولو ان كبراى عبد صغيرا على دابة ومثله
 يضرب الدابة ويسقط عليها ثم امه ان يسير عليها فوطئ انسانا فكذا تكون في عنق العبد فؤمه وفي العبد
 بالذبح او الفساده ثم يرجع مولى العبد على الاثر لانه باستعمال عبد الغير يصير فاصبا فاذا انقضى غريم يرجع بذلك
 على الفاصب وفي الفتاوى امر رجلا بكسر الحطب فاعطى غلاما الفاس فقال اعطى الجاهل كسرا في فتكسر بغير
 اذنه فوقع الحطب على عين الفاسلام وذهب بعيه اتفق مشايخنا انه لا يمسكون على صاحب الحطب شيء وفي التوبة
 سئل ابو الفضل عن صغيرين كانا يلعبان فوقع أحدهما صاحبه الى الارض وانكسر عظام فخذله هل يجب على
 آثاره شيء فقال اذا كان بحال لا يمكنه الشئ به فانفس الدية خمسمائة دينار على آثار العيني من جهة الاب قال
 رحمه الله (وفي قوله عين شاة لتصاب ضمن النقصان) لان المقصود من الشاة اللحم فلا يضمن فيها الا النقصان
 قال رحمه الله (وفي عين بدنة الجزار والجمار والفرس ربع التهمة) وقال الشافعي رحمه الله ليس بمسبه الا
 النقصان ايضا اعتبارا بالشاة ولنا ما روى انه عليه الصلاة والسلام قضى في عين الدابة بربع القيمة قال في العناية

الان طاعة العبد لولاه لان العبد يستعصم به وباعتبار النعمة التي جعل العاقلة حتى تجلب الديانة على اهل الديوان فيجب
 ضمان جنابته على المولى بخلاف الذي طامع لا يتقاصرون فيما بينهم فاعاقلة لهم فيجب دفع مائة عن الهنر
 وبخلاف المجانية على المال لان العاقلة لا تعقل المال الا ان المولى يتخير بين الدفع والقضاء لانه واحد واختلاف في
 الموضع الاصلي قال المخرناني الصحيح ان الاصل هو الدية او الارض لكن ثلوثي ان يختار الدفع وفي اثبات المخرناني وقوع
 تخفيف في حقه كلابستاصل فيخير بين التعمير بدفعه او قال غيره الواجب الاصل هو الدفع الصحيح ولهذا سقط الواجب
 عتق العبد المجاني في سبيل الاختيار لغوات محل الواجب وان كان له حتى ينتقل الى الغداء كما في الركا عتق ابي يوسف
 ومحمد فان الواجب جزء من النصف وله النقل الى القيمة فكذلك هذا بخلاف المجاني المحرر المحط حيث لا يبطل الموجب
 بكونه لانه لا يتعلق به الواجب له فانه قصار كالعبد في صدقة الفطر واذا اختار الدفع يلزمه حال لانه عن فلا يجوز
 الا جلي في انما وان كان مقدرا بغيره وهو انكس ولهذا يسمى فداءه او لمهما اخبره فله في ثلوثي المجانية غيره
 اما الدفع فلان حقه متعلق به فاذا دخل يسمو بين الرتبة سقط حتى المطالبة عنه واما الفداء فلانه لا حق له الا الارض
 فاذا اوداه حقه سلم العبد له وصحنا اذا اختار احدهما ولم يفعل ولم يصبره قولا سقط حق المولى في الاختيار لان
 المصود تعين المصل حتى يتمكن من الاستيفاء وتعيير به جعل بالعول كما يحصل بالفعل بخلاف كفارة العجين حيث لم
 تنبى الا بالفعل لان المصود في حق الله تعالى الفعل والحل ناسخ لسروره ووجوده لا يفرق بين ان يكون المولى قادرا
 على الارض او لم يكن قادرا بعد اى حذيفة رحمه الله له اختيار اصل حقه بطل حقه في العبد لان ولاية التعيين للمولى
 لا الاولياء وما لا يصح اخياره انما اذا كان مملوكا الارض الاولياء لان العبد صار حقا لا لولاه حتى لا يفتنه المولى
 بالاتلاف فلا يملك ابطال حقه من الارضهم او بوصول البذل اليهم وهو الدية وان لم يتختر شأني مات العبد بطل حق
 الجني عليه لفران محل حقه بخلاف ما اذا مات بعد اختياره الفداء حيث لم يبرأ المولى لقول الحق من رغبة العبد الى ذمة
 المولى قال في المحيط ولو جني بدمه جاسعة فدفع اليهم فكان مقسوما بينهم وان شاء المولى امسكه وغرم التجنات لان
 تعاق حق الاول لا يمنع على حق الباقي وللولي ان يفسد بعضهم ويدفع الى بعض مقدرا ما يتعلق به حقه بخلاف ما لو
 قتل احد من سلاخ طار له ولان ما اختار المولى الفداء لاحدهما او الدفع الى الآخر لم يكن له ذلك لان ثمة الحق مفدي
 للمقتول ولا ثم ينتقل الى الورثة بطريق الخلافة عنه وهذا موجب المجانية المتحددها التجنات مختلفة وللولي خيار
 الدفع او الفداء فكل تعين احد الموجهين في كل جنابة ولو قتل انسانا وقع على آخر وقطع يده دفع العبد لان الاستحقاق
 بقدر الحق وحق المقتول في كل العبد وحق المغفوة عينه في نفسه وكذلك المقطوع يده وكذلك اذا شج ثلاثة شجاع
 مختلفة دفع اليهم وقسم بينهم بقدر جناباتهم ولو جني العبد جنابات فخصه انسان وجني في يد الغاصب جنابات فسات في
 يده فالقيمة تقسم بين اصحاب الجنابات كما تقسم الرقبة ولا خيار لولي فيه لان العمة تعينت واجبا وهي اقل من ان
 يكون امسكها فمقدان كان الغداء اكثر من القيمة ولو قتل العبد المجاني عند الرحل آخر فغير مولى العبد بين الدفع
 والفداء ومن فداءه بغيره المقتول فحقت العمة بين اولياء المجانية الاولى على قدر حقوقهم لان العمة قائمة مقامه ولو دفعه
 الى مولى المقتول بغير مولى المقتول في المدفوع بين الدية والفداء فان فدية المقتول فحقت القيمة بين اولياء المجانية
 الاولى على قدر حقوقهم لان الثاني قائم مقام اول فكله هو ولو كان حيا قائما بغير المولى فكذلك فحين قام مقامه وكذلك
 لو قطع عبد المجاني دفع به بغير مولى العبد المقطوع بين الدفع والفداء لان العبد الثاني قائم مقام الاول وكان حق ولي
 به ان يولى مائة الف درهم مع احرازه ويظهر حقه في بدل الحزوة ولو لم يظهر حقه في بدل الكل ولو اكتسب العبد المجاني او ولد
 لامه المجانية يدفع الكسب والولد له لان الله لا يثبت المولى المجانية بالدفع لقلبه فكان الدفع تملك العبد فاد الاقتصار
 بالقيمة حال انما فلم يفسد حتى الكسب والولد يثبت لاف الارض فانه بدل الحزوة فكان حق الدفع منفعلا بذلك
 الحزوة بغيره انما في اصله من البدل انما قطعت يد رجل ثم ولدت فتألفا الولد بغير المولى فان شاء دفع الولد وان

شامدة فداء بالاف من دية البدون قيمة الام لان جناية المملوك على مولاه معتبرة اذا تعلق حق الغير به لان
 الحق بمنزلة الحقيقة في حق احباب الضمان وقد تعلق بالام حق الاطواعة بديه فكانت جناية الولد عليها معتبرة قضاء
 لمحق صاحب الحق وأما الجناية فعلى أطراف العبد قال أبو حنيفة وكل شيء من الحرته الذي يجب في العبد القيمة وكل
 شيء من الحرته نصف الدية ففيه من العبد نصف القيمة الا اذا كانت فيه عشرة آلاف وأكثر ينقص عشرة أو خمسة
 ففي رواية المدسوط والجامع انه يجب أرض مقدرة فيما يكون النفس وعندها يقوم معها ويعدم مقومة بالجناية فيجب
 فضل ما بين القسيتين وهو رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة انه ان ضمان أطراف العبد ضمان أموال لان أطراف
 العبد معتبرة بالأموال لانها خافت حيا للنفس ولهذا لا يجب ضمانها على العاقلة وضمان الأموال مقدر بقدر الضمان
 وله ان الأطراف من جهة النفوس حية لان النفس مركبة من الأطراف وتلاف النفوس وفي استكمالها
 كمال النفس لكن فهم معنى المبالغة بتأديتها حية لمناخ النفس ودهانها يجب اعتبارها فلا يهوزا خلاها للنفس
 عن أطراف العبد بالقيمة واعتبار النفس فيما يجب ان يكون بدلا ممددا كالأطراف واعتبار معنى المبالغة فيها
 أو جبايتها على الجاني دون العاقلة لان النفس ورديا يجب الضمان على العاقلة في النفوس المظلمة ولو جردا ما
 نقرر الضمان بما هو مطلق بالنفس ملائم لاصل الا ترى ان ضمان من البقر والغرس مقدور بربع قيمته فصار العبد
 أولى ان يكون مقدرا ولو قطع رجل يده بقيته ألف ثم بعد اذ قطع صارت قيمته ألفا كما كان قبل القطع ثم قطع رجل
 آخر رجله من خلاف ثم مات منها ضمن الاول ستمائة وخمسة وعشرين والآخر سبعمائة وجس لان الاول قطع يده
 وقيته ألف فمهره سبعمائة لان البدن الذي نصفه ونصف قيمته النصف الآخر سبعمائة واذا ردت سبعمائة أخرى
 صارت الفائضة الزيادة لا تعتبر في حق قاطع البدن لانها لم تكن موجودة وقت القطع ولما احدثت بعده ففي حق
 قاطع اليد قيمة الباقي جسمائه ثم قاطع الرجل ادى النصف الباقي وذلك اثمان وخمسون بنصف مائتان وخمسون
 تلعب بزيادة جبايتها فيجب على قاطع اليد نصف ذلك وذلك مائة وخمسة وعشرون وقاطع الرجل حين قطع رجله
 كانت دية العبد اثمان بنصفه وهو مائة وبقي خمسمائة وبقي خمسمائة وثلث بزيادة جبايتها بنصفه وذلك
 مائتان وخمسون يضم ذلك الى خمسمائة فتصير سبعمائة وخمسون ولو ارادوا ان يبيعوا العبد وهو اقطع رجل
 الف وسبعمائة لان الزيادة في حق قاطع اليد معتبرة بجماله وجوده او عدمه بمنزلة فعله سبعمائة وخمسة وعشرون كما
 وصفا ما قاطع الرجل بالقطع ألف بنصفه فضمن خمسمائة وهي الصوائف ثمان بزيادة جبايتها بنصفه وهو
 خمسمائة فضمن خمسمائة الى الابد لا يكون الف وخمسمائة وفي الاول روى الحسن في البرد عن أبي حنيفة رجلاه
 رجل قطع اذن عبدا وانفعا وحلى محبته فلم يثبت عليه ما نقصه روى محمد عن أبي حنيفة انه لا يولي فيه ثمانية ان
 دفع اليه العبد وهو رواية الحسن ان الة انته من العبد منه برون حيث السائل ووفوات الجبال في رعات الناس
 فنقص المبالغة في ضمان وجهه رواية محمد بن ابي يعقوب بن من الحر كمال الدية فيجب تقويمه من العبد كمال
 القيمة في اليدين والرجلين لان دية أطراف العبد مقدرة بما ارسله من العبد على العاقلة في أصل أي حنيفة لان عنده
 ليس للولي ما ساء المفقود وتضمن العبد وانما له العبد وتضمن العبد وتضمن العبد وتضمن العبد وتضمن العبد
 تضمن القيمة فيقدر احباب الضمان عليه وجه الاحتسان ان الجناية حررت موجه للضمان بثلث القطع فلا يجوز
 تعطيل السبب عن الحكم وهذه ارجح الجنايات في المصالح صونا للدين عن الهند والبطال وروى الحسن عن أبي
 حنيفة في عبد قتل ملامدا له وليا فماتت يدها ثم قتل آخرها فماتت يدها فانه يدفع اربعا ثلاثة ارباعا لولي
 الخطا وربع لولي العبد الذي لم يعم وهو قوله اروي أبو يوسف عن أبي حنيفة يدفع العبد الا ثلثا لصاحب
 الخطا وثلث لصاحب العبد وقال زفر رحمه الله يدفع نصفه الى ولي الخطا وربعه الى ولي العبد وبقية ربعه لولي زفر رحمه

لله ان حق الويلسين متعلق بالعين ويغفوا احدهما سقط حقه وانتقل حق الآخر الى الرقبة والغداة في النصف
 وحق ولي الخطا في الكل لانه لا يشارك غيره فيه وحق الولي بالغداة الى الربع فيكون الربع له بقي ثلاث امار بانه
 بينهما على قدر حقهما وجه رواية الحسن انه اذا عا احدهما لبي العدة في حق الآخر المزاجية في الربع لانه تعلق حق
 ولي الخطا بالنصف لا بالكل فبقى حق غير العاقبة فيه الربع فانتقل الى الرقبة والغداة فيكون الباقي بينهما ارباعا
 وجه رواية ابي يوسف وهو الاصح انه اذا عا احدهما لبي العدة في حق الآخر في النصف لان حقهما قد تعلق بالكل
 فان تعلق الاول لا يمنع تعلق الثانية الا ان بالغافور غ نصف الرقبة عن حكم الحناية الاولى فبقى حق الاول متعلقا
 بالنصف وحق الثاني في الكل فيكون المندفوع بينهما اثلاثا هاشم عن محمد قال عموك قتل جملوك رجل خطا ثم
 قتل عامولا له وليس لاني مولاه وارث غيره فانه يدفع نصف العبد كله الى مولى العبد او بغيره والنصف الباقي
 للمولى لان حق اخي المولى تعلق برقبة الحناية بعدما تعلق به حق المولى فتقع المزاجية بينهما فيكون بينهما نصفين واذا
 انتقل النصف الى المولى بالارث سقط بعد الوحي لان المولى لا يستوجب على عبده شيئا فبقى حق الاول في النصف
 فان قتل عامولا له اولاه قتل عموك رجل خطا فانه يدفع العبد كله الى مولى العبد المقتول او بغيره لانهما انتقل
 الحق الى المولى بالارث سقط عنه واذا جنى على الثاني ولا مزاجه الاول فقد تعلق حق ولي الحناية الثانية من غير مزاجه
 وان كان لاني مولاه بنت وقد قتلته العبد اولاه فانه يضمن ثلاثة ارباع العبد للمولى العبد المقتول ورعه للبنت لان
 حق ولي الحناية الثانية تعلق بالنصف وتعلق حق الوارث بالنصف الا انه سقط حق المولى عن الربع وبقى حق
 البنت في الربع فان سكنت الضربان معا وليس له بنت فانه يدينهما نصفان لان الحناية بين افتراقنا فلم تصادف
 احدهما محلا فارغا قال ابو حنيفة رجل قاع عيني عبد فبات العبد من غير الفقه فقامتني على العاقبة وان لم يبعه ولكنه
 قتله انسان لم يزم العاقبة النقص لان الضمان ضمان تغرب المالبية واقتل تغرب المال والموت حكم بالمالبية ولا يوجبها
 وقال محمد رحمه الله يضمن النقصان في الوجه لان الحناية تحققت في الحالين وانقضت موجبه للضمان فان في الهداية
 والمولى فاقاته قال بعض الاصول ليس هذا محلا للاحتمال لتعلق العواقب عمد او لاعدا اه واحسب بان المراد المولى
 كالعاقلة اه قال في العناية لا ينفى على المولى بشي حق بيرا البني او يتم امره لان القضاء قبله قضاء بالجهول وهو لا
 يجوز في المنتهى اذا قتل العبد رجلا خطا فقال المولى اقدى نصفه وادفع نصفه فهذا اختياره لا العبد وعليه دية كاملة
 قال رحمه الله فان مدها جنى فهي كالاولى فان جنى جنيتين دفعه بهما اقداه بارشهما اه لانهما اظهر حكم الحناية
 الاولى بالغداة جعل كانه لم يضمن من قبل وهذه اثماء جنانية ولو جنى قبل ان يقتل في الاولى شيئا وجنى جنيتين دفع
 دفعة واحدة ولو جنابات قبل مولاه امانا تدفعه او تغديه بارش كل واحدة من الجنابات لان تعلق الاولى برقبته لا يمنع
 تعلق الثانية بها كالمندفوعين لا قوام اولوا احدا لا ترى ان ملك المولى لا يمنع تعلق الحناية بحق الجاني عليه اولى ان لا يمنع
 بخلاف الرهن حيث لا يتعلق به حق غيره من الغرام او الفرق ان الرهن ايفاء واستيفاء حكم فصار كالاستيفاء حقيقة
 فاما الحناية فليس فيها الاتعلق الحق لولي الاول وذلك لا يمنع تعلق حق آخر به ثم اذا دفعه اليهم اقتضوه على قدر حقوقهم
 وحق كل واحد منهم ارش جنائيه قال رحمه الله فان اعنته غيرهما بالحناية ضمن الاقل من قيمته ومن الارش في معنى
 لو اعتق الحناية ولم يعلم بها ضمن الاقل من القيمة ومن الارش وادرج العبد رجلا فاختار المولى الغداة ثم مات المجرم
 خير مره اخرى عند محمد استحسانا وعند ابي يوسف عليه الدية ولا يخير قايما وهي من المسائل التي رجح فيها ابو يوسف
 رحمه الله من الاستحسان الى القياس ولو اعنته وهو يعلم ثم مات المجرم كان عتق الدية ان كان خطا وجه القياس انه
 اختار الارش الجرامة فكيف كان اختياره او شها ما يحدث ويتولد عنها كالمعصية المجرمة بكون عفو اعتاد مما يحدث
 منها لان اسراة لا تمنع من الحناية فيكون اختياره الاصل اختياره للبيع المتولد منه ضرورة انه صار قاتلا بتلك
 المجرمة فظهر انه اختار ان مات العبد بعد القتل وهو عالم بالقتل كما لو اعتق العبد بعد المجرمة وجه الاستحسان

ان للمولى انما اختار امساك العبد على قليل على حساب ان الجراحه لا تسمى بقصد الموت ولو لم يلمسه حكم
 الاختيار على كسر وهو دية واختيار الانسان امساك العبد على قليل لا يكون اختيارا منه باءامال كثير
 لانه غير راض به فلو لم يلمسه تضر به فوجب ان لا يلزمه حكم الاختيار بالدية بقصد الاقوال او اعتمقه بعد الجراحه
 ثم مات لانه لم ينص على اختيار العبد على قليل بل اختار امساك العبد مطلقا قتل صدر جلاعه ماله ولى واحد قطب
 الفداء واختار المولى الفداء عن نصف العبد بصير مختارا للفداء عن الكل لان في التفريق ضرر اعليه فلا يمكن
 المولى من ذلك فصار مختار الفداء عن الكل ضرورة وان كان له وليان فاختار الفداء في نصيب أحدهما بصير
 مختار الفداء في حق الآخر في عامة الروايات لان المستحق لموجب الجناية هو الميت لان الجناية وردت على حقه وامكن
 اثبات الملك لموجب الجناية لان بعد الموت تبقى التركة على حكم الملك ولهذا لا تنفذ وصاياه ونقض منها ذبونه فوق
 الملك الميت اولاً ثم انتقل الى الوارث وكان المستحق باوجب الجناية بهذا فبصير مختار الفداء عن الكل ضرورة وفي
 رواية كتاب الدرر لا يصير مختار الان الملك في موجب الجناية بثقت للمولى انتداعا لان الميت ليس باهل للملك فكان
 المستحق للجناية اثنين فالتفريق لا يلحق باحدهما ضرر لم يكن مستحقا عليه وفي قتل الخطأ لو كان المولى واحدا
 فاختار الفداء في النصف يكون اختيار الفداء في حق الآخر مادام العبد قائما لان حقه ما ثبت في العبد مستغفرا
 مشتركا واذا مات العبد قبل ان يدفع النصف الى الآخر بصير مختار الفداء لان الحق ثبت للمقتول ولو صالح أحدهما
 على نصف العبد بخير للمولى والمولى المدفوع اليه بين ان يدفع نصف العبد الى الثاني أو يتيلا الجناية ان تقبلت مالا
 والعبد في ملكها فبصير بمال حتى جناية خطأ والعبد ملكها بخير بين الدفع والفداء فكذلك هذا لان العبد فرغ
 من نصف الجناية بالصلم وبقي مشغولا بالنصف فثبت لهما الخيار في النصف وان صالح أحدهما عن جميع العبد
 قيل لا شريك ادفع نصفه الى اخيك أو اخذ لانه انتقل الملك اليه ونصفه مشغول بالجناية ولو قتلت أم مخرج لا عهد له
 وليان فصالح المولى أحدهما صل ولداه صار مختار الفداء في نصيب الآخر فبقصد به نصف الدية وذكر في كتاب الدرر
 لا يصير مختار الفداء ولو صالح أحدهما في ثلث الامه كان الثاني له خيار ان يدفعه أو يعديه وفي الجامع والدرر
 لا يكون منه اختيارا وجه هذه الرواية انه سوى بين الدفع والفداء في البعض وذلك لان الملك يقع للميت اولاً ثم ينتقل
 الى الوارث لما بينا فكان ملك الميت أصلا وملك الوارث بناء عليه ويحسب المختار للجناية واحدا واختيار الدفع
 والفداء في البعض يكون اختيارا في الكل لئلا يفرق الملك على المستحق وجهه رواية الأصح وهو الفرق بين الدفع
 والفداء ان الانسان قد يضطر الى ان يضرح بعض العبد من ملكه لكي يعيد الزائل الى ملكه في الثاني واذا وجد عن
 فلا يكون اختيارا دفع النصف اختيارا دفع النصف الا نحو دالة فاما ان يارب عن الفداء يدل على اختيار امساك الامه
 في ملكه لعله لا مسا لها المدافع تحصل له بها لا يحصل له من غيرها وثالث المدافع تحصل من كل الامه بعضها فاختار
 امساك الامه يدل على اختيار الفداء ضرورة اختيار الصلم ان يقول المولى اختارت الفداء أو الدلالة كما لو تصرف فيه
 بالبيع أو بالهبه أو بالصدقة أو بالعق أو بالتدبير أو بالكتابة أو بغير كفي العين والجراحه وقطع اليد أو ما في الرهن
 والاجارة والنكاح كما لو تزوج منه امرأة وكانت أمة فتزوجه فهذا لا يكون اختيارا في ظاهر الرواية وذكر الجاهل انه
 بصير مختارا ولو ان العبد مات قبل ان يختار المولى شيئا بطلت الجناية بتمامه كانت أو خطأ ولا يؤخذ للمولى شيء فان لم يمت
 ولكن قتل مولاه وبصير مختارا للارث فان لم يقتله مولاه ولكن قتله أخيه فان كان عدا بطلت الجناية وللمولى
 ان يقتل وان كان خطأ باخذ العسة ثم يدفع ثلث العسة الى اولياء الجناية حتى تصرف في ثلث العسة لا يصير مختارا
 للارث وكذلك لو قتله عبد فقهر المولى بين الدفع والفداء ويدفع الى ولي الجناية ورد دفع العبد الى مولى العبد للمقتول قام
 مقامهما وما كان هو فقهر المولى بالفداء حتى لو تصرف في العبد المدفوع بالبيع أو بالعق أو نحوه وأنه بصير مختارا
 للفداء ولو لم يمت له عبد الاخي ولكن قتله عبداً نحو مولاه فإنه يصير المولى بين الدفع والفداء بقية العبد للمقتول فان

دفعه العبد اليهم لم يمسكوا به فمضى العبد المقتول ولو قطع الاجنبى يده هذا وفقاعه أو جرحه فمضى
العبد الاجنبى فان دفع أو فداه بالارش فانه يقال للمولى العبد المفقود عنه ادفع عنه هذا الى المولى المجنبة أو فاده وقيد
الضمان في الفتى يكون للقتل خطأ لا لانه لو كان عداً لعنتى لا يلزمه شئ ولو كان العبد قتل رجلاً عداً وجب القصاص
فاعتقه ماله فلا يلزم المولى شئ ولو كان العبد المقتول ولدان ففاد أحدهما بطل حكمه وانقلب نصيب الآخر ماله له أن
يمسك العبد في نصف قيمته ولا يجب على المولى نصف القيمة ثم اذا اجنبى قطع فلو حشى وأتلف ماله لا مال ولو كان
العبد اسماً ستمك ماله وحب عليه ومن أخره طراً فمضى أصحاب الديون وأما المجنبة ماله ما كان من المولى بين الدفع
والفداء فان ظهرت رقبة العبد عن المجنبة فمضى ماله في بيعه في الدين الا اذا قضى السيد الدين وان اختار الدفع دفعه
الى أولياء المجنبة ثم يبيعونه في دينهم وان مضى أصحاب الديون أو لا قبض المولى العبد في دينهم فمضى أمر القاضى فانه
ينظر ان كان عاملاً بالمجنبة ماله واختار الفداء ماله وان كان غير عاملاً بالمجنبة لم يمسك ماله الاقل من قيمته ومن الدين وان كان
الدفع بقاصى وان كان القاضى غير عاملاً بالمجنبة فباع العبد في الدين لم تبطل المجنبة وان كان القاضى يعلم بالمجنبة فباعه
في الدين طالت المجنبة وفي الدخيرة وفي الأصل ما سبق حاشاً وخبر المولى بين الدفع والفداء فاختار نصف العبد واختار
الفداء في نصفه الاخر فمضى ماله وسره أحدنا ان يكون للمولى المجنبة واحداً ما قتل العبد رجلاً خطأ وله ولد
واحد او قتل خطأ وفي هذا الوجه اذا اختار المولى الفداء في نصف العبد يصير مختاراً للفداء في الكل لذلك اذا اختار
نصف العبد يصير مختاراً في دفع الكل وهذا مما تفاقى الروايات والشايع ان يكون المقتول اثنين بان قتل العبد رجلين
خطا ولكل واحد منهما ابن واختار للمولى الفداء في أحدهما والدفع في بقى على اختياره في حق الآخر وهذا اتفاق
الروايات في الثالث اذا كان المقتول واحداً وان كان فاختار المولى الفداء في حق الآخر ففي عامة الروايات يكون
مختاراً للفداء وفي كتاب الدرر لا يكون مختاراً للفداء والأصل في هذه المسئلة ان المولى في أحد في العبد تصرفاً
يهزمه عن الدفع وهو غير عاملاً بالمجنبة فيه يختار أو لا أحد تصرفاً لا يهزمه عن الدفع لا يصير مختاراً وان كان عاملاً
بالمجنبة فاختار فيه الأصل فيقرن لصاحبه تصرف يهزمه عن الدفع لان اضافته فاقبض بعد العتق لا يمكنه الدفع
فاذا عتق مع العلم بالمجنبة بكره مختاراً للفداء ولو كانت أمه فوطئها فهذا ليس باختياراً للفداء عند علماء الثلاثة
وقال زفر رحمه الله لا يكون مختاراً به ماله وكذلك اذا تزوجها لا يكون مختاراً للفداء وفي الظهيرية اذا أحبلها وفي
التهديب ولو كانت أمه تزوجها به لم يختار ماله وكذلك اذا وطئها لا يكون مختاراً للفداء الا اذا كانت بصحراً
أو علقته وذكره المنتقى عن أبي يوسف في مسألة الوطء ثلاث روايات قال في رواية الوطء لا يكون مختاراً للفداء وان كانت
المجنبة بكر أو أمه تزوجها به لم يختار ماله وكذلك اذا وطئها لا يكون مختاراً للفداء وان كانت بصحراً
فانما فاختار أمه بكر يقول ابن عمر بن الخطاب في رواية أخرى ان الوطء اختياراً للفداء على كل حال وفي الذخيرة
وقد كرهى مختاراً للفداء به بكر أو أمه تزوجها به لم يختار ماله وكذلك اذا وطئها لا يكون مختاراً للفداء وان كانت بصحراً
استخدمه لاستخدمه غيره فمضى ماله لو كان ماله مدين واستخدمه المولى لم يضمن الفداء وفي الصريحة المولى اذا أذن العبد
المجانى في استجاره لم يضمن ماله لو كان ماله مدين واستخدمه المولى لم يضمن الفداء وفي الصريحة المولى اذا أذن العبد
فمضى ماله لو كان ماله مدين واستخدمه المولى لم يضمن الفداء وفي الصريحة المولى اذا أذن العبد
وقلت قيمته بقاء اثر الذنب فهو ماله ان كان عاملاً بالمجنبة وإذا اضربه وهو غير عاملاً بالمجنبة كان عليه الاقل من
قيمه ومن ارش المجنبة الا أن يرضى رضى المولى ولا ضمان على المولى ولو ضرب المولى عنقه فمضى ماله
وهو غير عاملاً به ثم ذهب الى ان لا يكون مختاراً للفداء بل يرد في ماله ولو حرم في حالة اليأس فضمته القاضى
الدية ثم زال الدية فاختار الفداء فلا يرد في ماله وان لم يرضى فمضى ماله ولو حرم في حالة اليأس فضمته القاضى
فرد ابن مسعود في الفداء الذي يرضى على نفسه واختار الفداء عليه الدية وفي الاملاء عن محمد رحمه الله ان

بعن حاربه ثم جئت حنابة فدفقها بالجناية حازوق العيون أيضا باع جارية فوالت عند المشتري لأقل من ستة أشهر
 فحسني على الولد ثم ادعاه البائع وهو يعلم بالجناية فعليه الدية لأصحاب الجناية في قول أبي يوسف وقال زفر رحمه الله تعالى
 عليه القيمة دون الدية والغتوى على قول أبي يوسف وفيه أيضا حاربه بين رجلين فوالت ولدها فان ادعاه أحدهما وهو
 عالم بالجناية قال أبو يوسف الدية عليه وإن لم يعلم قال زفر إذا علم فعليه نصف القيمة وفي العيون حاربه بين رجلين جاءت
 بولد فحسني الولد جناية فادعاه أحدهما فان علم بالجناية فعليه نصف الدية وإن لم يعلم فعليه نصف القيمة وهذا قول زفر
 وقال أبو يوسف عليه نصف الدية على أولم يعلم قال نعيمه أحدهما حرمت حتى أحدهما ثم صرف المولى العتق إليه قال أبو
 يوسف إن علم بالجناية فعليه الدية وقال زفر عليه القيمة وفي الظهيرة ولو حوحن كل واحد منهما بعد الإيجاب بين العتق
 في أحدهما أعتق ولما دخل من قيمته ومن الدية وبقي الآخر مملوكا له يقال ادفعه أو افده بالدية ولا يصير مختارا
 للفداء ولكن لو كانت جناية أحدهما ناع بجرجل وجناية الآخر قتل نفس لا يختلف الجواب وفي القبر يد قال
 أبو يوسف إذا عصب رجل عبدا فقتل عنده قتيلا خطأ ورده على مولاه فقتل عنده قتيلا ودفعه المولى بالجناية بين رجس
 المولى على الغاصب بنصف القيمة ودفع إلى ولي الجناية الأولى ثم يرجع به على الغاصب فقتله وقال محمد بن زفر يأخذ
 نصف القيمة فقتله ولا يدفعها إلى ولي الجناية عبيد حتى فامسى المولى بدفعه في مرضه فاعتقه الزاوي أو الوصي فان
 الوصي عالم بالجناية فعليه الدية - فبقيت من جميع المال والزيادة من الثلث وإن لم يكن عالم بها تعقب القيمة في
 مال الميت في قول زفر وم. ذكر أن الذي أعتق هل يصح وماذا يصح وقال أبو يوسف إن الذي أعتقه بالجناية
 فعليه الدية في قول الفقه أو لو لم يكن ذلك قال أبو يوسف الأول اعلم على قياس قوله الآخر ينبغي أن يكون قوله
 مثل قول زفر كما قال في آخر كتاب البيوع لو اشترى عبدا ولم يسق الثمن حتى وكل وكيلًا بعقته فاعتقه الوكيل لأصحاب
 على الوكيل في قول أبي يوسف الآخر وهو قول محمد بن زفر عن أبي حنيفة رحمه الله هذا إذا كانت الوصية
 بالعتق بعد ما جرى أما إذا وصى بعقته قبل الجناية ثم جرى فاعتقه الوصي وهو يعلم بالجناية فهو وضامن
 للجناية فإن لم يعلم فهو وضامن القيمة ولا يرجع على الورثة إذا وكل رجلين بعتق عبده ثم إن العبد جنى حنابة ثم أعتقه
 الوكيل وهو يعلم بالجناية الأولى ضمان القيمة العبدان لم يكن عالمًا بالجناية توفي المتتقي وفي نوادر ابن سبعة عن محمد
 إذا أوصى بعتق عبده ثم مات وقد كان أوصى إلى رجل فعفى العبد جناية بعد موت الموصي ثم أعتقه الوصي وهو يعلم
 بالجناية فهو وضامن الدية في ماله وإن لم يعلم فعليه الضمة وفي الظهيرة ولو قال لعبدية وقيمة كل واحد منهما ألف أحدكما
 حرث فقتل أحدهما أنه فخطأ ثم مات المولى قبل البيان وهو عالم بالجناية عتق من كل واحد منهما نصفه وبقي في
 نصف فمستوجب من المولى سبعة العبد الجاني فبستوفي من جميع تركته ولا يصير مختار الفداء بالموت من غير بيان
 وأحد من العبدين وفي القبر يد ولو قتل العبد المقتوب في يد الغاصب ومات وقد كان حتى قبل الغصب جناية فالقيمة
 لأصحاب الغصب ماتت رثة أو لم تكن في ذلك ولا يجوز إقرار العبد المأذون والتجسس عليه بالجناية ولا يصح هذا العتق ولو أقر
 بعد العتق أنه كان جنى في حالة الرق لم يلزمه شيء ولو قتل العبد قتيلا خطأ ثم قطعت يد العبد ثم آخر خطأ فأرسل يده يسلم
 لأولياء الجناية الأولى ثم يدفعه العبد فكم بين يدي الجاني بقتل العبد واختلاف المولى وولي الجناية يدعي المولى أن القتل
 كان قبل الجناية وأدعى ولي الجناية أنه كان بعد ما قال قول المولى ولو شخ أنسا تامو ضمة وقيمتها ألف ثم قال قتل
 آخر وقيمتها ألفان والمولى يدفع بينهما على أحد وعشرين سهما لصاحب الموضوعة تسعة وعشرون لولي القتل
 وكذلك لو كان جنى بعد القتل قبل التبعة وما به من من أن يادعوا النقصان فهو على المشتركة وفي العيون إذا أوصى بعتق
 عبده فبني العبد جناية ارشها فدرهم فقال الورثة بعد موت الموصي لا نفدي فلم ذلك فإذا تركوا الفداء يدفع بالجناية
 وتبطل بالوصية لأن الذي أوصى به من غير ما اكتسبه بان يقول للإنسان أدعني درهمًا ففعل يصح وبصر ذلك درهم
 ديا على اليد بها لا بد إذا عتق قال رحمه الله ولو علم المالك أنه لا أرض كسبه وعتقه بقتل فلان ورثه وشبهه أن

فلهذا (يعني لو اُعتق عبده ما لم بالجناية صاوغتار للفداء بهذا العتق لان الاعتاق يمنع من الدفع ولا قد اقام عليه اختيار
 فاذا اعتقه وهو يعلم بالجناية صاوغتار للفداء لما اقتضا وهو المراد بقوله كسبه يعني لو باعه ما لم بالجناية وعلى هذين
 الوجهين الهبة والتسدير والاستيلاء لان كل واحد منهما يمنع من الدفع لزوال الملك والتخليك به بخلاف الاقرار لغيره
 بالعبء المجاني على رواية الأصل لانه لا يقطع به حق ولي الجناية فان المقر له مخاطب بالدفع اليه وليس فيه نقل الملك لان
 الاقرار ليس بتبليك من جهة المقر وانما اظهار الحق فيحتمل أن يكون صادقا بذلك فاذ لم يصير مختارا لا يلزمه الفساد
 وتندفع الحصة ومقتضى ان اقام ينفه انه للمقر له وان لم يتم فيقال له اما ان تغديه او تدفعه وان غدا صاوغتار للفداء حتى
 لا يرجع به على المقر له اذا حضر وصدقه انه له وان دفعه كان المقر له بالخيار اذا حتر ان شاء اجاز نفسه وان شاء فداه ولا
 فرق في هذا المعنى بين ان تكون الجناية في النفس او في الاطراف لان الشكل موجب للفداء فلا يختلف وكذا لا فرق
 في البيع بين ان يكون متاوين ان يكون فيه خيار المشتري لان الشكل يزول الملك فغلاف ما اذا كان الخيار للبايع
 ثم نقضه او العرض على البيع لان الملك لم يزل به ولا يقال المستقر بالخيار اذا باع بشرط الخيار له يصير مختارا للالاجابة
 به فوجب هنا أن يكون مختارا للفساد لا ما نقول لو لم يكن المشتري مختارا للزم منه ملك غيره وهو الا لزم ولا به يلزم في
 البيع بيع الفرر وهذا يلزم ولو باعه ما فاسد لم يصير مختارا للفداء حتى يعلم لان الملك لم يزل به ولا به يختلف
 الكتابة الفاسدة حيث يكون مختارا للفداء بها لان حكم الكتابة تعلق العتق باذام المال وفك الحجر عن العتق في الحال
 وهو ثابت بنفس الكتابة ولا كذلك البيع الفاسد لان حكمه وهو الملك لا يثبت الا بالقض ولو كانت الكتابة مبهمة
 ثم تجز كان له ان يدفعه بالجناية وان كان ذلك قبل ان يقضى عليه بالقيمة بعد ما لا يدفعه لقرار القيمة بالفداء
 ولو باعه من المعنى عليه كان مختارا للفداء بخلاف ما اذا وهبه منه لان الاستحقاق له اخذ بغير عوض وهو حقيقة في الهبة
 دون البيع واعتاق المجني عليه باحر المولى بمنزلة اعتاق المولى فيمض كذا قال في الامور به بتعلق الى الاحر ولو من ربه
 فنقصه كان مختارا بعد العلم لانه جنس جز منه فان ازال النقصان قبل الفداء والقصة كان ان يدفعه به بالزوال
 المانع من الدفع قبل استغفار القيمة يصير مختارا بالاجارة والرهن في رواية كتاب الاعتاق لانها لا ازام فيكون
 محدثا به ما بهز عن الدفع والاظهار انه لا يصير مختارا به حال الفداء لانه لم بهز عن الدفع لان له ان يدفع الاجارة والرهن
 لمحق المجني لتعلق حقه بعين العبد ما على حقه ما دفعه عن المطلق وكذا لا يصير مختارا بالاذن
 في القفارة وان ركبه دين لان الاذن لا يفوت الدفع ولا ينقص الرقبة الا ان يولى الجناية ان يمنع من القبول لان الدين
 لمحقه من جهة المولى بعد ما تعلق به حقه فلم يمت المولى قسمته ولو حتى جتاين فعل واحد هما دون الاخرى وتصرف
 به تصرفا يصير به نصرا فاختار للفداء فيما لم يعلم وفيما لا يعلم يلزمه حصنة من رتبة العبد ولو كسبه وعتق عتقه
 يقتل فلان اؤرمه وشبهه ان فعل ذلك أي يصير مختارا بيبعد بعد العتق بها وبتعاقب عتقه بصاد كذا من يقتل رزقي
 والشعير يصير مختارا كما يصير مختارا بالاعتاق بعد اعلامها اذ انما يصير مختارا بالعتق عنه عليها انما لا يرضى
 لا يصير مختارا كالا يصير مختارا بالاعتاق بعد اعلامها وانما يصير مختارا به كذا قال اوان كسبه به جتاين بنفس
 العبد ولا علم للمولى بما سجد به هو الجناية لم فوجده من قبل يصير به مختارا ان ترى انه لو عفى العتق او العتاق
 بالشرط ثم حلف ان لا يطاق اولا يعق ثم وحسد الشرط وثبت العتق والطلاق لا يعتد به للبايع به هكذا هذا
 ولما انه علق الاعتاق بالجناية وللعاق بالشرط يزل عند وجود الشرط كما بهز عند فساد الشرط اذ اعطيه به الجناية
 الا ترى ان من قال لانه اذا دخلت الدار واقتله اذ بلك اربعة أشهر يصير ابيه االا لانه من وقت الذخول وجوحد المرض بخلاف
 ان قال لانه اذا مرضت فانت طالق ثلاثا ومات من ذلك يصير طارا لانه يصير مطلقا بعد الذخول وجوحد المرض بخلاف
 ما اورد لانه فرضه طلاق او عتاق يمكنه الامتناع عنه فلا يدخل تحته ما لا يمكنه الامتناع عنه ولا به حرمه على مباشرة
 الشرط بتعلق اقوى الدواعي الى القتل والظواهر انه يفسد له وهذا دلالة الاختيار وهذا اذا علقه بجناية فوجب المسال

[illegible]

والمولى أيضا ما لحامه على هذا الوجه راضيه لأنه لما رضى بكون العبد وضا عن القليل كان راضيا بكونه
عوضا عن الكثير فإذا أعتقه صح الصلح ضمن الاعتاق ابتداء وإذا لم يستقم له جسد الصلح ابتداء والصلح الأول وقع
باطلا لغير العبد إلى المولى والأولياء بالختياران شاءوا فعوا عنه وإن شاءوا قتلوه وما كفى بعض نفع الجماع الصغير رجل قطع
يديره على هذا الصلح المقطوع يده على عود دفعه إليه فاعتقه المقطوع يده ثم مات من ذلك فالعبد صلح بالجمنا يتوان
لم يعتقه رد على مولاه وقيل للأولياء ما إن قتلوه أو عفوا عنه والوجه ما بيننا فالتحدي والحكم والعلة واختلاف الصورة
ثم هذه المسئلة وهي مسئلة الصلح تردنا شكالا على قول أبي حنيفة فيما إذا عفاه عن يده ثم سري إلى النفس ومات حيث
يطلب العفو ولا يجب القصاص هناك وفي هذه المسئلة قال يطل الصلح ويجب القصاص فيما إذا لم يعق العبد وإن
أعتقه فالصلح باق على حاله فالجواب أما إذا لم يعتقه فقد قيل ما ذكر في مسئلة الصلح جواب القصاص وما ذكر في مسئلة
الصلح جواب الاستحسان فيكونان على القصاص والاستحسان وقيل بالفرق بينهما وجهه أن الصلح عن الجناية على
مال يقرر الجناية ولا يطلها إلا أن الصلح عن الجناية استيفاء للجناية بمعنى باستيفاء بدلها ولهذا تعينت الجناية وتوفر عليه
عقوبتها وهو القصاص أقول برده عليه أنه أن أريد قولهم الصلح لا يطل الجناية بل يفرها فإن الصلح لا يقطع موجب
الجناية بل يبقعه على حاله فهو ممنوع كعقوبتها كان وقد صرحوا في صدر كتاب الجنايات بأن موجب القتل العمد القود لا
إن يعفو الأولياء أيضا لمحاوفا قد جعلوا الصلح كالعفو في إسقاط موجب الجنايات وإن أريد بذلك أن الصلح لا ينافي
ثبوت موجب الجناية في الأصل بل يقرر ذلك حيث وقع الصلح عنه على مال وإن سقطه بعد تحقق الصلح فهو مسلم
لكن لا يتحتم ذلك قولهم فإذا لم يطل الجناية لم يمنع العقوبة إذا لم يزل من عدم بطلان الجناية بمعنى ثبوتها في الأصل
عدم امتناع العقوبة بعد تحقق الصلح عنها كما هو الحال فيما نحن فيه بل لا يتحتم الفرق رأينا بين صورتين في القدر
والصلح والعفو أيضا لا ينافي ثبوت موجب الجناية في الأصل قبل العفو ولا يخفى وأما العفو فهو عدم الجناية والعفو
عن القطع وإن بطل ما سار به إلى النفس لكن بقيت شبهة لوجود صورة العفو وهي كاستيفاء بدل العمد والمحدد ما إذا أعتقه
بفوائده هو الفرق الذي ذكرناه أن العفو يحصل صلحا ابتداء بخلاف العفو على قوله إما يضارب في صورتين لأنهما
كما يجعلان العفو عن القطع عفوا مما يجب منه وفي الصلح ليصلا كذلك بل أوجب القصاص عليه إذا لم يعتقه وجعله
صلحا مبتدأ إذا أعتقه وقد قدمنا سائل سارية المجرح فلا تعبدوا والله أعلم قال رحمه الله **ففي حق ما ذنوب مدون خطأ**
فره سببه بلا علم عليه فيجوز أن يقر الدين بقيمة لولي الجناية في أنه ألتف حقن كل واحد منهما مضمون بكل
القضية على الإنفراد دفع على الأولياء والبس على الغرماء **ففي كذا عند الاجتماع** ويمكن الجمع بين الحقين أيضا
من الرقبة الواحدة بأن يدفع إلى ولي الجناية أو لأثم يبيع للغرماء فيضمنها بالتفويت بخلاف ما إذا ألتفه أحدهما
والمسئلة بحالها حيث يجب عليه قيمة واحدة للولي بحكم الملك في رقبته فلا يظهر حق الغريم بالنسبة إلى ملك
الباقي لأنه دون الملك فصار كأنه ليس فيه حق ثم الغريم أحق بتلك القيمة لأنها مالية العبد والغريم مقدم في المسألة
على ولي الجناية لأن الواجب أن يدفع إليه ثم يبيع للغريم فكان مدمعا معني القيمة هي المعنى فنسب إليه وفي الفصل
الأول كان التعارض بين الحقين وهما متساويان فيضمنهما فيظهر أن وقيد بعدم العلم له لو أعتقه وهو طام بالجمنا كان
عليه الدية إذا كانت الجناية في النفس ولولا أنه وقصة العبد لصاحب الدين لأن الاعتاق بعد العلم موجب الأرض
والأصل أن العبد إذا جنى وعليه دين خير المولى بين الدفع إلى ولي الجناية والفداء فإن اختار الدفع إلى ولي الجناية دفع
ثم يبيع في الدين فإن فضل شيء فهو لولي الجناية لأنه لا بد من ملكه والأفلاسي له وإن بدأ بالدفع جمعا بين الحقين لأنه أمكن
بعه بعد الدفع ولو بدأ بدفعه في الدين لا يمكن دفعه بالجناية لأنه لم يوجد في المشتري جناية ولا حال لأفلاسي في الدفع إذا
كان يبيع عليه لا نقول فأثبته ثبوت استخلاص العبد لأن ولي الجناية ثبت له حق الاستخلاص وللإنسان اغراض في
العين فإذا كان الواجب هو الدفع فلأن المولى دفعه إلى ولي الجناية بغير قصاص لا يضمن استصحابه لا فعل عين ما فعله

القاضي وفي القياس بضمن قيمته لوجود التملك كالمواضع أو موهبه ولودقه الى أصحاب الدين صار مختارا للقداء كما
لواضعه لانه ليس بواجب عليه بل الواجب عليه الدفع بالجناية أولا ولأن القاضي باعه في الدين بينة قامت عليه ثم
حضر ولي الجناية فلم يفضل من الفتن شيء سقط حقه لأن القاضي لا تلزمه العهدة فيما قبل ولو فسخ السبع ودفع الى
ولي الجناية لا احتيج الى بيعه نائبا لما ذكرنا فلا فائدة في الفسخ ودفع رثا هذه المسئلة بفروعهما قال رحمه الله في ما دونه
مدينة ولدت يهت مع والدها في الدين وان جنت فولدت لم يدفع الولد له والعرق أن الدين متعلق برقبته لان الدين
عليها وهو وصف لها حكمى فسرى الى الولد ان الصفات الشرعية الثابتة في الاصل تسرى الى الفروع كالمالك والرق
والحرية وأما الدفع في الجناية فواجب في ذمة المولى لا في ذمتها وإنما بلا فم اثر الفعل الحقيقي وهو الدفع وقبل الدفع
كانت رقبته خالية عن حق الجناية فكذلك لا يجري القصاص على الاولاد ولا المحدثا لهما فعلا من محسوسان كاليدفع
ولا يبيعها فيه وان قيل اذا كان الدين عليه سابقا لما يضمن المولى اذا اعتقها والانسان اذا أنفك المدينون لا يضمن
شيئا قلنا وجوب الضمان باعتباره تغير ما تعلق به حقهما سابقا لا باعتبار وجوب الدين على المولى الا ترى أنه
يضمن القسيه لا غير ولو كان باعتبار الواجب عليه يضمن كل الدين كالعبد الجاني اذا اعتقه المولى بعد العلم بالجناية
ولهذا يتبع الغريم بالفاضل العبد المدينون بعد العتق ولو كان على المولى لما تبعه كالعبد الجاني ولا يرده لينا وجوب
دفع الارش معها اذا جنى عليها قبل الدفع وأخذ المولى الارش بدل جزئها وهو ولي الجناية متعلق بجميع
أجزائها فاذا فلت جزء منها وأخطف بدلا تعلق به حقه كما اذا قتلت وأخطف بدلا اعتبار الجزء بالكل بخلاف الولد
وقوله ما دونه ولدت شرط السراية الى الولدان تسكون الولادة بعد لحوق الدين لانها اذا ولدت ثم تحمها الدين لا يتعلق
حق الغرماء بالولد بخلاف الاكساب حيث يتعلق حق الغرماء بكسب قبل الدين وبعد له لان لها ماعتبره في
الكسب حتى لو نازعها فيه أحد كانت هي الخصم فيه فباعتبار الدك كانت هي أحق به من سيدها القضاء دينها بخلاف
الولادة فإنه انما يستحق بالسراية وذلك قبل الانقضاء لابعده كولد المكاتبة وولد المأذون وولد المديرة وكولد الانصبة لانها
حقوق مستقرة في الرقبة حتى صار صاحبها ممنوعا عن التصرف واذا جنى العبد جناية ثم أذن له المولى في التجارة فحقه
دين دفع بجنايته فان الدائن بقية فاذا بيع لهم رجع أولياءه الجناية على المولى بقيمة العبد وكذلك لو أقر عليه دين
ثم دفعه بجنايته في دينه ورجع أولياءه الجناية بقيمة على المولى وذكر بعد هذا اذا وجب الدين على العبد بينة
ثم أقر المولى عليه بجنايته بخطا يبيع العبد في الدين ولم يلتفت الى الجناية وقبه ايضار رجل في يده عبيدا لا يدري أنه له
أو لغيره ولم يدع صاحب الدانة له ولم يسمع من العبد اقرار أنه عبيد صاحب الدانة لأنه يقر بأنه عبيد في هذا العبد
جناية وثبت ذلك بالبينة أو اقرار صاحب الدان ثم ان صاحب الدان اقرانه رجل وصده المقر له بذلك وكذبه في
الجناية فان كانت الجناية بينة قبل المقر له ادفع أو أقره وان كانت الجناية باقراره الذي كان العبد في يده أخذ المقر له
العبد وطلبت الجناية ولم يكن على المقر من الجناية شيء وقد قدمنا ما يفرضه هذه العبارة قال رحمه الله في عذر زعم رجل
ان سيده حرره وقتن وليه خطا لشيء له عليه معناه اذا كان العبد لرجل فزعم رجل ان مولاه اعتقه فقتل العبد خطا
ولي ذلك الرجل الذي زعم ان مولاه اعتقه وليه ثلاثي له لانه لما زعم ان مولاه اعتقه فقد أقر أنه لا يستحق على المولى
دفع العبد ولا القداء بالارش وإنما يستحق الدية عليه وعلى العاقلة لانه حر فيصديق في حق نفسه فيسقط الدفع والقداء
عن المولى ولا يصدق في دعواه الدية عليهم الا بجمعة وقال في النهاية وضع المسئلة فيما اذا جنى جناية ثم أقر الجاني عليه
أنه حر ونبذ الدفع وجعل في الكتاب الأقرار بالحرية قبل الجناية وهما لا يتفاوتان وكذا اذا أقر الجاني عليه بعد الدفع
اليه أنه حر لانه ملكه بالدفع وقد أقر له بغيره فعق عليه باقراره وصار نظيره من اشترى عبدا ثم أقر بغيره مولاه
قبل الدفع وفي الاصل جعل المسئلة على ثلاثة أوجه اما ان أقر ولي الجناية أن العبد حر الاصل أو أقر أنه حر أو أقر ان
مولاه اعتقه فان أقر أنه حر الاصل فلا ضمان لولي الجناية لا على العبد ولا على المولى وكذلك الجواب اذا أقر أنه حر

أو أقران مولاه أعتقه فاما إذا أقرانه أعتقه فان أقر به قبل الجناية والجواب كالجواب فيما إذا أقر أنه حر الأصل وان
أقرانه أعتقه بعد الجناية فقد أقر ببراءة العبد وادعى على المولى الفداء ان ادعى انه أعتقه وهو عالم بالجناية وان ادعى
انه لم يكن عالما ادعى على المولى ضمان القسيمة وأنكر المولى ما ادعى عليه من ضمان الفداء أو القسيمة فتكون القول
قول المولى مع عبينه وعلى ولي الجناية إقامة البينة وفي المسئلتين الاوليين لا يدع على المولى ضمانا فلا يكون بين ولي
الجناية وبين المولى خصومة ويكون العبد على حاله هذا اذا كان الاقرار من ولي الجناية قبل الدفع فاما اذا كان
الاقرار من ولي الجناية وبين المولى خصومة ويكون المولى بعد الدفع اليه أقر أنه حر الأصل أو أقر أنه حر لم يكن له
على المولى سبيل ولا على العبد الا ان العبد يعترف ولا يكون لاحد على العبد ولا وان أقرانه كان أعتقه قبل الجناية
فانه يحكم بحرية العبد لانه أقر بحرية العبد في ملكه ويكون ولاؤه موقوفاً له لمولى العبد ومولى العبد براءة من
ذلك وأقر بأنه لولي الجناية فان زعم انه أعتق من جهته فيكون ولاؤه موقوفاً له والله عز وجل قال منعت رجل قتل
أخاك خطأ أو أتعبد وقال بعد العتق قال العتق للعبد مائة من الفضة اذا عتق العبد ثم قال رجل بعد العتق قتل أخاك خطأ
وأتعبد وقال الرجل قتله وأنت حر قال قول العبد لانه منكر للضمان لما أنه أسند الى العتق حالة معهودة متنافية
للضمان اذ الكلام فيما اذا كان رقمه مع وفاء الوجوب في حناية العبد على المولى دفعاً أو فداءً فصارت كالأصل البالغ
العاقل طلق امرأتى وأنا صبي أو بعثت دارى وأنا صبي وقال طلق امرأتى وأنا مجنون وقد كان جنونه معروفاً كان
القول قوله لما ذكرنا وقد تفقوا على أصلين أحدهما ان الانتساب الى حادثة معهودة متنافية للضمان فوجب سقوط
للقرب والآخر ان من أقر بسبب الضمان ثم ادعى ما يبرئه لا يجمع منه الابطحة فان قبل ان العبد قد ادعى نازحاً
سابقاً في اقراره والمقر له منكر فبني أن يكون القول قوله وأوجب بان اعتبار التراجع للترجيح بعد الوجوب كأن
قال لها قطعت يدك لاصمعه ومنها ومنكر لاصمعه فصارت كقول العبد اعنتك قبل ان تطاق أو قبل ان أخلق قال
رجسه الله وان قال لها قطعت يدك وأنت أمي وقالت بعد العتق قال قول لها وكذا كل ما أخذ منها الا الجماع
والغلة وهذا عندهما وقال محمد لا يضمن الاشيا قائمها بعينه يؤمر برده عليها لانه منكر وجوب الضمان لاسناد
الفعل الى حالة معهودة متنافية له كافي المسئلة الاولى وكفى الوطء والغلة وفي القائم أقر للضمان حيث اعترف بالاخذ
منها ثم ادعى التملك عليها وهي تنكر والقول قول المنكر ولهذا يؤمر بالرد عليها ولو لما أنه أقر بسبب ظاهر ثم
ادعى ما يبرئه فلا يكون القول قوله كما اذا قال لفسره أذهبت عنك ابنتي وعيني ابنتي صحبة ثم فقت فقال المقر لابل
أذهبتا وعينك ابنتي مفعولة كان القول قول المقر وهذا اذا لم يسند الى حالة متنافية للضمان لانه لا يضمن بها اذا
قطعها وهي مديونة بخلاف الوطء والغلة لان وطء المولى أمته للديونة لا لوجوب العقر واذا أخذ من غلتها أو ان كانت
مديونة لا يوجب الضمان عليه فحصل الاسناد الى حالة معهودة متنافية للضمان في حقها اي في حق الغلة والوطء وعلى
هذا الخلاف لو قال رجل لرجل حربي أسلم أخذت مالك وأنت حربي فقال بل أخذته بعدما سلبت وفي العانية ومثلها مسألة
الحربي وصورتها مسلم دخل دار الحرب بامان فأخذ مال حربي ثم أسلم الحربي ثم نجا اليها فقال المسلم أخذت منك
وأنت حربي وقال الحربي الذي أسلم أخذت مني وأنا مسلم فالقول للحربي على الخلاف المتقدم اهوى هذا الاختلاف
اذا قال أخذت منك ألف درهم من كسبك وأنت عبيد وقال العبد لابل أخذته بعد العتق وعلى هذا الخلاف ما اذا أسلم
الحربي أو صار ذمياً فقال له رجل مسلم قطعت يدك وأنت حربي وأخذت كذا وكذا وأنت حربي في دار الحرب وقال
الحربي لابل فقلت بعدما سلبت أو قال بعدما صرت الى دار الاسلام فقل قول أبي حنيفة وأبي يوسف القول قول
الحربي والمسلم ضمان وعلى قول محمد زفر القول قول المسلم ولا ضمان عليه واذا أسلم الحربي فقال لرجل مسلم قطعت يدك
وأنا حربي في دار الحرب وقال المسلم قطعت ما قطعت وأنت في دار الاسلام وذكر في كتاب الاقرار من الأصل انه على هذا
الخلاف وأجمعوا على أنه اذا قال لرجل يته بعد ما عتقها وطئتك قبل العتق وقالت الجارية لا بعد العتق أن القول قول

المولى ولا ضمان عليه واجمع على ان من اعتق عبدا فقال العبد لرجل آخر قطعت يدك وأنا عبد وقال ذلك الرجل
لا بل بعد ما اعتقت ان القول قول المقر ولا ضمان عليه قال رحمه الله في عبد محجور أمر صبي حرا بقتل رجل فقتله فدينه
على عاقلة الصبي لان الصبي هو المباشر للقتل وعنده وخطة سواه تجب على عاقلة ولا شيء على العبد الا تروا كذا المحكم
اذا امره بذلك صبي والاصل ان الامر بما لا يملكه الا تروا لم يعلم المأمور به ساد الامر بصحيح في حق الا تروا والمأمور
حق ثبت للمأمور الرجوع عن الامر اذا تحق عنه غرم في ذلك بيان ذلك امر رجلا بان يذبح هذه الشاة وهي بحار ولم يعلم
المأمور بذلك فانه يصح الامر في حقهما حتى اذا ضمن النافع الجار قيسمة الشاة برجع بها على الا تروا علم ان الشاة
لغيره وهو حر بالغ لا يصح الامر حتى لا يرجع بما تحققه من مغرم لانه لم يصرها مالا فلا تروا ان كان المأمور صبي يصح الامر
سواء كان مالبا بقساد الامر حتى لا يرجع بما تحققه من مغرم ولا نقصان عقل ولا يلحق به الجنون وانما مشئتنا والاصل
ان الصبي مؤاخذ بضمان الافعال دون الاقوال فيما يتفرع الى صحيح وفاسد اما محبة فعله فله صدوره من أهله في محله
النواذر أمر صبي بقتل ذابية أو بجزق ثوب أو بأكل طعام لغيره فالضمان على الصبي في ماله ورجوع بذلك على الا تروا
ولو أمر الصبي بالغا ففعل لم يضمن الصبي ولو أمر المحر البالغ بذلك فالضمان على الفاعل وفي المسطوف قال اقتل ابني أو
اقطع يده أو اقتل أخى فقتله اقتص من القاتل قاسا وتجب الدية استحقاقا ولا رجوع لعاقلة الصبي على الصبي الا تروا
أبدا ويرجعون على العبد الا تروا بعد العتق لان عدم الاعتبار كان لمحق المولى لا بنقصان أهلية العبد وقد زال حق
المولى بالاعتاق بخلاف الصبي لانه قاصر الاهلية وفي شرح الزايدات لا ترجع العاقلة على العبد ايضا أبدا لان هذا
ضمن حناية وهو على المولى لا على العبد وقد تعدد ما يجابه على المولى لما كان على العبد المحر وهذا أوفق للقواعد
الا تروا أن العبد اذا أقر بعد العتق بالقتل قبله لا يجب عليه شيء لكونه أسند الى حالة مناقبة الضمان على ما يناسب
هذا ولهذا الوجه العبد بترافعة مولا ثم وقع فيما أنما في ذلك لا يجب على العبد شيء وانما وجب على المولى فيجب
عليه قيمة واحدة ولو مات فيها ألف نفس فيقتلها بها بالخصص قال رحمه الله في كذا ان امرعا بقتل رجل فقتله المولى فيجب
الا تروا عبد او المأمور ايضا عبدا محجورا عليه ما فيها طيب مولى القاتل بالدفع أو الفداء ولا رجوع له على الا تروا
الحال ورجوع بعد العتق بالاقول من الفداء وقيمة العبد لانه غير مضطر دفع الزيادة على قياس ما ذكره العتابي
لا يجب عليه شيء لما بينا وهذا اذا كان القتل خطأ وكذا اذا كان عدا أو العبد القاتل صغير الان عده خطأ على ما بينا واما
اذا كان كسر ايح القصاص لانه من أهل العقوبة ولو أمر رجل حرا فاد به على عاقلة الصبي لانه المباشر ثم
ترجع العاقلة على عاقلة الصبي لانه المتسبب اذ لا أمر لم يقتل لضعف فيه ولا يقال كيف تعقل عاقلة الرجل ما لم
يسبب القتل فينبغي ان يكون كالا قرا لا تافول هذا قول لا يثبت الكذب وهو تسبب في علة بخلاف الاقرار بالقتل
لانه يثبت الكذب فلا تعقله العاقلة ولو كان المأمور عبد محجور عليه كبير أو صغير اجتبر المولى بين الدفع والفداء
وأيهما اختار يرجع بالاقول على الا تروا ماله لان الامر صار غاصبا لعبد بالأمرك اذا استخذه وضمان الغصب في ماله
لا على العاقلة وان كان المأمور حرا بالغا قسلا فعلى عاقلة الدية ولا ترجع العاقلة على الا تروا حال لان امره لم يصح ولا
يؤثر وهو ايضا مرمسه لاسيما في الدم وان كان الا تروا ما ذنبا في التجارة كبير كان أو صغير او المأمور عبدا
محجورا عليه أو ما ذنبا يجبر مولى المأمور بين الدفع والفداء وأيهما فعل يرجع على العبد المأذون له لان هذا ضمان
غصب وأنه من جنس ضمان التجارة فلا يؤول الى تلك المضمون باءا الضمان والمأذون له يؤخذ بضمان التجارة
بخلاف ما اذا كان المأمور حرا حيث لا ترجع عاقلة للمأمور على الا تروا الحال ولا بعد الحزينة لعدم تحقق
الغصب في المحر ولو كان المأمور صبي حرا ما ذنبا في التجارة حكمه حكم العبد المأذون له حتى يرجع عليه فيما
اذا كان المأمور عبد التحق الغصب فيه ويكون ذلك في ماله دون العاقلة لانه ليس بضمان جنانية وانما هو ضمان
تجارة ولا يرجع عليه اذا كان المأمور العدم فتصور الغصب فيه فهو الصبي الا تروا في حقه كالصبي المحجور

ولو كان الاثر مكتوبا صغيرا كان أكبر او المأمور صبي حوتجب الذبة على عاقلة الصبي وترجع العاقلة على المكاتب
بالاقل من قيمته ومن الذين لان هذا حكم جنابة المكاتب بخلاف المتن فان حكم جنابته على المولى فيجب عليه ان
أمكن والاستسقط على ما يندون ان يحجز المكاتب بعدما قضى القاضي عليه بالقصة بتابع رقبته الا ان بقضى المولى يديته
والقياس ان يبطل حكم جنابته وهو قول أبي حنيفة لانه بالهجز صار رقنا وأمره بالصنع وهما يقولان لما قضى عليه
بالقصة صار ديناً عليه ونقره فلا يسقط حتى ولو عجز قبل القصاص عليه بالقصة بطل حكم جنابته لان حكم جنابته انما يصير
ديناً عليه بالقضاء ولم يوجبه ان يحجز بعدما أدى كل القيمة لا يبطل وان كان المأمور عبداً لم يبر مولاه بين الدفع أو الفداء
ثم يرجع على المكاتب بقيمة المأمور الا اذا كانت قيمته أكثر من الذبة فنقص عشرة دراهم بقي اشكال وهو ان
يقال ان هذا ضمان الغصب فيه ضمن قيمته بالغصة ما بلغت فكيف ينقص عشرة دراهم كضمان الجنابة فيه وما به
هذا الغصب لكن يحصل بسبب الجنابة فاعتبر بها في حق التقدير وان عجز المكاتب فمولى المأمور يطالب بمولى
المكاتب يدفعه لان ضمان الغصب لا يسقط بعجز المكاتب وان أعنى المولى المكاتب فالمأمور بالخسار ان شارب جمع
بجميع قيمة المأمور على المعتق وبالفضل على المعتق لانه ضمان غصب فلا يبطل بالاعتاق وان شاء رجع على المولى
بقدر قيمة المعتق الى تمام قيمة المأمور وان كان المأمور مكاتباً فيجب على المأمور ضمان قيمة نفسه ولا يرجع به على
الاتر لانه تعذر ان يحصل ضمان غصب لان للمكاتب حر من وجه فلا يكون محلاً للغصب صغيراً كان أو كبيراً لان
المكاتب الصغير ملحق بالكبير فصار كالححر البالغ العاقل ان كان مأموراً فليقله بعجزه لانه لو بني قبل الهجز
لا يباع بل يصير لمولى قال في المخط مكاتب حتى جنابات أو واحدة كان على المولى الاقل من قيمته ومن ارش
الجنابات لان المكاتب مملوك رقبته حريداً مطلقاً وتصرفاً باعتبار انه مملوك رقبته تكون جنابته على المولى وباعتباره
حريداً أو كسايه ان يكون موجب جنابته عليه على أن اكسايه حق له وقد تعذر دفعه بموجب الجنابة فيجب عليه
الاقل من القيمة ومن الارش وان تكررت الجنابات قبل القضاء لزمه قيمة واحدة ولو جنى قضى عليه ثم جنى أخرى
بقضى عليه بقيمة أخرى خلافاً لابي يوسف ولو قتل رجلاً ولم يقض عليه حتى عجز وعليه دين دفع بالجنابة ثم يبيع في الدين
وان فداه يبيع بالدين ولو مات عن مال قضى في ماله بالجنابة ثم بالكسايه ثم بالارث لانه مات عن واه فلا تنفص الكسايه وان
كان عليه دين وجنابة فعضى عليه بالجنابة فالدين والجنابة سواء لان الجنابة صارت ديناً بالقضاء وان لم يقض بالجنابة
لمحكم ما تقدم مكاتبه جنت ثم ولدت ولم يقض دفعها ولو قضى عليها ثم ولدت يبعها فان وفى عنها بالجنابة ولا يبيع
ولدها لان الولد المولود في الكسايه حكمه حكم أمه ولو كانت نصف أمته فجنى أحدهما على صاحبه لزم الجناتي الاقل من
قيمته ومن نصف الجنابة وجنابة عبد المكاتب كجنابة عبد الحر ولو جنى المكاتب على مولاه أو على عبده مولاه أو على
ابن مولاه كانت الجنابة عليهم كالجنابة على غيرهم لان جنابة المكاتب عليها معتبرة واذا كان مكاتب بن اثنين يعتبر
كل نصف منه على حدة في الاحكام المتقدمة بناء على ان الكسايه تقضى ولو كانت أمته مشتركة فكاتبها أحدهما
بغير اذن شريكه فولدت وكاتب الآخر نصيبه من الولد ثم جنى الولد على الام او اوانم عليه لزم كل واحد منهما ثلاثة
ارباع قيمة القتل عند الامام ولو اقر المكاتب بالجنابة المسبوبة اصله ان المكاتب في جنابة فوجب المال بعزله
الحر لانه استيجاب المال على نفسه والمكاتب من أهل استيجاب المال على نفسه بخلاف العبد ولو اقر بجنابة فوجب
المال لا يبيع لان موجهها يجب على مولاه فجعل مقراً على مولاه فلم يصح واذا اقر المكاتب بجنابة عمداً أو خطأ لزمه لانه
في حق الجنابة ملحق بالحر ولو قضى عليه بجنابة خطا ثم عجز هدر موجهه عندنا في حنيفة وعندهما يؤخذ ويبيع فيها
بما على ان المكاتب لو اقر بجنابة موجهة للسال لا يؤاخذ به ولو عجز عنه وصار ديناً عليه أو لا وعندهما يؤخذ به اذا
صار ديناً عليه بالقضاء ولو اعتق ضمن قضي بها ولا وكذلك لو صالح ولي العبد وقد اقر به ثم عجز هدرت عندنا حنيفة
رجه الله وعندهما يباع فيه لان القصاص بعد الصلح صار موجبا للمال واصل الجنابة ثبت باقراره ومن اقر بجنابة

[illegible]

دية الآخر فندفع نصيبه اليهما فلا تأوا الفداء كذا في المحيط قال رحمه الله عز وجل تتسرعون على الموت ولا تأخذوا به الا ذنبا عظيما
 ففعلوا احبوا كل من دفع سده نصفه الى الآخر من اوقداه بالدية اي لمولي الخبير ان شاء دفع نصف العبد
 الى الذي لم يصف من ولي القليلين وان شاء فداءه بدية كاملة لان كل واحد من اثنين يجب له نصف العبد او نصف العبد
 حصة فاداسقط الفضايل وجب ان يتقلب كاهما لا وذلك دينان في حق المولى وعرضه انما هو مع احد من العبد
 نصيب العاقبة سقطنا فاقابل نصيب المالكين ما لا وذلك دية كل واحد منهما نصف الدية او دفع نصف العبد
 لهما فيخير المولى بينهما كذا ذكر الشارح قال في المحيط عبدان اختلفا في دفع مولى واحد عساهما فخر ما ويرى دفع مولى
 كل واحد بالآخر ولا ير جعان شي سوى ذلك لان كل واحد منهما له العبد من صاحبه ولا يقيد ان يرجع لانه
 لو رجع احدهما لرجع الآخر لان حق كل واحد منهما ثابت في رقبة كاملة فليأخذ احدهما من صاحبه فذلك
 بدل آخر وتعلق به حقه فلا يغيب الرجوع وان اختار الفداء فدى كل واحد بمجيبه ارض جناية ولا ينالها الا بغير ما
 فقد جنى كل واحد منهما على عبد صحيح فعلق حق كل واحد من المولدين بعبد صحيح فيجب بدل عبد صحيح وان سبق
 احدهما بالبرقة خير مولى البادئ لان البداية من مولى الا لاحق في تقديله لا في الا لاحق في قبضه صحيح كامل الرقبة
 فاذا دفع الى البادئ عبد صحيحا كان للا لاحق ان يسترده منه فكان دفعه مقدرا ون دفعته تاليد في دفعه الى
 ولا شيء للدافع لانه لو رجع البادئ شي كان للدفع اليه ان يرجع عنده ثانيا لان حق في رقبة عبد صحيح فلا يغيب
 رجوع البادئ وان فداءه خير مولى الا لاحق من الدفع والفداء لانه يرى عبد ارضي عن الجناية ولا يوافق صاحبها
 لم يحن وان جنى عليه العبد الا لاحق فان مات البادئ كانت قيمته في حق الثاني يدفع به او يفي وان فداءه بقيمة
 الميت يرجع في تلك القيمة بارش جواحة عسده وصار كانه لم يحن وانما جنى عليه البادئ بالبادئ ان مات والقيمة
 قائمة فقامه لانه جنى قائم وان دفعه رجوع بارش شعبة عسده في عقده وخير المدفوع اليه من المدفع والفداء لان
 المدفوع قام مقام الميت الحاج وان مات العبد القاتل خير مولى العبد البادئ وان فداءه اودع جناية في حقه لانه
 حينئذ لا لاحق البادئ كان الا لاحق مشجوبا فثبت حق مولى البادئ في شعبة عسده وارباع الدية في شيء آخر
 سوى الجناية وفي الا لاحق خير المولى ويقال له اذا شئت ادفع واعف عن مولى الا لاحق ولا بد من احدهما على
 الآخر وان شئت ادفع ارض شعبة الا لاحق وطالبه فان دفع الى صاحبه ارض عبد يرجع روض جناية عسده فندفع
 مولى الا لاحق عسده او يفيده اما العفو فلا يفيده مولى البادئ بجنايته وان دفعه كان لمولى الا لاحق ان يطالبه بارش
 شعبة عسده وكان لمولى البادئ ان يدفع اليه العبد المدفوع ثانيا ليراعى حقه فلا يقيد بالدفع فافداش ارض
 شعبة الا لاحق لانه من دفع ارض عسده للا لاحق فقد ظهر البادئ عن الجناية وصار كانه لم يحن وان جنى عليه البادئ
 الا لاحق فيحاطب مولى الا لاحق بالدفع او الفداء او في ذلك اختار لا يبق لوليه من صاحبه سدا لا وصل الى
 كل واحد منهما حقه وان اتي مولى البادئ ان يدفع الارض فلا تعلق في دفعه والآخران في الا لاحق في بصر ارض
 العفو وبين دفع الارض والمطالبة بشعبة عسده فاذا امتنع من دفع الارض صار حقه ارضه او صار كانه لم يحن في ذلك
 حق فبطل حقه ولو مات الا لاحق وبقي البادئ خير مولا فان دفعه بطل حقه وان فداءه بارش شعبة عسده في الا لاحق
 البادئ طهر عن الجناية فلا يكون لمولى الا لاحق ان يسترجع منه الارض فان ادعاها له لم يحن في ارضه جنى حق
 مولى الا لاحق فيعلقا بان بالشعبة من العبد البادئ والعبء المدفوع بدله في ثمانية ارباع الدية في حق البادئ
 بارش شعبة كان لمولى الا لاحق ان يسترجع منه لان حقه كان من اقبالا فالتفت من ثمانية ارباع الدية في الا لاحق فاداه الرجوع
 ولو لم يحن قتل البادئ الا لاحق جرحا كان في حق البادئ ارض الا لاحق وقيمتها ويخبر به دفعه وذا الله فان دفعه فلا
 شيء له لما ينالون فداءه فداء بارش الشعبة وقيمة المقتول لان البادئ مع الا لاحق ثم قتله مشجوبا حاشا لانه ارض الشعبة
 وقيمتها مشجوبا جاني اختيار الفداء او يسل ارض الشعبة المقتول او لاه خاصة ويكر ارض شعبة المحمي في ذمة القيمة

ياخذ مولاه منها وما بقي لمولى المقتول لان حق مولى البادئ انما ثبت في حق اللاحق وهو مشهور لان حين جنى على
 البادئ وهو مشهور فياخذ من قيمته مشهورا ارض شعبة البادئ فان فصل منه شيء يكون لمولى اللاحق لانه بدل
 عبده وقد فرغ من حق الغير ولو قتل البادئ اللاحق فان لم يطالب ولي المقتول المجنانية لم يكن لاحد هبة على صاحبه
 شيء لان مولى المقتول بخير بين العفو واخذ ارض شعبة الثانية وان طلب المجنانية بدأ عنه بارش المحي ثم خير مولى
 المحي بين ان يدفع عبده او يقبضه بقيمة المقتول ويسلم ذلك لمولى المقتول لان العبد اللاحق قبل البادئ مشهورا فيخير
 مولاه بين دفعه وفدائه بجمته مشهورا او اى ذلك فعل لا يبقى لاحد هبة على صاحبه سيدل لانه وصل الى كل واحد
 منها حقه ولو قتل احدهما صاحبه بعد ما برئوا لا يعلم البادئ بالشعبة خير مولى القاتل لانه تعذرت البداهة بالبادئ
 للبهالة ولو تعذر البداهة بسبب موت البادئ تعذر القتل فكذا هذا فان دفع عبده كان له نصف ارض شعبة المقتول
 وعلى قيمة ممشهورا فياخذ الذى دفعه من حصته قيمته مشهورا من العبد المدفوع او يقبضه لان القاتل بالدفع قام
 مقام المقتول محمدا وما قصار كان المقتول بقى حامله ولا يرجع نصف ارض شعبة عبده من اختيار المدفع فكذا اذا دفع
 بدله وان اختار مولى القاتل فداه بقيمة المقتول صحيحا لان القاتل هو البادئ بالشعبة ثم عساه بعد اجماعا ثم قدسه فعليه
 قيمة عبده صحيح وان كان القاتل هو اللاحق فقد شفع البادئ وهو صحيح ثم قتله كان على المولى القاتل ان يقضى عبده
 بقيمة المقتول صحيحا ويرجع بارش الشفعة في الفداء بعد ما يدفع الى مولى العبد المقتول نصف ارض شعبة لان القيمة
 قامت مقام المقتول ولو كان المقتول حيا وقد شفع كل واحد منهما صاحبه ولا يعلم البادئ بهما ويرجع كل واحد منهما
 فيما يدفع الى صاحبه بنصف ارض شعبة عبده والمدفوع اليه يخير بين الفداء او بين ما يخص نصف ارض شعبة من
 العبد المدفوع اليه فكذا تركته قال رحمه الله وان قتل احدهما همدالا او اخرجه افعلا احدولي العبد فدى
 بالدية لولى الخطا ونصفه لا حدولى العمدى لان حقهما في الدية عشر آلاف وحق ولى العمدى القصاص فان عفا
 احدهما انقلب نصيب الآخر مالا وهو نصف الدية خمسة آلاف فاذا فداء بخمسة عشر ألف درهم عشرة آلاف لولى
 الخطا وخمسة آلاف لغير العاقب من ولى العمدان دفعه اليهم اثلاثا لثلاثة لولى الخطا وثلاثة لساكت من ولى العمد بطريق
 العمدان حقهم في الدية كذلك فيضرب ولى الخطا بشرة آلاف ويضرب غير العاقب من ولى العمد بخمسة آلاف وهذا
 عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله يدفعه ارباعا بطريق المنازعة ثلاثة ارباعه لولى الخطا وربعه
 لغير العاقب من ولى العمد لان نصفه لولى الخطا بالامنازعة فاستوت منازعتهم في النصف الاخر فتمت نصف فان قيل
 ينبغي ان يسلم لولى ربع العبد في هذه المسئلة وهي نصيب العاقب من ولى العمد ويدفع ثلاثة ارباعه اليهم تقسم بينهم
 على قدر حقوقهم كما سلم له النصف وهو نصيب العاقب قلنا لا يمكن ذلك هنا لان لولى الخطا استحقاق كله ولم يسقط من
 حقهما شيء وهذا لان حق كل واحد من الفريقين يتعلق بكل الرقبة في المثلثين غير انه لما عاقول كل قبيل سقط حق
 العاقب على الرقبة في المسئلة الاولى وخطي نصيب ما منه عن حقهما وصار ذلك لولى وهو النصف بخلاف ما نحن فيه فان
 حق ولى الخطا ثابت في الكل على حاله وكانت الرقبة بينهما مسئلة لهما والنصف لغير العاقب من ولى العمد فلما اختلفا
 فقسبونها كلها على قدر حقوهم بطريق العول والمنازعة وانه المسئلة تطاير ذكرناها في كتاب الدعوى من هذا
 الكتاب باصولها الذى نشأ منها الخلاف بتوفيق الله تعالى فلا نعيد ما لم يتعرض المؤلف لما اذا جنى القن على
 الغاصب ونحو ذلك تقسما ثمانية اقسام في تجميع العقب عدا فقتل عند الغاصب محمد اربح حلالا ثم رده الى
 مولاه فقتل عبده رجلا آخر حراما واختار لولى دفعه بالمجانية بين فانه يكون بينهما نصيب ثم يرجع المولى الى الغاصب
 بنصف قيمة العبد ويدفعه الى ولى المجانية الاولى ثم يرجع به الى الغاصب في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد
 وزفر لا يرجع ذلك الى ولى المجانية الاولى ولو كان العبد جنى عند المولى الاثم عند الغاصب ثم ردا الغاصب العبد على
 المولى ودفعه المولى بالمجانية بين جميعا اربح المولى على الغاصب بنصف قيمة العبد ويدفعها الى ولى القتل ولا يرجع

بذلك مرة أخرى على الغاصب في قولهم جميعاً ما دفعها إلى ولي القتيان فيكون بينهما نصفين ثم يرجع المولى على الغاصب
 بنصف قيمة العبد ويدفعها إلى ولي القتيان وكذلك لو كان مكان العبد مدير كان الجواب فيه كالجواب في العبد من
 الوفاق والخلاف وصورته رجل غصب مديراً رجل وقد كان المدير قتل قتيلاً خطأ عند المولى فقتل قتيلاً آخر عند
 الغاصب فرد الغاصب المدير على المولى فعلى المولى قيمة المديرين وولي القتيان نصفين ثم يرجع المولى على الغاصب
 بنصف قيمة المدير ولا يرجع بجميع قيمة المدير فإذا رجع المولى على الغاصب بنصف القيمة فإن لولي القتيان الأول أن
 يأخذ ذلك من المولى عندهم جميعاً ولو كان جنى أولاً عند الغاصب وجنى ثانياً عند المولى وحصر المولى قيمته ورجع
 على الغاصب بنصف قيمته هل يسلم ذلك للمولى فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف الأول لا يسلم وعلى قول زفر يسلم قال في
 الأصل وإذا غصب الرجل عبداً من رجل فقتل عنده قتيلاً خطأ ثم اجتمع المولى وأولياء القتل فإن العبد روى مولا
 وأراد عليه العبد يقال له جنى وهو يجعل الدفع فقير فإن دفع أو فداه رجع على الغاصب بالأقل من قيمة العبد ومن
 الأرض وإن كان زاد عند الغاصب زيادة متصلة واختار الدفع فإنه يدفع العبد مع الزيادة سواء حدثت الزيادة قبل
 التجنبة أو بعدها ثم لا يرجع المولى على الغاصب بقيمة الزيادة وإن استغفرت الزيادة سبب أحدهما العبد عند الغاصب
 ولو هلك الزيادة من حيث القيمة لا يضمها إلى الغاصب هذا إذا زاد العبد في يد الغاصب فإن أعور العبد في يد
 الغاصب وقد جنى عنده جناية فهو على وجهين أما إن أعور به سد التجناتين أو قبل أن أعور بعد التجنبة وقد اختار
 المولى الدفع فإنه يدفعها إلى ولي التجنبة ثم يرجع المولى على الغاصب ثانياً بنصف قيمة العبد مع جاني جنى وكل له
 قيمة العبد وإن أعور قبل التجنبة واختار المولى الدفع فإنه يدفع العبد أعور ثم يرجع بقيمة العبد مع جاني على الغاصب
 فإذا أخذ ذلك سلم له ولم يكن لولي التجنبة أن يأخذ به شيئا العبد المصوب إذا جنى على مولا جناية موجبة للسلب بأن
 قتله خطأ أو جنى على رقيقه خطأ أو على ماله بأن تلف شيئاً من ملكه قال أبو حنيفة أنه تعتبر جنايته بمعنى ضمن الغاصب
 قيمة العبد المصوب ومولاه إلا أن يكون الأرض أو قيمة العبد المتلف أقل من قيمة العبد المصوب وقال أبو يوسف ومحمد
 بأن جناية المغصب على مولا وعلى رقيقه وعلى ماله هدر فاما العبد المهرهون إذا جنى على الرهن أو على ماله هل تعتبر
 جنايته قالوا لا كرهذه المسئلة في كتاب الرهن وقال تهر حنانيته ولم يرد كرهيه خلاه إلا أن الماشح قالوا ما ذكر في كتاب
 الرهن أنه يهر على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فاما على قول أبي حنيفة تعتبر على الرهن بقدر الدين كما تعتبر جناية
 المصوب هنا على الغاصب وعلى رقيقه هذا إذا جنى المصوب على مولا وعلى ماله ولا فاما إذا جنى على الغاصب
 أو على رقيق الغاصب بجنايته موجبة للسلب قال أبو حنيفة أنه لا يعتبر فيكون هدر حتى لا يجتالب مولى العبد بالدفع
 أو الفداء وكذلك على هذا الاختلاف للعبد المهرهون إذا جنى جناية على المهرن أو على ماله فعلى قول أبي حنيفة لا
 تعتبر الجناية بقدر الدين وقال أبو يوسف ومحمد بأن يعتبر المحر والعبدان إذا تضابا وتضاجوا في الميسر حتى على عبد
 وجنى العبد على رجل آخر وعلى الجاني فاختار مولاه الدفع ثم اختلفوا فقال المولى جنى على عبدي وأولادك له في ودية
 المدفوع إليه والقول للمولى مع عبدي لأن المحر الجاني عليه لما ادعى أن البادئ بالجناية هو العبد فقد ادعى على المولى
 شيئين العبد وارث العبد مع اختيار دفع العبد إليه لأنه ادعى أن حقه ثبت في عبدي معجيب السدين لأن العبد لما بدأ
 بقطع يد المحر كانت يده معصية وإذا تعلق حقه بالعبد تعلق بيدها أيضاً والمولى أقبله بالعبد وأنكر الأرض فبكون
 القول له فصار كالوَصْدَقِ قال في البادئ بالجناية هو المحر لأن الثابت به قول من جعل له شرطاً كالنائب بالتصادق
 ومنى تصادقاً البادئ بالجناية هو المحر ضمن نصف قيمة العبد والمولى بخبرين الدفع والفداء أنه يدفع العبد
 دون الأرض لأن حق الهني عليه تعلق بعبد موقوف اليد فاما موقوف اليد فلا يتعلق بيدها وهو لا أرض وإن تصادقا
 انتهى ما لا يعلمان البادئ منهم ما بجنايته ضمن المحر الجاني قيمة العبد والمولى إن اختار الدفع يدفع العبد ونصف أرض
 يده لأن كل واحد منهما يجوز أن يكون بادئاً بالجناية ويجوز أن يكون لاحقاً فإن كان المحر هو البادئ فليس على المولى

ويرجع بذلك على الأمر امرأة قتلت رجلا خطأ فترجىها على المقتول على الدية التي وجبت على العاقلة فسدلتها جائر
والعاقلة برآء فان طلقتها قبل النحول بها رجع على العاقلة بنصف الدية رجل شجر رجلا موصغة هذا ومات من الموصغتين
فعل الأمر القصاص ولا شيء على الأول وكذلك لو كان الصلح مع الأول بعد ما شجبه الأمر قال أبو الفضل فقد استحسن
في موضع آخر من هذا الكتاب أنه له القصاص على الأمر إذا كان ضمه بعد صلح الأول رجل شجر رجلا موصغة
هذا وما ضمه عنها وما يحدث منها على عشرة آلاف درهم وقبضها ثم شجبه آخر خطأ ومات منها فعل الثاني خمسة آلاف
درهم على عاقلة ويرجع الأول في مال المقتول بخمسة آلاف درهم على عاقلة وإن كانت الشجعتان هذا جازا عطاء
الأول وقتل الأمر وأمر الله أعلم

في فصل في المسافر عن بيان أحكام جنابة العبد شرع في بيان أحكام الجنابة على العبد وقدم الأول ترجيحاً
لجانب الفاعلية كذا في العناية وهو حق الأداء وقال في النهاية وغاية البيان انما قدم جنابة العبد على الجنابة عليهم
لان الفاعل قبل المفعول وجوداً فكذلك ترتيباً أقول فيه بحث لانه ان اردنا ذات الفاعل قبل ذات المفعول وجوداً
فهو ممنوع اذ يجوز ان يكون وجود ذات المفعول قبل وجود ذات الفاعل بمدة طويلة مثلاً يجوز ان يكون عمر المحنى عليه
سبعين سنة أو أكثر وعمر الجاني عشرين سنة أو أقل وإن اردنا فاعلية الفاعل قبل مفعولية المفعول وجوداً فهو أيضاً
ممنوع لان الفاعلية والمفعولية يوجدان معاً في آن واحد وهو ان تعلق الفعل المتعدي بالمفعول بوقوعه عليه وقبل
ذلك لا ينصف الفاعل بالفاعلية ولا المفعول بالمفعولية وكل ذلك بوقوعه عليه ليس خاف على العارف القطن بالقواعد
والله أعلم قال رحمه الله في حديث قتل خطأ نجس قيمته منقوص عشرة أو كانت عشرة آلاف أو أكثر في الامة عشرة من خمسة
آلاف وفي المذهب يجب قيمته بالغة ما بلغت في وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف والشافعي في القن يجب
قيمه بالغة ما بلغت وفي الغصب يجب قيمته بالغة ما بلغت بالاجماع لما روي عن عمر وعلى وابن عمر رضي الله عنهم انهم
أوجبوا في قتل الصديق قيمة بالغة ما بلغت لان الضمان يدل المسألة ولهذا يجب للزنى وهو لا يملك الامن حيث المسألة
ولو كان يدل الدم لكان العبد اذ هو في حق الدم مبيع على أصل الحرمة فعليه ان يدل المسألة ولهذا وقتل العبد المبيع
قبل القبض يبقى عقد البيع ويقاوم ببقاء المسألة أصلاً أو بدلاً في حال قيامه أو هلاكه فصار كسائر الاموال وكقيل
القيمة والغصب ولان ضمان المال بالمال أصل وضمان ما ليس بمال بالمال خلاف الأصل ومهما أمكن ايضاب
الضمان على موافقة القياس لا يصير الى ايجابه بخلاف الأصل قال القسدر وروى في كتابه التبرير قال أبو يوسف اذا
قتل المبيع في يد البائع فاختار المشتري اجازة البيع كان له القصاص وكذلك ان اختار فمخ المبيع كان للبائع
القصاص وهذا حنفى عن أبي حنيفة وقال أبو يوسف ليس للبائع القصاص وروى ابن زبادة لا قصاص للمشتري
أيضاً ولا في جنبة نقوله تعالى ودية مسلمة أوجبها مطقاً من غير فصل بين أن يكون حراً أو عبداً والدية اسم
للوأجب بمقابلة الأدمية وهو آدمي فبدل تحت النص وهذا لان المذكور في الآية حكان الدية والكمارة والعبد
داخل فيها في حق الكفارة بالا جاعل لكونه آدمياً فكذلك في الدية لانه آدمي ولهذا يجب القصاص بقتله بالا جاع
ويكون مكلفاً ولولائه آدمي لما وجب القصاص وكان كسائر الاموال ولا يملك ان فيه معنى المسألة والا ادمية
وجب اعتباراً بغيرها وهي الأدمية عند تعذر الجمع بينهما وهذا هو الذي هو المال لان الأدمية أسبق والرق
حاضر بواسطة الاستسكان فكان اعتباراً به والأصل أولى الأثرى ان القصاص يجب بقتله هذا هو الاعتبار
والمتلف في حالة العمد والخطأ واحد فاذا اعتبر في احدي حالتي القتل آدمياً وجب ان يعتبر في الحالة الاخرى كذلك
اذا لم يكن الواحد لا يبدل جنسه باختلاف حالة اتلافه وهذا أولى من العكس لان في العكس اصدار آدميته والحاقه
بالبائهم والجماد وما روي من الاثر معارض بآثر ابن مسعود وهو محمول على الغصب وضمان الغصب بمقابلة المسألة لانه
لا تعارض اما اذا الغصب لا يرد الا على المال وبقاء العبد لا يعتمد على المسألة وانما يعتمد على الفاعلة الاثرى انه يبقى بعد قتله

عدا أيضا وإن لم يكن القصاص مالا ولا بدلا عن المسالبة وفي قليل القيمة الواجب بمقابلته الاكسية الا انه لا يجمع فيه
 فقدان قيمته وأيا يتخلف كثيرا للقيمة لان فيه قول ابن مسعود لا يبلغ بقيمة العبد دية النحر وينقص منه عشرة دراهم
 والاثر في المقدرات كالتخبر اذا لم يعرف الاسم كما ولا ن آدميته انقص ويكون بدلها أقل كالمراة أو الجنين الا ترى انه
 لما كان انقص نصف النعم والعقوبات في حقه اظهره الاخطا ورتبته فكذلك في هذا وروى الحسن عن أبي حنيفة
 انه يجب في الامنة خمسة آلاف درهم الا خمسة لان دية الانثى نصف الذكرك فيصكون الناقص من دية الانثى نصف
 الناقص من دية الذكرك كافي الاطراف والاول اظهر لان أقل مال له خطر في الشرع عشرة كنيص المرفق والمهر وما
 دونه لا يعتبر بخلاف الاطراف لانه بعض الدية فينقص من كل جزء بحسبه ولونقص من كل جزء عشرة لما وجب
 أصلا ولم يتعرض المؤلف لمساكن الضرب ونقص نذكرها تكميلا للاحقة قال في المجامع مسائل الضرب على ثلاثة فصول
 أحدها في ضرب المولى عبده والثاني في امر أحد الشريكين بضرب العبد المشترك والثالث في ضرب الشريك أو أجنبي
 أصله العبرة في الجنائيات لتعدد الجاني لا لتعدد الجناية لان النفس تبرا من جراحات كثيرة وتغوت من جراحات قليلة ولهذا
 سقط اعتبار طولها وعرضها وعمقها أمر رجلان بضرب عبده سوطين فضره ثلاثة وضربه المولى سوطا ثم ضربه أجنبي
 سوطا ثم مات من ذلك كله فعلى عاقلة المامور بالسوطين أرض السوط الثالث مضروبا وهو تسدين قيمته مضروبا
 أربعة أسواط وعلى عاقلة الاجنبي أرض السوط الخامس مضروبا أربع أسواط وهو ثلث قيمته مضروبا بأربعة
 أسواط وبطل ما سوى ذلك لان المامور بضربه ثلاثة أسواط اثنان منها هدر مع المراة لا لأن الثالث معتبر لانه
 ضرب بغير إذن فيضمن أرشه مضمونا بها والارباع هدر لان جنابة المولى على جملته هدر والخامس معتبر فيضمن
 الاجنبي أرشه منقوصا بأربعة أسواط واذا مات العبد من هذه فقد مات من خمس جنابات فانقم تلف التلف على
 الجنائيات فقيم عليها لان العبرة لتعدد الجاني لا لتعدد الجنائيات فانقم عليها ثلاثا ثالث على الاجنبي وثلاثا تلف بجناية
 المامور الاول فانقم هذا الثلث نصفين نصفه هدر ونصفه معتبر والاصل الثاني ان الجنابة على المالك متى تلفت
 نفسا أو عضوا أو فاضى الى الموت فقصمه العاقلة لانه ضمان دم وضمان الدم تقصمه العاقلة وان اقتصرت على مادون
 النفس يجب ضمانه في مال الجاني عديدين رجلين قال أحدهما اضربه سوطا فان زدت فهو حرضه ثلاثة ثمان
 من ذلك كله فعلى الضارب نصف أرض السوطين منقوصا سوطا في ماله وعلى المعتق لشره ان كان مومرا نصف
 قيمته مضروبا بسوطين وعلى الضارب أرض السوط الثالث مضروبا بسوطين ونصف قيمته مضروبا بثلاثة أسواط فيكون
 ذلك على عاقلة فليستوفها أولياء العبد أو يأخذ المعتق من ذلك ما غرم ويكون الباقي لورثة العبد لان السوط الاول كله
 هدر لان نصفه في ملكه ونصفه لاقى ملك شره بيه ولكنه باذنه والسوط الثاني نصفه هدر ونصفه معتبر لان نصفه
 لاقى ملكه ونصفه لاقى ملك شره بيه بغير اذنه فيضمن أرض السوط الثاني مضروبا سوطا في ماله لشره بيه لان سريته
 انتطعت لما اعتقه فاقتصرت الجنابة على مادون النفس فتجب في مال الجاني وصار العبد كله ملكا للمعتق بال ضمان
 لان المعتق بال ضمان عليك نصيب الضارب عند أبي حنيفة ويصير مكابله لانه يوقف عتق هذا النصف على أداء
 العاية اليه فالسوط الثالث لاقى مكاتب غيره فيكون معتبرا كله فيضمن الضارب جميع ما نقصه السوط الثالث
 مضروبا بسوطين لان السوط الثالث حل به وهو منقوص سوطين فلما مات العبد فقد مات من ثلاث جنابات الا ان
 الجنائيتين الاوليين كجناية واحدة لا في حاكمها واتحدت شرائيهما والجنابة الثالثة معتبرة باصلها وسريتها
 وان عتق العبد بعد ذلك لان اعتاق المكاتب لا يقطع المراة بل يائينا فصارت النفس ثالثة بجنابيتين أحدهما
 معتبرة والاخرى موهنة فيقدر نصف قيمته ويضمن الضارب نصف قيمته مضروبا بثلاثة أسواط لانه مات منقوصا
 ثلاثة أسواط فان نفق المعتق بماله كان له أن يأخذ من ماله ما ضمن لشره بيه كالمهورته والمخالف لان ولاده ولم يباشر
 قتله وانما امر بقتله فيكون مسببا لقتله والمُسبب لا يقتل لا يحرم عن الارث وان كان المعتق معصرا فلا ضمان عليه

وعلى الضارب الضمان كما وصفنا ويكون نصفه في ماله ونصفه على العاقلة فياخذ الضارب من ذلك نصف قيمة العبد مضر وباسوطين فإن بقي شيء فلورثة العبد لان المحالف متى كان معسر الا يكون الضارب تضمن المحالف وانما له استعانة نصيبه فبقي نصيب الضارب على ذلك وصار نصيبه مكانه لانه لو توقف عتق نصيبه على ادائه السعاية اليه ونصيب المقتى صار حراما ليه وكان السوط الاول هدرا والسوط الثاني نصفه هدر ونصفه معتبر لما بينا والسوط الثالث كالمعتبر لان نصفه مكاتب الضارب ونصفه مولى المحالف وقدمات العبد يجنبا بين احدهما معتبرة والاخرى مهذرة فكان على الضارب نصف قيمة العبد مضر وبانجسة اسواط نصفه على العاقلة لان نصفه مكاتب ونصفه معتق المحالف وهو وجب جنائسه على مكاتب نفسه في ماله وموجب جنائسه على معتق غيره على عاقلته ويكون ذلك كسب المكاتب فيسوي الضارب منه مقدارا نصف قيمته مضر وباسوطين لانه باخضن ماله مال جنائبه لانه صادف بنا عليه فياخذ ايضا من تركته بعد وفاته ولو كانت المثلثة بجالها ثم ضربه الاخر سوطا ثم ضربه الاجنبي سوطا مات من ذلك كله فعلى المأمور نصف ارض السوط الثاني مضر وباسوطين في ماله لشره وكه وعلى عاقلة المأمور ان كان المعتق موسرا ارض السوط الثالث مضر وباسوطين وهو سدس قيمته مضر وبانجسة اسواط في ماله وعلى عاقلة الاجنبي ارض السوط الخامس مضر وباربعة اسواط وهو ثلث قيمته مضر وبانجسة اسواط لان السوط الاول كله هدر والسوط الثاني نصفه معتبر لان نصفه لاقي ملاك شره كغيره فغيرم الضارب نصف ارض في ماله لشره وسراية الجنبا بين مهذرة لان المحالف اعتق نصيبه بعد السوط الثاني وهو موسر فكان للضارب ان يضمن قيمة نصيبه مضر وباسوطين وصار نصيب الضارب ملكا للمحالف بالضمان وصار مكانه والسوط الثالث معتبر كله لانه لاقي شخصا نصفه معتق مكاتبه والجنباية على المعتق والمكاتب معتبرة والسوط الرابع من المولى ايضا معتبر لانه لاقي شخصا نصفه مولى للاخر ونصفه مكاتبه ووجباة الانسان على مولاه ومكاتبه معتبرة فيغرم الاخر ما قيمه السوط الرابع منقوصا لثلاثة اسواط والسوط الخامس من الاجنبي معتبر فيغرم ارض ما قيمه مضر وباربعة اسواط واذا مات العبد من ذلك كله يغرم الضارب سدس قيمته مضر وبانجسة اسواط لانه قتل النفس ثلاثة فقد تلفت النفس بجنايات الضارب وهي ثلاثة اسواط الان السوطين الاولين حكمهما واحد فان سرايتهما مهذرة فتعجل جنائبه واحد قوا السوط الثالث باصله وسرايته معتبرة فهذا الثلث تلف بجنايات احدهما معتبرة والاخرى مهذرة فيغرم نصف الثلث وذلك سدس الكل ويجب على عاقلته لانه جنى على معتق ومكاتب غيره ويضمن الاخر نصف قيمته مضر وبانجسة اسواط في ماله لانه جنى على المكاتب نفسه لانه لم يظهر لعق نصيبه اثر في حكم من احكام الحرية فكان السكل مكانه محكما واعتبارا على عاقلة الاجنبي ثلث قيمته مضر وبانجسة اسواط لانه جنى على مكاتب غيره ومولى غيره يكون من عاقلة الاجنبي ومن الاخر من المأمور للعبد لانه كسب العبد وبأخذ المأمور من الاخر بذلك من مال العبد لان هذا ارض له على العبد وما بقي في ماله فللعصبة المولى الاخر ان لم يكن للعصبة لان الولاء له لما الان الاخر باشر قتله بغير حق محرم عن الميراث فيجعل كالميت فتكون ما بقي لا قرب عصيات الاخر وقال في النهاية هذا بخلاف ظاهر الرواية لانه ذكر في المبسوط ففي طرف المملوك تعتبر اطراف الحر من الدية الى اخره فان قيل عند الامام يدفع اليه العبد ياخذ قيمته في قطع الاطراف فاي تقدير على قوله فالجواب ان التقدير على قواعد فيما اذا جنى عليه آخر قطع يد او رجل فيمري فيه الى النفس او فوت جنس المنفعة في عدم التقدير والدفع في غيره وقيل يضمن في الاطراف بمسأبه بالغته ما بلغت ولا ينقص منه شيء لان الاطراف يسلك فيها ممالك الاموال وهذا يؤدي الى اشر فيع وهو ان ما يجب في الاطراف ان ذكر ما يجب في النفوس بان كانت قيمته مثلا مائة الف دانه بقطع يده يجب جنسون الف وبقله يجب عشرة آلاف الا عشرة قال رحمه الله **فقط** بغيره سببه فأت منه وله ورثته ولا يقتصم والاقتصم منه **فقط** وانما لا يقتصم في الاول لا شتيا منه له الحق لان التخاصم يجب عند الموت مستند الى وقت المجرح فعلى اعتبار حاله المجرح

يكون الحق للمولى وعلى اعتبار الحالة الثانية يكون للورثة فتحقق الاشتباه فتعذر فلا يجب على وجه يستوفى إذا الكلام
 فيما إذا كان العبد ورثة أخرى سوى المولى واجتماعهما لا يزيل الاشتباه لأن الملك ثبت لكل واحد منهما في إحدى
 الحالين ولا يثبت على الدوام فيها فلا يكون الاجتماع مقيدا ولا يقال بأذى كل واحد منهما لصاحبه لأن الأذى إنما يصح
 إذا كان لأذى ذلك خلاف العبد الموصى بقرينة رجل ويخدمته لا تحرك كل واحد منهما مائة فصاعدا بغيره الشرى
 فيه فلا يفرده أحدهما دون الآخر فانه من ابطال حق الآخر فيحصل باجتماعهما لرضا بطلان حقه وأما في الثاني
 وهو ما إذا لم يكن له ورثة غير المولى فهو قول أنى حنيفة وأبى يوسف وقال محمد ربه الله لا يجب القصاص فيه أيضا لأن
 سب الولاية قد اختلف لأن الملك على اعتبار العتق والولاء على اعتبار حالة الموت فقول اختلف السبب منزلة اختلاف
 المصحق فيما لا يثبت مع الشبهة أو فيما يجتأ فيه فصارك إذا قال لا تخبر بعتي هذه المجارة وقال لا يل زوجتها منك
 لا يجعل له وطؤها ما قلنا بخلاف ما إذا أقر رجل بالقتل درهم من القرض وقال المقر له من مائة مبيع فانه يقضى له عليه
 بالقتل وان اختلف السبب لأن الأموال تثبت بالشبهة فلا يبالي باختلاف السبب عند اتحاد الحكم ولأن الاعتاق قاطع
 للسراية وباقتطاعها يبقى الجرح بالسراية والسراية بلا قطع فيمتنع القصاص ولهما انهما يتقنا بتبوت الولاية للمولى
 قيس وفيه وهذا لأن المقضى له معلوم والحكم مقصود فممكن الايجاب والاستيفاء لاتحاد المستوفى والمستوفى منه ولا يعتبر
 باختلاف السبب بعد ذلك كسبلة الاقرار بخلاف الفصل الاول لأن المقضى له مجهول وبخلاف مسألة المجارية لأن
 الحكم مختلف لأن ملك الجين يبايع ملك النكاح في الحكم لأن النكاح يثبت المحل مقصودا وملك الجين لا يثبت مقصودا
 وقد لا يثبت المحل أصلا ولأن ما دعي كل واحد منهما من السبب للحل انتق بائناك الآخر فقي بلا سبب فلا يثبت
 المحل بدونه وإذا جرى فيه البديل بخلاف ما نحن فيه لأن السبب وجودي يقين ولا منكره في وجود ما يبطله ولا ما يحفل
 الا بطلان فلعن استيفاءه والاعتاق لا يقطع السراية لذاته بل الاشتباه من له الحق وذلك إذا كان له وارث آخر غير المولى
 على ما بينا أو في الأطراف أو في القتل خطأ لأن العبد لا يصح ما لكالكال فعلى اعتبار حالة الجرح يكون الحق للمولى وعلى
 اعتبار حالة الموت أو زيادة الجرح في الحالة الثانية يكون العبد حتى تقضى منه دية وتغذوا بما يخص الاشتباه فيمن
 له الحق فقط ما حدث بعد الجرح بمن ذلك الجرح وأما القتل هذا فوجه القصاص فلا اشتباه فيه إذا لم يكن له وارث
 سوى المولى لأنه على اعتبار أن يكون الحق للعبد للمولى هو الذي يتولاه فلا اشتباه فيمن له الحق فأما حصل من هذا
 كله أن من قطع يد عبده غيره فاعتقه المولى ثم مات لا يزد على أربع لأنه إما أن قطع عبدا أو خطأ فإن كان الأول
 فلما أن يكون للعبد وارث سوى المولى أو لم يكن فإن كان يقطع الاعتاق السراية بالاتفاق فلا يجب القصاص للمجالة
 المقضى له والمقضى به وإن لم يكن لا يقطعها عندهما خلافا لهما ودان مكان الثاني فالاعتاق لا يقطعها لخاصة
 انهم أجمعوا في الخطأ في العبد فيما إذا كان له وارث آخر أن الاعتاق يقطع السراية فلا يجب الا ارش القطع وما
 ينقص بذلك إلا الاعتاق ويسقط الدية والقصاص وكذا في القطع إذا لم يمت منه فلا يجب عليه سوى ارش القطع وما
 نقص الى الاعتاق ولا يجب عليه ما حدث من القصاص بعد الاعتاق بالإجماع فعلم بذلك أن كل موضع لا يجب فيه
 القصاص يجب فيه أرش القطع وما ينقصه الى الاعتاق ولا يجب عليه الدية وما نقص منه بعد الاعتاق قال ربه الله
 وقال أحدكم حرته فباقيين في أحدهما وارثهما السيد كى يعنى إذا قال لعبدى أحداكم حرته فباقيين في أحدهما
 العتق بعد الشيخ فإرشهما للمولى لأن العتق غير نازل في المعين فالشبهة تصادف المعين فبقيا لمؤكدين في حق الشبهة
 ولو قتلها رجل واحد في وقت واحد معا تعبدية حرقية عبدا والفرق أن البيان انشاء من وجه وانها من وجه
 على ما عرفت وبعد الشبهة في محلا البيان فاعتبر انشاء في حق الحل وبعد الموت لم يبق محلا للبيان فاعتبر انشاءها رخصا
 فإذا قتلها رجل واحد معا فاحدهما رخصا عليه دية حرقية عبدا فيكون الكل نصفين بين المولى والورثة لعدم
 الأولوية وإن اختلفت قيمتهما يجب نصف قيمة كل واحد منهما ودية حرقية مثل الأول بخلاف ما إذا قتلها على

التعاقب حيث يجب عليه قيمة الاول لمولاه ودية ثانی للورثة وبخلاف ما اذا قتل كل واحد منهما رجلا معا
 فبقيمة المملوكين لا تألم بتعين قتل كل واحد منهما حرا وكل منهما بشكر ذلك لان القياس بانى ثبوت العتق
 في الجهول لا به بد فائدة وانما سمعنا ضرورة صحة التصرف واعتنا له ولاية لنقل من الجهول الى المعلوم فيقدر
 بقدر الضرورة وهي النفس دون الاراف والدية ففي مملوكا في حقهما فقتل القيمة فيهما فيكون نصفين بين المولى
 والورثة فباخذوه نصف كل واحد منهما ويترك النصف لورثته لان موجب العتق ثابت في احدهما في حق
 للمولى فلا بد له فوز ع ذلك عليه ما نصفين وان قتلها على التعاقب فقتل الاول قيمته للمولى لتعينه لورق
 وعلى قاتل الثاني دية لورثته لتعينه للعتق بعدموت الاول وان كان لا يدرى ايهما قتل اولاه في كل واحد منهما
 قيمته والاولى من كل واحد منهما نصف القيمة كالاول لعدم اولوية احدهما بالتقدم وفي الجماع الصغير واذا قال الرجل
 لعبدن له في همة احدكما حر ثم ان احدهما قتل رجلا خطأ فالتعاقب يحبر للمولى على البيان فان وقع العتق على غير
 المجاني غير في الثاني بين الدفع والغداة وان وقع العتق على المجاني صار مختارا للغداة في المجاني فرق بين هذا وبين ما
 اذا باع عبدا على انه بالخيار ثلاثة ايام ففي العبد في يد البائع جناية موجهة للمولى في مدة الخيار بان قتل رجلا خطأ
 فاجاز البائع البيع فيه مع العلم بالجناية لم يصبر مختارا للغداة وان عجز نفسه عن الدفع مع العلم بالجناية وكذا اذا كان
 الخيار للشترى ففي العبد في مدة الخيار ثم رد المشتري العبد لا يكون مختارا للغداة وان عجز نفسه عن الدفع بسبب
 الرد بالجناية ولو كان كل واحد من العبدین قتل رجلا خطأ بعد العتق المبهم ثم وقع المولى العتق على احدهما بعينه
 يحبر بين الدفع والغداة في العبد الاخير وعليه قيمة العبد الذي وقع فيه العتق لولى الجناية بر بد اذا كانت قيمته
 اقل من الدية ولم يصبر مختارا للغداة بصرف العتق الى المجاني فرق بين هذا وبين ما لو طلق احدى امرأته في همة ثلثا
 ثم مرض مرض الموت فاجبر على البيان فاوقع ذلك على احدهما فانه يصبر فارا وان كان مضطرا الى البيان وكذلك
 لو كانت جناية احد العبدین قطع بدو جناية الاخر قتل نفس خطأ كان الجواب كما قلنا ولو قال في همة لعبدین قيمة
 كل واحد منهما ألف أحدكما حر ثم قتل احدهما رجلا خطأ ثم مات المولى قبل البيان عتق من كل واحد منهما نصفه
 وسعى كل واحد منهما في نصف قيمته وللجنى عليه في مال المولى قيمة المجاني بر بد به اذا كانت قيمته اقل من الارش
 و يصبر من جميع ما له ولا يصبر للمولى مختارا للغداة ولو كان كل واحد من العبدین قتل رجلا خطأ والمسئلة بمالهما سعى
 كل واحد من العبدین في نصف قيمته ولكل واحد من العبدین في مال المولى قيمة العبد الذي جنى عليه ولم يصبر
 المولى مختارا للغداة هذا الذي ذكرناه كذا اذا وقع المولى العتق المبهم على احد عبديه قبل الجناية اما اذا كان ايقاع
 العتق المبهم بعد الجناية فقال رجل له عبدان قيمة كل واحد منهما ألف فقتل احدهما قتل خطأ ثم قال المولى في همة
 أحدكما حر وهو طالم بالجناية ثم مات المولى قبل البيان عتق من كل واحد منهما نصفه وسعى كل واحد منهما في نصف
 قيمته و يصبر المولى مختارا للغداة في المجاني ثم اذا صار مختارا للغداة فقتل القيمة معتبر من جميع المال واذا جنى كل
 واحد من العبدین جناية والمسئلة بمالهما سعى على الوجه الذي وصفناه وصار مختارا للغداة في الجنايتين ولكن
 بقيت دية واحدة في مال المولى وقيمة العبدین وبصكون ذلك من جميع المال وما زاد على القسمة الى تمام
 الدية يعتبر من ثلث المال وتكون الجنايتان نصفين اذ ليس احدهما أولى من الاخر قال في الجماع الصغير
 رجل له عبدان شالم ورايع فقتل سالم رجلا خطأ في همة المولى فقال المولى أحدكما حر ثم قتل رابع رجلا آخر
 في همة المولى ثم مات المولى قبل البيان عتق من كل واحد منهما نصفه وسعى كل واحد منهما في نصف قيمته وزم المولى
 الغداة في قتل سالم وهذا منه اختار للغداة الا ان فداء سالم في الدية يعتبر من جميع المال وما زاد على ذلك الى تمام الدية
 يعتبر من الثلث ولا يلزم الغداة في قتل رابع ولو ان المولى لم يقل ما ذكر ولكن المولى اوقع العتق على سالم صار مختارا
 للغداة في قتل سالم وان اوقع للمولى العتق على رابع لم يصبر مختارا قال رحمه الله في فقاء عني عبد دفع سيده عبده واخذ

قيمته أو أمسه ولا يأخذ النقصان في أي أذا فارق رجل عيني عبد للمولى بالخيار إن شاء دفع العبد المفقود إلى الغافي وأخذ قيمته كاملا وإن شاء أمسه ولا شيء له وهذا عند أبي حنيفة وقال إن شاء أمسك العبد وأخذنا أنفقته وإن شاء دفع العبد وأخذ قيمته وقال الشافعي يضمه كل القيمة ويملك الخئة لأنه يجعل الضمان مقابلا لما غابت في الباقي على ملكه كما إذا قطع إحدى يديه وفقا إحدى عينه ونحن نقول المالبة قائمة في الذوات وهي معتبرة في حق الأطراف فصارت اعتبارا للمالبة في الذوات دون الأطراف صافيا بل المالبة تعتبر في الأطراف أيضا بل اعتبارا للمالبة في الأطراف أولى لأنها يسلك بها مسالك الأموال فإذا كانت المالبة معتبرة وقد وحدث أيضا اتلاف النفس من وجه يتغيرت جنس المنفعة وهذا الضمان مقدور بقيمة الكل فوجب أن يملك الخئة دفعا للضرر عنه ورعاية للمالبة بخلاف ما إذا فارق عيني حر لانه ليس فيه معنى للمالبة ويخلاف عيني المذبر لانه لا يقبل النقل من ملك إلى ملك وفي قطع إحدى اليدين وفقه إحدى العينين لم يوجد تغويت جنس المنفعة فإذا ثبت هذا جئنا إلى تعطيل مذهب الفرقيس له أن العبد في حكم الجنابة على أطرافه بمسئلة المال حتى لا يجب القود فيها ولا تتحملها العاقلة وتجب قيمته بالقيمة بالغت فكان معتبرا بالمال فإذا كان معتبرا به وجب تخيير المولى على الوجه الذي قلناه كما في مسائل الأموال فإن عرق ثوب التفسير غير كاف حاشا لوجب تخيير المالك أن شله دفع الثوب ضمن قيمته وإن شاء أمسه وضمنه النقصان وله أن المالبة وإن كانت معتبرة في الذات والآدمية أيضا غير مهددة وقه وفي الأطراف الأخرى إن عبد الوطع يهدد آخر يوم مولاه بالدفع أو الفداء وهذا من أحكام الآدمية لأنه وجب الجنابة على المال إن تبع رقبته فيها ثم من أحكام الآدمية أن لا ينقسم الضمان على الجزء الغائب والقائم بل يكون ما زاء الغائب لا غير ولا يتملك الخئة ومن أحكام المالبة أن ينقسم على الجزء الغائب والقائم ويملك الخئة فوفرنا على الشبهين حظهما فقلنا بأنه لا ينقسم اعتبارا للآدمية ويملك الخئة اعتبارا للمالبة وهذا أولى مما قاله إذ فيما قاله اعتبارا لجانب للمالبة فقط وهو أدنى وأهدر جانب الآدمية وهو أعلى ومما قاله الشافعي أيضا لأن فيه اعتبارا للآدمية فقط والتي إذا أشبهه شئين يوفى عليه حظهما قال رحمه الله **هو** حتى مذب أو أم ولد ضمن السيد الأقل من القيمة ومن الأرض **في** لما روي عن أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه أنه قضى بجنابة المذبر على المولى بمحض من العناية من غير تكبر وكان يومئذ أميراً بالشام فكان اجبا ولأن المولى صار ما نعاما ذكرنا قال القدوري في التفسير قال أبو يوسف يضم المولى قيمة المذبر وأم الولد بالجنابة مذب أو أم ولد ضمن قيمته عبد الكرخي في معتصمه وجنابة المذبر على سيده وفي ماله هدر بالتدبير وكذا بالاستيلاء وإنما بهر مضار الفداء لعدم علمه بما يحدث فصار كما إذا فعل بعد الجنابة وهو لا يعلم وإنما يجب الأقل من القيمة ومن الأرض لانه لا حق للمولى بالجنابة في أكثر من الأرض ولا يمنع من المولى في أكثر من العين وقيمتها تقوم مقامها ولا يحرق في الأكثر والأقل لانه لا يفيد في جنس واحد لا اختياره الأقل بخلاف ما إذا كان الجنابي قناحيت بخير المولى بين الدفع والفداء ولا يجب الأقل لأن فيه فائدة لا اختلاف الجنس لأن من الناس من يختار دفع العين ومنهم من يختار دفع الفداء على ما هو لا يسر عنده أو يبقى ما اختاره على ملكه ويخرج الآخر عن ملكه ثم الأصل فيه أن جنابات المذبر لا توجب الآدمية واحدة وإن كثرت لانه لا يمنع من الأربعة واحدة ولأن دفع القيمة فيه كدفع العين في القن ودفع العين لا ينكر رفد كما أفاض مقامها ويضاربون بالمخصص في القيمة وتعتبر قيمته في حق كل واحد منهم في حال الجنابة عليه لانه يستحقه في ذلك الوقت حتى لو قتل رجلا وقيمته ألف ثم قتل آخر وقيمته ألفان ثم قتل آخر وقيمته خمسمائة يجب على المولى الفادهم لانه جنى على الوسط وقيمتها ألفان فيكون المولى الأوسط ألف منها لا يشاكره فيه أحد لأن ولي الأول لا حق له فيما راد على الألف وإنما حقه في خمسة يوم جنى على وليه وهو ألف درهم وكذلك الثالث لا حق له فيما زاد على الخمسمائة لما ذكرنا ثم يعطى خمسمائة تنقسم بين الأول والأوسط فيضرب الأول بجمع حقه وهو عشرة آلاف درهم ويضرب الأوسط بما بقي من حقه وهو عشرة آلاف درهم إلى آخره

لأننا ننظر الى دية المقتول وما وصل منها وما تأخر منها يضرب له بشرة آلاف درهم الى آخره قال في المحط مدبر قتل رجلا وقيمته ألف درهم ثم صارت قيمته ألفين فقتل آخر خطأ لآلاف درهمه الثاني وتخاصا في الآف الاولى في المرتبة قال رحمه الله **في** فإن دفع القيمة بقضاء فبقي أخرى شارك الثاني الاول في معنى اذا دفع المولى القيمة للمولى الجناية الاولى بقضاء القاضي ثم جناية أخرى بعد ذلك فلا شيء على المولى لان جناياته كلها لا توجب الاقيمة واحدة ولا تعدى من المولى بدفعها الى ولي الجناية الاولى لانه مجبور عليه بالقضاء فبقبض على الجناية الثانية وفي الاولى فشاركه فيها وبقبضها على قدر حقهما على ما ذكرنا قال رحمه الله **ولو** بغير قضاء اتبع السيد المولى الجناية في أي دفع المولى القيمة الى ولي الجناية الاولى وهذا عند أي حنفية وقال لا شيء على الولي لانه فعل عين ما جعله القاضي ولا تعدى منه يسلمه الى الاول لانه حين دفع الحق الى مستحقه لم تكن الجناية الثانية موجودة ولا عمل له بما يحدث حتى يجعل متعديا ولا في حنفية رحمه الله تعالى ان جنايات المدبر توجب قيمة واحدة وهم شركاء فيها والجناية المتأخرة كالمقارنة حكما ولهذا يشتركون فيها كلهم جميعا ثم اذا دفعها الى الاول باختياره صار متعديا في حق الثاني لان حصته وجبت عليه وليس له ولاية عليه فاذا لم يتغذ دفع المولى في حق الثاني والثاني بالخيار ان شاء اتبع الاول لانه قبض حقه فلما فصار به ضامنا فباخذ منه وان شاء اتبع المولى لانه دفع حقه بغير ادته فاذا اخذ منه رجوع المولى على الاول بما ضمنه لثاني وهو حصته لانه قضيه بغير حق فيسترد منه وهذا لا يلحق عليه الاقيمة واحدة فلو لم يكن له حق الرجوع لكان الواجب عليه اكثر من القيمة ولان الثانية مقارن من وجه حتى يشاركه ومناوغة من وجه في حق اعتبار القيمة فيعتبر مقارن في حق التضمين ايضا كليا بطل حق ولي الثانية واذا اعتق المدبر وقبض في جناية لم يلزمه الاقيمة واحدة فلا ذرنا وسواء اعتقه بعد العلم بالجناية أو قبله لان حق المولى لم يتعلق بالعبد فلم يكن مغفونا بالاقتناع وأم الولد كالمدبر واذا أقر المدبر وأم الولد بجناية توجب المال لم يجز اقراره وجنايته على المولى لا على نفسه واقراءه على المولى غير نافذ بخلاف ما اذا كانت الجناية موحية للقود بان أقر بالقتل عند حيث يصح اقراره فقتل به لان اقراره على نفسه فيغذ عليه لعدم التهمة

باب غصب العبد والمدبر والصبي والجناية في ذلك

قال في النهاية لما ذكر حكم المدبر في الجناية ذكر في هذا الباب ما يرد عليه وما يرد منسوخا ذكر حكمه بالمحق به اه وقال في غاية البيان لما ذكر جناية العبد والمدبر ذكر في هذا الباب جناياتهما مع غصبهما لان المفرد قبل المركب ثم بوجه كلامه الى بيان حكم غصب الصبي اه وتبعه العيني اقول هذا أشبه الوجوه المذكورة وان أمكن التقرر من أحسن منه تدبر قال رحمه الله **فقط** يذبحه فغصبه رجل ومات منه ضمن قيمته اقطع وان قطع يده في يد الغاصب مات منه برئ **لان** الغصب يوجب ضمان ما غصب في المسئلة الاولى لما قطع العبد المولى نقصت قيمته بالقطع فيجب على الغاصب قيمته اقطع وفي الثانية حين قطع المولى العبد في يد الغاصب صار مستردا له لا سبيل له عليه ويرئ الغاصب من ضمانه لو وصل ملكه الى يده قال صاحب الهداية في الفرق بين المشتري ان الغصب قاطع للسرية لان سلب الملك كالبيع فيصير كانه هلاك ما فقه بما وبه فقبض قيمته اقطع ولم يوجد القاطع في الفصل الثاني فكانت السرية مضافة الى البداية فصار للمولى متلفا فيصير مستردا وهذا مشكل لان السرية انما تفسخ باعتبار تبديل الملك لا اختلاف المشتري والغاصب ليس بسبب الملك وضعا والغاصب لا يملك الا باذنا الضمان ضرورة كليا يصحح البدل في ملك واحد وذلك بعد ملك المولى البدل ولم يوجد تحقيقه ان معنى قولهم يقطع السرية ان ما حصل من التلف بالسرية يكون هلاك الا ان تسبب ذلك الى غير الجاني واعترض عليه الامام قاضيان بان هذا اختلاف فذهبنا بان الغصب لا يقطع السرية ما لم يملك البدل على الغاصب بقضاء أو رضانا لان السرية انما تنقطع به باعتبار تبديل الملك وانما يتبدل الملك به اذا ملك البدل على الغاصب وهو قيمة العبد اقطع أمافله فلا يضمن وفي رهن الجامع الصغير في الباب الثاني من جناياته انما يضمن

أوجبت قسمة ونصفا أودفع العبد ونصف القسمة للاول والمجواب ان الكلام الاول فيما اذا تعددت الجناية في يد شخص واحد من غير غصب ويرد يكون جامعا لها فلها تجنب قيمة واحدة أودفع واحدها وان كانت عند شخصين لم يمكن جمعها فلها حكاية وان كانت في يد واحد لكن بغصب ورد كما ساقى في قوله وردة قال رحمه الله ﴿وتمرجع به على الغاصب﴾ أي يرجع المولى بذلك الذي دفعه الى ولي الجناية الاولى ثانيا على الغاصب عندهما لانه استحق من يده بسبب كان في يد الغاصب فرجع عليه بذلك فصار كأنه لم يرد ولم يضمن له شيئا الا ان يرد على العبد أو من يده في يده قال رحمه الله ﴿وبعكسه لا يرجع به ثانيا﴾ أي بعكس ما ذكره لا يرجع غاصب المولى على الغاصب بالقيمة ثانيا وصورة ان المدير حتى عنده مولاه أولا فقصه رجل غنى عنده جناية أخرى ثم رده على المولى ضمن قيمته لولي الجنايتين فيكون يده من الغاصب من نصف القسمة لانه استحق عليه بسبب كان في يد الغاصب في دفعه الى ولي الجناية الاولى بالاجماع أما عندهما قطا هربا بنا وأما عندهما فمجانبة يمنع الدفع الى ولي الجناية الاولى في المسئلة الاولى كليا يجتمع البدل والمبدل في ملك واحد على ما بينا وهنا لا يلزم ذلك لان ما أخذ من الغصب عوض ما دفع الى ولي الجناية الثانية فاذا دفعه الى ولي الاولى لا يجتمع البدل في ملك واحد وفي الاول يجتمع لانه عوض ما أخذه هو بنفسه ثم اذا دفعه الى ولي الاولى لا يرجع به على الغاصب بالاجماع وهو المراد بقوله وبعكسه لا يرجع ثانيا لان المولى لما لم يدفع ما أخذه من الغاصب الى ولي الاولى سلم له ما أخذه من الغاصب فلم يتصور الرجوع عليه وهنا لم يسلم له بالاجماع ومع هذا لا يرجع على الغاصب بالاجماع بما دفعه ثانيا لان الذي دفعه المولى الى ولي الجناية الاولى ثانيا هنا بسبب جناية وجدت عنده فلا يرجع به على أحد بخلاف المسئلة الاولى عندهما لان دفع المولى ثانيا الى ولي الجناية الاولى فيها بسبب جناية وجدت عند الغاصب فرجع عليه هنا كما ذكرنا قال رحمه الله ﴿والقن كالمدبر غير ان للمولى يدفع العبد هنا وثمة القسمة﴾ أي العبد القن فيأخذ كذا كالمدبر ولا فرق بينهما الا ان المولى يدفع القن وفي المدبر القيمة حتى اذا غصب رجل عبد غنى في يده ثم رده على المولى غنى عنده جناية أخرى فان المولى يدفعه الى الاول ثم يرجع على الغاصب عندهما وعند محمد لا يدفع ما أخذه من الغاصب الى الاول بل يسلم له فلا يتصور الرجوع على الغاصب ثانيا على ما ذكرنا في المدبر وان حتى عند المولى أولا ثم غصبه غنى في يده ثم رده الى المولى دفعه الى ولي الجنايتين نصفين ثم يرجع بنصف قيمته على الغاصب ما ذكرنا قال رحمه الله ﴿ومدبر حتى عند غاصبه فرد غصبه أخرى غنى فحسب لسيده قيمته لهما﴾ أي اذا غصب رجل مدبرا فغنى عنده جناية فرد على المولى ثم غصبه ثانيا فغنى عنده جناية أخرى فعلى المولى قيمته بين ولي الجنايتين نصفين لان منعه بالتدبير وجب عليه قيمته على ما بينا قال رحمه الله ﴿وورجع بقيمه على الغاصب﴾ لان الجنايتين كانتا في يد الغاصب فاستحق كل بسبب كان في يده فرجع عليه بالكل بخلاف المسائل المتقدمة فان هناك استحق النصف بسبب كان عنده والنصف بسبب كان في يده مالك فرجع بالنصف لذلك قال رحمه الله ﴿ودفع نصفها الى الاول﴾ أي دفع المولى نصف القيمة لما أخذه من الغاصب ثانيا الى ولي الجناية الاولى لانه استحق كل القيمة لعدم المزاجعة عند وجود جنايته وانما انتقص حقه بحكم المزاجعة من بعد قال رحمه الله ﴿وورجع بذلك النصف على الغاصب﴾ أي يرجع المولى بالنصف الذي دفعه ثانيا الى ولي الجناية الاولى على الغاصب لان ولي الجناية الاولى استحق هذا النصف ثانيا بسبب كان في يد الغاصب فرجع عليه به ويسلم الباقي له ولا يدفعه الى ولي الجناية الاولى لانه استوفى حقه في حقه ولا الى ولي الثانية لانه لا حق له الا في النصف لسبق حق الاول عليه وقد وصل ذلك اليه وهنا لان الثاني يستحق النصف لوجود المزاجعة وقت جنايته والمزاجعة موجودة فبقى على ما كان بخلاف ولي الاولى لانه استحق الكل وقت الجناية وانما يرجع حقه الى النصف للمزاجعة قالوا وكما وجدنا من بدل العبد أخذ حتى يستوفى حقه ثم قيل هذه المسئلة على الخلاف كالاولى وقيل على الاتفاق والفرق لعمد أن الذي يرجع به ولي الجناية الاولى عوض ما سلم له في المسئلة

الاولى لان الثانية كانت في يد المالك فلودفع اليه ثانيا تكررا الاستحقاق واما في هذه المسئلة فيمكن أن يجعله عوضا
 عن الجناية الثانية لانها كانت في يد الغاصب فلا يؤدي الى ما ذكرنا وفي المبسوط واذا غصب رجل عبدا وجارية فقتل
 كل واحد رجلا لخطا ثم قتل العبد الجارية ووردا العبد وانه بر دعة قيمة الجارية في دفعها للمولى الى ولي قاتل الجارية
 ويرجع بها على الغاصب لان قيمة الجارية استحققت من يد المولى بسبب كان عند الغاصب عند أبي حنيفة رحمه الله
 وعندهما لا يرجع وان اختار الدفع دفع العبد كله الى ولي قاتل العبد فدفع في قياس قول أبي حنيفة ويرجع
 بقيمة على الغاصب وعندهما يدفعه الى ولي قاتل العبد والى الغاصب على احد عشر مائة اذا كانت قيمة الجارية
 ألف درهم يسهم للغاصب وعشرة لولي قاتل العبد ثم يرجع المولى على الغاصب بقيمة العبد فدفع منها الى ولي قاتله
 جزا من احد عشر مائة ثم يرجع بذلك على الغاصب وهذا بناء على ان الغاصب ساء ملك الجارية بالضمان من يوم
 الغصب ظهر ان العبد قتل جارية مملوكة وجناية المصوب على الغاصب وعلى ماله هدر عنده وعندهما معتبرة
 ثنين فقتلهما هدرت جناية العبد على الجارية بقي في رقبته جناية واحدة وهو المجرم فدفع كله الى ولي دم
 المجرم وبغديه كله اليه وهو مضطرب الدفع والقضاء وقد استحق العبد من يده بسبب كان في يد الغاصب وضمانه
 في يرجع بقيمته عليه وعندهما لما كانت جناية العبد على الجارية عشرة آلاف وحق الغاصب في قيمة الجارية ألف
 درهم فقيم العبد بينهما على احد عشر ويرجع بقيمته على الغاصب لان جميع العبد استحق من يد المولى بجناية
 كانت في ضمان الغاصب بخلاف القضاء لانه وجب للغاصب على المولى قيمة الجارية لان جناية به هدره على جارية
 الغاصب معتبرة عندهما والمولى على الغاصب قيمة العبد ووقعت المقاصصة لانها اتفاقا جسا ومقدارية المجرم
 قيمة العبد مختلفان جسا وقد رافقنا بقاضان ولو كان الغاصب معسرا وقال ولي الجناية انظر يساره دفع العبد الى
 ولي قاتله او فداء ويرجع بقيمته على الغاصب اذا ايسر وقيمة الجارية مائة من واحدة يدفعها الى ولي قاتلها وواحدة
 تسلم له وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يدفع من العبد عشرة أجزاء من احد عشر جزا الى ولي قاتله
 فاذا ايسر الغاصب دفع اليه الجزء الثاني يجوز ان يؤدي الغاصب قيمة الجارية فيثبت له حق في العبد على قوله ما في
 دفع جميع العبد الى ولي قاتل العبد يبطل حق الغاصب في العبد متى أدى قيمة الجارية فيوقف جزا من احد عشر
 جزا على نفسه وان قال ولي قاتله اضرب بقيمة الجارية في الفلام دفع اليه اعل احد عشر لان نصفه لا في رقبته
 العبد لاهل وحق الغاصب غير ثابت لهما وفي الثاني عصى يشتر وعصى لا يشتر ثم يرجع بقيمته في دفع الى ولي
 قاتله ما تمام لان حقه كان ناتيا في جميع العبد وقد وصل اليه عشرة أجزاء من العبد ولم يصل اليه جزء واحد في يد
 المولى بده فكان له ان يأخذ ذلك منه ثم يرجع على الغاصب بمثل ذلك لما يتا وولي قاتل الجارية ان يأخذ من
 المولى عشرة أجزاء من قيمتها في رواية لانه وصل اليه بدل جميع الجارية لان العبد مقام الجارية واذا كانت قيمته
 أقل من قيمة الجارية لان قليل القيمة اذا قتل كثير القيمة ودفع به تمام مقام جميعه فاذا قام العبد مقام جميع الجارية
 فصار كأنه وصل اليه جميع الجارية بخلاف ولي قاتل العبد لان حقه كان في جميع العبد ولم يقول الى بده وقد
 وصل اليه بعض العبد فكان له ان يأخذ بدل الم يصل اليه من العبد ولو قتل العبد المصوب الغاصب هدره
 وكذلك العبد المهرهون اذا قتل المرتن عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما يعتبر حتى يور المولى بالدفع أو الفداء لهما ان
 في اعتبار جانيته واذا دلان الغاصب ملكه بالدفق بالقيمة وملك عبد الغير بالقيمة مفيد كما واشترى منه وبالفداء ملك
 دية نفسه وهي أكثر من القيمة طاهر فيحصل للغاصب زيادة على القيمة فدل على ان في اعتبار هذه الجارية واثابة
 فوجب اعتبارها والله أعلم ولا في حقيقته رحمه الله تعالى ان المولى متى أخذ الضمان من الغاصب ملك الغاصب العبد
 مستند الى وثبات الغصب وظاهر ان الجناية تنبهرت من المملوك على ماله وجناية المملوك على ماله هدر لان المولى
 لا استوجب على مملوكه شيئا وجناية المصوب على ماله معتبرة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما لما رمى الرهن

قال رحمه الله في غصب صبا حرامات في يده فجاءه أو بحمي لم يضمن وإن مات بصاعقة أو نهنش حبة فدبته على عاقلة الغاصب في هذا الاستحسان والقياس أن لا يضمن في الوجهين وهو قول زفر والشافعي رحمهما الله تعالى لأن الغصب في الحر لا يتحقق الا ترى أنه لا يتحقق في المكاتب وإن كان صغيرا لكونه حرا يدا مع أنه رقيق رقبة فالحر يد أو رقبة أولى أن لا يضمن به وجه الاستحسان أن هذا ضمان اتلاف لا ضمان غصب والصبي يضمن بالاتلاف وهذا لأن نقله إلى أرض سبعة أو إلى مكان الصواعق اتلاف منه تسببا وهو متعد فيه بتقويت يد الحافظ وهو المولى فيضمن وهذا لأن الحمايت والسباع والصواعق لا تكون في كل مكان وأمكن حفظه عنه وإذا نقله إليه وهو متعد فيه فقد أزال حفظ المولى عنه متعد بإضافته إليه لأن شرط العلة بمنزلة العلة إذا كان تعديا كما في الحر في الطريق بخلاف الموت فجاءه أو بحمي فإن ذلك لا يختلف باختلاف الأماكن حتى لو نقله إلى مكان تغلب فيه الحمي والأعراض يقول أنه يضمن وتجب الدية على العاقلة لكونه قتلًا تسببا بخلاف المكاتب لأنه في يده نفسه وإن كان صغيرا فهو يلحق بالسكير الا ترى أنه لا يزوج الأبرياء كالبالغ والحر الصغير بزوجته وليس به دون رضاه وإذا أخرجه من يد المولى فبات مما يمكن التعرض عنه يضمن والمكاتب لا يجهز عن حفظ نفسه فلا يضمن بالغصب كالحر الكبير حتى لو لم يمكنه من حفظ نفسه فلا يضمن بالغصب مما صنع من قيد ونحوه يضمن المكاتب كالحر الكبير أيضا كما يضمن الصغير لأنه حينئذ يكون التلف مضافا إلى الغاصب بتقصير حفظه قال رحمه الله في كسبي أو دعي عبد افقتله وإن أودع طعاما وأكله لم يضمن في أي يضمن عاقلة الغاصب كما يضمن عاقلة الصبي إذا قتل عبد أو دعي عنده وهذا الفرق بين العبد المودع والطعام المودع وهو قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف والشافعي رحمهما الله تعالى يضمن الصبي المودع في الوجهين وعلى هذا إذا دعي العبد المحصور عليه ما لا يستهلك لا يؤخذ بالضمان في الحال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يؤخذ به بعد العتق وهذا في يوسف والشافعي رحمهما الله تعالى يؤخذ به في الحال وعلى هذا الخلاف الإقرار في العبد والصبي وكذا الأمانة فها هم أن محمد رحمه الله شرط في الجامع أن يكون الصبي عاقلا وفي الجامع الكبير وضع للمسئلة في الصبي الذي عمره اثني عشر سنة وذلك دليل على أن غير العاقل يضمن بالاتفاق ولأن التسلط غير معتبر فيه وقوله معتبر لا في يوسف والشافعي رحمهما الله تعالى إذا أثلغ مالا متقوما معصوما حقا لئلا يوجب عليه ضمانه كما إذا كانت الوديعة عبدًا أو كان الصبي مازونا له في التجارة أو في الحفظ من جهة المولى وكما إذا أثلغ غير ماني يده ولم يكن معصوما للشبوت ولا بية الاستهلاك فيه وله ما أنه أثلغ مالا غير معصوم فلا يؤاخذ بضمانه كالواثلغ به باذنه ورضاه وهذا لأن العصمة تثبت حقا له وقد فوتها على نفسه حيث وضعه في يده غير مائة فلا يبقى معصوما إلا إذا أقام غيره مقام نفسه في الحفظ ولا إقامة هنا لأنه لا ولاية له على الصبي حتى يلزمه ولاية الصبي على نفسه حتى يلتزم بخلاف الماذون له لأن له ولاية على نفسه كالبالغ ويخلاف ما إذا كانت الوديعة عبدًا لأن عصمته لمحق نفسه أذهب مبقى على أصل الحرية في حق الدم فكانت عصمته لمحق نفسه لا للمالك لأن عصمة المالك إنما تعتبر فيما له ولا بية استهلاك حتى يمكن غيره من الاستهلاك بالتسلط وليس للمولى ولاية استهلاك عبده فلا يقدر أن يمكن غيره من ذلك فلا يعتبر تسليطه فيضمن الصبي باستهلاكه بخلاف سائر الأموال قال في العناية وإذا استهلك الصبي نظر أن كان مازونا له في التجارة وإن كان محصورا عليه لئلا ينقل الوديعة باذنه وله ضمن بالأجاء إن كان محصورا عليه وقبلها بغير أمر وليه فلا ضمان عليه عند الإمام ومحمد في الحال ولا بعد الاتزان وقال أبو يوسف يضمن في الحال وأجوعا على أنه لو استهلك مال الغير من غير أن يكون عنده ودية يضمن في الحال وهو قسم حسن اه

باب القسامة

لما كان أمر القتل يؤول إلى القسامة فيما إذا لم يعلم قاتله ذكرها هنا في باب على حدة في آخر الدييات والكلام في القسامة من وجوه الأولى في معناها لغة والثاني في معناها شرطا والثالث في تركها والرابع في شرطها والخامس في صفتها والسادس في دليلها اعلم أن القسامة في اللغة اسم وضع موضع الأقسام كذا في عامة الفروع أخذنا من المغرب وقال في

معراج الدراية القسامة لغة مصدر اقسام كما لا يخفى على من له دراية بعلم الاحب وامافي علم الشريعة فهي ايمان بقسم بها
 اهل محلة اودلوا وغير ذلك وجد فيها قاتل به اثره قول كل منهم والله ما قتلته ولا علمت له قاتلا ككذا في العناية قال في
 النهاية واما تفسيرها شرعا فاروى ابو يوسف عن ابي حنيفة انه قال في القاتل الذي يوجد في المحلة اودلوا رجل في
 المصران كان جراحة او اثر ضرب او اثر خنق ولا يعلم قاتله يقوم خمسون رجلا من اهل المحلة كل منهم يقول بالله ما قتلته
 ولا علمت له قاتلا اه اقول ما ذكر في النهاية انما هو مسئلة القسامة شرعا فان التفسير من قبيل التصورات وما ذكر
 فيها تصديق من قبيل الشرعيات كما ترى نعم يمكن ان يؤخذ منه تفسير القسامة شرعا بتدقيق النظر لكنه في موضع
 بيان معنى القسامة شرعا في اول الباب تصنف خارج عن سبيل الطريق واما ركبتها فهو انه يجري من ان يقسم هذه
 التكتسات التي يقسم بها على لسانه ثم قال في النهاية واما شرطها فهو ان يكون المقسم رجلا بالغ اقل احرافا ذلك لم
 يدخل في القسامة المراءى والصبي والمجنون والعبد وان يكون في الميت الموجود اثر القتل واما لو وجد ميتا لا اثر به فلا
 قسامة ولا دية ومن شرطها ايضا تكميل اليمين بالحسين اه وفي غاية البيان ايضا كذلك ومن شرطها ايضا ان لا يعلم
 قاتله فان علم فلا قسامة فيه ولكن يجب القصاص فيه والدية كما تقدم ومنها ان يكون القاتل من بني آدم فلا قسامة
 في بهيمة وحدت في محلة قوم ومنها الدعوى من اولياء القاتل لان القسامة عين واليمين لا تصح بدون الدعوى كما
 في سائر النواهي ومنها انكار المدعي عليه لان اليمين وظيفة المنكر ومنها المطالبة في القسامة لان اليمين حق المدعي
 وحق الانسان في نفسه عند طلبه كما في سائر الاموال ومنها ان يكون للموضع الذي وجد فيه القاتل ملكا لاحد او في
 بدا احد فان لم يكن ملكا لاحد ولا في بدا احد فلا قسامة فيه ولا دية في قن او مدبرا او ام ولدا او مكاتب او مازنون
 وجد مقتولا في دار مولاه نص في البسائع على ما تنبأ الشرط كلها بالوجه الذي ذكرنا مع زيادة تفصيل واورد على
 اشتراط الحرية اذا وجد قاتل في دار مكاتب فعليه القسامة واذا حلف بجيب الاقل من قيمته ومن الدية نص عليه في
 البسائع واجيب بان المكاتب حريه وان لم يكن حرا رقتة كما صرحوا به في الباب السابق فوجد فيه الحرية في المحلة
 فلما اشتراطنا الحرمة بقية القسامة مطلقا بناء على ذلك لكن لا يخفى ما فيه واما صفتها فهي وجوب الايمان واما دليلها
 فالاحاديث المشهورة واجماع الامة واما صحتها فوجود القاتل في المحلة وامافي معناه قال رحمه الله في قاتل وجد في محلة لم يدر
 قاتله حلف خمسون رجلا منهم بخيرهم والى بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا ه هذا على سبيل الحكاية عن الجميع واما
 عندنا لمخلف فيصنف كل واحد منهم بالله ما قتلته ولا علمت له قاتلا لمجازاته قتله وحده فيجري على يمينه ما قلنا معنى
 جميعا ولا يعكس لانه اذا قتله مع غيره كان قاتله وقال الشافعي رحمه الله اذا كان هناك ثلث احتمل الاولياء محسين
 عينا ويقضي لهم بالدية على المدعي عليه عدا كانت الدعوى او خطا وقال مالك رحمه الله يقضي بالقود اذا كانت
 الدعوى في القتل العمد وهو احد قول الشافعي والوث عندهما ان يكون هناك علامة القتل على واحد بعينه
 او ظاهر يشهد للدعي من عداوة ظاهرة او يشهد على او جماعة غير عدول ان اهل المحلة قتلوه وان لم يكن ثم ثلث
 احتمل المدعي عليهم فان حلقوا لدية عليهم وان اولا محلف واحلف المدعي واستحق ما ادعاه لنا قوله صلى الله عليه
 وآله اعطى الناس بدعواهم الحديث وقوله البيهقي على المدعي واليمين على من انكر ولا فرق في ذلك بين الدم والاموال
 على ظاهر الاحاديث وماروى في قاتل وجد بين قوم قال يستحلف خمسين رجلا منهم فهو كقول المؤلف قاتل خرج من جرح
 الغالب قال في العناية جرح رجل في قبيلة ولم يعلم جرحه فاما ان يصير صاحب فراش او يكون معها بحيث يذهب
 ويحيى فان كان الثاني فلا ضمان بالاتفاق وان كان الاول ففيه القسامة والدية على القبيلة عند الامام وعند الثاني
 لا شيء فيه اه والحق في القاتل فتمحل الخطا والعمد والدعوى بذلك قال في الاصل واذا وجد قاتل في محلة قوم
 وادعى رضى القاتل القتل عدا او خطا فهذا على ثلاثة اوجه اما ان يدعى رضى القاتل على واحد من اهل المحلة انه هو
 الذي قتله عليه فان ادعى على جميع اهل المحلة انهم قتلوا عليه عدا او خطا وادعى على واحد من غير اهل المحلة انه هو

الذي قتله وليه هذا أو خطا أو أنكر أهل الحلة فإنه يحلف بخمسون رجلا منهم كل واحد بالله ما قتلته ولا علمت له قاتلا
فإن حلفوا غرموا الدين وإن نكوا فإنه يحسمهم حتى يحلفهم وفي الأخيرة هذا المحبس بدعوى العبد وإن كان يدعي
الحط إذا نكحوا عن الجين بقضي عليهم بالدية اه وقوله يخبرهم الولي يعني يختار الصالحين دون الطالحين ولو
من أهل الذمة وإن كان القليل مدبرا أو مكاتباً وجبت القسامة وقبته في ثلاث سنين لأن الصدة تنزلة الأحرار في حق
الدماء وروى عن أبي يوسف أنه لا شيء له في حكم الأموال عنده ولا قسامة في الجنتين لأنه ناقص الحلقة اه قال
رجه الله وان حلفوا فعلى أهل الحلة الدية ولا يحلف الولي وقال الشافعي رحمه الله يحلف وقد تقدم ودلنا قوله
صلى الله عليه وسلم يحلف خد ورجل منكم بالله ما قلناه ولا علمناه قاتلنا ما أغرموا الدية فقال المحالف يا رسول الله
يحلف ويغرم فقال نعم الحديث هذا ادعي عليهم لبايعائهم القتل هذا أو خطا لا المدعي عليهم لا يميزون عن الدائن
ولو ادعي على البعض بايعائهم القتل هذا أو خطا فكذلك الجواب وإطلاق الكتاب يدل على ذلك وعن أبي يوسف في
غير رواية الأصول أن القسامة والدية تسقط عن الباقيين من أهل الحلة ويقال لأولي الكمينه فإن قال لا يسقط
المدعي عليه كميناً واحدة وروى ابن المبارك عن أبي حنيفة مثله ووجهه أن القياس بإياه لا احتمال وجود القتل من
غيرهم وفي الاستقصان يجب القسامة والدية على أهل الحلة والنصوص لم تفرق بين دعوى ودعوى فيجاب بإطلاق
النصوص بالقياس بخلاف ما إذا ادعي على واحد من غيرهم لأنه ليس فيه نص فلو أوجبناهما لا وجبناهما بالقياس
وهو ممتنع ثم إن حلف برئ وإن نكل ففي دعوى المال ثبت وفي دعوى القصاص فهو على الاختلاف الذي ذكرناه
في كتاب الدعوى قال رحمه الله وإن لم يتم العدد ذكرنا الحلف عليهم ليمتحنينهم لأن الجنتين وجبت بالنسب فيجب
تسامه ما أمكن ولا يشترط فيه الوقوف على العائدة فيما ثبت بالنسب وقد روي عن عمر رضي الله عنه أنه قضى بالدية
وروي عن شرحبيل بن صالح أنه قضى بذلك وإن فيه استعظاماً لا مرد فتمكلم وتسكرر الجين من واحد على سبيل الوحيب
ممكن شرعاً كما في كتابات اللعان وإن كان العدد كاملاً أراد الولي أن يكرر على أحدهم فليس له ذلك لأن المصير إلى التكرار
ضرورة لا كمال وقد نكل قال رحمه الله ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأة وعبدك لأنهم ليسوا من أهل النصرة
وأنسابهم أتباع والنصرة لا تقوم بالاتباع والجين على أهل النصرة ولأن العصبى والمجنون ليسا من أهل القول الصحيح
والجين قول قوله وامرأة وعبدك لأنهما ليسا من أهل النصرة والجين على أهلها أقول يشكك إطلاق هذا بقول أبي حنيفة
ومحمد في مسئلة وهي أنه لو وجد قاتل في قرية لا امرأة فعند أبي حنيفة ومحمد عليها القسامة تذكر عليها الأيمان والدية على
ما قلنا وأما عند أبي يوسف القسامة أيضاً على العاقلة قال رحمه الله ولا قسامة ولا دية في مدته لا أثره أو يسيل دم
من فمه أو أنه أود بره بخلاف عينه وأذنه لأن القسامة تعذب في القتل وهذا ليس، قتل وأنعامات حنف أنفعه وفي مثله
لا قسامة ولا غرامة لأن الغرامة تنسحب فعل العبد والقسامة لا احتمال القتل منهم فلا بد من أثر يكون بالثبت يستدل
به على أنه قاتل بخلاف ما إذا خرج دمه من عينه وأذنه لأنه لا يخرج عادة إلا من كثرة الضرب فيكون قتيلاً طاهر أو قصري
عليه أحكامه وهو المراد بقوله بخلاف عينه وأذنه ولو وجد بدن القاتل كله أو أكثر من نصفه أو النصف ومعه الرأس
في محلة فعلى أهلها القسامة والدية وإن وجد نصفه مشقوقاً بالطول أو وجد أقل من النصف وكان معه الرأس أو لم يكن
فلأشئ عليهم لأن هذا حكم عرف بالنسب وقد ورد به في البدن ولكن لا كثر حكم الكل ما جاز بنا عليه أحكامه تعظيماً
للأدنى والأقل ليس معناه فلا يلحق به إلا ما اعتبرناه لا جمعت الديات والقسامات بمقابلة شخص واحد بان توحيد
أطرافه في القرى، فرقة وهو غير مشروع وينبئ على هذا أصلاً لا جنازة لأنها لا تتكرر كالقسامة والدية قال الشارح
ولو وجد فيهم جنين أو سقط ليس به أثر الضرب لأشئ على أهل الحلة لأنه لا فوق الكبير إلا وإن كان به أثر الضرب وهو
نام المخلق وجبت القسامة والدية عليهم لأن الظاهر أن نام المخلق ينصل حي إلى آخره أقول في تحريم هذه المسئلة فتور
من وجوه الأول أن الجين على ماصرحوا به في عامة كتب القسمة الولد ما دام في البطن فكيف يتصور أنه يوجد فيه سم

جنين وحده وهو في بطن أمه وأما وجوده مع أمه بمزول عما خلق فيه ليكون الحكم هناك للام دون الجنين والثاني ان
ذكر الجنين بقى من ذكر السقط لان السقط على ما صرح به في كتب اللغة الولد الذي يسقط قبل تمامه والجنين بعم
تمام الخلق وغير تمامه والثالث ان قوله ليس به أثر الضرب غير كاف في جواب المسئلة اذ لا بد فيه من أن يكون
به أثر الجرح والخلق كما تقدم فبحسب ما سبق ولاقتصار هنا على نفي أثر الضرب تنصير ولاظهار ان يقال ولو وجد فيهم
ولد صغير ساقط ليس فيه أثر القتل فلا نفي عليهم فتدبر قوله وان كان به أثر الضرب وهو تمام الخلق وجبت القسامة
والدية عليهم لان الظاهر ان تمام الخلق ينفصل حيوان قبل الظاهر يصلح للدفع دون الاستحقاق ولهذا قلنا في عين
الصبي ولما هو ذكره اذا لم يعلم جهة حكومة عدل عندنا وان كان الظاهر سلامتها احب بانه انما لا يجب في الاطراف
قبل ان يعلم جهة ما يجب في السائمة لان الاطراف يسلك بها مسلك الام والول ليس تعظيم كتعظيم النفس فلم يجب فيها
قبل العلم بالجهة قصاص أو دية بخلاف الجنين فانه نفس من وجهه عضون وجهه فاد ان انفصل تمام الخلق وبه أثر الضرب
وجب فيه القسامة والدية تعظيما للنفوس لان الظاهر انه قتل لوجود دلالة القتل وهو الاثر اذ الظاهر من حال تمام
الخلق ان ينفصل حيوانا اذا وجد ميتا ولا أثر به لا يجب فيه شيء فكذا هذا قال جهور الشراح ورد صاحب العناية
حواهم المزبور حيث قال بعد ذكر السؤال والجواب وهذا كما ترى مع تطويله لم ير السؤال ورد بما قواه لان الظاهر
اذا لم يكن جهة للاستحقاق في الاموال وماسلك به مسلكها فلان يكون فيها ما عظم خطر الاولى انتهى ولان الجنين
نفس فاعتبرنا جهة النفس ان انفصل حيا فيستدل عليه بتمام الخلق وعضون وجهه فاعتبرنا جهة العضوان ان انفصل
ميتا فيستدل عليه بنقصان الخلق قال رحمه الله **وقتل على دابة ومعها سائق أو قائد أو راكب فديته على عاقلة** في
دون أهل الهلة لانه في يده فصار كما اذا كان في داره وان اجتمع فيها السائق والقائد والراكب كانت الدية عليهم جميعا
لان القتل في أيهم دون أهل الهلة فصار كما اذا وجد في دراهم ولا يشترط ان يكونوا مالكا للدية بخلاف الدار
والفرق ان تدبير الدابة اليه وان لم يكونوا مالكا ليهما وتدبير الدار الى مالكا هو وان لم يكن سائقا فيها وقيل القسامة
والدية على مالك الدابة فعلى هذا ان لا فرق بينها وبين الدار وعن أبي يوسف انه لا يجب على السائق الا اذا كان
يسوقها متعظيما لان الانسان قد ينقل قريبه الميت من مكان الى مكان للدفن وأما اذا كان على وجه الخفية فالظاهر
انه هو الذي قتله وان لم يكن مع الدابة أحد فانه يقول القسامة على أهل الهلة الذين وجد فيهم القتل على الدابة لان
وجوده وحده على الدابة كوجوده في الموضع الذي فيه الدابة وفي شرح الطحاوي او كان الرجل يحمل على ظهره فهو
كالذي مع الدابة وناسر عبارة المؤلف انه لا فرق بين ان يكون المالك معروا أولا وفي شرح الطحاوي فالقسامة
والدية عليهم هكذا ذكر محمد ولم يفصل بين ما اذا كان للدابة مالك وبين ما اذا لم يكن بل اطلق الجواب ومن مشاهيرنا
من قال هذا اذا لم يكن للدابة مالك معروفا وانما يعرف ذلك القائد والسائق فاما اذا كان مالك الدابة معروفا فافاضا
تجب القسامة والدية على مالك الدابة عليه زنا قال محمد في كتاب العناق ان الرجل اذا استولى جارية في يده ثم أقر
انها الفلان ان كان المقر له مالكا معروفا اهذه الجارية صدق المستوليون تصرام ولده وان لم يكن المقر له مالكا معروفا لم
يصدق لانها صارت أم ولده من حيث الظاهر فكذلك هنا ومن المشايخ من قال سواء كان للدابة مالك معروفا أو لم
يكن فان القسامة تجب على الذي في يده الدابة والدية على عاقلة ولو وقعت المنازعة بين أهل الهلة وبين السائق كان
القول قول السائق ان الدابة دابته قال رحمه الله **ومرت دابة عليها قاتل بين قريتين فعلى أقرهما كما لما روى انه صلى**
الله عليه وسلم أقر في قاتل وجد بين قريتين بان يذرع فوجد أحدهما أقرب بشبر فعلى عليه القسامة فقول هذا
محول على ما اذا كانوا جميع منهم الصوت وأما اذا كانوا جميع منهم الصوت فلا شيء عليهم لانهم اذا كانوا
جميعا لا يسمع منهم الصوت لا يملكهم الغوث وهذا قول الكرخي رحمه الله تعالى وبعبارة الماتن ظاهرها الاطلاق وأما اذا
وجد في قلاية في أرض وان كانت ملكا لآلان فهما في المسالكون لم تكن ملكا لآلان كانت يجمع منها الصوت

من مصر من الاءصار فعليهم القسامة وان كان لا يسمع فان كان للمسلمين فيها منفعة للاحتطاب والكلالة فالدية في بيت المال وان انقطعت عنها منفعة للمسلمين قدمه مد وقطهر ان قوله على اقر بها اذ لم تكن الارض ملكا لاحد كما قال اذا كان يسمع منها الصوت من المصر وهو احد القولين في القر بين اذ اوجد قتيلا بينهما وقوله بين قريتين مثال ولذا لو وجد بين قبيلتين او بين محلتين قال في المحيط ما اذا وجد في فلاة مباح فان وحده في خيمة او فسطاطا لمخالفة القسامة على مالها والدية على من يسكنها لانها في يده كما في الدار وان كان خارجا عنها فعلى القبيلة التي وجد فيها القتيلا لا يسم لما نزلوا قبائل في اما كن مختلفة صارت الامكنة بمنزلة اهلال المختلفة في المقر لا ترى انه ليس لغريم ازاهاهم عن هذا المكان ولو وجد بين القبيلتين فعلى اقر بها فان استويا فاعليهما كما لو وجد بين المحلتين و بين القريتين هذا اذا نزلوا بين قبائل متفرقين فان نزلوا جملة عطلطين ووجد القتيلا خارج التحام فعلى اهل العسكر كلهم لانهم لما نزلوا جملة صارت الامكنة كلها بمنزلة محلة واحدة لان الامكنة كلها مدسوبة الى جميع العسكر لا الى البعض وان كان العسكر في ارض رجل فالقسامة والدية عليه لان العسكر في هذا المكان بمنزلة السكان والقسامة والدية على الملاك دون السكان بالاجماع وهما سويان بين هذه وبين الدار و ابو يوسف رحمه الله تعالى فرق فان عند في الدار تجب على السكان دون الملاك والفرق ان العسكر نزلوا في هذا المكان للانتقال والارحال لا للقرار وما لا يقرار له وجوده وعدمه بمنزلة فاما السكان في الدار لقراره لا للانتقال والقرار فلا يضمن اعتباروه وان كان اهل العسكر قتلوا فعليه القسامة ولا دية لان الظاهر انه قتل العدو ولو جرح في محلة او قبيلة فحمل جرحا ومات في محلة اخرى من تلك الجراحات والقسامة والدية على اهل المحلة التي جرح فيها لان القتل حقيقة وحده في المحلة الاولى دون الاخرى رجل جرح وجهه انسان من اهلها فكنت يوما او يومين ثم مات لم يضمن المحامد عند أبي يوسف وفي قياس أبي حنيفة يضمن وهذا بناء على ما اذا جرح في قبيلة ثم مات في اهل قبيلة اخرى لان يده بمنزلة المحلة فصار وجوده جرحا وفي يده كوجوده في محله قال رحمه الله هو وان وجد في دار انسان فعليه القسامة والدية على ما قلته لان الدار في يده وتصرفه ولا يفسخ السكان في القسامة مع المالك عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله وقال أبو يوسف هي عليهم جميعا لان ولاية التدبير تكون بالسكنى كما تكون للمالك ولان المالك هم المفتضون بنصر المنفعة عادة دون السكان ولان تملك المالك ازم وقدر اهرهم اذوم وكانت ولاية التدبير اليهم فحققت النقص منهم وفي الاصل واذا وجد القتيلا في الدار تجب القسامة على صاحب الدار والدية على ما قلته الدار يعني اهل المحلة وفي الذخيرة باتفاق الروايات وكذا ذكر محمد في هذه المسئلة في الاصل وذكر في موضع آخر من الاصل ان القسامة والدية على قوم صاحب الدار فانفتحت الروايات ان الدية على قومه واختلفت الروايات في القسامة ذكر في بعض الروايات انما تكون على المشتري خاصة وذكر في بعض الروايات انها تكون على ما قلته المشتري وحكي عن الكرخي انه وفق بين الروايتين قال انها تجب عليه خاصة اذا كان قومه غيبا ومعنى الرواية التي قال انها تكون عليه وعلى قومه ان يكون قومه حضورا حتى لو لم يجر منهم في المحلة ثم وجد قتيلا في سكة من سكاكهم أي في مسجد من مساجدهم وفيها سكان ومشترون فان القسامة على المشتري وهذا الذي ذكر قول أبي حنيفة ومحمد فاما في قول أبي يوسف في احدى الروايتين عنه تجب القسامة والدية على السكان لا على المشتري الذين هم ملاك وفي الرواية الثانية يقول تجب على المشتري والسكان وفي الذخيرة وجد قتيلا في دار فقال صاحب الدار انما قتله لانه اراد اخذ مالي وعلى المقتول شيئا السراق وهو معهم فعلى أبي حنيفة انه لا شيء على صاحب الدار وفي موضع آخر قال ان عليه الدية لا القصاص وان لم يقر صاحب الدار بقتله لا تقتله وتتم الدية على العاقلة وفي البيضايع رجل وجد قتيلا داهي ولي المجنونة على رجل انه قتله وكان ينمو بين المقتول عدواة ظاهرة فان انكر المدعي عليه فقال الولي اخلف انك قتلتها وخذت ثمن المجنونة أي الدية فانه ليس للقاضي أن يفعل ذلك عندنا وقوله دار انسان مثال وكذا لو وجد في حانوت والكرم والارض في الحكم كاذ كذا في الدار وفي المحيط واذا وجد قتيلا في محلة خربة ليس فيها احد

وقربها علة عامرة فيها أناس كثيرة تحب القسامة والدية على أهل الحطة العامرة لأنها أقرب إلينا ما كن إليها ولو وجد
 في دار من لا تقبل شهادته أو امرأة في دار زوجها تحب فيها القسامة والدية ولا يحرم الأرض لأنه حكم بأنه قتله حكما بترك
 المحظ ولو وجد القليل في دار امرأة كر عليها اليدين حين مرة والدية على حاققتها وهو قول محمد وعبد أبي يوسف على
 أقرب القائل قال في المحيط رجلان كانا في بيت ليس معهما ثالث فوجد أحدهما مذبوحا قال أبو يوسف يضمن
 الآخر الدية لأن الظاهر أنه لا يقتل نفسه وإنما قتله الآخر وقال محمد لا حكم لأنه يحتمل أن الآخر قتل نفسه وإن
 الآخر قتله فلا ضمانه بالشك ولو أن دارا مغلقة ليس فيها أحد ووجد فيها قتيل فالقسامة والدية على عاقلة رب
 الدار قال رحمه الله وهو على أهل الحطة دون السكان والمشتريين في هذا قول الإمام ومحمد وأهل الحطة هم الذين خط
 لهم الإمام الأرض بمخطه وقال أبو يوسف الكل مشترك لأن الضمان إنما يجب بترك المحفظ بمن له ولاية المحفظ
 وهم في ذلك سواء فكذلك ترك المحفظ فصار كالدار المشتركة بين واحد من أهل الحطة وبين المشتري ولو كان للحطة
 تأثير في التقديم لما شاركهم المشتري ولهما ما ن صاحب الحطة هو المختص بنصرة البقعة في العرف وكذا في المحفظ
 ولأن صاحب الحطة أصح من المشتري ودخل بولاية المحفظ على الأصل دون الدخول في الدار المشتركة ولا بد من دبرها
 إلى المسالك مطلقا بخلاف القرية والمحلة والدار فإنه إذا وجد قتيل في دار مشتركة بين مشتر وصاحب حطة فأنهما
 يستويان في القسامة والدية بالأجماع وفي الحطة أوجب القسامة والدية على أهل الحطة دون المشتريين مع أن كل واحد
 منهم لو انفرد كانت القسامة عليه والدية على عاقلة والفرق أن العرف جاربان تدبر الحطة لأهلها دون المشتري منه
 وتدبر الدار للمشتري ولو قال وهما على أهل الحطة لكان أولى لأن الضمير يرجع لأقرب مذكور وهو الدية وقدمنا
 أنه لا فرق بينهما في الحكم متاخر قال رحمه الله فإن لم يبق واحد منهم فعلى المشتريين في معنى أن لم يبق واحد من أهل
 الحطة فعلى المشتريين لأن الولاية انتقلت إليهم زوال من يراهم ثم إذا وجد في دار أنسان تدخل العاقلة في القسامة
 أن كانوا حاضرين عندهما وعند أبي يوسف تدخل لأن رب الدار أخص بهن غير فلا يشركه غيرهما كاهل الحطة
 لا يشاركهم فيها عواقلهم فصاروا كما إذا كانوا غائبين ولهما أن يضمن في الحضور لم يضمن بنصرة البقعة كما يضمن صاحب الدار
 فثبت أن كونه في القسامة وقد بينا أن هذا قول السكري قال رحمه الله ولو وجد في دار مشتركة على التفاوت فهي على
 عدد الرؤس في أي إذا وجد القليل في دار مشتركة بين جماعة أنصابهم فيها متفاضلة فإن كانت بين ثلاثة مثلا لأحدهم
 النصف والآخر الثلث والثلث السدس تقيم الدية والقسامة على عدد رؤسهم ولا يعتد بتفاوت الأنصبة
 لأن صاحب القليل يراهم صاحب الكثير في التدبير فكأنوا سواء في المحفظ والتدبير فيكون على عدد الرؤس
 بمنزلة الشفعة وفي الجامع الصغير دار نصفها رجل وعشرها الآخر ولا آخر ما بقى فوجد فيها قتيل فهي على عدد
 رؤس الرجال دون تفاوت الملك حتى إن القليل إذا وجد في دار بين اثنين أو ثلاثة فالدية تجب بينهما نصفين وكذلك إذا دار
 بين بكر وثلاثة فوجد فيها قتيل فالدية على عاقلتهم أن لا تأخذوا الذي ذكرنا قول محمد ورواه عن أبي حنيفة وروى
 عن أبي يوسف بخلاف هذا فإنه قال على عدد الملك ولو وجد قتيل بين قرينين فالدية على أهل القرينين على سواء
 ولا ينتظر إلى عدد أهل القرينين وكذلك قال أبو يوسف في دار بين ثلثي وبين أربعة من همدان وجد فيها قتيل
 فالدية بينهما نصفين وعند محمد تحب الدية أناسا وإذا وجد قتيل بين قرينين وهو في القرب إليهما على السواء وجد
 في إحدى القرينتين أناس كثيرة وفي الأخرى أقل من ذلك فالدية على القرينتين نصفين بلا خلاف وقال أبو يوسف في
 قتل واحد من ثلاث دور دار لثلاثي وداران لثلاثي وهو في القرب إليهما على السواء والدية نصفان واعتبر
 القبيلة دون القرب وإذا وجد القليل في دار بين ثلاثة فقر القسامة على عواقلهم جميعا أن لا تأخذوا تمام الخمسين على العواقل
 وكذلك وجد في المسجد أو الحطة فاعتبر عدد القائل والقائل هنا ثلاث فالدية ثلاث ولهذا قلنا بأن أهل الديوان إذا
 جمعهم ديوان واحد وقاتل واحد منهم كان على أهل ديوانه على أهل وعشيرته قال رحمه الله وإن بيع فلم يقبض

فهي على عاقلة البائع وفي الخيار على ذي اليد أي إذا بيعت الدار ولم يقبضها المشتري ووجد فيها قتيل فضمامه على عاقلة البائع وإن كان في البيع خيار لأحدهما فهو على عاقلة الذي في يده وهذا عند أي حنيفة وقالوا لم يكن فيه خيار فهو على عاقلة المشتري وإن كان فيه خيار فهو على عاقلة الذي يصير له لأنه إنما نزل في اعتبار التصغير في المحفظ فلا يجب الأعلى من له ولاية المحفظ والولاية تستفاد بالملك ولهذا لو كانت الدار بدعة تعيب الدية على صاحب الدار دون المودع والملك للمشتري قبل القبض في البيع البات وفي الذي شرط فيه الخيار بدعة تعيب الدار للمالك كما في صدقة الفطر ولاي حنيفة إن القدرة على المحفظ بالبدون للمالك لا ترى أنه يقدر على المحفظ بالبدون للمالك ولا يقدر بالملك بدون اليد في الدار المنصوبة وفي البيع البات البدل البائع قبل القبض وكذلك فيما فيه الخيار لأحدهما لأنه دون البات ولو كان المبيع في يد المشتري والخيار له فهو أخص الناس به نصرا فإذا كان الخيار للبائع فهو في يده مضبوط عليه بالقيمة كالمغصوب فيعتبر يده أذنها يقدر على المحفظ بخلاف صدقة الفطر فإنها تعيب على المالك لا على الضامن وهذه ضمان جنابة فتجب على الضامن لأن ضمان الجنابة لا يشترط فيه الملك لا ترى أن الغاصب يجب عليه ضمان جنابة العبد المنصوب والملك بخلاف ما إذا كانت الدار في يده ودفع هذا الضمان ضمان ترك المحفظ وهو أنما يجب على من كان قادرا على المحفظ وهو من له يد أصالة لا بدنية ويد المودع بدنية وكذا المستعبر والمرتهن وكذا الغاصب لأن يده يد أمانة لأن العقار لا يضمن بالغصب عندنا ذكر في الهداية والنهاية لا يدل على أن الضمان على الغاصب فإن قلت لو جنى العبد في البيع البات قبل القبض غير المشتري بين الروايات وهذا بخير والفرق أن الدار لا يستحقها وجود القتل فيها بخلاف العبد لأنه يصير مستحقا بالجنابة وفي محضر خروا زاده وان وجدت في دار تسمى المملين فالقائمة والدية على عاقلة المتأخر والأصل أن أبا حنيفة رجه الله تعالى يعتبر بوجود الدية على العاقلة البدائية المحققة لأنها ثبتت القدر على المحفظ وهما يعتبران الملك قال رحمه الله ولا تعقل عاقلة حتى تشهد الشهود وانها لذي اليد أي إذا كانت دار في يد رجل فوجد فيها قتيلا لا تعقله عاقلة حتى تشهد الشهود وانها لصاحب الدار لأن ملك صاحب الدار لا بد منه حتى تعقل عاقلة عنه والبد وإن كانت تدل على الملك ولكنها محتملة فلا تكفي إلا بإيجاب الضمان على العاقلة كما لا يخفى للاسحقاق وتعقل الدفع وقدر عرف في موضعه قال صاحب العناية ولا يمتنع في وهمك صورة تناقض بعدم الاكتفاء ما لم يدع وما تقدم أن الاعتبار عند أي حنيفة رضي الله عنه للدان البد المعترضة عنده التي تكون بالأصالة لكن كيف يتم على أصله التعليل الذي ذكره المصنف بقوله أنه لا بد من الملك لصاحب الدار حتى تعقل العواقل عنه وهل لا يناقض هذا ما حرر من الاعتبار عند أي حنيفة للدان الملك كما في المسئلة المتقدمة آنفا وإن الملك هناك للمشتري مع أن الدية عنده على عاقلة البائع لكونه صاحب اليد قبل القبض كما مر تفصيله قال صاحب العناية ولا يلزم أبا حنيفة أن يعتبر البد في اسحقاق الدية كما قال في الدار المبيعة في يد البائع يوجد فيها قتيلا لأن الدية تعيب على عاقلة البائع لأنه يعتبر بد المالك لا بمجرد البد فثبتت هنا بد المالك إلا بالبدنية اهـ وذكر في معراج الدار ما يوافقه حيث قال وفي جامع كريمة اعتبر أبو حنيفة رضي الله عنه مجرد الدية في المسئلة المتقدمة وهناك لا يثبت ذلك إلا بالبدنية فلا يراد بتضامله اهـ أقول هذا التوجيه مذكور لأن الملك في المسئلة المتقدمة كان للمشتري لا لماله وعن هذا نشأ النزاع بين أي حنيفة رجه الله وصاحبه في تلك المسئلة إذ لو كان الملك أيضا للبائع لما صار عمل المخلاف واقامة المجتهدين الجائسين على ما رويته فإذا كان الملك هنا للمشتري فكيف يتحقق البائع أن ذلك بدل المالك إذ نبوت يد المالك له يقتضي نبوت نفس المالك أيضا فليزمن أن يجتمع على الدار المبيعة في حالة واحد قبل كان وهما ملك البائع وملك المشتري وهو محال وإن أراد بسيد الملك غير معناه الظاهر أي البد التي كانت لصاحب المالك في الأصل وإن زال ذلك الملك في الحال بالبيع فامعنى اعتبار مثل ذلك الأصل المزيل في ترتيب الحكم الشرعي عليه في الحال وهل يليق أن يند ذلك أصلا لا مأمنا الأعظم فعليك بالتأمل الصادق وتاخر اطلاق المصنف أنه لا فرق بين ما إذا أنكر العواقل

ان الدار له واقرابها قال نعم الاسلام البرزوي قصه بهذا الكلام اذا انكر العواقل كون الدار له وقالوا هي وجميعه
في يده فالقول لهم الان يقيموا بينة على الملك كذا في العيني على الهداية ولا فرق في ذلك بين أن يكون القتل الموجود
فيها صاحب الدار أو غيره عند الامام رحمه الله تعالى قال رحمه الله وفي القتل على من فيها من الركاب والملاحين لانه
في أيديهم فيستوى المالك وغيره في الدار فيه وعلى هذا قول أبي يوسف ظاهر لان عنده يستوى المالك والسكن في
الدار والفرق لهم ان القتل ينقل ويحول فكذلك في الحقيقة بخلاف العقار فانه لا ينقل ولا يحول وفي المخط وقيل
يجب على سكان السفينة دون مالكها لان السفينة تحت يد الساكن دون المالك وفي شرح الطحاوي انما نصب على
راكب السفينة اذا لم يكن له مالك معروف وان كان له مالك معروف فعلى مالك السفينة ومنهم من يقول على
الراكب مطلقا واطلاق محمد في النوازل الجواب على هذا قال رحمه الله وفي مسجد محلة لهم وفي الجامع والشارع
لا قسامة والدية على بيت المال في قامة لا يختص به واحدهم والقسامة لثمة القتل وذلك لا يتحقق في حق
الكل فدينه تكون في بيت المال لان مال العامة وكذلك الجسور العامة والوق العامة التي يصكون في الشوارع
لان التدبير في هذا كله الى الامام لانه نائب المسلمين الى اهل السوق وقال في النهاية اراد به أن يكون السوق
الاعظم نائباً عن المحال واما الاسواق التي في المحال فهي محفوفة بمحفظ اهل المحلة فتكون القسامة والدية على اهل
المحلة وكذا في السوق النائي عن المحال اذا كان لها سكان أو كان لاحد فيها دار مملوكة وأما كون القسامة والدية
عليهم لانه ياتهم المحفظ بخلاف الاسواق المملوكة لاهلها أو التي في المحال والمساكن التي فيها حيث يجب
القسمان فيها على اهل المحلة أو على المالك على الاختلاف الذي بينا لانها محفوفة بمحفظ أو بابها أو بمحفظ اهل
المحلة وفي المنتقى اذا وجد قتل في صف من السوق فان كان اهل ذلك الصف يبيتون في حوائطهم فدية القتل
عليهم وان كانوا لا يبيتون فيها فالدية على الذين لهم ملك المحاويث ولو وجد في المعين فدينه على بيت المال عندهما
وعند أبي يوسف على أهلها وهي مبنية على مشقة السكان والملاك قال رحمه الله وفيه دليل على براءة أو وسط القران
لان القران ليس في بداحد ولا في ملكه اذا كان عمره الماء بخلاف ما اذا كان النهر صغيرا بحيث يستحق ربه الشفعة
حيث يكون ضمانه على أهله لقيام بينهم عليه وكذا البرية لا يداحد فيها ولا ملك فيها وما وجد فيها من القتل
حتى لو كانت البرية مملوكة لاحد أو كانت قريبة من القرية بحيث يسمع منه الصوت تجب على المالك وعلى اهل
القرية لما بينا ولو وجد القتل في المسجد المحرام من غير زحام الناس في المسجد أو بعرفة فالدية على بيت المال من
غير قسامة هذه المحلة في المنتقى وفيه أيضا وكل قتيل يوجد في المسجد الجامع ولا يدرى من قتله أو قتله رجل من
المسلمين ولكن لا يدرى من هو أو زجه الناس يوم الجمعة فقتلوه ولا يدرى من هو فهو على بيت المال واذا وجد في
المسجد لقيسه فهو على أقرب الدور منه ان كان لا يعلم الذي اشتراه وبناه وان كان يعلم الذي اشترى المسجد وبناه كان
على عاقبته القسامة والدية وان كان في درب غير نافذ أو مصلوا واحد كان على عاقبة اصحاب الدور الذين في الدرب
وفيه أيضا واذا وجد القتل في قبيلة فها عند مسأ حد فهو على القبيلة كلها واذا لم يكن قبيلة فهو على اصحاب المحلة وأهل
كل مسجد محلة وفي السفناق واذا وجد القتل في وقف للمجد فهو كوجوده في المسجد الجامع كان الدية في بيت المال
وان كان الوقف على قوم معلومين فالدية والقسامة عليهم وكذلك العصب العامة وفي المنتقى اذا وجد قتل على الجسر
أو على القطر فذلك على بيت المال وذكر الكرخي وشيخ الاسلام وان النهر العظيم اذا كان انصباب مائه في دار
الاسلام تجب الدية في بيت المال لانه في أيدي المسلمين بخلاف ما اذا كان موضع انصباب مائه في دار الحرب لانه
يحتال ان يكون قتل اهل الحرب فيهدر قال رحمه الله ولو محتسبا بالشاطي فعلى أقرب القرى أي لو كان القتل
محتسبا بالشاطي فعلى أقرب القرى في ذلك الموضع لان الشط في أيديهم يستقون منه ويوردون دوابهم فكانوا أخص
بشعرته وفي شرح الطحاوي وان كان الشط ملكا لاحد فان كان ملكا خاصا فهو كالدار وان كان ملكا عاما فهو كالجهة

فاما اذا كان نهر اصغرا اتحد من الفرات او نحوه لا قوام معروفين فانه يجب القسامة على اصحاب النهر والدية على
ماقاتهم وفي الكافي والنهر الصغري ما يستحق بالشركة فيه الشفعة والافه وعظيم كالفرات وجهون ولم يتعرض المؤلف
لما اذا وجد في بيت من ثبوت له بعض الحرقة وفي الخاتمة ولو وجد المكاتب قتلا في دار اشترها لا يجب فيه شيء
قولهم جميعا وفي المكاتب سوى اوحيفة ايضا بين ما اذا وجد قتلا في داره وبين ما اذا وجد غيره قتلا الا انه اذا وجد
غيره قتلا لا يجب الدية على العاقلة لانه لا عاقلة للمكاتب وانما يجب عليه لان عاقلة نفسه ولو وجد جميع اهل المحلة فلا
يجب الدية على عواقلهم وتسقط القسامة وذلك في المتن عن ابن ابي مائقة عن ابي حنيفة ان من وجد قتلا في دار نفسه
فليس فيه قسامة ولا دية وروى الحسن ابن زياد عن ابي يوسف انه قال على سكان القبيلة وعلى عاقلة المقتول دية قالوا
وهو قول ابي حنيفة فرواية ابن ابي مائقة تخالف رواية الاصول وفي الذخيرة وفي شرح الاسلام اذا وجد
قتل في محلة وزعم اهل المحلة ان رجلا منهم قتله ولم يدع على القتل على واحد منهم بعينه لم تسقط عنهم القسامة
والدية ورواية الحسن بن زياد اذا وجد العبد والمكاتب والمدير وام الولد الذي سعى في بعض قيمته قتلا في محلة
فعلهم القسامة وقبب القبضة على عواقل اهل المحلة في ثلاث سنين وقد روي عن ابي يوسف انه لا يجب عليهم شيء
في العبد والمكاتب والمدير وام الولد وهذا يصح كناية على البهايم ولهذا قال بانه يجب قيمته بالغة ما بلغت اذا
كان عطا واذا كان حيا يجب النقصان وامام معتق البعض فانه يجب فيه القسامة والدية عندهم جميعا لانه بمنزلة
الحر عند ابي يوسف ومحمد والحر اذا وجد قتلا في محلة فانه يجب على اهل المحلة القسامة والدية وعند ابي حنيفة
هو بمنزلة المكاتب في المحكم اذا وجد قتلا في محلة عنده هذا وفي شرح الطحاوي ولو وجد القتل في دار المكاتب فانه
تكرره عليه الايمان فان حلف بحب عليه الاقل من قيمته ومن الدية الا عشرة لان المكاتب عاقلة نفسه وفي الخبر
والاعشى والمحدود في الغد والسكافر القسامة عليهم واذا وجد العبد قتلا في دار مولاه فلا شيء له لان المولى صار قاتلا
له حكمه في الدار فبعضهم لا يشرطه بل يشرطه على المولى شيء فكذلك اذا قالوا هذا اذ لم يكن على العبد دين فاما اذا
كان على العبد دين فانه يضمن المولى الاقل من قيمته ومن الدين وقد نص محمد على هذا التفصيل في كتب الماذون
قال رحمه الله وان التقي قوم بالسيف فاجلوا عن قتل فاعلى اهل المحلة القسامة والدية الا ان يدعي المولى على
اولئك او على معين منهم لان القتل بين اهلهم والحفظ عليهم فتكون القسامة والدية عليهم الا اذا ابرأهم المولى
بدعوى القتل على واحد منهم بعينه فبعض اهل المحلة ولا يثبت على عاقلة الا بصحة على ما ينو قوله على معين منهم
ان اريد به الواحد من اهل المحلة ليستقيم على قول ابي يوسف لان اهل المحلة يبرؤون بدعوى المولى على واحد منهم معين
وهو القياس وعند هبالي يبرؤون وهو استحسن وبيناه في اوائل الباب فلا يستقيم وان اريد به واحد من الذين التقوا
بالسيف ويستقيم بالاجماع وقال ابو جعفر في كشف القوامض هذا اذا كان الفريقان غير متناولين اقتسما لاهبة
وان كانوا مشركين او خوارج فلا شيء في ذلك من اصابة العبد واذا كان القتلى بين المسلمين والمشركين في دار
الاسلام ولا يدري القاتل برح حال قتل المشركين جلالا للمسلمين على الصلاح في انفسهم لا يبرؤون المسلمين في مثل
ذلك الحال ويقتلون المسلمين فان قيل الظاهر ان قاتله من غير المحلة وانه من خصمائه قلنا قد تعذر الوقوف على قاتله
حقيقة فبعض على المحكم بالسبب الظاهر وهو وجوده قتلا في محلة ثم كذا في النهاية والعناية اقول برده على هذا الجواب
ان يقال ما بالكم تجعلون هذا الظاهر وهو وجوده قتلا في محلة ثم موجبا للاستحقاق القسامة والدية على اهل المحلة
ولا يصحون ذلك الظاهر وهو كون قاتله خصمائه من غير اهل المحلة فدعا للقسامة والدية عن اهل المحلة مع ان الاصل
التابع ان يكون الظاهر جهة للدفع دون الاستحقاق فلا يظهر في الجواب ان يقال الظاهر لا يكون جهة للاستحقاق
ففي حال القتل مشكلا فاجبنا القسامة والدية على اهل المحلة لورود النص باضافة القتل اليهم عند الاشكال فكان
العمل بما ورد فيه النص اولى وسياق مثل هذا عن قربان شاء الله تعالى قال في الهداية وان كان القوم لقوا قتلا

ووجد قاتل بين أظهرهم فلا قسامة ولا دية لان الظاهر ان قتله كان هدرا صوح الى ذكر الفرق بين هذا وبين ما اذا
 اقتتل المسلمون عصبية في محلة واجلوا عن قاتل من عليهم القسامة والدية كما مر آنفا وقالوا في الفرق ان القتال اذا كان
 بين المسلمين والمشركين في مكان في دار الاسلام ولا يدري ان القاتل من أيهم جازح جازح احتمال قتل المشركين
 حسلا لا المر المسلمين على الصلاح في أنهم لا يترون الكفار في مثل ذلك الحال وقتلون المسلمين وأما في المسلمين من
 الطرغين فليس بشبهة المحل على الصلاح حيث كان الفريقان مسلمين ففي حال القتل مشكلا فأوجبنا القسامة والدية
 على أهل ذلك المكان لورود النص باضافة القتل اليهم عند الأشكال وكان العمل بما ورد به النص أو في عند
 الاحتمال من العمل بالذي لم يكن كذلك اه وقال بعض الفضلاء طعنا في المصير الى الفرق المذكور انه ظاهر فان
 الظاهر هنا جبة للدفع عن المسلمين فيصلى حجة وثمة لو كان جبة لكان جبة لا استحقاق وذلك غير جائز فيجب على أهل المحلة
 للنص اه أقول ليس هذا الفرق تام فضلا عن كونه ظاهرا لاسم ان الظاهر ان لو كان جبة لكان جبة لا استحقاق
 بل يجوز ان يكون جبة لدفع القسامة والدية على أهل المحلة ولا يكون جبة لا استحقاق على المسلمين الذين اقتتلوا عصبية
 في ذلك محل لانهم ان يكون هدرا فلا بد من تمام الفرق بين المسلمين من المصير الى ما ذكره المشايخ من البيان وبقوله
 صاحب العناية في شقيقته قال رحمه الله **وهو ان قال المستحق قتله زيد حلف بالله ما قتله ولا عرفه** قالنا غير زيد
 لانه لما أقر بالقتل على واحد صار مستغنيا عن الجمين وفي حكم من سواه على حاله فيحلف عليه فلا يقبل عليه قول
 المستحق انه قتله لانه يريد ان يثبت قسامة المحصومة عن نفسه فلا يقبل ويحلف على ما ذكرنا وفي النهاية به هذا قول محمد
 وأما على قول أبي يوسف فلا يخالف على العلم لانه قد عرف القاتل واعترف به فلا حاجة اليه ومحمد يقول يجوز ان يعرف
 ان له قاتلا آخر معه قال رحمه الله **وهو بطل شهادة بعض أهل المحلة على قتل غيرهم أو واحد منهم** وهذا عند أبي
 حنيفة وقال يقبل شهادتهم اذا شهدوا على غيرهم لان الولي لما ادعى القتل على غيرهم تبين انهم ليسوا بصحابة غاية
 الأمر انهم كانوا عصبية انهم يصرون خصما غير انهم لم يثبت عليهم ما يثبت على القاتل من القسامة فلا تقبل شهادتهم وان خرجوا من
 المحصومة فاصالة ان من صار خصما في حادثة لا تقبل شهادته فيها ومن كان بعرضية ان يصير خصما ولم يثبت بخصمها
 بعد تقبل شهادته وهذا ان اعلان متفق عليهم ما غير انهما يجعلان أهل المحلة عن أهرضة ان يصير خصما وهو يجعلهم
 عن اقتصب خصمها وعلى هذين الأصلين يخرج كثير من المسائل فمن جنس الاول الوكيل بالمحصومة اذا خاضع عند
 المحاكم ثم عزل لا تقبل شهادته والشفيع اذا طالب الشفعة ثم تركها لا تقبل شهادته بالبيع ومن جنس الثاني الوكيل
 اذا لم يخاصم والشفيع اذا لم يطالب تقبل شهادتهم ولو ادعى الولي على رجل بعينه من أهل المحلة وشهد شاهدان من
 أهلها عليه لم تقبل شهادتهما عليه لان المحصومة قائمة مع الكل والشاهد يقطعها عن نفسه فكان منهم اقل تقبل
 شهادتهما قال المتأخرون من أصحابنا المراد تدخل مع العاقلة في التحمل لاننا راها قاتلة فيجب عليها وهو مختار والطاوي
 وهو الأصح فصار كما اذا باشرت القتل بنفسها والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

كتاب المعاقل

قال في النهاية ما كان موجب القتل الخطأ وما في معناه الدية على العاقلة لم يكن بد من معرفتها ومعرفته احكامها
 فذكرها في هذا الباب وردها صاحب المعراج وقال وجه المناسبة انما هو لما فرغ من بيان القتل الخطأ وتوابعه مشرع
 في بيان من يجب عليه الدية فلا بد من معرفتها قال رحمه الله **وهي جمع معقولة وهي الدية** أي المعاقل جمع معقولة
 بالضم والمعقولة الدية وتسمى عقلا لأنها تعقل الدماء من ان تسفك أي تحسبها يقال عقل البعير عقلا اذا دله بالهلال ومنه
 العقل لانه يجمع صاحب من القاتل أقول هكذا وقع العنوان في طاعة الاعتبار لكن كان ينبغي ان يذكر العواقل بدل
 المعاقل لان المعاقل جمع معقولة وهي الدية كما مر في المصنف وغيره في تفسير المعنى كتاب الديات وهذا مع كونه مؤدبا
 الى التكرار ليس بنام في نفسه لان بيان اقسام الديات واحكامها قد مر مستوفى في كتاب الديات والمقصود بالبيان

هنا بيان من تحب عليهم الدية بتفاصيل أنواعهم واحكامهم وهم العاقلة فالتناسب في العنوان ذكر العاقل لانها جاع
العاقلة والكلام هنان وجوه الاولى في تفسيرها لغة والثاني في تفسيرها شرعا والثالث في كيفية وجوب الدية
والرابع في بيان مدة الواجب والخامس فيما تنجمه العاقلة والسادس فيمن يحول على الدية من عاقلة الى عاقلة
والسابع في عاقلة مولى المولا وتوسيع بيان ذلك ان شاء الله تعالى قال في المبسوط فيه فصول احدها في معرفة عاقلة
والثاني في كيفية وجوب الدية عليه والثالث في بيان مدة الواجب والرابع فيما تنجمه العاقلة وما لا تنجمه العاقلة
والخامس فيمن يحول الدية من عاقلة الى عاقلة والسادس في عاقلة مولى المولا اما تفسيرها لغة فالعاقلة اسم مشتق
من العقل وهو المنع ولهذا يقال لما يعقل به البعير عقلا لانه يحسنه من التفور ومنه سمي اللب عقلا لانه مما يمنع
الانسان عما يضره فذلك عاقلة الانسان وهم اهل نصرته ممن غنوه من قتل من ليس له قتله واما العاقلة والعقل
هو الدية وجهه المعقل ومنه العاقلة وهم الذين يقيمون العقل وهو الدية واما العاقلة شرعا فهم اهل الديوان من
المقاتلة واهل الديوان الذين لهم رزق في بيت المال وكتب اسماءهم في الديوان ومن لا ديوان له فعاقلة من
عصبة النسب لا على اهل الديوان وعند الشافعي رضي الله عنه العقل على عصبة من النسب لا على اهل الديوان
وذكر الطحاوي من اصحابنا انها تحب في مال القاتل لان وجوب العقل على العاقلة عرف بخلاف القياس لان مواخذة
غير الجاني بالجاني بما يباه القياس والشرع انما اوجب على اهل الديوان اولى العشرة فيبي على ما عداها على قضية
القياس ومن ليس له ديوان ولا عشرة قبل يعتبر احوال ونصرة القلوب فالاقرب وقيل تحب في ماله وقيل تحب في مال
بيت المال وكذلك القطع على هذا الخلاف ولا تعقل مدينة عن مدينة وتعقل مدينة عن قراها لان العقل
انما يبنى على التناصر والتعاون واهل كل مصر ينتصرون باهل ديوان مصرهم ولا ينتصرون بديوان اهل مصر آخر
واهل كل مصر ينتصرون باهل سوادهم وقراهم وان كان بعيد المنزل منهم لان البادية بادية واحدة فكانوا كاهل
الديوان في مصر واحد يتعاونون على اهل مصر وان بعدت منازلهم والباديات اذا اختلفنا كانتا بمنزلة مصرين
وعاقلة المعتق قبيلة مولا ومولى المولا لا يعقل عنه مولا وقيل عنه قال رحمه الله في كل دية وجبت بنفس القتل
على العاقلة والعاقلة الجماعة الذين يعقلون العقل وهو الدية يقال ديت القتل اذا عطيته دية وعقلت عن
القاتل أي أدبت عنه ما رزقه من الدية وقد ذكرنا الدية وأنواعها في كتاب الديان واما وجوبها على العاقلة فلا صل فيه
ما صرح به النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى بدية المرأة المقتولة ودية جنينها على عصبة العاقلة فقال أبو القاتلة المقضي
عليه يا رسول الله كيف أغرم من لا صاح ولا استمل ولا شرب ولا أكل ومثل ذلك ضلال فقال عليه الصلاة والسلام
هذا من الكهان ولأن النفس محرمة فلا وجه إلى إهدارها ولا إيجاب على القطع لانه معذور برفع عنه الخطا وفي
إيجاب الكل عليه عقوبة لما فيه من إجماعه واستنصاه فخص اليه العاقلة تحقيقا للتحقيق فكانوا أولى بالثمن وقوله كل
دية وجبت بنفس القتل يحترز به ما يتقلب بالاصح أو بالشبهة لأن العدو يوجب العقوبة فلا يستحق التحقير
فلا تقتسمل عنه العاقلة وفي مبسوط شيخ الاسلام طعن بعض وقال لأجابه من العاقلة ووجوب الدية باعتبارها
فتكون في مال القاتل يؤيد ذلك قوله تعالى ولا ترزروا زورا أخرى ألا ترى أن من أئلف دابة يضمها في ماله
فكذلك إيجاب الدية قلنا إيجاب الدية على العاقلة مشهور ثبت بالأحاديث المشهورة وعليه على الأهلية ومن بعدهم
يقرب به على كتاب الله تعالى قال رحمه الله في اهل الديوان ان كان القاتل منهم في تؤخذ من عطاياهم في ثلاث
سنين واهل الديوان هم الجيش الذين كتب اسماءهم في الديوان وهذا عندنا وقال الشافعي على اهل العشرة لما روينا
وكان كذلك إلى أيام عمر رضي الله عنه ولا نسخ بعد النبي صلى الله عليه وسلم فيبي على ما كان ولا نهضة ولا اقارب
أولى بها كالأثر والنقبات ولنا أقضية عمر رضي الله عنه فانه لمساوون الديوان جعل الدية على اهل الديوان بمحض
من الهبة من غير تكبير منهم وليس ذلك بفسخ بل هو تبرع معنى لانه كان على اهل النصر وقد كانت بانواع

بالحاف والوالاء والعدوى في عهد عمر رضي الله عنه قد صارت بالديون فعمل على أهلها تأبعا للعنف ولهذا قالوا لو كان
 اليوم يتأصرون بالحرف فعاملتهم أهل الحرف وان كانوا بالحرف فاهله والدية صلة كالأهل لكن إيجابها فيما هو صلة
 وهو العطار أو الامن إيجابها في أصول أموالهم لانه أحق وما جعلت العاقلة الالتصاف والتقدير بثلاث سنين مروى
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وعنه عن عمر رضي الله عنه انه قال رحمه الله فان خرجت العطايا في أكثر من ثلاث
 سنين أو أقل أخذت منها في محصول المقصود لان المقصود التحقيف وقد حصل أقول فسه بحث وهو ان القياس كان يابى
 إيجاب المال بمقابلة النفس المحترمة لعدم المماثلة بينهما الآن الشرع ورد بذلك كما مر حواه والشرع انما ورد بإيجابه
 مقولا بثلاث سنين فانه المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو المحكى عن عمر رضي الله عنه كما مر انما غلبت في ان
 يختص التأجيل بثلاث سنين اذ تقرر عندهما ان الشرع أو اورد على خلاف القياس بختم عاود به وسبغ في نظير هذا
 في الكتاب في تعديل ان ما وجب على القاتل في ماله كما اذا قتل الاب ابنه محمد ليس به حال عندنا بل هو جلا بثلاث سنين
 فتأمل هل يمكن دفعه وهذا اذا كانت العطايا بالسنين المستقيمة حتى لو اجتمعت في السنين الماضية قبل القضاء بالدية
 ثم خرجت بعد القضاء لا يؤخذ منها لان الوجوب بالقضاء ولو خرجت عطايا ثلاث سنين مستقبلة في سنة واحدة يؤخذ
 منها كل الدية لانها بعد الوجوب اذ الوجوب بالقضاء قد حصل المقصود بذلك هو التحقيف واذا كان الواجب ثلث
 الدية أو أقل يجب في سنة واحدة واذا كان أكثر منه يجب في سنتين الى تمام الثلثين ثم اذا كان أكثر منه الى تمام الدية
 تجب في ثلاث سنين لان جميع الدية في ثلاث سنين فيكون كل ثلث في سنة ضرورية والواجب على القاتل كالأوجب على
 العاقلة حتى تجب في ثلاث سنين وذلك مثل الاب اذا قتل ابنه هذا اذا انقلب القصاص مالا ولو قتل عشرة رجلا واحدا
 خطاه في عاقلة كل واحد منهم عشر الدية في ثلاث سنين اعتبارا بالجزء بالكل وهو بدل النفس فيؤجل كل جزء من
 أجزائه بثلاث سنين وأول المدة يعتبر من وقت انقضاء بالدية لان الواجب الاصل هو الدية والنقل الى القيمة بالقضاء
 فتعتبر قيمته من ذلك الوقت قال رحمه الله وان لم يكن ديوانا فعلى عاقلة كل مارقين أو نال نصرته بهم وهي المعتبرة في
 الباب قال رحمه الله وتقسيم عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ من كل في كل سنة الا درهم واحد وثلث ولم يرد على كل واحد
 من كل الدية في ثلاث سنين على أربعة كما هو في كذا في الأودى لا يزداد الواحد على أربعة دراهم في كل سنة وينقص منها الأول
 أصغر فان عمدا نقص على أنه لم يزد على كل واحد من جميع الدية في ثلاث سنين على ثلاثة أو أربعة فلا يؤخذ من كل واحد
 في كل سنة الا درهم وثلث كذا كذا هذا لا معنى التحقيف مراعى فيه قال رحمه الله فان لم تنسح القبيلة لذلك ضم اليها
 أقرب القبائل نسب على ترتيب العصبان) تحقيق معنى التحقيف واختلافه في القاتل وأبنائه قبل بدخول
 لقر بهم وقيل لا بدخول لان الفم ينفي المخرج حتى لا يصيب كل واحد أكثر من أربعة وهذا المعنى انما يصحق عند
 الكثرة والآن ما هو؟ بما لا يكثر قالوا هذا في حق العرب لانهم حفظوا أنسابهم فامكن إيجابهم على أقرب القبائل
 وأما الجعم فقد ضاعوا أنسابهم فلا يمكن ذلك في حتمهم هذا لم يمكن فقد اختلفوا فيه فقال بعضهم يعتبر بالهال والقرية
 الأقرب فالأقرب وقال بعضهم يرى يفرض ذلك الى الامام لانه هو الامام به وهذا كله عندنا وعند الامام السأفي يجب
 على كل واحد نصف دينار فستوى بين الكل لانه كله صلة فيعتبر بالزكاة لو كانت عاقلة اصحاب الرزق بغنى بالدية
 في أرزاقهم في ثلاث سنين في كل سنة الثلث يؤخذ كل ما خرج جزر في ثلث الدية بمعرفة العطايا وان كان يخرج في كل سنة
 وأرزاق في كل شهر فرضت الدية في الاعضية دون الأرزاق لان الأخص من الاعطى يسر لهم والأخص من الأرزاق يؤدي
 الى الاضرار بهم اذ لا رزاق للقبيلة الوت وينسرون باءاءه منهم ولا عطية لكونوا مؤتمنين في الديوان فأمم بالنصرة
 فتبصر عليهم اداءه قال رحمه الله والقاتل كاحدهم في أي كواحد من العاقلة فلا معنى لخرجه ومما أخذ غيره
 به وقال السأفي رضي الله عنه لا يجب على القاتل شيء من الدية لانه معذور ولهذا لا يجب عليه الكل فكذا البعض اذ
 الحزم لا يخالف الكل فلما إيجاب الكل إجابا بهولا كذلك إيجاب البعض ولا نها تجب بالنصرة ولا ينصرفه مثل

ما ينصر غيره بل أشد فكان أولى بالايجاب عليه فإذا كان المقتضى معذورا فالبرى منه أولى قال الله تعالى ولا تزرز وازرة
وزرا أخرى قال رحمه الله ﴿وعاقلة المقتضى قبيلة مولاة﴾ إذ نصرته بهم واسمها بنى عنها يؤيد ذلك قوله صلى الله
عليه وسلم مولى القوم منهم قال رحمه الله ﴿ويعقل عن مولى المولاة مولاة وقبيلته﴾ ومولى المولاة هو الخليف
فيعقل عنه مولاة الذى عاقده وعاقلة مولاة وهو المراد بقوله وقبيلته أى قبيلة مولاة الذى عاقده لانه المعروف
به فاشبهه مولى العتاقة قال رحمه الله ﴿ولا تعقل عاقلة جنابة العبد﴾ ولا العبد موارث صلح واعترا الماسور بنا
ولانه لا ينصر بالعبد والاقرار والصلح لا يلزمان العاقلة لقصور ولايته عنهم قال رحمه الله ﴿والان يصدقوه فى
الاقرار﴾ لان التصديق اقرار منهم فقتلهم باقرارهم بان لهم ولاية على أنفسهم والامتناع كان محققا وقدرال أو
تقوم البينة لان ما ثبت بالبينة كالشهادة لانها كاسمها مينة فتقبل البينة هنا مع الاقرار وان كانت لا تعسر معه
لانها تثبت ما ليس بثابت باقرار المدي عليه وهو الوجوب على العاقلة ثم ما ثبت بالاقرار يجب مولاة وما ثبت بالصلح
حال الاذا شرط التاجيل فى الصلح وقدر عرف فى موضعه ولو أقر بالقتل خطأ لم يرتفعوا الى الحاكم الا بعد سنين فقط
عليه بالدية فى ماله فى ثلاث سنين كان أول المدته من يوم قضى عليه لان التاجيل من وقت القضاء فى الثابت بالبينة
فكذلك فى الثابت بالاقرار أولى لانه أضعف ولو تصادق القاتل وأولياء المقتول على ان قاضى بلد كذا قضى بالدية على
عاقلة بالبينة وكذا ثبتها العاقلة فلا تثنى على العاقلة لان تصادقهما لا يكون عيبا عليهم ولم يكن عليه شئ فى ماله لان الدية
بتصادقهما تقررت على العاقلة بالقضاء وتصادقهما عتفى حقهما فلا يلزم الاحصاء بخلاف الأول حيث يجب جميع
الدية على المقتول لانه لم يوجد التصديق من الولي بالقضاء بالدية على العاقلة وقد وجد هنا تفارقا قال رحمه الله ﴿وان
جنى حرمي عبد خطافه على عاقلة﴾ يعنى اذا قتله لان العاقلة لا تتحمل أطراف العبد وقال الشافعى لا تتحمل
النفس أيضا بل يجب فى مال القاتل ولانها أدى قصصه العاقلة كالحرم وهذا لان ما يجب بقتله دية وهي بدل الادنى
لا المال على ما بيناه من قبل فكانت على العاقلة بخلاف ما حوّن النفس لانه يسلك به مثل الاموال والمراد بالحدوث
قوله صلى الله عليه وسلم لا تعقل العاقلة عمد ولا عدا جنابة أى لا تعقل العاقلة جنابة عمد ولا جنابة عبد وقضى
تقول بل لانه جنابة توجب دفعه الآن بقضيه المولى قال أصحابنا ليس على المرأة والذرية عمن له حظ فى الديوان عقول
لقولهم رضى الله عنه لا يعقل مع العواقل صبي ولا امرأة ولان العقل انما يجب على أهل النصرة والناس
لا يقتضرون بالصبيان والنساء ولهذا لا يوضع عليهم ما هو خلف عن النصرة وهو الجزية وعلى هذا لو كان القاتل
صبيا أو امرأة لثنى عليهم من الدية وهذا صحيح فيما اذا قتله غيره أو أما اذا باشر القتل بانفسهما فالصحيح انهما يشاركان
العاقلة وكذا المنهون اذا قتل فالصحيح ان يكون كواحد من العاقلة والحاصل ان الاستنصار بالديوان أظهر فلا يظهر
معه حكم النصرة بالقرابة والولاء وقرب السكنى والعسوة والحلف وبعد الديوان النصرة بالنسب على ما ينزاع على هذا
يجزى كثر من مسائل الماقل اخوان ديوان أحدهما بالبصرة وتوديان الثانى بالكوفة لا يعقل أحدهما عن صاحبه أو ما
يعقل عنه أهل ديوانه ومن جنى جنابة من أهل البصرة وليس له فى أهل الديوان عطاء وأهل البادية أقرب اليه نسبيا
ومسكنه المصر عقل عنه أهل الديوان من ذلك المشرط أن يكون بينه وبين أهل الديوان قرابة لان أهل
الديوان هم الذين يدورون عن أهل المصر ويقومون بنصرتهم ويدفعون عنهم ولا يخصون بالنصرة أهل العطاء فقط بل
ينصرون أهل المصر كلهم وقيل اذا لم يكونوا قريبين بالمال لا يقولونه وإنما يقولون اذا كانوا قريبين باله وله فى البادية أقرب منهم
نسبا لان الوجوب بحكم القرابة وأهل مصر أقرب منهم فكانت القدرة على أهل النصرة لهم فصار نظير مسئلة الغيبة
المنقطعة فى الانكاح لو كان البدوي نازلا فى المصر لا مسكن له فيه لا يعقله أهل المصر النازل فيهم لانه لا ينصر بهم
وان كان لأهل الذمة عواقل معروفة يتعاقلون بها فقتل أحدهم قتيلا فدينته على عاقلة بمنزلة المسلم لانهم التزموا
أحكام الاسلام فى المعاملات سيما فى المعافى العاصمة عن الاضرار ومعنى التناصر موجود فى حقهم فان لم تكن عاقلة

معرفة فديته في ماله في ثلاث سنين من يوم يقضى بها عليه كما في حق المسلم لا يائنان الوجوب على القاتل وانما تتحول
 عنه الى العاقلة اذا وجدت فان لم توجد بقي عليه بمقتضى مسددين تاجر بن في دار الحرب قتل احدهما صاحبه فيقتضى بالدية
 في ماله لان اهل دار الاسلام لا يعقلون عنه لان تمكنه من القتل ليس بنسرتهم ولا يعقل عاقل كافر عن مسلم ولا مسلم عن
 كافر لعدم التناسر والكفار يتعاقلون فيما بينهم وان اختلفت ما لهم لان الكفر كماله واحدة قالوا هذا اذا لم تكن
 المعادات بينهم ظاهرة اما اذا كانت ظاهرة كاليهود والنصارى يذبحون اهل بيعة يعقل بعضهم بعضا وهذا عند أبي يوسف
 لا يقطع التناسر بينهم ولو كان العاقل من اهل الكوفة وله بها عطاء وجول دون انه الى البصرة ثم اذا رفع الى القاضي
 فانه يقضى بالدية على عاقلته من اهل البصرة وقال زفر يقضى على عاقلته من الكوفة وهم اهل الكوفة نصارى كانوا
 حول بعد القضاء ولنا ان الدية انما تصب بالقضاء على ما ذكرنا ان الواجب هو المثلل والقضاء ينقل الى المال بخلاف
 ما اذا حول بعد القضاء لان الوجوب قد تقرربا بالقضاء فلا ينتقل بعد ذلك لان حصة القاتل تؤخذ من عطاءه بالهبة
 لانها تؤخذ من المطاء وعطاءه بالهبة مختلفا ما اذا نقلت العاقلة بعد القضاء عليهم حيث ينضم اليهم اقرب القبايل
 في القس لان في النقل ابطال الحكم الاول ولا يجوز بحال وفي النظم تكثير القبايل فيما يقضى به عليهم فكان فيه تقرير
 الحكم الاول لا باطلا وعلى هذا لو كان القاتل مسكنا بالكوفة وليس له عطاء بها في يقض عليهم حتى استوطن البصرة
 قضى على اهل البصرة بالدية ولو كان قضى بها على اهل الكوفة فلم ينتقل اليهم وكذا الردوي اذا تحقق بالدون بعد
 القتل قبل قضاء القاضى يقضى بالدية على اهل الدون وبعد القضاء على عاقلته فالدية لا تتحول عنهم بخلاف ما اذا
 كان قوم من اهل البادية يقضى عليهم بالدية في اموالهم في ثلاث سنين ثم جعلهم الامام في العطاء حيث تصير الدية
 في عطاءهم ولو كان قضى بها في اول مرتل له ليس له نقض القضاء الاول لانه قضى بها في اموالهم وعطاءهم اموالهم غير
 ان الدية تقضى من ايسر الاموال اذا لاد من العطاء ايسر اذا صاروا من اهل العطاء الا اذا لم يكن مال العطاء من
 جنس ما يقضى به عليهم بان كان القضاء بالابل والعطاء دراهم فحينئذ لا يتحول الى الدراهم لساقفه من ابطال القضاء
 الاول لكن تقضى الابل من مال العطاء بان يشتري به لانه ايسر قال علماؤنا رحمه الله تعالى ان القاتل اذا لم يكن له عاقلة
 والدية في بيت المال اذا كان القاتل مسلما لان جماعة المسلمين هم اهل نصرته وليس بعضهم اخص من البعض
 بذلك ولهذا اذا مات قاتله لبيت المال فكذلك اما يلزمه من الغرامة يلزم بيت المال وعن أبي حنيفة رواية شاذة انها
 تجب الدية في ماله وابن الملاعة تعقل عنه عاقلة امه لان نفسه ثابت منها دون الاب فاذا عقلت عنه ثم ادعاه الاب رجعت
 عاقلة الام عما ادت على عاقلة الاب في ثلاث سنين من يوم قضى لهم بالرجوع عليهم لانه تبين ان الدية كانت وجبت
 عليهم لانه بالدعوى ظهر ان النسب كان ثابتا منه من الاصل فقوم الام يصحلون ما كان واجبا على قوم الاب فيرجعون
 بها عليهم لانهم مضطرون في ذلك وكذا اذا مات المكاتب عن وفاء وله ولد مسلم حر فلن يؤد كفايته حتى ياتي ابنه وعقل عنه قوم
 امه ثم ادبت الكاتبة ترجع عاقلة الام على عاقلة الاب لانه اذا ادبت الكاتبة يتحول ولوا الى قوم ابيهم وقت تثبت الحرمة
 للاب وهو آخر من اجز امهات فبين ان قوم الام عقلا عنهم فيرجعون عليهم وكذا رجل امر صبي بقتل رجل فقتله
 فضمنت عاقلة الصبي الذي يرجعت بها على عاقلة الامران كان الامرت بالينة وفي مال الامران كان ثبت باقراره في
 ثلاث سنين من يوم يقضى بها على الامرا على عاقلة لان الدية نجب مؤجلة بطريق التيسير عليهم فكذا الرجوع بها
 تحميها المألة ثم مسائل العاقلة من هذا الجنس كثيرة واجوبتها مختلفة والضابط الذي يرد كل جنس الى اصله ان
 يقال ان حال القاتل ان تبدل حكما بسبب حادث فانتقل ولوا الى ولده لم ينتقل جنايته عن الاول قضى بها اولم يقض وذلك
 كالولد المولود بين حرة وعبد اذا جنى ثم اعتق العبد لا يجر ولوا للولد الى قومه ولا تتحول الجناية عن عاقلة الام قضى بها
 اولم يقض وكذا لو حرق هذا الغلام بثر اثم اعق ابو ثم وقع فيها انسان يقضى بالدية على عاقلة الام لان العبرة بحالة المحرق
 ومن نظيره حرق اسلم وولوى رجلا لجنى ثم اعق ابو جرولا له لان ولده العنافة اقوى وجنايته على عاقلته من ولده لان

العبرة بوقت الجنابة وتحول الإلزام بسبب حادث فلا يعتبر في حق تلك الجنابة فلا يتبدل وإن لم يتبدل حال القاتل ولا سكن
ظهرت حاله تخفيت فحسب تحولت الجنابة إلى الأخرى وقع القضاء بها أولم يقع وذلك مثل دعوة ولد الملائكة وولد
المكاتب إذ لمات المكاتب عن وفاة وأمر الجبل الصبي بالجنابة ولو لم يتبدل حال الجنابي ولم يظهر فيه الحالة الحقيقية
ولكن العاقلة تبدلت كان الاعتبار في ذلك الوقت القضاء لا غير فان قضى بها على الأول لم تنتقل إلى الثاني والاقضى
بها على الثانية وذلك مثل أن يكون من دوان أهل الكوفة ثم جعل من دوان أهل الصرة فان لم يكن فيه شيء مما ذكرنا
لكن لمحق العاقلة زيادة أو نقصان أشتر كوافي حكم الجنابة قبل القضاء وبعده الأقياس سبق أداءه فمن أحكم هذا
الفصل وتامل فيه أمكنه تخرج المسائل ورد كل واقعة من النظائر والأضداد إلى أصلها قال بعض الفضلاء هذا
مخالف لما سبق في أول باب حياية المملوك أن أهل الذمة لا يتعاقلون فيما بينهم سمحوا به إن ذلك مبني على الغالب
أه أقول باني هذا الجواب قول المصنف هنا فلا عاقلة بعده قوله أنهم لا يتعاقلون فيما بينهم لان التكرار المتعقبة تغيد
العموم على ما عرف فلا ولي في الجواب إن يقال المراد هناك في الوقوع أي لم يقع التعاقل فيما بينهم والمراد هنا بيان
الجواز أي لو وقع التعاقل فيما بينهم جاز ولا يضره اختلاف ملهم فتبصر والله تعالى أعلم

في كتاب الوصايا

قال الشراح إيراد كتاب الوصايا في آخر الكتاب ظاهر المناسبة إذ آخر الأحوال في الآدمي في الدنيا الموت والوصية
معاملة وقت الموت أقول برده على أن كتاب الوصايا ليس بمورد في آخر هذا الكتاب وإنما المورد في آخره كتاب الخنثى
كما ترى نعم إن كثير من أصحاب التصانيف أوردوه في آخر كتبهم لكن الكلام في شرح هذا الكتاب ويمكن الجواب
من قبل الشراح جل الأسخرفي قوله سم في آخر الكتاب على الإضافي فان آخره الحقيقي وإن كان كتاب الخنثى الآن كتاب
الوصايا أيضا آخره بالإضافة إلى ما قبله حيث كان في قرب آخره الحقيقي ومن هذا ترى القومية ولو لم يقع هذا في
أوائل كذا أو وآخره فان صيغة الجمع لا تنسب في الأول الحقيقي والآخر الحقيقي وإنما يخص في ذلك تعميم الأول والآخر
الحقيقي والإضافي والكلام في الوصية من وجوه الأول في تفسيرها لغة والثاني في تفسيرها شرطا والثالث في سبب
المشروعية والرابع في ركنها والخامس في شرطها والسادس في صفتها والسابع في حكمها والثامن في دليل مشروعتها
أما الوصية في اللغة فهي اسم بمعنى المصدر الذي هو التوصية ومنه قوله تعالى حين الوصية ثم سمي الموصي به وصية ومنه
قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها وفي الشريعة هي الوصية بملك مضاف لما بعد الموت كطريق التبرع سواء كانت
ذلك في الأحياء أو في المنافع كذا في عامة الشروح أقول وهذا التعريف ليس بجامع لأنه لا يشمل حقوق الله تعالى
والدين الذي في ذمته ولو قال المؤلف هي طلب براءة ذمته من حقوق الله تعالى والعباد ما لم يصلها أو تملك إلى آخره
لكان أولى لا يقال إدخال أو في المحدود لا يجوز لأن المحدود الحقيقية ولا تعدد فيها لا نقول إذا أريد تعريف الحقيقة في ضمن
الأفراد ذلك كما تقرر قال بعض المتأخرين ثم الوصية والتوصية وكذا الإيصاء في اللغة طلب فعل من غيره ليعمله في
غيبته حال حياته أو بعد وفاته وفي الشريعة بملك مضاف إلى ما بعد الموت على سبيل التبرع عما كان أو منفعة هذا هو
التعريف المذكور في عامة الكتب وذكر في الإيضاح أن الوصية هي ما أوجب الله الإنسان في ماله بعد موته أو في مرض موته
والوصية بهذا المعنى هي المأمور عليها بأنها مستحبة غير واجبة وإن القياس باني جوازها فعلى هذا يكون بعض المسائل
مثل مثله حقوق الله تعالى وحقوق العباد والمسائل المتعلقة بالموصي مذكورة في كتاب الوصايا باطريق التطفل لكن
التحقيق أن هذه الألفاظ كلها موضوعات في الشرع المعنى المذكور وموضوعات في نفسه أيضا لطلب شيء من غيره ليعمله بعد
مما أنه قد نقل هذا عن شيخ الإسلام خواهر زاده لكن يشترط استعمال لفظ الإيصاء باللام في المعنى الأول وإلى في المعنى
الثاني فينبغي أن يكون ذكر المسائل المذكورة على أنها من فروع المعنى الثاني لا على سبيل التطفل إلى هنا لفظه ثم إن
سبب الوصية سبب ما لا تنسب مات وهو أروادة تحصيلا المذكور المحسن في الدنيا ووصول الدرجات العالسة في العقبى

لرجل وشروطه عليه أن يقضى دينه معناه شرط الموصى على الموصى له أن يقضى دين الموصى فهذا على وجهه أن كان الدين
 مجهولاً وكان معلوماً إلا أن الثالث مجهول والصيغة باطلة وإن كان الدين معلوماً والثالث مجهولاً لم يكن في الثالث ذهب
 ولا فضة فهو جائز ويجب له الثالث بالدين إذا قبل كما يجب في البيع وإن كان في الثالث دراهم إن كان أكثر من الدين
 فإن هذا لا يجوز من قبيل أن هذا يسحب دراهم بدراهم وفضل عروض سوى ذلك وإن كانت الدراهم التي في الثالث
 أقل من الدين جاز فإن قبض الثالث ساعة موت أو قبض الدراهم التي في الثالث ساعة موت وقضى الدين ساعته انتقص
 ذلك في الدراهم ما عظمه وجاز في العروض أو مسمى بالف درهم على أن يقضى عنه فلا ينجس ما لا يجوز ولو قال على أن
 يقضى فلا تمنعها خجاسة جاز العلاء في نوادر هشام عن أبي يوسف إذا قال أدامت وهذا العبدان في ملكي فهم أوصية
 لفلان فمات أحد العبدين ثم مات الموصى والآخر في ملكه الوصية باطلة ولو قال إن مات وفلان وفلان حيان فهذا
 العبد وصية لهما مات أحدهما قبل موت الموصى وإن الثاني منه ياهبط نصف العبد قال وإذا أوصى رجل
 لامته إن تعق على أن تزوج ثم مات الموصى فقالت الامة لا تزوج وإنها تعق ويجب أن يعلم بان الموصى متى علق
 عتق مملوكه بشئ بعد موته فإنه لا يخلو من وجهين أن يعلقه على فعل غير مؤقت بأن قال هي حرة أن تبت على الإسلام
 بعد موتي أو أوصى أن يعتقها بعد موته على أن لا تزوج أو قال هي حرة بعد موتي أو لم تزوج وعلق عتقه على
 فعل مؤقت بأن قال إن مكثت مع ولدي شهر أقمي حرة أو قال اعتقوها إن لم تزوج شهراً وإن علق عتقه بالثبات على
 فعل غير مؤقت حال حياته بأن قال لم لو كره حال حياته إن مكثت مع ولدي أو في هذه الدار شهر فانت حرة فماتت
 ساعة عتقت وكذا إذا علق عتقه بالثبات على فعل غير مؤقت بأن أوصى بان يعتقوها على أن لا تزوج أو قال إن لم
 تزوج إذا قالت بعد موت المولى لا تزوج فإنها تعق إذا كانت تخرج من ثلث ماله هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعض
 النسخ إذا لم تزوج يوماً أو أقل أو أكثر فإن الوصية لها صحيحة وإن تزوجت بعد ذلك صحت نكاحها ولا يبطل عتقها
 ووصيتها ولا يلزمها السعاية في شئ للورثة وهذا قول علماء ثلاثة قال أوصى لأم ولده بالف درهم على أن تزوج أو
 قال إن لم تزوج إن قالت لا تزوج بعد موت الموصى فإنه يعطى لها وصيتها فإن تزوجت بعد ذلك لا يسترد إلا لأمها
 ولو قال ألم تزوج شهر أقمي على ما قال لا تنسخ وصيتها ما لم تترك التزوج شهر أو إذا تزوجت قبل مضي الشهر بطل
 وصيتها أوصى لها بالف درهم على أن تثبت مع ولدها فكنت مع ولدها ساعة أتحقق الوصية قال وإذا أوصى لرجل
 بمائة درهم على أن قيم أمه أو بنته ومع أمه حتى يستغنيان أمه هي حرة فهذه دأ على وجهين فاما كانا كبيرين أو كانا صغيرين فإن كانا
 كبيرين فإنها تتقدم الأبنه حتى تزوج وتخدم الابن حتى يتأهل أو يجدهما بشرى به خادماً بخدمة فيستغني عن خدمتها
 وإن كانا صغيرين يخدمهما حتى يبلغا أو مات أحدهما أو ماتا جميعاً قبل أن يستغنيا فإن الجارية لا تعق وتبطل
 الوصية قال إذا أوصى لها بالعتق على أن تزوج فلاناً بعينه فقالت أفل تعق من ثلثي بعد هذا إذا ثبت أن تزوج
 نفسها من فلان وفلان أجنبي لأشئ عليه أقال ولو أوصى بعنق عبده على أن لا يفارق وارثه أبداً وعليه دين يحيط به
 وبطلت وصيته وبسب في الدين ولم تعرض المؤثر لبيان ما يدل في الوصية بطريق التبعية وما لا يدخل قال محمد الولد
 والكسب إذا ولد أقبل موت الموصى فانه لا يدخل تحت الوصية وإن كانا يخرجان من الثلث أو لا يخرجان فاما إذا
 حدث الولد والكسب بعد موت الموصى إن حدثا يوم التسمية والتسليم يدخلان تحت الوصية ولا يسلمان للموصى له
 بمك الوصية حتى لا يعتبر فيها الثلث والثلثان فاما إذا حدث الرشد والكسب قبل قبول الموصى له قبل التسمية والتسليم
 هل يصير موصى به حتى يعتبر تزوجه من الثلث أولاً يجعل موصى به حتى لا يكون موصى له من غير اعتبار الثلث لم يذكر
 محمد هذا في شئ من الكتب فصا وقد اختلف فيسه المشايخ المتأخرون ذكر القدوري أنه لا يصير موصى به حتى لا يعتبر
 تزوجه من الثلث وكان لا نوصى له من جميع المسائل كالحدث بعد التسمية والتسليم وما يشبهها قالوا بأنه يصير موصى به
 حتى لا يعتبر تزوجه من الثلث كالأول بعد قبل القبول وفي نوادر إبراهيم بن محمد فيمن أوصى لرجل بمائة درهم

كله وصية ولو أوصى بنخلة فهو على النخلة دون الأرض قال النخلة تسمى نخلة وهي متشعبة وهذا في عرفنا تسمى
نخلة وهي قائمة أيضا فعمله تدخل أرضها وفي نوادر المعلى عن أبي يوسف أوصى رجل بنخل كثير أو نخلة واحدة أو وهب
أو تصدق أو باع فله ما على ظهر الأرض ولو أوصى له بكرم أو بستان أو حقل فله ذلك باصله ولا يشبه هذه النخلة وذكر
المعلى عن أبي يوسف إذا أوصى بنخلة لسان ولا يتر شمرها أو الوصية جائزًا والنخل للوصي له بالنخل باصله وأرضه وفي
نوادر ابن سماعة عن محمد إذا أوصى بزيت فهو على الزيت دون الزيت ولو قال بزر الزيت فهو على الزيت وحده ولو
بسفينة الطعام فهو على السفينة وكذلك على هذه الوجوه في رواية للساجدة وقوسرة النخز ولو أوصى لأحد بجزان فهو على
العمود والسكتين والمجدوط ولا يدخل فيه السججات والغلاف وهذا إذا كان بغير عينه وأما إذا كان بعينه دخل فيه
وقال أبو يوسف إذا أوصى لرجل بالميزان فله السكتان والعمود ولا يكون له السججات وأما القبان فهو له برمانته
وكفته وذكر الحسن بن زياد في كتاب الاختلاف عن أبي يوسف إذا أوصى لرجل بسيف فله النصل دون الجفن
وهو قول أبي حنيفة وعنه أن له السيف مع جفنه ورواية ابن سماعة موافقة لرواية الأصل ولو أوصى بعصف فله
إذا أوصى غلاف فله العصف دون الغلاف في قول أبي حنيفة وفي الباقي له بقية تركبة فهو له بالكلية فلو أوصى
بعملة فله الكسوة دون العبدان وفيه أيضا عن أبي يوسف أوصى لرجل بمرج فكل شيء علق به ورز فيه فهو له
ولا يكون له غيره وذكر الحسن في كتاب الاختلاف عن أبي يوسف في الوصية بالمرج أن له الدرقتين والركابين
والمرأة لا يكون للبدن والرادة والصنقة وذكر إبراهيم عن محمد في رجل مات واعتق عبده قال له كسوته ومنطقته
وإن قال متاعه يدخل فيه سيفه ومنطقته قال محمدى وصية عبد الله بن المبارك لغلامه وفي نوادر بشر بن أبي
يوسف أوصى لرجل بشاة من غنمه ولم يقل من غنمي هذه فأعطى الورثة للموصي له شاة قد ولدت بعد موت
للموصي قال لا يتبعها ولها ولو قال أوصيت لفلان بشاة من غنمي هذه فأعطوه شاة قد ولدت بعد موت الموصي
ولدا قال يتبعها ولها ولو استهلك الوارث الولد قبل أن يعطى الشاة فلا ضمان عليه وكذلك لو أوصى له بنخلة باصلها
ولم يقل من نخلي هذا فهي مثل الشاة التي أوصى بها أو يعطونه أي نخلة شاة أو دون غيرها التي أقرتها في حياة الموصي
أو بعد وفاته وإن كانوا استهلكوا ذلك فلا ضمان عليهم ومما يتصل بهذا الفصل ما إذا أوصى أن تعتق جارية هذه
بعد موتها فمسل أن تعتق ولدت ولدًا فهي مع ولدها يخرجان من الثالث عتقت الجارية ولم يعتق الولد وكذلك لو
أوصى بأن يكتب هذه الجارية بعد موته أو أوصى أن يتباع هي من نفسها أو تعتق على مال فولدت ولدا بعد موت الموصي
لا تنفذ الوصية في الولد ولو أوصى أن يتصدق بجارية هذه على المساكين أو على فلان أو قوب من فلان فولدت ولدا بعد
موته فننفذ الوصية في الولد كما تنفذ في الجارية ولو أوصى بأن يتباع جارية هذه من فلان بالف درهم فولدت ولدا بعد
موت الموصي يعتق هي ولا يتباع ولدها ولو أوصى بأن يتباع جارية هذه ويتصدق بشئها على المساكين أو على فلان
فولدت الجارية بعد موته ولدًا فإنه تنفذ الوصية في الولد ولو أوصى بأن يتباع جارية هذه من فلان بالف درهم فجاء
عبد وقتها فدفع بها أو قطع يدها فدفع بيدها أو وطئها وطأ بشبهة حتى غرم العقر فإنه لا يباع العبد المدفوع ولا الأرض
ولا العقر بعد ذلك ينظر أن كانت قد قلت بطلت الوصية لفقدان محلها وإن كانت قد قطعت يدها بعد موت الموصي
له بنصف الثمن إن شاء ولو وطئت وهي ثيب لم ينقصها الوطء لا يحطى من الثمن وكذلك إذا تلقت عيها أو يدها ما فقه
مما يوجب بيع جميع الثمن المشتري إلا إذا صارت إليه أصلا فصار له حصته من الثمن ولو أوصى بأن يتباع جارية هذه
من فلان بالف درهم ويتصدق بشئها على المساكين أو على فلان البيع بطلت الوصية لهما جميعا وكذلك لو قتلت الجارية
بعد موت الموصي وغرم القاتل قيمتها بطلت الوصية وكذلك إذا أوصى أن يكتب جارية ويتصدق ببدل الكتابة
أو يتباع من نفسها ويتصدق بشئها على المساكين فولدت بعد موته ولدا يعتق هي وحدها ولم يبيع معها ولدها وأما بيان
اللقاظة التي تكون وصية والتي لا تكون وصية روى ابن سماعة في نوادره عن محمد إذا قال الرجل أشهدوا لي أوصيت

لفلان بالف درهم وأوصت ان لفلان في مالي ألف درهم فالألف الأولى وصية والآخرى أقرار والفرق ان أوصيت لما
 دخلت على ان المصدر به تسجل يعني ذكرت ولهذا كان أقرارا بخلاف الأولى فانها على بابها وفي الأصل اذا قال في وصيته
 سدس داري لفلان وفي آخر ذلك يكون وصية ولو قال سدس في داري لفلان وفي آخر ذلك يكون وصية ولو قال
 لفلان سدس في داري فانه يكون أقرارا على هذا اذا قال الرجل لفلان درهم من مالي يكون وصية استعسانا وان كان
 في ذكر وصية اذا قال في مالي كان أقرارا واذا قال عبدي هذا لفلان وداري هذه لفلان ولم يقل وصية ولا كان في ذكر وصية
 ولا يعلم موثي كانت هبة قبا سارا استعسانا وان قبضها في حال حياته صح وان لم يقبضها حتى مات فهو باطل وان ذكرها
 في خلال الوصية ذكر الشيخ الامام الزاهد أحمد الطواويسي في شرح وصايا الأصل القياس ان يكون هذا وصية وفي
 الاستعسان ان يكون وصية واذا قال أوصيت ان وهب لفلان سدس داري يعلم موثي كان ذلك وصية معلومة بعد
 موثي فالهبة بعد الموت هي الوصية فتصح مع الشروع ولا يستترط قبضه في حيات الموصي ولو قال ثلثي مالي لفلان
 او قال سدس مالي لفلان ثم مات قبل ان يقبض فالقياس ان يكون هذا باطلا وفي الاستعسان يكون وصية جائزة
 وتاويله اذا قال ذلك في خلال الوصايا يكون وصية ظاهرة فصار كأنه قال ثلثي مالي وصية لفلان ولو قال هكذا فانه
 جائز وان كان قبل القبض وكذلك اذا قال بعد موثي لانه لما قال بعد موثي فانه نص على الوصية بخلاف ما اذا قال في
 حصته ثلثي مالي لفلان لا سلم صح بالوصية ولا ذكرها في خلال الوصايا ولا اضافة الى ما بعد الموت فلا يجعل
 وصية بل يجعل هبة حتى لو ذكرها في خلال الوصايا واضافة الى ما بعد الموت وكان ذلك في حال الهبة يكون وصية
 والحاصل لا فرق بين حال الهبة وحالة المرض وروي محمد بن أبي يوسف وعن أبي حنيفة في رجل قال في مرضه أوفى
 حصته ان حدث لي حدث لفلان كذا هذه وصية وكذلك لو قال لفلان ألف درهم من ثلثي فهذا وصية وان لم يذكر فيها
 الموت ولو قال لفلان ألف درهم من ثلثي مالي أو قال من نصف مالي أو قال من ربع مالي فهو باطل وفي الحامية قال
 ذلك في حصته أو مرضه الآن يكون عند ذكر الوصية وفي فتاوى الميث مرضي قال آخر حوال ألف درهم من
 مالي أو قال آخر حوال ألف درهم ولم يزد على هذا ثم مات قال ذلك في ذكر الوصية جاز وفي الحامية وبصرف الى الفقهاء
 رجل حضرته الوفاة فقال رجل الأتومي فقال قد أوصيت بثلثي مالي ولم يزد عليه حتى مات يدفع كل السدس الى الفقراء
 وفي الحامية مرضي قالوا لا توصي فقال قد أوصيت بأن يخرج من ثلثي مالي ألفان فتصدق بالف على المساكين
 ولم يزد على ذلك حتى مات فلا مال له ألفان قال الشيخ الامام أبو القاسم يصدق بالف ولو قال لمرض أوصيت أن
 يخرج ثلثي مالي ولم يزد عليه ثلثي يصدق بجميع الثلث على الفقراء وفي المنتقى اذا قال ان مت من مرضي هذا فامثلي
 هذه حرة وما كان في يدها فهو عنها صدقة قال أرى ذلك يترأى على وجه الصدقة وما كان في يدها يوم مات وعليه
 البينة ان هذا كان في يدها يوم مات ولو قال ان مت من مرضي هذا فاعلم اني احرار ويطي فلان من مالي كذا وكذا
 ويخرج عن ثمر من مرضي ثم مرض ثانية وذلك انه قد شهد على الوصية الاولى ولغيرهم اشهدوا اني على
 الوصية الاولى قال محمد بن داود القاسم هذا باطل لانه قد علمت وصية الاولى حين صح من مرضه ذلك لكن استحسن
 فيجوز ذلك منه ويصح من الثلث وعلى هذا القياس والاستعسان ان قال اوصيت بعد ابنة بمائة درهم وللساكنين
 بمائة درهم ثم قال ان مت من مرضي هذا فاعلم اني احرار ثم مرض ثانية ولو قال ان لم أبرأ من مرضي وزاد فتاوى
 الفضل او قال يا فارسية ابن البر بن بشاري من ابدان ابن بشاري من مرضي ثلثا ابرأ بطل وصيته وفي الظهيرة
 ومجوع التوازن رجل قال لا خرفي وصيته بالفارسية بشاري دار في زيد ان مرأب من فقده جعله وصيا في
 تركته وكذا لو قال درهم وممر بامرهم وما يخفى بجره ولو قال لمرض عسر كان من وردي من قبول بعد ان مات
 أو قال مرور يد من ان ابيع خاتن قال صبر وصية مرأة أوصيت بأشياء وقال في ذلك لسان من اما وكان بها
 ذنبا ان ذل من هل تصح الوصية وماذا يعطى قال هذه وصية لمن لبس هو من جلة اربابها والتقدير في هذا اذ لك

لما مضى به بذلك يعطى ما لها أقر بأولها وقد يبطل اسم التذكرة الخامسة مريض أوصى بوصايا ثم برأ من مرضه ذلك وعاش
سنتين ثم مرض فوصاياه ثابتة ان لم يقل ان من مرضي هذا وقتا لم أبرأ من مرضي هذا فقد أوصدت بكذا أو قال
بالقارسة الدم من اربعين حمأري غير من عشرين ثم اذا برأه من وصيته ولو قال أبرأت غرة في ولم يسعهم ولم ينو اعدامهم
بقوله قال أبو القاسم روى ابن مقاتل عن اصحابنا انهم لا يرون رجلا لم يدن على رجل فقال المديون اذات فأت برى من
ذلك الدين قال أبو القاسم يجوز و يكون وصيته من الطالب لمطلوب وفي النوازل سئل عن رجل كان له على رجل دين
فقال له الطالب اذات فأت برى من ذلك الدين قال يجوز وتكون وصيته من الطالب لمطلوب اذات و اذا قال ان
مت فأت برى من ذلك الدين قال لا يبرأ وهو مخاطرة وهو عسرة قوله ان دخلت الدار فأت برى مما عليك وفي
المنتقى اذا قال الرجل ضعوا لي حيث أمر الله تعالى بردي الورثة وفي الخلاصة ولو قال ثلث مالي حيثما يرى الناس أو
حيثما يرى المسلمون قيل في عرفنا ليست بوصية وفي العمون اذا قال نظروا لي كل ما يجوز لي أن يوصي به فاعطوه فهذا
على الثلث ولو قال انظروا ما يجوز لي أن أوصي به فاعطوه ولا مرئي الورثة لأنه يجوز أن يوصي بدهم وبأكثر وقوله
ما يجوز لي كذا ذكره ما هنا مراده اذا كانت الورثة كبارا كلهم اما اذا كان قسم صغيرا ومن في صفه يحصل في
صفه كان الموصي أوصى بدهم لا غير لانه هو للتيقن وسئل أبو نصر عن رجل قال ادفعوا هذه الدراهم أو هذه الثياب الى فلان
ولم يقل هي له قال ان هذا باطل لان هذا ليس بوصية وسئل أبو نصر الموصي عن رجل قال في وصيته ثلث مالي وقف ولم يزد
على هذا قال ان كان ماله نقدا يعني دراهم أو دنانير وما أشبه ذلك فهذا القول منه باطل وصار كقوله هذه الدراهم وقف
وان كان ماله منسوبا أو ضوفا صار وقفاً على الفقراء وفي الظهيرية رد قيل الهوى على انه لا يجوز ما بين جهة
الوقف ولو أوصى رجل ان ما وجد مكتوباً من وصية والدي ولم يكن نقدتها ثمة ذأ وفر بذلك على نفسه اقراراً في مرضه
قالوا هذه وصية ان صدقته الورثة تصديقهم وان كذبه كان من المثل بخلاف الدين وفي الحاشية بخلاف الدين الذي
لا طالب له الا الله تعالى وكان حكمه حكم الزكوة والكفارات وسئل محمد بن مقاتل عن أوصى ان يعطى للناس الف
درهم قال الوصية باطلة ولو قال تصدقوا بالقدر ثم بوجاهة ووطى الفقهاء رد في الخلاصة ولو قال ليعبدوا لله لا يعبد
وقال بمجد الوصية جائزة وتصرف الى وجوه البر وفي الحاشية وفي مسئلة العتق ان اراد به العتق عتق وان اراد به انه
لله لا يلزم شيء والوصية تارة تكون باللفظ وتارة تكون بالإشارة المقيدة فأت فتاوى أبي الليث مريض أوصى وهو
لا يقدر على الكلام لضعفه فاشأ ابرأه يعلم منه انه يعتق قال ابن مقاتل يحرر وصيته عنه عدي ولا يجوز عند اصحابنا
وكان الفقيه ابو الليث يقول اذا فهم منه الإشارة يجوز فتاوى أبي الليث اذا كتب وصية ثم قال انفذوا ما في هذا
الكتاب تنفذ وصيته وهكذا كفي كتاب الشهادات قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل هو باطل لان هذا يكون
للاغنياء والفقراء جميعا ولو قال سدد ورمان مرزبان كسددك الوصية جائزة لان هذا اللفظ مراده القرية وقال
الامام علي بن الحسن السعدي قوله ان كسددك من لسانك اسرفته زاد في ذلك الوصية على رجل قيل له
أهو كذا فاشأ ابرأه نعم يجوز ذلك على ما تقدم قال رسول الله ﷺ لا يكون رجوعاً يعني اوجبه الوصية فانه
لا يكون رجوعاً وليس هذا كجود المولى كالكالة ويحرر اسما لا يحرر ويحرر المودع الودية وانما جرح في رواية
الجماع لا يكون رجوعاً على رواية المبسوط يكون صفها وجه رواية الجماع ان يجرد كذب حقيقة وأنه قال انما اوص
ويحتمل الفسخ بماز الانهما يتفقان في المعنى الخاص لان الفسخ في العقد من الاعسال واخذوا كذب لا يكون
رجوعاً وان اراد الفسخ يجعل فجحلاً كذا صوفى الكلام الماثل عن الكذب ولفظه ادوج لا دمره على الصق والسداد
لقوله عليه الصلاة والسلام لا تلقن بكلمة ترجع من احد ثم اوتت بعدا وانما الجبر محل لا يجعل جود الموصي صفها
منه لانه ممن يتعدى الفسخ وسبقاً فانه ان شاء الله تعالى قال ابو يوسف ابو دوي لم يبرأ من احد من الوصيتين
ولم يبين ايتهما تلك حتى مات فلما وارت ان يبطل ايتهما سأل عن في الاخرى فان قال الوارث بغير اقرار الوصي وان لم يكن

له وصى بالحاكم ولو اوصى بارض ثم حفرها فهذا رجوع وان زرع فيها انسانا فهو رجوع وان زرعها حنطة فليس
برجوع لان حفر الحنطة وغرس الاشجار للاستدامة والاستقرار ولم تعرض المؤلف للرجوع عن بعض الوصية
وتضمن نذ كذلك تنجيم الفائدة قال في المبسوط ولو قال اوصيت بهذا الفل فلان فقد اوصيت لفلان منها بما
فليس هذا رجوع فلما ثبت بينهما نصفان نصفان تصعيبا للاول لان عطف الوصية الثانية على الاولى في المائة والعطف
يقضي الاشتراك مع المعطوف عليه فيما عطف وانما عطف في المائة فيوجب الاشتراك بينهما في المائة ولو قال قد
اوصيت لفلان وفلان بالف الا بما لا أحدهما فلما ثبت لهما الثلث والثلثان في الاول منها وكذا هذا في الاقرار وقد مر
في الاقرار ولو اوصى لرجل ثلث ماله ثم قال قد اوصيت لفلان بما أحب من ثلثه وان أحب الثلث كله كان الثلث بينهما
نصفين وان أحب كله الا درهما ضرب له بالثلث الا درهما لانه فوض الى الاول اعادة الوصية للثاني فما ارادة الاول
وأحببه يكون للثاني الا اذا اراد كله يكون الثلث بينهما كالو اوصى بالثلث لهما والثلث لهما فيكون الثلث بينهما
نصفين لما ياتي فكذلك هذا ولو قال العبد الذي اوصيت به لفلان فهو لفلان كان رجوعا لان اللفظ يدل على قطع الشركة
بخلاف ما اذا اوصى به لرجل ثم اوصى به لآخر لان اهل يحمل الشركة واللفظ صالح لهما وكذا اذا قال بها فهو له لان
وارثي يكون رجوعا عن الاول ويكون وصية لوارث وحكمه انه يجوز ان اجازته الورثة ولو كان فلان الاخر ميتا حين
اوصى فالوصية الاولى على حالها لان الوصية الاولى انما تبطل بضرورة كونها للثاني فلم تكن في الاول على حاله ولو كان
فلان حين قال ذلك حيا مات قبل موت الموصى فهو للوارث لبيان الوصية الاولى بالرجوع والثانية بالموث وقد تقدم
بعض هذه المسائل فراجع

باب الوصية بثلاث المسائل

لما كان اقصى ما يدور عليه مسائل الوصايا عند عدم اجازة الورثة ثلث المسائل تلك المسائل التي تتعلق بها في
هذا الباب بعد ذكر مقدمات هذا الكتاب كذا في النهاية والغاية قال رحمه الله في اوصى لهما الثلث ماله ولا آخر بثلاث
ماله ولم يميز الورثة فثلاثة لهم ما في أي اذ لم يميز الورثة الوصيتين كان الثلث بينهما لان ثلث المال يضيق عن حقهما
اذ لا يزاد عليه عند عدم الاجازة وقد تساوى في سبب الاستحقاق فيستويان في الاستحقاق والحق يقبل الشركة فيكون
الثلث بينهما نصفين لا تساو حقهما ولم يوجد ما يدل على الرجوع عن الاول ولو اوصى لرجل بسيف قيمته مائة
درهم ولا آخر بسدس ماله وليس له سوى السيف خمسمائة درهم فقد اوصى لهما بالسيف ففضل على سدس السيف فهو
لصاحبه والسدس بينهما وبين صاحب السدس نصفان ولصاحب السدس سدس الخمسمائة عند أي خفيفة
وعندهما السيف بينهما على سبعة اقسام صاحب السدس سبعة اقسام آخر يجر أي خفيفة فلان القسمة في السيف عنده
على سبيل المنازعة لانه عين شائع فلا يكون ملحقا بالميراث فنقول اجتمع في السيف وصيتان وصية الثالث ووصية
بالسدس فاجعل السيف على ستة اقسام ولا منازعة لصاحب السدس فيما زاد فيه وذلك خمسة اقسام تسلم للموصى به بلا
منازعة بقي مهم استوت منازعتهم فيه فيكون بينهما نصفين فان كسره بالنصف فاضع حتى يزول الكسر فاما القدر
لهما فلان القسمة عندهما على سبيل العول والمصارفة فيضرب الموصى به بالكل بستة ويضرب الموصى به بالسدس
بمسهم فصار السيف على سبعة ولو اوصى بثلاث ماله لا تجمع هذا ولم يميز الورثة فصار السدس في الثلث بسدس
خمس مائة وثلث سدس السيف وصاحب السيف بخمسة اقسام السيف الا سدس سبعة عند أي خفيفة لانه اجتمع في
السيف ثلاث وصايا وصية بالكل ووصية بالثلث ووصية بالسدس فاجعل السيف على ستة اقسام منازعة لاحد فيما زاد
على الثلث وذلك اربعة قسم لصاحب السيف بقي سهمان لا منازعة لصاحب السدس فيما زاد على سهم واحد يدعيه
صاحب السيف وصاحب الثلث فيكون بينهما نصفين فان كسره المحاسب بالنصف فاضع حتى يزول الكسر فصار
السيف على اثني عشر اقسام السيف اربعة وثلث ونصف ضعيفة فصار تسعة ولصاحب الثلث نصف سهم ضعيفة بقي
سهمان استوت منازعة الكل فيها فيكون بينهما اثلا فان كسره الا ثلث فاضرب اثني عشر في ثلاثة فيصير ستة وثلاثين

لصاحب السيف سبعة صارته مضروبة في ثلاثة فصار له ثلاثة والمتكسر سهمان ضرب بثمان في ثلاثة فصارت ستة يستقيم بينهم لكل واحد سهمان ثم اجعل كل مائة من الخمسة مائة على ستة وثلاثين لان القيمة في السيف مائة وقد صار على ستة وثلاثين فاضرب خمسة في ستة وثلاثين فصار مائة وثمانين فان اجازت الورثة فلصاحب الثلث ثلثه وذلك ستون ولصاحب السدس سدسه وذلك ثلاثون فلصاحب السيف سبعة وذلك ستة وثلاثون فصار سهام الوصايا مائة وستة عشر فان لم تجز الورثة يجعل الثلث على قدر سهام الوصايا وذلك مائة وستة عشر وجميع المال ثلثا ثم ثمانية وسبعون والسبعة سدسه يكون ثلاثة وستين فيدفع اليهم من الثلث مثل ما كان يدفع عند الاجازة من جميع المال فيسدد الى صاحب السيف ستة وثلاثين والى صاحب الثلث اثنين والى صاحب السدس ثلاثين فحصل سهام الوصايا مائة وستة مثل ثلث المال او ما عسدهما يقيم على سهام العول والمضاربة فيضرب صاحب السيف بالسيف كله وذلك ستة وصاحب الثلث بالثلث وذلك سهمان وصاحب السدس سدس السيف وذلك سهمان فصار السيف على تسعة ولبا صار السيف وقيمتها مائة على تسعة اسهم صار كل مائة من الخمسة مائة على سبعة فيصير خمسة واربعين وان اجازت الورثة فلصاحب الثلث ثلثه وذلك خمسة عشر ولصاحب السدس سدسه وذلك سبعة ونصف فان كسر السيف وانصفه فصار سبعين وانصف السيف وذلك تسعة فيصير ثمانية عشر فتم ذلك تسعون فصار جميع المال مائة وثمانية لصاحب الثلث خمسة عشر وانصفه فصار له ثلاثون ولصاحب السدس سبع ونصف وانصفه فصار خمسة عشر ولصاحب السيف تسعة وانصفه فصار ثمانية عشر لوزادت سهام الوصايا على الثلث فهي لهم ان اجازة الورثة فان لم يجزوا يقيم الثلث بينهم على قدر انصبا ثم على قدر سهام الوصايا فيضرب كل واحد في الثلث بجمع حقه والوصايا سدس وثلث وسدس ايضا لان السيف سدس جميع المال لان قيمته مائة وجميع المال ستائة فيصير ثلث المال اربعة سدسان وثلث ذلك سهمان فيصير جميع المال اثني عشر منها لصاحب الثلث سهمان سدس في السيف وخمسة اسداسها في باقي المال فان كسر الاسداس فاضرب اصل القرينة وذلك اثني عشر في ستة فيصير اثني عشر وسبعين كان لصاحب السيف سهم في ستة فصار ستة كله في السيف وكان له احب الثلث سهمان ضرب بناتها في ستة صار اثني عشر سدسه في السيف وذلك سهمان والباقي في المال فكان لصاحب السدس سهم ضربته في ستة وهي له سهم في السيف وخمسة اسهم في باقي المال فبلغت سهام الوصايا اربعة وعشرين وذلك ثلث جميع المال قال رحمه الله وان اوصى لاسم سدس ماله فالثلث بينهما اثلثا بمعناه مع الوصية الاولى وهي الوصية بثلث ماله لان كل واحد منهما يستحق بسبب صحيح شرعي فضايق الثلث عن حقهما اذ لا مزيد للوصية على الثلث فيقسمان الثلث على قدر قهما فيجعل السدس بينهما لانه الاقل فصار ثلاثة اسهم لصاحب السدس سهم واحد لصاحب الثلث سهمان قال رحمه الله وان اوصى لاحدهما بجمع ماله ولاخر بثلث ماله ولم تجز الورثة فثلثه بينهما نصفان وهذا عندنا في حنفية قال رحمه الله ولا يضرب الموصى له ما اكثر من الثلث الا في الحاجة والعناية والدرهم المرسله عنده وعندهما الثلث بينهما ارباعا بينهم سهم لصاحب الثلث وثلاثة اسهم لصاحب الجميع وقد بيناه فيضرب الموصى له بما زاد على الثلث لان الموصى قصديتين الاستحقاق والتفصيل وامتنع الاستحقاق لمخ الورثة ولا مانع من التفصيل فيثبت كافي السعاية واختبا ولا في حنفية ان الوصية بما زاد على الثلث وقعت بغير مشروع عند عدم الاجازة من الورثة اذ لا يتصور تفاذها بحال فبطل اصولا ولا يعتبر الباطل والتفصيل ثبت في ضمن الاستحقاق فيبطل بطلان الاستحقاق كلها اذ الثانية في ضمن البيع فبطل بطلان البيع بخلاف الوصية بالدرهم المرسله واختبا لان لها تفاذا في الجملة بدون اجازة الورثة بان كان في المال سعة فيعتبر فيها التفصيل فيضرب كل واحد منهم بجمع حقه لكونه مشروعا ولا احتمال ان يصل كل واحد منهم الى جميع حقه بان يظهر له مال فيخرج الكل من الثلث وقال في الهداية وهذا بخلاف ما اذا اوصى بعين من تركته فيمتاز به على الثلث فانه يضرب بالثلث وان احتمل ان يزيد المال فيخرج من الثلث لان هناك

الحق يتعلق بعين التركة بدليل أنها لو لم يكن التركة مستغادة لا ترتبط الوصية وفي الدراهم المرسله لو ملكت
الدراهم تنفذ فيما يستأد قبل أن منتهى ما بين يدى به حتى يرتد وهذا بقض بالحياة فانها تعلقت بالعين مثله ومع
هذا يضرب بجازد على الثلث وقول المؤلف لا في زيادة شيء ثلاث مسائل أحدها الحياة والثانية السعياء والثالثة
الدراهم المرسله أى الماطقة وعند ما نشأت ثم أرى ما عاينهم لصاحب الثلث وثلاثة أسهم لصاحب المجمع فيضرب
الموصى له بجازد على الثلث لأن الوصية أخت ميراث والوراث يضرب بكل حقه في التركة فكذلك هذا وبه قالت الثلاثة
وله أن الموصى له يضرب بما يستحقه وهو لا يستحق ما ورثه إلا بأجازه الورثة ولم توجد بخلاف الدراهم المرسله
وأختها لأن لها إذا في الجملة بدون حصة الورثة بكون في المال سعة فيعتبر فيها التفاضل فيضرب كل واحد منهم
بجميع حقه ليكون مشروعا صورة الحياة إذا كان يكون عند قيمته أحدهما ألف ومائة وقبضة الأخر ستمائة وأوصى
بأن يباع واحد منهما بمائة درجة الفلان وأخر بمائة ثلاثين ثم فقد حصلت الحياة لأحدهما بالف درهم والآخر
بخمسة مائة وإن خرج ذلك من ذلك الميراث ردت الورثة حصة كل واحد وإن لم يكن له مال غيره ساء أولهم بحصة الورثة جاز
بما بينهما بقدر الثلث فيكون الثلث بينهما ثلاث مائة يضرب الموصى له بألف بحسب وصيته وهي الألف والموصى له
الأخر بحسب وصيته وهي خمسة مائة فلو كان هذا كالميراث لأوجب أن لا يضرب الموصى له بالف على قياس قوله
بأن كثر من خمسة مائة وستة وستين وثاني درهم لأن عنده الموصى له أكثر من الثلث لا يضرب إلا بالثلث وهذا أثبت ماله
صورة السعياء أن وصى بعقبة هذين العبدين قيمة أحدهما ألف وقبضة الأخر ألفان ولما لم يغيرهما فإن أحازت
الورثة يعقبتان معا ولم تجز الورثة يعقبتان من ثلث المال وثلاث مائة ألف الثلث الذي قيمته ألف فيعتق منه هذا القدر
بما هو وهو ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون والثلث الذي قيمته ألفان في ألف وخمسة مائة وثلاثة أرباع قيمته لأنه حينئذ
لا يضرب الذي قيمته ألفان إلا بالف فوجب أن يكون بينهما ألفان صورة الدراهم المرسله أن وصى لأحدهما بالف
والآخر بالعين وثلث ماله ألف ولم تجز الورثة بكون الثلث بينهما ثلاث مائة يضرب كل واحد منهما بقدر حصته فلم يوصى له
بالألف ثلثه ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث درهم ولم يوصى له بألفين صفقة ستمائة وستة وستين وثلث درهم وكان قياس
أصل أي حصة أن يكون ألف بينهما فمن كذا في المعنى قال في الميسر فصل في البيع في الثلث وهو على نوعين
بيع لأحداهما وفيه الثاني يبيع فيه عما يوافق ذاك العبد لا غير وقيمتها ألف وقد أوصى أن يباع من فلان بالف ثم
أوصى به فهو على ثلاثة أوجه إما أن أوصى بالعين أو بالمال أو بالثلث فإن أوصى به بعينه بعد ذلك وقبله لا يخرج من تجز
الورثة أو أجازت ولم يجز صاحبه فلم يوصى له بألف من العبد ويبيع الباقي من الأخر خمسة أسداس الألف فيكون
للورثة قبل هذا قولهما وهو رأي حنفية نعمت من العبد وأوصى له بألفه ويبيع خمسة أسداسه ونصف سدسه من
الأخر بقيته فيكون للورثة فخر بجزء ما أن حنفية في الثلث فمستحب في حق الوصايا عند هذا أنه أوصى لكل واحد
منهما بكل العبد لأحدهما بالبيع ولا يخرج بألفه فيبيع الثلث بينهما نصفين وإذا صار الثلث على سهمين صار الكل
على ستة أسهم يسلم للموصى له بألفه نصف الثلث وذلك سدس الكل ويبيع الباقي من الموصى له بالبيع ويكون الثمن
كله للورثة لاحق لأصحاب الرقبة فيه من الوصية بالرقبة وصية بالعين لا ترى أنه لو ملك العين بعد موت الموصى
بألف الوصية والخروج إلى حنفية أن الموصى له بألفه جزأ من اثني عشر جزأ من الرقبة لأن وصية صاحب الرقبة
فيما زاد على الثلث تبطل ضربا واستحقاقا منه فيضرب هو في الثلث بقدر الثلث والموصى له بالبيع يضرب بجميع
الرقبة وذلك ثلاثة لأن شيئا من وصيته لا يعمل بعد إجازة الورثة فصار الثلث على أربعة والعبد كله على اثني عشر
سهما يسلم لأصحاب الرقبة سهم من ثلاثة وذلك جزأ من اثني عشر جزأ ويبيع الباقي بأحد عشر جزأ من الألف وقيل
أن كوفي السكاك قول الكل وإن أحاز وأوردني بذلك صاحب البيع يضرب كل واحد بكل وصيته فيقيم نصفين
نصفه له صاحب الرقبة ونصف يبيع عن الآخر فيكون ثلثين الورثة لأن حقه ما قد استوى بأعند إجازة الورثة فقساوبا

ضر باواستحقاقا وقيل عند أي حنيفة على أربعة أوجه والوجه الثاني لو أوصى أن يباع العبد من رجل بالف وأوصى
بجميع ماله لا خرف هذا كالمسألة الأولى في قول أبي حنيفة إلا أن صاحب الجميع يأخذ سدس الألف من الورثة من
جدة الثمن مع أخذ من سدس الرقبة وفي المسألة الأولى ليس له من الثمن شيء لأنه أوصى له بالمال هنا والثمن لمالك
الرقبة فيجوز تنفيذ ثمنه في الثمن وهناك أوصى له بالعين وهي الرقبة والثمن غير فلا يمكن تكميل وصيته من الثمن وإن
أجاز وأبيع نصف العبد ثم أخذ صاحب الجميع ثمنه فلا شيء للورثة وقيل عند أبي حنيفة أن لم يجز وإن أثنى عشر كافى
المسألة الأولى فهما مراعى أصلهما وعلى قول أبي يوسف ينبغي أن يباع العبد كله من الموصى له بالبيع بالف ثم يعطى
الموصى له بالمال ثلث الثمن لأن ههنا يمكن تنفيذ الوصيتين باختلاف محل حقهما لأن حق أحدهما في الرقبة وحق
الأخر في مطلق المال والثمن مال كالرقبة فتنفذ كلاهما لهما المسمات الموصى جاء أولا تنفذ الوصية ومحل
ذلك ماله والرقبة ماله فتنفذ فيها ولا يجوز التأخير في التأخير قهرهم إلا بطلان هلاك الموصى به والوجه الثالث لو أوصى
أن يباع من فلان بالف وأوصى بثلث ماله لا خرف قول محمد تقول أبي حنيفة في هذا يأخذ صاحب الثلث جزءا من اثني
عشر جزءا من الرقبة ويبيع الباقي من الموصى له بالبيع يأخذ أحد عشر جزءا من الألف إلا أن صاحب الثلث يأخذ من
الثمن تمام الثلث ثم موصى له بثلث ماله والثمن ماله وعند أبي يوسف يباع الكل من الموصى له بالبيع ويعطى من
الثلث الثمن إلى صاحبه ولو أوصى بالعبد إلى رجل وقيمته ألف وأوصى أن يباع من آخر بمائة درهم فتعذر أبي حنيفة
نصف السدس من العبد للموصى له به ويبيع الباقي من صاحب البيع من ثلث قيمة العبد فيعلم للورثة ثلثا عنده
يصير الثلث على أربعة أسهم لصاحب الرقبة ربع السدس وجزء من اثني عشر جزءا ويبيع الباقي من صاحب
البيع ثلثي قيمة العبد بثلث قيمته وذلك ست مائة وستة وستون وثلثان فيعلم ذلك للورثة لأنهما وصيتان وصية بالبيع
وصية بالمحاباة في الثمن لأن الوصية بالمحاباة إنما تنفذ من الثلث فينظر إلى ما بقي من الثلث بعد ما أخذ صاحب الرقبة
وذلك ثلاثة أجزاء فيعلم ذلك المقداره وما بقي وهو ثلث المال حق الورثة وعنده الوصية بالمحاباة مقدمة على سائر
الوصايا ولكن بما بدأه منفذة ثبت في ضمن عقد لازم لا يملك الموصى الرجوع عنها وهذا وصية بما لا غير منفذة وعند
محمد لصاحب الرقبة سدس العبد ويبيع الباقي ثلثي الألف لأن حقهما في الثلث على السواء فيضرب كل واحد منهما
بجميع حقه فيكون الثلث بينهما نصفين نصفه لصاحب الرقبة ونصفه يباع من صاحب البيع ثلثي القيمة وإن كان
أوصى بجميع ماله لرجل وإن يباع من آخر بمائة ولم يخر الورثة فقاس قول أبي حنيفة أن يكون للموصى له جميع
المال ثلث العبد ويبيع ما بقي وهو واحد عشر جزءا من اثني عشر جزءا بمائتي سهم وثلاث وثمانين سهم وربع من
أربع مائة أو سبعة عشر سهما من قيمة العبد يأخذ الموصى له بالمال خمسة أسهم وربع سهم من الثمن تمام وصيته
وإثنتان وثمانية وسبعون للورثة وعند محمد سدس العبد للموصى له بالمال ويبيع خمسة أسهم من الأربعة
وعشرين من اثنتين وأربعين من قيمة العبد سهم للموصى له بالمال تمام وصيته وثمانية وعشرون للورثة وهذه المسألة
ملقبة بالبروس لمحمد بن قنبر يجهها ووضع طريقها ما تخرجهما للمحمدان حق الموصى في الثلث على السواء فيعلم للموصى له
بالمال نصف الثلث وهو سدس العبد ويبيع خمسة أسهم من الأربعة عشر سبعة وعشرين من اثنتين وأربعين من قيمة
العبد إذ هذان وصيتان وصية بجميع المال ووصية بالمحاباة لصاحب البيع بمائة إلا أنه قد بطل من وصيته
سدسه وذلك مائة وخمسون من تسعمائة لأن سدس الرقبة صار مستحقا للموصى له بالمال بوصيته فبطلت فيه الوصية
بالبيع والوصية بالمحاباة في ضمن الوصية بالبيع فتبطل بطلانها لا ترى أن الموصى له بالبيع لو قال لا أريد الشراء
وأريد المحاباة لا يكون له ذلك فثبت الوصية في سبعة مائة وخمسين وهو يضرب بالثلث بهذا التقدير لا آخر يضرب
بجميع المال وذلك القدر لأنه وإن أخذ سدس المال وكفى ولكن يضرب بجميع المال لتيقن مقدار حقه فيحسب
عليه ما أخذ من الرقبة وهو السدس ويعطى له ما بقي فصار حقه في أربعة أسهم وحق الموصى له بالبيع في ثلاثة أسهم

كل سهم مائتان وخمسون فتكون جلته سبعة فصار الثلث على سبعة صار الكل احدى وعشرين في حق صاحب المال
اربعة وقد سلم له ثلاثة ونصني وهو سند العبد في نصف سهم الى تمام حقه وحق الورثة في اربعة عشر فظهر
ان خمسة اُسداس العبد يتباع من صاحب البيع باربعة عشر سهماً منهم تمام حقه فله ثمانية ووصية الها باقية ثلاثة
فتكون الجملة على سبعة والباقي للورثة وهو اربعة فاستقام الثلث والثلثان ومحمد أخرجه على نصف ذلك فخرزا
وأما يخرج أبي يوسف انه يباع جميع العبد الموصى له بالبيع ثمانية واربعين سهماً من سبعة وخمسين سهماً من
قيمة العبد لانه اجمع هو اوصيتان وصية بالالف ووصية بالهاية تسعاً فاجعل كل مائة سهماً فيصير حق
أحدهما عشرة وحق الآخر تسعة فتكون جلته تسعة عشر سهماً فهذا سهم الثلث فتكون الجملة سبعة وخمسين
لصاحب الهاية تسعة اسهم فباع العبد بما بقي وذلك ثمانية واربعون فبقي لصاحب المال عشرة ولورثة ثمانية
وقد ثبت واستقام الثلث والثلثان وأما يخرج أبي حنيفة وهو ان وصيتين وصية بالالف ووصية بالهاية تسعاً فالا
ان وصية الف تسعاً فيما زاد على اثنا تبطل ضرباً واستقاما عند عدم اجازة الورثة ففي حقه في ثلث الف وبطل من
وصية الهاية سهم وذلك خمسة وسبعون لانه بطل الوصية بالبيع في نصف من الرقبة لاستحقاق الموصى بالمال
بما في حقه في ثمانية وخمسة وعشرين بن خمسة وعشرين ربح ماله وقد انكسر ذلك بالارباع وحق صاحب المال
في ثلث الف وذلك ثمانية وثلاثة وثلاثون وثبت انكسر ما لا ثلاث فاضرب ثلاثة في اربعة فيكون اثني عشر ثم
اجعل كل مائة على اثني عشر كل سهم ثمانية واربع وثلاث درهم فصار حق صاحب المال اربعين سهماً وحق صاحب
البيع تسعة وعشرين سهماً فيكون الثلث مائة وتسعة وثلاثين سهماً فكون كل المال اربعاً وتسعة عشر سهماً في
صاحب المال اربعون سهماً وصل العبد من ذلك اربعة وثلاثون وثلاثة ارباع سهم لانه وصل اليه من العبد نصف
سند سد ذلك جزء من اثني عشر جزءاً فصار العبد على اربع مائة واربع عشر سهماً جزء من اثني عشر جزءاً منه يكون
اربعة وثلاثون وثلاثة ارباع سهم في تمام حقه خمسة اسهم وربع سهم وحق الورثة مائتان وثمانية وسبعون واذا وصى
ان يباع من الرجل بالف وهو قيمته ولا تحبث ماله قال أبو يوسف نسي لصاحب الثلث من الرقبة وبيع العبد
فيكون له ثلث غنه وقد ذكرنا هذا فيما وصى لرجل بجميع ماله وقوله ما في هذا معروف قال رحمه الله في نصيب
ابنه يثل ونصيب ابنة صحرى أي الوصية نصيب ابنة بائنة والوصية يثل نصيب ابنة صحرى وقال زفر كلناهما حصصة
لان الجميع ماله في النكاح وذكر نصيب الابن له بتدبيره ولا يهجز انه حذف النضاف وأقام النضاف اليه مقامه فقوله
أوصيت بنصيب ابني أي يثل نصيبه ومثله شائع لقصة قال الله تعالى وإسأل القرية أي أهلها ولان نصيب الابن
ما يصيبه بعد الموت فكان نصيبه بمثل الغير بخلاف ما اذا وصى بمثل نصيب ابنة لان مثل الشيء غيره وانما يهجز حذف
النضاف اذا كان هنالك ما يدل عليه كافي الآية لان السؤال يدل على السؤال وهو الأهل ولم يوجد هنا ما يدل على المحذوف
فلا يهجز وفي الأصل الوصية بنصيب الابن أو بمثل نصيب الابن ان لم تجز الورثة لم تجز أجزاؤه وبيع بعضهم وقال محمد
رجل هلك وترك أمًا وأبًا وصى لرجل بنصيب بنت لو كانت الوصية من سبعة عشر منها الموصى له خمسة أسهم ولازم
سهمان وللأب عشرة أسهم قال ولو ترك ابناً وأوصى بنصيب ابن آخر لو كان واجزات الورثة الوصية فالرقبة من
خمس عشرة للموصى خمسة أسهم وللأب سبعة وكذلك اذا وصى بمثل نصيب ابنة لو كان المحبوب أقلنا وفي شرح
الطحاوي قال ومن وصى لرجل بمثل نصيب ابنة فهذا لا يخلو اما ان كان وصى بمثل نصيب ابنة أو بنصيب ابنة
كان له ابن أو لم يكن ابن أو ابنة فلو كان وليس له ابن ولا ابنة فاته تجوز الوصية فان كان أكثر من الثلث فيحتاج الى
اجازة الورثة فان كان ثلثاً أو أقل جازت من غير اجازة فهو اذا وصى بمثل نصيب ابنة وله ابن واحد صار وصيه
نصف المال ولو كان له ابنان يكون بينهما نصيب كذلك ههنا يكون المال بينهما نصفين نصف للابن ونصف
للموصى له ان اجاز الابن وان لم يجز الابن فالوصى له الثلث وان كان له ابنان فانه يكون للموصى له ثلث المال ولا

يحتاج الى الاجازة ولو اوصى بمثل نصيب ابنه وله ابنة واحدة وله ~~يكون~~ لوصى له نصف المال ان اجازت الابنة
وان لم يقض له الثلث ولو كانت له ابنتان والمثلثة بحالها فيكون لوصى له ثلث المال ولو اوصى بنصيب ابن لو كان
فالجواب فيه كالأوصى بمثل نصيب ابنه قال واذهاك الرجل وترك أبا وأختا وأوصى لرجل بنصيب ابن لو كان
فاجاز فللموصى له جميع المال ولا شيء للأخت وأوصى بمثل نصيب ابن لو كان لوصى له نصف المال ان
اجاز وان لم يقض للموصى له ثلث المال ان اجاز ولم يجز روى بشر عن أبي يوسف وفي المال هلك وترك ابنتين وأوصى
لرجل بنصف ماله ولا شيء بمثل نصيب أحد الابنتين ولم يقض الورثة قال الثلث بين الوصى لهما يضرب فيما صاحب
النصف بنصف المال والاخر يتسع المال فان اجاز الابنان وصيتهما باعدهما صاحب النصف تمام النصف اربعة
ونصفان تسعة وصاحب مثل النصيب باعدهما من تسعة ويبقى للأبنتين تسعان ونصف ولو كان اوصى لرجل
بنصيب أحد الابنتين وأوصى لآخر بمثل نصيب الآخر واجاز الابنان كان لهما نصف المال وللأبنتين النصف
ولو لم يجز فالثلث بينهما نصفان وان اجاز أحدهما دون الآخر فلهذا اجاز الربع اعتبارا لوجود الاجازة ولأنه لم
يجز الثلث قال واذهاك الرجل وترك أباً وأختاً وأوصى لرجل بمثل نصيب ابنه أو بنصيب ابن لو كان واذهاك الوصى
له خمسة من أحد عشر وللأب سهم وللأبنتين خمسة وان لم يجز فللموصى له الثلث أولاً والباقي بين الأب والأبنتين اسداساً وان
اجاز أحدهما دون الآخر وذ كفي السكاب انه ينظر الى حال الاجازة وحال عدم الاجازة فالقرصة عند الاجازة
من أحد عشر للموصى له خمسة وعند عدم الاجازة القرصة من تسعة للموصى له ثلثه فيضرب أحد الأبنتين في
الآخرى فيصير تسعة وتسعين فعند عدم الاجازة للموصى له الثلث ثلاثة وثلاثون وللأب سدس وابقى أحد عشر
وللأبنتين خمسة من أحد عشر وللأب خمسة اسداس وما في خمسة وخمسون وعند الاجازة للموصى له خمسة من أحد عشر
مضروباً في تسعة فيكون خمسة وأربعين وللأب سهم مضروباً في تسعة فيكون تسعة فتفاوت ما بين الحالين في حق
الموصى له اذا عشرين من ثلثه من نصيب الأب وذلك من تسعة الى أحد عشر وعشرة من نصيب الابن وذلك
من خمسة وأربعين الى خمسة وخمسين فاذا اجاز ولو قال أوصيت ثلث مالي للمصعب جاز عند محمد وقال أبو يوسف لا يجوز
الا ان يقول ينفي على المصعب وفي الخامسة ولو اوصى بثلث ماله للمصعب وعين المصعب أو لم يعين فهي باطلة في قول أبي
يوسف جاز في قول محمد ولو اوصى بان ينفي ثلثه على المصعب جاز في قولهم وفي النوازل اذا اوصى لأب أو اب للمصعب
المعين ومخارجه وفي ثمن أجر وجنس وغيره فيما احتج اليه وما كان فيه مصلحة جاز ولو يجب هذا المصعب تنهر بحري
فاؤه بالمصعب فغمد النهر ولم يصل الى الله جاز ان ينفيها في ذلك عند تبين الضرر وفي العمون عن محمد ا قال
ثلث مالي للكهبة جاز ويعلى مساكين مكة ولو قال للفقير فلان فالقياس ان يبطل وفي الاستحسان يجوز ان يظهر به
ولو قال لبنت المقدس جاز وينفي عليه وفي سراجة قبل هذا في عرفهم ولو اوصى بثلث ماله مخرج به في المصعب
يجوز ولو اوصى بثلث ماله لسراج لا يجوز وهو نظير ما لو اوصى بدينار فلان أو بردين فلان لأنه لا يجوز ولو اوصى
بثلث ماله له بثلث به دواب فلان يجوز ونظيره لو اوصى بثلث ماله في اكفان فقراء المسلمين يجوز لو اوصى بثلث ماله
لمو في القراء لا يجوز فلو اوصى بمثل نصيب أحدهما وثلاث أو ربع ما في ودرهم للأخر وصورة المثلثة رجل مات
وترك ثلاث بنين وأوصى بمثل نصيب أحدهم ودرهم وثلث وربع ما في من الثلث فيجعل ثلث المال سهماً ولو اساط
بالنصيب سهماً وبالدرهم سهماً انعمي كان في الوصية درهم يجعل لكل سهم درهم حتى يصير الحساب كله جنساً
واحداً فاذا ذهب اثنان من أربعة عشر يبقى اثني عشر عا ط بالثلث سهمين وربعه سبعة يبقى خمسة عا ط بالدرهم
الاخر سهمين يبقى اربعة فهذه فاضلة عن سهام الوصايا ترد الى الورثة فردت الى ثلث المال فيصير اربعة وثلاثين وجاحتنا
الى ستة لان الوصية بالنصيب سهمين فيجب ان يكون نصيب الابنتين ستة والخطا الثاني وقع برز باءه مائة وعشرين
والاول بزيادة تسعة وعشرين فاضرب الثلث الاول في الثاني وهو ثمانية وعشرون يصير اربعة مائة وثمانية وثلاثين ثم اطرح

الأقل من الأكثر يبقى ثلاثة واربعون فهذا هو الثلث وإذا وردت مع رقة النصب واضرب النصب الأول وهو
 سهم في المقطع الثاني وهو ثمانية وعشرون نصيباً ثمانية وخمسين ثم اطرح الأربعة من الأقل يبقى ثلاثون
 فظهر عند النصب ثلاثون وثلاثمائة وأربعون فيعطى بالنصب من الثلث ثلاثين يبقى ثلاثة عشر فيعطى
 بالدرهم سهمين يبقى اثني عشر سهماً فيعطى ثلث مائة واربعة مائة في خمسة مائة فيعطى من الدرهم الآخر سهم
 يبقى اربعة فردة الاربعة الى ثلثي المال وبيان تعليلها في المحيط والاولوصى بمثل نصيب الابن الاثلث ما بقي من
 الثلث صورته اترك ثلاثين واولوصى رجل بمثل نصيب احدى سهم الاثلث ما بقي من الثلث بعد النصب والفريضة
 تسعة وثلاثون والثلث ثلاثة عشر والنصب بعد الابن شبيهة وبيان تفريعها في المحيط واما لو قال في المسئلة
 المتقدمة الاثلث ما بقي من الثلث بعد الوصية فاصل القرية ثم اذ كرنا في الفصل الاول واما لو قال في صورة
 المسئلة الاثلث ما بقي مطلقاً قال عامة ما يحتاج الى الوصف والحسن بن زياد يخرج كما خرجنا في الفصل الاول
 قال محمد بن جرج على الفصل الثاني وما حمل نصيب الابن الاثلث نصيب الآخر فلو مات عن ابن واحد واولوصى
 لرجل بمثل نصيبه الا بمثل نصيب آخر لو كان له الثلث اجاز لابن اولم يجز وان ترك ابنين واولوصى بمثل نصيبه
 الا بمثل نصيب آخر لو كان له الثلث اجاز لابن اولم يجز وان ترك اثنين واولوصى بمثل نصيب احدى المال رجل الا بمثل
 نصيب الواحد لو كان واولوصى لآخر بثلث ما بقي من الثلث والقسمة خمسة عشر سهماً لصاحب النصب
 وسهم لصاحب الثلث ما بقي ولكل ابن ست وقتر بحقه في المحيط قال رحمه الله فان كان له ابنان فله الثلث والقياس
 ان يكون له النصف عند اجازة الورثة لانه اولى به في النصف ابناً لكل واحد منهما النصف وجه الاول
 انه قصدان جميعاً مثل ابنة الابن بزيادته عليه على نصيب ابنة وذلك لانه يعمل للموصى له كاحدهم قال رحمه الله
 وبسهم اوجه من ماله والبيان الى الورثة في أي اذ اوصى بسهم اوجه من ماله كان بيان ذلك الى الورثة فيقال لهم
 اعطوه ما شئتم لانه مجهول يتناول القليل والكثير والوصية لا تمتنع بالجهالة والورثة قاطعون بمقام الموصى فكان السهم
 بيانه سوى هاتين السهم والجزء وهو اختيار بعض المشايخ والمرى عن أبي حنيفة ان السهم عبارة عن السدس نقل
 ذلك عن ابن مسعود وعن ابى اسيد قال وقال في الجامع اصغره له اخص سهام الورثة الا ان يكون اقل من السدس
 فيقتضى يعطى له السدس وقال في الاصل له اخص سهام الورثة الا ان يكون اكثر من السدس فلا يزد عليه جعل السهم
 يمنع القصاص وذكر في البداية انه يمنع ان يزداه ثم قال في تعليله انه يذكر ويراد به السدس ويذكر ويراد به سهم
 الورثة لان السهم يراد به نصيب أحد الورثة عرفاً سيما في الوصية فيصرف السهم وهذا عرفهم واما في عرفنا هو
 الذي ذكرناه اولاً فوله ويجزى قال صاحب التمهيل اقول دلت هذه المسئلة على ان احد الوارثين مجهول كقوله لفلان
 على دين ولم يبين قدره هاتجهلا تجبر ورثته على البيان وكذا الوافى البيه على اقراره بمجهول ينبغي ان تقبل وتجب
 ورثته على البيان اه ورد عليه بعض المتأخرين حيث قال بعد نقل ذلك قلت ما ذكره قياس مع الفارق لان الاقرار ولو
 بمجهول يوجب ثبوت الغبر به من وقت الاقرار فيجبر المقر على بيانه بطلب المقر له اذا فأت المحرر في حياته بوفاته سقط سيما
 اذا كان بتفسير من المقر له فلم تنب عنه ورثته بخلاف الوصية بمجهول لعدم ثبوت حق الغير بالعدم موت الموصى فقبل
 موته لا يجبر على بيانه وبعد موته تعاق الحق بتركه ولا يمكن جبره فيجبر من يقوم مقامه احياء لمحق ثابت قال رحمه الله
 قال سديس مالى لفلان ثم قال ثلث مالى له لثالث ماله لان الثلث متضمن للسدس فيدخل فيه فلا يتناول اكثر
 من الثلث قال رحمه الله وان قال سديس مالى لفلان ثم قال سديس مالى له لثالث ماله لان الثلث متضمن للسدس فيدخل فيه فلا يتناول اكثر
 ذلك في مجلس واحد اوفي مجلسين لان السدس ذكره رابا لاضافة الى المال والمعرف اذا عيّد معرفاً كان الثاني
 عيلاً الاول وهكذا قال ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى فان مع العسر يسراً ان مع العسر يسراً لن يغلب
 عسر يسراً وفي البداية ولو قال ثلث مالى لفلان وسديس مالى له واجازت الورثة له ثلث المال ويدخل السدس

نصفه من الدراهم ونصفه من الدنانير لأن هذه وصية مقدمة لأنه أوصى له ثلث دراهمه ودنانيره فقد قسده الوصية
 بنوع مال مخصوص ولم يصفها إلى مال يرسل فكانت وصية مقسدة فتعلق بذلك المال بقاؤه بطلاناً ولو كان أوصى
 بسدس الدراهم وسدس الدنانير أخذ السدس كله من الباقي لأن الهلاك مصروف إلى حق الورثة فيبقى حق
 الموصى له في سدس جميع المال وذلك خمسة دنانير كما كان قبل الهلاك فكان له خمسة دنانير من العشرة الباقية
 إذا سلمه ثلاثون وخمسون درهماً من الدنانير وكذلك الأبل والبقر على هذا وإذا مات عن ألف وعبد قيمته ألف
 وأوصى أن يعق عبده ولرجل ثلث ماله ولا تحبس ماله فالثلث بينهم على أحد عشر للعبدة ولصاحب الثلث
 أربعة ولا تحرقوا أحده في هذه المسئلة يقسم على سبيل العول والمضاربة على سبيل المنازعة بالاجماع لأن المنازعة
 لا تحقق هنا لأنه لا يجمع في ربة العبد وصيغتان لأن حق الموصى له بالثلث في السعاية لا في الرقبة لأن الموصى له
 ثلث مال مطابقة بمنزلة أحد الورثة وحق الورثة في السعاية إذا كان العبد موصى به لا يملكون العبد الموصى
 به بعتهم وإن كان لا يخرج من الثلث لأنه معتق البعز ومعتق البعض لا يملك وكذلك الموصى له بالثلث فمسلوا إذا لم
 يثبت حقه في ربة العبد فلا تنازع في العبد فيقسم على سبيل العول والمضاربة على سبيل المنازعة والوجه فيه أن
 يحتاج إلى فريضة لها نصف وثلث وسدس لأن العبد موصى له بنصف ماله لأن ماله ألف ألف وعبد قيمته ألف
 ولا تحرق ثلث ماله ولا تحبس ماله وأقل حساب يخرج منه هذه الماهم اثنا عشر فنصفه ستة وثلثه أربعة وسدسه
 سهم فيكون كله أحد عشر فإذا صار الثلث على أحد عشر فصار الجميع ثلاثة وثلاثين فله عبد من ثلث المال ستة والعبد
 من جميع المال نصفه وذلك ستة عشر ونصف فيعتق منه ستة أجزاء ويبقى في عشرة ونصف سهم وللموصى له سدس
 جزء واحد من أحد عشر من الثلث ويبقى اثنان وعشرون ضعف ذلك الورثة فقد استقام الثلث والثلثان ولو استحق
 نصف العبد وضاع نصف الألف فالثلث على ستة ثلاثة للعبد وسهمان لصاحب الثلث وسهم لصاحب السدس لأنه
 لما استحق نصف العبد كانت نصف وصية العبد بقي وصيته في ثلاثة أسهم ولما ضاع نصف الألف انتقص نصف
 وصية الموصى له بالثلث وهو سهمان لأنها ضاعت عليه وعلى الورثة لأنه بمنزلة أحد الورثة ووصية صاحب السدس
 باقية على حالها في سهم واحد لأن وصيته مقيدة بالثالث فصار الهلاك مصروف إلى الورثة لأن وصيته يخرج من ثلث ماله
 إذا كان سدس الألف بعينها فلما ضاع نصفها انقلب ثلثه سدس ما بقي لأن سدس الكل ثلث النصف وإذا صار ثلث
 المال ستة صار الجميع ثمانية عشر ونصفه تسعة فيعتق من العبد ثلاثة أجزاء من تسعة ويبقى في ستة فيضم ذلك إلى
 النصف الآخر فيصير كله خمسة عشر للموصى له بالسدس سهم من تسعة من الخمسة الباقية يبقى أربعة عشر فيبقى
 المال على أربعة عشر سهمان لصاحب الثلث واثنان عشر للورثة ونحوه على سبعة لأن بين نصيب صاحب الثلث
 وبين الورثة موافقة بالنصف فإن نصيب صاحب الثلث سهمان ونصيب الورثة اثنا عشر وبين العبد والدين موافقة
 بالنصف فأكثر نصيب كل واحد على نصفه فصارت سبعة قال رحمه الله **ولو ورث قراً أو ثياباً أو دوراً له ثلث ما بقي له أي**
إذا أوصى ثلث رقبته أو ثيابه أو ثلث دوره فله ثلث ذلك ويبقى الثلث وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله كان له
ثلث الباقي كما قال ففرلان الجنس مختلف فلا يمكن جمعه بخلاف الأول على ما بينا قالوا هذا إذا كانت الثياب من أجناس
مختلفة وإن كانت من جنس واحد فهي بمنزلة الدراهم وكذا كل مكمل أو موزون كالدرهم لما بينا وقيل هذا أقول
أي حنيقة في الرقيق والدور لأنه لا يرى الجبر على المقاسمة فيها وقيل هذا أقول الكل لأن الجميع أغنياً يحقق قضاء
القاضي عن اجتهاد عندهما ولا يتحقق بدون القضاء بل يتعدى ولا قضاء هنا فمحقق الجميع اجساماً ولا يشبه أن يكون
على الخلاف لأن كل ما أمكن جمعه بدون القضاء أمكن جمعه تقديره أو هذا هو الفقه في هذا الباب ألا ترى أنه أمكن
الجميع بدون القضاء عندهما جميعاً إذا كانت الوصية ثلث الدراهم أو العنق على ما بينا قال رحمه الله **ولو وبالف وله عين**
ودين فإن خرج الألف من ثلث العين دفع إليه أي إذا أوصى بالف درهمه وله عين ودین فإن خرج من ثلث العين دفع

إليه لان باع حق كل واحد يمكن من غير جنس باحد قال في المبسوط اصل المسئلة متى كانت التركة بعضها قائم
 وبعضها غير قائم تقسم القائمة بين الورثة والموصى له على السهام التي تقسم لو كانت كلها قائمة اعتبارا ببعضها البعض بالكل
 ثم ما أصاب المدين من العين القائمة من التركة جعل قصاصا بما عليه اذا كان ما عليه مثل حقه في العين أو أكثر فان كان
 أقل فمقدوره وهذا اذا كانت التركة من جنس الدين وان كانت من خلاف جنسه بان كانت عروضا والدين دراهم
 أو دنانير فمن رواية الوصايا انه يجعل نصيبه قصاصا بما عليه وهو القياس وفي رواية هذا الكتاب يجتنب عن
 العين حتى يوفى ما عليه استقصا فان لم يوف وطالب صاحب الدين من القاضي ان يبيع نصيبه ببيع القاضي ويقضى من
 ثمنه دينائهما المسائل مشتملة على فصول فصل في الوصية بالسهم في الدين والدين وفصل في الوصية بالدرهم والسهم معينة
 وفصل بالوصية بالدرهم والعروض رجل مات وترك ابنتين ومائة درهم عينا ومائة دينار على أحد ابنتيه وأوصى لرجل
 بالثلث كان له نصف العين والنصف لغير المدين لان العين تقسم بينهم أولا ثلثه للموصى له وثلاثة للاثنتين عليه وثلاثة
 للدين الا ان المدين لا يعطيه نصيبه لان ما عليه أكثر مما له والتركة من جنس الدين فيصحب ماله قصاصا بما عليه لان
 ما عليه أكثر مما له والتركة من جنس الدين فانما يخص الا ان المدين ذهب بحصته مما عليه ستة وستون وثلثان
 ويؤدي ثلاثة وثلثان وثلث بين الابن غير المدين والموصى له نصفين لان حقه مساسيان ولو أوصى بربع العين
 والدين كان له نصف العين لان جميع مال الميت ما تادرهم للموصى له بربعه وذلك خمسون يبقى مائة وخمسون لكل ابن
 خمسة وسبعون الا انه لا يعطى للدين شي من العين بل يطرح عنه نصيبه من الدين لانه لا فائدة في ذلك فيطرح ما عليه
 نصيبه وذلك خمسة وسبعون ويؤدي ما بقي عليه وهو خمسة وعشرون ويقسم ذلك مع المائة العين بين الموصى له وبين غير
 المدين على خمسة أسهم سمان للموصى له وذلك خمسة وثلاثة أسهم للاثنتين الذي لاثنتين عليه وير المدين عن مثلها تفرق
 بين الوصية بجنس مطلق وبين الوصية بجنس مفيد والفرق ان الوصية بالعين والدين وصية مفيدة والموصى له المقيد
 يضرب بجميع وصيته يوم الموت اذا كانت وصيته تخرج من ثلث ماله ما بينا وهذا وصيته تخرج من ثلث ماله لان
 وصيته من العين والدين أربعون درهما منها ما قد وجب من العين قدر وصيته وزيادة فباخذ وصيته من العين وذلك
 أربعون وأما الموصى له المطلق يضرب في المال بقدر عشر ماله في العين يوم القسمة لان حقه في العين المطلق المرسل لافي
 العين فيكون له خمس اصال المرسل وذلك ثلاثة وثلاثون وثلث من العين ولو أوصى لرجل بربع ماله ولا تخر ثلث ماله
 كان نصف العين بينهما على ثمانية لصاحب الربع أربعة وأربعة لصاحب الثلث لان أصل الفريضة من ثلاثة اذا
 لم تجز الورثة سهم الموصى له بقي سهمان بين الاثنين نصفين لكل واحد سهم لان ما يصيب المدين من العين يطرح لان
 ما عليه أكثر مما له واقسم المائة العين بين الابن غير المدين وبين الموصى له ا نصفين لكل واحد خمسون وبحسب
 للابن المدين ما عليه خمسون مثل ما حصل للابن غير الابن فصاير العين من مال الميت حقيقة وحكما مائة وخمسين مائة
 عين حقيقة وخمسون عين حكما وهو قدر ما استوفاه الابن المدين وبقي على المدين خمسون أو ما دام معتبرا فلا بد من مال
 الميت ثم ما أصاب الموصى له من نصف العين يقسم بينهما على سبعة لان أقل حساب له ثلث وربع اثنا عشر ملحق الموصى
 له بالثلث أو أربعة وحق الموصى له بأربع في ثلاثة فصار جميع ذلك تسعة فاقسم الثلث على تسعة أربعة لصاحب
 الثلث وثلاثة لصاحب الربع فان أيسر الابن المدين وقدر على الاداء اعتبر المال كله فيكون بين الورثة والموصى له ا ثلثا
 ثم مال الموصى له ا بينهما على سبعة لانهما ليسا بغير نظر ان مال الميت كان مائتين فيكون ثلث ماله ستة وستين وثلثان
 فنقسم دين الموصى له ا على سبعة كما وصفتنا واذا كان له مائة درهم عينا ودنانير امرأة ثم مات وترك امرأة وابنه
 وأوصى بثلث ماله لرجل قسم العين بين الابن والموصى له على أحد عشر للموصى له أربعة فان قدوت المرأة على الاداء
 كان للموصى له ثلث كل المال ستة وستون وثلثان وللأخت ثلث الباقي ستة عشر وثلثان تؤدي الفضل فاذا أوتيت قسم
 بين الابن والموصى له على أحد عشر قال رحمه الله في الاثلاث العين وكل ما خرج شي من الدين له ثلثه حتى يستوفي

الالف أي ان لم يخرج الالف من ثلث العين دفع الى الموصى له ثلث العين ثم كسبا أخرج شي من الدين دفع البسه ثلثه
 حتى يستوفي حقه وهو الالف لان الموصى له شريك الوارث في الحقيقة لا ترى انه لا يسلم له شيء حتى يسلم للورثة ضعفه
 وفي تخصيصه بالعين يخص في الورثة لان العين مقدمة على الدين ولان الدين ليس عيال في مطلق الاحمال ولهذا لو حلف
 أنه لا مال له وله دين على الناس لا يحنث وانما يصير ما لا عند الاستفاد واعتباره وتناول الوصية فيعتدل النظر بقسمة
 كل واحد منهما من الدين والعين اثنان اذ اذا أوصى لواحد فلو أوصى لآخرين قال في الاصل في الوصية بالدين والعين
 والسياب والمتاع والسلاح والذهب والفضة والمحمد يدوما أشبه ذلك ذكر في فتاوى الفضل اذا كان رجل أوصى بثلث
 ماله الدين لرجل والاخر بثلث ماله العين والعين والدين مائة انقسمت ثلث مائة العين نصفين فان خرج من الدين خمسون
 ضم الى الدين وكان ثلث جميع ذلك يعنيهما على خمسة أسهم ولو أوصى بثلث العين لرجل وبثلث الدين لرجل آخر والدين
 لا يخرج من الدين شيء من الدين اقسام ثلث ذلك خمسون درهما بينهما اثنان في قول أبي يوسف وعندها على
 قول أبي حنيفة الثلث بينهما في هذه المسئلة على خمسة أضاوا اذا كان رجل مائة درهم عينا ومائة درهم دين على اجني
 فلو أوصى الرجل بثلث ماله لرجل فانه ياخذ ثلث العين ذكر في فتاوى الفضل ان من أوصى بدين له على رجل ان يعرف
 على وجوه المرتطقت الوصية بالدين فان وهب بعض الدين لغيره بعد ذلك تبطل الوصية بقدر ما وهب كأنه رجوع
 عن وصيته بذلك القدر قال الباقي وتدخل المحنطة في الدين قال هو ويدخل في الوصية بالعين الدراهم والدين قال
 رحمه الله في بثلثه زيد وعمر وهو ميت فلا يذكركم أي اذا أوصى زيد وعمر بثلث ماله وعمر ميت والثلث كله لزيد لان
 الميت ليس بأهل للوصية فلا يشارك في الذي هو أهل كذا اذا أوصى لزيد وجدا ورو عن أبي يوسف أنه اذا لم يعلم بعونه كان
 له نصف الثلث لان الوصية عنده ميتة لعمر وقيل يوصى لغيره ان ينصف الثلث بخلاف ما اذا علم بعونه لان الوصية لعمر و
 لم تصح فكان راضيا بكل الثلث لغيره هذا اذا كان المزارع معنوا من الاصل اما اذا خرج المزارع بعد حصة الايجاب
 بخرج حصته ولا يسلم للأخر كل الثلث لان الوصية صحت لهما وتثبت الشريكة بينهما فبطلان حق أحدهما بعد ذلك
 لا يوجب زيادة حق الآخر مثله اذا قال ثلث مالي لفلان ولفلان ابن عبد الله ان مت وهو فقير غنا الموصى وفلان ابن
 عبد الله غني كان لفلان نصف الثلث وكذا الوفا لثلث مالي لفلان ان كان عبد الله في البيت ولم يكن عبد الله في البيت
 كان لفلان نصف الثلث لان بطلان استحقاقه لفقد شريكه لا يوجب الزيادة في حق الآخر متى لم يدخل في الوصية
 لفقد الاهلية كان الكل للأخر وقد قدمنا في بعض هذه المسائل وفي الزيادات أصله ان الوصية متى أضيفت الى
 تخصيص معينين ان كانا أهلا للاستحقاق كان الثلث بينهما لان الايجاب لهما قد صرح لوجود الاهلية فيهما عند الايجاب
 وان انعدمت أهلية أحدهما عند الاستحقاق ما وفتت المراجعة في الايجاب بسبب ايجاب النصف لكل واحد
 منهما كالأوصى بالثلث لاجني ولولته لم يكن لاجني الا نصف الثلث وان لم يثبت الاستحقاق لجهة الايجاب لهما
 لوجود الاهلية فيهما وان لم يكن أحدهما أهلا للاستحقاق عند الايجاب كان الثلث كله للأهل كالأوصى بالثلث
 لفلان ولخاط ووقال أوصيت بثلث مالي بين فلان وفلان وأحدهما ميت فنصف الثلث للأخر وكذلك لو قال بين
 فلان وبين هذا وأشار الى حائط ونحوه لأن كلمة بين تقتضي الاشتراك أو التصفيف الا ترى انه لو قال ثلث مالي
 بين فلان وفلان وسكت لم يكن له الا نصف الثلث وكلمة بين مملوطة سواء كانا حيين أو أحدهما حي والأخر ميت فكان
 الاشتراك بموجب اللفظ لا بموجب المراجعة في المثل بخلاف ما لو قال ثلث مالي لفلان وفلان وأحدهما ميت لان الاشتراك
 والتصفيف هنا بموجب المراجعة لا بموجب اللفظ لان اللفظ يقتضي الافراد بالكل يساوي ولو قال ثلث مالي لفلان
 ولعقبه ثم مات الموصى بالثلث كله لفلان والوصية لعقبه باطله لا يجمع بين الموجود والمعدوم في الايجاب لان عقب
 فلان من يخلفه بعد موته فلا تصور له عقب في حياته واستحقاقه الوصية حال حياته للموصى له والعقب معدوم
 والايجاب للمعدوم لا يصح ولو قال لفلان ولولته عبد الله ثلث كله لفلان لان الوصية لولد عبد الله انما تتناول ولده

عند موت الموصي لا عند الإيصاء لأنه ارسل الموصي له ولو ارسل الموصي به فقال ثلث مالى لفلان فيصرف الى ثلث ماله يوم موت الموصي لا يوم الوصية فكذلك الموصي له ولا ولد له بعد الله يوم موت الموصي فلا يصح إيجاب الوصية له فصار كأنه أوصى لفلان لا غير وتحقيقه ان العيين تعرف بالاشارة اليه لا بالصفة فلم يستتر الوصف لتناول الإيجاب وغيره والدين انما يعرف بصفته وانما يتناول الإيجاب اذا وجد فيه تلك الصفة عند موت الموصي فلم يوجب الوصفة فلم يتناول الإيجاب فكان الثلث للآخر وكذلك لو قال ثلث مالى لفلان ان مات وهو وفلان بن فلان فان مات وهو حرفا للثالث بينهما وان مات قبل موته كان الثاني النصف لا غير لما قلنا ولو قال ثلث مالى لفلان ولبن افترق من ولد فلان ثم مات الموصي وولد فلان كلهم اغنياء والثلث كله لفلان لانه ضم الى فلان شخصه موصوفاً به فقسم وما اشار الى العيين فيكون مرسلاً لا معيناً فتعين فيه حال الموت لا وقت الإيصاء وقوله لمن افترق يتناول من احتاج بعد ان كان غنيا دون من كان فقيراً من الأصل لأن هذا الفاظ انما يستعمل فيمن احتاج بعد الفناء وفي المبرقة مع زيادة ثواب وقد نذب الشرع اليه لقوله عليه الصلاة والسلام كمواثلاثه عز يزوم ذل وغنياً فقر وعالمين جهال فيعوز ان يكون للموصي قصد بالتخصيص هذه الزيادة ولو أوصى لامرأته باحد العبدتين وللأجنبي بالأخر كان للأجنبي ثلثا عده يبدأ به أربعة من ستة فصار كل عبد على ستة وكلاهما اثنا عشر وللأربع باع ما بقي من العبدتين سهمان من ثمانية بالميراث سهم ونصف من عدهما ونصف سهم من الأجنبي يبقى لهما من وصيته أربع بعة ونصف ويبقى للأجنبي من وصيته اثنا عشر فضر كل واحد بذلك في السنة الباقية فاذا أردت تصحيح الفريضة جعلت كل عبد مائة وستة وخمسين سهماً لأن الباقي للاربع وللأجنبي سهمان فيكون ستة ونصف فافانكسر بالنصف فانصرفت لزوج الكسر فصار ثلاثة عشر فاذا صار نصف المال على ثلاثة عشر صار الكل ستة وستة وعشرين فاضرب اصل الحساب وذلك اثنا عشر في ستة وعشرين فيصير ثلاثاً وخمسين ياخذ الموصي له مائة وأربعون الباقي للاربع وصيتهما وميراثها لأن الأجنبي ياخذ أولاً ثلثي عده وذلك مائة وأربعه سهم وتاخذ المرأه ربع ما بقي وذلك اثنا عشر وخمسون بقي مائة وخمسة وستون سهماً يقسم بينهم على ثلاثة v سهماً تسعة اسهم من ذلك وذلك ثلاثاً وخمسة واربعون للأجنبي من عده الموصي به له فاذا نعت ذلك الى مائة واربعه صار كل ما تسين واثنين وخمسين أصله ان الوصية للقاتل بنزلة الوصية للوارث حتى لا تجوز الا باجازه الورثة عند أبي حنيفة وعندهما لا تجوز اصلاً ما بقي في بابها واذ أوصى بماله كله لقاتله ولا وارث له وبكاه لأجنبي قبل للأجنبي ثلث المال والثلث للقاتل لأن ثلثي المال صار مصحفاً للأجنبي بوصفة قوية واستحق بالوصفة القوية تبطل فيه الوصية الضعيفة ضرباً واستحقاقاً يبقى ثلث المال استوت وصيتهما فيه لأن وصيتهما فيها زاد على الثلث ضعيفة حتى لا تنفذ ابداً لجازة الوارث واذا تناول في الوصية تساوى في القسمة واذا مات امرأه وترك زوجها وأوصت لأجنبي ثلث ماله ولفق لها بعالمها للزوج ثلثاه وثلث الباقي بين الأجنبي والقاتل انما نعت محمد للقاتل منه سهمان ويكون المال كل من تسعة للأجنبي أولاً ثلاثة وللزوج ثلاثة للأجنبي سهم والقاتل سهمان وعند محمد الباقي بينهما نصفين لأن عنده القاتل لا يضرب بمصارص مصحفاً للزوج بالميراث وانما يضرب بما بقي وهو الثلث والأجنبي كذلك فصار الثلث بينهما نصفين والقسمة من ستة للأجنبي النصف ثلاثة وللزوج سهمان وللقاتل سهم وعند أبي يوسف لا تجوز الوصية للقاتل ابداً وان لم يكن وارثاً وتبين أنها اذا لم يكن لها وارث غير الزوج جاز اقرارها لان المسامح من جهة اقرارها لم يضر لوارثه حتى سائر الورثة حتى لو صدقوا كان اقرارهم محجواً وقد فقد المانع هذا لانعدام الوارث لها دفع اقرارها واذا اقلها زوجها وأجنبي محمد اشتمعت عنهما فاقصت للأجنبي بنصف ماله ما جازت الوصية ولا ميراث الزوج لانه قاتلها والقتل العمد يحرم عن الميراث فقد التحقت عن لوارث لها اصلاً لها زنت الوصية للقاتل لان المسامح من جواز الوصية بحدود الوارث ولا وارث لها فقد المانع قال رحمه الله **ولو قال بن زيد وعمر ووليد نصفه أي اذا قالت ثلث مالى بين زيد وعمر وعمر وميت كان زيد نصف الثلث لان كله بين قوجب**

لتنصف فلا يتكامل لعدم المزاجية بخلاف ما إذا قال لفلان وفلان فبان أحدهما متاح حيث يكون المعنى كل الثالث
 لأن الجملة الأولى كلام يقتضي الاختصاص بالمحكم لأن العطف يقتضي المشاركة في الحكم المذكور والمذكور وصية بكل
 الثالث والتنصيف بكل المزاجية فإن زالت المزاجية تكامل الأثرى من قال ثلث مالي لفلان وسكت كان له جميع
 الثالث ولو قال ثلث مالي بين فلان وسكت لم يستحق الثالث كله بل نصفه الأثرى إلى قوله تعالى وبشهم ان المساء قسمة
 بينهم اقتضى ان يكون النصف بدليل قوله تعالى لها شرب ولكم شرب يوم معلوم قال رحمه الله وهو بثلاثة ولا مال له
 ثلث ما علكه عند الموت لان الوصية عقد الاستقلال مضاف الى ما بعد الموت وبثبت حكمه بعده فشرط وجود
 المال عند الموت سواء اكتسبه بعد الوصية أو قبلها بعد ان لم يكن الموصي به غنيا أو غنيا معينا أو اذا وصى بعين أو
 بنوع من ماله كثلث غنمه فهذه كت قبل موته فتبطل الوصية لانها تعلقت بالعين فتبطل بغواتها قبل الموت حتى لو
 اكتسب غنما أخرى أو غنما أخرى بعد ذلك لا يتعلق حق الموصي له بذلك ولم يكن له غنم عند الوصية فاستفادها ثم
 مات وانصح ان الوصية تصح لانها لو كانت بلفظ المال تصح فكذا اذا كانت لفظ نوعه لان المعبر وجوده عند الموت لا غير
 ولو دل له شاة من مالي وليس له غنم يعطى له قيمة شاة لأنه لما أضاف الشاة الى المال علمنا ان مراده الوصية بماله الشاة
 اذا ما أتوا جدي مطاني المال الأثرى إلى قوله عليه الصلاة والسلام في خمس من الابل السائمة شاة وعن الشاة فوجد
 في الابل واذا أتوا جدي ماليها ولو أوصى بشاة ولم يصفها الى ماله ولا غنم قبل لا تصح لان المعصم اضافها الى المال وبدون
 الاضافة الى المال تعتبر صورة الشاة وما قيل تصح لأنه لما ذكر الشاة وليس في ملكه شاة علم ان مراده المالية
 ولو قال شاة من غنمي ولا غنم له فالوصية باطلة لأنه لما أضافها الى الغنم علمنا ان مراده عين الشاة حيث جعلها جاز من
 الغنم بخلاف ما اذا أضافها الى المال وعلى هذا يخرج كل نوع من أنواع المال كالبرق والنوب ونحوها علم أنه وقع في
 عبارة الوفاية ولا شاة في موضع ولا غنم له الواقع في عبارة الهداية في موضع هذه المسئلة فقال صدر الشرع في شرحه
 للوقاية وعلم أنه قال في الهداية ولا غنم له وقال في المتن ولا شاة له ويتم ما فرق لان الشاة فرد من الغنم واذا لم يكن له شاة
 لا يكون له غنم لكن اذا لم يكن له غنم لا يلزم أن لا يكون له شاة لاحتمال أن يكون له واحدة لا كبرية فصار الهداية
 تتناول صورتين ما اذا لم يكن له شاة أصلا وما يكون له شاة لا غنم له في صورتين تبطل الوصية وعبارة المتن لم تتناول الا
 الصورة الأولى ولم يعلم منها المحكم في الصورة الثانية فعبارة الهداية أشمل وأحوط اه كلامه مورد عليه صاحب
 الاصلاح والاباح حيث قال في شرحه انما قال ولا شاة ولم يقل ولا غنم له كقوله صاحب الهداية لان الشاة فرد من الغنم
 واذا لم يكن له شاة لا يكون له غنم بدون العكس والشرط عدم الجنس لا عدم الجمع حتى لو وجد الفرد تصح الوصية
 بفصح عن ذلك قول المحاكم الشهد في السكافي ولو قال شاة من غنمي أو غنم من حنطلي فان الحنطة اسم جنس لا اسم جمع اه
 وقال في حاشيته اخطاه هذا صدر الشرع حيث قال تبطل الوصية في صورتين اه وقصد بعض المتأخرين ان يجيب
 عنه بعدم اقل كلام صدر الشرع واهترض عليه بعض الافاضل بما حاصله أن عبارة الوفاية هي الصواب وأن المحكم
 في وجود الفرد صحة الوصية وزعم ان الشرط عدم الجنس لا عدم الجمع قلت بعد تسليم أن الغنم جمع أو اسم جمع لا اسم
 جنس وان بقي الغنم بكلمة في عبارة الهداية وعامة الكتب هو الصواب وأنه لا تصح الوصية بوجود شاة واحدة لان
 الشرط عدم الجمع لا عدم الجنس كما زعمه المعترض لانه أوصى بشاة من غنمه فاذا لم يكن له غنم بل فرد لم يتحقق شاة من
 غنمه فتبطل الوصية فهذا هو الصرف في تعميم الغنم دون الشاة الى هنا كلامه قال رحمه الله وهو بثلاثة لماتهات أولاده
 وهن ثلاث والفقراء والمساكين وأمهات أولاده ثلاث يقسم الثلث انهما سافلون ثلاثة أسهم ولكل طائفة من
 المساكين والفقراء أسهم وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد يقسم أسباطا لان المذكور لفظ الجمع واذا نه في
 الميراثان قال الله تعالى وان كان له اخوة فلامه السادس وقال وان كن نساء فوق اثنتين الآية والمراد بالاثنتين
 اثنتان فكان من كل طائفة اثنتان وأمهات الأولاد ثلاثة فكان المجموع سبعة فيقسم أسباطا قلنا اسم الجنس المعنى

بالالف واللام، يتناول الادنى مع احتمال الكل كالقرد المخلى جسمه لانه بر ادبها الجنس اذ لم يكن ثم معهود قال الله تعالى لا تحمل لك النسا من بعد وقال الله تعالى وجعلنا من النساء كل شيء ولا يحمل ما بينهما فتعين الادنى لتعذر ارادة الكل ولهذا الوصف لا يشتري العبد بجنس واحد فبقينا اول من كل فريق واحد وامهات الاولاد ثلاثة فتباغ السهام خمسة وليس فيما تلي زيادة على ما ذكر لان المذكور في الاثنين نكحوا كلاهما في المعرفة حتى لو كان فيهما نكح فيه منكر اقلنا كمال قال ثم هذه الوصية تكون لامهات اولاده اللاتي يعقن بموته دون اللاتي يعقن في حياته من امهات الاولاد لان الاسم لهن في العرف واللاتي يعقن حال حياته موال لامهات اولاده وانما تصرف اليهن الوصية عند عدم اولئك لعدم من يكون اولي عنهن بهذا الاسم ولا يقال ان الوصية لمالوكه بما له لا يجوز لان العبد لا يملك شيئا وانما يجوز له الوصية بالعق او برقبته لكونه عقا فوجب ان يكون لامهات اولاده اللاتي يعقن حال حياته لا تاتى قول القياس ان لا تجوز الوصية لهن لانها جازت لهن لكنه حال نزول العتق من لكون العتق والتحكيم معلقا بالموت والمعلق يقع علم من وهن اماه فكذلك اقلن كهن يقع وهن اماه وهو لا يجوز لانها جازت له استحصانا لان الوصية مضافة الى ما بعده فتعين ل حال حصول العتق من بدالة حال الموصي لان الظاهر من حاله ان يقصد بامهاته وصية صحيحة لا باطله والصحيحة هي المضافة الى ما بعده فتعين كذا في عامة الشرر وحوزها جماعة من الشراح الى الذخيرة ولعل الامام قاضيان والامام الهبوي عن هذا فقال اما جواز الوصية لامهات اولاده فلان وان ثبوت الوصية وعملها بعد الموت وهن حواتر بعد الموت فتجوز الوصية لهن كما ذكره صاحب النهاية بتسلا لغيرها ثم قال في العناية فان قيل الوصية بثلاث المال للعبد جازة ولا يعق بعد موته وام الولد ليست اقل حاله فليس في ذلك لم تصح لها الوصية قياسا واجب بان الوصية بثلاث المال للعبد انما جازت لتناولها ثلث رقبته فكانت وصية برقبته اعتناقا وهو يصح مخير ومضافا بغيره لان ام الولد بان الوصية ليست اعتناقا لانها تعق بموت المولى وان لم يكن ثمة وصية املا ولما قيل ان يقول الوصية بثلاث المال اما ان صادفتها بعد موت المولى وهي حرة او امه وان كان الاول فلا وجه لنفي القياس وان كان الثاني فكذلك لانها كالعبد الموصي له بثلاث المال والجواب انها ليست كالعبد لان عتقها لا بد وان يكون بموت المولى فالو كان بالوصية ايضا قاردهما من مستقلتان على معاول واحد بالشخص وهو ثلث رقبته وذلك باطل الى هذا لفظ العناية وفي فواتر بشرع ابن يوسف ولو اوصى لامهات اولاده بالف ولو اوصى بالف وامهات اولاده يعقن في حياته ومواليات اعتبر كل فريق على حدة ولو اوصى بثلاث ماله لمواليه ولم يذكر امهات الاولاد ثلث امهات الاولاد في الوصية وظاهر قوله وهن ثلاثة انهن لو كن ثنتين قسم المال على اربعة لهن ولو اوصى لاولاد رسول الله صلى الله عليه وسلم والعلوية والشعة وعجب اولاد رسول الله صلى الله عليه وسلم والفقهاء والعلماء اصحاب الحديث مثل الفقيه ابو جعفر عن رجل اوصى لاولاد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ابو نصر بن يحيى كان يقول الوصية لاولاد الحسن والحسين ولا يكون لغيرهما اما العلوية فهل يدخلون في هذه الوصية لانه كان الحسن رضي الله عنه ثبت زوجات من ولد جعفر رضي الله عنهم واذا اوصى العلوية فقد حكى عن الفقيه ابن جعفر انه لا يجوز لانهم لا يصحون وليس في هذا الاسم ما ينهي عن الفقر والحاجة ولو اوصى لفقهاء العلوية يجوز وعلى هذا الوصية للفقهاء لا تجوز ولو اوصى لفقهاءهم تجوز وقد حكى عن بعض مشايخنا ان الوقف على معل في المسجد يعلم الصبيان فيه يجوز لان عايتهم الفقراء والنسوة ارفعهم الغالب فصار الحكم لغلبة الفقر والمشروط وقال الشيخ الامام شمس الاثمة المحلواني كان القاضي الامام يقول على هذا القياس اذ اوصى لطلبة علم كورة او لطلبة علم كذا يجوز ولو اعطى الموصي واحدا من فقره لطلبة او من فقره العلوية جاز عندنا في يوسف وعند محمد لا يجوز اذا صرف الى اثنين منهم فصاعدا او اوصى لشيعة ويحيى آل محمد المقدمين ببلدة كذا واعلم بان في الحقيقة كل مسلم شريعة وعجب لآل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يصح في ذاتهم الا ذلك واما ما وقع عليه ممن اراد به الموصي فخراده الذين ينصرفون بالليل اليهم وصاروا موبوءين بذلك دون غيرهم فقد قيل

الوصية باطلة فاما اذا كانوا لا يتصورون فيكون للفقراء استعماله على قياس مسألة السامعي وقال الفقيه أبو جعفر ولم يكن في بلدنا احد يسمى فقيها غريبا بذكر الامش شيئا وقد اختار ابو بكر الفارسي وبذل مالا كثيرا للطلبة العلم حتى نادوه في مجلس اهل الفقه واذا أوصى لاهل العلم ببلدة كذا فانه يدخل فيه اهل الفقه واهل الحديث ولا يدخل فيه من يتعلم الحكمة وفي الثانية وهل يدخل فيه من يتعلم الحكم وهل يدخل فيه المتكلمون لا ذرقه وعن أبي القاسم فعلى قياس هذه المسئلة لا يدخل في الوصية المتكلمون وا. أوصى بثلث ماله للفقراء طلبة العلم من اصحاب الحديث الذين يختلفون الى مدرسة متسوبة في كورة كذا لا يدخل متعلمو الفقه اذا لم يكونوا من جهة اصحاب الحديث ويتناولون بقر الاحاديث ويجمع ويكون في طلب ذلك سواء كان شافعي للمذهب أو حنفي للمذهب أو غير ذلك ومن كان شافعي للمذهب الا انه لا يقرأ الاحاديث ولا يجمع ولا يكون في طلب ذلك لا يتناوله اسم اصحاب الحديث قال رحمه الله **هو بثمنه لزيد وللساكن زيد نصفه ولهم نصفه** أي اذا أوصى بثلث ماله لزيد وللساكن زيد نصفه ولهم نصفه كان لزيد النصف وللساكن النصف وهذا عندنا وعند ثلثة لفلان وثلثا لساكن وقد بينا ماخذ كل واحد من الفريقين قال رحمه الله **هو بما تقرر حصل وبما تقرر لا** أخر فقال لا **تم** لشركتك معهما **كم** له ثلث ماله لكل منهما وبما تقرر له وبما تقرر لا أخر فقال لا **أخر** اشركتك معهما له نصف ماله واحد منهما يعني اذا أوصى لرجل بمائة درهم ولا أخر بمائة ثم قال لا أخر قد اشركتك معهما فله ثلث كل مائة ولو أوصى لرجل بار بمائة درهم ولا أخر بمائة ثم قال لا أخر قد اشركتك معهما كان له نصف ماله كل واحد منهما لان الشركة لساواة لغة ولهذا قيل قوله تعالى **فهم شركاء في الثلث** على المساواة وقدم يمكن اثبات المساواة بين الكل في الاول لاستواء المالكين فاخذهم من كل واحد منهما ثلث المائة فتم له ثلثا المائة وباخذ من كل واحد منهما ثلثي المائة ولا يمكن المساواة بين الكل في الثانية لتفاوت المالكين فقبلناه على مساواة الثالث مع كل واحد منهما بما ساهاه فاخذ النصف من كل واحد من المالكين ولو أوصى لرجل بمائة ولا أخر بمائة أخرى ثم قال لا أخر اشركتك معهما فان كانت قسمة الجاريتين متساوية له نصف كل واحدة منهما بالاجماع وان كانت قيمتهما على السواء فله ثلث كل واحدة منهما عندنا وعند أبي حنيفة له نصف كل واحدة منهما بناء على انه لا يرى قسمة ارفق فكونان ثلثين مختلفين وهما يريانها فصار كالدرهم المتساوي يقولون أوصى لرجل بثلث ماله ثم قال لا أخر اشركتك أو اشركتك معهما فله ثلث بينهما ما ذكرنا قال صاحب العناية وما ذكره المؤلف استعماله والقياس له نصف كل مائة لان لفظ الاشتراك يقتضي التسوية عند اطلاق قال الله تعالى **فهم شركاء في الثلث** وقد اشركت الثالث فيما أوصى به لكل واحد منهما في اشتقاق المائة وذلك يوجب ان يكون له نصف كل مائة وجه الاستحسان انه أثبت اشركتك بينهما وهي تقتضي المساواة وانما أثبتت المساواة اذا لم يؤخذ من كل واحد منهما نصف المائة فعلم بهذا انه شركة معهما بجهة واحدة فلا يعتبر بانراكه اياه مع كل واحد منهما متفرقا اه قال رحمه الله **هو ان قال لورثته لفلان على دين قصد قوله** يا بصديق الى الثلث **كم** وهذا استعمال والقياس ان لا يصديق لان الافرا بانه قول وان كان صحيحا لا يحكم به الا بالبيان وقوله نصه قوله مخالف للشرع لان المدعي لا يصديق الا بصيغة فتعذر رحمه الله اقراره طائفا فلا يعتبر فيه اشركتك قال كل من ادعى على شيئا اعطوه فانه باطل لكونه مخالفا للشرع الا ان يقول ان رأى الموصي ان يعطيه فله ثلث يجوز من الثلث وجه الاستحسان اننا نعلم قصده تقديمه على الورثة وقد أمكن تنفيذ قصده بطريق الوصية وقد يحتاج اليه من يعلم باصل الحق عليه دون مقداره فسيح في تفرغ ذمته فيجعل وصية جعل التبرع فيها الى الموصي له كانه قال لهم ادعواكم فلان وادعي شيئا اعطوه من مالي ما شاء فهذه معتبرة فكذلك هذا فيصدق الى الثلث قال رحمه الله **هو ان أوصى بوصاياكم أي مع ذلك** عزل الثلث لاصحاب الوصايا والثلثان لورثته وقيل لكل صدقوه فيما شئتم وما بقي من الثلث فلا وصاياكم أي لاصحاب الوصايا لا يشاركم فيه صاحب الدين وانما عزل الثلث والثلثان لان الوصايا حقوق معلومة في الثلث والميراث معلوم في الثلثين وهذا ليس

بدن معلوم ولا وصية معلومة فلا تراحم المعلوم وقسمنا عزل المعلوم وفي الاقرار فائدة أخرى وهي ان أحد الفقهاء قد
 يكون أعرف بمقدار هذا الحق وما يتعلق به وربما يختلفون في الفضل اذا ادعوا المحرم فإذا أقر فقد علمنا ان في التركة
 ديناشاؤها في جميع التركة فيؤمر أصحاب الوصايا والورثة ببيانها فإذا بينوا شيئا أخذ أصحاب الوصايا بثبوت ما أقروا به
 والورثة بثبوت ما أقروا به لان اقرار كل فريق نافذ في حق نفسه فتلزم بحصته وان ادعى المقر أنه أكثر من ذلك حلف
 كل فريق على نفي العلم لانه تخلف على فصل الغير قال الشارح قال العبد الضعيف الراعي مغفوره الكريم هذا
 مشكل من حيث ان الورثة كانوا يصدقونه الى الثلث ولا يلزمهم ان يصدقوه في أكثر من الثلث لان أصحاب الوصايا
 أخذوا الثلث على تقدير ان تكون الوصايا تستغرق الثلث كله ولم يبق في أيديهم من الثلث شيء فوجب أن لا يلزمهم
 تصديقه قال صاحب العناية حاصله انه تصرف بشبه الاقرار لظهور شبه الوصية تنفيذا فاعتبار شبه الوصية
 لا يصدق في الزيادة على الثلث واعتبار شبه الاقرار يجعل شائعا في الأثلاث ولا يخصص بالثلث الذي لأصحاب
 الوصايا بحل بالشبه وقد سبق تاج الشريعة الى بيان حاصل هذا المقام بهذا الوجه أقول فيه كلام وهو ان العمل
 بمجموع الشبهين ان كان امرا واجبا فكيف يصلح ذلك تعليلا كما هو الظاهر المعروف غيا بهم لم يعملوا بشبه الاقرار
 في هذا التصرف اذا لم يوص بوصايا غير ذلك كما تقدم بل جعلوا وصية جعل التقدير فم الى الموصى له كما اذا قال اذا
 جاءه فلان وادعى شيئا فاطلوه من ماني ولم يعتبروا شبه الاقرار قط حيث لم يجعلوا له حكما أصليا تلك الصورة وان لم
 يكن ذلك امرا واجبا فكيف يصلح ذلك تعليلا لجواب هذه المسئلة في هذه الصورة واعترض عليه بعض الفضلاء بوجه
 آخر حيث قال فيه بخلافه لا يؤخذ بقوله في هذه الصورة لافي الثلث ولا في أقل منه بل يؤخذ بقول الورثة وأصحاب
 الوصايا فتمام اه وقصد بعض المتأخرين أن يجيب عنه فقال في الحاشية بعد تنقل ذلك قلب بعد تسليم ذلك ان
 عدم التصديق في الزيادة على الثلث لا يوجب التصديق في الثلث فالعني لا يصدق في صورة دعوى الزيادة بل يؤخذ
 بقولهم فلا اعتبار فتمام اه قال رحمه الله ولا جني ووارثه له نصف الوصية وبطل وصيته لا وارث له أي اذا
 أوصى لاجني ووارثه كان للاجنبي نصف الوصية وبطل لا وارث له اوصى بما يملك وبما لا يملك فصع فيما يملك
 وبطل في الآخر بخلاف ما اذا أوصى لمحي وميت حيث يكون الشكل للمحي لان الميت ليس باهل للوصية فلا تصح
 وبخلاف الوارث فانه من أهلها ولهذا تصح باجازه الورثة فاقترعوا على هذا اذا أوصى للقائل والاجني وهذا
 بخلاف ما اذا أقر بعين أو دين لوارثه ولا جني حيث لا تصح في حق الاجنبي أيضا لان الوصية انشاء تصرف وهو
 غايه متبدا لهما والشركة تثبت حكما للخلق تصح في حق من يستحقه دون الآخر لان بطلان الثلث لاحدهما
 لا يوجب بطلان الثلث من الآخر اما الاقرار بها اخبارا عن كائن وقد أخبر بوصف الشركة في الماضي ولا وجه
 الى اثباته بدون هذا الوصف لانه خلاف ما أخبر به ولا الى اثبات هذا الوصف لانه يصير الوارث فيه شريكا ولانه
 لو قبض الاجني شيئا كان للوارث ان يشاركه فيه فيبطل في ذلك القدرة فلا يكون مفيدا قال في النهاية قال
 التمرقاشي هذا اذا تصادقا اما اذا أنكر الاجنبي شركة الوارث أو أنكر الوارث شركة الاجنبي فانه يصح اقراره في حصة
 الاجنبي عند محمد لان الوارث مقر ببطلان حقه وبطلان حق شريكه فيبطل في حقه ولا يبطل في حق الآخر وعندهما
 يبطل في الكل لان حق الوارث لم يتم بغير حق الاجنبي وانما أوجبته مع تركا بينهما كما بينا وفي المسألة على
 فصول احدها في الوصية لاجني ولوارثه والثاني في الوصية للاجنبي مع أحد الزوجين والثالث في الوصية للاجنبي
 وللقائل والرابع في الوصية بالبيع من الوارث أو من الاجنبي رجل أوصى لاجني ولوارثه فلا جني نصف الوصية لان
 الايهام ابتداء إيجاب وقد أنصف الى مالكه والى مالكه فيصع فيما يملكه وبطل فيما لا يملكه ولم يبطل هذا
 ببطلان الآخر لان الشركة بينهما في حكم الإيجاب وبطلان بعض الحكم لا يبطل الإيجاب بخلاف ما لو أقر المريض
 لاجني ولوارثه في كلام واحد حيث يبطل الشكل عند أبي حنيفة وأبي يوسف لان الاشتراك هناك بخبره لان الاقرار

اخبار عن كاش سابق والخبر بناء على الخبرية فكان الخبرية بمنزلة العلة والخبر بمنزلة المحكم لعله فاذ لم يثبت الخبر عنه وهو
 الاشراك لم يثبت حكمه وهو الخبر اصله ان الوارث اذا كان بحال لا يجوز جميع الميراث بالوصية عند ادعاء الثلث للاجني
 مقدمة في التنفيذ في حق هذا الوارث وفيما زاد على الثلث مؤخره فان الوصية بالثلث تقع نافذة من غير اجازة فكانت
 وصية قوية مستحكمة فتكون في التنفيذ مقدمة والوصية بما زاد على الثلث واهية ضعيفة لانها لا تجوز الا بالاجازة لتعلق
 حق الورثة به فكانت مؤخره عن حق الورثة لان حقهم متأكد فاذا وصل الى الوارث حقه صار كمن لا وارث له فتنفذ
 وصيته فيه والثاني ان من لا وارث له تعي وصيته بجميع المال الموجود المطلق وهي ماله كسبته وأهليته امرأة ماتت عن
 زوج وأوصت بنصف ماله الاجني جاز للزوج الثلث وهو نصف الثلثين والوصي له النصف يبقى سدس لبيت المال
 لان وصية الاجني بقدر الثلث وصية مؤكدة فكانت في التنفيذ مقدمة فصار الثلث مستحقا بالوصية فيبطل الارث
 فيه فيبقى تركته اثني المال فلزوج نصف ذلك وهو ثلث السكل يبقى ثلث آخر وليس له مستحق بالميراث فتنفذ فيه
 الوصية في ثلثه وذلك سدس فوصل الى الموصي له نصف المالك وبقي سدس لا وصية ولا وارث فيه فصرف الى بيت
 المال وكذلك لمات الرجل عن امراته وأوصى بماله كله لاجني ولم تجز الوصية فللمرأة السدس وخمس أسداسه للموصي
 له لان الثلث صار مستحقا بالوصية بقيت التركة ثلثي المال فللمرأة ربع ذلك والباقي للموصي له لان الوصية مقدمة
 على بيت المال ولو ماتت عن زوج وأوصت لقاتلها بالنصف ياخذ الزوج النصف اولاً والقاتل النصف الآخر وهي
 وصية ضعيفة لانه بمنزلة الوارث تقدم الميراث عليها فيستحق الزوج اولاً ونصف المال بالارث والنصف الباقي فارغ
 عن حق الورثة فتنفذ الوصية فيه لقاتل كما تنفذ الوصية للقاتل في تركته من لا وارث له ولو تركت عبيدين قيمتهما
 سواهما وصت باحدهما لزوجها فله العبدان بالارث والوصية لانه مستحق لما فضل عن فرضه فيكون عارياً عن حق
 الغير فيصحب الوصية لتفقد المانع أصله ان الوصية للوارث بالثلث بمنزلة الوصية للاجني بما زاد على الثلث حتى
 لا تنفذ كل واحدة منهما الا باجازة الورثة لانها دفعت محلها لغيره بحق بعض الورثة فيستوقف على اجازتهم قال
 رحمه الله في وفيات متفاوتة لثلاثة فضاء فوب ولم يدري والوارث قول لكل هلك حقل بطلت أي اذا أوصى
 بثلاثة ثياب متفاوتة وهي جسد ووسط وردي وثلاثة أنة اراكل واحدهم بثوب فصاع منها ثوب ولا يدري أيهم
 والوارث يصحب ذلك بان يقول لكل واحدهم هلك حقل أو حق أحدهم ولا يدري من هو الهالك فلا دفع اليك
 شيئاً بطلت الوصية لان المستحق مجهول وجهها لئلا تمنع هذه القضاء وتحصل غرض الموصي فيبطل كما اذا أوصى لاحد
 الرحلين وقول المؤلف والوارث يقول إلى آخره ومعنى جودهم أن يقول الوارث لكل واحدهم ما التوب الذي هو
 حقل قد هلك أقول في ظاهر تعبير المؤلف ههنا فساد لان هلاك كل واحدهم إنما يتصور فيما اذا ضاعت الاثواب
 الثلاثة معاً والغرض في وضع المسئلة ان ضاع ثوب واحدهم ما غير معلوم بخصوصه فكيف يصح ان يقول الوارث
 لكل واحدهم التوب الذي هو حقل قد هلك فانه كذب ظاهر لا ينبغي ان يسمع أصلاً فضلاً عن ان يترتب عليه حكم
 شرعي بل قوله لواحد منهم التوب الذي هو حقل قد هلك يتخفى الاعتراف بكون الثوبين الباقيين لصاحبه والاولى
 في التعبير ما ذكر في الجامع الصغير سيما القصد والشهدوا امام قاضين وهو ان المراد بجود الوارث ان يقول حق
 واحد منكم بطل ولا تدري من بطل حقه ومن بقي حقه فلان اسم اليك شيئا والذي يمكن في توجيهه كلام المصنف ان
 يكون مراده معنى جودده ان يقول الوارث لكل واحدهم التوب الذي تملكه يحتمل ان يكون حقل فكانه سأل
 في العبارة بناء على ظهور المراد واقفه صاحب السكاني في هذه العبارة مع ظهور كمالها قال رحمه الله في الان يسلموا
 ما بقي أي ان يسلم الورثة ما بقي من الثياب فتنفذ وصية لانها كانت صحيحة في الاصل وانما بطلت بجهالة
 طارئة مانعة من التسليم واذ اسلموا الباقي زال المانع فعادت صحيحة كما كانت فتقسم بينهم قال رحمه الله في قلذي الجيد
 ثلثا وقلذي الردي ثلثا واذى الوسط ثلث كل أي لصاحب الجيد ثلثا والثوب الجيسد ولصاحب الردي يعطى

ثلاثا الثوب الردي هو صاحب الوسط ثالثا كل واحد منهما مقصوب كل واحد منهم ثلثا ثوب لان الاثنين اذا قسمنا على ثلاثة اصاب كل واحد منهما الثلثان وانما اعطى لصاحب الوسط ثلث كل واحد منهم وثلاثا ثوب من ثوب واحد لان صاحب الجيد لاحق له في الردي يعني لانه انما يكون هو الردي والوسط ولاحق له فبمسا واحد ان يكون حقه في الردي بان كان الهالك هو الجيد او الوسط واحتمل ان لا يكون له فيه حق بان يكون الهالك اجدود ويحتمل ان يكون في الردي بان يكون الهالك اجدود ويحتمل ان يكون له فيه حق بان كان الهالك هو الوسط فاذا كان كذلك اعطى كل واحد منهم حقه من محل يحتمل ان يكون هو له لان التسوية باطل حق كل واحد منهم اليه وهم في احتمال بقائه حقه وبطلانه سواء وفيما قلنا ايهما حق كل واحد منهم بقدر الامكان ونحصل غرض الموصى من التفضيل فكان متعينا وفي العيون اذا وصى لرجل ثياب جيدة فله ما يلبس من الجلباب والقمص والاردية والظليلان والسر او بلبات والا كسوة ولا يكون له شيء من القلائس والخفاف والجوارب وفي الخمايسة فان ذلك ليس من الثياب وفي فتاوى الفضلي قال بالغارسة حاه من هرو شيدي ويدر وسان وهسد فهذا في عرفنا يقع على جميع ثياب يذنه الا الخف وانه بعد ان براديهذا القفط في عرفنا الخف ويدخل في الوصية بالثوب الادياب وغيره مما يلبس عادة من كساء وفرو وهكذا في السير ولا يدخل فيه السباط والستر وكذا العمامة والقلفة ولا تدخل ذكره في السير وقد قيل اذا كانت العمامة طويلة تجي منها ثوب كامل تدخل تحت الوصية وفي فتاوى اهل مصر قند اذا وصى بمحتاج يذنه يدخل تحت الوصية القلفة والخف والخفاف والدار والفراس لانه يصون به هذه الاشياء يذنه عن المحرو البرد والاذى وفي السير ان اسم المتاع في العادة يقع على ما يلبسه الناس وينسب على هذا يدخل في الوصية بالمتاع الثياب والفراس والقمص والستر هل يدخل فيها اولا فقه اختلف المتأخرين اشار محمد في السير انه لا يدخل واذا وصى لرجل بفرس سلاحه سئل ابو يوسف اهو على سلاح الرجل او على سلاح الفرس قال على سلاح الرجل قال الباقي في فتاويه واذا في ما يكون من السلاح سيف وترس ورمح وقرص ولو وصى له بذهب او فضة ولو وصى سيف محلى بذهب او فضة كانت الحلية وبعد هذا ينظر ان لم يكن في نزع الحلية ضرر فاحس بنزع الحلية من السيف وتعلق للموصى له وان كان في نزعها ضرر فاحس بنظر الى قيمة الحلية والى قيمة السيف فان كانت قيمة السيف اكثر فخير الورثة ان شاءوا اعطوا للموصى له قيمة الحلية معصومة من خلاف جنسها وصار السيف مع الحلية لهم وان كانت قيمة الحلية اكثر فخير للموصى له ان شاء اعطى واخذ السيف وان شاء اخذ القيمة وان كانت قيمتهما على السواء كان الخيار للورثة ولو وصى لرجل بفرو وللوصى جبة بطانتها ثوب فرو ووظايرتها ثوب فرو كان للموصى له الثوب والاخر للورثة ولو وصى بجبة حبرو له جبة وبطانتها حبرو دخلت تحت الوصية ان كانت الظواهر حبرو او البطانة حبرو كذلك الجواب وان كانت البطانة حبرو فالثاني له ولو وصى له بجمل يدخل كل ما يطلق عليه اسم الحلى سواء كان مفصصا بزرد او قوت اولم يكن ويكون جميع ذلك للموصى له ولو وصى له بذهب وله ثوب ديباح منسوج من ذهب فان كان الذهب مثلا ثوب مثل الغزل فليس له شيء ان كان الذهب فيه شيء جرى كل ذلك للموصى له وما وراءه ذلك للورثة فبياع الثوب وينتم الثمن على قيمة الذهب وما واهما اصابا الذهب فهو للموصى له ولو وصى له بجمل دخل تحتها الخاتم من الذهب وهل يدخل تحتها الخاتم من الفضة فان كان من الخواتم التي تستعملها الرجال دون النساء لا يدخل وهل يدخل فيه اللؤلؤ والياقوت والبرجد فان كان مركبا في شيء من الذهب والفضة يدخل بالاتفاق وان لم يكن مركبا فعلى قول ابي حنيفة لا يدخل لانه ليس بجمل وعلى قوله ما يدخل اصل المسألة اذا حلفت المرأة لكليس حليا وليست عقد اللؤلؤ ولا يجاطه ذهب ولا فضة لا تحت في عينا عند ابي حنيفة وعندهما تحت ولو لم يست عقد لؤلؤ مركب من ذهب وفضة تحت في عينا بالاجماع ولو ارعى له بجد يذنه سرجا كابا من حديد نزع الزكبان واعطيا للموصى له والباقي للورثة وفي المتنبي اذا عتق عبد الله وقال كسوته له فله خفاه وقلبه وقبضه وسراويله وازاروه لا يدخل

فيه منقلبه ولا سيقه وان قال له متاعه دخل السيف والمنطقة ايضا وهي وصية عبد الله بن المبارك الغلام قال رحمه الله
 فويبت عين من دار مشتركة وقسم ووقع في حقد فهو للموصي له والامل ذرعه في معناه اذا كانت الدار مشتركة بين
 اثنين فامضى احدهما يبيت بعينه لمحل فان الدار تقسم فان وقع البيت في نصيب الموصي فهو للموصي له وان وقع في
 نصيب الآخر فلا موصي له مثل ذرع البيت وهذا عندنا في حنفية واى يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله له
 نصف البيت ان وقع في نصيب للموصي وان وقع في نصيب الآخر كان له مثل ذرع نصف البيت لانه اوصى بملكه
 وملك غيره لان الدار كلها مشتركة فتقتضي ملكه ويتوقف الباقي على احازة صاحبه ثم اذا ملكه بعد ذلك
 فالقصة التي هي مبادلة لا تنفذ الوصية السابقة كما اذا اوصى بملك الغير ثم اشتراه ثم اصابه بالقصة عين البيت كان
 للموصي له نصفه لانه عين اوصى به وان وقع في نصيب صاحبه كان مثل نصف البيت لانه يجب تنفيذها في البديل
 عند تعدد تنفيذها في عين الموصي به كالحجارة الموصى بها اذا قبلت تنفذ الوصية في بدلها بخلاف ما اذا بيع العبد
 الموصى به حيث لا تتعلق الوصية بشئ لان الوصية تبطل بالاقدم على البيع على ما بينا في مسائل الرجوع عن
 الوصية ولا تبطل بالقصة ولهما ان اذا اوصى بجائز لم يملكه فيه بالقصة لانه يقصد الايصا بما يمكن الانتفاع به على
 الكمال فظاهر ذلك يكون بالقصة لان الانتفاع بالمشاع قاصر وقد استقر ملكه في جميع البيت اذا وقع في نصيبه
 فتتخذ الوصية فيه ومعنى المبادلة في القصة تابع وانما المقصود للاقرار بتكثير النفع ولهذا يصير على القصة
 فيه قال صاحب التمام في بحثه وهو انه قال في كتاب القصة والاقرار هو الظاهر في المكليات والموزونات ومعنى
 المبادلة هو الظاهر في المحبوبات والعروض وما نحن فيه من العروض فكيف كانت المبادلة فيه تابعة واجيب بانه
 قال هناك بعد قوله ومعنى المبادلة هو الظاهر في العروض الا انها اذا كانت من جنس واحد اجبر القاضي على
 القصة عند طلب احد الشركاء وما نحن فيه كذلك فكان معنى المبادلة فيه تابعة كما ذكرهنا لان الجبر لا يجري
 في المبادلة ويكون معنى قوله هناك ومعنى المبادلة هو الظاهر في المحبوبات والعروض اذا لم تكن من جنس واحد
 والى هذا اشار بقوله وانما الاقرار بتكثير النفع ولا تبطل الوصية اذا وقع البيت كله في نصيب شركاء ولو كانت
 مبادلة لم تلط كالوفاة الموصى به فبلى اعتبار الاقرار صار كان البيت كله في نصيب شركاء ولو كانت مبادلة
 كله ملكه من الابداء واذا وقع في نصيب الآخر فتتخذ في قدر ذرعان البيت جميعه من الذي وقع في نصيب الموصي
 لانه عوضه ومراذم الموصى من ذكر البيت تقديره به غير اننا نقول بتعين البيت اذا وقع البيت في نصيب جميعا بين
 الجهتين التقدير والتكليف واذا وقع في نصيب الآخر علمنا بالتقدير او نقول انه اراد التقدير على اعتبار وقوع البيت
 في نصيب شركاء او اراد التكليف على اعتبار وقوعه في نصيبه ولا يبعد ان يكون لكلام واحد جهتان باعتبار
 الاتري ان لكلام واحد جهتين فيمن خلق باول ولد له امته طلاق امراته وعق ذلك الولد فيتصدق حتى
 العقب بالولد الحي لا في حق الطلاق ثم اذا وقع البيت في نصيب غير الموصي والدار مائة ذراع والبيت عشرة اذرع
 يقسم نصيب الموصي بين الموصي له والورثة على عشرة اسهم عند محمد تسعة للورثة وسهم للموصي له فيضرب الموصي
 له بنصف البيت وهو خمسة اذرع وهم نصف الدار لان نصف البيت الذي صار له وهم خمسة اذرع بعون ذراعا ونصف
 البيت من الدار خمسة اذرع فيجعل كل خمسة منها اسما فصا عشرة اسهم وعندهما تقسم على خمسة اسهم لان الموصي
 له يضرب بجميع البيت وهو عشرة اذرع وهم بنصف كله الا البيت للموصي به وهو اربعون ذراعا فيجعل كل عشرة
 اذرع اسما فصا المجموع خمسة اسهم يسهم للموصي له واربعه لهم قال رحمه الله في الاقرار بمثلها أي الاقرار
 ببيت معين من دار مشتركة مثل الوصية به حيث يؤمر بتسليم كله ان وقع البيت في نصيب المقر عندهما وان وقع في
 نصيب الآخر يؤمر بتسليم مثله وعند محمد يؤمر بتسليم النصف او قدر النصف وقبل محمد بهما في الاقرار والفرق
 له على هذه الآية ان الاقرار بملك الغير صحيح حتى ان من اقر بملك الغير لغيره ثم تملكه يؤمر بالتسليم المقر له والوصية

بذلك الغير لا تصح حتى لو ملكت بوجه من الوجوه ثم مات لا تنفذ فيه الوصية قال في الاصل الاقرار بالوصية من
 الوارث وأشهدا علمها واقرار الوارث بالدين والوديعة والشركة قال وإذا أقر الوارث أن أباه أوصى بالثلث لفلان وشهدت
 الشهود أنه أوصى بالثلث لا يحكم بالثلث كله للشهود ولا يكون للذي أقره الوارث من الثلث شيء ولا يضمن
 الوارث للمقر له شيء إذا هلك المال في يده قبل الدفع أو دفع إلى المشهود به قضاء أو بغير قضاء قال وإذا أقر الوارث
 أن أباه أوصى بالثلث لفلان ثم قال بعد ذلك بل أوصى به لفلان أو قال أوصى به لفلان لابل لفلان فإنه يكون للاول
 في الوجهين جميعا ولا يضمن الوارث شيئا للثاني إذا هلك التركة في يده قبل الدفع للاول بقضاء وان دفع للاول بغير
 قضاء فاضر ما رضاهم للثاني ثم إن محمد أفرق بين هذا وبين الاقرار بالوديعة قال إذا أقر الرجل أن هذا العبد وديعة
 لفلان ثم قال لابل لفلان ودفع العبد إلى الاول بقضاء قاض أو بغير قضاء فإنه يضمن للثاني قيمته العبد في الحالين ومنها
 لو دفع الوارث الثلث إلى الاول بقضاء قاض فإنه لا يضمن للثاني عندهم جميعا وهذا الذي ذكرنا كله إذا كان الاقرار
 للثاني منفصلا عن الاول وأما إذا كان متصلا كان الثلث بينهما نصفين ونظر هذا الاقرار بالوديعة أو أقر أن هذا
 العبد وديعة لفلان وفلان أو قال وديعة عنده لفلان آخر متصلا كان العبد بينهما نصفين كأنه قال هذا العبد
 وديعة عندي لفلان ثم قال لابل لفلان فإن العبد كله للاول فكذلك هذا قال وإذا أقر الوارث بوصية ألف درهم بعينها
 ثم أقر ذلك بعينها للثاني لا يخرج ثم رفع ذلك إلى القاضي فإنه يدفع الألف إلى الاول وكان الجواب فيه كالجواب فيما إذا
 أقر بالثلث لا يخرج ثم رفع ذلك إلى القاضي فإنه يدفع الألف إلى الاول ثم إذا أقر بعد ذلك للثاني فإن الثلث كله يدفع
 للاول ولا يكون للثاني شيء كذلك هذا الجواب فيما لو أقر بوصية بغير عينها والجواب فيما لو أقر بالف بعينها لأن
 الوصايا يتنفسن الثلث فصار الثلث كله مستحقا للاول بالاقرار الاول وكان الجواب فيما لو أقر بالف قال محمد بن
 الجامع في الرجل يموت وترك وارثين وألف درهم فمأخذ كل واحد منهما الفاقاب أحدهما وأقر المحاضر لرجل أن
 الميت أوصى له بثلث أخذ المقر له من المحاضر ثلث ما في يده ففرق بين هذا وبين ما إذا أقر المحاضر بدين له فإنه يأخذ كل ذلك
 من نصيبه وإن أقر أحدهما بوديعة بعينها وذلك في نصيبه وكذبه الآخر فإنه يؤخذ ذلك كله من المقر وإن أقر بوديعة
 مجهولة يستوفى الكل من نصيبه ولو أقر أحدهما بشركة بينه وبين الآخر وكذبه الآخر صرح في نصيبه ويقسم ما في
 يده بين المقر والمقر له ولا يأخذ المقر له من المحاضر شيئا لأن المقر يصرح في حق غيره ونظر هذا
 ما أتوا في رجل مات وترك بنتين وأقرت إحدى البنتين باخ مجهول وكذبته الأخرى فإن الأخ المقر له يأخذ
 من نصيب البنت المقر وفي السكاكي أن ابن أخته مات ترك الأب الفاقم أقر أحدهما لرجل أن الأب أوصى له بثلث ماله
 فالمقر يعطيه ثلث ما في يده استحسانا وقال زفر يعطيه نصف ما في يده قياسا ولو كان البنون ثلاثة وألتركة ثلاثة آلاف
 فاقسموها فقام رجل وأوصى أن الميت أوصى له بثلث ماله وصدقه واحد منهم فإنه يعطيه عند زفر ثلاثة أخماس ما في
 يده وعندنا يعطيه ثلث ما في يده قال رحمه الله وبالف عين من مال آخر وأجاز رب المسأل بعدموت الموصي ودفعه صح
 وله المنع بعد الإجازة أي إذا أوصى لرجل بالف درهم بعينه من مال غيره وأجاز صاحب المال بعده موت الموصي
 ودفعه إليه جازله الامتناع من التسليم بعد الإجازة لأنه تبرع بمال الغير فتوقف على إجازة صاحبه وإن أجاز كان منه
 هذا ابتداء تبرع فله أن يمنع من التسليم كسائر التبرعات بخلاف ما إذا أوصى بأثر يادة على الثلث والقاتل والوارث
 فأجازها الورثة حيث لا يكون لهم أن يمنعوا من التسليم لأن الوصية في نفسها هي مصلية لمصالحهم وإنما المنع لمحق
 الورثة فإذا أجازوها واستحقاقهم فتنفذ من جهة الموصي على ما بيناه من قبل كذا ذكر الشارح قال رحمه الله ويصح
 اقرار أحد الابنين بعد القسمة بوصية أبيه في ثلث نصيبه كمنعائه إذا قسم الابن تركه أبيا وهو ألف درهم مثلاً ثم
 أقر أحدهما لرجل أن أباه أوصى له بثلث ماله فإن المقر يعطيه ثلث ما في يده وهذا استحسان والقياس يعطيه نصف ما في
 يده وهو قول زفر لأن اقراره بالثلث له تضمن اقراره بجساوته وإياه والتدوية في إعطاء النصف لبقى له النصف فصار

بالطلاق قبل الدخول وقد ملكت الرقبة والتصرف جميعا لان ملكها غير متنا كدقبيل القبض حتى لو هلك هلك على
 الزوج لا عليها ثم الحق الكسب بالوصي في البيع لم يلحقه بالولد لان الكسب يبدل للنفع والمنفعة يجوز ان تملك
 بالوصية مقصودا فكذلك يذللها ايضا بخلاف البيع فلم يمكن ان يجعل الكسب مبيعا مقصودا بحكم الوارد بالبيع
 لان القبض يرد عليه مقصودا ليعا ان الزيادة متى حدث قبل القبض نصير موصي بها حكما ولا يضمنه ان المحدث قبل
 القبض صار مقصودا لكنه تبه الاصلاح وهذا البيان انها كانت باقية على ملك الميت فلوتصرف فيه الوارث صح قال فيه
 ايضاً رجل له امة قيمتها ثلثمائة درهم ولا مال له غيرها ما وصي بها لرجل ثم مات فباعها الوارث بغير محضر من الموصي له
 فولدت في يد المشتري ولدا قيمته ثلثمائة درهم ثم جاء الموصي له فلم يجز الموصي له البيع سلم المشتري ثلثي الجارية وثلاثي
 الولد للموصي له ثلث الجارية وثلث الولد لان الجارية مشتركة بين الورثة وبين الموصي له وبسبب أحد الشرطين لا ينفذ
 الا في نصيبه فنفذ البيع في حصة الورثة وثلث الجارية ولم ينفذ في حصة الموصي له وهو ثلثها فسلم له ثلث
 الجارية والزيادة حدثت بعد نفاذ التصرف الذي حكم القسمة والقبض فيكون ثلث الوارث بعد نفاذ البيع نذ على ملك
 المشتري فلا يعدم مال الميت وثلثه حدثت على ملك الميت فيكون ذلك من مال الميت فصار مال الميت يوم القسمة
 ثلثي الجارية قيمتها ما تثار درهم ولو كانت ازدادت في مدها فصارت قيمتها سقما فثلثها ساقما لم يثبت على ما يرى
 له وثلث ثلثها الورثة لان مال الميت اربع مائة لان البيع نافذ في ثلثي الجارية فحدث ثلثا الزيادة على ملك المشتري فبقى
 مال الميت قيمتها ثلاثمائة وثلث الزيادة قيمتها مائة فصار مال الميت قيمتها مائة فكون ثلثها مائة له وذلك
 مائة وثلاثة وثلاثون وثلث وثلثا مائة من اصل الجارية وثلثا مائة وثلاثون من الزيادة ان قسمة ثلثي الجارية
 مائتان فيكون ثلثها مائة وثلاثة وثلاثون وثلث ثلثها الورثة ستة وثلاثون وثلث ولان الجارية وقعت حصصا
 تساوي مائة أخذ الموصي له ثلثها ورجع على الورثة من قيمتها مائة واربعين واربع مائة تساع درهم تمام ثلث
 المال لان الجارية مشتركة بين المشتري والموصي له ثلثها المشتري وثلثها الموصي له فخصاضع على الحصصتين
 وما بقي بقى على الحصصتين فلم يوصى له ثلث الجارية فقيمتها ثلاثة وثلاثون وثلث لان المال وحق الموصي له يعتبر يوم
 القسمة وقد انتقص من قيمتها الجارية ثلثها فذهب ثلثا حقه وقيمتها في حق الورثة تعتبر يوم البيع لانه استهلكها
 الوارث بالبيع فتعتبر قيمتها يوم الاستهلاك ويوم البيع كانت قيمة ثلثي الجارية مائتي درهم فصار مال الميت اثنين
 وثلاثة وثلاثون وثلث للموصي له ثلث ذلك وهو سبعة وسبعون وسبعة تساع درهم ثلث الورثة ولم يجهن للموصي ان
 ينقص البيع فيما بقي من حقه لانه يؤدي الى الدوران ما نقص فيه كانه لم يبعه الورثة واذا هلك شيء منه هلك من
 مال الميت فيحتاج الى ان ينقص وصيته عن ذلك واذا انتقصت بعد البيع بقدر ما انتقصت وصيته واذا نفذ البيع عاد
 حق الموصي له واحتج الى النقص فتؤدي الى ما لا ينهاه وسهم الدور ما فاق لم يكن حق البعض في الابتداء كسلا
 يؤدي الى الدور ورجل اوصى لرجل ثلاثة من غنمه وتدخلت الاولاد بالامهات بعد موتة فلا ورثة ان يعطوا شاة دون
 ولدها وان قال شاة من غنمي سلوا معها وانها وما حلب من لبنها وجزء من صوفها ان كان قاعا وما كان مستهلكا من
 ذلك فلا يضمنونه لان الوصية تنازلت شاة من قطع مع من فتدخل زواياها شاة المستوصي له ولو قيل
 من نخلي هذه يعطونه نخلة دون غيرها وان قال من نخلي هذه وقد أعثرت بعد موتة تبعها انتم هذا اذا ارصى بعض ناو
 اوصى باحدهما فان فيه ايضاً ولو اوصى باحدي هاتين الامتين فولدت احدهما اعطاء الورثة ايتها شاة فلو اعطوا
 التي ولدت تبعها ولدها ولو قال قد اوصيت بجارية من جوارى هؤلاء اوفال شاة من غنمي هذه فولدت في حضانة الموصي
 فاراد الورثة بعد موتة ان يعطوه من الاولاد لم يكن لهم ذلك لان اعطوه جارية او شاة او غنمة تبهها فمراؤها لا يتبعها
 اولادها وغرتها الحادة قبل موت الموصي لانه انما وجب له ذلك بالوصية بعد الموت وبعده الموت لا يجب لا يسأل
 الزوائد الحادة قبل الموت وان هلك الاولاد واحدة بعد موت الموصي كان حقه في هذه الواحدة وان لم يبق شيء من

الامهات دفعوا اليه الاموال قال رحمه الله **في** ولا يه الكافر والرقيق في مرضه فاسلم الابن أو اعتق قبل موته الاب ثم مات
بطل كالميتة وأقراره **في** أي اذا أوصى لانه الكافر أو لانه الرقيق في مرضه فاسلم الابن أو اعتق قبل موت الاب ثم مات
من ذلك المرض بطلت الوصية له كما تبطل الهبة له والأقرار له بالدين أما الوصية فلان المعتسر فيها حالة الموت وهو وارث
فيها فلا يجوز له والهبة حكمها مثل الوصية لما عرفت في موضعه وأما الأقرار فإن كان الابن كافرا فلا اشكال فسيه لان
الأقرار وقع لنفسه وهو وارث بسبب كان ثابتا عند الأقرار وهو البنوة فيجتمع لمبا فيه من جهة ايثار البعض فكان
كالوصية فصار كما اذا كان له ابن وأقر لاجنه في مرضه ثم مات الابن قبل أبيه وورثه أخوه المقر له فان كان الأقرار له
يكون باطلا لمساذا كنا كذا هذا بخلاف ما اذا أقر لامراة في مرضه ثم تزوجها حيث لا يبطل الأقرار له لانها صارثة وارثة
بسبب حادث والأقرار يلزمه بنفسه وهي أجنبية حال صدوره فيلزم لعدم المسامحة من ذلك ويعسر من جميع المال
بخلاف الوصية لها لانها إيجاب عند الموت وهي وارثة فلها العقد المحكم فسمها في الوصية وافتقر في الأقرار حتى كانت
الزوجة قائمة عند الأقرار وهي غير وارثة فان كانت نصرانية أو أمة ثم أسلمت قبل موته أو اعتقت لا يصح الأقرار لها
القيام السبب حال صدوره وان كان الابن عبدان كان عليه دين لا يصح إقراره لان الأقرار وقع له وهو وارث عند
الموت فتبطل كالوصية وان لم يكن عليه دين صح الأقرار لانه وقع للولي اذ العبد لا يملك وقيل الهبة له جائزة لانها تملك
في الحال وهو لا يملك فيقع للولي وهو أجنبي فيبوز بخلاف الوصية لانها إيجاب عند الموت وهو وارث عند فيجتمع وفي
طامة الروايات هي في المرض كالوصية فسيه لانها وان كانت محقرة صورة فهي كالضاف الى ما بعد الموت حكم لان
حكمها يتقرر عند الموت الا ترى انها تبطل بالدين المستغرق ولا تجوز بما زاد على الثلث والمكاتب كالخسران
الأقرار والهبة يقع له وهو وارث عند الموت فلا يجوز كالوصية كذا ذكر الشارح قال رحمه الله **في** والمقعد والمفلوج
والاسفل والمسلول ان يتناول ذلك ولم يخف منه الموت فبنيته من كل المال **في** لانه اذا تقدم العهد صار من طبعه
كالعمى والعرج وهذا لان المسامحة من التعريف مرض الموت ومرض الموت لا يكون سببا للموت غالبا وانما يكون سببا
للموت اذا كان بحيث يزداد حاله الى ان يكون آخره الموت وما اذا استحكم وصار بحيث لا يزداد ولا يخاف منه الموت
لا يكون سببا آخره الموت كالعمى ونحوه ولهذا لا يستعمل بالتداوى قال رحمه الله **في** والابن الثالث **في** أي ان لم
يتناول متبرعه من الثلث اذا كان صاحب فراش ومات منه في أيامه لانه من ابتدائه يخاف منه الموت ولهذا
يتداوى فيكون من مرض الموت وان صار صاحب فراش بعد التناول فهو كمرض حادث به حتى تعسر تبرطه من
الثلث كذا ذكر الشارح والله تعالى أعلم

باب العتق في المرض والوصية بالعتق

لما كان الاعتاق في المرض من أنواع الوصية وسكان له أحكام مخصوصة أفرد به باب على حدة وأخرج عنه
صرح الوصية لان الصريح والاصل قال رحمه الله **في** تخير بره في مرضه **في** يعني يكون وصية فان خرج من الثلث
لا سعاية عليه وسبب في حكم ذلك ان شاء الله تعالى أطلق في كونه وصية فتجمل ما اذا جعل البذل أو بعضه هبات السيد
أو مات العبد قبل السيد وترك مالا وما اذا اعتق على مال أولا قال في المصنوع مسأله تشمل على فصول احداها في
تجهيل المعتق بعض السعاية الى ماله والثاني في ترك السعاية بعدموته والثالث في تجهيل بعض السعاية في حياته
وترك السعاية بعدموته واذا اعتق عبدا في مرضه قيمته ثلثمائة ففعل العبد لولا مائتي درهم فانفقها ثم مات ولا مال
له غير ما يسقى في ثلثي المائة الباقية وسلم له ثلث المائة وهو حر لان العتق في مرض الموت وصية وفي الوصايا يعتبر مال
الميت يوم القسمة لا يوم الوصية والموت ومال الميت يوم القسمة مائة درهم لانه لما جعل ثلثي السعاية في حياة المولى صح
لتجهيل لانه جعل بعد وجود سبب الوجوب لان السعاية تجب عليه بعد الموت لكن بالسبب السابق وهو العتق
وتجهيل المحكم بعد وجود سبب الوجوب جائزة كتجهيل الزكاه وغيره فصار ما جعل لمالك المولى وقد أنفقها في حياته

في حاجته والوصايا تنفذ مما يفضل عن حاجته المحالة والفاضل عن حاجته يوم القمعة مائة درهم وقد أوصى للعبد بجميع المائة فيكون له ثلث المائة الباقية ولو عمل قيمته كلها فانفقها لم يسع في شيء لأنه أدى قيمة نفسه مرة بعد ما صار مكاتباً عند أي حنفية وحرامد بنوا عندهما فلا يلزمه أخرى كالمكاتب المحقق إذا أدى بدل الكفاية مرة يعتق فكذلك هذا ولو عمل شيئاً أو كتب العبد ألف درهم ثم مات العبد وترك بنتاً ومولاً ثم مات السيد فلم يولد من الألف خمسة مائة وعشرون وسعاية العبد من ذلك أربعون وميراثه أربع مائة وعشرون وباقى البنت ولو عمل للمولى قيمته كلها فأنفقها للمولى والمساواة بحالها فللبنت من تلك الألف ستمائة ولو ارث المولى أربع مائة ولو أكتب العبد مائة عن ثلث مائة وترك بنتاً وامراً ثم مات المولى في مرضه فلورثة المولى من ذلك مائتان وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم للبنت وسبعة وخمسون درهماً وسبع دراهم للزوجة أربع مائة وعشرون درهماً وسبع دراهم ولو ترك بنتين وامراً ومولاً والمساواة بحالها قيمت الثلاثمائة على سبعة وستين للمولى من ذلك ثلاثة وأربعون وسعاية خمسة ميراثاً والبنتين ستة عشر وللزوجة ثلاثة وإذا اعتق في مرضه عبداً قيمته ثلاثمائة ثم أكتب العبد ثلاثمائة ثم مات وترك بنتاً ومولاً والمساواة بميراث ولو اعتق عبدان في المرض قيمة كل واحد منهما ثلاثمائة لأماله غيرهما فأن أحدهما ترك ألف درهم أكتبهما بعد العتق ولا ورثت لغير المولى سوى المحمي في أربعين درهمهما وكانت للمولى مع ألف الذي تركه الميت لأن ماله ألف وثلاثمائة متروكة عن الميت وثلاثمائة قيمة المحمي ولو أوصى بستمائة لما اعتق العبد في مرضه وسقائة أكثر من ثلث ماله فإذا لم تجز الورثة يجعل ماله على ثلاثة أسهم للعبد في الوصية بنتهما نصفين فأن كسر فاضعف فصار ستة للمولى أربع وللعبد سهمان وتغريجه يطلب في الحبط قال الشارح إن حكم التصريح الوصية يعتبر من الثلث ومزاجة أصحاب الوصايا في التصرف لاحقة الوصية قال رحمه الله في وعيائه في مرضه وصية تعتبر من الثلث قال في الحبط والمحاباة في المرض وصية وأطلق المحاباة فتشمل ما إذا كان في نكاح أو بيع أصله أن الوصية مفقودة أرث محبته لأن منافع البضع عند الدخول متقومة وإذا تزوج المريض امرأة على مائة درهم وماله غير ما مهر مثلها خمسون درهماً ثم ماتت المرأة ثم مات الزوج كان وصيتها ثلاثة وثلاثين درهماً وثلثا وتغريجه أن مال الزوج لها حالي به وهو خمسون وما ورث منها وذلك نصف مهر مثلها خمسة وعشرون فصار مال الزوج خمسة وسبعين فيجعل ذلك على ثلاثة أسهم منهم للزوجة يعود نصفه إلى الزوج بالميراث فأن كسر فاضعف فصار ستة سهمان للزوجة يعود منهم نصيبها إلى الزوج بالميراث وهذا هو المهم الدائر في طرح من نصيب الزوج يبقى له ثلاثة وللزوجة سهمان فيصير مال الزوج في الأختوة على خمسة وسبعين خساء المرأة الثلث وذلك ثلاثون من خمسة وسبعين فلها ثلاثون درهماً بالوصية مائة وبرد عشرون على ورثة الزوج نقصاً بالوصية بالمحاباة ثم يضم ثلاثون إلى مهر مثلها وذلك خمسون فصار ثلثان الزوج نصفه وذلك أربعين ويقتص أربعين ثم ما أصاب الزوج من أربعين يضم إلى ما أخذ بنقص الوصية وذلك عشرون فصار له ستون وقد تغلفنا الوصية في ثلاثين فاستقام الثلث والثلثان وأما تغريجي في وصف أن مال الزوج لها حالي به وذلك خمسون فيكون لها ثلث المحاباة وذلك ستة عشر وثلثان ولا يعتبر ماله بما يرث منها ما يساقط الباب المتقدم ثم يضم ستة عشر وثلثين إلى مهر مثلها وذلك خمسون فيصير ستة وستين وثلثين للزوج نصف ذلك بالميراث وذلك ثلاثة وثلاثون وثلث فهذا لأمال استفادة الزوج بالميراث فيجعل على ثلاثة أسهم منهم للزوجة يعود نصفه إلى الزوج بالميراث ونكسر فاضعف صار ستة للزوجة سهمان يعود منها سهم إلى الزوج فهذا هو السهم الدائر فطرحة من نصيب الزوج يبقى له ثلاثة وللزوجة سهمان وذلك ثلاثة وثلاثون وثلث على خمسة خساء للزوجة ثلاث عشرة وثلث درهم يضم ذلك إلى ستة عشر فصار ثلاثين وأما تغريجي بمبدأ للزوجة ثلث المحاباة وذلك ستة عشر وثلثان يضم ذلك إلى مهر مثلها وذلك خمسون فصار ستة

وستين وثلاث درهم فيجعل ذلك على سهمين سهم للزوج فقد مات الزوج عن سهم للراة ثلث ذلك بالوصية فأنكسر بالثلث
 فاضرب سهمين في ثلاثة فصار ستة للزوج ثلاث للراة سهم فصار المال هو ستة وستون وثلثان على خمسة خمس ذلك
 للراة وذلك ثلاثة عشر وثلاث بضم الهمزة على ما أعطيناها في ابتداء وذلك ستة عشر وثلثان فصار وصيته ثلاثين قال رحمه الله
 وهو وصيته يعني حكمها حكم الوصية أي اذ وهب المريض في مرضه يكون حكمه حكم الوصية أطلق في الهمزة فتشمل
 ما اذا طاعت المريض أو لم تعد وللأجنبي وللوارث قال في المتنق وهب المريض رجل أمة وقعتها ثلاثاً ولا مال له غيرها
 فباعها للموهوب له الواهب وهو صحيح بمائة درهم ولم يقبض المائة ثم مات الواهب من مرضه والمجارية تسلم لورثة الواهب
 وباخذون من الموهوب له ثلاثة وثلاثين درهماً وثلاثاً لأنه حين باعها الياء كان كأنه قد استملك المجارية وصارت قيمتها ديناً
 عليه وهي ثلثمائة فكانت هذه الثلاثمائة زيادة في مال الميت فصار ماله ستمائة إلا أن عليه من مائة درهم فصار ماله
 الذي تجوز فيه وصيته تسعمائة درهم فالموهوب له ثلثها وذلك مائة وستون وثلثان فيكون ذلك وصيته له من
 قيمة الأمة يبقى عليه مائة وثلاثون وثلاثون وثلث وقد كان له على الواهب مائة تدبى بقي عليه ثلاثة وثلاثون وثلث
 ولو وهب المريض أمة قيمتها تسعمائة درهم فباعها للموهوب له من الواهب عاشر درهم ثم مات جاعلاً مالاً لواحد
 منها ما غيرها فان المجارية تباع وتدفق المائتين إلى ورثته لان الهمزة قد نفذت من الثلث فينفذ بعينه من الواهب
 في الثلث لأن بيع المريض لا يجوز أن يشمل قيمته وقيمتها ثمناً ما قدره ثم يرد ذلك القدر من ثمنها إلى تركته
 الموهوب له مريض وهب عبد لرجل وعليه دين يحيط بقدرته ولا مال له غيرها فاعقده الموهوب له قبل موت المريض
 جاز عقده لأنه اعتق ما يملكه وان اعتقه بعد موته لم يجز عقده لأنه تعلق حق العرق به وعاد واستغدا وصار
 مستغرقاً بذنبه فانقضت الهمزة من الأصل وعاد إلى القديم فملكه فظهر أنه اعتق ما لا يملكه قال محمد مريض
 أقر لعبد رجل أنه ابنه ثم مات قال أبو يوسف ان صدقة السيد في حياة المريض ورثه لأنه ثبت نسبته منه بتصادقهما
 فان صدقة بعده ذبته لأن أقراره قد بطل بموته وذكر الحسن بن زياد عن أبي يوسف في مريض له ابن معروف
 وهو عبد لرجل فافر المريض ان النول قد اعتق ابنه قال ان صدقة في حياته ورثه اذا مات وان صدقة بعد موته
 لم ير ثمناً لينا ولو وهب أحد الزوجين لصاحبه في المرض أصله ان أجوبته لم يثالب الباب متفقة وتجار يجمع لها مختلفة
 فأبو حنيفة اعتبر جميع مال الموصي في القسمة وطرح السهم الدائر من جلة المال ان الدور يقع بسبب المال المستفاد
 بالمعاش وأنه لو لم ير ثمنها شيأ بان كان عليها دين مستغرق لجميع ماله لم ينع الدور ومحمد اعتبر القسمة في المال الموصي
 به وطرح السهم الدائر من المال المستفاد بالوصية لأن الدور يقع من ذلك فإنه لو لم يستفد شيأ بالوصية بان كان على
 الزوج دين مستغرق يقع الدور والصح ما قاله أبو حنيفة لأن الوصية للراة والمرأة للزوج ومن وصيتها أنما توزع من
 مال الزوج لا من ماله فكان العمل من ماله فكان طرح السهم الدائر من نصيبه أولى ثم المسائل على فصول أحدها
 في هبة الزوج لأمراه في مرضه والثاني في هبة في مرضه لأمراه ووصيته لأجنبي والثالث في هبة كل واحد من
 الزوجين لصاحبه واذا وهب لأمراه في مرضه مائة درهم لا مال له غيرها ومات ومات وترك عصبة للزوج لورثة
 الزوج ستون وبعض الهمزة وجازت في أربعين للزوج من ذلك عشرة غيرها ولعصبتها عشرين لأنها لما ماتت قبل موت
 الزوج صارت أجنبية ولم تبق وارثة قبل موت الزوج فموت الهمزة لها فلم تطل الهمزة لها وان كانت الهمزة المتغذاة
 وصية والوصية تطل بموت الموصي له قبل موت الموصي لأنها هبة حقيقية حتى ملكها الموهوب له في الحال وصية
 حكما حتى تنفذ من الثلث والهبة لا تطل بموت الموهوب له قبل موت الواهب بعدما ماتت بالقبض وباعتباراتها وصية
 تنفذ من الثلث هلالاً بالشهم ولا يجوز مطالعها بالثلث بعد موتها ثم تغرق في حنيفة وهو ان جميع المال للزوج الماتة
 الموهوبة فيجعل على ثلاثة أسهم لمجاختان لأجل الوصية للراة وذلك سهم وسهمان للزوج ماتت المرأة عن سهم
 فيكون ميراثاً بين زوجها وعصبتها نصفين وقد أنكسر بالنصف فاضف فصار ستة فصار للزوج أربعة ولها سهمان

فيعود الى الزوج سهم بالميراث منها وهو السهم الدائر فاطر حرم من نصيب الزوج فيمكن نصيبه اربعة فبقى له ثلاث ولها
 سهمان فصار جميع مال الزوج على خمسة المائة وذلك اربعون لها بالوصية ولزوج ثلاثة اجناسها ستون ثم يعود
 الى الزوج نصف حصتها بالميراث فصار للزوج عشرون ولعصبتها عشرون واما تفرج في يوسف وهو ان مال الزوج ما يربث
 منها الاجمع ما وهب منها لان هذه هبة منقذة ولهذا لا تبطل بعوتها قبل موت الزوج فيعتبر عيالاً وهما في العدة ثم
 ماتت الزوج وارثتها يعتبر مال الزوج ما ورثت منها لاجمع الموهوب فيمكن هذا وقد ورث الزوج منها ستة عشر
 درهما وثاني درهم لان لها ثلث المائة ثلاثة وثلاثين وثلاث فيكون للزوج نصفه وذلك ستة عشر درهما وثلاثين
 ثم لها خمسة عشر مخرج السهم الدائر من الوجه الذي بينا وذلك ستة دراهم وثلاثين يضم الى ما اعطينا لها في
 الابتداء وذلك ثمانية وثلاثون وثلاث فصار لها اربعون ثم يرث الزوج منها عشرون فيصير لورثة الزوج عشرون واما
 تفرج في محمد بان لها ثلث المائة وذلك ثلاثة وثلاثون وثلاث فيجعل ذلك المال على سهمين بمحاك الى النصف للزوج
 بالميراث فيكون لها ثلث ذلك السهم بالوصية فانكسر بالثلث فاضرب اصل القريضة وذلك سهمان في ثلاثة فصار
 ستة فاطر حرم السهم الدائر من جميع المهور فصار خمسة فلها خمسة ثلاثة وثلاثين وذلك ستة دراهم وثلاثين فصار
 لها اربعون ولورثة عشرون لو كان لها مائة اخرى والمسئلة بمحالها فانه يرث في ورثة الزوج عشر ون درهمها بطلان
 الهبة واربعون درهما بالميراث وتفرج بمحمدان مال الزوج ما تاد درهم وخمسون درهما وللرأة بالوصية خمسة ذلك بعد
 طرح السهم الدائر وذلك ثمانية ثم يعود الى الزوج نصفها بالميراث وذلك خمسون فصار للزوج مائتان وقد نفذت الوصية في
 مائة واستقام الثلث والثلثان ولو كان للرأة ما تاد درهم ثم سوى ذلك ولا مال للزوج سوى ما وهب والمسئلة بمحالها حازت
 الهبة في ستين وتفرج بمحمدان مال الزوج يوم القسمة مائة وخمسون المائة الموهوبة وخمسون ميراثاً فيجعل ذلك على ثلاثة
 للرأة أسهم وللزوج سهمان ثم سهم المرأة يصير ميراثين زوجها وصبتها فانكسر بالنصف نصف فصار لها سهمان ثم عاد
 الى الزوج سهم بالميراث فصار في يد الزوج خمسة فالسهم الخامس هو الدائر فاطر حرم من نصيب الزوج بقي نصيبه ثلاثة
 وبقي حق الميراثين سهمين فصار مال الزوج على خمسة فلها خمسة وذلك ستون ويرد اربعون الى الزوج فيصير في يد الزوج
 تسعون ثم يعود نصف ما صار لها بالوصية الى الزوج وذلك ثلاثون فصار للزوج مائة وعشرون وقد نفذت الوصية في
 ستين فاستقام الثلث والثلثان وايمان على احد همدان قضى دينه اولاً ثم ما فضل بنفذ التبرع في ثلثه وهب لأمه في
 مرضه مائة لا مال له غير ما وعليه دين خمسون ثم ماتت المرأة قبله اخذت من الدين خمسين وحازت وصبتها في عشرون يعود
 نصفه الى الزوج بالميراث فيكون لورثة الزوج اربعون ولورثتها عشرة لان الوصية تنفذ من المال الفارغ عن الدين
 وخمسون درهما من مال الزوج مشغول بالدين فيجعل كالمالك ويعتبر ماله الفارغ خمسون وقد اوصى بذلك كله فتنفذ
 الوصية من الثلث ولها خمسة وخمسين بعد طرح السهم الدائر على ما بينا وذلك عشرون فلها عشرون بالوصية وترد ثلاثين
 على ورثة الزوج ثم يعود نصف ما صار لها بالوصية من الزوج والميراث وذلك عشرة فصار له اربعون وقد نفذت الوصية
 في عشرون ولو وهب لها ثمانين درهم او كان عليها عشرة ديناً كانت وصبتها ثلاثين درهما وتفرج بمحمدان مال الزوج خمسة
 وسبعون لان دين المرأة نصفه على الزوج لان قدر ما يصير للرأة بالوصية كان ملك للزوج ويعود الى ملكه بالميراث
 فصار كالعاقبة في ملكه لمسا عا داله مثله فيمكن هذا ونصف الدين من ذلك المال فكان نصف الدين على الزوج معنى
 واعتباراً وذلك خمسة والمشغول بالدين كالمالك في حق تنفيذ الوصية فبقي مال الزوج خمسة وسبعين فيجعل ذلك
 على ثلاثة أسهم سهم لها يعود نصفه الى الزوج بالميراث فانكسر واضعف ستة سهمان للرأة اربعة للزوج ثم يعود سهم
 من سهمي المرأة الى الزوج بالميراث فيصير له خمسة فالسهم الخامس هو السهم الدائر فاطر حرم من نصيب الزوج فصار
 ماله على خمسة أسهم خمسة للرأة وذلك ثلاثون يعني من ذلك دينها عشرة يبقى عشرون فارزاعن الدين والوصية فيعود
 نصف ذلك الى الزوج بالميراث وذلك عشرة فصار لها ستون ولو وهب لها مائة عشر دراهم والمسئلة بمحالها فلها

ثمانون وثلثان بالوصية وتخرجه على ما ذكرنا ولو وهب لها ما تدرهم أو مولى رجل ثلث ماله قيمت الماتقة على أحد عشر سهم سيمان للراة وسيمان للموصى له وسبعة لورثة الزوج في قول أبي حنيفة ثم يرث الزوج منهم سيمان فيكون لورثته ثمانية أسهم وعلى قولهما تقسم على أحد وعشرين لها سنة وللموصى له سيمان ثم ترجع منها ثلاثة إلى الزوج بالارث وتخرجه لابي حنيفة وهو انه اجتماع في مال الزوج وصيتان وصية للراة وصية للابن بالثلث ولم تخر لورثة فيحصل ثلث المال بينهما نصفين لان عند الموصى له بأكثر من الثلث لا يضرب الا بالثلث فصار كانه أو مولى لكل واحد منهما بالثلث فقام على طريق العول لا على سبيل المنازعة لان هذه الوصية بمعنى الميراث لان حق كل واحد منهما شائع في كل التركة فاحل ثلث المال على سمين لمحا جئت الى النصف فصار حقه في سبعة وبقي حق الموصى له ما في أربعة كما كان فصار مال الزوج في الاخرة على أحد عشر ثم يعود سهم من سهام المرأة الى الزوج بالميراث فيصير لورثة الزوج ثمانية وقد نقصنا الوصية في أربعين بقى العصبية المرأة سهم وللموصى له بالثلث سيمان وأما تخرجهما ان من أصلهما ان الموصى له بالجميع يضرب في الثلث بجميع حقه والموصى له بالثلث يضرب بالثلث فتضرب المرأة بثلاثة أسهم وللأجنبي سهم فصار الثلث على أربعة وصار الجميع على اثني عشر لورثة الزوج ثمانية وللموصى له ما أربعة للمرأة من ذلك الستة وللأجنبي سيمان فقدمت المرأة عن سبعة فيعود نصفها الى الزوج بالميراث وهو ثلاثة ونصف وهذا مال استفاد الزوج لم تنفذ فيه الوصية فيصير بين الموصى له وبين ورثة الزوج خمس السهام الدائرة فاطرحها من نصيب الزوج ونصيبه ستة عشر بقي له ثمانية فقدمت المرأة في الاخرة على أحد وعشرين للمرأة ستة يعود نصفها الى الزوج بالميراث فصار له ستة عشر بقي للمرأة ثلاثة وللأجنبي سيمان عند محمد تطرح السهام الدائرة من جميع المال بقي أحد وعشرون فتقسم على نحو ما ذكرنا ولو كانت هي التي أوصت بثلث ماله ولم يوص الزوج جازت الوصية في ثلاثة أسهم من ثمانية أسهم سهم من ذلك للموصى له سهم يعود الى الزوج بغير اثمتهما أسهم ولورثتها وتخرجه ان تحصل المال على ثلاثة أسهم للمرأة بالوصية وقد أنكره هذا السهم بين ورثتها والموصى له على ثلاثة فأضرب ثلاثة في ثلاثة فصار تسعة فثلاثة بين الموصى له والزوج والعصبية على ثلاثة فتقسم لكل واحد سهم فقد عاد الى الزوج سهم بالميراث وهو السهم الدائرة فاطرحه من نصيب الزوج يبقى للزوج خمسة وللراة ثلاثة فصار مال الزوج ثمانية ثم يعود سهم بمصارفها الى الزوج بالميراث فيصير لورثة الزوج ستة وقد نفذت الوصية في ثلاثة ولو تركت ابنها وزوجها ولم يوصي الا لها ماله فله في أربعة أسهم من أحد عشر سهم وتخرجه ان يجعل مال الزوج وذلك ما تعلق على ثلاثة أسهم للمرأة ثلاثة أنكره على ورثتها بالربع فأضرب ثلاثة في أربعة فصار اثني عشر صار للمرأة أربعة وقد استقامت بنور ثنها يعود سهم الى الزوج بالميراث فهو السهم الدائرة فاطرحه من نصيب الزوج يبقى له سبعة وبقي حقه في أربعة فصار مال الزوج على أحد عشر فيعود سهم الى الزوج بالميراث منها فصار له ثمانية وقد نفذت الوصية في أربعة فصار مال الزوج على أحد عشر امرأة وهبت لزوجها في مرضه ما تدرهم وهب لها في مرضه ما تدرهم ولا مال لها غيرهما ثم ماتا معاً يرث أحدهما من صاحبه ويجوز لكل واحد منهما نصف الية لانهم الماتان معا يريق كل واحد وارثا لصاحبه لانه ميت وقت موت صاحبه فجازت اليةتان في النصف وتخرجهان مال الزوج يوم القسمة مائة وثلاثة وثلاثون قال رحمه الله ﴿وليسع ان أجيزكم أي اذا جازت الورثة العتق في المرض فلا سعاية على العتق لان العتق في المرض وصية على ما بيناه وهو يجوز باجازه الورثة فلا يلزمه شيء لان المنع منهم فستقط بالا حازه على ما بيناه اذ لم يخرج من الثلث قال رحمه الله ﴿فان جاز بالمرء في حق وبكس استويا أي اذا جازت أعتق فلما بدأ أولى فان أعتق ثم جازها فساواه وهو للراة بقوله وبكس استويا وأطلق في الحماية فتشمل الدراهم والدينار والاجل والبيع والاقالة وهذا عند أبي حنيفة وقالهما سواء في المستلتي والاصل فيهما ان الوصايا اذا لم يكن فيها ما جاوز الثلث فذلك واحد من اصحاب الوصايا ان يضرب بجميع وصيته في الثلث لا يقسم

البعض على البعض الا بالعتق الموقف في المرض والعتق المطلق بموت الموصي كالتمديد الصحيح سواء كان مطلقا او
 مقبدا او للحياة في المرض بخلاف ما اذا قال اذمت فهو حر بعينه وفي يوم المعنى فسه ان كل ما يكون منقذا معتق
 الموت من غير حاجة الى التقيد فهو في المعنى اسبق مما يحتاج الى تقييد بعبء الموت والترحيم يقع بالسبق لان ما تنقذ
 بعد الموت من غير تنفيذ يفرل منزلة الدوان فان صاحب الدين ينفر دامت بقاء دينه اذا انقضى بيمين حقه وفي هذه
 الاشياء يصير مستوفيا بنفس الموت والدين مقسم على الوصية فكذلك النسخ الذي في معناه وغيره من الوصايا قد
 تساوت في السبب والتساوي فيه يوجب التساوي في الاستعاق فاذا ثبت هذا فهاهنا قولان ان العتق اقوى لانه
 لا يلحقه الفسخ والحياة بلحقها الفسخ ولا يعتبر بالتقدم في الذكرا لانه لا يوجب التقديم الا اذا اتحد المصحق واستوت
 المحقوق على ما يجي ويانه ان شاء الله تعالى او بوضيعة يقول ان الحياة اقوى لانها ثبتت في ضمن عقد المعاهدة فكان
 تبرعها بمنها لا بصفة تباحثي باخذ الفسخ وملكه العبد والعبي للماذون لهما والاعتاق تبرع بصفته ومعنى فاذا
 وجدت الحياة اولاد فموت الاضغف واذا وجد العتق اولاد ثبت وهو لا يمتثل الدفع كان من ضروراته المزاجية وعلى هذا
 قال ابو حنيفة اذا جاني ثم اعتقت ثم جاني بقيم الثلث بين الهايتين نصفين ثم ما اصاب الهاية الا اخيرة قسم بينهما وبين
 العتق لان العتق مقدم عليهما فيستويان ولو اعتقت ثم جاني ثم اعتقت قسم الثلث بين العتق الاول وبين الهاية وما اصاب
 العتق قسم بينهما وبين العتق الثاني ولا يقال ان اصحاب الهاية تسترد ما اصاب العتق الذي بعده في المسئلتين لكونه
 اولى منه لا تقول لا يمكن ذلك لانه لا يلزم منه الدور بانه ان صاحب الهاية الاول في المسئلة الاولى لو استرد من العتق
 لكونه اولى لاسترد منه صاحب الهاية الثاني لاستردتها ثم استرد العتق لانه يساوي صاحب الهاية الثاني وفي المسئلة
 الثانية لو استرد صاحب الهاية وهكذا الى ما لا يتناهى والسليل في الدور قطعها وعندهما العتق اولى من الكل وفي المحيط
 اذا سلم الرجل في مرضه مائة درهم في عشرة اكرضه تساوي مائة درهم ثم مات قبل حلوله فان شاء الذي عليه السلم
 يجهل ثلثي الطعام وكان الثلث عليه الى اجله وان شاء رد عليهم رأس المال لان المريض جاني بالاجل لانه اشتري بمائة
 طعاما يساوي مائة واجله في جميع حاله وتاجيل المال يعني الوصية بجميع المال لان الوارث يصير ممنوعا من جميع
 المال الى الاجل متى هبت الوصية بجميعه وان اوفوا الوصية تصح بقدر الثلث فيصح التاجيل بقدر الثلث وبطل في
 الثلثين فاذا بطل الاجل في الثلث يجبر المسلم البطلان لزمه زيادة ثلثي لمريض منه لان المسلم اليه انما رضى أن يكون
 جميع الطعام عليه مؤجلا اذا لزمه تجهيل ثلثي الطعام والجهل غير من المؤجل فقبل له زيادة ثلثي لمريض به فيصير ولو
 كان الطعام يساوي خمسين فان شاء تجهيل الطعام كله ورد سدس للمال وان شاء فسخ ورد كل المال لانه جاني بالثمن
 وبالاجل وقد تقدم اعتبار الهايتين جميعا لانه ينقسم ثلثا للمال عليهما نصفين لانه لو جاني بالثمن لا غير كان لصاحب
 الهاية ثلث المائة وكذلك لو جاني بالاجل كان له ثلث الطعام الى اجله فاذا صار نصف المال للهايات كان بالثمن
 كان نصف ثلث الطعام الى اجله واذا صار الثلث للمعايتين جميعا في اختيار المسلم اليه المضى في السلم انه يريد ثلث رأس
 المال الى رب السلم حتى ينقسم ثلث المال على الهايتين جميعا ينقض السلم في الثلث واذا دخل الاجل وأدى المسلم اليه
 سدس الطعام يسترد منه نصف الثلث من رأس المال لانه يحاول الاجل ذهب بالهاية في الاجل وبقيت الهاية في
 الثمن ومتى استرد نصف الثلث تنقض الاقالة في السلم بعد استمرارها في رأس المال وانه لا يجوز فلهذا ان ضروره تعذر
 اعتبار الهاية بالاجل مع الهاية بالثمن فكان الغاء الهاية بالاجل اولى لانه يسع واذا لفت الهاية بالاجل صار كانه جاني
 بالثمن لا غير فيصير اذا سلم المريض عشرة دراهم في كرى يساوي عشرين ثم مات قاله ثم مات جزت الاقالة في ثلثي الكرى
 ويقال للمسلم اليه أدت الكرى ورد عليهم ثلثي رأس المال لان الهاية في عرض الموت وصية والوصية معتبرة في الثلث
 ولو سلم عشرة دراهم في كرى يساوي ثلاثين درهما وقد جاني بعشرين والعشرة من عشرين بقدر نصفه ولو انتمد رأس
 المال وانقضى جازت الاقالة في ثلث الكرى وبطلت في ثلثه ويقال للمسلم اليه أدلى الورثة ثلثي الكرى وارجع عليهم

بثلثي العشرة لأن ثلث ماله مثل ثلث الهابة لأن ماله يوم القدمة ستة دراهم وثلاثين وقد حابه بعشرين فيكون ثلث ماله مثل ثلث الهابة فقوز الأقالفة في ثلثي السكر وبطلت في ثلثه فرد المسلم إلى الورثة ثلثي الكرم وقيمته عشرين إلا أن على رب السلم ستة دراهم وثلاثين ديناً لأنه قبض عشرة دراهم من المسلم إلى رأس المال ثلثه بحق جواز في ثلثي السكر وثلثه بضر حق لبطان الأقالفة في ثلثي السكر وقد استهلكها أقصار ذلك ديناً عليه والأقالفة قبل قبض السلم وبعد سواء عندهما وعند أبي حنيفة هو بعد القبض ابتداءً يسع لماعرف أن الأقالفة فسخ عندهما وعند أبي حنيفة يسع جديداً وإذا اشترى في مرضه عبد أقيمت مائة بخمسين درهماً فلم يتفاضل حتى تقابل بالبيع فالبائع بالخيار إن شاء العبد وأخذ غنمه وبطلت الأقالفة وإن شاء سلم لهم ثلث العبد وأختمتهم ثلث المحسين لأن ثلث المال مثل ثلث الهابة لأن ثلث المال المشتري ثلاثة وثلاثين وثلث لأن ماله عند قبضته مائة وقد حاق بخمسين فقوز الأقالفة في ثلثي العبد ولا يجوز في ثلثه ثم يخبر بين فسخ الأقالفة وبين أن يحبزه أو لم يحبزه في السلم لأن الأقالفة في البيع فتمثل الفسخ مادام العقود عليه قائماً وفي السلم لا يتمثل الفسخ لأنه لا يمكن أن يجعل بعامة فلا لأن الاستدلال بالسلم فيه قبل القبض لا يجوز ولو أسلم عشرين درهماً في كرم يساوي عشرة في مرضه وله على الناس ديون فلا يضر حتى أطل القاضي السلم أو أعطى الكل ورد سدس رأس المال ثم خرج الدين جائز ذلك ولم ير على المسلم شيء إلا أن يخرج الدين قبل أن يحتصموا فإن خرج مقدار ما يضرع الهابة من الثلث سلم له الهابة لأن الهابة عشرة لأن ماله العن عشرين درهماً والدين لا يعدل الميت ما لم يقض لأنه قد لا يضرع فيكون ثلث ماله ستة دراهم وثلثان فصح الهابة بقدر ويخبر بين الفسخ والمضي لأن السلم يتمثل الفسخ وقد تعين على المسلم إليه شرطاً عقده فيضيق فإذا أتى المسلم إليه الفسخ ونقض القاضي السلم فإنه لا ينتقض النقص بعد ذلك فإن زال السبب المقتضى للنقض وهو عدم خروج الهابة من ثلث ماله لأن القضاء بالنقض لا يتمثل البطان كالوقضي فيفسخ البيع بسبب العيب ثم زال العيب لا يعود البيع وإن زال المقتضى للفسخ وهو العيب فكذلك هذا وإن خرج من الدين قبل النقص مقدار ما يضرع الهابة من الثلث سلم له الهابة لأن الدين بالنقض صار عينا فمعتزمه ماله يوم القدمة وإذا أسلم إلى مريض عشرة دراهم في كرم يساوي أربعين فانفق رأس المال ثم مات ولا مال له غير الكرم فرب السلم بالخيار إن شاء نقض السلم ورجع على الورثة بقدر درهمه وإن شاء أخذ الكرم وأعطى عشرين درهماً لأنه تغير عليه شرط عقده فإن رضي أن يسلم له جميع الكرم عشرة دراهم إلا أن لا يسلم له الجميع بشرط عقده مما لا يتمثل الفسخ فيخبر فإن مضى في السلم أخذ جميع الكرم ورد عشرين لأن المسلم إليه حابه بقسمين ثلاثين فإنه باع ما يساوي أربعين بعشرة والهابة أكثر من ثلث ماله فتنفذ الوصية من الثلث وجميع ماله بعد الدين ثلاثون لأن عشرة من الكرم مشغول بالعشرة التي استهلكها المسلم إليه فالمشغول بالدين لا يعدل مال الميت لأن الدين مقدم على الوصية والغارغ من الدين قدر ثلثين فيكون له عشرة بالوصية ويرد عشر على الورثة هكذا كرم الحاكم في مختصره وذكر الفقيه أبو بكر البلخي في حيزه أنه متى اختار المضي بأخذ نصف الكرم وترك النصف لأنه يكون لرب السلم نصف الكرم قيمته عشرين وعشرة منها تعوض ما قبض وهو رأس المال وعشرة بغير عوض بالهابة وهو ثلث مال الميت والصحيح ما ذكر الحاكم لأن في هذا تبعض على ورثة المسلم إليه بغير رضاهم وهذا لا يجوز كافي العبد والوثوب الواحد فإن كان على الميت دين يهبط بتركه لم تجز الهابة في التركة لأن الهابة في المرض وصية والوصية تنفذ من ثلث المال الغارغ عن الدين ولم يوجد ولو أسلم إلى مريض عشرة في كرم قيمته مائة قبض رأس المال وأنفق مائة وقد وصى بثلث ماله فإن شاء ربح السلم نقض السلم وأخذ درهمه ويجوز إلا أنه وصيته وإن شاء أخذ الكرم وأعطى الورثة ستين درهماً ولأبي صاحب الوصية في قول أبي حنيفة وعندهما بخاصة في الثلث بضر فيه رب السلم بعشرين وصاحب الوصية بثلاثين وهو ثلث المال فيكون الثلث بينهما على أربعة فيأخذ رب السلم الكرم ويؤدي سبعة وستين درهماً ونصف منها تسعة ربع الثلث لصاحب الوصية وقدر عيانه عند أبي حنيفة الهابة وأولى من الوصية ومال الميت قيمته مائة إلا أن عشرة منها مشغولة بالدين

فيبقى ماله الفارغ بين رب السلم والموصى له على أربعة لأن الوصية بالمحاباة وصية يبيع ماله وذلك تعرفون والوصية
 الآخري بالثلث وذلك ثلاثون فيقيم الثلث على سبيل العول عندهم ما على أربعة ثلاثة أو بأربعة لصاحب المحاباة وذلك
 ثلاث وعشرون ونصف وأربعة للموصى له الآخر وإذا كان المرء يرضى على رجلين كحقيقة يساوي ثلاثين ورأس ماله
 عشرة ووافقا المحاباة وأحداهما غائب قبل المحاضر ذلك ثلاثة أعشار نصف رأس المال وذلك درهم ونصف وأربعة
 أعشار نصف الكرو ذلك يساوي عشرة ونصف فإذا قدم الغائب جازت الاقالة في نصف الكرو فيؤدي القاد نصف
 رأس المال حصته درهم ونصف وربع الكرو قيمته سبعة دراهم ونصف وترد الورثة على المحاضر الطعام الذي
 أخذوه قدر ثلثه من عشرة ونصف يأخذون منه درهمان رأس المال والثلث على سهمين والجميع على ستة للغائب
 قطارح نصيبه لأنه مستوفى وصيته بقي خمسة عشر للمحاضر وأربعة للورثة فيكون للمحاضر خمس ماله وعليه نصف
 كرقبته خمسة عشر وخمس خمسة ثلاثة دراهم فيكون له ثلاثة دراهم ثلاثة أعشار ثلث ماله فصح الاقالة بقدر ثلاثة
 أعشار ثلث ماله فصح الاقالة بقدر ثلاثة أعشار نصف الكرو ذلك أربعة بعة ونصف وبطراف سبعة أعشار نصف
 الكرو فبدل ذلك وقيمه عشرة ونصف لأن درهم ونصف العوض ما أدى من درهم من رأس المال وثلاثة محاباة وإذا
 ظهرت وصية المحاضر ثلاثة دراهم ظهر أن وصية الغائب مثل ذلك فقد نفذنا الوصية في ستة وأعطينا الورثة نصفها
 اثني عشر فقد استقام الثلث والثلثان وإذا حضر الغائب فقد صحت الاقالة في نصف الكرو رجل اشترى أبويه وأخاه في
 مرضه بثلاثة آلاف درهم وقبضتهم سواء في قياس قول أبي حنيفة فنجوز الوصية بالعق للام والآخر والثلث بينهما
 وللأب ما بقي ونسعى الأم في نصف قيمتها والآخر في نصف قيمته وقال محمد الوصية كلها للأخ جائزة لأنه لا يرث أبان
 يعق مع الأبوين ولا وصية للام ولها الميراث مع الأب ونسعى فيما زاد على حصتها قال رحمه الله وإن أوصى أن يعق عنه
 بهذه المائة عبد فهلكت منه دراهم لم تنفذ في خلاف المخرج وهذا قول أبي حنيفة في العتق وقال يعق عنه ما بقي لأنه
 وصية بنوع قرية فيجب تنفيذها ما أمكن قياسا على الوصية بالمخرج أنه لو وصية بالعتق بعد يشترى بمائة من ماله
 وتنفيذها فممن يشترى بأقل منه تنفذ في غير الموصى له وذلك لا يجوز بخلاف الوصية بالمخرج لأنها قرية محضة هي حق الله
 تعالى والمصدق لم يتبدل وصار كما إذا أوصى لرجل بمائة فهلكت بعضها يدفع إلى الباقي وقيل هذا الخلاف مبني على
 الخلاف في العتق هل هو حق الله تعالى أو حق العبد وقيدنا بالمائة لأنه لو ذكر الثلث وقال وهو الف فظهر أنه أقل
 فالوصية باطلة ولو أوصى بأن يشترى بثلث ماله وهو الف عبدا يعق عنه فإذا هو أقل من ذلك فالوصية باطلة قبل هذا
 قول أبي حنيفة وقيل قول الكل والفرق إيهما أن الوصية لهما وقع الثلث في حصتها فلا تصح بالثلث ولا كذلك مسألة
 الكتاب لأنها كانت صحيحة فلا تبطل بالثلث هذا إذا أوصى له بالعتق فقط فلو أوصى له بالعتق وبالمال قال في الفتاوى
 سئل أبو القاسم عن أوصى إلى رجل فقال إذا بلغ ولدي فاعتق عبدي هذا وأعطه مائتي درهم والعبد مفسد وهو في تعب
 منه فرضى العبدان يعق في الحال ولا يملك مملته قال لا يجوز عتق الوصى قبل الوقت الذي أقر به الموصى وسئل
 أبو بكر عن أوصى يعق عبديه وأوصى لهم بصدقة ولا يعيد متاع وكسوة كمالهم صاحبهم متاع وهدية لهم من غير المولى
 قال لا يكون للعبد من المتاع إلا ما يورى جسداه وفي المنتقى إذا قال في مرضه الذي مات فيه أن مت من مرضي هذا
 فقلادة وما كان في يدها من شيء فهو عليها صدقة قال أرى ذلك جائزا على وجه الصدقة ولها ما كان في يدها يوم مات
 وعليها البينة أن هذا كان في يدها يوم مات وفي فتاوى القاضي أوصى يعق أمة وإن يعطى لها بعد العتق من ثلث ماله
 كذا قال أن كانت الأمة معينة جازت لها الوصية بالعتق وبالمال جميعا وإن كانت بغير عينها جازت الوصية بالعتق
 ولا تجوز الوصية بالمال إلا أن يقول جعلت ذلك مفوضا إلى الوصى أحب أعطى التي أعقها فيكون ذلك وصية جائزة
 كقولهم ضعت ثلث مالي حيث شئت الآخري أنه لو أوصى أن يتباع أمته من أحب جاز ويخسر الوارث على أن يبيعها من
 أحب وإن أبي ذلك الرجل أن يشترىها بقيمتها حط عن قيمتها مقدار ثلث الموصى أوصى أن يشترى عبدا في بلد كذا

بما أنه ويعتق يعتبر بلد الموصى لا بلدا العبد وفي الجامع اذا اوصى بثلثه يشترى منه كل سنة عاشر درهم عبد افعتق أو قال من ثلثي فانه يشترى بذلك في أول السنة ويعتق عنه ولا يوزع على المدة هذا اذا لم يعينه فان كان معينا قال في الاصل واذا اوصى ان يعتق عنه جارية بعينها وهي تخرج من الثلث أو اوصى ان يشترى له نعمة بعينها وتعتق عنه فاشترى له وجني علم اجنابة قبل المتيقن فان الارش للورثة وان اشترى به ما لا يمكن اعتاقه يكون صار فاصية الميت الى غير ما اوصى وهذا لا يجوز وكذلك لو كان الارش عبدا مدفوعا فلو اعتق فانه لا يعتق وكان ما اكتسب من مال فهو للورثة قال رحمه الله وهو يعتق عبدا غنا فعتق بثلثي ودفع بثلثي أي اذا اوصى يعتق عبدا غنا للمولى بثلثي العبد ودفع بالجنابة بثلث الوصية لان الدفع قدم على حق وفي الجنابة يقدم على حق الموصى فكذلك على حق الموصى له وهو العبد نفسه لانه يتلقى للثلث من جهة الموصى ومالك الموصى باق الى ان يدفع به بزرل ملكه فاذا خرج به عن ملكه بطلت الوصية كما اذا باعه الموصى أو وارثه بعد موته بالدين هذا اذا قتل خطأ فلو قتل عبدا افتارة يقتل مولا عبدا وتارة يقتل غير ذلك في المبدوء أصله ان الدمعي انقلب ما لا فاته يعتبر ذلك من مال الميت حتى تنفذ منه وصيته ويقضى دينه لان ذلك بدل نفسه بعد وفاته كما لو كان القتل خطأ والدمعي كان مشتركا بين اثنين فعلى احدهما يعتبر مال الميت خمسة آلاف خمسة غير العاقب ولا يجعل كان العاقب اثلث القصاص وانه ليس بمال فلا يمكن ان يفعله مستوفيا لمال ولهذا شهود القصاص اذا رجعوا الى يضمنوا وتقيم التركة بعد تنفيذ الوصية على الدوام التي كانت تقسم قبل الوصية حتى يكون ضرر نقصان الوصية طائدا على الكل بقدر حصصهم لان حقوقهم في التركة على السواء فليطعمهم من الشرر بسبب تنفيذ الوصية بحسبان يكون على الكل لان الاحتقاق بالوصية بمنزلة الهلاك وهلاك بعض التركة يكون على الكل فكذلك الاحتقاق فاذا اعتق عبدا قيمته ألف في مرضه ثم قتله عبدا وله وليان فعلى احدهما أخذ غير العاقب نصف الدية فقام به أخاه على اثني عشر ماله العاقب وعتق العبد بلا سعاية لان جميع مال الميت ستة آلاف خمسة آلاف بعد الوصية بالعتق فتقسم بينهم ما على اثني عشر ماله الباقي بعد الوصية يقسم على السهام التي كانت قبل الوصية وقبل الوصية كان يقسم مال الميت بين الاثنين على اثني عشر لان حق العاقب في نصف العبد خمسة وحق الساكت في خمسة آلاف وخمسمائة وان كانت قيمة العبد ثلاثة آلاف سقى في ثمانية وثلاثة وثلاثين فيقسم ذلك مع نصف الدية بين الاثنين على ستة عشر العاقب ثلاثة آلاف وسهمه الباقي لساكت لان مال الميت ثمانية آلاف وثلاثة آلاف قيمة العبد وثلث ماله ألفان وستمائة وستة وستون وثلاثة درهم فاعتق منه هذا القدر بغير سعاية ويسقى في الباقي وذلك ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث في مال الميت خمسة آلاف وثلاثمائة وثلاثين فيقسم بين الاثنين على ستة عشر لان حق العاقب في نصف العبد ذلك ألف وخمسمائة وحق الساكت ثلاثة عشر ماله الباقي على هذه السهام فكذلك بعد الوصية وان مات العبد قبل أن يسقى فله عاقب سدس نصف الدية والباقي للأخر لان الباقي من المال بعد الوصية وهلاك بعض التركة يقسم بين الورثة على السهام التي كانت تقسم قبل الوصية والهلاك ولولم يكن في المال وصية يقسم مال الميت بين الاثنين على ستة أمهم لان حق العاقب في نصف العبد ذلك ألف ومائتان وخمسون وحق الساكت في العبد كذلك وفي نصف الدية خمسة آلاف فيكون حقه في ستة آلاف ومائتين وخمسين فاجعل كل بالف ومائتين وخمسين ماله الباقي على سبعة أمهم وحق الساكت في خمسة فيكون كله ستة أمهم فيقسم بعد الوصية والهلاك على هذه السهام فيكون للعاقب في سبعة أمهم وذلك سدس نصف الدية ولو كان على المتولدين ألف قضى الدين من نصف الدية ثم اقتسم الباقي على سبعة أمهم سهم العاقب لان العبد صار مستوفيا نصيبه قدر التي درهم لانه لا ينجعل الباقي من مال الميت بعد الدين وذلك أربعة آلاف درهم ثلثي مال الميت يزد عليه مثل نصفه وذلك ألفان فقدر العبد مستوفيا من وصيته قدر اثنين فصار كان الميت ترك خمسة آلاف درهم وقيمة ألفان فيكون كله سبعة آلاف فذهب بالدين ألفان

وبالوصية ألف بقى من المال أربعة آلاف فقسم ذلك بين الاثنين على سبعة أسهم لأن قبل الوصية والدين حق العاقى في نصف القيد قيمته ألف درهم وحق الساكت في نصف العبد ألف وخمسة آلاف نصف الدين فأجعل ألفا مضافا صار حق العاقى في سهم وحق الساكت في ستة أسهم وكذلك بعد الوصية والدين بقى على هذه السهام ولو كان له عبدان قيمة كل واحد ألفان والمشتاة بمالهاسى كل واحد في خمسة أسهم فبضم ذلك إلى نصف الدية يقيم بينهما على تسعة للعاقى سهمان لأن جميع مال الميت تسعة آلاف خمسة نصف الدية وأربعة قيمة العبدتين وقد أوصى بأربعة آلاف وثلاث ماله ثلاثة آلاف فيكون بين العبدتين نصفان لا سوا وصيتهما وأصاب كل عبد ألف وخمسة أسهم وذلك ثلاثة آلاف وأربعة فيعتق من كل واحد ويبنى في أربعة فيضم ألف السعاية إلى خمسة آلاف نصف الدية فصير ستة آلاف يقيم بينهما على تسعة لأن حق العاقى في نصف العبدتين وذلك ألفان وحق الساكت كذلك وله أيضا نصف الدية فيصير تسعة أسهم فيكون تسعة أسهم فيقسم ستة آلاف على تسعة أسهم للعاقى من ذلك سهمان وذلك ألف وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون والباقي للساكت فإن مات أحد العبدتين قبل أن يؤدي شماسى الباقي في شقاة إلى نصف الدية ويقسم بين الورثة على اثنين وأربعين سهمًا غانية ونصف من مال العاقى والباقي للساكت لأن الميت صار مستوفيا وصيته وذلك سهم من ستة لأن الثلث كان بينهما نصفين على سهمين بقى خمسة أسهم سهم من ذلك العبد المحي وأربعة أسهم للورثة وجميع مال الميت تسعة آلاف نصف الدية وألفان قيمة العبد المحي فيكون للعبد المحي خمس سبعة آلاف وخمس السبعة آلاف ألف وأربع مائة فقد صار مستوفيا من وصيته ذلك القدر ويبقى من شقاة إلى تمام قيمته فيظهر أن الميت صار مستوفيا من وصيته ذلك القدر أيضا لأن حقهما سواهما فصار مال الميت ثمانية آلاف وأربع مائة خمسة آلاف نصف الدية وألفان قيمة العبد المحي وألف وأربع مائة قيمة العبد الميت وما زاد على ذلك صار مستوفيا من وصيته هذا القدر أيضا لأن حقهما صار ثانيا فلا يحتجب من مال الميت وقد نفذنا الوصية في ألفين وثمانمائة بقى للورثة خمسة آلاف وثمانمائة ضعف ما نفذنا الوصية فيه فيقسم ذلك بين الاثنين على أربعة وثلاثين من غير كسر لأن قيمة العبد المحي ألفان وجميع مال الميت ثمانية آلاف وأربع مائة فأجعل لكل مائة سهمًا صار أربعة وثمانين سهمًا سبعة عشر للعاقى لأن حقها في ألف وسبع مائة والباقي للساكت ولو كان لبيت ألف مائة وأربعة عشر العبدتين بنى العبد المحي في أربعة مائة وقيم بين الاثنين على غانية وأربعين فتقول قيمة العبد ثلاثة آلاف وثمانمائة وألف فتعطي الاثنين نصفين لكل واحد ألفان وثلثمائة وقد كان للساكت نصف خمسة آلاف فصار نصيبه سبعة آلاف وثلثمائة فأجعل كل مائة سهمًا فيصير كل ألف عشرة أسهم فيصير نصيب العاقى ثلاثة وعشرين ونصيب الساكت ثلاثة وسبعين فصار مال الميت مضمومًا بينهما على تسعة وتسعين وإذا أوصى رجل بعبد بعينه بأوى أربعة آلاف درهم لأمال له غيره ثم قتل رجلا محمدا له ابنان فعفا أحدهما كان للموصى له ثلثا توارث باع العبد وبرد ربه ويمنى إلى نصف الدية الذى يؤخذ من القاتل فيقتله بانه على أربعة وخمسين للعاقى من ذلك اثنا عشر ياخذ من أربعة ونصف من العبد والباقي من نصف الدية ويقترب بهان مال الميت كله تسعة آلاف خمسة آلاف دية وقيمة العبد أربعة آلاف وقد أوصى بأربعة آلاف والموصى له بأكثر من الثلث إذا لم تجز الورثة لا يضرب الا بقدر الثلث فيكون لموصى له ثلث ماله ثلاثة آلاف وذلك ثلاثا توارث باع العبد وبرد ربه إلى الورثة فيحصل للورثة ستة آلاف فيقسم ذلك بينهما على تسعة أسهم لأن العبد كان بينهما نصفين لكل واحد منهما ألفان وللساكت خمسة آلاف نصف الدية فأجعل كل ألف سهمين فصار حق الساكت في سبعة وحق العاقى في سهمين وستة آلاف على تسعة لا تنقسم فتضرب ستة في تسعة فصار أربعين وخمسين كان للعاقى سهمان ضربناها في ستة فصار له اثنا عشر وللساكت سبعة ضربناها في ستة فصار اثنين وأربعين ثم العاقى يأخذ أربعين ونصفا من العبد الباقي في الدية لأن العبد مع الدية جنسان مختلفان فيختلف المقصود بخلاف السعاية مع الدية لأن السعاية من جنس الدية قدرهم أو ذناير فلم يختلف

المقصود لهذا لم يمتحن حق كل واحد منهما في السعاية والمرض قال رحمه الله **هو** وان فدى لا شيء أي لا تبطل الوصية ان فداء الورثة وكان الغداء في أموالهم لانهم هم الذين التزموه وحازت الوصية لان العبد طهر عن الجناية فصار كأنه لم يجز هذا اذا كانا خطا ولولى الجناية واحد افلوا كان له وليان والقتل عدا فخطا واحدها واختارا أخذ العبد قال في المسبوط فلو عفا عنه ولى المقتول في العبد وهو عبد قيمته عشرة آلاف وأوصى لرجل ثلث ماله واختار مولى الجناية أخذ العبد كان له سدس العبد وسدسه للموصى له بالثلث وأربعة أسداسه للورثة عند أبي حنيفة وان اختار الفداء فدى بضممة أسداس الدية وأخذ صاحب الثلث سدس الدية من الورثة لان عنده للموصى له بالثلث يساوى الموصى له بالجميع لان الموصى له بالثلث لا ينزب بالز ياد فصار الثلث على سهمين وصار الجميع على ستة فالولى يملك سدس العبد ويدفع خمسة أسداس الى الورثة ثم الموصى له بالثلث يأخذ جميع ما بقي من الثلث من بد الورثة وذلك سدس الكل وبقي للورثة سدس العبد ومضى كانت الدية والعسمة سواء لا يختلف الجواب بين الدفع والقصد اوان كانت قيمته ألف درهم حكم الدفع كذلك وان فداء فدى ثلثه بثلث الدية يأخذ الموصى له من ذلك ثلثي ألفين ثلث الدية والباقي للورثة وعلى قولهما ان مولى العبد يضرب في الثلث بجميع العبد وصاحب الثلث يضرب بالثلث فيقسم ثلث المال على أربعة لمولى العبد ثلاثة أرباع الثلث ويدفع الباقي الى الورثة فباخذ صاحب الثلث من الورثة ربع الثلث فيجزي الجواب على قولهما على مقتضى هذا ولو كانت قيمته خمسة آلاف حكم الدفع لا يختلف فان فداء فدى خمسة أسباعه بضممة أسباع الدية سهم من ذلك لصاحب الثلث وأربعة للورثة ويخرج به في الهيوط ولو قتل خطأ والمقتول وليان قال ولو دفع العبد الجناية ل أحد الوليين ثم مات العبد قال في المسبوط ولو قتل عبد رجل رجلا خطا وله وليان فدفع نصفه أحدهما والاخر فائبا ثم مات العبد ولا مال له غيره فان الولي الغائب يرجع على القابض بربع قيمة العبد لان نصف العبد الجاني مات وأخلف بدلا لان النصف الذي قبضه المحاضر مضمون عليه وان قبضه للاستيفاء قبض ضمان فقد مات نصف المقبوض عن خلف وهو الفدية ومات النصف الذي غرقه قبضه ببلأخلف لان العبد في مولى الجاني أمانة وليس بمضنون ف يرجع الغائب بنصف قيمته ما هو مضمون على القابض وهو ربع قيمة الكل ولو كان قدأ نصفه منه بنفس الدية ثم مات العبد وحضر الغائب فأنهما بقصدت ان نصفه نصفين ويرجعان على مولى العبد بنصف الدية أيضا فيكون بينهما نصفين ولو فدى من أحدهما ثم قتل العبد وأخذ السدس قيمته دفع نصف القيمة الى الغائب لان اختيار الفداء في حق أحدهما لا يكون اختيار الفداء في حق الآخر مادام قائما لانه لا ضرر على الآخر في ذلك فانه لو اختار الدفع اليهما كان يصل اليه نصف العبد وهذا العبد قائم معنى لقيام بدله وهو القيمة لان البدل قائم مقام البدل معنى واعتبارا ف يدفع البدل الى الغائب لانه بدل حقه ولا يتراجعان وان كان دفع القيمة الى الغائب فهو كدفع نصف العبد اليه ولو دفع اليه نصف العبد لا يتراجعان فكذا اذا دفعه معنى واعتبارا قبل المراد بنصف القيمة نصف الدية ومن أصحابنا من قال اختيار الفداء للمحاضر لا يكون اختيار الدية في حق الغائب عند أبي حنيفة لان أحد الورثة لا ينتصب خصما من الباقي فتكون المسئلة الثانية على قول أبي حنيفة والاولى على قولهما وفي قول أبي حنيفة نفسه الى أحدهما واختار الفداء من الآخر وهو معسر لا يدفع على شيء فانه يرجع على أخيه بربع العبد وان كان مستهلكا بربع القيمة وقال في الأصل بربع الدية وهو محمول على ان القيمة مثل الدية فهذا قولهما وفي قول أبي حنيفة لا يرجع على الآخر بربع القيمة لكن يبيع مولى العبد بنصف الدية متى أقر ان عنده اختيار الفداء من المفلس لا يصح لمسا في كتاب الديات قال رحمه الله **هو** وبثلثة لزيد بن مالك عبد افداني ز يدعته في محبته والوارث في مرضه فالتول للوارث ولا شيء بيد الا ان يفضل من ثلثه شيء او يبرهن على دعواه شيء اذا وصى بثلث ماله لزيد وله عيسو اقر الموصى له والوارث ان مدت اعترق هذا العبد فقال الموصى له اعترقه في العصة وقال الوارث اعترقه في المرض فالقول قول الوارث ولا شيء للموصى له الا ان يفضل من الثلث شيء او تقوم اليه العتق كان في العصة لان

الموصى له يدعى استحقاق ثلث ماله سوى العبد لان العتق في الهبة ليس بوصية فيمنع من جميع المال والوارث
 ينكر استحقاقه ثلث ماله غير العبد لان العتق في المرض وصية وهو مقدم على غيره من الوصايا فذهب الثلث بالعتق
 فبطل حق الموصى له بالثلث فكان منكر استحقاقه والقول للكرمع الجين ولكن العتق حادث والحوادث تضاف
 الى اقرب الاوقات للتيقن بها فكان الظاهر شاهد الورثة فيكون القول قولهم مع الجين فلا شيء للموصى له الا ان يفضل
 من الثلث شيء من قيمة العبد فانه لا راح له فيه فيسلم له ذلك أو تقوم له البينة ان العتق وقع في الهبة فيكون له جميع
 العبد لان الثابت بالبينة كالثابت معاينة والموصى له خصم بالايجاب الا أنه ثبت حقه فكذلك العبد ما عدا في حصة
 فظاهر لان العتق حق العبد على ما عرف من منعه فيكون خصمه ما فيه لا ثبات حقه وما عدا فلان العتق فيه حق
 العبد وان كان حقه بعد فيكون بذلك خصما وهو نظير حد النكاح فإنه حق الله تعالى وفيه حق العبد فيكون خصما
 بذلك وكذا المرقعة المحذية حق الله تعالى واسترداد المان حق العبد فلا يدين خصومه حتى يقطع السارق كذا في
 الشارح هذا اذا كان الموصى له غير العبد فلو كان هو العبد قال في الاصل رجل مات وترك عبدا وورثة صغارا وترك دينا
 على رجل وأقام العبد بينة ان موته اعتقه وأوصى اليه ومن عليه الدين حاضر والشهادة حاضرة وبقي بالعتق وبالموصى
 له العبد وبني في قياس قول أبي حنيفة ان لا تبدل شهادتهما في العتق وان كانت الورثة كبارا وأقام العبد بينة على ذلك
 فالشهادة حاضرة وبقي بالعتق وبالموصى له اذ في خلاف رواية الاصل وفي نوادر ابراهيم عن محمد بن رجل مات ورجل عليه
 دين وأوصى بثلث ماله أو بديرهم بمائة لرجل فاخذها الموصى له ثم جاء الغريم والورثة شهودا وغيب وقدم الموصى له الى
 القاضي والموصى له لا يكون خصما للغريم هذا اذا حصلت الوصية له بقدر الثلث واذا حصصت الوصية بما زاد على
 الثلث الى جميع المال وصحة الوصية بان لم يكن لبيت وارث فالموصى له خصم الغريم في هذه الحالة ويعتبر الموصى
 له في هذه الحالة بالوارث قال محمد بن جرير الله في المجامع رجل هلك وترك ثلاثة آلاف درهم وأقام وارثا واحدا فأقام
 رجل البينة ان الميت أوصى له بثلث ماله ومجد الوارث ذلك قضى القاضي له بالثلث وأعطاه بذلك وهو ألف درهم
 ثم جاء رجل وأقام البينة ان الميت أوصى له بثلث ماله وأحضر الموصى له الى القاضي والقاضي يحمله خصما وبمعه
 ان يدفع نصف ما في يده الى الثاني فان قضى القاضي على الاول بنصف الثلث ولم يكن عنده شيء بان هلك الثلث في
 يده واستهلكه وهو فقير والوارث لم يكلف الثاني إعادة البينة وكان للموصى له ان يشارك الوارث فيما في
 يده وبما خسر خمس ما في يد الوارث ولو كان للموصى له هو الغائب فاحضر الثاني الوارث الى القاضي قضى على الاول وان
 كان القاضي قضى بوصية الاول ولم يدفع اليه شيئا حتى خاصه الثاني والوارث غائب وان خاصه الى ذلك القاضي بعينه
 جعل خصما وان خاصه الى قاض آخر لم يجعله خصما ولو كان الموصى له الاول هو الغائب والوارث حاضر لم يدفع
 المال الى الاول فالوارث خصم للموصى له الثاني وهذا كله اذا أقر الموصى له الاول بان كان المال الذي في يده بحكم
 الوصية أو كان ذلك معلوم للقاضي وذلك ان ثبت من ذلك فقال الاول هو مالي وورثته عن أبي الميت وما أوصى له شيء
 وما أخذت من ماله شاهدا فيكون خصما للموصى له الثاني بمنزلة ما لو ادعى رجل عبدا في يده رجل انه اشتراه من فلان
 بكذا وقال ذوالد هو عدي ورثته عن أبي يكون خصما وبقي عليه للمدعي كذا هنا وان قال هذا المال عندي وديعة
 لفلان الميت الذي يدعى الوصية من جهته أو قال غصبته منه فهو خصم الآن بيمينه على ما قال قال رجل أقام بينة
 على وارث ميت ان الميت أوصى بهذه الجارية بعينها وهي ثلث ماله وقضى القاضي بذلك ودفعها اليه وغاب الوارث ثم
 أقام الآخر البينة على الموصى له ان الميت أوصى له بها ذكروا رجوعا قضى القاضي كل الجارية لثاني وان لم يذكروا
 رجوعا قضى بنصفها لثاني للترجاة والمساواة ويكون هذا قضاء على الوارث غاب أو حضر حتى ان الموصى له الاول لو أبطل
 حقه كان كل الجارية لثاني فان غاب الموصى له وحضر الوارث لم ينتصب الوارث خصما للموصى له الا آخر خاصه الى
 القاضي الاول او الى غيره فان كان القاضي قضى للاول بالجارية لم يدفعه اليه حتى خاصه الثاني الوارث فان خاصه

فيها إلى القاضي الأول لم يجبه له خصمه وان خاصمه إلى قاض آخر يجبه له خصمه ثم القاضي اذا سمع بينه الثاني على
 الوارث في هذا الفصل وهو ما اذا خاصمه الثاني عند قاض آخر قضى للثاني بنصف المجرى سواه شهد شهوده على
 الرجوع عن الاول ولم يشهدوا على الرجوع انما بشكل فيما اذا شهدوا على الرجوع ولو اقام الاول بينة ان المدة
 اوصى له ثلث ماله ودفعه القاضي اليه ثم اقام الثاني البينة على الاول ان المدة رجعت عن الوصية الاولى واوصى
 ثلث ماله للثاني فالتقاضي باخذ الثلث من الاول ويدفعه الى الثاني قال محمد في الجامع الصغير رجل له على آخر ألف
 درهم قرض او كان غصب منه ألف درهم وكانت في يد الغاصب قائمة بعينها فقام رجل البينة ان فلانا استودعه ألف
 درهم وهي قائمة بعينها في يد المودع وقام رجل البينة ان صاحب المال توفي واوصى له بهذا الألف التي هي قبل هذا
 الرجل والرجل مقر بالمال لكنه يقول لا أدري ما من فلان او لم يمت لم يجمل القاضي بينهما خصوصه حتى يحضر وارث
 او وصى كذلك ونظيره اذا ادعى عينا في يد رجل انه اشتراها من فلان الغائب وصاحب السبد يقول انما مودع الغائب
 او غصبته منه لا ينتصب خصمه للمودع كذا هنا وهذا الذي ذكرنا ان كان الذي قبله المال مقرا بذلك فان كان الذي في
 يده المال قال هذا له لم يكن وليس عندي من مال الميت شي صار خصما للمدعي وصار كرجل ادعى عينا في يد رجل انه اشتراه
 من فلان الغائب وصاحب السبد يقول هو لي ينتصب خصما للمدعي كذا هنا وان جعله القاضي خصما في هذا الوجه
 قضى له ثلث ما في يد المدعي عليه الا ان يقيم البينة ان الميت ترك ألف درهم غيره هذا الألف وان الوارث قبض ذلك
 لم يجز يقضي القاضي للموصى له بكل هذا الألف ولو حضر الوارث بعد ذلك وقال لم اقبض من مال الميت شي ما لم يثبت
 الى قوله فان اقام البينة ان فلانا مات ولم يدع وارثا ولا وصيا قبل القاضي بينته ثم طاد محمد الى صدر المسئلة فقال لو ان
 الموصى له اقام البينة ان فلانا مات ولم يدع وارثا ولا وصى السبه بالألف التي قبل فلان وقال الشهود لا نعلم له وارثا
 والذي قبله المال مقر بالمال الذي قبله فالتقاضي يقضى بالمال للموصى له قال محمد في الجامع رجل ألف درهم دين
 او كان الألف في يده غصبه او ودعيه او كانت الألف لهذا فغاب صاحب المال فقام رجل وادعى ان صاحب
 المال اوصى له بهذا الألف الذي قبل هذا الرجل ولا بينة له فصدقه الذي قبله المال فهذا على وجهين اما ان اقر
 المدعي ان لصاحب المال وارثا فائبا او قال لا أدري له وارث ام لا او قال المدعي ليس لصاحب المال وارث وان كان
 صاحب المال رجلا نصرانيا مسلما ولم يترك احدا او صدقه الذي قبله المال في ذلك ففي الوجه الاول القاضي لا يقضى
 على الذي في يده المال في الوجوه الاربعه الغصب والوديعة والدين والايضاء الا ان القاضي يتلوم في ذلك ويتاني ولا
 يجمل فان جاء مدع او وارث الاقضى القاضي بالمال للمدعي وان كان المال ودعيه عند رجل كان له ان يضمن
 القابض بالجماع وهل له ان يضمن المودع فعلى قول محمد رحمه الله كان له ذلك وعلى قول أبي يوسف رحمه الله ليس له
 ذلك وان كان المال دينا فله صاحب المال ان يضمن الفسريم وليس له ان يضمن القابض وان ضمن الفسريم
 كان للفريم ان يرجع على القابض واما اذا كان المال وصل اليه من قبل ابيه اوصى اليه اياه ومصرته هذا وقد بره
 اذا كان الرجل ألف درهم دفعها الى رجل وجعله وصيا فمات الموصى له فوصل المال الى ابن الموصى من جهة ابيه
 الذي كان اوصى بها الى ابنه وكان في يده فدفع الى هذا المدعي بامر القاضي ثم جاء صاحب المال حيا ولكن حضر
 وارثه فقام البينة انه اخوه من ابيه وامه لا وارث له غيره فلا ضمان على الذي قبله المال في الوجوه كلها وان الذي في
 يده المال اقر ان هذا اخ صاحب المال وانه قدمات الا لا أدري اهدا وارثه ام لا لم يقض القاضي في ذلك زمانا فلم
 يظهر له وارث آخر ودفع المقر المال الى المقر له بامر القاضي ثم جاء صاحب المال حيا قال محمد في الكتاب فهو بمنزلة
 الموصى له في جميع ما وصفت لك في حق التضمن ولو بقي صاحب المال حيا لكن جاء رجل وادعى البينة انه ابنه قال في
 الكتاب هذا بمنزلة الموصى له في جميع ما وصفت لك في انه لا ضمان على الذي قبله المال في الفصول كلها وان
 الضمان على القابض ولو ان الذي في يده المال اقر لرجل انه ابن الميت وان لم يمت ابنا آخر وقال ابن المقر ليس

ما ذكر في الهداية بخلاف اقرار المورث نفسه لان اقراره بالدين يثبت في النعمة وبالوديعة يتناول العبد فيكون صاحبها
أولى لتعلق حقه بها واقرار الوارث بالدين يتناول عين التركة كاقارره بالوديعة يتناول العبد وصاحب الكافي ضعف
ايضا ما ذكره صاحب الهداية وجعل الامح خلافه وفي الفتاوى سئل اوالقاسم عن اوصى الى رجل فقال اذا أدرك
ولدي فاعتق عبيدي هذا واعطهما ثلثي درهم والعبد معه وهو في لعب منه فرضي العبدان يعتق في الحال ولا يطلب منه
شيئا قال لا يجوز عتق العبد قبل الوقت الذي أقر به الوصي وسئل أبو بكر عن اوصى يعتق عبده واوصى له بصلته
وللعبد متاع وكسوة من سيده وهبة وهبها له غير المولى قال لا يكون للعبد من ذلك المتاع الا ما وارى عورته قال رحمه
الله ويحقوق الله قدمت الفرائض وان آخرها كالحال والركاز والكفارات لكان الغرض اهم من النفل والظاهر
منه الهداية بالاسم قال في الاصل اذا جتمعت الوصايا فان كان ثلث المال بولي بالكل او اجازت الورثة الوصايا باسرها
فغدت الوصايا باسرها وان لم تجز الورثة الوصايا بان كانت الوصايا كلها للعباد يقدم الاقوى والا قوى والا بدئي بمباديه
كاسيا في القول التي بعد هاذن كان في الوصايا عتق قدم على غيره وان استوت في القوة فلتهم بنحاصون فيها بان
يضر بقدر حقه في الثلث وقد تقدم وان كانت الوصايا كلها لله تعالى ان كانت النوافل كلها عينا بان اوصى ان
يتصدق بمائة على فقير بعينه واوصى بان يعتق خمسة بعينه تطوعا فانها بما يقاصن ولا يبدأ بمباديه الميت فان
كان صاحب النعمة لا يبيع النعمة بما يخصها او مات النعمة في يد صاحبها حتى وقع الهجر عن تنفيذ الوصية فانه
يكمل وصية الموصي له بالمائة لان هجرة الوصية للعبد هتة ثم بطلت لان اعتبار البطلان بوقوع اليا من تنفيذ
الوصية للعبد فاما اذا كانت الوصايا كلها فرائض وقد استوت في الوكالة وليس معها وصية للعبد بان اوصى باداء الزكاة
وبحصة الاسلام وان يعتق عنه عبد عن كفارة عين فان على قول الفقيه اني بكر الخبي ببدأ بمباديه الميت بخلاف
ما لو اوصى بعتق في كفارة قطر فانه يبدأ بكفارة الفطر او القتل وان آخرها الميت وقد روي أبو يوسف في الامالي عن أبي
حنيفة والحن بن زياد عن أبي حنيفة انه يبدأ بالجمع ثم بالزكاة ثم بالعتق عن كفارة العين سواء بدأ بالجمع او آخره في
الكفای وروي عن أبي يوسف انه يقدم عليه الزكاة بكل حال ثم يقدم الجمع على الكفارات وكفارة الظهار والقتل
والعين مقدم على صدقة الفطر وصدقة الفطر مقدمة على الاضحية وعلى هذا القياس يقدم بعض الواجبات كالنذر
يقدم على الاضحية والماليس واجب يقدم منه ما قدمه الموصي فان اوصى بعتق في كفارة قتل او كفارة عين او ظهار يبدأ
بكفارة القتل وان آخرها الميت وان كانت الكفارة كفارة العين ساوت كفارة القتل في القوة ولو كالة بخلاف ما اذا
اوصى بالعتق في كفارة عين وبالعتق في كفارة ظهار وكفارة جزاء الصيد وكفارة الخلف في الاذى فانه يبدأ بمباديه
بدأ به الميت وروي القاضي الامام الجليل في شرح مختصر المحامد عن اصحابنا انه يبدأ بالزكاة ثم بالجمع ثم بالعتق عن
الكفارة وهذا كله اذا لم يكن مع الفرائض نفل فان كان النفل بغير العين بان اوصى بان يجمع عنه هجرة الاسلام ويعتق
عنه نسبة لا بعينها تطوعا فالغرض أولى وان آخره الميت وهذا استقسان والقياس ان يبدأ بالنفل اذا كان الميت
بدأ بالنفل فاما اذا كان مع الفرائض عين بان اوصى بحصة الاسلام وان يعتق عنه معين بنحاصن سواء بدأ
بالعتق او آخره هذه جملة ما أورده الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده وذكر الشيخ الامام الزاهد اجد الطواف في شرحه
ويمن ان بعد الفرائض تقدم الكفارة على النذور وفي الذخيرة تقدم كفارة القتل على غيرها من الكفارات
وعلى النذور وتقدم النذور على الاضحية وصدقة الفطر وتقدم صدقة الفطر على الاضحية لانها واجبة بالاتفاق
وان كان مع الفرض وصية يعتق ونفل ليس بعين بان اوصى لرجل بمائة درهم واوصى بعتق خمسة فانه يجب
التوزيع والحاصة لتظهر همة المعين فاذا ظهر همة المعين من الثلث خرج المعين عن الوسط بقى بعد هذا فرض ونفل
وليس بعين فقدم الفرض فان بقي بعد الفرض شيء ولا يؤخذ بذلك نعمة فالوايصر الى الموصي له بالعين وفي
فتاوى الخلاصة فان كان مع شيء من هذه الوصايا حق الله نحو ان يقول ثلث مالي في الحج والزكاة والصدقة ونز يد

قسم على أربعة أسهم وفي فتاوى أبي الليث إذا قال آخر حوا من مائة عشر من الغناطوا فلا تارة ولا تارة كذا حتى بلغ
أحد عشر ألفا ثم قال والباقي للفقراء ثم مات فاذا تملك ما له تسعة آلاف درهم والورثة لم يميزوا فانه ينفق من وصية كل
واحد منهم تسعة أجزاء من عشرين جزءا وبطل من وصية كل واحد منهم أحد عشر جزءا من عشرين جزءا وبطل قوله
والباقي للفقراء بعد ما سمي عشرين ألفا وذلك لكل واحد من ذلك نصيب ما حتى بلغ أحد عشر ألفا فانه قال أعطوا
ثلث مائة لفلان كذا حتى بلغ أحد عشر ألفا ثم قال وأعطوا الباقي للفقراء فاذا بلغ ما له تسعة آلاف أو أكثر إلى أحد
عشر ألفا لا شيء للفقراء ويعطى كل واحد من أصحاب الوصايا حصته كاملة إن كان الثلث أحد عشر ألفا ثم يعطى كل
واحد منهم تسعة أجزاء من أحد عشر جزءا من وصيته وبطل سهمان من أحد عشر وفي الواقعات للناطق
الواحيات في الوصايا على أربع مراتب ما أوجبه الله تعالى أبدا كالزكاة والحج والثاني ما أوجبه على العبد بسبب من
جهته ككفارة اليمين وكفارة الظهار وكفارة القتل والثالث ما أوجبه على نفسه من غير ثبوته عليه بالذکر قوله على
صدقة أو عتق وما أشبهه والرابع التطوع كقوله تصدقوا عني بعد وفاتي وقد اختلفت الرواية في الجمع الزكاة
فمن أبي حنيفة في المردد أنه تقدم جهة الاسلام وإن أخر الجمع عن الزكاة في الوصية لقضا في نوادر إن رستم إذا وصى
بالزكاة والحج والفرص يبدأ بما بدأ به الميت فعلى هذا الترتيب الذي يبناه يجب إيفاءها مرتبة إذا لم يف ثلث
ما له بذلك كله قال رحمه الله **وإن ساءت في القوة بدئ بما بدأ به** لأن الظاهر من حال المريض يبدأ بما هو
الأهم عنده والثابت بالظاهر كالثابت فصار كأنه نص على تقديمه باعتبار حاله فتقدم الزكاة على الحج لتعلق حق العبد
بها وعن أبي يوسف إن الحج يقدم وهو قول محمد ومما يقسمان على الكفارة زجهان ما علمنا لأنه جاء الوعد فيها ما لم
يات في غيرهما قال الله تعالى **والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله** فبغيرهم بعد ما أليم
الآية وقال تعالى فتدري ما جاء بها هم وجنوبهم وقال تعالى ومن كفر فإن الله غني عن العالمين مكان قوله ومن
ترك الحج إلى غير ذلك من النصوص والأخبار الواردة فيها وكذا ما ورد نص في وعيد فيه يقدم وليس الواجب تقدم منه
ما قدمه الموصي لما بينا وقد تقدم أن الوصايا إذا جمعت لا يقدم البعض على البعض إلا العتق والمها بأعلى ما بينا
من قبل ولا معتبر بالتقديم ولا بالتأخير ما لم ينص عليه ولهذا الوصى بجماعة على التعاقب يسترون في الاستحقاق ولا
يقدم أحد على أحد غير أن المستحق إذا أخذ سولم يف الثلث بالوصايا كلها يقدم لأهم وألاهم باعتبار أن الوصى يبدأ
بالأهم عادة فيكون ذلك كالتصص عليه لأن من عليه قضاء من صلاة أو حج أو صوم لا يشغل بالنقل من ذلك الجنس
ويترك القضاء عادة ولو فعل ذلك نسب إلى المحيف وقتئذ لو كان معها وصية لا دعى قال رحمه الله **هو بحجة الاسلام**
أجوا عنه رجالا من بلده يجمع عنه راكبا لأنه وجب عليه أن يجمع من بلده فيجب عليه الإحراج كما وجب أن الوصية
لأداه ما هو الواجب عليه وإنما اشترط أن يكون راكبا لأنه لا يلزمه أن يجمع ما شيا فوجب عليه الإحراج على الوجه الذي
لزمه وفي النوازل وقال نصير رجل مات وأوصى بأن يجمع عنه فجمع عنه أنه ثم مات في الطريق قال إن لم يكن له وارث
غيره فإنه يجمع من الميت من وطنه ويغرم الوارث ما أنفق في الطريق وقال محمد بن سارة الذي يجمع عن الميت لا يتبدل الوصى
من مال الميت ولا يجمع ولا يشتري منه مائة أو نفق من الجناية ولا بأس بأن يشتري ما يغلبه ثيابه ويدينه
ورأسه من الوصع ولم يتعرض المؤلف للوصية بالصدقة ونحن نذكر ذلك تسمية لثمة وهذا يشتمل على أقسام الأول
إذا أوصى بالتصدق بشئ فيصدق غيره سئل ابن مقاتل عن أوصى أن يتصدق عنه بالف درهم فتصدق عنه
بالمنحة أو على عكسه قال يجوز قال النخعيه هناك أنه أوصى أن يتصدق عنه بالف درهم فخطبوا ولكن سقط ذلك عن
السؤال فيقول له إن كانت المنحة موجودة أصلا في قيمته فدراهم قال أرحوا من يجوز وفي النوازل وبه نأخذ وفي
الظهيرية رجل قال تصدقوا بثلث مائة وورثته فقراء فإن كانوا كراهم وأجاز بعضهم لبعض جاز الوصى أن يعطيه
من ذلك شيئا وعن محمد لو أوصى بصدقة ألف درهم بعينها فتصدق الوصى مكانها بالف من مال الميت جاز وإن هلك

الاولى قبل أن يتصدق الرضى بضمه الورثة مثلها وعنه أنه تعالى الوصية ولو أوصى بأن يتصدق بشئ من ماله على فقراء
الجهل يجوز أن يتصدق على غيرهم من الفقراء قال الشيخ الأمام أبو نصر يجوز ذلك وإن أوصى بالدرهم وأعطاهم
حنطة لم يجوز قال الفقيه وقد قيل أنه يجوز وبه نأخذ وسئل خلف عن أوصى أن يتصدق بهذا الثوب قال إن شاء
تصدقوا بعينه وإن شاء وأعطوا أعطوا عنه وإن شاء أعطوا قيمة الثوب وأمسكوا الثوب وقال محمد بن سلمة بل
يتصدق بعينه كما هو كذلك اللفظة ولو نذر وقال لله على أن أتصدق بهذا الثوب جاز أن يتصدق بقيمته قال الفقيه أبو
الآثم رحمه الله يقول خلف فآخذونه ذكر في الزادات فيمن أوصى أن يباع هذا العبد ويتصدق بثمنه على المساكين
جاز لهم التصديق بعين العبد فثبت أن التصديق بالعين وبالثلثين على السواء وسئل أبو القاسم عن أوصى إلى رجل
وقال له بالفارسية فلان نعم راجم كرفاعطاء عن الكرباس قال هذا يقع على الخيط وفي الأجناس وفي نوادر ابن سماعة
عن محمد إذا أوصى أن يتصدق عنه بالف درهم فتصدق بقيمتها دفن بجوز وفي الحاشية روى ابن سماعة عن محمد أنه
يجوز ولو أوصى أن يتصدق بثمنه فليس له أن يملك الثوب للورثة ويتصدق بقيمته ولو قال اشتر عشرة أثواب
وتصدق بها فاشترى الرضى فله أن يبيعها ويتصدق بثمنها وكذلك لو قال تصدقوا بثلث مالى وديروا رضون
فللرضى أن يبيع تلك الديور والارضين ويتصدق بالثلثين وكذلك لو قال تصدقوا بثلث مالى وبهذا العبد فللرضى
أن يبيع ذلك العبد ويتصدق بالثلثين وعن محمد إذا أوصى أن يتصدق عنه بالف درهم بعينها فتصدق الرضى بالف
أخرى مكانها من مال الميت جاز والمحصل أن المحي إذا نذر بالتصدق بمال نفسه فتصدق بمسئله أو قيمته فغيره روايتان
فإن هلكت الألف التي عينها الرضى قبل أن يتصدق الرضى ضمن الوارثين مثله. وعنه أيضا لو أوصى بالف درهم بعينها
تصدق عنه فلهكت الألف بطلت الوصية وفي النوازل إذا أوصى لرجل بهذه البقرة لم يمكن للورثة أن يتصدقوا
بثمنها قال الفقيه وبه نأخذ القيم الثانی من هذا النوع إذا أوصى أن يتصدق على مسكين بعينه فتصدق على غيره
ضمن وفي نوادره إذا أوصى أن يتصدق على مسكين بمكة أو مساكين الرضى فتصدق الرضى على غيره هذا الصنف ضمن
إن كان الآخر حيا وكذلك لو أوصى أن يتصدق على الرضى من الثقراء أو الشيوخ من الفقراء فتصدق على الشباب
من الثقراء ضمن في ذلك كله ولم يقد هذه المسئلة بمسألة الآخر وفي الحاشية ولو قال لله على أن أتصدق على فلان فتصدق
على غيره ففعل ذلك بنفسه جاز ولو أغيره بالتصدق ففعل المأمور ذلك ضمن المأمور ولو قال لله على أن أتصدق على
مساكين بمكة فله أن يتصدق على غيرهم وعن أبي يوسف رواية أخرى فيمن أوصى أن يتصدق عنه على فقراء بمكة
فتصدق على فقراء غيرها أنه يجوز وسئل أبو نصر عن أوصى أن يتصدق عنه لهم فتصدق على غيرهم من الفقراء قال
يجوز على ما تقدم عنه وفي أمالي الحسن قول أبي حنيفة كقول محمد والمذكور في الأمالي إذا أوصى لمساكين الكوفة
فقسم الرضى في غير مساكين الكوفة ضمن ولم يفرق بين حياة الآخر وبين وفاته والفتوى على الجواز في هذه المسائل
وفي نوادر أبي يوسف إذا قال لعبد تصدق بهذه العشرة الدراهم على عشرة مساكين فتصدق بها على مسكين واحد
دفعه واحدة جاز قال وهذا على أن الآخر في الصدقة ليس على عدد المساكين ولو قال تصدق بها على عشرة لا يجوز
وفي الظاهر لو قال تصدق بها على مسكين واحد فأعطاهما عشرة مساكين جاز ولو قال في عشرة أيام فتصدق في يوم
واحد جاز وكذلك في الحاشية وفي الفتاوى سئل إبراهيم بن يوسف عن أوصى لفقراء أهل بلخ بالفضل لا يتجاوز بلخ ولو
أعطى فقراء بمكة وكورة أخرى جاز قال رحمه الله هو ولا فخر حيث يبلغ أي أن لم يبلغ ثلث النفقة إذا أوجع عنه من
بلده جوامن حيث يبلغ والقياس أن لا يبلغ عنه لأنه أوصى بالجمع على صفة وقد عرفت تلك الصفة فيه ولكن جاز ذلك
استحسانا لأن مقصوده تنفيذ الوصية فيجب تنفيذها ما أمكن ولا يمكن على هذا الوجه فيؤيد به على وجه يمكن وهو أولى
من إبطاله بخلاف العتق وقد فرقتا بينهما فيما إذا أوصى بأن يشتري عبدا بمال قدره فضاء بعضه على قول أبي حنيفة
قال رحمه الله هو ومن خرج من بلده حاجات في الطريق وأوصى بأن يجمع عنه مائة من بلده أو أن يجمع عنه من

موضع آخر فان كان أقرب من بلده الى مكة ضمنوا النخعة وان كان أبعد فلا ضمان عليهم لانهم في الاول لم يحصلوا مقصوده بصفة الكمال والاطلاق يقتضي ذلك وفي الثاني حصلوا مقصوده وزيادة وهذا عند أبي حنيفة وقال يجمع عنه من حيث مات استحقا لان مقربة بنية الحج وقع قرية وسطا فرض من قطع المسافة بقدره وقد وقع أجره على الله ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الية ولم ينقطع سفره بموته بل كتب له حج مبرور فبيد أن ذلك المكان كان من أهل ذلك المكان بخلاف ما إذا خرج من بيته للتجارة لأن سفره لم ينقطع قرية فخرج عنه من بلده ولا يحنفة أن الوصية تنصرف الى الجبل من بلده لأنه الواجب عليه على ما قرأناه وهو أنه قد انقطع بالموت لقوله عليه الصلاة والسلام كل عمل ابن آدم ينقطع بموته الا ثلاث الحديث والمراد بالثلاث حق أحكام الاسلام آخره من الثواب وهذا الخلاف فيمن له وطن وأما من لا وطن له فبيع عنه من حيث مات بالاجماع لأنه لو حج بنفسه انما كان يعجز عن من حيث هو فكذا اذا حج غيره لان وطنه حيث حل قال رحمه الله في الحاج من غيره مثله في أي الماء ورب الحج عن الغير يجمع عنه في الطريق حكمه حكم الحاج يجمع نفسه اذا مات في الطريق حتى يجمع عنه كباينهم من وطنه عند أبي حنيفة وعندهما من حيث مات الاول وقد ذكرنا هاهنا في كتاب الحج والله أعلم

باب الوصية لأقارب وغيرهم

قال في العناية انما آخر هذا الباب مما تقدم لان في هذا الباب ذكر أحكام الوصية لقوم مخصوصين وفيما تقدم ذكر أحكامها على وجه العموم والمخصوص ابدأ بتلوا العموم وقوله جبرانه كان حق الكلام أن يقدم ذكر الوصية للأقارب نظرا الى ما في الترجمة ويجوز أن يقال الواو اعدل على الترتيب وان يقال تقدم ذكر الجبران للاهتمام بهم قال رحمه الله في جبرانه ملاحظه يعني لو وصى الى جبرانه يصرف ذلك للأصقين لمجذاه وهذا عند أبي حنيفة وهو القياس لأنه ما أخذ من الجارية وهي الملائقة ولهذا جعل قوله عليه الصلاة والسلام الجار أحق بشقته حتى لا يتحقق الشقة غير الملائق بالجوار ولا ينافي ما عذر صرفه الى الجميع صرف اليه الا ترى انه يدخل فيه جار أهله وجار الارض وجار القرية فوجب صرفه الى اخص المخصوص وهو الملائق في الاستحسان وفي قوله جار اعدل الرجل هو من يسكن محلته ويجمعهم بمصداق الملة لان الكل يجمعون جارا عروضا قال عليه الصلاة والسلام لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد فمصر بكل من مع النداء ولان المقصود بالوصية الجبران برهم والاحسان اليهم واستحقاقه ينظم الملائقين وغيرهم الا انه لا بد من الاختلاف ليتحقق منهم معنى الاسم والاختلاف عند اتحاد الملهود وقال الشافعي رحمه الله الجار الى اربعة دأر من كل جانب لقوله عليه الصلاة والسلام حق الجار اربع دأر اهكذا وكذا قلنا هذا اضعف عند أهل النقل فلا يصح الاحتجاج به ويستوى فيه الجار الساكن والمساكن والذكر والانثى والعلم والذى لان الاسم يتناول الكل ويدخل فيه العبد الساكن عنده لان مطلق هذا يتناول ولا يدخل عندهما لأن الوصية له وصية لمولاه وهو ليس بجار بخلاف المكاتب لان استحقاق ما في يده للاختصاص به ثبت له ولا يملكه المولى الا ما تخلف منه الا ترى انه يجوز له أخذ اذن كاذب وان كان مولاه غنيا بخلاف القن والمدير وأما الولد فالأمر له تدخل لان سكانها مضاف اليها ولا تدخل التي لها أصل لان سكانها غير مضاف اليها وانما هي تسع فلم تكن جارا حقيقة وفي المتن ولو وصى بثلاث ماله لجبرانه فان كانوا يجمعون يتسم على أغنيائهم وفقرائهم ولذلك لو قال لاهل علة كذا ولاهل مسجد كذا لانه ليس في اللفظ دليل على التخصيص قال عمر رحمه الله رجل أوصى بمائة درهم رجل من جبرانه ثم أوصى بجبرانه بمائة ينظر فيها أوصى لهذا وفيها يصبه مع الجبران قد دخل في الاكثر لان المائة اذا كانت أكثر فانه يستحقها باسم الجبرة وقد أثره الموصي بتعين المائة فلا يتحقق شيئا آخر فاذا كان نصيبه مع الجبران أكثر يكون رجوعها اسمي له وشر كالهم مع الجبران كله ولو أوصى بثلاث ماله لجار أو مكة الوصية جائزة فان كانوا يجمعون صرف الى أهل الحاجة منهم وان كانوا يجمعون فحقت على رؤسهم واختلفوا في تفسير الاحماء وتقديره على قول أبي يوسف لا يجمعون الا بكتاب وحساب فانهم لا يجمعون وقال محمد ان كانوا أكثر من المائة لا يجمعون وكانوا أقل يجمعون وقيل الامر

مكول الحرامى القاضي وهو الاحوط وقال ابو يوسف ليهول اهل بيته فهو لا يباهى الثلاثين الى الاربعين والشاب اذا احتلم الى ثلاثين والشبح من كان شبيه اكثر فهو شيخ وان كان السواد اكثر فهو وليس بشيخ وعن ابي يوسف في رواية اخرى ان السكهل من له اربعون سنة الى خمسين وذكري موضع آخر اذا بلغ ثلاثا وثلاثين سنة صار كهلا وقال في موضع آخر اذا بلغ الثلاثين دخله الشيب فهو سكهل وان لم يدخله فهو شاب وفي بعض الروايات الاعتبار بالسن لانه يمكن مراعاة في حق الكل على نهج واحد وفي بعضها اعتبر من حيث الامارة والعلامة فان الناس يتعارفون ذلك وأطلقوا الاسم عند وجود العلامة وهو الشبط والشيب قال رحمه الله **وهو** اصهاره كل ذي رحم محرم من امراته كما روى انه عليه الصلاة والسلام تزوج صغيفة اعتق كل من ملأ من ذي رحم محرم منها كراما لها وكانوا يسمون اصهار النبي صلى الله عليه وسلم وهذا التفسير اختيار محمد وأبي عبد الله وفي الصحاح الاصهار اهل بيت المرأة ولم يقبده بالهرم وقال القرافي في قوله تعالى وهو الذي خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا بالنسب بالابحلال نكاحه والصهر الذي جعل نكاحه كنبات العلم والحال وان شباهاهن من القرابة التي يجعل تزويجهما وعن ابن عباس خلاف ذلك فانه قال حرم الله من النسب سبعة ومن الصهر سبعة حرم عليهم ما حرم الله على بنات الاخت ومن الصهر سبعة بقوله تعالى وأمهاتكم اللائي ارضعنكم الى قوله وان تجمعوا بين الاختين قال في المغرب عقيب ذلك قوله قاله الازهرى وهذا هو الصحيح لا ريب فيه وهذا هو المذكور في كتب اللغة وكذا يدخل فيه كل ذي رحم محرم من زوجة ابيه وزوجة ابنه وزوجة كل ذي رحم محرم منه لان الكل اصهار وشطره ان عوت وهي منكوحته او معتدة منه من طلاق رجعي لا من بائن سواء ورثت بان ابنتها في المرض اولم ترث لان الرجعي لا يقطع النكاح والبائن يقطعه وقال المحلوف في الاصهار في عرفهم كل ذي رحم محرم من نسائه الذي عوت هو ومن نسائه او في عدة منه وفي عرفنا ابو المرأة وأمهات ولا يسمى غيرهما صهرا قال رحمه الله واختانه زوج كل ذي رحم محرم منه كما كان واج البنات والعمات والحالات لان الكل يسمى خنتا وكل ذي رحم محرم منه محرم من أزواجهن لانهن يسمون اختا او قيل هذا في عرفهم وفي عرفنا لا يتناول الا أزواج الخادم من مستوى فيه الحر والعبد قال اذا أوصى بثلاث ماله لاختانه أو لاختان فلان فاعلم ان الاختان أزواج كل ذي رحم محرم منه كما كان واج البنات والاختوات والعمات والحالات وكذا كل ذي رحم محرم من أزواج هؤلاء من كراواتي فهما اختان كذا ذكر محمد في الكتاب قال منيختنا وهذا بناء على عرف أهل الكوفة أما في سائر البلدان اسم الختن يطلق على زوج البنات وزوج كل ذي رحم محرم منه ولا يأتى على ذي رحم محرم منه من أزواج هؤلاء والعبرة للعرف وفي الكافي ويستوى فيه الحر والعبد والاقرب والابعد واللفظ يشمل الكل قال ولا يكون الاختان من قبل ابي الموصى يريد به ان امرأه الموصى اذا كانت لها بنت من زوج آخر ولها زوج فزوج ابنتها لا يكون خنتا للموصى فلو أوصى لاصهاره من نساء الموصى فهي صهره هكذا ذكر محمد في الكتاب وتقدم غيره ولا اخذ بمذاكرهم اولى لانه موافق للعرف وانما يدخل تحت الوصية من كان صهر الموصى يوم موته لما ذكرنا ان المعتبر حالة الموت وذلك انما يكون اذا كانت المرأة التي بنت بها الصهر منكوحه له عند الموت او معتدة عنه بطلاق رجعي أما اذا كانت بائنة بثلاث تطلقات او بتطبيق بائنة فلا وكذلك في مسئلة الاختان انما تدخل تحت الوصية من كان خنتا للموصى عند موته وذلك انما يكون لقيام النكاح بين محارمه وأزواجهن عند موت الموصى ويستوي ان تكون المرأة أمة أو حرة على دينه أو غير دينه كافي المنتقى اذا قال أوصيت لزوجتي ابني بكذا فهي وعلى زوجها يوم مات الموصى ولو قال لزوج ابنتي ولا ينسب أزواج قد طلقوا وزوج حال الموت لم يطلقها فالوصية للكل ولو أوصى لامرأة ابنته فهذا على امرأته يوم موت الموصى وانما يدخل تحت الوصية امرأه واحدة حتى لو كان لابنته امرأته يوم الوصية وتزوج بامرأة أخرى ثم مات الموصى فالحجج بالورثة يعطون أيتامها شافيا ويحبسون على ان يبنوا في أحدهما قال رحمه الله **وهو** أهله وزوجته **وهو** عند أبي حنيفة رحمه الله وقال رحمه الله يتناول كل من يعولهم وتضمهم نفقتهم غير محال اليه اعتبارا بالعرف وهو مؤيد بالنص قال الله تعالى واتوني بالهكم

أجمعين وقال تعالى ونعيناه وأهله إلا امرأته والمراد من كان في حاله ولا في حنيفته أن الاسم حقيقة للزوجة يشهد بذلك النص والعرف قال الله تعالى وسار بهلته والمطلق ينصرف إلى الحقيقة المستعينة قال رحمه الله تعالى له أهل بيته وهو قال عليه الصلاة والسلام من نأهل ببلدة فهو منها إلا آل القبيلة التي ينسب إليها فدخل فيه كل من ينسب إليه من قبل آياته إلى أقصى أب له في الإسلام الأقرب والأبعد ولذا كروا لآلتي والمسلم والكافر والصغير والكبير فيه سواء ولا يدخل فيه أولاد البنات وأولاد الأخوات ولا أحد من قرابة أمه لأنهم لا ينسبون إلى أبيه وإنما ينسبون إلى آبائهم فكانوا من جنس آخر لأن النسب يعتمد من الآباء في المصوطة ولو أوصى بماله لقرايته ما لقرايته من قبل الأب لأن القرب يثبت بالاتصال من المجانين فإن أوصى لذوي قرابته أو لذوي أرحامه فعند أبي حنيفة هو لكل ذي رحم محرم منه اثنتان فصاعد الأقرب وعندهما يستحقه الواحد ويستوى فيه المحرم وغير المحرم والبعيد والقريب وهو قول الشافعي لهيما أن القرابة اسم عام يعم الكل ويشمله بمبدل أنه لما نزل قوله تعالى وأنذر عشيرتلك الأقربين دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم قبائل قريش وأنذرهم فأكثر بني هاشم ليس بمحرم منهم وبعدد عنه في القرابة ولأن إطلاق القربى في استعمال الكلام في الأباة من الأقارب أكثر من إطلاقه على الأقرب من الأقارب فإنه يقال لمن بعدد منه هذا قريب مني ولا يقال لمن قريب منه كالم هذا فزبي والقرابة اسم جنس فيتناول الواحد فصاعدا كاسم الرجل وأبو حنيفة اعتبر في استحقاق أربعة شرائط أحدها أن يكون المستحق أئتمن فصاعدا إذا كانت الوصية باسم الجمع وهو قوله قرابتي من القرب ومعنى الاجتماع فيه وهو مقابلة الفرد بالفرد والجمع من وجهه ملحق بالجمع من كل وجه في الميراث فكذلك في الوصية لأنها أخت الميراث والثاني أنه يعتبر الأقرب بالأقرب لأنه علق استحقاق الميراث باسم القرابة وفي الميراث يقدم الأقرب فالأقرب ويكون الأبعد محجوبا بالأقرب فكذلك في الوصية لأنها أخوات لقوله عليه الصلاة والسلام الوصية أخت الميراث والأخت تقتضي الاستواء والمشاركة في أصل الاستحقاق والثالث أن يكون ذوو رحم محرم من الموصي حتى أن أولاد العاتل تستحقه بهذه الوصية لأن المقصود من الوصية مصلحة القرابة فخص بها من يستحق المصلحة بالقرابة وهو القرابة المحرمة بالنكاح الموجبة للمصلحة لأنه يتعلق بمصلحة استحقاق النفقة والعق عند دخوله في ملكه والرابع أن لا يكون ممن يرث من الموصي لأن قصد الموصي همه الوصية ولا تصح الوصية للوارث ويستوى فيه الرجال والنساء لأن اسم القرابة يتناول به بالصفة واحدة وليس في لفظ الموصي ما يدل على تفضيل الذكر على الأنثى ولا يدخل فيه الوالدان والولدان لأنها لا ينطبق عليهما اسم القرابة لقوله تعالى للوالدين والأقربين فقد عطف الأقربين على الوالدين والمعطوف غير المعطوف عليه ولأن الجزئية والعضوية بينهما ثابتة واسم القرابة لا يطلق مع وجود الجزئية والعضوية في عرف الاستعمال والتجدد والمجدد وولد الأولين ذكر وأنثى يدخلون في هذه الوصية لأنهم ينسبون إليه بواسطة القريب وروى المحسن عن أبي حنيفة أن المجمل يدخل بمغزلة الأب لأن اسم الأب يتناول به فلا يتناول اسم القريب عند أبي حنيفة فلو كان واحداً لستحق نصف الوصية لأن ما زاد على الواحد ليس له نهاية معلومة فلا يعتبر لمزاحم أكثر من الواحد كقبي الميراث قال رحمه الله تعالى وحسنه أهل بيته كمال الإنسان يتفحص بآية فصار كأنه هو بخلاف قرابته حيث يدخل فيه جهة الأب والام لأن الكل يعمون قرابته فلا يختص بشئ منهم وكذا أهل نسبه وأهل نسبه فيكون حكمه حكم جميع ما ذكرنا ويدخل فيه الأب والمجدلان لأن أصل النسب والمجدد أصل نسب أبيه وقال في الكافي لو كان الأب الأكبر حياً لا يدخل تحت الوصية لأن الوصية للضاف لا للضاف إليه ولو أوصت المرأة لنفسها وأولادها بناتها لا يدخل ولها لأن ولدها ينسب إلى أمه لا إلى أبيها لأن يكون أبوه من قوم أبيه وأقرابته قال رحمه الله تعالى وإن أوصى لأقاربه أو لذوي قرابته أو لأرحامه أو لأبناءه فيهمي للأقرب فالأقرب من كل ذي رحم محرم عنه ولا يدخل الوالدان والولد والوارث ويكون للأثنين فصاعداً وهذا أعني حنيفة وقال الوصية لكل من ينسب إلى أقصى أب له في الإسلام وإن لم يسلم بعد أن أدركه الإسلام أو أسلم على ما اختلف فيه المشايخ وائدة الاختلاف تظهر في مثل أبي طالب وعلى رضي الله

عنه اذا وقعت الوصية لاقرباء النبي صلى الله عليه وسلم لا يدخل فيه اولاد ابى طالب وعلى هذا وقعت الوصية على قول من شرط الاسلام ويدخلون على قول من شرط ادراك الاسلام ومن شرط اسلامه صرفه الى اولاد على لا غير ولا يدخل اولاد عبد المطالب بالاجماع لانه لم يدرك الاسلام لهما ان الاسم يتناول الكل لان لفظة القريب حقيقة للكل اذهى مستقمة من القرابة فيكون اسم الكل من قامت به فيتناول مواضع الخلاف ضرورة ولاي حنيفة ان الوصية اخت الميراث وفي الميراث يعتبر الاقرب فالاقرب فكذا في اخته لان الاخ لا يتخالف الاخت في الاحكام ولان المقصود من هذه الوصية تلافى ما فرط في اقامة الواجب وهو صلة الرحم والوجوب يختص بذى الرحم المحرم ولا يعتبر بظاهر اللفظ بعد انعقاد الاجماع على تركه وان كلا منهما قيد بما ذكره والا مان الشافعي قيده بآب الاذى ولا يدخل قرابة الا ولا دعندا لانهم لا يبهون اقرباء عادة ومن يعنى والده قريبا يكون منه عقوقا اذا القربى في عرف اهل اللغة من تقرب الى غيره بواسطة غيره وتقرّب الوالد والولد بنفسه لا بغيره ولهذا اعطى القريب على الوالدين في قوله تعالى الوصية للوالدين والاقرب بين والعطف للغير ولو كان منهم لم اعطوا عليهم ما يدخل فيه الجدة والمجدة وتولد الولد في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة وآبي يوسف انهم لا يدخلون وقيل ما ذكره الى انه يصرف الى اقصى اب له في الاسلام كان في ذلك الزمان حين لم يكن في اقرباء الانسان الذين ينسبون الى اقصى اب له في الاسلام كثرة واما في زماننا ففهم كثرة لا يمكن احصاؤهم فيصرف الوصية الى اولاد ابية وحده وجاهد ابية واولاد امه وحده وجاهد امه ولا يصرف الى اكثر من ذلك ويستوى المحرم والعبد والمسلم والكافر والصغير والكبير والنكح والاشقي على المذهبين وانما يكون للآخرين فصاعدا عنده لان المذ كوفيه بلفظ الجمع وفي الميراث يراد بالجمع المثنى فكذا في الوصية لانهما اخته قال الرازي عفو به هذا نظره في الاقارب واما في الانسان فشكل لانه جمع نسب وقيل لا تدخل قرابته من جهة الام فكيف دخلوا فيه هنا قال في الاصل ولو ترك الموصي ولدا محزوما منه وترك عمن وعالين فالوصية عند أبي حنيفة للمهرن وانما شرط قيام الولد كليا يكون العمان وارثن وعند أبي يوسف ومحمد الوصية بين العمن والعمان ارباها لا يستوونهم في تناول اسم القريب ولو كان عما وخالف فلم النصف والباقي للعن ابين عند أبي حنيفة وعندهما الوصية بينهما بالسوية وان تركهما وعمة وخالا وخالة فالوصية لهم والعممة عند أبي حنيفة وفي الكافي اذا وصى لاقارب له وله عمن وعالان فالوصية لعمه عند أبي حنيفة وعندهما يقيم بينهما ارباها وكذا في قوله لارحامه ولزوى ارحامه ولا نساء ولزوى انسابه ولو قال لذوى قرابته اولدى ونسبه او لقرابته فاجواب ما ذكرنا اذهنا لا يعتبر الجمع عند أبي حنيفة فانه يدخل تحت الوصية الاقرب فالاقرب والواحد فصاعدا بالاخلاف وفي الكافي ولو وصى لذوى قرابته لا يشترط فيه الجمع لاستحقاق الكل حتى لو كان له عم وخالان فكله للم عند قال ويعتبر في هذه المسائل قرابة الموصي له وقت موت الموصي لا وقت البقاء قال في الاصل وان لم يكن للموصي ذو رحم في هذه المسائل فالوصية باطلة عند أبي حنيفة وفي التوازل وفي التفسير بة الوصية للقرابة اذا كانوا يصحون اختلاف المشايخ في جوازها قال بعضهم انها باطلة وقال محمد ابن سلة انها جائزة وعليه الفتوى لانها قرابة لكونها صلة ولو وصى بثلاث ماله لاهل بيته دخل في الوصية كل من يتصل به من قبل آباءه الى اقصى اب له في الاسلام يستوي فيه المسلم والكافر والذكر والانثى والمهرم والقريب والباعد ونسب الانسان من قبل ابية وكل من يتصل به من قبل آباءه الى اقصى اب في الاسلام فهو من اهل بيته نسبته فيدخل تحت الوصية ولا يدخل تحت الوصية اولاد البنات قال الا اذا كان ازوا جهن من بنى اعمام الوصي وعشرته ولا يدخل فيه اولاد الاخوات ولا احد من قرابة ام الموصي واذا وصى لنفسه فهذا او مالا وصى لاهل بيته سواء لان الانسان من جنس قوم ابيه الا ترى ان ابراهيم ولد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قريبا وكذلك اولاد الخلفاء يصلحون للخلافة وان كان اكثرهم من الاماء واعتبر ومن حسن قوم آباءهم فصارقوله وحسنه وقوله لاهل بيته سواء وكل من يتصل به الى اقصى اب في الاسلام يدخل تحت الوصية ان وصى لاهل بيته فهذا ومالا وصى لاهل بيته سواء لانهم يستعملون استعمالا

واحد ابقال آل محمد واهل بيت محمد وآل عباس واهل بيت عباس اذا وصى بثلث ماله لاهله أولا هل فلان فالوصية
لزوجته خاصة دون من سواه اقباسا الا ان استسنا وجعلنا الوصية لكل من يكون في عاله وتزومه نفقتهم ويضمهم بيته
ولا يدخل تحت الوصية مما يملكه فلوكان لهل في بلدتين او في بيتين دخلا تحت الوصية لعدم اللفظ قال رحمه الله فان
كان له عمن وخالان في قهرى لمعبيه لهما اقرب كما في الارث ولتفقا لجمع براديه التي في الوصية على ما بينا فكذلك هذا
عند ابي حنيفة وعندهما يكون بينهم اربا با لاهلهم لا يعتبرون الاقرب وقد تقدم قال رحمه الله ولو كان له عم وخالان
كان له النصف ولهما النصف في اى لو كان له عم وخالان كان لهم نصف ما وصى به وللخالين النصف لان اللفظ جمع فلا بد
من اعتبار معنى الجمع فيه وهو الاثنان في الوصية على ما عرف فيتم الى العلم الخالان لصبر جمعهما فاختار النصف لانه
اقرب وباخذ ان النصف بخلاف ما اذا وصى لذي قرابته حيث يكون جميع اعتبار الوصية لهم اذ هو الاقرب ولو كان له عم
واحد لا غير كان له نصف الوصية لما بينا انه لا بد من اعتبار الجمع فيه وورد النصف الى اى ورثة لعدم من يستحقه لان اللفظ
جمع واذا في الوصية فيكون لكل واحد منهما النصف والنصف الاخر يرد الى الورثة قال رحمه الله ولو له
هم وحملة استويا في لان قرابتهما مستويان ومعنى الجمع قد تحقق بهما فاستحقا حتى لو كان له اخوال معهما لا يستحقون شيئا
لانهم اقرب ولا حاجة الى العلم اليهم الكمال النصاب بهما ولو ان عدم انهم بطالت الوصية لانها متقدمة بهذا لعدم
مرأته وهذا كله عند ابي حنيفة وعندهما لا تبطل ولا يختص الاعمام بالوصية دون الاخوال لما عرفت من مذهبهما
وقد بينا به قال رحمه الله ولو ولد فلان للذكر والانثى سواء في معنى الوصية لا ولا دفلان للذكر والانثى سواء لان
اسم الولد يعمل الكل وليس في اللفظ في يقتضي التفضيل فتكون الوصية بينهم على السواء قال في العيني على الهداية
قال القسبة ابو الليث ولو وصى لولد فلان ولفلان ولد الصلب وله ولولد فلو وصية كلها له وليس لولد الولد شي وقال
شمس الآخرة في شرح الكافي لو كان له ولد واحد ذكر او انثى فجميع الوصية له وذكر الكرخي بخلاف ذلك فقال اذا
وصى بثلث ماله لولد فلان وله ولد الصلب ذكر او انثى كان الثلث لهم بعد ان يكون اثنين فصاعدا ولم يكن لولد ولده
شي ولو كان اصله واحدا وله ولولد كان للذي اصله نصف الثلث ذكر او انثى وكان ما بقي لولد ولده بالسوية
الذكر والانثى وهذا كله قول ابي حنيفة اه ولو وصى لولد فلان اولاد فلان فهذا على وجهين اما ان كان فلان ابا قبيلة
يعني ابا جماعة كثيرة كشمس لبني تميم واسد لبني اسد او كان فلان ابا خاص ليس بابن جماعة كثيرة واعلم بان اولي
الاسامى في هذا الباب الشعب بنحسب السنين معي شعب الشعب الغنائل منها ولهذا ابد الله تعالى به ذكره فقال يا ايها
الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ثم القبيلة ثم العمار ثم البطن ثم الغنم ثم
الفصيلة ثم شعب وكنا قبيلة وقريش عارة وقريش بطن وهاشم ابو جد النبي صلى الله عليه وسلم فعدو عبد المطلب
فصيلة واذا وصى لبني قريش وقريش عارة فانه لا يدخل تحت الوصية اولادهم وكنا قبيلة وتدخل اولاد قريش
واولاد قريش وهاشم واولادهم والعباس واولادهم واذا وصى لبني قريش وهم بمقتضاه لا يدخل تحت الوصية اولادهم
وكنا قبيلة وتدخل من دونهم واذا وصى لبني هاشم الذي هو فخذونه لا يدخل تحت الوصية من فوقهم
ويدخل من دونهم من اولاد الفصيلة ولو وصى لبني الفصيلة فانه لا يدخل تحت الوصية اولاد العباس واولاد ابي
طالب واولاد علي ولا يدخل من فوقهم قال الشيخ الزاهد اجد الطوا وصى بمثل الفخذ مضر ومثل البطن بنو هاشم
ومثل القبيلة قريش ومثل الشعب العربي في الفخذ واذا وصى لولد علي وهم فخذ لا يدخل تحتهم من فوقهم وهم
اولاد قريش لانهم فوقهم فاذا عرفنا هذه المحلة حشنا الى المسئلة التي ذكرناها وهو ما اذا وصى بثلث ماله لبني فلان
وفلان القبيلة وله اولاد ذكور وانثى فان ثلث ماله يكون بين الذكور والانثى من اولادهم بالسوية اذا كانوا يحصون
بالاجماع وان كن اناسا كلهم ولم يذكر هذا في الكتاب قالوا فيسقى ان يكون الثلث لهم وان كانوا ذكورا كلهم
يستحقون كله فاما اذا كان فلان ابا واحد له اولاد ذكور كلهم فان ثلث ماله لهم وان كان اولاد اناسا كلهم لا ياتي لهم

وان كان فلان اباً خاصاً واولاد فلان ذكورا وانما اختلفوا فيه قال ابو حنيفة وابو يوسف الوصية للذكور منهم دون
 الاناث وقال محمد بن الوصية للذكور والاثاث بينهم بالسوية اذا كانوا يصحون وقدرى ابو يوسف بن خالد السعني
 عن أبي حنيفة مثل قول محمد بن الكرخي انه كان يقول ما ذكره في هذه الرواية قول أبي حنيفة الاخر وما يرويه
 يوسف بن خالد السعني قوله الاول وكان يجعل لأبي حنيفة قولاً كان اولاً وخراً في هذه المسئلة فيقول قوله الاول
 قياس وقوله الاخر استحسان فان لم يكن لفلان اولاد صليقة وكان له اولاد اولاد هل يدخلون تحت الوصية يدخلون
 كلهم وان كان له اولاد بنات فانهم لا يدخلون تحت الوصية وان كانوا ذكورا كانوا ذكورا وانما لا يغروا ان كان
 اولاد البنات انما كان فلا شك انه لا شيء لهن وفي الذخيرة مثل من هذه المسئلة فقال اولاد البنات لا يدخلون تحت
 الوصية ثم انشد
 بنو بناتنا وبناتنا * بنوه أبناء الرجال الا بعد

هذا اذا وصى لبنى فلان فاما اذا وصى لولد فلان ولفلان بنات لا غير دخلن تحت الوصية بخلاف مالو وصى لبنى فلان
 ولفلان بنات لاني لهن فان كان لفلان بنون وبنات فالثالث بينهم هذه هم جميعا ويكون ثلث ماله بينهم بالسوية
 لا يفضل الذكور على الاناث قال فان كانت له امرأة حامل دخل باقي بطريق الوصية ايضا ولا تدخل اولادها ولا تحت
 هذه الوصية كولد فلان وولد فلان وولد فلان في الحقيقة من ولد لفلان وللذي ولد منه ابنة وابنته لصلبه فاما ولد
 ابنته وابنته فولد من ابنته او ابنته ولم يتولد من فلان وكان حقيقة هذا الاسم لولد الصلب فاما ولد فلان ولفلان
 لا يدخل ولدا بنمو هذا اذا كان فلان اباً خاصاً فاذا كان هو اباً فدخل اولاد اولادها ولا يدخلون تحت الوصية حال قيام ولد
 الصلب وان لم يكن له ولد اولاد واحد اكان الثلث له بخلاف مالو وصى لاولاد فلان وله ولد واحد فانه يتحقق
 النصف واذا وصى لاولاد فلان وليس لفلان اولاد لصلبه يدخل تحت الوصية اولاد البنين وهل يدخل فيه اولاد
 البنات فغيره واثبات في دخول بنى البنات اما بنات البنات لا يدخلون في الوصية رواية واحدة ولو وصى لاولاد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم العلوية والشيعية والفقهاء والعلماء واصحاب الحديث سمعت الوصية وسئل الفقيه ابو جعفر عن
 رجل وصى لاولاد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ان ابنا من بني كان يقول الوصية لاولاد الحسن والحسين
 ولا تكون لغيرهما واما العبرية فهل يدخلون في هذه الوصية قال ينظر كل من كان ينسب الى الحسن والحسين
 ولا يكون لغيرهما فاما العبرية فهل يدخلون في هذه الوصية يتصل بما يدخل في هذه الوصية لانه كان رضي الله عنه
 زوج ابنته من ولد عمر رضي الله عنه واذا وصى للعلوية فقد حكى عن الفقيه ابي جعفر انه لا يجوز لغيرهم لا يحصون
 وليس في هذا الاسم ما يفي عن الفقهاء واذى الحاجة ولو وصى للفقهاء العلوية يجوز وعلى هذا الوصية للفقهاء لا يجوز
 ولو وصى للفقهاء يجوز وقد حكى عن بعض مشايخنا ان الوقف على معنى الصبيان في المساجد يجوز لان عامتهم
 فقراء والفقراء فهم هو الغالب فصارت حكم غلبة الفقراء كالشيروط قال الشيخ الامام محمد بن الامام القاضي
 يقول على هذا القياس اذا وصى لطلبة علم كورة كذا او لطلبة علم كذا يجوز ولو اعطى الوصية واحدا من فقراء الطلبة
 او من فقراء العلوية جاز عند ابي يوسف وعند محمد لا يجوز الا اذا صرف الى اثنين منهم واذا وصى للشيعية وعبيده قال
 محمد اعلم بان كل مسلم شيعي وعبد لا لرسول الله صلى الله عليه وسلم واما ما وقع عليهم الوهم من انهم الذين يعرفون ما مل
 اليهم وصاروا موسومين بذلك دون غيرهم فقد قيل الوصية باطلة قياسا اذا كانوا لا يحصون واذا وصى للفقهاء
 حكى عن الفقيه ابي جعفر انه قال القسمة عندنا من بلغ من الفقه الغاية وليس المتقعة بغيره وليس له من الوصية نصيب
 قال الفقيه ابو جعفر انه لم يكن في بلدنا احد يسمى فقيها غير ابي بكر الاعشى شعبنا وقد اهدى ابو بكر الفارسي مالا كثيرا
 لطلبة العلم حين نادوه في مجلس ايها الفقيه واداء وصى لاهل العلم بلدة كذا فانه يدخل فيه اهل الفقه واهل الحديث
 ولا يدخل من يتعلم الحكمة وفي الحائفة ولا يدخل من يتعلم الحكمة مثل كلام الفيلسوف وغيره لان هؤلاء يسمون
 المتفلسفة لطلبة علم وهل يدخل فيه المتسكمون فلا ذكر لهذه المسئلة ايضا في الكتب وعن أبي القاسم ان كتب

الكلام ليست كتب علم يعني في العرف ولا يسبق الى الفهم فلا يدخل تحت كتب العلم فعلى قياس هذه المسئلة لا يدخل في الوصية المتكلمون واذا اوصى بثلاث ماله على قراءات العلم من اصحاب الحديث الذين يحتفون الى مدرسة منسوبة في كورة كذا فالعلم لا يقتضيه ان يكونوا من جملة اصحاب الحديث لا يتناول شفعوى المذهب ويتناول من يقرأ الاحاديث ويجمع ويكون في طلب ذلك سواء كان شفعوى المذهب او حنفى المذهب او غير ذلك ومن كان شفعوى المذهب الا انه لا يقرأ الاحاديث ولا يجمع ولا يكون في طلب ذلك لا يتناوله اسم اصحاب الاحاديث قال في الهبط ولو اوصى لثني فلان وان كانوا لا يحصون والوصية باطلة لانها غير ناعن تنفيذ هذه الوصية لانه لا يمكنه تنفيذها السكل لانهم لا يحصون فطلعت الوصية كما لو اوصى لواحد من عرض الناس بخلاف ما لو اوصى للفقراء لان الوصية للفقراء وقعت لله تعالى والفقراء صارفون لهذا لا يرتد بردهم وجازع فيها الى الواحدة منهم عند أبي يوسف لانه واحد معلوم فوكت الوصية له بخلاف الوصية لثني فلان لانها تناولت الاغنياء كما تناولت الفقراء فيقع لقضى الله تعالى حتى ترتد برده ولو اوصى لثني فلان وهم لا يحصون وان كانوا فقراء جازت الوصية لانها وقعت لله تعالى وان كانوا اغنياء لا يجوز لانها وقعت للعباد وقد تعذر تنفيذها لم لا يخلو اما ان كان فلان ابا قبيصة او فلان اب اوجيد فان كان فلان ابا قبيصة وهم ذكور وانما ثالث بينهم بالسوية ان كانوا يحصون لان النساء اذا اختلطن بالرجال يدخلن في خطاب الرجال قال الله تعالى افعلوا الصلوة واتوا الزكاة وقد تناول ذلك الرجال والنساء جميعا وقوله تعالى فان كان له اخوة فلا ماله السدس قد تناول الذكور والاناث فان كن انا اخلصا لم يذ كره في الكتاب وقالوا على قياس تحليل محمد لهذه المسئلة يكون الثلث لهن لانه ذكور وقال يحسن ان يقال هذه المرأة من بني فلان اذا كان فلان ابا اوجيد وله اولاد بنات فلا شيء لهن وان كانوا ذكور او بنات فالثلث للذكور خاصة عند أبي حنيفة وعندهما للذكور والاناث وذ كرى بعض النسخ قول أبي يوسف مع أبي حنيفة وهو الاصح وعند محمد يدخل الاناث لمحمد ان الاناث متى اختلطت بالذكور يربعن الذكور ويطلب الذكور على الاناث فانه يقال بنواكم وبنوهاشم وبنو قيم فانه يتناول الذكور والاناث ولهذا الوصية لا خوة فلا يدخل الاخوة والاخوان تحت الوصية ما كرهه ان يتناولها ان حقيقة هذا اللفظ يطلق على الذكور خاصة وانما يطلق على الذكور والاناث حالة الاختلاط بمازاول العمل بالحقيقة واجب ما امكن مع ان في استعمال هذا المأزول ان كان فلان ابا اوجيد فكل يذ كرام الاب ويراد به الذكور والاناث يذ كرو براديه الذكور خاصة دون الاناث لانه قد تغلوا اولاده من الاناث واطلاق هذا الاسم على الذكور خاصة حقيقة مستعملة وعلى الاناث خاصة بمازاول مستعمل حالة الاختلاط وقع التثني في دخول الاناث تحت الوصية فلا يدخل بالثلاث بخلاف الوصية لو اوصى لثني فلان المقصود من هو الايمان والاشخاص وانما المقصود مجرد الاسباب والوصية للاخوة على هذا الخلاف تكون وصية للاخوة دون الاخوات عندهما لان اسم الاخوة لا يتناول الاخوات بحقيقة بل بمازاوله قال الله تعالى فان كانوا اخوة رجالا ونساء فلهذ كرمثل حظ الاثنين فقد قصر الاخوة بالرجال والنساء ولو تناول اسم الاخوة الاخوات لم يصح الى هذا التفصيل ولو وجد في الوصية مثل هذا التفسير بان قال باخوة فلان رجالا ونساء دخلت الاخوات فيها وليس لولد الولد شيء وان كانوا مع ولدا الصلب وان لم يكن فلان ولدا صلبا فالوصية لابن ابنه دون بنات ابنه لان ولد الابن يسمى ولدا لانه ناقص في الاضافة والانتساب اليه لانه يضاف اليه بواسطة والناقص لا يدخل تحت سطلني اسم المضاف كالولد البنات فعند الاطلاق يحتمل على ولد الصلب لانه احق بهذا الاسم فان تعذر حمله على الحقيقة تجل على المأزول بالعبارة لان ابن الابن فاق مقام ابن الصلب لانه عدم الصلب في المراتب جميعا واستحقاقا وقسط اعتبارا نقصان الاضافة اليه شرعا فكذلك الوصية لانها اخت الميراث ولو اوصى لثني فلان بالثلث ولم يكن لفلان بنون يوم الوصية فهو وليه الذي حدثوا قل موت الموصى لان الوصية تمليك من الموصى للموصى له بعد الموت فيعتبر وجود الموصى له وقت موت الموصى ولهذا الوصية بثلاث ماله وان لم يكن له مال عند

الوصية وان كان له فلان بنون أربعة وولده آخران ثم مات الموصي فالتفت الباقي ولولودين سواء لانه متى اُضاف
 الوصية الى بنى فلان مطلقا لم يسهم تقع الوصية لبقية الموجودين وقت الموت لان البقية الموجودين وقت الوصية لان
 الوصية قلقت مضاف الى ما بعد الموت فيعتبر المات وقت الموت حتى لو قال اوصيت بالثلث لبنى فلان هؤلاء هم ما هم تقع
 لبقية الموجودين وقت الوصية حتى تبطل عيوتهم ولا يكون لبقية الموجودين عند الموت ولو قال لولد فلان دخل المذكور
 والاثان لان الولد يتناول الكل حقيقة وكذلك الجنين لانه ولده وانما تصح الوصية للجنين بشرط أن يفصل حيا
 وتعلق الوصية بالشروط والاحصاء جائزه فان الوصية بالمعدوم للمعدوم جائز وان كان له بنات وبنو بنات فالوصية للبنات
 لان اسم الولد يتناول البنات الصلبة حقيقة وولد الابن مجاز لان الاسم مشتق من التولد والتفرع والبنات الصلبة
 متولدة عنه حقيقة وولد الابن متولد بواسطة فان لم يكن له ولد صلب فالوصية لولد الابن المذكور والاثان سواء كان ولد
 الابن مضافا او منسوب اليه بواسطة الاب وفي الاضافة اليه نوع قصور وعند الاخلاق ينصرف الاسم الى الولد الصلبي لانه
 احق وعند منحه يحمل على ولد الابن مجازا ولا يثنى لولد البنات لان ولد البنت غير منسوب اليه ومضاف اليه لانه من
 جهة الاباء دون الامهات على ما مر بشرحه في كتاب الوقف ولو لم يكن له الاولاد واحد فكل الثلث له لان اسم الولد يتناول
 الواحد فصاعدا ولو اوصى بالثلث لكار ولد فلان وله اولاد منسوبة اليه سبعين وبعضهم ابناء سبعين وبعضهم ابناء
 اربعين فالوصية لثلاثة اربعين او في النصف الاول ثلثي ثلث السد اذ قال اكار بريقي اكار ولو قال ثلث
 مالي بين بنى فلان وبنى فلان واحد هما ثلثا بنين وللاخر واحد كان الثلث بينهم على عدد ذريتهم وان لم
 يمكن لالاخرين ردي نصف الثلث الى الورثة ولو قال بين اعمامى واخوانى وله عم واحد فكل الثلث بينهم لان اقل
 المجموع في باب الوصية والميراث اثنان لما بينا وان كان له عم واحد وثمان ولس له خال ردي نصف الثلث للورثة
 ولو قال لعماتي وله اخ واحد وهو يعلم او لا يعلم فله نصف الثلث ولو قال ثلث مالي لفلان ولبنه ولسا كن ذال فلان
 ابن واحد والثلث بينهما الرباعا لفلان سهم ولبنه سهم ولسا كن سهم ويرجع سهمهم الى الورثة لانه قال لبنى فلان
 والابن الواحد لا يكون بنين ويكون الابن بن فلان لان اسم المجموع يطلق على الابن ولو اوصى بثلث لفلان
 اولاهل بيت فلان وليس له بيت ولا قرابة فانه يعطى الرجل الذي سماه وعياله الذي يعوله من ولده وتدخل امراته
 فيهم اثنان ويحل اوصى بثلث ماله لبنى فلان وهم ثلاثة قبل موت الموصي فان كان ابوهم حيا والثلث بينهم
 نصفان وان كان ميتا بطل ثلث الوصية والثلثان بينهما نصفان قال الفقيه ابو الليث وبه نأخذ لان اباهم لمات لا يبقى
 له ولد سواء حيا فانصرفت الوصية الى عدهم فصار كانه قال ثلث مالي لفلان وفلان فلما مات احدهم بطلت
 وصيته واذا اوصى بثلثه لقرابة بنى فلان وهم لا يحصون دخل موالهم وموالى موالهم وموالى الموالاة وحلفاؤهم يقسمه
 بين من يقر عليه منهم بالسوية لان كل فريق من هؤلاء ينسبون الى فلان بالنسبة قال عليه الصلاة والسلام ان مولى
 القوم منهم وحليف القوم منهم والحليف من والى قوما وحلفون له على الموالاة والقراب من يصير ضمير حلف وان
 اعطى الكل او واحد منهم حاز عند ابي يوسف وقال محمد بن عطاء بن رباح في باب الوصية للفقراء وان
 كان فلان ابا خاصا وليس بابي قيس له ولا جدها لثلاثة لبقية له ولم تدخل الموالى او الخلف في الوصية لان موالهم
 ابعد الى فلان من بنى بنه وبني بنه لا يدخلون تحت الوصية فلو اولى اولى لانهم لا ينسبون اليه اذ لم تكن القسمة مضافة
 اليه ولو اوصى لثلاثي او اربعة بنى فلان والوصية جائزة بحصون اولاد في الاصل واليتم كل من مات ابوهم ولم يبلغ
 التحمل غنيا كان او فقيرا وقل محمد بن حجة في اللغة انه من ارباب اللغة وهكذا قال الحليل ولهذا قال عليه الصلاة والسلام
 لا يتم التحمل ثم اليتم في اللغة ما هو من ايتيم وهو الاغتراد بالمباينة عن الشيء كما يقال هذه الديرة يتيمة لا رادها
 عن اشكالها ونثارها وتسمى المرأة يتيمة مجازا لان رادها من قوة القلب الا انه في عرف الشرع اسم لمن اغترد عن
 ابي في حال صغره والارملة كل امرأة فقيرة ذريتها زوجها اوبات عنها دخل بها ولم يدخل وقول محمد بن حجة وهكذا قال

صاحب الزاهر والارملة المرأة التي لازوج لها ما خوذ من قولهم ارمل القوم اذا قضي زادهم والذي يسمى ارملًا مجازًا
ثم البتاني ان كانوا يصومون الثلث بينهم بالسوية يدخل القتي وانفق فيه وان كانوا لا يصومون فهو للفقر لخاصة من
يقدر عليهم منهم لان البتاني يذكرهم ويراد بهم الفقراء المتاجرون قال الله تعالى واعلموا انما نعطيهم من شئ الا بقدر
البتاني واراد بهم المتاجرين وهذا تدبير اسم اليتيم لغة معانيه عن الحاجة فيكون هذا وصية بالصدقة والوصية
بالصدقة وصية لله تعالى فتكون حائزة لان الله تعالى معلوم فانكر خصص المتاجرين الى من يقر مقامهم باضافة
الوصية اليهم تصح بالعقد ولو اعطاه واحد افعلى الخسلاف الذي عرفان اوصى بثلثه لايامي بنى فلان او ثيب بنى فلان
او ابكار بنى فلان ولم يخصص الوصية باطلة لجهالة الموصى له وليس في اسم الاعمى ابني عن الحاجة حتى يحمل على
الوصية بالصدقة بخسلاف الارامل والبتاني على ما مر وان كان يخصص فهو بينهم بالسوية والاعمى كل امرأة ازوج لها
جوعت حرما او حلالا بلغت اول مبلغ غنية او فقيرة وقال السكري وارب القاسم الصغار الجماع والاثرة ليست بشرط
لثبوت هذا الاسم حتى قال ابان الرجل واليكرا اذا دخل تحت الوصية يدل قول الشاعر

ان القبور تسبح لايامي • النسوة الارامل البتاني

والقبور كما تضم الثيب تضم البكر والعصق قول محمد لانه هبة في اللغة هكذا قاله الجليل بن احدى العرب ولهذا قال عليه
الصلاة والسلام الاعمى احق بنفسها من ولها والبكر تستأمر بنفس اعطى البكر على الاعمى والمعطوف غير المعطوف
عليه قال رحمه الله ﴿ولوثة فلان للذكر مثل حظ الانثيين﴾ يعني لورثة فلان يدفع للذكر قدر حظ الانثيين لانه اسم
مشق من الورثة وترتب الاسم على المشتق يدل على العلة ألا ترى ان الله تعالى لم يخاص على الورثة بقوله وعلى الوارث
مثل ذلك ترتب الحكم عليهما حتى وجبت النفقة بقدرها ثم شرط هذه الوصية ان يموت فلان الموصى لورثته قبل موت
الموصى حتى يعرف ورثتهم منهم حتى لو مات الموصى قبل موت الموصى لورثته بطلت الوصية بخسلاف ما اذا اوصى لولده ولو
كان مع ورثته ومضى له ان يرقم بينهم وبينه على الرأس ثم ما اصاب الورثة جميع وقسم بينهم لانه كمثل حظ الانثيين
﴿باب الوصية بالمخدمة والسكنى والنفقة﴾

لم افرغ من بيان الوصية المتعلقة بالاعيان شرع في بيان الوصية المتعلقة بالمنافع وان هذا الباب لان المنافع بعد
الاعيان وجودا فانها عنها وضعا قال رحمه الله ﴿وتصح الوصية بخدمة عبده وسكنى داره مدمعة مملوكة وابداكم لان
المنافع يصح تملكها في حال الحياze ببدل او بغيره وكذا بعد المات الحاجة كافي حكم الاعيان ويكون عبدا وساهلي
ملك المبت في حق المنفعة حتى يستوفيه الموصى له على ملكه كما يستوفى الموقوف عليه المنافع على حكم ملك الواقف قال
في الاختيار مخرج المختار وليس للموصى له ان يورثها لانه ملك المنافع بغير بدل والذي علق ان يورثها والذي بطلت
المنافع بغير عوض قال في الهداية وليس له ان يخرج العبد من بلد الموصى الا اذا كان الموصى له وأهله في بلد اخرى
فخصر حال بلده لخدمة لان المقصود من الوصية الخدمة ومضى امكن توسعه الى الخدمة من بلد الموصى فلا يخرج منه منها
وأفاد بقوله مدة وأبدا انها تجوز مؤبدة ومؤقتة كافي العارية وتفسر هان يقوم الوارث مقام المورث فيما كان له
وذلك في عين تبقى والمنفعة عوض يعني وكذا الوصية بغلة ودار والعبد جائز لانها بدل المنفعة والجوز للوصية بما الحاجة
وهي تعمل الكل اذا الموصى يحتاج الى التقرب الى الله تعالى عيا بقدر عياله وكذا الموصى له يحتاج الى قضاء حاجته
بأي شئ كان قال رحمه الله ﴿فان خرج العبد من ثلثه علم البدي لخدمته﴾ لان حق الموصى له في الثلث لا يترجح حائزة
فيه قال في الاصل يجب ان يعلم بان الوصية بخدمة الرقيق وسكنى الدار وورثة الرقيق والدور والارضين والبتاني حائزة
في قول علما ثار جهه الله تعالى واذا حازت الوصية بخدمة الرقيق وسكنى الدور وورثة الرقيق فنقول اذا اوصى لرجل
بخدمة عبده سنة او هلالا له غيره فهذا على وجهين اما ان تكون السنة معدومة بان قال اوصيت بخدمة هذا العبد مثلا سنة
سبعين واربع مائة او كانت غير معينة بان لم يقل سنة كذا او كل وجه من ذلك على وجهين اما ان يكون العبد يخرى من ثلث

ماله أولا يخرج من ثلث ماله فان اوصى له بخدمة عبده في سنة بعينها وضمت تلك السنة بعينها قبل موت الموصي بطلت
 الوصية وان مات الموصي قبل دخول تلك السنة التي عنها تم دخلت تلك السنة التي عنها ينظر الى العبدان كان العبد
 يخرج من ثلث ماله أولا يخرج من ثلث ماله ولكن اجازت الورثة الوصية فانه سلم العبد الموصى به اليه حتى يستوفي
 وصيته وان كان لا يخرج العبد من الثلث ولم تجز الورثة الوصية فان العبد يخدم الموصى به يوما والورثة يومين حتى
 تضي السنة التي عنها فاذما ضمت تلك السنة التي عنها سلم العبد للورثة هذا اذا كانت السنة بعينها وان كانت السنة
 بغير عينها ان كان العبد يخرج من ثلث ماله أولا يخرج وقد اجازوا قديم العبد الى الموصى له حتى يحق له سنة
 كاله ثم يرد على الورثة فان كان العبد لا يخرج من ثلث ماله ولم تجز الورثة فانه يخدم الموصى به بالخدمة وكان يجب
 ان يعين السنة التي وجد فيها الموت وكل جواب مرفعه فيها اذا اوصى له بخدمة عبده سنة فهو الجواب فيما اذا اوصى
 له بقله دار سنة او سكنى دار سنة من السنة او لم يعين السنة الى ان عماد كرا في الخدمة وفي المتن رواية المعلى عن
 ابي يوسف اذا اوصى لرجل بسكنى داره ولم يوقت كان ذلك ما عاش وعن محمد عن ابي حنيفة اذا اوصى بقله عبده هذا
 فلان ولم يسم وقتا وهو يخرج من ثلث ماله فله غلته حال حياته وان كانت الغلة اكثر من الثلث وكذلك الوصية بقله
 البستان او سكنى الدار او خدمة العبد وهو قول ابي يوسف ومحمد وفي نوادر بشر عن ابي يوسف اذا اوصى بخدمة عبده
 او سكنى داره لعبد رجل جاز للعبد للموصى له ولا يجوز لولا ويسكن العبد الدار ولا يسكن مولاه فان مات العبد للموصى
 به طلعت الوصية وان يبيع او اعاقق فبقية الوصية وفي نوادر بن جماعة عن ابي يوسف رجل اوصى ان يخدم عبده
 فلان حتى يستغنى فان كان فلان صغيرا خدمه حتى يدرك وان كان كبيرا فالوصية باطله قالوا اذا اوصى لهما بالسكنى
 فالسكنى بينهما بخلاف العبد فانه يقسم الخدمة بينهما ولم يقسم العين وفي الكافي ولو اقصموا الدار بمائة من حيث
 الزمان يجوز ايضا الا ان الاول اولى ولو اوصى له بقله عبده او بشرة بستانه فانه يجوز ولا يمكن له مال غيره كان له ثلث
 الغلة والشرة بخلاف الخدمة وليس للورثة بيع ما في ايديهم من ثلث الدار وعن ابي يوسف ان لهم ذلك ولو نوب ما في
 يدهم من الدار كان له ان يراحم الورثة فيما في ايديهم ولو اوصى بقله عبده او داره فاستخدمه وسكنها بنفسه قبل يجوز
 ذلك قالوا لا يصح انه لا يجوز وليس للموصى له بالخدمة والسكنى ان يورث العبد والدار وفي الظهيرية وعليه الفتوى
 وقال الشافعي له ذلك واذا اوصى لرجل بشرة بستانه فهو على وجهين امان قال ابدا ولم يقل فان كان في بستانه ثمر وهو
 يخرج من ثلث ماله كان له ذلك ولم يكن له ما يحدث من الثمار بعد ذلك الى ان يموت هذا اذا كان في البستان ثمار
 قائمة يوم الموت فاما اذا لم يكن في البستان ثمار قائمة بعد الموت فالقياس ان تبطل الوصية ولا تصرف الوصية الى ما يحدث
 من الثمار بعد الموت ولكن في الاستحسان لا تبطل الوصية ويكون للموصى له ما يحدث من الثمار بعد موت الموصى اذا
 كان البستان يخرج من ثلث ماله وهذا الذي ذكرنا كله اذا لم ينص على الايد فاما اذا قال اوصيت لك بشرة بستانى ابدا
 فحدث في البستان شجر من اصول النخل وان دخل غلة ذلك في الوصية وان قاسم الوصى الموصى له ثلث غلة البستان مع
 الورثة فاعل الذي لهم ولم يقل الذي له فانه يشاركه ويشاركونه في القسمة قال للورثة ان يبيعوا ثلثي البستان فيكون
 المشتري شريكا للموصى له بالقسمة بخلاف ما لو باعوا الكل فانه لا يبيع ولا يبيع في حصة الثلث وفي المتن اذا اوصى
 بسكنى داره لرجل ولا مال له غيرها قال ابو حنيفة ليس للورثة ان يبيعوا الثلثين وقال ابو يوسف لهم ان يبيعوا الثلثين
 ولهم ان يقيموا فيكون لصاحب الوصية الثلث قال ابو حنيفة لو كانت هذه الوصية بقله الدار كان للموصى له ثلث الغلة
 ولم يكن له من ان يقيموا الدار فاذا خاف اذا سمعت ان لا تقبل فليس له شئ وقال ابو يوسف يقيموا فيكون له الثلث واذا
 اغل فهو له وان لم يغسل فليس له شئ وللورثة ان يبيعوا الثلثين قبل القسمة وبعدها واذا اوصى الرجل لرجل بقله ارضه
 وليس عليها نخيل ولا شجر وليس له مال غيرها فانما تخرج فاعطى صاحب الغلة ثلث الاجر وان كان فيها شجر اراه على ثلث
 ما يخرج من النخيل ولا يدفع له مزارعة بالنصف أو الثلث وان كانت الزراعة اجارة الارض اذا كان البذر من قبل

العامل لانها ليست باجارة من كل وجه بل اجارة وشركة حتى اذ لم تخرج الارض شيلا يصحكون لصاحب الارض
 شي وقد ذكرنا ان الوصية باسم الفلانة تنصرف الى الاجارة من كل وجه ولم تنصرف الى المزارعة واذا اوصى ان تؤجر ارضه
 من سنين مسماة كل سنة بكذا اوصى جميع ماله فانه ينظر الى اجرتها فان كان هي اجرتها وجب تنفيذ هذه الوصية
 وان كان المسمى اقل من اجرتها فان كانت المأبأة بحيث تخرج من ثلث مال الميت فانه تنفذ هذه الوصية وان كانت
 المأبأة بحيث لا تخرج من ثلث مال الميت يقال للموصي له بالاجارة ان اردت ان تؤجر منك هذه الارض فبلغ الاجر
 الى تمام الثلثين فان بلغ تؤجر الارض منه وان لم يبلغ لا تؤجر الارض منه وكان الجواب في الاجارة كالجواب فيها
 اذا اوصى ان تباع ارضه من فلان وكذا اذ ذلك جسع ماله هناك ان كان المسمى مثل قيمة الارض او اكثر او اقل
 قيمة الارض بنفس يسير تباع منه وان كان بغير فاحش فان كان المأبأة بحيث لا تخرج من ثلث ماله يقال للموصي له
 بالبيع ان اردت ان تباع منك هذه الارض فبلغ الثمن الى تمام ثلث القيمة فان بلغ تباع الارض منه وان لم تبلغ فانها
 لا تباع الارض منه فكذا في الاجارة ومن مشايخنا من قال لا يجوز ان يكون الجواب في الاجارة كالجواب في البيع
 ومنهم من قال بما ذكره محمد بن الجواب صحيح في الاجارة واذا اوصى وليس له بستان ثم اشترى بستانا ثم مات فالوصية
 جائرة من الثلث واذا اوصى لانسان بستانا من عقه ولم يقل يوم الموت ان كان في ملكه يوم الوصية صححت الوصية وتعلق
 بها حتى اذا هلك بعد ذلك بطلت الوصية وان لم يكن في ملكه يوم الوصية كانت الوصية بائنة ولو قال اوصيت لك
 بستانا من عقي يوم الموت فالوصية حائزة وان لم يكن في ملكه يوم الوصية واذا اوصى رجل لرجل بستانا فاعل
 البستان سنة او سنتين او اكثر من ذلك قبل موت الموصي ثم مات الموصي فليس للموصي له من ثلث الفلانة شي انما يكون
 له من الفلانة ما يكون في البستان يوم مات الموصي وما يحدث بعده موته في المستقبل الى ان يموت الموصي له فانما يوجد
 من ثلث البستان قبل موت الموصي بعد الوصية وانه لا يكون للموصي له من ذلك شي واذا اوصى رجل لرجل بستانا
 بستانه ثم ان الموصي له بالفلانة اشترى البستان من ورثة الميت فذلك جائز وتبطل وصيته وكذلك لو لم يتبع الورثة
 ولهم ترادوا على شي يدفعوه اليه على ان يسم الفلانة ويبرأ منها فان ذلك جائز وكذلك الصلح عن سكنى الدار وخدمة
 العبد جائز وان كان يبيع هذه الحقوق لا يجوز وذكر مسألة الصلح عن مسألة النخل وفي نوادر بشر عن ابي يوسف
 وذكر فيها القياس والاستحسان وصورة ما ذكر عنه اذا اوصى بثلثة فله ثلاث سنين وصالح عنها وقبض الراهم منهم
 فالصلح باطل قياسا لان هذا صالح من مجهول لا بدري يصحكون او لا يكون لكن احسن واجيز هذا الصلح واذا
 اوصى رجل بقلعة داره او بقلعة عبده لساكن حاز ذلك من ثلث ماله واذا ثبت ان الوصية بالقلعة لله تعالى جائرة
 كالمنفعة واذا اوصى بظهر دابته في سبيل الله لانسان بعينه جازت هذه الوصية عندهم جميعا وما اذا اوصى بظهر دابته
 في سبيل الله ولم يعين احدا فان المسئلة على الخلاف فلي قول ابي حنيفة وابي يوسف لا يجوز وهو القياس في سبيل
 الله وعلى قول محمد لا يجوز مثل ابو بكر عن ارمي بقلعة كرمه لانسان قال يدخل فيه القوام والاوراق والمحطب
 والغرا الا ترى انه لو دفع الكرم معاملة فكل هذه الاشياء تكون بينهما كذا هو في فتاوى ابي الليث اذا اوصى
 بشمر كرمه ثلاث سنين لساكن فبات ولم يحمل حكمه ثلاث سنين شافا قال نصير بطلت الوصية وفي النوازل
 وليس على الورثة شي بعد ذلك وقال محمد بن مسلمة يوقف ذلك الكرم وان خرج من الثلث بصدق بقلعة ثلاث
 سنين قال الفقيه قول محمد بن مسلمة موافق لقول اصحابنا فانهم قالوا فحين اوصى بمائة مائة سنة لفلان وفلان
 طائفتي رجوع فان العبد بمائة سنة فلو قال بمائة سنة فقدم فلان قبل مضي السنة بطلت الوصية
 كذلك الفلانة وفي العيون اذا اوصى لرجل ان يزرع له في كل سنة في ارضه فالبذر والحراج والسقي على الموصي له وان
 اوصى له ان يزرع كل سنة عشرة اجرة فالبذر والسقي والحراج من مال الميت ولو اوصى لرجل بشمر فخل قد بلغ
 او زرع استخمد او لم يستخمد فالخارج على الموصي له فالاصل فيه ان كل شي لو اوصا به اقله لم يلزم صاحب الارض

الحراج فاذا أوصى به لغيره فعلى الموصى له الحراج وكذا لو أوصى بشجرة فخذ له أو زرع قد أدرك فحراجه على الموصى له ولو قطع الشجرة وحصد الزرع ثم أوصى به لرجل فالحراج على الموصى وبما يتصل بهذا الفصل ما قاله مجدى الجامع رجل مات وترك عبدا لماله غيره وأوصى بخدمة عبده سنة لرجل وأوصى بخدمته سنتين لرجل آخر ثم مات ولا مال له غيره فالورثة أن يحجزوا ذلك لهم خدمة للعبد تقيم على تسعة أيام للورثة ستة أيام ولهما ثلاثة أيام فاذا مضى ثلاث سنين سلم الورثة الميت رقبته ومنفعة لانه مال الميت وقد خلا عن الدين والوصية فيكون للورثة ولو كان العبد يخرج من ثلث المال أو يخرج رجل أحازت الورثة ذلك فميت خدمة العبدان لا ما أوصى له بالسنة وبوين الموصى له بالسنتين فيحصل استيفاء الوصيتين في ثلاث سنين ولاحق للورثة في خدمة العبد ولو كان أوصى لرجل بخدمة العبد سنة سبعين ومائة ولا تسعة عشرة إحدى وسبعين وراثته والخدمة والعبد لا يخرج من الثلث ولم تجز الورثة فميت الخدمة في سنة إحدى وسبعين ومائة على ستة أيام وورثة أربعة أيام ولكل واحد من الموصى لهما يوم وإذا مضت هذه الوصية تبطل وصية الموصى له بسنة سبعين وفي سنة إحدى وسبعين تقيم خدمة العبدان لا على ثلاثة يوم للموصى له بسنة إحدى وسبعين وبومان للورثة فاذا مضت هذه السنة طالت الوصية ولو كان العبد يخرج من الثلث أو يخرج لرجل أحازت الورثة كانت خدمة العبد كلها في سنة سبعين له وفي الجامع أيا رجل أوصى لرجل بسكنى دار سنة وأوصى لآخر بسكاها سنتين ثم مات ولا مال له غيره الدار أو أيا الورثة أن يحجزوا دارا وتقيم بينهم ثلث الدار تسكنها الورثة وثلث الدار يقيم بين الموصى لهما نصفين يسكن لكل واحد منهما سدس الدار حتى تضي سنة فاذا مضى سنة فالموصى له يسكنى الدار سنة يدفع السدس الى الموصى لهما يسكنى الدار سنتين فيسكن ثلث الدار سنة أخرى ثم تعود الدار الى الورثة وفي الظاهرية ولو كانت الدار لا تحمل القسمة كان المحكم فيها كالمحكم في العبد وهذا اذا لم يخرج الدار والعبد والغرة من الثلث فاما اذا خرج من الثلث أو أحازت الورثة فميت الدار والغلة والسكنى كلها في السنة الاولى بين الموصى لهما نصفين وفي السنة الثانية كلها للصاحب السنتين فالرجح الله فان خرج العبد من ثلثه سلم اليه لخدمته في لان حق الموصى له في الثلث لاراجاه الورثة فيه وقد قدمنا ما فيه قال رحمه الله (والاى اى وان لم يخرج من الثلث فخدم الورثة يومين والموصى له يوما) لان حقه في الثلث وحقه في الثلثين كافي الوصية بالعبد ولا يمكن قسمة العبد لانه لا يقبض بغير فصرنا الى المأياة فيصنعهم انلا تا وقد مننا تفاسيل المسئلة قال رحمه الله (وبوجوبه يعود الى ورثة الموصى اى بموت الموصى له يعود العبد والدار الى ورثة الموصى لانه اوجب الحق للموصى له ليستوفي المنافع على حكم ملكه فلما انتقل الى وارث الموصى له استحقها اي دامن ملك الموصى بغير رضا وذلك غير حائز قال رحمه الله (ولو مات في حياة الموصى طالت اى لو مات الموصى له قبل موت الموصى طالت الوصية لانه لم يضاف الى ما بعد الموت وفي الحال ملك الموصى ثابت فيه ولا يتصور ترك الموصى له بعد موته قبطلت وقد قدمنا قال رحمه الله (وبشجرة بستانه مات وفيه شجرة له هذه الشجرة وان زاد ابداله هذه الشجرة وما يستقبل كطلة بستانه اى اذا اوصى بشجرة بستانه ثم مات وفيه شجرة كان له هذه الشجرة وحدها وان قال له شجرة بستانى ابدا كان له هذه الشجرة وغرته فيما يستقبل ما عاش وان اوصى له بغلة بستانه فله الغلة القائمة عليه وما يستقبل فحاصله انه اذا اوصى بالغلة استحق القائمة والحادث وان اوصى بالشجرة لا يستحق الا القائمة لان اذا زاد ابدا فحينئذ تصير كالغلة فيستحقه وهو المراد بقوله وان زاد ابدا له هذه الشجرة وما يستقبل فيحتاج الى الفرق بينهما والفرق ان الشجرة اسم للوجود وعرفا والغلة اسم للشيء الموجود وما يكون بعرض الوجود ولا يراد بالعدم الابدل لرائد عليه وانما قد بقوله وفيه شجرة لانه اذا لم يكن في البستان شجرة والمسئلة بمحالتها ففى كسئلة الغلة في تناولها الشجرة المعلوم ما عاش الموصى له وانما كان كذلك لان الشجرة اسم للوجود وحقيقة ولا يتناول بالعدم العجزا فاذا كان في البستان شجرة عند موت الموصى صار مستعلا في الحقيقة لا يتناول العجزا واذا لم

يكن فيه يتناول المأزول لا يجوز الجمع . ثم ما الاية اذا ذكر لفظ الابد قينا ولها ما عمل به عموم المأزول لا جمعا من الحقيقة
 والمأزول قد معنا تفاصله قال رحمه الله **هو** يوصف غنمه وولدها ووليتها له الموجود عند منومة قال ابدأ وألاكم أى
 اذا أوصى بهذه الاشياء كان له الموجود عند منومة ولا يستحق ما يحدث بعد منومة سواء قال ابدأ أو لم يقل لانه انجاب
 عند الموت فتعتبر وجود هذه الاشياء عنده فهذه الحرف لكن حازت الوصية في القلة العدمية والثمرة العدمية على
 ما بينا لانها تستحق بغير الوصية من العقود كالمزارعة والمعاذلة فلا تستحق بالوصية أولى لانها أوسع بايام غيرها وكذا
 الصوف على الظاهر والذين في الضرع والولد الموجود في البطن يستحق بمصمغ العقود نجا ويجعل مقصودا لهذا
 بالوصية ثم مسائل هذا الباب على وجوه فلا تقيمها ما يقع على الموجود والعدوم وذكر الابد أو لم يذكر كالوصية بالخدمة
 والسكنى والخلقة والثمرة اذا لم يكن في اللسان شيء من الثمرة عند منومة ومنها على الموجود دون العدم وذكر الابد أو لم يذكر
 كالوصية بالبن في الضرع والصوف على الظاهر ومنها ما يقع على الموجود والعدوم ان ذكر الابد أو لا فعل الموجود فقط
 كالوصية بشجرة بستانه وفيه ثمرة ولم يصرح المؤلف بالوصية بالسكنى والدفن وبقراءة القرآن على القبر ووصية فذكر
 ذلك تقيما للقاعدة قال في واقعات الناطق اذا أوصى بان يكفن بالف دينار أو بعشرة آلاف درهم فله ان يكفن بالوسط
 الذي ليس فيه اسراف ولا تقتير ولا تصديق وقال في موضع آخر يكفن بكفن النمل وهو ان نظرا لثيابه حال حياته
 للفروج للجمعة والعبدن والوليمة وقبل الفقيه في بكر البلى لم اعتبرت ثياب الجمعة والوليمة ولم تعتبر ثياب البلى كما
 قال الصديق المحي أخرج الى المجدد من الميت قال ذلك في زمان لم يكن معه غيره وفي النوازل مثل أبو القاسم عن امرأة
 صاحبة فراش أوصت اثنتان تكفنها بدين درهم ما يساوى ثلثمائة درهم قال ان لم تفعل ذلك باذن جميع الورثة
 وهم كارضتها حجة الثياب ان كانت السكل وضبعة ولا يحسب منها شيء وان كان البعض رفعة دون البعض عما كان
 فيه يكفن مثلها لم تضمن وما زاد على ذلك خسته وفي فتاوى الخلاصة وفتاوى الزايدة ما ترى في الكل ان فعلت من مالها أو
 من التركة تضمن وسئل ايضا عن أوصى بان يكفن له شمن كذا وقيل الموصى له ذلك فلا ضمان عليه ولو جسر ما
 وذلك الشيء للورثة وسئل أبو بكر عن امرأة أوصت الى زوجها ان يكفنها من مهرها الذي لها عليه قال أمرها ونهها في
 باب الكفن باطل وفي فتاوى الخلاصة قال وصيتها في تكفنها باطلة ولو لم تترك ما لا يكون كنفها في بيت المسال دون الزوج
 بلا خلاف بين علما قال الفقيه أبو القاسم رحمه الله هذا الجواب ظاهر الرواية عن أصحابنا وروى خلف عن أبي يوسف أن
 الكفن على الزوج كالسكوة وعن محمد انه لا يجب قال أبو بكر في جوابي يوسف ناخذ قال الفقيه أبو بكر فيمن أوصى بان يكفن
 في ثوب ان هذه الوصية باطله وفي الذهيرة ولو أوصى أن يكفن في ثوب كذا ويدفن في موضع كذا الوصية في تعيين
 الكفن وموضع القبر باطلة وفي روضة الزند وسئى اذا أوصى بان يكفن في خمسة أبواب أو في ستة أبواب حازت وصيته
 ويراعى شرائطه وفي الخلاصة ولو أوصى بان يدفن في مقبرة كذا تعرف فلان الزاهد تراعى شرائطه وان أوصى بان
 يدفن مع فلان لا يصح وقال ابراهيم بن يوسف فيمن مات ولم يترك شيئا قال ان مات وترك ثوبا واحدا يكفن فيه ولا
 يسأل قدر ثوبه يكفن فيه ولا يسأل تزايده رجلا كان أو امرأة قال الفقيه هذا أقول ابراهيم وقال ابن مسلة وغيره يكفن
 في ثلاثة أبواب وكالا القولين حسن أوصى بان يدفن في داره فوصيته باطلة لانه ليس في وصيته منفعة له ولا حسد من
 المسلمين فلو دفن فيها فهو كدفنهم بغير وصية يرفع الامر الى القاضي فان رأى الامر برفعها ففعل وان أوصى بان
 يدفن في داره فهو باطل الا ان يوصى ان يجعل داره مقبرة للمسلمين وفي الخلاصة ولو أوصى بان يدفن في بيته لا يصح
 ويدفن في مقابر المسلمين ولو أوصى بان يعلى عليه فلان فقد ذكر في العيون أن الوصية باطلة وفي الفتاوى العتبية
 وهو الاصح وفي نوادر ابن جماعة انها جائزة ويؤجر ان يصل عليه والفتوى على ما ذكر في العيون وعن أبي يوسف اذا
 أوصى بثلاث ماله في أركان موفى المسلمين أو في حفر مقابر المسلمين أو في سقاية المسلمين قال هذا باطل ولو أوصى بثلاثة
 في أركان فقراء المسلمين أو في حفر مقابرهم فهذا جائز وفي فتاوى الخلاصة ولو أوصى بان تتخذ داره مقبرة ففعلت

فوارثه غير في دفنه فيها ولو أوصى بأن يتخذوا خافئزل فيه الناس لا يصح وعليه الاعتماد بخلاف ما لو أوصى
 بأن يتخذ نسفاية رجل مات ولم يوص إلى أحد فباعته أمرا أنه دار من تركه لكن بغیر اذن سائر الورثة فالبيع في نصيبها
 جائز وإن لم يكن على الميت دين يحبط بعد ذلك ينظر ان كفته بكفن مثله ترجح في مال الميت وإن كفته بأكثر
 من كفن المثل لا ترجع الا بقدر كفن المثل رجل أوصى بأن يكفن له من ثمن كذا فلم يفعل الوصي من ثمن كذا وكان
 وجدا المشتري أولم يجد لا يضمن الوصي ذلك الشيء ولو اشترى الوصي كفنًا دفن فيه الميت فظهر فيه عيب فهو
 والوصي يرجعان على البايع بالتقصان والاجنب لا يرجع وإذا أوصى أن يدفن في مسج كان اشترى وتغل يده ونقيده
 رجله فهذه وصية بمال ليس بمشروع فبطلت و يكفن كفن مثله ويدفن كما يدفن سائر الناس اذا دفن الميت في قبر فيه
 ميت آخر قال اذا بلى الاول حتى لم يبق منه شيء من العظام وغيره يجوز وإن بقي فيه العظام فله يمال عليه التراب
 ولا تحرك العظام ويدفن الثاني بقرب الاول إن شاء أو يجعل بينهما حاجز من الصعيد ولو أوصى بأن يجعل بعد موته
 إلى موضع كذا ويدفن هناك و يعني هناك رباط من ثلث ماله مات ولم يجعل إلى هناك قال أبو بكر وصيته بالرباط
 جائز ووصيته بالمحل باطلة ولو جله الوصي يضمن ما اتفق في جله قال الفقهاء هذا اذا جلى بغیر اذن الورثة ولو جلى باذنهم
 وهم كبار فلا ضمان اذا أوصى بأن يطن قبره ويوضع على قبره فية فالوصية باطلة الا ان يكون في موضع يحتاج إلى التطين
 فيجوز سئل أبو القاسم عن دفع إلى ابنته خنجر درهما في مرضه وقال ان مات أنا فامري قبر ابنتي درهما واشترى
 بالباقي حنطة وتصديق بها قال الحنفية الوصية بها لا تجوز وينظر إلى القبر الذي أمر بعمارة فان كان يحتاج إلى
 العمارة للتخصيص لا للزينة هر بقدر ذلك والباقي يصدق على الفقراء وان كان أمر بعمارة على الحاجة التي لا بد منها
 فوصيته جائز وإذا أوصى أن يدفع إلى انسان كذا من ماله ليقرا القرآن على قبره فهذه الوصية باطلة قال ان كان
 القارئ معينا ينبغي أن تجوز الوصية له على وجه الصلة دون الاجر قال ابو نصر وكان يقول لا بد من هذه الوصية لان
 هذا بمنزلة الاجرة والاجرة في ذلك باطلة وهو بدعة ولم يفعلها أحد من المتأخرين وقد ذكر مسألة قراءة القرآن على القبور
 في الاستقصان سئل أبو النصر عن شيء يلقي في القبر يحجب الميت مثل المشربة ونحوها قال لا بأس به وهو بمنزلة الزيادة
 في الكفن وفي الحانسية وبعضهم أنكرو ذلك وقال اذا كان محشوا لا تبقى تحته والحشوة ليس من جنس الكفن فقد
 ذكر محمد في حق الشهيد ينزع عنه السلاح والقرو والحشوة ولو كان من جنس الكفن لما أمر بنزعه وسئل
 أبو القاسم عن أوصى أن تحفر عشرة أقدار قال ان عين مقبرة ليس دفن فيها الموتي فالوصية جائزة لان ذلك عمارة المقبرة
 وانها قريبة وإن كان الحفر لدفن انشاء السيل والفقراء من غير ان يبين موضعا فالوصية باطلة وفي الواقعات عن
 محمد اذا أوصى بأن يحفر مائة قبر استحسن ذلك في محلته ويكون على الكبير والصغير وبعض مشايخنا اختاروا أنه لو لم
 عين المقبرة لا يجوز وإذا أوصى أن تدفن كتبه لم يجز الا ان يكون فيها شيء لا يفهمه أحد ويكون فيه فساد فينبغي أن يدفن
 والكتب التي فيها الرسل وفيها اسم الله ويستغنى عنها صاحبها بحيث أن لا يقرأها واجب محو ما فهم من اسم الله والله يحفر
 لها ويلقيها في الماء الجاري الكثير فلا بأس به وإن لم يفعل ودفنها في أرض ظاهرة ولا ينالها قذر كان حسنا ولا يجوز
 أن يحرقها بالنار حتى يحصوا ما كان من اسماء الله تعالى واسماء رسله وملائكته وفي الحانسية وعن بعض أهل الفضل
 رجل أوصى بأن يباع كتبه ما كان خارجا من العلم وتوقف كتب العلم ففتش كتبه فكان فيها كتب الكلام فكتبتوا
 إلى أبي القاسم الصغار أن كتب الكلام يباع لانها خارجة من العلم وفي الظاهر يفتى في هذا الوصي رجل لاهل العلم
 بشي من ماله لا يدخل فيه أهل الاصول وقد ذكرنا شيامن هذه المسائل مع مسألة دفع المصحف في كتاب الاستقصان

باب وصية الذي

لمافر من وصية المسلمين شرع في وصية أهل الكتاب وترجم بالذي لانه ملحق بالمسلمين في المالمات قال رحمه الله
 في ذي جعل داره في كنيسته في محبته مات فهي ميراث له لانه بمنزلة الوقف عند أبي حنيفة والوقف عند

لا يلزم فيورث فكذلك هذا وأما عندهما فلا ان هذا معصية فلا يصح وان كانت قرينة في معتقدهم بقي اشكال على قول أبي حنيفة وهو ان هذا عندهم كالسجد عندنا والمسلم ليس له ان يسجد للمصطفى فوجبان بدون الذي كذلك لانهم قد يدبر كون وما يعتقدون وجوابه ان المسجد محرز عن حقوق العباد فصار خالصا لله ولا كذلك البيع في حقهم فلا تملكه الناس لانهم يسكنون فيها ويدفنون فيها أموالهم فلم تصر محرزة عن حقوقهم فكان ملكه فيما تاما وفي هذه الصورة يورث المسجد بأضاعى ما يجبي عليه قال رحمه الله ﴿ وان أوصى بذلك لقوم مسلمين فهو من الثلث ﴾ أي اذا أوصى ان يبنى داره سنة أو كنيسة لمعينين فهو جائز من الثلث لان الوصية فيها معنى الاستغفار ومعنى التملك فامكن تخصيصها على اعتبار التعيين قال رحمه الله ﴿ وبداره كنيسة لقوم غير مسلمين هت كوصية حري مستامن بكل ماله لمسلم أو ذمي ﴾ يعني اذا أوصى بداره ان يبنى كنيسة لقوم غير مسلمين هت كوصية حري الخ أما الاول وهو ما اذا أوصى الى قوم مسلمين فهو قول أبي حنيفة وعندهما الوصية باطله لانها معصية حقيقة وان كان في معتقدهم قرينة والوصية بالمعصية باطله لأن تغذها أثر بر الوصية ولا في حنيفة ان هذه قرينة في معتقدهم ومن أمرنا ان نتركهم وما يدبرون فيجوز بناء على معتقدهم الا ترى انه لو أوصى بمأهوق قرينة حقيقة وهو معصية في معتقدهم لا تجوز الوصية اعتبارا لاعتقادهم فكذلكه ثم الفرق لاني حنيفة بين بناءها بين الوصية بها ان البناء ليس بسبب احوال الملك وانما ينزل ذلك الباقي بان يصير محرز اخصا لله تعالى كافي مساجد المسلمين والكنيسة لا تحرز لله تعالى على ما يبناء فيورث عنه بخلاف الوصية لانها وضعت لازالة الملك غير ان ثبوت مقتضى الوصية وهو الملك امتنع فيقال ليس بقرينة عندهم فيبقى بمأهوق قرينة عندهم على مقتضاه فيزول ملكه فلا يورث قال المشايخ هذا فيما أوصى ببناءها في القرى وأما في المصر فلا يجوز بالاتفاق لانهم لا يمكنون من احدث البيع في الامصار وعلى هذا الخلاف اذا أوصى بان يذبح غنائه ويضع للمسلمين من غير تعيين لما ذكرنا وان كان لقوم معينين جاز بالاتفاق لخاصة ان وصايا الذي على ثلاثة اقسام وهو ما اذا أوصى بمأهوق قرينة عندنا وعندهم كما اذا أوصى بان يسجد في بيت المقدس أو بان يعزى الترك وهومن الروم سواء كان لقوم معينين أو غير معينين لانه وصية بمأهوق قرينة عندنا وفي معتقدهم أيضا قرينة ومنها مأهوق باطل بالاتفاق وهو ما اذا أوصى بمأهوق ليس بقرينة عندنا ولا عندهم كما اذا أوصى للفتيات والناقصات أو أوصى بمأهوق قرينة عندنا وليس في معتقدهم كما اذا أوصى بالجمع وبناء المساجد للمسلمين أو بان تسمى مساجدا لانه معصية عندهم الا ان يكون لقوم باعنائهم فيصح باعتبار الثلث ومنها مأهوق مختلف فيه وهو ما اذا أوصى بمأهوق قرينة عندهم وليس بقرينة عندنا كبناء الكنيسة لقوم غير معينين ونحوه فعند أبي حنيفة يجوز وعندهما لا يجوز فان كان لقوم معينين يجوز في الكل على انه تملك لهم وما ذكر من المجاهدة من تصريح المساجد ونحوه خرج عنه على طريق المشورة لا على طريق الازام حتى لا يلزمهم ان يصرفوه في الجهة التي عنها هو بل يفعلون به ما شاؤا ولانه ملكهم والوصية انما صححت باعتبار التملك اللهم وصاحب السدة اذا كان لا يكفر فهو في حق الوصية بمنزلة المسلم لانا امرنا ببناء الاحكام على ظاهر الاسلام وان كان يكفر فهو بمنزلة المرتد فيكون على الخلاف المعروف في تصرفاته قال صاحب الهداية في المرتدة الاصح انه تصح وصاها لانها تاتي على الردة بخلاف المرتد لانه يقتل أو يسلم ليعفوا كالزنية وقال السخاقي في النهاية ذكر صاحب الكتاب في الزادات الخلاف على هذا وقال بعضهم لا تكون بمنزلة الزنية وهو الصحيح حتى لا تصح منها وصية والفرق بينها وبين الزنية ان الزنية تقرر على اعتقادها وأما المرتدة فلا تقرر على اعتقادها اه وقال صاحب العناية بعد نقل هذا من النهاية والظاهر انه لا منافاة بين كلامه لانه قال هناك الصحيح وهما الاصح وهما يسد فان اه أقول هذا ليس بشئ اذ لا شك ان مراد من قال في الخلافيات هو الصحيح ترجيح هذا القول على القول الآخر لا يان مجرد صحته مع رجحان الآخر كما ان مراد من قال هو الاصح ترجيح صحته على الآخر بل قوله هو الصحيح أدل على الترجيح من قوله هو الاصح ولا ريب ان ترجيح أحدهما على الآخر ينافي

ترجيح الاختار عليه ولا يمكن ان يصعد فامعا قال الراعي عفوره الاشبه ان تكون كالذمية تجوز وصيتها لانها لا تقتل ولهذا يجوز جمع تصرفاتها وكذا الوصية كانه اراد بقوله صاحب الكتاب صاحب الهداية وذكر السفناني ان من ارتد عن الاسلام الى النصرانية او اليهودية او المجوسية فحكم وصاياه حكم من انتقل اليهم فما صح منهم صح منه وهذا عندهما واما عند أبي حنيفة فوصيته موقوفة ووصاياه المرتدة باخذة بالاجماع لانها لا تقتل عندنا وقال قاضيان المرتدة العبيد انها كالذمية فيجوز منها ما حاز من الذمية والا فلا واما الثاني وهو ما اذا وصى المحرمي لمسلم فلانه اهل التخليك فخير كالهبة ونحوها فكدامضا ولو اوصى بكثير من الثلث او بماله كله جاز لان احتناع الوصية بما زاد على الثلث محقق الورثة وليس لورثته حق شرعي لانهم اموات في حقنا ولا من حرمة ماله باعتبار الامان والامان كان محققا لمحق ورثته وليس لورثته حق شرعي وقد أسقط حقه فيجوز وقيل اذا كان ورثته معه لا يجوز باكثر من الثلث الا باجازه منهم لانه بالامان التزم احكامنا فصار كالذمي ولو اوصى ببعض ماله نفذت الوصية في الثلث ورد الباقي لورثته وكذا الوصى لمستامن مثله ولو اعتق عبده عند الموت او دبره جاز ذلك كله غير تقيده بالثلث لما بنا وكذا اذا وصى له مسلم او ذمي بوصية جاز لانه ما دام في دار الاسلام فهو كالذمي في المعاملات ولهذا تصح عقود التملكيات منه وتبرعاته في حال حياته فكذا عند جماعة وعن أبي حنيفة وأبي يوسف وصية والذي للغير المستامن لا يجوز لانه في دراهم حكما حتى يمكن من الرجوع اليها ولا يظهر لان الوصية تملك مبتدأ ولهذا يجوز للذمي لانهم التزموا احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات ولو اوصى بخلاف مملته جاز اعتبارا بالارث لان الكفر كاملة واحدة ولو اوصى محرمي لا يجوز لان الارث يمتنع كتابين الدارين فكذا الوصية لانها اخذت على رواية الجامع الصغير ينبغي ان تجوز كالمسلم ولو اوصى لمستامن في دار الاسلام ينبغي ان يكون على الروايتين المذكورتين في المسلم والله اعلم

باب الوصى وما يملكه

لمافرغ من بيان احكام الوصى له شرعي في بيان احكام الوصى اليه وهو الوصى وقدم احكام الوصى له لكثرة وكثرة وقوعها فكانت الحاجة الى معرفتها من قال رحمه الله **ولو اوصى الى رجل فقبل عنده ورد عنه برئ** يعني قبل عند الوصى لان الوصى ليس له ولاية ازامه التصرف ولا عذر من جهة لانه يمكنه ان يوصى الى غيره قال في الذخيرة البراد بعنده يعني بعلمه ورده بغير علمه سواء كان عنده او في مجلس غيره قال في المبسوط مسائله مشتملة على فصول فصل في حق الايهام وكيفية وفصل في قبوله ورده وفصل فيمن يجوز اليه الايهام ومن لا يجوز وفصل في عزله الرجل اذا حضره الموت ينبغي ان يوصى ويكتب وصيته لقوله عليه الصلاة والسلام لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر بيت الاوصيته تحت راسه ويكتب كتاب الوصية هذا ما اوصى فلان بن فلان فانه يشهد بان لاله الا الله وان محمدا عبده ورسوله وان الجنة حق والنار حق وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور وان صلاتي ونسكي ومحاسني وعبادتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا اول المسلمين اى في هذه الوصية لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من كان آخر كفته شهادة أن لا اله الا الله والى رسول الله وجبت له الجنة ثم يكتب وانا العبد المذنب الضعيف المفرط طاعته المقصر في خدمته المغتفر الى رحمة الراجل لفضله والهارب من عدله ترك من المال الصامت كذا ومن الرقيق كذا ومن الدور كذا وعليه من الدين كذا ان كان عليه دين ويسمى الغريم واسم ابيه كذا لا تجعد الورثة دينه فيبقى الميت تحت عبده ويكتب ان مات من مرضي هذا فاصيبت بان يصر في الوصية الى وجوه التحيرات وابواب البر تدور كالسارط في حياته وتزود اذ حوالاته وانه اوصى الى فلان بن فلان ليقوم بقضاء دينه وتنفذ وصيته وتقيده اسباب ورثته فليعلم ان بقى الله حق تقاه ولا يتعاضد في اموره في وصيته ولا يتقاصر عن اداء حقوقه واستيفائها فان تقاعد فان الله تعالى حسب عليه ويشهد على ذلك وانما يصح الانهاد اذا علم الشهود بما في الصلوات والشهادة على الوصية بدون العلم لانه لا يجوز لقوله عليه الصلاة والسلام للشاهد اذا علمت مثل الشمس واشهد بالافق دع ولوقال الشهود بعد

ما قرؤا الصك تشهد عليك فرك وأسه بنم ولم ينطق لم تحز شهادتهم فان اعتقل واحتبس لسانه روى عن أبي يوسف أنه
تجوز وتعتبر إشارته وهو قول الشافعي لأن الإشارة تقوم مقام العبارة حاله كحال المجهر عن النطق والعبادة قياسا على
الأخرس لأن المجهر عن النطق متى تحقق يستوى فيه العارض وأصله قياسا على ما ينطق كاللهج عن القراءة
فانه يجوز صلاة الآخر بغير قراءة ويجوز صلاة من اعتقل لسانه بغير قراءة ~~فكذلك~~ وهذا ولأن الإشارة تدل
على النطق والعبادة إنما تتصل إلى السبل حاله اليأس عن النطق وهنالم يقع اليأس عن النطق لأن اعتقال لسانه
واحتباسه لا يدوم بل يعرض الزوال والانتقال في كل ساعة فلا تقوم الإشارة مقام العبارة وإن الإشارة محتملة غير معلنة
الآن في الآخرس تقدم منه اشارات مفهومة وآلة واضحة على مراداته الباطنة نزال الاحتمال عن اشاراته فقامت مقام
نطقه وعبارته وهنالم يتقدم منه اشارات معلومة حتى يعلم بإشاراته مراداته فبقت اشارته محتملة غير مفهومة فلا تقوم مقام
عبارته فاما إذا طالت الغفلة والحسنة في لسانه ودام هل تعتبر اشارته باختلاف المتابع فيه قبيل لا تعتبر اعتبار المعنى
الأول وهو انه لم يقع اليأس عن النطق فلا تقوم اشارته مقام عبارته وقيل تعتبر وقد روي هذا أبو جعفر والشافعي عن
أبي حنيفة اعتبار المعنى الثاني لأنه لما طالت الغفلة صار له إشارة مفهومة فتقوم مقام النطق كما في الآخرس وإضافة
الوكالة إلى ما بعد الموت وصية لأن الإيصاء فوكيل بعد الموت والوصاية قبل الموت وكالة ولو أوصى إلى رجل في ماله
كان وصا فيه وفي ولده وإذا أوصى إليه في أنواع وسكت عن نوع والوصى في نوع يكون وصيا في الأنواع كلها عندنا خلافا
للشافعي لأنه لم يتم وصا يشبه تقع الحاجة إلى نصب وصى آخر فجعل من اختاره الميت وصيا بعض أمور وصا في كلها
أولى من جعل غيره وصيا لأن الموصى لم يرض بشيء من الأمور يرضى بشيء من غيرها فلهذا في بعض الأمور لانه
استعمله واستنوبه في الوصاية فكذلك هذا وصا على العموم أولى ولو قال لقائل وصى إلى أن يقدم فلان فهو كما
قال وذكر القدوري الأول وصى مع الثاني ولا يصح تخصيصه بزمان دون زمان وجه ظاهره إرادة أن الإيصاء قابل
للتوقيت لانه فوكيل وأبنا ولا يملك الأمرين قابل للتوقيت فليت وقت وصاية الأول يقدم فلان فإذا قدم فلان
أنفزل الأول كالموكل وكيسلالي أن يقدم فلان وصار الثاني وصيا لأنه علق وصية الأول بالشرط وتعلق الإيصاء
بالشرط جائز لانه وكالة وتعلق الوكالة بالنية بالشرط جائز كالموكل أن سافرت فانت وكسلي في أمرى صح كالموكل
أوصيت إلى عمرو مالم يقدم زيد وسكت فقدم زيد كان عمرو وصيا بعد قدم زيد وكان أقام عمرو وصيا لأنه مختار
الميت ووصية الأولى من إقامة غيره بخلاف ما لو قال أوصيت إلى عمرو مالم يقدم زيد فإذا قدم زيد فقد أوصيت إلى زيد
كان كالموكل لانه لم يبق عمرو وصيا معه بعد قدم زيد فإنه لا يحتاج إلى إقامة من ليس بمختار والميت مقام عمرو ولا بد من
قبول الموصى له لانه متبرع بالعسل له ولحقه ضرر العهدة فلا بد من قبوله والتزامه وإذا أوصى إليه قبل قبل موته
أو بعده ثم رد لم يخرج لأن الموصى ما أوصى إلا إلى من يمتد عليه من الأمانة والأمانة فلو اعتبر القبول بعد الموت
فربما لا يقبل فلا يحصل غرضه وهو الوصى الذي اختاره وقيل لو صح رده بعد الموت تضر به وصار مغرورا
من جهته لانه اعتمد على قبوله بأن يقوم بجميع التصرفات بعد موته ولو صح قبول الوصاية التزم ذلك بمحض
منه فلو صح رد وقع الموصى في ضرر ويصير مغرورا من جهة الوصى فصارت الوصاية لازمة عليه سرياً بالتزامه نظراً
للموصى دفعا للضرر عنه بخلاف الوصية بالمال لأن نية لو لم يصح رده بعد موته لا يتضرر الميت لانه يعود الثالث إلى
الورثة بل الضرر على الموصى له ولو قبل في حياة الموصى ثم رده في حياته مواجهة بصح ولا يصح بدون محضر
الموصى أو حله لما فيه من الضرر كافي الوكيل لأن الموصى طلب منه الالتزام بعد الوفاة لا خالة الحياة ولا يمكنه في الأخيرة
أن يوصى إلى غيره فتضر به ولو لم يقبل في حياته فهو بالخيار بعد موته إن شاء قبل وإن شاء رد لأن هناك الميت مغرور
وهنا ليس كذلك لأنه يمكنه أن يسأل أن يقبله أولا يقبله فإذا لم يفعل واعتمده على أنه يقبله بعد موته ولم يوص إلى غيره
فتدقصر في أمره فصار مغترا من جهة نفسه لأنه هو رامن جهة الوصى والقبول تارة يكون بالقبول وتارة بالفعل والقبول

بالفعل كتنفيذ في وصيته أو شرأشي للورثة أو قضاء دين كقبوله بالقول إذا الوصاية قد تمت وتقررت بموت الموصي شرعا فانها لا تقبل البطلان من جهة الموصي إلا ان للموصي له ولاية الرضى لا يلزمه ضرر الوصاية بغير رضاه وليس من ضروره وصيا بغير علمه ضرر على الوصي إذا كانت له ولاية الرد لا بطلان بمن أقر لغيره بمال ينبت حكمه حتى لو مات المقر قبل القبول توقف على قبول المقر له فإذا تصرف الموصي في الحركة تصرف فإيد على قبوله لزمته الوصاية لأنه لا يتقدر على الرد إلا برد التصرف ولا يمكنه رد التصرف فلا يبق له ولاية الرد لزمته الوصاية بضروره وعن أبي يوسف في المنتقى الدخول في الوصية أول مرة غلط والثاني خيانة والثالث سرقة وإنما ظهرت من الوصي خيانة عزله القاضي ونصب آخر لأن الامانة في الایضاء أصل لأن منفعة الایضاء وفائدتها تحصل بها ثم لا الوصاء ثلاثة عدل كاف وغير عدل كاف وفاسق مخوف على ماله فالعدل الكافي لا يعزله القاضي وإن عزله بنعزل وصار جائرا لأن للقاضي سطوة يدو ولا يشمله على الكفاية خصوصاً على مال الميت والصغار فيكون عزل القاضي كعزل الميت لو كان حيا قال صاحب الفصولين المختار هندی انه لا بنعزل ولو لم يعلم القاضي ان للبت وصيا والوصي غائب فالوصي الى الجرح فالوصي هو وصي الميت دون وصي القاضي لأنه اتصل به اختيار الميت دون وصي القاضي كما إذا كان القاضي عالما والعدل الذي ليس بكاف أو ضعيف لا يقدر على التصرف وحفظ التركة بنفسه ينم اليه غيره ولا يعزله لاعتقاد الموصي عليه لآماته وصيا تنه حتى لا ينقطع عن الميت منفعة عدلته ويضم اليه آخر حتى يزول ضرر عدم كفايته وهذا يشبه والقاضي المخوف على ماله يعزله القاضي ونصب آخر مكانه لأن في إبقائه على الوصية ضررا بالميت والميت لا يقدر على عزله فقام القاضي مقامه في العزل وفي التناوي ولو قال الوصي لي على الميت دين ولا ينسب له قبل بان للقاضي ان يخرج من الوصاية لأنه يستقل الاخذ من مال الميت وقيل لا يخرج منه الا إذا ادعى شيئا بعينه أخرجه من يده والمختار ان القاضي يقول للموصي له امانت تقيم البيعة عليه حتى تسوفي وأمانت تربيته من الدين وأمانت أخرجه من الوصاية فان أبرأه أو الأخرجه ذكر المحصاف في آداب القاضي ان للقاضي ان يجعل لبيت وصيا آخر في مقدار ذل الدين خاصة حتى يقيم الاول البيعة على الوصي لأن البيعة لا تقبل الا على المحرم ولا يخرج من الوصاية ثم يرضى قال لا أخراقن ديوني صار وصيا في قول أبي حنيفة وقال محمد ما لم يقل أقض ديوني وتغوصا بآي لا يصير وصيا سئل نصير بن يحيى عن قوم ادعوا على الميت ديناً ولا يئنه لهم والوصي يعلم ذلك قال يبيع الوصي بعض التركة من الغريم ثم يجهد الغريم الثمن فصيصر قصاصاً عن ماله وإن كانت التركة متاعاً أو دعههم ثم يجهدون وقال نصير بن أبي سليمان وصي شهد عنده عدل ان لهذا على الميت ألف درهم قال يسه ان يعطيه بقوله وان خاف الضمان وسعدان لا يعطيه فإن كان هذا شيئا بعينه كعارية ونحوها فقم الوصي انما لهذا وكان الميت غصباً قال هذا يدفعها الى المصوب منه قال رحمه الله **هو والألام** أي ان لم يدعته بل ردّها في غير وجهه لا تريد لأن الوصي مات معتمداً عليه ولم يصح ردّه في غير وجهه لأنه صار مغروراً من جهته فيردّه عليه فيبقى وصيا على ما كان كالوكيل إذا عزل نفسه في غيبة الموكل ولم يقبل الموكل كافي الوصي لأنه يؤدي الى غرور الموكل بخلاف ما إذا كان وكلاً بشرأشي بعينه له ان يعزل نفسه بغير محضر الموكل على قول بعض المشايخ وبالله أشار صاحب الهداية في كتاب الوكالة في فصل الشراء بقوله ولا يلزمه على ما قبل البجض من الموكل على هذا عرفت ان ما قال بعضهم في شرحه قول صاحب الهداية بخلاف العامة وروايات الكتب كالتمتع والذخيرة وغيرهما ليس بشيء لأن مراد ما ذكر في التتمتع وغيرهما من قولهم الوكيل لا يلزمه اخراج نفسه عن الوكالة بغير علم الموكل ما إذا كان وكلاً بشرأشي بعينه ومرد صاحب الهداية هنا ما إذا كان وكلاً بشرأشي بغير عينه فتوافقت الروايات جماعاً ولم تختلف في هذا كلام صاحب الغاية والى هذا مال صاحب العناية أيضاً كما ظهر من تقريره في شرحه قال رحمه الله **هو يبيع التركة كقبوله** في شرع المؤلف يبين ان القبول نارة يكون مالم يلفظ وتارة يكون بالفعل

فالتقبل بالفعل بان يبيع الوصي التركة قبل القبول باللفظ فهو قبول دلالة الالتزام وهو معتبر بالموت وينفذ البيع
لصدوره من الموصى سواء علم بالايباء أو لم يعلم بخلاف الوكيل حيث يكون وكلاما من غير علم ان التوكيل انابة في
حال قيام ولاية الموكل ولا يصح من غير علم كاتبات الملك في البيع والشراء فلا بد من العلم ومضى بقى العلم بان خبره واحد
من أهل التميز وقد تقدم بيانه اما الايباء فمخالفة لانه مختص بحال انقطاع ولاية الميت فلا يتوقف على العلم كالوراقة
قال رحمه الله **في وان مات الموصى فقال لا أقبل** ثم قبل صح ان لم يخرج ماض منذ قال لا أقبل كما في الموصى اليه ان لم
يقبل حتى مات الموصى فقال لا أقبل ثم قال أقبل فله ذلك ان لم يكن القاضي أخرجه من الوصية حين قال لا أقبل لان
مجرد قوله لا أقبل لا يبطل الايباء لان فيه ضررا بالميت وضرر الموصى له في الابقاء بحجور بالشوب ودفع الضرر الاول
أولى الا ان القاضي اذا أخرجه عن الوصية يصح ذلك لانه محتمد فسه فكان له أخرجه مد قوله لا أقبل كان له
أخرجه بعد قبوله أولا لانه نصب ناظر فاذا رأى غيره أصح منه كان له عزله ونصب غيره ووجها بغيره عن ذلك فيستمر
بالوصية فيدفع القاضي الضرر ونصب حافظ المال الميت متصرفا فيه فيدفع الضرر من الجائزين ولو قال أقبل بعدما
أخرجه القاضي لا ينفذ البيع لانه قبل بعدما طلعت الوصية باخراج القاضي اياه قال في العناية وطولاب بالفرق بين
الموصى له والموصى اليه فان قبول الاول في الحال غير معتبر حتى لو قبل حال حياة الموصى ثم رده بعد وفاته كان محمدا
بخلاف الثاني فانه اذا قبله في حال الحياة ثم رده بعد الموت لا يصح وفي ان قبوله حال حياته معتبر وقبول الاول في حال
الحياة غير معتبر وأجيب بان الايباء يقع للميت فكان ردها غير عمله اضرار اياه فلا يجوز بخلاف الاول وقوله بخلاف
الوكيل شراء عبده بغير علمه أو بيع ماله حيث يصح رده في غيبته وبغير علمه لانه لا ضرر قال صاحب النهاية هذا الذي
ذكره مخالفات العامة واثبات الكتب من الذخيرة وآداب القاضي للصدور الشهيد والجامع الصغير للصبغوني وفي كل واحد
منهما ما يدل على ان الوكيل اذا نزل نفسه من غير علم الموكل لم يخرج عن الوكالة حال غيبة الموكل وقول المؤلف ان لم
يخرجه قاض الى آخره اختلف المشايخ في هذا الاخراج قال في العناية فذهب عنهم من قال حكم في فصل بمحمد فيه فينفذ واليه
ذهب الامام السرخسي واختاره المصنف ومنهم من قال انما صح لانها لو صحت بقوله كان القاضي ان يخرجه
ويصح الاخراج فهذا أولى واليه ذهب المحاولي قال رحمه الله **في والى عبد وكافر واسق بدل بغيرهم** كما في اوصى الى
هؤلاء المسذكورين اخرجهم القاضي ويستبدل غيرهم مكانهم وأشار المصنف الى شرط الولاية فالاول المحرية
والثاني الاسلام والثالث العدالة فلوروى من ذكر صح ويستبدل غيرهم وذكر القسدي روى ان القاضي ان يخرجه
عن الوصية وهذا يدل على ان الولاية هي الصحيحة لان الاخراج يكون بعد الدخول وذكر محمد في الاصل ان الوصية باطلة قبل
معناه استبطل وقيل في العبد باطلة لعدم الولاية على نفسه وفي غيره معناه استبطل وقيل في الكافر باطلة ايضا لعدم ولايته
على المسلم ووجه الصحة ثم الاخراج ان اصل النظر ثابت لقدرة العبد حقيقة وولاية الفاسق على نفسه وعلى غيره على ما
عرف من أصلنا وولاية الكافر تتم في الجملة الا انه لم يتم النظر لتوقف ولاية العبد على اجازة مولاه وتمكنه من الحجر
بعدها والمعادة الدينية دالة على ترك النظر في حق المسلم واتهام الفاسق بالخنائة فيخرجهم القاضي عن الوصية وبقي
غيرهم مقامهم انما لا نظر وشرط في الاصل ان يكون الفاسق مخوفاه من السال لانه يكون عذرا في اخراجه وتبدله
بغيره بخلاف ما اذا اوصى الى مكاتبه أو مكاتب غيره حيث يجوز لان المكاتب في منافعه كالحجوان رده بعد ذلك
فالجواب فيه كالجواب في القن والوصى كالتن لو بلغ الصبي وعق العبد واسلم الكافر لم يخرجهم القاضي عن الوصية واذا
تصرف الصبي أو العبد أو الذي قبل ان يخرجهم القاضي من الوصاية هل ينفذ تصرفهم اختلف فيه المشايخ فذهب من قال
ينفذ ومنهم من قال لا ينفذ وهو الصحيح ولو اوصى الى عاقل فحين جنونا مطبقا قال ابو حنيفة ينبغي للقاضي ان يجعل مكانه
وصالته فان لم يفعل القاضي حتى افاق الوصي كان وصيا على حاله وفي نوادر ابراهيم من محمد اذا اوصى الى رجل فقال
ان مات أنت فالوصى بعدك فلان فعين الاول جنونا مطبقا فالقاضي يجعل مكانه وصيا حتى يموت الذي جن فيكون

الذي سماه الوصي وصباقة ذكر ابن جماعة عن محمد ربه الله في نوادره فيمن أوصى إلى ابن صغيره قال يجعل للقاضي له وصبا يجوز أمره وإذا بلغ ابنه جعله وصيا وأخرج الأول أن شاه ولا يخرج إلا بالأخراج قال ربه الله في والى عبده وورثته صغار معج أي إذا أوصى إلى عبد نفسه وورثته صغار جاز الإيصاء إليه وهذا عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف لا يجوز وهو القياس لأن الولاية بقصد عدمه لما ان الرق ينافيها ولأن فيه الولاية للمملوك على المالك وفي هذا قلب المشرع ولأن الولاية المصادرة من الأب لا تتجزئ في اعتبار هذه الولاية تجزؤها لا عليك يسع رقبته وهذا خلاف الموضوع ولا يحنفة أنه مخاطب مستند بالتصرف فيكون أهلا للوصاية وليس لأحد عليه الولاية فإن الصغار وإن كانوا أملا كافلس لهم ولاية التصرف فلا منافاة فإن قيل إن لم يكن لهم ذلك فللقاضي أن يبيعه فيحقق المنع والمنافاة أحيب بأنه إذا ثبت الإيصاء سبق للقاضي ولاية بخلاف ما إذا كان في الورثة كالأوصى إلى عبد الغيرة لا يستبد إذا كان لأولى منعه بخلاف الأول لأنه ليس له به إيصاء المولى إليه يؤذن بكونه ناطقاً لهم فصار كالمالك والوصاية لا تقتضي على ما رواه الحسن عن أبي حنيفة كما إذا أوصى لرجلين أحدهما بكون في الدين والآخر في العدين فيكون كل واحد منهما وصيا فيما أوصى إليه خاصة أو يقول صار إليه كيلا يؤدي إلى إبطال أصله وتعيين الوصف بإبطال عموم الولاية أولى من إبطال أصل الإيصاء وقول محمد فيه مضطرب وبروي مع أبي حنيفة وبروي مع أبي يوسف قال ربه الله في والى من أوصى إلى من لم تكن الورثة صغاراً بأن كانوا كلهم أو بعضهم كالأوصى إلى صغار إلا إيصاء إلى الصغير له أن يبيعه أو يسع نصده فيمنعه المشتري فيجوز عن الوفاء بما التزم فلا يفسد قال ربه الله في ومن عجز عن القيام ضم إليه غيره في أن في الضم رعاة المحققين حق الوصي وحق الورثة لأن تكميل النظر يحصل به لأن النظر يتم بأمانة غيره ولو شكى الوصي إليه ذلك فلا يجيبه حتى يعرف ذلك حقيقة لأن الشاكى قد يكون كاذباً على نفسه ولو ظهر للقاضي بغيره أصلاً استبدل به غيره رعاة للنظر من الجاهلين ولو كان قادراً على التصرف وهو أمين فيه ليس للقاضي أن يخرج منه لأنه مختار الميت ولو اختار غيره كان دونه فكان إبقاؤه أولى الأثرى أنه قد سبق على أب الميت مع وفور شقيقته فأولى أن يقدم على غيره وكذا إذا شك الورثة أو منهم الوصي إليه لا ينبغي له أن يعزله حتى يتبين له منه خيانة لأنه استفاد الولاية من الميت غيره أنه إذا ظهرت الخيانة فانت الامانة والميت إنما اختار ملاحظها وأيس من النظر إبقاؤه بعد فوائدها ولو كان حلاً أخرجه منها فأنوب للقاضي منابه عند بغيره بغيره مقامه كأنه مات ولا وصى له قال ربه الله في ويطلق فعل أحد الوصيين أي إذا أوصى إلى اثنين لم يكن لأحد منهما أن يتصرف في مال الميت فإن تصرف فيه فهو باطل وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف ينفرد كل واحد منهما بالتصرف ثم قبل الخلاف فيما إذا أوصى إلى كل واحد منهما بعقد وأما إذا أوصى إليهما معاً أو وصى إليهما بعقد على حدة ومحل الخلاف إذا كان ذلك في عقدين وأما إذا كان في عقد واحد فلا ينفرد أحدهما بالأجاع فكذلك ذكره الكشاف وقيل الخلاف في الفصلين جماعة ذكره أبو بكر الاسكاف وقال في المبسوط وهو الأصح ولا يخفى أن المراد من البطلان التوقف على إجازة الآخر أوردته بخلاف الوكيلين إذا وكلهما منفرداً حيث ينفرد كل واحد منهما بالتصرف بالأجاع والفرق أن ضم الثاني في الإيصاء دليل على بطلان الأول عن المباشرة وتوحد وهذا الآن ضم الإيصاء إلى الثاني بقصد به الاشتراك مع الأول وهو عكس البرجوع عن الوصية للأول فذلك اشتراك الثاني معه وقد يوصي الإنسان إلى غيره أنه يتكفل من إتمام مقصوده وحده ثم يتبين له بغيره عن ذلك فيضم إليه غيره فصاحبها يعتبر له الإيصاء إليهما معاً وكذلك الوكالة فإن رأى الموكل قائم ولو كان الوكيل عاجزاً لباشر بنفسه لتكفله من ذلك ولو لم يكن علم أن مراده أن ينفرد كل واحد منهما بالتصرف ولأن وجوب الوصية عند الموت فيثبت لهما معاً بخلاف الوكالة المتعاقبة فإذا ثبت أن الخلاف فيهما معاً أبو يوسف يقول إن الوصاية أسهلها الولاية وهي وصف شرعي لا تجزئ فيثبت لكل واحد كلاً كولاية الانكاح للأخوين وهذا لأن الوصاية بخلافه وإنما تتحقق الخلاف إذا انتقلت إليه كذلك فلان اختيار الوصي إياه ما يؤذن باختصاص كل واحد منهما بالشفقة

اليه وله ما ان الولاية تثبت عند الموت قيراعى وصف ذلك وهو وصف الاجتماع لانه شرط مفيد لان رأى الواحد
 لا يكون كراى الاثنين ولم يرص الموصى ابدا لاثنين فصار لكل واحد في هذا السبب بمنزلة شرط القسلة وهو لا يثبت به
 المحكم فكان باطلا بخلاف الاخوين في النكاح لان السبب هناك القرابة وقد قامت بكل واحد منهما كلاً ولان
 الانكاح حق منحق لها على الولي حتى لو طالت به بانكاحها من كفء عظمها يجب عليه وهما حق التصرف للموصى
 ولهذا بقي مختصرا في التصرف في الولدين اولى حقها على صاحبه وفي الوصدين استوفى حقها لصاحبه فلا يصح نظير
 الاول ايقاد دين عليهما ونظير الثاني استيفاء دين لهما حيث يجوز في الاول دون الثاني بخلاف مواضع الاستثناء لانها
 من باب الضرورة لا من باب الولاية على ما بينه وهو واضح الضرورة مستثناة دائما ابدا وهو ما استثناءه في الكتاب وأخواتها
 وفي التارخانية رجل أوصى الى رجلين فأت أحدهما وأوصى الى صاحبه جاز ويكون صاحبه أن يتصرف وروى
 انه لا يجوز وأصح الاول وفي فتاوى أبي الليث اذا أوصى الى رجلين فقبل أحدهما وصكت الاخر فقال الذي قبل
 للساكت بعد موت الموصى اشتره بالتبطل فقال نعم كان قبولا للوصية واذا أوصى الى رجلين وقال لهما ضعما ثلث
 مالى حيث شئتما فأت أحدهما فبطلت الوصية برجع الثلث لورثة الميت ولو قال جعلت ثلث
 مالى لساكن والمثلية بماله قال يجعل للقاضي وصيا آخر وان شاء يقول الثاني منهما اقم أنت وحدك وعلى قول
 أبي يوسف الاخر له أن يتصدق وحده وفيه ايضا سئل أبو القاسم عن أوصى الى رجلين بأن يشترى ماله عبدا بكذا
 درهمين ولا أحد الوصيين عبدا فبطلت الوصية هل أوصى الاخر أن يشتري العبد بمائتي درهمين الموصى قال
 ان فوض الموصى الى كل واحد ان ينفرد في ذلك فشرأوه من صاحبه جاز ولو باع ذلك صاحب العبد من أخيه وسله
 اليه لم يشتري باجتماع البت وفي الحمانية فهذا أصوب وفيه ايضا سئل أبو بكر عن أوصى الى رجلين وقال اعمل فية برأى
 فلان قال هو موصى تام وله ان يعمل بغير رأى فلان وفي قول آخر الثاني هو الموصى التام والاول هو موصى ناقص قال
 الفقهاء أبو الليث وبهضم قالوا كلاهما وصيان في الوجهين جميعا وقال بعضهم الاول هو الموصى وبه قال نصير وقال أبو
 نصر ان قال اعمل فية برأى فلان فهو الوصى خاصة وان قال لا تعمل الا برأى فلان فهما وصيان وهو أشبه بقول
 أصحابنا فانهم قالوا فيمن وكل آخر يبيع عبده وقال بالشهود فباعه او كيل بغير شهود جاز وكذلك لو قال بعه محض
 فلان فباعه بغير محض فلا يجوز وقال لا تبسع الا بالشهود وقال لا تبسع الا بغير شهود فلان فباع بغير شهود وبغير
 محض فلان لا يجوز وعلى هذا اذا قال الموصى بعم فلان او قال لا أعلم فلان واذا أوصى الرجل الى رجلين وقال لهما ضعما
 ثلث مالى حيث شئتما وقال اعطاء من شئتما ثم اختلفا في ذلك فقال أحدهما اعطيه فلانا وقال الاخر اعطيه فلانا
 آخر لم يكن لواحد منهما ذلك عند أبي حنيفة ومحمد خلا ولا في يوسف وفي الحمانية رجل أوصى بنصيب بعض ولده الى
 رجل ونصيب البعض الى رجل آخر فهم اشتهر كان في النكاح ولو أوصى الى رجلين يدين والى آخر ان يعقده عبده
 أو يفسد وصيته فلهما وصيان في كل شيء في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد كل واحد منهما وصى على ما سمى له
 لا يدخل الاخر معه وكذا لو أوصى بميراثه في بلد كذا الى رجلين وميراثه في بلد كذا الى رجلين وميراثه في بلد آخر الى
 الى آخر وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل اذا جعل الرجل رجلا وصيا على ابنته وجعل رجلا آخر وصيا على
 ابنته أو جعل أحدهما وصيا في ماله الحاضرة جعل الاخر وصيا في ماله الغائب فان كان شرط ان لا يكون كل واحد
 منهما وصيا فيما أوصى الى الآخر يكون الامر على ما شرط عند الكل وان لم يكن شرط ذلك فغنى ذلك تكون المثلثة
 على الاختلاف والغزوى على قول أبي حنيفة وفي الوصيتين من جهة الابوين فمعهوم رضى الام قال محمد في الزيدات
 حاربة بن رجلين جاءت ولد فادعاهما جميعا حتى ثبت النسب منهما وصاروا تجار تام ولدهما على ما عرف ثم اتهمما
 أعتقا التجار وادكتبتا كتباً بائنه مات وأوصت الى رجل ولم تدع وارثا غير ابنتيهما وهما صغيران يبلغ كان ولاية
 التصرف في مال الولد وحفظه لولدين لا لوصى الام فان غاب الولد ان تظهر ولاية وصى الام فثبتت له ولاية المحفظ

ولكن انما ثبتت الولاية فيما ورث الصغير من الامام وفيما كان الصغير قبل موت الام لا فيما ورث الصغير بعد ذلك وكا ثبت له ولاية المحفظ ثبت له ولاية كل تصرف هو من باب المحفظ كبيع المتقول وبيع ما يشارع اليه الغنم وان غاب أحد الوالدين والا خر تصرف كذلك الجواب عند أبي حنيفة وعنده أبي يوسف أحد الاوين ينفرد بالتصرف في مال الصغير ولاية التصرف في مال الصغير وحفظه لا والدون وصي الام ولومات أحد الاوين بعدم موت الام ولم يدع وارثا غير هذا الصغير وأوصى الى رجل والوالد الا خر تصرف الميراث كله للصغير وولاية التصرف في الترتيبين للاب الثاني لا لوصي وان كان الوالد الثاني غائبا فلو وصي الام حفظ ما تركت الام فيما كان من باب المحفظ وان مات الوارث الثاني بعد ذلك وأوصى الى رجل فوصيه يكون أولى من وصي الاب الذي مات قبله وأولى من وصي الام فان كان للاب الذي مات أولاً وهو هذا الغلام وبقي المسئلة بها لوصي الاب الذي مات آخرأ أولى بالتصرف في مال الصغير وكذلك لو كان الاب الذي مات آخرأ وهو هذا الغلام كانت وصيته أولى من أبيه وان مات ووصي الاب الذي مات آخرأ ولم يوص الى أحد ومات الاب الذي مات آخرأ ولم يوص الى أحد وقد ترك الاب الذي مات أولاً باجده هذا الغلام ووصي الاب الذي مات أولاً وصيه فان كان مات الوالدان أحدهما قبل الآخر ولكل واحد منهما أب وأوصى كل واحد الى رجل ان عرف الذي مات أولاً من الذي مات آخرأ فولاية التصرف في المال لوصي الذي مات آخرأ وان مات هذا لوصي ولم يوص الى أحد ومات الاب الذي عرف موته آخرأ ولم يوص الى أحد وبقي المسئلة بها لولاية التصرف في المال للاب الذي لا ينفرد أحد به قال رحمه الله في الاقي التجيز وشراء الكفن في لان في التأخير فساد دليل ولهذا على كماله الجبر ان يضاف المحصر والفرقة في السفر قال رحمه الله في حاجة الصغار والانتباه لهم في لانه يخاف هلاكهم من الجوع والعري وانفراد أحدهما بذلك غير ولهذا على كماله ان هو في يده قال رحمه الله في رد ودعوة عين وقضاء دين في لانه ليس هو من باب الولاية وانما هو من باب الاعانة الا ترى ان صاحب المحمي عليه اذا غفر به بخلاف اقتضاه دين الميت لانه رضي بامتناعها عاف القبط ولان نفسه معنى المبادلة وعند اختلاف الجنس حقيقة المبادلة ورد المصوب ورد المبيع في البيع الفاسد من هذا القليل وكذا حفظ المال فلذلك ينفرده أحد ما دون صاحبه وما استثناء القديري في محتمره بقوله الا في شراء الكفن لبث وشبهه وطعام الصغار وكسوتهم ورد ودعوة عينها وقضاء دين وتنفيذ وصية بعينها وعق عبد بعينه والمخصوصة في حقوق الميت اه وهذه تسعة اشياء كما ترى قصر القديري الاستثناء عليها في مختصره واقفي اثره صاحب الهداية وزاد فيها على ذلك اشياء بقوله ورد المصوب والمشرى شراء فاسد وحفظ الاموال وقبول الهبة وبيع ما يخفى عليه التوى والتلف وجع الاموال الضائعة وهذه التي زادها في الهداية على ما في الكتاب ستة اشياء فمصر مجموع الاشياء المدة خمسة عشر اه قال رحمه الله في تنفيذ وصية معنية وعق عبد معين في لانه لا يحتاج فيه الى رأى قال رحمه الله في المخصوصة في حق الميت في لان الاجتماع فيه معتذر ولهذا ينفردهم أحد الوكيلين ايضا ولومات أحدهما جعل القاضى مكانه وصيا آخر اما عندهما فظاهر لان الباقي منهما عاجز عن الانفراد بالتصرف فيضم القاضى اليه وصيا ينظر الى الميت عند عجز الميت واما عند أبي يوسف فلان المحي منهما وان كان يقدر على التصرف فالوصى قد يران يجعل وصيين يقران فان ذلك يمكن لتحقيق نصب وصي آخر مكان الاول قال في الهداية وقضاء دين قال في الناية والمراد بالتقاضى الاقتضاء وكذا كان المراد في عرفهم اه وهذا هوهم ان لا يكون الاقتضاء الذي هو القبض معنى التقاضى في الوضع والمقبول كان معناه في العرف مع ان الأمر ليس كذلك كما صرح به المصنف في باب الوكالة والمخصوصة من كتاب الوكالة حيث قال الوكيل بالتقاضى يملك القبض على أصل الرواية لانه في معنا موضوعا الا ان العرف بخلافه وهو قاض على الوضع اه وبذلك على كون معناه ذلك في الوضع ماذ كوفي كتب اللغة قال في القاموس تقاضاه الدين قبضه منه وقال في الاساس تقاضيته ديني وبديني واقتضيته ديني واقتضيت منه حتى اى اخذته اه ولم يتعرض المصنف لتصرفات الاب ووكيل

الاب والمجد والقاضي وأمين القاضي في مال الصغير ونحن نذكر ذلك قال في الأصل الاب اذا باع مال نفسه من ابنه الصغير
 أو اشترى مال ابنه الصغير لنفسه جائز استحسانا والقياس أن لا يجوز ثم اختلف المشايخ في أنه هل يشترط لاتمام هذا
 العقد الايجاب والقبول والصحيح أنه لا يشترط حتى ان الاب اذا قال بعث هذا من ولدي بكذا أو قال اشترى مني منه هذا
 بكذا فإنه يتم العقد ولا يحتاج الى ان يقول بعث واشترى وبالله اشترى في الكفاية قال اذا باع من ولده واشهد على
 ذلك جاز ولا يشترط القبول هكذا ذكر الناطقي في واقعاته ثم ان محمد اما ذكر الاشهاد في الكتاب على وجه الشرط لمجواز
 هذا البيع وقسامه وانما ذكره على وجه الاستئناس لمحق الصغير حتى يتم معاملة الصغير ويعوض هذا البيع من الاب بمثل
 القسيه أو بمسايقا من الناس في مثله وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يجوز هذا العقد الا بمثل القسيه وفي هذا الغبن
 اليسير على هذه الرواية يمنع ولكن ما ذكره في ظاهر الرواية أصح ولو وكل الاب رجلا ببيع عبده من ابن له والابن صغير
 لا يعبر عن نفسه ففعل الوكيل ذلك لا يجوز ولو وكل الصغير بعد البلوغ وكيلا ولو وكل الاب أيضا ذلك الوكيل فباع هذا من
 ذلك لا يجوز كذا هنا ولو كان الاب حاضر أو قبل من الوكيل جاز وتكون العهدة من جانب الابن على الاب ومن
 جانب الاب على الوكيل وقيل على العكس ذكر هشام في نوادره عن محمد اذا اشترى الاب عبدا ابنه الصغير شرعا فاسدا
 فبات العبد قبل أن يستعمل العبد أو يقبضه أو يهره يعمل مات من مال الصغير وفي المنتقى اشترى من ابنه عبد والعبد
 في يد الاب فبات العبد فهو من مال الابن حتى يهره الوالد يعمل أو يقبضه وماذا كان لرجل ان يبيع مال أحد هبما من
 الآخر وهما صغيران فان قال بعث عبد ابني فلان من فلان جاز ذلك هكذا ذكر السبكي في الدييات ولم يذكره انهما
 اذا بلغا فالعهد على من تكون وقد اختلفوا فيه والصحيح ان العهدة عليهم ما ولو وكل الاب رجلا حتى باع مال أحد هبما
 من الآخر يجوز وانما وكل رجلا بذلك يجب ان يجوز ويجب بان الاب لكامل شفقته ملك هؤلاء ووكيله لفقد هبما
 ولو وكل الاب وكيلا بالبيع ووكيلا بالشرع فباع الوكيل يجوز وفي الزبادات الاب اذا باع مال الصغير من اجني بمثل
 القسيه فهو على ثلاثة أوجه فان كان الاب عدلا عند الناس أو كان مستورا لم يجرى البيع حتى لو كان الابن لم يكن له ان
 ينقض البيع عند المشايخ وبه أخذ الصدر الشهيد اذا كان خيرا للصغير بان باع نصف نفسه وان باع ماسوى
 العقار من الخفوات ففيه روايتان في رواية يجوز وفي أخذ الثمن ووضع على يد عدل وفي رواية لا يجوز الا اذا كان خيرا
 للصغير على نحو ما قلنا وفي نوادر هشام عن أبي يوسف الاب اذا باع لابنه الصغير ما بمائة درهم بدرهم يجوز وان
 اشترى له ما بمائة درهم بشرط درهم لم يجوز وفي الأصل سوى بين البيع والشراء في هذه الصورة واشباهها وذكره
 الأئمة المحلوا في أدب القاضي في أبواب الوصايا أن الصغير اذا ورث مالا والاب مبدومسحق الحجر على قول من يرى ذلك
 لا تثبت الولاية للاب وفي المنتقى عن محمد رجل باع عبدا ابنه الصغير من رجل بالف ثم قال في مرضه قد قبضت من
 فلان من الثمن مائتين فبات في مرضه لم يجوز اذ الاب وكان لا مومي أن يأخذ الثمن من المشتري كما لو لم يوجد هذا
 الاقرار من المريض ولو قال في مرضه قبضت من فلان فضاقت كان مصدا ولو قال قبضتها واستأجرتها لم يكن مصدا
 ولا يبرأ المشتري منها ولا يكون للمشتري اذا أخذ منه الثمن أن يرجع على الاب أو في حال الزيادة عن محمد اذا اشترى
 الاب لابنه الصغير شيئا نقد الثمن من له بنوى أن يرجع ولم يشهد على ذلك ولم يقض له القاضي بالرجوع وسعه
 فيما بينه وبين ربه أن يرجع وفي المنتقى عن أبي يوسف رجل اشترى دار لابنه الصغير فعلى الاب أن ينقد الثمن فان
 مات قبل أن ينقد فهو في ماله خاصة يعني مال الاب لا يرجع به في مال الابن ولو اشترى لابنه دارا واشهد عند
 عقد البيع أنه يرجع عليه بالثمن كان له أن يرجع عليه به وكذلك كل شيء يشترى به مالا ليحجر الاب عليه وكذلك كل دين
 كان على الاب وضمن للاب عنه وذكر في نوادر بشر من أبي يوسف أنه لا يبرأ المشتري الاب لابنه قال ان كان اشترى
 شيئا يبرأ الاب عليه فان كان طعاما أو كسوة ولا مال للصغير لا يرجع الاب عليه وان اشهد أنه يرجع عليه وان كان
 المشتري شيئا يبرأ الاب عليه بان كان المشتري طعاما أو كسوة وللصغير مال أو كان المشتري دارا أو شيئا أن كان الاب

شهد وقت الشراء انه يرجع وان لم يشهد لا يرجع وعن أبي حنيفة فيما اذا اشترى دارا او متبعة او عملا كالابن
الصغير فان كان الابن مال فالرجوع بائن على التفصيل ان شهد وقت الشراء انه يرجع يرجع وان لم يشهد لا يرجع
وان لم يكن للابن مال لا يرجع اشهد على الرجوع أو لم يشهد ثم في بعض المواضع يشترط الاشهاد وقت الشراء وفي
بعضها يشترط الاشهاد وقت نقد الثمن ويقول اذا شهد وقت نقد الثمن انما نقد الثمن ليرجع العور وروى الحسن بن
مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رجل اشترى لابنه الصغير ثوبا ودفعه اليه في حنيفة ثم أدى الثمن في مرضه لا يرجع
على الابن بشئ وروى بشر عن أبي يوسف رجل تزوج امرأة على أمه لابنه الصغير فله جازر وإذا أسلم الأمة يصير متعديا
ويضمن قيمته الأمة في قول أبي حنيفة وفي قول أبي يوسف لا يصح أمه أو الأم أو يكون على الأب قيمته الزوجه وفي
الذخيرة اشترى الأب قريبا الصبي أو المعتوه لا يجوز على الصبي والمعتوه ويجوز على الأب ولو اشترى المعتوه أمة كان
استولى به الحكم النكاح يلزم الأب فيما وفي الاستحسان يجوز وهذا القياس والاستحسان على قول أبي حنيفة ومحمد
وعلى قول أبي يوسف لا يجوز أصلا فهذه المسئلة على ان الأب اذا باع مال الصغير بدين نفسه من رب الدين بمثل ما عليه
من الدين على قول أبي حنيفة ومحمد يجوز ويصير الثمن قصاصا بدينه ويصير هو ضمانا للصغير غلا فلا ي
يوسف وأجمعوا على ان الأب اذا اراد ان يوفي دينه من مال الصغير ليس له ذلك هكذا ذكر خمس الأئمة السرخسي
في شرحه ان الأب لا يملك قضاء دين نفسه من مال الصبي وذكر القاضي الامام صدرا الاسلام في شرح كتاب الرهن انه
يجوز في محتمل ان يكون في المسئلة روايتان واذا صح رهن الأب منع الصغير بدين نفسه عندهما فهلك الرهن
في يد الميراثن هلك بما فيه ويضمن الأب للصغير قيمة الرهن ان كانت القيمة بمثل الدين أو اقل اما اذا كانت القيمة
أكثر من الثلث يضمن مقدار الدين ولا يضمن الزيادة وذكر خمس الأئمة المحلوفي روى الحسن بن علي حنيفة
مال ولده لنفسه وذكر شيخ الاسلام في شرحه انه ليس له ذلك وذكر خمس الأئمة المحلوفي روى الحسن بن علي حنيفة
انه ليس للأب ان يستغرض مال الصغير من الاجني وذكر خمس الأئمة السرخسي في الروايات الظاهرة ليس له ذلك
وفي الذخيرة واختلاف المشايخ في الأب في اختلاف الروايتين عن أبي حنيفة والصحيح ان الأب بمنزلة الوصي لا بمنزلة
القاضي والأب اذا أقرض مال نفسه لولده الصغير واخذ رهنه من مال ولده جاز له ذلك هكذا ذكر خمس الأئمة المحلواني
وخواهر زاده وفي نوادر ابن سماعة عن محمد بن جهموز سألني له زيد ما اكل المعتوه والتصرف عليه لا يصح حتى يرضى عليه
ستم من يوم صار معتوها قال ولا احفظ فيه عن أبي حنيفة وأبي يوسف سألنا قال ابن سماعة قال محمد وقت في ذلك شهرا
ثم بعد رجوعه من الذي قدره سنة وكل جواب عرفته في المجنون فهو والجواب في المعتوه لانها يستويان في الاحكام
واذا أرسل الأب غلامه في حاجة ثم باعه من ابن صغير له جاز ولا يصير الأب قابضاً من ابنه بمجرد البيع حتى لو هلك
الغلام قبل ان يرجع الى الولد هلك من مال الولد بخلاف ما اذا اوبه منه حيث يصير قابضاً له عن الابن بنفس البهية وان
لم يرجع العبد حتى بلغ الولد ثم يرجع الى الولد لا يصير الولد قابضاً له لو هلك قبل ان يقبضه الولد هلك من مال الولد
وان انتقض البيع وفي حبل الاصل ذكر طريقين براءة الأب عن الثمن الذي وجب عليه لابنه الصغير فقال يخرج الأب
مقدار الثمن من مال نفسه ثم يقول الأب اني اشتريت وقد قبضتها بئني بكونه في يدي ويشهد على ذلك وعن محمد في
نواذر انه قال لا يرأع الثمن ما لم يشتر له بذلك الثمن من مال نفسه شاع على هذا اذا انفق من مال ابنه الصغير في
حاجة نفسه حتى وجب عليه الضمان ثم اراد ان يرأعنه فهو على ما قلنا وفي الهاروني الثمن الذي لزم الأب بشره مال
ولده فلا يرأع الأب منه حتى يكره في يده عن ابنه ويصير واذا باع داره من ابنه في عالة والأب ساكن فيها لا يصير الابن
قابضاً حتى يفرغها الأب حتى لو انعمت الدار والأب فيها يكون الهلاك على الأب وكذلك لو كان فيها متاع الأب
أو عياله وهو غير ساكن فيها فان فرغها الأب صار ابنه قابضاً فان عاد الأب به ما تحول منها فسكرنا أو جعل فيها متاعا
أو سكنكم اعياله وكان غنيا صار بمنزلة القاصب وفي الهاروني ولو باع الأب من ابنه الصغير حبة وهي على الأب

أو طيل سائلا هو لا يسه أو خاتما في أصبعه لا يصير إلا بن قابضا حتى ينزع ذلك الأب وكذلك في الدابة والأبوا كها
وكذلك إن كان علي أجل حتى ينزعه عنها ولو قال الأب أشهدوا في قد اشترت جارية ابني هذا بالنف درهم وأنه صغير
عياه جاز الشراء و يصير الأب قابضا بنفس الشراء إن كانت في يده والثمن دين عليه لا يبرأ إلا بالطريق الذي قلنا وفي
الذخيرة وإذا استأجر الأب للصغير أجرا با أكثر من أجر مثله فلا جرة على الأب إذا كان بحيث لا يتغلب الناس فيه وذكر
شيخ الإسلام في شرح السبران الأحارة تنفذ على الصغير قال القاضي ركن الإسلام على السخدي لو غصب انسان دار مبي
قال بعض الناس يجب عليه أجرة المثل فما نلتك في هذا ومن المناج من روى وجوب أجر المثل إلا إذا كان النقصان
خيرا للصغير فينتدبب النقصان وإذا ملك الرجل وترك أب أو أمي كان للأب أن ينقل ما يراه ولو مات وعليه ديون كثيرة
وورثه صغير وترك مناسعا وعقار لم يكن للأب أن يبيع شيئا من التركة هكذا ذكر المحصاف في أحيا القاضي وفي
الذخيرة قال محمد رحمه الله لم يذكر هذا الفصل في المدسوط على هذا البيان فإنه أقام الحمد مقام الأب فإنه قال إذا ترك
وصيا وأب أو أمي أولى وإن لم يكن له وصي فلا أب أولى وإن مات الأب وأمي وصيه فهو أولى ثم وصى القاضي وعن
محمد القاضي إذا باع مال الصغير من رجل وسله للشتري ثم وجد المشتري عيبا فليس له أن يخاصم القاضي في الرد
بالمعيب وكذلك إذا باع بعض أمناه القاضي مال اليتيم فليس للمشتري خصومة معه في الرد لأنه نائب عن القاضي
وحكمه حكم المتوب عنه القاضي إذا باع على صغير دار فاذا هي لصغير آخر فهو في ولايته لا يجوز هكذا روى عن محمد
وفي المنتقى القاضي إذا باع مال اليتيم من نفسه أو باع مال نفسه من اليتيم ذكر في السير الكبرى أنه لا يجوز وأشار إلى
المعنى وقال لأن بيع القاضي مال الصغير يكون على وجه المحكم وحكم القاضي لنفسه باطل وذكر في نوادر ابن رستم في
أول مسائل النكاح عن محمد أن القاضي إذا تزوج الصغيرة النجسة من ابنه الصغير وكذلك لو تزوجها من لا تقبل
شهادته لا يجوز لأن نكاح القاضي يكون على وجه المحكم ولا يجوز حكمه لابنه الصغير ولا من لا تقبل شهادته قال
الناطقي في اجتماعه من مسائل البيوع ذكر محمد في السير الكبرى أن بيع القاضي مال الصغير من نفسه لا يجوز على قول
محمد وأما على قول أبي حنيفة فينبغي أن يجوز وفي واقعنا الناطقي إذا اشترى مال اليتيم لنفسه من وصي اليتيم يجوز
وإن كان القاضي جعله وصيا لأن الوصي نائب عن الميت لا عن القاضي إذا باع أمين القاضي مال الصغير بامر القاضي
وقد نال المشتري المبيع ولم يسم الثمن حتى أمر القاضي الأمين أن يضمن الثمن عن المشتري فضمن مع ضمانه وكذلك
الجواب في أمين القاضي والأب إذا باع مال الصغير ضمن الثمن عن المشتري لا يبيع ضمانه وإذا أراد القاضي نصب
الوصي في أي موضع نصب فقد ذكرناه هذا التفصيل يتبادر في أدب القاضي وذكرنا أنه أن القاضي إذا أراد نصب
الوصي لصغير هل يشترط حشرة الصغير ألا يشترط وإذا نصب القاضي وصيا للصغير وخص له نوعا من الأنواع
تقتصر وصايته على ذلك النوع فالوصاية من قبل القاضي قابلة للتخصيص بخلاف الوصاية من جهة الأب وفي
الفتاوى رجل من عن غير وصي فقال القاضي لرجل جعلت وكيل في تركه فلان فهو وكيل في حفظ الأموال خاصة
حتى يقول له بيع واشترى ولو قال جعلت وصيا فهو وصي بامر القاضي وبه نأخذ في نوادر بشر من أبي يوسف إذا
اشترى القاضي من متاع اليتيم لنفسه شيئا فهو بمنزلة الوصي فإذا رجع إلى قاض آخر فترقبه فإن كان غير اليتيم
أحازه والألم يميزه وكره القاضي شراؤه وفي الذخيرة القاضي إذا استأجر يتيما أجرا با أكثر من أجر المثل بحيث
لا يتغلب الناس ولم يعلم القاضي بذلك فلا جبر أمر مثل عمله في مال اليتيم ولو قال القاضي تعمدت الجواز فتعدا لاجارة
على القاضي ويجب جبر الجاني على القاضي وإذا أقرض مال اليتيم مع قال رحمه الله وهو وصي الوصي وصي
التركين أي إذا مات الوصي فالوصي إلى غيره فهو وصي في تركته وكره الميت الأول وقال السافعي لا يكون وصيا
في تركه الميت الأول لأن الميت فوض إليه التصرف ولم يفوض إليه الإيصاء إلى غيره فلا يملكه ولأنه رضي برأيه ولم
يرض برأى غيره فصار كوصي الوكيل فإنه يكون وصيا في مال الوكيل خاصة دون مال الوكيل ولأن المقعد لا يقتضي

مشله الا ترى ان الوكيل ليس له ان يוכל ولا يضارب ان يضارب وكذا الوصي ليس له ان يوصي في مال الموصي له
ولنا ان الوصي تصرف بوصية مستقلة اليه فيملك الا بصاء الى غيره كالجدا لا ترى ان الولاية التي كانت نابتة للوصي
تنقل الى الوصي ولهذا قدم على الجدا ولولم ينقل اليه لم يقدم عليه كالوكيل لما لم ينقل اليه الولاية لم تقدم
على الجدا فاذا انتقلت اليه الولاية يملك الا بصاء والذي يوضح ذلك ان الولاية التي كانت للوصي تنقل الى
الجدا في النفس والى الوصي في المال ثم الجدا مقام الاب فيما ينقل اليه حتى ملك الا بصاء فيه فكذلك الوصي ثم
الجدا وهذا لان الا بصاء اقامه غيره مقامه فيما له ولا ينفذ الموت كانت له ولاية في الترتين فينزل الثاني منزلته في
الترتين ولا تسلم انه لم يرض برأى من اوصى اليه الوصي بل وجد ما يدل عليه لانه لما استعان به في ذلك مع علمه انه
تعتبر به المنفعة صار ارضا باضافته الى غيره لا سيما على تقدير حصول الموت قبل تقويم مقصوده وهو ما فوض اليه بخلاف
الوكيل لان الموكل فيه يمكن ان يحصل مقصوده بنفسه فلم يوجد دلاله الرضا بالتفويض الى غيره بالتوكيل قال رحمه الله
في وضع قسمته عن الورثة مع الوصي له ولو عكس لا يجرى يعني قسمة الوصي مع الوصي له عن الورثة جائزة وعكسه
لا يجوز وهو ما اذا قسم الوصي الورثة عن الوصي له لان الوارث خلفه الميت حتى يرثه العيب ويرد عليه ويصير
مغروا بشاره الميت شاعره الميت والوصي ايضا خلفه الميت حتى يرثه العيب حتى يكون خصما عن الوارث اذا كان
غائبا فنقض قسمته عليه حتى لو حضر الغائب وقسمت ما في يد الوصي ليس له ان يشارك الوصي له اما الوصي له فليس
بخطفه عنه من كل وجه لانه ملكه بسبب جسدي يؤول لهذا البرد العيب ولا يرد عليه ولا يصير مغروا بشاره الميت فلا
يكون خصما عند غيبته حتى لو ملك ما قدر عليه عند الوصي كان له ثلث ما بقي لان القسمة لم تنفذ عليه غير ان الوصي
لا يضمن لانه أمين فيه وله ولاية المحفظ في التركة كذا هلك بعض التركة قبل القسمة فكون له ثلث الباقي لان الوصي
له ثلث التركة فيتولى ما تولى من المال المشترك على الشركة ويبقى ما بقي من على الشركة وله البيع في مال الصغار
والقسمة في معنى البيع وله ولاية المحفظ في مال الكبار فيأخره بعد الحفظ الا ليعارفاه بحقوقه بنفسه فلا يجوز له بيعه
وقسمته على الورثة الكبار حال غيبته في معنى البيع فلا يضمن اذا هلك في يده وفي الميسر وقسمة الوصي لما ان تكون
مع الوصي له او فيعيبين الورثة اما قسمته مع الوصي له جائزة مع الصغار وفي المنقول وقضى نصيبهم واما في العقار
لا يجوز على الكبير لان القسمة بيع معنى وله ولاية بيع المنقول على الكبار دون بيع العقار هكذا ذكره في الميسر
وذ كرفي اختلاف زفر ويعقوب ان القسمة في العقار لا يجوز عند أبي حنيفة وزفر وعند أبي يوسف ومحمد يجوز قسمته
الوصي على الوصي له الغائب وذ كرفي اختلاف زفر ويعقوب ان عند أبي يوسف يجوز لان الميت اقام
الوصي مقام نفسه واثبت الولاية له فيما يحتاج اليه عند مجزئه بنفسه وهو يحتاج في تنفيذ وصاياه الى ابطال
التركة الى الورثة لانه يثاب بوصول التركة الى الورثة كإثاب بوصول الوصية الى الوصي له فيجب ان يملك ذلك نظرا
للموصي وعلى قياس قوله يجب ان يملك القسمة على الكبار المحذور وقضاء الدين من الحاجة الفاضلة فيمكن تأخيرها
اذا امتنعوا عن القسمة حتى يحضر الغائب بخلاف الحاجة الضرورية لا يمكن تأخيرها لان في التأخير توهم الضياع وفي
الضياع ضرر على الميت فلا يجوز تأخيرها وفي تأخير الحاجة الفاضلة وان كانت توهم الضياع ضرر على الميت
الا انه لا ضرر فيه على الميت فيجوز تأخيرها وفي كل موضع لا تحمل القسمة اذا ضاع احد النسيبين يضيع على الشركة وما
يبقى يبقى على الشركة وقسم الوصي الميراث بين الصغار لا يجوز لان القسمة بمعنى البيع ولا يجوز شره الوصي مال احد
الصغيرين للصغير الا تخولا ان يبيعهم بمقدار شرط ان يكون فيه منفعة ظاهرة للصغير فان كان لاحدهما فيه منفعة
ظاهرة يكون للآخر فيه مضرة ظاهرة فلا يجوز البيع فلم يجز القسمة وعند محمد دلايل العقدمين الجائين بكل حال
والحيلة في جواز هذه القسمة ان يبيع حصة احد الصغيرين مشاعا وان كانوا ثلاثة باع حصة احد الصغار من آخرهم
بقاسم مع المشتري ثم حصة احد الصغيرين في كتمان حق احد هما عن الآخر وان كانوا الورثة صغارا ووكارا والكبار غريب

لا يجوز قسمته في القمار لانه لا يلي بيعه على الكار فكذلك قسمته وفي العروض له ولاية القسمة كما يلي بيعه لان
 الكار القيد المتعقبا للصغار في هذه الحالة فصارت كل صغار ولو كان الكل صفارا تجوز قسمته فكذا اذا
 وان كان الكار حضورا جاز قسمته عن الصغار مع الكار لان هذه قسمه جرت بين اثنين والقسمه بين الصغار جرت من
 الواحد لا ملايلي القسمه من الحائدين فلم تجز القسمه في حق الصغار جلة القسمة في حق الكار صحيحة لانها جرت بين
 الكبير والوصي في نصب الصغار واذا قسم الوصيان التركة بين الورثة وأخذ كل واحد منهما ما نصيب بعضهما من القسمه
 فاسد لان القسمه لا تكون الا بين اثنين وكلاهما كخص واحد لا يمكن أحدهما التفرّد بالقسمه عندهما وعند
 أبي يوسف وان كان يتفرّد أحدهما بالقسمه الا ان كل واحد وكل صاحبه في القسمه قصير قسمته مع صاحبه كقسمته
 مع نفسه قال رحمه الله **فولو قسم الورثة وأخذ نصيب الموصي له فضاع رجع ثلث ما بقي في أي لو قسم الوصي الورثة**
وأخذ نصيب الموصي له فضاع ذلك في يده رجع الموصي له ثلث ما بقي لما بيننا الموصي له شريك الورثة فخرج
الموصي له على ما في يد الورثة ان كان باقيا فباعت ثلثه لعدم صحة القسمه في حقه واذا هلك في أيديهم فله ان يضمهم
قصد الثلث ما قبضوا وان شاء ضمن الوصي ذلك القصد لانه متعد فيه بالدفع اليهم والورثة بالتقبض فضمن أيهما
شاه قال رحمه الله **ولو ان الوصي الميت بمجهه فقام الورثة فله ما في يده أو دفع الى من يجه عنه فضاع في يده يجه عنه**
ثلث ما بقي في أي اذا اوصى بان يجه عنه فقام الوصي الورثة فله ما في يد الوصي فانه يجه عن الميت من ثلث ما بقي
وكذلك اذا دفعه الى رجل ليجه عنه فضاع ما دفعه اليه يجه عنه بثلث الباقي وهذا عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ان كان
المقرر مستغرقا لثلث الوصية ولم يجه عنه ولم يكن مستغرقا لثلث يجه عنه بما بقي من الثلث الى تمام الثلث
وقال محمد لا يجه عنه بشئ وقد قرأه في المناكح قال رحمه الله **ولو وضع قسمة القاضي وأخذها الموصي له ان غاب في أي ان**
غاب الموصي له لان الوصية صحيحة وان كان قبل القبول ولهذا لما . الموصي له قبل القبول نصير الوصية ميراثا لورثته
والقاضي فأنقضى حق العاقر واقرار نصيب الغائب وقبضه من النظر فبطل ذلك عليه حتى لو حضر الغائب وقصد هلك
المقبوض في يد القاضي أو أمسه لم يمكن له على الورثة قبل ولا على القاضي وهذا في المكمل والموزون
لانه اقرار ومعنى المبادلة فيه تابع حتى جاز أخذه لحد الشريك من غير قضاء ولا رضاه ولا يجوز بيع نصيبه مراعاة
وأما لا يكال ولا يوزن فلا يجوز ان القسمه فيه مبادلة كالبيع ويبيع مال الغير لا يجوز فكذا القسمه قال رحمه الله
****ولو بيع الوصي عهدا من التركة بغيره الغرماء في أي يبيع يبيع الوصي عهدا لاجل الغرماء لان الوصي قائم مقام****
الموصي ولو تولاه بنفسه حال حياته يجوز بيعه وان كان مريض امراض الموت بغير محضر عن الغرماء فكذا الوصي لقامه
مقامه وهذا لان حق الغرماء يتعلق بالمال لا باله وورثة البيع لا يبطل المسألة لانه اخاف شيا وهو الشئ بخلاف العهد
المأذون له في التجارة حيث لا يجوز له ان يبيع بغيره لان الغرماء لهم حق الاستيفاء بخلاف ما قلنا فيه قال رحمه الله **ولو ضمن**
الوصي ان يبيع عهدا اوصى ببيعه والتصدق بغيره استحق العبد بعد هلاك ثمنه عنده في معناه اذا اوصى ببيع عبده
والتصدق بغيره على المسكين فباع الوصي العبد قبض الثمن فضاع الثمن في يده وهو المراءى له الهلاك المذكور في المختصر
ثم استحق العبد بعد ذلك فمن الوصي الثمن للثمن لانه هو العاقد فتشكون العهدة عليه لان المشتري منه لم يرض
ببذل الثمن الا ليس له المبيع ولم يسل فقد أخذ البائع وهو الوصي مال الغير بغير رضاه فيجب عليه رده ولم يتعرض
لضمان الوصي في الاستعراض ولا في الطعام والوديعة والبيع بطلب الغرماء وبفسخ طلب وتجنّب ذلك تنجما
للفائدة قال في المبسوط **لو وصى ثارة بضمين وثارة لا يضمن فاذا أمر الوصي المستودع ان يرض مال البتم فاقترض من**
المستودع لان الوصي لا يملك الاقراض من مال الوصي فلا يملك التوكيل والزمه بفسخ الامر بالاقراض ولو قضى
الوصيان ديننا لرجل ثم شهد ان له على الميت ديننا لم يجر ويضمنان ان ظهر دين آخر لهما اشهادتهما بدينه عن
انفسهما مقرر ما لهما صارا ضمانا مضافا الى الاول لانهما قد باعوا أمر القاضي ولو شهدا بدينه قبل ان يقضيا جاز لانهما

بشهادتهم لم يجز الى انفسهما انفعلا ولا يدفعان معهما وهو لزوم قضاء الدين ومساائل الاطعام على فصول الاول لو اوصى
 بان يعطى عشرة مساكين لثلاثة عتبه وغدى الوصى عشرة ثم ما توافقا قال محمد رحمه الله يغدى ويعشى عشرة أخرى ولا يعطى
 الوصى لانه غداهم بالمر الموصى لان التغذية بطعام ولكنه لم يكمل وفات الاكالا لا يجزى من جهته فلا يصير مستدينا وان قال
 اطعموا عني عشرة مساكين غدا وعشاء لم يسم كفارة فتغدى عشرة ثم ما توافقا به عني عشرة سواهم لان الواجب في كفارة
 اليامين سبعة عشر خللت وردة شرة جوعات وذلك يحصل بالتغذية والتعشية وبالموت فذلك يغدى ويعشى غيرهم
 فاما اذا نص على الاطعام غدا وعشاء والجمع والتفريق سواء وروى هشام عن أبي يوسف انه ان قال اطعم عني عشرة
 مساكين فتغدى عشرة ثم ما توافقا يضمن الوصى قيا سوا ولا يضمن استخفافا ويعشى غيرهم لانه امرهم بالاطعام مطلقا
 فالنهي بالاطعام الواجب شرطا في الكفارة لانه نص على التسليم والعشاء مقسوا فرقا واجمع جاز رجل اودع رجلا
 مالا وقال ان مات فادفعه الي ابني فدفعه اليه وله وارث غيره ضمن حصته ولا يكون هذا وصيا لانه لم يفوض اليه
 التصرف في التركة فبقى امينا للورثة والامين اذا دفع مال الورثة الى احدهم ضمن وان قال ادفعه الا فلان غير وارث
 ضمن المال الذي دفعه اليه قال أبو يوسف اذا خلط الوصى مال اليتيم بماله فضاغ فلا ضمان عليه لان له ولاية حفظه
 كغما كان مريض اجتمع عنده قريباته ما يكون من ماله قال أبو القاسم الصغار ان اكلوا بامر المريض فن كان منهم
 وارثا ضمن ومن كان غير وارث حسب ذلك من ثلثه قال الفقيه أبو الليث احتاج المريض الى تعاديه في مرضه فاكلوا
 منه موع عياله بغير اسراف فلا ضمان عليهم رجل مات وعليه دين فباع وصيه رقيقه للغرماء وقبض الثمن فضاغ عنده
 او مات بعض الرقيق في يد الوصى قبل ان يسلم الى المشتري فالمشتري يرجع بالثمن على الوصى ويرجع به الوصى على
 الغرماء لانه في البيع حامل للغرماء ومن عمل لغرماء فله غرماء فيه ضمان يرجع به على المجهول له ولو استحق العبد ورجع
 المشتري بالثمن على الوصى لم يرجع الوصى بالثمن على الغرماء الا ان يكون الغرماء امره ببيعه وكذلك لو قال الغرماء
 له بيع رقيق الميت واقضنا لم يرجع عليهم ولو كانوا باع عبد فلان هذا يرجع بالثمن عليهم لانهم عيشوه الا ان يكون
 الثمن من دينهم فلا يرجع عليهم ما كثر من دينهم ولو قال له بيع هذا العبد فانه لفلان فقال الوصى لا يبيع ثم باعه ثم
 استحق وقد ضاع الثمن يرجع به الوصى على الغريم ولو لم يكن على الميت دين ولكن الوصى باع الرقيق للورثة الكبار
 فهم في جميع هذه الوجوه كلها غنزة الغرماء وان كانوا اصغارا لم يرجع عليهم في الاستحقاق ولو باع القاضي رقيق الميت
 للغرماء فضاغ الثمن عنده ثم استحق الرقيق يرجع المشتري بالثمن على الغرماء لا على القاضي لانهم بعوه ببيع الغرماء
 كانهم قالوا البيع بانفسهم رجل اوصى بعتق عبد ثم جنى العبد جناية بعد موت الوصى فاعتقه الوصى وهو
 يعلم بالجناية فهو ضمان ارس الجناية وان لم يعلم ضمن قيمته ولا يرجع بذلك على احد لان الميت انما اوصى بعته
 قبل ان يجنى فلما جنى لم يكن الوصى ان يعتقه الا ان يضمن الجناية عنه فاذا اعتقه فهو متطوع في عتقه والجناية لازمة
 له فان قال الوصى عند القاضي قد اخترت امساك العبد واشهد على نفسه بذلك ثم ودأفلس له ان يرجع ويدفع
 العبد فان لم يكن لهم مال غير العبد فعليه ان يبيع ويؤدى ارض الجناية بمن غنمه فان مات العبد قبل ان يبيعه بعد
 ما اختاره فالجناية دين على الايتام حتى يؤدوها قال رحمه الله هو يرجع في تركه الميت لانه حامل له فيرجع
 به في تركته كالمالك وكان او حنيفة يقول اولا لا يرجع الوصى على احد لانه تبيين بطلان الوصية باستحقاق العبد
 فليكن حاملا للورثة فلا يرجع عليهم بشئ ثم يرجع الى ما ذكره هنا ويرجع في جميع التركة وعن محمد انه يرجع في
 الثلث لان الرجوع بحكم الوصية فيما خذ حكمها وحمل الوصية الثلث ونحن لانسل انه يرجع عليه بحكم الوصية
 بل بحكم الغزو وذلك دين عليه والدين عليه بعض من جميع التركة وان كانت التركة قد هلكت او لم يكن بها وفاء
 فلا يرجع بشئ كافي سائر دين الميت وفي المنتقى لا يرجع الوصى في مال الميت بشئ وانما يرجع على المساكين الذين
 تصدق عليهم بالثمن لانه حامل لهم فكان غرمه عليهم قال رحمه الله وفي مال الطفل ان باع ماله واستحق البيع

ورحم في مال الصغير في لانه عامل له قال رحمه الله في وهو على الورثة في حصتهم في أي الصبي يرجع على الورثة بمحضته
 لا يتقاضى القسمة باستحقاق ما أصابه قال رحمه الله في وصح احتياله بما له لو خير له في أي يجوز احتيال الوصي
 بمال اليتيم إذا كان فيه خسران يكون الثاني أملاً إذا الأولية نظرية وإن كان الأول أملاً لا يجوز لأن فيه تضييع
 مال اليتيم على بعض الوجوه وهو على تقدير أن يحكم بسقوطه ما كبر يرى سقوطه الذين إذا مات الثاني مفسداً وبعد
 المحاولة أولئك لم يكن له عليه يئس ولا يرى رجوع الدين على الأول وقوله لو خيراً إن أنه يصح احتياله إذا كان الثاني خيراً
 من الأول ولم يبين حكم ما إذا كانوا سواء في الذخيرة واختلف الناس فيه ذكر المحمدي إن كان الثاني مثل الأول
 لا يجوز بخلاف سبعة مال اليتيم غسل قيمته حيث يجوز والمحاولة لا يجوز قال الإمام الاستيعابي في شرح المحامدي أعلم
 إن الوصي إن أخذ الكفيل يدين الميت لأن الكفالة لا تقرب براءة الأصل ولو احتال بماله وأخذ الكفيل بشرط
 براءة الأصل فإنه ينظر إن كان ذلك خسر اليتيم فإنه يجوز إذا كان المال عليه أملاً حتى لو أدرك وقال أخذ الدين
 فليس له أن يفتح المحاولة وإن لم يكن أملاً من الغسل فإنه لا يجوز هذا إذا ثبت الدين بمائة الميت وأما إذا ثبت
 بمائة الوصي فإنه يجوز سواء كان خسر اليتيم أو شره إلا أنه إذا كان خيراً فإنه يجوز بالاتفاق حتى أنه إذا أدرك
 وأراد أن ينقض ذلك ليس له ذلك وإن كان شره له جاز ذلك ويضمن الوصي اليتيم عندهما وعند أبي يوسف لا يجوز
 إذا كان شره قال رحمه الله في أو بيعه وشرائه بمائتين في أي يجوز بيع الوصي وشرائه بمائتين الناس في
 مثله ولا يجوز بمائتين الناس لأن الولاية نظرية لا تقول نظري الفاحش بخلاف البير لأنه لا يمكن الفرض عنه
 ففي اعتباره أنسداد باب الوصاية بخلاف العبد والوصي المأذون لهما في التجارة والمكاتب حيث يجوز بيعهم وشرائهم
 بالغبن الفاحش عند أبي حنيفة لأنهم يتصرفون بحكم المالكية والأذن فكأنهم الوصي يتصرف بحكم النيابة
 الشرعية نظراً فيقتدع موضع الظن وعندهما لا يمكنه لأن التصرف بالغبن الفاحش تبرع وهم ليسوا من أهلها ولا
 ضرورة إليه وهذا إذا تباع الوصي للصغير مع الأجنبي وأما إذا اشترى شيئا من مال اليتيم لنفسه أو باع شيئا من نفسه
 جاز عند أبي حنيفة إذا كان فيه منفعة ظاهرة وهو أن يبيع ما بأسى وخسرة عشر بعشرة أو يشتري ما بأسى عشرة
 بخسرة عشر وإن لم يكن فيه نفع فلا يجوز وعلى قول محمد وأظهر الروايات عن أبي يوسف أنه لا يجوز بيعه من نفسه بكل
 حال وهذا في وصي الأب وأما وصي القاضي فلا يجوز بيعه من نفسه بكل حال لأنه وكل وللأب أن يشتري شيئاً من
 مال الصغير لنفسه إذا لم يكن فيه ضرر على الصغير إن كان يمثل القيمة والغبن يسير وقال المتأخرون من أصحابنا لا يجوز
 للوصي بيع عقار الصغير إلا أن يكون على الميت دين أو يرغب المشتري فيه بضعف الثمن أو يكون للصغير حاجة إلى
 الثمن قال الأصم الشافعي وبه يفتي وأطلق المصنف في البيع والشراء فجعل العروض والعقار وما يخاف عليه الفساد
 وغير ذلك وتقدم حكم العقار وإذا كانت الورثة كلهم صفار أو سباني حكم صرفه وإذا كانوا كباراً ومعتقلين وإذا دهمي رد
 الودعة ثم مسائله ثلاثة أقسام قسم يصدق فيه بالاتفاق وقسم لا يصدق فيه بالاتفاق وقسم اختلفوا فيه أما الأول
 إذا قال الوصي إن أباك ترك رقيقاً وأنفقت عليهم أو قال اشترى رقيقاً وأدبت الثمن ثم ما وافاه يصدق لأنه أقر
 بماله ومسلط عليهم من جهة الشرع لأنه مسلط على ما فيه إصلاح الصغير والاتفاق عليه وعلى رقيقه مقدار ما جهم
 إصلاح لهم فيصدق فيه ولو قال اشترى بيت من فلان العبد الذي في يده ودفعت الثمن وأتذكر ذواليد يصدق على
 الصبي دون قول البذل لأنه مسلط على الثمن أو البيع وتنمية مال الصبي فإنه إصلاح لها أكيداً لا يستأصلها الثقة ولو قال
 استأجرت رجلاً لا أبقى صدق اتفاقاً لا الاستئجار فقل هو مسلط عليه شرطاً لما فيه من إصلاح الصغير وأما
 القسم الثاني لو قال أنفقت من مالي لا أجمع عليك يصدق ولذلك لو قال استملك ما لا غدايت ضمانه وأنفقت على
 أخك كان ضماناً يصدق لأنه أقر بما لم يكن مسلطاً عليه لأنه غير مسلط على الاتفاق من مال نفسه ولا على الاتفاق
 من مال اليتيم على محامه قبل فرض القاضي وأما القسم الثالث لو قال أبق غلامك وأدبت جعلاً لا أبقى وأدبت

تراج أوضك عشر سنين وقال الوارث لم تؤد الا حنة سنة صدق الوصي عند أي وصف خلافا لمحمد وكذلك لو اختصها
والارض لا تصح للزراعة بان غلب عليها الماء وقال الصبي كانت كذلك وقال الوصي كانت صالحة فقل الخلف وعلى
الاول لو كانت تصح للعمال يصدق الوصي اجابا بعدما انقضى على مدة المالك لان الوصي اقر بما ليس بمسلط عليه
شرطا لان ذلك ليس من الفسلة والتسلط يتحقق على فعل الغير فلا يصدق فيه كما لو قال ان عبدك جني فغديته كذا أو
استهلك مال انسان واديت ضمانه من المالك لا يصدق فكذلك هذا لا يوجب انه اقر بما هو مسلط عليه شرطا في ماله
لانه بدل مال الوصي واخذ ما زانه عوضا به له او منفعة فانه لا يتمكن من الزراعة الا بالتخراج فكان التخرج بدل ماله
ليقع مقابله وكذلك اصلاح امر أرضه والوصي مسلط على التصرف في مال الوصي اذا كان فيه اصلاح وارتاق ولو احضر
الوصي رجلا الى القاضي فقال ان هذا رد عبد الوصي من الاباق فوجب له الجمل وفي يدي مال هذا الوصي واعطيه هل
يصدق القاضي قيل هذا على الخلاف ايضا قيل لا يصدق بالانفاق فيحتاج أبو يوسف الى الفرق بينهما والفرق انه
قمة ادعى وجوب الجمل في ماله لغيره وهو غير مسلط على الدعوى لغيره في مال الوصي وهذا ادعى انه كان الجمل من مال
الصغير ولم يدع الجمل في ماله للعمال فكان مسلط على التصرف في مال الصغير لا حاشا ماله واصلاحه قال رحمه الله
ويؤيده على الكبير في غير العقار أي بيع الوصي على الكبير القائب حائقي كل شيء الا في العقار لان الاب لا يبي
العقار بلى ما سواه فكذلك وصيه لانه قائم مقامه وكان القياس أن لا يملك الوصي غير العقار ايضا ولا الاب
كلا يملك على الكبير المحاضر الا ان لمسا كان فيه حفظ ماله جاز استحقاقا فيما يخاف عليه الفساد لان حفظ ثمنه ايسر
وهو ملك الحفظ وأما القار فمصرفون بنفسه فلا حاجة فيه للبيع ولو كان عليه دين باع العقار ثم ان كان الدين مستغرقا
باع كله بالايجاع وان لم يكن مستغرقا باع بقدر الدين عندهما لعدم الحاجة الى الاكتر من ذلك وعند أي حنيفة حازله
أن يبيع كله لانه يبيعه بحكم الولاية فاذا ثبت في البعض ثبت في الكل لانها لا تقبض ولو كان يخاف هلاك العقار
وذلك يبيعه لانه تعين حفظا للثقل ولا مانع انه لا يملك لانه قادر وقال في الغاية فان قلت هل يحكم ما اذا كان الكل
كاراغيا أو الكل صفارا بقى حكم ما اذا كان بعضهم كارا وبعضهم صفارا قال في المصط وان كانت الورثة صغارا
وكبارا وعلى الميت دين أو وصي لوصيه يبيع العروض والعقار عند أي حنيفة وعند من يبيع المتقول وحصة الصغير
في العقار وأما حصة الكبار المحضر فلا يملك بيعها وان كانوا غائبين فبذلك وقد تقدم بيانه قال رحمه الله **ولا**
يخفى في ماله أي الوصي لا يتصرف في مال اليتيم لان المفوض اليه الحفظ دون التجارة فان قلت هذه العبارة على
اطلاقها غير صحيحة لان المنقول في جامع القصولين وفي غيره أن الوصي أن يتصرف في مال اليتيم وينبغي أن يكون المراد
ولا يتصرف لنفسه في مال اليتيم كما صرح به فاضحان ووصي الاخ والم والام في مال تركتهم ميراثا للصغير بمنزلة وصي
الاب في الكبير القائب بخلاف مال آخ والصغير غير ميراث الوصي حيث لا يملك الوصي بيعه لان الوصي قائم
مقام الوصي وهو الاخ ومن بعده وليس لواحد منهم التصرف في مال الصغير فكذلك وصيهم بخلاف الاب والمحدث
يكون لهم ولاية التصرف في مال الصغير مطلقا من غير تقييد فيما تركه ميراثا فكذلك وصيه ذلك ويشهد
للقيد الذي ذكرناه في الميسوط والوصي أن ياخذ مال الصغير مضاربا لثباته تجارة وليس له أن يؤجر ثمنه من
اليتم لان القيام بهما على اليتيم واجب على الوصي فلا حاجة الى استئجار وصي كان في يده ألف درهم لا خوين
فقال دفعت الى أحدهما نصيبه وكتبته المدفوع اليه الباقي بينهما نصفان ولا يضمن الوصي لانه أمين في نفسه وهو
مسلط على الدفع والدفع يصدق في نفسه وصي عندما لقان ليتيمين قادر كادفع الى أحدهما الف والمصاحبة الا خر حاضر
ووجد القاض القبض منه بخرم الوصي خمس ماثة بينهما لان قيمته لا تجوز ولو كان القاض مقرأ كان للآخر أن
ياخذ منه خمسة ثمان شاء ضمن الوصي ورجع بها عليه لانها لم تخرج التسمية بقى الا خر شرر بكم فيما قبضه
صاحبه فله أن ياخذ نصيبه منه والوصي بالدفع صار ضامنا متى أدى الضمان ملك المضمون وهو نصيب الجاحد

رجع نصيبه على صاحبه ولو قال لهما بعدما كبرا قد دفعت اليكما ألفا صدقة أحدهما وكذبه الآخر خرج المنكر
على أخيه بما تثن وتجبين درهمًا وإن أنكر لم يكن له ما على الولي شيء لأنه أمين ادعى رد الأمانة إلى صاحبهما ولو قال
الوصي دفعت إلى كل واحد منكما خمسمائة على حدة وصدقة أحدهما وكذبه الآخر خرج المكنب على
الوصي بما تثن وتجبين درهمًا لأن قسمته لا يجوز علمها وهما حاضران ولو كانا غائبين جازت القسمة عليهما رجل مات
وترك اثنين مئزرين فلبس أحدهما فقال الوصي جميع تركه أليك ألف وقد أفتت على كل واحد منكما
خمسمائة صدقة أحدهما وكذبه الآخر خرج المكنب على المصدق بما تثن وخمسين ولا يرجع على الوصي في
ذلك عند زفر وهو رواية عن أبي حنيفة وفي رواية عن ابن أبي مالك عن أبي يوسف أنه يرجع لأن الوصي أمين ادعى
صرف الأمانة إلى فقتهما واحتجما وهو مسلط عليهما من جهة الشرع فيصدق فيه في حق برائة نفسه عن الغممان ولا
يصدق في إبطال حق المكنب فيما وصل إلى المقر ما للفقته فصار المقر مقرًا بالشركة فيما وصل إليه وذلك خمسمائة
وقال أبو يوسف لا يرجع المقر على المنكر بشئ والقول قول الوصي لأنه تصدق في الاتفاق على المنكر لأنه مسلط
عليه وهو ما مورس من جهة الشرع فيصدق فيه فثبت الاتفاق عليه فصار كانه وصل إليه خمسمائة معًا وفي الفتاوى
رجل باع ضيعة اليتيم من مغلس يعلم أنه يغرر عن استيفاء ثمنه منه قال يؤجل القاضي المشتري ثلاثة أيام فإن نقده
الثلثين والاقض البيع وقال نصير ابن يحيى للوصي أن يأكل من مال اليتيم ويركب دابة إذا ذهب في حاجته قال
الفقيه أبو الليث هَذَا إذا كان محتاجًا لقوله تعالى ومن كان فقيرًا فمالا كل المعروف فإن لم يكن محتاجًا لا يجوز لقوله
تعالى إن الذين باعوا أموال النباي ظلموا الآية من غير تفصيل ولكن هذه الآية صارت منسوخة بالولي وذكر
في المنتقى لا يركب الوصي من مال اليتيم في حاجته إلا بإذن القاضي والنفقة من مال الوصي وفي فتاوى الفضلي وصي
أخذ أرض الصبي مزارعة قال لا يجوز أن شره بالذرعي اليتيم لأنه صار له وأجاز بعض المحارح وليس له أن يوار
نفسه من الصبي وإن كان المئزر منه يجوز عندهما إذا كان خير اليتيم لأنه صار مستأجر أرضه ببعض من بذره وله أن
يستأجر أرض الصبي بالدراهم فكذلك بعض المحارح وفي واقعات الناطق قال ولو أخذ الوصي مال اليتيم وأنفق في حاجة
نفسه ثم رجع مثل ما أنفق لا يبرأص الضمان إلا أن يبلغ اليتيم في دفعه إليه أو يشتري اليتيم شيئًا ثم يقول للشرع
على اليتيم كذا وكذا وأنا اشتري ذلك فيه صير قصاصًا وبرأ عن الضمان رجل بنى جدارًا بين الصغرين لهما
عليه جوار ونخاف السقوط ولكل واحد منهما رومي قلب أحدهما مرته وإلى الآخر فالقاضي يبعث أمينًا ينظر فيه
فإن رأى في تركته ضررًا علمها أجزأه حتى يتيقن مع صاحبه بخلاف ما لو ألقى أحد الشرعيين لأنه قدر مني بأذخال
الضرر عليه فلا يجبر وهما أراد الوصي ادخال الضرر على اليتيم فيصير رومي على يمين فباع دارًا أحدهما فأذاهي اليتيم
الآخر فهو جائز وقد تقدم ما يخالف ذلك في قوله وتنفذ وصية معينة وإذا باع القاضي على أنهما القلان فأذاهي الآخر
لا يجوز لأن هذا قضاء والقضاء إذا كان المنفي عليه مجبولًا لا يجوز قال رحمه الله وهو رومي الأب حق بمال الطفل من
الجدد وقال الشافعي رحمه الله المجدد حق لأن الشرع أقامه مقام الأب عند علمه حتى أحرز ميراثه فيتقدم على وصيه
ولنا أن ولاية الأب تنتقل إليه بالإيصاف فكانت ولايته قائمة معنى فيقدم عليه في المال والجدد في الولاية لأنه أقرب إليه
وأشوق عليه حتى ملك الانكاح دون الوصي

فصل في الشهادة قال صاحب النباهة لما لم تكن الشهادة في الوصية أمرًا يختص بالوصية اتخذوها العدم
عراقتهم فيها قال رحمه الله (شهد الوصيان أن الميت أوصى لزيد معهما لفت شهادتهما في أي بطلت لأنهما يجبران
نفعا لأنفسهما بما أثبت العي لهما ما قدر لهما فإذا ردت ضم القاضي إليهما ثالثان في ضمن شهادتهما أقرارتهما
بوصي آخر معهما لفت وأقرارهماجة على أنفسهما فلا يمكن أن التصرف بعد الوصي لامتناع تصرفهم بدون
فصار حقهما بمنزلة ما لو مات أحد الأولاد وثلاثا لثقة جاز ذلك للقاضي مع وجود الوصي لامتناع تصرفهم بدون فصار

كانه مات ولم يوص لاحد فيضم اليهما ثالثا ليجتنب التعريف وهذا وجه الاستحسان فيجب الضم قال صاحب النهاية
فان قيل اذا كان الميت وصيا والقاضي لا يحتاج الى أن ينصب عن الميت وصيا آخر فاذ لم يكن له ذلك من غير
شهادة فكذلك عند ادعاء الشهادة اذا تمكنت التهمة فيه قلنا القاضي وان كان لا يحتاج الى نصب الوصي لكن
الوصي اليما متى شهد بذلك كان من وجههما انهما لا تدير لهما في هذا المال الا بالثالث فاستدمن هذا الوجه ما لم
يكن غمسة وصي وهناك تقبل الشهادة فكذلك اذا ذكره الامام المجبوري في باب القضاء بالشهادة من قضاء التاجامع
الصغير والى هنا لفظ النهاية واقتضى اثره كثير من الشراح منهم صاحب العناية وقال تاج الشريعة لوصي الامن القاضي
أن يجعل هذا الرجل وصيا معهما برضا فعلى القاضي أن يجيبهما الى ذلك اه ثم ان هذا حال الضم الى الوصين مطلقا
واما فيما نحن فيه فيجب على القاضي أن يضم الثالث اليهما البتة وان بطلت شهادتهما كما مضى عليه في طائفة الكتب
المعتبرة اه ولم يتعرض لها اذا أنكر المشهود عليه أو صدقه ولم يقبل أو قبل ورد أولم يرد ونحو ذلك كره جميعا للقائده
قال في الاصل واذا كذبهما المشهود عليه أدخل معهما رجلا آخر سوى المشهود عليه ومن مشايخنا من قال ما ذكرنا
من انه يدخل معهما ثالثا هذا قول أي حنفية ومحمد وأما عند أبي يوسف لا يدخل معهما ثالثا ومنهم من يقول لا يل
الذكر في السكاب قولهم جميعا وهو الظاهر فانه لم يوجد خلافه وان صدقهما وقال لا يقبل الوصية قال ادخلت
معهما ثالثا بخلاف ما لو قبل ثم أبي لا يقبل رده واما وجه الى هنا لفظ الخط ثم ان بعض المتأخرين استشكل هذا المقام
بوجه آخر فقال فيه ان وجوب كون المضموم في هذا الادعى اثر شهادة المتهم مع انه لا تقبل شهادة المتهم فكيف يرتب
عليها اثر اه أقول ليس هذا بشئ لان شهادة المتهم انما لا تقبل في اثبات حق شرعي وإيجابه في استقاط شئ كونه
التعيين فيما نحن فيه فان شهادتهما تستغنى عن القاضي مؤنة التعيين وان لم تثبت الوصاية كما اشار اليه المصنف
بقوله فسقط شهادتهما مؤنة التعيين عنه اما الوصاية فتثبت بنصب القاضي وكمن يني يكون جهة في الدفع ولا يكون
جهة في الاثبات كالاستصحاب ونحوه فيجوز ان تكون شهادة المتهم أيضا كذلك فيترتب عليها اثر الدفع وقد أفهم
عنه صاحب العناية حيث قال وجه الاستحسان ان القاضي ملك نصب الوصي اذا كان طالبا والموت معروف فلا يثبت
للقاضي بهذه الشهادة ولا يلم تكن وإنما استغنى عنه مؤنة التعيين ومثاله ان القرعة ليست بحجة ويجوز استعانة
في تعيين الانصاف بدفع التهمة عن القاضي فعملت دافعا لا موجهة فكذلك هذه الشهادة تدفع عنه مؤنة التعيين
اه قال رحمه الله (والان يدعي زيد) أي يدعي زيدا وصي معهما لم يثبت تقبل شهادتهما وهذا استحسان والقياس
أن لا تقبل كالأول وجه الاستحسان انه يجب على القاضي أن يضم اليهما ثالثا على ما بينا آتوا وتسقط شهادتهما
مؤنة التعيين عنه فيكون وصيا معهما بنصب القاضي اياه كما اذا مات ولم يرع وصيا فانه ينصب وصيا ابتداء
فهذا أولى قال رحمه الله (وكذا الاثنان) يعني لو شهد الاثنان ان اباهما أو وصي المرحول وهو منكر لا تقبل شهادتهما
لقول شريح لا يقبل شهادة الخصم ولا مراب أي معتم وان ادعى الشهود له الوصاية تقبل استعانة على انه نصب وصيا
ابتداء على ما ذكرنا في شهادة الوصين بذلك بخلاف ما اذا شهدا ان اباهما وكل هذا الرجل بقصد دونه بالسكوفة حيث
لا تقبل سواء ادعى الرجل الوكالة أو لم يدع لان القاضي لا يملك نصب الوكيل عن المحي بطلبها ذلك بخلاف الوصي قال
رحمه الله (وكذا الشهيد الولد صغير بمال على الميت) أي لو شهد الوصيان لو ارث صغير بمال على الميت لا تقبل فشهادتهما
باطلة لانهما يثبتان ولاية التعريف لانفسهما في ذلك فصا رامتني أو خصمين فلا تقبل قال رحمه الله (أو الكبير بما
الميت) يعني اذا شهد الوصيان لو ارث بخلاف شهادتهما الكبير بخلاف التركة لا تقطع ولا يتما عنه لان الميت أقام مقام
نفسه في تركته لا في غيرها بخلاف ما اذا كان الوارث صغيرا أو الوصي أباح حيث لا تقبل شهادتهما في الكل لان الوصي
الاب التصرف في مال الصغير جميعه فيكونان متعينين فلهذا لم يقيد بالمال الموروث منه في حق الصغير وقيد به في الكبير

وهذا عند أبي حنيفة وقال اذا شهد الوارث كبير يجوز في الوجهين أى في التركة وغيره لان ولاية التصرف لا تثبت
لهما في مال الميت اذا كان الورثة كبارا فخرجت عن التهمة بخلاف ما اذا كانوا صغارا على ما بينا وما اجمعت عليه ما بيننا وفي
الحصص اذا شهد غرقاء الميت أنه أوصى لفلان بكذا لا تقبل شهادتهم قياسا ولو شهد أحدهما أنه أوصى لفلان بثلث ماله
وشهد الآخر أنه أوصى له بثلث ماله وقال اعطوا منه فلانا ألف درهم قال محمد يعطى الموصى له ثلث المال ولا ينقص
منه ألفا فكأنه أوصى له ثلث الألف لانهما اتفقا على الشهادة بالثلث وانفرد أحدهما بشهادة الألف لفلان فما
اتفقا عليه يقبل وما انفرد أحدهما به يرد لان القائم به شهادة فرد وصار بمنزلة ما لو استثنى أحدهما شيئا من الألف
واذا شهد شاهدان ان الميت أوصى لهذين بدرهما وشهد شاهدان أنه أوصى لهما بدنانير أو ثنان
بعبسوا إلا أن خزان بدرهما جازت الشهادة لان كل فريق يشهد على عقد الوصية لا على الملك ويمكن اثبات العقد بين
ومتى كان للموصى به واحد باطلت الشهادة تان كل واحد قد يفتن بالبيع من هذا ولا أثر ببيعهم من هذا فيقبل
ومتى كان للموصى به مختلفا فقد أمكن اثبات الوصيتين فتقبل وإذا شهد الوصيان لرجل كبير أنه ابن الميت حازوان كان
صغير الميزن قياسا لانهما بهضمان ميراثه فيكونان متهمين وتقبل استحقاقا على النسب وعلى التزويج لان المشهود به
النسب واستحقاق الميراث انما ثبتت حكما لبيان النسب لا مقصودا بالشهادة قال رحمه الله ولو شهد رجلان لرجل
على ميت يدين ألف درهم وشهد الآخران للاولين بمثلته تقبل وان كانت شهادة كل فريق بوصية ألف لهما وهذا عند
محمد وقال أبو يوسف لا تقبل في الدين أيضا ويرى أبو حنيفة مع محمد ويرى مع أبي يوسف وعن أبي يوسف مثل قول
محمد ويرى الحسن عن أبي حنيفة أنهم اذا جاءوا معا وشهدوا بالشهادة ما دله وان شهدا ثلثين فقبلت ثم ادعى
الشاهدان بعد ذلك على الميت ألف درهم فشهد لهما الاولان تقبل قال في العناية جنس هذه المسائل أربعة اوجه
الاول ما اختلفوا فيه وهو الشهادة بالدين والثاني ما اتفقوا على عدم جوازه وهو الشهادة بالوصية بجزء شائع من التركة
كالشهادة بالف مرسلة أو بثلث المال والثالث ما اتفقوا على جوازه وهو ان يشهد الرجلان بقرار يشهد الله وولهما
لشاهدين بوصية عبد أو رابع وهو المذكور في الكتاب آخرها وان يشهد الرجلان بقرار يشهد الله وولهما
لشاهدين بوصية عبد يعنى ويشهد الله وولهما للشاهدين بالف مرسلة أو بثلث المال ومبنى ذلك كله على تهمة
الشركة فما ثبت فيه التهمة لا تقبل الشهادة فيه وهو الثاني والرابع وما لم تثبت فيه التهمة قبلت كالثالث على ما ذكر
في الكتاب وأما الوجه الاول فقد وقع الاختلاف فيه بناء على ذلك أيضا اه أقول تقسيم صاحب العناية وتقريره هنا
محتمل لانه ان أراد بالوجه الاقسام الكلية فهي ثلاثة لا غير أحدهما ما اتفقوا على جوازه وثانيهما ما اتفقوا على عدم
جوازه وثالثهما اختلفوا فيه وما عدا وجه رابع داخل في القسم الثاني لا محالة وان أراد بها الامثلة فهي خمسة لا أربعة
كأن يدل عليه عبارة الكتاب فلا وجه لجعل الاثنين منها وجه واحد داعي أن قوله الاول ما اختلفوا فيه والثاني ما اتفقوا
على عدم جوازه والثالث ما اتفقوا على جوازه لا يساعده كون مراده بالوجه هو الامثلة بل يقتضى كون مراده بها هو
الاقسام الكلية المذكورة كاللا يفتى ثم ان صاحب النهاية والكفاية وان ذهب أيضا الى كون الوجه في جنس هذه
المسائل أربعة إلا أن تقريره الاثنى في كون المراد بالوجه هو الامثلة والمسائل دون الاقسام الكلية والاصول كما
بنا فيه تقريره صاحب العناية فانهم قال وجنس هذه المسائل على أربعة اوجه في الوجه الاول تقبل الشهادة بالاجماع
وهو ان يشهد الرجلان بوصية عين أخرى كالجارية لانه لا شركة للشهود فيه فلا تمكيد التهمة وفي الوجه الثاني لا تقبل
بالاجماع وهو ان يشهد الرجلان بالوصية بجزء شائع كالوصية بثلث ماله وشهد الله وولهما للشاهدين بالف مرسلة
أيضا وفي الوجه الثالث لا تقبل أيضا وهو ان يشهد الرجلان للميت أوصى للشاهدين الاولين بثلث ماله لان الشهادة
مشتبهة للشركة وفي الوجه الرابع اختلفوا فيه وهو الشهادة بالدين ثم ان الحق أن تثبت القصة ههنا كما فعله القصة أو بالث
في كتاب نكت الوسايا حيث قال وإذا شهد أربعة نفر شهد هذا ان لهذين وهذا ان لهذين على الميت فان هذا على ثلاثة

أوجه في وجهه تقبل شهادتهما بالاتفاق وفي وجهه لا تقبل بالاتفاق وفي وجهه اختلافهما ثم فعل كل وجهه بالثلاثة وقد دله
كافعل شمس الأئمة السرخسي في شرح السكاكي للهاكم الشهيد حيث قال وهما ثلاثة فصول أحدهما لا تقبل فيه
الشهادة بالاتفاق والثاني ما تقبل فيه الشهادة بالاتفاق والثالث ما اختلافوا فيه بين كل واحد منهما مع المحدث أن الدين
يوجب في الذمة وهي قابلة لمحقوق شي فلا شركة فيه إلا بمجب سبب واحد ولهذا يختص أحدهما بما يقبض ولا يكون
للاخر حق المشاركة ولا ينتقل بالموث من الذمة إلى التركة الأخرى أن التركة لو هلك لا يسقط الدين وأن للوارث أن
يختص التركة بقضاء الدين من محل آخر فلا يمكن الشركة بينهم فصار كالو شهد القرينان في حال حياته بخلاف
الرؤية فإن حق الموث له يتعلق بالعين المتركة ومتى لا يبقى بعد هلاك التركة وليس للوارث أن يختص التركة
ويعطيه من محل آخر ولو قبض أحد القرينين شيئا كان للفرق الآخر حق المشاركة فكان كل فرق قبض
لنفسه حق المشاركة في التركة فلا تصح شهادتهما وأبى يوسف أن الدين بالموث يتعلق بالتركة فحجرا الذمة ولهذا
لا يثبت الملك فيها للوارث ولا يتخذ تصرفه فيها إذا كان مستغفرا بالدين فشهادة كل فريق للأخر تلافى عملا اشتركا
فيه فصار نظير مسئلة الرؤية فلا تقبل بخلاف الشهادة في حال الحياة لأن الدين في ذمته لبقائهما في المال فلا تحقق
الشركة وجه رواية الحسن أنهما إذا أجمعاً كان ذلك بمعنى المعاوضة فتقاضى أحدهما التهمة فترد بخلاف ما إذا كان على
التعاقب لأن الأول قد مضى وثبت بمعنى المعاوضة فلا تهمة والثاني لا يزوجه الأول عند صدوره فصار كالاول والرؤية
يبيز شائع كالرؤية بالبراهم المرسلة فيعاز كزامن الأحكام حتى لا تقبل فيها شهادة القرين لأنها تثبت التركة ولو
شهد رجلان أنه أوصى لرجلين يعني كالعبد وشهد الشهود لهما أنه أوصى للشاهدین ثأب ماله أو بالبراهم المرسلة
فوصى باطلة لأن الشهادة في هذه الصورة مثبتة للشركة بخلاف ما إذا شهد رجلان لرجلين أنه أوصى لهما بعين
أخرى حيث تقبل الشهادات أن لا يه لا شركة فلا تهمة والله تعالى أعلم

❖ كتاب الخنق

وهو على وزن فعل بالضم من الغث وهو اللين والتسكر ومنه الغث وقتت في كلامه ومعنى غثي لانه يتعسر
وينقص حاله عن حال الرجل وجعه غثاني وفي الشرع ما ذكره المؤلف قال في النهاية لما فرغ من بيان احكام من له
آلة واحدة من النساء والرجال شرع في بيان من له آلتان تقدم ذكر الاول لما ان الواحد قبل الاثنين ولان الاول هو
الاعم والاعلى وهذا كالنادوية اه اقول فيه بحث اما اوله فلان ما ذكر في الكتب السابقة من الاحكام ليس
بمخصوص عن له آلة واحدة بل بمن له آلة واحدة ومن له آلتان الا ترى ان الاحكام المارقة كآب الوصاية مثلا
جارية باسرها في حق الخنثى ايضا وكذلك الحال في احكام مائر الكعب المتقدمة كلها اولها فاعني قوله لما فرغ
من احكام من له آلة واحدة شرع في بيان احكام من له آلتان وجعل المصنف في الهناية لكآب الخنثى فصلين ووضع
الفصل الاول لبيانها والفصل الثاني لاحكامه حيث قال فصل في بيانها ثم قال فصل في احكامه فهو في هذا الكتاب
انما شرع حقيقة في بيان من له آلتان لا في بيان احكامه وانما ذكر احكامه في الفصل الثاني بعد ان ذكر بيان نفسه
في الفصل الاول وان صح ان يقال شرع في احكامه ايضا بناويل ما فاعني تخصيص الشروع بالتالي في قوله شرع
في بيان احكام من له آلتان وقال في النهاية لما فرغ من احكام من علب وجوده ذكر احكام من هو نادر الوجود
اه وانما قال المشكل ولم يقل بالمشكلة لان ما لم يعلم تذكر ولا تانيته الاصل فيه التذكير قال رحمه الله هو من له فرج
وذكر في معنى الخنثى من له فرج المراد ذكر الرجل وظاهر عبارة المؤلف انه لا بد من الا لسن قال القالي أولا
يكون فرج لا ذكر ويخرج جوله من ثقب في المخرج وغسوه ولا يحنفي الله يخلق ما يشاء فيخلق ذكر فقط أو أنثى
فقط أو خنثى قال رحمه الله فان بال من الذي كثر فظلم وان بال من الفرج فأنثى لانه عليه الصلوات والسلام مثل
كيف يورث فقال من حيث رسول وعن علي رضي الله عنه مثله وروى ان فاضل سمن العرب في المحاملة رقم عليه

هذه الواقعة فجعل يقول هو ذكروا امرأة فاستبعد قوله ذلك فتعبر ودخل فجعل يتقلب على فراشه ولا يأخذ النوم لتعبره
وكانت له بنت ففزع روحه فسالته عن ذكروه فاعبرها بذلك فقالت دع الحال واتبع الحكم المبال فخرج الى قومه فحدثني
لهم ذلك فاستحسنوا فعرف بذلك ان هذا الحكم كان في الجاهلية فافقره الشرع ولان البول من أى عضو كان فهو
دليل على انه هو العضو الاصلى الصحيح والا يتم عزلة العيب وذلك انما يقع به الفصل عند الولادة لان منفعة تلك
الآلة خروج البول وذلك عند انفصاله من أمه وما سوى ذلك من المنافع يحدث بعده فعلم بذلك انه هو الاصل قال
رجه الله فان بالمتهم الحكم للاسبق لانه دليل على انه هو العضو الاصلى ولانه كما خرج البول حكمه وجبه لانه
علامة تامة فلا يتغير بعد ذلك بخروج البول من الآلة الاخرى قال رحمه الله فان استويا في أى في السابق (فشكل)
لعدم المرجح قال رحمه الله ولا عبرة بالكثرة وهذا عند أى خفيفة ولا ينسب الى أكثرهما بولا لانه يدل على انه
العضو الاصلى ولان لكل حكم الشكل في اصول الشرع فترجح بالكثرة ولانه كثره ما يخرج ليس بدليل على الآلة
لان ذلك لا تساع المخرج وضيقة لانه هو العضو الاصلى ولان نفس المخرج دليل بنفسه فالكثرة لا تتبع بها التجميع
عند المعارضة كالشاهدين والأربعة وقد استقيم أو خفيفة اعتبار ذلك فقال هل رأيت فاضسبا يدل البول بالاواقى
قال رحمه الله فان بلغ ونجسته لمجة أو وصل الى النساء فدخل وكذا اذا احتتم من الذكركم لان هذه من علامة
الذكور قال رحمه الله وان ظهر له ندى أولين أو أمكن وطؤه فامركم لان هذه من علامات النساء قال رحمه الله وان
لم تظهر له علامة أو تعارضت فشكل لعدم ما يجب التجميع وعن الحسن انه بعد اضلاعه فان اضلاع الرجل تزيد
عن اضلاع المرأة بواحد قال رحمه الله فوقف بين صف الرجال والنساء لانه يحتمل ان يكون ذكرا أو يحتمل ان
يكون أنثى لانه لو وقف في صف النساء فان كان ذكرا اتهم بصلاته في صف النساء ولو وقف في صف الرجال تبطل صلاته
من يصاد به ان كان أنثى فلا يتحمل الرجال ولا النساء وان وقف في صف النساء فان كان بالافتقار بصلاته وان كان مراهما
يستحب ان يعيدوا الاصل في أحكامهم ان يؤخذ بالا حوط فلا حوط ويسعد بالذى عن عينه ويسار والذى خلفه
الصلاة احتياطا لاحتمال انه امرأة ويستحب ان يصل بقناع لاحتمال انه امرأة ولو كان بالغا فاجب عليه ذلك ويجلس
في صلاته جلوس المرأة لانه ان كان رجلا فقد ترك سنقه وهو حائز في الجملة وان كان امرأة فقد ارتكب مكرها ويجلسه
جلوس الرجال والاصل فيه فيمأرجع الى العبادات قال محمد بن أحمد الى ان يصل بقناع لاحتمال انه امرأة مرد قد قبل
البلوغ وان صلى بغيره فان كان غيبا لم يلزم بالعادة الا استحسانا تخلفا واعتبارا وفي الهداية صلى بغير قناع امرأة ان
يعيد وهو الاستحسان هذا اذا كان الخنثى مرهقا غير بالغ فان كان بالغاً فان بلغ بالنس ولم يظهر فيه شيء من علامات
الرجال والنساء لا تجزئ الصلاة بغير قناع اذا كان الخنثى حرا وفي السفق وفي بعض النسخ وان كان بالغاً فعلى بغير
قناع امرأة فانه يعيد وهذا طريق الاحتياط هكذا اللفظ المبسوط ولم يتعرض فيه ان طريق الاحتياط فيه على وجه
الاستصحاب وعلى وجه الوجوب والقاهر هو الوجوب قال ويجلس في صلاته كجلوس المرأة ولو أحرمت هذا الخنثى وقد
راهق ولم يبلغ ولم يستبين انه امرأة قال أبو يوسف لا علم بلباسه وقال محمد بن الحسن ليس الخنثى كان أحوط لمحو أزارها أنثى فلا
يجل لها كشف العورة قال ويكره ان يلبس الخنثى وأزاد به ما بعد البلوغ بالنس اذا لم يظهر له علامات يستدل بها على
كونه رجلا أو امرأة ويكره ليس المحرم أيضا قال وأكره ان ينكشف قدم الرجل أو قدم النساء ومعناه اذا كان
قد راهق فان قلت وهل يكره ان يغلبه رجل اجنبى ليس بمحرم منه أو يغلبه امرأة اجنبية ليس بمحرم منها قلت نعم
اذا خلا الخنثى وحده لم يحرم منه فلا بأس وكذلك الخنثى اذا خلا امرأة ومحرم منها ولا يسافر الخنثى بامرأته غير
محرم منه ولا بأس ان يسافر الخنثى مع محرم من الرجال ثلاثة أيام وليا لها ولا يحتتم رجل وامرأة لان الخنثى حسي أو صبيبة
فان كان صبيبا يجوز له رجال ان تفتته وان كان مراهما يشتهى أولا وان كان صبيبة فلا بأس للنساء ان تفتتهن اذا كانت غير
مراعاة لانهن لا تشتهى واذا كانت غير مراعاة وهى تشتهى أولا فان قيل ما الفرق بين الحياء والموت حيث قلتم اذا

مات الخنثى بجم بالصعد ولا يغسله رجل ولا امرأة ولم تقولوا أنه يشتري له جارية من ماله أو من مال أبيه أو من مال
 بيت المال إذا لم يكن له ما ثم يبيعهها الإمام بعد ما غسلته ويرد ثمنها إلى بيت المال فقلنا شراء الجارية بعد موت
 الخنثى لتغسله لا تنفذ بإحالة الغسل لأنه لا يملكها الخنثى ولا يبقى على ملكه كحاجة الغسل فاما ما دام حيا فهو من أهل
 الملك لأنه رجل أو امرأة فيملك الجارية التي اشترىته له وإذا ملك الجارية التي اشترىته له كان شراء الجارية بعيد
 إباحة الختان قال رحمه الله في وتبتاعه إامة مختنه في معنى بآله لأنه يجوز لمالكه النظر اليه مطلقا كان ذلك كراول ضرورة
 أن كان أنثى ويكره أن يختنه رجل لاحتمال أنه ذكرا أو امرأة لاحتمال أنه أنثى فكان الاحتياط فيمأذ كراول أنه لا يحرم
 على تقدير بران يكون ذكر أو على تقدير بران يكون أنثى لأن نظر الجنس إلى الجنس أخف والأصل في مسائل النكاح
 لزواج الأب هذا الخنثى امرأة قبل بلوغه أو زوجة فالنكاح موقوف لا يفسد ولا يبطل ولا يتوارثان حتى يستبين أمر
 الخنثى لأن التوارث حكم النكاح النافذ لا حكم النكاح الموقوف فان زوجته الأب امرأة أو بلغ وظهر علامات الرجال
 وفحوده حكم يجوز النكاح إلا أنه إذا لم يصل اليه فإنه يؤجل سنة كما يؤجل غيره إذا لم يصل إلى امرأته ولو أن هذا الخنثى
 المشكل تزوج خنثى مثله فالنكاح يكون مرقوبا إلى أن يستبين حالهما فان تبين حالهما بالنكاح جائزا ومات
 أحدهما أو ماتا قبل أن يزول الاشتكال لم يتوارثا وإن ماتا وتركا أحدا لا يورث فقام كل واحد من ورثته المينة أنه هو
 الزوج وإن الآخر هو الزوجة لا يقضى بشئ من ذلك ولو أن رجلا قبل هذا الخنثى بشهوة ليس لهذا الرجل أن يتزوج
 بها ربه حتى يستبين أمره قال رحمه الله في أن لم يكن له مال من بيت المال ثم يتبعه لأن بيت المال أعد لنوائب المسلمين
 فندخل فيه له كة تعذر الحاجة وهي حاجة الخنثى فباعت وردها إليها إلى بيت المال فإذا زوج رجلا خنثى
 ثم طلقها جاز لأنه أن كان ذلك واضح النكاح وان كان أنثى فنظر الجنس أخف ثم يفرق بينهما لاحتمال أنه ذكرا فيصح
 النكاح بينهما فحصل الفرق ثم بعد أن خلاها احتياطا ولو حلف بعق أو طلاق بان قال أن كان أول ولد تلده غلاما
 فانت طالق أو فعبدى حرفا ولدت خنثى لم يقع شئ حتى يستبين لأن الخنثى لم يثبت بالشك ولو قال كل عبد لي حرا وقال كل
 أمة لي حرة وله مملوك خنثى لا يعتق حتى يستبين أمره فقلنا وإن قال القولين جميعا اعتق لثبوت أحدهما الوصفين لأنه
 لا يلزم من أحدهما أن قال الخنثى أن الرجل وأمرأة لم يقبل قوله إذا كان مشكلا لأنه دعوى بلا دليل وذكري النهاية
 معزى إلى الذميرة أن قال الخنثى للمشكل أن ذكرا أو أنثى كان القول قوله لأن الإنسان أمين في حق نفسه والقول قول
 الأمين مالم يعرف خلاف ما قال كما إذا قالت المعتدة انتقضت عدي وأذكر الزوج كان القول قولها مالم يعرف خلاف
 قولها بان قالت في مدة لا تنقض في مثلها العدة الأولى ما ذكره في النهاية ولا يحضر الخنثى غسل رجل ولا امرأة لاحتمال
 أنه ذكرا أو أنثى ويستحب أن يهجي قبره لأنه أن كان أنثى أقيم واجب وإن كان ذكرا لا يضرها التسمية وإذا أراد أن يصل
 عليه وعلى رجل وامرأة أو موضع الرجل مما يلي الإمام والخنثى خلقه والمرأة خلف الخنثى ويؤخر عن الرجل لاحتمال أنه
 امرأة أو يقدم على المرأة لاحتمال أنه رجل ولد من رجل في قبر واحد لا بد من جعل خلف الرجل لاحتمال أنه امرأة
 ويجعل بينهما حاجزا من صعيد ليكون في حكم القبرين وكذا الرجلان إذا دفنا في قبر واحد وإن دفن مع امرأة قدم الخنثى
 لاحتمال أنه أنثى ويدخل قبره وقورحم محرم منه لاحتمال أنه أنثى ولم تعرض المؤلف لما يتعلق بالخنثى من المحدود
 والقصاص ولما يتعلق به من الإيمان ولما يتعلق به من الدعوى والمينة واللبان الاختلاف الواقع فيه ولا لبان
 شهادته قال في الأصل ولو أن رجلا قذف الخنثى المشكل قبل البلوغ أو قذف الخنثى رجلا فلا حسد على القاذف
 أما إذا كان القاذف هو الخنثى فلا نه صبي أو صبية فاما إذا كان القاذف رجلا آخر فلا نه غير محصن لأن البلوغ من أحد
 شرائط احصان القذف كالا سلام وإن قذف الخنثى بعد بلوغه بالنس فان ظهر له علامة يستدل بها على كونه
 ذكرا أو أنثى حسد الرجل أو النساء ولو قذف الخنثى رجلا بعد ظهور علامته الرجال أو قذفه رجلا فهما سواء فيجب
 الحدوان لم يظهر له علامة فلا حسد على قاذفه وهذا لأن الخنثى وإن صار محصنا بالبلوغ إلا أنه لم يظهر عليه علامة الآونة

أو الذكورة يجوز أن يكون هذا رجلا وأن يكون امرأة قال كان امرأة فهو بمنزلة الرقعة لا لهما الاجتماع كالرقعة ومن
 قد فرج جلا مجبوا بالمرأة رقعة لا حد عليه وإن كان الخنثى هو القاذف يحد لانه مجبوب بالمرأة أو رقعة بالغة والمجبوب
 البالغ والرقعة البالغة اذا قذف انسانا يجب عليه الحد وإن سرق بعدما أدرك يجب عليه الحد وإن سرق منه ما سوى
 عشرة يقطع السارق رجل أو امرأة ولو قطع يده هذا الخنثى قبل أن يبلغ أو يستبين امرأة فلا قصاص على قاطعه سواء كان
 القاطع رجلا أو امرأة وعلى هذا الخلاف اذا قتل الخنثى رجلا أو امرأة هذا كان عليه القصاص وإن قطع هذا الخنثى
 يد رجل أو امرأة فعلى عاقلة أربش ذلك وبعد البلوغ اذا قطع يد انسان قبل أن يستبين أمره هذا فإنه يجب عليه الأربش
 في ماله وإن شهد مغتصابا رخص له ولا يسهم وإن ارتد عن الإسلام قبل أن يدرك أو بعدما أدرك لا يقتل عندهم جمعا أما
 قبل فانه صبي أو صبيقة فردة العبي والصبي لا تصح عند أبي يوسف وعند أبي حنيفة ومحمد وإن كان يصحردة العبي
 العاقل والصبي العاقله لأنه لا يقتل على الردة عندهما وبعد البلوغ تصح ردة بالاجماع لأنه لا يخلو ما إن يكون
 رجلا أو امرأة فإن كان رجلا حلقه ولا يجل إن كان امرأة فلا يجل بالشك وإن كان من أهل الذمة لا يوضع عليه نراج
 رأسه حتى يدرك ويستبين أمره ولا يدخل في القسامة ولو كان الخنثى أبو محيا قاتل هو غلام ولا يعرف ذلك الا بقوله كان
 القول قوله وكذلك لو قال هي جارية فالتقول قوله اذا لم يكن مشكلا الحال لأن الوصي قائم مقام الأب وإن كان مشكلا الحال
 لم يصدق وإن قتل الخنثى خطا قبل أن يستبين أمره قال القول في ذلك قول القاتل انه ذكرا أو أنثى إن كانت الذمة تصب
 على القاتل إن لم يكن له عاقلة وإن كان له عاقلة فالتقول قول العاقلة وإن قالوا لا يدرى القول قوله وجوب عليهم
 دية وإن قالوا أنه أنثى وورثة الخنثى ادعوا أنه ذكرا والقول قول العاقلة لانهم يدعون على القاتل والعاقلة زيادة خمسة
 آلاف درهم والقاتل والعاقلة يشكرون ذلك فخنثى عليهم دية المرأة ويتوقف العمل على أن يستبين أمره أنه ذكرا أو
 أنثى رجل مات وترك ذكرا أو خنثى وزوجة مات الخنثى بعد موت أبيه فادعت أم الخنثى أنه ذكروا أنه كان ورث من أبيه
 نصف المال بعد الفتن لأنه مات وترك ابنين وامرأة مات الخنثى فورثت ثلث ذلك النصف لأن الخنثى مات وترك أما
 وأخا ثلث الأم ثلث ذلك النصف وقال ابن الميت وهو أخ الخنثى لابل كانت الخنثى جارية وورثت الثلث من الميت بعد
 الفتن ثم ماتت فورثت أنت ثلث ذلك فالتقول قول أخ الخنثى إلا أن الاخ يستألف على العلم بالله ما تعلم انه كان ذكرا
 واذا أقامت الأم البينة انه كان يبول من مبال الرجال ولا يبول من مبال النساء فانه يرث من أبيه ميراث النصف بعد
 الثمن ثم ترث الأم ثلث ذلك النصف من الخنثى وإن أقام أخ الخنثى البينة انه يبول من مبال الرجال ولا يبول من
 مبال الرجال وانها ورثت الثلث من الأب بعد الثمن فلام الخنثى ذلك الثلث وإن أقام رجل البينة أن أب الخنثى كان
 زوجها منه على ألف درهم وطلب ميراثها وصدقته الابن أو كذبه ولم تقم الأم البينة أن أب الخنثى على ما دعت فانه يقبل
 قول الزوج ويجعل عليه الهرم وورث من الخنثى ميراث الزوج وورث أم الخنثى وأخ الخنثى من الصدق الذي يبقى على
 الزوج ومات ترك الخنثى وإن أقام الاخ بينة على ما دعت فانه كان يبول من مبال الرجال ولا يبول من مبال النساء إن
 أقام الزوج البينة انها كانت أنثى وتبول من مبال النساء ولا تبول من مبال الرجال كانت بينة الاخ أو ولي بالرد ولو أن
 هذا الخنثى المشكل الذي مات صغيرا وترك أمه لا أقامت امرأة بينة أن أباه زوجها اليه في حياته ومهرها ألف درهم وأنه
 كان غلاما يبول من حيث يبول الغلام ولم يكن يبول من حيث يبول النساء وكسبها الاخ ابن الميت قال اصدق المرأة
 واجعله غلاما واجعل صداقها في ميراثه من ميراث الغلام فإن أقام الاخ ابن الميت البينة بانه كان جارية يبول من
 حيث تبول الجارية قال لا قبل بشته سمع على ذلك فاقضى ببنية المرأة وهذا إذا أمعت ما إذا أقام الزوج البينة أولا
 وقضى القاضي بذلك ثم أقامت المرأة البينة فانه لا يقبل منها لترجح الأولى بالقضاء فإن وقت أحسن البنتين وقتا قبل
 الاخرى فانه يقضى بأسبقهما ما تارا وخاؤا لم يوقت ذكرا منهما بطلان وهذا إذا كانت المرأة تدعى الصدق ومتمى
 تدعى فانها تهاثر البينتان وإن كان هذا الصبي حيا لم يمت والمسئلة بحالها قال هذا كله باطل ولا أقصى بشي منه بلا

توقف في ذلك حتى يسدين حاله متى أدرك وليس حالة الحماة عندى بمنزلة ما بعد الموت ولوان هذا الخنثى حين مات بعد
 إيسه وهو مرهق أقام رجل البيعة أن أباه وزوجها أباه على هذا الوقف ما ألف وأمره بدفعه اليه وان كان يقول من حيث
 يقول النساء وكذلك الورثة فهذا على وجهين أما ان جاءت البيعتان معا وجاءت احدهما قبل صاحبتها فان جاء تامعا
 فلا يخلو اما ان لم يوقتا أو وقتا ووقتهما على الموء أو كان وقت احدهما سبق فان لم يوقتا أو وقتا ووقتهما على
 الموء تنهارت البيعتان جميعا وهذا بخلاف ما لو لم يدع الزوج نصف الطلاق أو الطلاق قبل الدخول وانما ادعى النكاح
 على الخنثى لا غير وباقي المسئلة بمالها ذكر ان البيعة المثبتة انها امرأة أولى وان وقتا ووقتهما سبق
 فالسابق أولى فان جاءت احدهما قبل الاخرى ان جاءت الاخرى قبل القضاء بالاولى فالجواب فيه كالجواب فيما
 لوجاه تامعا فالأدق القاضى بالاولى ثم جاءت الاخرى لا تقبل الاخرى بخلاف ما لو جاء تامعا ولم يورثا أو أرخا
 قتار بينهما على السواء فانه لا يقضى بواحدة منهما ولوان هذا الخنثى للمشكل مات قبل ان يظهر امره فاقام رجل البيعة
 ان أباه وزوجها أباه بالف درهم برضاها وانما وليت منه هذا الولد قال أجزت بنته واجعلها امراته واجعل الولد ابنا وان
 لم يقم هذا الرجل البيعة ان أباه وزوجها أباه برضا منه وانه دخل بها وانما وليت منه هذا الولد فانه يقضى بكون الخنثى
 رجلا والزمه الولد فان اجتمعت الدعوات جميعا وجاءت البيعتان معا ولم يوقتا أو وقتا على السواء فانها تنهارت البيعتان
 جميعا وجاءت البيعتان معا فان قامت احدى هاتين البيعتين وقضى القاضي بشهادتهما ثم جاءت البيعة الاخرى بعد
 ذلك قال لا قبل البيعة الثانية وان كان هذا الخنثى للمشكل من اهل الكلب فادعى رجل مسلم ان أباه وزوج
 انما على مهر مسمى برضاها وأقام بيعة من اهل الكلب قال اقضى ببيعة المسلم واجعلها امراته وأطل بيعة المرأة
 وكذلك لو كان الرجل من اهل الكلب وبينت من اهل الاسلام فيقضى للرجل دون المرأة وهذا بخلاف ما لو وقع
 الدعوى في المال فادعى المسلم ما لا في يد ذى واقام على ذلك شاهدين كائين فانه يقضى بالمال بينهما ولا ترجح احدى
 الشهادتين بالاسلام ولومات أو الخنثى ثم مات هذا الخنثى فادعت امه ميراث غلام واقضى بذلك وجد ببقية الورثة
 وقالوا هي جارية قال اذا جاءت الدعوى في الاموال لم يصدق على الأم على ما ادعى وان كان هذا الخنثى حيا لم يمت
 فقال أنا غلام وطالب ميراث غلام من أبيه ومصدق الوصى في ذلك وأنكر بقية الورثة ذلك وقالوا هي جارية قال
 لا اعطيه ميراث غلام ولا اصدقه على ذلك الابينة وان كان وصيه اخوه زوجة امرأة ثم مات الخنثى وطلبت
 المرأة ميراثها وقال الوصى هو غلام وقد جاز النكاح ورثت المرأة منه وقال بقية الورثة هي جارية لا يلزم
 الورثة الذين أنكروا ميراث الغلام في حقهم ويلزم الوصى المقر ميراث غلام في نصيبه ورثت المرأة من الخنثى ميراث
 الخنثى من المقر وان كان له أخ ليه وأمه فانه جارية وزوجها رجلا ثم مات الخنثى وقد راق قبل أن يعلم انها
 امرأة وزوجها ثم مات الخنثى قبل أن يعرف حاله فان النكاح جائز على الاخ الاول وهو الوصى ولا يجوز على من أنكر
 من بقية الورثة والنكاح الثاني الذي أقر به الاخ الثاني الذي ليس بوصى باطل في حقه ولا يجوز في حق بقية الورثة قال
 وان لم يعرف أى السكاكين أول قال بطل هذا كله ولا ورث شامتها وان عرفت الذى أقرها امرأة أو زوجا رجلا
 انها أول قال الزم ميراث الاخ في نصيبه ولا يلزم غيره وأطل النكاح خنثى مشكل مرهق وخنثى مثله مشكل تزوج
 أحدهما صاحبه على ان أحدهما رجلا والاخر امرأة اذا مات وأقام كل واحد من ورثتهما بيعة فانه هو الزوج وان
 الاخر هو الزوجة قال لا أقضى بشئ من ذلك وان جاءت احدى البيعتين قبل الاخرى وقضى بهاتين جاءت البيعة
 الثانية قال بطل البيعة الاخرى وقضاء الاول ماض على حاله شهادة للخنثى حتى يدرك وبعدما أدرك ان لم يستثن
 امره وقف أمره في حق الشهادة حتى يتبين انه رجلا أو امرأة أو وصى هذا الخنثى المشكل يعطى له خمسة مائة درهم
 وتوقف الخمسة الاخرى الى ان يتبين حاله أو يموت قبل التبين فان تبين انه ذكر دفعت الزيادة اليه وان تبين انه
 جارية دفعت الى ورثة الوصى وهذا قول علما قال الشيخ رحمه الله يعطى له نصف وصية الغلام خمسة مائة ونصف

وصية الجارية مائتان وخمسون فبعضي له سبعة مائة وخمسون ويوقف مائتان وخمسون الى ان يبين حاله فان تبين انه
ذكر يعطى مائتين وخمسين وان تبين انه انثى يؤخذ منه مائتان وخمسون قال رحمه الله قوله اقل النصيبين يعني لومات
ابوه كان له الاقل من نصيب الذكر ومن نصيب الانثى فانه ينظر نصيبه على انه ذكر وعلى انه انثى فبعضي الاقل منهما
وان كان محرورا على احد التقديرين فلا شيء له مثاله اخوان لآب وام احدهما خنثى مشكل كان المال بينهما اثلاثا
للاخ الثلثان وللخنثى الثلث فقد رأتى لانه اقل ولو قدر ذكر كان له النصف ولو تركت امرأة زوجا واما واختا
لآب وام هي خنثى كان للزوج النصف وللأم الثلث من النصف الباقي وللخنثى ما بقي وهو الميسر على انه عصبة ولو
قد رأتى كان له النصف وكانت المسئلة تقول الى ثمانية ولو تركت زوجا واما واخوين من ام واخالا بآب وام هو خنثى
كان للزوج النصف وللأم السدس وللأخوين لآم الثلث ولا شيء للخنثى لانه عصبة ولم يفضل له شيء ولو قد رأتى كان له
النصف فعالت المسئلة الى تسعة ولو ترك الرجل ولدا أخا هو الخنثى واما لآب وام أولاب كان المال للمم وبقدرا للخنثى انثى
لان بنت الاخ لا ترث ولو قدر ذكر كان المال له دون الم لان ابن الاخ مقدم على الم وقال الشعبي للخنثى نصف ميراث
ذكر ونصف ميراث انثى وعن ابن عباس مثله لانه مجهول والتوزيع على احوال عند المجهول طريق معروفة في الشرع
كأقضى العتق المم والطلاق الممهم اذا تعذر البيان فيه جوت للموقع قبل البيان ولنا ان الحاجة الى اثبات الملك ابتداء
فلا يثبت مع الشك فصار كذا اذا كان الشك في وجوب المال بسبب آخر غير الميراث بخلاف المستشهد به لان سبب
الاستحقاق متيقن به وهو الانشاء السابق وعلمته كل واحد من الصديقين والعتيقن بحكم ذلك السبب ثابت لكل واحد
منهما على السواء من غير ترجيح أحدهما على الآخر بالشك قال رحمه الله في قولنا ابوه وترك ابنا له سهمان وللخنثى
سهم لانه الاقل وهو متيقن في حصته وعلى قول الشعبي نصف ميراث ذكر ونصف ميراث انثى واختلاف أبو يوسف ومحمد
في ترجيح قول الشعبي فقال أبو يوسف المال بينهما على سبعة أسهم أربعة للذكر وثلاثة للخنثى اعتبر نصيب كل واحد
منهما حالة انفراده فان الذكر لو كان وحده كان كل المال له والخنثى ان كان ذكر كان له كل المال واذا كان انثى
كان له نصف المال فباخذ نصف النصيبين نصف الكل ونصف النصف وذلك ثلاثة أرباع المال وللأب كل المال
فبجعل كل ربع سهماً فبلغ سبعة أسهم للأب أربعة وللخنثى ثلاثة أرباع وليس للمال ثلاثة أرباع وأربعة أرباع
فيضرب كل واحد منهم بجميع حصته اعتبارا بطريق العول والمضاربة وقال محمد رحمه الله المال بينهما على اثني عشر
سهما سبعة للأب وباضافة للخنثى ويعتبر هو نصيب كل واحد منهما في حالة الاجتماع فيقول لو كان الخنثى ذكرا
كان المال بينهما نصفين ولو كان انثى كان اثلاثا فالقسمة على تقديرد كورث من اثنين وعلى تقدير انوثته من ثلاثة
وليس بينهما موافقة فيضرب احدهما في الاخرى تبلغ ستة للخنثى على تقدير انثى سهمان وعلى تقدير انه ذكر
ثلاثة وله نصف النصيبين وليس للثلاثة نصف صحيح فيضرب الستة في اثنين تبلغ اثني عشر فيكون للخنثى ستة على
تقدير انه ذكر وله أربعة على تقدير انثى فباخذ نصف النصيبين خمسة لان نصف الستة ثلاثة ونصف الاربع اثنان
الا ترى ان الابن ياخذ في هذه المسئلة سبعة لان نصيب الابن على تقدير ان الخنثى ذكر ستة وعلى تقدير انثى
ثمانية فنصف النصيبين سبعة ولو كان معها بنت فعند أبي يوسف تكون المسئلة من تسعة لان نصيب البنت النصف
حالة انفرادها وللأب السكل وللخنثى ثلاثة أرباع حال انفرادها فبجعل كل ربع سهماً تبلغ تسعة وعند محمد له
خمس وعشرون لان على تقدير انه ذكر كان له خسان فله نصف وهو الخمس وعلى تقدير انثى كل ربع فله نصفه وهو
الثلث فخرج الخمس من خمسة وخرج الثلث من ثمانية وليس بينهما موافقة فيضرب احدهما في الاخرى تبلغ أربعين
ومنها تصبح المسئلة للخنثى خمسة ثمانية وعشرون فاجتمع له ثلاثة عشر سهماً والبنت على تقدير انه ذكر خسان وهو ستة
عشر وعلى تقدير انثى ربع وهو عشرة فيكون له نصف النصيبين ثلاثة عشر والابن خسان على تقدير ذكر كورثه
ونصف على تقدير انوثته فله نصف النصيبين ثمانية عشر وعلى هذا يخرج المسائل ولو كانوا أكثر من ذلك على المذهبين

والله أعلم

﴿مسائل شتى﴾

قد كانت عادة المصنفين انهم يذكرون آخر الكتاب بما يذكرون في الابواب السابقة من المسائل استندرا كالفائت
 وترجون لتلك المسائل عما شئى او بمسائل متشورة ففعل المصنف هنا ايضا كذلك جري على ما تدبره وفي بعض
 النسخ مسائل شتى أى متفرقة وهو وجع شئت وهو التفرق فان قلت جاء في القوم غنى يصحكون نصباً على الحال أى
 متفرقين قال رحمه الله **﴿اعلم الاخرس وكاتبه كالبياض بخلاف معتقل اللسان في وصيته ونكاحه وطلاقه ويسع
 وشراءه وقوده﴾** وقال الشافعى لا فرق بين معتقل اللسان والاخرس ولنا أن الإشارة انما تقوم مقام العبارة اذا صارت
 معهودة وذلك في الاخرس دون معتقل اللسان حتى لو امتد ذلك وصارت اشارته معهودة صار بمنزلة الاخرس وقدر
 مدة الامتداد في الحبط شهر وفي جامع الفصولين بستة أشهر وقدر القمري ثمانى الا متداد بستة وذكرا الحاكم ابو محمد
 رواية عن أبى حنيفة فقال اذا دامت العقلة الى وقت الموت يجوز اقراره بالاشارة ويجوز الاشهاد عليه لانه يجوز عن
 النطق معنى لا يرجى زواله فكان كالاخرس قال عليه الفتوى وأطلق في الاخرس ففعل الاصلى والعارض والمراد
 الاصلى اما الوصية لان التصبر جاءه من قبله حدث آخر الوصية الى هذا الوقت بخلاف الاخرس لانه لا تقرط من
 جهته ولان العارض على شرف الزوال دون الأصل فلا يقاس أحدهما على الآخر واذا كان ايماء الاخرس وكاتبه
 كالبياض وهو الطبق باللسان تركبه الاحكام بالاشادة والكاتبه حتى يجوز نكاحه وطلاقه وعتقه وبيعه وشراؤه الى غير
 ذلك من الاحكام لان الاشارة تكون بياناً من القادر على النطق فالعارض اولى ولا يهمل الله صلى الله عليه وسلم بين الشهر
 بالاشارة حيث قال الشهر هكذا وأشار بما به قالوا والكاتبه عن يافى بمنزلة الخطاب بمن ذكرا أقول فيه شئ وهو ان
 هذا يدل على بعض المدعى ولا يدل على بعضه الا آخره يدل على خلافه فان كتابة الاخرس هبة فيما سوى المحدود
 وليس بصحة في المحدود وهذا الدليل المذكور لا يدل على عدم كونها هبة في المحدود لان الفرق فيه بين المحدود وما سواه
 بل يدل على كونها هبة في المحدود ايضا اذا كانت مستثناة مرسومة وهو بمنزلة النطق في الغائب والمحاضر على ما قالوا
 فانه اذا كان بمنزلة النطق في حق المحاضر اضمال يمكن هبة ضرورة فيدب ان يكون هبة في المحدود ايضا كما كان النطق
 هبة فيما قلنا مل في الفصل والدليل على أن اللالة كالبياض هو انه صلى الله عليه وسلم بلغ الرسالة كالبياض كخطاب
 فاذا كان خطا في حق القادر في حق الاخرس اولى لان يجوز تظاير الزم مائة لان الغائب يدر على المحضوب بل يقدر
 غايبه او الاخرس لا يقدر على نطق والظاهر بقاءه على الدوام ثم الكتاب على ثلاثة مراتب مستثنى ومرسوم وهو ان
 يكون معنونا أى مصدرا بالعنوان وهو ان يكتب في صدره من فلان بن فلان على ما جرت به العادة في سائر الكتب
 فيكون هذا كالنطق فلهزم هبة ومستثنى غير مرسوم كالكاتبه على المحضون وأوراق الاشجار وعلى الكاغض لا على
 وجه الرسم فان هذا يكون لغوا لانه لا عرف في اظهار الامر بهذا الطريق فلا يكون هبة الا بانضمام شئ آخر اليه كالكتابة
 والاشهاد عليه والاملاء على الصبر حتى يكتبه لان الكتابة قد تكون بغيره وقد تكون للتحقيق وبهذه الاشارة
 تبين الجهة وقيل الاملاء من غير اشهاد لا يكون هبة والاول اظهر وغير مستثنى كالكاتبه على الهواه والمساو وهو بمنزلة
 كلام غير مسموع ولا ثبت به شئ من الاحكام وان نوى وقول المؤلف وقوده على في الهداية بان القصاص فيه معنى
 العوضية لانه شرع جابر الجازان ثبت مع الشبهة كسائر اللعوضات التي هي حق المبدع بخلاف المحدود الخاص لله
 تعالى فشرعت زواج وليس فيها معنى العوضية فلا تثبت مع الشبهة لعدم الحاجة اقول فيه بحث اما الاول فلان
 ما ذكرهنا من جواز ثبوت القصاص مع الشبهة مخالف لما صرح به فيما عرفت من عدة مواضع منها كتاب الكفالة فانه
 قال فيه ولا تجوز الكفالة بالنفس في المحدود والقصاص عند أبى حنيفة لان مبنى الكل على الذرة فلا يجب فيها
 الاستيناق ومنها كتاب الشهادات فانه قال فيه ولا تقبل في المحدود والقصاص شهادة النساء لان شبهة البديلة
 لقيامها مقام شهادة الرجال فلا تقبل فيما يندرى بالشبهات ثم قال في باب الشهادة المتأداة على الشهادة جازت في

كل حق لا يسقط بالشبهة ولا تقبل فيما يندري بالشبهان كالمحدود والقصاص ومنها كتاب الوكالة حيث قال فيه ونعموز
الوكالة بالخصومة في سائر المحقوق وكذا ما يقع لها واستيفائها في المحدود والقصاص فان الوكالة لا تصح باستيفائها مع
غيبه الموكل عن المجلس لانها تدرى بالشبهان وكذا في كتاب الدعوى ومنها كتاب الجنائيات فانه صرح فيه في مواضع كثيرة
منه بعدم ثبوت القصاص بالشبهة بل جعلها أصلاً مؤثراً في سقوط القصاص وقرع عليه كثير من مسائل سقوط
القصاص بتحقيق نوع من الشبهة في كل واحدة منها كما لا يخفى على الناظر في تمام ذلك الكتاب وأما ما لا خلاف فيه
المخالصة في قوله أما المحدود فالمخالصة لله تعالى فشرعت زواجاً مستدركاً فان حد القذف غير خالص لله تعالى بل فيه
حق الله تعالى وحق العبد مقدم كما صرح به على أنه زاجر لا يثبت بالشبهة ولا تكون إشارة الأخرس حجة فيه أيضاً كما
صرح به على أن لا يثبت بالشبهة فيما مرّ هنا فلا يتم التفريق بالنظر إليه وقول المؤلف الإشارة والكتابة كاليان دلت
هذه المسئلة على أن الإشارة معتبرة وإن كان قادراً على الكتابة لأنه جمع بينهما فقال أشار وكتب قال صاحب العناية
ولساق دعوى الجمع بينهما نظر لأنه قال في الجامع الصغير وإذا كان الأخرس يكتب أو يوصي بكلمة أو لا أحد الشئيين لا
الجمع على أن يقول قال في الأصل وإن كان الأخرس لا يكتب وكانت له إشارة تعرف في نكاحه وملاقيه وشرائه وبعه
فهو جائز يعلم من إشارة رواية الأصل أن الإشارة من الأخرس لا تعتبر مع القدرة على الكتابة لأنه تبين حكم إشارة
الأخرس بشرط أن لا يكتب فافهم إلى هنا قال رحمه الله **ولا في حد** يعني إشارته لا تكون كالبيان في المحدود
لانها تدرى بالشبهة لكونها حق الله تعالى فلا حاجة إلى اثباتها ولعله كان مصدقاً للقاذف إن قذفه فلا يثبت
عليه المحدود إن كان هو القاذف فقد ذهب ليس بصريح والمحد لا يجب إلا بالقذف بصريح الزنا وفي القصاص اعتبر طلبة
لأنه حق العبد وهذا لأن المحد لا يثبت بدين فيه شبهة ألا ترى أن الشهود وشهود الوطء المحرام أو أقره أو وطئه
المحرام لا يجب عليه المحد وشهدوا بالقتل المطلق أو أقر عطلق القتل يجب عليه القصاص وإن لم يقر بالتمتع وهذا لأن
القصاص فيه معنى المعاوضة لأنه شرع جازاً إجازةً بثبت مع الشبهة كما في المعاوضات التي هي حق العبد أما المحدود
المخالصة حق الله تعالى بعبث زوجه وليس فيها معنى البدلية أصلاً فلا يثبت مع الشبهة لعدم الحاجة وذكر في كتاب
الأقراء أن الكتاب من الغائب ليس بجمعة في قصاص يجب عليه ويحتمل أن يكون الجواب في الأخرس كذلك
فكون في الغائب والأخرس روايتان ويحتمل أن يكون مغايراً لذلك لأن الغائب يمكنه الوصول في الجملة فعتبر
بالنطق ولا كذلك الأخرس لتعذره وحود النطق في حقه **لا في حقه** التي به دلت المسئلة على أن الإشارة معتبرة وإن كان
قادراً على الكتابة بخلاف ما ذكر بعض أصحابنا من أن الإشارة لا تعتبر مع القدرة على الكتابة قالوا لأن الإشارة
حجة ضرورية بقوا الأخرس مع القدرة على الكتابة قلنا كل واحد منهما حجة ضرورية في الكتابة زيادة بيان لم
توجد في الإشارة لأن قصد البيان في الكتابة معلوم حساً وعياناً وفي الإشارة زيادة أثر لم توجد في الكتابة لأن الأصل
في البيان هو الكلام لأنه وضع له والإشارة أقرب إليه لأن العلم بالحاصل بها حاصل بمجاهة ومفصل بالتكلم وهو
إشارة يسدها ورأسه صارت أقرب إلى النطق من آثار الأقلام فاستدوا بالقدم على الآخر بل يجر ولهذا
ذكره بكلمة أو التي للتفسير وقالوا فمن صحت يوماً أو يومين الحكم كالمعتقل اللسان قال رحمه الله **وهو من مذبوحة**
ومبته فإن كانت المذبوحة أكثر تحريماً وكل والألاي وقال الشافعي لا يجوز إلا في حالة الاختيار ولنا أن القطعة تنزل
منزلة الضرورة في إفادة الإباحة ألا ترى أن أسواق المسلمين لا تختارون من مسروق ومغسوب ومع ذلك يباح
التناول اعتماداً على الظاهر وهذا لأن القليل منه لا يمكن التهر زعنه ولا يستطيع الاختناع عنه فسقط اعتبار دفعه
الهرج كقليل الخباسة في البدن أو الثوب بخلاف ما إذا كانت الميتة أكثر واستوى باله لا ضرورة إليه فيمكن الاحتراز
فلا تؤكل كل قال في العناية أخذنا من النهاية طوبى بالفرق بين هذا وبين الثياب فإن المسافر إذا كان معه ثوبان
أحدهما قميص والأخر طاهر ولا يميز بينهما وليس معه ثوب غيرهما فانه يقرى ويصلى في الذي يقع تحريمه أنه طاهر

فقد جوزه هناك القهري فيما اذا كان الثوب النجس والطاهر نصفيين وفي المذكية والمنسقة لم يجوز واجيب بان وجه الفرق هو ان حكم الثياب أخف من غيرها لان الثياب لو كانت كلها نجسة كان له ان يصل في بعضها ثم لا يصعد مسئلة لانه مضطر على الصلاة بخلاف ما نحن فيه من الغنم ويؤيده ان الرجل اذا لم يكن معه الا ثوب نجس فان كان ثلاثة اربعة نجسا ور به طاهرا يصل فيه ولا يصل على رباتا بالاجماع فلما جازت صلاته وهو نجس يقبل فلان يجوز بالتحري حالة الاشتباه اولى اه اقول التجواب عنسدى والسؤال فيه ما نظر اما الاول فلان تجوز بالتحري فيما اذا كان الثوب النجس والطاهر نصفيين انما هو في حالة الاختيار كما صرحوا به في شرح الجامع الصغير وصرح به صاحب الهداية بقوله وهذا اذا كانت الحالة حالة الاختيار واما في حالة الضرورة فيباح له التناول في جميع ذلك فلا تنوجه المطالبة بالفرق بين المثلثين راسا لظهور اختلاف حكم المالين الاختيار والاضطرار لقطعاً واما الثاني فلان ما ذكره لا يقتضي تكون حكم الثياب أخف من حكم غيرها لان جواز الصلاة في بعض الثياب عند كون كلها نجسة يقدم لزوم اعادة الصلاة اذ ذلك اذ هو في حالة الاضطرار كما اوضح عنه الجيب بقوله لانه مضطر الى الصلاة فيها وكون ما نحن فيه من الغنم بخلاف ذلك انما هو في حالة الاختيار كما تحققته هن ان يثبت حكم كون الثياب أخف من حكم غيرها مطلقا حتى يصلح ان يحصل مدارا للفرق بين تلك المثلثين قال رحمه الله في لف قوب نجس رطب في قوب طاهر يابس فظهر رطوبته على الثوب ولكن لا يسيل اذا عصر لا يتنجس كما ذكر المرغيناني انه ان كان اليابس هو الطاهر يتنجس لانه ياخذ قليلا من النجس الرطب وان كان اليابس هو النجس والطاهر هو الرطب لا يتنجس لان اليابس هو النجس ياخذ من الطاهر ولا ياخذ الرطب من اليابس شيئا ويصلح على ان مراده فيما اذا كان الرطب ينصل منه شيء وفي لفظه اشارة اليه حيث نص على اخذ البله وعلى هذا اذا نشر الثوب المبلول على محل نجس هو يابس لا يتنجس التوب لمذاكرنا من المعنى وقال قاضيخان في فتاواه اذا نام الرجل على فراش فاصابه منى ويس وعرق الرجل وابتل الفراش من عرقه ان لم يظهر أثر البلب في بدنه لا يتنجس بدنه وان كان العرق كثيرا حتى ابتل الفراش ثم اصاب ثلث الفراش جسده فظهر اثره في جسده يتنجس بدنه وكذلك الرجل اذا غسل رجله ومشى على ارض نجسة بغير مكعب فابتل الارض من بل رجله واسود وجه الارض لكن لم يظهر اثر تلك الارض في رجله وصلى جازت صلاته وان كان بلل المساق في الرجل كثيرا حتى ابتل وجه الارض وصار ملينا ثم اطاب الطين رجله لم تجوز صلاته ولو مشى على ارض نجسة رطبة ورجله بامسة تنجس قال رحمه الله في رأس شاة تلطخ بدم احمق وزال منه الدم فالتحنه مرقعة جاز والمحرق كالغسل لان النار تاكل ما فيه من النجاسة حتى لا يبقى فيه شيء او يصحله فيصير الدم رمادا فيطهر بالاسفالة ولهذا لو حرق العذرة وصارت رمادا طهرت بالاسفالة كالحجر اذا تحللت وكالحجر بر اذا وقع في الملحظة وصار ملحا وعلى هذا قالوا اذا تنجس التنوير بطهر النار حتى لا ينفس الحنجر وكذلك آله الحماز تطهر بالنار قال رحمه الله في سلطان جعل الخراج لرب الارض جاز وان جعل العشر لهما وهذا عند أبي يوسف وقال أبو حنيفة ومحمد لا يجوز فيه الا انهما في جماعة المسلمين ولا في يوسف ان صاحب الخراج له حق في الخراج فقصم تركه عليه وهو صلة من الامام والعشر حرق الفقراء على الخلوص كاز كاة فلا يجوز تركه عليه وعلى قول أبي يوسف الفتوى قال رحمه الله في ودفع الاراضي المملوكة الى قوم ليعطوا الخراج جازي معناه ان اصحاب الاراضي اذا تجز واعن زراعة الارض واذا الخراج دفع الامام الاراضي الى غيرهم بالاجرة أي يؤاجر الاراضي للقادرين على الزراعة وياخذ الخراج من اجرتها فان فضل شيء من اجرتها يدفع الى اربابها وهم الملاك لانه لا وجه لازالة ملكهم بغير رضاهم من غير ضرورة ولا وجه الى تعطيل حق المقاتلة فنعين ما ذكرنا فان لم يجز ان يستأجرها باعها الامام لمن يقدر على الزراعة لانه اذا لم يبيعها يفوت حق المقاتلة في الخراج أصلا ولو باع يفوت حق المالك في العسن والغوات الى خلف كلافوات فبيع تخفيفا للظفر من الجاهلين وليس له ان يملكها غيرهم بغير عوض واذا باعها ياخذ الخراج الماضي من الثمن اذا كان عليهم نواج ورد الفضل الى اصحابها ثم قيل هذا قول أبي يوسف ومحمد لان ههنا القاضى يملك بيع مال المدين بالدين والنفقة

وعند أبي حنيفة لا يملك ذلك فلا يبيعه لكن يهرص أصحابه بيعها وقيل هذا قول الكل والفرق لابي حنيفة بين هذا وبين غيره من الديون ان في هذا ضرر وخصوصا ونفعها ما والنفع العام مقدم على الضرر والخاص ولان الخراج متعلق برقبة الارض فصار كدين العبد المأذون له في التجارة ودين الميت في التركة فان القاضي يملك البيع فيه ما يتعلق الحق بالرقبة فكذا هذا وذكر في النوادر عن أبي حنيفة ان أهل الخراج اذا هربوا ان شاء الامام عمر هامن بيت المال والغلة للمسلمين وان شاء دفع الى قوم وأطلعهم على شيء اذ كانه ما يخذل المسلمين لان فيه حفظ الخراج على المسلمين والمالك على أربابها فاذا عمر هامن بيت المال يكون بمقدور ما ينفق في محاربتها قرضا لان الامام مأمور بتهيئة بيت المال بأى وجه يتبناه قال رحمه الله **ولو نوى قضاء رمضان ولم يعين اليوم صح ولو عن رمضان** كقضاء الصلاة صح وان لم ينو أول الصلاة عليه أو آخر صلاة عليه كعمناه لو كان عليه قضاء صوم يوم أو أكثر من رمضان واحد فقضاء ما وباعسه ولم يعين أنه عن يوم كذا جاز فكذا الوصام ونوى عن يومين أو أكثر جاز عن يوم واحد ولو نوى عن رمضان أيضا يجوز وكذا قضاء الصلاة يجوز وان لم يعين الصلاة ويومها ولم ينو أول صلاة عليه وهذا قول بعض المشايخ والاصح أنه يجوز في رمضان واحد ولا يجوز في رمضانين مالم يعين أنه صائم عن رمضان سنة كذا على ما بينا وكذا في قضاء الصلاة لا يجوز مالم يعين الصلاة ويومها بان عين ظهر يوم كذا مثلا ولو نوى أول ظهر عليه أو آخر ظهر عليه جاز لان الصلاة عليه تعينت بتعيينه وكذا الوقت بعين لكونه أولا أو آخر ان نوى أول صلاة عليه وصلى مما يليه يصبر أولا أيضا فيدخل في نيته أول ظهر عليه فانيا وكذلك ثالثا الى ما لا يتناهى وكذا الآخر وهذا مختص من لم يعرف الاوقات التي فاتته أو اشبهت عليه أو أراد التسهيل على نفسه والاصل فيه ان القروض مترتبة فلا بد من تعيين ما يريد اداها حتى تبرا نفسه منه لان قرضا من القروض لا يتأدى بنية قرض آخر فكذا هذا ووجب التعيين والتمسك بتعيين الجنس بالنية لانها شرعت للتميز الاحناس المتشعبة ولهذا يكون التعيين في الجنس الواحد لغو لعدم الغائبة والتصرف اذ لم يصادف محله يكون نيته لغو يعرف اختلاف الجنس باختلاف السبب والعلوات كلها من قبل المختلف حتى الظهر من يومين والعصر من يومين لان ردة الظهر من يوم غير وقت الظهر من يوم آخر حقيقة وحكما لان الخطاب لم يتعلق بوقت جميعها بل بدلولك الشمس ونحوه والدلولك في يوم غير الدلولك في يوم آخر بخلاف صوم رمضان لانه متعلق بشهر لا بقوله تعالى **من شهد منكم الشهر فليصمه** وهو واحد لانه عبارة عن ثلاثين يوما ليلها ليلها فلا ذلك لا يحتاج فيه الى تعيين صوم كذا حتى لو كان عليه قضاء يوم بعينه فصامه بنية يوم آخر لو كان عليه قضاء صوم يومين أو أكثر فصامنا وباعن قضاء يومين أو أكثر جاز بخلاف ما اذا نوى عن رمضانين أو عن رمضان آخر حيث لا يجوز عن واحد منهما لاختلاف السبب وصار كما اذا نوى ظهر من أو ظهر من عصر أو نوى ظهر يوم السبت وعليه ظهر يوم الخميس وعلى هذا اداء الكفارة لا يحتاج الى التعيين في جنس واحد ولو عين لغوا في الاحناس لا بد منه وقد ذكرنا ما يصلح في كفارة الظهار وذكر في الحيض في كتاب الكفارات نسبة التعيين في الصلاة لا تشترط باعتبار ان الواجب مختلف متعدد بل باعتبار ان مراعاة الترتيب واجب عليه ولا يمكنه مراعاة الترتيب بالنية التعيين حتى لو سقط الترتيب بكثر القوائيم ببقية نية الظهر لا غير وهذا مشكل وما ذكره أصحابنا مثل فاضل بن غيره خلاف ذلك وهو المعتمد لاذكرنا من المعنى ولان الامركا كان قاله لجواز مع وجود الترتيب أيضا لا مكان صرفه الى الاول اذ لا يجب التعيين عنده ولا يفيد قال رحمه الله **ولو ابتلع رطب غيره كثر** لو صدقه والا لا يفي لولا تلغ الصائم بغيره فان كان براق صدقه يجب عليه الكفارة وان لم يكن صدقه يجب عليه القضاء دون الكفارة لان الرطب تعاقف النفس وتستغذره اذا كان من غير صدقه فصارت كالجهين ونحوه مما تعاقف النفس وان كان من صدقه لا تعاقف فصارت كالخبز ونحو ذلك مما تشبهه النفس قال رحمه الله **في قتل بعض الحاج عذر في ترك الحج** لان من الطريق شرط الوجوب أو شرط الاداء على ما بينا في المناسك ولا يحصل ذلك مع قتل بعض الحاج في الطريق فكأن معدوا في ترك الحج يأنم بذلك وقد ذكرناها مستوفاة في المناسك وذكرنا الخلاف فلا تعبد هاو لك

ان تقول القول المختار فيما اذا كان بينك وبينه مكره كان الغالب فيه السلامة يجب الحجج والا فبني ان يعرف
هنا يقال ان كان الغالب في الطريق الامن يجب والا قال رحمه الله (فوزن من شدي) يعني انت صرت زوجتي
وقالت المرأة شدي يعني صرت لم ينقد النكاح لان هذا لا يدل على الإيجاب والقبول بقوله نعم التاء المثناة
فوق وسكون الواو معناه انت وقوله زن بفتح الزاي المجهمة والنون هوامس للراء وقوله من بفتح الميم والنون ومعناه
انا وقوله شدي بضم الشين المجهمة وفتح الدال المهملة في آخره ميم آخر المحروف سا كنه معناه صرت وهذه اللفظة تصرف
كاللفظ العري في مصدره شدن والمعاني شدة والمضارع شدد أو رد الاخبار عن الجمع يقال شديم بكسر الدال وزيادة
الياء آخر المحروف بعد الدال قبل ميم المتكلم قال رحمه الله (ولو قال رجل لامراة خويشتن را زن كر دانيدي
معناه هل جعلت نفسك لي زوجة وقالت المرأة في جوابه كر دانيديم يعني جعلت وقال الرجل بز برقم يعني قبلت
النكاح فتم لا يستماله على الإيجاب والقبول قوله خويشتن يؤدي معنى نفسك وهو بكسر الخاء المجهمة وتكتب بالواو
بعدها نون غير ان يلفظ بها وكذلك الياء بعد الواو وحين يهجم سا كنه بعدها تاء مثناة من فوق مفتوحة وفي آخره نون
وقوله را بفتح الراء بعدها ألف سا كنه تؤدي معنى التخصيص للإشارة بها وهي مفعول وقوله من بمعنى أنا وقوله
كر دانيدي بالكاف الصماء المفتوحة والراء الساكنة والدال المفتوحة والنون المكسورة بعدها ألف وبعدها ياء
سا كنه ودال المهملة مكسورة وفي آخره ياء أخرى سا كنه وهذه اللفظة تؤدي معنى الجمع والتفسير وقوله كر دانيديم
كذلك الا انه للمتكلم وحده وكذلك للخاصة اذ يدا ياء بعد الدال مثل كر دانيدي واذا اراد جمع الخاطب يرا بعد
الدال ياء الخاطب مثل كر دانيدي واذا اراد المتكلم مع الغير يرا ديه ياء بعد الدال وقبل الميم وقال كر دانيديم وقوله
بز برقم بفتح الباء الصماء يكون مخففة قر يمين مخرج الفاءو بكسر الزاي المجهمة بعدها ياء سا كنه وبعدها راء
مفتوحة وبعدها فاء سا كنه وبعدها تاء مثناة من فوق مفتوحة وفي آخره ميم سا كنه قال رحمه الله (ولو قال رجل
لا خرد دختر خويشتن را بامر من را زناني دانيي معناه هل جعلت ابنتك لافعة لابني فقال أبو البنت في جوابه دانيي
يعني جعلت لا ينعقد النكاح لانه ليس يستعمل على الإيجاب والقبول ولا يلزم من جعل ابنته لافعة لانه حصول
العقد ينسبها قوله دختر بضم الدال المهملة وفتح الخاء المجهمة وفتح التاء المثناة فوق وفي آخره راء معناه
البنت وقوله بامر لفظان مركبان الاول لفظ باء الموحدة يؤدي معنى لام الاختصاص والثاني لفظ بامر بضم الباء
الفارسية وفتح السين المهملة وفي آخره راء معناه الان قوله را زناني بفتح الراء وفتح الزاي وكسر
النون بعد الألف الساكنة وفي آخره ياء آخر المحروف سا كنه ومعناه ههنا معنى الراق وقوله دانيي بفتح الدال
المهملة وسكون الألف وسكون الشين المجهمة والتاء الساكنة في لغتهم شائع وكسر التاء المثناة من فوق وفي آخره
ياء آخر المحروف سا كنه وقوله دانيي بزيادة التاء آخر المحروف قبل الميم وهذه قاعدة مطردة عندهم قال رحمه الله
(منها) كلام اصناف مبتدأ أي منع المرأة زوجها عن الدخول عليها أو الحمال انه (هو) أي الزوج (يكن)
معها في بيتها نوزي لانها حبيت نفسها منه بشرق فلا تحب النفقة لها مادامت على منه فبحق الشؤ منها فصار
كحبيها نفسها في منزل غيرها هذا اذا نعت و مرادها السكنى في غيرها وان كان المنع لينقلها الى منزله لا تكون نائرة
لان السكنى واجبة لها عليه فكان حبها نفسها منه بحق فلا تسقط نفقتها لان التفسير جاء من جهة فصار كما اذا
حبيت نفسها لاستيفاء مهرها بخلاف ما اذا حدثت بدين عليها أو غصبها فاضايب وذهب بها لان الفوات ليس من
قسله وبخلاف ما اذا كانت سا كنه مع في منزله ولم تمنكنه من الرملة لانه يمكنه الوطء كرها فالأفلا يبعد معنا قال رحمه
الله (ولو سكن في بيت الفصيح فامتنعت لا تكون نائرة) لانها محبة لان السكنى فيه حرام فالرجح الله (قالت
لا أسكن مع أمك وأريد بيتا على حدة وليس لها ذلك) لانه لا يده من يخدمه فلا يمكن منه من ذلك قال رحمه الله
(قالت الزوجة تزوجها مطلقا) يعني اطلقى ملافا (فقال الزوج اده مكر اوده كره اوده مادود كره

باد بنوي يقع كمعناه الاعتبار للنسبة وعدمها فان نوى بهذه الالفاظ الطلاق وقع فان لم ينو لا يقع لانه من الكليات
 عندهم فلا بد من النسبة قوله دأده بفتح الدال بعدها الفسا كنة ومعناه الاعطاء وقوله كبير بكسر الكاف الصماء
 وسكون الباء آخر المحروف وفي آخره راء بمعناه الاصل امك ولكن معناه هنا افرضى وقدرى بمعنى قدرى الطلاق
 قد اعطى قوله كرده بفتح الكاف وسكون الراء وفتح الدال وسكون الهاء وهو لم يقل من كردانى الذى هو المصدر
 ومعناه الفعل والعلل قوله باز بفتح الباء وسكون الالف والزاى المبهمة معناه فليكن قال رحمه الله ﴿ولو قال الزوج
 دأده است وكرده است يقع في الطلاق﴾ نوى في الوقوع ﴿اولا﴾ أى وان لم ينو قال رحمه الله ﴿ولو قال الزوج دأده انكارا
 وكرده انكارا﴾ لا يقع الطلاق ﴿وان نوى الوقوع في والفرق بينهما ان في الاولى اخبارا عن وقوعه فيقع الطلاق وفي
 الثانية ليس باخبارا لان معنى قوله دأده انكارا فرضي انه وقع او احسب فلا يقع به شيء وانكارا بفتح الهمزة وسكون
 النون وفتح الكاف الصماء وفي آخره راء مهمله ومعناه افرض وقدرى قوله ﴿ويروى ان شاذيا قايما ت او همه محرر﴾
 لا يقع طلاق في الالبسة لانه من الكليات وقوله وي بفتح الواو وسكون الباء آخر المحروف بمعنى هي التي هو ضمير
 الغائب وقوله مر بفتح الميم والراء مقصورة ومعناه لا خير وقوله نشاذيا بفتح النون والشين المبهمة ويا سا كنة بفتح
 مفتوحة آخر المحروف ودال مهمله ومعناه لا يليق قوله او همه بفتح الهاء والميم وسكون الهاء ومعناه الجميع والمعنى
 يعني لا يليق في جميع عمرى او مدة عمرى اولى يوم القيامة قوله نابغخ النساء المثناة من فوق مقصورة ومعناه الى
 يوم القيامة والحاصل في معنى هذا التركيب لا يليق في الى يوم القيامة قال رحمه الله ﴿ولو قال الزوج حيله زمان
 شكن اقرارا بالثلاث في أى وقوع الطلاق الثلاث لان معنى كلامه افعلى حيلة النساء مقصودهم بهذا احتفى عدتك
 او عدى ايام عدتك فان هذا عندهم كناية عن وقوع الطلاق الثلاث لان المرأة لا تشغل بامر العدة الا بعد وقوع
 الثلاث قال رحمه الله ﴿ولو قال حيله خویش كن لا﴾ يعني ليس باقرارا بالثلاث لان هذا ليس بكناية عن الطلاق
 عندهم بخلاف الصورة الاولى قوله خویش بكسر الخاء المبهمة والواو لا يتلفظ بها عندهم وبعدها ياء آخر المحروف
 سا كنة وشين مبهمة ومعناه انت هذا لانه يعنى بمعنى آخر في غير هذا الموضع قال رحمه الله ﴿ولو قالت المرأة كابن
 من ترا بفتح تميم في معناه وهبت لك المهر﴾ مر اجلك بادزار في معناه خلصنى من نزعك فاحكم على بالمهر ﴿وان طلقها سقط
 المهر والا لا﴾ أى وان لم يطلقها لا يسقط لانه اجابها الى سؤالها هو الطلاق حتى يسقط المهر وقوله ترى ضم التاء
 المثناة من فوق وبالراء المقصورة ومعناه لك وقوله بفتح تميم بفتح الباء الموحدة وسكون الخاء المبهمة وكسر الشين
 المبهمة وسكون الباء آخر المحروف وبفتح الدال المهمل وفي آخره ياء سا كنة ومعناه وهبت ومصدر وهبت بفتح
 قال رحمه الله ﴿ولو قال المولى لعبده يا مالكي اوقال لامنه انا عبدك لا يعق﴾ لانه ليس بصريح للعق ولا كناية
 له بخلاف قوله يا مولاى لان حقيقته شيء من ثبوت الولاء على العبد وذلك بالعق فيعتق ﴿ولو قال شخص برمن سو كند
 است ك﴾ يعنى على اليمين قال رحمه الله ﴿ولو قال ابن كاري﴾ يعنى هذا الفعل ﴿نكنم﴾ يعنى لا افضل ﴿في هذا اقرار
 باليمين بالله تعالى﴾ لانه اخر عن يمينه على ترك هذا الفعل فيكون اقرارا باليمين حتى فصل بيمينه وتزعمه
 التكفارة قوله بر بفتح الباء الموحدة وسكون الراء تؤدى معناه على وقوله من بفتح الميم وسكون النون ومعناه انا وقوله
 سو كند بفتح السين المهمل وسكون الواو وفتح الكاف الصماء وسكون النون وآخره دال سا كنة معناه اليمين وقوله
 ابن بكسر الهمزة وسكون الباء آخر المحروف وفي آخره فون سا كنة ايضا تؤدى معنى هذا وقوله كار بفتح الكاف
 وسكون الالف والراء وهو الفعل وقوله نكنم مضارع معنى لان النون المفتوحة في الاولى هي حرف النفي وكنم معناه افضل
 للتكلم وحده واشتقاقه من كردن الذى هو المصدر فالمضامى كرد والتكلم وحده كنم ومع الفرك كيم بزيادة الباء
 قبل الميم قال رحمه الله ﴿وان قال شخص برمن سو كند است بطلاق زمة ذلك وان قال قلت ذلك في أى هذا القول
 كذبا لا يصدق﴾ لانه اخبر عن يمين منعه قده وقوله بعد ذلك قلت ذلك صكنا بارجوع منه فلا يصدق ولو قال

في مراسلته قد خافه استكراهه ان كان نكته في معناه اما حالف يمين السبت ان لا يفعل هذا الفعل فهو اقرار باليمين
 بالطلاق لان اليمين مبنية على العرف وفي العرف يكونون عن المرأة يقال يميني قال كذا يكون به المرأة فتقوله خانه
 يقال السبت وكنتي به عن امراته وبقت الغائصة فسرناها في قول المشتري للبايع بها بزيادة في معناه رد الثمن في قول
 البايع بهم في معنى ارده يكون فتحا للبيع الذي كان بينهما لان استرداده الثمن ورد فسخ العقد وقوله بها بفتح
 الباء الموحدة والهاء المقصورة معناه الثمن وقوله بفتح الباء يؤدي معنى قصصيص الإشارة كما ذكرنا قوله بزيادة
 بفتح الباء الموحدة وسكون الالف وسكون الزاي وكسر اللام المهملة وسكون الهاء معناه اعطى قال رحمه الله في العتار
 المتنازع فيه لا يخرج من يدي اليد الملم بيمين المدعي في أي اذا ادعى عتار لا يكتفي بذلك بل يمدح الله في يده المدعي
 عليه حتى يصح دعواه بل لا بد ان يبرهن أنه في يده أو يعلم القاضي بذلك في الصحيح لان يمدح الله عليه لا يمدحه لتصح
 الدعوى عليه وهو شرط فيها ويحتمل ان يكون في يد غيره فبقائمة البينة فتبني حجة المواقعة فيقضي القاضي عليه
 باخراجه من يده لتحقيق يده بخلاف المنقول لان اليد فيه مشاهدة فلا يحتاج الى اثباتها بالبينة فان قيل هذه مكررة مع
 قوله في كتاب الدعوى ولا تثبت الدعي العتار بتصادقهما بل بينة أو اعلام فاض بخلاف المنقول قلنا لا تكرار لان تلك
 بالنظر الى ثبوت السدوهة بالنظر الى أن القاضي هل يملك اخراجهما من ذي اليد قال رحمه الله في عتار لا ولاية
 القاضي في لا يصح قضاؤه فيه لانه لا ولاية له في ذلك المكان وقد اختلف المشايخ هل يعتبر المكان أولا فيقبل يعتبر المكان
 وقيل يعتبر الاهل حتى لا ينفذ قضاؤه في غير ذلك على قول من اعتبر المكان ولا في غير ذلك الاهل على قول من اعتبر الاهل
 وان خرج القاضي مع الخليفة من المصطفى وان خرج وحده لم يجز قضاؤه وهذا ينبغي ان يكون على قول من اعتبر
 المكان لان القضاء من اعلام الدين فيكون المصطفى كالمجمع والعدين وعن أبي يوسف ان المصطفى بشرط فيه
 واليه أشار محمد في كتاب أدب القاضي فقال ان المصطفى بشرط لئلا ينفذ القضاء في الخلاصة والصحيح ان المصطفى الاهل لا
 المكان حتى لو قضى على الاهل والعقار في غير ولايته نفذ وعليه عمل القضاة الا ان قال رحمه الله في اذا قضى القاضي في
 حادثة ببينة ثم قال رجعت عن قضائي أو بد إلى غير ذلك أو وقعت في تلبس الشهود وأطاعت حكمي فهو ذلك لا يعتبر
 والقضاء ما مضى ان كان بعد دعوى صحفية وشهادة مستقيمة في رواية الأول قد ترجع بالقضاء فلا ينقض باجتهاده مثله ولا
 يملك الرجوع عنه ولا انطاله لانه يتعلق به حتى الغير وهو المدعي الا ترى ان الشهادتين اتصلت بالقضاء لا يصح رجوعه
 ولا يملك ابطالها لما ذكرنا فكذا القضاء وقال الشعبي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضي بالقضاء ثم ينزل القرآن
 بذلك بخلافه فلا يرد قضاءه وقال صاحب المحیط وهذا يدل على أن القاضي اذا قضى باجتهاد في حادثة لا نص فيها ثم
 تحول من رايه فإنه يقضي في المستقبل بما هو أحسن عنده ولا ينقض القضاء الذي قضاها ما لا رأى لانه لم ينقض بالقرآن
 بعده فهذا أولى بخلاف ما اذا قضى باجتهاده في حادثة ثم تبين نص بخلافه وأنه ينقض ذلك القضاء والفرق أن القاضي
 حال ما قضى باجتهاده فالنص الذي هو بخلافه لا يجتأده صكاً من موجوده فعلاً الا انه خفي عليه وكان الاجتهاد في محل
 النص فلا يصح الذي حال ما قضى باجتهاده كان الاجتهاد في محل لا نص فيه فصيح وصار ذلك شريعة له فاذا نزل القرآن
 بخلافه صار نافعا لتلك الشريعة قال رحمه الله في خبا قوماً سأل رجلان عن شيء فآخروا به وهم يرونه ويعلمون كلامه
 وهو لا يراهم جازت شهادتهم عليه بذلك الاقرار في لان الاقرار موجب بنفسه وقد علموه وهو يكتفي في أداء الشهادة قال
 الله تعالى الا ان شهد بالحق وهم يعلمون وقال عليه الصلاة والسلام اذا علمت مثل الشمس فاشهدوا لا فادع قال رحمه الله
 في وان سمعوا كلامه ولم يروه لا في أي لا تجوز شهادتهم لان النغمة تشبه النغمة فيمثل ان يكون المقر غير فلا يجوز لهم
 ان يشهدوا عليه مع الاحتمال الا اذا كانوا داخلوا البيت وعلموا انه ليس فيه أحد سواهم ثم جلدوا والى الباب وليس الميت
 مملك غيره ثم دخل رجل فسمعوا اقراروا داخل ولم يروه وقت الاقرار لان المدعى حصل لهم في هذه الصورة فجاز لهم ان
 يشهدوا عليه قال رحمه الله في باع عتارو بعض أقاربه حاضر يعلم البيع ثم ادعى لا تمتع دعواه في أطلق القريب هنا

وفي الفتاوى لا يثبت عنه فقال لو ما عقر أو ابنه أو امرأته حاضرة تعلم به وتصرف المشتري فيه زماناً ثم ادعى الابن أنه
ملكه ولم يكن ملكاً أيه وقت البيع انفق؟ شايها على أنه لا تسمع مثل هذه الدعوى لأن حضوره عند البيع وتركه
فيما يصنع اقرار منه بأنه ملك البائع وأنه لاحق له في المبيع وجعل سكوته في هذه الحالة كالأفصاح بالأقرار قطعاً
للاطماع الفاسدة لاهل العصر في الانزاع بالناس وتقييد القريب يقتضى جواز ذلك مع القريب وقال في الخلاصة
والاصح انها تسمع من القريب وغيره وذكر في الهداية في كتاب الكفالة قبل الفصل في الضمان قال ومن باع داراً
وكفل عنه رجل بالدرك فهو تسليم لأن الكفالة لو كانت مشروطة فيه فقامه بقوله ثم بالدعوى يسعى في نقض مآثم
من جهته وإن لم تكن مشروطة فيه فالمراد بها أحكام المبيع وترغب المشتري فيه اذ لا يرغب فيه بدون الكفالة فتزول
منزلة الاقرار بملك البائع ولو شهد وختم ولم يكفل لم يكن تسليماً وهو على دعواه لأن الشهادة لا تكون مشروطة في البيع
وليست بشروط فيه ولا هي باقرار الملك لأن البيع مرة توجد من المالك وفادة من غيره وله كسب شهيد بذلك فهو تسليم
الاذا كتب الشهادة على اقرار المتعاقدين ولو باع ضيعة ثم ادعى انها وقف عليه وعلى اولاده لا تسمع دعواه للتناقض
لأن اقدمه على البيع اقرار منه واذا أراد تخليف المدي على ليس له ذلك وإن أقام البينة على ذلك قبل تقبل لأن
الشهادة على الوقف تقبل من غير دعوى لأنها من باب الحسبة فإذا قبلت انتقض البيع وقبل لا تقبل وهو أصوب وأحوط
لأنه باقامة البينة ان الضيعة وقف عليه يدعي فساد البيع وحده لنفسه فلا تقبل للتناقض وقال في الجامع الصغير اذا
يسع متاع انسان بين يديه وهو ينظر لا يصح لأنه سكوت بحتم الرضا والخط وقال ابن أبي لبيس سكوته يكون اجازة
منه للمبيع وفي جامع الفصولين والصحيح ان سكوته لا يكون تسليماً لاحتمال انه انما سكنت لغيرته ثم دعه ولأن القاضي
لو خاصم عنده لا يقضي له ما علم من حال القاضي قال رحمه الله في هبة مهر الزوجها كانت فطالب ورثتها بمهرها
وقالوا كانت الهبة في مرض موتها وقال بل في الهبة فالقول له في أي الزوج والقياس ان يكون القول للورثة لأن
الهبة حادثة والخوارج تنضاف الى أقرب الأوقات ووجه الاستحسان انهم اتفقوا على سقوط المهر عن الزوج لان الهبة
في مرض الموت نفيد الملك وان كانت للوارث الا ترى ان المريض اذا وهب عبده لوارثه فاعتقه الوارث أو باعه نفذ
تصرفه ولكن يجب عليه الضمان ان مات المورث في ذلك المرض رد الوصية للوارث بقدر الامكان واذا سقط عنه
المهر بالتناقص والوارث يدعي العود عليه والزوج ينكره والقول قول المنكر قال رحمه الله في آخره ثم قال
كنت كاذباً فيما اقررت حلف المقر له على ان المقر ما كان كاذباً فيما اقر به ولست ببعض فيما ادعيه عليه والاقرار ليس
بسبب لال في وهذا قول أبي يوسف وقال لا يخلط لأن الاقرار حجة ملزمة شرطاً فلا يصار معه الى اليمين كاللينة بل أولى
لأن احتمال الكذب فيه أبعد لضرره بذلك ووجه الاستحسان ان العادة جرت بين الناس انهم يكتبون الصلح اذا أرادوا
الاستدانة قبل الاخذ ثم يأخذون المال فلا يكون الاقرار دليلاً وكذا الوادي وارث المقر يحلف المقر له على الصحيح لأن
الوارث ادعى الجزاء الذي يدعى المقر له فاليمين على نفي العلم اتنا لنعلم انه كاذب فيحلف عليه الفتوى لتغير احوال الناس
وكثرة الخداع والخباياات وهو يتقرر بذلك والمدي لا يشره اليمين ان كان صادقا فصار اليه قال رحمه الله في لو قال
لا تخروك تلك ببيع هذا فذكرت صاروكيلا لأن سكوته وعدم رده من ساعته داليل القبول عادة ونظامه هبة الدين عن
عليه الدين فانه اذا سكنت هبة الهبة وسقط الدين لما بينا وان قال من ساعته لا قبل بطل وبق الدين على حاله وكذا لو قال
جعلت أرضي عليك وقفا فسكت صحت ولو قال لا قبل بطل وقال الانصاري الوقف لا يخل بقله لا قبل لأنه وقف لله
تعالى والاشبه ان يكون هذا قول أبي يوسف لما عرف من أصله انه يصير وقفا بمجرد قوله وقفت داري قال رحمه الله
في وكلاهما باطلاً فالاعلان عزل لها لأنه يمين من جهته لمسا فيه من معنى اليمين وهو تعليق الطلاق بفعلها ولا يصح الرجوع
عن اليمين وهو عقيد من جهتها لان الوكيل هو الذي يعمل بغيره وهي عاملة لنفسها فلا تكون وكيلة بخلاف الاختى
قال رحمه الله في وكلك بكذا على اني متى عزلتك فانت وكيلي في يقول في عزله عزلتك ثم عزلتك أي ثم يقول عزلتك لأن

الوكالة يجوز تعليقها بالشروط فيجوز تعليقها بالعرل من الوكالة فان عزله انزل عن الوكالة المنجزة ثم تجزئت المعلقة فصار
 قوكلا جديدا ثم بالعرل الثاني قد يرجع عن الوكالة الثانية قال رحمه الله ولو قال كساعزلتلك فانت وكلي بقول رجعت
 عن الوكالة المعلقة وعزلت عن الوكالة المنجزة وقيل بقول في عزله كساعزلتلك فانت معزول لانه كساعصار وكسلا
 انزل فيحصل مقصوده بذلك والاول اوجه قال رحمه الله في قبض بدل الصلح شرطان كان دينبايدن بان وقع على
 دراهم من دنانير او على شيء آخر في النعمة لانه متى وقع الصلح على غير ما يستحقه الدائن فقد المداينة يحصل على المعاوضة
 صار صرفا او معاوضة لا يجوز الاقتراق من الدين بالدين لنهيه عليه الصلاة والسلام عن الكائي بالكائي وقد بيناه
 من قبل في كتاب الصلح وغيره قال رحمه الله **والالا** أي ان لم يكن دينبايدن لا بشرط قبضه لان الصلح اذا وقع
 على عين معينة لا يبيح دينافي النعمة بخلاف الاقتراق عنه وان كان مال اليا كما وقع الصلح على شعر بعينه عن حنطة في
 النعمة وقد بيناه من قبل قال رحمه الله **وادي** رجل على صبي دارا فصالحه ابو له على مال الصبي وان كان للدهي بيعة جازان
 كان يمثل القيمة او أكثر ما يتغابن الناس فيه لان الصبي فيه منفعة وهي سلامة العين له لانه لو لم يصلح ما يستحقه المدي
 فتتبدل بالمثل وبقدوم ما يتغابن فيه عادة لانه لا يمكن التهرز عنه قال رحمه الله **وان** لم يكن للدهي بيعة او كانت غير مادية
 لا يعني لا يصح لانه يكون منسب ما يجال الصبي بالصلح لا مشترى باله لانه لم يستحق المدي شيئا من ماله لولا الصلح فلا
 منفعة للصبي في هذا الصلح بل فيه ضرر فلا يجوز لالولاية نظرية قال الله تعالى ولا تقرروا مال النيم الا بالتي هي
 احسن وان كان الاب هو المدي الصغير ولا ينعى يجوز كيفما كان لانه لم يثبت للصبي فيما ادعاه الاب له مالا ولا معنى
 الملك وهو التمكن من الاختصاص فكان محصلا له مالا من غير ان يخرج من ملك الصبي شيئا بمقابلته فكان نفعها محضا
 فان كان له بيعة مادية لا تجوز بالمثل وباقبل لقد رما يتغابن فيه لانه صار في معنى الملك لتمكنه من الاختصاص بالبيعة
 العادية ووصى الاب في هذا كلاب لانه قام مقامه قال رحمه الله **وقال** لا بيعة قبره ان ولا شهادة في قنهد تقبل
 ومعنى الاول ان يقول المدي ليس له بيعة على دعوى هذا الحق ثم جاء البيعة تقبل لان التوفيق بينهما ممكن بان كانت
 له بيعة فليس ثم كراه بعد ذلك او كان لا يعلمها ثم عليها وعن أبي حنيفة انها لا تقبل لانه كذب بينته ومعنى الثاني ان
 يقول الشاهد لا شهادة لفلان عندي في حق له ثم يشهد له به تقبل شهادته روي ذلك عن أبي حنيفة لانه يستعمل ان تكون
 له شهادة قد نسبها ولم يعلمها ثم عليها ولهذا القول لا علم لي حقا هي فلان ثم اقام البيعة ان له عليه حقا تقبل لا مكان
 التوفيق بخلاف ما اذا قال ليس لي عليه حق ثم ادعى حقا حتى لا تسمع دعواه لان المناقضة بين الاقرار والدعوى ثابتة
 فلا يمكن التوفيق بينهما ونفي النجاسة في هذا كفي الشهادة لا كفي الحق حتى اذا قال لا حجة لي على فلان ثم اتى بحجة تقبل
 لانه يقول نسيت ولو قال هذه الدار ليست لي او قال ذلك العبد ثم اقام بيعة ان الدار والعبد له تقبل بينته لانه لم يثبت
 باقراره حقا لاحد وكل اقرار لم يثبت به لغرض حقا كان لغوا ولهذا يصح دعوى الملا عن نسب ولد نفي بلعانه نسبه لانه
 حين نفاه لم يثبت فيه حقا لاحد قال رحمه الله تعالى **والا** امام الذي ولده الخليفة ان يقطع انسانا من الطريق المجادة ان لم
 يضر المارة لان الامام ولاية التصرف في حق الكافة فيما فيه نظر للسلمين فاذا رأى في ذلك مصلحة لهم كان له ان
 يفعل من غير ان يلحق ضررا باحد الا ترى انه انذارا ان يدخل بعض الطريق في المهدد او بالعكس وكان في ذلك مصلحة
 للسلمين كان له ان يفعل ذلك والامام الذي ولده الخليفة بمنزلة الخليفة لانه نائبه فكان فيه مثله قال رحمه الله **ومن**
 صادره السلطان ولم يبع بيس ماله فباع ماله مع أي حاز البيع لانه لم يكره على البيع وانما باع باختياره غاية الامران
 صار لمحال يسه لا يقال لما طلب منه ذلك فقد كرهه لانه لا يقول ذلك لا يوجب الا كراه كاله ان اذا حبسه المدين فباع
 ماله ليعضي بتمه دينه فانه يجوز لاه باع باختياره وانما وقع السكره في الايقاع في البيع وقد تقدم مثله في الشعر
 وفي الفتاوى لو ادخل نفسه في مال السلطنة ثم كرهه السلطان على بيع ماله لا يكون ذلك اكرها لاه لما دخل باختياره
 مع علمه ان السلطان اذا تاجر له مال يبيع داره وامتنعه صار راضيا بما يترتب على الدخول فلا يكون اكرها قال رحمه

الله **﴿** فوفاها بالضرب حتى وهبته **﴾** مهرها لم يصح ان يقدر على الضرب **﴿** لانها مكره عليه **﴾** اذ لا كراه على المال بثبت
 بمثله لان التراضي شرط في تلك الاموال والرضا يتحقق بمثله فلا يصح قال رحمه الله **﴿** وان اكرهها على التحل وقع الطلاق
 ولا يسقط المالك **﴾** لان طلاق المكره واقع ولا يلزمها المال به اذ لم يشترط فيه على **﴿** ايئامن قبل في كتاب الا كراه
 قال رحمه الله **﴿** ولو احوالت انسانا على الزوج بالمهر ثم وهبت المهر لزوج **﴾** لا يصح **﴿** لانه يتعلق به حق المحتال على مثال
 الرهن وان كان اسوة الفرء عند موتها فبدت تصرفها فيه فصار كالويع المروهن او وهب قال رحمه الله **﴿** فالتنزيه في
 ملكه او بالوعة فترتها على حارة فطلب تحويله لا يجبر عليه وان سقط الحائط منه لم يضمن **﴿** لانه تصرف في خالص
 ملكه **﴾** وان هذا تسبب به لا يجب الضمان الا اذا كان متعديا كوضع الحجر على الطريق وانما اذ ذلك في ملكه ليس
 بتعد فلا يضمن قال رحمه الله **﴿** ولو جرد ارض وجته بملكه باذنها فالعمارة لها والنفع قد ينسب عليها لان الملك لها **﴾** وقد صح
 امرها بذلك فينتقل القفل اليها فتكون كاتهاي التي حرته فيبقى على ملكها وهو غير متطوع بالانفاق فيرجع له
 امرها فصار كالسامور بقضاء الدين قال رحمه الله **﴿** ولنفسه بلا انذنها **﴾** أي اذا امر لنفسه غير ان المرأة كانت
 العمارة له لان الالة التي بنى بها ملكه فلا يخرج عن ملكه بالبناء من غير رضاه فيبقى على ملكه ويكون فاصبا
 للعرض وشاغلا ملك غيره بملكه فمؤمر بالتفريع ان طلبت زوجته ذلك قال رحمه الله **﴿** ولو جرها لها بلا انذنها فالعمارة
 لها وهو متطوع **﴿** أي مهرها لها بغير انذنها كان لها البناء وهو متطوع بالبناء فلا يكون الرجوع عليها به لانه لا ولاية
 له في ايجاب ذلك عليها قال رحمه الله **﴿** ولو اخذ غيره فترعه انسان من يده لم يضمن **﴾** أي لا يضمن التارفع فلا
 يضاف اليه الثاني كما اذا حل قسده العبد سابق فان الحال لا يضمن لان التام لم يحصل به له وانما حصل بفعل
 العبد وهو مختار وكذا اذا حل السارق فان الفعل حصل بفعل السرقة لا بد لثبوته ولكن امسك هاربا من عدو حتى قتله
 العدو وان الممسك لا يجب عليه الضمان فكذلك هذا قال رحمه الله **﴿** في يده مال انسان فقال له سلطان ادفع الى
 هذا المال والا اقطع يدك **﴾** او ضربك خسين فدفع لم يضمن **﴿** أي لا يضمن الدافع لانه مكره عليه فكان الضمان
 على المكره او على الاخذ بما شاء المالك اذا كان الاخذ مختارا والاعلى المكره فقط قال رحمه الله **﴿** ووضع مجحلا
 في الصهراء ليصيده جارا وحش وسعى عليه بجاء في اليوم الثاني ووجد الحمار يجرحه ومات لم يؤكل **﴾** لان الشرط ان
 يذبحه انسان او يصير حيه وبدون ذلك لا يحل وهو كالنطيخة والمترية حتى لو وجد ميتا من ساعته لا يحل لعدم شرطه
 قال رحمه الله **﴿** كرم من الشاة الحماة والخضبة والغدة والمثانة والمرارة والدم المسفوح والذكري **﴾** لما روى
 الاوزاعي عن واصل بن مجاهد قال كره رسول الله صلى الله عليه وسلم من الشاة الذكروا اثنين والقبل والغدة والمرارة
 والمثانة قال ابو حنيفة الدم حرام وكره الستة وذلك لقوله تعالى حوت عليكم الميتة وكره ما سواه لانه مما تنجسه النفوس
 وتكرهوه وهذا المعنى سبب الكراهة لقوله تعالى وعمرم عليكم الجثث وروى ابن عمر رضي الله عنهما ما سئل
 عن القنفذ فقال قوله تعالى قل لا اجد فيها اوحى الى عمر ما على طاعم بطعمه الاية فقال شيخ عنده سمعت ابا هريرة
 يقول ذكر القنفذ عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال خبيث من الجثث قال رحمه الله **﴿** والقاضي ان يقرض مال
 الغائب والطفل والقطعة **﴾** لانه قادر على الاستخلاص فلا يفتقر الى الحفظ به وهذه المسئلة مكرهة قوله في كتاب القاضى
 الى القاضي ويقرض القاضي مال المئيم ويكتب الصك بخلاف الاب والوصى والمثقف لانهم عاجزون عن استخلاصه
 فيكون تضييعا الا ان المثقف اذا اشهد القطعة ومضى مدة التشديد ينبغي ان يجوز له الاقراض من الفقراء لان له
 تصديق به عليهم في هذه الحالة جاز فالقرض اولى قال رحمه الله **﴿** وصى حنة تظاهره بحيت لوراد انسان فله
 محنة ولا تقطع جليده كره الا بتشديد يترك كتيه اسلم وقال اهل النظر لا يطبق الحنثان **﴾** لان قطع جلده
 لتكشف الحشفة فان كانت الحشفة تظاهرة فلا حاجة الى القطع وان كان يراى الحشفة يقطع الفضل ولو ختن ولم
 تقطع المجادة كلها بظن ان قطع اكثر من النصف يكون ختانا لان للالك كل حركه وان قطع النصف فادونه

لا يعتد به لعدم التحتان حقيقة وحكايا الاصل أن التحتان سنة كما جاء في الخبر وهو من شعائر الاسلام وخصائصه حتى
 لو اجتمع أهل بلد على تركه يحاربهم الامام فلا يترك الا للضرورة وعذر الشيخ الذي لا يطبق ذلك ظاهر فيتركه قال رحمه
 الله ﴿ووقته سبع سنين﴾ أي وقت التحتان سبع سنين وقيل لا يجتنب حتى يبلغ لأن التحتان للطهارة ولا طهارة عليه
 قبله فكان أياما مقبلة من غير حاجة وقيل أقصاه اثنا عشر سنة وقيل سبع سنين وقيل وقته عشر سنين لأنه يؤمر
 بالصلاة اذا بلغ عشرة اعتبارا او تخلافا فصاح إلى التحتان لأنه شرع للطهارة وقيل إن كان قويا يطبق ألم التحتان يجتنب
 والا فلا وهو أشبهه بالفقه وقال أبو حنيفة لا علم في بوقته ولم ير وعن أبي يوسف ومحمد فيه شيء وإن المشايخ اختلفوا فيه
 وختان المرأة ليس بسنة وانما هو مكروه للرجال في لذة الجماع وقيل سنة الاصل أن إحصاء الألام إلى الحمد وإن
 لا يجوز شرطه الا لمصلحة تعود اليه وفي التحتان إقامة السنة وتعود اليه أيضا معصيته لأنه جاء في الحديث التحتان سنة
 يحارب على تركها وكذا يجوز حتى الصغير بطرقته وغيره من المداواة وكذا يجوز ثقب اذن البنات الاطفال لأن فيه
 منفعة للزينة وكان يفعل ذلك من وقته صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا من غير تكبر والحاصل لا يفعل ما يضر بالولد
 ولا ينفق لها إن تحقهم ما لم يتحرك الولد فاذا تحرك فلا بأس ما لم تقرب الولادة فاذا قرب فلا تقصم لأنه يضره وأما
 القصص فلا تقصم له مطلقا مادامت حبلى لأنه يخاف على الولد منه وكذا يجوز قصد البهائم وكبها وكل علاج فيه منفعة
 لها وجاز قتل ما يضر من البهائم كالكلب العقور والهرة اذا كانت تأكل الحماض والدجاج لازالة الضرر وبذبحها ولا
 يضر بها لأنه لا يفسد فيكون معذبا بالهلا فائدة قال رحمه الله ﴿والمسابقة بالفرس والابل والارجل والرمي
 جائزة﴾ لقوله صلى الله عليه وسلم لم لا سبق الا في خوف أو غار وأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم لسبعة بن
 الاكوع أن يباين رجلا كان لا يباين أحد فحسبه سلة بن الاكوع وقال الزهري كانت المسابقة بين أصحاب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بالجمل والراكب والارجل ولأن الغزاة يحتاجون إلى رياضة خيلهم وأنفسهم والتعلم للكلب
 والقندمباح قال رحمه الله ﴿وجرم شرط الجمل من الجانبيين لأن أحد الجانبيين﴾ لمساوي ابن عمر عن الله
 عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم سبق بالجمل وراهن ومعنى شرط الجمل من الجانبيين أن يقول إن سبق فرسك فلك
 على كذا وإن سبق فرسي في عليك كذا وهو قمار ولا يجوز لأن القمار من القمار الذي يزداد وتبقي نقص أخرى ومعنى
 القمار قمار لأن كل واحد من القمارين ممن يجوز أن يذهب ماله إلى صاحبه ويجوز أن يستفيد مال صاحبه
 فيجوز الازدياد والنقصان في كل واحد منهما فصار ذلك قمارا وهو حرام بالنص ولا كذلك اذا شرط من جانب واحد
 يقول إن سبقتني فلك على كذا وإن سبقتك فلا شيء لي عليك لأن النقصان والزيادة لا يمكن فيها وانما في أحدهما
 يمكن الزيادة وفي الأخرى النقصان فلا يكون مقامرة لأن المقام مغالعة منه فيقتضي أن يكون من الجانبيين وإذا لم يكن
 في معناه حازا مستحقا للمساورة والنقصان أنه لا يجوز لسايقه من تعليق الملك على الخطر ولهذا لا يجوز في أحد الأربعة
 المذكورة في الكتاب كالبغل وإن كان الجمل مشروطا من أحد الجانبيين وفي الحديث إشارة إليه أنه خصص هؤلاء
 والمراد به الاستباق فلا جعل يجوز في كل شيء ولا يمكن المحاق ما شرط فيه الجمل لأنه ليس في معناه لأن المانع فيه من
 وجهين القمار والتعليق بالخطر وفي الآخر من وجه واحد والتعليق بالخطر لا غير فليس بمشمل له حتى يقاس عليه
 وشرطه أن تكون الغاية مما تتعلمها الفرس وكذا شرطه أن يكون في كل واحد من الفرسين احتمال السبق أما
 إذا علم أن أحدهما يسبق لا محالة فلا يجوز لأنه انما حاز محاجة الرياضة على خلاف القياس وليس في هذا إيجاب المال
 للغير على نفسه بشرط لأنه منفعة فيه فلا يجوز ولو شرط الجمل من الجانبيين وأدخلنا أبا لهيل إذا كان فرس المهمل
 كقول الفرس بما يجوز أن يسبق أو سبق فلا محالة ولا فلا يجوز لقوله صلى الله عليه وسلم من أدخل فرسا بين الفرسين
 وهو لا يامن أن يسبق فلا بأس رواه أحمد وأبو داود وغيرهما ورواه داود الهمل أن يقول لثالث أن سبقتنا فمالنا لأن
 لثالثنا سبقنا فلا شيء لنا عليك ولكن الشرط الذي شرطناه بينهما وهو أن أيهما سبق كان له الجمل على صاحبه

باق على حاله ولا يأخذ بهما غالب المال المشروط له من صاحبه وانما جاز هذا لان الثالث لا يغرم على التقادير كلها
 قطعاً وبينما وانما يحتج ان يأخذ ولا يأخذ فخرج بذلك من ان يكون له باراً فصارت اذا شرط من جانب واحد لان
 القرار هو الذي يستوفى فيه من الجانبين في احتمال الغرامة على ما بيناه ولو قال واحد من الناس بمجامعة من الفرسان
 أو الاثنين فمن سبق فله كذا من مال نفسه أو قال للراثة من أصاب الهدف فله كذا جاز لانهم من باب التنزيل وإذا كان
 للتنزيل من بيت المال كالسابق ونحوه يجوز فاعطيتك بمخالص ماله فصارت أنواع السبق أربعة ثلاث منها جائزة واحدة
 منها لا تجوز وقد ذكرنا الجميع ويعرف ذلك بالتأمل وعلى هذا الفقهاء اذا تنازعوا في المسائل وشرط للصيب منهم
 جعلوا ذلك اذا لم يكن من الجانبين على ما ذكرنا في التحيل لان المعنى يجمع الكل اذا التعليم في السابق يرجع الى قوة
 الدين أو اعلاء كلمات الله تعالى والمراد بالجواز المذكور في باب المسابقة المحل لا الاستحقاق حتى لو امتنع المصليب من
 الدفع لا يجبره القاضي فلا يقضى عليه به وقد قدمنا ذلك فيما تقدم قال رحمه الله ولا يصح على غير الانبياء والملائكة
 الا طريق التسبح في لان في الصلوات من التعظيم ما ليس في غيرها من الدعوات وهي زيادة الرحمة والتقرب من الله
 تعالى ولا يلبق ذلك ما يتصور منه من الخطا والذنوب وانما يدعى له بالعبادة والمغفرة والتجاوز وقوله ان تبعاً بان يقول اللهم
 صل على محمد وآله وصحبه وسلم لان فيه تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم واختلاف في الترجيح على النبي صلى الله عليه وسلم
 بان يقول اللهم ارحم محمد وآله بعضهم لا يجوز لانه ليس فيه ما يدل على التعظيم مثل الصلاة والسلام ولهذا يجوز ان
 يدعى بهذا اللفظ لغرض الانبياء والملائكة عليهم الصلاة والسلام وهو مرحوم قطعاً فيكون تحصل المحاصل وقد استغنينا
 عن هذه الصلاة فلا حاجة اليها وقال بعضهم يجوز ان النبي صلى الله عليه وسلم كان من أشوق العباد الى مزيد درجة الله
 ومعناها معنى الصلاة فلم يوجد ما يمنع من ذلك ثم الاول ان يدعو للمصيبة بالرضا فيقول رضى الله عنهم لانهم كانوا يفتنون
 في طلب الرضا من الله تعالى ويحتدون في فعل ما يرضيه ويرضون بما يحقهم من الابتلاء من حبه أشد الرضا فوله
 أحق بالرضا وغيرهم لا يلبق ادناهم ولو أنفق ملء الارض ذهاباً والتابعين بالرحمة فيقول رجعهم الله ولكن بعدهم بالمغفرة
 والتجاوز فيقول غفر الله لهم وتجاوز عنهم لكونهم ذنوبهم ولقلة اهتمامهم بالامور الدينية قال رحمه الله في الاعطاء باسم
 النور والتمجيد بان لا يجوز في أي الهدايا باسم هذين اليومين حرام بل كفر وقال ابو حنيفة الكبير رحمه الله لو ان رجلاً
 عبد الله تعالى خمسين سنة ثم جاء يوم النور والهدى الى بعض المشركين بيضة يريد تعظيم ذلك اليوم فقد كفر وجحد
 عمله وقال صاحب الجامع الاصغر اذا هدى يوم النور الى مسلم آخر ولم يرد به تعظيم اليوم ولكن على ما اعتاده بعض
 الناس لا يكفر ولكن ينبغي له ان لا يفعل ذلك في ذلك اليوم خاصة ويفعله قبله أو بعده لكيلا يكون تشبيهاً بذلك
 القوم وقد قال صلى الله عليه وسلم من تشبه بقوم فهو منهم وقال في الجامع الاصغر رجل اشترى يوم النور وشيأ يشتره
 الكفرة منه وهو لم يكن يشتره قبل ذلك ان اراد به تعظيم ذلك اليوم كاتظيمه المشركون كفروا وان اراد اكل والشرب
 والتمتع لا يكفر قال رحمه الله في ولا يباس بلبس القلائس كما دوى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان له قلانس بلبسها وقد
 صح ذلك ذكره في الذخيرة قال رحمه الله في وحين لبس السواد وارسال ذنب العمامة بين الكتفين الى وسط الظهر في
 لان محمد ارجه الله ذكر في السير الكبير في باب الغنائم حديثاً يدل على ان لبس السواد مستحب ومن اراد ان يحدد الف
 للعمامة ينبغي له ان ينقصها كذا ذكرنا في ذلك أحسن من وقعها على الرأس والقائما في الارض دفعة واحدة وان
 المذهب ارسال ذنب العمامة بين الكتفين واختلفوا في مقدار الذنب قيل شبر وقيل الى وسط الظهر وقيل الى موضع
 الجلوس وكان محمد ارجه الله يتعمم بالعمامة السوداء فخلت عليه يوماً مستورة فبقيت تنظر الى وجهه وهي مقبرة فقال
 لها ما شانك فقالت اتجيب من يباس وجهك تحت سواد محماتك فوضعهما عن راسه ولم يتعمم بالعمامة السوداء بعد
 ذلك ويستحب للرجل ان يلبس أحسن ثيابه وكان ابو حنيفة يامر اصحابه بذلك ويلبس باربعائة دينار وأباح الله
 تعالى الزينة بقوله قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده وقال صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى اذا نعم على عبداً حب

أن يرى أثر نعمته عليه وقد خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه رداء قيمته أربعة آلاف درهم ورعا قام إلى الصلاة
وعليه رداء قيمته أربعة آلاف درهم فأمرجه الله تعالى وللشباب العالم أن يتقدم على الشيخ الجاهل لأنه أفضل منه
قال الله تعالى هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ولهذا يقدم في الصلاة وهي أحد أركان الإسلام وهي ثالثة
اليمان وقال الله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم ولرأى بالولي الأمر العلماء في أصح القوانين
والمطاع شرعاً مقدم وكيف لا يتقدمون والعلماء ورثة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام على ما جاء به السنة قال رحمه الله
في الحفاظ القرآن أن يجتمع في كل أربعين يوماً على قلوب أقفالها وذلك مصل بالثاني لا بالتواني في المعاني فقد رخصتم
التي لا وقال الله تعالى أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها وذلك مصل بالثاني لا بالتواني في المعاني فقد رخصتم
أقواله أربعين يوماً كل يوم حزب ونصف أو ثلثا خبر أو أقل والله تعالى أعلم بالصواب

كتاب الفرائض

اعلم أن علم الفرائض هو علم الموارث يحتاج إليه لكثرته ما تم به البلوى ويكون فيه من التوازل والفتوى ولهذا حث
الشارع على تعلمه ورغب فيه بحافزة اندراسه فقال تعلوا الفرائض وعلموها الناس فاني امرم بقبض وسب قبض هذا
العلم قبض العلماء وتظهر الفتن حتى يتنازع الاثنان في الفريضة فلا يجدان أحداً يفصل بينهما وقال عليه الصلاة
والسلام تعلوا الفرائض وعلموها الناس فإنه أول ما يترع من أمسي ثم يحتاج إلى معرفة تفسير الفرائض وسبب
استحقاق الميراث وسبب حرمانه والمحقوق المتعلقة بالتركة وأصناف الورثين أما تفسيرها فالقروض في الفسدة عبارة عن
التقدير قال الله تعالى فنصف ما فرضتم أي قدرتم ويقال فرض القاضي النفقة إذا قدرها وكذا يستعمل القطع يقال
قرضت الفادرة الثوب أي قطعته فبحي كتاب الفرائض لأن سهام الموارث كلها مقدرة مقطوعة ولا نسيب استحقاق
الأثر القرابة وما هو لمحق بها كالولاء أما القرابة فنوعان رحم وزوجية ونص الكتاب ناطق بما هو وقوله تعالى ويصمكم
الله في أولادكم الآية ولأن الميت لم يستغن عن ماله ولم يستحق أحد يتيق ما طلاساً بالقرية وأولى الناس به
فيستحقه بالقرابة صلة كما يستحق النفقة حال حياته ومورثه صلة والزوجة أصل القرابة وأساسها لأن القرابات تفرعت
وتنسبت منها فالنفي قرابة السبب بقرابة النسب في حق استحقاق الأثر وأما الولادة فنقوله عليه الصلاة والسلام الولاء
لحمه كلمة النسب يعني في حق استحقاق الميراث فقد تحقق الولاء بالنسب ولأنه بالاعتاق نسيب إلى حياته حكمه حين
أزال عنه المالكية والولاية التي هي من خاصة الإنسانية وكان السبب إلى الأحياء يعني بالاعتاق وكذا أولاد المولاة
لقولهم عليه الصلاة والسلام لمن سأل عن أسلم على يدرجل هو أحق الناس به عباءة أو محامته وأما ما يحرم به الميراث
فانواع ثلاثة الرق والكفر والقتل مباشرة بغرق أو أمارق فلا نسيب أهلية الملاك وأما الكفر فنقوله عليه الصلاة
والسلام لا يتوارث أهل ملتين يعني لا يرث كافر مسلماً ولا مسلم كافراً وأما القتل فلما ياتي في باب ما المحقوق المتعلقة
بالتركة فاربعة السكن والدفن والوصية والدين والميراث فاول ما يسد أمناً بكن الميت ودفعته لأن شتره ورثته وموارث
سواء هم من أهم حوائجهم واستغراق الدين بماله لم ينعمه من ذلك حال حياته فكذلك بعد وفاته ثم تقضى دينه لأنها أهم
من قضاء ديون الله لاستئذائه الله تعالى واقتداره بعد لشدته خصومة الله تعالى في حقوق العباد ولكثرته تجاوزه الله تعالى
وعفوه ونفسه وكرمه ثم تنفذ وصيته من الثلث لأنها من حوائج الميت والوارث إنما يستحق الميراث إذا استغنى
المورث وهذا إذا كانت الوصية شيء بعينه فان كانت الوصية ثلث ماله أو ربعه فالوصية له شريك الورثة لأنها بحسب
الميراث لأنه ثبت حقه في جميع التركة شأها كحق سائر الورثة ثم يقسم الباقي بين ورثته على فرائض الله تعالى وسنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما أصناف الورثين فثلاثة أصحاب الفرائض الذين لهم سهام مقدرة وعصبة وهم الذين
ياخذون ما فضل من أصحاب الفروض ونحوهم والذين ليس لهم فروض مقدرة ولا لهم حقيقة تهصيب وإنما
لهم مجرد قرابة ولم يتعرض المؤلف لبيان ما يجري فيه الأثر وما لا يجري فيه الأثر فنقول لاشك أن أعيان الأموال

يجرى فيها الارث وأما المحقوق فبما يجري فيه الارث حق الشفعة وخيار الشرط وحسد القذف عندنا والنكاح
لا يرث بلا خلاف وجب البيع وجب الرهن يرث والوكالات والعواري والودائع لا تورث واختلاف المشايخ
في حصار العيب فمنهم من قال يرث ومنهم من قال لا يرث ولكن لا يثبت للورثة ابتداء والديه تورث بلا خلاف
وأما القصاص في الأصل أنه يرث ويثبت للورثة ابتداء ويجوز أن يقال القصاص لا يرث عند أبي حنيفة ويرث
عندهما والولاء يرث بلا خلاف وأما بيان الوقت الذي يجري فيه الارث فنقول هذا الفصل اختلاف المشايخ فيه
قال مشايخ الصراق الارث يثبت في آخر جزء من أجزاء حياة المورث وقال مشايخ بلخ الارث يثبت بعد موت المورث
وقائدة هذا الاختلاف إنما تظهر في رجل تزوج بأمة الغير ثم قال لها إذا ماتت مولدك فانت حره فمات المولى والزوج
وارتفعصل تعتق فعلى قول من يقول بان الارث يجري في آخر جزء من أجزاء حياة المورث تعتق بعد الموت وذكر
هذه المسئلة في القدوري وذكر أنها على قول أبي يوسف لا تعتق وعلى قول زفر تعتق وأما ما يستحق به
الارث وما يحرم به فنقول ما يستحق به الارث شريكات النسب والسب والنسب على ثلاثة أنواع المنتسبون اليه وهم
الاولاد والانسب هو الهم وهم الاموال والمات والسب وهم الاخوات والاهام والعامت وغير ذلك والسب ضربان
زوجية واولاد واولاد فوطان ولاعتاقه واولاد الموالاة وفي النوعين من الولاء يرث الا على من الاسفل ولا يرث
الاسفل من الاعلى هذا بيان جهلة ما يستحق به الارث جئنا الى بيان ما يحرم به الارث فنقول ما يحرم به من
الميراث الرق حتى أن العبد لا يرث من المرح والمحر لا يرث من العبد وسيأتي شيء من ذلك وهذا واختلاف الدينين حتى
لا يرث الكافر من المسلم ولا المسلم من الكافر وسيأتي أيضا والقتل مباشرة بغير حق ففي القتل يشترط محرمان الميراث
ثلاثة أشياء أحدها المباشرة تسوله كانت همد أو خطأ حتى أن من تسبب الى قتل مورثه بان صب الماء على الطريق فزلق
به مورثه فمات أو حفر بئر على حافة الطريق فوقع فيها مورثه ومات لا يحرم من الميراث الثاني أن يكون القتل بغير
حق والقتل بحق لا يوجب حرمان الارث الا ترى أن من صال عليه مورثه فقتله الوارث دفعه الصلته لا يوجب حرمان
الميراث الشرط الثالث أن يكون المباشرة مخطبا حتى أن العبي والجهنم إذا قتل لم يتعلق به حق وجوب القصاص
ولا حرمان الميراث وكذلك اختلاف الدار بن سبب محرمان الميراث لأن الميراث إنما يستحق بالنصرة ولا تناصر ضد
اختلاف الدارين ولكن هذا الحكم في أهل الكفر لا في حق المسلمين حتى أن المسلم إذا مات في دار الاسلام وله ابن مسلم
في دار الهند أو الترك يرث في الكافي ثم اختلاف الدارين على توهين حقيق كالحربي مات في دار الحرب وله ابن ذمي
في دار الاسلام فإنه لا يرث الذمي من ذلك الحربي وكذلك الوفاة ذمي في دار الاسلام وله أب أو ابن في دار الحرب فإنه لا يرث
ذلك الحربي من ذلك الذمي وحكمي كالمتامن والذمي حتى لو مات مستامن في دار ولا يرث منه وارثه الذي وكذلك
الدين سبب محرمان الميراث وهذا إذا كان الدين مستغرفا للتركة أما إذا لم يكن مستغرفا فالقياس أن لا يوجب حرمان
الارث وفي الاستحسان لا يوجب وقد قيل البعد سبب محرمان الميراث أيضا حتى لا يرث البعيد من القريب إذا تورث
لورث جميع العالمين واحداً ولا محال قال رحمه الله في بيده من تركه الميت بتعهمزة كالمراحم من تركه كما تركه الميت
خاليا عن تعلق حق الغير بعينه وان كان حق الغير متعلقا به كالرهن والعبد المجاني والمشتري قبل القبض فان صاحبه
يقدم على التبني في كل حال حياته فلا ضل له أنه مقتر بمحال حياته فان المرء يقدم نفسه في حال حياته فيحتاج اليه من
النفقة والكسوة والسكنى على أصحاب الدين ما لم يتعلق حق الغير بعينه ماله فكذلك بعد وفاته يقدم فيه من غير تقييد ولا
تبذير وهو قدر كفن الكفاية أو كفن السنة أو قدر ما كان يلبسه في حال حياته من الوسطة أو من الذي كان يرتدي به في
الاعباد والجمع والزائرات على ما اختلفوا فيه لقوله تعالى والذين إذا بقوا لم يسرفوا لم بقروا وكان بين ذلك قواما وهو
محترم حيا وميتا فلا يجوز كشف عورته وفي الاثر لعظام الميت من المحرمة للعظام المحي فيجب أن يعلم أن التركة تتعلق
بها حقوق أربعة جهاز الميت ودفنه والدين والوصية والميراث فيبدأ بأبيه وأمه وكفنه وما يحتاج في دفنه بالمعروف وفي

الكافي من غير تمذيب ولا تقدير وفي التمهيد اذا مات الرجل بعد امن تركه بتكفينه وتجهيزه بالمثل والمثل ما يلبس عند الخروج وقيل في الاعياد وقيل في الجمع والجماعات وهو الاصح ثم الذين وأنه لا يتخلوا ما ان يكون الكل دين المرض وان كان البعض دين الله والبعض دين المرض فان كان الكل سواء لا يقدم البعض على البعض وان كان الدين دين الله والبعض دين المرض ثبت بالبيعة أو بالعينة فهو دين الله سواء وفي المضمرات وسئل عن مات وله مال في يد أخيه وطلب منه الورثة تسليم ذلك وعلى الميت دين والمدي على يده بذلك وانهم ورثته فصالحه الورثة حسا عليه وفي يده مال ثم دفعه من مال نفسه اليهم هل فرم لفرماء الميت فقال نعم ولا يبرأ بهذا الصلح وسئل عن مات وله في يد أخيه مال وله ورثة ولا شيء في أيديهم وعلى الميت دين على من يدهي صاحب الدين وعلى من يقيم البيعة فقال على ذي اليد بحضرة الورثة وتنفذ وصاياهم من ثلث ماله وفي الفرائض للمصاحي ثم تنفذ وصاياهم من ثلث ما يبقى بعد الكفن والدين إلا أن يجز الورثة أكثر من الثلث ويقسم الباقي بين الورثة على سهام الميراث وهذا اذا كانت الوصية بشئ بعينه فاما اذا كانت الوصية شائعا فنحو الوصية بالثلث أو بالربع لا تقدم الوصية على الميراث بل يكون الموصى له شريك الورثة في هذه الصورة بزادته كالميت وينقص حقه بنقص تركه الميت قال رحمه الله في ثم يدينه في لقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين قال على كرم الله وجهه انكم تقرؤن الوصية مقدمة على الدين وقد شهدت النبي صلى الله عليه وسلم قدم الدين على الوصية ولان الدين واجب ابتداء والوصية تبرع والبداءة بالواجب أولى والتقديم ذكرنا لا يدل على التقديم فعلا والمراد دين له مطالب من جهة العباد لا دين الزكاة والكفارات ونحوها لان هذه الدين تسقط بالموت فلا يلزم الورثة أدائها الا اذا وصى بها أو تبرعت الورثة بها من عندهم لان الركن في العبادات نية المكاف بقوله وقد فات بموته فلا يتصور بقاء الواجب لان الآخرة ليست بدار ابتلاء حتى يلزمه الفصل فيها ولا العبادة حتى يجز بفعل غيره من غير اختيار بخلاف دين العباد لان فعله ليس بقصود فيه إلا ترى ان صاحب الدين اذا نظر بحسن حقه وأخذ به تزيى بذلك ولا كذلك حق الله تعالى لان المقصود فيها فعله ونية ابتلاء والله غني عن ماله وعن العالمين جميعا غير ان الله تعالى تصدق على العبد بثلث ماله في آخر عمره ليتدارك ما فرطه في قبضه من غير حاجة اليه فان وصى به قام بفعل الورثة مقام فعله لوجود اختياره بالابتداء والافلا قال رحمه الله في ثم وصيته في أي تنفذ وصيته من ثلث ما بقي بعد التجهيز والدين لما تلونا وفي أكثر من الثلث لا يجوز الا باجازه الورثة وقد بينا في كتاب الوصية ثم هذا ليس بتقديم على الورثة في المعنى بل هو شريك لهم حتى اذا سلم له شئ سلم للورثة ضعفه أو أكثر ولا بد من ذلك بخلاف التجهيز والدين فان الورثة والموصى لهم لا يأخذون الا ما فضل منهما قال رحمه الله في ثم يقسم بين ورثته وهم ذوق فرض أي ذوسهم مقدر لما تلونا ولقوله عليه الصلاة والسلام الحقوا الفرائض باهلها فما فضل فلذئ عصبته ذكر وفي رواية فلا ولي رجل ذكر وذلك على سبيل التأكيد لقوله تعالى ثلث عشرة كاملة ولا طائر يطير بجناحيه قال رحمه الله في فلا لب السدس مع الولد وولد الابن في لقوله تعالى ولا يورثه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد يجعل له السدس مع الولد وولد الابن ولد شرطا بالاجماع قال الله تعالى يا بني آدم وكذا عرفنا قال الشاعر

بنو نابة وبناتنا وبناتنا • بنوهن أبناء الرجال الاماعد

وليس دخول ولد الابن في الولد من باب الجمع بين الحقيقة والجماع بل من باب عموم الجواز وعرف كون ولد الابن كعم الولد بدليل آخر وهو الاجماع وجميع أحوال الاب في الفرائض ثلاثة أحدها الغرض المطلق وهو السدس وذلك مع الابن أو ابن الابن وان سفل لما تلونا والحالة الثانية الغرض والتعصب وذلك مع الذئ أوبقت الابن الغرض بما تلونا والتعصب لما رويناه والحالة الثالثة التعصب المطلق وذلك اذا لم يكن لليت ولد ولا ولدا بن لقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثته أبواه فلامه السدس ذكر فرض الأم وجعل الباقي دليل على انه عصبه قال رحمه الله في والمجد كلاب اذا لم يتخل في نسبته أم الاقاربه الى ثلث ما بقي وجب أم الاب فيصيب الاخوة في أي المجد كلاب اذا لم يتخل في نسبته الى الميت

أنتى وهو الحمد الصحيح الا فى مسئلتين أحدهما فى رد أم الميت من ثلث الجميع الى ثلث ما بقى وهب أم الأب فى زوج
 وأبو بن أوزجة وأبو بن فان الأب يردها اليه كالمجدوف يجب أم الأب فان الأب يصحبه ادون المجدون فخلل فى نسبه الى
 الميت أم كان فاسدا فلا يرث الا على أنه من ذوى الارحام لان فخلل الام فى النسبة يقطع النسب والقب الى الأبا لان
 النسب للتعريف والشهره وذلك تكون للشهرة وهو الذكور دون الاناث وقوله كالأب يعنى عند عدم الأب لان
 المجد يعنى أباً قال الله تعالى ما كان يوسف عليه الصلاة والسلام واتبعت له آباءى ابراهيم واسحاق ويعقوب وكان
 اسمه ابي جدو ابراهيم جد ابيه وقال الله تعالى يا بني آدم لا يفتننك الشيطان كما خبي أبو بكر من الجنة وهما آدم وحواء
 عليهما السلام واذا كان أباً دخل فى النص اما بطريق هجوم المجاز أو بالاجماع على نحو ما ذكرنا فى ابن الابن فكان له
 الاحوال الثلاثة التى ذكرناها فى الأب وله حالة رابعة وهو السقوط بالأب لانه أقرب منه ويبدى به فلا يرث معه وانما
 يقوم مقامه عند عدمه وقوله ويجب الاخوة يعنى المجد يصحب الاخوة كالأب لانه قائم مقامه وهذا على اطلاق قول
 أبى حنيفة على ما يجهى ببيان ان شاء الله تعالى والاصح ان المجد نوعان صحيح وفاسد فالقاسم من جله ذوى الارحام
 والصحيح له احوال ثلاثة على نحو ما ذكرنا فى الأب وحكمه حال عدم الأب فى استحقاقه السهم والتعصيب حكم الأب وحكم
 الواحد السدس واذا كثر السدس بينهم بالسوية والفاصل بين المجد والصحيح والقاسم ان الصحيح هو الذى لم يخل
 فى نسبه الى الميت أم وان فخلل فى نسبه الى الميت أم فهو فاسد والمجد الصحيح كالأب واختلاف ما يحتاج فى الفتوى فى
 مسائل المجد فامتنع بعضهم من الفتوى أصلاً لكثرة الاختلاف الواقع فى بيان الهامة وأقربها الاخرى
 لكن اختلافوا فيها بينهم كان الشيخ الامام السرخسى يفتى فى مسائل المجد بقول أبى يوسف ومحمد وبعض المتأخرين
 من مشايخنا اختاروا الفتوى بالصلىح فى مواضع الخلاف قالوا كانفى بالصلىح فى الاجمى فى مواضع الخلاف اختلفوا
 لاختلاف الهامة واختلاف الهامة هنا أظهر فكان الفتوى بالصلىح هنا حق وقال الشيخ الامام خمس الدين
 المحمولى قال مشايخنا بان الصواب فى مسائل المجد ان يعطى المجد ما اتفقوا عليه ثم يقسم بين المجد وبين الاخوة
 والاخوات نصفين أم وبالصلىح قال القاضى الامام حماد الدين النسفى لا ينفى الفتى أن يقول المال كله لجد عند
 الصديق وانما قال أبو حنيفة بذلك تخليفاً للاحكام الصديق وأما أصول زيد رضى الله عنه فالاصل الاول أن يجعل المجد
 مع الاخوة والاخوات كاحدهم يقاسمهم ويقاسمونه ويزاجهم ويزاجونه مادامت المقاسمة خيراً له من ثلث جميع
 المال كبدواخ اذ لا ينقص من الثلث فان كان الثلث خيراً له من المقاسمة كجد وثلاثة اخوة يعطى الثلث ويقسم
 الباقي بينهم على فرائض الله تعالى الاصل الثانى أن يعتبر الاخوة والاخوات لأب مع الاخوة والاخوات لأب وأم فى
 مقاسمة المجد حتى يظهر نصيب المجد فاذا ظهر نصيبه واعطى نصيبه رد اولاد الأب ما أخذوا على اولاد الأب والأم وان كانوا
 ذكورا ومختلطين وخرجوا بغير شئ فقد اعتبرهم فى الابتداء وأخرجهم فى الانتهاء ببيان جدواخ لأب وأم واخ لأب
 وان كان مع المجد اخ لأب وأم واخوة واخوات لأب يقسم كما قلنا ثم رد الاخوة والاخوات لأب على الاخوات لأب وأم
 الى تمام النصف وعلى الاخنتين لأب ولم الى تمام الثلثين ثم ان فضل شئ يكون له والا فلا وفى الذخيرة فصل فى مسائل
 يقوم المجد مقام الأب فى حب الاخوات لأب وأم ولأب عند أبى حنيفة وهو قول أبى بكر الصديق وعبد الله بن عباس
 وأبى موسى الاشعري وطه وعليه الفتوى وقال زيد يقسم المجد الاخوة والاخوات مادامت المقاسمة خيراً له بان كان
 لا ينقص نصيبه من الثلث وكان يجعل المجد كاخ آخر وكان يجعل نصيبه كنصيب الاخ فان انتقص نصيبه من الثلث
 يعطيه ثلث المال وهو قول أبى يوسف ومحمد وفى المصبرات نفس المقاسمة ان يحصل المجد فى المقاسمة كاحد الاخوة
 وبيانه فى المسائل اذا ترك الرجل اخلاً ولأب وجداً فعلى قول أبى حنيفة المال كله لجد وعلى قولهما المال
 بينهما على ثلاثة أسهم سهمان لجد وسهم للاخت ويجعل المجد فى هذه الصورة كاخ آخر لان المقاسمة خيراً له فاذا
 جملناه كاخ آخر نصيبه سهمان من ثلاثة فيجعل كذلك وان ترك ثلاث اخوة ولأب وأم ولأب وجداً يقسم المال بينهم

انما ساعد هم له سهمان من ثلاثة وان ترك ثلاث اخوة لاب وام اولاب وحيد فلجد الثلث ويجعل المجد كاخ فقيم
 المال بينهم انما ساعد سهمان للاخ وسهم للاخت ويجعل المجد كاخ آخر لان المقاسمة خير له لانوا اعطياه الثلث في
 هذه الحالة اعطياه سهمين من ستة وسهمان من خمسة خير له من سهمين من ستة ولو ترك جد او اخوين لاب وام واختا
 لاب وام فهنا يعطى المجد ثلث المال لان الثلث خير له لان بالمقاسمة يحصل له سهمان من سبعة فاذا جعلنا المجد كاخ
 آخر كان خير له وان ترك جد او اخالاب وام اولاب واختين لاب ففي هذه الصورة لا فرق بين المقاسمة وبين الثلث
 عندهما لان بالمقاسمة يصير كانه مات عن ثلاثة اخوة لاب وام لان جعلنا الاختين اخوا واذا كان كذلك يقسم المال
 بينهم اثلاثا فيكون للجد الثلث سهم من ثلاثة ولو اعطياه الثلث ابتداء كان على الحساب من ثلاثة للجد سهم من ثلاثة
 فهو معفى قولنا انه لا فرق بين المقاسمة وبين الثلث هنا والفتوى في هذه المسائل وما يتصل بها على قول أبي حنيفة
 وفي الكافي ولو ترك جد او اخوين فالثلث ههنا والمقاسمة سواه ولو ترك جد او ثلاثة اخوة فالثلث هنا خير من المقاسمة
 ودليله في شرح الطحاوي ولو مات وترك جد او اخالاب وام واخالاب فان الاخ من الاب لا يرث مع الاخ لاب وام وحده فان
 الاخ لاب يدخل مع الجدة لانه وارث في حق الجدة وان لم يكن وارثا في حق الاخ لاب وام فتكون المقاسمة والثلث
 سواء فيعطى للجد الثلث والثلثان للاخوين لكل أخ ثلثه وهذا كما يقول في الاخوين مع الاب برده الامن من الثلث الى
 السدس ومع ذلك لا يرثان مع الابود في المضمرات ان المسائل المتعلقة بالاخوة خمسة أحدها الشركة وهي ان ترك
 المرأة زوجها واما وجد أو أخوة من أم وأخت من أب وأم فلزوج النصف والام السدس ولولد الام الثلث ولاشي للاخ
 من الاب والام وهذا قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه ويشترك اولاد الاب والام مع اولاد الام في الثلث كأنهم اولاد أم
 واحد سواه فيه الذكر والاني وهذا قول عمر رضي الله عنه وبه أخذ مالك والشافعي وكان عمر رضي الله عنه يقول أولا كما
 يقول أبو بكر رضي الله عنه ثم رجع الى قول غيره وبسبب رجوعه انه سئل عن هذه المسئلة فاجاب كما هو مذهبه فقام واحد
 من اولاد الاب فقال يا امير المؤمنين هب ان ابانا كان جارا للسنان أم واحدة والاب لا يرث الا قرى باطرق عمر راسه
 متاملا ثم رفع راسه فقال صدقوا هم سواء وأم واحدة فشركم في الثلث فسميت المسئلة مشتركة لتشريكهم وجارية
 لقول القائل واما المسئلة المنبرية والثالثة الاكدرية والرابعة العشانية وقد عرفت واما الخامسة المنجزية وهي ثلاث
 اخوات متفرقات وثلاث جدات متضافات وحدها اب الاب تحب أم الاب باب الاب وتحب الاخت من الام ايضا
 والاخت من الاب تدخل في المقاسمة وتخرج بغير ثمن على الخلاف وتخرج المسئلة من اثني عشر بعد القطع وانما سميت
 جزية لان جزية بن حبيب فعلها وفي الذخيرة فصل في المحجب يجب ان يعلم بان المحجب على نوعين محجب حرمان ومحجب
 نقصان محجب الحرمان يرد على الكل الاعلى ستة الزوج والزوجة والاب والام والبنات والابن ومحجب النقصان لا يرد
 الاعلى ثلاثة الزوج والزوجة والام والمحجب على نوعين محجب نقصان وهو محجب عن سهم الى سهم وذلك لمحس نفر الزوجين
 والام والجدة بنت الابن والاخت لاب ومحجب حرمان والورثة فيه فريقتان فريقتا لا يصحبون بهال وهم ستة وهذا
 ينبنى على اصلين أحدهما ان كل من يدلى الى الميت بشخص لا يرث مع وجود ذلك الشخص سوى اولاد الام فانهم يرثون
 معها لانعدام استحقاقها التركة والثاني الاقرب فالأقرب كافي العصابات قال رحمه الله ﴿وللام الثلث﴾ وذلك عند
 عدم الولد وولد الابن لما تلونا وعند عدم الاثنين من الاخوة والاخوات على ما بين قال رحمه الله ﴿ومع الولد وولد الابن
 أو الاثنين من الاخوة والاخوات لا اولادهم السدس﴾ يعني مع واحد من هؤلاء المذكورين لا ترث الثلث وانما
 ترث السدس لما تلونا ولقوله تعالى فان كان له اخوة فلامه السدس فاسم الولد في المتلو يتناول الولد وولد الابن على قول
 جمهور الصحابة وروى عن ابن عباس انه لا يصعب الام من الثلث الى السدس الا بثلاثة منهم مما يظهر الآية فان
 الاخوة جمع واقله ثلاثة والمجهور على أن الجمع يطلق على الثني قال الله تعالى وهما اناك نبا التحم اذ تسور الضراب
 اذ دخلوا على داود ففرج عنهم قالوا لا تخفهمهم اني بعضنا على بعض فاذا ضمير الجمع في تسور واودخلوا في منهم

على المتى الملكان اللذان دخلا عليه كما في محله عرف ومثل هذا كثير شائع في كلام العرب قال رحمه الله **و** مع الاب واحد الزوجين ثلث الباقي بعد فرض أحدهما **ف** يكون لهما السدس مع الزوج والاب والربع مع الزوجة والاب لانه هو الثلث الباقي بعد فرض أحدهما فصار للام ثلاثة أحوال ثلث الكل وثلث الباقي بعد فرض أحد الزوجين والسدس وقد ذكرنا الكل يتوفى الله تعالى ولذا جعل الله للام ثلث ما ترته هي والاب عند عدم الولد والاخوة ثلاث الكل لقوله تعالى وورثه أبواه فلامه الثلث أي ثلث ما يرثه والذى يرثه مع أحد الزوجين هو الباقي من فرضه ولانها لو أخذت ثلث الكل يكون نصيبها ضعف نصيب الاب مع الزوج أو قريباً من نصيبه مع الزوجة والنصيب يقتضى تقضيه عليها بالضعف اذ لم يوجد الولد والاخوة ولهذا قال ابن مسعود في الرد عليه ما أراد الله تفصيل الانثى على الذك وقال زيداً أفضل الانثى على الذك كروم احماء عند الاستواء في القرابة والقرب واما عند الاختلاف فلا يتبع تفصيل الانثى على الذك كرومها لو كان مكان الاب جد كان للام ثلث الجميع فلا يباي بتفضيلها عليه لكونها اقرب منه واما عند أبي يوسف لهما ثلث الباقي ايضا مع المجد وهو مروى عن عمرو بن مسعود رضى الله عنهما فانها ما كانا بفصلان الام على المجد قال رحمه الله **و** للبدنات وان كثرت السدس ان لم يتخلل جد فسدس في نسبتها الى الميت **ق** قال في الاصل والكلام في البدنات في مواضع في ترتيبهن ومعرفة الصحة من الفاسدة منهن وفي قدرهن برأيهن وفيما يسقطن به فالاول كل شخص له جدتان أم وأب ولهما مائة كذلك وهكذا الى كل واحد من الاصول الى ان ينتهي الى آدم وحواء عليهما السلام فالصحة منهن من لا يتخلل في نسبتها الى الميت ذكر بين اثنين والفاسدة من يتخلل في نسبتها ذكر وذلك جد فاسد فمن بدلي به يكون فاسداً ذكر كان أو أنثى وعند سعد بن أبي وقاص الفاسدة من بدلي بذك مطلقاً وإذا أردت تنزيل كل صفة من الجسدات والوارثات للحدائث فاذا ذكرنا لفظاً أم أم مقدار العدد الذي ترثه ثم نقول نانا أم أم وقبيل مكان الام الاخيرة أبا ثم في كل مرة تبديل مكان الام أبا على الاول الى ان تبقى لفظاً أم مرة مثاله اذا سبقت عن أربع جدات وارثات محدائث فقبل ام ام ام بقدر عدد من لفظاً أم مرة لثبات الدرجة التي تتصور ان يجتمعن فيها فانه لا يتصور ان يجتمعن فيها الا اذا ارتفع قدر عدد من الدرجات فاربعة جدات لا يتصور ان يجتمعا هن الا في الدرجة الرابعة فنقول أم أم أم أم أربع مرات فهذه واحدة منهن وهي من جهة الام ولا يتصور ان يجتمعا وارث أكثر من واحدة ثم باي واحدة أخرى من جهة الاب في درجتها فتقول أم أم أم أم ثم تأتي بأخرى من جهة المجد فتقول أم أم أم أم الاب ثم تأتي بأخرى من جهة جد الاب فتقول أم أم أم أم ولا يتصور ان يجتمع الوارثات في هذه الدرجة أكثر من ذلك لان لكل جد صبيح له أم وارتفة وكذا أم أمه وان علت ولا يتصور ان يكون جسداً ترتفع كل أب اذا واحدة فيحتاج الى ان باي من الاباء قدرهن عدداً الواحدة وهي التي من جهة الام فانها تدلي بذكروا الثانية تدلي بالاب فلهذا حذفت في النسبة الثانية اما واحدة وأبدلت مكانها اما واحدة الثالثة تدلي بالمجد فلهذا أسقطت اثنين وأبدلت مكانها ابوين والرابعة تدلي بجسد الاب فلهذا أسقطت امهات وأبدلت مكانهن ثلاثة اباء فهذه طريقتة في أكثرهن الى ما لا يتناهى هذه معرفة الصحة واذا أردت ان تعرف ما يقابل الحصص من الفاسدات فخذ عدد الحصص واجعله في عينك وأطرح منه اثنين واجعلها يسارك بعد ما بقي في عينك فالمبلغ عدد الجسدات الحصص والفاسدات جميعها فاذا سقطت منه عدد الحصص والباقيات هي الفاسدات مثاله اذا سبقت عن أربع جدات حصص كم بازائه من الفاسدات فخذ اربعة عينك وأطرح منها اثنين فخذها يسارك فاذا ضغفت هذا المطروح بعد ما بقي في عينك صار ثمانية وهو عدد مبلغ الجسدات اجمع في هذه المجد فاذا أسقطت عدد الحصص وهن اربعة وهن الفاسدات وميراثهن السدس وان كثرت نشتر كن فسهل ما روى عباد بن الصامت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بين المجدتين اذا اجتمعا بالسدس بالسوية وأبو بكر الصديق رضى الله عنه أشرك بين المجدتين في السدس وسيد كرو ما يسقطن به وفي الظهيرية فاعلم انه لا بد لكل واحد من بني آدم سوى عيسى عليه السلام ان يكون له جدتان احدهما

من قبل الام وهي ام الام والاخرى من قبل الاب وهي ام الاب يجب ان يعلم بان المجدات طبقان طبقه من جهة
اصحاب الفرائض يعرفون بالثابتات وطبقه وهي من جهة ذوى الارحام يعرفون بالساقطات فالخاص اصل اذا كانت
ام الاب وام ام الام والاب حتى فسد بعض المشايخ لاني لو احدثته من لان ام الام تصير محبوه بام الاب وام الاب
تصير محبوه بالاب وعند بعض المشايخ ثرت المجدة من قبل الام وقرينة الواحدة من السدس ينهن بالسوية
وهذا قول عامة الصحابة وفي المضمرة المجدة الواحدة والمجدات فصاعد السدس لا يزداد على الاعتدال دولا
ينقص الاعتدال العول والمجدات ست ثنتان لك وثنتان لملك وثنتان لا يسلك والكل وازدات الواحدة وهي ام
اب قال رحمه الله في ذات جهة كذات جهتين يعني المجدة اذا كانت من جهة واحدة والاخرى لها جهتان فهما سواء
في الميراث قال في الاصل وان كانت لبيت جده من جهة واحدة وجده من جهتين او ثلاث جهات قال ابو يوسف لا عبرة
لكثرة الجهات والسدس ينهن بالسوية وقال محمد لكثرة الجهات عشرة والسدس ينهن على عدد الجهات ومورثها
من جهتين امرأة تزوجت ابنتها من ابن ابنا فولد بينهما غلام فهذه المرأة لهذا الغلام جده من جهتين فانها ام ام
هذا الغلام وام اب اب هذا الغلام فلو مات هذا الغلام وترك هذه المجدة وجدة اخرى من جهة الاب فهي ام ام امه قال
ابو يوسف السدس بينهما بالسوية وقال محمد السدس بينهما اثلاثا ثلثا لذات الجهتين وثلاثة لذات الجهة الواحدة
ومورثهما من الجهات الثلاثة هذه المرأة تزوجت بنت بنت بنت من هذا الغلام المولود فولد بينهما غلام
فان هذه الزوجة لهذا الغلام المولود الثاني من ثلاث جهات من جهة هي ام ام امه وهي من جهة هي ام ام امه
ومن جهة ام اب اب امه فلو مات هذا الغلام وترك هذه المجدة وجدة اخرى من قبل الاب وهي ام ام اب الاب فعلى
قول أبي يوسف ان السدس ينهن بالسوية وعلى قول محمد على اربعة اسهم ثلاثة اسهم للجدة هذه وهم واحد للجدة
الاخرى قال رحمه الله في البعدى تصعب بالقرى في سواء كانا من جهة واحدة او من جهتين وسواء كانت القرى وارثة
او محبوبة بالاب او بالمجد وفي رواية بن مسعود لا تصعب المجدات الا الام وفي رواية عنه وعن زيد بن ثابت ان
القرى اذا كانت من جهة الاب لا تصعب البعدى من جهة الام وبالعكس تصعب لان المجدات يرثن ولادة الابوين
فوجب ان تحلى كل واحدة منهن حكم من تدلى به والاب لا يصحب المجدات من قبل الام فكذلك امه والام تصعب كل
واحدة هي ابعد منها فكذلك امها ولتان المجدات يرثن باعتبار الولاد فوجب ان يقدم الادنى على البعدى كالأب
الادنى مع الاب الابعد وليس كل حكم ثبت بواسطة يثبت لمن تدلى به الا ترى ان ام الام لا يزيد ادنىها على السدس
وتصعب بالام والاب بخلاف ذلك قال رحمه الله في الكل بالام أي يصحب المجدات كلهن بالام والام اذا كانت الام
وارثة وعليه الاجماع والمعنى فيه ان المجدات ابرثن بطريق الولادة والام أبلغ حال منهن في ذلك فلا يرثن معها ولا نها
اصل في قرابة المجدة التي من قبلها الى الميت وتدلى بها فلا ترث مع وجودها لما عرف في باب المحب فاذا جهت التي من
قبلها كانت أولى ان تصعب التي من قبل الاب لانها اضعف حالها ولها توارث في المحضانة فتصعب بها وكذا الابويات
منهن يصعبن بالاب اذا كان وارثا روى عن عثمان وعلى والزبير وسعد وزيد بن ثابت رضي الله عنهم وبه أخذ جمهور
العلماء وروى عن عمرو بن مسعود وجران بن الحصين وأبي موسى الأشعري وأبي الطفيل عامر بن واثلة أنهم جعلوا
لها السدس مع الاب وبه أخذ طائفة من أهل العلم من التابعين لما روى انه عليه الصلاة والسلام ورث جده وبناتها
ولانها ترث ميراث الام فلا تصعبها الاب كالأب يصحب الام وكما لا يصحب المجد ولانها ترث بطريق الفرض فلا تكون
العصوبة حاجبة لها كالأب يصحبها الميت الذي هو ابنتها قلنا ان ام الاب تدلى بالاب فلا ترث مع وجوده كبنات الابن
مع الابن ولا حاجة لهم في الحديث لانه حكاية حال فيحمل ان ذلك الاب كان عماليت لابا ولانها ترث ميراث الام
بل ميراث الاب لان له السدس فرضا فترث ذلك عند عدمه ولئن كان ميراث الام لا يلزم منه عدم المحب بغيره الا ترى
ان بنات الابن يرثن ومع هذا يصحبن بالابوين وكذا المجد يصحب ابويه لما ذكرنا الام الاب فانها لا يصحبها وان علت

لان اولها ليس من قبله وكذا كل جسد لا يقبض بالجدّة التي ليست من قبلها فصارت الجسد لها حالتان السدس
 والسقوط قال رحمه الله ﴿والزوج النصف ومع الزولد ولدا الابن وان سفل الربع﴾ لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك
 أزواجكم ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن فيسقط كل زوج اما النصف واما الربع مما
 تركت المرأة لانها مقابلة الجمع بالجمع يقتضي مقابلة الفرد بالفرد فكقواهم بركب القوم وواهبهم ولبسوا ثيابهم ولقفا الولد
 يتناول ولدا الابن فيكون مثله بالنصف او بالاجماع على ما بينا من قبل سواء كان من الزوج الوارث للولدا ولدا الولدا و
 من زوج غيره ولا يعرف له أب كولد اللعان وغيره فيكون له الربع معه فصارت للزوج حالتان النصف والربع وفي
 شرح الطحاوي فرض الزوج ما ذكرنا ولا يراد على النصف ولا ينقص من الربع الا في حالة العول قال محمد والواحد من
 الأزواج والجماعة في استحقاقهم سهم الأزواج على السواء حتى ان جماعة لوادعوا نكاح امرأة ولم تكن المرأة في بيت واحد
 منهم ولا دخل بها واحد منهم لا يعرف انهم اول فاقام كل واحد منهم البنت على نكاحها خبات المرأة قبل ان يقضى
 القاضي بميراث غير زوج واحد ويكون بينهم بالسوية ذكر محمد المرأة في كتاب النكاح ووضعها في الرجلين قال رحمه
 الله ﴿واللزوج والربع﴾ اي الزوجة نصف ما للزوج فيكون لها الربع حيث لا ولد ومع الولدا ولدا الابن وان سفل
 الثمن لقوله تعالى ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلهن الثمن مما تركن واذا كثرن
 وقت المراجعة يثنون فيصرف عليهم جميعا على السواء لعدم الاولوية فصارت للزوجات حالتان الربع وسلا ولد
 والتمن مع الولد وفي شرح الطحاوي لا يرزق على الربع ولا ينقص عن الثمن الا في حالة العول هكذا حكم بيان
 اصحاب الفرائض من النساء الزوجات قال رحمه الله ﴿ولبنت النصف﴾ لقوله تعالى وان كانت واحدة فلهما
 النصف قال رحمه الله ﴿وللا كثر الثلثان﴾ وهو قول طامة اصحابه رضي الله عنهم وبه اخذ علماء الامصار وعن
 ابن عباس انه جعل حكم الثلثين منهن حكم الواحدة فجعل لهما النصف لقوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين
 فلهن ثلثا ما ترك علي استحقاق الثلثين بكونهن نساء وهو جمع وصرح بقوله فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك والمعاني
 بشرط لا يثبت بدونه ولان الله تعالى جعل للبنتين النصف مع الابن وهو يسقط النصف وحظالة كمثل حظ الاشيين
 فعلم بذلك ان حظ البنتين النصف عند الاقرار والجمود ما روي عن جابر انه قال جاءت امرأة سعد بن الربيع الى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بانتهام سعد فقالت يا رسول الله ها فان ابننا سعد بن الربيع قتل او هبنا معك في احد شهيدا
 وان هبنا اخذنا لهما فلم يدع لهما الا ولا ينسكحان الاعبال فقال يقضى الله في ذلك فترلت آية المراث فارسل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم الى هبنا فقال اطع بنى سعد الثلثين واهب الثمن وما بقي فهو لك وما تلى لنا في استحقاق
 البنتين الثلثين لان قصصهن النبي بالذ كر لا ينفى الحكم عما عداه على ما عرف في موضعه فعرنا حكم الجمع بالكتاب
 وحكم المثنى بالسنة ولان الجمع قد يبر اديه التفة لاسيما في المراث على ما بينا من قبل فيكون المثنى مراد بالآية وهو
 الظاهر الا ترى ان الله تعالى لمسا بين حكم الجمع والمثنى جعل حكمهما كحكم الجمع في الاخوات لاب وام اولاد وام
 استحقاق الثلثين والثلث وقوله ان البنتين يستحقان النصف مع الابن فلنا استحقاقهما ذلك عند الاجتماع لا يدل على
 استحقاقها اياه عند الانفراد الواحد تأخذ الثلث مع الابن عند الانفراد قال رحمه الله ﴿وعصبة الابن وله مثل
 حظها﴾ معناها اذا اخلت البنود وبنات عصب البنات فيكون للابن مثل حظها فصارت البنات ثلاثة احوال
 النصف للواحدة والثلثان للاثنتين فصاعدا والتعصيب عند الاختلاط بالذ كر قال رحمه الله ﴿وولد الابن كولد عند
 عدمه﴾ اي عند عدم الابن حتى يكون بنوا الابن عصبة كالبنين وبنات الابن كالبنات حتى يكون للواحدة النصف
 والبنين فصاعدا الثلثان فبعضهن الذ كر عند اختلاطهن بالذ كر فيكون للذ كر مثل حظ الانثيين قال رحمه الله
 ﴿ومحبب بالابن﴾ اي ولد الابن يصحب بالابن ذكورهم واثانهم فيه سواء لان الابن اقرب وهم عصبة فلا يرثون
 معه بالعصبة وكذا بالفرض لان بنات الابن يبدلين به فلا يرثن مع الابن وان كن لا يبدلين به فان كان همن فهو مساو

لاصلهن فصعبن كما يجب أولاده لان مائت لاحد المئتين ثبت لساو به ضرورة قال رحمه الله **و** مع البنت لا قرب
الذكور الباقي في أي اذا كان مع بنت المئتين الاصلية أو ولاد الابن أو ولاد ابن الابن وان سفل أو الجهموع كان الباقي
بعده فرض البنت العصبية لا قرب الذكور منهم لانه عصبه فصعب الابعد وأطلق في الذكور والمراد ولاد الابن وهذا
المجموع انما يستقيم اذا لم تكن في درجته بنت ابن وأما اذا كانت في درجته بنت ابن فلا يكون الباقي من فرض البنت
له واحدة اه قال رحمه الله **و** وللاثاث السدس تسكيلة للثلاثين وهو مراده اذا لم يكن في درجته ابن ابن وأما اذا كان
معهن ابن ابن يكن عصبه معه فلا يرثن السدس وانما كان له بن السدس عند انفرادهن لقول ابن مسعود في بنت
وبنت ابن وأخت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للبنت النصف ولبنت الابن السدس تسكيلة للثلاثين
والباقي للاخت فبنات الابن له بنان حالان سبهم وتعصب اذا لم يكن للبنت ابن ولا بنتان فصاعد اول ابن ابن فهي
صاحبة سهم وسبهم الواحدة النصف والثنتين فصاعد افهن صاحبات الثلثان حيث لا ذكر في درجتهن ولا يرثن على
الثلاثين وان كثر هذا قول الصحابة رضي الله عنهم وصامة الفقهاء وان كان للبنت ابنتان فلا تثنى لبنت الابن الا ان يكون
في درجتها أو سفل منها ابن ابن فتعصب عصبه ويقسم ما بقي من المال بعد تعصيب الابنتين بينهما للذكر مثل حظ الانثيين
فقوله تسكيلة الثلاثين دليل على انهن يدخلن في لفظ الاولاد لان الله تعالى جعل للزولاد اثلاث الثلاثين فاذا أخذت
العصبية النصف بقي منه السدس فيعطى لها تسكيلة لذلك فلو انهن دخلن في الاولاد وفرضهن واحد لما صار
تسكيلة له الا ان العصبية اقرب الى الميت فيتقدم عليهن بالنصف ودخولهن على انه موم المجاز وبالأجاء قال رحمه
الله **و** وجوب بنتين في أي يجب بنات الابن بنتين صليتين لان ارثهن كان تسكيلة للثلاثين وقد كل ثلثين فسقطن
اذا طريق للتوريثهن فرضنا وتصدىقا قال رحمه الله **و** الا ان يكون منهن أو أسفل منهن ذكر فعصب من كانت
بعدها ومن كانت فوقه ممن لم تكن ذات سهم يسقط من دونه في اراد بقوله معهن ان يكون الغلام في درجتهن سواء
كان أخا لهن أو لم يكن وهذا منسحب على وزيد بن ثابت رضي الله عنهما به أخذت صامة العلماء وروى عن ابن
مسعود رضي الله عنه انه قال ليسقطن بنات الابن يبقى الصلب وان كان معهن غلام ولا بقا سهمهن وان كانت البنت
العصبية واحدة وكان معهن غلام كان لبنات الابن أسوا من المال بين السدس والمقاممة فليهما أقل أعطى وتسمى
هذه المسائل الاضروا على قول ابن مسعود ووجهه في ذلك ان بنات الابن بنات وفي ميراثهن أحد امرين اما الغرض
أو المقاممة وفرضهن الثلثان والمقاممة ظاهرة وليس لهن ان يجعلن فاذا استسكمت البنات الثلثين فلو قامهن لزم
الجمع بينهما فلا يجوز واذا كانت العصبية واحدة أخذت النصف وبقي من فرض البنات السدس فيأخذونه ان
كن منفردات وان كن محتلمات مع الذكور كان له بن اقل الامر من السدس والمقاممة للثلاثين به ولثلاثاخذ البنات
أكثر من الثلاثين ولا ميراث لهن مع الصليتين عند الانفراد فكذا عند الاجتماع كالعصبة مع الموم وابن الاخ مع أخته
ولصمهور قوله تعالى فيوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وأولاد الابن أولاد على ما بيننا من قبل فتشملهن
الآية وقضية هذا ان يكون المال مقسوما بين الكل الا انما حملنا في حق أولاد الابن باول الآية وفي حق الصليتين
أو العصبية الواحدة عما بعدهما وليس فيه جمع بين الحقيقة والمجاز ولا شبهة وانما هو حمل بمقتضى كل لفظ على حدة
ومن حيث المعنى ان البنات الصليات ذوات فرض وبنات الابن في هذه الحالة عصبات مع أخيهن وصاحب الفرض
اذا أخذ فرضه خرج من بين محكماته لم يكن فصارا الباقي من الفرض لجميع المال في حق العصبية فتشاركه ولا يخرج من
من العصبية كالأولاد فرد الأثرى ان صاحب الفرض لو كان غير البنات كالابن أو أحد الزوجين كان كذلك فكذا
مع البنات بخلاف العمة مع الموم وبنات الاخ مع أخيهن لانهن بصرن عصبته معهما مطلقا سواء كان معهن صاحب فرض
أول يكن فلا يلزم من انتفاء العصبية في محل لا يقبلها انتفاؤها في محل يقبلها وأخذهن زيادة على الثلثين ليس بمعذور
الآثرى انهن يأخذن بالمقاممة عند كثرتين بان ترك أربعين بنتا ثم الاصل في بنات الابن عند عدم بنات الصليب ان

أقربهم إلى الميت ينزل منزلة البنت الصليبية والتي تليها في القرب منزلة بنات الابن وهكذا يفعل وإن سفلن مثاله ترك
ثلاث بنات ابن بعضهم أسفل من بعض بهذه الصورة

ابن	ابن	ابن
ابن	ابن	ابن
بنت ابن	بنت ابن	بنت ابن
بنت ابن	بنت ابن	بنت ابن
بنت	بنت	بنت
بنت ابن		

فالعليمان من الفريق الأول لا وازيها أحد فيكون لها النصف والوسطى
من الفريق الأول وازيها من العليمان من الفريق الثاني فيكون لها
السدس تكملة للثلاثين ولا شيء للسفليات إلا أن يكون مع واحدة منها
غلام فيعصبها ومن بعدها ومن فوقها بمن لم تكن صاحبة فرض حتى
لو كان الغلام مع السفلى في الفريق الأول عصبها وعصب الوسطى من
الفريق الثاني والعليمان من الفريق الثالث وسقطت السفليات ولو كان

الغلام من السفليات من الفريق الثاني عصبها وعصب الوسطى والعليمان من الفريق الثالث عصب الجميع
غير أصحاب الفرائض والمضى ما ذكرنا أن العلما ينزل منزلة البنت والباقي منازل بنات الابن ولو كان الابن مع العليمان
الفريق الأول عصب أخيه وسقطت البواقي كما ذكرنا في الأول وهذا النوع عنه من مسائل يعنى في عرف الفرضيين
تشديد بنات الابن إذ ذكرنا مع اختلاف الدرجات وهو ما مستحق من قولهم تشبى فلان بفلانة إذا أكثر من ذكرها في
شعره وتشبى التصبية بمحنا ويرتبا ذكر البناء ومن شب النار إذا أوقدها فالفرس تشبى شبا إذا رفع يديه جميعا
وأشبهه أنا إذا فحشه بذلك لأنه خرج وأيقاع يقال أشب النار من درجة إلى آخر كحال الفرس في تراويه أى وشبائه
فصارت بنات الابن أحوال ست الثلاثة المذكورة في البنات والسدس مع الصليبية والسقوط بالابن وبالصليبيين إلا
أن يكون معهم غلام فالدرجة الله في الأولاد بنات وأب كبنات الصلب عند عدمهم أى عند عدم البنات وبنات
الابن حتى يكون للواحدة النصف وللثنتين الثلثان ومع الأخوة لأب وأم للذكر مثل حظ الأنثيين لقوله تعالى قل الله
يفتيكم في الكلالة أن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرتها أن لم يكن لها ولد فإن كانتا اثنتين
فلهما الثلثان مما ترك وإن كانوا أخوة رجالا ونساء فلذكر مثل حظ الأنثيين وقد ذكرنا أن الأخت لأب وأم جالين
مهم ونصيب إذا لم يكن للثت ولد ولا ولدان ابن وإن سفل ولا أحد أب الأب وإن علا والأخوات لأب وأم سهم الواحدة
النصف وسهم الأمثلين فصاعدا للثلاث ولا يراد على الثلثين وإن كثر فإن كان له جد أب فالجد عنه أى حنيفة
يحبب الأخوات كلها كالأب وعندهما لا تقسب وإن كان الميت ابن أوبة ابن فالأخت في هذه الحالة حصبة تأخذ
النصف بنت الابن فرضها النصف فتعصب عصبه مع النسب ومع بنت الابن وكذلك إذا كان معها في درجتها أخذت
للأب وأم بصير عصبه وفى الكافي ومع الأخ لأب وأم للذكر مثل حظ الأنثيين والأخت لأب كولد الابن مع الصليبية
بالإجماع للواحدة النصف ولأكثر الثلثان عند عدم الأخوة لأب وأم ولهن السدس مع الأخت لأب وأم تكملة
الثلثين ولهن الباقي مع البنات ومع بنات الابن وفى الظهيرية والتشبي في ميراث الأخوة والأخوات رجل سفل مات وترك
ثلاثة أخوة متفرقين بان مات وخلف أخوين لأب وأم وأربعة أخوة لأب وأم وأربعة أخوة لأم فلا أخوة لأم للثلاث والباقي
للأخوة لأب وأم ولا شيء للأخوة للآب ولو ترك أختين لأب وأم واربع أخوات لأب وأم واربع أخوة لأم فلا أخوة لأم للثلاث والباقي
على المقريج الذى يبينها يكون للثلاث بين الأخوة والأخوات لأب وأم للذكر مثل حظ الأنثيين وإذا مات الرجل وترك
ابنة أو اختا لأب وأم فلا شيء للنصف والباقي للأخت من قبل الأب والأم بالعصوبة وخامات المرأة وترك زوجها
وأختا لأب وأم فلزوج النصف وللأخت النصف بالقرىضة ولو كانتا أختين فلهما الثلثان ويعول الحساب ولا
يكون لهما الباقي لأن الأخت لا تعصب عصبه إلا في ثلاث مواضع أحدها الأخوات مع البنات عصبته والثاني إذا خالط
الأنثى ذكره من عصبه والثالث الأنثى مع الأم والأب والمجد حال عدم الأب قال رحمه الله في ولأب كبنات الابن مع
الصليبيين أى حتى يكون للواحدة من الأخوات لأب وأم النصف عند عدم الأخوات لأب وأم وللبنين الثلثان فصاعدا ومع

الاخوة للاب للذ كمثل حظ الانثيين ومع الاخت الوحده لاب وام السدس تكمله للثنتين لها وبسعة ان بالاختين لاب
 وام الان يكون معهم آخر لاب فيعصبهم لما تولوا وبيننا وياقي فيمن خلاف ابن مسعود رضى الله عنه في مقاسمة الاخوة بعد
 فرض الاختين لاب وام والكلام في الاخوات كالكلام في البنات والنصف الزاوي فيهن كالنصف الوادي للبنات
 فاستغنيان عن البعث فيهن بالبعث في البنات لان طريق البعث فيها واحد قال رحمه الله **وهو عصبهن اخوتهم** يعني
 يعصب الاخوات لاب وام اولاب اخوتهم يعني الموازي لهن والاخوة ليس يعصبون كذا يعصبهم المجد عند عدم الاخ
 الموازي لهن فيقاسمها المجد وفي كشف الغوامض ولا يعصبهن الشقيقة الاخ لاب اجساما لانها اقوى منه في النسب بل
 تأخذ في فرضها ولا يعصب الاخت لاب أخ شقيق بل يعصبها لانه اقوى منها اجساما له دليله قوله تعالى وان كانوا
 اخوة رجالا ونساء الآية قال رحمه الله **في البنات وبنت الابن** يعني يعصب الاخوات البنات وبنت الابن لقوله
 عليه الصلاة والسلام اجعلوا الاخوات مع البنات عصبية وورث معاذ رضى الله عنه بنت النصف والاخت النصف
 ورسول الله صلى الله عليه وسلم يحيى يوثمذ وروى انه صلى الله عليه وسلم قضى في ابنة وابنة ابن واخت البنت النصف
 وابنة الابن السدس والباقي للاخت وحصل المصنف البنت عن يعصب الاخوات وهو محذور في الحقيقة لا تعصبهم
 وانما يصرن عصبية معها لان البنت بناتها البنت عصبية في هذه الحالة فكيف تعصب غيرهما بخلاف الاخوة على
 ما يجي عن قريب وهذا قول جمهور الهابة رضى الله عنهم وروى عن ابن عباس انه اسقط الاخوات بالبنت
 واختلفت الرواية عنه في الاخوة والاخوات في رواية عنه الباقي كله للاخوة وفي رواية الباقي بينهم للذ كمثل حظ
 الانثيين قيل هو الصحيح من مذهبه وكذلك لو كان مع البنت اخت لاب وام واخ واخت لاب وفي رواية الباقي للاخ
 وحده وفي رواية عنه بينهم للذ كمثل حظ الانثيين هو اصح بقوله تعالى ان امرؤ فاك ليس له ولده وله اخت فلها نصف
 ماترك فارثها مشروط بعدم الولد واسم الولد يشمل الذكرو والانثى الاترى ان الله تعالى يحب الزوج من النصف الى
 الربع والزوجة من الربع الى الثمن بالولد والام من الثلث الى السدس واستوى فيه الذكرو والانثى ولقبحهم وماروينا
 واشترط عدم الولد بما تلافيا لكان لارثها النصف او الثلثين بطريق الفرض ونحن نقول انها لارث مع البنت فرضا
 وانما شترت على انها عصبية ويحتمل ان يراد بالولد هنا الذكرو وقد قامت الدلالة على ذلك وهو قوله وهو يرثها ان لم
 يكن لها ولي يعني اخاها يرثها ان لم يكن لها ولي لذكرو لان الامة اجتمعت على ان الاخ يرث تصديع الام التي من الاولاد
 او نقول اشترط عدم الولد لانهما سكان لارث الاخ جميع مالها وذلك يمتنع بالولد وان كان اشئ قال رحمه الله
في الولد والام من ولد الام السدس وللاكثر الثلث ذكروهم وانما هم سواء في كقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة
 او امرأة قوله وله اخ واخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث والمراد به
 اولاد الام لان اولاد الام والابمذ كورون في آية النصف على ما ذكرنا من قبل ولهذا فقرأها بعضهم وله اخ واخت
 لام واطلاق الشركة يقتضى المساواة اذا قال شريكي فلان في هذا المال او قال له شركة لان الله تعالى سوى بينهما
 حالة الانفراد فلذلك على استوائهما حالة الاجتماع وفي المضمرات ولو ترك ابني عمي احدهما اخ لام فله السدس
 والباقي بينهما وصورة ان يكونوا اخوة لام واب اولاب فقط ولكل منهما امرأة واب منها ثم ان الاكبر طلق امراته
 او مات عنها فتزوج بها الاصغر فقلت له ابني ثم مات الاصغر والاكبر ثم مات ابن الاكبر فقدمت عن ابني عم احدهما
 اخ لام فاصل المسئلة من ستة وثم من اثني عشر وللأخ من الام سبعة سهمان فرض وخسة بالنصيب قال رحمه الله
وهو جبن بالابن وابنة وان سفل وبالأب وبالحمد أي الاخوات كلهن يعجبن بهؤلاء المذكورين وهم الابن وابن
 الابن وان سفل والاب والمجد وان علا وكذا الاخوة يعجبون بهم لان مراثهم مشروط بالكلالة واختلفوا في الكلالة
 هل هي صفة للبنت او للورثة او للتركة وقرئ يورث بكسر الراء وفتحها واياما كان يشترط لتحمته به عدم الوالد والولد
 للبنت فيسقطون بهم والكلالة مشقة من الاطالة ومنه الاكليل لاطالته بالراس وكذا الكلالة من احاط بالتمتع

من الاخوة والاخوات فقبل اصلهما من البعيد يقال كنت الرحم بين فلان وفلان اذا تباعدت ويقال جل فلان على فلان ثم كل عنه أي تركه وبعد عنه وغيره قرابة الولاة بعيدة بالنسبة الى الولاة قال الفرزدق في شعر

ورثتم قتاة القديلا عن كلاله
عن أبي منافى عبد شمس وهاشم

قال رحمه الله في والذت تعصب ولد الام فقط يعني اني تعصب الاخوة والاخوات من الام ولا تعصب الاخوة والاخوات من الابوين أو من الاب لان شرط اولاد الام الكلاله ولا كلاله مع الولد والبنات ولد فحجبهم وكذا بنت الابن لان ولد الابن يقوم مقامه فان قيل وجب ان لا يرث الاخوة والاخوات لاب وام الاب فقط مع البنات وبنت الابن لان شرط ارثهم الكلاله قلنا الكلاله متى شرطت في حق ارثهن النصف أو الثلثين ولا يرث الكل بالعصوبة فاذا انتفت الكلاله انتفى هذا الارث المشروط بها فيستحقون الارث المشروط بالعصوبة مع البنات بنص آخر كما بينا بخلاف اولاد الام فان جميع ارثهم مشروط بالكلاله فينتفي بعدمها فصار للاخوة لاب وام تحس حالات النصف الواحدة والثلثان للاب كثر والتعصب باخوين والتعصب مع البنات والسقوط مع الابن وللأخوات للاب سبعة احوال الخمسة المذكورة والسدس مع الأخت الواحدة من الاب والام والسقوط بانثنتين من الاخوات من الابوين حكما تقدم وللأخوات للام ثلاثة احوال السدس الواحدة والثلث للاب كثر والسقوط كما ذكرنا قال رحمه الله في وعصبة في وهي معطوف على قوله في اول الكلب ذوفرض فيكون معطوفا على المحر فيكون خبرا قال رحمه الله في أي من يأخذ الكل في أي اذا انفرد وما ابتغى أصحاب الفروض وهذا رسم وليس بجذالة لان يعرف الورثة كلهم ولا يعرف العصبة الا بعد ان يعرفهم كلهم فنقول العصبة فوطان عصبة بالنسبة وعصبة بالسبب والعصبة بالنسبة ثلاثة انواع عصبة بنفسه وهو كل ذكر لا يدخل في نسبته الى الميت اني وعصبة بغيره وهي كل انثى فرضها النصف أو الثلثان يصرن عصبة باخواتهن كما تقدم وعصبة مع غيره وهي كل انثى تصير عصبة مع انثى اخرى كالبنات مع الاخوات والسبب فوطان مولى العتاقة ومولى المولاة وسبا في بيان وفي المضمرات والعصبة اربعة اصناف عصبة بنفسه وهو جزء الميت واصله وجزء ابويه وجزء جدهما الاقرب وعصبة بغيره وهي كل انثى تصير عصبة بذكر يوازيها كالبنات مع الابن وفي الذخيرة وبنت الابن مع ابن الابن وكالاخت لاب وام مع الاخ لاب وام وعصبة مع غيره وهي كل انثى تصير عصبة مع انثى اخرى كالأخوات لاب وام والابن مع البنات وبنات الابن واذا صار الشخص عصبة بغيره فذلك الغير لا يكون عصبة فلما الكلام في العصبة بنفسه افنقول اولي العصبات بالميراث الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الابن وفي المضمرات وانما كان الابن اقرب من الاب وانما استويا في الجزئية وفي انعدام الوسطة لان الجزئية للابن آخرهما لو كان قاضيا على الاول ثم المجداب الاب وان علم ثم الاخ لاب وام ثم لاب وابن الاخ لاب وام ثم ابن الاخ لاب ثم بنوهما وان علوا على هذا الترتيب ثم مولى العتاقة وفي شرح الطحاوي ثم عم الجد لاب وام ثم عم الجد لاب وكذلك اولادهم على هذا الترتيب ثم مولى العتاقة ثم آخر العصور بمقدم على ذوي الارحام وفي الكافي الاحق فرع الميت أي البنون ثم بنوهم وان سفلوا في المضمرات ولو اوردت معرفة القرب فاعتبر كل نوع اصل واتصال الاخ باخيه واسطة واحدة واتصال العمومة بواسطة عرفة ان الاخ اقرب من العم واما الكلام في العصبة بغيره فافهم وتبها ما ذكرنا وهو كل انثى تصير عصبة بذكر كبنات الابن مع ابن الابن وكالاخت لاب وام أو لاب مع اخها وهذا المحكم في الاخوة مع الاخوات مقصور على اخوات من جهة اصحاب الفروض وتصير عصبة بذكر يوازيها وفي الكافي وما العصبة بغيره فاربعة من النسوة وهن الثلاث فرضهن النصف والثلثان يصرن عصبة باخواتهن ومن لا فرض لهما من الالاف وأخوها عصبة لا تصير عصبة باخيا كالم والعمه فالسالم كله ثم دون العمه وابن العم المسالم لابن العم دون الانثى وكذا اخت وابن الاخ المسالم كله لابن الاخ بياها اذا هلك الرجل وترك ابن أخ لاب ولم وبنت الاخ لاب وام فالسالم كله لابن الاخ ولا متى لبنت الاخ لانها من جهة ذوي الارحام وليست من جهة اصحاب الفرائض فلم تصير عصبة واجبات لابن فانها تصير

عصبة يذكر وازيها وفي النخبة على كل حال يوازيها وتصير عصبة بذكر أحفل منها اذ لم يصل اليها فرضها واما الكلام في العصبة مع غيره فمصورتها كذا كرنا وبيان ذلك من المسائل اذ اهلك الرجل وترك بنتا واختا لاب وام أو لاب واخا كذلك فلبنت النصف والباقي بين الاخ والاخت اثلاثا وقد قدمناه اذا اجتمعت العصبات وبعضها عصبة بنفسها وبعضها عصبة بغيرها وبعضها عصبة مع غيرها فالترجيح منها بالقرب الى اللبتيه اذ اقامت وترك بنتا واختا لاب وام وابن الاخ لاب فنصف المال للبنت والنصف للاخت ولا شيء لابن الاخ لان الاخت عصبة مع البنت وهي الى اللبتي اقرب من ابن الاخ وكذلك اذا كان مكان ابن الاخ عم طريقه ما قلنا في النامخ واذا استوى ابنان في درجة من العصبات وفي أحدهما قرابة زائدة فهي أولى الا ان يكون الاخ اقرب الى الميت مثال القرابة الزائدة اخ لاب وام واخ لاب فالاخ من الابوام أولى ومثال السبق اخ لاب وابن اخ لاب وام فالاخ أولى لانه أسبق الى الميت واذا اجتمع عدد من العصبات فالمال بينهم على عدد رؤسهم لا على الجهات مثال عشرة بنين اخ وابن آخر فالمال بينهم على أحد عشر سهما لا على سهمين هذا الذي ذكرناه كلف في العصبة من جهة النسب قال رحمه الله **في والاخ الا ابن ثم ابنه وان سفل وغيرهم محببون بهم لقوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين الى ان قال سبحانه وتعالى ولا يوليه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فجعل الاب صاحب فرض مع الولد ولم يجعل للولد الدكر سهما مقررا فتعين الباقي له فدل ان الولد الذي كرم مقدم عليه بالعصو بنو ابن الابن وابن سفل كالابن على ما بينا لانه يقوم مقامه فقدم عليه ايضا ومن حيث المعقول ان الانسان يؤثر ولده على والده ويختار صرف ماله له ولا جله يدخر ماله عادة الا اذا صر قنما مقدار الفرض الى اصحاب القروض بالنسب فيبقى الباقي على قضية الدليل وكان ينبغي ان يقدم البنت ايضا عليه وعلى كل عصبة الا ان الشارع ابطال اختياره بتعيين الفرض لها وجعل الباقي لأولى رجل قال رحمه الله **في ثم الاب ثم اب الاب وان علم أي ثم أولادهم بالعصبة اصول الميت وان علوا أو أولا هم به الاب لان الله تعالى شرط الارث للاخوة بالكلالة وهو الذي لا ولده ولا ولي على ما بينا فعمل بذلك انهم لا يرون مع الاب ضرورة وعلمه اجماع الامة فاذا كان ذلك مع الاخوة وهم اقرب الناس اليه بعد فروعه وأصوله فما ظنك بمن هو بعد منه كما همهم واحمام اليه والجمادات لا ترى انه يقوم مقامه في الولاية عند عدم الاب ويقدم على الاخوة في فكذا في الميراث وهو قول أبي بكر الصديق وابن عباس ومائسة وأبي موسى الاشعري وأبي الدرداء وأبي الطفيل وابن الزبير ومعاذ بن جبل وجابر بن عبد الله وجماعة آخرين منهم رضى الله عنهم به اخذ ابو حنيفة قال رحمه الله **في ثم الاخ لاب وام ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب وام ثم ابن الاخ لاب في** وانما قدموا على الاحمام لان الله تعالى جعل الارث في الكلالة للاخوة عند عدم الولد والوالد بقوله تعالى وهو يرثها ان لم يكن لها ولد فعلم بذلك انهم يقدمون على الاحمام لانهم جزء المجد وانما قدم الاخ لاب وام لانه أقوى نسباً من المجانين فكان ذقرا تسعين بنى العلات وكذا الاخت لام واب تقدم اذا صارت عصبة على الاخت لاب لما ذكرنا وله فذا يقدم في الفرض فكذا في العصبة قال رحمه الله **في ثم الاحمام ثم اعمام الاب ثم اعمام المجد على الترتيب أي أولا هم بالميراث بعد الاخوة اعمام الميت لانهم بعد ذلك جزء المجد فكانوا اقرب وقد قال صلى الله عليه وسلم الحق والغرائض باهلها غساقت فلا ولي رجل ثم اعمام الاب لانهم اقرب بعد ذلك لانهم جزء المجد ثم اعمام المجد لانهم اقرب بعدهم وقوله على الترتيب أي على الترتيب الذي ذكرنا في الاخوة وهو ان يقدم الاب وام على العم ثم العم على ولد العم لاب وام وكذا يعمل في اعمام الاب يقدم منهم خورباين عند الاستواء في الدرجة وعند التفاوت في الدرجة يقدم الاعلى قال رحمه الله **في ثم المقتضى لقوله عليه الصلاة والسلام الولاية كلهمة النسب وهو آخر العصبات لقوله عليه الصلاة والسلام ان اعق عبدان مات ولم يدع وارثا كنت عصبة له قال في التعصيب من جهة النسب فهو نوحان مولى العتاقة ومولى الموالاة اما الكلام في مولى العتاقة فنقول تكلمنا في سبب استحفاة الارث قال بعضهم شبه الاعتاق والنسب يشهد له قال عليه الصلاة والسلام الولا لمن********

أعتق وقال بعضهم شبه الملك على المعتق وهو الصحيح ألا ترى أن من ورث قريته حتى عتق عليه كان ولاؤه له ولا اعتناق
ههنا وفي المضمرات لا يباع الولاء ولا يوهب لآل ليس عيال وفي الزادات ومن الناس من أحاز بهتسه والصحيح ما قلنا
ويكون لأقرب الناس عصبة من المعتق حتى لو مات مولى العتاقة وترك ابنه وبنته ثم المعتق غيراته لأن المعتق ولائهم
لبنت المعتق وكذلك إذا مات مولى العتاقة وترك ابناً ثم مات المعتق كان ميراثه لابن المعتق ولائهم لآل به لا لابن
أقرب العصباء اليه فالمخلص أب الولاء نفسه لا يورث بل هو للمعتق على حاله ألا ترى أن المعتق بنفس الولاء إلى المعتق
دون أولاده فيكون استحقاق الارث بالولاء لمن هو منسوب إليه حقيقة ثم يظفقه فيه أقرب عصبة كما يختلف في ماله فينظر
إلى موت المعتق ان مولى العتاقة لو كان حياً في هذه الحالة ورث من برثته من عصبائه وهو أقرب الناس اليه فبرث ذلك
الشخص من المعتق وفي الذخيرة قوله الذي ذكرنا أن الولاء لا يورث ظاهر الرواية عن أصحابنا وعن أبي يوسف أنه
يورثه وقيم بين الابن والبنات فقد كرم مثل حظ الاشبين وهكذا روي عن عبد الله بن مسعود في رواية وبه أخذ
ابراهيم الحنفى وشريح القاضي وأذا لمات المعتق ولم يترك إلا بنت للمعتق فلا شيء لها في ظاهر الرواية عن أصحابنا ويكون
الميراث للبنت المال وحكي عن بعض مشايخنا أنهم كانوا يفتون في هذه المسئلة أن يدفع المال إليها بطريق الارث
ولكن لأنها أقرب إلى الميت من بنت المال كيف وأنه ليس في زماننا بنت المال وإنما كان كذلك في زمن الصحابة
وأذا دفع ذلك إلى سلطان الوقت أو القاضي لا يصرفون إلى مصرفه هكذا كان يفتي القاضي أبو بكر ومصدر الشريعة
وذكر الامام عبد الواحد الشهد في قرائنه أن الفاضل عن سهام الزوج والزوج لا يوضع في بيت المال بل يدفع إليها
لأنهما أقرب إلى الميت من جهة النسب وكان يدفع إليها أولى من غيرها وكذلك الابن والابنة من الرضا فاذ لم يكن
للميت غيرهما يدفع المال إليها وعصبة المعتق ترث ما عصبته الورثة لا يرث مثاله امرأة أعتقت عبداً وماتت وترك
ابناً وورثها ثم مات المعتق والميراث لابن المعتق لأنه عصبتها ولو كان الابن مات وترك أباه وهو زوج المعتقة لا يرث الابن
لأن الابن ليس عصبته المعتق وإذا أعتق الرجل عبداً ثم أعتق المقتنى الثاني عتقهم مات المقتنى الثالث ترك عصبته
المعتق الاول لا غير يرث منهم ولو أن امرأة أعتقت ابناً حتى أعتق عليها ثم مات الاب وترك هذه المستترية وبنات أخرى
فترث المقتنى اثناً وكان الثلثان بينهما على السوية يحكم الفرض والثلث الآخر للثري يحكم الولاء وكثير من هذا
أن فصل قدم في كتاب الولاء ما لا يكاد في ولاه الموالاة فتقول تفسيره ولاه الموالاة أن يسل الرجل على يد رجل فيقول
للذي أسلم على يديه أو لغيره والتك على أبي أن مات غيرائي لك وفي شرح الطحاوي أن مات ولم يكن لي وارثاً من جهة
الفرض ولا من جهة العصبه ولا من جهة ذوى الارحام غيرائي لك وان جئت فعسلى عليك وعلى طاعتك وقس
الاتعرفه اذ هو تفسير ولاه الموالاة فإذا جئنا الأسفل جئنا فقهه على فافله المولى الأعلى وإذا مات الأسفل يرث منه المولى
الأعلى وإن مات لا يرث منه المولى الأسفل ولا تثبت هذه الأحكام بمجرد الاسلام بدون عقد الموالاة أو اذ مات الأسفل
غير أن الأسفل لأقرب الناس عصبته إلى الأعلى كما في ولاه العتاقة ولكل واحد منهما ما ينقض عقد الموالاة وليس له
أن يجعل الولاء إلى غيره فانه لو قال جعلت ولائي لفلان لا يصبره ولا الأسفل له أن يتحول بالولاء إلى غيره فانه أن يوالى مع
آخر وينقض المتقدم الاول وإن والى مع غيره ينتقض الأول وإن كان الموالاة مع غيره ففيه الأعلى وفي الذخيرة قول
الموالاة يخالف ولاه العتاقة فمن وجوه أحدها أن في العتاقة ترث الأعلى من الأسفل ولا يرث الأسفل من الأعلى وإن
شرطوا ذلك في ولاه الموالاة يعتبر شرطهما حتى لو شرطوا يرث كل واحد منهما كما شرطنا وإن والى في ولاه الموالاة يتمثل
النقض وولاه العتاقة لا يتمثل والثالث أن ولاه العتاقة مقدم على ذوى الارحام ومولى الموالاة مؤخر عن ذوى
الارحام المولى الأسفل إذا قرأ باخ أو ابن عم ثم مات غيرائي لمولى الموالاة تقدم مع منه عقد الموالاة ولم يصح منه الاقرار
بالاخ وابن الم قال رحمه الله ثم عصبته على الترتيب أي عصبته المولى ومعناه إذا لم يكن للمعتق من النسب على
الترتيب الذي ذكرنا فعصبته مولاة الذي أعتقه وإن لم يكن مولاة فعصبته عصبته المقتق وهو المولى على الترتيب الذي

ذكرناه بان يكون جزء المولى أولى وان سفل ثم أصوله ثم جزءه اييه ثم جزءه يقدمون لقوة القرابة عند الاستواء أو بعلو الدرجة عند التفاوت قال رحمه الله **والأب في فرضهن النصف والثلاثان يصرن عصبه بأخوتهن لا غير** وهن أربع من النساء البنات وبنات الابن والاخوات لأب وأما الاخوات لأب وغيرهن لا يصرن عصبه بأخوتهن وقد بيناه في بيان مسيراتهن وقوله بأخوتهن هذا في البنات والاخوات ظاهر لان عصبتهن تقتصر عليهن وأما بنات الابن فانهن يصرن عصبه بآباءهن أيضاً وان سفل كما ذكرنا في مسائل النسب فيكون معناه في حقهن بأخوتهن أو من له حكم أخوتهن والمصنف ذكر حكم العصبات هنا واستوفاه الا العصبه مع غيره وهن الاخوات مع البنات وانما ترك ذكرهن لانه ذكرهن فيما يقدم وقد شرعنا هناك فلا نعيدناه وانما جعلهن مع البنات عصبه بغيرهن ومع أخوتهن عصبه لان ذلك القير هو البنات بشرط لصيرورتهن عصبه ولم يجعلهن عصبتهن لان نفسهن لا في نفسهن ليس بعصبه فكيف يجعل غيرهن عصبتهن بخلاف ما إذا كن مع أخوتهن لان الأخوة بأنفسهن عصبه فيصرن به عصبه نعماً قال رحمه الله **وهن يدلي بغيره بغيره** أي بذلك الغير سوى ولد الأم فانه يدلي بالأم ولا تصببه بل هي تصب بالاثنتين منهم من الثلث الى السدس على ما بينا وانما لا تصببه الأم لانها لا تستحق جميع التركة ولا يرث هو وانما لانها ترث بالولادة وهو بالأخوة فلا يتصور انجب فيه بخلاف المجد حيث يجب الأخوة والاخوات كلهم لانه يستحق جميع التركة وبخلاف المجد حيث تصب بالأم لانها ترث ميراث الأم والأب به أولى منها لانها أقرب وبخلاف الأب حيث يجب المجد والمجد بالأخوة والاخوات كلهن لانه يستحق جميع التركة وكذلك الابن يجب ان يملأ ذكرناه بان يكون الناجب أقرب كالإمام يصيبون بالأخوة وبالولادهم وكأولاد الإمام والاخوة يصيبون بأبى درجة منهم قال رحمه الله **وهو المحبوب يجب كالأخوين أو الأخنتين** يصيبان الأم من الثلث الى السدس مع الأب وهو ما لا يرثان معه لان أرث الأخوة مشروط بالكلالة وأرث الأم الثلث مشروط بعدم الاتساق من الأخوة وروى عن ابن عباس في أب وأم وثلاث اخوات للأم السدس وللأخوات السدس وما بقي للأب فجعل للأخوة ما نصيب من نصيب الأم وبيان آية الكلالة تمنع من ذلك وآية يجب الأم بهم أيضاً لا ترجح لهم ما تنقص من نصيبها فيصيبونهم غير ان يحصل لهم شيء قال رحمه الله **ولا المحروم بالرق والقتل مباشرة** واختلاف الدين والدراكي أي لا يجب المحروم بهذه الاشياء أحداً وعند ابن مسعود يجب حب النقصان كنقص نصيب الزوجين والأم بالولد المحروم بعباد ذكره قال الله تعالى ذكر الولد مطلقاً ونقص به نصيبهم من غير فصل بين ان يكون وارثاً ومحروماً وكذا نقص نصيب الأم بالأخوة ما قلنا من غير فصل فترك على إطلاقه ولا يجب حب المحرمان لانه لو حب هذا المحب وهو لا يرث لادى الى دفعه الى بيت المال مع وجود الوارث أولى تضييقه لان بيت المال أيضاً لا يرث مع الابن أو الأخوة رحمه قول الجوهري أن المحروم في حق الارث كالميت لانه حر لمعنى في نفسه كالميت ثم ان الميت لا يجب فكذا المحروم فعصر كحب المحرمان والنصوص التي ترجح نقصان ادنهم لانهم مطلقه لان الله تعالى ذكر الأولاد وأولاد أولادهم ميراثاً ثم ذكر بعد ذلك حب النقصان بهم فيه عرف الى المذكورين أولادهم المتأهلون للارث وهذا المحروم اتصلت به صفة تسلب أهلية الارث فالحقته بالعدم ولا كذلك المحبوب فانه أهل في نفسه الا ان حاجبه طبعه على ارثه لزيادة قربه فلا يخل عمله في حق غيره وانما ذكر حب المحرمان بقوله لا المحروم بالرق الخ ليعين الأسباب المانعة من الارث فان الرق يمنع الارث لان الرقيق لا يملك شيئاً قال الله تعالى ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء وقال صلى الله عليه وسلم لا يملك العبد الا الطلاق ولا فرق في ذلك بين ان يكون قنواً والذي لم ينسقه له سبب الحرية أصلاً وبين ان ينسقه له سبب الحرية كالمدير والمكاتب أو المولود معتق البعض عند أبي حنيفة لان المعنى يشمل الكل وهو عدم تصور المالك لهم والمكاتب لا يملك الرقة وهو عبد ما بقي عليه درهم على ما جاء في المحرر فلا يكون أهلاً للارث والقتل الذي يمنع الارث هو الذي يتعلق به وجوب التقصاص أو الكفارة وما لا يتعلق به واحد منهما كالقتل بسبب أو قصاص لا يوجب المحرمان

لان حرمة الارث عقوبة تتعلق بما يتعلق به العقوبة وهو التقصاص والكدارة والشافعي يعلقه بمقتضى القتل حيث
 لا يرث عنه اذ قتلته بقصاص أو رجم أو كان القريب قاضيا فحكم بذلك أو شاهد افشده به أو باغيا فقتله أو
 شهر عليه مسفادها كل ذلك يمنع الارث عنه وهذا لا معنى له لان القاتل واجب عليه قتله أو جازله فقتله في هذه
 الصورة فكيف وجب عليه العقوبة بعد ذلك ولهذا لا يتطابق سائر القتل سائر العقوبات فكذا المحرمان والمراد
 بقوله عليه الصلاة والسلام ليس للقاتل شيء من الميراث هو القتل باعتدلى دل عليه قوله عليه الصلاة والسلام
 ليس للقاتل ميراث بعد كصاحب البقرة أى قاتل هو كصاحب البقرة وهو كان متعدبا واحترز بقوله مباشرة عن
 القتل بالتب وباختلاف الدين أيضا يتبع الارث والمراد به الاختلاف بين الاسلام والكفر بقوله صلى الله عليه
 وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وأما اختلاف ملل الكفار كالنصرانية واليهودية والنجسية وعباد الوثن
 فلا يمنع الارث حتى يجري الميراث بين اليهود والنصراني والمجوس لان الكفر كله ملة واحدة وقال عليه الصلاة
 والسلام الناس كلهم خير ومن غيرهم غير واختلاف الدارين يمنع الارث والمؤثر هو الاختلاف حكمه حتى لا تعتبر
 المحقة بدونه حتى لا يجري الارث بين المستامن والذي في دارنا ولا في دار الحرب ويجري بين المستامن وبين من
 هو في داره لان المستامن اذا دخل النوا الميم من اهل داره حكما وان كان في غير ما حقيقة الدار اغما تختلف
 باختلاف المنفعة والمالك كدار الاسلام ودار الحرب أو دارين مختلفين من دار الحرب باختلاف حكمهم لا يتطاع
 الولاية والتناصر فيما بينهما والارث يكون بالولاية قال رحمه الله في الكافر يرث بالنسب والسبب كالمسلم
 لانه مختار مكلف فيملك بالاسباب الموضوعات للملك كالمسلم ولا يبعد الذمة التحق بالمسلم في المعاملة فيملك بالاسباب
 الموضوعات كالمسلم فيكون حكمه في ذلك حكم المسلم قال رحمه الله في ووجه أحدهما فيما محاجب في معنى لو اجتمع في
 الكافر قرابان أو تفرقا في شخص يصح أحدهما الآخر يرث بالمحاجب وان لم يصح يرث بالقرابتين كما اذا تزوج
 المجوسي امه فولدت له ابنة فهذه الولد ابنا وابن ابنا فيرث منها اذا ماتت على انه ابن ولا يرث على انه ابن ابن لان ابن
 الابن يجب بالابن ولو ولدت بنتا من سكان الولد ترث الثلثين النصف على انها بنت والسدس على انها بنت ابن
 ولو تزوج بنته فولدت له بنتا ترث من امها النصف على انها بنت وترث الباقي على انها عصب لانها اخن من ابها وهي
 عصب جميع البنات وان مات أبوها ترث النصف على انها بنت ولا ترث على انها بنت البنات لانها من ذوى الارحام فلا ترث
 مع وجود ذى سهم وعصب وهو قول عامة الهامة رضي الله عنهم وبه أخذنا صاحبنا وفي رواية عن ابن مسعود وزيد بن
 ثابت انه يرث بنتا القربتين أو أوكدهما أى أخواهما وبه أخذنا مالك والشافعي وجهما الله والصحيح الاول لان نفسه
 اجمال السبب ولا يجوز ابطاله بغير مانع والمانع المحاجب ولم يوجد فيما أخذنا بالمجتهدين الا ترى ان المسلم يرث بالمجتهدين اتفق
 له ذلك بان مات المرء وترك ابن عمها وهو زوجها أو أخوها من أمها فانه يأخذ بالعرض والعصوبة فكذلك الكافر اذا
 هو لا يختلف المسلم في سبب الملك كالشراء وغيره بخلاف الاخ من الاب والام حيث لا يرث الا بالعصوبة ولا يرث بالعرض
 على انه اخ من أم لانه ليس فيه اختلاف الجهة لانه يرث بالاختصاص في جهة واحدة فلا يصلح الاستحقاق بهما اذا
 التز جميع فقط عند مزلة من هودونه في القوة كالاخ للاب قال رحمه الله في لا ينكح حرم في أى لا يرث الكافر
 بنكاح حرم كما اذا تزوج مجوسي بامه أو غيرهما من المحارم لا يرث منها بالنكاح اما عندهما فظاهر لان النكاح لا يصح
 وأما عند أى حقة فانه ولو كان له حكم الهبة لكن لا يقر عليه اذا اسلم فكان كالفساد في المضرات اعلم بان الكفار
 يتوارثون فيما بينهم بالاسباب التي يتوارثها المسلمون من نسب أو نسب أو نكاح ولا خلاف انهم لا يرثون
 بالانكحة التي لا تصح بين المسلمين بحال فتكون نكاح المحارم بسبب أو رضاع ونكاح العلة قبل التزوج بزوجة آخر
 واختلفوا في التوارث بحكم النكاح في العدة والنكاح بغير شهود قال زفر لا يتوارثون وقال ابو حنيفة يتوارثون
 وقال ابو يوسف يتوارثون في النكاح بغير شهود ولا يتوارثون بالنكاح في العدة وهذا بناء على احتلاهم في تفرق برهم

على هذا لانكحة ادا اسلموا وقد يتناذك في النكاح ولا خلاف بين اصحابنا ان الكافر المحرم في لا يرث الذي سواء كان
المحرم في مستمانا في دارنا اوف دار الحرب واهل الدمة يرث بعضهم بعضا وان اختلفت صورة ملهم عند طامة الهاربة
لان الكفر كله مله واحدة ففعلوا اليهود والنصارى مله وكان ابو حنيفة واصحابه يورثون اهل الحرب بعضهم من بعض
اذا كانوا من اهل دار واحدة وان اختلفت الداران لم يورثوا وتفسر اختلاف الدارين ان يكونا ملكين في موضعين
ويرى كل واحد قتل الآخر وان اتفقت الملل وهذا خلافا فان اهل العدل مع اهل البغي يتوارثون فيما بينهم
لان دار الاسلام دار الاحكام فباختلاف الملك والنفع لا تتغير الدار فيما بين المسلمين لان احكام الاسلام جميعهم واما
دار الحرب فليست دار الاحكام بل هي دار قهر وباختلاف الملل تختلف الدار بينهم واختلفت الدارين يقطع التوارث
وكذلك اذا خرجوا النصارى من اهل الدارين المختلفين بينهم من اهل الحرب وان كانوا مستانين فيجعل كل واحد
منهم في الحكم كانه في البعثة التي خرج منها بامان بخلاف ما اذا صاروا ذم لاهل الاسلام يتوارثون فيما بينهم بعد ذلك
كالوا اسلموا فانه يجري التوارث بعد ما مات بينهم وان اختلفت منعتهم في حالة الكفر حشا الى المسائل ذمى مات وخلف
ورقة في دار الحرب خاله في سواء كانت الورثة في دار الحرب اوف دار الاسلام معاهدين ولومات اليهودى وترك ابنا
يهودى في دار الاسلام يؤدى الجزية وبناؤه في دار الحرب والابن اليهودى الذي يؤدى الجزية في دار الاسلام
ولومات يهودى من اهل الحرب وهو مستان في دار الاسلام وترك ابنا مستان في دار الاسلام وابنا ذميا وابنا حربيا
وابنا مسلما فالسال على قول اهل العراق بين الابن المعاهد والمحرم لان المعاهد بمنزلة المحرم في عندهم فيرث منه المحرمي
ومن هو مثله وهو المعاهد ولومات يهودى من اهل الذمة وخلف ابنا يهوديا وابنا نصرانيا فعلى قول من يورث اهل الذمة
بعضهم من بعض وان اختلفت صورة ملهم المسائل بينهما نصفان وعلى قول من يقول بان اليهودية والنصارى مله
المسال لابن اليهودى واما ميراث اليهودى فيما بينهم فمبنى على اصول ثلاثة احدها انهم لا يتوارثون بالانكحة الفاسدة
فيما بينهم واغاي يتوارثون بالانكحة الصحيحة والفاصل ان كل نكاح لو اسلم سائر كامل ذلك فهو نكاح صحيح ولو اسلم
لم يقر كاهو نكاح فاسد والثاني ان النسب فيما بينهم يثبت بالانكحة الفاسدة ويتوارثون فيما بينهم بذلك النسب
وان كانوا يتوارثون بذلك النكاح الثالث ان كل من يدعى الى الميت سبعين او ثلثا نفعه يرث بجميع ذلك الا اذا
كان احد السبعين محسبا الاخر ثلثه يثبت بالحاجب وقد قدمناه ولو تزوج بامه او بابنته او باخته فمات احدهما
لا يرث الاخر وهذا الجواب على اصل ابي يوسف ومحمد ظاهر لان نكاح المحارم فيما بينهم فاسد عندنا وان كانوا
يدينون حوازه ولهذا قالوا اذا طلبت النفقة من القاضي فالقاضي لا يفرض النفقة واذا دخل بها سقط احصائه حتى لا
يه ذم فذمه لو قد فقه انسان بهما اسلم ولو طلب احدهما التفريق فالقاضي يفرق وذلك لا يشكل على قول ابي حنيفة على
ما هو متواتر في العراق وان كان نكاح المحارم فاسدا عند ابي حنيفة واستدلوا بذلك بفصل عدم حرمان الارث بينهما
واغاي يشكل على قول مشايخ مالوراء النهر وانهم يقولون بان نكاح المحارم فيما بينهم جائز على قول ابي حنيفة
ويقولون لو لم يكن النكاح حائرا عندنا لم افرض لها النفقة ويستدلن ايضا بما لو دخل بها بعد النكاح انه لا يسقط
احصائه عنده والعذر لما في العراق في فصل النفقة ان النفقة كما تحبس بسبب النكاح فحسب بسبب الاحتباس
وان تعلم لم يكن نكاح وان كان نكاحا فاسدا يؤخذ النفقة بسبب الاحتباس لان نسب النكاح وبقاء الاحتباس بعد
الدخول لا يدل على صحة النكاح عند ابي حنيفة لا بحالة الا ترى ان من تزوج امرأة ودخل بها وكان نظرا الى فرج امها
او ابنتها شهوة ان احصائه لا يسقط وان كان نكاحا فاسدا عند ابي حنيفة والعذر لما في اخبارهم الله عن فصل الارث
فانه لا يجري الارث فيما بينهم وان كانوا يدينون جواز النكاح واعتبر دياتهم في حق جواز النكاح في حق الارث
فيما بين المحارم ان يقول ان دياتهم اغاي تعتبر بجواز النكاح لان جواز نكاح المحارم قد كان في شرعة آدم عليه
السلام وفي الذخيرة ثم فرقوا بين نكاح المحارم فيما بينهم وبين النسب الثابت في هذا النكاح فقالوا اذا تزوج اليهودي

أبو بن وأمر ابن أحد هبما معلقة والاخرى بمودة فلهما آة التي هي معلقة الر بيع وللام ثلثا الباقي والباقي للاب واذا
 تخاضكما النسا أهل الكفر في قجة المال فلهما ذلك فيما بينهم على حكمنا دون حكمه وان قدم الحربى النسا
 بامان فباتت ماله الى وارثه في دار الحرب قال رحمه الله ويرث ولد الزنا والمعلن من جهة الام فقط لان نسبته
 من جهة الاب منقطع فلا يرث به ومن جهة الام ثابت فيرث به امه وأختهم من الام بالفرض لا غير وكذا يرثه امه
 وأختهم من امه فمزالا لا غير ولا يتصور ان يرث هو أو يورث العصبوة بالاب والام والاولاد فيرثه من أعتقه أو أعتق
 امه أو ولده بالعصوبة وكذا هو يرث معتقه أو معتقه امه أو ولده بذلك وقد تقدم قال رحمه الله وهو وقف للابن
 خط ابنه أي اذا ترك الميت امرأته حاملا أو غير هاجم برثه ولها ما وقف العمل نصيب ابن واحد وهذا قول أبي
 يوسف وعنه يوقف نصيب ابني وهو قول محمد لان ولادة الاثنين معتادة وعن أبي حنيفة أنه يوقف نصيب اربع
 بنين أو اربع بنات أيهما أكثر لانه يتصور ولادة اربعة بنين واحدة فتترك نصيبهم احتياطاً والقنوى على الاول
 لان ولادة الواحد هي الغالب والاولا الأكثر منه وهو مروي والحكم للغالب يؤخذ من الورثة على قوله كقبيل لاحتمال ان
 يكون أكثر وهذا اذا كان في الورثة ولداً أو ماله فيمكن قسم ولد فلا يختلف الميراث بينهم بكثره الاولاد وقتلهم وجملة
 الام لا ينفصل او اما ان يكون الورثة كلهم اولاداً لا اولاداً فان كانوا كلهم اولاداً فبترك ما ذكرنا من الاختلاف وان
 لم يكونوا كلهم اولاداً فلا ينفصل او اما ان يكون قسم اولاد اولاد فان كان قسم اولاد اولاد يعطى كل وارث هو غير الولد
 منهم نصيبه ثم يقسم الباقي على الاولاد ويرث نصيب الحمل منه على الاختلاف الذي ذكرنا وان لم يكن في الورثة ذكر
 والحمل من الميت يعطى كل وارث نصيبه على تقدير ان الحمل ذكر أو أنثى أيهما أقل وان كان على أحد انتدبر بن
 يرث دون الآخر فلا يعطى شيئا وكذا اذا كان قسمهم لا يرث على تقدير ولادة حيا وعلى تقدير ولادة ميتا
 يرث فلا يعطى شيئا لاحتمال وان كان نصيبه على أحد انتدبر بن أكثر يعطى الأقل للثمن به وهو وقف الباقي
 قال رحمه الله ويرث ان خرج أكثر فباتت لآله به أي الحمل يرث ان خرج أكثر وهو حي ثم مات وان خرج أقله
 وهو حي فباتت لا يرث لان انفصاله حيا من البطن شرط لآلهه والاكثر يقوم مقام الكل ثم ان خرج مستقيما فالمعتبر
 لصدوره وان خرج منكوبا فالمعتبر لسريته وقد بينا من قبل وفي الاصل في ميراث الجنين ذكر الصدر الشهيد في
 فراغته ان الجنين يرث اذا كان موجودا في البطن عند موت المورث بان جاءه لاقل من ستة أشهر ومات المورث
 هكذا ذكر محمد المسئلة مطلق وهذا التقدير في استحقاق الجنين من غير الاب اما من الاب فان جاءه لاقل من سنتين
 من وقت الموت فانه يرث ما لم تقربا نقضاء له ادة نص عليه محمد في كتاب الغرائض فلا يصل ان المعتدة اذا جاءت بالولد
 لاقل من سنتين من وقت الطلاق فانه ثبت نسب الولد من الزوج اذا لم تقربا نقضاء العدة ولذا ثبت النسب من
 الميت يرث منه ضرورة وان جاءه لاكثر من سنتين لا يثبت النسب من الميت ولا يرث منه قال محمد في كتاب الغرائض
 ايضا وان عدت مقتحمة ولم تمتها ابن وله ابن آخر من غير هاتين ابني العبد ولا يدري انها حيا لم لا ينفصل بالولد
 لاقل من ستة أشهر من ذمت ابن العبد فانه يرث ميراث اخيه لان الوطء حاله بالعلق الى ستة أشهر فتدعى اخوه وهو في
 البطن فيرثه وان جاءت به لاكثر من ستة أشهر لم يرثه لان الحمل من ستة أشهر فتدعى اخوه وهو لم يخلق بعد فلا يرثه
 فتبين بما ذكر محمد في الاصل انما ذكره الصدر الشهيد من التفرع في استحقاق الجنين الارث من غير الاب لاعتد الاب
 وطريق معرفة انفصاله حيا الى يستل أو يجمع منه عظام أو تنفس أو يهرق بعض أعضائه أو ما شاكل ذلك وان
 انفصل ميتا لم يرثه لا شاك في كفاي حياته وقت موت الاب يجوز أنه كان ميتا لم تنفخ فيه الروح ويجوز أنه كان حيا فلا
 يرثه بالشك وفي الذخيرة ثم الجنين اذا خرج ميتا فانه لا يرث اذا خرج بنفسه أو اذا خرج حيا فممن جملة الورثة ياتيه
 اذا ضرب انسان بطنها فالتحت نياما فتفسد الجنين من جملة الورثة وقوله روايات ابن المبارك قال النجيج محمد ابو
 الفضل اذا مات الرجل عن امرأة وابنتين وادعت المرأة أنها حامل فحرض المرأة على امرأة ثقة أو امرأتين حتى يبين حملها

فان لم يقف على شيء من علامات الحمل يقم الميراث وان وقف على شيء من علاماته تر بصواحي تلد ولا يقم الميراث وان
كان رجل خلف امرأة حاملا وابنا فولدت المرأة ابنا وبناتا مستهل أحدهما وماتا لا يدري أيهما استهل فلو جعل المستهل
ابنا فقد خلف للورث ابني للزاة الثمن والباقي بينهما وصح المسئلة من ستة عشر ومثلثته من ثلاثة لا تستقيم
فتضرب ثلاثة في ستة عشر فتبلغ ثمانية وأربعين للزاة الثمن ستة ولكل ابن احد وعشرون فبات المستهل عن أحد
وعشرين سهمًا وخلف أمًا وأخًا للام الثلث سبعة أسهم والباقي وهو أربع عشرة للاخ فقد حصل للام ثلاثة عشر
وللأخ خمسة وثلاثون وان كان المستهل الانثى للزاة الثمن والباقي بين الابن والبنت لاند كرمثل حظ الانثيين وتصح
المسئلة من أربع وعشرين للزاة ثلاثة والبنت سبعة وللأبن أربعة عشر وماتت البنت عن سبعة أسهم وخلفت أمًا
وأخًا وماتت الحما من ثلاثة وسبعة على ثلاثة لا تقسم فتضرب ثلاثة في أربعة عشر فتصير اثنين وسبعين للزاة الثمن
تسعة وللأبن اثنا عشر والبنت احدى وعشرون فباتت البنت عن احدى وعشرين سهمًا وخلفت أمًا وأخًا
للأم الثلث سبعة وللأخ أربع عشرة فقد حصل للام ستة عشر وللأخ ستة وخمسون وستة عشر توافق الستة والخمسين
بالثمن فيرد ذلك الى ذلك الثمن فيكون ثمن الستة عشر سهمًا وثلث الستة والخمسين سبعة أسهم والستة توافق الثمانية
والاربعة بالثمن فتضرب ثلث أحدهما في جميع الآخر فيصير مائة وأربعة وأربعين ثم ضاعف لان هنا حالين حال
استهلاك الابن وحال استهلاك البنت فصار مائتين وثمانية وثمانين فهذا جميع المال وفي القينة سئل عن صبي استهل
في البطن وانفصل ميتا فقال لا يعتبر هذا الاستهلاك وفي الظهيرة ولو ان رجلا لميس بينهما قرابة تزوج كل واحد منهما
أم الأم خر فولدت كل واحد منهما غلاما فقرا به ما بينهما أن ابن المتزوج بالأم أخا لابن الذي تزوج الانسة وعنه وابن
الذي تزوج الانسة ابن الاخت للذي تزوج الأم وابن أخيه فلا يرث واحد منهما من صاحبه مع سائر العصبات لان
الأم لام وابن الأم لام من جهة ذوى الارحام فلا يرثون مع أحد من العصبات فلو ان رجلا تزوج امرأة وتزوج ابنتها من
ابنته فولد لكل واحد منهما غلاما فقرا به ما بين الغلامين ان ابن الاب الذي تزوج الأم عم الابن الذي تزوج الابنة
وخاله وابن الابن ابن اخ ابن الاب وابن اخته فليهما ماتت ورث صاحبه ههنا من قبل ان لم عصبة وكذلك ابن الأخ
لاب عصبة واذا كان كل واحد منهما عصبة صاحبه من أحد الوجهين كان وارثا له فان تزوج الاب الابنة وتزوج الابن
الأم فولد لكل واحد منهما غلاما فقرا به ما بين الولدين ان ابن الاب عم ابن الابن وابن أخيه وابن الابن حال ابن
الاب وابن أخيه فليهما ماتت ورثه الآخر بالصوبة فوع آخر بالصوبة فوع آخر في هذا الفصل رجل مات وترك ثلاث بنات وورثت
أحدهن ثلثي المال والاخرى ثلث المال والثالثة لم ترث شيئا كيف كانت هذه قال انه كان في الأصل الاب فقرا اعتقته
أحدهن فقتلته واحدة منهن فلم تعتقه الثلث فماتت فغير القاتلة الثلث فرضا للعتقة الثلث تصيبا رجل مات وترك
أخا لاب وأم وأخا لامرأته فولدت المال أخواته دون أخيه لا يسه وأمه كيف كانت هذه قال بانه كان في الأصل رجل
تزوج أم امرأة أبيه فولدت له ولدا ثم مات المتزوج ثم مات أخوه بعد ذلك وترك أخا وأخا وهذا المولود في درجة ابن أخيه
لا يسه وفي درجة خاله لا يسه فالسؤال ان الأخ فقد ورثت المال الخال دون الأم رجل دخل على مريض فقال له أوص فقال
لما إذا أوصي فان مالي برئت منك وخالتك وحيدتك كيف كانت هذه قال كان هذا المريض تزوج حتى الرجل أم أبيه
وأم أمه فولدت كل واحدة للمريض ابنتين فماتت المريض ترك أربع بنات بنتان منهن خالتا الرجل وبنتان منهن عمتا
الرجل والمرأتان هما جدتا الرجل فلبنتان الثلثان وللزاة ثمن الثمن وما بقي برز على البنتان لم يكن له عصبة وش عن
رجل ورثه سبع عشر امرأة له بالسوية فاجاب بان هذا الرجل مات عن جدتين وثلاث نسوة وأربع أخوات لام وبان
أخوات لاب وأم فليد ثمن السبع سهمان والنسوة الربع فلا نقول لأخوات لام الثلث أو بعة ولا أخوات لام وأب
الثلثان ثمانية فاصاب كل واحدة سهم سئل عن امرأة - تم أربع أزواج واحدا بعدوا واحد فصار لها نصف جميع
أم والهم والعصبة النصف فاجاب بان هذه المرأة تزوجها أربع أخوة وبعضهم ورث بعض وكان جميع أم والهم ثمانية

عشر دينار واحد منهم ثمانية ولا آخر ستة وثلاث ثلاثة والرابع دينار تزوجها صاحب الثمانية ثم مات عنها
 ثم صار صاحب الستة ثمانية ولصاحب الثلاثة خمسة ولصاحب الواحد ثلاثة ثم تزوجها الثاني ومات عنها وترك
 ثمانية دينار فصار لها ديناران بقي ستة بين أخوين لكل واحد منهما ثلاثة ثم تزوجها الثالث ومات عنها وترك ثمانية دينار
 فصار لها أربع دنانيران ولأخيه ما بقي ستة فصار له اثني عشر دينار فصار لها أربع من ذلك ثلاثة دينار فصار جميع
 ما ورثت تسعة من الأول ديناران ومن الثاني ديناران ومن الثالث ديناران ومن الرابع ثلاثة وللعبسة تسعة دينار
 سئل عن رجلين ورث أحدهما ثلاثة أرامع المال ولا آخر أربع وأجاب بان المتيهت بهما وأحدهما تزوجها فلزوج
 النصف والباقي بينهما نصفين فنصيب الزوج ثلاثة أرامع ولا آخر ربع سئل عن رجلين ورث أحدهما الثلثين
 والاخر الثلث قال الميت امرأة لها ابناهم أحدهما أخوها لام والاخر زوجها فيكون للزوج النصف وللأخت من الأم
 السدس والباقي بينهما نصفان فنصيب الزوج الثلثان ونصيب الآخر الثلث سئل عن ثلاثة أخوة ورث أحدهم
 الثلثين والاخران كل واحد سدس قال هذه المرأة ثلاثة بنين هم أحدهم زوجها فيكون للزوج النصف والباقي بينهم
 أثلاثا فيكون لكل واحد سدس رجل ورثته ثلاث نسوة أثلاثا أحدهن أم الأخرى قال هذا الرجل زوج ابن ابنته ابن
 ابن له فولدت له بنتا مات ابن الابن وبقي بنتا ابن أحدهما أم الأخرى ثم مات الرجل وله أخت فصار لابنتين
 الثلثان وللأخت الثلث لأنها عصبية مع البنات وفي الظهيرة في بيان ما يسئل عن المتشابهات وإن سئل عن رجل مات
 وترك ابن عم لاب وام فورث المال ابن الأم دون ابن أخيه كيف يكون قيل صورة هذا أخوان وأحدهما ابن أختوريا
 حارية فجاءت بولد فادعيها جميعا كان ابنا لها مات الأخوان ثم مات ابن أحدهما بعد موتها ولم يترك وارثا غير
 الابن الذي كان بين أبيه وعجه وكان له ابن أخ لاب وام فقرأت له أخيه لأبيه وهو ابن عموي يسقط ابن أخيه وأمه
 وإن سئل عن رجل مات وترك ابن عم لاب وام وأخا لاب فورث المال ابن عمه دون أخيه لأبيه كيف يكون هذا قيل
 هذا في الأصل أخوان وأحدهما ابن فاستر بما جارية فجاءت بابن فادعيها جميعا كان ابنا لهما ثم اعتقها هذه الجارية
 فزوج بها ابنا فولدت له ابنا آخر فمات الأخوان ومات الابن الذي ولدته بعد النكاح وترك أخا لاب وام وهو
 ابن عمه وأخا لاب فقرأت له ابن عمه لأنه أخوه لأبيه وأمه وسئل عن رجل وامه ونحوه ورثوا المال بينهم أثلاثا كيف
 يكون هذا قيل هذا رجل له بنتان تزوج أحدهما ابن أخيه فولدت له ابنا ومات ابن الأخ ومات الرجل بعد ذلك وترك
 بنتين وابن ابن أخ فلبنيتان الثلثان وما بقي فلابن ابن الأخ فصار لابن ابن الأخ الثلث ولأمة ثلث المال ولأخته ثلث
 المال وإن سئل عن رجل مات وترك سبعة أخوة لأمه فولدت أمه المال وأخواتها بالسوية كيف يكون هذا
 وقيل رجل تزوج بام امرأة بيه فولدت له سبع بنين ثم مات الابن ومات أبوه بعد ذلك وترك أمه وسبعة بنين فللمرأة
 الثمن سهم وبقي سبعة أسهم لكل واحد منهم سهم حكى أن امرأة جاءت إلى أبي حنيفة وقالت إن أختي ماتت وترك سبعة
 دينار قسموا تركته وأعطوني منها دينار واحد قال أبو حنيفة ومن قسمها قالت كذلك داودا في فقال أبو حنيفة
 ذلك حقل قال ليس تركه أخوك البنتين وأما زوجة واثني عشر أخا وأختا فقالت بلى قال البنيتان الثلثان أربعة دنانير
 وللام السدس مائة دينار للمرأة ألف خمسة وسبعون ديناراً بقي خمسة وعشرون ديناراً أسهمهم للزوج كرمثل حظ البنين
 لكل أخ ديناران وللأخت دينار واحد مسئلة ولو سئل عن رجل مات وترك ذناب وورثة فإن كان الوارث ابنا كان
 له ألف دينار ولو كان مكان لابن ابن عم كان له عشرة آلاف الجواب عن هذا إذا كان للمال ثلاثين ألف دينار فإن
 كان له ابن وثمانية وعشرون بنتا كان للابن ألف دينار ولو كان مكان الابن ابن عم كان للبنات الثلاثين والباقي لابن
 العم وهم عشرة آلاف مسئلة ولو سئل عن رجل مات وترك أخوين ذاب أحدهما للام وأختين لام أحدهما لأب كيف
 يقسم المال بينهم الجواب عن هذا رجل مات وترك أخا وأختا لاب وام وأخا لاب فيقسم المال بينهم للأخت من الأب
 السدس والباقي بين الأخ والأخت لأب وام ولأختي للأخ من الأب مسئلة ولو سئل عن رجل وابنته وورثا مالاً بالسوية

كف ذلك الجواب هذه امرأة تزوجها ابن عم فولنت له ابنة ثم ماتت المرأة وصار لابنتها من ميراثها النصف والنصف
 الباقي لزوجها وهو ابن عمها مسئلة ولوسل عن امرأة وجدت أم الام وورثها بالابوة الجواب عن هذا رجل زوج بنت
 اخته لابن ابنه فولنت لهما بنتا مات الزوج ثم مات الحمد وترك بنت ابن ابنه واخته وهي حبتها أمه فصار لابنة
 ابن ابنه النصف وما بقي فلاخت قال رحمه الله في لاوارث بين الغرة والمحرق اذا دعا على ترتيب الموت في أي اذا
 مات جماعة في الغرق أو المحرق ولا يدري أيهم مات أولا جعلوا كأنهم ماتوا جميعا فيكون مال كل واحد منهم لورثته
 ولا يرث بعضهم بعضا الا اذا عرف ترتيب موتهم فبث المتأخر من المتقدم وهو قول أبي بكر وعمر وزيدوا حدادوا ويتبن
 عن علي رضي الله عنه وانما كان كذلك لان الأثر ينسب على البقي بسبب الاستحقاق وشرطه وهو حياة الوارث
 بعد موت المورث ولا يثبت ذلك فلا يرث بالثك وكذلك الحكم اذا ماتوا بعد المجدار عليهم أوفى المعركة ولا يدري أيهم
 مات أولا وفي الأصل أخوان غرقا وخلف أحدهما بنتا وعشرين دينارا مثلا وخلف الآخر بنتا وعشرة ذنابا فعلى قول
 عامة الصحابة وعامة الفقهاء للبنت النصف من المال والنصف الباقي لابن العم ومات تركه الآخر لابنة أخوان معتقان
 غرقا وخلف أحدهما بنتا وخلف الآخر بنتا وبولي ولذي خلف ابنة ابن ماله على قول العامة بين ابنة
 ابنه وبين ابن أخيه الذي غرق معه نصفان النصف لابنة الابن والنصف لابن الاخ وحده امرأة وابنها غرقا وخلف
 المرأة تزوجها وأب الابن وخلف الابن أباه وابناءه على قول العامة مال المرأة يقيم بين زوجها وبين ابن ابنتها ولزواج
 الربع والباقي لابن الابن ومال الابن يقيم بين ابنه وبين الاب والاب السدس والباقي للابن وعلى هذا القياس
 يخرج خمس هذه المسائل قال رحمه الله في ذورحم في وهو مطوف على قوله وذو فرض في أول الكتاب في وهو قريش
 ليس يذريهم ولا عصبة في أي ذوالرحم وهو قريش ليس وارث بفرس ولا عصبة وهذا على اصطلاح أهل هذا
 العلم وفي الحقيقة الوارث لا يخرج من أن يكون ذارحم ونحوه ثلاثة أنواع قريش وهو ذورحم وقريش وهو عصبة
 وقريش ليس يذريهم ولا عصبة فقد سئل الكلام في الأولين وفي الثالث فنقول عندنا هم برون فسد عدم
 النورين الأولين وهو قول عامة الصحابة رضي الله عنهم غير زيد بن ثابت وأنه قال لا ميراث لذوي الأرحام بل يوضع في
 بيت المال فيه أخذ ما لك والشافعي لما روى عن عطاء بن يسار أن رجلا من الأنصار جاء إلى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقال يا رسول الله رجل هلك وترك حته وخاتمة فقال النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ثلاث مرات ثم قال لا شيء
 لهما وفي بعض رواياته لا شيء لهما وفي رواية أخرى لا شيء لهما وروى أنه قال لا لأجد أبما شيئا وإذا لم يرل عليه شيء لا يمكن اثباته
 بالرأي لان المقادير لا يمكن اثباتها بالرأي ولما روى عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى برأى أصحابه
 فكأنوا يتوارثون بذلك حتى نزلت وألوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله فتوارثوا بذلك وعن المقداد بن
 معدى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ترك مالا فلورثته وأنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وارثه والحال وارث
 من لا وارث له يعقل عنه ويرثه رواد أحد وأوداد وغيرهما وحين مات ثابت بن الدحداح وكان غير باليعرف من أين
 هو قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أبا ثابة بن المنذر بن أخته فاعضا ميراثه وعن امامة ابن سهل أن رجلا رمى رجلا
 بسهم فقتله وليس له وارث الا خلا فكتب في ذلك أبو عبيدة إلى عمر فكتب عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الله
 ورسوله مولى من لا مولى له والحال وارث من لا وارث له وقال الترمذي حديث حسن وقال الطحاوي هذا آفة متصلة
 قد توارثت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى هذا كانت الصحابة رضي الله عنهم حتى روى عن عمر رضي الله عنه
 في عم لام وخالة أعطى المثلثين والخالة الثلث ويحتمل أن يكون هناك من هو أولى منهما أو كان ذلك قبل نزول
 الآية ويحتمل أن قوله عليه الصلاة والسلام لا شيء لهما أراد به الفرض أي لا فرض لهما مقدور ونحن نقول به فان قيل
 لا حجة لكم في الآية لانها نزلت ببرد التوارث بالآخاء ويحتمل أن يكون المراد بها العصبة وأصحاب السهام وليس فيها
 دلالة على أن المراد بها غيرهم قلنا العبرة بالعموم اللفظ لا بخصوص السبب وهي عامة فيعمل به وهو ما على أن كثير من

أصحاب الشافعي منهم شريح خالفوه وذهبوا إلى ثوريث ذوى الأرحام وهو اختيار فقهاءهم للفتوى في زماننا الفاسد
بيت المال فصرفه في غير المصارف قال رحمه الله ولا يرث مع ذى سهم وعصبة سوى أحد الزوجين لعدم الرعيهما في
أى لارث ذوى الأرحام مع وجود ذوى فرض وعصبة إذا كان صاحب القرض أحد الزوجين فيرتبون معه
لعدم الرعيه لان العصبة أولى وكذا الرعي ذى السهم أولى من ذوى الأرحام لانهم أقرب الأزواجين وانهما
لا قرابة لهما مع الميت فلهذا لا يرث عليهما ما فضل من فرضهما وعليه عامة العصابة وسكان عشان بن عفان يرد
إلى الزوجين أيضا وقد عرف في موضعه قال رحمه الله وترتيبهم كترتيب العصابات في ترتيب ذوى الأرحام
في الارث كترتيب العصابات يقدم فروع الميت كأولاد البنات وان سفلوا ثم أصوله كالأجداد الفاسدين والمجدات
الفاسدات وان علوا ثم فروع أبويه كأولاد الأخوات وبنات الأخوة وبنى الأخوة لام وان نزلوا ثم فروع جده وجدته
كالعمات والاعمام لام والأخوال والمحالات وان بعدوا فصاروا أربعة أصناف وروى أبو سليمان عن محمد بن الحسن
عن أبي خنيفة أن أولاهم بالميراث الأصول والأول الأصح لان الفروع أقرب كما في العصابات وفي المضمرات وهم عشرة
أولاد البنات وأولاد الأخوات وبنات الأخ وبنات الأم والعمة وولد الأخ ومن أدنى بهم
وفي العمات وهم خمسة أصناف أولهم أولاد البنات والثاني الجمد الفاسد والمجدات والثالث أولاد الأخوات رابعهم
أولاب وأولاد بنات الابن وأولاد الأخوة والأخوات لام وبنات الاعمام وأولاد هؤلاء الأخوة كلهم والرابع الاعمام
لام والأخوال والمحالات والعمات وبنات الاعمام وأولاد هؤلاء والمحامس هات الأباة والأمهات كلهم وأخوالهم
وخالاتهم وأعمام الأباة بالأم وأعمام الأمهات كلهم وأولاد هؤلاء فالأول بالميراث أولهم ثم ثانیهم ثم ثالثهم ثم رابعهم
ثم خامسهم وفي رواية عن أبي خنيفة وعليه الفتوى وروى عن أبي خنيفة أن الجمد الفاسد أولى بالميراث من أولاد البنات
وأولاد بنات الابن وقال أبو يوسف ومحمد وأولاد الأخوات وبنات الأخوة أولى من الجمد الفاسد أبو الأم وكل واحد
أولى من ولده وولد ولده أولى من أبويه عندهما وفي الظهيرية وقد صرح رجوع أبي خنيفة إلى قوله ما في تقديم أولاد
البنات وعليه الفتوى والمحكم فبهم أنه إذا انفرد واحد منهم يستحق جميع المال وهذا لان ذوى الأرحام يرتبون على
التعصيب من وجه لانهم يرتبون بالقرابة من الميت وليس لهم سهم مقدور والعصبة من كل وجه ذكر يدي بعصبة كز
ولا يكون لهم سهم مقدور في حق ذوى الأرحام إذا لم توجد الذكورة والأدلاء إلى الميت بعصبة كزوج جد المعنى الآخر
وهو أنه قريب ليس لهم سهم مقدور كأقارب عصبة من وجه فيعتبر بمن يرث بالتعصيب من كل وجه أن يستحق جميع
المال إذا انفرد وكذلك هاتوا وهم في المحاصل أصناف صنف ينتمى إلى الميت وهو الساقط من ولد الولد وانما اعتبرنا
بالساقط لان ولده ولد على من يرب ثابت وهو من جهة أصحاب الفرائض وهو بنت الابن أو هو من جهة العصابات وهو
ابن الابن وساقط هو داخل في جهة ذوى الأرحام وهو ولد الميت ذكر أو أنثى وصنف ينتمى إلى الميت كالجد الفاسد
والجدة الفاسدة وصنف ينتمى إلى أبوي الميت كبنات الأخوة وأولاب وأولاد الأخوات كلها وصنف ينتمى إلى
جدى الميت كالأعمام وأولاب وأولاد وصنف ينتمى إلى أبوي جدى الميت وهو أعمام الاب وعماته وأخواله وخالاته
وأعمام الأم كلهم وعماتهن وأخوالهن وخالاتهن وأولادهم وفي السكافي وأبوعواهي أن ذوى الأرحام لا يجمعون بالزوج
والزوجة أى يرتبون معها على الزوج والزوجة نصيبه ثم يقسم الباقي بين ذوى الأرحام كما تستعزفه مثاله زوج وبنت
بنت وخالة وبنت عم فله زوج للمصنف والباقى لبنت البنات وأما الكلام في الصنف الأول فالأولاهم بالميراث
أقربهم إلى الميت حتى كانت بنت البنات أولى من بنت بنت البنات فان استووا في القرب فن كان ولد الوارث فهو أولى
مثاله إذا ترك بنت بنت بنت ابن للمال لبنت بنت الابن لان أمها وارفه وكذلك إذا ترك ابن ابن بنت
وبنت بنت ابن فالمال لبنت بنت الابن كأذكرنا وإن كانا أحدهما أقرب والاخر ولد الوارث لا يكون أولى وفي
الخيرية في أصح القولين حتى أنه إذا ترك بنت بنت بنت البنات بنت بنت ابن ابن كان بنت بنت البنات أولى لكونها

أقرب وإن استواء في القرب وليس قسم ولد الوارث والمال يقسم بينهم بالسوية وإن كانوا ذكورا كلهم أو إناثا كلهم
وان كانوا مختلطين فلذلك كمثل خط الاثنين وهنا بلا خلاف إذا اتفق صفة الأصول في الذكورة والأؤنة أعني
بالأصول الآباء والأمهات واتفق صفة أيدان القروع في الذكورة والأؤنة وان اختلفت صفة الأصول فعلى قول أبي
يوسف يعتبر أيدان القروع ويقسم المال بينهم بالسوية إن كانوا ذكورا كلهم أو إناثا كلهم وان كانوا مختلطين
فلذلك كمثل خط الاثنين ثم ما أصاب كل بطن فهو لولده وكان أبو يوسف أولا يقول كما قال محمد بن جعفر عنه وقال كما
ذكرنا قال شيخ الإسلام خواهر زاد ومامة مشايخنا يجعلون قول أبي حنيفة مع قول محمد وغيرهم من المشايخ فالواحد
أبي حنيفة في هذا وإن كان بيان هذه المسائل إذا ترك بنت بنت وابن بنت فالمال بينهم للذكر كمثل خط الاثنين
وكذلك إذا ترك ابن بنت وابن بنت بنت بنت فالمال بينهم للذكر كمثل خط الاثنين ولو ترك بنت بنت بنت وابن بنت
ابن بنت فعند أبي يوسف المال بينهم نصفان اعتبارا بالأيدانها وعن محمد وجهاته يقسم بينهما أثلاثا فللأول بنت وابن
البنت وثلاثة للبنت بنت البنت اعتبارا بأصولهما كأنه مات عن ابن بنت وابن بنت وابن بنت وابن بنت فعلى
قول أبي يوسف المال بينهم باعتبار الأيدان على ستة لكل ذكر سهمان ولكل أنثى سهم وعلى قول محمد يقسم باعتبار
الآباء فيحصل كأنه ترك بنت بنت وابن بنت فيكون ثلث المال لابن البنت والثلث للبنت ثم ما أصاب ابن
البنت يقسم بين ولديه أثلاثا للبنت ولبنه وثلاثة للبنت وما أصاب بنت البنت يقسم بين ولديها أثلاثا فثلاثة للبنت
وثلاثة لابنها فتكون القسمة من تسعة وفي الكافي ولو ترك بنتي ابن البنت وابن بنت بنت عند أبي يوسف ظاهر وعند
محمد يقسم اثني عشر سهم المال لابن بنت البنت وأربعة أسباعه لبنتي ابن البنت كأنه مات عن ابني بنت وبنت
بنت فما أصاب بنت البنت فالولدها وما أصاب الابن فالولده ولو ترك ابنتي بنت بنت وابن بنت وابن بنت وبنتي
بنت ابن بنت فعند أبي يوسف المال بين القروع أسباعا باعتبار أيدانهم وعنده محمد يقسم المال في البطن الثاني
أسباعا باعتبار عدم القروع الأصول إذا ربحه أسباعه لبنتي بنت ابن البنت فصبأ أحداهما وثلاثة أسباعه
وهو نصيب البنتين يقسم على ولديهما في البطن الثالث أيضا فصبأ بنت ابن البنت نصيب ابنتها والنصف
الآخر لابنتي بنت بنت البنت نصيب أمها ونصع من ثمانية وعشرين وقول محمد أشهر الروايتين عن أبي حنيفة
في جميع ذوى الأرحام وعليه الفتوى وقال الامام الأسيدي في المبسوط قول أبي يوسف أصح لأنه أسهل ولو
ترك ولدي بنت بنت وبنت ابن بنت فعلى قول أبي يوسف المال بينهم باعتبار أيدانهم على أربعة أسباع سهم لبنت
ابن البنت وثلاثة أسباع لولدي بنت البنت سهمان للابن وسهم للبنت وعلى قول محمد القم باعتبار الآباء يحصل
كأنه مات عن ابن بنت وعن بنت بنت فيقسم المال بينهم أثلاثا لابن البنت وثلاثة للبنت ثم ما أصاب ابن
البنت يسلم لولده وما أصاب بنت البنت يقسم بين ولديها أثلاثا الثلثان للابن والثلث للبنت فحتاج إلى حساب يقسم
ثلاثة أثلاثا وأقل ذلك تسعة وعلى هذا القياس يخرج خمس هذه المسائل ومشايخنا يأخذون بقول أبي يوسف في
جنس هذه المسائل وبعد الصنف الأول على قول أبي حنيفة الآخر وهو قول أبي يوسف ومحمد أي الأصناف الأولى
قال أبو حنيفة الأحاد والمجندات أولى وقال أبو يوسف ومحمد أولاد الأخوات وبنات الأخوة أولى لأن أولاد الأخوات
أولاد أصحابت فرض وبنات الأخوة أولاد عصمة والمجندات لسوا ولد صاحب فرض ولا ولد عصمة ولا ولدي سهم
وأبو حنيفة يقول ذوالأرحام يرثون على سبيل التعصيب من وجه وفي التعصبات من كل وجه والمجندات يرثون لأن
الاب مقدم على أولاد أمه عندي حتى أن أولاد الأخوة لا يرثون مع الاب عندنا فكذلك ذوى الأرحام
المجندات لا يرثون في درجة أب الاب لأنه ينصل بالميت بتوجه كآب الأب يصير مقدم على أولاد الأخوة فتصير هذه
المسئلة على قوله فخرج ثلث المسئلة وأما الكلام في الأحاد والفاسدة والمجندات الفاسدة فأولاهم بالميراث أقرب بهم
إلى الميت فإن استواء في القرب فعلى قول أبي سهل الفرائضي وجماعة من المشايخ من يدلي إلى الميت وارث فهو أولى

وفي المغرب أدبسة الدول سلمها في البئر يدلى إلى الميت أي يتصل وقال أبو سليمان الجبرحاني من يدلى إلى الميت بالوارث ليس ما ولي يسيته أذلمات الرجل وترك أم الأب وأب الأم لا يدلى إلى الميت بالوارث وبه كان يفتي القاضي الإمام الشهيد عبد الواحد وعلى قول أبي سليمان ثلثا المال لأب أم الأب وثلث لأب أم الأم وكذا إذا ترك أب الأم فعلى قول أبي سهل لا شيء لأب الأم والمال لأب أم الأم وعلى قول أبي سليمان المال بينهما نصفان لأن كل واحد منهما يدلى إلى الميت فالوارثات وذكر محمد بن فرات في الأصل هذه الصورة وهو ما إذا ترك أب أم الأب وأم أم الأم وذكر أن المال يقسم بينهما أثلاثا ثلثا لأب أم الأب وثلثا لأب أم الأم قال القاضي الإمام عبد الواحد الشهيد هذا قياس قول محمد وعلى قول أبي يوسف ينبغي أن يكون بينهما نصفان لأن أم الأم مع أب الأب إذا اجتمعنا استويا الأثرى أن ابن الأخت لا مع بنت الأخت لا يفضل أحدهما على الآخر ولما كان لا يفضل الأخت لا مع على الاخت لا مع كذا هنا ولو ترك أم أب الأم وأم أب الأب فالمال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين لأنهما يدلان إلى الميت بقراءة الأم فقيم عليهما باعتبار أيدئتهما بلا خلاف كعمة الأم وعمها وخالة الأم وخالها على ما يأتي به بعد هذا إن شاء الله تعالى فإن كان للأب الميت جدم من قبل الأب أب أم أم كذلك يقسم المال بينهما أثلاثا ثلثا للجد من قبل الأب وثلثا للجد من قبل الأم ثم ما أصاب جد في الأب يقسم بينهما أثلاثا ثلثا للجد من قبل الأب وثلثا للجد من قبل الأم وهذا المسألة تدل على أن من يدلى إلى الميت بالوارث ليس ما ولي فإن أب أم الأب يدلى إلى الميت بالوارث ومع هذا لا يكون أولى وأما الكلام في أولاد الأخوات وبنات الأخوة وأولاهم بالميراث أقربهم إلى الميت وفي السراجية أولاد وأولاد الأخوات لأب وأم المال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين فإن استتوا في القرب فمن كان منهم ولد وورث فهو أولى عند بعض المشايخ ومثاله بنت بنت أخ وبنت ابن أخ فعند بعض المشايخ بنت ابن الأخ أولى وإن استتوا في القرب وكان أحدهما ولده عصبة والآخر ولد لصاحب فرض فعلى قول أبي يوسف الآخر يقسم المال بينهما باعتبار الأيدان وعلى قول محمد يقسم المال بينهما باعتبار الأباء ومثاله بنت أخ وابن أخ فعلى قول أبي يوسف الثلثان لابن الأخ والثلث لابن الأخت لأنه لو ترك أخا وأختا فوجبه قول محمدان ميراث ذوى الأرحام يعتبر بالأصول عند اختلاف الفروع وتعتبر الأيدان عند اتفاق الأصول الأثرى أنهم اتفقوا في بنت الخال وبنت العم أن لهم الثلثان وللخال والثلث وكانت هذه القسمة باعتبار أصولهما وهو الأب والأم أو فالأب والعمة والأم لا مع أن المال بينهما باعتبار الأيدان أثلاثا لأن الأصول متفق وقالوا في أولاد ذوى الأرحام عند اختلاف الأصول باعتبار الأصول وباعتبار الأيدان وأبو يوسف يقول بأن المسحق بولاء الأولاد دون الأصول فالأمة المحبوبة الاستحقاق يجب اعتبار الأيدان لا اعتبار الأصول الأثرى أنهم قالوا في أم الأم وأم الأب أن الميراث بينهما نصفان ولم يقل بأن أحدهما يدلى بقراءة الأب والآخر بقراءة الأم فيكون الثلث لقراءة الأم والثلثان لقراءة الأب لأن جهة الاستحقاق قد اختلفت لأن العسومة والخوذة اختلفت في جهة الاستحقاق فإن استتوا في القرب وليس فهم ولده عصبة ولا ولد لصاحب فرض فالمال يقسم بينهم على السوية إذا كانوا ذكورا كلهم وأنا ما كانهم وان كانوا محتطين وقد اتفق الأصول فلذلك كرمثل حظ الأنثيين وإن اختلفت الأصول فكذلك عند أبي يوسف اعتبار الأيدان الفروع وعند محمدان يعتبر أول بطن مختلف على ما ذكرنا في الصنف الأول وإن اجتمع أولاد الأخوات المتفرقات وبنات الأخوة فعند أبي يوسف من كان لأب وأم فهو أولى من كان لا مع وعند محمد يعتبر الأصول مثاله إذا هلك الرجل وترك بنت أخ لأب وأم وبنت أخ لأب وبنت أخ لا مع فعند أبي يوسف للمال كله لبنت الأخ لأب وأم وعند محمد سدس المال لبنت الأخ لا مع الباقي لبنت الأخ لأب وأم وإن اجتمع أولاد الأخوة والأخوات لا مع فعند أبي يوسف لا يفضل الذكور على الأنثى كالأصول وعند أبي يوسف يفضل بخلاف الأصول حتى أنه لو ترك ولدا وأخت لا مع كانا ذكرا أو كانا أنثيين أو كان أحدهما ذكرا والآخر أنثى فالمال بينهما نصفان وكذلك إذا ترك ولدا وأخت لا مع وولدا وأخت لا مع فالمال بينهما بالسوية أو بأعاض السراجية بنات الأخوة وعند أبي يوسف من كانت لأب وأم فهي أولى من كانت لأب وهي أولى

عن كانت لام وقال محمد يعتبر الاصول واما السكالم في الاعمام والاهات كاهوا والاخوال والخالات كلها يجب ان يعلم
 ان الهات اصناف ثلاثة عمه لاب وام وعمه لاب وعمه لام والحكم فيمن امه اذا كانت عمه لاب وام وعمه لام كان المال
 للعمه للاب وام وفي شرح الطحاوي ولو ترك عمه وعمه فان كان الاب وام وعمه وعمه لاب وام والعمه وعمه لاب وام والعمه وعمه لاب وام
 لاحد من ذوى الارحام مع العصبه وكذلك لو كان الم لاب وعمه لاب وام والاب وام والعمه وعمه لاب وام والعمه وعمه لاب وام
 لام فالمال بينهم للذ كرم مثل حظ الانثيين وان ترك عمه لاب وعمه لام كان المال كله لعمه لاب وان ترك عمه لاب وعمه لاب
 فالمال بينهم للذ كرم مثل حظ الانثيين وكذلك اذا ترك بنت عم لاب وابنته عمه لاب وابنته عمه لاب وابنته عمه لاب
 وكذلك اذا ترك بنت عم لام وابنته عمه لاب قال ابو يوسف المال بينهما بقسم باعتبار الابدان للذ كرم مثل حظ الانثيين وفي
 الذخير وان اجتمعت قرابة الاب والام بقسم بينهما اثلاثا وفي شرح الطحاوي متى اجتمع في الميراث ذوا الارحام الا ان
 بعضهم اولاد العصبه وبعضهم اولاد اصحاب القروض وبعضهم اولاد ذوى الارحام لا يرثون مع اولاد العصبه كالاولاد اصحاب
 القروض فالاولاد العصبه يرثون مع اولاد اصحاب القروض وان كانت درجاتهم مستوية فالاولاد ذوى الارحام لا يرثون مع اولاد العصبه كالاولاد اصحاب
 من اولاد العصبه والاخرى من اولاد ذوى الارحام ولو ترك بنت ابنه وابنته ابنه فمالا كله لابنته ابنه لانها اولاد
 صاحب فرض واما الاخوال والخالات فهم ايضا اصناف ثلاثة خال وخالة لاب وام وخال وخالة لاب وخال وخالة لام
 فالحكم فيهم ان الصنف الاول مقدم على الصنف الثاني والصنف الثاني مقدم على الصنف الثالث حتى انه اذا ترك خالا
 وخالة لاب وام وخال وخالة لاب وخال وخالة لام فالمال بين الخال والخاله لاب وام للذ كرم مثل حظ الانثيين ولا شيء للخال
 والخاله لاب ولا لخال والخاله لام والخاله لام فالمال بينهما اثلاثا وان اجتمعت العمه مع الخاله او مع الخال
 والثلاث للعمه والثالث للخاله وان اجتمع عمه لاب وخالته وعمه فالثلاثان لقرابة الاب والثالث لقرابة الام ثم ما اصاب
 فريق الاب بقسم على قرابته من قبل ابيه ويورثه من قبل امه اثلاثا فالثلاث لقرابته من قبل ابيه وثلاثة لقرابته من
 قبل امه وما اصاب قرابة امه بقسم بين قرابته من قبل ابيه وثلاثة لقرابته من قبل امه ايضا اثلاثا فالثلاث لقرابته من
 قبل ابيه وثلاثة لقرابته من قبل امه وذو القرابتين من احدى الطائفتين لا يجزى الا لقرابة الواحدة من الطائفة
 الاخرى الا رواية عن ابى يوسف رواية ابن سماعة بانه فيما اذا ترك عمه لاب وام وخالته فالثلاث للعمه والثالث
 للخاله في ظاهر رواية اصحابنا وعن ابى يوسف ان المال كله للعصبه ولا شيء للخاله في ظاهر رواية اصحابنا واما اولاد
 هؤلاء فاقر بهم الى الميت اولى وان استووا في القرب فمن كان لاب وام اولى من كان لاب وام من كان لاب وام اولى من كان
 لام ومن سكنان يدلى الى الميت بقرابة الاب فهو اولى من يدلى بقرابة الام وان اختلف بطن فميت ابى يوسف يعتبر
 الابدان وعند محمد يعتبر اول بطن اختلف ويقسم المال عليه فهو ما ذكرنا حتى اذا ترك بنت بنت عمه لاب وام وابن
 بنت عمه لاب وام فلى قول ابى يوسف المال بينهما للذ كرم مثل حظ الانثيين هذا بخلاف لان الاصول قد اتفقت وان
 ترك بنت عمه لاب وام وبنت خاله لاب وبنت خاله لاب وبنت خاله لاب فبنت الم الثلاثا ولبنات الخاله الثلاث
 والسكالم في اعمام الاب لام وعماته واخواله وخالاته واهام الام كاهوا وعمته واخواله واهام الام كاهوا وعمته واخواله واهام الام كاهوا
 انه عند الانفراده يستحق جميع المال واذا اجتمعوا من جانب الاب ومن جانب الام اجمعي الجانبين جميعا فلا رواية عن
 اصحابنا المتقدمين واختلف المشايخ فيه والصحيح ما روى عن الحسن بن زياد ابى سليمان الجرجاني ان الحكم فيهم
 كالحكم في اعمام الميت واخواله وخالاته حتى انه اذا اجتمع الصنفان يجعل الثلثان لقرابة الاب والثلث لقرابة الام ثم
 ما اصاب قرابة الاب بقسم بينهم على حسب ما يقسم بينهم لو انفردوا وفي الذخير توهم ما يتصل بهذا الفصل
 في فصل في بيان ميراث من له قرابتان من اولاد البنات اعلم انه اذا اجتمع في الواحدة من اولاد البنات قرابتان بصورة
 هذا ان يكون لرجل ابنتان لاحدى ابنتيه ابنة والاخرى ابن فتزوج الابن الابنة بنت الابنة فحدث بينهما ابنة ثم مات

الرجل الذي له اثنان وترك هذه فهذه انة انة الرجل وهي ايضا انة انة الرجل وكان لها قرابتان وله انة انة بنت اخرى لها قرابة واحدة وذكر شيخ الاسلام في شرحه ان على قول أبي يوسف القصة على الابدان لا على الاباء بينهما متفق فيكون المال بينهما نصفين وعند محمد يقيم على الاباء ويورث من جهتين باعتبار الامة لا على الابان التي لها قرابة واحدة لها سهمان لان اباها انثى والتي لها قرابتان سهم من رجل لان اباها انثى ومجان لان اباها ذكر فصار المال بينهما على أربعة سهمان يسلم لها بلا منازعة وهو ما وصل اليه من جهة ابيها الذي كثر غريبه والمهم الذي وصل اليه من جهة ابيها الذي يضم الى ما في يد التي لها قرابة واحدة لاتفاق ابيهما في الاقربة فيصير سهمان باعتبار بينهما فان ترك ابنه انة بنت وهي انة ابن ابنه وترك ايضا ابن انة امة اما عند أبي يوسف فالقصة على الابدان واحدهما ذكر والاخرى انثى وقد استويا في الدرجة فيكون المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين على ثلاثة واما عند محمد فيقسم المال على الاباء ثم على الابدان فقال للذي له قرابة واحدة وهي بنت انة سهمان لان اباها انثى والذي له قرابتان فهي ثلاثة أسهم يسلم لها سهمان بلا منازعة وهو ما وصل اليه من جهة ابيها الذي كثر غريبه والمهم الذي يضم الى ما في يد التي لها قرابة واحدة وهو سهم فيقسم بينهما للذكر مثل حظ الانثيين على ثلاثة لاتفاق قربتهما في هذين السهمين واختلاف ابدانهما وقصة سهمين على ثلاثة لا يستقيم ولا موافقة بينهما في شيء فاضرب اصل الفريضة وذلك أربعة في ثلاثة فصار انثى عشر سهم وهذا جميع المال ومنه تخرج المسئلة فان التي لها قرابتان كان لها سهمان بلا منازعة ضربناها على ثلاثة فصار اربعة والذي لم يكن يستقيم بينهما مع المنازعة سهمان ضربناهما في ثلاثة فصار ستة بينهما الذي كثر مثل حظ الانثيين باعتبار الابدان التي لها قرابتان ثلثها وذلك سهمان لانها انثى وأربعة للذي لها قرابة واحدة لانه ذكر فحصل للذي لها قرابتان ثمانية ستة بلا منازعة هذا الذي ذكرنا اذا كانت التي لها قرابتان انثى والتي لها قرابة واحدة انثى اما عند أبي يوسف فلال بينهما ثلثا باعتبار الابدان بينهما فلكي لها قرابتان سهمان لانه ذكر ولكي لها قرابة واحدة سهمان لانها انثى واما عند محمد القصة باعتبار الاباء ثم باعتبار الابدان بينهما فقال للذي له قرابتان ثلاثة أسهم سهمان لان اباها ذكر وسهم لان اباها انثى والتي لها قرابة واحدة سهم واحد لان اباها انثى فحصل للذي له قرابتان ثلاثة أسهم فوصل الى ذي القربتين من جهة ابيها انثى وذلك سهم يضم الى ما في يد الاخرى ويدها سهم فيكون بينهما باعتبار الابدان على ثلاثة للذكر مثل حظ الانثيين لاتفاق اباها واختلاف اناهما وقصة سهمين على ثلاثة لا يستقيم ولا توافق بينهما فاضرب اصل الفريضة وذلك أربعة في ثلاثة فصار اربعة عشر وهذا جميع المال ومنه تخرج المسئلة فان ترك ابنه انة بنت وترك ايضا انة انة وترك ايضا ابنه انة اخرى في قول أبي يوسف يقيم بينهما باعتبار الابدان على ثلاثة أسهم لان اباها انثى متفقة فان كلهن اثان واما عند محمد القصة على الاباء ثم على الابدان فقال لانة انة البنت التي لها قرابة واحدة سهمان لانها انثى ولان ابنه البنت التي لها قرابة واحدة سهمان لان اباها ذكر ولان لها قرابتان لها ثلاثة أسهم من جهتين سهم من جهة ان اباها انثى وسهمان من جهة ان اباها ذكر فيكون المال بينهما على ستة باعتبار الاباء ثم الابدان متفق بحجة وقصة اخرى باعتبار الابدان هاهنا المجلة على هذا الترتيب اوردها شيخ الاسلام في شرحه وذكر القاضي الامام قول محمد رحمه الله على فمواذ كشيخ الاسلام وقال الفرزدق من اهل ماوراء النهر ان تارث بالجهتين عند أبي يوسف قال القاضي الامام وهذا هو الصحيح وهو اختيار القاضي الامام من انه على قول أبي يوسف يقيم المال في المسئلة الاولى من هذا الفصل بينهما اتلانا ثلث المال التي لها قرابتان لانها في معنى شخصين وعند محمد القصة على الاباء فان كان مع التي لها قرابتان ابن بنت فلي قول أبي يوسف رحمه الله على ما احتاره القاضي الامام يقيم المال بينهما نصفان لانه يستبر بالابدان والتي لها قرابتان عزملة اثنتين فيكون المال على أربعة للذكر مثل حظ الانثيين لكل ذكر سهمان ولكل انثى سهمان كان مع التي لها قرابتان انة انة وابنة بنت بنت فند أبي يوسف القصة على الابدان فيكون المال

بينهم اخصا للتي لها قرابتان سيمان وللاينة سيمان والاينة الاخرى منهم على الابهاء اما الكلام في اولادهم واولاد
 العمان واولاد اولاد الاخوال والخالوات فنقول افرهم الى الميت اولى بان استووا في القرب فعند اتحاد الجبهة من كان ذو
 قرابتين يكون اولى وان اختلفت يقسم المال عليهم على نحو ما ذكرنا من المسائل اذا ترك ابنه خالة وابنة ابن خالة
 فالمرأة لابنة الخالة لانها اقرب بدرجة وكذلك اذا ترك ابنة حمة وابنة ابنة خالة وان ابنة العمة اولى وان كانتا من جهة
 مختلفتين لانها اقرب بدرجة وان ترك بنات المم مع ابنة خالة فليبت المم الثلثان وابنة الخالة الثلث وان كان البعض
 ذقرا اثنين والكلام فسه على نحو ما ذكرنا من اتحاد الجبهة واختلافها بابه فبما اذا ترك ثلاثة بنات عمت متفرقات
 فالمال كله لابنة العمة لاب وام وكذلك اذا ترك ثلاث بنات خالات متفرقات وان ترك ابنة خالة لاب وام وابنة حمة
 لاب وام فلا ينسب المم الثلثان وابنة الخالة الثلث هذا لان المساواة بينهما يعني به الاتصال بالميت موجود حقيقة
 ولكن القرابتان اقوى سببا فعند اتحاد الجبهة يجعل الاقوى في معنى الاقرب وكذلك لعدم عند اختلاف السبب
 والجبهة ولان قرابت نوى الارحام باعتبار معنى العصبية وقربة الاب في ذلك متقدمة على قرابة الام فجعل قوة السبب
 كزيادة القرب عند اتحاد الجبهة وعند اختلاف الجبهة يسقط اعتبار هذا المعنى فان كان احدهما ولده عصبية وولد
 صاحب فرض فعند اتحاد الجبهة يقدم العصبية وولد صاحب الفرض وعند اختلاف الجبهة لا يقدم وتعتبر المساواة
 في الاتصال بالميت وهي رواية ابي عمران عن ابي يوسف اما في ظاهر الرواية يقدم ولد العصبية على ولد صاحب الفرض
 حتى انه اذا ترك ابنة عم لاب وام واولاد ابنة حمة فالمال كله لبيت المم وهذا باخلافا لان الجبهة هنا تنفذ ولو ترك
 ابنة عم وابنة خال وخالة فلا ينسب المم الثلثان ولا ينسب الخال والخالاة الثلث في رواية ابي يوسف ولا تقدم بنت المم
 لصكونها وللعصبية لان الجبهة مختلفة هنا وفي ظاهر الرواية المال كله لابنة المم فقدم ولد العصبية مع اختلاف
 الجبهة وهذا لان ولد العصبية اقرب اتصالا بالبيت فكان اقرب اتصالا بالميت فان قيل فعلى هذا ينبغي ان
 تكون العمة احق بجميع المال من الخالة لان العمة ولد العصبية وهو اب الابو الخالة ليست بولد عصبية ولا ولد
 صاحب فرض فانهما ولد اب الام قلنا الخالة ولدها الام وهي صاحبة فرض فن هذا الوجه تتحقق المساواة بينهما
 في اتصال الوارث لبيت الابن اتصالا بالخالوة بوارث وهي ام فتستحق فرضة الام واتصال العمة بوارث وهو اب فتستحق
 نصيب الاب وان كان قوم هؤلاء من قوم الام بنات الاخوال والخالوات وقوم مع قبل الام من بنات العمامات
 والاعمام فالمال مقسوم بين القرابتين اقلنا سواء كان من جانب ذوقرابتين او كان من احد الجانبين ذوقرابتين
 ومن الجانب الاخر ذوقرابة واحدة ثم ما اصاب كل فريق يتخرج فيمن كان ذوقرابتين لاب على من قرابته لام لان
 نصيب كل فريق الاستحقاق له بجهة واحدة وكل واحد منهم اذا انفردا استحق جميع ذلك فعند الاجتماع تراعى
 قوة السبب في ذلك للقرابة فان استووا في القرابة فالقسمة بينهم على الابدان في قول ابي يوسف الاخر وفي
 قوله الاول وهو قول محمد القسمة على اول من يقع الخلاف به من الابهاء فبما اذا ترك ابن خالة وابنة خالة فالمال
 بينهم لذك كمثل حظ الاثنين وهذا باخلافا لان الابهاء قد انفقت وان ترك ابن حمة وابنة عم فان كانت ابنة عم
 لاب وام واولاد فهي اولى لانها ولد عصبية وابن العمة ليس بولد عصبية ولا ولد صاحب فرض وان كانت بنت المم لام
 فعلى قول ابي يوسف المال بينهما اقلنا باعتبار الابدان الثلثان لابن العمة والثلث لبيت المم وعلى قول محمد
 الثلثان لبيت المم والثلث لابن العمة لام واذا كان ابن حمة لاب وام فهو اولى بجميع المال لانه ذوقرابتين وكذلك
 اذا كان ابن حمة لاب لانه اولاد ذوقرابة الاب وفي استحقاق معنى العصبية يقدم قرابة الاب على قرابة الام فان ترك
 ثلاث بنات اخوال متفرقات وثلاث بنات خالات متفرقات وثلاث بنات عمت متفرقات فالثلثان لبيت المم والثلث
 ثم نشرح في ذلك ابن الخالة لاب وام وابنة الخالة لاب وام فيكون المال بينهم اقلنا في قول ابي يوسف الاخر على اعتبار
 الابدان لابن الخالة الثلثان ولا ينسب الخالة الثلث وعلى قول محمد رحمه الله على عكس ذلك وان كان مع هؤلاء ثلاث

بنات أمهم متفرقين فالمال كله لابنة العم لابو أم خاصة لان ابنة العم لابو ابنة العم لام سواء في ذلك ان كل واحدة
منهما ليس بولد عصبه ولا ولد صاحب فرض وكلما ترج ابنة العم لابو ام على ابنة العمه لابو ام فكذلك يرج
على ابنة العمه لابو ام فلا يتغير هذا الاستحقاق بكثرة العدد من أحد الجانبين وقوله العبد من الجانب الآخر لان
الاستحقاق للمدني به وهو الاب والام وذلك لا يختلف بقلة العدد وكثرته وهو سؤال أبي يوسف على محمد في أولاد البنات
فان هناك لو كان المدني به وهو المعتز لما اختلفت القسمة بكثره العدد وقيلته كما في هذا الموضوع لان الفرق بينهما
لمصدره الله ان هناك تعدد الفروع بتعدد المدني به حكما وهنا لا بتعدد المدني به حكما لانه انما يتعدى الشيء حكما
اذا تعدد حقيقة ولا يثبت التعدد حكما بتعدد القرابات وأما الكلام في أولاد العمات وأولاد الخالات اذ تركت
بنت عمه لابو ام وابن بنت عمه لابو ام فالمال بينهما لذك كمثل حظ الاثنين بخلاف لان الاصول قد اتفقت
ترك ابنة عمه لابو ام وابنه خالة لابو ام فلا ينافي ابنة العمه الثلثان وليت الخالة الثلث وهذا بخلاف وكذا اذ ترك
بنت ابن عمه لابو ام وابنة ابنة خالة لابو ام فليتب ابن العمه الثلثان ولا ينافي ابن الخالة الثلث أما الكلام في أمهم الام
وعمتها وأمهم الاب وعمتها وأخوال الام وخالاتها اذ ترك الميت خالة لام وارثه لها نكاحا وخالاتها بمنزلة خاله ونكاته
فان ترك خالة الام وعمه الام فقد ذكر أبو سليمان الجرجاني عن أمهم ان المال بينهما اثلاث ثلثاه للعمه وثلثه للخالة
وجعلهما على هذه الرواية بمنزلة خالة الميت وعمة وذكر عيسى بن أبان ان المال كله للعمه وذكر يحيى بن آدم ان المال
كله لخالة الام وجعله رواية أبي سليمان ان في توريثه هذا النوع المدني به قائم مقام الميت فعمه الام بمنزلة عمه الميت
وكذلك خالة الام بمنزلة خالة الميت وفي عمه الميت وخالاته القسمة بينهما اثلاثا كذلك هذا وان ترك عم الاب وعمه
الاب والمال كله لم الاب ولو ترك عم الاب وعمة وخال الاب وخالاته فالمال كله لهما اذا انفردا لابو ام وأولادها
عصبه وان كان لام فالمال بينهما اثلاثا على الايدان في قول أبي يوسف الآخر وعلى المدني به في قوله للاول وهو قول
محمد رحمه الله وان كان هناك عمه الاب وخالاته فعلى رواية أبي يوسف المال بينهما لذك كمثل حظ الاثنين كما بينا وعلى
رواية عيسى بن أبان ويحيى بن آدم المال كله لعمه الاب لانها ولد العصبه وهو ولد الاب ولا ينافي بقراءة الاب
وقراءة الاب في معنى العصبه مقدم على قرابة الام وان اجتمع الفريقان يعني عمه الاب وخالة الاب وعمه الام وخالة
الام لقوم الاب الثلثان ولقوم الام الثلث ثم قسمة كل جزء بين كل فريق في هذا الفصل كما تقدم ولا يختلف
الجواب بكون أحدهما ذي قرابتين والآخر ذي قرابة واحدة في القسمة عند اختلاف الجهة لكن في نصيب كل
فريق يرجع ذوا قرابتين والآخر ذو قرابة واحدة على ما بينا في الفصل المتقدم وان اجتمع عم الاب وعمة وخالة
الام وخالاتها فالشهور من قول أهل العراق ان نصيب الام وهو الثلث فيقسم بين خالها وعمها على ثلاثة بفضل
الذكر على الانثى فان كانتا من أمه لان النسوبة بين أولاد الام اذا كانوا يتصلون بالميت وهم أخوة الميت وأخواته اذا
كانوا لابو ام اذا كانوا يتصلون بوارث الميت فلا نسوبة قبل بفضل الذكرك على الانثى في رواية الحسن بن زياد وأبي
سليمان الجرجاني ونصيب الاب يقسم بين قرابته اثلاثا وهذا ظاهر ولو اجتمع ثلاثة أخوال متفرقين أم وعمهم وعمة
أب من أم فعلى الرواية المشهورة فمن أهل العراق وهم اللورثون من جهتين يقدم من هولاب ولو ترك خالتي أم
وعمتي أم لاب فعلى الرواية المشهورة من أهل العراق الثلث لخالتي الام والثلثان بين العمة ويحصل كان الام ماتت
وتركت أبوين فللام الثلث سهم من ثلاثة وللأم الثلثان سهمان من ثلاثة ثم ما أصاب الام فهي لمن بدلي بها وانه
لا يستقيم ولما أصاب الاب ينتقل الى من بدلي به وتصح المسئلة من ستة خال أم الابو ام عمه أم الاب فعلى الرواية
المشهورة عن أهل العراق فيحصل كان الام ماتت عن أبوين فقريضتهما ثلثة أسهم للام تنتقل الى أختها وسهمان
للأب تنتقل الى أخته فتصير في الحاصل كخالة الام سهم وللأب عمه أم الاب سهمان وان ترك ثلاثة أخوال لاب
متفرقين وثلاث عمات أب متفرقات وثلاث خالات أم متفرقات فعلى القول المشهور من أهل العراق يحصل كان الام

ماتت وتركت أما كان المال لها ثم انما ماتت عن أبوين فقد نصيبهم من ثلثته سهم للام ينقل ذلك الى أخوت الأب
 وأم وصيه من اللام تقسم بين خمسة الأب لاب وأم وبس خال الأب لاب وأم على ثلاثة السهم للثلاث وللخال الثلث وكان
 هذا الأب أيضا مات وترك أبوين وان هذا الأب وارثان من جهة أبيه ومن جهة أمه فنصيب أمه ينتقل الى الم
 وانكسر بالاثلاث فيضرب ثلاثة في ثلاثة تصير تسعة فنه تعج المسئلة وعلى هذا القياس تخرج هذه المسائل
 والكلام في هؤلاء بمنزلة الكلام في آبائهم وأمهاتهم ولكن عند انعدام الأصول فلما عند وجود أحد من الأصول
 فلا شيء للأولاد كالأب لا أحد من أولاد العمات والخالات عند بقائه وخالة الميت وتصور في هذا الجنس شخص
 له قرابتان سانه في امرأة له الخلام واخت لاب فتزوج اخوها لهما اختلا بها وهي أيضا عمتها لاب وأم وولد لهذا الولد
 ولد ثم مات الثاني فهذه المرأة خالة ابنه لأمه وجمعة ابنه لأم ثم الجواب في هذا الفصل على الاختلاف الذي بيننا في ذى
 القرابتين في بنات الاخوة وأولاد الاخوات قال رحمه الله تعالى ﴿والترجيح بقرب الدرجة﴾ يعني انهم بطريق
 العصبية فيقدم الأقرب على الأبعد في كل صنف منهم كافي العصبية قال رحمه الله ﴿ثم يكون الأصل وارثا﴾ أي
 اذا استويا في الدرجة فن يدلي بوارث اولى من كل صنف لان الوارث اقوى قرابة من غير الوارث بدليل تقديمه عليه
 في استحقاق الارث فكان من يدلي به اقوى وللقوة تأثير في التقديم الانرى ان بنى الاعيان يقدمون على بنى العلات
 في العصبية لهذا المعنى قال رحمه الله ﴿وعند اختلاف جهة القرابة للأب ضعف قرابة الأم﴾ اي اذا كان بعض
 ذوى الارحام من جهة الأب وبعضهم من جهة الأم كان من هو من جهة الأب للثلاث ومن هو من جهة الأم الثلث
 لسائر بنان من قضية عمر وابن مسعود رضى الله عنهما ولان قرابة الاباء اقوى فيكون لهما الثلثان والثلث لقرابة
 الأم وهذا لا يتصور في الفروع وإنما يتصور في الأصول والعمات والخالات قال رحمه الله ﴿وان اتفق الأصول
 فالقسمة على الاذن﴾ أي اتفقت صفة من يدلون به في الذكورة والانوثة ولم يختلفوا فيها كانت القسمة على ابدانهم
 حتى يفعل بينهم للذك كمثل حظ الاثنين وللاراد الأصول المتدلى بهم سواء كانوا أصولا لهم أم يكونوا قال رحمه الله
 ﴿والا فالعدد منهم والوصف من بعض اختلاف﴾ أي ان لم تتفق صفة الأصول يعتبر العدد من الفروع المدلون بهم
 والصفة من البطن المختلفة فيقسم المال على ذلك البطن فيعتبر عدد كل واحد من ذلك البطن بعد فروعه حتى يجعل
 الذك الذي في ذلك البطن ذكورا بعد فروعه والانثى الواحدة انا ثا بعد فروعها وتغطي الفروع ميراث الأصول
 واذا كان فيهم بطون مختلفة يقسم المال على اول بطن يختلف على الصفة التي ذكرنا ثم يجعل الذك كورثا اتفقوا الاثا
 حائفة بعد القسمة فما اصاب الذكور يجمع ويقسم على اول بطن يختلف به ذلك وكذا اما اصاب الاثا وههنا
 يعمل الى ان ينتهي الى الذين هم احياء وهذا قول محمد وعنده ابي يوسف والحسن من زيادة تعتبر ابدان الفروع سواء
 اتفقت صفة الأصول في الذكورة والانوثة او اختلفت ولو كان بعضهم جهاتا او أكثر تعتبر الجهتان والجهات فيرت
 بكل جهة غير ان ابا يوسف يعتبرها في الفروع وعنده رحمه الله في الأصول بخلاف الجدة حيث لا ترث الابوية واحدة
 عند ابي يوسف وذو الرعم يرتبها لجهتين عنده في الصحيح والفرق له على هذه الرواية ان الجدة تنسحق الارث باسم الجدة
 والاسم لا يختلف بينهما وارث ذوى الارحام ثم بالقرابة فيمتد بتعدد اوقول محمد اصح في ذوى الارحام جدها وهو اشهر
 الرايين عن ابي حنيفة قال رحمه الله ﴿والفروض نصف وربع وعن ثلثان وثلاث سدس﴾ أي الفروض المقررة
 في كتاب الله هذه الستة وهي فوطان على التنصيف ان بدأت بالاكثار والتضعيف ان بدأت بالانقلا فتقول النصف ونصفه
 ونصف نصفه والثلثان ونصفه ونصف نصفه او تقول الثلث ونصفه ونصف نصفه والسادس وضعفه وضعف نصفه
 قال رحمه الله ﴿ومما خرجها اثنان النصف وأربعة وثمانية وثلاثة وسنة لهما واثنى عشر وأربعة وعشرون بالاختلاف﴾
 أي خارج هذه الفروض لا تشمل او اما ان يجيء كل فريق منها مفردا او مختلطاً بغيره فان جاء مفردا فمخرج كل
 فرض مجبه وهو المخرج الذي يشاركه في المحرورف الا النصف فانهم اثنان وليس له معنى وذلك مثل الثلث من ثمانية

وكالمائة اذا كانت السهام أكثر لانها تنقسم عليهم كما تنقسم المائة وفائدة التصحيح بيان كيفية العمل في القسمة بين المشتهين من أقل عدد يمكن على وجهه يعلم المحاصل لكل من الكسر ولهذه المسمى تصحيحاً قال رحمه الله فان أنكر حفظه فربى ضرب وفق العددي في القرية ان وافق أي اذا أنكر نصيب طائفة من الورثة بنظر بين رؤسهم وسهامهم فان كان بينهما موافقة ضرب وفق عددهم في القرية وهى أصل المسئلة وعولها ان كانت مائة فالمبلغ تصحيح كعبه وأخت لام وعشرين أخلاب وأصلها من ستة فللمدة منهم وكذا الاخت لام وللأخوات لاب أربعة لا تنقسم عليهم وتوافق رؤسهم بالربع فاضرب ربع رؤسهم وهو خمسة في أصل المسئلة وهو ستة تبلغ ثلاثين فمما تصح قال رحمه الله **والا فالعددي في القرية والمبلغ مخزجه** أي ان لم توافق الرؤس السهام فاضرب عدد الرؤس في سهام القرية وهى أصل المسئلة وعولها ان كانت مائة فالمبلغ من الضرب فهو التصحيح في المسئلتين أي في المبينة والموافقة وقد ذكرنا مثال الموافقة ومثال المبينة زوج وسبع أخوات لاب أصلها من ستة وتطول الى سبعة للزوج النصف ثلاثة وللأخوات الثلاثان أربعة فلا ينقسم عليهم ولا يوافق فاضرب رؤسهم في القرية ستة تبلغ تسعة وأربعين فمما تصح قال رحمه الله **وان تعدد الكسر وتماثل ضرب واحد أي اذا أنكر على أكثر من طائفة واحدة وتماثل اعداد رؤس المنكر عليهم يضرب فر يق واحد في أصل المسئلة وعولها ان كانت مائة فالمبلغ من الضرب فهو تصحيح المسئلة مثله ست أخوات لاب وأم وثلاث أخوات لام وثلاث جدات أصلها من ستة وتطول الى سبعة للأخوات لاب وأم الثلاثان أربعة لا تنقسم عليهم ولا توافق النصف فرد رؤسهم الى النصف ثلاثة وللأخوات لام الثلث سهمان لا تنقسم عليهم ولا توافق وللمدة سهمان لا ينقسم عليهم ولا يوافق فاجتمع معك ثلاثة أعداد مائة فاضرب واحدا منهم في القرية ستة تبلغ احدى وعشرين فمما تصح ولو كان بعض الأعداد مائة دون البعض ضرب رؤس فريق واحد من المتباينين في عدد رؤس الفريق المساين لهم أوفى وفعه ان وافق فمما يبلغ ضربه في القرية ستة فالمبلغ صحت منه المسئلة مثاله لو كان عدد الأخوات خمسا مثالا في المثال المذكور والمسئلة بها ضربت ثلاثة في خمسة تبلغ خمسة عشر ثم اضرب خمسة عشر في القرية ستة وهي ستة تبلغ مائة وستة ومما تصح ولو كان المبين أكثر من طائفة واحدة يضرب ما يبلغ من الضرب الاول فيه وفي وقته ثم ما يبلغ في القرية ستة فالمبلغ تصح منه المسئلة مثاله أربع زوجات وخمس أخوات لام وثلاث جدات وثلاث أخوات لاب أصلها من اثني عشر وتطول الى سبعة عشر فلا ينقسم على الكل ولا يوافق فعدد الأخوات لاب بمئات الجداد فتكتفي باحدهما فاضرب ثلاثة في أربعة تبلغ اثني عشر ثم في خمسة فتبلغ ستين ثم تضرب الستين في القرية ستة وهي سبعة عشر تبلغ الفا وعشرين فمما تصح المسئلة قال رحمه الله **فان توافق فالوفق والا فالعددي في العدد ثم وهم جميع المبلغ في القرية وعولها أي اذا توافق بين أعداد الرؤس فاضرب وفق أحدهما في جميع الآخر ثم اضرب ما يبلغ في وفق الثالثة ان وافق المبلغ الثالث وان لم يوافق فاضرب كله فيه فالمبلغ فاضرب في القرية ستة فالمبلغ تصح منه المسئلة ولو كان فريقين رابع ضرب فيه ما يبلغ من ضرب الرؤس في الرؤس ان لم يوافق وان وافقه ففي الوفاق ثم ما يبلغ في أصل المسئلة فمما يبلغ منه تصح المسئلة مثال الموافقة أربع زوجات وبثانية عشر اختا لام واثناعشر جدة وخمسة عشر اختا لاب أصلها من اثني عشر وتطول الى سبعة عشر فلزوجات الأربع ثلاثة لا ينقسم عليهم ولا يوافق وللأخوات لام الثلث أربعة لا ينقسم عليهم ويوافق بالنصف فرد رؤسهم الى النصف تسعة وللجدات السدس سهمان لا ينقسم عليهم وتوافق بالنصف فرد رؤسهم الى النصف ستة وللأخوات لاب الثلاثان ثمانية لا ينقسم عليهم ولا يوافق فبين خمسة عشر والسبعة موافقة بالثلث فاضرب ثلث أحدهما في جميع الآخر تبلغ تسعين ثم ما ينقسم بالربع موافقة بالنصف فاضرب نصف أحدهما في جميع الآخر تبلغ مائة وعشرين ثم اضرب المائة والثمانين في القرية ستة وهي سبعة عشر تبلغ ثلاثة آلاف وستين فمما تصح المسئلة ومثال المبينة خمس أخوات لاب وثلاث أخوات لام وسبع جدات وأربع زوجات أصلها من اثني عشر وتطول الى****

سبعة عشر فلا خوات للاب الثلاثان غائبة لا تنقسم علمهن ولا توافق وللعهدات السدس سهمان لا تنقسم علمهن ولا توافق والخمسة لا توافق فاضرب احدهما في الاخرى تبلغ خمسة عشر وخمسة عشر لا توافق الاربعة فاضرب احدهما في الاخرى تبلغ اثنين والستين لا توافق السبعة فاضرب احدهما في الاخرى تبلغ اربعة عشر ثم اضرب اربعة وعشرين في الفريضة وهي سبعة عشر تبلغ سبعة آلاف ومائة واثنان واربعين فاعلم وله طرق اخر مذكورة في المطولات قال رحمه الله **﴿ وما فرض يرد على ذوى القروض بقدر فقرهم والاعلى الزوجين ﴾** أى بردهما فضل من فرض ذوى القروض اذ لم يكن في الورثة عصبة فلو كان فيهم فالفاضل بعد القروض للهصة الاعلى الزوجين فانه لا يرد عليهما وهو قول عامة الصحابة رضي الله عنهم وبه اخذ اصحابنا وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه الفاضل لبيت المال وبه اخذ مالك والشافعي رحمه الله وقال عثمان بن عفان يرد على الزوجين ايضا ولنا قوله تعالى واولو الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله وهو الميراث فيكون أى من بيت المال ومن الزوجين الا فيما ثبت لهم بالنص وكان ينبغي ان يكون ذلك لجميع ذوى الارحام لاستوائهم في هذا الاسم الا ان اصحاب القرائن قدموا على غيرهم من ذوى الارحام لقوة قرابتهم الاخرى انهم يقدمون في الارث فكانوا احق به ومن حيث السنة ما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل على سعد بن عوده فقال يا رسول الله انى في مال ولا يورثنى الابن ابنتي الحديث ولم ينكر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم حصر الميراث على ابنته ولو لان المحكم كذلك لانكر عليه ولم يقره على الخطا لاسيما في مواضع الحاجة الى البيان وكذا روى ان امرأة اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله انى تصدقت على اى بھارية فانت اى وبقيت الجارية فقال وجب أجرك ورجعت اليك في الميراث فجعل الجارية رابعة اليها حكم للميراث وهذا هو الورد ولان اصحاب القرائن ساووا الناس كلهم وترجوا بالقرابة فبحرجهون بذلك على المسلمين ومائل الباب اربعة اقسام ان يكونوا جنسا واحدا أو أكثر عند عدم من لا يرده عليه أو عند وجوده فلا تخرج مسائله من هذه الاربعة على ما يجيى في أثناء البحث قال رحمه الله **﴿ وان كان من يرده عليه جنسا واحدا فالمسئلة من رؤسهم كبنتين أو اختين ﴾** لانهما لما استويا في الاستحقاق صارا كبنتين وأخوين فيحصل المال بينهما نصفين وكذا الجد فان ما ذكرنا والمراد بالاخت ان يكونا من جنس واحد بان يكون كلاهما لام أو لاب أو لابي بن قال رحمه الله **﴿ والابن سهمان من اثنين وسدسان وثلاثة وثلاث وسدس واربعة لو نصف وسدس وخمسة لو ثلثان وسدس أو نصف وسدسان أو نصف وثلث ﴾** أى ان لم يكن من يرده عليه جنسا واحدا بان كانا جنسين فجعل المسئلة من سهامهم ففعل من اثنين واجمعاهما سدسان كجد وقاغت لام أو من ثلاثة اذا اجتمع نصف وسدس كام أو جده مع من يعقق الثلث من الابن أو اختين لاب أو ثلاث اخوات متفرقات أو ام واغت لام واغت لاب أو نصف وثلث لام واغت لاب أو أخوين لام أو اخت لاب أو بن أو لاب ولا يتصور ان يجتمع في باب الرأ أكثر من ثلاث طواف فاذا جعلت المسئلة من سهامهم تحقق رد الفاضل عليهم بقدر سهامهم وهذا النويان اللذان ذكرناهما احدهما ان يكونوا جنسا واحدا والآخر اكثر من ذلك فيما اذا لم يمتثل به من لا يرده عليهم وبقي النويان الآخران وهما اذا اختلفا بكل واحد من النوعين من لا يرده عليه قال رحمه الله **﴿ ولومع الاول من لا يرد عليه اعط فرضه من اقل محارجه ثم اقيم الباقي على من يرده عليه كزوج وثلاث بنات ﴾** أى لو كان مع الاول وهما اذا كانوا جنسا واحدا من لا يرده عليه وهو واحد الزوجين اعط فرض من لا يرده عليه من اقل محارجه ثم اقم الباقي على رؤس من يرده عليه من استقام الباقي عليهم كزوج وثلاث بنات للزوج الربيع فاعطه من اقل محارجه الربيع وهو اربعة فاذا اخذ ربه وهو سهمين بقي ثلاثة اسهم واستقام على رؤس البنات قال رحمه الله **﴿ وان لم يستقم فان وافق رؤسهم ﴾** كزوج وثلاث بنات أى لو كان مع الاول وهما اذا كان جنسا واحدا من يرده عليه ان استقام الباقي عليهم كزوج وثلاث بنات فاضرب وفق رؤسهم **﴿ في عجز فرض من لا يرده عليه والا فاضرب كل مددر رؤسهم في عجز فرض من لا يرده عليه ﴾** على مددر رؤس من يرده عليه **﴿ كزوج وخمس بنات ﴾** أى ان لم يستقم الباقي بعد فرض من لا يرد

عليه على عدد رؤس من برد عليه بنظر فان كان بين الباقي من فرض من لا برده عليه ورؤسهم موافقة في ضرب
وفقد رؤسهم في مخرج فرض من لا برده عليه كزوج وست بنات فان يعنه ما موافقة في الثلث فرد رؤسهم الى اثنين
ثم اضرب به في اربعة وان لم يوافق الباقي رؤسهم كزوج ونفس بنات فانه لا موافقة بين الخمسة والثلثة فاضرب جميع
رؤسهم وهو الخمسة في اربعة فالتبع في الوجهين تصحيح المسئلة فتصح في الاول من ثمانية وفي الوجه الثاني من عشرين
لانك في الاول ضربت اثنين في اربعة وفي الثاني خمسة في اربعة فباخذ الزوج في الاول سهمين يبق ستة فكل واحدة
من البنات سهم واحد في الثانية خمسة فقمم الباقي على خمسة يصيب كل واحدة منهن ثلاثة اسهم قال رحمه الله ولو
مع الثاني من لا برده عليه المراد بالثاني ان يكون طاقنتان او اكثر أي لو كان مع الطاقنتين او اكثر من لا برده عليه
قال رحمه الله فاقسم ما بقي من مخرج فرض من لا برده عليه على مسئلة من برده عليه وهو سهامهم على ما بينا
كزوجات واربع جدات وست اخوات لام في الزوجة الرب فاعطاهن اقل مخارجهم وهو واحد من اربعة يبق
ثلاثة تنقسم على ثلاثة لان سهامهن ثلاثة قال رحمه الله وان لم يستقم فاضرب سهام من برده عليه في مخرج فرض
من لا برده عليه كاربعة زوجات وتسع بنات وست جدات أي ان لم يستقم الباقي من فرض من لا برده عليه على سهام
من برده عليه أي على مساكنهم فاضرب سهام من برده عليه في مخرج فرض من لا برده عليه فالتبع في مخرج منه حق كل واحد
من غير كسر وهذا الضرب ليس ان مخرج فرض الفر يقين من اقل عند يمكن للتصحيح فسهام من برده عليه فيما مثل به
خمس اربعة البنات وواحدة للجدات وما بقي من فرض من لا برده عليه سبعة وهو لا يتقسم على خمسة فاضرب الخمسة
في الثمانية تبلغ اربعين هذه مخرج سهام كل واحد مما قل زوجات الثلث خمسة والباقي من برده عليه قال رحمه الله
ثم اضرب سهام من لا برده عليه في مسئلة من برده عليه وسهام من برده عليه فيما بقي من مخرج فرض من لا برده عليه
وهذا البيان طريقة معرفة سهام كل فريق من هذا المبلغ فاذا اردت معرفة سهام الزوجات في المثال الذي ضربته
فاضرب سهمين في خمسة فهو نصيبهن واذا اردت معرفة نصيب البنات فاضرب سهامهن في خمسة وهو اربعة فيما بقي
من فرض من لا برده عليه وهو سبعة تبلغ ثمانية وعشرين فهولهن وللجدات سهم مضروب في سبعة بسبعة واما ان كان
الضرب على ما ذكرنا لان الخمسة لما ضربت في الثمانية وجب ان يضرب سهام كل فريق من الثمانية في الخمسة
لزوجات واحسد من الثمانية والباقي من برده عليه وهو سبعة فتضرب في الخمسة فتبلغ خمسة وثلاثين فصارت السبعة
مضروبة في الخمسة بالنسبة الى اصل مسئلة من برده عليه لان كل من له من الثمانية مضروب في خمسة وكلنا الخمسة
مضروبة في نصيب كل واحد من الثمانية لان عدد كل ضرب في عدد يكون كل واحد منهما مضروبا ومضروبا فيه
ولهذا غير العبارة بقوله وسهام من برده عليه فيما بقي من مخرج فرض من لا برده عليه للتغير العمل فاذا عرف فرض
الفر يقين بما ذكر يحتاج الى معرفة التصحيح ولهذا ايدته قال رحمه الله فاذا انكسر فصح كما في أي اذا انكسر على
البعض او على الكل فصح المسئلة بالطريق المذكورة في التصحيح لان السهام اذا لم تنقسم على ارباعها احتج الى التصحيح
وما ذكر في هذا الباب من الضرب لم يكن الا ليخرج سهام كل فريق عن برده عليه ومن لا برده عليه من عدد واحد كما
ذكرنا من مخارج السهام لا تصح المسئلة عليهم وقد كررنا طريق التصحيح وطريق معرفة سهام كل واحد من آحاد
الفريق فلا نعد والمثال الاول الذي ذكره المصنف وهو زوجة واربع جدات وست اخوات لام وتضع من ثمانية
واربعين والمثال الثاني وهو اربعة زوجات وتسع بنات وست جدات تسع من الف واربع عاشر اربعين قال رحمه الله
وان مات البعض قبل القسمة أي اذا مات بعض الورثة قبل القسمة ويسمى هذا النوع من المسائل مناصفة مقابلة
من النسخ وهو الازالة يقال نسخت الشمس الظل أي ازالته ونسخت الكتاب واستعمله فيما اذا صار بعض الانصاء
مرا قبل القسمة لما قسمه من نقل العمل والتصحيح الى الطريقة الثانية قال رحمه الله فصح مسئلة الميت الاول
واعطى سهام كل وارث ثم صح مسئلة الميت الثاني وانظر بين ما في يده من التصحيح الاول وهو نصيب الميت الاول وبين

التصحيح الثاني ثلاثة احوال في أى التوافق والتباين والاستقامة فان استقام ما في يده من التصحيح الاول فلا ضرب وصحان من تصحيح مسألة الميت الاول في أى صحت الفر يضتان فريضة الميت الاول والثاني معصمت منه الاولى وان لم تستقم فان كان بينهما موافقة في أى بين ما في يده وهو نصيبه من الاول وبين فريضته وهو التصحيح الثاني فلا ضرب وفق التصحيح الثاني في كل التصحيح الاول وان كان بينهما مباينة في أى بين ما في يده وفريضته وبين التصحيح الثاني فلا ضرب لكل التصحيح الثاني في التصحيح الاول فالمبلغ يخرج المثلثين في أى ما يبلغ من الضرب لتصحيح الفر يضتين فريضة الميت الاول وفريضة الميت الثاني فلا ينظر بين السهام والرؤس في الاحوال الثلاثة في تصحيح الفر يضة فكذا بينهما حتى اذا انقسم ما في يده على فريضته لا حاجة الى الضرب كما اذا انقسم نصيب الفر يق من أصل المسئلة على رؤسهم وان لم ينقسم فان وافق تضرب وفق فريضته وان لم يوافق تضرب كل الفر يضة الثانية في الفر يضة الاولى كما في الرؤس فاذا عرف ذلك يحتاج الى بيان طريق معرفة نصيب كل واحد من ورثة الاول والثاني بالطريق المذكور في التصحيح وقد بينته في المختصر قال رحمه الله في واضرب سهام ورثة الميت الاول في التصحيح الثاني أوفى وقته في أى نصيبه وسهام ورثة الميت الثاني في نصيب الميت الثاني أوفى وقته في الفر يضة الاولى فان كان قسم من برث من الميتين ضربته من الاولى في الفر يضة الثانية أوفى وقته مضروب في الاولى فنصيب كل واحد لا يكون مضروباً مضروباً فذلك وجب ضرب به قسمه وكان ينبغي ان يضرب نصيب الميت الثاني وهو الذى في يده الثانية أوفى وقته لانه من جهة ورثة الميت الاول الآن نصيبه لم ياصره ان كان مضمناً لورثته وكان مقسوماً بينهم فاستغنى عن ذلك بضرب نصيب كل واحد من ورثته فيما في يده أوفى وقته ما في يده ونظراً بما ذكر في الرد أن سهام من لا يرده عليه تضرب في سهام من يرده عليه وشهام من يرده عليه تضرب فيما بقي من فروض من لا يرده عليه ولومات ثالث قبل القسمة فاجعل المبلغ الثاني مقام الاول والثاني في العمل فلومات رابع فاجعل الثالث مقام الاول والرابع مقام الثالث وهكذا كل مائة واحد قبل القسمة تقسم مقام الثاني والمبلغ الذى قبل مقام الاول الى ما ينشأه هذه الذاعات الثاني وخلف ورثة غيرهم كان معهم ميراث الميت الاول أو كانوا هم بينهم ولكن جهة ارثهم من الميتين مختلفة وان كانوا هم بينهم ولم يختلف غيرهم من الورثة جهة ارثهم من الميتين متحدة ألغيت جميع مائة قبل القسمة وصحت فريضة الميت الا آخر فكانه لم يمت الا هو ولم يكن وارث غير ورثته وهذا النوع يسمى المناخ التناقض قال رحمه الله في يعرف خط كل فريق من التصحيح بضرب ما لكل من أصل المسئلة فيما مضربته في أصل المسئلة في أى يعرف نصيب كل فريق من التصحيح بضرب نصيب كل فريق من أصل المسئلة في مبلغ الرؤس وهو المضروب في الفر يضة خالف فهو نصيب ذلك الفريق وقد بيناه من قبل في موضعه معناه لو ترك زوجة وعشرين بنتاً وأما قلزوجة ثلاثة ولكل من الاب والام أربعة والبنات ستة عشر وبن عشرين لا تنقسم عليهم لكن بين سهامهم ورثتهم موافقة بالربع فاضرب وفق رؤسهم وهو خمسة في سبعة وعشرين تبلغ مائة وخمسة وثلاثين فهذه هي جزء السهم وهي وفق الرؤس قلزوجة ثلاثة مضروبة في خمسة وعشرين تبلغ ثمانين فهنا قد ضربت ما لكل فريق من التصحيح فيما مضربته في أصل المسئلة وهو وفق الرؤس قال رحمه الله في وحط كل فرد نسبة سهام كل فريق من أصل المسئلة الى عدد رؤسهم مفرد ثم يعطى بمثل تلك النسبة من المضروب لكل فرد في أى يعرف نصيب كل واحد من أفراد الفريق بان تناسب مهام جميع الفرق من أصل المسئلة الى عدد رؤس ذلك الفر يق فما وجد بنسبته اعطى لكل واحد من أحاد ذلك الفريق بمثل تلك النسبة من المضروب فيخرج نصيب كل واحد منهم ومعنى قوله مفرد أى نصيب الى فريق واحد من غيرهم فريق آخر عند النسبة وهذه المسئلة والتي قبلها موضعهما باب التصحيح وقد ذكرناهما هناك وطريقاً آخر فلا نعيدهما قال رحمه الله في وان أردت قسمة التركة بين الورثة والفرما مضرب سهام كل فريق وارث من التصحيح في كل التركة ثم اقم المبلغ على التصحيح وكذا الدين بان تضرب دين كل غريم في التركة وتقيم الخارج على مجموع الدين وهذا اذا

لم يكن بين التركة والتصحیح ولا بين التركة ومجموع الدين موافقة وان كان بينهما موافقة فاضرب نصيب كل واحد من الورثة ودين كل غريم في وفق التركة فما بلغ فاقسمه على وفق التصحیح أو على وفق مجموع الدين فما خرج من القسمة فهو نصيب ذلك الوارث أو الدين لأنه يجعل دين كل غريم بمنزلة سهام كل وارث ومجموع الدين بمنزلة التصحیح وهذا مبني على قاعدة مجمدة في الحساب وهي أنه متى اجتمع اربعة اعداد متناسبة وكان نسبة الاول الى الثاني كنسبة الثالث الى الرابع وعلم من تلك الاعداد ثلاثة مجهول واحد امكن استقراجه المجهول وفيما نحن فيه اجتمع اربعة اعداد متناسبة اولها سهام كل وارث من التصحیح وثانيها التصحیح وثالثها المحاصل لكل وارث من التركة ورابعها جميع التركة لان نسبة السهام الى التصحیح كنسبة المحاصل من التركة الى جميع التركة والثالث مجهول والباقي معلوم فاذا ضربت الطرف في الطرف كان ضرب الباقي في الثالث فكذلك اذا قسمت المبلغ على الثاني خرج الثالث ضروري ان كل مقدار تركي من ضرب عدد اذا قسم على احد العددين خرج الاخر كنسبة عشر مثلاً ما تركت من ضرب ثلاثة في خمسة اذا قسمتها على ثلاثة خرج خمسة واذا قسمتها على خمسة خرج ثلاثة وهذه القاعدة هي الاصل في معرفة نصيب كل واحد من احدى الفريقين واذا اجتمع هناك اربعة اعداد متناسبة نصيب الفريق من اصل المسئلة وعدد الفريق المحاصل من اصل المسئلة وعدد الفريق المحاصل لكل واحد من احدى الفريقين من التصحیح ومبلغ الرئيس نسبة نصيب الفريق من اصل المبلغ الى عددهم كنسبة المحاصل الى التصحیح لكل واحد الى مبلغ الرئيس وهو المضروب في اصل المسئلة والثالث مجهول والباقي معلوم ونسحق المجهول في مثل هذا بالطرق المذكورة في التصحیح وكذا العمل في قضاء الدين اذا كانت التركة لا تفي به فدين كل غريم بمنزلة سهام كل وارث ومجموع الدين بمنزلة التصحیح فمطلب الموافقة بين مجموع الدين وبين التركة ثم العمل فيه على ما بينا قال رحمه الله ومن صالح من الورثة على شيء فاجعله كان لم يكن واقسم ما بقي على سهام من بقي كما لان لمصالحها اعطوه جعل مستوفيا نصيبه من العيب وبقي الباقي مقسوما على سهامهم وقوله فاجعله كان لم يكن فيه نظره لا به قبض بدل نصيبه فكيف يمكن جعله كان لم يكن بل يجعل كانه مستوف نصيبه ولم يستوف الباقيون انصباهم الاتري ان المرأة اذا ماتت وخلفت زوجا واماً ومهما فصالح الزوج على ما في ذمتهم المهر بقم الباقي من التركة بين الام والعم اثلاثا للام سهمان وسهم للعم ولو جعل الزوج كان لم يكن لكان للام سهم لانه الثلث بعد خروج الزوج من الدين والام سهمان لانه الباقي بعد الفروض ولكن تاخذني ثلث الكل وهو سهمان من ستة فلزوج النصف ثلاثة وقد استوفاه باخذ بدله في السدس وهو سهم للعم وكذا الوما ت المرأة وخلفت ثلاثة اخوات متفرقات وزوجا فصالحات الاخت لاب وام وخروجت من الدين كان الباقي ينقسم اقسام ثلاثة للزوج وسهم للاخت الام وسهم للاخت لاب على ما كان لهم من ثمانية لان اصلها ستة وتعود الى ثمانية واذا استوفت الاخت نصيبها هو ثلاثة تبقى خمسة ولوجعلت كلها لم تكن لكانت من ستة وبقي سهم للعصبة

وهذا آخر ما تيسرنا للغة صيد الله وعونه وحسن توفيقه في هذا الكتاب واسأل الله العظيم أن ينفع به

جميع الطلاب ومن نظر فيه من المهين والاصحاب وأن عن علينا بعفوه وبدخلنا دار السلام بكرمه وحلمه وجوده وولطفه من غير مشقة ولا حساب ولا عقاب ولا عاتبة ولا مناقشة

ولا عتاب وأن يحتم لنا بخير ويجعل لنا الجنة دار ما توب وأن يجعل مقرنا باعلى

الدرجات ويبلغنا أقصى المراتب بحرمته محمد صلى الله عليه وسلم سيد

المرادات وأن يشفع فينا بنيه المصطفى ويحشرنا في زمرة من لم

يعامله بمشقة ولا جفا آمين والله تعالى أعلم

بالصواب والله المراجع

والسائق

﴿ يقول راجي غفران الساوي رحمه الله الزهري الغراوي ﴾

نحمدك يا من كملت لنا معالم الدين وهيات القلوب للاستكمال بدور اليقين ونشكره على سوابغ نعم لانهضها وترادف آلاء جلّت شأنها وظاهرها وحاقها ونصلى ونسلم على سيدنا محمد الذي كملت به سبل الهداية وخلصت بانبايعه من غوائل الغواية وعلى آله معدن الكمال واحصا به ذوى الفضل والافصال ﴿ أما بعد ﴾ فقد تم بحمد الله تعالى طبع تكملة الامام المحقق والعلامة الموفق محمد بن حسين بن علي الشهير بالطوري البصراني شرح كثر الدقائق وهي الجزء الثامن لهذا الكتاب فكم كملت به محاسنه وزها غرر روضه وطاب وأصبح شذا مسكه يتأرجح وكل نفس تالف الاستبصار عليه تعرج ولا غرو أن جاء به جيب البصر من نفائس الدرر وصاغ عصبه أكسره سبائك الجوهر فبالهامن هبات أسننها يد الطباعة الطالبين فقد أحيت منه رمحا كانت تعافه عين الناظرين وأعادته منه بنيانا كانت قوضته يد النسيان وأقامت عودا طامسا عوجه جهالة العدوان فأصبح بعد طول المحاول يزهر في حلال أسننها اليد دقة التهجج وارتفعت عن حرمها ربة بقية الشريف الصريح وتبدلت شمسه نهاره تجلوت نفائس التحقيقات واستكملت محاسنه بمقابلته على جولة خضعت ليدان

وذلك بالمطبعة العلمية بمحوار الازهر بمحروسة القاهرة المعزية ادارة الشيخ حسن

الرشيدى وشريكه على ذمة حضرة ملتزمه السيد محمد هاشم الكتبي

وأخيه السيد محمد هاشم فمجد الله مسعى الجميع ووفقهم لكل

نفع يكون فيه سعادة الامة انه قريب بجميع وذلك

في غرفة ذي القعدة الحرام من سنة ١٣١١

هجرية على صاحبها أفضل

الصلاة وأزكى التحية

آمين



فهرست المجزء الثامن تمكيلة البحر الرائق شرح كثر الدقائق للعلامة الطوري رحمه الله

صفحة	صفحة
٢٢٦ فصل في البيع	٢ كتاب الاجارة
٢٣٨ كتاب احياء الموات	١٩ باب الاحارة الفاسدة
٢٤٢ مسائل الثرب	٣٠ باب ضمان الاجير
٢٤٦ كتاب الاثمة	٤٠ باب فسخ الاجارة
٢٥٠ فصل في طبع العصير	٤٥ كتاب المكاتب
٢٥٠ كتاب الصبد	٥١ باب ما يجوز للكتاب ان يفعله
٢٦٢ كتاب الرهن	٦١ باب كاية العبد المشترك
٢٧٥ باب ما يجوز اذنته والارتنان به وما لا يجوز	٦٨ باب موت المكاتب ويجزؤه وموت المولى
٢٨٦ فصل اذنته قلب فضة النخ	٧٣ كتاب الولاء
٢٩٠ باب الرهن بوضع على يد عدل	٧٧ فصل في ولادة الموالاة
٢٩١ باب التصرف في الرهن والحناية عليه وجنانيته على غيره	٧٩ كتاب الاكراه
٣٢٠ فصل رهن عصير اقيته عشرة بعشرة	٨٨ باب المحر
٣٢٦ كتاب الجايات	٩٦ فصل في حد البلوغ
٣٣٤ باب ما يوجب انقصاص وما لا يوجبه	٩٦ كتاب المساذون
٣٤٥ باب الانقصاص فيما دون النفس	١٢٢ فصل وغير الاب والمجد
٣٥٣ فصل في الصلح على مال	١٢٢ كتاب العصب
٣٥٨ فصل في كراهات المنعده	١٣٥ فصل في الغصب
٣٦٤ باب السهادة في القتل	١٤٢ كتاب الشفعة
٣٧١ باب ان اعتبار حالة القتل	١٤٦ باب طلب الشفعة
٣٧٢ كتاب الديان	١٥٦ باب ما يجب فيه الشفعة وما لا يجب
٣٧٦ فصل ما يلحق بدية النفس	١٥٩ باب ما تبطل به الشفعة
٣٨٠ فصل في البهاج	١٦٧ كتاب القسمة
٣٨٩ فصل في الحنين	١٨١ كتاب المزارعة
٣٩٥ باب ما يحدث لرجل في الطريق	١٨٦ كتاب المساقاة
٤٠٢ فصل في الحائط المرائل	١٩٠ كتاب الذبايح
٤٠٦ باب جنابة الهيمة والحناية عليها وغير ذلك	١٩٥ فصل فيما يحل وما لا يحل
٤١٤ باب جنابة المملوك والحناية عليه	١٩٧ كتاب الاضحية
٤٣٥ فصل في بيان احكام الحناية على العبد	٢٠٤ كتاب الكراهية
	٢١٥ فصل في اللبس
	٢١٧ فصل في النظر واللبس
	٢٢٢ فصل في الاستبراء وغيره

صفحة	باب	صفحة
٤٤١	باب خصية العبد والمدير والعبي	١٨
	والجناية في ذلك	٢٠
٤٤٥	باب القسامة	٣٥
٤٥٤	كتاب المعاقل	٣٨
٤٥٩	كتاب الوصايا	٤٤
٤٦٦	باب الوصية بثلاث المال	٥٦
٤٨٨	باب العتق في المرض والوصية بالعتق	٨١
٥٠٥	باب الوصية للأقارب وغيرهم	
٥١٣	باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة	
		فصل في بيان ميراث من له قرابتان من أولاد البنات (تمت)

